

Rare.  
Clostr.  
340.6203  
J26  
V.3









# قاموس الادارة والقضا

تأليف

فيليب جلاد

مندوب قلم قضايا الحكومة

بأسكندرية

غص البحر العلم واستخرج لآلها ولا يصدك عنها هول لجتها  
فالنفس ان قهرت فازت ينيثها كالارض ان حرثت جادت بغلتها

## المجلد الثالث

حقوق إعادة الطبع محفوظة

أسكندرية

الطبعة الثانية

في لاويديس

١٨٩١

الى صاحب السعادة بطرس باشا غالي وكيل نظارة الحفانية

بمثلكم تنفاخر الامم وباسمكم يشيد كتاب اقي لتعميم فوائد قوانين لمحكم  
كنتم الركن الاقوى في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق  
لسير سفيتها والربان الخير بحسن ادارتها تحت كنف اميرنا الاعظم ومليكنا  
الاکرم رحمه الله محمد توفيق رحمه الله الجدول الصافي لاحياء ثمرتها والصور المنيع لصون  
حرماتها قدتمت لايماننا سعدا ولازلتم للعلم وطالبيه ساعدا وعضدا

الداعي  
فيليب جلاد  
معاون نظارها  
المكورة

# فَامُورُ الْإِدَارَةِ وَالْقَضَا

تَأَلَّفَ

فِيلِبُّ بْنُ يَوْسُفَ جَلَاد

مندوب قلم قضايا الحكومة

بمكندرية

المجلد الثالث

## بيان مفردات القاموس (بروگرام)

القانون المصري الاهلي  
مجلة الاحكام التشريعية  
قانون الاحوال الشخصية  
المعاهدات بين الدولة العلية ومصر والممالك الاوروبية من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٠٦  
القوانين الاساسية لمصر  
مجلة قوانين اساسية للدولة العلية  
فرمانات تقليد المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر مع القرارات الصادرة فيها بعد خلفائه الكرام  
الوائح النافذة والمبدلة والرائدة والمتصرفية في بعض مواد قانوني المجلسين لاهلي والمختلط  
الوائح والقوانين الصادرة في شأن تسوية حال موظفي الحكومة  
مجلة قوانين ولوائح صادرة قديماً وغيروا واردة ضمن المجموعة الرسمية السنوية  
كافة الوائح والقوانين والقرارات والمشورات الصادرة من سنة ١٨٧٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

## جدول الرموز

أخ - الى اخره	فتح - قانون تحقيق الجنابات
أه - انتهى	فق - قانون العقوبات
ر - انظر - راجع	قم - قانون المرافعات
ش - قانون الاحوال الشخصية	لا - لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
ق - قانون مدني	م - مادة
قت - قانون تجاري	مج - مجلة
قتب - قانون تجاري بحري	



راحمه - (ر) عونة ٢٤ م ١٣٩٨ م ٦٠ - قرية عسكرية

راحم - (ر) رهن - بطرخانه

راي - (ر) اراء

راي الخبير - شير (م) ٢٤٣

رب خزجلات - (ر) محالقات (ق) ٣٤٥

رب سبينة - (ر) وكيل بالعمولة (ق) ١٠١ -

سبينة - قيرودان

رب - (ر) شركة

ربط، المشور والمال والموائد - (ر) مال -

فيل - ابنة، ماشية؛ ويروكو - صراف منشور

غرة ٩ - اختصاص (لا) ١٦

رب - (ر) اردب

رب قح - (ر) اردب

رتبة - (م) مصلح فخر من مجلس النظار في ٤ ذي القعدة سنة ١٦٦٠ (٢٠ أكتوبر سنة ١٢٧٩)

انه بمعرفة نظارة الداخلية يصير النشر عمومًا لكافة النظارات والمصالح الميرية بما يند ما سبق لتقريره من ان عمرة الملحقات في جميع الخدمات الملكية هي بالوظائف

لا بالرتب لان الرتب تعد عنوان شرف وتختار لا غير

رتب ملكية - (م) امريال رقم ٢٢ جا سنة ١٢٨٠ (٢١ ابريل سنة ٨١)

بناء على ما ولعه البناء مجلس نظارنا امرنا بما هوأت

(م) توجيه الرتب الملكية لمن يستحق يكون من الآن

فصاعدا حسب القاعدة الآتية (م) ٢ الرتب الملكية لحد

الرتبة الثالثة اي بما فيها هذه الرتبة يكون توجيهها لمن

يستحق من مأموري ومستغندي الحكومة بناء على

حسن شهادة وطلب ناظر الديوان التابع له الامور

المراد ترقية (م) ٣ توجيه الرتب الاقل من الثالثة

يكون بناء على شهادة وطلب ناظر الديوان الذي من

خصائصه ذلك وبموافقة رأي مجلس نظارنا (م) ٤

طلب الرتب والشهادات لعمد واعيان الاهالي غير

المستغنين بالحكومة يختص بناظر الداخلية واما

طلب ذلك لاعيان الاجانب الذين ليسوا موظفين

بالحكومة يختص بناظر الخارجية وهذان الناظران

يعرضان لطرفا مباشرة عن الرتب لفاية الثالثة وعن

بشأنات الدرجة الخامسة والرابعة وما فوق ذلك يعرض

عنه وبموافقة رأي مجلس النظار (م) ٥ توجيه الرتب

من اي درجة كانت يكون مكانا على خدمة او حسن

سلوك واستحقاق وفي اي حالة كانت لا يجوز توجيه

رتبة لاحد الا بعد مضي مدة اقلها ثلاث سنوات على

الرتبة التي يكون حائزا لها ما عدا الاحوال الاستثنائية

التي من خصائص مجلس النظار اعطاء الراسية فيها

والعرض لنا عنها (م) ٦ على نظار دواوين حكومتنا

تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به -

المسطر بعاليه هو صورة الاسر العالي الصادر لرئاسة

مجلس النظار بتاريخ ٢١ ابريل سنة ٨١ بمرة ٣٠

يخبرني في شأن الاستثنائات عن طلب الرتب لمن

يستحقها من الملكية بالكمية المشار عنها به وورد من

المجلس باغادة رقم ٣٦ منه غرة ٣٥ بتصدرا مقتضا

فيما يختص بنظارة الداخلية وحيث من مقتضى ما

نص فيه ان تنفيذه يكون بمعرفة النظارات وعلى هذا

يكون ما يتعلق برفع نظارة الداخلية يستأذن عنه

منها فقد تحرر في تاريخه لجهات الادارة وبالاجراء

هكذا ومن الجسمة هذا الاجراء كذلك تحريرا في ٥

جمادي الاخر سنة ٩٨

رتب - (م) منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ ذي القعدة

(سنة ١٣٠٠ (٢٦ سبتمبر سنة ٨٢)

وردت للداخلية المادة من رئيس مجلس النظار رقم ١٧

الجارى غرة ١٧٦ مشار فيها اجراء مقتضى ما تقرر

بالمجلس في جلسته المتعقدة في يوم الاثنين في ٨ ذي

القعدة سنة ١٣٠٠ (١٠ سبتمبر سنة ٨٣) من انه يثبت

على سائر النظارات والمصالح الملكية في حال طلب رتب

لضباط الجهادية لمحققين بها ان يراعى في طلب تلك

الرتب القاعدة المتبعة وهي ان تكون الرتب المذكورة

رتبا ملكية لا عسكرية فعلى هذا اقتضى تحريره

تسليم للملومية واتباع الاجراء على وجهه ما تقرر بالمجلس

المشار اليه وفي تاريخه تحرر في لزوم بذلك

رتب - (م) امريال صادر في ٢٠ بره سنة ٨٥

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت

(م) ١ الرتب التي اعطيت والتي تعطى لضباط الجندرية

والبوليس هي خاصة بهذه الصلحة ولا يثبت عليها حق

لحائزها للتروس او لاعطاء اي امر في المجلس

## ملحوظات

متعددة لحساب رجوع كيبالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى ان يدفع اخيرا من الساحب انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يدفع الساحب فرقا اكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الاولى من المادة ١٨١ (م) ١٨٥ كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يتربط على كيبالة الرجوع التي تسحب منه - ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكيبالة الاصلية وبين الجهة التي تسحب عليها الكيبالة الجديدة (م) ١٨٦ لا يجوز جمع فرق الاسعار بان يضم فرق سعر الى اخر بل يلتزم كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب (م) ١٨٧ فائدة اصل قيمة الكيبالة المحمولى عنها برويتسو عدم الدفع تحسب من يوم البرويتسو (م) ١٨٨ اما فوائد مصاريف البرويتسو و فرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المتبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب امام المحكمة طلبا رسميا

رجوع عن الاعارة - (ر) عارية (م) ٨٠٦ عارية

رجوع عن الهبة - (ر) هبة (م) ٨٦٢ هبة  
رجوع الكيبالة بدون مصاريف - (ر) كيبالة (ق) ١٦٣

رجوع الشاهد عن الشهادة - (ر) زينة  
رجوع سند تجاري - (ر) سند تجاري

رجوع سفر - (ر) قرار من مجلس النظار مبلغ ان نظارة (الخاضعة في ١١ محرم سنة ١٣٠٦ (١٧٠٢ مذبذبة ٨٨)

بالجلسة المتقدمة في يوم الخميس ٧ محرم سنة ١٣٠٦ (١٣٠٦ مذبذبة ٨٨) تليت المذكورة المقدمة من نظارة الخاضعة بالتفتحة ان العاد الجارية الآن بالنسبة ان يريدون السفر الى خارج القطر هي ان القوائم انما لا يعبر الى اواسط الناس فيجوزون على طلب رخصة السفر بواسطة المديرين والمخاضعات والاستئناف عن ذلك من نظارة الخاضعة وان غيرهم من سائر الناس حتى الحاج يكفون بتقدم ضامات - وبالمعلولة في ذلك رؤي ان كل انسان حر في ان يتوجه عمل على

رتبة - (ر) اختلاس الائتلاف (ق) ١٤٧ - حرية ٢٨ سنة ١٣٩٨ - طو - قانون العقوبات (ق) ٣ - عقوبة الجنايات (ق) ٣٩ - ٤٠ - مستخدم الحكومة ٤ ذامة ١٣٩٦ رجوع - (قانون تجاري) .

## (الفرع الثالث عشر - في الرجوع)

(م) ١٧٨ يكون الرجوع بحسب كيبالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكيبالة الاصلية (م) ١٧٩ ولا ينفي ضمير الكيبالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبرويتسو والمطالبة (م) ١٨٠ وكيبالة الرجوع المذكور هي كيبالة جديدة بحسبها حمل الكيبالة الاصلية على صاحبها او احد المحيلين يفصل بها على قيمة تلك الكيبالة الاصلية بالمحمول عنها البرويتسو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دله (م) ١٨١ اذا كانت الكيبالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد اخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لاسحابها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيبالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي تسحب منها اما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكيبالة الاصلية كيبالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيبالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل (م) ١٨٢ ترتق كيبالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع (م) ١٨٣ تشمل تلك القائمة على اصل قيمة الكيبالة المحمولى عنها البرويتسو وعلى مصاريف البرويتسو وغيرها من المصاريف القانونية كمحولة البنك وعوائد ائتمنة واجرة الخطايات وبين فيها اسم من تسحب عليه الكيبالة الجديدة والسعر الذي يمت به وتوض عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكيبالة المحمولى عنها البرويتسو وقس ورقة البرويتسو او نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كيبالة الرجوع مسحوبة على احد المحيلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة شعبة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكيبالة الاصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي تسحب منها (م) ١٨٤ لا يجوز عمل قوائم

يريد وليس هنالك وجه يلزم احدا بطلب رخصة او تقديم ضمانة عند احتياجه للسفر خارج القطر وان لا فائدة في ذلك سوى تعطيل الناس والزواجر بالايالزم واشغال جهات الادارة باسرها طائل فحتمه لذلك نقرر انه من الآن فصاعدا تعتبر تلك القاعدة ملغاة بالكلية وان الذين يريدون السفر خارج القطر لا يكلفون الا باخذ الباسپورت المعتاد بدون ضمانة وكذلك الحجاج ياخذون تذكرة الحج بدون ضمانة ولزم تحريرهم لاجراء مقتضى ما نقرر.

رخصة بناء - (مصر ما قبل سنة ١٩٢٦) ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
مصر وسكنس

وردت للدخالية اقامة من جناب بطريك الانباط رقم ٢٨ شوال سنة ٩٥ غرة ٣ بانه في سنة ٩٧ كانت حصلت حريقه باوودة وكيل البطركخانه وقد فيها اغلب حجج الاملاك تعلق الوقف ومجلدات وارواقي وانه نظرا لكون التشديد الصادر عن اعطاء رخصة البناء بالاماكن اللامه للمصير والبناء يقضي بمطالبة جميعها حاصل توقف من المهتمين في اعطاء التصريح بالتصميمات استنادا على عدم حضور الحجج مع انها فائدة بالطريقة المذكورة وبواسطة ذلك حصل تاخير وتعطيل كلي في تعمير المنازل تعلق الوقف الواقع التأكيد بإزالة خطايا الذي يحتمل منه حصول مضرة للسكان او للارين بالطريق ويرام التصريح باعطاء رخصة البناء والمارة في اهلاك الوقف الخلة اعتمادا على اذات البطركخانه بدون تثبت في طلب الحجج الفائدة لاجل الموصول على عارضا حسب التنظيم وانتفاع الوقف برسمه لصره في شؤنه وحيث المعلوم بالدخالية انه بعد ان صدر قوا من المجلس الخصوصي للمرجع بالامر العالي في ٨ جمادى الاخر سنة ١٢٧٧ الذي من مقتضاها تخيري عن الملكية قبل اعطاء الرخصة من الاورناتو قد صدرت الاادة من المجلس المشار اليه رقم ٢٣ صفر سنة ٩٥ غرة ١٨ يلزم الاجراء بمقتضى ذلك القرار باورناتو المحروسة كالجانبه باورناتو اسكندرية وان الاملاك التي يحصل بطلب الرخصة عنها وتكون معلقة بها انه اذا صار الانتظار سيء ازالة معلقا الى ان يصير استيفاء الاجراءات المتقتضية ربما

ينشاء عن هذا ما يورث المضرة قد استعجب به ان الاماكن التي تكون بهذه الشاية يجرى ما يلزم لازالة ما بها من اطلال وقاية من الضرر وبهد ازالة وتقيم ما يلزم من الاجراءات يكون البناء فيها على مقتضى الرخص التي تعطى عنها مع الاهتمام في تميم تلك الاجراءات باوقاتها منعا للخطوة وبناء على ذلك شرح للمحافظة في ٢٨ الماء المرقوم غرة ٤٧ على ما صدر من المجلس الخصوصي للاجراء بموجب وانه وان كان ذلك ينبغي يلزم تخيري عن الملكية والاطلاع على الحجج قبل اعطاء الرخص من الاورناتو والبناء لكن من كون الموقوف ان بعض ارباب الاملاك الذين يرغبون بناء اماكنهم ربما يتصور عليهم ابراز الاستنادات المثبتة للملكية في الحال وبذا يتوقف اجراء ما تنفذه التنظيمات اللازمة للبلدة مع انه من المعلوم ان اجراء البناء لا تعلق له بالثبات الملكية اذ ان هذا امر خاص على حدته وله اجراءات مطبوعة ومتبعة بالمحافظة على وفق الادول الرعية ولهذا ترى ان من الآن فصاعدا عند طلب رخص من الاورناتو والبناء يدير اعطائها عنه بالمحافظة للاصول الهندسية بدون توقيف على اتمام التصاريح الخاصة اجراءها بالمحافظة عن الاماكن التي يقال بانقاد جميعها والتي يكون عليها حكر للاوقاف ونحو ذلك وبهذا يتنعم الشك من تأخير اعطاء تلك الرخص وتحصل الثمرة المقصودة من التنظيمات اللازمة وفقا للاصول الهندسية واقتضى تحريره لمفتركم للاجراء كما ذكر في تاريخه ترشح على صورته بالمحافظة اسكندرية بتابع الاجراء بمقتضاها ايضا

رخصة بناء - { مسطور من نظارة الاشغال غرة ١٤ خارج ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩١ (١٢ ابريل سنة ٨٢)

صور ما ورد من الدخالية الى نظارة الاشغال غرة ١٤ بناء على ما تحرر لما من الدخالية غرة ١٥

لما تحول على مجلس النظار النظري فيها وردت به الفادة سعادكم غرة ١٥ عرض بشأن مادة تشكي بعض ارباب الاملاك بشتر دسباط من الزواجر بشبوت الملكية لدى طلب احلهم رخصة بالبناء في الارض المملوكة له خلافا للباري مصر وسكندرية وردت الافادة من رئاسة المجلس رقم ١٧ الجاري غرة ٥٥



بأنترور بجلسته المتقدمة في يوم الاثنين ١٥ شهر من  
عدم لزوم تكليف ارباب الاملاك بهذا التفر بيوت  
الملكية لدى طلب الرخص اللازمة لبناء فيها يكون  
مملوكا كما حيث ان نظارة الاشغال اوصفت في اقامتها  
المفنى عنها لن الجاري بصره كذلك اكشفه بقاء  
المستولية على من تكون الرخصة صادرة اليه عن كافة  
ما يحتمل وقوعه واشتران هنا فيما عدا ما يكون من  
ارض السواحل فان الترخيص بالبناء فيه لا يكون  
الا بعد ثبوت الملكية وحيث الحالى هكذا لزم ترتيبه  
لسماذكم ليؤذن باجراء ما ذكر في تاريخه ساراه ان  
محافظه دمياط بذلك اقدام

رخصة بناء - { صورة ما كتب على مفاد التدخل من  
الادخال لاسام الهيئة والادريانو  
والنبريات والمطبات والام الديوان

وردت من الداخلية الافادة المقررة صورتها بهذا رقم  
٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ مرة ١٤٦ يمشون ما  
تقرر مجلس النظار في جلسته المتقدمة يوم الاثنين  
١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ من عدم لزوم تكليف  
ارباب الاملاك بتفر دمياط بيوت الملكية لدى طلب  
الرخص اللازمة لبناء فيما يكون مملوكا لهم اكشفه  
بقاء المستولية على من تكون الرخصة صادرة اليه  
عن كامل ما يحتمل وقوعه كالجاري بمدينة الحروسه  
وان هذا فيما عدا ما يكون من ارض السواحل فان  
الترخيص بالبناء فيه لا يكون الا بعد ثبوت الملكية  
وما انه من الواجب اتباع هذه القاعده ايضا لتكون  
سائر القصور والمدن والبادر المصرية على وتيرة واحدة  
لزم تحريره بقصد الاجراء على هذا الوجه

رخصة بناء - { ترجمه قرار من نظارة الاشغال المصرية  
البر ٣٥١ في ١٥ يه سنة ٨٥ سن  
احكم بفر دمياط جديده بالنسبة لارباب الاملاك

بناء على القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ١٣  
شعبان سنة ٣٠٣ ( ٢٧ ماي سنة ٨٥ ) مرة ٣٦ قد قررنا  
ما هوأت (م) ١ قد التي قرار مجلس النظار الصادر  
في ٣ ابريل سنة ٨٢ بالتصريح بعدم تكليف ارباب  
الاملاك بتفر دمياط بالثبات حقوق ملكيتهم لاسي  
ارض بطوبون رخصة بالبناء عليها ما عدا ارض  
السواحل التي لا يرخص بالبناء فيها الا بعد اثبات

طالب الرخصة ملكيته فيها (م) ٢ من الان تصاعدا وعلى  
وجه عموم لا يكون طلب اثبات الملكية اسرا واجبا  
على الحكومة الا اذا كان انشاء البناء يقترب عليه  
ضرر مالم يفرق املاك الميري عمومية كانت او خصوصية  
ولما عدا ذلك لا يعني الحكومة التدخل فيها يتعلق  
بصفة ملكية طالب رخصة البناء او عدمها وانما اذا رأت  
ما يوجب الاعتراض عليه في ذلك فلا تدخل له الرخصة  
وهو له حيث ان يرفع دعواه للحاكم ذات الاختصاص  
لنقدها (م) ٣ على مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارها

رخصة - (ر) آذ رافعة  
رخصة - (ر) تنظيم - علم - قبالي - صرف  
رد - (هـ) المرافعات

(في رد القضاء عن الحكم)  
(م) ٣٠٩ يجوز رد القضاء باحد الاسباب الآتية  
(اولا) اذا كان القاضي قريبا او صهرا لاحد الاخصام  
الى الدرجة السادسة والثانية خارجة (ثانيا) اذا  
كان للقاضي او زوجته او لاحد اقاربه او اصهاره  
على عموم النسب خصوصية قائمة مع احد الاخصام او  
زوجه - انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى المبت  
من الخصم او وزوجه بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها  
الرد (ثالثا) اذا كان القاضي وكلا شرعا لاحد  
الاخصام او كانت ملفوته وراثته له بعد موته او  
كان احد الاخصام خادما للقاضي او موكلا له (رابعا)  
اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب  
فيها الرد (خامسا) اذا ابدى القاضي نصيحة لاحد  
الاخصام في القضية او كتب عنها (سادسا) اذا كان  
القاضي ادى شهادة في الدعوى (سابعا) اذا قبل  
هدية من احد الاخصام من وقت الشروع في الدعوى  
(ثامنا) اذا وجد سبب قوي غير ما ذكر يستغنى منه  
انه لا يمكن الحكم بغير ميل - ويجب على القاضي  
الذي يما اتصاف نفسه باحد اسباب الرد ان يغير  
به المحكمة في اودة مشورتها وهي تحكم بولم امتناعه  
عن الدعوى او عدمه (م) ٣١٠ يجب تقديم الرد  
قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبة في حالة  
ما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة

يكون في ظرف ثلاثة ايام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بواجهة الاخدام واما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة ايام تبدأ من بعد اعلان الحكم بثلاثة ايام ان لم يمرض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبدأ الثلاثة ايام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة (م) ٣١١ لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت اسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك او اثبت الخصم انه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد (م) ٣١٢ يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويخفى عليه الخصم او وكيله المحين للملك وفي هذه الحالة ترفع ورقة التوكيل بطلب الرد (م) ٣١٣ اذا كان الرد واقعا في حق فاض جلس اول مرز لسباع اليهودي بواجهة الانعام لفيروز الرد بمذكرة تعطي لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديدده بقلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة (م) ٣١٤ يلزم ان يكون طلب الرد مستخلا عن اسبابه وترفع به عند الانقضاء الاوراق المستند عليها فيه (م) ٣١٥ تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف اربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس ان يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويبين قاضيا لعل التقرير من ذلك (م) ٣١٦ يجب على الثاني المطلوب رده ان يبين سراسة في المدعى التي به نها الرئيس عن الواجهة التي عليها الرد وان يحرر جوابه على اصل التقرير المقدم بطلب الرد (م) ٣١٧ اذا كنت الاسباب موجبة لرد فانوت ولم يجب عنها الثاني المطلوب رده في الجداد الذي عينه الرئيس او اجاب بالاعتراف بها فصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب باحتساب القاضي للدعوى (م) ٣١٨ ان لم يحكم ببراءة افعال اسبابه الرد او بصدقه القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بان لا وجه للاثبات باليمين فتصريح بطلب الرد (م) ٣١٩ يسع القاضي المحين لعل التقرير يقول طالب الرد والقاضي المطلوب رده بصيرتلا والتقرير وصادر الحكم في حال انتفاذ الجلسة بدون مرافعة (م) ٣٢٠ حالما اذا كان الثاني المطلوب رده مسيلين محكمة غير المحكمة التابع لما تقرر له ورة طلب الرد الى رئيس المحكمة

التابع لذلك القاضي و يأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الدعوى ويعددها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجرا للالزام على الوجه السابق ذكره (م) ٣٢١ الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة اربعمائة قرش ديواني وتزداد تلك الغرامة لغاية التي قرش (م) ٣٢٢ يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو سيق المواد التي يكون الحكم فيها انتهايا وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة ايام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر (م) ٣٢٣ ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد والموال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف (م) ٣٢٤ على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور البوابة في ظرف ثلاثة ايام وتصمم فيها في اقرب وقت على حسب التواضع المقررة سابقا بغير احتياج لسام اموال الاخصام (م) ٣٢٥ في اثناء الامارات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب اخصم الاخران تعيين قاضيا بديل المطلوب رده — ويجوز ايضا لطلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور (م) ٣٢٦ تنص الاصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد الحكمين ايضا (م) ٣٢٧ اذا طلب رد جميع فضاء المحكمة او بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي الحكم ليرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير في قلم كتاب المحكمة واخذ اقوال القضاة المطلوب ردهم في الحضر (م) ٣٢٨ اذا طلب رد جميع فضاء محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي الحكم في ذلك اقرض مسئلة الرد والدعوى الاصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من احد عشر قاضيا بالاقل من فضاء الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الانقضاء يضم اليهم بالاتقراء قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط ان القضاة الذين ترك منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

ود — (ر) حول موارد  
ود الاجرة — (ر) اجارة : مجلة ٤٦٨ : اجارة

الوقف او خلافه ويدفع عليها الخراج للجنب الميري  
وواضع يده عليها خمس سنوات وقام بما عليها من  
الخراج لجهة الميري فنفق له اثر منفعة له - ولم يرد  
شيء في هذه اللائحة ينطبق بالفاظ والارجح ان هذا  
الفاظ كان يتمتع صرفه عند موت واضع اليد وفي سنة  
١٨٥٨ لم تكن الحكومة تعتبر هذه الارصادات الا  
انها حق واضع اليد عليها مدى حياته فقط والدليل  
القاطع على هذا ان هذه اللائحة نفسها لما صدرت في  
سنة ١٨٧٥ منقحة ومغيرة لم تذكر شيئاً مطلقاً ينطبق  
بهذه الارصادات بل ولم تذكر اسمها لانها كانت  
دخلت ضمن الاطيان الخراجية التي يتمتع واخمو اليد  
عليها في متعتها فقط وفضلا عن ذلك فان  
الاراضي الرزق كانت قد قلت بين ايادي الناس في  
اوائل القرن الحاضر اما من سنة ١٨٥٨ فما بعد هذا  
التاريخ لم تعد موجودة مطلقاً بين اياديهم بل بالشروط  
التي وضعت لاراضي الرزق في يادي الاسر وان وجد  
اليوم منها بعض فهي اوقاف

رسالة - (ر) عيادة

رسالة - (ر) قاضي التحقيق (قم) ٦٤ - وكالة  
(مجلة) ١٤٥٠

رسالة بحرية - (ر) تاثير زلزل ٢

رسالة دورية - (ر) جريدة

رهم (على المنشورات التي تقهر عن الحقوق  
الشخصية)

اناد من المجلس المصومي للداخلية رقم ٢٨ ج سنة ١٢٩٤ بمرو ٢٥  
لقد اشير بافادة الداخلية الواردة للمجلس الرقعة ٢٠  
جمادي الاخرة سنة ١٢٩٤ مرة ٥٢ ما استفيد منه  
انه لا تبين لافالية جريان تحصيل رسوم المنشورات  
التي تقهر من الرزنامة وخطبة مصرع الحقوق  
الشخصية بناء على التماس اربابها باعتبار كل ورفق من  
اي منشور عشرين قرش خلاف قرشين من اجرة  
البرسة حروت لتفتيش بحري وقبلي بالاستعانة من  
الجارسيك بالمديرية والى محافظة وبيت مال مصر  
بتوضيح الجاري بها فيما ذكر فانا دعوا بما حل منه من  
جريان التحصيل على اقل من عشرة بالكتابة التي اوصحها  
بأعلى الافادة للضرورة منها للدخلة التي بقيت به المظن

رد ائمن - (ر) مبيع - تسليم المبيع : بيان  
المبيع

رد الخبير - (ر) خبير لم ٢٣٨ الى ٢٤١

رد الشاهد - (ر) شنة (قم) ١٩٨

رد الشيء (الحبس من اجله) - (ر) قانون العقوبات  
٢٣ - عقوبة الجمع والمخالفات (ق) ٤٩ - ٥١ - ٥١

رد العارية - (ر) عارية

رد النذر مستحق - (ر) نذرات ترتبط بالانمال  
(ق) ١٤٥ - ١٤٦

رد نيجة الضيالة - (ر) مأمور محكمة (ق) ١٧١

رد الحكم - (ر) تحكيم المحكمين (ق) ١٧١

رد المأجور - (ر) اجارة

رد الرصاية - (ر) وصي (ش) ٤٣٦ الى ٤٣٨

رد ايجين - (ر) بين

رد - (ر) مهر (ش) ٨٥ - فرقة بالردة

ردم البرك والمستقدمات - (ر) بركة

ردم (المرت للحد الردم) - (ر) فريق ٢ جاسنة ٩٧

رزقة - (مستخرج من كتاب الاسكان المربعة في الاراضي  
الحربية لمعاد يعلوب اربن بلدا) حروب  
سعد لندي حوت

ان السلاطين انعموا على بعض من الناس باراضي  
يتصرفون فيها كيف شاؤوا وهذه الاراضي  
كانت معفاة من كل ضريبة وهي المعروفة  
باراضي رزقة وكانت الرزنامة تعطي النعم عليه  
سنة مثل هذه الاراضي تقسيم اوسند تخليق  
يقوله ملكاً ملكاً مطلقاً والتصرف فيها كيف اراد ملكا  
ارتقى محمد علي باشا على اربعة اخطابية السنية  
حافظ على هذه الارصادات التي كان اسر بها السلاطين  
ولكنه غلب عليها الخراج ورتب بدل ذلك مرتباً في  
الرزنامة لكل من كان حائزاً من هذه الاراضي ونزع  
منهم الحق في وقف الاراضي المذكورة - فلما صدرت  
اللائحة السعيدة الرقعة ٢٨ ذي الحجة سنة ١٨٥٨  
جاء في المادة الخامسة والمشرين منها ما نزع من  
واضع اليد على هذه الاراضي حق ملكهم للعين نفسها  
وقد جله في المادة المذكورة ايضا كانه - وكل من كان  
تحت يده شيء من الاراضي المذكورة سواء كان لجهة

رسم قيدية الرضعا بها فقط كما يقتضيه نص ما سبق صدور من المجلس لتفتيش عموم الافلايم في ١٨ اجمية سنة ١٢٨٨ ما عدا مديرية البصرة بحرية اخذ الرسم باعتبار عشرة قروش عن كل نسخة بناء على ما سبق صدوره لها من المالية ومديرية النجف ما صدر منها سوى منشور واحد واخذت رسمه باعتبار عشرين قرشاً بالنسبة والرزناجة بحرية الاخذ بواقع عشرين قرشاً ايضاً والصبيلية كذلك فضلاً عن تحميلها رسم قيد الانباء الاصلي وما اوخصه بملامتها المؤرخة سنة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٤ ضمن الاوراق لم يفتح ان اجراً ما ذلك مبني على صدور تصريحات لاهل من جهة ما بالاجراء هكذا ومن السككش الذي تقدم منها الآن للمجلس بيان ايراداتها الواردة ميزانيتها سنة ١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٧ تيرت الله لم يندرج بها مبلغ مخصوص بظهور رسم المنشورات وانه لم يحصل من ذلك شيء سنة ١٢٧٧ مطلقاً وفي سنة ١٢٧٦ ما تفصل سوى مبلغ للشعاعة واربعين قرشاً كما انه تبين من البوصلتين المتقدمتين من الرزناجة للمجلس احداً ما بتاريخ ٢٤ شهره والثانية في ٢٦ منه ما يدل على انه بعد ما كان جارياً بها اخذ رسم على كل نسخة عشرة قروش خلاف اجرة البوستة بناء على ما صدر لها ايضاً من المالية وهكذا كانت جارياً اخذ رسم قيدية الرضعا عشرة قروش فلما صدر قرار الخصوصي باخذ رسم القيدية بواقع عشرين قرشاً قد اعتبرت التحصيل هكذا على كل نسخة بدون ما يصدر لها مكتوبة بذلك من جهة ما وانه في سنة ١٢٧٥ وسنة ١٢٧٦ ما تحصل بها شيء من هذا التبدل ولم يكن مرصوفاً بميزانيتها سنة ١٢٧٧ ايراداتها لهذا ولما تحصل منه شيء السنة المرقومة سوى ثلاثة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً لطلبه الخاسبات وكون مع عدم درج شيء بخصوص لذلك بوازئين الرزناجة والصبيلية واستقلال ما تحصل بها وتحصل بالرزناجة على عدم ورود مبلغ مخصوص لهذا ايضاً بميزانيتها النجف والبصرة لم يقرأ سوى انتفاء الاجراء في ذلك هو ما على حسب ما سبق صدوره من المجلس الى تفتيش عموم الافلايم بالتاريخ وانقرة البادي ذكرهما بمعنى ان

لها ذكر ولما وتصادف تقدم مكتوبة من الرزناجة تقتضي بانه صدر منها منشور يعلق بمقدد تقسيط اعبادية ولا يثبت نسخة منه لنفاذ الحفائية اعادتها لولا عدم لزوم ابحاث مثل ذلك اليها ولا يجهات الدواوين للمثالة لها ما دام يجري دوج ذلك بالجزائيل الرسمية وكون الاتحاد نشره من الرزناجة للجهات من كل منشور نحو ثمانين نسخة والاجراء حسب ما اوخصه الحفائية بوجوب استقلال عدد تلك النسخ يراد النظر في هذا وذاك وصدر ما يستصوب هذا ونسبته ما تبين من الاوراق الواردة للمجلس على تلك المكتوبة ان الجهات التي حصل الاستلام منها اوخصوا جميعاً ان الجاري بهم هو تحصيل عشرين قرشاً رسم قيدية الرضعا فقط ما عدا مديرية البصرة وبیت المال قالوا بعدم سبق تحرير منشورات منها ومديرية النجف اوردت بانه سبق منها تحرير منشور واحد عن سبع احيان وتحصل رسمه باعتبار كل ورقة منه عشرين قرشاً وصبيلية مصر جارية الاخذ على هذا الاعتبار خلاف رسم قيدية الرضعا الاصلي ومديرية البصرة جارية اخذ عشرة قروش عن كل نسخة خلاف قرشين اجرة البوستة لتركها على ما صدر لها من المالية سنة ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ كما الله ظهر منهم ما يدل على سبق صدور مكتوبة من المجلس سنة هذا الصدد ان تدبش عموم الافلايم في سنة ١٢٨٨ مرة ١٠ وان اجنات اباريسه يوم اخذ رسم قيدية الرضعا فقط مرتكون في ذلك عليه ولم توجد صورته بهم ولا سورة ما صدر من المالية الى مديرية البصرة مما ذكر قد طلب من المديرية نسخ صورته من القيديات ووردت تلك الصورة بنسخ منها وعلم من تلاتها ان ما صدر من المجلس لتفتيش عموم الافلايم بالانقرة السالك ذكرها كان بتاريخ ١٨ اجمية سنة ١٢٨٨ ومن مئة له ان ما يجري نشره لا يورث عليه سوى رسم قيدية الرضعا فقط والنسبة تحرر الى مديرية البصرة من المالية في ٢٣ ربيع اول سنة ١٢٩٠ يقتضي الاخذ على كل نسخة عشرة قروش حسب ما كان جارياً وقتها بصبيلية مسر وحيث تلفس من هذا ان سائر الجهات التي حصل الاستلام منها جاري تحميل

مفرسة ١٢٩٨

رسم - (ر) أسماء الاشياء المرغوبة معرفة الرسوم  
المفردة عليها

رشد - (ر) منتور باجرا القريبات عن بلوغ رشده  
(يطلب من القصر ثوب رشده قبل الثوب  
الذي يوزع في ١٢ ذ سنة ٦٦ (٢٨ أكتوبر سنة ٧٩)

(ضبطية) مكتوبة مأ موري) حل بالداخلية من  
مكاتبه وأودة من مجلس حسي مصر نمرة ١٧ أن

بعض القصر الذين تحت حجر الاوصياء يمسر لهم ما  
هو جاري من دقة تعريبات ذلك المجلس في اسر ثوب

الرشد وانه لو توجه احد منهم الى المحكمة الكبرى  
واراد ثوب رشده وحسن تصرفه من دون واسطة

المجلس الحسي لا تقبل منه ذلك الا بعد ان ترد لما  
مكتابه من المجلس بالنظر فيما يطلبه من بعد ابرائه

هذه التعريبات فلاجل تحفظه من ذلك ومن استمرار  
الجزر عليه يأخذ الخفاص ويتوجه بهم الى احدهم

الحاكم القريبة من مصر ويثبت رشده وحسن تصرفه  
بها بمجرد دعوى تنظم على احد الاشخاص والباقي يشهدون

له ويستحصل على اعلان شرعي من دون حضور الرمي  
ولا حصول تفتيات ابتدائية بالمجلس الحسي كما

حصل ذلك من اسمعيل بك شغل المرحوم محمد سعيد بك  
طوبزه بالشمول بوصاية همه معادة محمود باشا حمدي

حيث توجه الى محكمة قسم اول جيزة واجرى ما ذكر  
وبواسطة محكمة بهذا الاعلان طلب استحقاقه من حضرة

الرمي وحصل تناقض بينا ترزب عليه وصول التفتية  
للمجلس الحسي وباجراء تعرياته لم يطور له حسن

تصرف الشخص المذكور ولا اثباته على تسليمه امواله  
وانه ففلا عن صرف مائتين وخمسين جنبه لوالده

من طرف معادة الرمي يقتضى ان المجلس لزوم  
صرحيا في تأمله فانه قد ظهر انقراضه مبلغ سبعمائة

واربعة واربعين جنبه ونصف مصرى من احد التجار  
بواسطة زوج والده مع فوائد ومصاريفه وانه اعلن

من المحكمة الابتدائية بمصر بلزوم الجزر على المبلغ  
المذكور من مطلوبة وزوج والده وانه يتوجه

مع المداينين المذكورين للمحكمة في يوم ٢٣ أكتوبر  
سنة ٧٩ لسماع الحكم بالالزام بالدفن وتأيد الجزر

الذي يؤخذ هو رسم قيدة الشرح بحسب الجاري اخذه  
الآن وكلما ما اورته الخفائية من عدم انتفاء ارسال  
نسخ لما ولا ياتلها من الدواوين من تلك المنشورات  
اكثافا بدرجها بالجرائد الرسمية مع ما اورته الرقائصة  
عما قصد به ان هذا يلزم عليه تخلف عدد النسخ  
ويشأ عنه استقلال رسوبها فيما انه مع الاجراء على  
وجه ما سلف ذكره يزول ما كان متلاحقا لما من  
استقلال الرسوم حيث الاخذ سيكون باعتبار رسم  
التقديرة لقط لم يتراى ما يمنع من عدم ارسال نسخ  
من تلك المنشورات لنظام الخفائية والى الدواوين  
المماثلة لما التي يتراى للداخلية عدم الانتفاء لارسال  
نسخ لم وجده عليه القضى تحريه تأ ذكر والاوراق  
عدد ٤١ عليه وهذا كاري

رسم - (ر) ترفية الرسوم : جريدة - ضابلات  
الشاخات - قيدية - مافية - ذبح المواشي -

محكمة اهلية ١١ ديسمبر ٨٨ - مرور - مجلس  
ملفي ٢٤ سنة ٩٧ - تقود الحكم (لا ٧٣

رسم ايلة الاطيان - (ر) مجلس ملفي ١١ ما  
سنة ١٢٩٨ - احيان

رسم بوسنة - (ر) بوسنة  
رسم تصديق - (ر) صرف - ترفية الرسوم

رسم تبديل - (ر) ترفية الرسوم بمحكمة اهلية  
رسم حرني - (ر) ايران ٥ ذ سنة ١٢٩٨

رسم عقد البيع - (ر) بيع (٢٤٣)  
رسم عقد النكاح - (ر) محكمة شرعية منشور

نمرة ٢  
رسم فك الزهر - (ر) محكمة شرعية ١١ ج

سنة ١٣٠٢  
رسم قضائي - (ر) ترفية الرسوم - محكمة

اهلية ١١ ديسمبر سنة ٨٨  
رسم مضمين - (ر) مضي للدة (ق ٢١٠)

رسم المحكمة - (ر) مضي للدة (ق ٢١٠)  
رسم مضبلة - (ر) مجلس ملفي

رسم نسبي - (ر) املاك الميري - مجلس ملفي  
١١ مفرسة ١٢٩٨ ترفية ومحكمة اهلية

رسم منسبي من غير وردم - (ر) منسمة ٢٤

بعض الرشيوة ومن وقائع الاحوال ظهر ان التسليم الى القصر في اجراء ثبوت بلوغهم وحسن تصرفهم بالهامك الشرعية بمجرد تخطيطهم وشهادة من يستصحبونهم من الشهود موجب لتمكينهم بما اوصحه مجلس حسي مصر فتمت من حصول ذلك وكون التقريرات الجارية بذلك المجلس عن احوال هؤلاء القصر وكيفية سيرهم التي يطلب تميمها بكافة الجهات وعدم قبول قضائهم كما يطلب احد ثبوت بلوغهم ابد اجراءه التقريرات بالمجلس الحسي في الواقع موجب لكل التقييد والربط على الوجه المرغوب قد تراءى هنا موافقة ما اعتقده مجلس حسي مصر في هذا الخصوص وبناء عليه قد كتب في تاريخه من هنا الى نظارة الحفابة ع م التبرير من طرفها الى كافة قضاء محاسن المديرات والمخلفات الجني هنا وبذلك صار التشرن لزم من الجهات بما ذكر وبالجملة هذا للاجراء على مقتضاها

رشد - (ر) مجلس حسي - بيت المال - قانون الاحوال الشخصية

رشيوة - (نانون خزبات)

(م) ٨٩ بعد رشيوة كل موظف او مامور او مستخدم ايا كانت وظيفته قبل وعسا من اخريشي بما او اخذ هدية او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان العمل حقا او لاستنائه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له انه غير حق (م) ٩٠ تعد من قبيل العطية والودع الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف او المامور او المستخدم من بيع متاع او عقار بثن ازيد من قيمته او من شرائه بثن اقص منها او من اي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشي (م) ٩١ بعد ايضا رشيوة الزوجه او العطية او الفائدة الخصوصية التي تحصل لاجل النرض السابق ذكره للموظف او المأمور او المستخدم او لاي انسان اخر عنه لذلك (م) ٩٢ من اعطى رشيوة لذي وظيفه او مستخدم او مامور ومن اخذها منه من ذكر ايا كانت وظيفته ومأموره ومن توسط بين الراشي والمرشي وهو يعلم ذلك يحكم عليهم بالهين للموت والحريمان من كل وظيفه مصرية ومن كل رتبة او مرتبة (م) ٩٣ فضلا عن العقوبة المذكورة في

واؤه من وقائع الاحوال يظهر عدم حصول تخريرات في مثل ذلك من المديرات والمخلفات الموجود بهم في مجالس حسية خلافا للجاري بمجلس حسي مصر في حق من يتصلب من التصرف المتام عليهم اوصياء ثبوت بلوغ الرشد اذ لا يحصل تمكن القاصر من ذلك الا بعد انتهاء تقدم منه ابتداء للمجلس وتجري عليه تخريرات المنتقضة من وصيه واقاربه وجيرانه ومعارفه الذين لم يبره ثامة باحواله وسير يثبت حسن تصرفه وامتنانه على نفسه امواله ثم يصير احالة ذلك للمحكمة بعدها واجراء التوثيق الشرعي بها وصدر الاحلام الشرعي منها بالثبوت وبعد هذا كله يصير الاعلان من المجلس الى الوصي بما ذكر لاجل تسليته امواله وهذا هو محسباً المادة ١٣ من لائحة المجالس الحسية وانه لا يكون المقصود من إيجاد تلك المجالس بجميع جهات الحكومة هو حفظ اموال من يثبت عليه سوء التصرف سواء كان من السفهاء او غيرهم باجراء ما يتوجب عليه حصول الفائدة لجهتهم من الخير الشرعي عليهم واقامة نواب لهم حتى ينفقوا درجة الرشد وتضمن احوالهم وقد تدون بالمادة الرابعة عشر ان الجمهور عليهم بالسفه هم بمثابة الايتام القصر ويوجهه الشخصية جاري التقريرات الخوة عنها في المادة الثالثة عشر في حق القصر لاجل ان لا يكون تحقيق رشد وحسن تصرف الطرفين يتألف الجهات على سيقار واحد كما هو جاري بمجلس حسي مصر فعلاً لما يتأق من الضرر تجاري بعض القصر على ثبوت رشدهم بالهامك بدون اطلاع المجلس الحسي قبل الوقوف على حقائق اجراءه غير غريب التشرن الى الاقاليم والمخلفات الموجود بهم مجالس حسية بصمم الطريقة الجارية به في تحقيق ثبوت ما ذكر بكافة الجهات التي بها تلك المجالس وعدم قبول قضائهم تطلب ذلك من احد الا بعد التقريري عنه بالمجالس المذكورة وورود مكاتبات لم منها مبيانة وحفظاً لاموالهم وسيت ان اجل التصعيد من تشكيل وإيجاد المجالس المذكورة هو حفظ اموال من لم تكن فيهم قابلية حسن الادارة والتصرف سيغ ادارة مملوهم وحفظ اموالهم سواء كانوا من السفهاء او القصر او غيرهم حتى يبلغوا الدرجة التي يحصل بها كمال الامن على اعطائهم حقوقهم كما هو ذلك صريح







٣٦٨ إذا أرضعت الام ولها من زوجها حال قيام الزوجية او في عدة الطلاق الرجعي فلا تسحق اجرة على ارضاعه — فإذا استأجرها لا رضاع ولده من غيرها فلها الاجرة (م) ٣٦٩ إذا أرضعت الام ولها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن او فيها وطلبت اجرة على ارضاعها فلها الاجرة (م) ٣٧٠ الام احق بارضاع ولها بعد المدة ومقدمة على الاجنبية ما لم تطلب اجرة أكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الاب وان رغبت الاجنبية بارضاعه مجتأ او بدون اجرة المثل والام تطلب اجرة المثل فالاجنبية احق منها بالارضاع وترضعه عندها وللام اخذ اجرة المثل على الحضانة ما لم تكن المتبرعة صرماً للصغير وتتبع بمصافته من غير ان تقع الام عنه والاب مصر لتغير الام بين امساك مجتأ ودفعه للثبوتة كما هو موضع سيرة مادة ٣٧٠ (م) ٣٧١ في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولها يكون لها الاجرة ولو بلا عقد اجارة مع ابيه او وصيه لياسره الحاكم يدفع اجرة المثل لها مدة ارضاعه — ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لا أكثر (م) ٣٧٢ حكم المصلح كالاستئجار فإذا صالحت ام الولد اباه عن اجرة الرضاع على شيء فان كان الصلح حال قيام الزوجية او حكا فهو غير صحيح وان كان في عدة البائن يواحدة او ثلاث صح ووجب ما اصلها عليه (م) ٣٧٣ الاجرة المحدودة للام على ارضاع ولها لا تسقط بموت ابيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرماء (م) ٣٧٤ النظر اى المراجعة المستأجرة اذا ابت ان ترضع الطفل بعد انتضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدى غيرها فيغير على ابتاء الاجارة ولا تلزم بالثبوت عند ام الطفل ما لم يشترط ذلك في العقد

وطل — يساوي ١٢ اوقية اي ١٤٤ درهم — وإذا اريد وزن الثلاث اي الحاصلات فالرطل ينقسم الى ما يأتي — الرطل يساوي ٢٤ قيراط والقيراط ٣ حبات والحبة ٣ درهم والدرهم ١٦ غروية او قيراط واغروية ٤ فصات والقصبة ١٦ سم

وهوالة — (ر) جنابات ورجح (ق) ٢١٦

وهبة دولة متحابة — (ر) اجنبي — (اماء الدول)

رفت — (ر) مستقيم — معاش

رفت الميارف — (ر) مراف

رفقية — امر حال صادر في ٢ برينة سنة ٨٧ بعد الاطلاق على امرتنا الصادر احدنا بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨٣ والثاني بتاريخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ — من حيث انه يوجد صفات خصوصية لولائي ومستفدي مصالح الحكومة المتوقعة ويوجد كذلك مجالس تأديبية واعلان كل مستخدم بسبب انفصاله عن خدمته وجميع ذلك مما يجعل عدم لزوم لاعطاء رفاقي من الآن فصاعداً — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارتنا امرتنا بما هوأت (م) ١ تقدير ابطال الرفاقي وانقلوها (م) ٢ على نظار دولوين حكومتنا تنفيذ امرتنا هذا

• كل منهم فيما يخصه

رفقية — امر حال صادر في ٧ فبراير سنة ٨٨ بعد الاطلاق على امرتنا الصادرة في ١٠ ابريل سنة ٨٣ و٢٤ مايو سنة ٨٥ و٢ يونيو سنة ٨٧ — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارتنا امرتنا بما هوأت (م) ١ عند رفت مستخدم من ابي مصطفة من مصالح حكومتنا يسطر له بدلا من الرفاقي المقتضى اعلان فاسر على يئارت القرار الذي رفت بموجبه وتاريخ انتضاء خدمته (م) ٢ جميع الاحكام المخالفة لنص امرتنا هذا تكون لاغية ولا عمل لها

رفع الحجز — (ر) حجز

رفع الاختام — (ر) افلاس (ق) ٢٧٠

رفع الدعوى : (ر) اختصاص (م) ٣٣

رق — (ترجمة الجامعة التي وضعت بين درلة الكلمة) والحكومة المتحدية في مع بيع الرقيق وذلك في ٤ أغسطس (اب) سنة ٧٧ لما كان من اقصى آمال كل من حكومتي جناب ملكة برتانيا العظمى وبرلاند المتحدية وحضرة خديوي مصر التعاون في ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية وكانا قد صحا على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض تحصل الرضا والاتفاق بين الواضعين امضاه اذناه المأذونين بهذا التأت على تدوين المواد الآتية وهي (م) ١ حيث انه سابق مصلور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السوداني والحبيشي في الجيات التابعة لما تقتضيه الحكومة المشار اليها بان تقع منكم كليا من

الآن فاعدا إدخال المييد السودانيين والحبيشين بأراضي التطر المصري ولطفاته سواء كانت بطريق البر أو بالبحر المارة من تلك الأراضي وبأن تعاقب بلشد الجواز على متقضى القوانين المصرية الجاري العمل بها أو بموجب ما سيأ في ياته بهذه المعاهدة كل من وجد متعاقبا مع الرقيق السوداني أو الحبشي مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تصعد بأن تمتع اخراج الرقيق السوداني أو الحبشي خارج القطر المصري ولطفاته متعا مطلقا ما لم تحقق وتثبت صحة عقده أو حرته ولا بد أن يذكر بوثقة العنى أو بالباور الذي يعطى لأولئك السودانين والحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم احرار ويحكمهم ان يتولوا امر انفسهم كيف شاؤا بلا قيد أو شرط ما (م) ٢ كل شخص يوجد بأرض مصر أو بمجدها أو بالجهات التابعة لسلطانها في متعاقبا مع الرقيق السوداني أو الحبشي مباشرة أو بواسطة غيره تعتبر الحكومة المصرية هو من يكون مشتركا معه بمخلة السارقين القائلين فان كان من تبعها بما كرم امام مجلس عسكري ولا تحال حالاً مما كنهه على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من جهة العاليين من جهات الحكومة المصرية سيك المحل الذي ثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على مجتمعه للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التي يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تميز ذلك — وما يوجد من الرقيق السوداني أو الحبشي بأيدي أي تاجر كان يصير اطلاقه حريته ومعاملته بمقتضى المدون بمادة ٣ الآتية والقبيل المؤشر عليه بمعرف (١) التي لزمه المعاهدة (م) ٣ نظرا لكون إعادة الرقيق السودانيين أو الحبشيين لبلادهم بالقائي سواء كانوا ملزوعين من ايدي التجارين ليهب أو متولين يتشدر حصولا وينشأ منها اما حلهم من الشعب أو من اتفاقية او وقوعهم في رفة الرق تابعا تستمر الحكومة بأن تجري معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمقرتها في حق الرقيق ومذكورة في القبيل المؤشر عليه بمعرف (١) (م) ٤ تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجري من المقاتلات بين قبائل

افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعهم وتعتد بان تعادل معاملة القاتلين كل من وجد متعاقبا مع بيع الاولاد أو جلبها فان كان المرتكبون لذلك من تبعه الحكومة المصرية تصير محاكمتهم امام مجلس عسكري ولا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل في الهوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور بمادة ٢ (م) ٥ تصعد الحكومة المصرية بنشر امر خصوصي يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالانكليزية في ارض مصر من ابتداء تاريخ تصعد الامر المشار اليه وتخصيص نزع الجزاء الذي يقرن على من يخالف متطوقا (م) ٦ لاجل زيادة الرقيق من منع بيع الرقيق السوداني الحبشي بالبحر الاحمر ترتفع الحكومة المصرية بان السفن الانجليزية تجري التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أي مركب تكون متعاقبا مع تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلبها لاحد من اكر الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة او للركز الاقوى لاجل الحكم على تلك المراكب بما يلزم وكذلك يصير ضيق أي مركب مصرية يتحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون متعاقبا مع الرقيق في اثناء سفرها وأجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان يضلح عدن وفي ساحل بلاد العرب والجملة الشرقية من افريقيا وبيها سواحل مصر والجهات التابعة لها — ما يوجد من الرقيق السوداني أو حبشي بأي مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدرسة التفتيش يثنى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهي تصعد باجراء ما يقتضى حصوله على تمام الحرية — اما المركب وشحنها وطعم بمقرتها فيصير تسليمها لاقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لحل الواقعة او للركز الاقوى لاجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فالذا لم يتيسر لقبول ان المركب الانجليزية تسليم ما يكون سار ضبطه من الرقيق لحل تابع الحكومة الانجليزية او اذا دعت الضرورة في مصلحة الرقيق السوداني أو حبشي تسليمهم للحكومة المصرية فاللحكومة المشار اليها بجمع بناء على طلب قبودان المركب الانجليزي او الضابط الذي يستنيبه لذلك ان تقبل الرقيق سوداني

## ملفوظات

افراد العامة على القل المذكور اخذ الاستلامات اللازمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الاستعلام احتياجها ترسل التفتية لجهة اختصاصها لكي يجري فيها مقتضى الاصول المقررة للفق او اما ان كانت الشكوى مقدمة من نفس البعد فلي القل بعد ثبوت شكواه ان يعطيه ورقة عتق من دفتر لخدمة يكون مخصصا لهذا الشأن — كل من اخذ من معقوق ورقة عتق او منه او اشترك في منعه من الحرية بوساطة اقتصادية او غشية يعامل معاملة من اثير في الرقيق — على الحكومة ان تقوم بلوازمات المييد والمتوقفين فالله كود منهم يستقدمون بحسب الاحوال او بحسب اختيارهم اما في الزراعة او في الخدمة المنزلية او في العسكرية والالاث يستقدمن اما في محلات تابعة للحكومة او في منازل معتمدة اما الاخالف منهم فيستمر ادخالهم ان كانوا ذكورا في مدارس او في معامل الحكومة وان كانوا اثنا فيدخلن في المدارس المختصة للالاث هذا وكل ما يتعلق بتربية هؤلاء الاطفال يكون محولا للاسطة والثقات صانعي مصر واسكندرية الواجب على كل منها النظارة مع نظارة المعارف في شأن ما يستحسن اجراءه في حقهم من التربية — الذكور الذين يوجدون بالارباب يصيروهم بحرفة مفقشي الاقاليم في مكاتب البادار اما الالاث فيصير ارسلان لحس والمحقوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدامهم برغبتهما اما بالزراعة او بالخدمة المنزلية او بالسكسرية — تحرر هذا التذييل بسكندرية في ١٤ اغسطس سنة ٧٧ للعمل بمقتضاه من تاريخ اجراء العمل بحسب المعاهدة الاصلية

رق - صورة نسخة الذكر بنو العديري

(نحن اجمال خديو مصر) صار منظرونا المادة الخامسة من المعاهدة المصقفة بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الخديوية المصرية بتاريخ ٤ اغسطس سنة ٧٧ بشأن منع تجارة الرقيق فلذلك اسرنا وناسر بما يأتي ١ بيع السيد السودانين او الحبشيين من طائفة الى عائلة يكون وبقية ممنوعا مطلقا بجميع القطر المصري من سكرية لحد احوان وبقا وموتنفذ هذا المع تفتيلا كليا يكون في مدة سبعة سنوات من

اوجسني وتصلهم حرجهم وتحمهم من الامتيازات التي تنصها الرقيق السوداني او الحبشي المصبوط بحرفة جهاتها — كذلك تقبل الحكومة الانجليزية من جتها بان اي مركب انجليزي يقاسم يندير تا انجليزي في البحر الاحمر او في خليج عدن او في ساحل بلاد العرب او في المياه الداخلة بالقطر المصري او في الجهات التابعة لم توجد معاملة التجارة في الرقيق سوداني او حبشي يصير لتفتيشها ويجزها وضبطها بحرفة الحكومة المصرية — انما المركب بفتحها وطمم بحريتها يصير تسليمها لاقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لاجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سوداني او حبشي تعطى لم الحرية بحرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية اسره — اذا حكم بدم حصه الجبر او الضبط او اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم للحكومة التابعة لما المركب التي اجرت ذلك تكون ملزمة بان تعطي توييفا انما بحسب الاحوال لحكومة المركب التي صار ضبطها او اقامة الدعوى عليها (م) ٧ يكون اجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة في القطر المصري لحد احوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وبقي ملفقات الحكومة المصرية بالقرية العليا وبسواحل البحر الاحمر من بعد مضي ثلاثة شهور من ذلك التاريخ — بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ (كنا) وتوقعت عليها اشاء واعتماد الواضعين اسماهم فيه ادناه — صورة نسخة على المعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ اغسطس سنة ٧٧ بشأن ابطال تجارة الرقيق — ان الجاري لحد الآن هو ان التفتية هي المختصة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو فتحهم وتربية الاطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الان يقرب بكل من محافظتي مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويابط بكل ما يتعلق بالرقيق في المدينتين المذكورتين من نحو فتحهم وغيره — اما في الاقاليم فالتن الذي يرتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشي المصوم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقديه بنابة التفتيل جميع الوقاي التي تحت من الرقيق المحقوق وفي حالة ما اذا تقدمت شكوى من بعض القونسلات او من

لإجراء القشر على الوجه المشرح وأما جهات السودان فقد صدر أمرنا إلى الباشا حاكم دار عجم الأقاليم السودانية أيضاً بذلك للأجراء بالجهات التي تحت حكمداريته وأرسلت له الشخ المتفنية بما ذكر وهذا كما اقتضته إرادتنا

### (حاشية)

وحيث أن ذيل المعاهدة المشار عنها يقضي بترتيب قلم مخصوص بكل من محافظتي مصر واسكندرية بالأقاليم بما يتعلق بأجرات مادة الرقيق من نحو عقولهم وغيره وإيجاد دفتر ليدق تفاصيل الوقائع التي تخص بذلك وكذا ترتيب ما يلزم لهذا الخصوص بالأقاليم تحت ملاحظة مفتشي المصوم لهذا مع إجراء جماعه على أن كيفية الموصحة بذلك الدليل لا يتربط عليه زيادة مستخدمين علاوة على المربوط بل تصل طريقة في إحالة إجرائه بمعرفة من يلزم من المأمورين الموجودين بالجهات المذكورة بنهاية الاستيفاء وكال ضبط والدفعة وبهذا أزم التفشية

رقيق - (التمهيد من الباب الثاني ودره الكمال على منع بيع الرقيق في السلطة المدنية)

لما كان كل من سلطان آل عثمان وملكة مملكة بريطانيا وارلاندنة غفصين الرغبة في المساعدة على توقيف بيع الرقيق الأفريقي عربا على عقد معاهدة بينهما لأجل إجراء مرغوبها ولقد الثابتة بين سلطان المائيتين صرا باشا ناظر الخارجية لدولته مرصعا من طرفه وصحت الملكة الأونورايل سراءتين هنري ليارد سفير دولتها لدى الباب العالي مرصعان طرفها وبعد أن أبرز ما عندهما من ترخيص الأواسر ونظر أنها مطابقة للأصول قرراهما على المواد الآتية (م) ١ لما كان سلطان المائيتين راضيا في منع تجارة بيع الرقيق تمهد بأن يمنح دخول البييد السود إلى السلطة المدنية الثابتة ولحقاها وان يعاقب الدين لم مخالفة في بيع المذكورين وذلك على موجب القوانين والفرمان الصادر في سنة ١٢٧٣ هجرية المرافقة لسنة ١٨٥٦ مسمية وتمهد أيضا بمنع خروج البييد من أراضي سلطنته إلى الخارج إلا إذا كان أحدم يريد أن يسافر مع سيده أو سيده بصفة خادم ولكن يلزم

تاريخ المعاهدة المذكورة التي يعتبر أمرنا جزء منها متبعا لها والملح المذكورة يكون ساريا أيضا في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية أما يكون اجراء وتنفيذ بصفة قطعية في مدة اثنتي عشر سنة من تاريخ تلك المعاهدة (م) ٢ كل من خالف عن يجري عليه الاحكام المصرية منطوق امرنا هذا وتجر في الرقيق بمجازي بالاشغال الشاقة الموقفة لمدة اقلها خمسة شهور وأكثرها خمس سنوات حسبما يحدده به من المجلس الخاص بالحكم في مثل ذلك (م) ٣ تجارة المالك أو الجواربي البيض يكون ممتنعا في جميع القطر المصري وملحقاته وإقام هذا الشخ وتنفيذ مفعوله يكون في مدة سبع سنوات وكل من خالف وتجر يعاقب بالجزاء المقر بالمادة الثانية (م) ٤ ناظر الحظيرة هو الموطوب بإجراء مفعول أمرنا هذا في الوقت اللازم

(صورة الامر الكريم الصادر لنظار القاهرة والبالغة رقم ٢٢ أغسطس سنة ١٢٧٣ هـ)

رق - (صورة الامر الكريم الصادر لنظار القاهرة والبالغة رقم ٢٢ أغسطس سنة ١٢٧٣ هـ) لا يخفى كم اتجه الفكرنا على الدوام والاستمرار في منع وإبطال تجارة الرقيق التي هي عبارة عن استرقاق النوع الانساني بأي صورة كانت وكان من المص أمانا بحسب مجاورة الموقع المتألم مع الدولة العظيمة الأ ككازية على اتجاها هذا الفرض بواسطة وضع هذا المنع تحت رابطة مستقيمة مؤسسة على احكام قوية بحيث تكون كالمعلم ما عسى أن يحدث من المشكلات من هذا القبيل في المستقبل فيعتاية الله تعالى حصلت الموافقة لربط معاهدة شاملة بين الأجراء والوسائل المتضمنة اتفاقاها في هذا الباب وإيضاح المسألة التي تلزم في حق من يجازي على مخالفة في هذا الشأن بأي نوع كان وبعد امضاهما من دولتنا ناظر الخارجية وجناب ميسو فيغان الفضل السام للدولة المشار إليها بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٢٧٤ قد صدر الذكر جو اللازم من لدنا متبعا لذلك وحيث أنه من المقتزم لدينا نشر وإعلان المعاهدة المشار عنها لجهات حكومتنا الخديوية لاتخاذها دستورا للعمل وأعمالها مرعية الأجراء فلزم إصدار هذا الذكر ولكم ومرسول عليه نسخة المعاهدة وبهذا ونسفة الذكر جو جميع ذلك بالقرنساوي والعربي

## ملوكات

حينئذ على كل عبد أو أمة أن يكون عندهما تذكرة من طرف الحكومة يصح فيها بسعها وشكلها وصفاتها ويلزم أن يصح فيها أيضاً بنائية موافقتها لسيدها فإذا لم يكن في بنيتها ما ذكره يطلع سيدها وإذا تصدى أحد المداخل في سفرها فإنه يعرض نفسه للحاقبة وعلى جميع البعيد الذين يخرجون من المنطقة الثمانية أن يأخذوا من المأمورين الثمانيين تذكرة المرور (بشاهوروت) وفيها يصح بانهم أحرار (م) إذا كان أحد له مداخل في بيع الرقيق وكان من غير تبة السلطنة الثمانية وكانت مداخله في حدود السلطنة أو كان في باغرة عثمانية يتقاضى عليه هومن شاركه في هذا الأمر ويحكم بموجب قوانين البلاد ويحرم في الحال مضيلة تشقن لأصله ويكون قصر يرها من طرف أكبر المأمورين الثمانيين الذين في الحل الذي جرت فيه تلك الأفعال ويطلق سبيل جميع البعيد الذين في يد التجار الذين يتصلون ببيع الرقيق سواء كانوا ذكورا أو أنثا ويجري بمعاملة التجار بموجب المادة الثالثة من هذه المعاهدة (م) ٣ حيث أن البعيد الذين يطلق سبيلهم من أيدي التجار لا يمكنهم أن يرجعوا إلى وطنهم بدون أن يحصلوا مشاق الطريق والجوع وربما كان ذلك سبباً في أن يولقهم مرة أخرى في الأسر تصد الدولة الثمانية بأن تشترى بالوساطة اللازمة أولاً لاحتفاظهم ثم لحسن معاملتهم (م) ٤ تعهد الحضرة العلية السلطانية بأن تقيم دعوى جنائية على كل من يقطع عضواً من أعضاء البعيد أو يبيع أولادهم فإذا كان مرتكبوا هذا الفعل من رعية الدولة الثمانية يسلمون إلى الحاكم الثمانية فنجري محاكمتهم بموجب قوانينها فإذا كانوا من غير رعيها وقعت جنائهم في غير أرضها يسلمون إلى الحاكم المنطقة بهم اعني محاكم استم ويسرل معهم المنطقة والشهادة اللازمة على موجب المادة الثانية (م) ٥ من أجل إبطال بيع الرقيق في البحر الأحمر وضعت الحضرة العلية السلطانية بأن البواخر الاكنازية السيارة تقتش البواخر الثمانية إذا كان فيها الرقيق وتحتوي عليها عند الانقضاء لأجل تسليمها إلى المأمورين الثمانيين الأقرب مكاناً أو إلى غيرهم كالمص

عليه في المادة الثانية وتسويغ هذا التفتيش والتبض يجرى في البحر الأحمر ولم مرسى عدن وشطوط جزيرة العرب وخليج فارس وشطوط شرقي افريقية وجميع البحار التي تحسب تابعة لأراضي السلطنة الثمانية فإن لم يكن هناك مأمورون من طرف الدولة الثمانية وكانت إحدى بوأخر الاكنازية السيارة قد استولت على سفينة عثمانية يلزم بموجب هذه الأصول والقوانين أن توصلها بها فيها من البضاعة والبحرية والركاب إلى أقرب مكان يكون فيه بعض أولئك المأمورين أو غيرهم وتسليمها لهم على موجب المادة الرابعة وذلك لأجل محاكمة مأموري السفينة المستولى عليها فإذا ظهر سبب يحمل على الظن بأنه يوجد سفن عثمانية في ميناء تابعة للدولة العلية وليباريق أو وجدت سفان حاملة الرقيق في سفرتها الاخيرة يسوغ لأي ضابط كان من ضباط البواخر الاكنازية السيارة أو أحد مأموريه فصلات الاكنازية أن يشمر للمأمورين الثمانيين بأن يتشعروا تلك السفن ويلقبوا في الحال من فيها من الرقيق ويشعروا على قبطان السفينة وتبطلها وعلى جميع الذين تشاركوا في هذا الأمر ويسلموهم إلى المأمورين الثمانيين لكي يحكموا عليهم بموجب الأحكام الثمانية المتعلقة بجارة الرقيق وجميع البعيد الذين سبقت السفن الثمانية وإذا وقعوا تحت قبضة البواخر الاكنازية السيارة يسلمون إلى المأمورين الثمانيين ولكن أن لم يوجد في ذلك الحل أحد من هؤلاء المأمورين يسلمون إلى مأمورين آخرين في أقرب الأماكن ويجوز للبعيد من الأمر وتسليم السفينة وما فيها من الوسق إلى المأمورين الثمانيين أو إلى غيرهم لأجل محاكمتهم كالمعتصوم عليه في المادة الرابعة وتعهد ملكة بريطانيا وإرلاند بان جميع السفن الاكنازية التي تسير في البحر الأحمر ولم مرسى عدن وشطوط جزيرة العرب وخليج فارس وشطوط شرقي افريقية والبحار الماخلة تحت السلطنة الثمانية ولحققتها إذا كانت قد اتخذت بيع الرقيق حرفة أو جرى ذلك تحتها في سفرتها الاخيرة للمأمورين الثمانيين أو البواخر الثمانية السيارة أن يوقعوا ولكن يلزم تسليمها وما فيها من الركاب والوسق إلى

الامور تشرف سفارة بريطانيا العظمى بان تطلب من الباب العالي ذكر الجزئيات التي حدثت في هذا الشأن مع بيان تواريتها واسم السفن واسمها الشركات التي تلبس بهذا القبول فان السفارة اذا حصلت على تقرير نظارة الضبطية المبشّر على هذه الشكوى تيسر لها مزيد اصناف النظر في هذه المسألة وما تشير به ايضا انه لاجل تسهيل تحقيق هذه القضية فلا بأس من اصدار ناظر الضبطية بان يفاوض احد تراجم هذه السفارة ليقتطع على ما يلزم من الانفاذات فيها يتعلق بهذه الخطة ثم ان الباب العالي غير جاهل بما لاكتكرة من التهمة والاعتناء بجمع بين الرقيق وعلى هذا سفارة جلالة الملكة لاتصدق ان شركات لا يورث انكازية من مرتكبة هذه التهمة التي اشار اليها الباب العالي ما لم يظهر دلالات قطعية

#### (لائحة سفور اوستريا الى الباب العالي)

من سفارة اوستريا هنكارا الامبراطورية ملكه الى الباب العالي في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠  
قد ابلغت نظارة الخارجية بالباب العالي الى هذه السفارة لائحة المورخه في ٣١ من شهر اكتوبر الماضي مبنية على التقرير الذي ورد اليها من نظارة الضبطية وهو ان المتوطنين في السفن الاجنبية بل قباطيتها ايضا يتبلون في السفن الرنح والخفا من ذوي الاطوار المجهولة من دون ان يكون في ايديهم باسبوت وهؤلاء الأشخاص يتنقلون مستغفرون في السفينة الى ان يتقضي اجراء ما يتعلق بنزول الركاب الى البر ثم يخرجون منها فاذا كان مثل هذا الامر وقع في سفن الاجانب فبواخر شركة الفريد الاوستراوية البحرية بريئة منه بلا شك لان قباطين تلك البواخر لا يفهم التنبيه له ويانه على ذلك سفارة اوستريا الامبراطورية والملكية تعتقد ان لائحه الباب العالي المؤرخه في ٣١ اكتوبر ارسلت اليها من قبيل اللط

#### (لائحة سفور ايطاليا)

(من سفارة ايطاليا الى نظارة الخارجية)

(بك اوغلي في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠) سفارة ايطاليا الملكية تشرف بان تغبر نظارة الخارجية بالباب العالي بوصول لائحته التي بتاريخ ٣١ من شهر

ماروري الانكازيين الذين هم في اقرب الاماكن لاجراء محاكمتها وبان يطلق سبيل من كان فيها من الرقيق من طرف المامورين الثبايين وتكون الاسرى تحت اسرهم فاذا استمر الراي في المحاكم التي يباط بهندتها اجراء هذا الامر على ان القبض على تلك السفينة كان يبرحق يعلني رئيس الباخرة السيارة لرئيس السفينة التي وقع عليها القبض التفتين اللازم ومن العلوم ان هذه المواد المذكورة لا تشتمل البواخر البحرية التي تقص المولتين اذ لا يسوغ تفتيشها في اي حال وسبب كان (م) ٦ من اجل منع البواخر الانكازية من المكلفة بتوقيف تجارة الرقيق عن العرض للسفن الشقية بدون سبب بان كانت بحرية تلك السفن من الرقيق وقع الاتفاق على ان كل سفينة بحريتها من السبيد يلزم ان يحرق في اوراق السفينة الرسمية صديقهم وسفاتهم وتبع خدمتهم فاذا وجد منهم في السفينة ازيد عاقيده في الاوراق المذكورة يحق القبض على السفينة وارسل رئيسها الى المحكمة الجديدة لتسلك عليها (م) ٧ تعمد الحفرة الملية السلطانية بان تقشبت بالوسائط اللازمة وباصدار الاوامر لاجل اجراء هذه المعاهدة اجراء بان (م) ٨ يكون الضم لهذه المعاهدة بعد ستة اشهر من يوم التوقيع عليها

رقيق (تفتيش البواخر) — محاورات بين الباب العالي ونواب الدول في تحقيق تفتيش البواخر وذلك في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٠

#### (لائحة سفور انكلترا الى الباب العالي)

(بك اوغلي في ٨ نوفمبر سنة ٨٠) سفارة دولة بريطانيا العظمى تشرف بوصول اللائحة التي ارسلها اليها الباب العالي في ٣١ من الشهر الماضي وقال فيها استنادا الى تقارب نظارة الضبطية ان المتوطنين في السفن الاجنبية يتبلون فيها الرقيق وانما اطوارهم واحوالهم مجهولة من غير ان يكون معهم باسبوت وكثيرا ما ياتي هؤلاء الأشخاص متوارين في السفينة الى ان تنجلي خدمة ماموري البحرية في السفينة ثم يتزلون في الليل الى البر فلغاية ان يتلقى المامورين الباب العالي اجراء التفتيش بالدفعة والتزوي في هذه

الخدوية في اجراء واتخاذ ماموريته هذولمذا المقصد صار اسديار هذا وسيرسل لمركم جملة نسخ من صورة المعاهدة المتقدمة بين الحكومة الخديوية والحكومة الانكليزية وكذلك من صورة اللامعة المتقدمة واجبات ماموري الحكومة وما يلزم اجراءه وما يقرب من الجراءات الشديدة على من يتجاري على هذه التجارة اللامعة حتى يكون دليلا له في كافة اجراءكم واعلان ذلك لكافة المامورين والبلاد الذين تحت ادياركم وفلا عن ذلك ينبغي معرفة الكوكت ساله الموصى اليه بانه هو المأمور الوحيد لهذه المامورية والواسطة بينكم وبين الحكومة في كافة ما يتعلق بهذه المامورية فالكتابات المتصلة بها تكون صادرة منه واليه ويجب عليكم اتباع اوامره وقوايه بناية الثقة ومنه بالنشاط والمبادرة بتادية كافة ما يطلبونكم من انواع المعاصدات والتيسيلات المخصصة بلوازم هذه المامورية فوراً بلا تاخير

رق - صورة من الدخلة جارج ٢٤ هـ ١٢٧٥

من المعلوم انه مع استمرار اقتحام الاحاطات والاحتراسات القوية لمنع احتيالات اشخاص بصفة رقيق وتزيت الجراءات الشديدة على الجلالة الذين يجارون على الاتجار في ذلك فانه لا يزال حاصل منهم الانقسام على هذا الاستيلاء وما ذاك الا لرسود من يشتري بضاعتهم هذه واستسلمة تكسبهم منها كسباً زائدا الا انه من البديهي انهم اذا لم يجدوا من يشتريها منهم لكانوا بالضرورة يتركونها من مدة ولا كان يستوجب الحال لتكليف الحكومة بصورت شئ ومصاريف جسيمة فضلا عن الاجراءات والجزاءات الشديدة الحاصلة في حق جملة من هؤلاء الجلالة لظهور آثار هذه التجارة ومنع تداولها بالكلية فبناء على هذا السبب الاصيل وما هو متوصل عنه بالمعاهدة المتقدمة ما بين الحكومة الخديوية والملكة الانكليزية بان من يشتري من الجلالة الخديوية في التجارة الرقيق المطلوب بهذه الصورة يعتبر مثل الجلالة ذاتهم في الحماية والجزاء قد تراءى ان من الوجوب الانتذار بان من يتجاري على مشتري الرقيق الذي يستجلبونه الجلالة ويتوصلون بطريق الحيلة ليمنه يجازي بين الجراء الذي يترفع في حق

الكلوبير الماموي وتوسع هنا الى ان تبلغ ماسم الفظار الخارجية السلطانية المذكورة بانها اعطت الاوامر الواضحة الصريحة لشركات البواخر الايطالية فيها يتصل بالزنج والافخاص الذين اطوارهم جمهولة ثم مع اعطائها هذه الاوامر المذكورة لمنع حدوث ما ذكر في اللامعة المذكورة لا يمكن ان تعترف ان ماموري الضبطية حقاً في ان يشتروا البواخر الطليانية

رق - ( مسود من الفاعلة في اول رجب ١٢٧٢ ( ١٠ يولي سنة ٨٠ )

في معلومية الجميع درجة اهمية الفناء تجارة الرقيق بالكلية بالنسبة لخالفاتها للانسانية وبالفكر للتهدات المرتبطة بها الحكومة الخديوية مع دولة الانكليز يفتنى المعاهدة المتقدمة عن هذا الشأن بين الطرفين وانه وان كان سابق اقتاذ بعض الوسايط للوصول لهذا المقصد وصادر تعليمات شديدة لكافة ماموري الحكومة بما يجب عليهم اتاؤه واجراءه في هذه المسألة الا ان الواقع الاخيرة التي دلت تحقيقاتها على تمكن بعض الجلالة القادمين مع القوافل الواردة من جهات داخل البحر بقاء من احضار جملة رقيق وادخله داخل الحكومة وما ظهر من تساهل المامورين بتلك الجهة الذي اوجب عجزاتهم كل ذلك قد ازم الحكومة باقتاذ وسائل أكثر تأثيراً واكثر احتياطاً لمنع هذه التجارة المشؤمة كالية مع تجديد انذاراتها الى كافة المحاكم والمأمورين بما يجب وما يقرب عليهم من الواجبات والمسئوليات الجسيمة مما ولها المقصد قد رتب مامورية مخصصة لمنع تجارة الرقيق وتعلم ادخاله في منه داخل الحكومة المصرية وبجوازات من يتجاري على هذا الفعل الشنيع او من يتفائل عن اجراء واجباته من ماموري الحكومة واسافة هذه للممورية على هيئة جناب انكونت ساله وصيت بعينه السأكر والمأمورين اللازمين وامره به بانه يفرض قدر اسيرت سر كرا بحيث ان تكون ماموريته شاملة كافة مقصديرات قبلي وسائر افعالها لحد بندر الجزيرة مشرقاً وغرباً ومن الجزيرة لحد مديرية البحيرة غرباً وعليه حفظ وصلا حفظ كافة الطرق والمسالك في كافة جهات الخارج غرباً وحدود الواحات الداخلة والخارجة لحد جهات سر بوط كما انه اعطيت له الرخصة الكاملة من قنن الحضرة

الجلابة يتمتعن لاشعة منع تجارة الرقيق ولاجل ان يكون مملوكا لدى الامم ان التجاري على هذا الامر يكون هو الجاني. على نفسه بما يتوقع عليه من الجواز مثل جالي الرقيق ولزوم الاعلان بذلك قد تنور بهكذا في تاريخه الى سائر الجهات ومن الجملة هذا لاعدائكم للمطوية والاجراء بمقتضاه واعلانه عمومًا بسائر الجهات التابعة اداركم

رق - (منصور صاهر من لغازة الداخلية في ٢٨ فوال سنة ١٧٢٣ أكتوبر سنة ٨٠)

التي بلغ عن ورود قافلة من السودان فيها المخاص جلابة منهم مودانيون استحضروهم بها على سبيل المبيع بصفة رقي ووسولها بالقرب من سكن بندر اسويط وبادرت الحكومة باجراء ما ترتب عليه الحصول على سبعة وستين رأساً من تلك القافلة وابانهم الى ضبطية مصر التي اجرت توزيعهم عملاً بلاشعة منع وباطال تجارة الرقيق وصار القبض ايضاً على اولئك الجلابة وتحتل بحاكمهم على مجلس العسكرية هرون ظهرت ادانتهم وجانيهم في ذلك بحسب مبادلت عليها التفتيات الابتدائية قد صدرت عن هذه المادة مضطبة منه وقرار من الويسيين الذي تشكل ايضاً تحت رئاسة الباشا ناظر الجهادية بما تراءى نعوها في مجازاة من ذكرها على التفتيات الواضحة بهذا ولزوم التصريح لحكماء السودان بشأن ما حكم به عليهم لاجل النشر منها لجهات دارفور وسائر فروعها بصفة الانكشاف واجراء منطوق تلك اللاشعة مع حصول النشر عمومًا بهكذا الى سائر المديرات والمخلفات والضبطيات واطلام الرقيق بحيث يتراعى بالاطلام المذكورة فيما يخص جوفين ما يحصل ضبطه من هذا القبيل ان اذا وجد بهم اثنان اخوان أو أكثر أو القوت بأولادهم فلا يجري توزيعهم منفردين ومشتتين بل يكون توزيعهم مما يهجه واحدة لمن يمسنون تشييم وتزيينهم على انكيفية الموصولة بالاشعة المحكي عنها ولقد علم عا وردت به لنا افادة سحادة وكيل الجهادية رقم ١٦ الجاري غرة ١٦٤ صدور الامر السالي اليها رقم ٣٦ شعبان سنة تاريخه غرة ٣٠ تنفيذا للاجراء وعلى هذا يراد التشارك ذكر ويا انه قد تمددت صدور الاوامر

الأكيدة والتنبهات الشديدة بما منتسب الطر الى هذا الخصوص بين الاممية وبذل مزيد الجهد فيها يترقب عليه منع تداول التجار في السودان بصفة رقي وقطع اثر هذا الامر بالكلية عملاً بالاشعة والمهندامه ولزوم استدامة مراعاة اجراء مقتضاها ومطوية الجزأت التي توقفت على من ظهرت ادانتهم في هذه المسئلة كالواضع تفصيلاته بهذا والنشر عنها من طرفكم عمومًا الى سائر الجهات التي تحت اداركم ليكون ذلك لخفاص والعام وإنذارهم جميعاً بعدم الاندماج على ما يخالف الاوامر والوائح الصادرة في هذا الشأن لما يلزم على ذلك من مطالبتهم ومجازاتهم مع التأكيد على سائر احكام ومستقدمين جهة طرفكم من يلزم واستمرار التيقظ ودوام الالتفات الى هذا الامر ولتعليمهم بان كل من يظهر اغاضه او تساهله منهم يكون تحت لائحة والمجازاة كائنًا من كان كاف الجهات الاتي فيها اقلام الرقيق يراعوا الاجراء في توزيع ما يجري ضبطه من السودانين على انكيفية السابق توضيحها عملاً بنص الاشعة لهذا لزم تصريه للمطوية والاجراء بتاريخه تعمر لجهات الانكشاف بما ذكر

رق - (منصور صاهر من الداخلية في ٦ ر سنة ١٢٩٨ هـم للداخلية افادة من مامورية مع تجارة الرقيق رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ غرة ٢ علم بها بقرارد المخاص سوانيا بكثرة لك قطعي اصوان وشرار وطلبون اوراق حرمهم ونظرا لعدم وجود الايام عني بدمية اساتكون ارسال مصر لاجل اوراق الحرة من الضبطية بنصبه وادة مصارف على المامورين وربما ان يصعب بربب الافادة بجهة اصيان فوام القصير لكافة المديرات باعطاء السودانين الراغبين الحق اوراق حرة وبعث ارسال المخاص المذكورة من الجهات التي لا يوجد بها رقيق الى المديرات والمخلفات للرجوع بذلك تفصيلاً عما يهنا عنه من الخفاق والاصاب للمخاص فانه يكلف المحطة مصارف في دعاهم وابهم من المضمون وعطى المصروفات بل فقرر المازين فربما فتمت المذورات استفسب الصريح المديرات التي لم يوجد بها الايام لمنع تجارة الرقيق بانه اذا حضر لما احد من السودانين ذكرها كائناً او انما يكونون اتباع المخاص من اعالي جهات المدعية وتطلب اعطاء ورقة سرية لتسلي له وعلى ذلك تحرر قاله بالراسل متادير للمدعيات من الاوراق المتعاد اعطوا ولا ياتوا بالمصرف بها ان من يرغب اخذ ورقة سرية من سلف ذكرهم اما المخاص الذين يمحرون مع الدوائر المتبادرة من جهات السودان او من يفسطون مع المخاص



معلومات

رفیق - مشغور صادر في شهر ذي الحجة سنة ١٨٨٧ م.  
نظارة الناحية الى كل الجهات

مصدق عليه من مجلس النظار في جلسة يوم ٢٦ باقر سنة ٨٧  
المنطقة تحت رئاسة المحضر القيمة المخدومة بشأن من يكون  
مع الحاج من الارقاء - وهو - قد علم لدينا بان بعض الحاج  
يتجهون فرصة سفرهم الى مكة لاجل ان يخطبوا معهم ارقاء  
يتجهون حديدا من الحج والكي يتخلصوا من القسطنطين الذي  
يهرجوا به بدخون باينهم باسم ارقاء متولين ولما  
الفرس بدخون خود وواج اولئك حق من الخارج -  
ومن حيث انه في اغلب الاوقات توجد تلك العقود والذاكر  
بايدي مالكي الرقيق بدخون ان يكون هؤلاء ارقاء - علم  
بعضهم بعضون لبعض ان اخرجوا هذه الذاكر في تلك الكمية  
لم يكن الغرض منه الا ادخال الرقيق بالفرس المصري ليمه  
فيا بعد فليس هذه الامور لطفه الخالصة جدا ليطرق المصلحة  
فرنا انه من الان فصاعدا يلزم الاشخاص الذين يربون  
الوقود الى الحجاز ويكون لهم زبانية في اخذ جوار او عبيد معهم  
لاجل خدمتهم ان يعملوا قبل سفرهم اسم ابيهم او الوالد علم  
حق الرقيق في المصلحة او المديرية تاوون من اهل الجبل  
لم تذكره بوث فيها اوصاف السيد والجوار بالتفصيل ومنه  
الذكي يصير لحيها وسراجها في السرب او في عمل الجرد  
بهره فلم حق الرقيق بين الجهة ولا يسرع دخول عبيد او  
جوار بالفرس مصر مع احدا اذا كان هذا المذكور المذكور  
وقد ندرنا لكافة الجهات والجهات وللإجراء - بمقتضى  
المنطقة سنة ١٢٠٥ الموافق ٢٦ يوليو سنة ٨٨  
رفیق - مشغور صادر من نظارة الناحية في ١٢  
المنطقة سنة ١٢٠٥ الموافق ٢٦ يوليو سنة ٨٨

لك جمع المديريات والمصالحات

قد فرج مجلس النظار بجلسة المصنف في ٢١ شوال سنة ١٣٠٥  
(٦٠ بينه سنة ٨٨) فصل اذاعة مع مع الرقيق من قسم  
الضبط والربط وجعلها محكمة قائم بابها تابعة مباشرة  
نظارة الناحية ولحق محضركم ما سبقنا ابداءه في مشغورنا  
المؤرخ ٩ برهنة سنة ٨٨٠ ما لم يبع الرقيق حديدا من اوصاف  
وقطع دابر هذه التجارة الخروية بغير الاساليب وما كانت  
الطرق والوسائل التي صار لها عادة الا ان للورول هذه الناحية  
قد كانت بالناحية المطرية وترتب عليها مع دخول الرقيق الى  
الديار المصرية وبالاجزائه بخرجه قرب من النجاش للاحاق  
في الناحية هذه الا ان انه محضركم ان الاقليات مع الرقيق  
بين الاقاليم من الصوت لحيها ومراقبة سير الاقاليم التي  
الوجوده داخل حوزة اذناكم فغير خلاف محكم ان من  
مقتضى تلك الايام والبلد ان مع الاجزاء من الرقيق مسا  
الحكومة الخدمية لتفصيل ولا تتناول في اي وقت من  
الاوراق من محقة من خالف هذه الايام والبلد اشد  
الضمان وان يفتنوا كل الاقليات الى مسعة الحق في الاجمال  
ادنى حاشي في الحصول على الذكاكر اللازمة له لا يورق ما  
محررها وسهل الطرق اللازمة لارقاء الطائي النسب  
مرعين في ذلك احكام لفتح مع مع الرقيق بلشعورنا

من يكونون من الجبله هؤلاء يكون اسراهم الى ضليلة  
مصر في جنة مفتوحة هو جاز ياتي حتم وزم تحريم  
للإجراء على الوجه المذكور وبا ينظر لكم لزوم من تلك  
الاوراق خبروا بطلبه من المالية في ٦ ربيع الاول سنة ٢٩٨  
رفیق - مشغور صادر من مصر حاشية الجبله بشأن  
التيكل مامورة مخصصة للبحارة في الرقيق  
واجابنا على هذه الكونت سنة ٥ ن سنة ١٢٢٨ المخلص  
سنة ١٨٨٨

في مملوكة الجميع درجة اية الفة فارة الرقيق بالكثبة  
بالنسبة لخالقها للاساية والنظر للتمهينات المرتبطة بها  
الحكومة الخدمية مع دولة الانكليز وبعض المصلحة المستف  
عن هذا الشأن بين الطرفين وانه وان كان سابقا لاختلاف بعض  
الوسائل للورول لما المصد وصاروا تلبات شديدة أكلة  
مأمورية الحكومة بما يجب عليهم ابقائه واجزاء في هذه المسئلة  
ان الرافع الاخيرة التي دلت لحيها على كثر بعض  
الجبله القاديين مع التنازل لباردة من جهات داخل افرها  
من اسرار جنة رفق وادخال داخل الحكومة وما ظهر من  
تسليم المأمورين تلك الجهة التي اوجب جوارهم كل ذلك  
قد اتم الحكومة لاختلاف وسائلها كثر تاوون واوقر احياها  
على هذه الجوار المخصصة كليه مع تجديد انظارنا الى كلفة  
الحكم والامورين بما يجب وما يربط عليهم من الواجبات  
والضوابط الجسدية مما ولها المصنف وقد مامورة  
مخصصة على فارة الرقيق وعدم ادخال فيهم داخل الحكومة  
المصرية وجازاء في هذا الفصل الشيع او من يتنقل  
عن اجزاء واجبات من مأموري الحكومة واجبات هذه المأمورية  
على عهد جانب الكونت ساله وبعثت بعثة الصاكر  
للمأمورين اللازمين واقر ما قلنا بغير اسويط مركزا  
يحت ان تكون مأمورية شاملة كافة مديريات قلمي وسائر  
اقتضاها تحت بند الجبله شرقا وغربا ومن الجبله تحت مديريه  
الاصرية غربا وعلية حفظ وملاسة كافة الطرق والممالك في  
كافة جهات البحار غربا وشرق الجبله للاحاق والناحية  
تحت جهات مربوط كما ان اضليت له الرخصة الكاملة من  
لدى المحضر الخدمية في اجزاء وانقاد مأمورية ولها  
المصد اصرار هذا محضركم وسيوصل لفرقكم جنة نسخ  
من صورة المصادقة المصدقة بين الحكومة الخدمية والحكومة  
الانكليز باوكلت من صورة الاضحة الخدمية واجبات مأموري  
الحكومة وما يلزم اجزاء وما يربط من الجوارات الجديدة  
على من الجوار على هذه الجوار القديمة من يكون دليلكم  
في كافة امرا انكم اعلان ذلك لكافة المأمورين والبلاد  
الذين تحت اذناكم وعلينا عن ذلك بجلي سرعة الكونت  
ساله لاروا اليه بان مأموري المأمور لاجله المأمورية والملاسة  
يتمك وبين الحكومة في كافة ما يميل جده المأمورية والملاسة  
المصلحة بما تكون صادرة منه وعلية وجب عليكم اتباع اقره  
ونواحه بما ياتى الدقة ومزيد النشاط والناحية بتادية كافة ما  
يطلبه منكم من انواع التسهيلات والمساعدات المخصصة بواجب  
هذه المأمورية غورا بلا تاخير في ٥ رمضان سنة ١٢٦٨

الصادرة بمناه هذا ويجمع ما ينص عليه المذكورة لمخبرون  
من الظلال بغيره محصورة وتحتيدن حصة شريك رئيسا  
في ملكه يسلطه فائمه التصلبات التي ترسل منه اليك بمناه  
الذقة وساجدوا سعة جميع ما يخاله منك تحفظا بصلحته مع  
الرهني والنفقات

رق - (ر) مواريث (ب) ٥٨٥

رقعي - (ر) حبة (ش) ٥٠٤

ركن الاجارة - (ر) اجارة (ج) ٤٣٣

ركن البيع - (ر) بيع (ج) ١٦٧

ركن الحوالة - (ر) حوالة (ج) ٦٨٠

ركن الرهن - (ر) رهن (ج) ٧٠٦

ركن الشركة - (ر) شركة (ج) ٦٧١

ركن الكفالة - (ر) كفالة (ج) ٦٧١

ركن الوكالة - (ر) وكالة (ج) ١٤٥١

ركعت سفيل - كتيان فرنساويتان وهما التماس

مدني (ر) اعادة النظر - مجلس ملني (تعليلات

الحقانية م ٣٩ - ٢٣ رسة ١٢٩٤

رمة - (ر) حيوان - حصة

رمز - (ر) جريدته

رمل - (ر) اعادة الاموال

رهي اجمار على قطار السكة الحديد - (ر) سكة

حديد ٨ رسة ١٣٠٢

رهي في البحر - (ر) غسارة بحرية اجتلاء من

(قتب ٢٤٥

رهي الضامع - (ر) غسارة بحرية - ليدوان (قتب

٦٣ - سيكوتاه (قتب ١٩١

رهن - (ج) في الرهن ويقتل على مقدمة وللاثة

الارب

### (المقدمة)

(في بيان الاصطلاحات التقنية المتصلة بالرهن)

(١) الرهن حس مال وتربيه في عقابه حق يمكن

استيلاؤه منه وعلى ذلك المال مرهونا وهما (م) ٧٠٢

الاربان اخذ الرامن (م) ٧٠٢ الرامن موالدي اعطى الرامن

(م) ٧٠٤ المرهون هو اخذ الرهن (م) ٧٠٥ السند موالدي

اخصه الرامن والمرهين وسلفه رابدها الرهن

### (الباب الاول)

في بيان المسائل المتصلة بقدر الرهن وبهم على ثلاثة فصول

### (الفصل الاول)

(في المسائل المتصلة بركن الرهن)

(١) ٧٠٦ يعتمد الرهن بالاجاب وقبول من الرامن والمرهين  
لكي ما لم يوجد القضي ٨٧ ولا يلزم فللرامن ان يرجع من  
الرهن قبل التسليم (م) ٧٠٧ لاجاب الرهن وبوليده موقول  
الرامن ومملك هذا المني في عقابه ديني او لفظ اخر في هذا  
المال وقول المرهين قبلت اوروبت او لفظ اخر يدل على  
الرهن ولا يعتمد ايراد لفظ الرهن مثلا لو اشترى احد شيئا  
واعطى للبائع مالا وقال له اني هذا المال عندك الى ان اعطيك  
تمن المبح يحين قد رهن ذلك المال

### (الفصل الثاني)

(في بيان شروط انعقاد الرهن)

(١) ٧٠٨ يعتمد ان يكون الرامن والمرهين عاقلين ولا يعتمد  
ان يكونا بالغين (م) ٧٠٩ يعتمد ان يكون المرهون صائغا  
للبيع يلزم ان يكون موجودا ومالا متوقفا ويقدور التسليم في  
وقت الرهن (م) ٧١٠ يعتمد ان يكون مقابل الرهن مالا  
معتبرا لمجرد اخذ الرامن لاجل ماله معصوب ولا يصح اخذ  
الرهن لاجل مال مولاه

### (الفصل الثالث)

(في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن

وزيادته بعد عقد الرهن)

(١) ٧١١ كان المشغلات التابعة في البيع بلا ذكر تدخل  
في الرهن ايها ككذلك لورمست عرصه تدخل في الرهن  
اجمها وما اشترى واستمر مرهوناتها ومن رهنها وان لم يذكر  
صراحة (م) ٧١٢ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلا لو رهن  
احد ساحة في عقابه كذا فراءم ديه ثم بعد ذلك لزمه سيف  
وقال هذا يدل الساحة ورد المرهين الساحة واخذ السيف  
يكون السيف مرهونا في عقابه ذلك المبلغ (م) ٧١٣ يجوز  
ان يرد الرامن في المرهون بعد البلد يعني جميع ماله ماله  
بان يكون ايضا رهن على شيء كان قد رهن حال كون البلد  
بائنا وهذا الزائد يلقى باصل البلد يعني كان البلد كان قد  
ورد على مملكت المالكين ويجمع مملكت المالكين يكون مرهونا  
بالدين القائم حين الزيادة (م) ٧١٤ اذا رهن ماله في عقابه  
دين فصح زيادة الدين في عقابه ذلك الرهن ايضا مثلا لو  
رهن احد في عقابه ألف قرش ساحة فيها الثمن ثم اخذ ايضا  
في عقابه ذلك الرهن من الدائن حصةا يكون قد رهن  
الساحة في عقابه ألف وخصمته (م) ٧١٥ الزائد الذي يتولد  
من المرهون يكون مرهونا مع الاصل

### الباب الثاني

(في بيان مسائل تتعلق بالرامن والمرهين

(١) ٧١٦ المرهين له ان يفسخ الرهن وسلفه (م) ٧١٧ ليس  
للرامن مسح عند الرهن بدين رضا المرهين (م) ٧١٨  
للرامن والمرهين ان يفسخا الرهن باقتبالي لكن للقرهين حسن  
الرهن واساكنه ان يستمر في ما له في ذمة الرامن بعد  
الفسخ (م) ٧١٩ يجوز ان يعطى المكفول عنه رهنه لكتيله  
(م) ٧٢٠ يجوز ان يعطى القادمان من المدينين رهنه واساكنه سوا

كانا في ركبتين في الدين أولا وهذا الرهن يكون مرفوعا في مقابلة مجموع الدينين (م) ٧٢١ يجوز للذات أن يأخذ رهما واحدا في مقابلة دية الذي على اثنين وهذا أيضا يكون مرفوعا في مقابلة مجموع الدينين

### الكتاب الثالث

في بيان المسائل التي يختص بالمؤمن وبعض آك تصلحت  
**الفصل الأول - في بيان مونة الموهون ومصاريفه**  
(م) ٧٢٢ على المزمين أن يحتفظ الرهن بصله أو بين هو أبه كماله وشريكه وعنده (م) ٧٢٣ المصاريف التي تلزم لحفظه الرهن كإجرة أهل والنظائر على المزمين (م) ٧٢٤ الرهن أن كان حيا لم يملك وأجرة راحته على الزامن وإن كان غائرا لم يملك وسلفه وقبضه وتطهير غره وسائر مصاريفه التي هي لأصلاح مناله وبالله عاكدة ذلك الرهن أيضا (م) ٧٢٥ كل من الزامن والمزمين إذا صرف على الرهن ماله على بدون إذن الامر يكون حريصا وليس له أن يطلب الأمر بما صرفه

### الفصل الثاني - في الرهن المستعار

(م) ٧٢٦ يجوز أن يستعير أحد مال أخوه موهنه بالذنه وبقال لهذا الرهن المصارف (م) ٧٢٧ أن كان أحد صاحب المال معافيا فله استعير أن يرهه بأي وجه شاء (م) ٧٢٨ إذا كان أحد صاحب المال مريضا بأن يرهه في مقابلة كذا حرام أو في مقابلة مال غيره كذا أو عند فلان أو في البتة الفلانية فليس للمستعير أن يرهه إلا على وفق فيه وشرطه

### السبب الرابع

(في بيان أحكام الرهن ويحكم أنه أربعة لفصول)

### (الفصل الأول)

في بيان أحكام الرهن المعبره

(م) ٧٢٩ حكم الرهن هو أن يكون للرهنين حق حبسه إلى حين ذلك وإن يكون أحق من سائر الغرما باستيفاء الدين من الرهن إذا توفي الزامن (م) ٧٣٠ لا يكون الرهن مانعا عن مطالبة الدين والرهنين صلاحية مطالبة به بعد قبض الرهن أيضا (م) ٧٣١ إذا توفي المقدم من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابله بالرهنين صلاحية حبس مجموع الرهن وبأسا كالم الذي يستوفي تمام الدين ولكن لو كان الموهون شيئين وكان تسين لكل منهما مقدار من الدين إذا أدى مقدار ما تسين لأحدهما فالرهنين تخليص ذلك فقط (م) ٧٣٢ لصاحب الرهن للمستعار أن يؤاخذ الزامن المستعير لتخليصه وتسليمه إياه وإذا كانت المستعير عاجزا عن أداء الدين فله فقه للمعير أن يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن (م) ٧٣٣ لا

### ملاحظات

يسهل الرهن بوثاق الزامن والمزمين (م) ٧٣٤ إذا توفي الزامن فإن كان الورثة كبارا كانوا مقامه ويلزمهم أداء الدين من التركة وتخليص الرهن وإن كانوا صغارا أو كبارا إلا أنهم غائبون عن البلد أي هم في محل بعيد عنها مئة السفر فالوحي يسحب الرهن بأذن المزمين ويوفي الدين من ثمنه (م) ٧٣٥ ليس للمعير أن يأخذ ماله من المزمين مالم يؤد الدين الذي هو في مقابلة الرهن المستعار سواء كان الزامن المستعير حيا أو كان قد مات قبل ذلك الرهن (م) ٧٣٦ لو توفي الزامن المستعير حال كونه مقلدا مديونا بقي الرهن المستعار في يد المزمين على حاله موهونا ولكن لا يباع بدون رضى المعير وإذا أراد المعير بيع الرهن وباقية الدين فإن كان ثمنه يفي الدين فيباع من دون نظر إلى رضى المزمين وإن كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون رضى المزمين (م) ٧٣٧ لو توفي المعير ودنه أزيد من تركته يؤمر الزامن بتأدية دينه وتخليصه الرهن المستعار وإن كان عاجزا عن تأدية الدين بسبب فقره يبقى ذلك الرهن المستعار عند المزمين موهونا على حاله ولكن لورثة المعير أداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرما المعير بيع الرهن فلن كان ثمنه يفي الدين يباع من دون نظر إلى رضى المزمين وإن كان لا يفي فلا يباع بدون رضاه (م) ٧٣٨ إذا توفي المزمين فالرهن يبقى موهونا عند روكه (م) ٧٣٩ إذا رهن شخص رهما عند رجلين في دين لها بتمته فاذى لأحدهما ماله بتمته فليس له استرداد نصف الرهن وما لم يقضها جميع ماله بتمته ليس له تخليص الرهن منها (م) ٧٤٠ من أخذ بين مديونية رهما لله أن يمسك الرهن إلى أن يستوفي جميع ماله من الدين بتمته (م) ٧٤١ إذا اتلف الزامن الرهن أوجب يضمن وكذلك المزمين إذا اتلفه أوجب يمسك من الدين مقدار قيمته (م) ٧٤٢ إذا اتلف الرهن شخص غير الزامن والمزمين ضمن قيمته يوم اتلافه وتكون تلك القيمة رهما عند المزمين

### (الفصل الثاني)

(في تصرف الزامن والمزمين في الرهن)

(م) ٧٤٣ رهن كل واحد من الزامن والمزمين الموهون عند



## ملوكات

ان يخلص من تحمل تلك التكلف بتركه حقه سنة  
الرمضان  
وهن عقاري - (تانون مدني)  
(م) ٥٥٧ لا يصير رهن العقار الا اذا كان بموجب  
عقد رسمي يصور في قلم كتاب احسن للحاكم بين الدائن  
ومالك العقار المرهون ثابتا لولاء الدين (م) ٥٥٨ لا  
يصح رهن العقار من لم يكن اهلا للتصرف (م) ٥٥٩  
العقار الذي من شأنه جواز بيعه بالمزاد العام هو الذي  
يجوز رهنه دون غيره (م) ٥٦٠ المقارنات المرهونة  
يلزم تعيينها تعيينا كافيا جنسا وصلا في عقد الرهن  
المحقق عليه والا كان الرهن لاحيا وكذا يجب تعيين  
مقدار الدين في العقد (م) ٥٦١ الرهن العقاري الواقع  
تأميناً للمبلغ موهوب بالقراشه يلغىه المستقرض شيئا  
نشيئا عند الانقضاء او تأميناً لحساب جار بيت  
المتعاملين يكون صحيحا اذا تحدثت غايه المبلغ الذي  
ينتهي اليه الاخذ او الحساب الجاري (م) ٥٦٢ اذا  
هلك العقار المرهون على الدين او حصل فيه خلل  
بجادة قهوية اوجبت الشك في كفايته للتأمين فصل  
المدين ان يرهن عقارا غيره كافيا للتأمين او ان يؤدي  
الدين قبل حلول اجله وله الخيار في ذلك ويكون  
الخيار المذكور لرب الدين اذا كان الهلاك او الغلل  
حاصلا بتقصير المدين او الحائز للعقار (م) ٥٦٣ رهن  
المقارنات التي تؤول الى الزمان في المستقبل باطل  
(م) ٥٦٤ الرهن يشمل جميع اجزاء العقار المرهون  
بغير تعيين حصه منه وجميع ملحقاته وما يحدث ليمتن  
الاصلاحات والابنية التي تمود منفسها على ما كانه الا  
اذا وجد شرط يخالف ذلك (م) ٥٦٥ لا يصح التمسك  
بمبنى الرهن العقاري ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة  
التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه لغير من  
قبل ما كانه الراهن له ومذموم مع عدم الاعلال بالتواعد  
الفرقة في مواد الفليس (م) ٥٦٦ يسجل الرهن بناء  
على قائمة تقدم في مستظين وتشتمل على البيانات الآتية  
(اولا) على اسم المائن ولقبه وصحته ومحل سكنه  
وبيان محل الذي اختاره في دائرة المحكمة (ثانيا)  
على اسم المدين او المالك الذي رهن اذا كان غير  
المدين وعلى لقبه وصحته ومسكنه (ثالثا) على

تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذي  
وقع فيه هذا العقد (رابعا) على مقدار مبلغ الدين  
وبيان اجله (خامسا) على بيان العقار المرهون بياناً  
كافياً - وان لم يمين محل في العقد ففضل الأوراق  
عند الانقضاء ينسحبها قلم كتاب المحكمة ويستمر اعلانها  
على هذا الوجه صحيحا (م) ٥٦٧ يستوفيه ارباب  
الرهن العقاري مطلقا منهم من ثمن العقار المرهون  
او من مبلغ تأمينه من الخويق اذا اشترق ويكون  
استيفاء ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم ولو كان تسجيل  
ورهنهم في يوم واحد (م) ٥٦٨ يتربى على تسجيل  
الرهن ان يكون المرهون تأميناً زيادة على اصل الدين  
على فوائد سنتين اذا كانت مستقاة وقت توزيع ثمن  
العقار المرهون (م) ٥٦٩ تسجيل الرهن بصور لاحيا  
اذا لم يسجل في ظرف عشرين من وقت حصوله انما  
للدائن بعد ذلك ان يستحصل على تجديد التسجيل ان  
امكن قانونا لكن لا تعتبر درجة الرهن في هذه الحالة  
الا من تاريخ تجديد التسجيل (م) ٥٧٠ اذا بيع  
العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد الجائز فيها اعادة  
البيع عند وجود الزيادة على الثمن المبيع به فلا يلزم  
تجديد التسجيل (م) ٥٧١ لا يجوز هو تسجيل  
الرهن الا بناء على حكم صادر انتاليا او بقرائه المائن  
الرهن الحاصل بتقريب منه في قلم كتاب المحكمة  
(م) ٥٧٢ طلب بتسجيل الرهن يقدم الى المحكمة  
الابتدائية التابع لما موقع العقار المرهون الا اذا وقع  
في اثنا المنازعة الحاصلة في اصل الدين المرهون عليه  
(م) ٥٧٣ يجوز للدائن الرهن عند حلول اجل الدين  
ان يشترع بعد التنبية على المدين بالوفاء والا فله بيع  
العقار في نزع ملكية العقار المرهون وبيعه في المواعيد  
المبينة في قانون المرافعات والاومه الموصحة به وهذا  
فضلا عما له من حق المطالبة على المدين بتصفية (م)  
٥٧٤ ومع ذلك اذا كان العقار في يد حائز آخر لا  
يجوز للدائن الرهن ان يشترع في نزع ملكيته الا بعد  
التنبية على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين  
او تغطية العقار وبعد مضي الثلاثين يوما المقررة في  
قانون المرافعات للتنبية بالوفاء والا فله نزع الملكية  
(م) ٥٧٥ ولحائز المذكور الخيار في ان يدفع الدين

ويحل محل البائن في حقه أو أن يمرض لوفاء الدين بملنا يقدر به قيمة الفار ولا يجوز أن يكون أقل من الباقي في فتمته من ثمنه أو يتولى الفار المرحوم أو يتحصل الجبرأت الرسمية المتلفة بنزع الملكية (م) ٥٧٦ يبقى الحق في عرض المبلغ الكافي لوفاء الدين حين ايقاع بيع الفار في المواد وعلى الحائز المذكور أن يمرض أيضا قيمة المصاريف المتصورة من وقت التفتيش بالوفاء له الرجوع بها على الدين ومن سبق الحائز في ملكية الفار (م) ٥٧٧ يبقى حق عرض المبلغ المتدبر به قيمة الفار حين صدور الحكم بنزع الملكية (م) ٥٧٨ يجب على حائز الفار الذي انتقلت إليه حقوق من وفاء يدينه مع الرهن المتعلق بها أن يحفظ الرهن المذكور ويحدد تسجيله عند الاقتضاء إلى أن يزول الرهن السجيلة الموجودة وقت تسجيل عقد انتقال الملكية إليه في الفار (م) ٥٧٩ لا تنفصل الحائز الفار بمرض المبلغ الذي قدره قيمة له ما هو ملزم به بصفة كونه حائزا للفار إلا إذا صار ما عرضه مقبولا ويجوز له أن يمرض هذا المبلغ قبل تكليفه تكليفا رسميا (م) ٥٨٠ إذا كانت أجزاء الفار مرهونة كل جزء على اقتراء ويجب تقدير قيمة كل منها على حدة (م) ٥٨١ لا يكون عرض المبلغ عينا إنما يجب عرض مبلغ يدفع تقدا إما كان ميعاد حلول الدين السجيلة (م) ٥٨٢ يجب أن يكون العرض ككافأر باب الدين السجيلة في حملهم الهيئة بتسجيل رهوناتهم وأن يكون مصحوبا بإعلان الأوراق والبيانات الآتية (أولا) صورة عقد انتقال الملكية مع بيان أسماء المتعلقين والذين المتفق عليه واعداء من الالتزامات المقررة على من انتقل إليه ملك الفار أن كانت وبيان موقع الفار بالدفعة (ثانيا) تاريخ وفرة تسجيل الشئ المذكور (ثالثا) قائمة بتسجيلات الرهن الموجودة في ذلك الوقت مشقة على بيان تواريخ التسجيلات المذكورة ومقدار الدين السجيلة واسماء الدائنين (م) ٥٨٣ يعتبر العرض المذكور مقبولا إذا مضت ستين يوما من تاريخ آخر إعلان رسمي ولم يقرر أحد من الدائنين في قلم كتاب المحكمة برفضه في الزيادة على الثمن المروض بالأجود الملية في قانون المرافعات — ويضاف إلى

الستين يوما المذكورة مواعيد المسافة التي بين المثل الأصلي للدين وبين عمله الذي عنه في تسجيل الرهن لكن لا يجوز أن تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما أخرى (م) ٥٨٤ الزيادة على الثمن المروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من أرباب الدين إلا على الجزء المرحون له من الفار في دينه — ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة إلا برضا جميع أرباب الدين السجيلة (م) ٥٨٥ تكون نظية الفار بتقرير من حائزه في قلم كتاب المحكمة الاجتدائية الكائن بدائرتها الفار (م) ٥٨٦ يعين بمعرفة قاضي المواد الجزئية بناء على عرضة من يطلب التحويل من الأشخاص أمين الفار الخفي ويتحصل في رسمه الاجراءات المتعلقة بالبيع التهريري ويعين لتلك المأمورة الحائز الفار إذا طلبها (م) ٥٨٧ إذا ادخل الحائز الفار من تلقاء نفسه أو نزع منه بالبيع التهريري وجب عليه رد غلته من وقت التفتيش الرسمي عليه بالبيع أو بالتفدية إلا إذا سقط حق الدعوى بها بمضي الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضي ثلاث سنوات (م) ٥٨٨ المصاريف الرتيمة والمصاريف القانونية التي صرفها حائز الفار تدخل فيها يلزم به من يرضي عليه مزايا الفار — وعلى من رضي عليه المزايا أن يدفع أيضا إلى الحائز المذكور مقدار ما صرفه من المصاريف الضرورية ومقدار المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة الفار ويستندل جميع ذلك من ثمنه (م) ٥٨٩ يلزم الحائز الفار لأرباب الدين بما حصل فيه من الخلل سواء كان بفسه أو بإعماله (م) ٥٩٠ ما كان لحائز الفار قبل انتقاله إليه من حقوق الارتفاق والحقوق الملية على الفار يودعها كاث بنزع الفار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالفار للحصول على الدين وفق حق الرهن أن كان له إنما لا باقي كل من الحقين المذكورين بدرجته إلا إذا كان تسجيلها محفوظا بمنتهى أن لم ينقض حكمه بمضي الزمن ولا يشطب (م) ٥٩١ إذا زاد ثمن الفار للمبيع بالزاد على مقدار الدين المطلوبة لأرباب الدين السجيلة يكون تلك الزيادة لداثني الحائز الفار المرحنين له منه إنما لا يستولونها إلا بصدار بالحقائق على الفار المترتبة لم على المالكين السابقين على الحائز



المؤمنين عندهم الاطيان لحين مضي المدة الموجبة حسب المرسوم بالحجج الشرعية او شروط المصدق ولولم يحصل تسجيلها ما دام العقود تكون معتبرة بالنسبة للمتقاعدين انما التكليف الجارى باسماء الاخذين الاطيان بالانفاق بالملحوظة بالمخلاء للمديرية تطبيقاً للمادة التاسعة من لائحة الاطيان هذا لا يبرري بل يستمر هذا التكليف جارياً باسماء اصحاب الاثر وقطع يبرريه التأشير على اسمائهم بالمجربة والمكفلة عن مقدار الاطيان المهرونة واسم المزمين اليه وقدر الاموال ومدة الزمن مع بيان التسهيلات لمرقة الباقي على كل متجاوز بالتقصاء للمدة وتلك الزمن وحضور المادة المحكمة بتأشيرك الزمن وبإحالة النظر في ذلك على نظارة الخفائية وردت افادتها بمرقة ١٥٩ باستصواب ما رآه حقرة المديران يصير الاكتفاء في مسائل الزمن والتأشير بالمجربة والمكفلة وتسجيل قيد الملكية ايضا بمضمين العقد ولا يلزم نقل التكليف ومن جهة جواز استيلاء الزامن على ملكه الذي يكون تحت يد المزمين قبل حلول الاجل للمين فهذه مسئلة حقوقية فصل للتنازع فيها يكون من خصائص المجالس لامن خصائص جهة الادارة وحيث مقتضى اتباع الاجراء على وجه ما ذكر بكافة الجهات فيها يكون من هذا التنبيل ليكون مبرهم في هذه الانواع على وثيقة واحدة لقد صار التشرهم في تاريخه بما ذكر وبالمجلة هذا للمطوية واستندامة الاجراء بموجب

ومن — (ر) اختصاص — اموال (ق ١٩١٥

— خاتين (فق ٣١٥) — دين الاعالي — وفاد

— ولاية الاب — (اللق)

ومن (عقبة) — (ر) ميعاد

ومن يضائع لتدبير سقينة — (ر) قبودان (قنب

٥١٠٥٠٤٩

ومن عقاري — (ر) تمهيدات وعقود (ق ٩٣

ومن يطريق الفئ — (ر) مجلس مفتي ٢٣ رجب

سنة ١٢٩٨

ومن مال القاصر — (ر) مجلس حسي

ومن مستلزم — (ر) ومن (مجلة ٧٢٦

ومن المستقار — (ر) غارية (مجلة ٨٢٣

ومن المتقول — (ر) ومن (٥٩٣١

رواجا — (ر) استيج

روث الهام — (ر) عتافات (فق ٣٤١

روزناحية — (ر) امرداري صافرن من نظارة المالية في ٣٦

مارس سنة ١٨٨٨

قد التحدث اشارة صرف المصادقات (الروزناحية) ابتداء من

اول ابريل سنة ٨٨ بادارة الخفينة المصرية

روسيا — (ر) صورة ما نشر من المراجعة الى فضيلة

مكتابه مساعدكم رقم ١٦ رجع الاخر سنة ٩٧ رقم ٥ قري

على انه سبق التصريح من الخارجية للفضيلة في ٢٤ رمضان

سنة ٩٥ بمرقة ٦ تركي البارة عن اعداد طائر روسيا التي

توجد بيد اعمالي بالخزانة موقفا وكون حكومات رومانيا

والصرب والبلج الامرد صارت مسطرة والاعمال التي

يردون من تلك الحكومات يصير معاملتهم بغير هذه التذاكر

التي توجد بايديهم من حكومات كما عرجا في تذاكر سافر

الحكومات الاجنبية ولورهم انه لخاصة ورود اعادة للفضيلة

من قريصلاتو جنرال الروسية في ١٦ مارس سنة ٨٠

٨٩ بان البرلمانين المبرطين بالقطر المصري صار تحت

جانبها تأييدا لاكتب من الخارجية الحقن عنه رثة كذا

يصل لزم المخافرة عن البرلمانين باللائم بغير تصلات

الروسيا انما قد اورهم في انه من حيث اعمالي رومانيا

والصرب والبلج الامرد لا يكون لم وكلا من حكومات هذا

الطرف ولا يظهر الحال من حصول خلاف لم او عليه بيع

عدم وجود وكلا من حكوماتهم بمرق الامارة عما يوافق اجراءه

عزم حل باملتون كالجيرة بغير وجود وكلا لم ام كيف واذا

ارادت قريصلاتو الروسية التوسط لعل جانب لذلك والحال

اما ما يخص بالبلجاريين فما دام جاريا باللائم حسي سبق به

صدور تصليات الخارجية لتصرف الاجراء في حتم كما اورهم

موقفا واما من جهة باقي اعمالي لجهات الحقن عنها الذين بالمركلة

هذا فان الخلفم هنا ان جانب فصل جنرال الروسيا كانت

ارسل مكانة لهذا البيان رقم ٣٦ عاشر سنة ١٨٧٦ مذكورا

فيها انه جاء على الرجاء الحاصل من حكومة الصرب ان نظارة

خارجية دولة روسيا وبموجب امر صدر عن ذلك بغير هذا

البيان بأنه صار موقفا بمجاية رطبا رطبا رطبا رطبا

ان باقي تفاصيل واموري الروسية الذين تصادرت لخصلات

طرفة الاجراء كذلك وراد اشعار جهات الحكومة ليعلم هذا

ولكن كانت اعمالي الجهات السالف ذكرها لم يبرج هذا هنا

ايام طلبة بما يقع اجراءه سوى الطلبات السابق اعطاهما

للفضيلة الحقن عنها انكاد كان صار الخبر بصلات الحكمة من

هذا الالية السنية بالعادة تركية في ١١ رجع الاخر سنة

١٢٩٦ بمرقة ١٦ ولان حاصل الاظهار وما كان تصدر اجبار

عن ذلك ما يقع اجراءه ولما ما نشر من هذا ما كوردت

به مكتبة جانب فصل جنرال الروسيا السالف ذكرها بشأن

البرص من لجهات الحكومة به طرفة وجهه ان الاولى موانه



(٧) لا يمكن للدولة إلغاء الأكراد متخافة أن التنازلة الأجنبية تضر بالأهالي ولكن يسوغ للأهالي جلب البضائع إلى بلادهم بحسب لوازمها — (٨) يكون لكل احد حق في أن يهاجر إلى تركية إلى غاية المدة التي تقررتها معاهدة برلين وأن يبيع كل ما يريد بوجه معاداة الأراضي وبعد مضي المدة المذكورة يمكن له أيضاً أن يهاجر ولكن يلزمه الحصول على تذكرة تلزور (باسبور) — (٩) الدولة تطلب (قطاع الطريق) و (لصوص البحر) وجميع أهل المشرعة شديدة (١٠) المسلمين الذين يظهرين حسن السيرة والسيرة يؤمنون سيئة الوظائف المدنية وفضلوا عن ذلك يوظفون أيضاً في الوظائف الإدارية وفي رتبة قائم مقام (١١) قد نبتت الدولة الدين في رتبة قائم مقام على بنديا الجبل في حسن معاملة الأهالي والنظر فيها يلزمهم وأن يتلقوا شكواهم ويرسلوها إلى الولي —

روسيا — (ر) تركيا ٨ شباط (فبراير) سنة ٧٩

روسيا — (ر) تصفية — ٣٠ مايو ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ — (المحقق)

رومانيا — (دمبر سنة ٨٦)

بناء على اتفاق حصل بين حكومتى رومانيا وإيطاليا قد صارت الحكومة الرومانية للمستوطنين بمصر تحت حماية قنصلاتو إيطاليا كما ورد بذلك اشارة تلك القنصلاتو لنظارة الخارجية

رومانيا — (ر) روسيا ٢٨ رسة ٩٧

روم الى الشرقية — (نظامات احكام اسبابه لارابه (الروم الى الشرقية وذلك في

عمر ١٢٦٦ الموافق جانبه ١٨٧٢ بمرك الجية المخططة

(١) حقوق ولادة الاهالي في ولاية روم الى الشرقية ثابتة لجميع الشائين المولدين في الولاية المذكورة او المستوطنين فيها قبل غرة كانون الثاني (جنوري) من سنة ٧٧ فتصوغ هذه الحقوق لكل من رعية الدولة العلية اذا استقر في الولاية مدة سنة تامة واذا اراد احد الاجانب ان يتال منه الحقوق فيكون قبل كل اراد ان يكون له حق في كونه من رعية الدولة العلية فاذا فقد احد حقوقه في كونه من رعيته يفتقد ايضاً حقوق ولادته في الولاية وهذه الحقوق تفتقد ايضاً ينطوع

مع الاستمرار على اجراء ماضي ما تقدم صدوره من اتفاقية التي المصطفية في حق البلطيين كما سبق ذكره فلا بأس ايضاً من قبول ترابط القنصلاتو في اشغال اهالي الصرب موقفاً لداعي ما ذكرها تقدم وروده من جانب القنصل جنرال سية ٢٦ مارت سنة ١٨٧٦ المحقق عنه اما اهالي الجبل الاسود ورومانيا لما دام لا يكون لهم وكلاء من طرف حكومات جندا الطرف فهؤلاء ما واليرا يمتدحون بصفة اجانب كما فعلت اتفاقية السابق صدورها انما لداعي كونه لهم وكلاء من طرف حكومات الحكومت طلبة ان لا يفرس القنصل وحقايق موقفاً بصفة الاجانب الذين لا يكون لهم وكلاء من جهات حكومات لانه في حقه انما يجب على الحكومة لبلية القيام بمباينهم ونظر اشغال انما لا يصير ممانهم بصفة ومما الحكومة في الماملات وطوعاً بل يصيرت بصفة الاجانب وما اذا كان لها بعد ترد انايس طلبة باهرات اخرى يلزم ابعادها في حق جمع من ذكرها لمصداق هري المنفى والاجراء ابله في ارجو اخبره انفسه شريف هذا لصادقاً للعلوية وافضل منصفه العسكرية بما ذكرين منا مفر ايضاً الى باقي جهات الاقضية شرعاً على صوره هذا

روسيا — (الاعلان لشرة حكومة الروسية انه سكتان بالروم وذلك في شهر آب (اغسطس) سنة ١٨٨٠

(١) ان الذين الاسلامي يلقى عثماني والانتقام منزع متعاكساً ولا يسوغ لاحد ان يحس عرض لصاد التترك ولا ان تنتهك حرمتين فان لوائين الروسية تنهي عن ذلك وكذلك القرآن باسم الرجال من المسلمين بان يمتدوا زواجهم — (٢) اذا وقع نزاع بين المسلمين يكون فصله بموجب الشريعة الاسلامية كما كان في ايام التترك — (٣) لا يراد شي في الضراب والموائد ولكن عوضاً عن اداء الاعشار فيعمل ضريبة معطوية ويحصل التساوي بين الغني والفقير وبالجملة غارت الضراب تكون اخف مما كانت في ايام التترك بل تكون اقفر مستثنين من ذلك — (٤) حقوق التمتع في الماير تبقى كما كانت — (٥) دولة الروسية لا تلتزم بالاهالي احداً للخدمة العسكرية كما هي العادة في (القوقاس) و (كوجستان) ولكن ترتب جنوداً محلية للحافظة على الحدود ويكون لهم حرب شهري ولا يخفى انهم الواجب على كل من ابنا الوطن ان يمتانطوا على بلادهم لفتح تسلط الضوايق لاهل بالطم ان يتبروا هذا الاسحق الاعتبار — (٦) يلزم انشاء مدارس تتلقى بالجامع كما كانت في ايام التترك ودولة الروسية تساعد على انشاءها من دون ان يكون لها حق في استعمالها —

أهمية أو مخالفة لما يعود الراحة أهمية أو الصفة (١٣) لا يسوغ الاحتكار إلا ما تنشر في القوانين والأحكام ويكون حيثشذ يقصد زيادة إيراد يعود نفعه على العموم أو بعض مصالح تخص راحة الجميع (١٤) جميع الاملاك تكون في أمن من المدم وغيره فلا يجوز ان يحرم احد من املاكه إلا لصلحة يثبت عود نفعها على الجميع ثبوته ظاهرا وحيثشذ يعطى ما يقابل ثمنها بموجب الاصول التي تلتبها الاحكام (١٥) لا يتم حجز املاك احد سيرة الولاية حتى لو استدعى للرخصة في احدى المحاكم ولم يصرف فلا يصح حجزها (١٦) تكون حرية التعلم جارية على الاصول والآداب المتروكة في الاحكام تحت رعاية الممولدين أهل البلد مطابقة للآداب والراحة العمومية واحترام القوانين واحكام الحكومة والحكومة حتى في رؤية اجراء ذلك في المدارس والكتبات جميعها بدون استثناء (١٧) يحق لكل واحد ان يبيد الفكر علانية او بالكتابة او في الجرائد والمطبوعات بشرط ان ذلك يكون مطابقا للقوانين (١٨) تكون حرية المطبوعات مضمومة إلا ان الاحكام تمنع من الاطراف في الحرية ولا تجمل ضرائب على المطبوعات (١٩) يحق لاهالي الولاية ان يتجمعوا غير مسلحين بموجب الاحكام التي توضع في حق الاجتماع بدون رخصة ولكن هذا الحق لا يشمل التجمع في الطرق فإن ذلك يبقى تابعا لاحكام القسطة وقوانينها (٢٠) يحق للاهالي عقد جمعيات وشركات لمصاعدها وفائيتها وكيفية الاحوال التي تتخذ فيها بشرط ان تكون موافقة للقوانين ولا يكون فيها ضرر وعطر على الحكومة فان اجراء كل ما يتعلق بالراحة والامنية العمومية هو حق من حقوق الحكومة (٢١) يعين ان يقدم اليها الحكومة والممولين عرض حال سواء كان عضيا من شخص واحد او عدة اشخاص ولكن لا يسوغ تقديم العرض بالنيابة عن طوائف مختلفة الا الذين تعينهم الحكومة

روم ايلي شرقية — { مدفوعون نظارة الداخلية في ٢٤ جمادى سنة ١٣٠٠ هـ }  
سنة ٨٢ — صورة ترجمة عمرات سلمة جارج ٢٩  
رضان سنة ١٢٩٦ و ١٢٩٧ هـ أغسطس سنة ٩٨  
كان تحرر فيما سبق الى عموم الولايات بان شكل

الاهالي في خدمة عسكرية اجنبية بدون اذن الوالي (٢) جميع الناس المولودين في ولاية الروم ايلي الشرقية يكونون متعنين بمشوق واحدة وجميع المناصب والمموليات والشرف تكون عاملة بموجب استحقاقهم واعليهم واقدارهم وانتخاب الممولين يكون من الاهالي الا في بعض مصالح يذكر تفصيلها بعد هذا (٣) جميع الرسوم والضرائب تكون مخصصة للنافع العمومية وتوزعها على الاهالي يكون بحسب طاقتهم وروثهم (٤) لا يسوغ وضع ضرائب جديدة الا بعد وضع احكام عليها (٥) يسوغ لكل من أهل الولاية المولودين فيها ان يطوف فيها ويسكن حيث شأ بالحرية التامة بشرط ان يتبع نظمات القسطة الداخلية (٦) تكون جميع الناس افرادا واجما لتستعين بمقتلهم الدينية ويقالون من الحكومة لطاعة عن اجراء لرايهم للمعية ونصب رؤسائهم والوجين يكون على وفق القوانين والاحكام العمومية ونظمات القسطة (٧) لا يكون احد على شيء من وظائفه الدينية ولا على ان يزعم يملأ ايام الاسبوع للزعية عند غيره (٨) تكون الحرية الشخصية مأمونة فلا يجوز التعدي على احد او القبض عليه او محبته او معارضة في حريته الا في الاحوال المتروكة في النظمات والاحكام وحيثشذ يكون اجراء ذلك بحسب الاصول المتروكة فلا يجوز القبض على احد الا اذا وجد مرتكباً لجناية او ذنب او اذا كانت الولاية في حالة الحصر واعل بها الاحكام الجزرية لما دعا ذلك لا يجوز القبض على احد او محبته بدون رخصة من الحاكم تنصع من السبب فتبرر هذه الرخصة عند القبض على الشخص المذكور او بعد القبض عليه يارب وعشرين ساعة في الأكثر (٩) لا يسوغ استثناء احد من المرافعة في المحاكم ولا يسوغ لقرار لجنة مخصصة مباشرة الاحكام الجنائية (١٠) لا يسوغ معاقبة احد الا بموجب القوانين المتروكة (١١) لا يمكن التعدي على مسكن احد من القاطنين في الولاية ايا كان فلا يسوغ للممولين ان يدخلوا مسكن احد منهم الا بحسب الاصول التي تقررها الاحكام (١٢) لا يتبع احد من مباشرة اعمال زراعية كانت او صناعية الا اذا كانت مخالفة للآداب

وصورة ترتب نذاكر المرواني صار تنظيمها واعطواها بولاية الرومي الشرقية لاتوافق قرار الباب العالي وتوري عن توليفها طين صدور اشرار عنها فبا بعد وكان جابر تليغ وتوصية ذلك لصوب خديويكم السامي ايضا حيث استنسب علاوة عبارة ( نام ناهي

حضرة بادشاهي به اوله رقي ) باعلى تلك التذاكر الان لتكون مئة بمقوى احكام الحضرة السلطانية طين وضع وتوصيم الامة الجديدة على الاوراق الرسمية وعلافاها الجاري ترتيبها لتكون مخصصة بالخدمة وقد صار التوصية الى كل الجهات باعتبار التذاكر المحتوية على تلك العبارة ولما بني الامر والفتية على من يلزم بذلك الطرف ايضا باقائه الماملة على موجب ذلك والامر له الامر

( صورة ترجمة افادة طردة للداخله من المله السله رقمه ١٨ حمه سنة ١٢٠٠ ١٢٨٥ )

وردت الآن تصريحات سلبية من مقام الوكالة الكبرى تحتوي على التخصيلات التي تفردت بان تذاكر المرواني يصير تنظيمها واعطواها من ولاية الروم اعلى الشرقية تعتبر بملادة عبارة ( نام ناهي حضرة

بادشاهي به اوله رقي ) فبادرا بتوقيع هذا وتقدم صورة تلك التصريحات لصوب دولكم لحصول الملة في جريان الماملة بموجبها — حيث بما تقدم بتحريره من هنا لتضافلة في ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ شرعا

على صورة ترجمة الافادة التي وردت من الملية السنية بناء على التصريحات السامية الصادرة لها في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ توري بعدم اعتبار تذاكر المرواني التي اجري تنظيمها بولاية الروم اعلى الشرقية لعدم موافقتها لقرار الباب العالي طين صدور اشرار اخر عنها والآن وردت للماخلة مكتوبة من الملية السنية

رقمة ١٨ حمه سنة ١٣٠٠ ومما خورة تصريحات سلبية من مقام الوكالة الكبرى التي تفردت بان تذاكر المرواني يصير تنظيمها واعطواها من ولاية الروم اعلى الشرقية تعتبر بملادة عبارة ( نام ناهي حضرة بادشاهي به اوله رقي ) واشير من الماملة بموجبها فتنقض الشرح لسماذكم لعلوية بالتدخلت عليه صورة ترجمة التصريحات المشار

اليها وصاحا العمل يتنفسا عاوني تاريخه عمن ان لم بذلك روم كاثوليك — ( صورة البراءة بالبربركية المرسلة للبرسيم الطبركية مكتسبون مطلق

### مكان العرة السلطانية المساء تركيا

#### تقرة

نيشان شريف عالي الشان سلطاني خاتاني وتقراني شلعاني سام ملوكاني — انه ولين كان متدرجا في شروط يرا في العاليية الشان التي في يد بطريك كاثوليك اسلاجيل وتوابها - ان جميع طوائف الكاثوليك من ملكيين وسريان وكلدان وموارنة الموجودين في عالمي المحروسة من مرخصين ومطارنة وغوارنة وقسوس وقسيسات وكبار وصغار براجونه في الاموال المصانة بطريركته لكونه بطريك اعليهم لمع ذلك صدر شرف صنوح ارادتي السنية الملوكية على ما تقرر قبلا في مجلس احكامي المدنية العالي بان اعطي ليد كل من مرخصي السريان والكلدان اصحان يرا في العالي شأنها بالبطريكية مدروجة بالشروط القديمة تحت نظارة البطريك الموصى اليه على الوجه القديم - ولما طامحة الملكيين الذين هم ايضا من تبة دولتي العلية نظير السريان والكلدان فهم وجدوا قوما مخصوسين وبطريركهم بالنقل والماملة حرمون القديم بهم - وهو انما تفرار الملة السمية مكسبون مطلقا مسترته للحد الان ما كانت اعطيت له يرا في العاليية الشان بهذه الصفة - ومن حيث انها حصلت للمساعدة لاستدعائه بهذا الخصوص وورد انباء - وافادة من مجلس احكامي المدنية العالي انه صار لاريا اعطاءه ايضا يرا في الشرقية بالبطريكية

فالان فتح وصدر امري الهايوتي السلطاني المقرون بالشوكة في ذلك الخصوص وتعلق ارادتي السنية الملوكية باجرها مقتضى ذلك الوجه - فلي مقتضا الخيف اعطيت الموصى اليه مكسبون مطلقا يرا في الهايوتية هذه متفحة بطريركته على الروم الملكيين الكاثوليكين الموجودين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر عالمي المحروسة وقد امرت بان الموصى اليه يسوس على الوجه الاتي شرحه من حين بطريركته على الروم الملكيين الكاثوليكين

بانتخبين فيناطيا كياوا سكندرية والقدس الشريف  
وسائر البلاد السابق ذكرها ويكون بطريكاً في كل  
الامكنة التابعة بطريركته على المطارنة واعوانه  
والقسوس والقيسيات والربان الذين من الملة المرومية  
وعلى افرادها كيارهم وصغارهم ليلازمهم جميعاً ان يعرفوه  
بطريكاً عليهم ويراجعوه في الامور الخلقية بما دأبهم  
ولا يتجاوزوا عن كلامه الذي في محله ولا يبدوا قصوراً في  
طاعتهم اياه ثم لا احد يضارض البطريرك الموما اليه  
لا في داره ولا في سائر بيوت ملته عن قراءة الانجيل  
واجراء اعتقاد ولا يقل احد انتم ايها الكاثوليك  
تأمرسون في يومكم الملك اعتقادكم وتقرأون الانجيل  
وتعلمون فتدبيل وتضعون كرامتي وتساويون وتبطلون  
ساعات وتجفرون بالباخر وتمسكون السكاير بايديكم  
فلا يتعارض احد يشي من امور اعتقادهم جميعاً  
او يضع لهم تملاً وتعبيراً لا لاجل جلب مالم لا من  
طرف الميريديات ولا من قبل الضباط كافة ولا من  
جهة اهل العرف جميعاً فلا يصير عليهم ادنى تعدي  
بتعريض مخالف الشرع الشريف ثم ان الكنائس  
مع الاديرة الخفصة بالطائفة المذكورة لا يتعارض امرها  
من امورها احد من اهل طائفة العرف بتفتيش لاجل  
البيوردي او غيره ولا يحدث لم بذلك عاقبة او يخبرهم  
بل فلتكن كائسهم في ضبطهم وتصرفهم ثم بدون اذن  
البطريك المشار اليه ومعرفته لا احد من القسوس  
المليكين يقد زواجا لم يكن جائزاً في اعتقادهم  
ومعهم ومن حيث ان الطلاق والزيجة لاسماء  
اغرى هذا الاسماء الحقة ليس جائزين عندهم فلا  
يسل لاحد منهم رخصة بذلك اصلاً بل اذا حدث  
امر كذا من غير مذهب فالذين ياثروه يتادبون حالاً  
بالخاص حسبما يستحقون واذا اراد احد من الروم  
المليكين الكاثوليكين ان يقد زواجا عند طائفة اخرى  
فلا يقدره له ولا احد من ذوي الاقتدار ينتصب  
احداً من القسوس على عقد زواج لا بد بخلاف  
اعتقادهم ثم اذا حدثت منازعة فيما بين البعض من  
الروم المليكين الكاثوليكين اما لاجل عقد زواج واما  
لاجل اقرار زواج او لاسر من الامور كافة او من  
الاختصاصات جميعاً فليحضر القاضين امام البطريرك

المومي اليه او امام الذين يمينهم هو لاجل رؤية  
الدعوى وهكذا يطمئن الاختلافات ويهدون الدعوى  
مثلاً يقتضي المالك وان لزم الامر ان يحلف احدهم  
يميناً من هؤلاء فيحلفه في الكنيسة على موجب اعتقادهم  
واما اذا اتفق ان البعض من الطائفة المذكورة لاجل  
مقتضى اقراضهم يرفسون الدعوى الى القضاء او الى  
الحكام فلا احد من طرف هؤلاء القضاة او الحكام  
يتعارض او يتدخل فيها وارث فعل احد باخلاف  
بمساعدة للغيرين واذا مات احد في حالة مخالفة لمذهبهم  
فلا احد لا من القضاة ولا من الحكام ولا من الفسط  
ولا من القنصلين يجبر القسوس برفع ذلك الميت دفنه  
او يضع بهذا الشأن ادنى تعدي ثم ان التعميرات  
والرمات التي تقتضي لكتائسهم واديرتهم باذن  
الشرع الشريف تمول وتروم من دون ان يصير من  
طرف كائناً من كان ادنى تدخل واما اذا كان لاحد  
دين ما فيضن من ان يتعارض بسببه اعتقاد الكنيسة  
او الاديرة حتى ولا بطريق الاستعانة وان كان ذلك  
يتجاسر على اخذ شي من ذلك مخالفاً يرد بجمرة الشرع  
الشريف ثم ان الذي يموت من المطارنة او من القسوس  
او من القيسيات بطير وريث فالبطريك المشار اليه  
يستوفي محام يكون لبيت من موجودات ودواب  
وغير ذلك لجهة الميرية من دون ان احد يتدخل في  
ذلك لا من طرف بيت المال ولا من جهة القسام  
او الخواص او الشواصية او يضع يده على ماله او  
على نفقده او على شي من سائر نفقاته ثم ان الذين  
يموتون من المطارنة او من القسوس والربان والقسيس  
وغيرهم فمحام اوصوا به الى القراء او الى كتائسهم او  
الى بطريركهم فلتكن نافذة وصيتهم وقبوله ولا  
تصير من احد مداخله فيها ولا يوجه من الرجوع بل  
فلتكمل على موجب اعتقادهم وقاعدتهم ثم تسمع  
دعوايهم قرعاً بشهود في جماعة كاثوليكين من  
طائفتهم وكذلك لا احد من المتقدمين يتعارض قائلاً  
البطريك المشار اليه ارسل هذا القسيس لنحل  
القلاني او يقول له احط هذه الكنيسة للقسيس  
القلاني بهذا الوجه اوبناك فلا يصير جبر وتعدي  
اصلاً بهذا الخصوص ثم اذا اتفق للبطريك المومي

إليه إن يأتي إلى الاستانة العلية لأجل مصلحة ما  
فالتسليم أو الزايف الذي هو بركة عوفاً عن ذاته  
لا يأنس أحد أو يتبرهن له لا من طرف أهل العرف ولا  
من غيرهم قطعاً ولا بوجه من الوجوه ومن الجهة الأخرى  
لا يقل أحد للبطريرك الموصى إليه أنا أتيتك جبراً  
لأجل خدمتك إذ لا رخصة لأحد بذلك ثم إن  
الاشياء المختصة بالبطريرك الموصى إليه أو بكنائسه  
فحق بلغت إلى الأسافل وإلى الأبواب فليس لأحد  
أن يطلب عليها شيئاً من الجهر أو من الباطن أصلاً  
وإذا اتفق لهذا البطريرك أن يرسل من قبله أناساً  
لأجل جمع مبرياته ومصلحته من أهالي القرى  
والامكنة الأخرى فليطع لم دليل في الطرقات ومباح  
لهم أن يتبروا ملائمتهم وأن يتقدموا بالاستحفاة الحرة  
لأجل تخصيص ذواتهم من الاشياء. وليس لأحد من  
طائفة أهل العرف أو من الحكماء أن يتبرهن لأجل  
جلب المال أو هدايا أو عوائد أو بنوع آخر من الأنواع بتهمة  
أو بإطالم أحد بشي خلافاً للشرع الشريف أصلاً  
لا تسع دعوى على البطريرك الموصى إليه ولا على  
قسوسه ولا على المختصين به إلا في ديواني المايور في  
الاستانة العلية دار السادة لا في مكان آخر قطعاً.  
وإذا اتفق أن يجلس بأذن الشرع الشريف أحد من  
الرجل أو من القسوس أو من الرعايا فلا يكن ذلك  
عند الضابط ولا يتقدم الضابط أن يقبض عليه بل  
أن البطريرك نفسه يسكه ويحبسه عند ثم لا يجبر  
أحد على الإسلام أصلاً خلافاً لرأيه. وإما الاشياء  
المحالة للبطريرك المشار إليه لاجل ما كولاته من  
كرومه وأرزاقه وكل ذلك الآتية إليه باسم التصديق  
من طوائف وأهوان وعسل وغير ذلك فكل الجمارك  
وجماعتهم الذين في الأسافل وعند الأبواب لا يتعارضوا  
هذه الاشياء لا يلبس عن الإدخال ولا يطلب شي  
باسم جرك بتهمة والخد من مخالفة وهكذا معاً يكون  
مختصاً بكنائسهم وأديرتهم مع كروم ويساتير  
وطواحين وقرى ومزارع ومراعي وأراضي وغيرها  
ونظيرها أوقاف كنائسهم من بيوت ودكاكين  
وأبدان وموجودات وأخبار مثرة وحيوانات مع سائر  
ما هو من المأكولات فيكون في ضبطهم وتصرفهم

المطلق ولم به تمام دستور الحمل من دون أن يتدخل  
به أحد أصلاً ثم لتعدي الطائفة المذكورة ما عليهم  
ليطريكم المشار إليه كل سنة من رسوم مبرية  
ومدقات وسائر الرسوم البطريركية تماماً ولا تصر  
في ذلك صراوة من أحد. وإذا تقدم اعتراض من  
الاشاوات ومن القضاة أو من النواب في سوء حال  
البطريرك الموصى إليه أو في قسوسه أو في عزل أحد  
منهم أو في تقيده فالتسوية التي تصدر في حق  
أحد منهم لا تتبل دون انحصار الكامل والوقوف التام  
على صحة الأمر ويتبر ذلك لا يصح إلى أحد أحد  
أصلاً ثم في فرضية إذا صدر فرمان أو امر شريف  
بتأخير مقدم أو مؤخر فلا يتبر ولا يحمل به في مكانه  
ومم جيباً يكونون ملتزمين بإجراء عقابهم سيك  
كنائسهم وأديرتهم وكنائس زياراتهم المملوكة  
ولا تحصل في ذلك بمائة بتهمة لأمن طرف أهل العرف  
ولا من جهة أخرى غيرها لا عن دفن موتاهم ولا عن  
قرائم خلوا من معارضة أحد لم بذلك ونظراً  
إلى الحيوانات والغيل والبغال المملوكة لركوب البطريرك  
المشار إليه واتباعه فلا يتبرهن أحد أو يدع من  
الأنواع وهكذا البار التي يسكبها هذا البطريرك  
ليس لأحد من أهل العرف أو الحكماء أو غيرهم  
أن يطلبوا لتتصل منزل أو لأجل زول عساكر  
فيها ثم ليس لأحد عليه ولا يبرهن من الوجوه أصلاً  
وكذلك لا يتبر أحد لأمن طرف الميريريات ولأمن  
أمراء الأولى ولا من المستقلين ولا من النظار ولا من  
أصحاب الولاية ولا من الضباط ولا من الشواصبة  
ولا من غيرهم له أن يأنس في ملايسه ولا أن يذبه  
بخصوص كنيسته ولا في المكارن المختصة به المتأد إن  
يسكبها بيده. ولا أن يضع له أذية ولا أدنى مزاحمة  
أو عاتية في شيء ما ولا أن يتدخل في أمور أو يتعدى  
عليه في شيء. وذلك حفاظاً لشروط برآ في هذه العالية  
الشان التي يوجبها يكون هو دستور العمل في ضبطهم  
وحملها وربطها بالحرية الكاملة من دون أن يتعارضه  
أحد سيك التصرفات المختصة به جميعاً ولا بوجه من  
الوجوه أو بسبب من الأسباب أصلاً فيمكنها الصلوا  
جميعاً واعتقدوا علامتي الشريعة تحريراً سيك أوامر

شهر محرم سنة أربع وستين ومائتين والف  
 روم كاثوليك - صورة البراءة البريطانية الصادرة  
 من السلطنة المملوكية إلى عظمة

بأنظار المسكونة منه ولا يحصل تفرق للثلاثة ولا لحمل صاية المحصورة  
 هذه ويجب إتمام شروط رأيها في هذه الفقرة الثاني وأصل برهونها قائم  
 بمسلكها كما في المناقشة برهون من الوجوه ولا يصعب من الأسباب في أمور  
 النظر بركة وأعداد علم خلاقي الثبوت

رأي - ( من المديون إلى نقاشات الهندسة في ١٠  
 ذي القعدة سنة ٩٤ )

(صورة لأتحة عمليات الري وحفظ النيل)  
صورة امعمال صادر لانتظار الناحية رقم ١٢ جمادى الآخرة  
سنة ٩٢ هـ

بيان ما اثاره استنباط اجراءه فيما يتعلق باجراء  
العمليات وكيفية تخصيص وتخصيل ما ينبغي  
صرفه عليها ونحوه كالآتي توضيحه

(م) : الاخشاب والاحجار والبش والشنف الليف

والاحبال وما اشبه ذلك من الاشياء المتعاد استعمالها في حفظ جسور البحر والاعظم ثمانون بمصاريف ما يشترى منها على ذمة كل مديرية بحسب ما يلزم لحفظ دركاتها من المعات المذكورة يصير توقيه على اياها (م) ٢ جميع اثاث ومصاريف الاشياء التي يلزم تداركها لزوم الايجر والترع العمومية وسدافانها ربحو

1-90

ذلك هذه يكون تخصيصها على الاطيان المنتفعة من هذه الاجر والترح (م) ٣ جميع ما يصرف من اثمان ومصاريب الالقياء التي يجري وشعها في سد المقاطع التي تحدث في جصور البحر الاعظم او الاجر والترح العمومية يكون تخصيصها على عموم زمام اطيان الجهات التي كان يمشى عليها الضرر مما حدث من المقاطع فيها اذا كان ما حصل تدارك السد بحيث يستثنى من هذا التخصيص الاطيان التي يكون اسبابها ضرر من تلك المقاطع قبل سدّها حسبما يقرر في مجلس تفتيش الزراعة باشتراك رأي تفتيش الهندسة

#### ( النوع الثاني فيما يخص بالبحالي )

(م) ٤ جميع ما يصرف على القناطر والبراج والواقعة على الترح والساقى الخصومية المائدة الترع منها الى بلد او كثر او حوزة او نحو ذلك يكون مخصصاً بالجهة المنتفعة دون غيرها (م) ٥ اذا كانت المياني في بحر او تركة بجهات مشتركة سواء كان هذا الاشتراك واقعاً بين مديريات او مراكز او بلاد او مديريات مع مراكز او مع بلاد او لادعمر مراكز جميع ما يصرف على ذلك يكون مخصصاً بالجهات التي تعود المنفعة عليها كل جهة بحسب كمية اطيانها المنتفعة (م) ٦ حيث ان اجراء الاعمال اللازمة بالقناطر الخيرية في بحري الغرب والشرق انما يعود بالنفع على سائر اطيان الوجه البحري وقد سبق صدور قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٤ فلما نظر به في هذا الخصوص وتزوج بالامر العالي في الاجراء بقتضائه ينبغي ان يكون جميع ما يصرف على العملية المذكورة يخص على عموم اطيان الوجه البحري من خرابي وعشوي وبحسب كمية الاطيان المنتفعة اذ تلك المنفعة لا تختص بمديرية منه دون الاخرى كما انه حيث بعد انتهاء هذه العملية بطيما يلزم لها تعويضات بحسب مقتضيات الاحوال فالذي يصرف على ذلك ينقص ايضاً على هذا الوجه (م) ٧ حيث من مقتضى القرار المشار عنه انشاء قناطر رياح بحر الشرق ورياح البحيرة كما انه من مقتضى تكميل قناطر رياح الخفية ومن المعلوم انه من ملحطات عملية القناطر الخيرية وعملها ما يلزم عليه تمتصتها فيكون من مقتضى تخصيص تكاليفها على حسب ما توضح بالمادة

## ملحوظات

السادة (م) ٨ بما انه بعد انتهاء قناطر الرياحات المذكورة واستعمالها للادارة والاستعمال على الوجه المطلوب لا يخلو الحال من اقتضاء صرف مصاريب على كل منها فيما يخص بالتزيم والاصلاح ولوازم الادارة من ماهيات واجر ومعدات فهذه المصاريب يجري توزيعها على جهات الانتفاع كل جهة بحسب درجة انتفاعها ويجري هكذا في مصاريب القناطر والمؤسسات الكائنة على البحر والترح العمومية بمقتضى تخصيص مصاريبها على جهات الانتفاع سواء كانوا اهالي مديرية واحدة او مديريات او مراكز او مراكز سواء كانت هذه المياني حادثة او قديمة ومقتضى الحال لاصلاحها او ترميمها وما يستفيد من المؤسسات ويرى اقتضاء ترتيب عوائل عليه فيصير استبعاد ايرادات عوائله من اصل ما يصرف

( النوع الثالث فيما يخص بلوازم التطويرات ونحوه ) (م) ٩ سائر ما يصرف على التطويرات في البحر الاعظم ايام القناطر الخيرية لاستدامة مجراه بما ينقل على انكراكات والموازين والصادن ولوازمها من عائل وادوات ومعدات وكذا ما يلزم من كراكات وقوس ومقاطف يكون جميع ذلك موزعاً على عموم اطيان وجه بحري خاصة لاختصاصه بالمائدة المائدة من ذلك (م) ١٠ اما انكراكات والموازين وباقى ما هو مدون في المادة التاسعة التي لا يقتضي الحال لاستعمالها في غير البحر الاعظم من ابحار والترح سواء كانت قائمتها قاصرة على مديرية او كانت تم اكثر من ذلك فيجميع مصاريبها تنوزع على خصوص الجهات المنتفعة كل جهة بنسبة انتفاعها

#### ( النوع الرابع في طرق حفظ اللوازم )

##### والحافطة عليها

(م) ١١ ينبغي ان تنفذ مخازن خصوصية في المراكز او في البلاد القريبة من محلات استعمال التطويرات والحافطة على الجصور في الجهات التي لم يوجد بها الا ان مخازن تصطف بها الاخشاب والاحبال والكراكات والقوس والمقاطف ونحو ذلك الا ان الاحبال والاخشاب اللازمة لتغذية القناطر واجزائها بلانها مثقلات وفي ثقلها كلفة ومشقة فيلزم ان تنفذها

مختلف بالقرب من القنطر وكل ما ذكر يكون في عهد عثماني مضمون ويحصل لكل غزن قدر ليد الوارد والمصرف على غط الاصول الجارية وتكون تلك المعات في كفايته وعهده ككامل الامن عليها بحيث لا يلغنها تغيير ولا تلف ومن يتسبب في شيء من ذلك من المستولين يكون تحت الحاشية ومداً قانوناً وماعية ذلك الغزنجي تحسب من ضمن المبالغ التي يجرى به تخصيصاً وتخصيلاً (م) ١٢ يجب على مهندسي المراكز بالاتحاد مع باشمهندسى مديرياتهم ومندوبين من مجلس تفتيش الزراعة قبل حلول وقت استعمال المعات المذكورة في مادة احدى عشرين ايدروا بالكشف عليها وجردها لمرفة القاعد منها ثم اذيقوا صالحاً للاستعمال وان يجرؤوا من طرفهم بطلب ما يكون لازماً ضرورياً سواء كان بدلا عن غيره او زيادة وما احوال اليها مع توضيح الاسباب التي ترتب عليها طلب تلك الزيادة (م) ١٣ اجراء مفعول ما في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة يكون تحت ملاحظة مجلس تفتيش الزراعة بمراعاة الاجراء في ذلك حسباً لتفصيل لائحته وطبقه والنتيجة بالتفاهد الخافض والسقائف المذكورة ووضع المعات بها مع التنبهات التي تلزم الترتيب الفرجية وملاحظة اجراءات المهندسين ليعام مكلوهم به من هذا التليل والنظر فيها يرفع نفسه او تنقصه من المعات ويتاحد المجلس المذكور مع مصلحة الهندسة تشمل استشارة بئين فيها المواقع التي تتخذ لحفظ المعات وما يلزم اتبانه في هذا الشأن وترسل الى ديوان الداخلية حتى بعد استحسانها بالاعمال وتصديقه عليها ترسل نسختها الى تفتيش الهندسة وجهات الاختصاص بالاجراء

### ( القسم الثاني وفيه اربعة افرع )

( النوع الاول في مقاييسات الاعمال ورسماتها وما يجري فيها )

(م) ١٤ انه لاجل معرفة مقدار التكاليف التي تلزم سنوياً معرفة تقريبية ينبغي بعد نزول التليل ان يرصد بالكشف بمعرفة المهندسين بالقيام احمد الجيم وطى حسب ما هو مقرر بلائحة بمجالس تفتيش الزراعة عن اللازم التلاوه من قناطر وبرائج واورصفه وترويم

ما يحتاج الحال لترسيمه منها ومن اشباب واوتار القناطر وما يلزم لحفظ التليل والايجر والترع وما يدعوا اليه امر التطبيق من كريكات وجبهها ويصل عن كل ما يرى لازماً من ذلك رسومات ومقاييسات يمتنع فيها ما يخص كل مديرية او مركز او بلد بدون غدر جهة لاخرى ويتفحص فيها اوقات اجراء المعات وكذلك تنقدها اثنان تلك الوازم من مقتضى الاسمار الحاضرة اذا تيسر والا فمن مقتضى السوابق ويتعين بها ايضاً النقط التي يلزم الترويد فيها مع بيان اوقات الترويد وبيان ما يمكن تداركه من جهات المديريات وفيلا حظ في تعميمها استئصال ما يكون موجوداً من موجودات السنة الماضية صالحاً للاستعمال وما يهتم به في تعميمها المقاييسات هو ان يتأخر امام الاصناف التي قد لا توجد احياناً كالاشباب بما يقوم مقامها على فرض عدم وجودها (م) ١٥ ان ما يلزم صرفه على الكراكات والمواصين وشحها في تدارك معات لها وادوات يكون عمل مقاييساته بمعرفة مهندسي الكراكات وملاحظتها مقدراً بها اثنان كل صنف وافات لزومه وبيان ما يمكن ان يقوم مقامه لو لم يوجد مع الاجراء في خصوصها بالكيفية الموصومة بالمادة الرابعة عشر (م) ١٦ بما ان الاعمال الجسيمة مثل عمل القناطر والمويسات لا تتم عادة في سنة بل تستغرق اكثر منهن فيبني سراعاة ذلك بمعرفة المهندسين والمأمورين بحيث ينظر في القدر الذي يفرض صرفه عليها في السنة الحاضرة وذلك القدر هو الذي يضاف فقط ضمن كشوفات السنة الحاضرة في السنة التالية كذلك عمل جرا حتى تنتهي تلك الاعمال (م) ١٧ بعد تحرير تلك المقاييسات والرسومات بالكيفية الموصومة بمادة ١٤ والتصديق على ما يتعلق بكل مديرية من باشمهندسها يصير عقد جمعية بمجلس تفتيش الزراعة مركبة من مدير الادارة ومفتش الهندسة ومأموري المراكز والوجه البحري ومأمور تقسيم الجمارو باشمهندس المديرية او نظار الاقسام بالوجه القبلي ومفتش الخفالك ونظار الزروع والاباء ايضاً وعمدة من كل بلدة من النواحي المدرجة بالمقاييسات والرسومات وباقي



## ملحوظات

كل ناحية على مقتضى أنكساف الذي يجرى بما يخصها (م) ٢٠ أنه لا يلزم أن يكون معلوماً عند كافة الأهالي ما آكل إليه الاسم في شأن الأعمال والتوزيع ترسل من المديرات صورة من أكتشوات الشوه عنها بمادة ١٩ إلى ديوان الداخلية ويعرفه تستخرج نتيجة موضح بها ما يخص كل جهة من الأعمال وما يلزمها من المصاريف ويجري اللازم نحو طبيها ونشرها بموجبها بواسطة الأشغال (م) ٢١ أنه بعد استيفاء الإجراءات على وجه ما توضح يصر من طرف المدير إلى الجهات البالغ التي عنه على حسب القرار ما يتعلق بالنواحي يكون تقرير عنه لمجلس الشئفة وما يخص الأبعاد والجفالك والزروعات تفتشها ونظارها المستقلة وتجدر ورود الأداة إلى الشئفة يصير في الحال جمع الأهالي وتجميعهم خصم من المصاريف ليكون ذلك معلوماً إلى الكائنات ولإدراك كل منهم مبلغ ما خصه (م) ٢٢ ما يخص أهالي كل مديرية من المصاريف بمقتضى ما يحصل الأضرار عليه بالكيفية التي تقدم ذكرها يكون تحصيل معرفة بحال الشئفة بمشور الصراف وتعلم به أوردات مخصوصة على حسب رسم عمل بمعرفة ديوان الأشغال إلى ابع الداخلية ويجري على طبيها بمعرفة بحيث يكون غنها ومصاريف طبها من ضمن المبالغ المقتضى تخصيصها وتخط تلك الأوراد تحت يد الأهالي مع قد ذك في الحال بمعرفة صراف الناحية في يومية مخصوصة غير يوميات تحصيل الاموال ويجري توصيل التوصل إلى المديرات وما يخص الجفالك والأبعاد يصير توريده من طرفهم إليها وتعلم لم به منها الأوراد اللازمة على وجه ما توضح بحيث لا يكون لأمواري التوصلات بالمديرات، دخل ولا توسط في تحصيل شيء مما ذكر ولا توزيعه ضمن إيراداتهم (م) ٢٣ أنه بمرور التقديرة المذكورة إلى أي مديرية على وجه ما توضح بالمادة الثانية والعشرين يجري توريدها بها بندوق. بخصوص يصير استعداده لما تحت إدارة حضرة المدير بدون أن يكون لها مدخل في تقود إيرادات المديرية بل يكون قيدها بدقتر خصوص خارج عن دائرة قيد إيرادات المديرية وإن يبين لكل مديرية صراف مخصوص لاستيلاء تلك القود وتؤخذ عليه خاتمة معتددة وإذا لزم له كالب

من نص عنهم بمادة ٧ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة وتعلم بمشور الجميع وتفرسهم على الاتراديان الأعمال المتدربة بها حتى إذا كان لأحد من ذكرها مشور يقدمه وينظر فيه وبعد النظر في ذلك باللفة وكال الرسمى والأقرار على ما يستصوب بحسب ما يتحقق لزومه والتصدق من مفتش المختصة على صحة الرسومات والمقاييسات بحث إلى ديوان الداخلية لإجراء ما يقتضي شعورها على حسب ما سبأ في توضيحه بالمادة الثامنة عشر (م) ١٨ حيث ديوان الأشغال المصومية تحول على الداخلية فتقدم المقاييسات والرسومات المذكورة لذاخا لا تحول النظر فيها على الأشغال حتى يعرفه ينظر ما يكون من المقتضى عمله من تلك الأعمال بمعرفة المديرات وما يقتضي اعتناء بالمقابلة أو اشتراء للمعدات بواسطة وتعيين المراجع اللازم لتشغيل أكرأكات بها مع النظر في الرسومات والمقاييسات وتوجد التصديق عليها بحث من طرف الداخلية للمديرات للاعتناء وإجراء تحصيل مبالغ المقاييسات على مقتضى الكيفية الموضحة في مادة ١٩ و بمرور تلك الرسومات والمقاييسات لكل مديرية فالذي يكون عمله يجري معرفتها على حسب ما يوضح بحسب ما يرسو ما ومقاييساته للعمل بموجبها وما يحتاج اصطلاح بالمقابلة تباد مقاييساته ورسوماته إلى ديوان الداخلية وكذلك يرسل له بيان مقدار ما يلزم اشتراؤه من المعدات أهني الذي لا يمكن الحصول عليه من جهات المديرات لإجراء ما يلزم عنها بواسطة الأشغال

(م) النوع الثاني في توزيع المصاريف وتحصيلها (م) ١٩ حيث من إجراء مفعول مادة ١٨ يكون قد صار معلوماً بالمديرات عمومًا مقدار ما يخص كل جهة من الأعمال وإذا ذاك يكون الاسم دائماً لتوزيع المصاريف على النواحي فينبغي حيث أن تشكل جمعية مركبة من مدير الإدارة وما مورسها من أكر الإدارة ومفتش الجفالك وعدد من المراكز والنواحي ونظار الأبعاد والزروعات المستقلة الداخلية في التخصيص ويجري المذكورة على شأن التوزيع المذكور على وجه الحق والمسالمة وتقرر من مقتضى القرار الذي ينص عليه أن تلك الجمعية كشوات يجري التحصيل من

والاعمال سواء كان يتوسط ديوان الاشغال او بمعرفة المديرية يكون بطريق المزايدات تعدت قيمة المطلوب عشرة آلاف قرش والا فبالمارسة ويستثنى من ذلك الاحوال الاضطرابية التي تحدث فوق العادة اذ في هذه الحالة يكون لا مانع من المارسة فيها نظرا للضرورة

#### ( النوع الرابع في محور المزايدات الاعلامية )

(م) ٢٧ في نهاية كل سنة تقمر ميزانية بمعرفة ديوان الاشغال بقتين فيها تفصيلات اصل المبالغ المتعلقة بخصوص انواع العمليات كل عملية وما يخصها من تلك المبالغ وما صرف منها وما بقي مع ايضاح ما ضمن الاعمال المحسنة عنها وما لم يتم واسبابه مع بيان الموجود من مهمات حفظ اللبيل وآلات التطهير ومن طرف الداخلية يجرسه ما يلزم لطبعها ونشرها بالجهات على الصمود بواسطة الاشغال (م) ٢٨ حيث ان المبالغ التي صار توزيعها على كل مقتضى مقاييسات ابتدائية واتمان المشتريات الواردة بها واجر الاعمال وكل ذلك جدير وقابل للزيادة والنقص ولا تمل حقيقة ذلك بما لا يعد اشتراء اللازم اشتراؤه وانتهاء ما هو لازم من الاعمال ففي اخر كل سنة تعمل ميزانية بكل مديرية يبين التخصيص والمصرف في لوازم اعمالها وان افصح ان لما اوطيا شياء يجرى احسابه في السنة القادمة فينزل من مصاريفها او يولى عليها وهذا الحكم يجري بالاقسام والبلاد ايضا (م) ٢٩ حيث من مقتضى هذه اللائحة اختصاص مجالس تفتيش الزراعة باجرائات تدون عنها في موادها والمعلوم ان جهات لبل لم يكن بها والحالة هذه مجالس تفتيش زراعية لظنين ترتيبه قد تراءى ان الاجرائات المختصة بذلك المجلس بالتفتيش هذه اللائحة على حسب النكبات المنصوصة بها يكون اجرائها الآن بواسطة تفتيش الاقاليم القبلية هذا وصراحة للسهولة ورفقا للشفقة فياذا صار عدد الجمعيات المدعوس عنها ببعض تلك الموادي عمل مركز التفتيش قد استتب ان ما يختص منها بمديرية الجيزة وبني سويف والفيوم والنجيا يكون عقد جمعياته بمديرية بني سويف لتوسطها بينهم وما يختص بمديرية اسيوط وجرجا يكون عقد جمعياته بمديرية اسيوط وما يختص

لا بأس من ترتيبه وبما هو الصراف تحسب من ضمن المبالغ التي يجري تخصيصها وتحويلها  
( النوع الثالث في كيفية صرف قيمة الاعمال واتمان المشتريات وطريق الاشتراء )

(م) ٢٤ المبالغ المتعلقة في صندوق اي مديرية من جهات الاختصاص يصير منها بذلك الصندوق اتمان ما سيكون تداركه بمرفتها من المهمات اللازمة للاعمال واجر العمال وما عدا ذلك من الاعمال التي تعنى بالمقولة او المشتريات للتخصص عنهما بالمادة الثانية عشرة فقيمة ذلك تقدر بها لحظا اللازمة وتحتسب من المدير وترسل مع مبلغها الى ديوان الداخلية لحفظه بصندوق مخصوص بصير استعماله لا ذكر بدوايات الاشغال تحت امانة صرافه الموجود به مع الاستوائية عليه بالضمانة المتحددة وترتبها ما يلزم ترتيبه لذلك من اكتاب ويبررى في خصوص عملياتهم ما نص عنه بالمادة الثالثة والعشرين بحيث يتراعى عدم صرف شي من تلك التقدرة لاعمال اخرى مطلقا خلاف ما احدث اليه كما ان ما يستحقه المقاولون الذين يتوسط ديوان الاشغال في ربط المقاولات معهم لا يكون صرفه الا من بعد التصديق على ما سيبررى صرفه باعتبار نص شروط المقولة وكذلك المشتريات يكون صرف اتمانها بعد التصديق من اهل خبرتها باستلامها وموافقتها واذونات تصديرتها من الداخلية (م) ٢٥ على المديرية ان يقدموا شريكا الى ديوان الداخلية حسابات عما صرف في الاعمال من صندوق الري الموجود بها وعلى مجلسه المديرية ان يقدموا ايضا كل شهر الى مجالس تفتيش الزراعة والى تفتيش الهندسة كشوفة تشمل على بيان ما انتهى من كل عمل وبالياتمه بحيث يوضح فيه ايضا سير كل عمل بما فيه المصلحة بالمقولة وان كان بحسب مقتضيات الشروطين دون وقوع تاخيرات ولا مخالافات ام لا ومن طرف تفتيش الهندسة ترسل الى مجالس تفتيش الزراعة وهي تستخرج مجموعا لكل شهر من الكشوفات التي تقدم اليها بواسطة ملحوظاتها المتقدم ذكرها ويتم بذلك المجموع الى ديوان الداخلية لمراجعة هذا وذلك بالاشغال واجراء ما يقتضي نحوه (م) ٢٦ سائر ما يلزم تداركه من المهمات والادوات

## ملحومات

وتحصيل ما يقتضي صرفه عليها ونحوه ولهذا عرفت هذه اللائحة بتفصيلات ما نراه من استسباب اجرائه نياذركم وبمعرضها على المسامح الخديوية متى صدر الامر الملكي بتتبعها يجري مقتضاها مع نشرها لجهات اقتضاها وألحاقها ذيلاً لللائحة بحال تفتيش الزراعة وهذا كما وافق واستقر عليه الرأي بالجلس

ري — (من الدفان لك لافان الهندسة في ٢٩ محرم ١٣٠٠ سنة ١٥ يولي)

قد تالغ البنا وتحقق لرجاء ان مهتمسي الاقاليم يحرون اشغال التطهيرات والمباني على غير اساسات هندسية اي بدون موازين وتصميمات حتى ان ذلك كان من مشييات تكراراً كثر الاعمال سنوياً بلا فائدة وكان من الاسباب التي اوجبت حرمان بعض الجهات المرتفعة من الري التلي هذا العام وحيث ان هذا السير الذي لا ينبغي استمرار هؤلاء المهندسين عليه بل من الضروري والواجب المدول عنه قطعياً وسلوك الطرق المرحية في هذه المواد المهمة فليتحريروا لتؤكدوا عليهم تأكيلاً مشدداً بان كل عملية سواء كانت كلية او جزئية تشمل عنها الموازين اللازمة والقطاعات المتفصلة بالاصول والقواعد الهندسية قبل الشروع في اجرائها وتبين دون غيرها في العمل بعد الاقرار على اعتقادها وكل ما يصير عمله من الموازين والرسومات والتصميمات ترسل صورته اولاً لافان لامتدداً عليها لمن الاجتهادين والتفتيش بالصححة لحفظها بالديوان والمراجعة عليها عند الزوم

ري — (منشور من نظارة الداخلية في ١٧ رجب سنة ١٣٠٠ (٢١١٠ مرسية ٧٨)

نظارة الاشغال العمومية بشت افادة رقمها ١٣ الجاري مرة ١٦٢ علم منها انه بعد ان صدر دكره في عديري بتاريخ ٩ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٦ ماي سنة ٨٣ بالغه المادة الاولى من الامر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٧٨ وتعيين وكيل لنظارة الاشغال مع تشكيل تفتيش عموم الري بطلب النظارة تكون نظامه تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه والتفتيش والمراقبة على اجراء اشغال الري المتجددة من اعمال صناعية وخرو ودم وتطهير وما يخص بالآلات الزراعية سواء كانت تنطلق بالحكومة او بالفراد الناس والتفتيش

بمديريتي قنا واسنا يكون بمديرية قنا بحضور سعادة المفتش وحضره مفتش هندسة قنا وبأمر هندسة الابراهيمية ايضاً بمواعيد يحضرها سعادته لئلا يتعجب ما يراه (م) ٣٠ انه مع اقتضاء الاجراء على حسب ما تكون بمواد هذه اللائحة ينبغي ان يستر تخصيص وتحصيل المصاريف المنصوص عنها بها على واقع ما يخص القدان من غرابي وعشوري بحسب تناسب الكيفية التي عملت بمعرفة قوسيين الاذاعة بناء على قرار شوراي القواب رقم ٢٨ ربيع الثاني سنة ٩٤ مرة ٧ والتباس على ذلك يجري هكذا ايضاً في تخصيص وتحصيل المبالغ المتأخرة لغاية سنة ٧٦ من مصاريف الابراهيمية المنو عنها حين قرار القواب مرة ٥

## (صورة قرار المجلس الخصوصي)

لما تحول على المجلس الخصوصي بمقتضى الاوامر العلية النظر فيها اشتمل عليه القرارات الصادرين من مجلس شوراي القواب بتاريخ ١٩ و ٣٠ صفر سنة ٩٤ مرة ٤ وه بما تراه اليه في تحصيل مصاريف الري وحفظ النيل من الاطيان لادم استغاثها عنها وكون المائة عشرة التي كانت لفررت نظير مصاريف الري واضيفت على الزمام لم تكن باقية على حدتها للتاسبات التي توخعت بأجدها مع ما نظره ايضاً في خصوص ملحيات ومصروفات كرا كانت الخطاطبة وحلجها وقناطرم رباح البجيرة وبعض مصروفات التربة الاساسية وملحيات خدمة سد وقناريح المشوية والبجيرة والملحيات الخاصة بالتربة الابراهيمية ومصاريف كراكتها الغير مندرجة بميزانية ديوان الاشغال والهندسة سنة ٧٧ بناء على ما كان تراه للاشغال من اقتضاء تحصيل ما ذكر من جهات الانتفاع واستقرب بقرار القواب تخصيص ذلك على الاطيان بعض مديريات قنا وبعض مديريات يجري وتحصيله منها بما في ذلك المتأخر لغاية سنة ٧٦ من مصاريف التربة الابراهيمية قد صار ثلاثوناً بالمجلس وعلم به تفصيلات ما تضمنتاهم ما تراه من موافقة الاجراء على حسب ما نص بهما من حيث تخصيص وتحصيل هذا وذاك من الاطيان قد نظر اقتضاء وضع قاعدة اساسية للعمل بمقتضاها بما يتصلق باجراء تلك العمليات وكيفية تخصيص

والرأية على ما تستدعيه تلك الاشغال من الحفظ والصيانة وله رأي مفرد في بحث جميع المسائل المتعلقة بالرعي سواء كان في عمل تصميتها او في تهيئتها ميزانيتها مفرد ذكر في آخر في ذلك التاريخ بتعيين سعادة روسو باشا وكلاء نظارة الاشغال العمومية وتعيين الكولونيل سكوت مونكر يفحصها عن الرعي واوردت النظارة المشار اليها ان الخشخاش الموما اليه سمر الآن على الاقاليم للسلطنة احوال الرعي بتدنا بديرية القهيلية ورضيت لشمار المديرات بذلك بحيث الامر كما ذكرنا فالتقى تحريره كوكب لمطوية بما فوجئ وفي تاريخه قرر لبلاتي المديرات بهكذا

{ سورة ما تحرك اليك الاسم للقبسة في ١٠ ارضان ري - (سورة ٢٨) اعطى سنة ١٢٦٦ }

من يميل الاستدعاء استلحق راعيا للديوان يعلم ان بعض الناس يشكون من عدم ري اراضيهم المتدا ريعيا والبعض يشكون من المضايقة الحاصلة لراعيهم من المياه والبعض من اقتطاع المياه عنه لحصرها في جهة اخرى وفي جرحا عما يشبه ذلك ويحا ان مصالح الهندسة هي المطلوبة بحسن ادارة توزيع المياه ومستولة عما يشأمن تاخير الرعي والسقي وغير ذلك مما يقع بسبب عدم الانظام فالمراد من حصر كرك ارب توكدوا على الباشمهندسين التاخير كرك تاكيدا شديدا بدوام مرورهم والهندسين الذين تحت ادارتهم على سائر الترع والاراضي وما يحدونه منها محروما من الري او من السقي بتاديب حالا باجراء الطرق اللازمة لريه مع استمرار سعيه حسب المتدا وكذا المضايقات التي تكون واقعة من كثرة المياه يمر من اراضيها بوقته وبالجملة يؤدون واجابهم في هذه المعالجة بناية الدفوق الاستراس يادون واعطاهم اذا طلبوا من ماموري المديرية اجرا اي عمل لهذا الشأن وحصل التأخير في ان يغيروا مجموعهم عنه بالتأخير او بالبوسة في وقته ليعري ما يلزم بوسيل من طرف الديوان في بعض الاوقات بخصوصون للتفتيش على ذلك في داخل البلاد وعند ورود تقاريرهم فالهندسون الذين يتبعون اقسامهم بوابائهم على انكالك يكونون ملطونين بناية الاقتضات والمراعاة ومن تظهور حالتهم به ذلك يدقون في وقته بغير اسال

ري - { مسطورس نظارة الداخلية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٦٦ (١٤) اعطى سنة ١٢٦٦ } بنات التاكيد اتباع صرفت رؤساء الهندسة ومعاونيه فيما يتعلق باهرأت الري

وردت للداخلية مكاتبة من ديوان النافعة رقمية ٢٧ الجاري ثمة ٣٠٠ بانه نظرا لعدم اسكان مرور مفتشوا الاشغال العمومية في السنة الحاضرة في الوجه البحري والوجه القبلي لباشرة اجراءات الري والصرف وما يلزم من التفتيش كل امر بوقته قد تحرر من السيوان المشار اليه الى حضرات رؤساء اقسام الهندسة بان يقوم كل منهم بمباشرة ما يتعلق به من تلك الاعمال واعطيت لم التفتيش اللازمة من هذا الخصوص ويرام التاكيد على حضرات المديرين باتباع تعريفات الرؤساء الموما اليهم ومعاونيه في هذه الاعمال فانه على ما ذكر قد كتب سيرة تاريخه للمديرات وهذا لسمادكم لتعلوه وتصلو، لحكام فروع المديرية وامل على موجه من اتباع التعريفات الهندسية والقيام بمعاونتها في هذا الامر المهم حتى لا يحصل سفاهة وتكون الحالة على حسب المرغوب

ري - { مسطورس نظارة الاشغال في ٢٠ ربيع ٢٦ (١٤) اعطى سنة ١٢٦٦ (١) مسطورس ١٢٦٦ } الى مديرات فيلي من الجزيرة بخدا

ورد لنا تلفرف من حضرة رئيس هندسة فيلي رقم ٩ ستمبر سنة ١٢٦٦ يحظرنا فيه بانه حرر للمديرات القبلي يطلب منها سرعة ري الجوائز والاراضي العالي بالالات على سبيل الاحتياط وزراعتها شتوا نظرا لكون النيل المبارك قد اخذ الآن في نقصان كما انه حرر الى حضرات الباشمهندسين عن ذلك وعن اتخاذ الطرق اللازمة لانعام الري وبما ان هذه المسألة تستوجب دقة الاقتضات ومزيد الاحتياط ويلزم مراعاتها سيرة كاتبة مديريات الوجه القبلي من الجزيرة الى اسنا ومن المعلوم ان ري الحيطان جار بواسطة الترع المعدة لريها فلاجل الحصول على تعميمها وكفايتها بالرعي يجب (اولا) ان تبقى تلك الترع مفتوحة عن اخرها لترسل المياه اكفاية منها لجميع اجزاء الحيطان الى ان تستوفي ربا كالمعاد مع دوام تقف هذه الترع حتى ان تراعى ان النيل تنص الى الدرجة التي يمشى

## ملفوظات

الغلاخ مع سيورينار وحفركم ومن يتبعون ليا بعدوكل  
الميزانيات التي علمت لك الآن سواء كانت بمجرة صور  
ريدار أو غيره بصورتهم فيها بمجرة الظلم المذكور وجعلها  
به ووضعها على عرصة حجرية ترسل بمرسته من غير أن يوجد  
كما أن كل الميزانيات التي تفعل من الآن توضع بها على تلك  
العرصة لكي من انتهت ميزانية جميع الخطوط العمومية بالإقليم  
يجري وقلي تفعل محتويات الخزائن لتفصيل لدى رجال  
الهندسة في إعمال الهندسة فلي حفركم الإقليم من الآن  
في مباشرة العمل بالإقليم مع سيورينار على الوجه المشرح  
(حاشية) ومطالبة على ذلك يكون من وظائف هذا القلعة  
والنظر في الخافض اللازم وضعها على إتمام الترع العمومية  
الإقليم مباشرة من النيل في الوجه البحري والوجه القبلي  
للاستدلال بما على درجات النيل من مواضع مختلفة في سائر  
فصول السنة فليكن هذا مضمونا بحفركم للعمل بوجهه  
ما يراه من مصلحة وضعه من تلك الخافض مرضى عنه  
للدبران بعد إتمام العمل والنظر

ري — {مفهوم من نظارة الأشغال مرة ٢٨ تاريخ ٢٦  
محرم سنة ١٣٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)}

علم من تاريخ بالهندسة المديرية أن جعل ترع من الترع  
التي لم قد حوت لك ترع صلبة وبغير ترع ومراعى وصالات  
جرى امتدادها وحصل تعديل في إتمام ترع أخرى ومساقي  
ولكن لم يذكر ذلك الظاهر أن كان إجراء ذلك بأمر  
أو إقرار أو كان من تلقاء رأي المصالح الهندسية فليكن  
مستحقة قد أصبحت إجراء في إكمال فلان المقصود من  
إتباع دائرة الزراعة بغير طرق الري إلا أن تلك الأعمال  
وما بالها يجب أن تكون على أساسات قوية معاً لتفعل  
المعدل ونفعها بسببها في المستقبل بين المصنفين فليكن ما  
عنها من كرامة العمل على إتمام المديرية وحصول الظهور  
والتعديل في طرق الري وتوزيع المياه ومن المعلوم أن جميعات  
الأشغال في المصلحة بغير عطفات كل مديرية بأمرها  
حسب الخصائص والمناخ وحيث الامكان ليس لتمام  
الهندسة أن تهرى خلا من هذا القبيل بغير أمر أو إقرار كما  
لا يجوز لها أن تفعل من تلقاء ما من شأنه أن يجهل بعض  
أعمال عروسية أعمالاً مشتركة أو تروية فالترع العمومية  
أو المشتركة التي يلزم إتمامها جديداً أو إتماماً أو غيرهما من  
تفعل أن صلي أو تعديلها بحسب طلب المصنفين أو حسب  
بترتيب المصالح الهندسية يجب بعد إجراء المباحث العمومية  
عنها والوقوف على المصلحة التي تعود من العمل المراد  
إجراءها فيما تقدم طلبها وتوقع المصالحات التي علمت منها وبما  
المنافع التي تحصل منها لك جميعات الأشغال العمومية فليكن  
أمرها عليها بعمل بوجهه فليكنها وتقدر أعمالاً جديدة فمن  
الأعمال العمومية أو المشتركة ولما أتبع العمل في المصالح الهندسية  
فليكن أن رغب صاحب ملك المصلحة سنة أو مروي في ملكه  
خاصة بقتله أو غيرهما من تفعل أن صلي أو تفعل لها أو جعلها  
أو إتماماً أو غير التمامها أو قطعها فليكن المصالح الهندسية  
أن تفعل في طلبه بدون أن يتربط على البحث أو الطلبات

بسببها من انعكاس جريان المياه وخيف من رجوع  
مياه الميزان إلى البحر فخلاً تحصل المبادأة إلى مد  
العلم التبع المذكورة ليجز المياه على الميزان ويقامها  
بما إلى أن يمين أوان الصرف (ثالثاً) يمنع التفتيق  
الآن بالكلية من الميزان التي لم يتم ريثاً وسد كافة  
المصارف المفتوحة بها لتتصير المياه فيها حتى يتم التفتيق  
جميع أجزاءها وبقي وقت الصرف (رابعاً) أراضي  
المواضع والميزان التي لا يمكن ريثاً بالراحة تروى  
من الآن بالآلات لتزرع شتوياً وقد حوت المادة في  
مثل هذه الأحوال أن البلاد التي لا تكفي اقتارها  
لري أراضيها بالآلات تساعد بالآلات من البلاد التي  
تفعل أراضيها على الري بالراحة ترواة الأقرب بالأقرب  
فليكن هذه المقابلة ينبغي مساعدتها بالآلات الكفاية  
حتى يتم ري أراضيها بالآلات ولا يتخلف منها شيء  
بدون ري فليكن من صرف المهمة شيء  
إجراء هذه الطرق الضرورية بالمديرية إدارتك بناية  
الاعتناء ومزيد الدقة متعين فيها الإرشادات  
والمواعظ الهندسية لتفعل على أكمل الوجه  
واستيفائها في كافة الأقسام وقد حوتنا في تاريخه باقي  
المديرية والمفردات رؤساء الهندسة عن ذلك لتفعل  
بوجهه كل جهة وما يتعلق بها

ري — {مفهوم من نظارة الأشغال مرة ٢٦ تاريخ ٢٦  
محرم سنة ١٣١٦ (٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢) لك}

حضر أحمد بك السكي أحد رجال الأشغال  
بأنه أقال الري وكالة الأشغال العمومية بالإقليم بحاجة  
أحياناً كان لحركة ميزانية الأراضي لانت من الميزانية في  
الأساس الذي يجب أن يلى جميع الأعمال العمومية  
والمفردات العمومية وقد قدمت جملة من وقت إتمام  
عمل الميزانية المذكورة على سيورينار ولك الآن لم يتمها إلا  
عط واحد من كمها في سنة ١٣١٦ كما أوصانا ومن المهم تميم  
عملها من كافة المديرية حتى يكن الانتفاع والاعتناء بها في  
أعمال الري وإنشاء أو إصلاح الترع والمصارف والمصالحات  
المفصلة على ذلك قد رأينا أن يشكل فل بالدبران يسمى  
فل بالميزانية العمومية والمستندتا بغير حفركم ترك هذا التبع  
وسيورينار وكذا أنه وله بغيره من الآن سنة من ثلاثة  
المهندسات فيميرين أولاً تحت مباشرة حفركم وسيورينار  
على إعمال الميزانيات حتى بصورتها مستندت للعمل بأنفسهم  
ولما بعد بغيره أيضاً من بغيره من الخدمة بحسب الظروف  
ويكون هذا التبع مركزاً بالدبران لعمل تلك الميزانية وتبعه  
أن يدبر ما بحسب النظام مع التبع والميزانية بالترك

ذلك المسد أو المروى من نوع المخصص الى نوع المستعمل أو المسمى وبدون ان يمس ذلك حقوق الغير فإنت لم تجد المصالح الهندسية مالم في ذلك من جهة الهندسة أو من جهة أرباب المصنوع ورأت أنت هذا العمل فيه فاقعة تعود على طائفة ففكر على عمله بعد استئذان الديوان عنه لم يكن أجراءه بمصاريف من طرف صاحب ذلك الملك وكذلك ما يلزم له سترًا من الطلوع والاعتدالي بنون أن يدخل منه شيء الامتيازات المستفيدة أو المسمومة ويهد في الجداول ضمن العمليات المخصصة المقتضى أجراءها على طرف أربابها بآلة كانت أو صلبة فان كان المطلوب انشاء أو تغييره صيدًا أو امتداد أو تعديل أو إبطاله هو من المصالح الهندسية بها بله واحدة فتكون الخاتمة له على هذا التمسك مع أربابه المتضمن منه وفي حالة ما اذا كان المراد عمله برقي ملك غير ملك صاحب فالأمر يجري المصالح الهندسية ما يلزم عنه من الإيجاف الهندسي فان ظهر ما من جهة إيجابها أنت هذا العمل لا يند فاقعة أو يند بضرر ففكر المالكين بذلك ويبتن لم أسأله ويصرف النظر عن طويع وتبنت الكيفية في أورق الكيفية ولا غاب وجده فيها حالًا من المذكرات الهندسية ففكرت أيضًا لعمه من طويع من الموانع بأورق الكيفية لم تطلب من أربابه أن يحصلوا على أراضى بالكتابة من أصحاب الملاك الأخرى التي أربابها يند بضرر ضروري لها ولا يكون هذا الموانع موقوفًا إلا بعد إجماعه لدى المسمى وبغير ذلك لا تسلم في ذلك العمل وأن الفهم من الموانع والمباحث الهندسية عدم وجود امتيازات لأن جهة ذوي الحقوق ولا من جهة الهندسة ففكر المصالح الهندسية على العمل بمعرفة أربابه ولستأذن عنه الديوانات وضع صغى من أجراءه بما ملون فيه أربابه على مثل ما تقدم أنك في شأن ما يكون عامًا بملك واحد ويوجب على المصالح الهندسية وضع جميع الترخيص العمومية كالمسندة المستفيدة أو عوصية بيان مفاد نظامها أمالية بالندوة وأطرافها وإجمالها في المحرط التي امرت سابقًا بملك المصالح بكتيرها وكل ما حارها ملها من التغيير برعص وإليس يدفع أيضًا على حدة المحرط بلون يزيد من الأصل لكي يكون ذلك دليلًا لسهولة الفصل فإيض من التنازع فيها فبمضي مزاها ذلك بغير ضرر كهم وتفرقت حركات البراهميين القاميين لكم ومن طرفكم بغير إجماع المهندسين المراكز والإقسام للعمل بفضله

ري .— (لأهم من نظارة الأشغال العمومية رقم فبراير سنة ١٨٨٦)

### اختصاصات مفتشي الري والمديرين والملاقات اللازم وجودها بينهم

(م) يجب على المدير أن يراقب أجراء تقسيم المياه في جميع مراكز وإقسام المديرية ليكون بالطريقة المأذنة وأن يبينه في الوقت المناسب مفتشي الري الذين هم مهندسون نظارة الأشغال العمومية في الجهات التي تحتاج من المياه أكثر مما يكون وارد إليها منها مع

تعيين الزمن الذي فيه يجب إمداد تلك الجهات بالمياه ومراجعة التفتيشات المأذنة التي يقدمها مشايخ البلاد عن تحة المياه (م) يجب على المفتشين أجابة طلبات المدير الحقني عنها ما استطاعوا وإذا امتنع عليهم ذلك فيوضحوا له الحالة ويوردوا أسباب الامتناع ثم يطلعون المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فالمدبر يحجر نظارة الداخلية بذلك كي تجري اللازم بمعرفة النظارتين اللتين عليها أن يرضا المسألة إلى مجلس النظارة عند اللزوم وفي بداية كل سنة الهندسية حاضرين بها يبتنون على التي يكون مأمور الهندسة حاضرين بها يبتنون على حسب الموانع الشبهة الأشغال المستندة اللازم مباشرتها ويحددون عدد العمليات والتفتيشات اللازم أجراءها سواء كان بالمناولة أو بالعمولة—ولأجل تمكن المديرين من القيام بهذه المسمومة بغاية العناية على البشتمندس أن يرسل له ما حضره من التفتيش والتقدير وذلك قبل إتمام الهندسية الزراعية ببعض أيام— للمديرين تخبر مباشرة مع البشتمندس عن كافة الأحوال التي يمكن حصولها في أثناء السنة وأن لم يحصل على الفرض المقصود لطباط مفتش أو نظارة الداخلية عند اللزوم (م) أن المراقبة الهندسية التي يستعملها توزيع المياه أهمي تقل أية فتنرة من قناطر السد جز منها أو كلها تخضع إجمالًا بالمفتشين فلا يميز عمل شيء في ذلك أصالة إلا بأمر منه كتابة وعلى ذلك فإذا كان عند المدير أسباب تحصله على الظن بأن فتح غا فتنرة ما كله أو بعضه هو ضروري وأنفع فيجب عليه أن يطلب ذلك من البشتمندس ومن المفتشين عند اللزوم ويطلعهم على الأسباب التي جعلته على هذا الطلب حتى إذا روي للمهندس أو للمفتش إمكانية ذلك يشرع حينئذ في فتح النوا والالبيين للمدير الموانع الحادثة دون إجابة عليه وفي هذه الحالة يجب تبليغ الموانع المذكورة لنظارتها الداخلية والأشغال العمومية وبها للمجلس إذا لزم ذلك (م) إذا رأى المدير في زمن الفيضان ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لملء غوائل المياه ولم يجد مهندسًا يستشير به يلزم أجراءه فليه أن يتدارك الأمر وحده بحسب ما يستوصيه سواء كان بالبناء أو بغيره أو اتخاذ أية طريقة

## ملاحظات

تضرر ارباب الاطيان او بالحكومة وينب ايضا تبليغ ذلك للنفارين المذكورين وللجس (م) ٧ يصير تعيين القوة بمعرفة الجمعية العمومية كما في السابق وعلى المدير ان يتخذ كافة الاحتياطات الخاصة بصدق اقرار القوة ويتفق مع المهندس على رابطة تطهير الترع ومواعيد التطهير انما لا يجوز للمدير التدخل في كيفية اجراء العمل الهندسي الذي تقتضيه تلك القوة فلن مسئولية ذلك على المهندس للمديرية الذي يستلم تحت مسئوليته ايضا اعمل عند اقله مع المقاولين ويوسع للمدير عند الزم ان يستحضر اليه المهندس الى محل القوة لاجلاء سبيل الاقرار الذين يكونوا انما عملهم (م) ٨ اذا رأى المفتش داعيا الى قتل ترعة من الترع مدة تزيد عن اربعة عشر يوما فليه ان يظهر المدير مقدما بذلك لتسليم المدير من ابداء ما ربما يكون له به من الاعتراضات في هذا الشأن قبل الشروع في العمل (م) ٩ مقاولات معمله الذي قسم الى قسمين الاول المقاولات التي يقدم عنها عطاءات ويعلن عنها في الجرائد الرسمية ويتبع فيها احكام اللوائح المرفوعة بنظارة الاعمال العمومية وهذا القسم يشمل مقاولات الحفر والردم التي يحتاج فيها الى استخدام اكثر من ألف فريز يوميا واحمال البناء التي تتجاوز تكاليفها مائتين جنيه والاعمال التي يحتاج فيها الى استخدام الآلات في الاعمال التي من هذا القسم لا يطلب رأي المدير في انتهاء المقاولات فليخبره بالشروط المقيدة مع المقاول وعليه في اثناء العمل ان يستلقت نظر المهندس الى ايجابية الجاري بمسبها المقاول تنفيذ نصوص دفتر شروط المقاوله اذا تراء له لزوم ذلك (م) ١٠ اما القسم الثاني فيشمل مقاولات جميع اشغال الحفر والردم وتطوير الترع الصغيرة واعمال البناء الصغيرة المنفردة وكذا ترميمات الباني الصناعية ومقاولات هذا القسم يصل مرادها سعة المديرية والمفتش يسلم للمدير نسخة من شروط المقاوله وبعد فتح مغلف السالكات يتفق المقاول بالحداد الرأي بين المدير والمفتش او وكيله ولا يكونان مجبورين

اخرى تدفع تلك الغوائل انما يجب عليه في ظروف كهذه ان يبادر بالمسار المفتش تنقرا فيا بالواقعة ويطلب مساعدة المهندس اما اذا كان احد مهندسي المديرية حاضرا فليه ان على المدير تقرير الاحتياطات المتقضى اتخاذها ويكون هو المسئول عن تنفيذها واذا اصدر المدير امرا منعافا لما يكون قد قرره المهندس فلي المهندس الامتثال لامره ميتنا له وجهه الخلاف واذا ذلك يكون المدير هو المسئول عما جأ في وعند مرور المدير على الجسر في زمن التفتيش على المفتش ان يجهد في ارسال المهندس او من يتوب عنه من المهندسين لمراقبته (م) ويجب على المهندس وان كانوا تابعين بنظارة الاعمال العمومية ان يؤدوا للمدير واجبات الاحترام والوقار والالفة بقائه بصفة كونه المأمورا لأكبر الحكومة في الاقليم وان يهيئوا كل طياته وعلما يستعمله عنه ويقدموا له جميع الاستعلامات التي يرضها واذا اشبهه المدير بصرف المهندس فرأى انه يحمل من نقصان اجرا اغير منطبقه على اوامر المفتش فيها يتصلقي بتدبير حركة المياه التي يلزم تليها على الدوام الى المدير ونشرها فليه ان يراى سلوكه بالتدقيق ويصحب لهما يؤدي الى كشف النتائج عن اعماله وعن يكون قد اغراه على التصرف بدون اوامر حتى اذا تسق له ذلك يبلغ الى المفتش نتيجة ذلك التحقيق (م) ٦ لا يجوز للشروع في اي عمل جديد الا بعد سبق التصديق عليه من مجلس النظارة اما ما يخص بالتغييرات المهمة التي يتراءى للمفتش اجراءها في ري او صرف المياه عنها فليه ان يتفق مع المدير عليها وعلى منعها في سائر الاحوال ان يغير نظارتي الداخلية والاعمال العمومية بذلك وهما يرفعان هذه المسألة لمجلس النظارة اما ما يتعلق بالمدبيلات والاسلحات الصغيرة فلي المفتشين بنفسهم ان يفهموا المدير عما يكون قد سمعوا على اجراءهم من التغييرات مبيته له النتائج التي تحصل منها والمنزلات التي تزال باجرانها ولا كان الضمير عن ذلك بالكتابة الانكليزية كانت او عربية لا في بالقصود فلي المفتشين ان يعبروا عن آرائهم على الخط او

المقاول ويطل المدير أن يبدل جهده بانتقاء المقاولين

من قسم التواحي

رئي — { مشور من نظارة الداخلية في ٣ ربيع الثاني  
سنة ١٣٠٦ (٦ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

#### الى هجوم المديرات

حيث أن أمان أعمال عمليات الري وحفظ الجسور قد سل  
ليعلمي أن تطنياً كافة أعمال المديرية بأن كل مزارع له الحق  
بكل حرية في أن يبدع أفكاره فيما يتعلق بذلك الأعمال  
في جهته التي منها ينتفع أو يضرب ويبلغها للمديرية وكذلك  
إذا كان له طلبات خصوصية له أن يقدمها إليها ويطر المديرية  
أن تعمل عن كل ما يرد إليها من هذا القبيل جميعاً مسرعة في  
البائات وتقدمه إلى جمعية الأشغال العمومية للمعاد اعتمادها  
سواءً فقرر ما يمكن إجراؤه من الأعمال المذكورة ولا بل ذلك  
بالرم أن المديرية تقرر ما إذا في هذا الإعلان للبول ذلك

وكذلك لكل مزارع الحق في حالة استئجاره أو عهده أن  
يبدع أفكاره ويطلب ما يخصه من الأعمال التي تطابق  
الفاعلية والأعمال العمومية مباشرة في كل وقت وأوان  
رئي — { قرار صادر من رئاسة مجلس النظارة في ١٦  
أبريل سنة ٨٩

أنه أتينا للقاعدة التي تقررت لتوزيع مياه الري بالمناوبة  
مطابق هذا المبدأ قد وضعت نظارة الأشغال العمومية  
نوعاً لتوزيع مياه الري بالمناوبة من الأربعة الأبراجية في  
العلم إليها أجهت من ٢٠ برموده إلى ٢٤ برموده على الصفة  
التي بالجدول التالي بعد وقد وافق مجلس النظارة على هذا  
الترتيب وقررت أن تطابق الفاعلية والأعمال العمومية لتفان  
جميع الطرق المؤدية لعم جميع المزارعين بمرتب المناوبة  
المذكورة وتقرر أن الاجراءات اللازمة أياها تقرر تنفيذ وتشية  
هذه المناوبة بصورة منتظمة





ري ١٨٨٩

—٤٩—

ري ١٨٨٩

ملحوظات

جدول

بيان الري بالثأبوبة في سنة ١٨٨٩ في إقليم الحيا التابع لمتبش ري القسم الرابع

تقطرة مضاغة	قطر مطاي	تقطرة الحيا	تاريخ	
			الريكي	تسلي
تفتح	تفتل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	٢٧ أبريل	٢٠ برمودة
«	»	تفتح	٢٨ منه	٢١ منه
«	»	«	٢٩ «	٢٢ «
«	»	«	٣٠ «	٢٣ «
«	«	«	١ مايو	٢٤ «
«	«	«	٢ «	٢٥ «
تفتل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	٣ «	٢٦ «
«	تفتح	«	٤ «	٢٧ «
«	«	«	٥ «	٢٨ «
«	«	«	٦ «	٢٩ «
«	«	«	٧ «	٣٠ «
«	«	«	٨ «	١ بشنس
«	«	تفتل الساعة ٦ صباحا	٩ «	٢ «
تفتح	«	تفتل	١٠ «	٣ «
«	«	«	١١ «	٤ «
«	«	«	١٢ «	٥ «
«	«	«	١٣ «	٦ «
«	«	«	١٤ «	٧ «
«	«	«	١٥ «	٨ «
«	تفتل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	١٦ «	٩ «
«	«	تفتح	١٧ «	١٠ «
«	«	«	١٨ «	١١ «
«	«	«	١٩ «	١٢ «
«	«	«	٢٠ «	١٣ «
«	«	«	٢١ «	١٤ «
«	«	«	٢٢ «	١٥ «
تفتل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	٢٣ «	١٦ «
«	تفتح	«	٢٤ «	١٧ «
«	«	«	٢٥ «	١٨ «
«	«	«	٢٦ «	١٩ «
«	«	«	٢٧ «	٢٠ «
«	«	«	٢٨ «	٢١ «

ري ١٨٨٩

- ٥٠ -

ري ١٨٨٩

تابع جدول بيان الري بالناوبة في سنة ١٨٨٩ في إقليم المنيا التابع لتفتيش ري القسم الرابع

معلومات

قطرة مفاغة	قطر مطاي	قطرة المنيا	تاريخ	
			الفرنجي	قبلي
	تفتح الساعة ٦ صباحا	تغفل الساعة ٦ صباحا	٢٨ مايو	٢٢ بشنس
تفتح	تفتح	تغفل	« ٣٠	« ٢٣
«	«	«	« ٣١	« ٢٤
«	«	«	١ يونيو	« ٢٥
«	«	«	« ٠٢	« ٢٦
«	«	«	« ٠٣	« ٢٧
«	«	«	« ٠٤	« ٢٨
«	تغفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	« ٠٥	« ٢٩
«	«	تفتح	« ٠٦	« ٣٠
«	«	«	« ٠٧	« ١ يونيو
«	«	«	« ٠٨	« ٢
«	«	«	« ٠٩	« ٣
«	«	«	« ١٠	« ٤
«	«	«	« ١١	« ٥
تغفل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	« ١٢	« ٦
«	تفتح	«	« ١٣	« ٧
«	«	«	« ١٤	« ٨
«	«	«	« ١٥	« ٩
«	«	«	« ١٦	« ١٠
«	«	«	« ١٧	« ١١
«	«	تغفل الساعة ٦ صباحا	« ١٨	« ١٢
تفتح	«	تغفل	« ١٩	« ١٣
«	«	«	« ٢٠	« ١٤
«	«	«	« ٢١	« ١٥
«	«	«	« ٢٢	« ١٦
«	«	«	« ٢٣	« ١٧
«	«	«	« ٢٤	« ١٨
«	تغفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	« ٢٥	« ١٩
«	«	تفتح	« ٢٦	« ٢٠
«	«	«	« ٢٧	« ٢١
«	«	«	« ٢٨	« ٢٢
«	«	«	« ٢٩	« ٢٣
«	«	«	« ٣٠	« ٢٤

ملاحظات

(٢١) - ما عدا ما تكون فطره المياه متحركة حسب هذه الملاحظة يجب أن لا يكون منسوب المياه أعلى من ٤.٠٣٠ متر  
 - ما عدا ما تكون فطره المياه متحركة حسب هذه الملاحظة يجب أن لا يكون منسوب المياه أعلى من ٢.٥ و ٢.٦ متر  
 - ما عدا ما تكون فطره المياه متحركة حسب هذه الملاحظة يجب أن لا يكون منسوب المياه أعلى من ٢.٤ متر  
 (٢٢) - (رئاسة مجلس النظارة) ١١ مايو سنة ٨٦ - أنه أجازوا للقيادة التي تقررت لتوزيع مياه الري الحاضرة مع تبارق  
 هذا العام (١٨٨٦) قد وضعت نظارة الاشتغال العمومية ترتيباً لتوزيع مياه الري الحاضرة من رعي الخطاطب والمحمودية  
 في مديرية البصرة وتوزيع المياه في مديرية بني سرف على خمسة المينة الثلاث جداول الآلية بهت وقد وافق مجلس  
 النظارة على هذا الترتيب وتردان نظارة الداخلية والاشتغال العمومية تفيدان جميع الطرق المؤدية لمجمع المزارعين  
 بتجهيز المياه المذكورة وتردان الأميرات الثلاث التي لها حق في هذه المياه وقد عرفت هذه الملاحظة بصورة مطلقة

كشف ثروة ١ عن مناوبة ثروة الخطاطب وفروعها

جهة المناوبة		مدة	إيضاحات		ملاحظات
القسم	من		الى	بيان ما يتعذر ان يكون مفتوحا وشغالا	
الأول	الم	كمر بولن	٦	فطره الأول من كمر بولن كانت الاربع الكاتبة المثلثات كانت الاربع الكاتبة المثلثات كانت الاربع الكاتبة المثلثات	ان قبل أيام المثلثات وتوزيع الآلات بالقسم الثاني يتصرف به الذين من الماء التي تفرغ من خلال فطره كمر بولن كما جسر وصولا لغيره ولغيره وسكانها
الثاني	كمر بولن	لفطره المثلثات بمحمود	٨	فطره المثلثات لريه فطره المثلثات لريه بالي لريه المثلثات لريه القسم الأول كانت الاربع الكاتبة المثلثات فطره كمر بولن فطره كمر بولن	كانت الاربع الكاتبة المثلثات كانت الاربع الكاتبة المثلثات كانت الاربع الكاتبة المثلثات كانت الاربع الكاتبة المثلثات

من	الى	فروع		من	الى
		فروع	فروع		
١٨ مايو	١١ يونيو	٣٥ مايو	١٦ يونيو	١٨ مايو	١١ يونيو
٢٦ «	١٩ «	٣١ «	٢٤ «	٢٦ «	١٩ «
١٠ يونيو	٢٥ «	٨ يونيو	٢ يونيو	١٠ يونيو	٢٥ «
٩ «	٣ «	١٤ «	٨ «	٩ «	٣ «
١٥ «	٩ «	٢٢ «	١٦ «	١٥ «	٩ «
٢٣ «	١٧ «	٢٨ «	٢٢ «	٢٣ «	١٧ «
٢٩ «	٢٣ «	٦ يوليو	٣٠ «	٢٩ «	٢٣ «
٧ يوليو	١٠ أغسطس	١٢ «	٦ أغسطس	٧ يوليو	١٠ أغسطس
١٣ «	٧ «	٢٠ «	١٤ «	١٣ «	٧ «
٢١ «	١٥ «	٢٦ «	٢٠ «	٢١ «	١٥ «
٢٧ «	٢١ «	٢٨ أغسطس	٢٨ «	٢٧ «	٢١ «
٤ أغسطس	٢٩ «	٩ «	٤ «	٤ أغسطس	٢٩ «
١٠ «	٥ «	١٧ «	١٢ «	١٠ «	٥ «



## كشف غرة ٣ بيان ، ملوبة مديرية بني سويف

ملوكات

تاريخ	قنطرة الشراثة	امام قنطرة الشراثة	خلف قنطرة الشراثة	تاريخ	قنطرة الشراثة	امام قنطرة الشراثة	خلف قنطرة الشراثة
٢٨ ابريل سنة ٨٩	تفع الساعة ٦ بعد الظهر			١ يونيو سنة ٨٩			
٢٩				٢			
٣٠				٣			
١ مايو				٤			
٢				٥			
٣				٦	انقطاع المياه		
٤				٧			
٥				٨			
٦				٩			
٧				١٠			
٨				١١			
٩				١٢			
١٠				١٣			
١١				١٤			
١٢				١٥			
١٣				١٦			
١٤				١٧			
١٥				١٨			
١٦				١٩			
١٧				٢٠			
١٨				٢١			
١٩				٢٢			
٢٠				٢٣			
٢١				٢٤			
٢٢				٢٥			
٢٣				٢٦			
٢٤				٢٧			
٢٥				٢٨			
٢٦				٢٩			
٢٧				٣٠			
٢٨				١ يوليو سنة ٨٩			
٢٩				٢			
٣٠				٣			
٣١				٤			
				٥			
				٦			
				٧			

وعلى التسمية كيلومتر الاخيرة — وبنا على ما عرشف  
علينا نأمر الانشغال العمومية وموافقة رأس مجلس  
الانظار اسرنا بما هوأت (م) ١ الاراضي اللازمة لانشاء  
رياح الشرقية في مديرية القليوبية من كيلومتر ١ الى  
كيلومتر ٢٨ البالغ مساحتها ٥١٥ فدان تقريباً على  
حسب الرسم المرفوق بأمرنا هذا يصير نوع ملكيتها  
تطبيقاً للاصول المتبعة في ذلك

رياح الشرقية — أمرال صادر في ٢٨ نوفمبر سنة ٨٦  
(نحن خديومصر) بناء على القرار الصادر من مجلس نظار  
حكومتنا في ١٠ برله سنة ٨٦ ثم ٥٧٦ بشأن إنشاء الرياح  
الشرقية الممد لامتداد نزع مديرتي الشرقية والغربية وعلى  
أمرنا الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦ القاضي باحتبار أعمال هذا  
الرياح من الملتحق العمومية وبإعج ملكية الأراضي التي سببر  
فيها في الاحد عشر كيلومتراً الاول وفي التسمية كيلومتر الاخير  
وعلى ما عرشف علينا ناظر الانشغال العمومية وموافقة رأي  
مجلس نظارنا بما هوأت

(م) نزع ملكية الاراضي بالمالي الشاملة في تحيط الرياح المذكور  
الكافة ترق له احي في حدود ناحية شكان بحرية القليوبية وناحية  
ساحلها بحرية سنة ١٩٠٢ فتراتاً بها ارضاً فداناً و٥ فدادين مستصلحة  
باليد وذلك حسب التوزيع المصنف وقد ثبت بالقرن الاخير على الرسم  
المصبر بامرنا الاراضي المصنف نزع ملكيتها بالاعتراف بالمال والوجود  
في تلك الارض (م) ٢ للمالي المردود بها على الرسم المذكور من ١٢  
فداناً ثم ٢٢ حسب اخطاها قبل اول تولد من ١٨٨٧ — أما باقي  
البياني لمصر اخطاها قبل اول تولد من تلك السنة

رياح شرقي — (ر) رياح توفيق  
ريال بطاقة — (ر) عملة ٨ كيلو سنة ٨٥  
ريال شكو بطاقة — (ر) عملة ١٧ شكان سنة ١٣٠٠  
ريال مجيدي — (ر) عملة سنة ٩٨  
ريال بدفع — (ر) عملة سنة ٩٨  
وئيس جلسة — (ر) احكام ٩٦  
وئيس ديانة — (ر) جريدة قق ١٧٨ بتركانة  
— القاط — اوين — روم

وئيس عائلة — (ر) حرية ١٧ مايو سنة ٨٧ —  
البيان زراعية  
وئيس حصة — (ر) حكومة (قق) ٨٤ الى ٨٦  
وئيس محكمة — (ر) قضاء ومستغنين (لا ٣٧  
وئيس مصلحة — (ر) محكمة عليا ادارية  
وئيس نيابة — (ر) قضاء ومستغنين (لا ٣٧ —  
تحقيق — ضبط قضائية — دعوى عمومية —  
قاضي التحقيق — حقوق مدنية

وي — (ر) ادارة ٢١ يونيو سنة ٨٨ — انشغال  
عمومية — اجال عمومية — أكد راضة — ترعة —  
جسر — شركة الاباحة — عون — مجلس تفتيش  
الزراعة — تفتيش الري — هندسة

رياح توفيق — (ر) قرار تم ٤٢٣ صادر في ١٩ مايو  
سنة ٨٧ من نظارة الانشغال العمومية  
بناء على ما عرشف علينا حضرة وكيل الوزارة قراراً بما هوأت  
— الرياح الشرقي الجاري انشلاء لتوريد المياه من امام  
القناتل الخيرية المديرية المتفلية والقسم الشمالي من  
مديرية الشرقية يسمى من الآن باسم الرياح التوفيق

رياح الشرقية — أمرال صادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦  
(نحن خديومصر) بعد الاطلاع على قرار مجلس  
النظار الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ٨٦ الملتحق بانشاء  
رياح الشرقية المخصص لامتداد نزع مديرتي الشرقية  
والغربية — وبناء على ما عرشف علينا ناظر الانشغال  
العمومية وموافقة رأي مجلس النظار اسرنا بما هوأت  
(م) ١ تعتبر من المنافع العمومية الانشغال المتصلة  
بانشاء رياح الشرقية بين القناتل الخيرية وترعة الساسل  
في مديرتي القليوبية والشرقية (م) ٢ الاراضي التي  
نخر منها التربة الواقعة على الاحد عشر كيلومتر الاول  
ابتداء من القناتل الخيرية وعلى التسمية كيلومتر الاخيرة  
الكثافة بين بنها وترعة الساحل وذلك على حسب  
الرسومات المرفوقة بأمرنا هذا يصير نوعها مـ يـ  
اربا عليها طبقاً للقواعد المتبعة امام مساحة الاراضي المذكورة  
فيبلغ تقريباً ٣٨١ فدان بمديرية القليوبية و٧٠ فدان  
بمديرية الشرقية (م) ٣ يصير تقدير عمر التربة سنة  
الجزء المتوسط الواقع بين الجهتين المذكورتين في المادة  
السابقة باسم اخر يصدر منها فيما بعد

رياح الشرقية — أمرال صادر في ١٢ سبتمبر سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٠  
يوليو سنة ٨٦ ثم ٥٧٦ بخصوص انشاء رياح الشرقية  
الممد لامتداد نزع مديرتي الشرقية والغربية وعلى  
أمرنا الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦ الذي بموجبه تعتبر  
من المنافع العمومية الانشغال المتصلة بانشاء الرياح  
المحكى عنه ويتضمن نزع ملكية الاراضي التي يرمونها  
في الرياح المذكور الكثافة على الاحد عشر كيلومتر الاول

والى . — ( ر ) هناك العرض ( قق ٢٥١ الى ٢٥٥

زانية . — ( ر ) هناك العرض ( قق ٢٥١ الى ٢٥٥

— عاهرة . — كشف طبي

رحم الطريق . — ( ر ) غشقات ( قق ٣٤١

زراعة ( نظام الزراعة ) . — ( ر ) تركيا ( قق ١٢٥٥

زريبة . — { مديروا من مزارع الدخانية في ٨  
مديروا سنة ٨٧

بعد الاطلاع على قرار مجلس المظار الصادر في ٢٧ أغسطس  
سنة ٨٧ — وبما على ما عرفت مديروا مصلحة المصيرية  
لقررها هوان ( م ) اكل لحسن برب اثناء زريبة معة  
للبر والانيار والمحموس والخراف والعماج والميز والكوش  
والخناوير والمخاربات وبني عليه ان يادم قبل ذلك حليا الى  
مصلحة مصلحة معة فيه اسم وحل اقامته وتغيرت الحال الذي  
ربب اثناء الزريبة فيه بوجه الضبط والقدرة وبني ان يشغل  
على اسم القسم والدارح وسبق الحال لخصي اصداء ويعد ونوع  
المحموسات التي تكون في الزريبة ( م ) ولا تسمى رخصة بفتح  
زريبة الا بفتح الشريطة التي ( اولاً ) ان الحال لا يمكن ان  
يوجد مطلقاً داخل المزارع المكشورة وبني ان يحل  
مستحسناً كما امر به ( ثانياً ) ببني تليط الحال بالاضمارات  
الكاتبه لمر ايان السواحل بداية الاضمار في حلقه او جبري او  
مستودع مية بكية يمكن لزحمه كما استعدت الحالة ذلك  
وهو المستودعات ببني ان تكون خارج الحلق ( ثالثاً ) ان  
صاحب الزريبة يجري نظامها وفلسها بياسته مكان يعمل  
فوق يد الهيا اللازمة لهذا الغرض ( رابعاً ) ان الزرائب التي  
تكون في حلق واحد لا يمكن ان يكون عرض الحدود بها لغاية  
الحائط العالي لما اقل من اربعة امار طرحة امتازت بها  
اما الزرائب ذات السنين فيكون عرض الحدود بها الى الامر  
سبعة امار وفي الحلقين تكون المسافة اللازمة لكل حيواف

عرض الحدود فيها ٢ مترا على الامتداد ( خامساً ) ان الحلقين  
السكة في الزرائب مروج لغاية وبني مشاملا يربط ولا يمكن  
عملها ( سكة ) ٧١ في الحلق المصحة المصحة من قبل مصلحة  
العصبة ( م ) ٣ ارباب الزرائب الموجودة الان المحصر بها على  
حسب الاصول مازيوس يعمل الحلقات واجزاء القديلات  
الباردة بالمادة الزرابة في ميعاد ثلاثة شهور تتجدد من يوم  
لغرضه ( م ) ٤ ببني على ارباب الزرائب المصحة  
التي لا تلتصق هذا القرار في ميعاد شهر واحد ولا يتبر  
معاكم الفطالة مع قتل محلام ( م ) ٥ كل من جبر على قتل  
زريبة ببسب الحلقه فلا يصح له باعادة فتحها ولا يفتح غيرها  
بداخل المدينة ( م ) ٦ كل مخالفة تقع ضد هذا القرار يصور  
مخالفة مرتكبها طبقا لفصوص مواد ١٢ و ٤٥ و ٤٥ من قانون  
الضوابط للمحاكم الاصلية ومواد ١٢ و ٤٧ و ٥٥ من قانون  
الضوابط للمحاكم المحلقة وروادة على ذلك فانه يصور الزام  
مرتكب مخالفة قتل الزريبة في الحال ( م ) ٧ هذا القرار لا  
يسرى مفعولا الا في مدن الحرس والاسكندرية وبها ولطفا  
وشين الكوم ومدهور والمصورة وكفر الزيات والفراريق  
وحمياط ورفيد والاسماعيلية والسويس وبروتيد والجيزة  
وبني سويت واليا واسوط وسوماج وبنية القويم ومرجا  
وقنا واسنا

زريبة . — ( ر ) حاجر . —

زريبة . — ( ر ) تخريب ( قق ٣٣٩

ترقاير . — ( ر ) تنظيم ٣٠ أغسطس سنة ٨٨ —

منفعة عمومية ٢٤ مارس سنة ٨٦

زمام ( ملحق للجنة الاملاك الزرابة ) . — ( ر ) امر عالي رقم ٢٧ ل سنة

٨٠ ١٥ ابريل سنة ٢٤

لا يجوز فك زمام بلد الا باسم عالي . — واذا صدر امر

## زوائد التنظيم

-٥٦-

## زوائد التنظيم

بذلك زمام بلد. ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد بل تكون على ذمة الميري  
 ثمار - (ر) مال (خصوصاً ١١ ج سنة ٩٨  
 منعت الاخطار البحرية - (ر) اقتراض بحري  
 (ق ١٦٨ - ١٦٩ - خسارة بحرية؛ ميكوثاه  
 (ق ٢١١)

ثماثل - (ر) سرقة (ق ٢٩٦)

ثمهي - (ر) عاهرة

ثماط - (ر) نكاح - قبض (ق الباب

الخامس - حررية

ثماط الاجام - (ر) يثيم

ثماط رجال البوليس - (ر) محكمة شرعية ٢٧

شواك سنة ١٣٠١

ثماط الدين - (ر) استبدال - مضي

المدة (ق ٢٠٨)

ثماط التعهدات - (ر) فتح عقود التعهدات -

مضي المدة (ق ٢٠٨)

ثماط الملكية والملفوق العينية - (ر) ملكية (ق ٨٨

مضي المدة (ق ٢٠٨)

زوائد التنظيم - (ر) صور ما للمهر والصفحة لسكندرية

سنة ٢١

قد تبين من المكبات المتواردة من المحافظة بخصوص

زوائد التنظيم التي تظهر في فضاء الحارات والشوارع

وتفني الحالة بمبعض لارباب الاملاك المجاورة لها

تنشئة حركة الاورثانوم تبين الزبادات المذكورة

جار بمعرفة بعض من عمد تجار الثغر فقط وسيث ان

الجارى في مثل ذلك بالعموسة هوان زوائد التنظيمات

المحكي عنها مجهول تتبينها قومسيون مركب من

وكيل الاورثانوم و... مهندس من الاشغال وواحد

من وجوه التجار بالبلدة اذ ان هذا الاموال واقف الاقتصار

فيه على تبين التجار ومن المواقف ان الاجر باسكندرية

يكون على نسق الجارى بالعموسة فقد تراءى انه من

ابتداء سنة ٨٠ يتشكل قومسيون لذلك باسكندرية

من حفرة ما أمور الاورثانوم وحفرة بالتبني مهندس الطرق

واحد من وجوه التجار ينتقب بالبور في كل سنة وكما

يستجد ظهور زيادات من هذا القليل يصير تحويل

تتبين على القومسيون المذكور بمكاتبه وسمية بحيث  
 يكون هذا فيما يخص زوائد التنظيم فقط التي لا يزيد  
 اثنين فيها عن اربعين جنبها مصرى وبعد اعطاء قرار  
 القومسيون عن اثنين بحسب صنف وحالة كل جهة  
 عندما يصير الخافرة مع هذا الطرف بالاستئذان عن  
 المبيع ويرسل مع كل مكاتبه ترد قرار التبيين وصورة  
 قرار مجلس التنظيم ودرم الجهة الكاشن بها المقدار  
 المراد يبعه ومقدار مسطحة لكن بعد النظر وعدم المانع.  
 يصدق عليه فانقضى تحريره لسدادكم بقصد الاجراء  
 كما ذكر

زوائد التنظيم - (ر) صورة ما لمحر لرواه الهندسة

ورد من المالية في ١٥ من ١٨

المسطر اعلام صورة ما لشر من نظارة المالية محرم

للمصافقات والاقاليم بواقعة مبيع الاراضي زوائد

التنظيم التي لا تتجاوز ثلثا اربعين جنبها مصرى بعد

الاستئذان عنها من نظارة الاشغال الاخوية حسب

ما هو مبين به وقد وردت هذه الصورة بالعادة من

النظارة المشار اليها تاريخها ٢٩ صفر سنة ٩٧ ثمرة ٦

ادارة للاحاطة بما فيها وليكون انهن الاقتضاء معلومة

طرف بما اشتمل عليه ومراجعاته لزم

تحريره من اجل ذلك

(صورة منشور المالية المزمع وهو صادر منها

للمصافقات والاقاليم)

قبل الآن وردت افادت من سادة ناظر ديوان الاشغال

ثمرة ٥٢٧ يطلب بها اعطاء رخصة للمصافقات

والمديريات بان كل ما لا يتجاوز من الاراضي المبني

مبعضا على حركة الاورثانوم وتنظيم الطرق والشوارع

والمكن والبنادر لحد اربعين جنبها مصرى يبعه

بالاستئذان من نظارة الاشغال والمعلومية وجود

اورثانوم بمبني مصر واسكندرية تصح من هنا لسدادته

بالاجراء وصار اخطار غشبية مصر وحفظ اسكندرية

وطلب من الاشغال معرفة من يقوم مقام الاورثانوم

يبقى للمصافقات والمديريات فورث افادته رقم ٢١

محرم سنة ٩٧ ثمرة ٥ بان كلا من بندر السويس

ومياط ورشيد بها مهندس للتنظيم قائم مقام

الاورثانوم بالاشتراك مع المحافظة وملاحظة اسام



## ملحوظات

تصلي منه شيئا لاجد ما لم يجر البادة اصطفاها به اولاده  
**(فيها للمرأة من الحقوق)**  
 (٢١٣) للمرأة ان تقع فساد الزوجات ودراعه ومبايعتهما  
 من ميثا ولو بعد الدخول بها راضية الله ان يرضيها زوجها  
 جميع ما بين قبيله من مبرها ان كان بمهه وميلا وبهه  
 مؤجلا وان لم يبين قدر الميلا منه فحق لسفر في قدر ما جعل  
 الميلا على حسب عرف أهل البلد وما منه ايضا ان كانت  
 المهر مؤجلا كنه الا اذا انقضت الزوج الدخول بها قبل  
 حلول الاجل ورضيت به (٢١٤) اذا لم يوف الزوج المرأة  
 ما قصودت فميله من مبرها جاز لها الخروج من بيته بلا اذنه  
 ولا تكون بذلك تالفولا لفسخ العقد (٢١٥) للمرأة ان تفرج  
 لو بارء والدنيا في كل اسبوع مع زوجها عارضا في كل سنة  
 مع ولا تبيح عند احد منهم بغير اذن زوجها ما يقع به مع  
 من الدخول عليها لو بارء في كل جمعة مع ولا يفرج من  
 الحار في كل سنة مع (٢١٦) اذا كان ابر الزوجة مريضا  
 مريضا طويلا فاحاجها ولم يكن لديه من يقع بدائه فعليا  
 الذهاب اليه ولبعضه بغير احياجه ولو كان غير مسلم بان اهد  
 الزوج ذلك

زوجة — (قانون نهار ١)

### (في حقوق الزوجات)

(٢١٦) للزوجة ايا كانت الشرية الخصة فيما يتعلق بزوجها  
 ان تاعد في حالة الفلاس زوجها عين الفلوات التي كانت  
 مالكة لها في وقت زواجها وتبعد في ملكها وكذلك  
 الفلوات التي آتت لها بعد الزواج بالارث او بالهبة من غير  
 زوجها (٢١٧) وكذلك لها ان تاعد الفلوات التي اخذتها  
 باسمها بالنفود اية لها بالارث او بالهبة المذكورة في المادة  
 السابقة او بالنفود المصلحة من امثالها (٢١٨) ولها ان  
 تاعد عين الفلوات التي اخضرها اية مع زوجها في وقت  
 الزواج او اخضرها من مالها او اوكت لها بالارث اولاده من  
 كاتبة الملكية بانيه فاعلى حسب الشرية الخصة لزوجها  
 (٢١٩) ولها ان تكون على الزوجة دين او زوجين مصحبة مع  
 الزوجات با باعها او اوسم عليها با فليس لها ان تغلب  
 اخذ تلك الفلوات على حسب ما هو مذكور في المادة ٢٢١  
 و٢٢٢ ولا يترتب عدم الاعمال بها عليها من الدين والزوجين  
 (٢٢٣) ان كان الزوج تافرا في وقت عقد الزواج او لم  
 يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصلر بتاجرا في السنة  
 التالية له فليس للزوجة ان تغالب الفلوة بالثبوتات المتعربة  
 في عقد زوجها كانه لا يجوز في منه اكمال للدين ان  
 يشبهها فيها بغيره به الزوجة في العقد المذكور

زوج وزوجة — (الاستنباد بالحكم على الامر) — (ر)

بينة (ق ٢٠٧)

زوج وزوجة — (ر) خبر (٢٣ م) — حرفة  
 (ق ٢٨٦ — هناك العرض من (ق ٢٥١) ٢٥٠

الهنسة واورى ان كل ما يتعلق بالتنظيم مقرر  
 رؤيته حسب الالتماع يجلس يشهد تحت رئاسة  
 المحافظة اما البنادر التي هي قواعد للمدير يات والبنادر  
 الشهيرة بكل مديرية المتباد اجراء التنظيم فيها فلان  
 القائم مقام اورناتو بها هم بالشهني المديريات  
 والذين تحت ادارتهم من الهندسين سواء كانوا  
 قاضرين على التنظيم او غير تحت ملاحظة رؤساء  
 عموم السلام الهندسة وكل ما يتعلق بالتنظيم مقرر  
 رؤيته كذلك يجلس يشهد تحت رئاسة المدير  
 وتورى انه من المعلوم ان الاراضي التي يقتضى ميسها  
 لحركة التنظيم تكون يمتضى ما يقرر بهذه المجالس  
 وتعين اكل الخيرة ثم ترسل اورانها بصورة القرار  
 المعطى عنها مع رسمها المبين ميسها ومقدارها وغلوط  
 البناء حسب التنظيم من طرف المديرية او المحافظة  
 الى ديوان الاشغال لكي يبد رؤيتها به اذا وجدت  
 غالية الموانع يصرح بالتسليم فيها واعطاء رخصة  
 بالبناء حسب حسب التنظيم ورغب التحرير من المالية  
 للمصانفات والمديريات بالاجراء في زوائد التنظيم  
 التي لا يتجاوز ثمنها مبلغ الاربعين جنيها مصريا على  
 هذا الوجه وحيث زوائد التنظيم بالمديريات والبنادر  
 الشهيرة بكل مديرية التي يبلغ ثمنها لحد المبلغ المرقوم  
 حسب ما افوض مسادة ناظر البادته المسمى عنها  
 وافق هذا الاجراء في ميسها بمقرته بكيفية ما توضح  
 والاستئناف منه عنها لاعطاء رخصة البناء اللازم منه  
 واما الثمن الذي يحصل من ذلك مع ورودها بالمسابات  
 فيفتح له باب خصوص يصير ابقاؤه بالخرينة تحت  
 اذن السالية وبناء على ذلك تحرر في تاريخه لمن  
 لزم وهذا للاجراء بموجبه كما ذكر

زوائد التنظيم — (ر) تنظيم

زوائد الزمن — (ر) زمن

زوجة — (قانون الاحوال الخاصة)

### (فيها على الزوجة من الحقوق لزوجها)

(٢١٢) من الحقوق على المرأة لزوجها ان تكون مسطحة له  
 فيها باهرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحا شرعا وان  
 تعبد ببلارة بيته بعد ايداعها بمسجل صدائها ولا تفرج منه الا  
 باذنه بلن تكون مبادرة الى فراقه اذا اتضاها بعد ذلك  
 تكن ذات طهر شرعي وان تصون نفسها وتحافظ على ماله ولا

١٠٠٠ حرب الحبشيين (ق ١٣٦) — متفلس —  
(ق ٣٠٦) — ثقة — طلاق — مواريث —

## تكملة

زوجة عمارة — (ر) ثقة (من لائحة من)

زوجية (ر) التزامات يوجبها القانون (ق ١٥٥)

زيادة مساحة — (مستخرج من كتاب الاحكام المرحية

الامر بمطاف على احد في مصر وكان القول الشائع

ان فلان التاريخ الاحصائية التي حملت سنة ١٨١٣ غير

مستوفاة وفيها نقص كثير فارد الخديويان يقف على

الحقيقة فامر باجراء مساحة جديدة فلما صدر امره

بهذا الشأن امر اليه بعض القريين منه ان هذه

المساحة لا تنتمي قبل زمن طويل وان زيادات

المساحة لا يمكن اظهارها الا بعد الفرع من الاحمال

الهندسية وأشاروا عليه بان يد المغيرين عن وجود

زيادات مكافآت وقالوا ان تلك هي الواسطة التي

تمكنه من معرفة الأشخاص الواضحين اليهم على

اطيان زيادة من الوارد بسندات التملك المسطحة لهم

فاطر الخديوي اقولهم اذا كانا عاقبة وعمل بحسب ارشادهم

فانها لات الاخبار تترى وكانت الحكومة تكاسية

المغيرين وتحتوي على زيادات المساحة ورأى الناس

ان الاخبار يمد عليهم بغائنة فتالبوا على مودة افرادا

واز واجا وازداد عدد الاخبار كثيرا فاصدر الخديوي

امرا بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٣ (١٨٥٧)

باعتبار زيادات المساحة للمغيرين بوجوبها وبربها

عليهم بالمخرج ان كانت اخذت في الاصل من ارض

غراجية او بالشور ان كانت اصلها عشور — وفي

سنة ١٨٥٨ صدرت لائحة الاطيان فجاء في المادة ٢٦

منها ما يثبت احكام الامر المشار اليه وما يعطى الحق

لرأسي اليد على الزيادات بانخذها اذا هم اخبروا

عنها وفضلا عن ذلك فقد جاء في المادة المذكورة

منها — إذا انى اي شخص انه في اطيان شخص

آخر زيادة وبلغت مساحة الطيف تملك الشخص

المذكور اربعة وعشرين قيراطا مثلا فاذا طهر بها

زيادة قيراط واحد فالقيراط يضاف على اسم صاحب

الاطيان بحسب ضريبة اطيانه ولا يعطى منه شيء

للعرض لكونه جزئيا بالنسبة لطوره وبه اربعة وعشرين

قيراط واما اذا بلغ مقدار الزيادة أكثر من قيراطا في

كل ٢٤ قيراط فيكون جميع ما يظهر من الزيادة

يعطى الى المغير — وانه ليغرب ان الامتيازات التي

خولها الامر العالي الرقم ٢٨ ذي القعدة سنة ١٨٥٧

لمن يخبرون بوجود زيادات مساحة لم يعط طيها

حول الا وقد قيدت واقتصرت الا ان عجبنا

يستطاع ان نظرا الى كمية الاخبار التي كانت ترعى الى

الحكومة فلانها كانت تنصب انصاب القدم الماطلة

حتى زادت اعمال التحقيق عن طاقة حال التاريخ

كلهم وبقيت احكام المادة ٢٦ من لائحة الاطيان

الرقمية سنة ١٨٥٨ واحكام الامر العالي الرقم ٢٨

ذي القعدة ثالثة حتى انزلها الامر العالي الذي

صدر بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦١)

الذي قضى بان زيادات المساحة تراعى عينا ومنفعة

ويربط عليها العشر مما كانت مساحتها وباعطاء

المغير بوجوبها مكافأة تقدر فكان الامر المشار اليه كان

قائما على الاخبار اذ اقتطع واردها فلما وسنبت

في باب التاريخ (راجع كتاب الاحكام المرحية في

الاراضي المصرية) ما اذا كانت هذه الاخبار

تساعد على الوقوف بالقبض على حقيقة مساحة

الاطيان المظنون ان فيها زيادة من الوارد بسندات

التمليك او في الدفاتر التاريخية

زيادة مساحة — (طبق للاطيان الزراعية)

قرار من الجمعية العمومية وعليه امر جنتيكان سعيد

باشا في ٨ من سنة ٧٧ مقتضا — اما اذا ظهرت زيادة

باطيان احد فيحصل مبروطها من واضع اليد عليها من

وقت ظهورها لحد اخذها — المقصود هو انه من حيث

ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يمل الا من

المساحة فالمطالبة بالاييجار يكون من سنة المساحة ولو

كانت في اخر السنة فانه يعتبر المطالبة بالاييجار من

اول السنة بدون تشبث تحقيق سوابق الزراعة

نم إعادة الاطيان المولة - (ر) صرف (منشور غرة ٩  
نم إعادة الزمن - (ر) رهن (مجلة ٧١  
نم إعادة على الطلب الاصلي - (ر) دعوى فرعية  
( قم ٢٩٤ )

زِيلَع - ( فرجة الخطب الشريف الهايوني الذي ارسل من  
حرف المحضر السلطانية الجبلية الى جناب  
المندوب المقيم مع حضرة سعادته خليل باشا في ادخال مدينة  
رياح وفتحها الكافة بسواحل افريقية تابعة للديار المصرية  
وذلك في جمادى الثانية سنة ١٢ ( المحطس سنة ٧٥ )  
( الى حفيظ مصر ) كما ان ما نظهرونه لظرفنا من

القديم من آثار الاخلاص والصداقة واقع لدينا موقع  
كامل الاستقصان فلكذلك حركات الاصلاحية الموافقة  
لاكتفائنا وبنائنا التي تجريها على الدوام بالخطوة المصرية  
التي هي قطعة مهمة من ممالكنا المحروسة منطلوعة بين

المخطوطة وحيث ان اسكلة زيلع المروية بلواء مدينة  
الكثافة بسواحل افريقيا بمجالة مغرزة من المواقع المفضي  
بها وايصالها الى درجة يستفاد منها هناك باحسن مما  
كان عليها قبل من الامور المتأخرة لدينا فضلا على  
الاصلاحات الواقعة بمصر قد استتسب حالتها على عمدكم  
لاجل ادارتها بصورة حسنة وبلغ الخدمة عشر الف  
ليرة عشائية الذي رتب سنويا بمقابلتها يجري تأديتها  
الى خزينة الجبلية فسال الله تعالى ان ييسركم مظهرها  
توفيقاته الصمدانية

نم زيت - (ر) دخولية ٢٥ ابريل سنة ٨٩ -  
١٧ ديسمبر سنة ٨٩  
نم زيت البترول - (ر) غاز - عونة ٢ ابريل  
سنة ٨٨ م

## س

المشار اليه اذا لم يثبت ان فيها دفع من طرف المالية الحكومية  
الحق في مطالبة المصار إليها بأصرف ويصرف على الكنتك  
والأراضي التي فيها مع ما بين مجلسين من أسوة ورثة المرحوم  
محمد علي باشا الصغير في غير الباقي المتفرق منهم بالك  
وعساية كس بعد استبعاد ما تنفذ من ذلك للفرقة  
الإلهامية أما لا يثبت ذلك إلا بعد معرفة ما دفع من الجوري  
في نسوة دين مورث المرحوم مع ما استغنى المجلس في  
أحاده تتبع ذلك الأملاك لظاهرة الاشتغال الصوبية أسوأ أملاك  
الجوري وأجزاء اللام غمرها بمرقته بالكيفية المبينة بالصورة  
المذكورة لأمر ما توضحها ومردوب صدور أمرنا لأصحاب  
الامر بفتحها وحيث أن ماراً المجلس بقره في مقابلته  
للأسماء التي توخعت وجد في محله فاصبرنا أمرنا هذا  
اسلو فكم للأمر بفتحها

ساروخ - (ر) تخريب (فق) ٣٣٥ - مخالقات  
(فق) ٣٤٣

ساقية - { منشور تاريخ ١٠ ذي القعدة سنة ١٢١٨ }  
{ أكتوبر سنة ٨١ } بشارت الأسراع بأرسال  
كتب حركات السواني الموجودة ببلقاء المدرسية إذا كان  
باليا بالمدرسية وإذا أرسل بجهة بغداده ومن ترجع وتارة  
المكتبة

حصل الاستدلال من افادة ورودت للأمانة من مديرية  
الضوية رقم ٢٢ ستمبر سنة ٨١ نمرة ٥٣ أنه فيما تقدم  
صدور منشور من تفتيش عموم الاقاليم كان ذلك بتاريخ  
١٤ صفر سنة ٨٣ عن حركات السواني الموجودة  
بأشياء المدرسية سواء كانت بالأطيان التي صار تسليمها  
لن رعى عليهم مراداتها أو الأطيان التي لاتزال بالمراد  
وتحرير كشوفه عنها وأهمية البيان باختتام من تضمنه

ساقية - (ر) تنفيذ ١١ وجب سنة ١٢٩٦ -  
ذلك - - - - - هود .

ساحل كيبالة - (ر) كيبالة

ساحل النهر - (ر) إضافة ملحقات الملك (ق) ٨١١٦٠

ساحل الغرب - (ر) قيردان (كتب) ٥٠

ساحل طانة - (ر) صورة أمرنا في صادر رئاسة مجلس الظلي  
(جارج ٢٥) نسخة سنة ١٢٩٦ المرافق  
دس برسة ١٨٧٢ بم ١١

صار منظورة الصورة التي تقدمت لطرفنا على مكانة طرفكم  
رقم ٢٥ أجم ١٢٩٦ بم ١١ يا هره مجلس الظلي  
لكه الأمر ٥ أجمه سنة ٩٦ في مسئلة السجلات وملحقاتها  
وأما من الكنتك بالاستانة وكان حاصل التثبت من حصر  
والدنا بأن بعضها ملك بحضرة المجلس للأمانة وبغير ذلك  
وبنا على ما إجراء المجلس من الاستكشافات والتحريرات وما

ورأى له من المستندات والبراهين فقرر به أن سرية امركن  
بكتة ملحقاتها المبينة بصورة تقرير المجلس في حق الجوري وأنه  
إذا كان الرئيس إبراهيم باشا يشكك بجدليته ما هو محرم به  
جميع باسمه لميج كين دعاه مردودة لكه إذا أصدر على ذلك  
فلا مانع بشرط أن يؤدى اجزاء الحكومة قيمة ما دفعه  
وتكلفت وتكفل بدفعه لزيت الاستلام وإن الأملاك التي  
جميعها تحت الإن باسم حضرة الوالد المشار اليه التي لم يخرجها  
جميع في أجم حق الجوري لدفعها ضمن الضال الزبي  
البروي الذي حصل من حصر والدنا المشار اليه عند قبولة  
الري تيمية التفرص لأحداثي المقدم من تومسون المتفق لأعلا  
في شهر أغسطس سنة ٧٨ فقط كنتك جاء مجلس المتفرق بجمعه  
من راسنا أعا والأرض المشتركة من حسن وفيها بأما لغير  
جميعها باسم حضرة جدنا وألك المشار اليه وكذلك جبهة  
الزلاطي المحررة جميعا باسم إجمي خام حرم المشار اليه م حق

عليه المديرية وياشتم عليها ولقد فيها اليه وحيث من  
الزوم الرؤوف بما اذا كانت الجهات اجرت حصر ما  
ذكر على حسب ما تحور لها ام كيف وان كان لم الحصر  
فماذا جرى في انكشافات الشبهة طيله ارسلت لاي  
جهة ام لا زالت باقية بالمديرية فبناه عليه صار النشر  
لمديرية حرموا وهذا السامدكم لكي اذا كان كشف  
الحصر ما زال باقيا بالمديرية يصرح بارسال هذا الطرف  
واذا كان ارسلا لجهة فبادهه وعن تاريخ وفرة الكتابة  
الذين ارسلا بها اليها وتفاصيلات معلومات المديرية  
برام في ذلك انما تكون الافادة عن ما ذكر بدون  
تاخير (حاشية) وقد تعدد لورود الافادة عن ذلك مدة  
لا تتجاوز ثمانية عشرة ايام تقضي من تاريخه وللملومية  
وسرعة المجابة في خلال تلك المدة التفتت القضية  
سائر - (ر) دين سائر  
سائرة (خدمة) - (ر) معاش ٢٢ سبتمبر سنة ٨٤  
- احتياطي  
سائق دابة - (ر) سرقة (فق ٢٩٣ - مخالفات  
(فق ٣٤١ - ٣٤٢  
سائق وابور - (ر) احتياطي ٣١ أكتوبر سنة ٨٩  
سبب - (ر) قذف (فق الباب السابع  
سبب موظف او فاضل او محكمة او وكيل دولة او افراد  
الناس - (ر) جريدة (فق  
سبب الحاكم - (ر) مقاومة  
سبب غير علمي - (ر) قذف (فق ٢٨٣  
سبب غير علمي وغير مسند على اسم معين - (ر)  
مخالفات (فق ٣٤٦  
سبب التفتة - (ر) غشامة التفتة (فق ٦٦١  
سبب - (ر) اسباب  
سبب الشبهة - (ر) شعبة (مقالة ١٠٠٨ شعبة  
سبب صريح في المقتول - (ر) حق جيني (ق  
٦٠٧ - ٦٠٨  
سبب صريح - (ر) انتقال الملكية (ق ٣٧٠  
- تمهيدات وعقود (ق ٩٣ - مدني وبلدي (ق ٧٦  
سبب يعلم - (ر) مدة طويلة (ق ٧٩  
مخالفاتك - (ر) احصاء - تمهيد  
مجاهة (مصرف) - (ر) مخزود

سبب افرنجي - ارسلا سافر في ١٨ ابريل سنة ٨٨  
(عن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر  
مالية حكومتنا وموافقة رأي مديري صندوق الدين  
المعومي وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي  
مجلس شورى القوانين اصرنا بما هو آت (م) ١ يؤخذ  
اعتبارا من تاريخ هذا اليوم على السبب الوارد للقطر  
المصري رسوم كرك محددة كالا في - ثلاثة عشر  
قرشا عن كل كيلوغرام من اصناف السبب الدون  
الطلي وما شاكله - عشرين قرشا عن كل كيلوغرام  
عن السبب الوسط - خمسون قرشا عن كل كيلوغرام  
عن السبب المال (م) ٢ التي احكامها بالمدد ثلاثة  
من اصرنا الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٥ التي تحدت  
بمقتضاها رسوم كرك السبب على وجه مقماو باعتبار  
سنة عشر قرشا عن كل كيلوغرام  
سبب افرنجي - ارسلا صدر في ١٦ ابريل سنة ٨٨  
بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظار اصرنا بما هو آت (م) ١ لا يجوز  
لأحد من افراد الناس ان يدخل في القطر المصري  
سببنا من اي صنف او نوع كان بل يكون ذلك محكما  
للمحكمة (م) ٢ قد توغصن لناظر مالية حكومتنا ان  
يسلوا استقلال هذا الاحكام بالاتزام (م) ٣ السبب  
الموجود الآن بالكرك او الذي يرد قبل مضي خمسة  
عشر يوما من تاريخ صدور اصرنا هذا ويكون جرى  
تخصه قبل تاريخ اصرنا هذا يجوز ادخاله في القطر المصري  
وبينه بدون مأم بمعرفة اربابه بعد ان يدهوا عليه  
الرسوم لمقتضى المصلحة المقررة باسمنا بالرقم ١٨ ابريل  
سنة ٨٨ ومع ذلك على ارباب السبب ان يدفعوا  
ادارة عموم الكرك في ميعاد عشرة ايام اعتبارا من  
صدور اصرنا هذا من مقادير السبب التي في الطريق  
وان يدفعوا عنها ثانيا فتمت عشرين بالمائة من رسوم  
الكرك (م) ٤ السبب الوارد للقطر على سبيل المرد  
(مر الصوت) يجب وشه في مخازن الكرك  
مجل حموي - (ر) صود (م) ٧٠٠  
مجل المحسنة (سرة) - (ر) فبك الاخعام  
(فق ١٤٢)

جبل - (ر) غروب (نق ٣٣٨ - دثار

سجن - (مستور من الناحية لمحات خارج ١٦ رجب  
سنة ١٢٦٦ (١ لوله سنة ٧٩)

ما توقع بهذا صورة ما يجري في تاريخه من الناحية  
للطبعة المكتوبة بشأن أرباب الجبايات للفتح حكم عليهم  
بالإبواب إلى على جبايات قصير منهم أو يكرهوا الحكم عليهم  
بجناية ويحال على حقوق وبعد انقضاء مدد جرائهم يضرطوا لما  
وقى قرأتهم أجراءه في عصورهم والكيفية الواجب لتصلها  
بذلك المبرور حيث ملطية المديونية والأجراء حسب ما  
ما نص به لزم فرجه بما ذكره وبأمره غير أيضا لمحات  
الانقضاء بذلك

(صورة ما تجرى لفظة امكنة)

في الرابع الاخر سنة ٩٦ غرة ٩٧

قد ثبت من اللغات سدادكم الزمنية ٢٩ رجب الاول سنة ٩٦  
برق ١١ ما استبعد منه انه بناء على ما سبق لزم من الناحية  
في ١٤ جادى الاول سنة ٩٦ بالزوم حصول الامساك من  
المهمات في حصول المبالغ التي يصورهم من الضريبة بتخصيلها  
لظهورهم من قبضتي ارسالهم لك جهاتهم من ارباب الجبايات  
الذين لم يلقوا بالقبضات بعد الامراج عنهم منه لانقضاء مدد  
جرائهم وازاحت ذلك اليها. الحصول على عدم استوارهم  
بجهات مدد اخرى ومما ما يترتب على ذلك من المخافة  
والويلامة ومخلفات السجن جاري ورود انقادات من المهرية  
عن صير جريم بعد مضي خمسة عشرين رجب تكرار التبرير  
لجهاتهم بطلب تلك الاجرة فارة يقال بعدم امكان تخصيصها  
وغيرها يقال بعدم اللزوم لاحداثهم او بالاحالة على جهة اخرى  
كما حصل في شأن الخصى المدعو عبد المال مروى الجارد  
بضميريه اعادة الضريبة مرة ٩ ولذا لا يطلع وجود الخاص  
بجهاتهم منهم والتكليف بصرف جرائه في طمخهم في السجن  
والاصل في ذلك من قفلب جهاتهم اعادة لهم لم بعد انقضاء  
مدد الفصول ما ذكرهم محكوم بمصلحة منهم من المخوف على ان  
المخوف المحكوم بتخصيلها من ارباب الجبايات لم يخرج عنه  
فانها بالمخوف المراج عنها بما سبق تنوي في ٧ جادى الاخير سنة  
١٢٦٤ الذي من مقتضاه انه حد ما يطلب من جهات الادارة  
تفصيل حكم في مادة حقوق بعد تكليف المدينين بالفتح ومضي  
يوم واثنين يطلب من الحكم له ارشاده عن مبررات  
مدنيه وبناء على دلالة وطلبه توقيع الجبر عليها يجري  
بعد استبعاد ما يلزم ضررا من الاجراءات بخون بين المدينين  
ولذا وما رآه استبعادكم من منع نفاذ حصول حكم الجبايات على  
سوى المادة المخفوفة وعدم الاحياج لادباغ من ذكرها باسمين  
بعد الامراج عنهم من محل الجراء وعدم القناعة من اخذها فان  
حضور او غيور عليهم كما صيرت به اعادة المجلس لا بداني لك  
الضريبة في ١٢ الثاني فضلا عن عدم امكان الحصول عليها  
من اكثرها مغررب النظر وصور ما يوافق حيث يقال بالراجح  
ان ابناء ارباب الجبايات باسمين بعد الامراج عنهم من  
مخلفات الجراء ما لا تقتضيه العدالة ولا ساعد عليه القوانين

الرجعة ومن المعلوم ان منهم من يكون الحكم عليه في الظاهر  
جناية بخون ان يمتدط فيها حقوق استعقل الفصل بعد  
انقضاء مدد جرائه وتبين من هو محكوم عليه بجناية وضيق مما  
وقع وراءه مما يحتمل يكون حكم الجباية نقد مقفولة وقد يوجد  
من هؤلاء ومولا من يكرهون من المصلين بالشفاعة فليعلموا  
ومما من استعمار من ذكرها باسمين بعد وفاة مدد جرائهم  
وعدم التكليف بصرف جرائه لم يكون من المصفي ان من يكرهون  
من هؤلاء الأشخاص مدعون بالشفاعة فيكون كان الحكم عليهم فاسرا  
على جناية او مشتركين في مدد انقضاء مدد جرائهم وصورهم  
للضريبة يتصل مع محضرين من طرفها ان المصفيات التابعة  
لها يلزم من مبرراتها يجري ما يلزم من الضدين عليهم فيجري  
عن حالة انقضاء من يكون منهم محكوم عليه بخون او اعادة ما يضره  
المشور الصادر في ٧ جادى الاخر سنة ٩٤ الخفي ذكره ومن  
يظهر انقضاء مدد في اداء ما هو محكوم به عليه يجري تحصيله  
تعليل لاصل الحكم الصادر عنه ومن يظهر لا عدم انقضاء  
يجري ما يقتضي غيره حسب ما تسدده الاصول المصلحة سنة  
ذلك وما عدا من ذكرها فلا كان الحكم عليهم من في الظاهر  
جناية فقط لعدم حضورهم للضريبة يجري اطلاع سبهم اياما  
اذا كان الحكم مشتركين بمخوف ليرسلوا ايضا الى الجهات  
المخفون منها على وجه ما توقع من مبررات جهاتهم يجري به  
شأن المخوف المحكوم كما عليهم حسب ما ذكرنا على كل  
لقية ابر من يجري اعادة لهم من هؤلاء ومولا وغير  
المصروفين الذين يجهلون ليرسلهم وارجعوا ذلك المصروفين  
لصرف من الضريبة ومنهم الذي يظهر بعد وصولهم لجهاتهم  
انقضاء في اداء ذلك الامر بصرف تلك الجهات يجري  
تفصيل لجهاتهم منهم وتسددها للضريبة والذي يظهر عدم انقضاء  
تتمر الضريبة عنهم لا على حساب ما صرف منهم على ذلك من ضمن  
مصرفاتها ومن هذا يوافق في اداء الزمان في حكم على كل شخص  
منهم حسبها ومنهم ووصولهم لجهات الضريبة كما اعيد ارسالهم  
لجهاتهم يرجع لما عن بعد ذلك مبيعاتهم المدد ملطية سبهم من  
مبيعاتهم المطروقة بناء عليه لزم فرجه وسدادكم بالاجراء كما ذكر  
(مستور صادر من الناحية في ٧ ر سنة ١٢٦٧

سجن - (١٩ مارس سنة ٨٠

سعادة الياسا لظواهر القائية ارسل للادخلة مكاتبة رقم ٤  
رجب الاول سنة ١٢٩٧ غرة ٣٣ سجن انتمه صدور احكام  
من بعض المجالس المحلية في قضايا جنائية بالا كفافا في  
حق المصنفين المسؤولين فيها ما كان يحصل من جهات  
الادارة الامراج عنهم مع انه لزوما عليها انه يجري  
صدور احكام المجالس المحلية بالا لراجح عن مصنفين  
او بالا كفافا بعد مجتهد او بالحكم عليهم بعد اقل  
عالمين باسمين قبل تقديم الاجابات اللازمة  
للصالح المتفتي لما الاجابة يسير الامراج عن اولئك  
المصنفين ان لم تكن جهة الادارة معارضة في الحكم

## ملحوظات

وترغب اعمال ابلاؤه انه اذا نظرت لزوم افعال ابلاؤه بوقتته تقدم اوجه الممارسة للتعليق للنفس بالنظر في ذلك لاجل الحصول على صدور حكم بما يتراءى بدون تأخير منها للتصرف من طولة السجن وحسم المشغولية ولهذا يراد مكاينة جهات الادارة بالاجراء على وجه مذكر وبما انه من الاكتفاء سر بان الاجراء حسب ما اشارت الحفاية فقد تصرف بتاريخه لجهات الادارة بذلك وهذا للعمل بحفظه

سجين تحت ذعن - (مستور صاخر في ١٢٩٥٥٣٢٩ و١٣ يوليو سنة ٨٠)

انه مع تسلم صدور المشورات الاكيدة والتبنيهات الشديدة بما مقتضاه عدم جواز سجن اي شخص كان بالنظر لتفصيل ديون او حقوق تكون مطلوبة منه وان يكون الحصول على سداد ما عليه بواسطة الجح على موجوداته وبسيها على التفصيلات الواضحة بها قد علمنا ان بعض الجهات لم تكن مجرية تنفيذ مدفوعا بل لم تزل مجرية سجين اناس تحت تفصيل ديون منهم وحيث التصدم تلك المشورات انما هو استدامة مراعاة اجراء مقتضاه وليس الترض منها عبر العلم بها بعد وصولها للجهات وتركها سدا فلعلنا نراهى استعجاب تهديد افشر والحالة هذه للجهات بالحث على دوام مراعاة تنفيذ ما صدرت به تلك المشورات وعدم سجن احد كليا تحت تفصيل ديون او حقوق بل يكون الحصول عليها بحسب ما سبق به التوضيحات واعلان سائر مستقدي الادارة بذلك ونفهمهم ان من يحصل منه مخالفة في الاجراء على وجه ما ذكر فلا بد من معاقبته قانونا كما كنا من كان ولهذا تصرف في تاريخه لجهات الاكتفاء بذلك ومن الجملة هذا للمطوية والاجراء بموجبه

سجين - (مستور ما مجرية في ارباب السابق والجنابات (الاجاري ارسال للمروسة مغفلين في افعالهم وادبهم في ٢٧ نوفمبر سنة ٨١)

قد علم ان الأشخاص الذين هم من ارباب السوايق والجنابات على اختلاف انواعها بجهات الاقاليم اجاري ارسال للمروسة حالة كونهم مغفلين بالحديد في اعناقهم وايديهم والمغفلون عليهم ليحسبهم من اطرافهم وجزءون بهم من الشوارع بهذه الحالة الشنيعة

سجين - (مستور بيان دوام ملاحظة محلات السجون (مقتدر احوال المسجونين وموجباتهم والاحتام بهم لندام وعدم سجن احد بدون امر قانوني ولا خارج عن الحكماء عدم موجب لخصم والتضييق على من يلزم منهم انه لا كان من الامور المهمة دوام ملاحظة محلات السجون وتقلد احوال المسجونين وموجباتهم والاحتام بهم قضائهم وكان اتخاذ السوية بالسجين في جميع المواد او غالبا بتغير نظر لنداميه مؤدرا لندام وجود المسجونين في حالة ازدهارهم ويترتب من هذا اضرار بالصحة العمومية وخلل في النظام المرمي الذي من مقتضاه عدم توقيع السجن على احد بدون امر قانوني موجب لذلك وقد يوجد بالسبب المذكور مسجونون كثيرون في الجهات وقضاياهم متروكة في حين التأخير ولا يحتم بنهوا ومنها ما يعفي على المسجون فيه مدة زوا تزيد عنها يلزم الحكم به عليه ومنها ما يكون جزائيا لا يستعدي السجن الا بعد صدور حكم فيه ومنها ما لا يستلزم السجن اصلا وفي ضمن هذا ما هو من المواد المحفولة التي تملق رديها بجهات اختصاصها وللجهات الادارة صلاح في السجن بخصوصها فنباه على ما ذكره ان انه من الصداقة مراعاة عدم سجن احد بتغير جاع قد حرجوا هذا بل انظر في دواهي واسباب سجن كل شخص من الموجودين بصحفاة ذاك الطرف ويخرج عن ما يتراءى عدم الموجب لخصمهم مع التفتين على من يلزم التفتين عليه منهم اصولا ولا يبقى بالسجين الا ذوو الجنابات البسيطة كقاتل او منتهى او مشبهه في قتل او سارق او صادر عليه حكم بالسجن ثم تفصل المبادرة والاحتواء بتقديم نظر وقضايا هؤلاء مما سواها مما لا يمكن فيه مسجونون كي لا يلبث اولئك المسجونون في السجن زمنا طويلا مع دوام ملاحظة محلات السجن حتى انها

تكون في حالة انتظام وتستعمل فيها إجراءات النظافة على الدوام لمنع ما يأتى في متعذر للصحة وأعمال الصيانة اللازمة عليها وعلى السجونين معرفة حكام سجنكم وعدم ادخال احد السجن من الآن فصاعدا في مواد جزئية او متعلقة بمقتضى من مثل من توجه عنهم وستنظر بعد هذا ما تحصل به العناية والاهتمام في هذا الامر وتتعلم ان تكون إجراءات سعادكم عادلة على الدوام مطابقة الى مبادئنا ومقاصد الحضرة الفخيمة الخلدوية

سبعين - - - - - { مذكور من نظارة الداخلية في ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٠ (٥ اكتوبر سنة ٨٢) يخلف نلقه حالة

السجن ونظارتها ودراسة احوال السجونين وصحة من اول واجبات كل مأمور مستقل ان يكون على احكام الاوامر العمومية المستدعية الاجراء حتى يمكن ان يطبقها على اجراءاته وحيث ان مسئلة السجون هي من اهم الامور التي يجب قائلتها واتساقها على كل مأمور ان يلتفت اليها ويحسن حالها على قدر ما يمكن وطالما تكررت التنبيهات وتصدت التأكيدات شغلا وتصريا باحث والحض على مداومة الالتفات اليها ومع وجود الاوامر والمقشورات لظفر تكافة الجهات الفاعلة بتعيين حالة السجون ونظارتها وسراعات احوال السجونين وصحتهم فلم يحصل الالتفات لذلك من بعض المأمورين حتى علم ان بعض السجون والحالة هذه في حالة سيئة وان بعض السجونين المتعلمين مع فقرهم وشدة احتياجاتهم لم تحصل المراجعة او الفكة في شرف الجراية المتفتية اليهم حسب الاوامر الصادرة وان حضرات المأمورين لم تحركهم الشفقة الانسانية لتفقد السجونين فيها ولو مرة في كل اسبوع مسافة نصف ساعة في اثناء ذهابهم لترك مأمورياتهم شاكيا وهو دهم مسا على ان هذا الامر مهم وما يلزم بالاعتناء به فقد دعت الضرورة لصدور هذا المشور الملئ بالانذار ولعله ان يكون اخر اخطار في هذا الاشمار واسلما سيئة مما سعادكم اتباع الاجرى بمقتضى الاوامر والمقشورات السابق صدورها في هذا الباب واستمرار العمل بموجبها بدون احتياج لتكرار المكاتبات

سبعين - - - - - { مذكور من نظارة الداخلية رقم ١٠٠٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (١٠ يناير سنة ٨٢) انه بناء على ما رآه نظارتنا الداخلية والمخاتبة قبل هذا

التاريخ من لزوم تعيين مندوبين من طرفها لتنشيط السجن والتفري من حالة السجونين بالجهات قدندب لذلك حضرة عمر اندي رأت من مأموري التنشيط بالمخالفة مندوبا من قبلها وحضرة محمد من قبله من مفتشي الحفانية مندوبا منها ايضا وبعد مرورهما على بعض الجهات قدمت للداخلية لتقرير مفعلا عما فيها اتت بعض الجهات ليس موجودا بها دفاتر لتعبد السجونين لاجل معرفة تاريخ سجن كل شخص وتاريخ الافراج عنه واسباب سجنه وبعض الجهات دفاتر هاتي حالة غير منتظمة ومملئة بمحولة على احد السجونين وانه عند الافراج عن هاتي محلة دفاتر السجن تحول على خلافه من السجونين ايضا والبعض فعلا عن كون دفاترها على حالة غير منتظمة كما توجد في تاريخ السجن على غير صحة ولها ثباين بالنسبة للتواريخ الموجودة بأوراق القضاء وان الجاري عملية دفتر السجن ببعض الجهات هومن المساكم المحظوظين وبناء على ذلك تحرر لجهات الادارة من نظارة الداخلية بالاجراء ما فيه انتظام اعمال تلك الدفاتر ثم تصادف على ذلك ورود افادة من نظارة الداخلية مؤرخة ١٤ صفر سنة ١٣٠٠ رقم ٢٤٤ اوتمت فيها انه بالنسبة لما علمنا من التقارير المقدمة من حضرة مندوبها الموصى اليه من ان دفاتر السجونين بالجهات الادارية غير منتظمة ولا مسقوفة ولكون دفتر سجن المحاكم المختلطة مستويا التوضيحات المختصة بالسجونين قد ارسلت صورته كي اذا روي الاجراء على نمطه موافقا بالجهات الادارية يجرى ما يلزم لذلك - وبما ان دفاتر السجن هي المحول عليها في معرفة مدد السجن ومن الضروري ان تكون عملياتها سارية على حسب القواعد المرحية حصول ضبط والربط فقد تحررت صورة من رسم الدفاتر التي عند حسب ما تراء وها هي مرسمة مع هذا الاجراء على مقتضاها بجهة طررك بحيث يكون اجراء هذا العملية بمعرفة من يلزم من كتاب ذاك الطرف والتاثيرات التي يسيير اجراءها تكون من مقتضى الادوات التي تصدر من رئيس الصلحة او وكيله بالسجن والافراج باضاح الاسباب حتى ينتظم سير هذه الدفاتر وليكن معلوما انه اذا اتفق عند حصول التنشيط بمعرفة من



## ملحقات

وسجينون من هذا الطرف ان الاجراء وقع بخلاف ذلك فالمستولية تعود على وفي تاريخه تحور لباقي الجهات بذلك للاجراء بوجهه

سجين ... (مستور من نظارة الداخلية في ٤ ج ٥ ١٣٠٠ ١٢٢ أبريل سنة ٨٤)

انه مع سبق صدور المنشورات الاكيدة من نظارة الداخلية لحضرات ماموري الادارة بدوام تقفد احوال السجين والمسيجون وعدم تأخير قضاياهم ما زلنا نرى من الكشوفة المقدمة شهريا من الجهات وجوبها شخص بكترة في الجيوب وقضاياهم متاخرة وبالكلفة في ذلك مع سعادة الباشا ناظر الحفائية قد استخضر حضرات رؤساء المجالس واستخرج منهم عن اسباب تأخير الحكم في القضايا قبل ما اهدوا ان تلك الاخيريات نافضة عن تقديم القضايا للنصالي بدون استيفاء وعدم الاسعاف من اطلاق القضايا ومأموري الضبطيات والمراكر في اعطاء الايضاحات او اجراءات التقريرات التي تطلب باوقاتها ومع ذلك فقد التي سعادته على حضرات الرؤساء الموصا اليهم التنبيهات الاكيدة بوقتها للقضايا والفضل لها بدون تأخير وجاء على ما ذكر صار الواجب بالنسبة لجهات الادارة والحالة هذه التأكيد من طرف على نظار اطلاق الدعوي والاقسام بجهات قبل ومأموري الضبطيات والمراكر ومن ممن منوطون باعمال تحقيقات او استيفات عن هذه القضايا من المأمورين بجهات يجري بانهم من الآن فصاعدا يقدمون القضايا للمجالس مستوفاة الاطراف وانحاجها كل الاجراءات المقررة لان تكون سالحة للحكم وكذلك اذا طلب منهم استيفات او تعويضات واعلان اشخاص او ارسال اشخاص لاجد اخر اقوالهم سواء كان طلب ما ذكر عن قضايا بالمجالس او بالمديرية طرف كما ان مديرية اخرى تصير المادرة في انجاز هذه الطلبات باوقاتها حتى لا يكون نام المسبيين في تأخير الحكم في تلك القضايا او تأخير استيفائها على الوجه الاثم وتقدمها للمجالس ومن يحصل منه تعاون او تقصير في ذلك فيحاسب قانونا ويكون مسؤولا انه تسيير سجينين مندوبين من نظارتي الداخلية والخارجية لتفقد احوال السجون والتحرري عن كيفية المسجونين

والمد التي يشعها باليمن وسبب تأخير قضاياهم وتقدم لتأخيرها يرونه فيها وفي التسبين في التأخير وكذلك من حيث ان خسارة السجين هي في عهدة حاكم الجندرية وهؤلاء المساك معين عليهم منشورات من وقائعهم المرور للتفتيش على المساك والضرورة انه عند توجه اولئك المفتشين المباشرة مأمور بانهم ينظرون السجين المرتب غلظتها المساك المذكورة واذا نظروا لمخلفات او مخالفات متعلقة بالمسيجون او مخلفات السجين لطبقا انهم يضطرون عنها سعادة قومندان عموم الجندرية والبوليس اولافاولا وسعادته يسلها لنظارة الداخلية بوقت ويوردوها لنا لايد من النظر فيها والتحرري عن المكسب في تلك المخلفات واجراء اللازم لحاكمته فقد نشرنا هذا وبالمجمله كك على سبيل الاخطار مؤملين انه مع الاجراء حسبما سلف ايضاحه يصير مراجعة المنشورات التصدد صدورها فيما يتعلق بالمخلفات وتقدمها وانجاز القضايا وغير ذلك مما هو منصوص بتلك المنشورات والمحافظة على الاجراء بموجبها هذا من ترقيب ملامة او محاكمة على احد من مأموري ذلك الطرف مع ملاحظة تقديم استيفاء قضايا المسجونين على ما سواها ودوام النظر في درجة جنائية كل منهم ومن توجد جنائته خفيفة وتساعد حالتها على الافراج عنه او تكون جنائته لا تسدعي بجمته فيخرج عنه حسب القواعد الجيدة وفي كل الاحوال لا يسجن احد بغير موجب او بغير اذن رسمي يصير قيده بالدفتر للمنفذ المسجونين كما هو اللازم

سجين ... (مستور من نظارة الداخلية في ٢ د ٣٠٠ ١٢٢ أكتوبر سنة ٨٤)

من حيث ان المجالس النظامية ستدعي في انفا عن فرب فيدي انه عند انفاها لا يكون في السجون احد الا من كان منها بجاية جسمية ومن لم يسر اطلاقه من السجن لغاية فذلك اكلهم باجره تحقيقه بتسليم اذا لم يكن ذلك في كل قضية من قضايا كل من الاشخاص المسجونين ٧٨ سجن ادارتهم وانهم من يكون من هؤلاء الاشخاص منها هم جسمية باليمن واعلام سبل المسجونين الاخرين بالقبالة مرتعا بحيث انهم يكونون مأمورين بالمصير امام جهة الاخصاص عند طعيم اليها ومع ذلك لا بأس من الحلاق سبل من كان من هؤلاء المسجونين منها هم جسمية اذا كانت تلك الهم غير مؤثرة بدهود وبه اذا سبق الفرج عن تحقيق قضاياهم

ومستور الاتصال على قيادات توريد ما انوي به فتمت  
بصرفها بآدم بالعين لعله يقيم التحقيق الذي يجب بينه وبين  
الغرب ولكي لا يظن ان تفتي على حقيقته امر تلك الأمم لفرعون  
في تحقيق كل مسئلة فبالله نأى بالنظر لكونه الاعمال  
الاجل على حدك زاعها لربما لا يدرك لكم المروع يتسكن  
في هذا التحقيق يجب عليكم في هذه الحالة تباين الناطقة وفي  
تباين بان تترك اليكم مطعنا من ذوي المهاره والاستعداد  
لجراهم التحقيق تحت ايامكم ويجب عليكم ايضا ان تترسلوا  
لهذا الطرف كتفا خصوصا عن كل شخص على حده من  
الانحياز لغيره الان او من يصور بههم في المستقبل من  
الذين يفتي اماله فبما هم على الجالس لكي يند وروحيه  
الى حفره القالب الموصي لدى الجالس ويوضح في كل كسب  
من التكرارات المذكورة لمصلحة التعدادات المسطحة في حق  
كل منهم ويكتب معلوما لكم حق الطوبية بالله لا يوسع  
تصانيفهم بل يفتي اي شخص ما في الجهر المخطون بمراسمها ما  
لم يكن يفتي امر بالكتابة صادر في هذا الخصوص من جهة  
الافتاء ويكون هذا الامر ذملا للايضاحات الامة وفي اذا  
كان الامر ياجن يفتي بمجلس من الانحياز المحكم عليهم  
بالحكم من الجالس فيخرج في القية التي في عليها الشكر ومنه  
الذين ولما اذا كان الامر يفتي باحد من الانحياز الغير  
محكم عليهم يعني من الجالس ليدون فيه ما اذا كان همه لاجل  
تحيين صدور حكم في سنة (وفي هذه الحالة يخرج ما هو الجلس  
المطروح فيه) او انتظار اتمام تحقيق جاري بمصر وميراني  
في حالتهم المائلين اياها سبب من الشخص الذي باله جهة  
لم يلزم اصدار امر بطرح الامر المذكور بالايضاح الكافي عن  
كل مهيمن سبق همه قبل الان ولعلنا كافة هذه الاطر  
بطرف الامان — لن يجمع ما ذكر يلم بمحرمكم ان من  
بهم من الانحياز لابد ان يكونوا من القلائد طوائف  
المهية اذله وفي (اولا) الانحياز الصادر في حكم احكام  
(ثانيا) الذين لا يحكم عليهم انتفى تحقيق فبما هم ومقتضى حالها  
على الجالس (ثالثا) الانحياز الذين يجهن انتظارا لانهم تحقيق  
فبما هم — وفي اي الاصول لا يفتي من احد الا يفتي  
امر بالكتابة لا سبق الذكر — طرعا على عدم هذا المشور  
لعدم ترويض كل التوسيع بلاهته استمداد وجود المجهول  
بما له من الطائفة حيا تقتضيه الشروط الصعبة ولذا  
ورغم بعض المضاحات او وجدتم صوابا في تعدي ما دون  
هذا المشور فليكن بحكمه الناطقة بها .

سجين . — { مشور من نظارة الداخلية في ٥ ٢٥ سنة  
١٣٠٠ (١٣) أكتوبر سنة ٨٢ }

وردت للداخلية اذونات من سعادة مامور شيطانية  
مصر واخيرا مرة ٦٩٣ بما مقتضاه ان مركبي الجبايات  
من الحريات جاري الحكم عليهم من الجالس بجباياتهم  
بالاكتفا للعدل التي تقتدر وبنه على ذلك فما يكون  
منه من جهات الاقاليم جاري ارسالهم من طرف

ورشة ابتكنافة الآن ياتهم يصدون احكامهم التي من قبل ماذكر المجلس بسجن الجعة التي يكون فيها هؤلاء الجنائيات

سجن — (مستور من نظارة الداخلية في ١٨ محرم سنة ١٣٠١) (١٩ نوفمبر سنة ٨٢)

قد سبق ان مديرية الغربية افادت الداخلية بان المهات المدة لحفظ المسجونين بالسجون كانت عقيدة من سابق بدفاتر المديرية بمهدة من كانوا مخالفين على السجون من المصاكر السابق وقتهم والان سارت بمهدة من استلوا وتالفهم من مصاكر الجندرية وانه مع تيمتهم لمهم الجندرية وحصر مايتهم ومبوساتهم والمهات التي بهيتهم بصباها يكون من الضروري حصر تلك المهات بها ايضا واستخراج رأي المالية في ذلك وردت منها اداة رجمة ١٠ محرم سنة ١٣٠١ ثمة ٣٣٦ باه مع حصر صف وموجودات الجندرية بدفاتر صف محوما ولتقدم حسابات منها للمالية لا ترى ماها من نقل المهات المتقدم ذكرها على عموم الجندرية واظهارها عنها من المديرية وتقدم سندات الاستلام للاضافة بمجربها بصباها بمقابلة الخصم بدفاتر صف المديرية وصحت تحور مدير بقافية باتباع ما اشارت به المالية ومن الانتضاء مراعاة الاجراء على هذا الوجه ياتي الجاهات فقد كتب لهم في تاريخه ايضا بذلك والتفتى ترجمه تك للملوية بما ذكر واجراء مقتضاه

سجن — (مستور من نظارة الداخلية في ٤ جاسه ١٣٠١) (٢ مارس سنة ٨٤)

جناب مدير عموم السجون اوضح فيما ورد مستطابا رخ ٢٥ لبراسه ٨٤ ثمة ٩ ما يزيد عدم اسكان شهر الكشف المتفتى بقية للاخلاق من المجرمين كل خمسة عشر يوما بالاضافات المطرية لندم حصول الاضرار من الجاهات المامري السجن عند تقدم قضايا المجرمين للمالي ولا عند اعتقلا من ذببة الماخرى وبزلاتها الجاهات با يلزم عند ذلك وجهه ان اعظم مرافقها مصلحة المجرمين يستدعي اعطال ماموريا عن عصبي تضاييم من المذمة واحاطها على مجلس القلي للادبر امام امامهم باعتال السجن على ذمة المجلس حتى انه لدمي طلب الكشف من المصلحة بيان مقدار المجرمين على ذمة المالي مكلها تحور وقتهه لهما عليه قد كتب بتاريخه المذمرات قولي باتباع الامير تمكنا ومن المجهل هنا تك للاجرا بوجهه

مستورات

سجن — (مستور من نظارة المالية في ١٩ مارس سنة ٨٤) ان للمقرر المرو بهير كزما الصادر تحركهم بتاريخ ٤ ابراسه ١٨٨٤ ثمة ١٢ حصر مايتهم بمهدة صفه السجن قد سار ابطال ما فيه من الاحكام صفه كذا قد سار في حصر من اللغات المذكورة لخصم ولكاه هذه اجمع الامرا من الان فصاعدا على حسب الضمانات الارب في جمع ما يحرم من الخربة جوك لخاصة ادارة عموم السجون وهي مستطابا السجن الكا لاه في ادارة اطاره مضر كبري قد تم بمهدة هذه اليه وكل فصل او مدير هدت في حبه يستحسن المذكورين بهير احطارها حه من اطاره عموم السجون — مايتهم المخدمين المذكورين يحصر من خربة جهك با على تقدم كبره ربما عليها من تافر السجون للظوب من طرف مدير عموم السجون لطلب حبرا عرف اللغات المصلحة لخصم صفه — المضر وقات المضره لا يحصر من خربة اليه لا يوجب طلب قاول مروح طه من تافر السجون ويعد على مروح من مدير عموم السجون — المضر وقات التي بهير امرا حه حساب ادارة عموم السجون ثمة بمصاكر جهك من باب مضر على حسابان لاه ٢١ ابراسه ٨٤ سجون — يد ٢١ ابراسه ٨٤ سجون — يد ٢١ ابراسه ٨٤ سجون — حصاريف اعتال (المجرمين والاهم) — دل مضره — ابراسه ٨٤ سجون — حصاريف ثمة — يد ٢١ ابراسه ٨٤ سجون

سجن — (مستور من نظارة الداخلية في اول ابراسه ٨٤) بما انه قد حل قان اخبار جناب مدير عموم السجون ان المجالس المحلية جارية اصدار مضايقات للمهات الادارية باحكام متوقفة على السجون فيها ولندم (إعلاها الى ماموري السجون من حضرات المديرين والمخالفين ليعري التاثير بمقتضاه امام اسماء السجون لا تزال باقيا بالسجون كثير من اولئك الاشخاص واسماهم سرصودة في دفاترها بغير تاثير امامها بما حكم به عليهم لرفعا لا ذكر تكلف حضركم من الان فصاعدا بان ترسلوا للمموري سجون جهك كشفا مستوفيا عن كافة المضايقات الصادرة اليها من عموم المجالس سيك حق من هم مسجونون تحت ملاحضتهم حق الاستمرار على هذا العمل لكي لا يحصل ادنى ارتباك في المستقبل

سجن — (١٢ ابراسه ٨٤) (١٢ ابراسه ٨٤) بالناء ادارة السجون وتقرر احكام المجرمين بهذا

القات

(ناظره الداخلية) بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ١٢ مارش سنة ٨٥ بالتصديق على اللائحة الداخلية لسجون الحكومة — حيث اتمه من الضروري تنفيذ هذه اللائحة ان تكون ملاحطة كل سجين مباشرة وبناية الضبط والدفعة حتى ترتب عليه الفائدة المطلوبة — وحيث ان هذه الملاحطة يلزم ايضا ان تكون تحت مراقبة سلطة مخصوصة جهت بتنفيذ تلك

عن حرس السجن داخل وخارجاً وكتب أيضاً من قسم ضبط والربط للاموري البوليس بإيجاد العدد اللازم لك من البوليس على هذه الكيفية التي يحصل تقريرها وعلى هذا صارت إدارة ضبط وربط السجن الموجود بيهتمت تحت مباشرة حضرتكم وصار من الضروري ان توجسوا مزيد عنايتكم الى ايجاد هذا الامر على الصفة المذكورة ودوام ملاحظة وتقدير آتات السجن وضبطه وعدم حدوث اي امر يستدعي الاخلال به وكان ماموري السجن مسئولين كذلك حضرتكم تكونون مسئولين واقتضى تحريرهم للبادرة والاهتمام بالاجراء على وجه ما توضع ما كتب لياي الجهات في تاريخه بذلك

سجن - { مدفون من نظارة الناطلة في ٧ رسة ٢٠١  
(٥ فبراير رسة ٨٤)

من حيث ان ادارة مصلحة السجن وكافة ما يتعلق بترتيب وتنظيم السجن بحالة الآن على مفتش عموم السجن تحت اواصر نظارة الناطلة راساً يجب على ماموري الحكومة معرفة مفتشي وماموري جميع متوظفي المصلحة المذكورة واعتيارهم بهذه الصفة وينبغي على المديرين والمخاطفين عدم صرف شي في شؤون السجن او المأمور بها ما لم يبرر الاستئذان عنه ابتداء امان من نظارة الناطلة او من المالية كذا يجب على كل مأمور من ماموري السجن ان يقبل في السجن المعاملة ادارته عليه اي شخص يقتضي صفة باس بالكتابة صادر من جهة الاختصاص بالتطبيق للنشر الصادر من الناطلة بتاريخ ٤ صفر سنة ١٣٠١

سجن - { مدفون من نظارة الناطلة في ١٦ رسة ٢٠١  
(١٤ فبراير رسة ٨٤)

انه يقتضى ما قرره مجلس النظار وصدرت بدسكاته دولتو اليانها رئيس الناطلة وفي ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٠ فبراير سنة ٨٤) قد صار تسمية مفتش السجن باسم (مدير عموم السجن المصرية) فني تاريخه صار نشر ذلك للجهات ومن الحملة هذا لطرقكم للعلوية واتباعه

سجن - { مدفون من نظارة الناطلة في ١٦ رسة  
(١٤ فبراير رسة ٨٤)

لما كان النظر الى ما فيه تحسين حالة السجن والسجون والسجون

الناطقة على وجه عام - قرراً ما يأتي (م) اقد التبت ادارة عموم السجن وصعدت ملاحظة تنفيذ لائحة السجن في كافة الجهات الى المديرين والمخاطفين ومن مسئولون امام نظارة الناطلة عا عهد اليهم (م) ٢ قد انشئ بالمروسة تقتضي عمومي السجن تابع لنظارة الناطلة وهو مكلف بالرأية العمومية على تنفيذ لائحة السجن (م) ٣ تبين مسيو هاري كروكشافك مفتشاً عموميّاً للسجون (م) ٤ تبين الدكتور محمود القدي مصطفي وكيلاً لمفتش عموم السجن

سجن - { مدفون من نظارة الناطلة في ١٤ رسة  
(٣ نوفمبر رسة ٨٤)

انه عندما انشئت ادارة عموم السجن المصرية لم يدخل في اختصاصات مديرها الا ادارة وصراية المصاريف وملاحظة السجن فيما يقتضى بنظافتها وصحة المسجونين وما يلزم لها ولم يترفع من يد تكم خضرة السجن المسئول عنها ثم دون سواكم فحسب استقلت الآن حل نظركم لهذه القطعة المهمة واكتفى باجراء الملاحظة الدقيقة حيث انه من الواجب عليكم ان تتأكدوا من ان عدم خضرة السجن الموجودة في كالف وانهم مؤدون واجبات وظائهم بناية الدقة والشفاف ام لا وينبغي عليكم ايضاً اذا تراء لكم عدم كفاية الخفراء ان تمينوا بدون ادنى تاخير جميع الخفراء اللازمين لذلك وان تغفلوا كافة الطرق الممالة لكي لا يتسكن احد من المسجونين من القرار وان حصل ذلك فتكونون اثم المسئولين

سجن - { مدفون من نظارة الناطلة في ٢٥ رسة  
(١٤ نوفمبر رسة ٨٤)

حيث ان حفظ السجن وصيانة المسجونين بها هو من الامور المهمة المعني بشانها قد راي ان الذي يكفل ذلك هو جعل اخفر المخلص من رجال البوليس للسجون تحت ملاحظة مامور بها مباشرة وبذلك كتب في تاريخه من ادارة السجن لكل من اوليك الماسجون بان يجد من الان مع حضرة المدير او المحافظ التابع ادارة السجن لجهته في تقريره عند الاتهام والصف نشاط انكافي من البوليس لحرس ذلك السجن وفي تبين التفت اللازم وضع الخفراء وان يكون اولئك الماسجون بناء على هذا النظام مسئولين

## ملوكات

او القضاية طلب من له الحق بالطلب لتحقيق من حبس  
انسان حبس على وعدوا سيئة احد المحلات للمدة  
السجن او في غيرها وامتنع من اجابة هذا الطلب او  
العمل في اول دفعة يدفع غرامة من مائة قرش الى  
الف قرش وان وقع ذلك منه دفعة ثانية يدفع غرامة  
ايضا من مائتي قرش الى الف قرش فان عاد لذلك  
ثالث دفعة لجواز المرافة وعدم الاستفاد في الخدمات  
الاميرية ويلزم بتعويض الضرر ما لم يثبت انه اخبر  
الجهة الرئيسية بالطلب المذكور— ويطلب ذلك  
التعويض في اثناء الدعوى الجنائية او دعوى مدنية  
على حدة ويدل على حسب الاشخاص والاحوال  
باعتبار الضرر الذي حصل بشرط انه لا يتعاضد عن  
تسعين قرشا عن حبس كل انسان في كل يوم حبس  
فيه ثلثه وعدوا (م) ٢ كل من قبل من موثقي او  
مستغدي السجن بعد نشر امرنا هذا مصورا بغير  
امر يتخذ له صيغة واحدة او بغير حكم واجب التنفيذ  
وكل من حيز ذلك المصوب او امتنع من تنفيذه  
للمور السببية القضائية ولم يثبت ان امتناعه مبني  
على امر من اقال المصوب او من القاضي وكل من  
امتنع من تقديم دفاتره لمن له الحق في طلبها يعاقب  
بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة (م) ٣ اذا  
حجز احد اعضاء قلم النائب العمومي او احد القضاة او  
للمدورين العموميين اسلحا في غير المحلات التي هيئتها  
لذلك الحكومة او السلطة او حمل غيره على ذلك  
يعاقب بالجزاء المخصوص بالنقرة الاولى من المادة الاولى  
(م) ٤ اذا صدر امر من مجرم منهم وصار تنفيذه ولم يتم  
التطبيق سيئة ظرف ثلاثة اشهر من يوم القبض على  
المتهم يرفع ذلك الامر الى المحكمة المختصة بالدعوى  
بناء على تقرير قاضي التحقيق او بناء على طلب المتهم  
تتم بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي  
بالاستمرار على التحقيق مع زيادة مدة الحبس احتياطا  
ليجاد يمين او مع الارواح مولانا عن المتهم بتمتة او  
بصرف النظر عن الدعوى والارواح عن قطعا  
سجن— (مشرور من نظارة الداخلية في ٢٥ صفر سنة  
١٣٠٢) (١٢٠٢ دمحوسه ٨٤)

مرامدة لصحة الدعوى الانسانية امر من الامور المهمة  
التي يجب الاحتياط بها كانت نظارة الداخلية ونظارة  
الخفائية هيئتا مندوبين من طرفها لتتقدم ما ذكر  
وتبلغها ما يريانه في ذلك لتأمره الى ما فيه الوصول  
لهذه الغاية المقصودة وقد كتب للمدير يات بالفضل  
بكلما تروا في اورد منها مما يترتب عليه تسعين حالة  
السجون من نحو عمل مقاييسات مما يكون لازما من  
التصليحات والتزيمات وتأكد عليها بسيرة اجرائها  
وتقديمها لنظارة الداخلية وحيث انه باتمام ماموريتها  
وحضورها علم من اخبارها ان بعض السجون سيئة  
الجهات موضوع بها كرويات خشب للجلوس عليها  
ومفروش بارضها حصر اللقاية من رطوبتها وان باقي  
الجهات غير موجود بها ذلك على ان هذا من الضروري  
ايجادها له من حفظ صحة السجون ورفع مضار  
الرطوبة عنهم فقد كتب في تاريخه تلك الجهات  
بانه مع الجادة بعمل المقاييسات مما يلزم من التصليح  
والتزيم لتأمين السجون على الوجه السابق صدور  
وتقديمها للداخلية يسرع ايضا بعمل مقاييسات مما يلزم  
لها من الكرويات الخشب والحصر ويحث بها لهذا  
الطرف عاجلا لاجراء ما يلزم ومن الجملة هذا  
تكم لاجراء ما اقتضاه سرنا

سجن — (مشرور من نظارة الداخلية في ٢٣ ربه ١٣٠١  
(٢١ فبراير سنة ٨٤).

بناء على ان مصلحة السجن مصلحة خصوصية تحت  
اوامر نظارة الداخلية وادارة المدير العمومي وهو  
(المشهور وكشفه) ينبغي ان حضرات المديرين  
والخافئين لا يصرفون خلاف ما هيئت الخدمة شيئا  
ما للسجون الا بعد عناية المدير للموا اليه حده وقبوله  
اياهم والتصديق عليه من نظارة الداخلية وقد كتب  
في تاريخه ان لزم بذكرها ومن الجملة هذا فخرتم  
لاجراء موجه

سجن غير قانوني — (امر على رقم ٣٠٠ م ١٣٠٢  
(١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

بناء على ما عرضه علينا ناظر خفائية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوات (م) ١ اذا تقدم لاحد  
الموظفين العموميين المكلفين بالعمل السببية الادارية



## ملفوظات

تمثلت نظره وبطل شكاوي وظلمات السجون وبرهنا  
للمسجون أخباره أبداً عن احتمال التحمل في الخدمة ولما تخبر  
سواء كان من طرف السجون أو المستقدمين — وإن يتش  
كل أمية داخله السجن والسجون وأخرجه من السجن  
وبرهنا أدغال المواد المادية ويختد كلمة الاستخلاص  
للمسجون عنها باللائحة والتي يبرهنها السوابب الملائمة  
والاحتمال وسلب الإجازات الثانية لاداع السجن وإن منع من  
الدخول لحل السجن أي شخص ليس لفراره صفة راحة أولس  
في أنه إذن من جهة الامتصاص أو ليس في أمكانة أثبتت ما  
سبب رزاه — وإن يتش بنهاية الإحصاء كقائد زيات ورحمن  
الزباري ويضع الأمر في الحال لتمامه كذا أرباب برهنا  
الاحتمال الزياتي أو يمسكه قوياً — وطهران يتش ملاس  
السجون عند حصوله إلى السجن لأجل أن يقرع ميم أي آفة  
بكم أساءه العمل يا ولت باخذ ميم النوراني ولما كان  
يوجد معهم ويسلبه لتمامه بمر جا فاته وإن يعني بكون  
كله الخطأيات الواردة للسجون أو الصغرة من ترفيع للمسجون  
فإن صدورها مع أو وردتها إليه فأنشأ خبر طها

## (في الحياة)

(١) \* السجون بكونهم تحت إدارتهم السجون الحياة باقية —  
وطولهم أن يرموا بكافة مفردات الخدمة وبالأخص بالحظ  
السجون وإن يرموا تنفذ اللوائح وأجبات الخدم — ولا  
يجوز من مطلقاً التفتي والقرب إلا في حالة ما يجوز على  
ذلك لأجل دفع السجون الضاحية والزام الطاعة ثم  
سعرلون عن كل تلف يحصل الفعل أو للازمة أو وقع من  
السجون قصورهم في مشاركة المسجون أو لعدم مجهول أو  
مهم اجراء ذلك ألفف أولهم الاصطلاح حالاً لرئيس  
— ولا يجوز من بأي جهة كانت أن يتحرك البسط المجهود  
القيم ما لم يكن رئيس أو المأمور من بتم مطلق — وطول  
أن يراعى ويتفق بنهاية الله جميع الخصال والخاصة  
والتفتي من عدم وجود في بؤل إلى احتمال الخطأ على  
الفل وصيانة الصحة فيه ويستحسن بأن تكون جهة السجون  
وبلاسيك في غاية الخدمة والادب وإن يكون دائماً في حالة  
الطاعة وكذلك يجهزون في الحال رئيس السجون أو المأمور  
على مكانة الواقع على العمل وتحتج صدورها وعلى المأمور  
أن تحتد الإحصاءات الواجبة التي تلزم للنظام الداخلي في السجن  
ويجوز في الحال إلى المدبر أو المحافظ عن الإحصاءات التي  
يلزم اتخاذها إلى الدوام — متى كان أحد أصحابها مع  
تكون حياته بمرتبة الحكم المكلف بخدمة السجن فيستبعد  
بأنه من الخدمة بغير مية فيرسل للمسجون من التفتي في  
الحال إلى المدبر أو المحافظ ويطلب جهات مساندة إذا كانت  
هناك لزوم لذلك

## (البايات الثالث — في ترتيب السجون)

(٢) ٦ قسم السجون على ثلاث فئات (أولاً) السجون ذات احتياط  
(ثانياً) الحكم عليها بالمسجون وبالأمانة في السجن (ثالثاً) عدم احتياط

تكن استخدام في الصانع المتبعة في خدمة المخل (سادساً)  
يقتضي مكاتبات السجون والصانين والمؤدقين (سابعاً)  
بملاحظة لظافة حالة السجون على حسب الأصول الصحية مع  
مراعاة الأحوال الخاصة بالفق — على المأمور أن يخص  
دفتره للخدمة بدون ما يحصل في السجن من كافة الواقع  
والجائزات كما كانت أجهزها والمفردات التي يلقى لئلا يفسد  
بمصره وبركامل إجراءات السجن المكلف بأن يردونها إلى  
بأنه في كافة الأمانة المخصصة للسجون وكذا كافة الإحصاء  
وغيرها الثانية للسجون الموجودة بالفق ومطلقة أو غير مية للصانع  
والنظام التي يردوها للسجون عند حصول — أما الامتصاص  
الخاصة بالسجون فعلى المأمور أن يمتني يرضها بالقرن بعد  
خسلا أو تعطفا وإن يفسد داخل مكاتبات يملوكها معانوا  
— وهو مفرد عن ملاحظة حفظها بالدفتر والحسابات  
وسائر الأوراق التي يبرهنه — وكذا أنه مفرد خصصاً عن  
امن السجن أنه أن يخل كافة الامتصاصات اللازمة ليع فرار  
السجون وإن يربط كل يوم أو بأمر برهنا ليس بالسجون  
والجهاز من الداخل والخارج بحيث يفتق أنها في حالة جيدة  
وله أن يفتق الإحصاءات لنفسها ليع حصول كل مفرد  
حرف — وبقي أن تكون إدارات السجون مطلقة في الأمانة  
الامية وإن كافة المستقدمين بكونهم دائماً وقت تروهم في الليل  
كأنهم وإن يفتق السجون عند حصوله وعندما يركأ له  
لزم ذلك بأن يفتح مع كافة الآلات المؤدية لمستخدم على  
أهم مقاصد مية من أي نوع كانت وإن يربط للاثمرات  
على الأقل في الأربع والسجون سامة ليعق ويحذر كل "سجون  
في الحال المدبر وموجود أدلة إشارة تدل على محاولة الفرار  
— ويسرع أن أن يفتح تحت مشرقه لجرأ بوز من مد  
المراقبة لرئيس السجون وعلى الرئيس المذكور حفظ أن يقدم  
للمسجون قريبا معصوما في شأن التفتي الذي كتب به وذلك  
ذلك ومنه التفتي غير الاحتمالي الذي يركأ له لزوم اجراءه —  
وطول أن يجر في الحال إدارات السجون في الجهة الصحية للثالث  
المدبر (أما عن كافة الجاهل التي تحصل من السجون وعن  
بكون ميم وبكون في عودته حفظ كافة مبالغ السجن ومطلقة

## (في رئيس السجون)

(٣) ١ رئيس السجون مكلف على الخصوص بالملاحظة لجرأ  
بواسطة الحياة السجون تحت أمره — وله أن يربط بكل دقة  
تحتد إحصاءات القبض والظافة والنظام الداخلي وما شاكل  
ذلك ومنه كافة إنباع خدمه العمل فأت يتش المفردات  
والأمانة ويحقق حالة صحتها ويضمن عند اللزوم عن التفتيات  
اللازم إجراؤها — وإن يلاحظ امن العمل ويوفر بويضا  
لذا التفتي حله مراراً داخلاً وخارجاً ليتحقق كيفية تلبية  
السجون وأجبابهم — وإن يمرر إلى السجون في المصالحات  
المعية لم يعني بكون السجون المكملين بخلق وجود  
السجون يهرون بكونه بآفة الله وإن يفسد عند توزيع  
المؤنة ويدير حركة السجون التي مرور من محل القاصر  
أما المسجون والزيارات وما شاكل ذلك — وإن يجرأ المأمور  
ببرهنا عن ميم برهنا لخدمات السجون والجهاز الخاصة بالسجون التي

الهيئة ذات الناحية القريبة والكثافة التلك (م) ١٩ على  
الماوراء من بين منظمة الجبل اناسا من الحكم عليهم ويحدد  
عدد الخدمة مراراً في ذلك متغيرات كل خدمة وحالة من  
يوجد بها وبها في ذلك من بلغ عمره السنين ستة فالأولها  
ولا يجوز استخدام النساء ابني عمات صبيهن

الباب السادس - في الثبوتات والمراعات

٢٠) الدخول إلى السجن صباح في أي وقت كان لكل من  
الأسرى السوي ووكلاءه ورؤسائه محكمة الانصاف وأمام  
الضباط والمظفر وأهل البلاط في بيت ديوانه  
الذي تبين لهم نظر الداعية لعبد النبي (ق) ٢١ وهو  
يعاملون الثلث بدم أذن مكتوبة من رؤس كل الديان  
بأنهم المجهزين الذين يكرهون حرمان أولئك الذين عدت  
أهلهم المادحة من قبل هذه الاضواء، أما في الجهات التي  
هي قائل بأن نهاية بعض الدلائل من الدمار والاضطراب  
٢٢) ١٢٢) كما قال غاضي الضيق في خطر على السجون ما من  
أحد من سجونهم في تلك المدن من حوله أو من  
إقليمه مع أي مشكلة تتعلق بمعالجة بعض المأمورين على  
بنسبة أضعاف الخلفاء أو ببسب مع سقوط أو بغير  
وضع الخلفاء في الجبال، يرى في مجرى ولا يسوغ لأحد  
من خارج أو من السجن أن يدخل عليه عندما يغني عن فقط  
٢٣) فهو لشكرهم أن يكتبوا أوائلهم يريد أن  
يتمسوا أو يخطابهم لأموالهم كالمعتقلين -  
المأمورين دون أن يقرروا في القضية كالمعتقلين  
الذين اضطروهم للخطبة أو الزيادة ثم ويرسل  
في ألسنة الكائنات الأورد للذين المأمورين من الاعتصام  
أو المصارعة إذا وراة أو كبر ذلك - أما في التجهيز  
التي يهود أو يرسل المأمورين المذكورة في الدمار (ق) ٢٤  
لا يهرعون لأنهم المأمورين يرى أنهم الزموا بالعبادة  
التيهية السادسة ويأملون أن يبتدئ في قضيتهم بزيادة  
من جهة الاعتصام (ق) ٢٥) يكون عرض  
الزواجر في أودع الكتيبة ضرور الاعتصام (ق) ٢٦) يصرف  
بزيادة سبعة عشر رويضة في المأمورين ويأخذ في الزواجر  
في نصف ساعة لكل واحد من المأمورين في الزواجر  
أن يجرى اعتصامه الذين من التفتيش

الباب السابع - في العقوبات التأديبية

في (٢٧) إذا خرج أحد التجهيزين عن الطاعة أو أقر عبثاً على وجهات الاعتقال أو التظلم الناطقي أو بصور اللامعة أو إذا امتنع عن الفعل فلهناك يجب حسب ظروف اللامع وجسامة الفعل عقابه بقصره إلى السجن لمدة سنة أو بصره في جميع عن جرائم من الزيارات والاضطرابات أثناء أو لتجاوز اللامعة الأمر ويسوغ حمله أن يكون مخلوفاً أو خالياً من التوبة (٢٨) في الحضان أو الإملاء عليه بصره أو الاعتقال الاستثنائية بعد موافقة أمين أو مستندب وكذلك كسر اللامعة أو خلها بعد أو من سؤيته عن أي شيء منها بغير موافقة أمين أو مستندب المذكور أو المراسل المصطفة على وجهها

هذه القرارة والرد والمعارف ( ١٢١ ) الحكيم عليهم السلام  
 وبصره خصصت محلات بها طائر الداعية للصيادين  
 عليهم السلام للقاء الذي يبرأوا منها سواء كانت داخل  
 أو خارج أو في أماكن حيث ملاطفت عصرية — جري الصل  
 الكلي بين الفئات الثلاث العنصرية للصيادين المذكورين حتى  
 في الله سامات الصفة والفرجات المبرزة هذا الصل حددا  
 تكون الصل مباحة لذلك ويؤخذ في رضا على ذلك  
 الصل بغيره يمكن أن يجدوا كل ذلك ما دعا الناس  
 للصيادين فانه يعملون على كل الرجال في كل الاحوال

(الباب الرابع - في قبول المسجونين

ولظامهم الداخلي)

[illegible]

باب الخامس - في الاشغال

(م) ١٦ أوائل الثمار وساعات قبل الحكم عليه بحرية  
سحبها بنفسه جدول يحضره المجلس العمومي ويقدمه  
للمصدق عليه من الأثر الدائلي (م) ١٧ الحكم عليه الذي  
يعرفون حرة ما سوغ لم أن يتصل بها في حين يجب  
تصرع من الأمر بشرط أن هذا الاختلاف لا يخل بالنظام  
والعقب وحالة التي ١٨ قدم المجلس العمومي لأثر  
الدائلي وما شامله فيجب الاختلاف عليه ولا يمكن أن  
يهرى على هذه الحيلة تفصيل يعرفون من الصانع والاختلاف



# ملوكات

حده فهو — أما الهميدات أو الضباب المكرة إذا حلت  
عند موافق البحر أو سفديا وكذلك البحر على احد  
المجريين المجرورين بالقطر والفكر ليمرر فاعليا اذا كان  
من المذكور بالجلد — والمالية بالجلد يكون اجروما  
يعبر للمور والالة التي تسعمل لذلك انا في الزجة  
ويكون احداهما بمرقة الفتش المصوب ولا يمر استعمال  
اي آلة اخرى اما جدد الجملات فلا يكون اكثر من اثنى  
عشرة جلد لغرانه في حالة تكرار القلب فهو ابلاته اذ  
اربع وعشرين جلد وفي اي حال لا يجوز ان يكون القارب  
من احصاء المصروب (٢٦) الفتحات لصدر من المصروع  
التصديق عليها من الفتش المصوب لما لا بد من تصديق باظر  
الناخلة على الفتحات اذا افضى الجمل لوضع المجور  
في حجر مخصوص منة ثلاثة ايام باذله بالحندي وبنود ذلك  
او جلته او لرسالة اذ طره انا فهو القامور في حالة  
الفسور ان يمرر الفتحات بدون سبق الحصول على  
التصديق عليها من الفتش المصوب او من باظر الناخلة  
ليصب عليه حنظل ان يحيط الفتش المصوب وباظر الناخلة  
على بالوالمة يوقع اليها قنبرا مصللا بنائها (٢٠) كافة  
الفتحات يمرر فيها في فتحة من ياتن الاسباب التي  
اوجبت فسورها اما فتحتها فليس له ما يمنع محاكة  
المجريين على ما لا يكون حصل منهم تارب رفع لفتحهم

## ( الباب الثامن — في التائب المصوب )

(٢٦) اختصاصات التائب المصوب لها من الحق بمرافقة  
علمات اخصائيه ليعمل في كائده اثنائه والذين من الامرالماي  
الباشر بترتيب احكام الاطباء في الامة — له ان يتم (٢٧)  
بمسك الدلائل الخفية بالامادة التالية وان يجري ذلك بكيفية  
معتدلة (٢٨) جليل ارباب فاضلي التحقيق واحكام وفرارات  
لحكام الاطباء في الاستصاف وان يكون التفتيش المذكور بمائة  
الذرة والاصحاء (٢٩) تكون وضع المجريين في حجر سرية  
قوي يدرج يديهما تحت فيكون حالهما من الامراض والقرح  
يحمى لا يضيى انجر كالدم وان لا يضر بمسحة المجريين (٣٠)  
باجراء الاجراج في الحال من الغضن الذي يكون قد حزن  
ظلا (٣١) غسلا بدماء تكن الصكر عليهم من الاستفالة بمرام  
المصره المتعدية لتضمير بالمعنى الذي هو من حوثها الخاصة  
— يبرخ والحكمة للتائب المصوب اذا تراعى له لرفع  
ذلك ان يدم فاظر الحماية طليات وبان الفاس الطرعن  
المجريين ذوي السرا الحسن او بان تخلف عنهم ايام اومن  
الذين ياتونهم نظرا لاجل عوصية انهم يتفقون لتضمير  
برام المصرة المتعدية ليزمن ان يكون طلب الفوا لخدم من  
التائب مستدك عليه من الفتش المصوب وبطرقه براءى  
مضمين الاسباب الناجية اذ ذلك (٣٢) الخلفات  
التي يجب على التائب المصوب تعهدها وهي — ذلك في الامة  
(٣٣) دقتهم قيد جدول ويخرج المجريين ليزمن  
ان يكون الدتير المذكور مستملا حريا على صورة الامر  
الصادر بالبحر او السجن وعلى نص الحكم بالقرار التاني  
بالجن — فاقصر او الفاضل الذي يكون قد اودع

في السجن ضار صا حجة بكون ان يكون حاضرا ولت  
التد وان يفتي عليه بل انصرفه (٣٤) دقتهم المجريين  
اجابا ليزمن ان تكون كافة مسحة مخوفة ومضلة من فاضلي  
يتحقق في الوجه الجبري ومن احد فضاء الجبال الاطباء  
في الوجه القيلي (٣٥) دقتهم العسكر عليهم من الضامك  
الاطباء الذي يكونون اسقطا الحكم فهذا الدتير لم  
ان تكون كافة مسحة مخوفة ومضلة عليها من رئيس الصكر  
الصاخر بها الحكم (٣٦) دقتهم ليد الصكر عليهم ضامها  
بكون ان تكون كافة مسحة مخوفة ومضلة عليها من مقرب  
بمسحة التائب المصوب وعلى اخر يندب باظر الناخلة بمرق  
ان لا يكون من المستفدين المجريين للسجن — الخفق  
الساحة المدونة للتائب المصوب كسل للذين في الوجه القيلي

## ( الباب التاسع )

( في التجدد الناخلة والاصحاطات اللان اقداما للظافة )  
(٢٦) في المجريين ان يبرم بادد عدة اقل وظافته على الامر  
ان يرتب عليها طه الجدة وطار المجريين للتكثير بذلك الحارة  
(٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦)  
كافة التائب المصوب والاصحاطات لاس مع اخر وفلات  
الاخرى يكون مر واحدة في المصوع وبان الراشع ليد ضامها  
ميرت في القيد (٣٥) ثلاثة الفارة بكون في الفار الخ اعلمها  
وبانها وبانها بمرق اذا كان كافة سواها فدره البوا وضامها  
اجزاء الصيط والربط في السجن وظافة الضام

## ( الباب العاشر — في الطبيب )

(٢٦) على الطبيب المردة ان يبرم كل يوم المجريين  
ويبرم المرشع من كل يوم صباحا وطفه ان يبرم في الامرين وكذا  
عدة لمارك ذلك بطل بكون كل يوم اثنى كانه خرواات الحارة  
تفتق رضاء كابل الاصحاطات والبركات الطبيب المتاحدة بخط  
اصحة واجزاء الفطالة وبعد اجزاء هذا التحقيق يدي ليد اوصافها  
ما يراعى له سواها في هذا الشأن وفي كل اسوع يدم قنبرا ما يمنع  
له من التضمير الى الفتش المصوب (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦)  
انزع لماركات الفطالة ليد والاولاد (٣٨) لماركات الفطالة التي يندبها  
الطبيب يمرر فيها يوما بغير خروج في انجر احد المصروب (٢٩)  
صلى ابداية من الاصحاطات البيرة يجب تلاكس من الطبيب  
لتفتش على طه الطبيب وبان الاصحاطات (٤٠) الا حذر الفاضل قص  
يكون صاها برش دقتهم ودقتهم ليد المصروب بخت بدن ضامها  
المرض يمسكة الطبيب وفي ليد اذ مرض دقتهم ودقتهم ليد لارب  
مستعمل بانه في شهادة الطبيب يبرم في الحال من طرف مامور  
الامين الى القالب المصوب في الوجه الجبري او الدتير في الوجه القيلي  
تقرر فوات مرض الفاضل المذكور والمستطفي ليد اقل اقل  
وصح ارباب حذر الاجراءات في الفاضل المصوب والاصحاطات  
ومررين على الدتير الثامن (٤١) يكون دقتهم دقتهم بمرق  
له ام كل مرض وصحت له حالة حمة المجريين دقتهم اذ  
التي دوق المرض دقتهم ضامها كابل او خطوة ودد اصحاطها  
دوتها واجزائها

## ( الباب الحادي عشر — احكام عومية )

(٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦)  
او الخارج (٤٢) في طاشي التفتيش ان يبرم كل يوم بمرق واحدة  
على الاقل الفاضل المجريين لاصحاطات في السجن فكان بدار الضامها  
ويكون بمسحة في تلك الفارة مدون من قبل التائب المصوب وضامها  
ان يكون دقتهم ليد اذ في ثوب اجزاء ورايتها وضامها ان  
مسا كذا كل من باعروا في السجن بهب باظر الفاضل (٤٤) في  
حالة غياب مامور المجريين او حثول طره له بدم طاه وضامها  
التي بمسحة الضام او الاصحاطات (٤٥) في كافة الاجمال ليد من

جاء في مجلة القضاة في المشرق بعد انظر رأي القضاة العسيري ان هذا الاجراءات التي يتخذها في هذه الدنيا الصواب على حسب مقتضيات الاموال وبرهان ان هذا نظر المصلحة بما لها دون ما غير

سجن — ذكر في صاندر في ٢٣ أكتوبر سنة ٨٦

بعد الاطلاع على لائحة السجن الصادر عليها امراء الخوخ ٢٥ جمادى الاولى ١٢٠٢ (١٢ مارس سنة ٨٥) — وجاء في ما عرف جليا فاطر داخلية حكومتها رسالة رأي على المظفر وبعد انظر رأي على خورق القبايين امراء بما هرات (م) ١ في البعث المأذنة الخاصة بالسجون من المأذنة المذكورة قبل واسمعت بالمدانين المأذنين بعد (م) ٢ القرارات المتصورة بها بالمدانين ٢٧ من ٢٨ من لائحة السجن المذكورة بها قبل يكون اجراءها بالنسبة للمدانين المأذنين المأذنين في دائرة سمرقند (م) ٣ خورق القبايين او المأذنين في حالة الضرورة ان ياتوا بامراء. القرارات المذكورة بين من المحصول على المصدق عليها من فاطر المأذنة وحصلت به على ان في حقه صلاحة بالماذنة مرفوع له تقريره خلاصتها

(مستعرون من نظارة المأذنة الى الجهات في سجن —) انظر ريع الثاني سنة ٣٠٤ (بما يرسى ٨٧)

ان جانب على صميم السجن بمرور المارجه القلي والملاحة في حاكم السجن من ليا ان اساءة قدم القضاة عمرا التي هي في حسن نظرهما واعطاهما وعدم اذعانها خصوما بين جريما ونسب ذلك الى اسباب بها حين احكام المدينين وروايتهم على ملاحة تلك السجن — وقد دعاهما ذلك الى مزيد الاطمان خصوما من ضباط سمرقند تلك الجهات اذ لا ياتي ان حاكم القبايين الاطلاع بصحة هذه الاحكام انما ودا. حله حررا اليهم بالتفكير على احكامهم — وبسبب كان الاطمان. بامر السجن من الجهات التي تالفتهم ان تكون حاكمهم جرمية كذلك ان كان احكام اصحاب المأذنين بمرورهم دون تحريرهم لقسرية

(قرار من نظارة المأذنة صادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٧)

ما في ذكره في ١٢ مارس سنة ٨٥ الصادر بالمصدق على المأذنة السجن المذكورة — وبعد الاطلاع على قرار ١٢ ابريل سنة ٨٥ الصادر هرب صفي حرم السجن — وبعد الاطلاع على قرار على المظفر الخوخ ٢٥ بما يرسى ٨٧ الصادر بالمصدق على من حلفه السجن الى امانة الترس — ورر ما في (م) ١ في لائحة تفتيش عموم السجن بحلفه الترس (ر) وليس

سجن — (مستعرون من نظارة المأذنة الى الجهات والمخالفات خارج ٢٦ نوفمبر سنة ٨٨

على المأذنة من المظفر المأذنة لا من صفي صفي وروايتهم في السجن فيكون بوجهه اذعانها خصوما بين جريما ونسب ذلك الى اسباب بها حين احكام المدينين وروايتهم على ملاحة تلك السجن — وقد دعاهما ذلك الى مزيد الاطمان خصوما من ضباط سمرقند تلك الجهات اذ لا ياتي ان حاكم القبايين الاطلاع بصحة هذه الاحكام انما ودا. حله حررا اليهم بالتفكير على احكامهم — وبسبب كان الاطمان. بامر السجن من الجهات التي تالفتهم ان تكون حاكمهم جرمية كذلك ان كان احكام اصحاب المأذنين بمرورهم دون تحريرهم لقسرية

جميع المأذنين الا انهم لم يسلّموا للاحكام لاجل عدم كونهما بعد مرافقهم سوا كاترا للاحكام بالانوار بل بالانوار ولا لا الا اذا ورد امر من المأذنة بارسال المأذنين فقرة الاصلاح ولا يلزم حين احد الا الذين صدرت عليهم الاحكام بالتأخير بالانوار او الذين مشوب لم قبل لجانبه وهي من عروم وجاء على صياغة الترس وكافة المأذنين بالحفظ فربما بدل اليه في صياغة الاطمان المأذنين لفظ في المثال الجنايات من صفي حاكم من الذين لا يورج عليهم المأذنة كاترا او شبه عينة وقد تدر لجهات عرومها عما ذكرتها بالجملة كذا يراجع ما فيه واجراء. شملها بذلك المظفر

سجن — (تفتيش عموم السجن) قرار صادر من نظارة المأذنة في ٢١ أكتوبر سنة ٨٦

بعد الاطلاع على قرار المظفر الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٧ بالحقا تفتيش عموم السجن بحلفه الترس — وبعد الاطلاع على قرار على المظفر الصادر في ٢٥ جمادى الاولى ١٢٠٢ (١٢ مارس سنة ٨٥) — وجاء في ما عرف جليا فاطر داخلية حكومتها رسالة رأي على المظفر وبعد انظر رأي على خورق القبايين امراء بما هرات (م) ١ في البعث المأذنة الخاصة بالسجون من المأذنة المذكورة قبل واسمعت بالمدانين المأذنين بعد (م) ٢ القرارات المتصورة بها بالمدانين ٢٧ من ٢٨ من لائحة السجن المذكورة بها قبل يكون اجراءها بالنسبة للمدانين المأذنين المأذنين في دائرة سمرقند (م) ٣ خورق القبايين او المأذنين في حالة الضرورة ان ياتوا بامراء. القرارات المذكورة بين من المحصول على المصدق عليها من فاطر المأذنة وحصلت به على ان في حقه صلاحة بالماذنة مرفوع له تقريره خلاصتها

(مستعرون من نظارة المأذنة الى الجهات في سجن —) انظر ريع الثاني سنة ٣٠٤ (بما يرسى ٨٧)

ان انتقال ٢٦ ابريل سنة ٨٤ — جس — فقرة

اصلاحية — متضمنة عمومية ١٣ يناير سنة ٨٧

سجن (ملاحة وتفتيش) — (ر) بناية عمومية (لا ٦٢

سجن (ر) حضور (م ٨٨

سجن مؤبد — (ر) قانون العقوبات ٣ — عقوبة

الجنايات ٣٤ (ق) ٣٤ الى ٣٧ — ٤٣ — عقوبة

النجح والمخالفات ٥٣

سجن مؤبد (استعمال الزانة) — (ر) قانون العقوبات ٣٥٢

سجن مؤبد — (ر) قانون العقوبات ٣ — عقوبة

الجنايات ٣٤ الى ٣٧ — ٤٣ — عقوبة النجح والمخالفات ٥٣

سجن مؤبد — (ر) حكومية (ق) ٧٣ — ٧٥ —

٨٠ — رشوة ٩٢ — زانة ٣٥٢

سجن الكياليات — (ر) كيبالة (ق) ١٠٥

سجن — (ر) اخلاص (ق) ١٠٣ — اعمال

عمومية — جس — عونة — مجلس تفتيش

الزراعة — مستخدم الحكومة (ق) ١٧٢

سجن — (ر) انشاء

نزعها — (ر) صحة يظن في اول فبراير سنة ٨٣

فصل ثالث

سراية — (ر) متضمنة عمومية (ق) ٩ — ٢٥

سراية — (ر) حرية

سراية سير المرافات — (ر) مخالقات

سرقه - ( قانون عقوبات )

### الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات - ( في السرقه )

(م) ٢٨٥ كل من اخلس مظهرا حمله لغيره فهو سارق (م) ٢٨٦ الاخلاصات المحاصلة من الارواح اضرازا بوجههم او من الزوجات اضرازا بالزواجهن سواء كليا في صفة واحدة او منفصلين وكذلك الاخلاصات المحاصلة من اولاد او عتاق اغراضا بأبائهم أو آبائهم أو باصول امهر او من الاباء أو الابيات اضرازا بأولادهم أو باخطاب امهر متزوجين الزام فاعطاه بمصروفات مدنية لفظ رأيا من ساعد من ذكر على هذه الاخلاصات او اعطى جميع الامتيازات للسرقه او بعضها في الاحوال المذكورة أو استغنى عنها جميعا أو بعضها لنفسه فيعاقب بثل جزاء (م) ٢٨٧ السارق (م) ٢٨٨ جانب بالاقتفال الشافه مؤبدا من وقت منه سرقه مع اجراع الشروط النصفه الايه (الاول) ان تكون هذه السرقه حصلت ليلا (الثاني) ان يكون السرقه واقعه من شخصين فأكثر (الثالث) ان يوجد مع السارقين او مع واحد منهم اخلف ظاهري أو عتق (الرابع) ان يكون السارق قد دخل دارا أو متلا أو اوده أو غلقها أو سرقه أو معة للسكي بواسطة تسو جدار أو كسر بابوضه أو استعمال مبالغ معصمة أو بواسطة القنبر يرى اشد الباطل أو موقوف مبري أو ابر أو اضر موقوفه صوره من طرف الحكومة (الخامس) ان يخلو الجنايا المذكورة بطريقه الاكراه أو القيد باستعمال الحليم (م) ٢٨٩ جانب بالاقتفال الشافه مؤبدا كل من اجري سرقه بطريق الاكراه مع وجود الشرطين الاولين من الشروط الخمسه المبينه بالمادة السابقه اما اذا انتفى عن ذلك الاكراه جرح ولو لم يوجد معاصدا للشروط المذكورة فيحكم على السارق بالاقتفال الشافه مؤبدا (م) ٢٩٠ اذا حصلت السرقه في الطرق العامة ليلا من هذه الخفايا او من شخص واحد حامل لسلحه ظاهريه أو عتق أو حصلت بهار أو جيع فيها شرطان من الشروط المقرره في المادة ٢٨٧ بجانب السارق بالاقتفال الشافه مؤبدا (م) ٢٩١ جانب بالاقتفال الشافه مؤبدا كل من سرق بواسطه كسر باب من يتخرج أو تسو جدار أو استعمال مبالغ معصمة من اماكن ولو غير مسكره ولا حمله بالمسكون لكسها مقلبه وعتق موصلا أو بسياج من حجر امضر أو حطب بابس أو مضاف (م) ٢٩٢ جانب كذلك بالاقتفال الشافه مؤبدا السارقين بطريق الاكراه اذا لم يبقا عنه جرح ما لم يقترب به حالة اخرى أو بغير اكراه واقترب بذلك الشرطان الايلي ذكرهما (الاول) اذا حصلت السرقه ليلا (الثاني) اذا وقعت من شخصين فأكثر ومع جميع السارقين أو بعضهم حاملا لسلحه (م) ٢٩٣ بجانب بالمس من ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقه في احدى الاحوال الايه (ايضا) اذا حصلت السرقه ليلا واشتبه فيها شخصان فأكثر أو حصلت مع احد هذين الشرطين ولكن في مكان مسكون أو في احد المصالح المعة للعامة (ثانيا) اذا كانت السارق

حاملا لسلحه ظاهريه أو عتق أو ولو حصلت السرقه بهار أو من شخص واحد في مكان غير مسكون (ثالثا) اذا كان السارق غادما بالاجرة سواء سرق من مال غنوصه أو من مال غيب نزل عند غنوصه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع غنوصه أو كان السارق كاتبا أو مستغنى أو صاحب كراكت أو عدد أحد ارباب الصناع وسرق من منزل من استغنى أو استغنى في الصناعه أو طعه اباه أو عميله أو غنوصه أو مكان اشغال اليد (رابعا) اذا كان السارق صاحب كراكت أو خان أو عتق أو امركيا أو غنوص أو واحد تواجهم سواء سرق جميع الامتيازات المؤثره عليها أو بعضها (م) ٢٩٤ بجانب ايضا بالجس مضافات مسكين كل من اسند من السرقه أو السارقين للزباب الحمل أو المراكبه شيئا من الاكولات أو الشروبات أو اوراق بضاعه اخرى كاتبا مكشوفت بغيرها وحصل المصدا المذكور بجزءها بغير مضره بالنفس اما اذا كان مزجها بغيرها غير مضره لتفوت السرقه بجس من شهركه معة وبيع غرامه من مائة غرش ديولي وقرش الى خمسينه غرش (م) ٢٩٥ كل من سرق من القطن خيلا أو ديب معة فاعيل أو لجر أو للركوب أو جاني كبره أو صغير أو اثاث زواجه أو سرق عصب وقره أو بابه أو لحيه جبريا أو غير جبري من سرقه غير معله أو من عمل عموي أو سرق اعمارا من حجر أو مسكون بجزرات أو جاني أو طفا كاتبا بمقتنع مابه بجانب بالمس من شهر الى مة (م) ٢٩٥ كل من سرق حصاد أو ارضيا من المصروفات الزراعيه الشافه التي حصلت واستلمت عن الأرض أو سرق حبوبا مريضه في الله الخبز بجانب بالمس من ثلثه ايام أو ثلاثة اشهر اما اذا حصلت السرقه لارواح كانت باقتراع عة الخفايا أو بواسطة استعمال غريبات أو ديب حل فيعاقب بالاع من الحبس المذكور الى مة (م) ٢٩٦ اذا كان المسروق غلالا أو غيرهما من محصولات الزراعة الشافه الغير المصنعة عن الأرض وحصلت سرقها بواسطة استعمال زوايل أو أكاس أو غيرهما أو غريبات أو ديب حل أو اذرك عة الخفايا يكون العقاب بالمس من ثلثه ايام الى ثلاثة اشهر واما اذا لم يوجد واحدة من هذه الاحوال الاخره فيعاقب القاتل على حسب العقوبات المقرره لمصالحات (م) ٢٩٧ كل من سرق جدا من الحدود الفاصلة للاجئين أو بعضها عن موضعه ليصرف بذلك الى مة ما بجانب بالمس من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر (م) ٢٩٨ كل من لاذ أو استغنى مبالغ أو وضع في الله لاسمها فاعيد اربابها بجانب بالمس من ثلثة اشهر الى سنين اما اذا كان فاضل ما ذكر صجرا فصنعه الخافج أو اذقتال فيعاقب بالمس من سنين الى خمس سنين وبغرامة من مائة غرش وقرش ديولي الى اثنى عشر يوما بدون احتلال بغيره اشد ما ذكر اذا شاركه المصالح المذكور في ارتكاب جناية (م) ٢٩٩ كل من اخصب من أحد مسند دين أو براه أو آكر أحد البتو الى اضعاف ورقه من هذا القليل أو عتقها بجانب بالاقتفال الشافه مؤبدا (م) ٣٠٠ كل طرار أو نسل وبن اشبهها من المرتكبين للسرقات الغير المبينه في هذا الباب يعاقب بالمس من ثلاثة



## ملومات

وحي محرر بتعفي المادة الثالثة وبحث أسرار الميات لانتفاء  
السفينة ولجودها والمودة بموافقة وكإمام موضوع عليها علامة  
القيودان وصديق عليها من المالك وتسلم معها إلى علم  
كتاب المحكمة قبل سفر السفينة أو في ظرف عشرة أيام بالأكثر  
بعد سفرها سابقا بالمبالغ المقررة فريضا بمرضا على جسم السفينة  
أو على من قادتها أو على أديانها ومجانها أو على جهازها قبل  
سفرها تبعد بالمعدلات الزمنية أو الزمنية الزمنية التي تسلم صورها  
في أخصيت إلى علم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام من تاريخها  
(لأنها) تبعد بالمسكوتات بوليصة المسكوتات أو بكتف  
مستخرج من دفاتر شركة المسكوتات المقررة على حسب  
الاصول المقررة (تأسسا) تبعد بالمعدلات المستفدة لمستشاري  
السفينة بحكام الصادرة فيها من محكمة أو من يحكون بخلاف  
٢(م) أصوات المداينين فضلا عن رؤسا بالاسباب العامة  
لاقتفاء الضوابط تروى إذا تمت السفينة على يد المحكمة  
بالوجه المبني في الفصل الثاني أو إذا تمت بها اختياريا لم  
سافرت باسم متعنها بفرد أن يكونا بمطرفة لم يحصل معارضة  
من مدائي الباع فإن حصلت معارضة من مدائي منهم  
بالوجه المقررة فلا فلاح فوجب نفاذ الـ ١٤ (م) ٨ وتقرير السفينة  
بعد فليها بخلافين يوما أنها سافرت بأذناب فليها ووصولا  
في مدين مختلطين وتدير أيتها أيتها سافرت إذا تمت مع  
رافعة من مدين يوما بين فليها من مينا ووجهها أيتها بدون  
أن تصل إلى مينا أخرى أو إذا كانت السفينة التي قامت لسر  
طويل مكثت أكثر من مدين يوما في سفرا بدون حصول  
شكوى من مدائي الباع (م) ٩ في سفينة في ألقا سفرا وما  
اختياريا بالسر مجتوق مدائي بالسر لذلك لا تزال السفينة أو  
بها ربما لقاديين مع حصول البيع ويجوز لم إحصاء الضمن  
في البيع بان حصل بالقدس إذا استجدا ذلك

**(الفصل الثاني - في حجز السفن ومجانها)**  
(م) ١٠ كل مركب بحريه يميز بحجزة ويجهه بأمر  
المحكمة ويؤزل امتياز المداينين بالإجرائات الآتية  
(م) ١١ لا يجوز حجز المركب إلا بعد التنبيه الرسمي  
بالدفع بأربع وعشرين ساعة بناء على طلب المداينين  
الطالب لوضع الحجر (م) ١٢ يجب إعلان التنبيه إلى  
نفس المالك أو إلى محله إذا كان الدين من المدينين  
العادية على شخص المالك المذكور وليس بمنازاة على  
السفينة فإن كان الدين ممتازا عليها على حسب المخصوص  
بالمادة الخامسة جاز إعلان التنبيه إلى قيودان السفينة  
(م) ١٣ على المخضران يتوجه إلى داخل السفينة ومعه  
شاهدان ويجوز محضر بحجزة ويبين فيه اسم صاحب  
الدين اللازم وضع الحجر لأجله وصنفته ومحل والسند  
الذي شرع في إجراء ذلك بناء عليه ويبلغ الدين  
المطلوب تصليه والمحل الذي اختاره المداينين في الجبهة

انما يكون ذلك بعد الاعلان على وصيف المينا مدة ثلاثة ايام متوالية وتعليق الاعلان على صاري المبحر بما ذكر فان لم يكن له صار فعل المبحر الظاهر منه وفي القوحة المدة للاعلانات بالحكمة ويؤمن ان يكون بين اعلان المحرز واسرا، البيع ميماد ثمانية ايام كاملة (م) ٢٢ يترتب على بيع السفينة بالمزايدة انتهاء وغالط القبولان وانما له ان يطلب تمويشات من مالك السفينة وكفاله وكل من التزم له بشئ اذا كان هناك وجه لذلك (م) ٢٣ يجب على الراسي عليه مزارد السفينة من اي حولة كانت ان يدفع في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزارد ثلث الشمن الذي رسي به المزارد عليه او يسلمه الى صندوق المحكة ويؤدي كيبلا معتمدا بالثلاثين ويكون له محل بالقطر المصري ويضع اعضاء مع الكحول على السند ويكونان ملزومين على وجه التضامن بدفع الثلاثين المذكورين في ميماد احد عشر يوما من يوم مرسى المزارد — ولا تسلم السفينة للراسي عليه المزارد الا بعد دفع ثلث الشمن واداء الكحول بالباقي وامام صورة محضر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلاثين بالتام في الميماد المقرر — وفي حالة عدم دفع الثلث الاول او الثلاثين الباقي او عدم اداء الكحول كما ذكر انفا تباع السفينة ثانيا على ذمة المشتريه وكليفه بالمزايدة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة ايام ويكون المشتري والكيليل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالتفويض اذا حصل وبالتمويشات والقضايا والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع اولاً غير كاف لذلك (م) ٢٤ طلب استبعاد حصة من بيع السفينة او الاشياء المحجوزة وكل طلب فرعي يقدمان ويصلان الى قلم كتاب المحكة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصة بعد البيع فيتعلم قانونا الى مازارة في تسلم المبلغ المتصل من البيع (م) ٢٥ للطلاب او المعارض ميماد ثلاثة ايام لتقديم ادلته وللدعي عليه ايضاً ميماد ثلاثة ايام للتمسك وتقديم الدعوى الى الجلسة بناء على خبر المحضور امام المحكة (م) ٢٦ تقبل المعارضات في تسليم الشمن في ظرف الثلاثة ايام التالية للبيع وحتى متى هذا المياد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شأن ما زاد على

جرائد ينشر اعلان في احدى الجرائد التي تنطق في اقرب محل (م) ١٧ وفي اليومين التاليين لكل مناداة واعلان تعلق الاعلانات على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفي القوحة المدة للاعلانات بالحكمة التي حصل الترخيص امامها في استيفاء الاجراءات اللازمة وفي الميادين العمومية وفي وصيف المينا التي تكون السفينة مرسولة فيها وكذلك في اليومسة التجارية فان لم توجد فعل باب دار الحكومة المحلية (م) ١٨ يلزم ان تشمل المناداة والاعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المداين الذي طلب المحرز والبيع وصنعت وصل الفاتحة ويضاف السندات المبينة عليها الاجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب ولعل التسليم المداين في الجهة الكان فيها مركز المحكة في الجهة المربوطة فيها السفينة ويان اسم مالك السفينة المحجوزة ومعه واسم السفينة ويان كونها محجوزة او في حالة التجهيز ويان اسم قبولها ومقدار موليها بحساب الطونيلاطيون الممل الذي تكون السفينة فيه رأكوة او عاقلة ويان اسم القاضي المين للبيع واسم المحضر الذي وضع المحرز ويان الشمن المقدر للمزايدة عليه ويان ايام الجلسة التي تقبل فيها المزايدة (م) ١٩ تقبل المزايدة في اليوم المين لها في الاعلان الملحق بعد المناداة الاولى ويستمر القاضي المين للبيع على قبول المزايدات في اليوم المين في امره بعد كل مناداة تحصل في كل ثمانية ايام (م) ٢٠ وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للمزايدة الاخير الذي يكون حلفاه اكثر من غيره عند انقضاء الشرح المقررة في اجراء المزايدة حسب المادة ومع ذلك يجوز للقاضي المين للبيع ان ياذن بالتأخير ثمانية ايام مرة او مرتين املا في حصول مزايدة أكثر ويعلن ذلك بالجرائد ويصليق الاعلانات فان لم يشاهد من التأخير المرخص به على هذا الوجه الحصول على مزايدة أكثر تسلي السفينة بناء على المزايدة الاخرية (م) ٢١ اذا كان المحرز واقفا على قطار او صنادل او سراكب اخر من سفن المينا وتكون حمولها عشر طونيلاطات فاقبل بيع البيع في هذه الحالة في جلسة القاضي من غير احتياج لمراماة كافة الاجراءات السالف ذكرها

## ملوكيات

الذي استخدمه فيه ويجوز لتفاه في كل الاحوال ان يبيع الصرافات المتغيرة فيها بالكاه اذا لم يكن لها سبب (م) ٢٢ اذا كان القيدان المردول شركا في ملكية السفينة يجوز له ان يترك الشركة فيها ويطلب قيمته ويكون للتدبير هذه القيمة بمرة اعمل صريح على طم الامتصاص وبيعهم الناس المعين للامور الربوية بالحكمة اذا لم يتفق الامتصاص على تعيين (م) ٢٤ اذا كان للسفينة عدة ممالك وانقضت معظمهم العمومية اجراء امر ما لم يخلو في الرأي عليه فحين رأي الأكثر ولا تكون هذه الاكثرية باضرار عدلها باضرارها بل باضرارها الملكية الزائدة على النصف — والسفينة المبركة لطفها ملكا فاشيا لا يجوز الترخيص في بيعها بالرافعة لعدم امكان قسمها الا بناء على طلب من يكون له نصها من الملاك ما لم يوجد شرط بالكاه بخلاف ذلك

سفينة — (ر) اجرة السفينة — قيدان —  
ملايح — تاجر (قت ٧ — حكومة (قت ٧٢ —  
خسارة بحرية — سند مستحقات — سيكورتاه —  
مصادمة —

سفينة غير صالحة للسير — (ر) اجرة السفينة (قت ١١٦ — سيكورتاه (قت ٢١١

سفينة بنغارية — (ر) يوزان — ميناء

سفينة شرعية — (ر) يوزان — ميناء

سفينة (مجموعهما) — (م) حجب (م ٤٧٤

سفينة صغيرة — (ر) قيدان (قت ٤٥

سفينة بوسنة — (ر) مسافر

سفينة معدة لنقل المسافرين — (ر) مسافر

سفينة (ر) حجب (م ١٠٠) — خليج — وقد ١٧

ذا سنة ٩٦ — مجلس حجبى — مدة طويلة (ق

٨٤ — ٨٥ — كجاج — وصية ش ٥٣٧

سفارة — (ر) حصة يسطرة اول فبراير سنة ٨٣

فصل ثالث

سلط — عدة — اسقاط الحوامل

سقوط الحق — (ر) في الدعوى — حيا الاوراق  
(التجارة بين الزمن)

(م) ١١٤ كل دعوى معطلة بالكمالات او بالسلطات التي تمته الاذن وتعتبر عملا تجاريا او بالسلطات التي لمصلحة الاوراق المستعملة امرا بالسلط او بالسلطات الربوية التي تجرد الامتصاص عليها وتكونها من الاوراق الخيرة لاجل تجارة سقط الحق في القضاة يفتي خمس سنين احدا من اليوم التالي لرم جدول مبادى التعلق او من يوم عمل اليومين والى من يوم اخر مائة بالحكمة ان لم يكن صدر حكم او لم يحصل اختلاف بالدين بعد منقضى ولما على المدعي عليهم تأييد برأى ديم

المبالغ المستغلة للمداينين الذين حصل المجرى من اجلهم (م) ٢٧ يجب على المداينين المعارضين في تسليم الترخين ان يقدموا الى قاضي كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة ايام بعد التبليغ عليهم بذلك من المداين الذي طلب اجراء البيع او من مالك السفينة التي وضع المجرى عليها او ممن كان قائما مقامه وان تاخروا عن ذلك يصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون ادخالهم فيه (م) ٢٨ ترتيب درجات المداينين وتوزيع التعويض يكون اجرا واما فيما يخص المداينين المتنازعين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة واما فيما يخص المداينين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مداين مندرج في الدرجات المرفوعة يدخل في الترتيب باصل دينه وفوائده والمصاريف (م) ٢٩ لا يجوز وضع المجرى على السفينة المتأهية للقيام للسفر الا اذا كان من اجل دين مقترضة للسفر المتأهية له انما اشكل تلك الدين سبب هذه الحالة يقع المجرى — وتعتبر السفينة متأهية للسفر اذا كان قيوهاها حاملا لاوراق المرور للسفر

## ( الفصل الثالث — في ملك السفينة )

(م) ٣٠ كل مالك لسفينة معزول مدعى عن اجل قيوهاها بمعنى انه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن اهل من اجل القيدان ويرافق ما لديه القيدان المذكورين بها من السفينة وتندرجها — ويجوز لذلك في جميع الاحوال ان يخلص من الاموال القيدان المذكورة بركة السفينة والاجرة اذا كانت هذه الاموالات لم يحصل بناء على اذن مخصص منه ومع ذلك لا يجوز الترخيص من يكون في آت — واجد قيوهاها للسفينة وما كان او شركا في ملكيتها — لانها كانت القيدان شركا فقط في الملكية لا يكون سعيلا قائما به فيما يخص بالسفينة وتندرجها الا على قدر حصته (م) ٢١ ممالك السفينة الهاء الحرب باذن من الحكومة لا يكون معزول عن البيع والاموالات التي تحصل في الحرب من رجال الذين فيها او من طرفها اجرة الا بقدر المبلغ الذي ادرا القضاة به ما لم يتركهم في ارتكابها او يجرى من قبلها — وتكون القضاة المذكورة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ قرص دينا في كل سفينة يبلغ عدد مالحيها مائة وخمسون نفرا فاقل ويحجب من هذا العدد رجال اركان الحرب والمساكن والمخاضين وتكون القضاة يبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرص دينا في السفن الاخرى (م) ٢٢ يجوز لك السفينة في كل الاحوال ان يعزل قيوهاها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقيدان المردول في اخذ صرخه من عهده الا اذا وجد شرط بالكاه ينفي بها خلاف ذلك وانما على المالك دفع المداين اللازمة لرجوع القيدان اذا عر في بلد غير البلد

- يطلب الدين على أنه يمكن في ذمتهم شيء من الدين إذا  
دعوا طلب ودل على يوم مقامهم أو دورتهم أن يملأوا بمكده على  
أبهم محققين حقيقة أنه لم يبق شيء من الدين
- سقوط الحق في المواد التجارية الجسدية** - (قانون  
بحري) (م) ٣٢٧ لا يجوز للقرض أن يفي حال من الامتياز  
أن يهلك السبعة بني المدة (م) ٣٢٨ ويسقط حق الدعوى  
بذلك الاثبات الموضوعة من انقضاء المواجه للقررة في المدة  
٣١٢ (م) ٣٢٩ وكل دعوى ناشئة عن مشاركة التبرع البحري  
أو مشاركة السكوكية يسقط الحق فيها بعد مضي خمس سنين  
من تاريخ المشاركة (م) ٣٢٠ والدعوى المسجلة بإيراد اعتبار  
وشرائط وإلزام وغيرهما من الاثبات اللازمة لإثبات السبعة  
والتعليق **وغيرها** وموتها بمرورها والدعوى المسجلة بإيراد  
الاعتبار أو الامتياز التي غلبت في السبعة يسقط الحق فيها بعد  
الإيراد أو استلامها على ثلاث سنين (م) ٣٢١ وجع الدعوى  
المسجلة ببيع أجرة السبعة وأجرة القرضان والقبضات والملاصين  
وإخراج من المهرين وبما هيتهم والدعوى المسجلة ببيع ما هو  
مطلوب من المسافرين والدعوى المسجلة بفسخ البضائع  
يسقط الحق فيها بعد وصول السبعة سنة وكذلك الدعوى  
المسجلة بفسخ المراكبات وغيرها المسجلة للملاصين والاختصاص  
الأمر المبررين بأمر القرضان يسقط الحق فيها بعد  
الاحاطة سنة (م) ٣٢٢ ومع سقوط الحق في الدعوى المذكورة  
بعضها بعد المدة في المواد الأربعة السابقة يجوز أن استحق  
به عليه أن يطلب تخلف من استحق به (م) ٣٢٣ لا يسقط الحق  
بعض المدة إذا كان موجوداً منذ أو بعد أن حساب مقطوع  
وبعض من الدين أو بروتستو أو دعوى مقدمة على الزعيم  
المخرج وكان ذلك معلناً من المدينين في الوقت اللازم إنما  
إذا سكت رب الدين بعد البروتستو سنة بدون مطالبة  
للمدينين بروتستو في مدة المدة بالملأ وكانه لم يكن
- سقوط الحق** - (في عدم سماع الدعوى)
- (م) ٣٢٤ لا يسقط جميع الدعوى على القرضان أو المدين بثنان  
المسجلة المسجلة للضمان بالتجارة إلا إذا سار استلاماً بدوهم  
على بروتستو جميع الدعوى على مساهم السبعة بثنان  
المسجلة المبررة إذا سار القرضان البضائع وأخذ المبررة بدون  
محل بروتستو أيضاً وكذلك الدعوى المسجلة بصرف  
المسجلات المنقطة عن اصطلاح في جميع يمكن القرضان فيها  
أن يقدم دعوى إذا لم تحصل مع ذلك مطالبة (م) ٣٢٥ تكون  
البروتستات والمطالبات المذكورة لازمة إذا لم فصل وتعلن  
في ظرف ثمان أو أربعين ساعة ولم يفتها رفع الدعوى للمعكة  
في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها
- سقوط التبريد** - (ر) مضي المدة (ق) ٣٠٤
- سقوط الحق** - (ر) فرقة (ش) ٢٩٨ - (ر) تسعة
- (ش) ٣١٠ مدة طويلة - مضي المدة - ميعاد
- سقوط الحق بالمدة الطويلة** - (ر) مضي المدة
- سقوط حق مدانيي بايع السفينة** - (ر) سفينة  
(ق) ٩٠٨٠٧
- سقوط الحق في الدعوى ضد كفيل المؤمن له** -  
(ر) سيكروتاه (ق) ٢٢٢
- سقوط الحق في الحقوق عن اعمال الشركة** - (ر)  
شركة (ق) ٦٥
- سقوط الحق في الدعوى على الوكيل بالعمولة وامانه**  
النقل - (ر) وكيل بالعمولة (ق) ١٠٤
- سقوط الحق في الرجوع على الضامن بقيمة الكبيالة**  
- (ر) كبيالة (ق) ١٤١
- سقوط الحق في الدعوى ضد الكفيل الضامن لكبيالة**  
ضامنة - (ر) كبيالة (ق) ١٥٤
- سقوط الحق في الرجوع على محيل أو صاحب الكبيالة**  
- (ر) كبيالة (ق) ١٦٠
- سقوط حق حامل الكبيالة على المحيلين** - (ر)  
كبيالة (ق) ١٦٩، ١٧٢
- سقوط حق محيل الكبيالة على المتنازل لم** - (ر)  
كبيالة (ق) ١٧٣، ١٧٠
- سقوط حق حامل الكبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب**  
- (ر) كبيالة (ق) ١٧١
- سقوط حق استئناف الأمر الصادر من رئيس المحكمة**  
أو من قاضي الأمور الوقفية - (ر) أمر (ق) ١٣٠
- سقوط الحق في البيع بدم الاختصاص** - (ر)  
اختصاص (ق) ١٣٤
- سقوط الحق بدعوى البطلان** - (ر) بطلان (ق)  
١٣٨
- سقوط الحق في المسائل الفرعية** - (ر) ضمان (ق)  
١٤٩
- سقوط الحق بدعوى تحصيل غلطوط** - (ر)  
غلطوط (ق) ٣٦٠
- سقوط دعوى التزوير** - (ر) تزوير (ق) ٢٨٠  
٢٨٥ - ٢٩١
- سقوط الحق بدعوى الرد** - (ر) رد (ق) ٣١١، ٣١٠
- سقوط الحق بالفسخ في التوزيع** - (ر) تسعة  
بين القرمان (ق) ٥١٦
- سقوط الحق بالتناقضة في قائمة التوزيع** - (ر)



ملوكات

قسمه بين الثريا ٥٧٠ - ٥٧١  
**صورت الخوف في الاطلاع على التوزيع الموت والمحافظة**  
 فيه - (ر) توزيع (ق) ٦٣٣  
**صورت الدين - (ر) ابراء (ق) ١٨٠**  
**صورت العقوبة - (ر) مدة طوية (ق) فتح**  
**سكة - (ر) طريق - شارع**  
**سكة حديد وميناء اسكندرية - (ر) جند كبر**  
**سكة حديد وميناء اسكندرية - (ر) تفكول**  
 كرسون السكة الحديد وميناء الاسكندرية في ٢٥ ديسمبر  
 سنة ١٨٩٢

(من خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر المحديري الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٢٦٠ - وبه على مذكور الكسارية مدري صندوق الدين القومي تاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ٧٩ - وبوجه ما رغبه اليها لظفر الاشغال العزيمة ومراقبته لراي مجلس نظارها هذا الشأن قد امرنا بما موات (م) ١ ان الادارة الخاصة بمصلحة سكة الحديد وميناء الاسكندرية تتفكك من الآن فصاعدا من ثلاث مدبرين يكون احدهم المجلدات واخر فيرسيوفا واخر مصركا - وان المجلد المجلدات يترى باصا وظلة الراسة (م) ٢ ان ميسو ليزور به مدبر سكة الحديد وميناء الاسكندرية يكون رئيسا لمصلحة المذكور ومعرضا عن المجلدات ما رويت الخوف (م) ٣ فان في صافق بالامامير جرم الكاركا ما ياتي من مدبر سكة الحديد وميناء الاسكندرية  
**سكة حديد - (ر) قرار مجلس اقتطار الصانر سنة ١٨**  
**سكة حديد - (ر) روج اول سنة ١٧ الموافق ٢٨**  
 فبراير سنة ٨٠

تقرر بان مصلحة السكة الحديد ملزمة بتقديم موزاة سعرية البائات من مصر ولها وبهايات مستخدمها وتقدم السندات والاوراق للمصلحة تلك المصروفات بعد اجراءها لاجل مراجعتها والتفصيل عليها حسب الاصول المصلحة في حق جميع المصالح المبررة وله يجب على مسادة نظار الاشغال القومية ان يكتف بمصلحة السكة الحديد التابعة اليه بتقديم جميع ما ذكر  
**سكة حديد - (ر) منشور صانر سنة ٢٢ ١٧**  
**سكة حديد - (ر) ٢٥ نوفمبر سنة ٨٠**

قد طحا ما كتب لظفره الناخلة من مدبر الشرقية بالظفراف انه احد جلة انظار من لعاقي مدبره وتوجه به الى جهة شاركة لاصلاح ما حدث من الخلل وتزيم ما وقع من الهدم فيسركة الحديد في المساحة الواقعة بين مك المصلحة والسويس ولا من من الدماء على هذا الاجراء باسم من هو اوجب بانه اقدم على ذلك به على ظفراف ورد اليمن عبر ادارة السكة الحديد ولا راء من المصلحة المصلحة في ذلك مع صفة ادارة السكة الحديد يتبع امير الانظار ولا يخفى ان هذا الاجراء لا يتطابق على القواعد الانسانية المصلحة ولا يتوافق معصوص الاوامر السامية المبررة بانه لا يجوز تكليف الاعمال بصل من الاعمال الا اذا كان مائتا

حليم بالمصلحة العمورية كوي مرورهم وحفظ اراهم وبلاد من غير انال الفرق لفظ لم ان منطة السكة الحديد تبد منطة عليه لكن لما خاف عوصوبة ترجع اليها ايراداتها ومصارفها فقلها ان تشارك جميع الاعمال من طرفها باستعمال ما يورثه التسم فيها بلزم ما اولس لما امرولا بهي على المدبرين من عائل الاشارة ولا لخرم ليا مائل هذا الامر وصدورها ذلك فلا يصح لغير او من جونه لوت معها او غيرها انما تطلب بعد ما طر هذا الامر المجلد عوصوبة ان اجراء الحكومة الصانر فاعلى المدبرين ناطقة بالوضع جازا بان كل مامور مكلف باستعمال ايامر النظارة الخارج موقعا بالمدبرين ليسو بدمية مصلحة السكة الحديد ولا غيرها من المصالح ولكم ما يمين لظفره للاطلاع ولا يسوغ لم اجراء صل ما يشه ذلك لا لا يامر بصدر لم يمسك المدبرين ولا عاقي عوصوبة ان يتخطى لفل من التاثيرات التابعة ويراعوها حق المرافعة ومطابقا لا حاطة للدير او غير من احد من اعالي البلاد في عمل من الاعمال الا ليا يورد اليهم المصلحة المصلحة لفظ وهو ما يقرر بالمجلدات في كل سنة من اجل التفسير وطوية الجسور لمصلحة البلاد عند ليمان النيل وكل من يدو منه احد عطفه ذلك الا يامر بان يكتف الا في احوال لا  
 يجب عليه ولا في منصفه المائتا لظفره في جدول المصالحات فقد ارفع تصف تحت حطير لفاكية عند لظفره احكام المصالحات فيه وعمازاة بما يخفى في القانون وهذا لزم الاعمال لمصوم المصالحات ومن المصلحة لظفره من الفرق في المصلحة

**سكة حديد - (ر) منشور صانر في ٢٥ ل سنة ١٢٦٨**  
**سكة حديد - (ر) ٢٠ نوفمبر سنة ٨١**  
 ادارة السكة الحديد حوت في نظارة الاشغال العمورية تاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٨١ بما يند حصول عوارض المصالحات السكة في انما سرحا بالباب مصادرها يامرس ومواسر وعلاها تكون على عطفية السكة وتسبب من ذلك تكليفه مصلحة بالاع لظفره المصالحات ويراد مع ذلك المصلحة والرتب جوا في شديدي في ارباب تلك المصالحات وايضا في هذا ورد مكاتبة من النظارة المجلدات تاريخ ٢٧ الشهر المرفوع تصد النظرة في ذكر وصية في الرابع من اسبوعية من المصالحات فلا فضا عا حسان ان هناك عها من المصالحات بترتب عليها تكليف تلك المصلحة لمصالحات المصالحات عها وهذا ما لا يتوافق لستمر حصول وقد سبق النذر مرارا موكدا بالتمت في اجراء ما عه مع حور المصالحات المذكورة حال مرور المصالحات لهذا مع بلل غاية الاهتمام في حصول التاكيد على سائر مشاغل وعقد القرعة ونظار وكلاهما ايجاد والرتب التابعة لمصلحة ادارة كم الاتي على عطفية السكة بين هذا الامر المصلحة واخذ الاستبانات الكافية لمصالحات مع ذلك المصلحة يمتد يكون معلوما اذ اعلم بما يحصل من ذلك في حدود مصلحتهم وتكليفهم بترجمة المصالحات التي تقع مع التاكيد على سائر مستغني ادارة مرفوعة هذا الامر في من الاعمال فصاعدا لا يسع برفوع من هذا التصيل وبما عليه لزم تحرير لفظ ليا به ولا اجراء بقتضا كما انه بل يجره لظفره لزم ليا به ولا اجراء



## معلومات

الجامع صادف في أثناء مسيره على الرضبط قبل وصوله إلى دمنصور بمسألة قليلة جاموسة فتمسحها وأج من ذلك خروج خمس عربيات محفورة بالبحاج على الترسبط منها ثلاثه كسرت مسطحة الأثيرة والمربعات التي لا يزالان بها بقدر التربة مدة مسطحة وسدت البكة وله لهذا وسبق حدوث أمور كثيرا من هذا القبيل في أغلب الأوقات مرغوب الترسير من هذا للحدوث بالخذال الوسائل الموجهة لمنع وقوع مثل هذا من الآن فصاعدا وحسب أنه وإن كان محرج في تاريخه لحدوثه الصيرة بالضعف في شأن المحادثة التي ذكرت لكن بأآه من الإقتضاء التأكيد من تكم بإعادة ما سبق صدور من هذا الطرف في التاريخ المرقوم ولجديد القصص الأكيدة على المتأخر والمبد وبهرم هذه الملاحظة لهذا الأمر وعدم التأويل فيه كليا ووقاية ما عساه أن يحصل من المخاطر لزوم تحريمه للأجرا" وفي ترجمه محروفي في الجهات ما ذكر

**سكة حديدية** . ( منطور من نظارة الداخلية في ٢٩ شهر سنة ١٣٠١ ٢٠ نوفمبر سنة ٨٢ )

أنه مع ما تعدد صدور من المشورات للجهات أكيدا بأجراء كل ما يترب عليه عدم عبور المواشي على جسر خلوط السكة الحديدية في حال الترسير والوابورات والقطورات رضا للخصرات والتفتيات الناتجة من ذلك بأسباب المصادمة والتعدي في تلك المشورات من الأتيان بما يتخلف نصوصها مازال المسموع بل التفتق أن هذا الأمر غير ملطف إليه ولا معنى به استدلالا بتوالي وقوع المصادمات حتى أنه أدى الحال لتسكي مصلحة السكة الحديدية بإفادة أرسلتها للداخلية الآن في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بتره ٢٨ من هذا الأحكام الموجب لفرض المصلحة وأرباب المواشي معا على أنه لا يخفى أن عبور المواشي جسر السكة يضر من جهة تلك المصلحة بتكليفها عند حصول مصادمة بمصاريف إصلاح ما يتلف من آلات الواهورات والقطورات ومن جهة أخرى مضر جدا بمصلحة أرباب المواشي أنفسهم نظرا لفقد مواشيهم التي كانوا ينتفعون بها في اشتغالهم الزراعية ونحوها ولاشك أن الجهات لو كانت قائمة بتنفيذ مقتضيات تلك المشورات بحق القيام كما هو المقصود من صدورهما لاترقت هذه الخسرات — وسبب أنه جاء على ذلك وعلى ما تطلبته مصلحة السكة بالأفادة السابق ذكرها قد راينا لزوم إعادة التعديل للجهات التي سبق للشر لها أن يبادروا بإصدار التنبهات

المشددة إلى أحكام إدارات القرو و عمد ومشايخ القري والبلدان ومشايخ انخري يئذل مزبد الجبلد في منع الاهالي وارباب المزارع منع كليا من عبور مواشيهم جسر السكة في الأوقات المعبنة لزوم الواهورات والقطورات ومن يحصل بضره يلد من أولئك المشايخ إصر عما تشكت منه إلا أن تلك المصلحة فأنه ياتب على ذلك فأتونا فلها قد كتب في تاريخه للخصرات المديرين بذلك وبأنه لا بأس من اخذ التعمدات على أولئك المشايخ والصمد بآذكر وبالمصلحة هذا لتقوموا بأجراء ما اقتضاء — وليكن مطبوعا أنه لوصلت مصادمات بعد ذلك بيمينك فلا بد من تحاشا كل إهمد والمشايخ على الوجه الذي نوضح ونفضل عن ذلك فإن تك وحكام الادارة قلل من تبع بجهة إدارتهم المصادمة لاحتلالهم من المسولية أيضا ومع ذلك فلما الشتم في أنه يحسن همك وتيفكك والتأنيك لا يسمع من الآن فصاعدا يحصل شيء من هذا القبول بيمينات المديرية

**سكة حديدية** . ( منطور من نظارة الداخلية في ٤ شوال سنة ١٣٠١ ٢٨ يولي سنة ٨٤ )  
مصلحة السكة الحديد كانت رغبه ترسيخا بطريقه اضافية بخرات المخطات من البلاد الكهية ما ار المارة والمطرات هذه المصلحة بغير المظفر بقره المخطات على ما راه نظارة الداخلية في هذا الشأن من ضرورة إمكان ترتيب عبورها من المارة لغير حركات كل عامه وبالكفاة بالتحرير للدرية الموجهة بإدارة مصالح السكة الحديدية باليه على مصالح عبور المارة بتكليفها بتمكينها من جاس المخطات بالافادة مع إغراء المخطات للمين من طرف مصلحة السكة في المخطات للاطلاع على باب المساعدة فقد جسد أن عبور المخطات يكون من المصلحة والمشاريع بغيره. المذكرات يكون أدبه بمساعدة لس لا رجلا حدثت كناية من وفاة المجلس لهذا الطرف بآرج ٢٢ رمضان سنة ٢٠١ ١٣٠٠ لاجراء مخطي ما قرر وداء على ما ذكر لزم رغب لامتدادك لمصلحة التفتيات اللازمة من طرف المارة على مصالح عبور المارة بتكليف بغيره المارة بتره جدا من المخطات بأقره المجلس على السكة التي ترصد

**سكة حديدية** . ( قرار من نظارة الداخلية في ٢٠ شهر سنة ٨٤ )

( باظر الداخلية ) بما على طلب مدير مصالح الصحة العمومية ومن بعد حصول الأتأنيك مع نظارة الاشغال العمومية وتصدق مصلحة السكة الحديدية ونظرا لان حصول نقل الميخانات بسكة الحديدية يترب عليه حصول مباله لكل الامراض المعدية وإلى ما به فيمكن مخطط من الضروري أن الترسير المصلحة لهذا الغرض تكون في وقاية من ماعاشر المدي والخذال والرسايط في هذا الشأن فرما حوات ١٤ بدني لتلقه كل عربة بآية الإحصاء وتجهزها بهذا كل ويكون أجرا" مفعلة بالمصلحة سب الأتي ( دوا ) بمرأالة البراز طلبة ( الروت ) والحاد

الامر اني تجدد وكسها (عائيا) بغير عملها لها محال (ثالثا)  
 بغير استعمال جهاز مركب من محلول الجير و الماء بغير كل  
 فالحين على غير ما كان من قبل في ذلك الوقت، ويرى على ان يمتنع من الجير  
 والفسف اما الزئبق والسيلس وغيرها فيسور حرقها او دفنها بعد  
 ذلك (٢) عدد المحطات الممكنة لنقلها في كل مرة يكون  
 كما يأتي في طرقة للمحطة الموصلة لمحطة السكة الحديد (معد)  
 ٧ ميل او يبال او اثني اواثر — ١٢ حور — ٦ حور — ٤ حور  
 ٤ حور — ٤٠ من الفم — ٥ من الفم — ٤ حور  
 (٣) يكون لدى محطة السكة الحديد مطوية بالمحطات  
 الرئيسية التي يمر اليها من ادارة مصالح الصحة الموصلة عن  
 ويجوز الاشراف الصحية وحق الفحلات الخاصة (٤) ٤ مك  
 البلاط تزل الى كافة نظار المحطات التي يجب عليها  
 بغير نقل كافة المحطات التي في طريق بين المحطات ذلك على  
 ان تصدر من الجهات المختصة ولم يصير منها لاجل توصيلها  
 عند السكة الحديد (٥) ٥ مك للشباب بيني انشائها من  
 حكم ان يجرى المحكمة او من مكتب البوليس او وكالة او من  
 مستخدم (٦) ٦ مك يرضى نقل كافة المحطات المتصاعدة المحطات  
 ذات الكه للداخل او الصافرة من مركز مصاب لها يوجد  
 بلاغ رضى بيني بوقول المرض والفسف ٥ مك السكة الحديد  
 بالمحور الصافي ٢٧ مارش سنة ٨٤ لها يخصص بالبوليس  
 (٧) اما الاشراف الصحية بغير تقرير تحديد الكه لها حسب  
 وقت الفتح بمرقة ادارة مصالح الصحة (٨) ٨ مك  
 الحديد بناء على تنديد فادة حضانة من ادارة الصحة للصرح  
 في احوال استعمالها بقتل المراضى السلية المخطا كل الاماني  
 داخل المصلحة الخاصة ولكن لا يمكن نقل مك المراضى اكثر  
 من دقة واحدة في كل اسبوع وهذا النقل يحصل في حرثات  
 مخصوصة بينه كترتبه الى المحلات المخرقة للمحطة مقدمات  
 القتل البشري (٩) ٩ مك ما يمكن من الاجراءات الاحتياطية  
 للظلال والتجديد لا يمكن استعمال مك الحرثات في نقل المراضى  
 السلية قبل مضي ٤٨ ساعة (١٠) ١٠ مك اذا لاحظ احد مستخدمي  
 السكة الحديد في اي وقت انه صار نقل حيوانات مصابة في  
 بعض حرثات يجب عليه في الحال اعلانها للادارة لمنع  
 استعمال مك الحرثات ثانيا قبل تجديدها (١١) ١١ مك  
 من ادارة مصالح الصحة الموصلة ومحطة السكة الحديد مكلف  
 لها يخصص بنقل هذا القطار  
 (١٢) ١٢ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 سكة حديد — (١٣) ١٣ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 نظارة الاشغال (رسلت لها الفادة رقم ٦ أكتوبر سنة ٨٤)  
 ١٨٢ ومعا مكاتبة باردة لما من محطة السكة الحديد بقصد  
 النظر الى بوقول حفظ وصيانتها لمخلفات من مطر القصور  
 وحيث انه عدد ما كانت تأدية اشغال البوليس جارية بمرقة  
 وجاله بقتل الارواح وفسف الاقلام كلفت من ولجان رجال  
 البوليس المتصور الى المحطات يورث سقوط القطارات بها  
 للادارة ومع اخطاء ادارة البوليس الان في المضيات صار من  
 الضروري اجراء ما كان جارية اولها فلذلك اقم نفس الجهات  
 وبالمجمله للدراسة يامل دقة الافلات لهذا الامر واجراءه

بالمرور داخول البوليس لئلا يكل حظه بوجهه فيها صالح  
 وطريقا في تاريخه حرق الاشغال باسوية مبيت غير علم  
 طرف محطة السكة الحديد من اجل مساهمة رجال البوليس  
 للصلح على ما هو معروف  
 سكة حديد — (١٤) ١٤ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 (١٥) ١٥ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 كثيرا ما اصدرت نظارة الداخلية ايام ومفتورات لكافة  
 المدير بات بقصد اصدار الفاكيدات بها على المأمورين  
 وعدد ومشايع القري والبلاد ببيع ايام الاماني عري الاجرار  
 على قطارات السكة الحديد وكان ذلك في بات بانتفاذ ان  
 نظارة الاشغال بقت مكاتبة التركية للداخلية مورقة  
 ١٧ ديسمبر ١٨٨٤ بها على ما ورد لها من محطة السكة  
 الحديد بما تضمنه انه بها كان لطر الركب سافرا من اسبوع  
 في يوم ٦ منه فبقت عليه عصبه من الاوقات بقرع عصبه  
 النسا وصاروا يرمونه بالمحارة حتى كسر الى الحارة القطار  
 وجرسوا الكساري وبها على ذلك رغب النظارة المشار  
 اليها لئلا يفتاير الملائمة ليرجع هذا الامر بسبب ان هذه  
 الاجراءات المتأخرة بحالة النظارة ففعلوا كرتها بقت  
 بالقتل والمخاطرة على محطة السكة الحديد فاجابوا بانها ما  
 بارواح المشاهدين وحيث يكون من الجوزب على كل مديرية  
 ان تصدر الفاكيدات والمفتورات لكافة المأمورين ولتستعملهم  
 وتساعد الصناعات على عيد ومشايع البلاد والمخاطرة  
 بالمركات والطرق الكاتبة على خط السكة الحديد بزيادة  
 الافلات للتح ولوج تلك الاعمال مرة ثانية وبانه ليرجع امر  
 مثل ذلك الى المستقل ففعلوا عن معانة مركبة من الاولاد  
 المذكورين لاصيراعلا اعلمهم ومن مك مكلفون بالمرافقة من  
 الحاكمة على الاعمال للغير في تاريخه للدراسة بما ذكر  
 وبالمجمله للدراسة اليها وتاك عليها بقية التصرين الخاص  
 اللذين تجاروا على هذا النقل ويطبق احواله كما حكمهم  
 والخسب في الاعمال على جهة الانعصاف وانفس تحريمه  
 كك لمكلف ذلك وتداول الهمية في اجراءه  
 سكة حديد — (١٦) ١٦ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 (١٧) ١٧ مك من نظارة الداخلية في ٢١  
 الجيرة في رجب سنة ٢٠٤ (ابريل سنة ٨٧) ببيع ٢٦  
 الماضي صار بلاغ مديرات الزوجه الجيري والمجيرة صورة ما  
 اصدره قنصل دول ريس مجلس النظارة التركية لنظارة الاشغال بضم  
 توسط حاته المدير بات في تمثيل ما بين من الميسرين والقيادات  
 المحملة للزوارات وبسباب محادثة المراضى او الحارث التي  
 تحصل للمرات باسباب حلف الطرب على الفتورات وانه  
 في محطة السكة الحديد ان يجري ما دون ذلك الفتور  
 وفي هذه الايام كتر تصدى الاماني برى الفتور على قطارات  
 السكة الحديد وبسبب ركابها وهذا ففعلوا بما يقرب عليه من  
 القصر الذي لا ينفذ على غلق بالاداب والنظام العام ومك  
 ان عدد اعداد الاماني على هذا النقل ما تفتا ١٧ من عدم  
 مما يمتنع بقتل الفتورات اللذين التي كانت موضوعة لمادة

# ملحوظات

أخذ عوائد دخولية ومضافاته من تلك العوائد — وقد  
أخذت الطرق اللازمة لفصل على سداد عوائد الاستهلاك  
بالتكامل على جميع كميات السكر المكرر التي يصدرها هذا  
المحل — فلقد قام بتفصيل ذكره في ٦ أبريل سنة ١٨٨١ قد  
يستحب قبول دخول السكر المكرر في المدن المصرية  
أخذ عوائد دخولية ومضافاته من تلك العوائد — وبما على  
ما ذكره من عوائد السكر المكرر لهذا المحل  
لخصه الدعويات — ولعل معناه السكر المكرر  
يولد من السكر المكرر حال حضوره بمراكم المدن  
ببني أن تكون رؤس السكر مشحونة بملء محمل تكرير  
السكر المصري — ويرسل — تك من طيه جانب من عنه  
البيانات لإصلاح المسألة حاليا

سكر — قرار من نظارة المالية في ٣٠ يونيو سنة ٨٣

بعد الاطلاع على ذكره في ٦ أبريل سنة ٨١ المتعلق  
بمحل تكرير السكر المصري — وبناء على التقرير  
المرفع اليان من مدير عموم الاموال التبريدية  
والملحوظات لقرننا ما هو آت (م) ا على مدير المحل  
او من يذوب عنه آت يقدم قبل الشروع في انتقال  
تكرير السكر اعلا بالملك — يحدد هذا الاعلان  
مندوبو الحكومة بالتدقيق بخصوص ونسفي منه صورة  
للجلن — يجب تقديم اعلان مثل ذلك في حالة توفيق  
اشغال المحل او اعادتها ما هذا — احوال القوة الجبرية  
ويضي تقديم الاعلان قبل الشروع في اشغال التكرير  
او قبل توقيها او اتطاعها او اعادتها بثلاثة ايام  
(م) ٢ جميع كميات السكر الخام وسائر محصولات  
اللازم تكريرها التي ترد للعمل بان يقدمتها اعلان  
قبل ادخالها فيه — هذا الاعلان يوقع عليه مدير  
المحل او من يذوب عنه ويذكر فيه انواع محصولات  
— صنف الطرود وعددها — وزنها القاتم — وزنها  
الصافي — يوقع لمندوب الحكومة ان تصديقها  
هذا الاعلان بواسطة توقيع اكتشف اللازم وعلى  
الشركة ايضا ان تعلن في وقت تنفيذ اللائحة الرأية  
ما هو آت (اولا) جميع كميات السكر الخام الموجودة  
في ذلك الوقت بتجارتها (ثانيا) جميع كميات السكر  
الخام التي استعملت في التحويل قبل ذلك — (ثالثا)  
جميع كميات السكر المكرر الموجودة بتجارتها بالوزن  
وعدد الرؤس — يراجع مندوبو الحكومة صحة  
هذا الاعلان بواسطة جرد آولي (م) ٣ عند ما يريد

مركبه وذلك نظرا في ذلك انظارا من حفظ النظام  
لرؤس الرجوع الى العمل بتفصيل تلك المصنوعات بمجد ان من  
يقدم على ارتكاب امر سلب ذك فيفصل عن منصبه  
المحليات والمضافاته على ما يحدده معناه السكر المكرر  
بمصر خاصة ما كونه في الحال في ظل النيابة حيث يكون محل  
المصر اللازم — وبما على ذلك بلان الاجراء كلك من  
الان فصاعدا تزن طريقه صدر الفاكينات الجديدة الى عدد  
ومضاف البلاد للمارة لشرط السكر المكرر بان يلاحظ  
بكل دقة منع حدوث مثل هذا بالمجاناة الواقعة بمركات الادم  
مع أخذ التمسك عليهم بان هذا من هذا التبريد يكون  
تحت المراقبة والمضوية ومن يهمل منهم هذا الامر المجرى  
ساعة عما كونه ايتا على ذلك القلم

سكر حديد — (جس تأديب ) ترجمة امرا حل  
(صاخر في ٥ فبراير سنة ٨٩ ج ٥)

١٢٠٦  
بعد الاطلاع على المادة الخاصة بالفرن من الامر العالي الصادر بتاريخ  
١٨ يونيو سنة ١٨٧٦ — وبعد الاطلاع ايضا على امر الصادر في ١٠  
أبريل سنة ١٨٨٢ — وبما على ما عرفت عليه من الاطلاع بمصرية  
سواءه راي على انظار امرها يا حرات (م) ا على ادارة صحة  
السكر المكرر والمضافات وبما كونه في حال حاظ  
الاصناف الخاصة بالفرن في تفصيل الامر العالي الصادر في ١٨ يونيو  
سنة ٧٦ بعد على تأديب جميع المصنفين الذين تمت ادارته  
— وقرارات الخاصة بالفرن من على ايدارته المذكور في صرحاته  
(م) ٢ بموجب على ادارته صحة السكر المكرر ان من فرق على  
القاب حسب اصنافها المصلحة لقرارات المرفوع المذكور عرض  
على على الامر بالتحقيق عليها — (م) ٢ الحكم في صياح الحق في  
لغسل سب الزيد لمراد من لا من على محرمي مولف من  
القاب المصري لدى الحكم بالامانة بعد رؤس واحد نظار من القاب  
واحد مدير صحة السكر المكرر

سكر حديد — (ادارة) السكر المكرر احمد  
بفصل امرا حل موزع في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على نظارة  
الاشغال العمومية

سكر حديد — (ترب الادارة) (ر) دين موحده

١٨ نوفمبر سنة ٧٦ م  
سكر حديد — (ر) احتياطي ٣١ أكتوبر سنة ٨٩  
— انتقال — حريق (ق) خطية قضائية ٣٠  
يوليو سنة ٨٥ — منقطة حموية (ق) ٩ — منقطة  
حموية — حلوان — وكيل بالعمولة (ق) ١٠١

سكر — مندوب من نظارة المالية في ١٧ أبريل سنة ٨٣  
محل تكرير السكر المصري الذي مرص بالمواد المذكور  
الزيم ٦ أبريل سنة ٨٨١ مشرع حديثا في اشغال التكرير  
وبما قبل مشرع في تصدير السكر المكرر — من منفي  
السكر من المصار الى تهر اخذ عوائد استهلاك عمومية على  
السكر المكرر المصنوع لهذا المحل حال خروجه من  
هذا ومن الجهة الاخرى في ٢٠ يونيو سنة ٨٣ في  
بمحل دخول السكر المكرر منه في جميع المدن المصر حاليا

بالمعمل او وكيه ان يصدر خارجيا عن المعمل اي  
كية سكر خلا كان او مكررا يقدم كذلك اهلانا  
بينان ما هو آت (اولا) يوم وساعة المثلث (ثانيا)  
نوع المحصول المصدر (ثالثا) صفة وعدد الطرود  
وصلاية غنيزما (رابعا) الوزن القائم (خامسا) عدد  
الرؤس اذا كان السكر المصدر مكررا (سادسا)  
الوزن الصافي (سابعا) الجهة المصدر اليها وطريق  
أفضل برا كان او بحرا او على طريق السكة الحديدية  
— ينبغي ان يقدم هذا الاعلان قبل تصدير السكر  
حتى يجسر لخدوني الحكومة ان يكشفوا على  
الجزء الا لازم تصديره قبل خروجه من المعمل  
(م) ٤ ما تدون بمراد ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ من دكرتو  
٦ ابريل سنة ٨١ فيما يخص بخروج السكر من المعمل  
وجولاته في الجهات لا يتصلق الا بالسكر للكر (م) ٥  
على مدير المعمل او وكيه ان يقيد يوما بيوما بدون  
انتقال وبدون ترك ياض او حصول قسط او قسمة  
في الدفتر الذي تصليه له الحكومة عينا ما هو آت  
(اولا) كيات السكر اعظام التي تسلم بالوالي للتشغيل  
(ثالثا) كيات السكر المكرر (عدد رؤس كل شكل)  
التي شغل بالقولي من الاقران لغزن المحصولات التي تم  
تشغيلها — هذا الدفتر يتم ويؤشر عليه من النظارة  
وينبغي تقديمه لخدوني الحكومة في اول طلب يصدر  
منه بمراد بمراد ذلك (م) ٦ السكر اعظام وسائر المحصولات  
اللازم تكريرها وكذلك السكر المكرر يلزم ان يحزن  
دواما في المحلات المخصصة لذلك التي يشير اليها مدير  
المعمل للمتعدين المذكورين وفي اي حالة لا يسع  
تخزين السكر المكرر في محل واحد مع السكر اعظام —  
لا يسع تخزين ادنى كمية سكر تم تكريرها خارجيا عن  
المحلات المعنية للتخزين معا كانت الاضرار في ذلك  
(م) ٧ لخدوني الحكومة الحق في الدخول في عتازن  
السكر اعظام وفي عتازن السكر المكرر في اي ساحة من  
البار وفي اي ساحة من القليل حينما يكون المعمل مشغولا  
اثامه الجبل (م) ٨ على مدير المعمل او وكيه ان يسلم  
بكل ما في وسعه من الوسائل ما يصل من الاجراءات  
بمقد الرغوف على الكيات الموجودة بالغزن وكذلك  
السكر اعظام والسكر المكرر في وقت ادخال الاول

ملحقات

انشاء بمعرفة شركة تكرير السكر المصرية تؤخذ عليه عوائد استهلاك باعتبار قيمته بواقع المائة اثنين على الاقل - وتقرر قيمة السكر المكرر بواقع متوسط الاثنان الشوية للسكر المكرر الواحد من مرسيليا (م) ٢ عند تجاوز ارباح شركة تكرير السكر المصرية اثنين في المائة تزداد عوائد الاستهلاك بحصة زيادة الارباح. لنابة خمسة في المائة على الاكثر بحيث ما تحصل للحكومة سبعة المائة يوزي قيمة القوائد التي تصرف للمساهمين وعلى بلف عوائد الاستهلاك خمسة في المائة فلا يسوغ تقيصا عن هذه القيمة كما انه لا يسوغ تقيص اية زيادة كانت بين اثنين وخمسة في المائة (م) ٣ بحيث ناظر المالية مندوبا لدى شركة تكرير السكر المصرية مكلفا بان يوصل على قوائم الحسابات المقدمة منها وعلى تحديد المبالغ المخصصة للتعود الاحتياطي على قيمة القوائد التي يصير توزيعها على المساهمين وذلك بعد مراجعة المدير والحسابات بحيث لا يترتب على كل من المراجعة والتدقيق ادنى مسئولية تعود بأي صفة كانت على الحكومة او على مندوبها (م) ٤ كافة التصوص والوثائق الغير متعارفة لاسرنا هذا تبقى على ما هي عليه

سكران - (ر) ملحق ٨٦  
سكران - (ر) حلاق (ش) ٢١٨ - تكلف (ش) ٧ - مخلفات  
سكنى - (ر) تحقيق ابتدأ في (ش) ٧ - قفة - انتفاع (ق) ١٤ - ٣٠  
سكوت - (ر) اجارة (م) ٤٣٨ - تكلف  
سكوت المتأخر عن الحق - (ر) عطائية القضاة (م) ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦  
سكوت المغير - (ر) عارية (م) ٨٠٥

سلاح - (ر) لارجى الطائر الصادر بارج ٢١ ربح اول سنة ١٧ (٢) مارت سنة ١٨٨٠  
للتذكير المقدمة من نظارة المالية بارج ٢٦ فبراير سنة ٨٠ بشأن الاصله الميعود دعوى بالنظر المصري ما جدا اسلمه السيد والريه وبعض الاسلمه التي يفسدها بها من مصروفات داخشان باهم بصد البح والاصحانه بالانها في محاريف مفرجهم لآخر ما احريت عليه تلك المذكره من المخلفات التي وضعت من مصفاه الكبرك في ملك المساهم وبالمادري روى حيث انك الاصله المخرجه مبيع دعوى

لعمل بمقتضى تساريج (لأنا) امجر الذي يوقف عليه في حساب السكر المكرر (لأنا) انكيات التي نقصت بمقتضى محاضر - يرسل هذا الكشف لنظارة المالية وهي عملا بما تدون في مادة ٣ من دكره ٦ ابريل سنة ٨١ تحرر حسابا عن القوائد المستحقة على الشركة - قيمة هذه القوائد تسدد شهريا بمقتضى مخالصة للصندوق دائرته بلدي بمصر (م) ١١ تسدد الشركة في كل ثلاثة اشهر لنظارة المالية بمجرد رؤية الحساب الذي تحرره هذه النظارة قيمة المبالغ التي تدفع برسم ماعيات في كل ٣ اشهر للمستخدمين المكنتين بلاحظة العمل (م) ١٢ جميع المخلفات لا تدون بذكره ٦ ابريل سنة ٨١ ولا تدون بقرارنا هذا يصير تحقيقها بمعرفة المندوبين المكنتين بلاحظة العمل وبمقرقمن تنديه نظارة المالية لهذا العمل لتصل محاضر عن هذه المخلفات وترسل رأسا لنظارة المالية

سكر - معطو من نظارة المالية في ٩ ابريل سنة ٨٣ على المشور الرقم ١٧ ابريل الماضي كت ارسلت كم عينات المراكات التي ملعها محل تكرير السكر المصري على رؤس السكر الوارد من ورقته - وكنت اوريت  
معانات هذا السكر من عوائد الدخولية ينبغي وجود هذه المراكات على روميه وقد ارسل في اليوم محل تكرير السكر عينات مراكات مستحقة مزعم استعمالها - ليرسل  
تكم على هذا عددين هذه العينات والامل الاطلاع مصفاه الدخولية عليها مع التنبيه عليها بان تعاني من عوائد الدخولية كل ما يدخل من السكر الذي تكون عليه تلك المراكات موضوعة انقدم

سكر - (دكره صادر في ٤ بويه سنة ٨٥ تعديل المادة الثالثة من الاسر المالي الصادر في ٦ ابريل سنة ٨١

(مخبر عديو مصر) بعد الاخلاص على اسرنا الصادر في ٦ ابريل سنة ٨١ وياه على ما وضعه اليانا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا اسرنا بما حوات (م) ١٩ قد صار تعديل المادة الثالثة من اسرنا الصادر في ٦ ابريل سنة ٨١ كما يأتي - جميع السكر المكرر الخارج برسم داخل التطير من العمل الذي صار

من البلاد الأجنبية في الديار المصرية بمقتضى المودعات الدولية ولم يمتد من هذا المبع سوى اقلية اثرية والصيد والاذنات اعادة وكذلك الباقى من الضيقات والقرابات التي يكون غدا التي يحضرها يحتاج بصميم بان هذا الاستثناء على حالة ناقة الكندس وهو لم يقد مصادفهم على القيام بمصارف سريهم لا بقصد التجارة ولا احقر الزاجد منهم مغذرا وانرا من تلك الأسلحة بقصد التجارة فيكون القدر المذكور دافعا لحكم المبيع كما ان الأسلحة المباحة لأسلحة يحتاج التي يحضرها يوزع في داخلته من باب اولي تحت حكم المبيع ولا يعم دعواها وانما في الديار المصرية ولا مروءا منها ولو تكون صادرة من إحدى المين المصرية برافتي من كبرها قد لقرر بان الاستثناء المقرر في حق يحتاج هو فاصر على القدر القليل من الأسلحة الذي يحضر الزاجد منهم للاستثناء على مصروف سفرهم من المبلغ المذكور عنها بقرار المجلس الخصوصي الصادر تاريخ ٣٠ رجب سنة ١٢٨٢ (١٩ ديسمبر ١٨٦٥) المؤيد بالمرامى المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٢ (١٣ يناير سنة ١٨٦٦) وان ماذا ذلك منوع دعواه او مرور بالدار المصرية ولو كان محضرا مع أحد يحتاج او كان محضرا برافتي من إحدى المين المصرية فإن الأسلحة التي سار فيها من هذا القليل رد لاربابها لاجل اجنادها همة لظفر بها

### سلاح ناري - { منشور صادر في ٤ ذاة سنة ١٢٦٨ (٢٨ ديسمبر سنة ٨١) }

انه مع ما جرت عليه من صدور الاوامر بالاكيدة والمضمرات الشديدة لكافة الجهات مع اسيال الأسلحة القارية وغيرها في المزارع كبريات امان القرى بان انفسه لا يترتب عليه من ضرر او اصابات وحل لظلمات الصيد والصيد لاجلا ما يترتب من ان نفس المصيد ربا لقتل اجزاء هذه القادة باسطة كفه من المبال في بقصد المصك وبغير ذلك من الازباب التي تنفي القائد وتضرب الضمان بين الاماني ناه غايه الان لم يهل الامام باطنال للتعاقبات القدية كذا ذلك في ذلك حادثة شديدة الامور التي كانت فيها حرب مصر وجه حسن وقد حوت بمبار بارى اثناء وجوده في فرج ابي القارب وبعد ان قضت السيطر والاريد والفاقة الشيرة لا تباد على حل سخطي الأسلحة فعلا من استعمال في المزارع وغيرها وضروري من القادر لظفر المخرجة مع ابطال هذه المبريد على لاعد على القادة لا يشارد دهرهم جهات لاصفي ما ذكرهوا للامراء على وجه اوضح

### سلاح - { منشور من نظارة الداخلية في ١٠ القعدة سنة ١٢٩١ (٢٣ ديسمبر سنة ٨٢) بشأن جميع كالمه }

يوجد ببلاد المحكومة من الأسلحة وادواتها والبارود سواء كانت مربة او غير مربة مع الاستحصال على جميع الجهات والمهمات المصرية التي يثبت مع السأكرو وغيره الذين كانوا في مواقع الصياد وتقدمت كلف للداخلية في ذلك حيث ان السأكرو الذين كانوا في مواقع الصياد التي التفت حال انصرامهم الى بلادهم بمجموعة والوالي اعلمهم اسلحة وبيانات وصحوبات من صفقات البري على زعمياتهم لاسلحتهم كما ان بعض امانى البلاد الذين قادمهم ليجعلوا في القنال ودخلوا مع كل ذلك الصياد باسم متطوعين اختيرت اسلحة لاسلحتهم واستحصلوا على اسلحة وبيانات اية من تطلقات البري واخذوا منهم وكذلك بعض الاماني الذين بالبلاد اعلموا في اقتنا

### سلاح - { منشور من الداخلية في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠ (٦ يناير سنة ٨٤) }

انه لما ساء ما في قنارات البحرية من ذخيرة الاماني القدر يوجد في من الاسلحة باليات البحرية بالبريات والخطاطات والضيقات في تدهور وتدهور كثيرة غرا من الماكينة البنية لغير الماكينة الذي كالمه حوته المحركة لكذلك ركن ما سويها لصياح كلفه بصفة باليات مع امان ذلك همة وفروري المحصول طوبا في حاله كانت لا نظارة القادر اليها بقصد الداخلية مكانة رمية ٢٠ اكتوبر سنة ١٢٦٥ في لا غرا من اوقاف على قيد عهد لاجل الارض لغير الماكينة والفاكيد على اطلاق بصل كل ما يحضر من ذلك في اي بلد كان يوجد اذا كان فيها يوجد بحدود احد ما كبرام صديا في من صفقات البري بعد اخطار يكون مداف وحسنة الماكينة بالذ الحراز مع اشد الضمانات القوية على الخلف والاماني ما ياد ذكر وفروسي كالمه باليات التي فيها بذلك اسلحة الاستحصال على صفقات اخرى وهدم السبب في الاماني او اخطارها لا يقاء من ذلك من الخسائر على جانب المحركة وبعد ذلك من الاماني ما ياد الامراء على وجه ما اوضحه لغيره تدهور في تاريخه من ارم ورمه على كرم القوية الامراء ووجه

### سلاح - { منشور صادر من نظارة الداخلية في ٥ صفر سنة ١٣٠٠ (١٤ مارس سنة ٨٤) }

انه مع حاصل من تكرار صدور المنشورات من نظارة الداخلية للجهات المعنية في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠ مؤكدا بصفة ما يوجد بطرف الاماني من الأسلحة والمهمات البحرية وتسلمها للمحكومة بالكتابة السابق توضيحا قد وردت مكانة من نظارة البحرية والبحرية رمية ٢٤ الماضي مرة اخرى بناء على ما طرأ من الاماني القديمة من قبله من منديرة في موقوف انه لافاة الان من مجرد اية الكندس والوزب والبلاد وانه ضروري من ضبط كالمه الأسلحة والاماني من قبل البري المبرود بطرف الاماني واسلحة البحرية والامانات اللازمة وقد رغبتم البحرية صدور الماكينة لكافة المندبات والضيقات والخطاطات باحلال الاماني بان من يكون بطرفه في ما ذكر من ضرر ضروري لاجل المحكومة الفاج هو لما وينا ببول لنظارة الاماني بالامانات اللازمة ومن بعد ذلك اذا طهرنا اذا



## ملفوظات

أله بما على ما يستدعيه النظام البصري من مربي الأفاعيل آله  
وبانتظاره الإدارة البصرية من النظارة قد صار مع ذلك الجواريات  
على قضايل القرب والابصار من الأمان فصاعداً بكتة الجهات  
ويصلي أن يكون اللبح دالة في السلطات ولما الجهات التي  
لم يبرح بها فالحانات للذبح بها يكون في الجهة البحرية من  
الذبح أو البذر أو القرية داخل القوسان بينما من السكن وما  
يتخلف عن ذلك من الدم والمخاطب الباطنية بصير الشاة في حفر  
وتقطيع الطين مع تنظيف مجال الذبح وقد كتب في تاريخه  
جميع الجهات بالأجر كما ذكر وبالمجانية هذا لشركه للقيادة  
بشأن كل الشقوق المؤدية لتعبه أيضاً في العمل على منصفه  
بمصر جميعاً بدون أدنى مخالفة أو أحوال

سلاح — قرار من مصر من محافظ مصر في ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٥  
بما على من عدم مخالفة نقل القطن من السفن إلى غارات الحج  
في مدينة القوس بخاصة التي أحادها الجوارون — وما  
على من عدم ريس ومجد طائفة الجوارين أمام محافظه مع باقيهم  
بمسكون في مدة شهرين ابتداء من ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٠٤ عربات  
للنقل على حسب الرزم الذي أقره مجلسه المختصة ولتعليمه عليه  
الحافظة لأن كل من يخالفه من غير موافقة أو من أفراد الطائفة بعد  
مضي مئذنت التبرين على نقل حمول في غير هذه العبارات يكون  
فأبلاً لا يقترن من الجوار وبعد الإطلاع على المادتين ٤٦ و ٤٧  
التي أضافت من الكسب الأول و ٢٥١ من الكسب الرابع  
من قانون الطغرات المصري قد قررنا ما هو الآتي (١) ريس  
ومجد طائفة الجوارين المسحوقين بأجل العبارات لمزبونين  
الذين يجازون أفراد الطائفة عند عدم قدرتهم على أجال عبارات  
خاصة بهم ويكون النقل بالأجر الآتي

عالي جاسرو فركد رجال مجرل منيرة

بار فرس	بار فرس	بار فرس
٣ ٠٠	٤ ٠٠	٤ ٠٠
٣ ٠٠	٦ ١٠	٤ ١٠
٣ ٠٠	٦ ١٠	٤ ١٠
٤ ٠٠	٥ ٠٠	٤ ٠٠
١ ٢٠	٥ ٠٠	٣ ٠٠
١ ٠٠	٤ ٢٠	٢ ٢٠
٠ ٢٠	٤ ٠٠	٢ ٠٠
١ ٠٠	٥ ٢٠	٣ ٢٠
٣ ٠٠	٤ ٠٠	٤ ٠٠
١ ٢٠	٦ ١٠	٤ ١٠
٣ ٢٠	٨ ٠٠	٤ ٠٠

(٢) ذكر من اجتازاً من طائفة الجوارين بديهة القوس على  
نقل حمول من السفن إلى غير العبارات الخرى بها أن لا يجازي  
بذبح غرامة من خمسين قرشاً إلى مائة قرش (٣) إذا طلب  
أحد أو باب العبارات أميرة واحدة من الإبرة الحدود في المادة  
الأولى فيجوز بذبح غرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين  
قرشاً (٤) في حالة عدم دفع الغرامة للقائم عليه ما يهين

حلالهم موزون بطريقه أشياء ضللي الجزي فيكون مستحق  
الجزاء سبياً بتركه فيكون مع حصول البصير والجس عن  
ذلك من الضبطات والتعديرات وبصحة من الأضواء ابتداء  
بالأجر على وجه ما فرض بهذا وما سبق منصوصاً أيضاً عن  
هذا الخصوص وقد تحرر في تاريخه من ذلك بهذا  
للإجراء كما ذكر

سلاح — منشور من نظارة الداخلية في ٦ تمارة سنة  
(١٣٠١) ٧ نوفمبر سنة ٨٣

أنه مع تكرار صدور المنشورات الآتية من نظارة الداخلية  
لجهات الإدارة وأصولها جازي الأولى سنة ١٢٠٠ بضم  
كل ما يوجد بطريق الإصافي ولوجع من الاصطفايات البحرية  
وكافة الأشياء ضللي الجزي لمراسلها نظارة البحرية بالكهنة  
السابق ونوشها وردة مكاتبه حصاده ناظر البحرية والبحرية  
رقبة ٢٣ في الجهة سنة ١٢٠٠ بجزء ٧ بما على ما عرض من  
بني محمد شاعله من بندر معروف أن مئذنة القوسية موجود  
بها ما يعرف عن مائة حسان ومائة رجل بطرف الحسان من  
الاصافي وما أريدوا بها لأن ويرغب صدور الكهنة لذلك  
المدبرة يعمل ما فيه المصالح على المائة حسان ومائة رجل  
المائل عنهم بإيراد الخسائر المذكورة وفيها أمر وكل ما يجب  
مها أنه من حقوق البحرية بهند ما لا يزالها بالامدادات  
التي لا يصح صدور الكهنة إلا في بابها من الجهات التي لا يصح  
الغري بما يبال ذلك وكل ما يوجد من هذا القبيل فيجري  
ضبطه لمراسل البحرية ولذا قد تحرر بخبر مدير الجهة المائل  
عن ومجد الجوارين والمائل المذكورة بما مؤكداً بما يأنه خبر  
ذلك ولكن من الإحصاء المأهولة من جهات الإدارة بأجرها  
التي تدفق وصل العبارات اللازمة للوصل على ما يكون  
موجوداً من ذلك بالكسور والمزب والبلاد وضبطه لمراسل  
كما ذكر في تاريخه تحرر من رقم بذلك وهذا  
للإجراء على وجه ما فرض بهذا وما سبق منصوصاً عن هذا  
الخصوص كما هو لازم

سلاح أيضاً — (فرجة امن حال صادر في ١٩ سفير  
سنة ٨٤) ٢٤ م سنة ١٣٠٧

(نحن خديو مصر) بما على ما عرضها ناظر الداخلية والبحرية  
والبحرية وموافقة أي على النظر أمرها بالامدادات (١) الاصطفايات  
التي لا يصح صدور الكهنة إلا في بابها من الجهات التي لا يصح  
من أي نوع كانت وماذا كان مركبة كانت أو غير مركبة بموجب  
مضامين في النظر المصري (٢) الاصطفايات المأهولة التي تدخل  
في النظر المصري ابتداء من تاريخ أمرها على سواء كان عن  
طريق الجوار أو بصير ضبطها في الحال فيجانب الحكومة

سلاح — (ز) حكومة (ق) — ضبطية قضائية

— عند (ق) ٦٨ — مرقعة (ق) ٢٨٧ إلى ٢٩٢

سلام عسكري — (ز) بوليس ٢٥ فبراير سنة ٨٩

سلامة عرومية — (ز) اجرة السفينة (ق) ١٢٠

سلاح — منشور من نظارة الداخلية في ٤ مايسنة ٨٤  
(٨) رجب سنة ١٣٠١

اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين فرسا (١) رجال الفيلس  
مكتوبين بمراقبة تنفيذ هذا القرار وضبط كل من يخترق  
عنه فانه يتوجه حلالا الى القسم التابع اليه للفرع بمصر لئلا  
يقتبضه الى بيت الحكومات كي يحكم عليه بما ذكر في المادتين  
الثانية والثالثة

مطابقة. — (ز) دخولة ٢٤ صفر سنة ٩٧

مطابقة. — (ز) ذبح المواشي

سلطان. — (ز) تركية. — (ز) ٣٧-٣٨

سلطة. — (ز) علو (ق) ٦٨

سلطة تصوير الاجل. — (ز) تصفية

سلطة ٩ ملايين جنيه. — (ز) تصفية ٢٧ لوليه سنة ٨٥

سلطة مستندية. — (ز) محضر من نظارة المالية ١٦

سلاوي سنة ٨٤

ان المذمور رقم ٤٦ كان حمل في منزل لثلاثة الثالث من الفصل  
الشارع (سلف مستند) من طيات لصالح بكية انه يتركه لجهات  
صريف صاريه لانتقال وذل الشرية في اصل الشقة للخدمة  
لكنه قد ثبت لظارة المالية ان صرف ملك المصروفات من اصل  
الشقة جار بمرور كذا ويذكر ٢٤٣ حلق او بائيا لها وقد حج من  
ذلك صيرت عليه في فصل المصروف بجر فيها. حله قد  
حصد نظارة المالية في الغاء ما قرره ذل في هذا الشأن واسدنت  
على المصروف اعتبارا لجهات المرفوعة في الحصة بعد (١٦) يوجب  
الاصحاب على ما ياتي في نفس باحكم الشقة للخدمة ويحرم  
عدها بغير صفة الشقة للخدمة — الجهات التي قررنا في سنة  
زايده عن حدة صري صري بخصي بخصي عدها على هذا المبلغ  
ودور في اعادة الى الجارية اما انما لجهات المرفوعة بها الشقة للخدمة  
التي من حدة صري صري فيمكنها اذ ايات فورا قللك الاجراء الى  
الشرية بجهة — لاصرف من الشقة للخدمة لآهر المظفرات  
والحاريف الجارية في عدها حدة ١١٠٠ لري في سائر الاجراءات

والطلب في الجهات المرفوعة فيها عدها ان صرف صاريه لانتقال  
وذل الشرية في اصل الشقة للخدمة لآهر ١١٠٠ — وحصد ان  
صرف كل مبلغ من اصل الشقة للخدمة لا يكون بخصي الذين  
ماور الجهة قد فعله ان يذهب به وكل المصلحة او ماور ما  
ار احد المرفوعات الكبار في الجهة لواجب به اجراء الصرف كل من  
اراد دفع مبيعات المبلغ التي يحرم صريه من اصل الشقة للخدمة  
ويجب في المرفوعات المذكورة ان يحتفظ المبلغ المصروف لاجراءه

بأحد بلان اجراء الصرف بجهة ما يمكن من التفرقة او يرفض  
او يرضى بغير كل مشروط بغيره انه باسط وطلب تسليمه  
كان من المصلحة ان يقرر في حال المصروف صريه والى الذي يجد  
في حده ويقرر على كل من اراد دفع المصروفات (سائق) ووقع  
بها على مرفوع المصروف كلفه (صريف) وذلك على اجرائها  
لا يملك من ثلثة صريه فيها. حله بخصي بخصي على كتاب حسابات  
يجوز ان كل مستند لا يكون مستندلا بالادوية التي به صريه  
بماور صري الحسابات

(٢) ومما يان الجهات التي تسري عليها هذه الاجراءات  
عدد ١٤ مديريات — ٧ محافظات — ٢ مديريات — ١ لاسان  
عربية — ١ عسيرة واديس — ١ مطرية — ١ حلة الاشك  
بأكردية — ١ رورانية — ١ انقاربات — ١ بلورات العربية  
الجزيرة — ١ ديبان عربية — ١ نظارة المشارف العمومية —  
١ ادارة الصحة المصرية بصر

سلطة مضمونة. — (او مضمونة) — (او مضمونة)

(في عدها صريه على المصروف على تصديق القبول التي لاخترك في ١٦

تتكون المأكلة المقتطعة بالقطر الصري وبها على ما عرفت حلة ناصر  
ما يله حكمها ومونة اري بطل نظارة اري ما عرفت (١) الباق  
القانون من الشقة للصريف وكذلك الباقي المنكوب من الزاوية  
اليد حيا بالمادة الحادية والثمسين من امرا الصادر في ٢٧ يوله  
سنة ٨٥ عرفت تعديلها بالخاصة بصفة ترسيم الذين الصري لجهة يوم  
استعملوا — وكذا تعديل تلك الباقي بغير تعديلها بصفة ترسيم  
الذين الصري وناصر ما يله حكمها بالمادة في الزاوية على ذلك (٢)  
اذا صار تعديل الباقي المذكور بالقطر الصري على وقع تامين  
من السندات للحاكم القانون الصري الصري ليا بطل يواد الزاوية  
سواء كان بالقطر لجهة الفاروق او لتعديل لاصري على ترسيم الذين  
الصري ليا بطل بالخاصة للصريف لايما وبطل ذلك يفرز لترسيم  
الذين الصري في كالة الاجراءات الصري ليا في حدة الزاوية ان يبع  
السندات الصرية بأكملها او اجزا بحد صايرة اجراءات لخاصة  
او غير لخاصة والصرف القطر عن ايجار او بامانة او صايرة لخصم  
من ارباب السندات او من غير (٣) الارواح المقتطعة من تعديل  
الباقي القانون من الشقة للصريف بغير اضافها في الباقي الشر  
بالمادة الخامسة عشرة من امرا الصادر في ٢٧ يوله سنة ١٨٨٤ وما  
الارواح المقتطعة من تعديل الزاوية الصري حيا بالمادة الحادية  
والثمسين من امرا المذكور بغير اجماعا لخصمات الشرية بالمادة  
المذكورة (٤) اذ لا يبع بالخصم حله من الاحكام المادة السابعة  
من امرا الصادر في ٢٧ يوله سنة ٨٦ عرفت ترسيم الذين الصري  
ان يبع بالقطر الشرية في الزاوية الاولى والثانية المذكورتين  
لعل القطر لاهل لاور له في المرفوعة لخصم لاهل الذين الصري وبها  
يصل من ذلك من الارواح بغير اضافها في الزاوية الشرية في  
المادة ١٧ من امرا الصادر في ٢٧ يوله سنة ١٨٨٤ (٥) صفة

سلك. — (ز) لتفراغ (ق) ١٤٩

سلم حموي (تكملة) — (ز) جريدة (ق) ١٥٩: ١٦٩

سلم. — (ز) بيع (مجملة ابتداء من م ٣٨٠

سم. — (ز) اسقاط الحواصيل. — جنابات ونج

(ق) ٣١١

سم الخيوان. — (ز) تخريب (ق) ٣٣١

سماح الشهادة. — (ز) بينة (ق) ٧٠ — بينة (ق)

شاهد

سكسار. — (لانون تجاري)

الفصل الثاني — (في الممارسة)

(١) ٦٦ الممارسة حرفة مائة (٢) ٦٧ بيع للممارسة من  
المحقوق ولما عليهم من الزاوية ويلي بطل من الاجراءات الصري  
الاجراءات والقيامه لثمة لتفريغ (٣) ٦٨ يبع على اجرائها  
عقب اتمام كل عمل ان يكتوب في محاسنهم على بطلهم وبنواياهم  
في دلائل الترمية بدون غلط فاض ولا حصول غلط وب  
وضع كلوة لفق اعرج ولا كتابة بين الصطوري ولا تخبر مع  
بيان اسم المصنعي واما الباقي وتل العمل وتسلم المصنعة  
ومقتارها وجنسها ومقتارها وبيع شروط العمل بالخاصة  
(٤) ٦٩ اذا لم يحدد المصنعان لفس العمل ولا الصطوري بطلهم المصنعة

فيه تدفان المكسوة في الوجه السابق باله العمل في تدفانها المصنعة  
ليكون مستندا لاثبات الترمية التي حصل بغيرها العمل  
المذكور (٥) ٧٠ اذا طلب احد المتعاقدين من الباسر كذا  
مستحقا من دلائلهم بيان ما يخص العمل الذي اجره على

# ملوك

د. المجلد من المذكورين وجب عليهم اعطاء ذلك الكتب  
 جرد عليه في اي وقت كان (٧١) ويجب عليهم ايضا باعاً على  
 طلب لفتحك ان يقدمي لما داخلهم ويصلوا لما ياتون من  
 الانبعاثات (٧٢) فاذا امتنع السياسي عن اعطائه او قدم  
 فيه ما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بموجبه في الحاشية  
 الثالثة عن استعمالهم (٧٣) اذا عمد بضاعة في بئالسيار  
 على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة  
 مع انفاً يحفظها بما يلزم لمرفعتها بدون افساءه وذلك كما لم يصرح  
 له من المصادقين بعدم حفظها (٧٤) اذا عمد على يد مسافر  
 ورقة من الأوراق المتداول فيها يكون مسؤولاً عن مصفاها  
 البائع المرفوعة عليها (٧٥) اذا لم يذكر المسافر في وقت  
 البيع اسم البائع او في وقت الشراء اسم المشتري يكون مسؤولاً  
 عن الورقة بذلك السبل ويحرم وكلا العمولة  
**صهار** - (ر) توكيل - وكيل بالعمولة -  
 تاجر (ق) ٧  
**صخرة** - (ر) ما ذكر قبله  
**صكك** - (ر) صياغة - سرقة (ق) ٧٩٤  
 - تخريب (ق) ٣٣١  
**صفت** - (ر) سبلي - دخولية  
**صندوق** - امر حال في ٢٣ سنة ١٧٧٠ يوتيه سنة ١٨٤١  
 زمن خديو مصر بناء على ما عرضه علياً ناظر الانضباط  
 المصرية وموافقة راي مجلس النظار امراً بما حوات (٧٦) ا  
 المصرفان الجازي الانفاذوا في قسم مصروف يدرسه الفرية للثلاثين  
 بعد احداهما من شلة حسن والاخر من الاجتماعية وصحباته الى  
 قرية الدس ما ذات منطقة حموية (٧٧) الاطيان التي يرميها  
 المصرفان المذكوران حسب المين بالرمز المرفوق جدا تؤخذ  
 من يد اربابها على حسب القواعد الشمة  
**سن التمييز** - (ر) بلوغ  
**عن البليغ** - (ر) مجبر  
**عن زجاج الانسان** - (ر) مخالقات (ق) ٣٩٥  
**عن الايام** - (ر) خمس وخمسون سنة (ر) عدة  
 سنة - { بقية فلكية معرفة السنة الشمسية في النجوم للكتاب  
 الاصلي السيد الحاج حسن اللازلي جرتي قلا  
 عن منقبات الجليل  
 عن بقية ضلعي بالنسبة الشمسية والنهر واليوم وبعض  
 سائل في الفلك مسد الحاجة اليها اذا لا يظفر اربابها عن  
 فاقعة لتلحق على قنر الايمان نال بعض المورخين ان تقدموا  
 مصر كالماسق الزلازل الى تحديد مدة السنة فاما سنة  
 زرواينوت فانها بطلت وصحبت غير مرة وكنت  
 اولاً عشرة اشهر اخرها دسبر اي الشهر ثم حتى الثوروات  
 وهو جوليوس فصر ذلك الزمان (جيان) فوجد ان السنة  
 الشمسية في ٣٦٥ يوماً و٦ ساعات والظهور على قوتها  
 المجرود ان كان وضع ايامه في شهرين منها يولي و٦ ساعات

ولا خلاف من صباح الست ساعات المذكورة وادى السنة  
 الزاجية يوماً كاملاً وخصصه في شهرين فيكون تلك السنة  
 ٣٦٦ يوماً ولهذا كان عن طرمن الدقائق الزاجية الست  
 ساعات لان السنة الشمسية الحقيقية تنص ١١ دقيقة تقريبا  
 عن سنة والما تبلغ فيها اقل ذلك المصغر لتستمر على حاله  
 المثلثة لك سنة ١٥٨٢ شمسية الموافقة ١٦٠ هجرية بمضي احواله  
 غير معروف الى انه عفر عرفت من الساعات دائرة الخطأ وعدد  
 مجلسا مع طوله هذا الفين وقرابهم على ترك الدقائق المتراكمة في  
 ١١ دقيقة والوثوب عند حقيقة السنة وعلموا ان الان بين  
 بترك الدقائق وم الخطارية من سكان اوربا الفرية المتنازعة  
 بين الروم والصفالية وسكان سواحل ارضية الغالية والفرس  
 فانهم فسكوا بالحساب القديم ان الان لهذا حوالسب الوحد  
 في الفرق المحاصل يوم الفين يمين اي القديم والجديد نحو ١٢  
 يوماً ومن غرب بصبر ١ يوماً وهكذا يزداد هذا الفرق مع  
 الماضى من ١٢٢ الى ١١ يكون الخارج ٤٢٤ يوماً ويصير بها ٢٤  
 ساعة و٢٠ دقيقة وهذه السنة تزيد على السنة القيسرية بمسرة  
 ايام وعشرين عاماً ونصف تقريبا وبأما السنة الارضية في راي  
 المفاخرين فانها تزيد على السنة الشمسية بخلاف ساعات تقريبا  
 فعدداً عنها لعدم مطالعها حيث كانا لكسود واحداً وهو معرفة  
 السنة للاسحابة لها ولا الفلكات حيث ان  
**(واما القيسرية اما هلالية واما حسابية)**  
 فاما الهلالية اما ان تكون مجرد الزوية وفي المسئلة عند العرب  
 لائم بصون ولا يكسبون ولا يحدف صومرا لرويه وانظر واما  
 لرويه فان من عليكم فاكيلوا لثلاثين وهذه الزوية تختلف  
 باختلاف البلاد ومطالع الفلكا لان المطالع يختلف باختلاف  
 المكان والمقال ومن هذا جعل اهل الحساب صاحب اهل بلسانها  
 لا تلت عدم اختلاف روية الاملة بل اختلاف مدة الشهر من  
 اجتماع البريق في فريضة واحدة الى اجتماع ثان وهذه المدة على  
 ما خرجت فالثمة ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة  
 و٢ ثانية و٨ لحظاً ولا على ذلك على من مارس علم  
 القديم وحسب في ايام الشهر الاول يعني الشهر ٣٠ والفاقي  
 ٢٩ وهكذا الى اخر السنة يكون شهر ايام ٢٩ الا في  
 عام الكسبي فانها تكون ٣٠ (والزوية لا تسبى الفلكية)  
 ومن المفضل ان يرى المجلد عندا عمية يوم الاجتماع في  
 عرضي ٢٧ فريضة ولزوال الاجتماع في زمن الحصيد وذلك  
 تقرب المجلد من الشمس ومن طرح شعاعها على ومن العلم  
 ان المجلد لا يرى الا اذا بعد عن الشمس بمئات درجات على  
 الاقل وتختلف روية ايضاً باختلاف طول ولا لثلاث  
 طول النهار عندا لا تجاوز ١٤ ساعة و٢٢ دقيقة هذا عند  
 حلول الشمس برأس السرطان ويمكن روية في عرض ٦٠  
 في زمن الحصيد والاجتماع ايضاً في الزوال ولا لثلاث  
 اقترع يتصلح الدرجة بين الاوسط في ساعتين تقريبا ويكون  
 اقل وقد يكون اكثر اما سير القمر الذاتي الذي حرك مجره  
 من المغرب الى المشرق فانه يمر بدوره الكسفة في ٥٥  
 نص من ٢٧ يوماً ونصف يوم تقريبا ولا يفلح هذا النظام

ولما مضى الشهر القمري المأخوذة من بين اجداجين متواليين  
 التي لا تسمى منه عن ٢٦ يوما و ١٢ ساعة و ٤٤ دقيقة و ٢٠  
 و ٤ ثلث تلك المدة. بانها مثلا اذا فرضنا وقع اجداج النهرين في  
 اول حرجه من الحمل وسار كل منهما بوجه انكسار اما النهر  
 لسرعه حين البوي انخفض المتدار يصل الى اصل الانجذاب الخارج  
 اول حرجه من الحمل في سبعة وعشرين يوما ونصف  
 تقريبا ولم يجد الشمس ما قطعته من اول الحمل الى ذلك اليوم  
 بمرورها انكسار وهو ٢٧ حرجة تقريبا فاستمر في سيره فطعنا  
 سارته انكسر من يوم الاجماع الى ذلك اليوم في ٢٦ يومين  
 اخرين وبعض ساعات فيكون مجموع ايام سيره ٢٦ يوما  
 وساعات والنسب كذلك لعدد ذلك يحصل الاجماع الثاني  
 فلهذا من الشهر القمري يوما سار الشمس في البروج فسرها  
 حطفت سبع ووسط وبقي ثلثا كان سورها الابد في حرجة في  
 اليوم وهو المتوسط لكاتب ايام السنة الشمسية المأخوذة من  
 سير الشمس ٣٦٠ يوما لا طقت من ان دور الملك لا يزيد  
 عن ٣٦٠ حرجة وذلك قرية تعاقب قريه ٣٦٠ وكذلك القبر  
 فان له سريتي ووسط وسرع وظلها يكون له ميل من دائرة  
 الكسوف المتوسط في دائرة البروج ومثل الميل هو المسوى  
 بعرض القمر وتجاوز هذا العرض الحس حرجات بدقائق  
 في الشمال والجنوب وفي بعض الاوقات لا ميل من الدائرة  
 بالغ فذلك حين الكسوف يعني اذا انضم العرض بالنسبة  
 لعدد الحرجة لا وجود لاجل انحراف الخط وثبت الكسوف وان  
 وجد عرض القمرو كان اقل من ٢٥ درجة فالكسوف ممكن  
 وبالمعنى فلا كسوف فاعلم ان السبب الوحيد في الكسوف هو  
 توسط القمر بين الشمس وليس له وجه فان هذا الكسوف  
 اما ان يكون كذا او كذا او حلقيا ولا غرابة في الاولين لما  
 عدت ولما نظر في الخيال الثاني من بعد القمر عن الارض  
 بحيث يكون القمر في اوج اي في منه لا يخلو هو السبب  
 الوحيد في الخيال لما عدت من ان جرم الشمس اكبر من جرم  
 القمر فاذا كان في حضيض مع عدم العرض يمكن ان يكون الكسوف  
 كلياً او اوج يكون حلقيا لقرب الجرم الصغير من الكبير  
 فلا تتصلح بينهما ولا كان الكسوف سببا عن عرض القمر  
 بالنسبة لذلك ولم يكن عدده كسوف لوجود العرض فلا يجد  
 ان يكون عددها كليا ويعد امر جزيا كل ذلك ناشي من  
 عرض القمر اذا كان الاجماع جباريا ويحصل اولاً من الجهة  
 الغربية من الشمس عكسا نحو الشرق فلهذا لا يحصل الا من  
 الجهة الشرقية شرط اذا كان القمر في حقيقة الخاطرة للشمس  
 بالجهة (في الاستقبال) لئلا يخلو توسط الارض بين  
 النهرين ويحصل المحلوق يقع الخسوف اذا كان الاستقبال لئلا  
 ويعد من كل البلاد لئلا وقد الاستقبال ولا فلا للقمر  
 ايضا دورا اخرى يقطعها في مدة لا تزيد عن ١٩ سنة قمرية  
 وسبعة أشهر يحد يكتب النور عد عام دورته في الحمل بينه  
 الذي اجناه منه في المرة الاولى وكان مدة الاستقبال لا بد  
 حكما انما قيل في الجرم بالغ سنة لما السنة القمرية المتساوية  
 فالحال لا يد عن ٣٥٤ و ١١ جزءا من ثلاثين يعني عكسا  
 وسدس دورها ٢٠ سنة منها ١١ سنة كسبة و ٩ ايسطة و ١١

السنة الشمسية ٣٥٥ يوما يكون شهر ذي الحجة ٣٠ يوما وسنة  
 البسطة ٣٦٥ يوما كما استعمل على ايام الحمل الاول من  
 القمر ٣٠ و الثاني ٢٩ وهكذا الى ذي الحجة اما طوله فانه جاهر  
 على الاقل كل يوم عشرين دقيقة و ٤ ثانية تقريبا ولم ياتوا  
 للقمر الا في البلد والجنوب سيما في المراكب الاربعه يعني في البروج  
 الاول وفي الامتلاء وفي النهر الثالث وفي الخلق وله اربعة ايام  
 تقريبا في النهر اربعة ايام كان في جمره على رأي النهرين اما  
 اليوم بله نهر ماخذ من مدار الشمس من دائرة نصف  
 النهار الى عودها اليها بمركبة الكل من دائرة البروج واداء اليوم  
 يقسم ٤ دقائق ويسمى حرجة باليوم القمري واليوم عند الساعة  
 من القرب الى حمله ولابد صحة هذا اليوم اجمع المليون على  
 اجناه من دائرة نصف النهار لان اختلاف الخطوط بحسب  
 الاقاليم في المسكن كثيرة واعتدالها واحد بحسب دائرة نصف  
 النهار لان دائرة نصف النهار في جميع المسكن تقوم مقام خط  
 الاستواء فلهذا يكون تعديل الساعات عند اقل ثلث امدت من  
 تعديلها عند القرب اليهم الا ان تعديلها ساطع عند اقل طول  
 لشمس تعديلها عند القرب حرجة في بلد واحد الثاني من طول الخط وانحرافه  
 الخطوط كثيرة ولو في بلد واحد الثاني من طول الخط وانحرافه  
 وطول آخر في حيلة اليوم فلهذا يحتاج الى بسط الكلام هذا ما  
 يتعلق بالقمرين على سبيل الاجمال وليس هذا محل البسط من  
 اراد التدقيق فليبه بالخطرات

يوم	٣٠	محرم
«	٢٩	صفر
«	٣٠	ربيع اول
«	٢٩	ربيع آخر
«	٣٠	جماد اول
«	٢٩	جماد آخر
«	٣٠	رجب
«	٢٩	شعبان
«	٣٠	رمضان
«	٢٩	شوال

## ملحوظات

ثم التاريخ القبطي لعيد اومن دقلد بانس (٢٩ اغسطس سنة ٢٨٤) وايام السنة القبطية هي كايام السنة الارمنية اي ٣٦٦ يومًا غير ان ايام كل شهر منها ٣٠ يومًا دائمًا فيناخر خمسة ايام في البسيطة وستة في الكبيسة بعد الشهر الاخير تسمى بالواحق او ايام التي وهالك اسماء الاشهر القبطية

يوم	٣٠	توت
يوم	٣٠	بابة
يوم	٣٠	حاتور
يوم	٣٠	كيهك
يوم	٣٠	طويه
يوم	٣٠	امشير
يوم	٣٠	برمهات
يوم	٣٠	برموده
يوم	٣٠	بشنس
يوم	٣٠	بوونة
يوم	٣٠	أبيب
يوم	٣٠	مسرى
لواحق او تسي ٥ او ٦ ايام		

ذوالقعدة	٣٠	يوم
ذوالحجة	٢٩ او ٣٠	يوم
ثم ان السنة القمرية شيان بسيطة واثانها ٣٥٤ كبيسة وهي ٣٥٥ يومًا والكبيسة ما يضاف اليها في كل أربع سنين يوم وهذا اليوم المضاف على شهر ذي الحجة مفصل ما يوجد في كل سنة بسيطة من زيادة ست ساعات على مقدارها جميع مع الزيادة السخوة تزيد السنة الرابعة يومًا بالضرورة دائما التاريخ ١٩١٢ فيكون من طوله ورماسا لثورة والحد المديسوح التسمي (جسي) وشهور سنة اولها يناير <i>janvier</i> فيفرها ديسمبر <i>décembre</i> كما سبأني واثانها ما يبيت ثلاثين وواحد وثلاثون الا شهر فبراير <i>février</i> فانه ٢٨ في البسيطة و٢٩ في الكبيسة لان الشمسية اقلها اما بسيطة ومقدارها ٣٦٥ يومًا او كبيسة وهي ٣٦٦ يومًا		
يناير	<i>janvier</i>	٢١ يومًا
فبراير	<i>février</i>	٢٨، ٢٩ يومًا
مارس	<i>mars</i>	٣١ يومًا
أبريل	<i>avril</i>	٣٠ يومًا
مايو	<i>mai</i>	٣١ يومًا
يونيه	<i>juin</i>	٣٠ يومًا
يوليه	<i>juillet</i>	٣١ يومًا
اغسطس	<i>août</i>	٣١ يومًا
سبتمبر	<i>septembre</i>	٣٠ يومًا
أكتوبر	<i>octobre</i>	٣١ يومًا
نوفمبر	<i>novembre</i>	٣٠ يومًا
ديسمبر	<i>décembre</i>	٣١ يومًا

مضامنة

السنين القوية مع السنين الضعيفة

للمسح	للجيرة	للمسح	للجيرة	للمسح	للجيرة
سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة	سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة	سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة	سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة	سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة	سنة هان اوايل السنين من الثهور الافريقية سنة
٦٨٢	سبتمبر ١٠ ٦٣	٦٥٢	اغسطس ١٧ ٣٧	٦٧٢	يوليه ١٦ ١
٦٨٣	اغسطس ٣٠ ٦٤	٦٥٣	اغسطس ٠٧ ٣٣	٦٧٣	« ٠٥ ٣
٦٨٤	اغسطس ١٣ ٦٥	٦٥٤	يوليه ٢٧ ٣٤	٦٧٤	يونيه ٢٤ ٣
٦٨٥	اغسطس ٠٨ ٦٦	٦٥٥	« ١١ ٣٥	٦٧٥	« ١٣ ٤
٦٨٦	يوليه ٢٨ ٦٧	٦٥٥	يونيه ٣٠ ٣٦	٦٧٦	« ٠٢ ٥
٦٨٧	« ١٨ ٦٨	٦٥٦	« ١٩ ٣٧	٦٧٧	مايه ٢٣ ٦
٦٨٨	« ٠٦ ٦٩	٦٥٧	« ٠٩ ٣٨	٦٧٨	« ١١ ٧
٦٨٩	يونيه ٢٥ ٧٠	٦٥٨	مايه ٢٩ ٣٩	٦٧٩	« ١٠ ٨
٦٩٠	« ١٥ ٧١	٦٥٩	« ١٧ ٤٠	٦٨٠	ابريل ٢٠ ٩
٦٩١	« ٠٤ ٧٢	٦٦٠	« ٠٦ ٤١	٦٨١	« ٠٩ ١٠
٦٩٢	مايه ٢٣ ٧٣	٦٦١	ابريل ٢٦ ٤٢	٦٨٢	مارش ٢٩ ١١
٦٩٣	« ١٣ ٧٤	٦٦٢	« ١٥ ٤٣	٦٨٣	« ١٨ ١٢
٦٩٤	« ٠٢ ٧٥	٦٦٣	« ٠٤ ٤٤	٦٨٤	« ٠٧ ١٣
٦٩٥	ابريل ٢١ ٧٦	٦٦٤	مارش ٢٤ ٤٥	٦٨٥	فبراير ٢٥ ١٤
٦٩٦	« ١٠ ٧٧	٦٦٥	« ٢٣ ٤٦	٦٨٦	« ١٤ ١٥
٦٩٧	مارش ٣٠ ٧٨	٦٦٦	« ٠٣ ٤٧	٦٨٧	« ٠٢ ١٦
٦٩٨	« ٢٠ ٧٩	٦٦٧	فبراير ٢٠ ٤٨	٦٨٨	يناير ٢٣ ١٧
٦٩٩	« ٠٩ ٨٠	٦٦٨	« ٠٩ ٤٩	٦٨٩	« ١٢ ١٨
٧٠٠	فبراير ٢٦ ٨١	٦٦٩	يناير ٢٩ ٥٠	٦٩٠	« ٠٢ ١٩
٧٠١	« ١٥ ٨٢	٦٧٠	« ١٨ ٥١	٦٩١	دسمبر ٢١ ٢٠
٧٠٢	« ٠٤ ٨٣	٦٧١	« ٠٨ ٥٢	٦٩٢	« ١٠ ٢١
٧٠٣	يناير ٢٤ ٨٤	٦٧٢	دسمبر ٢٧ ٥٣	٦٩٣	نوفمبر ٣٠ ٢٢
٧٠٤	« ١٤ ٨٥	٦٧٣	« ١٦ ٥٤	٦٩٤	« ١٩ ٢٣
٧٠٥	« ٠٢ ٨٦	٦٧٤	« ٠٦ ٥٥	٦٩٥	« ٠٩ ٢٤
٧٠٦	دسمبر ٢٣ ٨٧	٦٧٥	نوفمبر ٢٥ ٥٦	٦٩٦	اكتوبر ٢٨ ٢٥
٧٠٧	« ١٢ ٨٨	٦٧٦	« ١٤ ٥٧	٦٩٧	« ١٧ ٢٦
٧٠٨	« ٠١ ٨٩	٦٧٧	« ٠٣ ٥٨	٦٩٨	« ٠٧ ٢٧
٧٠٩	نوفمبر ٢٠ ٩٠	٦٧٨	اكتوبر ٢٣ ٥٩	٦٩٩	سبتمبر ٢٥ ٢٨
٧١٠	« ٠٩ ٩١	٦٧٩	« ١٣ ٦٠	٧٠٠	« ١٤ ٢٩
٧١١	اكتوبر ٢٩ ٩٢	٦٨٠	« ٠١ ٦١	٧٠١	« ٠٤ ٣٠
٧١٢	« ١٩ ٩٣	٦٨١	سبتمبر ٢٠ ٦٢	٧٠٢	اغسطس ٢٤ ٣١

مقايضة النهن القمرية مع المتين الشمسية

للشمس	للنهر	للشمس	للنهر	للشمس	للنهر
سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة	سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة	سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة	سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة	سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة	سنة بان اوائل السن من النهر الاغريقية سنة
٧٧٨	سبتمبر	٧٧٨	أكتوبر	٧١٢	أكتوبر
٧٧٩	«	٧٤٦	سبتمبر	٧١٣	سبتمبر
٧٨٠	«	٧٤٧	«	٧١٤	«
٧٨١	أغسطس	٧٤٨	أغسطس	٧١٥	«
٧٨٢	«	٧٤٩	«	٧١٦	أغسطس
٧٨٣	«	٧٥٠	«	٧١٨	«
٧٨٤	يوليه	٧٥١	يوليه	٧١٨	«
٧٨٥	«	٧٥٢	«	٧١٩	يوليه
٧٨٦	«	٧٥٣	«	٧٢٠	«
٧٨٧	يوليه	٧٥٤	يوليه	٧٢١	«
٧٨٨	«	٧٥٥	«	٧٢٢	يوليه
٧٨٩	مايه	٧٥٦	«	٧٢٣	«
٧٩٠	«	٧٥٧	مايه	٧٢٤	مايه
٧٩١	«	٧٥٨	«	٧٢٥	«
٧٩٢	ايريل	٧٥٩	«	٧٢٦	«
٧٩٣	«	٧٦٠	ايريل	٧٢٧	ايريل
٧٩٤	«	٧٦١	«	٧٢٨	«
٧٩٥	مارث	٧٦٢	«	٧٢٩	«
٧٩٦	«	٧٦٣	مارث	٧٣٠	مارث
٧٩٧	«	٧٦٤	«	٧٣١	«
٧٩٨	فبراير	٧٦٥	فبراير	٧٣٢	«
٧٩٩	«	٧٦٦	«	٧٣٣	فبراير
٨٠٠	«	٧٦٧	«	٧٣٤	«
٨٠١	يناير	٧٦٨	يناير	٧٣٥	يناير
٨٠٢	«	٧٦٩	«	٧٣٦	«
٨٠٣	دسمبر	٧٧٠	«	٧٣٧	«
٨٠٤	«	٧٧١	دسمبر	٧٣٨	دسمبر
٨٠٥	«	٧٧٢	«	٧٣٩	«
٨٠٦	نوفمبر	٧٧٣	«	٧٤٠	نوفمبر
٨٠٧	«	٧٧٤	نوفمبر	٧٤١	«
٨٠٨	أكتوبر	٧٧٥	أكتوبر	٧٤٢	«
٨٠٩	«	٧٧٦	«	٧٤٣	أكتوبر
٨١٠	«	٧٧٧	«	٧٤٤	«

مقابلة السنين القريية مع السنين الشمسية

للشمس	للشمس	للشمس	للشمس	للشمس	للشمس
سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة	سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة	سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة	سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة	سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة	سنة يان ادايل السنين من الثهور الانفرسية سنة
٨٧٧	١٣ ٢٦٤	٨٤٤	١٨ ٢٣٠	٨١١	٢٣ ١٩٦
٨٧٨	٠٣ ٢٦٥	٨٤٥	٠٧ ٢٣١	٨١٢	١٧ ١٩٧
٨٧٩	٢٣ ٢٦٦	٨٣٦	٢٨ ٢٣٢	٨١٣	٠١ ١٩٨
٨٨٠	١٢ ٢٦٧	٨٤٧	١٧ ٢٣٣	٨١٤	٢٣ ١٩٩
٨٨١	٠١ ٢٦٨	٨٤٨	٠٥ ٢٣٤	٨١٥	١١ ٢٠٠
٨٨٢	٢١ ٢٦٩	٨٤٩	٢٦ ٢٣٥	٨١٦	٣٠ ٢٠١
٨٨٣	١١ ٢٧٠	٨٥٠	١٥ ٢٣٦	٨١٧	٢٠ ٢٠٢
٨٨٤	٢٩ ٢٧١	٨٥١	٠٥ ٢٣٧	٨١٨	٠٩ ٢٠٣
٨٨٥	١٨ ٢٧٢	٨٥٢	٢٣ ٢٣٨	٨١٩	٢٨ ٢٠٤
٨٨٦	٠٨ ٢٧٣	٨٥٣	١٢ ٢٣٩	٨٢٠	١٧ ٢٠٥
٨٨٧	٢٨ ٢٧٤	٨٥٤	٠٢ ٢٤٠	٨٢١	٠٦ ٢٠٦
٨٨٨	١٦ ٢٧٥	٨٥٥	٢٢ ٢٤١	٨٢٢	٢٧ ٢٠٧
٨٨٩	٠٦ ٢٧٦	٨٥٦	١٠ ٢٤٢	٨٢٣	١٦ ٢٠٨
٨٩٠	٢٥ ٢٧٧	٨٥٧	٣٠ ٢٤٣	٨٢٤	٠٤ ٢٠٩
٨٩١	١٥ ٢٧٨	٨٥٨	١٩ ٢٤٤	٨٢٥	٢٤ ٢١٠
٩٨٢	٠٣ ٢٧٩	٨٥٩	٠٨ ٢٤٥	٨٢٦	١٣ ٢١١
٩٨٣	٢٣ ٢٨٠	٨٦٠	٢٨ ٢٤٦	٨٢٧	٠٢ ٢١٢
٩٨٤	١٣ ٢٨١	٨٦١	١٧ ٢٤٧	٨٢٨	٢٢ ٢١٣
٩٨٥	٠٢ ٢٨٢	٨٦٢	٠٧ ٢٤٨	٨٢٩	١١ ٢١٤
٩٨٦	١٩ ٢٨٣	٨٦٣	٢٤ ٢٤٩	٨٣٠	٢٨ ٢١٥
٩٨٧	٠٨ ٢٨٤	٨٦٤	١٣ ٢٥٠	٨٣١	١٨ ٢١٦
٩٨٨	٢٨ ٢٨٥	٨٦٥	٠٢ ٢٥١	٨٣٢	٠٧ ٢١٧
٩٨٩	١٧ ٢٨٦	٨٦٦	٢٢ ٢٥٢	٨٣٣	٢٧ ٢١٨
٩٩٠	٠٧ ٢٨٧	٨٦٧	١١ ٢٥٣	٨٣٤	١٦ ٢١٩
٩٩١	٢٦ ٢٨٨	٨٦٨	٠١ ٢٥٤	٨٣٥	٠٥ ٢٢٠
٩٩٢	١٦ ٢٨٩	٨٦٩	٢٠ ٢٥٥	٨٣٦	٢٦ ٢٢١
٩٩٣	٠٥ ٢٩٠	٨٧٠	١٠ ٢٥٦	٨٣٧	١٤ ٢٢٢
٩٩٤	٢٤ ٢٩١	٨٧١	٢٩ ٢٥٧	٨٣٨	٠٣ ٢٢٣
٩٩٥	١٣ ٢٩٢	٨٧٢	١٨ ٢٥٨	٨٣٩	٢٣ ٢٢٤
٩٩٥	٠٢ ٢٩٣	٨٧٣	٠٧ ٢٥٩	٨٤٠	١٢ ٢٢٥
٩٩٦	٢٢ ٢٩٤	٨٧٣	٢٧ ٢٦٠	٨٤٠	٢٣ ٢٢٦
٩٩٧	١٢ ٢٩٥	٨٧٤	١٦ ٢٦١	٨٤١	٢١ ٢٢٧
٩٩٨	٣٠ ٢٩٦	٨٧٥	٠٦ ٢٦٢	٨٤٢	١٠ ٢٢٨
٩٩٩	٢٠ ٢٩٧	٨٧٦	٢٤ ٢٦٣	٨٤٣	٣٠ ٢٢٩



مضامنة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للشمس	للخمس	للخمس	للشمس	للشمس	للشمس
سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة	سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة	سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة	سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة	سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة	سنة جان ايلول السنين من البهور الاثريه سنة
٩٧٦	٣٠ اغسطس	٩٤٣	٠٤ سبتمبر	٩١٠	٠٩ سبتمبر
٩٧٧	١٩ " "	٩٤٤	٢٤ اغسطس	٩١١	٢٩ اغسطس
٩٧٨	٠٩ " "	٩٤٥	١٣ " "	٩١٢	١٨ " "
٩٧٩	٢٩ يولي	٩٤٦	٠٢ " "	٩١٣	٠٧ " "
٩٨٠	١٧ " "	٩٤٧	٢٢ يولي	٩١٤	٢٧ يولي
٩٨١	٠٧ " "	٩٤٨	١١ " "	٩١٥	١٧ " "
٩٨٢	٢٦ يولي	٩٤٩	٠١ " "	٩١٦	٠٥ " "
٩٨٣	١٥ " "	٩٥٠	٢٣ يولي	٩١٧	٢٤ يولي
٩٨٤	٠٤ " "	٩٥١	٠٩ " "	٩١٨	١٤ " "
٩٨٥	٢٤ مايو	٩٥٢	٢٩ مايو	٩١٩	٠٣ " "
٩٨٦	١٣ " "	٩٥٣	١٨ " "	٩٢٠	٢٣ مايو
٩٨٧	٠٣ " "	٩٥٤	٠٧ " "	٩٢١	١٢ " "
٩٨٨	٢١ ابريل	٩٥٥	٢٧ ابريل	٩٢٢	٠١ " "
٩٨٩	١١ " "	٩٥٦	١٥ " "	٩٢٣	٢١ ابريل
٩٩٠	٣١ مارش	٩٥٧	٠٤ " "	٩٢٤	٠٩ " "
٩٩١	٢٠ " "	٩٥٨	٢٥ مارش	٩٢٥	٢٩ مارش
٩٩٢	٠٩ " "	٩٥٩	١٤ " "	٩٢٦	١٩ " "
٩٩٣	٢٦ فبراير	٩٦٠	٠٣ " "	٩٢٧	٠٨ " "
٩٩٤	١٥ " "	٩٦١	٢٠ فبراير	٩٢٨	٢٥ فبراير
٩٩٥	٠٥ " "	٩٦٢	٠٩ " "	٩٢٩	١٤ " "
٩٩٦	٢٥ يناير	٩٦٣	٣٠ يناير	٩٣٠	٠٣ " "
٩٩٧	١٤ " "	٩٦٤	١٩ " "	٩٣١	٢٤ يناير
٩٩٨	٠٣ " "	٩٦٥	٠٧ " "	٩٣٢	١٣ " "
٩٩٩	٢٣ ديسمبر	٩٦٦	٢٨ ديسمبر	٩٣٣	٠١ " "
١٠٠٠	١٣ " "	٩٦٧	١٧ " "	٩٣٤	٢٢ ديسمبر
١٠٠١	٠١ " "	٩٦٨	٠٧ " "	٩٣٥	١١ " "
١٠٠٢	٢٠ نوفمبر	٩٦٩	٢٥ نوفمبر	٩٣٦	٣٠ نوفمبر
١٠٠٣	١٠ " "	٩٧٠	١٤ " "	٩٣٧	١٩ " "
١٠٠٤	٣٠ اكتوبر	٩٧١	٠٤ " "	٩٣٨	٠٨ " "
١٠٠٥	١٨ " "	٩٧٢	٢٤ اكتوبر	٩٣٩	٢٩ اكتوبر
١٠٠٦	٠٨ " "	٩٧٣	١٢ " "	٩٤٠	١٨ " "
١٠٠٧	٢٧ سبتمبر	٩٧٤	٠٢ " "	٩٤١	٠٦ " "
١٠٠٨	١٧ " "	٩٧٥	٢١ سبتمبر	٩٤٢	٢٦ سبتمبر
	٠٥ " "		١٠ " "		١٥ " "

مقايضة السنين القريية مع السنين الشمسية

الهجرة	الشمس	الشمس	الهجرة	الشمس	الشمس	الهجرة	الشمس
سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة	سنة يان ايازل السن من الشهر الاقريية سنة
٤٠٠	٢٥ أغسطس	٤٣٤	٢١ أغسطس	٤٣٤	١٠٠٩	٢٥ أغسطس	٤٣٤
٤٠١	١٥	٤٣٥	١٠	٤٣٥	١٠١٠	١٥	٤٣٥
٤٠٢	٤	٤٣٦	٢٩	٤٣٦	١٠١١	٤	٤٣٦
٤٠٣	٢٣	٤٣٧	١٩	٤٣٧	١٠١٢	٢٣	٤٣٧
٤٠٤	١٣	٤٣٨	٨	٤٣٨	١٠١٣	١٣	٤٣٨
٤٠٥	٢	٤٣٩	٢٨	٤٣٩	١٠١٤	٢	٤٣٩
٤٠٦	٢١	٤٤٠	١٦	٤٤٠	١٠١٥	٢١	٤٤٠
٤٠٧	١٠	٤٤١	٥	٤٤١	١٠١٦	١٠	٤٤١
٤٠٨	٣٠	٤٤٢	٢٦	٤٤٢	١٠١٧	٣٠	٤٤٢
٤٠٩	٢٠	٤٤٣	١٥	٤٤٣	١٠١٨	٢٠	٤٤٣
٤١٠	٩	٤٤٤	٣	٤٤٤	١٠١٩	٩	٤٤٤
٤١١	٢٧	٤٤٥	٢٣	٤٤٥	١٠٢٠	٢٧	٤٤٥
٤١٢	١٧	٤٤٦	١٢	٤٤٦	١٠٢١	١٧	٤٤٦
٤١٣	٦	٤٤٧	٠٢	٤٤٧	١٠٢٢	٦	٤٤٧
٤١٤	٢٦	٤٤٨	٢١	٤٤٨	١٠٢٣	٢٦	٤٤٨
٤١٥	١٥	٤٤٩	١٠	٤٤٩	١٠٢٤	١٥	٤٤٩
٤١٦	٤	٤٥٠	٢٨	٤٥٠	١٠٢٥	٤	٤٥٠
٤١٧	٢٣	٤٥١	١١	٤٥١	١٠٢٦	٢٣	٤٥١
٤١٨	١١	٤٥٢	٠٦	٤٥٢	١٠٢٧	١١	٤٥٢
٤١٩	٣١	٤٥٣	٢٦	٤٥٣	١٠٢٨	٣١	٤٥٣
٤٢٠	٢٠	٤٥٤	١٥	٤٥٤	١٠٢٩	٢٠	٤٥٤
٤٢١	٩	٤٥٥	٤	٤٥٥	١٠٣٠	٩	٤٥٥
٤٢٢	٢٩	٤٥٦	٢٥	٤٥٦	١٠٣١	٢٩	٤٥٦
٤٢٣	١٩	٤٥٧	١٣	٤٥٧	١٠٣٢	١٩	٤٥٧
٤٢٤	٠٧	٤٥٨	٠٣	٤٥٨	١٠٣٣	٠٧	٤٥٨
٤٢٥	٢٦	٤٥٩	٢٢	٤٥٩	١٠٣٤	٢٦	٤٥٩
٤٢٦	١٦	٤٦٠	١١	٤٦٠	١٠٣٥	١٦	٤٦٠
٤٢٧	٥	٤٦١	٣١	٤٦١	١٠٣٦	٥	٤٦١
٤٢٨	٢٥	٤٦٢	٢٠	٤٦٢	١٠٣٧	٢٥	٤٦٢
٤٢٩	١٤	٤٦٣	٠٩	٤٦٣	١٠٣٨	١٤	٤٦٣
٤٣٠	٠٣	٤٦٤	٢٩	٤٦٤	١٠٣٩	٠٣	٤٦٤
٤٣١	٢٣	٤٦٥	١٧	٤٦٥	١٠٤٠	٢٣	٤٦٥
٤٣٢	١١	٤٦٦	٠٦	٤٦٦	١٠٤١	١١	٤٦٦
٤٣٣	٣١	٤٦٧	٢٧	٤٦٧	١٠٤٢	٣١	٤٦٧

مضاعفة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة	سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة	سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة	سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة	سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة	سنة كان اقبال الدين من الثبوت الاخرية سنة
١١٧٤	اغسطس ٠٢ ٥٧٠	١١٤١	اغسطس ٠٦ ٥٣٦	١١٠٨	اغسطس ١١ ٥٠٢
١١٧٥	يوليه ٢٢ ٥٧١	١١٤٢	يوليه ٢٧ ٥٣٧	١١٠٩	يوليه ٣١ ٥٠٣
١١٧٦	« ١٠ ٥٧٢	١١٤٣	« ١٦ ٥٣٨	١١١٠	« ٢٠ ٥٠٤
١١٧٧	يوليه ٣٠ ٥٧٣	١١٤٤	« ٠٤ ٥٣٩	١١١١	« ١٨ ٥٠٥
١١٧٨	« ١٩ ٥٧٤	١١٤٥	يونيه ٢٤ ٥٤٠	١١١٢	يونيه ٢٨ ٥٠٦
١١٧٩	« ٠٨ ٥٧٥	١١٤٦	« ١٣ ٥٤١	١١١٣	« ١٨ ٥٠٧
١١٨٠	مايه ٢٨ ٥٧٦	١١٤٧	« ٠٢ ٥٤٢	١١١٤	« ٠٧ ٥٠٨
١١٨١	« ١٧ ٥٧٧	١١٤٨	مايه ٢٢ ٥٤٣	١١١٥	مايه ٢٧ ٥٠٩
١١٨٣	« ٠٧ ٥٧٨	١١٤٩	« ١١ ٥٤٤	١١١٦	« ١٦ ٥١٠
١١٨٣	ابريل ٢٦ ٥٧٩	١١٥٠	ابريل ٣٠ ٥٤٥	١١١٧	« ٠٥ ٥١١
١١٨٤	« ١٤ ٥٨٠	١١٥١	« ٢٠ ٥٤٦	١١١٨	ابريل ٢٤ ٥١٢
١١٨٥	« ٠٤ ٥٨١	١١٥٢	« ٠٨ ٥٤٧	١١١٩	« ١٤ ٥١٣
١١٨٦	مارش ٢٤ ٥٨٢	١١٥٣	مارش ٢٩ ٥٤٨	١١٢٠	« ٠٢ ٥١٤
١١٨٧	« ١٣ ٥٨٣	١١٥٤	« ١٨ ٥٤٩	١١٢١	مارش ٢٣ ٥١٥
١١٨٨	« ٠٢ ٥٨٤	١١٥٥	« ٠٧ ٥٥٠	١١٢٢	« ١٢ ٥١٦
١١٨٩	فبراير ١٩ ٥٨٥	١١٥٦	فبراير ٢٥ ٥٥١	١١٢٣	« ٠١ ٥١٧
١١٩٠	« ٠٨ ٥٨٦	١١٥٧	« ١٣ ٥٥٢	١١٢٤	فبراير ١٩ ٥١٨
١١٩١	يناير ٢٩ ٥٨٧	١١٥٨	« ٠٢ ٥٥٣	١١٢٥	« ٠٧ ٥١٩
١١٩٢	« ١٨ ٥٨٨	١١٥٩	يناير ٢٣ ٥٥٤	١١٢٦	يناير ٢٧ ٥٢٠
١١٩٣	« ٠٧ ٥٨٩	١١٦٠	« ١٢ ٥٥٥	١١٢٧	« ١٧ ٥٢١
١١٩٤	ديسمبر ٢٧ ٥٩٠	١١٦١	ديسمبر ٣١ ٥٥٦	١١٢٨	« ٠٦ ٥٢٢
١١٩٥	« ١٦ ٥٩١	١١٦٢	« ٢١ ٥٥٧	١١٢٩	ديسمبر ٢٣ ٥٢٣
١١٩٥	« ٠٦ ٥٩٢	١١٦٣	« ١٠ ٥٥٨	١١٣٠	« ١٥ ٥٢٤
١١٩٦	نوفمبر ٢٤ ٥٩٣	١١٦٣	نوفمبر ٣٠ ٥٥٩	١١٣٠	« ٠٤ ٥٢٥
١١٩٧	« ١٣ ٥٩٤	١١٦٤	« ١٨ ٥٦٠	١١٣١	نوفمبر ٢٣ ٥٢٦
١١٩٨	« ٠٣ ٥٩٥	١١٦٥	« ٠٧ ٥٦١	١١٣٢	« ١٢ ٥٢٧
١١٩٩	أكتوبر ٢٣ ٥٩٦	١١٦٦	أكتوبر ٢٨ ٥٦٢	١١٣٣	« ٠١ ٥٢٨
١٢٠٠	« ١٢ ٥٩٧	١١٦٧	« ١٧ ٥٦٣	١١٣٤	أكتوبر ٢٢ ٥٢٩
١٢٠١	« ٠١ ٥٩٨	١١٦٨	« ٠٥ ٥٦٤	١١٣٥	« ١١ ٥٣٠
١٢٠٢	سبتمبر ٢٠ ٥٩٩	١١٦٩	سبتمبر ٢٥ ٥٦٥	١١٣٦	سبتمبر ٢٩ ٥٣١
١٢٠٣	« ١٠ ٦٠٠	١١٧٠	« ١٤ ٥٦٦	١١٣٧	« ١٩ ٥٣٢
١٢٠٤	اغسطس ٢٩ ٦٠١	١١٧١	« ٠٤ ٥٦٧	١١٣٨	« ٠٨ ٥٣٣
١٢٠٥	« ١٨ ٦٠٢	١١٧٢	اغسطس ٢٣ ٥٦٨	١١٣٩	اغسطس ٢٨ ٥٣٤
١٢٠٦	« ٠٨ ٦٠٣	١١٧٣	« ١٢ ٥٦٩	١١٤٠	« ١٧ ٥٣٥

مقابلة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للمسح	للمسح	للمسح	للمسح	للمسح
سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة	سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة	سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة	سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة	سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة	سنة هان اذال السن من البهور الافريقية سنة
١٢٧٣	١٢٤٠	١٢٠٧	١٢٠٧	٢٨	٦٠٤
١٢٧٤	١٢٤١	١٢٠٨	١٢٠٨	١٦	٦٠٥
١٢٧٥	١٢٤٢	١٢٠٩	١٢٠٩	٠٦	٦٠٦
١٢٧٦	١٢٤٣	١٢١٠	١٢١٠	٢٥	٦٠٧
١٢٧٧	١٢٤٤	١٢١١	١٢١١	١٥	٦٠٨
١٢٧٨	١٢٤٥	١٢١٢	١٢١٢	٠٣	٦٠٩
١٢٧٩	١٢٤٦	١٢١٣	١٢١٣	٢٣	٦١٠
١٢٨٠	١٢٤٧	١٢١٤	١٢١٤	١٣	٦١١
١٢٨١	١٢٤٨	١٢١٥	١٢١٥	٠٢	٦١٢
١٢٨٢	١٢٤٩	١٢١٦	١٢١٦	٢٠	٦١٣
١٢٨٣	١٢٥٠	١٢١٧	١٢١٧	١٠	٦١٤
١٢٨٤	١٢٥١	١٢١٨	١٢١٨	٣٠	٦١٥
١٢٨٥	١٢٥٢	١٢١٩	١٢١٩	١٩	٦١٦
١٢٨٦	١٢٥٣	١٢٢٠	١٢٢٠	٠٨	٦١٧
١٢٨٧	١٢٥٤	١٢٢١	١٢٢١	٢٥	٦١٨
١٢٨٨	١٢٥٥	١٢٢٢	١٢٢٢	١٥	٦١٩
١٢٨٩	١٢٥٦	١٢٢٣	١٢٢٣	٠٤	٦٢٠
١٢٩٠	١٢٥٧	١٢٢٤	١٢٢٤	٢٤	٦٢١
١٢٩١	١٢٥٨	١٢٢٥	١٢٢٥	٢٣	٦٢٢
١٢٩٢	١٢٥٩	١٢٢٦	١٢٢٦	٠٢	٦٢٣
١٢٩٣	١٢٦٠	١٢٢٧	١٢٢٧	٢٢	٦٢٤
١٢٩٤	١٢٦١	١٢٢٨	١٢٢٨	١٢	٦٢٥
١٢٩٥	١٢٦٢	١٢٢٩	١٢٢٩	٣٠	٦٢٦
١٢٩٦	١٢٦٣	١٢٣٠	١٢٣٠	٢٠	٦٢٧
١٢٩٧	١٢٦٤	١٢٣١	١٢٣١	٠٩	٦٢٨
١٢٩٨	١٢٦٥	١٢٣٢	١٢٣٢	٢٩	٦٢٩
١٢٩٩	١٢٦٦	١٢٣٣	١٢٣٣	١٨	٦٣٠
١٣٠٠	١٢٦٧	١٢٣٤	١٢٣٤	٠٧	٦٣١
١٣٠١	١٢٦٨	١٢٣٥	١٢٣٥	٢٦	٦٣٢
١٣٠٢	١٢٦٩	١٢٣٦	١٢٣٦	١٦	٦٣٣
١٣٠٣	١٢٧٠	١٢٣٧	١٢٣٧	٠٤	٦٣٤
١٣٠٤	١٢٧١	١٢٣٨	١٢٣٨	٢٤	٦٣٥
١٣٠٥	١٢٧٢	١٢٣٩	١٢٣٩	١٤	٦٣٦
				٠٣	٦٣٧

مضاغة السنين القوية مع السنين الشمسية

للشمس	للحيرة	للشمس	للحيرة	للشمس	للحيرة
سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة	سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة	سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة	سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة	سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة	سنة يان اذائل السنين من الشهور القمرية سنة
١٣٧٢	يولييه ٠٣ ٧٧٤	١٣٣٩	يولييه ٠٩ ٧٤٠	١٣٠٦	يولييه ١٣ ٧٠٦
١٣٧٣	يولييه ٢٤ ٧٧٥	١٣٤٠	يولييه ٢٧ ٧٤١	١٣٠٧	« ٠٣ ٧٠٧
١٣٧٤	« ١٢ ٧٧٦	١٣٤١	« ١٧ ٧٤٢	١٣٠٨	يولييه ٢١ ٧٠٨
١٣٧٥	« ٠٢ ٧٧٧	١٣٤٢	« ٠٦ ٧٤٣	١٣٠٩	« ١١ ٧٠٩
١٣٧٦	مايه ٢١ ٧٧٨	١٣٤٣	مايه ٢٥ ٧٤٤	١٣١٠	مايه ٢١ ٧١٠
١٣٧٧	« ١٠ ٧٧٩	١٣٤٤	« ١٥ ٧٤٥	١٣١١	« ٢٠ ٧١١
١٣٧٨	ايريل ٣٠ ٧٨٠	١٣٤٥	« ٠٤ ٧٤٦	١٣١٢	« ٠٩ ٧١٢
١٣٧٩	« ١٩ ٧٨١	١٣٤٦	ايريل ٢٤ ٧٤٧	١٣١٣	ايريل ٢٨ ٧١٣
١٣٨٠	« ٠٧ ٧٨٢	١٣٤٧	« ١٣ ٧٤٨	١٣١٤	« ١٧ ٧١٤
١٣٨١	مارث ٢٨ ٧٨٣	١٣٤٨	« ٠١ ٧٤٩	١٣١٥	« ٠٧ ٧١٥
١٣٨٢	« ١٧ ٧٨٤	١٣٤٩	مارث ٢٢ ٧٥٠	١٣١٦	مارث ٢٦ ٧١٦
١٣٨٣	« ٠٦ ٧٨٥	١٣٥٠	« ١١ ٧٥١	١٣١٧	« ١٦ ٧١٧
١٣٨٤	فبراير ٢٤ ٧٨٦	١٣٥١	فبراير ٢٨ ٧٥٢	١٣١٨	« ٠٥ ٧١٨
١٤٨٥	« ١٢ ٧٨٧	١٣٥٢	« ١٨ ٧٥٣	١٣١٩	فبراير ٢٢ ٧١٩
١٣٨٦	« ٠٢ ٧٨٨	١٣٥٣	« ٠٦ ٧٥٤	١٣٢٠	« ١٢ ٧٢٠
١٣٨٧	يناير ٢٢ ٧٨٩	١٣٥٤	يناير ٢٥ ٧٥٥	١٣٢١	يناير ٣١ ٧٢١
١٣٨٨	« ١١ ٧٩٠	١٣٥٥	« ٠١ ٧٥٦	١٣٢٢	« ٢٠ ٧٢٢
١٣٨٩	ديسمبر ٣١ ٧٩١	١٣٥٦	« ٠٥ ٧٥٧	١٣٢٣	« ١٠ ٧٢٣
١٣٩٠	« ٢٠ ٧٩٢	١٣٥٧	ديسمبر ٢٥ ٧٥٨	١٣٢٤	ديسمبر ٣٠ ٧٢٤
١٣٩١	« ٠٩ ٧٩٣	١٣٥٨	« ١٤ ٧٥٩	١٣٢٥	« ١٣ ٧٢٥
١٣٩٢	نوفمبر ٢٩ ٧٩٤	١٣٥٩	« ٠٣ ٧٦٠	١٣٢٦	« ٠٨ ٧٢٦
١٣٩٣	« ١٧ ٧٩٥	١٣٥٩	نوفمبر ٢٣ ٧٦١	١٣٢٧	نوفمبر ٢٧ ٧٢٧
١٣٩٤	« ٠٦ ٧٩٦	١٣٦٠	« ١١ ٧٦٢	١٣٢٨	« ١٧ ٧٢٨
١٣٩٥	أكتوبر ٢٧ ٧٩٧	١٣٦١	أكتوبر ٣١ ٧٦٣	١٣٢٩	« ٠٥ ٧٢٩
١٣٩٦	« ١٦ ٧٩٨	١٣٦٢	« ٢١ ٧٦٤	١٣٣٠	أكتوبر ٢٥ ٧٣٠
١٣٩٧	« ٠٥ ٧٩٩	١٣٦٣	« ١٠ ٧٦٥	١٣٣١	« ١٥ ٧٣١
١٣٩٨	سبتمبر ٢٤ ٨٠٠	١٣٦٤	سبتمبر ٢٨ ٧٦٦	١٣٣٢	« ٠٤ ٧٣٢
١٣٩٩	« ١٣ ٨٠١	١٣٦٥	« ١٨ ٧٦٧	١٣٣٣	سبتمبر ٢٢ ٧٣٣
١٤٠٠	« ٠٣ ٨٠٢	١٣٦٦	« ٠٧ ٧٦٨	١٣٣٤	« ١٢ ٧٣٤
١٤٠١	اغسطس ٢٢ ٨٠٣	١٣٦٧	اغسطس ٢٨ ٧٦٩	١٣٣٥	« ٠١ ٧٣٥
١٤٠٢	« ١١ ٨٠٤	١٣٦٨	اغسطس ١٦ ٧٧٠	١٣٣٥	اغسطس ٣١ ٧٣٦
١٤٠٣	« ٠١ ٨٠٥	١٣٦٩	اغسطس ٠٥ ٧٧١	١٣٣٦	« ١٠ ٧٣٧
١٤٠٤	يولييه ٢١ ٨٠٦	١٣٧٠	يولييه ٢٦ ٧٧٢	١٣٣٧	يولييه ٣٠ ٧٣٨
١٤٠٥	« ١٠ ٨٠٧	١٣٧١	« ١٥ ٧٧٣	١٣٣٨	« ٢٠ ٧٣٩

مضاعفة السنين القموية مع السنين الشمسية

للمسح	للمسح	للمسح	للمسح	للمسح	للمسح
سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية	سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية	سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية	سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية	سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية	سنة يان ادايل الدين من السنين الشمسية
١٤٧١	١٤٧١	١٤٧١	١٤٧١	١٤٧١	١٤٧١
١٤٧٢	١٤٧٢	١٤٧٢	١٤٧٢	١٤٧٢	١٤٧٢
١٤٧٣	١٤٧٣	١٤٧٣	١٤٧٣	١٤٧٣	١٤٧٣
١٤٧٤	١٤٧٤	١٤٧٤	١٤٧٤	١٤٧٤	١٤٧٤
١٤٧٥	١٤٧٥	١٤٧٥	١٤٧٥	١٤٧٥	١٤٧٥
١٤٧٦	١٤٧٦	١٤٧٦	١٤٧٦	١٤٧٦	١٤٧٦
١٤٧٧	١٤٧٧	١٤٧٧	١٤٧٧	١٤٧٧	١٤٧٧
١٤٧٨	١٤٧٨	١٤٧٨	١٤٧٨	١٤٧٨	١٤٧٨
١٤٧٩	١٤٧٩	١٤٧٩	١٤٧٩	١٤٧٩	١٤٧٩
١٤٨٠	١٤٨٠	١٤٨٠	١٤٨٠	١٤٨٠	١٤٨٠
١٤٨١	١٤٨١	١٤٨١	١٤٨١	١٤٨١	١٤٨١
١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢
١٤٨٣	١٤٨٣	١٤٨٣	١٤٨٣	١٤٨٣	١٤٨٣
١٤٨٤	١٤٨٤	١٤٨٤	١٤٨٤	١٤٨٤	١٤٨٤
١٤٨٥	١٤٨٥	١٤٨٥	١٤٨٥	١٤٨٥	١٤٨٥
١٤٨٦	١٤٨٦	١٤٨٦	١٤٨٦	١٤٨٦	١٤٨٦
١٤٨٧	١٤٨٧	١٤٨٧	١٤٨٧	١٤٨٧	١٤٨٧
١٤٨٨	١٤٨٨	١٤٨٨	١٤٨٨	١٤٨٨	١٤٨٨
١٤٨٩	١٤٨٩	١٤٨٩	١٤٨٩	١٤٨٩	١٤٨٩
١٤٩٠	١٤٩٠	١٤٩٠	١٤٩٠	١٤٩٠	١٤٩٠
١٤٩١	١٤٩١	١٤٩١	١٤٩١	١٤٩١	١٤٩١
١٤٩٢	١٤٩٢	١٤٩٢	١٤٩٢	١٤٩٢	١٤٩٢
١٤٩٣	١٤٩٣	١٤٩٣	١٤٩٣	١٤٩٣	١٤٩٣
١٤٩٤	١٤٩٤	١٤٩٤	١٤٩٤	١٤٩٤	١٤٩٤
١٤٩٥	١٤٩٥	١٤٩٥	١٤٩٥	١٤٩٥	١٤٩٥
١٤٩٦	١٤٩٦	١٤٩٦	١٤٩٦	١٤٩٦	١٤٩٦
١٤٩٧	١٤٩٧	١٤٩٧	١٤٩٧	١٤٩٧	١٤٩٧
١٤٩٨	١٤٩٨	١٤٩٨	١٤٩٨	١٤٩٨	١٤٩٨
١٤٩٩	١٤٩٩	١٤٩٩	١٤٩٩	١٤٩٩	١٤٩٩
١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١
١٥٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢	١٥٠٢
١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣

## مقابلة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للممصر	للهمزة	للممصر	للهمزة	للممصر	للهمزة
سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة	سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة	سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة	سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة	سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة	سنة بيان اوتل السنين من التهور الارضية سنة
١٠٠٦	١٤ ٩٦٤	١٥٣٠	٢٥ ٩٢٧	١٥٠٤	١٤ ٩١٠
١٥٥٧	٢٤ ٩٦٥	١٥٣١	١٥ ٩٢٨	١٥٠٥	٠٤ ٩١١
١٥٥٨	١٤ ٩٦٦	١٥٣٢	٠٣ ٩٢٩	١٥٠٦	٢٤ ٩١٢
١٥٥٩	٠٣ ٩٦٧	١٥٣٣	٢٣ ٩٣٠	١٥٠٧	١٣ ٩١٣
١٥٦٠	٢٢ ٩٦٨	١٥٣٤	١٣ ٩٣١	١٥٠٨	٠٢ ٩١٤
١٥٦١	١١ ٩٦٩	١٥٣٥	٠٢ ٩٣٢	١٥٠٩	٢١ ٩١٥
١٥٦٢	٣١ ٩٧٠	١٥٣٦	٢٠ ٩٣٣	١٥١٠	١٠ ٩١٦
١٥٦٣	٢١ ٩٧١	١٥٣٧	١٠ ٩٣٤	١٥١١	٣١ ٩١٧
١٥٦٤	٠٩ ٩٧٢	١٥٣٨	٣٠ ٩٣٥	١٥١٢	١٩ ٩١٨
١٥٦٥	٢٩ ٩٧٣	١٥٣٩	١٩ ٩٣٦	١٥١٣	٠٩ ٩١٩
١٥٦٦	١٩ ٩٧٤	١٥٤٠	٠٨ ٩٣٧	١٥١٤	٢٦ ٩٢٠
١٥٦٧	٠٨ ٩٧٥	١٥٤١	٢٧ ٩٣٨	١٥١٥	١٥ ٩٢١
١٥٦٨	٢٦ ٩٧٦	١٥٤٢	١٧ ٩٣٩	١٥١٦	٠٥ ٩٢٢
١٥٦٩	١٦ ٩٧٧	١٥٤٣	٠٦ ٩٤٠	١٥١٧	٢٤ ٩٢٣
١٥٧٠	٠٥ ٩٧٨	١٥٤٤	٢٥ ٩٤١	١٥١٨	١٣ ٩٢٤
١٥٧١	٢٦ ٩٧٩	١٥٤٥	١٥ ٩٤٢	١٥١٩	٠٣ ٩٢٥
١٥٧٢	١٤ ٩٨٠	١٥٤٦	٠٤ ٩٤٣	١٥٢٠	٢٣ ٩٢٦
١٥٧٣	٠٣ ٩٨١	١٥٤٧	٢١ ٩٤٤	١٥٢١	١٢ ٩٢٧
١٥٧٤	٢٣ ٩٨٢	١٥٤٨	١١ ٩٤٥	١٥٢٢	٠١ ٩٢٨
١٥٧٥	١٢ ٩٨٣	١٥٤٩	٣٠ ٩٤٦	١٥٢٣	٢٠ ٩٢٩
١٥٧٦	٣١ ٩٨٤	١٥٥٠	٢٠ ٩٤٧	١٥٢٤	١٠ ٩٣٠
١٥٧٧	٢١ ٩٨٥	١٥٥١	٠٩ ٩٤٨	١٥٢٥	٢٩ ٩٣١
١٥٧٨	١٠ ٩٨٦	١٥٥٢	٢٩ ٩٤٩	١٥٢٦	١٨ ٩٣٢
١٥٧٩	٢٨ ٩٨٧	١٥٥٣	١٨ ٩٥٠	١٥٢٧	٠٨ ٩٣٣
١٥٨٠	١٧ ٩٨٨	١٥٥٤	٠٧ ٩٥١	١٥٢٨	٢٧ ٩٣٤
١٥٨١	٠٥ ٩٨٩	١٥٥٥	٢٦ ٩٥٢	١٥٢٩	١٥ ٩٣٥
١٥٨٢	٢٦ ٩٩٠	١٥٥٥	١٦ ٩٥٣	١٥٣٠	٠٥ ٩٣٦

مفاهات الستين القريه مع الستين الشمسية

وهاعنا انية تلم به الاختلاف الموجود في جدولنا هذا من الآن فصاعدا ولنذكره فنقول من المعلوم ان السنة الفلكية على حساب بولوس  
قيصر كانت ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وست ساعات وكان يصح من الساعات المذكورة في كل أربع سنوات يوم يضاف الى شهر فبراير والسنة  
التي يقع فيها ذلك تسمى كيسة كما تلتصق الاشارة الى ذلك في رأس الجدول واذا تاملت ميزت الكيسة من غيرها فيه اذا علمت ذلك فاعلم ايضا  
ان هذه السنة اليوليوسية تفصل على السنة الفلكية الحقيقية بزيادة من احدى عشرة دقيقة فيحصل من هذا يوم في كل مائة وواحدة وثلاثين سنة  
وكان نتيجة هذا ان الاعتدال الربيعي الذي وقع في السنة الاولى من زيج بولوس في خمسة وعشرين من شهر مارث ووقع في سنة (٣٣٥) في (٢١)  
مارث وفي سنة (١٥٨٢) في (١١) منه ولاجل الاحتراز من اتساع هذا الخطا اصح البابا اغرغوار الثالث عشر هذا الزيج لجميع ارباب هذا الفن  
من فضلاء اهل عصره وأعطى الرأي بينهم على طرح عشرة ايام كاملة منه وكان هذا في شهر اكتوبر (سنة ١٥٨٢) وما كان حقه ان يكون  
خمسة عشر اكتوبر جملوه خمسة منه وبذلك تحرك الاعتدال الربيعي في ٢١ مارث ولاجل عدم رجوع الخطا المذكور رأى ان اليوم الذي  
يضاف في كل اربع سنوات للسنة الكيسية يلغى في رأس كل قرن من القرون التي لا يمكن انقسامها على اربعة لسنة صحيحة فآخر سنة من قرن  
(١٧٠٠) و(١٨٠٠) و(١٩٠٠) ليست كيسة نظرا الى كونها لا تنقسم على اربع من غير كسور اعني لا يمكن تقسيمها على مئاة بئلاف السنة المتحدة  
للاثنين فانها كيسة لتوفر الشرط فيها فأما وعنا التوقيت يقرب من الحقيقة حتى يكاد ان يكون محمديا بحيث لا يدخله الخطا الا في نحو يوم في  
كل ثلاثة آلاف سنة وكان ان الطريقة الاولى تسمى بالزيج القديم او اليوليوسية كذلك الطريقة الاخرى تسمى بالزيج الجديد او الاغرواري  
او الزيج المصحح وهناك هذا الاختلاف المشار اليه

للشمس	للشمس	للشمس	للشمس
سنة يان اوائل السن من التهور الاغربية سنة	سنة يان اوائل السن من التهور الاغربية سنة	سنة يان اوائل السن من التهور الاغربية سنة	سنة يان اوائل السن من التهور الاغربية سنة
الزيج الجديد	الزيج القديم	الزيج الجديد	الزيج القديم
١٦٣٩ ٢١	١٦٠٩ ٠٩	١٦٠٩ ٢١	١٥٨٢ ٢٥
١٦٤٠ ١٠	١٦٠٩ ٢٨	١٦٠٩ ١٨	١٥٨٢ ١٤
١٦٤١ ٢٠	١٦٠٩ ١٧	١٦٠٩ ٠٧	١٥٨٢ ٠٩
١٦٤٢ ١٩	١٦٠٩ ٠٦	١٦٠٩ ٢٧	١٥٨٢ ٢٣
١٦٤٣ ٠٨	١٦١٠ ٢٦	١٦٠٩ ١٩	١٥٨٢ ١٢
١٦٤٤ ١٧	١٦١١ ١٦	١٦٠٩ ٠٩	١٥٨٢ ٠٣
١٦٤٥ ٠٧	١٦١٢ ٠٤	١٦٠٩ ٢٢	١٥٨٢ ٢٠
١٦٤٦ ٠٥	١٦١٢ ٢١	١٦٠٩ ١١	١٥٨٢ ١٠
١٦٤٧ ٢٦	١٦١٢ ١١	١٦٠٩ ٠١	١٥٨٢ ٢٠
١٦٤٨ ١٥	١٦١٣ ٢١	١٦٠٩ ٢١	١٥٨٢ ١٠
١٦٤٩ ٠٤	١٦١٣ ٢٠	١٦٠٩ ١٠	١٥٨٢ ٠٨
١٦٥٠ ٢٣	١٦١٣ ٠٩	١٦٠٩ ٢٠	١٥٨٢ ٢٧
١٦٥١ ١٢	١٦١٣ ٢٩	١٦٠٩ ١٩	١٥٨٢ ١٦
١٦٥٢ ٠١	١٦١٣ ١٨	١٦٠٩ ٠٩	١٥٨٢ ٠٦
١٦٥٣ ٢٢	١٦١٣ ٠٨	١٦٠٩ ٢٨	١٥٨٢ ٢٧
١٦٥٤ ١٠	١٦١٣ ٢٦	١٦٠٩ ١٦	١٥٨٢ ١٤
١٦٥٥ ٢٧	١٦١٣ ١٥	١٦٠٩ ٠٦	١٥٨٢ ٠٤
١٦٥٦ ١٧	١٦١٣ ٠٥	١٦٠٩ ٢٦	١٥٨٢ ٢٤
١٦٥٧ ٢٦	١٦١٣ ٢٥	١٦٠٩ ١٥	١٥٨٢ ١٣
١٦٥٨ ١٧	١٦١٣ ١٤	١٦٠٩ ٠٤	١٥٨٢ ٠٢
١٦٥٩ ١٥	١٦١٣ ٠٣	١٦٠٩ ٢٤	١٥٨٢ ٢٢
١٦٥٩ ٠٤	١٦١٣ ٢٣	١٦٠٩ ١٣	١٥٨٢ ١١
١٦٥٩ ٢٥	١٦١٣ ١٢	١٦٠٩ ٠٢	١٥٨٢ ٠١
١٦٥٩ ١٤	١٦١٣ ٠١	١٦٠٩ ٢١	١٥٨٢ ١٠





مقايضة السنين القارية مع السنين الشمسية

للشمس	للشمس	للشمس	للشمس
سنة يان اوتل السنين من النور القمرية سنة	سنة يان اوتل السنين من النور القمرية سنة	سنة يان اوتل السنين من النور القمرية سنة	سنة يان اوتل السنين من النور القمرية سنة
الزيج القديم	الزيج الجديد	الزيج القديم	الزيج الجديد
١٨٦٠ ٢٠	١٨٦٧ ٨	١٨٦٧ ٢٠	١٨٦٧ ٨
١٨٦١ ٠٩	١٨٦٨ ٢٧	١٨٦٨ ٠٩	١٨٦٨ ٢٧
١٨٦٢ ٢٩	١٨٦٩ ١٧	١٨٦٩ ٢٨	١٨٦٩ ١٧
١٨٦٣ ١٨	١٨٧٠ ٦	١٨٧٠ ١٨	١٨٧٠ ٦
١٨٦٤ ١٦	١٨٧١ ٢٥	١٨٧١ ٠٧	١٨٧١ ٢٦
١٨٦٥ ٢٧	١٨٧٢ ٢٥	١٨٧٢ ١٤	١٨٧٢ ١٥
١٨٦٦ ١٦	١٨٧٣ ٤	١٨٧٣ ١٦	١٨٧٣ ٠٣
١٨٦٧ ٠٥	١٨٧٤ ٢٢	١٨٧٤ ٢٤	١٨٧٤ ٠٤
١٨٦٨ ٢٤	١٨٧٥ ١٢	١٨٧٥ ٢٥	١٨٧٥ ١٣
١٨٦٩ ١٤	١٨٧٦ ٠١	١٨٧٦ ١٤	١٨٧٦ ٠٢
١٨٧٠ ٠٤	١٨٧٧ ٢٢	١٨٧٧ ٠٣	١٨٧٧ ٢١
١٨٧١ ٢٣	١٨٧٨ ١١	١٨٧٨ ٠٤	١٨٧٨ ٢٠
١٨٧٢ ١١	١٨٧٩ ٢٨	١٨٧٩ ١١	١٨٧٩ ٢٠
١٨٧٣ ٠١	١٨٨٠ ١٧	١٨٨٠ ٠١	١٨٨٠ ٢٠
١٨٧٤ ١٨	١٨٨١ ٦	١٨٨١ ٠١	١٨٨١ ٢٠
١٨٧٥ ٠٧	١٨٨٢ ٢٦	١٨٨٢ ٠١	١٨٨٢ ٢٠
١٨٧٦ ٢٨	١٨٨٣ ١٦	١٨٨٣ ٠١	١٨٨٣ ٢٠
١٨٧٧ ١٦	١٨٨٤ ٤	١٨٨٤ ٠١	١٨٨٤ ٢٠
١٨٧٨ ٠٥	١٨٨٥ ٢٤	١٨٨٥ ٠١	١٨٨٥ ٢٠
١٨٧٩ ٢٦	١٨٨٦ ١٤	١٨٨٦ ٠١	١٨٨٦ ٢٠
١٨٨٠ ١٥	١٨٨٧ ٠٢	١٨٨٧ ٠١	١٨٨٧ ٢٠
١٨٨١ ٠٤	١٨٨٨ ١٢	١٨٨٨ ٠١	١٨٨٨ ٢٠
١٨٨٢ ٢٣	١٨٨٩ ١١	١٨٨٩ ٠١	١٨٨٩ ٢٠
١٨٨٣ ١٢	١٨٩٠ ٢١	١٨٩٠ ٠١	١٨٩٠ ٢٠
١٨٨٤ ٠٢	١٨٩١ ٢١	١٨٩١ ٠١	١٨٩١ ٢٠
١٨٨٥ ٢١	١٨٩٢ ٠٩	١٨٩٢ ٠١	١٨٩٢ ٢٠
١٨٨٥ ١٠	١٨٩٣ ٢٨	١٨٩٣ ٠١	١٨٩٣ ٢٠
١٨٨٦ ٢٠	١٨٩٤ ١٨	١٨٩٤ ٠١	١٨٩٤ ٢٠
١٨٨٧ ١٩	١٨٩٥ ٠٧	١٨٩٥ ٠١	١٨٩٥ ٢٠
١٨٨٨ ٠٧	١٨٩٦ ٢٦	١٨٩٦ ٠١	١٨٩٦ ٢٠
١٨٨٩ ٢٨	١٨٩٧ ١٦	١٨٩٧ ٠١	١٨٩٧ ٢٠
١٨٩٠ ١٧	١٨٩٨ ٠٥	١٨٩٨ ٠١	١٨٩٨ ٢٠
١٨٩١ ٠٧	١٨٩٩ ٢٦	١٨٩٩ ٠١	١٨٩٩ ٢٠
١٨٩٢ ٢٦	١٩٠٠ ١٤	١٩٠٠ ٠١	١٩٠٠ ٢٠
١٨٩٣ ١٥	١٩٠١ ٠٣	١٩٠١ ٠١	١٩٠١ ٢٠
١٨٩٤ ٠٥	١٩٠٢ ٢٦	١٩٠٢ ٠١	١٩٠٢ ٢٠
١٨٩٥ ٢٤	١٩٠٣ ١٢	١٩٠٣ ٠١	١٩٠٣ ٢٠
١٨٩٦ ١٢	١٩٠٤ ٠١	١٩٠٤ ٠١	١٩٠٤ ٢٠
١٨٩٧ ٠٢	١٩٠٥ ٢١	١٩٠٥ ٠١	١٩٠٥ ٢٠
١٨٩٨ ٢٢	١٩٠٦ ٢١	١٩٠٦ ٠١	١٩٠٦ ٢٠
١٨٩٩ ١٢	١٩٠٧ ١١	١٩٠٧ ٠١	١٩٠٧ ٢٠
١٩٠٠ ٠١	١٩٠٨ ٢٨	١٩٠٨ ٠١	١٩٠٨ ٢٠
	١٩٠٩ ١٦	١٩٠٩ ٠١	١٩٠٩ ٢٠
	١٩١٠ ٢٦	١٩١٠ ٠١	١٩١٠ ٢٠
	١٩١١ ١٦	١٩١١ ٠١	١٩١١ ٢٠
	١٩١٢ ٢٦	١٩١٢ ٠١	١٩١٢ ٢٠
	١٩١٣ ٢٦	١٩١٣ ٠١	١٩١٣ ٢٠
	١٩١٤ ٢٦	١٩١٤ ٠١	١٩١٤ ٢٠
	١٩١٥ ٢٦	١٩١٥ ٠١	١٩١٥ ٢٠
	١٩١٦ ٢٦	١٩١٦ ٠١	١٩١٦ ٢٠
	١٩١٧ ٢٦	١٩١٧ ٠١	١٩١٧ ٢٠
	١٩١٨ ٢٦	١٩١٨ ٠١	١٩١٨ ٢٠

سند أخبار السفينة - (قانون التجاري البحري)

(م) مشاركة أبحار السفينة وليس سند الأبحار بلزم أن تكون حمرة بالكاتبين بين لها اسم السفينة ومقدار حصةها بحسب الطرزيلاطة والدولة التابعة لها واسم القبطان واسم المخرج واسم المسافر والمحل والوقت المفق على النحن لها والمحل والوقت المفق على التفرع فيها وبلغ الامرة ويذكر أيتها في تلك المشاركة إذا كان الشاهور بجميع السفينة أو لبعضها والتعويض المفق حله في حالة تاخير السفن أو التفرع (م) ٩١ إذا لم يثبت الإهم اللازمة للسفن أو للتفرع في مشاركة المتساكنين يكون تعديها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف فتدبر بحسب عرف برما متولى غزياب الإبعاد وتحتى عك الحقة من وقت أبحار القبطان بأنه سمعت للسفن أو التفرع (م) ٩٢ إذا انقضت أعمال النحن بنفى المخفونات أو تفرعه في محل وبعضها في محل اخر فمن السفن أو التفرع لا تحسب منه مدة مرور السفينة من محل الاول الى محل الثاني (م) ٩٣ إذا كانت السفينة مسافرة بالمشاركة فيكون أجهتا أجرتها من يوم قيامها الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٩٤ اذا تمت قبل سفر السفينة المشاركة مع البلد المصرد السفر الى على مشاركة الأبحار بدون تعويض لأحد الطرفين على الاخر وثالثا على الثاني مشارف نحن بصفاته وظهرها (م) ٩٥ اذا حصل سبب لغرض لا يقع بالسفينة من السفر الا رسما موقتا تنقضي المشاركة كما كانت ولا وجه للتعويض بسبب التأخير وتبقى أيتها بدون وجه لو بادة الاجرة اذا حصل السبب القهري في أثناء السفر (م) ٩٦ يجوز للشاحن في أثناء ولوف السفينة أن يفرج بصفاته معها بمصارف من طرفه بشرط ضمانها أوداها تعويض منه للقبطان (م) ٩٧ في حالة محاصرة الجناحية لسر السفينة أيتها يجب على القبطان أن يوجهه الى منها من الجناحات القريبة التي يمكنه أن يرسو فيها اذا لم يكن عنده اومر بخلاف ذلك فإن يعطى فيها اومر الشاحن او المرسل اليه مع إحصاء اياه بالقيمة (م) ٩٨ السفينة وإحداها وانماها وأجرها ومخبراتها خاصة لواء شروط المصادفات

سند أخبار السفينة - (ر) اجرة السفينة -

سفينة - قبطان - ملاح

سند تجاري - (قانون تجارة)

(التمثل السابع - في السندات التي تحتل دون في السندات التي تحتلها وبغيرها من الأوراق التجارية)

١٨٩ كانت القواعد المصلحة بالكلياتين بالخصم بحلول مراد ذمتها ونحوها بها وعماها بطريق الضمان أو على وجه الاحتياط وبلغ فيها من موطن وعمل المرفوض وكذلك لما يخص بها لحامل الكتيبة من المفقون وما عليه من الإلزامات ويرى السر في حالة الرجوع والقبول لا تتبع في السندات التي تحت الاذن من كانت متدونة عليها بأمر بعض المادة من هذا القانون (م) ١٩٠ بين في السند الذي تحت اذن ترجيح

اليوم والبر والاسم للفرع فيها والبلغ الواجب دفعه وام من حمرة تحت اذنه والمصادق الواجب التوقيع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضح عليه أضافه او دهم من حمرة - وأما السند الذي تحمله فيقتل على المبادات المذكورة لا اسم من يفتح اليه المبلغ وتمثل الكتيبة فيه بدون كتابة القبول (م) ١١١ أوراق التحويلات الواجبة التوقيع مجرد لإطلاع عليها ولا تروان الخصمة امرا بالتوقيع يجب تقديمها في طرف حمرة اياه بحسب ما بها اليوم المؤرخه فيه اذا كانت حمرة من البلة التي يكون التوقيع فيها وأما اذا كانت حمرة من البلة امرة يجب تقديمها في طرف غايه اياه بحسب ما بها اليوم المؤرخه فيه خلاف مدة المسألة (م) ١١٢ يجوز لأبواب الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الإلزامات الجارية فيوطا في المبادات التجارية اذا حصل منه ذلك في المأمرة المذكورة (م) ١١٣ اذا ثبت من حمرة الحياكة الواجبة التوقيع مجرد لإطلاع عليها ومن حمرة التورلة الخصمة امرا بالتوقيع ان مقابل وثائقها كان موجودا لم يستعمل في مستعمل غايتها الذي تفرع في تقديمها تنقح عرف على في حمرة المذكور

سند تجاري - (ر) كتيبة : بر وكتسو : رجوع

سند المخفونات - (قانون التجارة البحرية)

(م) ٩٩ سند المخفونات يجوز أن يكون بضم بعض مين أو تحت اذنه أو لك حامله وأمر أن يثبت فيه جنس الاشياء المطلوب تغطا ومقدارها وأنها - ويذكر في أيتها اسم الشاحن ولها واسم المرسل اليه وعمله اذا انقضت أعمال ذلك واسم القبطان ومسكه واسم السفينة ومحلها بحسب الطرزيلاطة والدولة التابعة لها ويمكن فيها السفر بلحل المين لسفرا اليه وبلغ الاجرة - ويوضح في هامش السند تاريخ الاشياء المطلوب تغطا وبغيرها (م) ١٠٠ يكسب من سندات المخفونات أربع أضع أصليها بالاعل تحتها من الشاحن وأما كان كانت الضمان مرسله اليه واحدة للقبطان - واحدة باللك السفينة أو لمن عليها ويضع كل من الشاحن والقبطان اسماء على التسع الأربع المذكورة في طرف أربع وعشرين ساعة بعد النحن - وعلى الشاحن أن يسل القبطان في طرف المدة المذكورة سندات خلاص كارك الضمان المخفونة (م) ١٠١ سند المخفونات المرسى بالكيفية السالف ذكرها يكون محمدا بين جميعا المكون للمخفونات ويمكن جميعا بينهم وبين ارباب الميكرونة وأما لارباب الميكرونة أن يضيفوا الإلزامات على نفي السند المذكور (م) ١٠٢ اذا وجد خلاف في سندات المخفونات ضمانا وإلزاما يثبت منها السند الذي يد القبطان اذا كان الباقي المرسى في محلها بكاتبه الشاحن أو وكيله بالمركه وبغير السند الذي يبرر الشاحن أو المرسل اليه اذا كان الباقي المرسى فيه أيتها ملحقا بكاتبه القبطان (م) ١٠٣ يجب على الركن بالمركه أو المرسل اليه الذي أسلف الضمان المذكورة في سندات السفن أو في سند الأبحار أن يطي للقبطان وصلا باستلامه عن طلبه منه ولا كان طرفا جميع مصارف المرافعة والمصاريفات ومقابل النقل

## الباب السادس

## سودان — (ر) استيوارب الاغنام

سودان — (ر) اسر حال صادر لسفاده حكيدار السودان  
في ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٢ (الوافق ١٤  
مارس سنة ١٨٨٠) ع ٢٢

انه نظرا لفتنا بما اثير متصون به من الاملية لانا المأمورية  
الهمة المخرقة لاما تمكم والمخالفة له لا نرى لروما للاسباب في  
شرح وتتميل ما يجب اقتضاه واجراؤه من الرضايط والاعمال  
المزودة للبحار مأموركم التي نحن ناظرون اليها بين الاممية  
وفي تقدم وانظام الاحوال مملكة ولسته على السودان وبذل  
ما يجب من المساعي للوصول الى توطيد اسباب عاجها ولندن  
ورقلمية امانها بترجيع لطاقي دائري التجارة والزراعة اللذين  
هم اعظم منابع القوة الميومية اما ترى من اللزوم استعجاب  
دلة نظرك ان بعض مواد مهمة وفي الآتي ذكرها (اولا)  
مالية السودان وكذا لا يخلو ان لفظ المالية تستعمل كل ما يلزم  
ويمكن تقريه وتخصيه من الاحوال والموارد بطريقه لا يأتى  
مها الاضرار بمجاله الاماني ولا الاحكام بمقتضى المخرقة وكذا  
لقد يبرر ما يلزم من الحساريات بالنسبة لمجاله الاولاد واحسانها  
بشرط ان تكون كالملة بحسن ادارة المصالح الميومية بصورة  
مستظلية وعلى هذا فاول واجب عليكم هو تنظيم وتولية مستظلية  
عن كالة اموالكم ومصرقات المحكدارية ببيان انا عاها ومفرداتها  
بمقالة الضبط والدقة وحصر ما يكون موجودا من الدين بالارواح  
واياها ارباها وكيفية الوصول الى سدادهما هذا ومن اللزوم  
ان المحكومة تكون حالة كالملة احوال السودان اجمالا وتفصيلا  
وبالمحل انا احوال الضرائب والموارد وسائر الاحوال المخرقة والتجاري  
تحصيلها وكيفية استعمالها ومصرقاتها ان ترسل صورة من هذه  
المرددية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا بانفس  
الى النظارة الخاير اليها في كل ثلاثة اشهر حساب ايرادات  
ومصرفات المحكدارية بالبيان الكافي وذلك كما التجاري كالملة  
مصلح المحكومة وبما ان كالملة ما يتصل بالمادة المالية والخصانية  
مربح الامر به من الى نظارة المالية لمجوع ما يتصفيه الاحمال من  
المخاربات والاستعانة في هذا الشأن بكون غاضا بالنظارة  
المخار اليها (ثانيا) المخارة الملكية يلزم تنظيمها واجراؤها على  
صورة تلامس احوال تلك البلاد وما يقتضيه حالها من المخابرات  
وما يتلزم من لزوم تفويض وتبذله من المارد وانظارات ذات  
الاممية وعزل وتصيب لرباب الخاير الزمنية مثل المديرين  
ووكيل المحكدارية وتصيب لرباب كالملة بالاحوال الداخلية  
ما من شأنه استحصال ايامها عن جميع ما ذكر من هذه الامور  
ليبين ان تكون الخايرة هذه مع نظارة الداخلية وبما ما يتصل  
بالامور الخايرة سواء كانت شرعية او لطلبية لمخرقة على  
قواعدها الخبيثة والمخالفة هذه انما ما يقتضيه هذا النوع من المخابرات  
او ما ترون لزوم اجراءه من الاستعدادات يجب أولا لمخارعه  
مع نظارة الخايرة ثم ان الرخصة التي كانت مبنية لاسلامكم  
بتمديد ما يصدر من الاحكام شرعية كانت او سياسية في المارد

الناحية من القامير وكذلك يجب على القروان ان يطلب  
من اسلم الضامع وصلا باستلامها وانما لم يكن موجودا  
فيلزم ان يحصل على شهادة من ديوان الحكومة تثبت اخراج  
الضامع المذكورة في سند المخرقات والا كان ملزوما بجميع  
القصر بعدات المالك الضامع او لمستطاعا

- سند شين — (ر) خسارة بحرية (ق) ٢٥٣ —  
٢٥٥ — سيكورنا (ق) ١٨٨  
سند — (ر) تنفيذ — مجز ويوع الايرادات  
— سقوط الحق —  
سند اسهم — (ر) شركة — تضامن — توصية  
— مساهمة — مجز ويوع الايرادات  
سند توكيل — (ر) توكيل  
سند الدين المصري — (ر) دين مصري — كويون  
سند لحامه — (ر) شركة — تضامن —  
توصية — مساهمة  
سند رسمي — (ر) مجز  
سند غير رسمي — (ر) مجز  
سند السيكورنا — (ر) سيكورنا  
سند مودع — (ر) فك الاغنام  
سند دين — (ر) اثبات الدين (ق) ٢١٩، ٢٢٠  
— مرقلة (ق) ٢٩٩  
سند تحت الاذن — (ر) تاجر (ق) ٢ — مجز  
تفصيلي (ق) ٦٧٥  
سند عادي — (ر) كميالة (ق) ١٠٨  
سند المحوطة — (ر) فيودان (ق) ٣٦ — امة  
— ٤٣ — ٥٦  
سند — (ر) تخريب (ق) ٣٣٨  
سند تمسكي — (ر) خاين (ق) ٣١٤ — ٣١٤  
سند ملزم — (ر) خاين (ق) ٣١٣ — ٣١٤  
سند مودع — (ر) منفعة عمومية ١٧ ديسمبر سنة ٨٩  
سهم — (ر) شركة مدنية — شركة  
سهم — (ر) مجز ويوع الايرادات  
سهم فائدة السفينة — (ر) سفينة  
سود تصرف — (ر) رشد ١٢ ذاب سنة ١٢٩٦ —  
مجلس حسي —  
سود مملوكة — (ر) مستقيم الحكومة (ق)

## ملوكات

**سودان** — (أمر حال رقم ١٤ جاسه ١٣٩٦ (٢٠ أبريل ١٩٨٢) بـ تسليم جهات السودان للزينة إسماعيل كالاى ياه

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٩٦ وبناه على ما عرض لفرقة من ناظر الاقاليم السودانية ولحقها في موافقة راي مجلس نظارنا باسم ما هو ات (د) ١ قد صار قسم جهات السودان اذ (الشم الاول) يسمى بمكندارية اعظم فبر السجوان ومركزها بالفاشر ولكن جميعا لمديرية دارفور وكردفان وشكا وبجر الدنابل وقطعة (الشم الثاني) يسمى بمكندارية اعظم وسط السودان ومركزها بالمعروف وتكونت عموما لمديرية المعروف وسنار وبهبر وشغرد وسط الاسماع (الشم الثالث) يسمى بمكندارية اعظم شرق السودان تتركب من الفاكا ولحقها وبن عاصفي وسط مصرع ولحقها اذ باب المندب (الشم الرابع) يسمى بمكندارية عموما وبن عاصفي تتركب من مدينة "مر" وبمحافظي ريف وبربر ولحقها الجهات المذكورة وتكونت مركزها ببرج بلة المحلفين بكل من محافظي ريف وبربر لاسمية وبمرحبا (د) ٢ نظير الاقاليم السودانية ولحقها مكلف بمثلها امرنا هذا

**سودان** — (أمر حال رقم ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢

بناه على ما عرض اليها من مجلس نظارنا أمرنا بأهوات (د) ١ قد صار اقاليم نظارة عموم السودان ولحقها (د) ٢ قد صحت مساعدة بلاه الدت بالفا حكيديا لجميع السودان ولحقها (د) ٣ قد صحت مساعدة راشد كمال بالفا حكيديا لجميع شرق السودان وسواحل البحر الاحمر (د) ٤ بصيرا اعدا ادارة عامة بالفعال السودان ولحقها في رئاسة مجلس النظر

**سودان** — (أمر حال رقم ١٧ ر سنة ١٣٠١ (١٥ يناير سنة ١٩٨٢)

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (٢٠ يناير سنة ١٩٨٢) — وبناه على ما عرضه اليها رئيس مجلس نظار حكيديا وموافقة راي المجلس المشار اليه امرنا ما هو ات (د) ١ قد صار جميع اعدا افعال عموم السودان ولحقها التي كانت تابعة لفرقة مجلس النظارة العامة لفرقة

**سودان** — (جلس النظر)

هذا ما هو من رئاسة مجلس النظر بمحضرات مديري البيوط وبجريا وقتا رئيسا بتاريخ ٢٢ رجم سنة ١٣٠٤ ١٠ اكتوبر سنة ٨٥) ووردت صورته للداخلية بشرح من دوليل رئيس مجلس النظر بترقية ٤٢٤ — قبل ان يقرر حكيديا تاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ بطلب القرض للقيام التي فخر من جهات السودان أو التي توجه اليها للاسباب والبيوداتي ترخصت تلك الحكاية وبهت طهر بذلك ان المحلفات الجارية بين المودات وصير لا نظير من الفس في بعض الاحيان وبمقرر لرو وبان اذا تم منها في مرور الاستقامة

الضمانية الخيرية والحيادية عند انبعاثهم لمعدنكم ايماء ما احدا احكام اقتدارس الزايج استعمل اوارثا عبا (ثالثا) القسم العسكري من اتم عند وسر كرم المومرك الحكيديا بنان ترهيو الطار كرم والفا حكيديا الى تنظيم واسلح الحاله العسكري حسبما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الامن والنظام العام بكونه انحاء المملكة خصوصاً تفرع حدود الحمية والمحافظة عليها في احوال الراحة مع ما يترتب عليه الامن والاطمئنان للوثاقه من وقوع اذلى هاجمه على هذه الحدود لانكم عاشرين جديا بانكارنا وانكار اعشاء حكيديا في هذه المسئلة وفي انا لا نقصد ابي فلور كان على جهواتنا ولا يريد ابي فنوح جديد انما جل قصدا المرافعة بقاءه الساه انا دفع اذلى تند على حدودنا فيك الاكثرك في التي تكون اس اذلكم في ترتيب تنظيم عسكري السودان مع مرافعة اجراء القانون العسكري وكافة ما يتعلق جديا القسم من الجمارات والاستعدادات مرمعا بنظر الجهادية هذا مع بانه جواركم الرخصة المسئلة لاسلامكم بغير احكام القانون العسكري في الجمارات وسائر الاجوال حسبما صغر به مضايقة الجبال العسكرية فان حكم الدول او الدول رية او ترقى القضاء جميع ذلك لا بد من الترضي عنه لفرقة من اسئلة نظارة الجهادية (رابعا) من المعلوم ان مسئلة مع تداول مع الزرق في في غاية الاسمية ولا ان يح الزرق اس عاقل للادانية وظل باسما يبي ادم المخصص عليه بالكم ثانيا من الزايج المقيم عليها ايماء فراط المسئلة المصودة بين حكيديا الخديوية والحكومة الاكثريه في اجبال مجارة الزرق ولربنا لا طعة ولاق به من انكاركم في هذه المسئلة وما اتم عاشرين عليه من الماشي المعصية غير اكارهات الجاه والذمية لا يستوجب تكرار التأكد انا رأينا من الزايج عليها ايماء ايات ما نحن عليه من ذلة الموم والنيات في معاشة لفرقة اعانكم ليا الواسطة المذوق والاحيائات اللارة لذلك لكي لا يسبح من الا ان تصاد ايسمولى امر مغاير من هذا البليل في كافة البلاد والطرق المرمودة تحت اداركم هذا وجد ان الافعال السودانية بهت من مركز الحكيديا الخديوية ومن الاغصاف الزوف على الترويات الميمة التي فحصل سوا كانت بمقدود او مجالها بخودون بالاخبار جهايتك دوليها على طرفنا ياله نظارة الداخلية بالخلاف وبناه على اصغرنا امرنا هذا لكي للملوية والاجرا في مقصده كما هو معلومنا

**سودان** — (أمر حال رقم ٢ ر سنة ١٣١٦ (٢١ فبراير سنة ١٩٨٢)

(نحن خديوم مصر) انه مرافعة لاسكمال شرائط الانظام في ادارة عموم السودان وتكون القبط والريط لها باسما ذلك لتجلبا اذرة واحدة لها يدها ولحقها ببر كرم حكيديا وبناه على ما عرض لفرقة من مجلس نظارنا باسم ما هو ات (د) ١ قد جعلت ادارة جهات عموم السودان با فيها مديرية شرق السودان ولحقها سواحل البحر الاحمر ومديرية مر وربع وبربر ومركز حكيديا رابدة (د) ٢ تتشكل نظارة جديدة بمجلس نظارة الاقاليم السودانية ولحقها ويكون مركزها بهر الادارة

• **سودان** - ترجمة ما نشر من وثائق مجلس المظار لمطرفة  
الداخلية بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٨٧

تبع ١٤١

بالجدة المنقطة يوم الخميس ٣ بجاري ١ جادى الأولى سنة  
(١٣٠٤) قد اطلع المجلس على مذكرة سادتك للسنة الفائتة  
المذكور بخصوص تنفيذ ما قرره المحكمة من التصريح بإعادة  
العلاقات التجارية بين القطر المصري والسودان وبعد المناقشة  
قد قرر الاستكمال بالية (أولا) كإزالة الازدواج والحدود والاختلاف  
المصرية على تسليمها منكم بالكتابة لكل بقاضة بموجب صديها  
أو تكون مخصصة بالخصص المتعلق بالتجارة الغير جائر الاتجار  
بها قانونا بصير ضبطها ومصادرها الحكومة مع معاقبة صاحبها  
بما يقتضيه القانون - وعلى ضبط كل منع تجارة الرقيق ان  
يساعدوا موظفي الحكومة المحلية للتحقق مما اذا كانت يوجد  
رقيق تجارى عتقه في الحال (ثانيا) الطرق الواسعة المحصورة  
لمرور التجارة الجائر تساهلها قانونا في حله وكركسها واصولها  
وتداولها مخرج الضائع او دخولها من أي طريق اخر فهو  
ممنوع ولا يجوز ضبطها ومصادرها الحكومة وبطل عليه  
على نظارة الداخلية ان ترسل القضاة الثلاثة للدراسة  
بخصوص الاحكامات الثلاثة اجراءها والتمهيدات التي يجب  
اخذها على معاقبة الصائغ والكباشي وطرح من قضاة السودان  
(ثالثا) كافة الضائع التي يرمي السودان وكل فائده يرد من  
تلك الجهة بصير تنفيذها أولا في وادي حله وكركسها واصولها  
وتداولها بصير تنفيذها أولا في وادي حله وكركسها واصولها  
الاجارة العسكرية ومراقبتها لزاما عند تنفيذ الضائع  
الجائر الاتجار بها قانونا بصير موظفي الحكومة المحلية المذكورين  
قبل لصاحبها بصيرها باراسالها (خامسا) على المأمورين  
المكلفين بتنفيذ الضائع ان يتنبهوا لمنع تصدير أي بقاضة  
كلفت حتى ولو من الجائر الاتجار بها قانونا قبل أول تجارى  
تنفيذها ولا يصير مصادرها طبقا للقانون والالتزام وكل بقاضة  
تجارى لصديها بدون إذن بصير ضبطها ومصادرها الحكومة  
(سادسا) على اصحاب الضائع ورسلها للسودان ان يمتثلوا  
بذاتهم على الجبال اللازمة أو على غير ذلك من وسائل النقل  
(سابعا) من المعلوم ان تصدير الضائع المذكورة يكون تحت  
مراقبة بصيرها وان يفتقر حرمه لمساعدكم لاجراءه فعلى ما  
تقرر انتم

• **سودان** - امر على صادر في ٨ أغسطس سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ - وبعد ان  
تخصر لاجل اجبايات السودان بأمرنا بطرحها من التبعات لجلب  
جهة مصرى من اصل السلف المصرية الا اننا قدوة سنة ثلاثين  
التي لم يرد - ونظرا لكون مبلغ ضمانات واربعين ألف جنيه مصري قد  
صرف في هذا الخصوص وأن الباقي لا صرف لاجل الفان الفان قدره  
ستون ألف جنيه لا يرد جا بلزم بقضية الشائعات ومايات الأديان  
أو المكافآت للثقة بالسودان وبنداد القضاة الجائري مراضيا لأن  
هذا ان كان - ليهاء على عرفة عليه جيل الضائع بعد اذ راس  
جلس تجارى القضاة انونا بما قرره في ١ ايجال من أول بقاضة  
٨٩ لا يرد في عكة كانت ان تنقل من أي بقاضة بصيرها لاجل  
بها أو في أي جهة سواء كان في الحكومة أو على صاحبها بصيرها لاجل  
التي صار دفعها لقران الجارية بالسودان أو رجوعها للفرات وفي وجه

من المتنبه بها على التفرقة اننا لا يصح رجوعها الى جوارح التصريح  
بمرور الضائع والقبائل المتأخر على مرور الضائع فقد قرر  
مع المعلومات التجارية بين مصر والسودان وبسط ومصادرة  
جميع انواع الضائع أو البارود أو الكحول أو الرصاص التي  
يجوز تصديرها للجهات السودانية ومع كافة انواع الضائع  
الاجري عن الوجهة المذكورة ومن المحصور بها ولا  
اجدا أحد على معاقبة هذا المنع تجارى ضبط ومصادرة بقاضة  
أية كانت فلا يلزم من حركته اتباع الاجراء - يقتضى حقه  
التمسك بالشرع وتبليغها الى نظارة الانعام وامورى الحكومة  
ومداخل البلاد في المصلحة إدارة حركته والفاقد علم  
بالعمل على موعدها

• **سودان** - (ذكر في صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٥ بعد  
١٨٨٥) [تبع] حسابات السودان عن سنة ١٨٨٥  
في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥

(نحن خبير مصر) بعد الاطلاع على الاصل المالي المورخ  
١٧ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة  
١٨٨٥ وعلى امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤ الذي  
تقرر بوجهة كهيئة تسوية السنة المالية - ونظرا للسلف  
النافعة بين القطر المصري والسودان وبسبب صواب الحكام  
الراغبة المتحددة لا يبرر الحصول قبل ٢١ ديسمبر سنة ٨٥  
على الاصلحات اللازمة لفرج جميع اشكاله الا ان  
عسما من مبالغ القرض الجديد في حسابات السودان عن  
سنة ١٨٨٥ - سويا انه لا يمكن والحالة هذه ان تنظر حسابات  
السودان في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ولا ان تلقى في التاريخ  
المذكور الاجابات التي لم تحصل بعد - وبما على ما  
عرضه علينا ناظر مالية سكونينا وموافقة رأي مجلس نظارنا  
امرنا بما مر ان (١) حسابات السودان عن سنة ١٨٨٥ لا  
بصير فعلها في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ تطبيقا لاحكام امرنا  
الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٤ اما تاريخ قبل ذلك الحسابات  
تجارى فليدبر نيا بعد باصر بصيرها

• **سودان** - مشور اسفرت نظارة الداخلية التجارية  
في ١ اوتيل ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (أجر  
بوليوبر سنة ٨٦)

قد قلنا من افادة وردت لفراتنا من سردارية الجيش المصري  
تبع ٩ سودان ان بعض الانعام الذين حصروا من السودان  
وعلى تسليم صار ترجمهم على طرفا الحكومة هو تاليفهم وانهم  
الاجبات خارجة عن القروية بناء على ظلم وشيعة من اجناد  
منهم بحسب نيا بعد من واقع اخرى لتسوية عن تنقذ الجبري  
دلعة ثمانية حالكه كمن اكثروية غير مكلفة الا بالفرص الاول  
طلب خارج المذبريات والاشغالات بلا حلة هذا الامر وعدم  
تكليف الخروية باصر مرسلات من هذا التليل بل ان كل من  
يرغب السفر من الانعام السابق ذكره يكون مصارف على  
طوله - بناء عليه في غير مضمونكم للسيرة والتمتية بديهم  
الرافية لذلك حسب طلب السردارية وفي تاريخه كتب بهذا  
انالي الجهات

ملحوظات

مع السودان ربما بدنه حصره راجع في الاطلاع بمصر بالناطقة على  
أعالي الإقليم القبلية كذلك قرر المجلس إعادة المواصلات  
التيار بين مصر والسودان في سهل البحيرة وأن ما يصرح  
بذلك للاطلاع المصرية هو وصف النصب وغيرهم للمسولات  
السودانية وما يصرح بتصدية بحيرات السودان والسودانية  
والتيمة القبطية وغيرها من المحسوسات ما لا اطلاع بالآثار  
والخاتير الحربية والمجرب بأنماها تها بمصر منع تصديها  
من القطر لحيات المذكورة معاً مطلقاً لأن بهر أنماط السلطة  
السكينة بأصناف الاندوات اللازمة لها يهضم بتصدية أنواع  
الضائع المجات تصديها لحيات السودانية وبأفلا كذا التداير  
والرأسط المؤدية لتعريب الأصناف الموعود تصديها  
ويطو وصاحرة ما يسمى أربا في تهرية من ٥٥ الأصناف  
وبناء عليه قد كتب في تاريخه لظاهرة البحرية عن ذلك  
ولزم تحريره لبراءة مضمي ما تفرعها يهضم بظلال الداخلية  
سوداني - (ر) محتش - زيلج - ٥٠ هر -  
جهازية ١٨ ر سنة ٩٧ - مكافأة بوليه سنة ٨٥  
- حريه ٢٢ ديسمبر سنة ٨٦ - ثورة سودانية  
صو - (ر) منفعة حرمية (ق) ٩ - ٢٥  
سورج - (ر) حصة بيطرية (فصل ثالث -  
فرع خمس أول فبراير سنة ٨٣  
صوم الشراء - (ر) تسليم وتسليم (مجلة ٢٩٨  
صوم القنطر - (ر) تسليم وتسليم (مجلة ٢٩٨  
سويس (محققة أ) - ١٢٠١ (٤ مارس سنة ٨٦)  
(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضة علينا ناظر  
داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس الشظار امرنا بما  
هو آت (م) ١ محافظة السويس تكون من الأت  
فضاءاً فرعا من محافظة عموم نبال السويس  
سويس - امعمال صادر في ٢٨ أكتوبر سنة ٨٦  
بناء على ما عرضة علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي  
مجلس الشظار امرنا بما هو آت (م) ١ محافظة السويس  
الصادر امرنا المؤرخ ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠١  
(٤ مارس سنة ١٨٨٤) يجهلها فرعا من محافظة عموم  
التتال صار انقصالها عن محافظة التتال المذكورة أجدناه  
من تاريخ امرنا هذا  
سويس - (ر) منفعة حرمية ٢٤ مارس سنة ٨٦  
حي الاختيار - (ر) كفاة  
سلاج - (ر) سرقة (ق) ٢٩٠  
ميجار - (ر) سجاير افركي

السوم يهضم كافة القبعات التي اقترحت بها الحكومة في السودان أو  
البحر المكسبة به من التهرية في كات الهاء القطر المذكور (٢) ٢ لا  
سرى أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية من أي رتبة كانوا ولا  
على المواطنين والمصدقين للملكين الذين يتكلم أيات حكم في سائر تفتاد  
أو إعادة إيداع أو كسالة طناً أحكام القوانين والقرع للبيعة (٢) ٢  
أحكام أربا هذا بانه المصير يعرف القطر عن كافة أحكام الخافعة  
لا للفرقة في القوانين والقرع للبيعة  
سودان - (ر) امعمال في ١٠ نوفمبر سنة ٨٨ يهضم على  
(كل الحاكم من أول يناير سنة ٨٦ ساج أبة  
دعوا إلى الحكومة بشأن المبالغ التي وردت الخزانة الاميرية  
والسودان أو بشأن التفرعات أو غير ذلك من تعهدات الحكومة  
أو الموقوف المكسبة بذلك القطر  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٧ برله سنة ٨٥ - وجهت إلى  
فحص لاجل امجابات السودان وما يرتب عليها من القبعات طيون  
جبه مصري من أصل الشقة المصرية التي اقترحت سنة مليون جبه  
البحري ولفراً لكن ضمن فمالة وأهين جبه مصري قد صرف  
في هذا المحصر وأن الباقي لا صرف لانه لأن التالف قد سمن ألف  
جبه لا يزيد ما يلزم لصحة المصانف وأبحاث الاستماع أو التكاليفات  
المسقة بالسودان وسداد القليلات البحري مراتبها أن طال أن كل  
- ليه على ما عرضة علينا طين الظاهر وثلث الدول أربا ما هو  
(آ) ١ - أجد من أول يناير سنة ٨٩ لا يصرغ لأي صكة كانت  
أن تثل من أي شخص أابة بحري لأي صيب أو أباي جبه سله كان  
على الحكومة أو على صاحبها يهضم المبالغ التي صار عليها لفران  
السوية بأشردان أو بضمير التفرعات وعلى وجه السوم يهضم كافة  
القبعات التي اقترحت بها الحكومة في السودان أو الموقوف المكسبة  
به من التهرية في كات الهاء القطر المذكور (٢) ٢ لا سرى أحكام  
المادة السابقة على رجال العسكرية من أي رتبة كانوا ولا على المواطنين  
والمصدقين للملكين الذين يتكلم أيات حكم في سائر تفتاد أو إعادة  
إيداع أو كسالة طناً أحكام القوانين والقرع للبيعة (٢) ٢  
أربا هذا بانه المصير يعرف القطر عن كافة أحكام الخافعة لا  
الدولة في القوانين والقرع للبيعة  
مفقور صادر من نظارة الداخلية في نظارة  
سودان - (ر) البحرية وديريات قنل ويصير في الخافعات  
وفق الضبط صادر في ١٧ فبراير سنة ٨٩  
أه كاسبة لا في طه لأن كات بالسودان ومصر في الخافعات  
التيه لدم ذكر المواصلات التي في مجلس أفعال أقاريل من شاميا  
وإداع الأربا كات في رأى سادة سردار الجيش المصري أن السودانية  
والمجايرين من السودان المبرودت بالقطر المصري للتمير بدون التهرية  
أو سركي أو المبرود لا يخلع لاحد من طاك الشر من جبه الامارة  
التيهين بتأمرها بدون طر طارة الحرة إذ في الامرة وبأحوال كلهم  
وقلاً طلب سادة المندار بالناكاه التي أربا لطره واه صامو  
المبرودت في الخافعات بدم قصير لأي شخص كان بالمراد جبه  
السودان ما فصل طارة مع جبه طارة القبط لطره لاهو ما هو  
أن صرح أنه بالسودان لا يصرح بصداه بالهبة لنا في ذلك من  
القطر لفرم أنواع مد الخافعة وجه الله وإلا صاه طار جبه  
لا جره  
سودان - (مكتوب يرد الداخلية من رئاسة مجلس  
الظفار بتاريخ ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ - ٢٠  
نوفمبر سنة ٨٦) بشأن إعادة المواصلات البحري بين مصر  
والسودان وهو  
لله الذي المأكوك مجلس الظفار المسقة في يوم الخميس ٥ ربيع  
الثاني سنة ١٣٠٧ الخافق ٢٨ نوفمبر سنة ٨٦ في مسالة إعادة  
المواصلات البحري بين مصر والسودان روي أن أبا لحيات  
المكسدة تحسد أن من قبل والظفر أن فتح طريق البحارة





علم وظائف

[illegible][illegible]

(الفرع الثالث - في ترك الاشياء المؤمنة)

٢١١ هـ يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة او  
 سقطت مع كرمها او صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة  
 معينة او اخلعها العدو او للصيبي الجريحين او حصل توقيفها  
 من السفن من دولة اجنبية او توقيفها من الدولة المسلمة المانحة  
 من اعداء السفن او حطكت الاشياء المؤمنة او قُذبت اذا  
 سقطت قربة ما ملك او غُسل ثلاثة ارباع الشيء المؤمنة بالانفل



ملوكات

ثانياً ونوصلها إلى جبهة المصودة بجوز لليونان له أن يتركها لليونان في المواجهه التي المادة ٢١٢ مبدئاً من اليوم الذي ينقضي فيه المبادئ الضمان الضامح (م) ٢٢٢ إذا قضى على السخية ولم يكن المليون له أخبار المليون بذلك جاز له أن يتقدمه الضامح بدون انتظار أمر ويجب عليه أن يعلن المليون بالتراضي الذي حصل من أمته الاعلان — (م) ٢٢٤ وللغريون في ذلك الحاله أخبار بين أن يعمل التراضي على ذاته أو يتناول عنه ويجب عليه أن يقرر المليون له ما اختاره أخباراً راسماً في ظرف أربعة وعشرين ساعه من وقت اعلانه بالتراضي — فلذا عبر بأنه قابل للتراضي المذكور يجب عليه بلا حيلة أن يدخل في دفع اللديه على حسبصوص المشارطة بنسبه المصداق التي تخص الاشياء التي موبوعها ويستم على ضمان اخطار السفر بالتطبيق على مدخله السكورتاه — ولذا إذا اعجز انه غير قابل للتراضي يجب عليه دفع المبلغ المليون من غير أن يجزوه له دعوى تلك الاشياء المهداة — وإذا لم يقرر المليون له ما اختاره في المبادئ المذكور يستتره تنازل عن مبالغ التراضي

- سيكورتاه — (ر) تاجر — ١٠ سابعية (ق) ٦٥  
 — سند المصنوعات (ق) ١٠١ اقتراض يعمرى  
 — (ق) ١٧٢  
 سيكورتاه مكررة — (ر) سيكورتاه (ق) ١٨٥  
 — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٠٢  
 سيوفيه — (مدرسة) — (ر) ساش ٢٦ سنة ١٣٠٠  
 سيوفيه — (ر) محكمة اهلية ١٩ ذا حنة ١٣٠١

بمع الاعلان بالاختار أو الجهر وإذا كانت الضامح المجزوة قابلة لتتبع بغير تنازل المبادئ في الحاله الاولى الى شهر ونصف وفي الحاله الثانيه إلى ثلاثة اشهر (م) ٢٢٦ يجب على المليون في الحاله المواجهه الميهنه في المادة السابعة أن يعلن ما في قدره من السخ والاجهاد للوصول على رفع الجهر عن الاشياء المجزوة — ويجوز لليونان ايضاً أن يتقدمه في الحصول على ذلك سراً كان بالفراده أو بالتخاضع مع المليون له (م) ٢٢٧ إذا حصلت السخية أو اصبحت متوكلان من الممكن بعد ذلك صومعهات وترسيبها وصلها في حاله بتسريعاً الاستمرار على الشر انك الجهة المصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر الا اذا كانت معارف التبريم فيجوز ثلاثة ارباع القليه التي عينت من اجلها السكورتاه عليها — فلذا صار ترميمها بين الحق لليونان له أن يأخذ من المليون المضاريف والتضاريف التي تفتت من التضييق (م) ٢٢٨ إذا حكم اهل الجهره بأن السخية غير صالحة للسفر يجب على الذي امن له المليون فيها أن يقرر بذلك المليون أخباراً رسمياً في ظرف ثلاثة أيام من ورود الجهر اليه (م) ٢٢٩ يجب على التدونان في حاله الحاله أن يعلن كل جهده في اقصاءه على سفيه اخرى لنقل تلك الضامح إلى الجهة السخية لما (م) ٢٣٠ وفي الحاله الميهنه في المادة السابعة يكون معطر الضامح المضمرة في السخية الاخرى على المليون الى وصولها وأمرها إلى التبر (م) ٢٣١ ولزم ايضاً المليون في الحاله المذكورة بالتضاريف الجبره ومضاريف اخراج الضامح ووضعها في الخلالن ونجها ثانية وروادها بغيرها ونجها مضاريف الامر المضمرة الخلفها بعد المبلغ المذكور (م) ٢٣٢ إذا لم يكن التدونان في المواجهه الميهنه في المادة ٢٢٥ الحصول على سفيه اخرى لتعين الضامح

# ش

**شارع عمومي** - (تجارع ٢١ مايو سنة ١٨٨٥)  
 (١) لائحة تتعلق باستعمال الأفراد الطريق  
 وبضائع منها داخل ذلك (١) (تجارع ٢١ مايو سنة ١٨٨٥)  
 (٢) لا يسوغ في مدينتي القاهرة والإسكندرية ولا في كافيتندن  
 القنطر المصري التي تبين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية  
 اجراء الاشغال الا انية الا بصريح عصوصي من جهة الاختصاص  
 المتدبر عنها في المادة الرابعة من هذه اللائحة (اولا) أي عمل  
 من أعمال البحر أو المياه على أرض الطريق العمومي أو  
 التفتوتارات (ثانيا) وضع شيء من المفروشات والصناديق  
 أو أي معاق اخرج خارج الخازن أو على الطريق العمومي الا مدة  
 فيها أو من عليها وسومها أو فكها (ثالثا) بسط بضائع أو وضع  
 مهمات بالشوارع أو على التفتوتارات بشأ عنه ازدحام المرور  
 (٣) الرخص المذكورة في المادة الأولى المقتدة بمن فيها  
 الشروط التي يجب على صاحب الرخصة اتباعها ويحدد فيها  
 مقدار الرسوم التي يلزم بحسبها منه اذا اقتضى الحال التطبيق  
 هذه اللائحة (٤) من خالف لنصوص المادة الأولى أو شروط  
 الرخص المتدبر عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة يخاضع  
 بالعقوبات المقررة للعقوبات فضلا عن الزامه بأزالة الخالفة  
 في ظرف أربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا  
 الجراء وان لم يزل فتكون المحكمة مطلقة بالتصرف في ازالها  
 على نفقة ومحت مشرعه (٥) رخص اجال البحر والمياه  
 على الطريق العمومي من أي نوع كانت تعطي في مدينتي  
 القاهرة والإسكندرية من مدينتي الاشغال العمومية المتبين  
 فيها أو من مدينتيها اما باقي رخص التنظيم المنصوص عليها في  
 المادة الأولى المقتدة تنطبق من الحافظ أو من المأمورين الذين  
 يبينهم لذلك وبأما في باقي المدن فالرخص من أي نوع كانت  
 حسب الميثاق بالمادة الأولى تعطي من جهنس تنظيم الجهة التي  
 تطلب فيها الرخصة (٦) لا يجوز منح رخص طلب الرخصة الا على

**شارع عمومي** - (قرار من نظارة الاشغال العمومية  
 فيما يتعلق باستعمال الاماكن والشوارع  
 العمومية واشغالها بالأمم والشوارع وطور ذلك في ٢٦ أغسطس  
 سنة ١٨٨٤)  
 قد قرر ناظر الاشغال العمومية بما هوأت (١) في كافيتندن  
 القنطر المصري لا يجوز اجراء الاشغال الا بصريح عصوصي  
 من نظارة الاشغال العمومية أو مدينتيها المصوبين لذلك (ولا)  
 أي عمل من أعمال البحر أو المياه على أرض الطريق العمومي  
 وفي التفتوتارات (ثانيا) بناء أو تركيب حيطان الوجهات بحدود  
 المائي والأراضي المجاورة للطريق العمومي أو مدينتيها داخل  
 على الشوارع (ثالثا) وضع شيء من المفروشات والصناديق  
 وغير ذلك خارج الخازن على الطريق العمومي الا بمسافة  
 الزين الضرورية لقطع الذي يلزم فيها أو من عليها أو حزمها  
 أو فكها (رابعا) بسط بضائع أو وضع مهمات أو أي شيء غير  
 ذلك بما يزعج المرور بأي كمية كانت حسبا كان في الشوارع أو  
 على التفتوتارات (٢) الرخص التي تعطي من نظارة الاشغال  
 العمومية أو من المدينيين الذين تبينهم لذلك بمن فيها التفتوت  
 والشروط التي يجب على صاحب الرخصة اتباعها وكذلك قيمة  
 الرسوم التي يلزم بحسبها منه ان لم الحال ثم عمل لائحة  
 عصرية بمعرفة النظارة تقرر فيها الشروط العمومية التي على  
 مرجحها تعطي الرخصة المذكورة (٣) كل من خالف لنصوص  
 المادة الأولى أو شروط الرخص المتدبر عنها بالمادة الثانية من  
 هذا القرار يخاضع بعقوبته من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش فضلا  
 عن الزامه بأزالة الخالفة في مسافة الأربع والعشرين ساعة التي  
 تلي صدور الحكم عليه بهذا الجراء وان لم يتم ذلك فيكون  
 المحكمة مطلقة بالتصرف في ازالها على مضاربه وعقوبته  
 (٤) لا يصدر ناظر الاشغال العمومية اجامر عصرية بمن  
 فيها الشوارع الذين يبايهم اعطاء الرخص في كل مدينة  
 من مدن القنطر المصري حسب الميثاق بالمادة الثانية قبل  
 وملاحظة تنفيذ هذا القرار

(١) هذه اللائحة وقعت على في قرار صادر من مجلس الشعار بتاريخ  
 ١٨٨٥ ٢٢

اصالة الصرع علة المرور مبهمة ذلك فيكون جعله  
مطلقا للصرف بالرضعة المصلحة أما بتخصيصه لمطالار العالميا  
اصالة وتزجها من يد صاحبها بدون ان يكون له الحق بطلب  
توضيح فط (م) ١٤ الرسوم التي يلزم ان تدفعها لرب  
الرضع وبذكرة بالمادة القانية قد تحدثت بالصورة الاولى  
(١) يدفع عن كل طلب رضعة عنه ثلثه وثلث الشرفه  
مرفوعه فتره عشرين قرشا موبا (ب) في كالة الشراع  
او المبادنة المرسومة بالكادام او المصلحة والمطالار وتنتفع  
الرسوم كما يأتي (اولا) قرش واحد في اليوم عن كل متر  
مرجع من اي جزء داخل من الطريق المصوي علة في ترعين  
الزاجيد من بعد الاسودح الاول (ثالثا) عشرة نفق عن كل  
متر مرجع في كل يوم من بعد الشهر الاول (رابعا) ارباب  
التهادوي وحلات البرا البنت باثرون رضعة دائمة لا تحال  
جزء من الطريق المصوي بالموايد (توايزات) واكراسي  
ليرجيد منهم على الرضعة التي تعطي لم بذلك رسم سدوي قدره  
اربون قرشا عن كل متر مرجع (د) اما في الشوارع  
المبادنة الغير المصلحة او الغير المرسومة بالكادام وليس لها  
ترويزات يدفع نصف الرسوم المقررة بالقانون (هـ) وكل ما  
عمل جزء من الشوارع بالكادام والا بلاط ووضف والمزويرات  
يصور بلاطه الرسوم في المبادنة المصلحة بالقانون المذكور ودفع  
الرسوم من طرف ارباب الرضع يمكن ان يثقل به (و) ان  
يجهل المحدثون المكنون بصطحا الرضع بمسبلة الدار التي  
من هذه الالفة (م) ١٤ اذا كانت الرضعة المطالرة لا تجاور  
منها ثلاثة اجير ليل ليلها الا بعد ما يدفع قيمة  
الزيم كانه جالجا ربا اذا تجاورت منها الثلاثة اجير فيبلغ الزيم  
عنها كل ثلاثة اجير سلكا ولذا تاعر المرصع بعد اداء الالفة  
القانية والشعالي التي بعدها لها الجاد المذكورة فيصل الرضعة  
بدون ائذارة بذلك مقدما (١٥) شركات المياه والمطار سكة  
القانون والاسكندرية لاجري طوبى احكامهم من الالفة من  
جهة طلب الرضعة ودفع الرسوم نيا اذا رغب وضع المطالار  
او اصلاحها على شرط ان لا يضر من الالفة اكثر من  
اربع وغرفين ساعة انا هب طوبى ان يضر من جهة  
القانون او مدنى الاسكندرية وندوب البوليس بالقسم الذي  
يخصني اجيرا تلك الاعمال في وما في الاصل ليرجيد  
معين من الرسوم المقررة على كانت الاعمال التي يربحن  
اجيرا ما عداه بين دون الامراء ولما احكام المدة التجارية  
عشر من هذه الالفة فيغير منطوقا على الشركات المذكورة  
بدون استثناء (م) ١٦ الغرض المصرد من هذه الالفة انما  
تسبل تعبد ياتي ٣٢١ و ٣٢٠ من قانون الشركات التجارية  
للطبعة وياقي ٢٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصري  
الحاكم بالادلة وعلى ذلك لكل المخابرات المصرد عليها  
المبادنة المذكورة في ذكر في هذه الالفة على تبرير محلات اصيل  
او محلات وضع المبادنة ليل تدبر كمصود حاليا في الالفة  
المذكورة (م) ١٧ مدفوع نظارة الاشغال المصوية ونظار

ورق لغة ولا يبعد مثلا ويجب ان يبين له ما يأتي (١)  
لسم مقدم الطلب ولله وضعه ومجهته وصل اقامته (ب)  
مبايع الرضعة وموقع ليل المطالرة الرضعة من لجة (ت)  
الجزء الذي يرغب المالك من الطريق المصوي (ث)  
عدد الايام التي يرغب الترخيص له بها (م) ٦ في صورت  
الرضعة حسب الميزن بالمادة الرابعة المقدمة بينين على صاحبها  
ان يدفعها الى مندوب بوليس المدينة للمصادقة عليها وان تكون  
الرضعة غير معمول بها اما اذا كانت مصلحة في القانون او  
الاسكندرية فلا يحتاج الى المصادقة عليها من مندوب البوليس  
الا ان كانت مصادرة من مندوب نظارة الاشغال المصوية  
(م) ٢ لا يجوز المياه او المذم في الاماكن التي على جانب  
الطريق المصوي الا اذا احيط الجير اللزوم منه للميل ويجاز  
من غيب ارتفاعه بميزان على الاقل ويحدد على هذا الجاير  
في رضعة المياه ويمكن على المصوي موارنة لغير الطريق ولا  
يكون بهذا عن جائط المياه بها اكثر من متر واحد في  
الشوارع التي مرصها دون المصلحة او المرسومة في الشوارع  
التي مرصها من خمسة الى تسعة امدار وبعثت في الشوارع التي  
مرصها من تسعة الى ستة عشر مدرا وتعرفت وصف في  
الشوارع التي مرصها اكثر من ستة عشر مدرا — ولا يجوز في  
اي حال ان تكون مسافة ما بين الجاير وسط الجاير الا من  
تصف متر في الشوارع المرسومة وهب جبل على الجاير  
ان يقع في الشاغل الا سكن ولا فيعمل في الشكل الحرف  
بالكتابة اي انه فتح مينا في الجاير ولا يجوز مطلقا لغة في  
مخارج وبهاي لغة ليل (م) ٨ اذا كانت الاعمال التي يرغب  
اجراؤها عليه فاصرة في ترويزات جورة جورة ذلك لتصفية  
ان تعني الشاغل من عمل الجاير واسيداله بصفا (طاري)  
تدلى في الحائط بشرط ان لا تترك على الارض ومع ذلك  
فالبوليس في اي حين ان يلزم المرصع له بالغة الاحكامات  
اللازمة في بسط في الطريق شي من المواد او الاقليات  
(م) ٩ الشركات التي تستعمل في نقل المبادنة وبهاي مرصها  
داخل الجاير اذا سكن ولا وجب الله صاحبها جانب الجاير  
و ان تلف في عرض الطريق لانا وندوبه مطلقا المرور والقارح  
في غير انشاء فالمرصع له سفلر بالسلطة واذا دعاه لاجل  
ان ترفع المبادنة خارج الجاير يجب ادخالها لاجل هذا القرب  
او يصر في اية حال وغرف الترويزات خارجا الى ارض صاحبها  
او يرفعها ليل (م) ١٠ يصر مطلقا جبل الشاغل  
المطالرات المقتاة امام المارول انت جياير حافة الترويزات  
ويكون بين اسفل تعطفها ولا يرض مسافة اربعة خاله اقربها  
ميزان على الاقل (م) ١١ يجب على صاحب الرضعة اصلاح  
كل تلف هتت بسبه بالطريق او بالترويزات سكة  
اربعين من اربعة اجير او اقام الجاير او اقام الجاير المرسومة بها كان  
ذلك المبل لانا تاعر وتصله تعطف على لغة وما ما يلف  
من المرسومات واقيات الدار ويبر ذلك للسلطة فقط ان  
تعطف على لغة صاحب الرضعة (م) ١٢ اذا صرحت السلطة  
لاحد من اصحاب التهادوي وحلات البرا ويخرج من هذا القيل  
برفع كراسي ومرايا (توايزات) على طريق المارة وان يحد

الداخلية سكان جديده مك اللوحة كل منها ثمانية اعمام .  
كل ما له ائمة . براتب تنفيذ الرضى الصادرة منه يقتضى  
المادة الرابعة المضمنة وان يجرى عند الاصطفا بمناصبها يمكن  
وتوجه من الخلافات بها

شارع عمومي . - (قرار واري لمر ٢٥٠)

بناء على منطوق المادة الاولى من اللائحة الصادرة في  
٣١ مايو سنة ٨٥ بشأن استعمال الافراد الطرق  
العمومية قد قررنا ما آت (م) ١ اجتهاد من اول لوليو  
سنة ٨٥ يصير العمل باللائحة المورفة في ٣١ مايو  
سنة ٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية  
وذلك في الخمس للمدن الآتية وهي الاسكندرية  
والقاهرة والاسماعيليه وبورت سعيد والسويس (م) ٢  
يسري مفعول اللائحة المذكورة للمستقبل في مدن  
اخر غير الخمس المدن المذكورة يقتضى قرار آخر  
وزاري يصدر بذلك

شارع عمومي . - (برجة قرار من نظاري الداخلية  
١٣٢٠ رقم برسة ٨٥) والاضاف العمومية لمر ٣٦٨

قد قررناظر الداخلية والاشغال العمومية ما يأتي :-  
قد صار تصوير المادة الرابعة من اللائحة المتعلقة  
باستعمال الافراد الطرق العمومية كما يأتي - رخص  
اعمال الخفر او البناء على الطريق العمومي من اي نوع  
تعنى في مدن القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد  
والاسماعيليه والسويس من مقتضى الاشغال العمومية  
المتضمن في المدن المذكورة او من متدويرهم اما باقي  
رخص التنظيم المخصوص عليها في المادة الاولى قبل  
تقصي من الملاحظ او من الماورين الذين يمينهم تلك  
واما في باقي المدن التي تستمر عليها احكام هذه  
اللائحة بموجب قرار نظاري فالرخص من اي نوع  
كانت مسجلين في المادة الاولى تعنى من مهندس  
تنظيم المدجة التي تطلب فيها الرخصة

شارع عمومي . - (برجة قرار من نظاري الداخلية  
١٣٢٠ كمر برسة ٨٧) العمومية والفاعلة لمر ٤٤٣ رقم

ان اللائحة الصادرة في ٣١ مارس سنة ٨٥ المتعلقة  
باستعمال الافراد الطرق العمومية يجرى العمل بموجبها  
من اول نوفمبر سنة ٨٧ في مدينتي طنطا والمنصورة  
مديرتي الغربية والدقهلية - وعلى مديري عموم

التنظيم تنفيذ قرارا هذا

شارع عمومي . - (قرار صادر من نظاري الداخلية  
العمومية في ١٨ يناير سنة ١٩٨٨)  
قد قرر سعادة ناظر الداخلية وسعادة ناظر الاشغال  
العمومية بتاريخ ١٢ يناير سنة ٨٨ ان يصير العمل  
بموجب لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة  
في ٣١ مايو سنة ٨٥ في مدينة الزقازيق بمديريه  
الشرقية اعتبارا من اول فبراير سنة ١٨٨٨

شارع عمومي: (ر) طريق (بجدة) : منفعة عمومية (ق) ٩

شاة . - (ر) منفعة عمومية (ق) ٩

شاغل . - (ر) انقلاص (ق) ٣٥٣

شاة . - (ر) اشغال شاة . - طره : قيد حديد

شاهد . - معفر من نظاري الداخلية في ٨ يناير سنة ٨٥

(لحضرات القناصل)

ان المحاكم الاهلية الجديدة تحتاج في جملة احوال لاخذ  
شهادة رعايا الدول الاجنبية لكبا تصادف صعوبات  
في تنفيذ اجراءاتها ولا تحصل دائما على اجساد الشهود  
الاجانب الذين يتطلب حضورهم الاصطفا امامها  
مباشرة وحيث انه بهذه الطريقة لا يتأق لما الحصول  
على المواد اللازمة للتحقيق ويترتب على ذلك تاخير  
او توقيف عمل المحاكم ويؤد ضرر هذه الحالة على  
اصوال اولي الشأن خصوصا وانها تكون سببا في عدم  
حسم الجمع والجنابات ومجازاة مرتكبها فناء على ذلك  
استلفت نظر حضركم بنوع خصوصي الى هذه الحالة  
والتي طي يقين من ان جناكم ترون كما نرى لزوم  
مداركها وتكونون بتكليف التفتلات التابعين  
لادارة حضركم بتقديم المساعدة للخصام كالحيلة  
بمضور رعاياها امامها عند ما يطلبون اليها بمسقة  
شهود وكونوا على يقين من ان جهات الحكومة  
الحلية تستمر كما كان سابقا على اجراء ما يلزم من  
ارسال رعاياها الى مجالس التفتلات وقت طلبهم اليها

شاهد . - (ر) ينة . - شهادة

شاهد (بمصور الخمر) . - (ر) حمز (ق) ٤٤٣٤٤٣

شاهد (تكليف بالمحضر) . - (ر) ينة (ق) ١٨٧

شاهد (عدم حضوره وتقرعه) . - (ر) ينة (ق)

١٩٣٠١٩٢٠١٩١

## معلومات

(ق ٦٢٢) ملكية، انتقال الملكية، بيع، تسليم المبيع، ضمان المبيع، حبة (ش) ٥٠٥ وفاء  
شكاه (ر) حايط (مجمعة ١١٩٨)  
ششين - (ر) بحر - منفعة محروية ٢٦ أبريل  
سنة ٨٥ - ١٧ نوفمبر سنة ٨٩  
شتم - (ر) سب  
شتم غير طني وغير مستند على امر معين - (ر)  
شخافات (ق) ٣٤٦  
شجر - (ر) شركة الانحاضة (مجمعة)  
شحن - (ر) سند الشحنات  
شحن بنجاح بلدين رضا المشاعر الاسمي السليمة  
- (ر) اجرة السليمة (ق) ١٠٥  
نقص ثالث - (ر) حضور (ق) ٥٦ - دعوى  
فرعية (ق) ٢٩٥ - ضايف  
عراً - (ر) اكراه - بيع  
عراً بالتمرة (با نصب) (ر) غار  
غرابلي - (ر) حوص ١٢ ديسمبر سنة ٨٦  
غرايط - (ر) كعدة  
(معمور امصره نظارة المالية في ٢٩ يناير سنة ٨٥) لمعوم الجهات بشأن ساحة الاطيان التي غطت شرقي في سنة ١٨٨٥ وهو  
انه بالنسبة للصورة فيل هذا العام قد كان كعب  
للمدير يات ونظارة الاضغال يطلب الاذن من مقدار  
الاطيان التي شطفت شرقي بكل مديرية يوجه  
التقريب وانه وان كان وردت افادات للمدريات ثم  
ورد كشف بالفادة من ديوان الاضغال مؤرخة ٥  
يناير سنة ١٨٨٥ غرة ٦١٨ لكن حيث انه من اللازم  
الآن معرفة مقدار الشرقي يوجه التطبيق الذي لم  
يمكن ولا يمكن زراعته بالبيانات اللازمة فقد  
وجب تحويله  
نكم لكي عند وصوله يجري تعيين  
من يلزم من الساحين وامد ومن ثقب في المديرية  
من خدمتها الحامية ومقاس الاطيان المتظفة شرقي  
حقبة اي التي لم يمكن زراعتها فيل ولا تستوي ولا يمكن  
زراعتها عيني ايضاً بالبيانات اللازمة اسما اسما سواء  
كانت غرابية او عشورية او من اطيان الميري  
المؤجرة كل نوع على حدته وكل ما تم مساحته تؤخذ  
عنه الجشائي اللازمة اولاً فاولاً بمعرفة مندوبي مصلحة

شاهد (احضان ورغا عنه) - (ر) ينة (ق) ١٩٤  
شاهد (استناده من الشهادة) - (ر) ينة (ق) ١٩٥  
(ق) ٨١، مخالقات ١٤١، جغ ١٦٨ جنابات ٢٠٢  
شاهد (اعتذار) - (ر) ينة (ق) ١٩٦  
شاهد (مدرسته من الحضور) - (ر) ينة (ق) ١٩٧  
شاهد (تجربته ورده) - (ر) ينة (ق) ١٩٨  
شاهد (قاصر) - (ر) ينة (ق) ١٩٩  
شاهد (غير قادر على التكلم) - (ر) ينة (ق) ٢٠٠  
شاهد (عين) - (ر) ينة (ق) ٢١٠، ٢٠١ (ق) ٢١٢  
٢٣، مخالقات ١٤٢  
شاهد (مضمون ورقة مبرورة) - (ر) ينة (ق) ٢٠٢  
شاهد (مستند حكومة) - (ر) ينة (ق) ٢٠٣  
شاهد (الوكلاء - عمالي) - (ر) ينة (ق) ٢٠٦، ٢٠٥  
شاهد (وكيل) - (ر) ينة (ق) ٢٠٦، ٢٠٥  
شاهد (زوج) - (ر) ينة (ق) ٢٠٧  
شاهد (خادم) - (ر) ينة (ق) ٢٠٩  
شاهد (استجوابه) - (ر) ينة (ق) ٢١١، ٢١٤ (ق) ٢١٤  
٧٥، مخالقات ١٣١ الى ١٣٢  
شاهد (استناده عن الاشياء) - (ر) ينة (ق) ٢١٦  
(ق) ٧٨ - ٧٧  
شاهد (تلاوة الشهادة) - (ر) ينة (ق) ٢١٥  
شاهد (مقابل تعطيله) - (ر) ينة (ق) ٢٢٠، ٢١٩  
شاهد (انفراد) - (ر) ينة (ق) ١٦٥، ١٧٢  
شاهد (مواجهته) - (ر) ينة (ق) ١٦٥، ١٧٢، جغ ١٦٥  
شاهد (على سبيل الاستدلال) - (ر) ينة (ق) ١٦٦، ١٧٣  
شاهد (لصم ولقب) - (ر) ينة (ق) ١٧٤، مخالقات ١٤٣  
شاهد (اجوبته) - (ر) ينة (ق) ١٧٦  
شاهد (مدم حضوره) - (ر) ينة (ق) ١٨٠، ١٧٩  
مخالفات ١٣٨، ١٣٩، جغ ١٦٦، ١٦٧ جنابات ٢٠٢  
شاهد (معرض) - (ر) ينة (ق) ٨٢  
شاهد (مقيم خارج دائرة المحكمة) - (ر) ينة ٨٣  
شاهد (استئناف) - (ر) جغ ١٨٢  
شاهد (اختياري) - (ر) ينة ٦٨  
شاهد (عدم اعلية للشهادة) - (ر) حقوية الجنابات  
(ق) ٤١  
شائع (حصة العار) - (ر) امتياز (ق) ٦٠٢، شركة

عموم التاريخ وترد دفاؤه للديرية للراحة والتسوية وبالاتهام، ووثوق الديرية بآثار اجرائه. يمر الجرد المجلد اللازم بالبيانات اللازمة ويرد كالتالي بتبينة ما صار اجرائه معطى عليها قرار من هيئة المديرية بما تراه رأى لها لتظهر فيه بحيث انه يصير بلل الحصة في انهاء المساحة واخذ الجشائي اللازمة عنها فوراً قبل شياع معالم الزراعة ولكن معلوما ان تعيين المساحين يكون من المرتبين بالمزاينة واذا احتاج الحال بالنظر لاهمية بعض اشغال لمساحين ظهورات فيصور خطابة مصلحة التاريخ عن اهمية تعيين من يلزم تطبيقاً لما سبق تقريره بتاريخ ١٣ يناير سنة ٨٥ وفيه تاريخه تمحور لباقي الجهات بذلك واسطى الاخطار لمصلحة التاريخ شرقي - { منشور صادر من نظارة المالية في ١٤ أكتوبر سنة ٨٥

اه بالصفة لعدد الشكايات التي حصلت بالعام الماضي من ائس من جهة ان اطمأنه فقلت شرقي من مصر درجة النيل وفيه ذلك واثبتت المرمى من المديرية عن ذلك الى ما بعد فوات ايام الزراعة وفي المصولات التالية والتسوية قد حصل بعض اربا كأت لنا، منها تاعير ما موستلوا اجرائه لتزويط على الحقبة حتى عيبت المالد الملب الاراضي فخلعت من عدم غير المساحات واخذ الجشائي اللازمة عنها قبل شياع معالم الزراعة حسب ما لازم - للاجل منع ما عا بهصل من هذا النيل قد استوصر حصول التضرر من كذا الجهات بان من يختلف بالبناء شرقي بالبناء، فمدرجة النيل ولا يمكن رواجها الا ليلى ولا شرقي ولا شرقي يمكن مازيما بالاعراض عنها بمصر مدير الجهة التابعة لما اطمأنه قبل بوقت بحيث لا يثارو من عدم الاعراض واخذ من يوم ثلاثين شهر كركم القبطي بكل سنة المالحق لا زال شهر باير ومن جلع من ذلك المالد لا تسج له دعوى بعد - وعلى المديرية تحرير جداول وتدفعها للمالية بالبيانات الكافية ليعملوا بالاجراء المأمور بها بالبناء - وما يلزم - وفي تاريخه تمحور للديرية بالبناء والبناء من قبل ما ذكره وتمحور منه كذا للديرية مع اعطاء لكافة عموم ولزوم جهتك لمطوية واناج الاجراء فتمت

شرقي - { منشور صادر من نظارة المالية في ٣ ديسمبر سنة ٨٥ لمصير الجهات عن الامارات اللازم اتباعها بشأن الشكايات المصلحة بالاطيان الشرقي ومن اتمها لتعشور الصادر من هذا الطرف في ١٣ أكتوبر سنة ٨٥ نيرة ٢٢ ( اميال مفررة ) الخصى بخدم الشكايات فيها جعل بالاطيان التي تقلت شرقي ثم اسدال الصليات الآتية باضاح الطرق الاوان اطمأنه للميل بتعنى المنشور المتكى عنه بطن ان الشكايات التي تقدم بخصوص الاطيان الشرقي تشمل الصليات الآتية وفي ( الا ) اسم وقاب المجلد المتكشك

( ثانياً ) بان مقدار الاطيان المصلحة شرقي المدمر بها الشكوى بوجه القريب ما امكن و بان نوعاً ان كانت حرجية او عشورية والحرجى او اصفاته الكاشفة فيها يلزم اذلة التابعة لرواها - الشكايات المذكورة يلزم تقديمها للديرية باتباعها لما الاطيان حول جلعها من المصالح الامرية في سمر المدة من ٢٠ نوفمبر لغاية اول يناير ( المالحق ٢٤ ) كيك ) من كل سنة ويجب على المديرية ان تعين احد مستفيها لاسلام تلك الشكايات واصطالة اصفالات بها لا رايها صياها فيما تاريخ لديها - الشكايات التي تقدم للديرية بعد اول يوم باير ( المالحق ٢٤ كيك ) لتعريفه ولا يصور الاصفالات لما - يصور قيد الشكايات المذكورة اولاً فاولاً حال وصولها للديرية في دفتر بعد ذلك وجعل فيه لكل باد باب مخصوص - في ٣ باير من كل سنة لا أخذ المديرية في تحرير كدف باسم الشكايات ومقادير الاطيان الفاضل عنها انما شرقي بالبناء كل مركز ولم يولد وحرفى او ثباته في جلعها بحيث يكون في اليوم الخامس عشر من شهر باير ثم تحرير الكشف المذكور والتوقيع عليه من مدير المدير لاجل تسليمه لمن يعين من قبل مصلحة التاريخ في اليوم المذكور - وعلى المديرية ان ترسل في اليوم العاشر بالاكبر من شهر باير لادارة الاصول المخررة كذا بيان عدد الشكايات التي تقدمت لها ويصير مقدار الاطيان الموصلة فيها بوجه الاجمال بحيث يجهل فيه لكل من الاطيان المخرجة والتسوية والاطيان ملك المرمى عانة مخصوصة - وما مودة مصلحة التاريخ بخصوص الشرقي تكون فاصرة فقط على تحقيق الاطيان المدمر بها الشكايات دون غيرها - فلا بد من - كذا الاصفالات لسير الاجمال الجية في هذا بوجه الدقة والنظام في المراجعة المحددة في

شرقي - { منشور صادر من نظارة المالية في ١٤ أكتوبر سنة ٨٥ لمصير المديرية بان على القيضات التي تقدم لنا حشرة مدير عموم التاريخ بخصوص الشكايات المصلحة بالاطيان التي تقلت شرقي من مصر درجة النيل قد تراعى لنا موافقة استبدال الصليات الواردة بالاعشورين المخرين من هذا الطرف اصحداً بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ٨٥ وافاقى بتاريخ ٢ ديسمبر من السنة المذكورة نيرة ٢٢ ونيرة ٢٣ اميال مفررة بما حوات - ان الاطيان التي مدير شرقي وبصر تحقيق مقاديرها لواج اميالاً عن السنة الخاص بها الشرقي في التي تكون تقلت شرقي بسبب مصر درجة النيل ولا يمكن رواجها الا ليلى ولا شرقي ولا شرقي ويمكن تقدم عنها طلب من ارباها سنة المهاد والكمية التي ذكرها المهاد المحدث لتقول طلبات ارباب الاطيان المتكى عنها بعدي من ١٥ باير المالحق ٢٤ أكتوبر وبقي في غاية يوم ٢٠ باير المالحق ٢٤ ديسمبر من كل سنة بحيث ان الطلبات التي تقدم بعدي يوم ٢٠ حاتر المالحق ٢٤ ديسمبر مدير لاجبة ولا يصور الاصفالات لما - يلزم ان الاعراض التي تقدم بخصوص الاطيان المذكورة فتشمل الصليات الآتية وفي ( الا ) اسم وقاب المجلد مقدم الاعراض ( ثانياً ) بان مقدار الاطيان المصلحة شرقي





شرقي - (صورة مأخوذة من جلسة مجلس النظار  
للتفاريق الاشتغال بالصورة جارية تاريخ

١٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٦ (١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

اطلع مجلس النظار في جلسته المصغرة يوم السبت ٢٧ ربيع الأول  
سنة ١٣٠٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨) على المذكرات والمقدمات  
التي تقدمت من نظارة المالية التي أقرضت فيها مقدار المصارف التي  
تتكفلها الحكومة منذ عشر سنوات بأسباب الفسار في إدارتها  
انظار المجلس ولجأه الدناير والبطرق اللازمة لرفعها بالقطر  
من الضرر الذي في المستقبل في المحقة وليس الأمر أن  
المسألة من أعظم المسائل الخطيرة للحكومة عندنا في هذا  
نفس حينها حتى يحصل لها لا أن تترك الحالة على ما هي عليه  
هو ترك البلاد معرضة دائما لاختلال الثقل والفساد وبالنسبة  
في حالة التراجع وعدم الثقة وسبب أن الأموال التي جبرت  
الحكومة على أن تجاور عنها بسبب ما حدث من الشرقي في  
سنة واحدة وفي سنة ١٨٧٧ كانت مبلغة وقدر ١١٣.٠٠٠  
جنيه وفي سنة ١٨٧٧ الأولى والآخر على أن يبرهن ولا سنان  
ولا ثلاثة ولا يهدد في خلالها سنة شرقي بل أن السواق  
دلت على حدوث ستين متواليين شرقي وفيه الحالة إذا  
ووجها ما يتكبد الحكومة من الخسائر المالية بسبب هذا الشرقي  
على السنين نجد تقريبا أن نفس السنة من سابقين إلى ما قبل  
ومع ذلك ألف جنيه وهذا غير ما يتكبده الأعمال من الخسائر  
القائمة وما يحصلونه من الفوائد العظيم وحصل الأمر أنها  
بلغ ما تصرفه الحكومة في هذا السبيل لا يفيدها بالنسبة لم  
الضرر المراد إزالته وصيانة الفائدة المتصورة مسوغا بأنه على  
ذلك قد قرر المجلس تكليف نظارة الاشتغال بأن توجه لها  
انظارا وإتجارها بحسب المسألة الجيدة والميادير لمصلحة خاصة  
مدفقا وأجبت من أجل أحسن طريقة بما يمكن أن يوصل  
لرفع معار هذه الفائدة الدائبة ويشرح بوضوح على المجلس  
وحررت هذا التوقيع بطلب لهذا القرار وفي تاريخه أعطى الأمر  
اللازم بذلك لنظارة ...

شرقي - (مقتطف من نظارة المالية في ١٠ يناير  
سنة ١٨٩٤ (١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦)

لندبريات قبله على التوقيع ولكل من سجد إلى يمينه أو أحد  
بأحد أو سجدوا معي في مراقبة تحقيق الشرقي بإجراء الفعيل  
والدقة في تحقيق الإطيان الشرقي وهو

قد طرأ ما وردت به فائدة نظارة الاشتغال المؤرخة ٧ يناير  
سنة ١٨٩٤ في ١١٣ أن الطلبات التي تقدمت من الإطيان الشرقي  
بمعية الجهد بها تعلق من المحقة ودخل فيها كبريات  
من الأراضي التي روعت بناير بالآلات حتى الخمين ما فيها أن  
تروح بناير بالآلات في السنين ذات النيل الثاني وتوقع  
أموالا كبريات حولا ونحرق في تاريخه بحسب الشرقي الذي روعت  
ذلك ولاستطاعت نظر حركتها غير هذا الأمر وسرارة  
إجراء ما فيه الفعيل والدقة حال التحقيق والمجاهدة بأدخال  
تجربة من المحارة به بالآلات من المقتضى مع نصف غريبة  
عنه اتفق تحقيقه للمطوية وأمره بمقتضى

أمره بإعطاء المجلس على ما أوصاه  
شرقي - (صورة مأخوذة من جلسة مجلس النظار  
للتفاريق المالية والاشتغال في ٦ ربيع الأول  
سنة ١٣٠٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

مجلس المصغرة يوم الخميس ٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٦ (٨  
نوفمبر سنة ١٨٨٨) تمت رئاسة المصغرة الفعيلة الكنديه  
أحدثت المذاكرة في مسأله وما لا يجوز ولا يجوز دفعه على  
طرف الحكومة من الأراضي التي في تعليمات النيل في هذه السنة  
وتعليمات المذكرات السابق لتعليمات في هذا الشأن من نظارة الاشتغال  
الصوميه في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وبعد المناقشة قرر تعيين  
وعتبه لقرار المجلس الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٢  
أكتوبر سنة ١٨٨٨) ما هو أن (أولا) إطيان الرية الهري  
على الصوم لا يرفع عنها شيء من الأموال إلا في بعض الأحوال  
استبداها بشرط ما نظر المالية

(ثانيا) كافة الإطيان الواقعة على حقن تروية الأراضي (١)  
(ثالثا) إطيان مديرية القوم (١) - (رابعا) إطيان  
السوق على الصوم (٢) (خامسا) إطيان الجزار الفير المصلحة  
بالر (٣) (سادسا) المحرق المدة لفرقة الدناير والقطر وفي  
بعدة من السوق المتروك من أراضي لا يرفع عنه شيء أما  
الدبر المتروك منها فيرفع ماله وإذا تحقق ربح في منها بالآلات  
بما في هذه مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المالك (سابعاً)  
إطيان المحرقان فرفع كل أموال ما تخلف شرايها منها إذا بقي  
شرايها مطلق من اليد وأما إذا رماه إرباه بالآلات  
مدوم طرأ مياه النيل عليه فيرفع نصف ماله فقط (ثامناً) أن  
يرفع نصف الفيرمة لا يكون إلا بعد الفيرت الكافي في أنه  
حارري أرضها بواسطة الآلات بحسب مديرية المصغرة بالاتفاق مع  
رجال المصغرة ولا يبدل بأي حاله كانت رفع نصف الفيرمة  
الاصدق بطرير من نظارة الاشتغال - وكذلك حال  
الآلة من مساحات الإطيان الشرقي المتبقية على خمسة وعشرين  
مادة والتي عليها مع تحديد ميعاد أول أبريل سنة ١٨٩٤  
إجراء المسألة وبها عليه أمر فقرر لإيجاد الإجراء حسب  
أمره للمجلس بخصوص ما يرفع وما لا يرفع ماله والقطر  
التي يلزم إتباعها في أعمال مساحات الإطيان الشرقي

(١) الأرض ما هي من الأموال كلفة  
(٢) ما يوجد بها غير مدرج ماله إذا تحقق ربح في ٩٠٠٠ ماله  
في هذه مياه النيل هذا يرفع نصف ماله

(حودة ما كتب لمديريات قبايلي عدا التجوم ولكل من  
مصادرة الياس باشا ونشأت باشا في ١٦ يناير سنة ٨٩٩)  
تقدموا على قبايلي من سادات الياس باشا مأمور مراكبة سير  
المساحة وحقن الشرابي بمديريات الجبل وربي سوف وألبانيا  
وأسيوط أجمعاً مؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩٩ نزع ١ والثاني مؤرخ  
١٠ منه نزع ٢ اشتبهل على بان مائراً لمصادرة تسال مروره  
بمديريات أسيوط ومناظرته أعالي مساحة الشرابي بمسما جوب  
وأسيوط وبيان الأوجه التي تراءت لمصادرة ما رأها وجوب  
إتباعه نحو كل منها كما سيأتي — فيما تضمنه التقرير الأول  
المؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩٩ نزع ١ وما تراءى فيه من الأوجه  
الواردة به (أولاً) المادة الأولى من صورة الضلالت المتفرجة  
بقران جلس الظل المأخوذ ١٠٠ نوفمبر سنة ٨٨٩ بخصوص  
٨ ديمور صرط طليانم لأوجه ولا يفتش اليان وندد في الدفاتر  
المسجون بالرق المجرودة بالتعيين السابق ذكرها أسماء  
الأشخاص لأوجه ١ قدموا عليهم وشوكر أنهم أبعد  
طلب ومروعة منادير مسجون ومقبرة شرابي والاسمانيين  
مأموري الشرق عن أسباب ذلك قالوا أن مساحة القبائل  
الشرابي جميعاً كذلة مجرم أن يبعث مفردات أسماء أرباب  
القبائل جميعاً وغادر الجانيهم كالفتك بدير صيا عن أرباب  
الظلمات ومن الذين لم يظلموا إذ يوجد مجاميرت بمراشيم  
وأشرون غاروا وكانت أطيانهم يوسط القبائل ولو كانوا على  
أن ما يجرى على غيرهم يجرى عليهم فسرور وسامع الكلاله لجهت  
القبائل على ترويح أسماء وأطيان الذين قدموا ظلمات (١)  
وسعد أن ثبوت ليد أسماء وأطيان أولئك بنداتر الحكومة  
والإقرار بها على أنها شرابي مع عدم تقديم ظلمات بعرض  
ما نص القرار المختار إليه من حيث عدم الفاه ولا الافات  
إليه يعني غيره وعدم معرفته بالكيفية التي أتت بها المسألة التي  
فان يظهر عدم المساءة وعصموا أن الذين قدموا عليهم  
م القضاة ولو سكتوا ماذا يعمل في سداد المال أليس يؤخذ  
الأسرار الجانيهم الأسرار في ذلك لظلمتهم سوا الحسن مع  
مساحة الكلاله بالكيفية بأن تكون المسألة فاصرة على الذين  
قدموا عليهم وعدم ذكر الآخرين فيها ولو تكونت الغافر  
تظلمة منهم أو ما الحسن لدى تخلفهم عن الميعاد (٢) (ثانياً)  
يوجد الأشخاص قدموا عليهم بعضهم أروخ على أنه عليه فاهة  
غير المجرور فيها أطيانه بموجب غلط من كاتب المذكره لأن  
ماسب الطلب لا يعرف القضاة واليضي بأقل ما في تكليفه  
غلط أيضاً ولا يدريه أصدرت الأول لأنها وفي الثاني ما كان  
يؤخذ لأنها ولا يدري ثانياً يظلمون انصتصع — ماذا يكون

في أمثال هؤلاء الأمر موقوف (٣) (ثالثاً) ضرورة ضبط  
العمل كلفت مصادرات المجرورين أن يتقبلوا كبار البلد  
المشهورين الذين يعرفون القضاة ويؤخذ منهم الصداقة تلك  
المسألة الموجه مع تكرار التفتيش عليهم في أمثالاً بمروبا بعدم  
الاهمية وبغيرهم من المشتات واليهيت في البلاد ذاتي  
كثيراً ولذلك يركبون السبل قبل انتهاء اليوم وقام عمله  
والنظم عليه ويرتكبون على الخلف في أي وقت ومع الكفاية من  
مأموري الشرق لمصادرة المجرورين على السبل بوزن مدونهم  
وبعدم بان بغيرهم كل خمسة عشر يوماً ومع ذلك لا يبقوا  
بمراكيم دار لا يكون جميعهم بك الأهلية لكن الضرورة داعية  
لإستمرارهم مع المراكمة تجاراً ولولا فوج الاستفسات بغير  
الأسرار للمديريات بان من يسجل أو يطلع من ذكرها  
بمجرى مجازيم بغيرهم وإستائهم ومع ذلك الأمر موقوف (٤)  
رأياً) التفتيش بكل اسم على عدد مساجيه بالمر في كافة  
المادة الثالثة عشرة من الضلالت بموجب إرادة عمل  
ولعدم ثروته دفاتر المساحة وعدم معرفته جميعاً ومع كونها  
بسط المساح بالانقيط على أن في اليوم فدن وبعد سلق وانظم  
عليه من مئون المساحة والمعدم وبالي الفرقه نرى كذا  
تسهيل للسبل ومناظرته ومع ذلك الأمر ما يرى (٥)  
(٦) فيما تضمنه التقرير الثاني الأول ١٠ يناير سنة ٨٩٩  
٢ وما تراءى نحوه عن الأوجه الواردة به (٦)  
(أولاً) أنه مجال موزنا يسجل قدم أرباب الحاج مديريه  
أسيوط وجدنا حجة إلهية من أطيان بني مر وهي زيد  
والطواحيه مسجونين الجانيهم من ملاكوا رويوما ذره لباريا  
بمروعة إيجار الثقات ١٨٠ ثوباً ووصف القره لأصاحب  
الزهر واليضي من ذات الأطيان المذكورة أعني  
للمستاجرين لفرارته شرباً بفروض ثالثة وفي لأصاحب  
الأرض غرس الزورع ويطلب غرس المال سحر الصربية ١٢٥  
فرقاً والخارج بأعدارها أحسن الزورع ويطلب نظارها من  
المال كما الصربية المذكورة وأربعين مساجيرت بفروض ثالثة  
في أطيان أخرى أقل وأكثر ما ذكر من الإيجار وفي صف  
أن كان في زمن البيل في القره أودع البيل القره التفتيش  
مواالات (في أضاف) بمعرفة المستاجرين بدون تكليف  
الملاك يعني وسلطوا أن الأطيان لمصادرة رأسها نواراً في المالكه  
ألا مئة من الشرق زمن البيل الحالي حتى لو كان زائداً فوق  
المادة فيصرون بغيرهم وفي أطيان من الشرق عرق من تلف  
(٧) التفتيش كالأصل من موزنهم إنداء كان ما من جانيهم  
وأجره المجرور يخرج من الجاني والبلد ولذلك يرمى قول عد  
الفتيات وحسبها حسب القواعد المذكورة في أمثال المساحة  
(٨) يرمى التفتيش على أطيان البلد في أطيانهم إستمرارهم  
بمادة وأجبات مأمورهم مع الضلالت وتضمن بان من باعوا  
بمائل جاري  
(٩) لأب من الأكتاف المخطئة بغير التفتيش على أطيان كل يوم  
وبعدم سلق وانظم عليه من حقوق الركاب أما بغير التفتيش فيكون  
التفتيش على كل ضلالت

- شروب - (ر) بيع مجلة ١٤٣ - شركة الاباحة  
(مجلة ١٩٦٢ - شير (م) ٢٣٨  
شروب خاص - (ر) شير مجلة ١٥٥  
شرط - (ر) خيرات  
شرط الاعارة - (ر) عارية  
شرط الايداع - (ر) امانة (مجلة ٧٧٣ : ودية  
شرط البيع واوصائه - (ر) بيع  
شرط الحكم - (ر) قضاء - احكام  
شرط الحوالة - (ر) حوالة (مجلة ٦٨٤ - حوالة  
شرط الدعوى - (ر) دعوى (مجلة ١٩٦١ -  
لتقديم الدعوى  
شرط الزين - (ر) زين (مجلة ٧٠٨  
شرط مرجح، يشكك الذي المزمع او التصرف فيه  
- (ر) زين (ق ٧٩  
شرط الشفعة - (ر) شفعة (مجلة ١٠١٧  
شرط الشهادة - (ر) بينة - شاهد  
شرط الصيد - (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٩٥  
- - - - - صيد  
شرط التسمية - (ر) تسمية (مجلة ١١٢٣ -  
شركة مدنية  
شرط انكسالة - (ر) كسالة (مجلة ٦٧٨  
شرط المشاركة - (ر) شركة المشاركة (مجلة ١٤٠٨  
شرط الوكالة - (ر) وكالة - توكيل  
شرط متفق عليه في عقد كساح التجار - (ر) كساح  
شرط متعارف - (ر) بيع (مجلة ١٨٨  
شرط المية - (ر) مية (مجلة ٨٣٢ : ٨٥٦ : مية  
شرطية - (ر) تعهدات مترتبة على توافيق  
المستأدين (ق ١٧٨ الى ١٤٣  
شركة - (د) في انواع الشركات

**المقدمة - في بيان بعض اصطلاحات فنية**  
(م) ١٠٤٥ : الشركة في الاصطلاح اختصاص ما لرق الواحد  
بشيء واحد، لكن تستعمل ايضا عرفا واصطلاحا في معنى  
عقد الشركة التي بموجبها الاعضاء تنضم الشركة  
بناء على ذلك في تفسير  
(الاول شركة الملك)  
وتحصل بسبب من اسباب التملك كالاشتراء والامتياز

اللازمة لملكون ان يري وجه قبل ليس كره وجه مجري من  
جهد اعطاء الرق من الترخيص في حاله في وجه قبل يعطون  
لرعاية الباري الذي عليه مدار مؤتمن الشركة وموافق لهم  
من اصفاء علل الشورى في المنة ولذلك تكون الامان الامان  
اللائقة لرعاية الباري الذي عليه العمل مضى عن الثالث  
امان الخصال في عرض الخطر راحة الباري لحداد ربا بالراحة  
من الخصال فيمنها وعلى اي الشافين ان كالمرد وعندها ربا  
وخاله لان من الترخيص او مغربة شيئا موضوع باري لخاصها  
اجد الثالثة مها وهي الاكبر ونصف الحصول من الترخيص بالليل  
من الخصال فيمنها وعلى اي الشافين ان كالمرد وعندها ربا  
ببازي فيمنه المائل طاقين وفي سنة ٨٩١ سداد وراجعا ياربا  
كالعادة ان ضرر الليل اوزاد وعلى هذا فيكون المالكون  
المذكرون ما كذا في ليا ولا صرفا معارف ولا ليا  
عبارت فليست بآدم ان الحكومة لا تكهد ضررا من قبل المالك  
ولا يكون في ذلك ظلم على ارباب تلك الاملاك فيجب  
تكونا ربي مع الامتحان لدى الخصال كعدم فروم ليا ليا الارض  
التي كانت مغربة ليا ربا في زمن الليل المبردة آثار ظاهرة  
بعدم السطاح او بالهجرة وراجعا ربا ومع ذلك الامر ما  
ترويه الخصال وما الخصال (٢٣٣ ثانيا) المادة السادسة عشرة من  
الصلوات بالقرار المشار اليه يلغي ان اجدا - الخصال يكون من  
اول ما يبر ٢٤ كوك وبهاها اول ابريل ٢٤ برهات فيبد  
هذا المبدأ يوجد ايمان من الهجرة والسطاح والصلوات بالهجرة  
والامتحان فيمنها بغير حذر ابار له بالهجرة والامتحان والصلوات  
سبب رطبه في الشغل التي توجد في الهجرة والسطاح والصلوات  
هجرة وراجعا اصفاء مغاث وشار وشره صلي وجيش تكون  
القرار في ابريل برهات الموافقة لابريل وتسوي وتصح  
بصورها لعاية ايب - الموائج شهر الخصل سنة ٨٩١ على ان  
لك الامان تكون دخلت ضمن الشرطي لمجملها الان فيهرى  
اشهر برهات من الرزق وان بعد ذلك الوقت تستلزم ليدرية  
واصورت شرطي ما كما يكون في اسرمل ذلك اذا لا يخطئ  
الامانة انه من الخصال مساهمة الشرطي من بلادم واعلت  
عما يخالف ما يقره اعتماد الارض للزراعات السابق الذكر  
عما الامر ما ترويه (٢٤) - الصلي فيهرى  
بذلك بارتفاع الامارة - بغيره كبحر كبحر ما ترويه وراجعه  
بصح بصور ما لكل من سادة الباشا انوما اليه ولسادة  
اجد ليات باشا

**شرقي - (ر) صرف (منشور فترة ٩ - ايمان  
زراعة - مال**  
(٧) على الامان لا يخلل ضمن الشرطي ولا ضمن الرق ولا يخلل الذي  
مرح به نصف القيمة كما انه يشار ١٠ بامرة ٨٩ فقره برهات  
ان الاراضي لحداد ربا باللات على في الترخيص ذات قبل الثاني  
لا يخلل ضمن الصلي ربح نصف ايب  
(٨) ما ذكره من سادة الباشا في هذا لائد لا يخلل في حله  
ساسة الشرطي الجارة ليات بل كجرى كذا على حله بدون الخصال فلا  
الخطا بان اجدا - روات الخصال روات روات القيمة تكون بعد  
انها - ساسة الشرطي انما التلازم وخاله حله على صغر الخصال ان  
عند ربح من روات كجرى الخصال عليها وراجعا برهات لرق ساسة  
عصر من ليا رطلها وتدم نادر عصرية عجا

### ( الثاني شركة القعد )

ويحصل بالأرباح والقبول بين الشركاء وثاني تعديلات القسدين في بابها المخصوص ويسوي ملين القسدين شركة الأرباح وفي بابها المخصوص في صلاحية الفيلك بالأخذ والأمر بالامانة المأجأة التي ليست في الأصل ملكاً لأحد كالأهـ (١٠٤٦) القسمة عبارة عن التفسير ترميها وتفصلها باقي في بابها المخصوص (١٠٤٧) الحائض عبارة عن الجمار والبطولة والجميت (ومع ما يميل من الغصان) جمه حيطان (١٠٤٨) المارة كالمادة عبارة عن المارين والمارين في الطريق العام (١٠٤٩) أشقاء بنو الثالث جبري الماء تحت الأرض فسطا أو سياتا جميع على قنات أو (١٠٥٠) المسألة يوم مضوية وسن متعرجة وثمن مشددة الجهد والبدن في وجه الماء وحالات فرجاته كلها جميعاً مديتات (١٠٥١) الأرباح عبارة عن التفسير ويصل الأراضي صالحة للزراعة (١٠٥٢) التفسير وضع الإيجار وغيرها في أطراف الأراضي من واحد لآخر أن لا يقع آخر يده عليها (١٠٥٣) الاتفاق عبارة عن صرفة المال ورجوعه (١٠٥٤) القسمة الترام والوارد والذخيرة التي تصرف في المأجأة والقبض (١٠٥٥) القليل تعود المصل والذخيرة (١٠٥٦) المأجأة عبارة عن الشركة المأجأة (١٠٥٧) رأس المال عبارة عن السرمية (١٠٥٨) الزوج عبارة عن الكسب (١٠٥٩) الأرباح أسماء تخص آخر رأس مال على كون الزوج ثاماً عائداً له فإس المال المأجأة والمصلحة المبحر بالأخذ المشيخ

### ( الباب الأول )

( في بيان شركة الملك ويستدل على ثلاثة فصول )

### ( الفصل الأول )

( في تعريف شركة الملك وتبنيها )

(١٠٦٠) شركة الملك في كون التي مشتركة بين اثنين ككفاري مخصوصاً بها بسبب من أسباب الملك ككفارة وإتباع وقبول وصية وتوارث أو بخلط أموالهم أو بخلطها في صورة لا تقبل التبريد والقبض في كان يشترى اثنان مثلاً مثلاً أو يبيعان واحد أو يوصي ذماً ويأخذ أو يبرأه فيصور ذلك مشتركة بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك إذا خلط اثنان ذميتاً أو يبيعها أو التفرقت عموماً بوجه ما فاختلطت ذمومتا الاثنين ببعضها فتصور ملك الذخيرة المخلوطة أو المخلوطة بين الاثنين مالا مشتركة (١٠٦١) فلتر كان رجلان ديناراً ولا حرم جسدتهما فإن فاختلط دينار الرجل بها بمعد لا يقبل التفسير ثم ضاع اتاناً الدينارين وثمة لصاحب الدينار (١٠٦٢) شركة الملك تصرف على القسود المتأخرى ويجوز (١٠٦٣) الشركة الإيجارية المشتركة يحصل بطل المشتركين كالاتيكة (١٠٦٤) الشركة الجبرية المشتركة يحصل بطل المشتركين كالاتيكة يحصل في صورة

### ملحوظات

الطيارت وإصلاحاً لما في (١٠٦٥) الشركة الردية المتعددين في حفظ الردية من قبل الشركة الإيجارية إذا ما بعد الرجع وألقت جهة أحد في دار مشتركة فمفركة أصحاب الدار في حفظ ملكه الجبرية يصير من قبل الشركة الجبرية (١٠٦٦) شركة الملك تنضم أيضاً إلى قسود شركة عين وشركة دين (١٠٦٧) شركة الدين المشتركة في المال المشترك والوجود كالاتيكة الدين شامكة في ذمة أو في قطع علم (١٠٦٨) شركة الدين المشتركة في مبلغ الدين كالاتيكة اثنين في قدر كذا قرينة في ذمة المسائر

### ( الفصل الثاني - في بيان كيفية التصرف في الأرباح المشتركة )

(١٠٦٩) كذا يتصرف صاحب الملك المثلث في ملكه يتصرف أيضاً في الملكات المشتركة لأصحابها بالانفاق كذلك (١٠٧٠) يسوغ لأصحاب الدار المشتركة أن يسكنوا فيها جميعاً لكن إذا أدخل أحد منهم أجنبياً إلى تلك الدار فظاهر منه (١٠٧١) يجوز لأحد أصحاب المصنص يتصرف بمقتضى ملكه المشترك بدون الأمر لكن لا يجوز له أن تصرف بمقتضى المصلحة المشتركة (١٠٧٢) ليس لأحد الشركتين أن يبيع الأجر بقره له اشترحتي أو يبيع بمقتضى خيار لطل المشترك بينهما أن كان قابل القسمة والمفركة ليس يتعاقب بغير إذن كان غير قابل القسمة فلياً المأجأة كذا ثاني تعديلات في الباب الثاني (١٠٧٣) الإسرائيل المشتركة شركة الملك تنضم حاصلها بين أصحابها على قدر حصصهم فإذا شرط أحد الشركتين في المصروفات المشتركة شيئاً وانفق على حصة من ثمن ذلك المصروف أو تجاه فلا يصح (١٠٧٤) الأولاد في الملكية قبح الامتلاك مثلاً إذا كان لواجد حسان فعلاً على فريس آخر فالتلف الماحول لصاحب الفريس كذلك إذا كان لواجد حام ذكراً وآخر أنفق المأجأة المأجأة منها لصاحب الأماني (١٠٧٥) كل واحد من الشركاء في شركة الملك أجنبي في حصة الآخر ليس وأجنبي كل من الآخر فلا يجوز تصرفه بأحد في حصة الآخر بدون إذنه لكن كل واحد من أصحاب الدار المشتركة يتصرف بملكه بخصوص في حصة الكمال في الشك في الإحليل الناجية فلا كالتفصيل والمخرج عبارة عن أحد الشركتين في الفريش أن اضار أو أوجع بدون إذن الآخر وتنف في بطلان المصروفات المتأخرى فلياً الآخر إن يضيء حصة كذلك إذا ركب أحداهما الفريشون أو أحدهما بلا إذن يكون ضامناً حصة الآخر وكذا إذا اتصل به مئة فصار موزلاً وتضمه من يمكن ضامناً نقصان حصة غيره أما أحد الشركتين إذا سكن مئة في الدار بدون إذن الآخر فمعرضاً عن ملكه نفسه فيكون الجبرية لا يبره إعطاء أجرة لأجل حصة شركته ولا يبره أيضاً ضامن أو اشتريكة الدار (١٠٧٦) بلا تعدد (١٠٧٦) ويراه أحد الشركاء في الأراضي المشتركة لا صلاحية للآخر في طلب حصة من المصاحلات في حادة الزلفة مثل ذلك أروج لكن إذا نصت الأرض بزيادة فله أن يضمن الشريك الأخر حصة نصت حصة (١٠٧٧) أحد الشركتين إذا أجرة لأجر المال المشترك وليس لأجره يصل

## ملفوظات

[illegible][illegible]

## ملوكات

حصة من المدين بامر الحاكم ذلك المدين بامده حصه (م) ١١٠١  
ما ينفذ كل واحد من المدينين من الدين للمدينين يكن شركا ميم  
والشريك الاخر احد حصه من ربح وبيع القايض ان يفسد به وحده  
(م) ١١٠٢ اذا فني احد المدينين من الدين للمدينين حصه وشريكها  
لشريكه ان يفسد حصه بها خلا مبلغ لك ثلث من حصة شريكه يرب  
الدين مائة عشر اشدان من الدين حصة وشريكها لشريكها الاخر  
ان يفسد حصه ما يفسد وحده وشريكها بين الاثنين حصة (م) ١١٠٣  
اخذ الشريك في الدين للمدين اذا اشترى حصه مائة من ثلثه ولم  
يخلص به فبقا لثلاثين الدين الاخر شريكه في ذلك للمدين لكن لم يفسد  
بهم حصه من ثلث ذلك للمدين وان اشترى كل واحد للمدين حصة  
كان ذلك (م) ١١٠٤ اذا صار احد الشريكين في الدين للمدين  
الدين على حصه من على الرب وطلبها لغيره ان يفسد اصل شريكه  
خارجا ما اصاب حصه من الرب وان شاء افسد خاتمه حصه من الدين  
الذي تركه (م) ١١٠٥ احد المدينين اذا فني كامل الدين للمدينين  
بما الاخرى حصه من مالا وبيع الدين على مالا يفسد حصه  
بما الاخرى احد حصه من الدين يبيع المدين ان شاء افسد حصة شريكه واخذ  
حصه من مالا وان شاء لم يفسد حصه من الدين وان  
ملك الدين احد المدين يبيع المدين على القايض وطلب لغيره قبل  
لكن مالا من الربح (م) ١١٠٦ احد المدينين اذا فني حصه من  
الدين للمدين من الدين وبقي في يده بدين لحد من لا يفسد  
حصه شريكه من هذا المدينين يكن قد اشترى حصه من الدين  
المالي احد المدينين يكن جازا الى شريكه (م) ١١٠٧ اذا اشترى احد  
الشريكين المدينين بانه حصه من الدين للمدينين فلا يفسد ان يفسد  
شريكه مقدار ما اصاب حصه من الرب (م) ١١٠٨ احد الشريكين  
الذين اذا اخذ من المدينين ربحا في حصة حصه وقت الربح في يده  
لشريكه ان يفسد مقدار ما اصاب حصه لا يفسد حصه المدينين  
مما عدا ذلك فاعاد ما الاخرين بانه لاجل حصه التي في حصة وشريكه  
في يده لا يفسد نصف الدين للمدينين الا ان يفسد المدينين وحده  
المادة لمح (م) ١١٠٩ احد المدينين اذا اخذ كليا من المدينين حصه  
من الدين للمدينين اراضاه بما في امره ففاني الاخران بشاركه في  
الربح الذي يافد من الكسب والمال على (م) ١١١٠ اذا اشترى احد  
المدينين المدينين حصه من الدين للمدينين اراضاه بما في امره  
اراضاه جميعا ولكن حصه حصه شريكه من هذا المدينين (م) ١١١١  
اذا اطلب احد المدينين من الدين للمدينين مال الدين وقتما يفسد  
فبالا لشريكه احد حصه من ثلث اذا كان لاحد المدينين احد المدينين  
من عاص سابق على الدين للمدينين لم يفسد الحصة حصه من  
الدين للمدينين ليس لشريكه ان يفسد حصه (م) ١١١٢ ليس لاحد  
المدينين ان يفسد حصه من الدين للمدينين الا اذا اشترى (م) ١١١٣ اذا باع  
واحد مالا اثنين بطلب كل واحد حصه في حصة ما لم يكن احد  
المدينين كليا لغيره لا يطلب حصه

الحاضرة الملك المشترك باذن الحاكم في حكم اخذه  
الاذن من شريكه القالب فيرجع عليه يستع من  
المصرف (م) ١٣١١ اذا مر شخص الملك المشترك  
بدون اذن من الشريك او من الحاكم يكون متبرعا  
يعني ليس له ان يبيع على شريكه يفسد ما اصاب  
حصه من المصرف سواء كان ذلك الملك المشترك  
قابل للتقسمة او لم يكن (م) ١٣١٢ اذا طلب شخص  
تصير الملك المشترك القابل للتقسمة ولكن شريكه  
ممتنا وعمره بدون اذن يكون متبرعا يعني لا يبيع  
لما يرجع على شريكه يستع وان كان ذلك الشخص  
راحم الحاكم عند استماع شريكه يفسد على مادة (م) ١٣١٣  
على التمييز لكن يبيع على التسعة وذلك الشخص بعد التسعة  
يفعل بفسده ما يشاء (م) ١٣١٣ الملك المشترك  
الذي هو غير قابل للتقسمة كالمطاحن والحمام اذا  
احتاج الى القارة وطلب احد الشريكين تصير واستمع  
الاخر فيصرف عليه قدر ما عرفا باذن الحاكم ويصرفه  
ويكون مقدار ما اصاب حصه شريكه من المصارف  
التصيرية دينا له عليه وان يستوفي دينه هذا من  
اخره بائجار ذلك الملك المشترك وان عمر من غير  
اخذ الحاكم فلا ينظر الى مقدار ما صرف ولكن له ان  
يستوفي المقدار الذي اصاب حصه شريكه من قيمة  
البناء وقت التصير على الوجه المرسوم (م) ١٣١٤  
اذا تهدم بالكلية الملك المشترك الذي هو غير قابل  
للتقسمة كالمطاحن والحمام وصار حصة وطلب احد  
اصحابه بناء واستمع الآخر يتسم العروة ولا يبيع على  
البناء (م) ١٣١٥ اذا تهدمت الابنية التي فوقها  
لواحد وتحتها لآخر او احترقت لكل واحد يجر  
ابنته كالي السابق ليس لاحدهما ان يبيع الآخر  
ويقول صاحب القواني لصاحب القواني عمر ابنتك  
لراكب انا بائتي عليها فان استمع صاحب القواني  
يستأذن صاحب القواني الحاكم ويشي الابنية  
القواني والتحتانية ويبيع صاحب القواني من التصرف  
حتى يسطع حصة ممرته (م) ١٣١٦ اذا تهدم حائط  
مشترك بين جارين وكان عليه حصة لما كسر او  
رؤس جقوق وعمر احدهما عند استماع الآخر فله  
منع شريكه من وضع حوالة على ذلك الحائط حتى

شركة (ج) — (هـ) — (ي) ان الفوائد المشتركة وبقتل على  
افضل من — الفصل الاول — في  
ان تصير الاموال المشتركة ومصارفها المارة  
(م) ١٣٠٨ الملك المشترك متى احتاج الى التصير  
والترميم يجره اصحابه بالاشتراك على مقدار حصصهم  
(م) ١٣٠٩ اذا عمر احد الشريكين الملك المشترك باذن  
الاخر وصرف من ماله قدر ما عرفا فله الرجوع بحصة  
شريكه يعني ياخذ من شريكه مقدارا ما اصاب حصته  
من المصرف (م) ١٣١٠ اذا احتاج الملك المشترك الى  
التصير واحد الشريكين غالب واراد الآخر التصير  
فله يستأذن الحاكم ويصير اذن الحاكم قائما مقام اذن  
القالب صاحب الحصة يعني ان تصير صاحب الحصة







١٣٠) لا يك من غير عهد فلاخران يستهلكه بالعهد (١٣١) ا  
 خصي مني خلا في عاقبة الا لا يدل السلك تجاه من  
 صيروا هذا الا بالانفاق كان ذلك السلك يك من غير  
 عهد اولئك الخصي ولو كان اعد ذلك السلك متعاضدا  
 الى السيد العاقبة في ذلك لعل فلا يكون (١٣٢) اذا  
 الخصي وبيع لاحد ان يستهلكه بالعهد (١٣٣) اذا  
 جعل ذلك من اذن لخلق باه لا يدل السلك من غير مالكة  
 لكن لا يدل مالكة ولا اضرار باطلاق باه لوجاه امر  
 وانه ملكه (١٣٤) اذا وبيع خصي لخلق متعاضدا كالفرد  
 والذليل لا يدل السلك يدفع به في عهد كقولك لا  
 اذن لغير خصي كبهك لاجل جنانا وبيع لغير مال  
 يكون له كالوجوه في سفر في اراضي خصي فلا اضرار  
 ان يستهلك بالاعدل لكن اذا حذر صاحب اراضي تلك الارض  
 لاجل العاقبة وبيع بها بغير حق من ماله الفاضل (راجع مادة  
 ١٣٥) (١٣٦) اذا اذن حو ان وصي عاق في سبائك  
 وبيع واغني به لا يكون ملكا فلا اذن امر واعدل  
 او اقرعه ليس لصاحب البستان ان يبرده دون من له  
 اذ اياه صاحب البستان سبائك لاجل اذن بهي او يبرخ  
 ذلك المجران الوصي باه واغني وبيع له نفسه او اقرعه  
 ان يبرخ او يقرعه او يبرخ او يقرعه او يبرخ او يقرعه

٤) (م) ١٢٠٥ شخص أخذ في سبانه عملاً فصل لصله له لأنه  
سدد من منافع سبانه لا يجوز لأحد أن يهرق له لكن يهرق  
أصله حتى أن يست المال (م) ١٢٠٦ الفصل الرابع في كروا  
نفس بعد مالا يهرق وأصله أيضاً مال ذلك الشخص (م) ١٢٠٧  
إذا طلع طرد الفل من كروا أحد في دار أخرى وأصله صاحب  
الدار فلصاحب الكروا أن يسترد

فخصص به مالا هو وأوصله إليه ذلك المخصص (١٣٠٧)  
أذا طلع طرف الظل من كوة هذا القدر اخرج وأصاحب  
الشارف فاصحاب الكورة ان يفرقه  
شركة (الإحاحة) - (جدة) في حق كرى النهر والجاري  
إصلاحها  
١٣٢١ كرى النهر الذي هو غير مملوك وإصلاحه على  
بذل المال وإن كان يكتسب في غير المال الخليل الثاني على  
كرويه (١٣٢٢) كرى النهر المملوك لغيره على إصلاحه يعني على من  
على الغير بل يملكه كرى النهر المملوك وإصلاحه على  
الملك (١٣٢٣) كرى النهر على إصلاحه يعني على من  
المملوك واليها يصير بشر أن كان النهر ماضيا غير الأتي على  
الكرى غير على التولية بالملك (راجع ص ٦١) - وإن كان  
النهر عاصا للبلدية يكرهون ذلك النهر فإن كان المالك  
وعمرن المخصص لإصلاحه يعني على من يملكه وبذل مال أصاب  
حصة من المرفق (١٣٢٤) إذا امتنع كذا أصحاب حق  
الغرب من كرى النهر المرفق فإن كان النهر ماضيا غير الأتي  
على كرويه وإن كان ماضيا بل يملكه (١٣٢٥) كرى النهر المملوك  
أو غير مملوك إذا كان في حالة أرض وليس على من غيرها  
طريق فلهذا المرور من تلك الأرض لأجل الحاجات  
كرويه (١٣٢٦) وإصلاح النهر على الملك (الخ) ١٣٢٦  
كرويه كرى النهر المملوك وإصلاحه ببدن من الأهل وحلة  
أرباب المخصص متفقون على ذلك إذا جاور أهل الأرض  
فأصاحبه غير متكاملين أو أعزله القرابة بالصفة  
١٣٢٧ كرى (٨٧) كرى النهر غير مرفق بين عراضه إذا ملكه كرى

ملفوظات

[illegible]

يعارض أهل حصة أو نهاية ارتباطها للجميع وبذلك على  
القدرة وإذا جازر الثاني فيقسم على الثانية بذكره على  
الطاعة وأهل بصلب صاحب الحق الثاني يشارك الجميع في  
الضرب ويدينهم غير يعارض في حصة وقد نعت أهل الحق  
بغير صرف صاحب الحق الثاني أهل من الجميع ويصرف  
صاحب الحق الثاني أكثرهم (في ١٢٢٧ و١٢٢٨ من حزيران  
١٩٢٨) يعارضون بغير من الأقل مكانا جميعهم يفترون على  
أهل الحق بصلب الثاني لأنهم في عروة صاحب الحق الثاني  
وكذا يؤامرون على أن يكونوا أهل صاحب الحق ومكانا يرون  
واحدًا واحدًا وصاحب الحق الثاني يؤامرون بصلب حصة وقد نعت  
هذه الحقبة بكون مصرف صاحب الحق الثاني أهل من  
الجميع يعارضون بغير صاحب الحق الثاني أكثرهم (في ١٢٢٨  
١٩٢٨) يعارضون بغير من الخاص أي كالتالي الخ وقد نعت من الأقل  
ويعتبر فيه أي مدخله الثاني ومنتهى الخ وأهل صاحب الحق  
الثاني في المصلحة يشارك في المعارض الضمنية الصالحة  
الحق حصة وبصلب صاحب الحق في معاهد بين معارفه  
التي كونه في معارف بصلب غير يعارض بصلب حصة  
شركة — (في الحق للأهل الإيمان الزاخرة) منشور من  
(الطبعة ١٥ من ١٧٧٨ و١٧٨٠ من سنة ١٩٦٤)  
الإيمان التي تلي للزراعة الشركة في سنة منشور فيها  
بم يشارك في فريقين بصلب واحد في واقع مقادير شركتها  
سوية أن كانت الشركة في سنة واحدة أم أن كانت غير  
سوية أن يكون في الزرع المذكور في واقع مجموع شركتها  
الشركة

شركة تجارية - (طائفت تجاري)

[illegible]





شركة الغنم — (ج ٢) في حق شركة الغنم

المبحث الأول

في بيان المسائل المناطة بشركة الغنم

(م) ١٣٦٥ لا يشترط في الشريكين شركة غنم كون رأس مالهما متساويين بل يجوز كون رأس مال احدهما ازيد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون مجبورا على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يعقد الشركة على مجموعه او على مقدار منه فيبذل الجهة يجوز ان يكون لها فسخة من رأس مالها تصفح ان تكون رأس مال شركة كنفدها مثلا (م) ١٣٦٦ كما يجوز كون عقد الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضا عقدها على نوع تجارة خاصة كتجارة البخور مثلا (م) ١٣٦٧ كيفما شرط تقسم الربح في الشركة المصممة لذلك الشرط يراعى على كل حال (م) ١٣٦٨ يقسم الربح في الشركة الفاسدة على مقدار رأس المال فإذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر (م) ١٣٦٩ الضرر واغسلر الواقع بل اتد ولا تقصير منقسم على كل حال على مقدار رأس المال وإذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر (م) ١٣٧٠ اذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساويا او متفاضلا يكون صحيحا ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرطنا سواء شرط عمل الاثنين او شرط عمل الواحد وحده الا انه اذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده في حكم البضاعة (م) ١٣٧١ اذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطا من الربح حصة زائدة لاحدهما مثلا كثلثي الربح وكان ايضا عمل الاثنين مشروطا فالشركة صحيحة والشرط معتبر (راجع مادة ١٣٤٥) اما اذا شرط عمل احدهما وحده فينظر ان كان العمل مشروطا على الشريك الذي حصته من الربح زائدة فكذلك الشركة صحيحة والشرط معتبر وبصير ذلك الشريك مستحقا ورج رأس ماله بما له والزيادة بعلمه لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة شبه المضاربة وان كان العمل مشروطا على الشريك الذي حصته من الربح قليلة

فغير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال لانه اذا قسم الربح على الوجه الذي شرطاه فلا يكون شيء متقابل من مال او عمل او ضمان الى الزيادة التي يأخذها الشريك الذي لم يعمل واستحقاق الربح انما هو بواحد من هذه الامور الثلاثة (راجع مادة ١٣٤٧ ومادة ١٣٤٨ (م) ١٣٧٢ اذا شرط تقسيم الربح على التساوي بين الشريكين اللذين رأس مالهما متفاضل مثلا رأس مال احدهما مائة الف قرش ورأس مال الآخر مائة وخمسون الفا يكون شرط اخذ حصة الزيادة من الربح بالنسبة الى الذي رأس ماله قليل كشرط زيادة الربح الى احد الشريكين المتساويين في رأس المال فإذا شرط عمل الاثنين او عمل الشريك ذي الحصة الزائدة من الربح يعني قليل رأس المال تكون الشركة صحيحة والشرط معتبرا وان شرط عمل ذي الحصة القليلة من الربح يعني الشريك الذي رأس ماله كثير فهو غير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس مالهما (م) ١٣٧٣ يجوز لكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة سواء كان بالنقد او بالنسيئة بما قل او كثر (م) ١٣٧٤ يجوز لاحد الشريكين ان يبيع مال الشركة في يده ان يشتري الاموال بالنقد والنسيئة لكن اذا اشترى مالا بالنسيئة الفاضل لا يكون المال للشركة بل يكون له (م) ١٣٧٥ لا يجوز لاحد الشريكين الذي ليس في يده رأس مال الشركة ان يشتري مالا لاجل الشركة فان اشترى يكن ذلك المال له (م) ١٣٧٦ اذا اشترى احد الشريكين بديراهم نفسه شيئا ليس من جنس تجارتهما يكون ذلك الشيء له خاصة ليس لمشاركه منه حصة لكن مع كون رأس مال الشركة في يده احدهما اذا اشترى مالا من جنس تجارتهما ولو بال نقد نفسه يصير للشركة مثلا اذا عقد الشركة الثابت على تجارة البز فاشترى احدهما حصانا بال نفسه يكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى ثوب بيز يكون للشركة ولو اشهد حال شرائه بان قال هذا الثوب اشتريته لنفسى ليس لشريكي فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب مشتركا بينهما بين شريكه

## ملحوظات

الشريكين شركة عتاق بدين في مساهمتها لا يسري على الآخر فإذا أقر بأنه هذا الدين إنما يلزم بقدمه ومعاملة خاصة يمكن إبطاله بجماله لازماً عليه وإن أقر بأنه دين يلزم من معاملته بما يمكن لازماً عليه تأدية نفسه وإن أقر بأنه دين يلزم من معاملته شركة خاصة فلا يلزمه شيء

(المبحث الثاني - في بيان مسائل عائدة إلى شركة الأعمال)

(١٢٨٩ م) شركة الأعمال حارة من عقد شركة على تليل الأعمال فلا يبرأ من الشريكين بشان الشركة على تعهد وإتمام العمل الذي يطلب ويكلف من طرف المساهمين سواء كانوا متساوين أو متفاضلين في ضمان العمل على شيء هذا الشركة على تعهد العمل وضمانه ضامراً أو شرطاً تلك العمل مثلاً لأحدهما والشان للأخر (١٢٩٦ م) يجوز لكل واحد من الشريكين تليل العمل ونهجه ويجوز أيضاً أن يعطل واحد من العمل ويجوز أيضاً للمساهمين المشتركين شركة صانع أن يعطل أحدهما المتاح ويضمه للأمر بهجة (١٢٩٧ م) كل واحد من الشريكين وكل الآخر في تليل العمل فالمثل الذي قبله أحدهما يمكن إبطاله لازماً على وعلى شركة أيضاً فمعان شركة الأعمال في حكم المفاوضة في ضمان العمل حيث أن المثل الذي قبله أحد الشريكين يطلب الملاءمة من أمهات أفراد وكل واحد من الشريكين يمكن مجبراً على إياه العمل فليس لأحدهما أن يقول هذا العمل قبله شركتي فإنا لا نعلقه (١٢٩٨ م) عان شركة الأعمال في حكم المفاوضة في اقتضاء العمل أيضاً على أنه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المساهم بتمام الأجر وإذا دفعه المساهم أيضاً إلى أي منها يبرأ (١٢٩٩ م) لا يبرأ أحد الشريكين على إياه ما قبله من العمل بالذات إن شاء بحله هذه وإن شاء بطله إلى شركة أو إلى آخر لكن أن شرط المساهم بهجة بالذات يلزمه حينئذ عليه (راجع مادة ٥٧١ م) (١٣٠٠ م) هم الشركة المرجع بهم على الوجه الذي شرطوه يعني أن شرطاً لتسليمه ضامراً وبسببه ضامراً وإن شرطاً لتسليمه متفاضلاً كالتلف والشان مثلاً بهم حصون وصحة (١٣٠١ م) إذا شرط الشاري في العمل والمتفاضل في الكسب كان شرطاً مثلاً إذا شرط الشركاء أن يحلوا متساوين فإن بقيا الكسب حصون وصحة كان جائزاً لأنه يجوز أن يكون أحدهما المبر في الصمت وأصنع في العمل (١٣٠٢ م) الشركاء بضمان العمل يمكنان الآخر فإذا عمل أحد الشريكين وحده والأخر بمثل كأو مرض أو ذهب إلى محل أو جلس عطلاً أو يتم الرجاء بالبره على الوجه الذي شرطه (١٣٠٣ م) إذا تلف أو ذهب المساهم في مصنع أحد الشريكين يتكفل عاماً بالاشتراك مع الشركاء الآخرين الذي ضمان ماله إما أنه منها وبهم هذا المتكفل يجوز للشريكين على مقدار الضمان مثلاً إذا عطلت الشركة على تليل الأعمال ونهجهما مناصفة بضم المتكفل أيضاً مناصفة وإذا

(١٣٧٧ م) حقوق المقدن أو المأدوم إذا اشترى أحد الشريكين مالا فقبضه مع تأدية منه يكون لازماً عليه وحده فمن هذه الجهة كان ثمن المال الذي اشتراه أحدهما إنما يطلب به هو ولا يطلب شريكه وكذا أحد الشريكين إذا باع مالا فقبض منه إنما هو حقه ومن هذه الجهة إذا أدى المشتري ثمنه إلى الآخر يكون برياً من حصة الشريك الذي قبض الثمن ونهجه ولا يبرأ من حصة الشريك المتألف وكذا إذا وكل الشريك المتألف شخصاً في قبض ثمن المال الذي باعه فليس للشريك عزله لكن إذا وكل أحد الشريكين شخصاً في بيع أو شراء أو اجارة للشريك الآخر عزله (١٣٧٨ م) الرد بالعيب أيضاً من حقوق المقدن في اشتراء أحد الشريكين ليس للآخر رده بالعيب وما باعه أحدهما بالبره بالعيب على الآخر (١٣٧٩ م) كل واحد من الشريكين له ابتداء وإبضاع مال الشركة وله أن يعطيه ضامراً وله عقد الاجارة مثلاً له استئجار دكان واجير لاجل حفظ مال الشركة لكن ليس له أن يعطل مال الشركة بآله ولا أن يفتد شركة مع آخر بدون إذن شريكه فإن فعل وضع مال الشركة يمكن شامتاً حصة شريكه (١٣٨٠ م) لا يجوز لأحد الشريكين أن يقرض آخر مال الشركة ما لم يأذن شريكه لكن له أن يستقرض لاجل الشركة ومعه استقرض أحدهما من الدرهم يمكن دين شريكه أيضاً بالاشتراك (١٣٨١ م) إذا ذهب أحد الشريكين إلى ديار أخرى لاجل أمور الشركة ياغتمصره من مال الشركة (١٣٨٢ م) إذا قرض أحد الشريكين أمور الشركة إلى رأي الآخر قائلاً أصعل برأ بك أو أهمل ما تريد فله أن يعمل كل شيء من توابيع التجارة فيجوز له رهن مال الشركة والأرتبان لاجلها والسفر بآل الشركة وغلط مال الشركة بآله وعقد الشركة مع آخر لكن لا يجوز له اتلاف المال ولا التملك بغير عرض إلا يصحح إذن شريكه مثلاً لا يجوز له أن يقرض من مال الشركة ولا أن يهب منه إلا يصحح إذن شريكه (١٣٨٣ م) إذا نهي أحد الشريكين الآخر بقوله لا تدب بآل الشركة إلى ديار أخرى أو تابع المال نصيباً فإصحح ونهجه إلى ديار أخرى أو تابع نصيباً فصحح نصبة شريكه من الخسار الواقع (١٣٨٤ م) أنقر أحد

عند الشركة على قبل الامتياز وتعمدها اثنين وثلاثين الحمار  
ايضا حصتين وحصة (م) ١٩٩٤ عند شركة الحياض على  
الفضل والمثل على الامتياز صحيح (م) ١٩٩٥ اذا عند الشركة  
اثنان بان يتقلا العمل على ان الدكان من اجدعها والاكثر  
والاكثر من الامرار (م) ١٩٩٦ اذا عند اثنان شركة  
الدكان على ان الدكان من اجدعها ومن الامرار العمل صحيح  
(م) ١٩٩٦ (م) ١٩٩٧ اذا عند اثنان شركة الامتياز  
لا اجدعها بل ولا لاجل عمل على العمل وتعمدها قبل الامتياز  
بهم وتقسيم الكسب المتحصل والاربع بينهما متصفة ولا  
يظن ان زيادة عمل المجمول لان استحقاق البذل في شركة  
الامتياز يكون بضمين الشركتين بالعمل لكن اذا لم يتقلا الشركة  
على قبل العمل بل على انهار البذل والمثل عينا وتقسيم الاربع  
الحاصلة بينهما فالشركة تملك ما في يدها من بذر على عمل تكون  
اجرة مائة لصاحبه لكن اذا اذن اجدعها الامرار في العمل  
والعمل باخذ اجر على عيلة (م) ١٩٩٨ اذا عمل حصص في  
صحة هو ربه الذي في عيلة فكله الكسب لذلك الشخص  
وذلك بعد مائة له كما اذا اذن حصصا واده الذي في عيلة  
حال غيره فجرة فلك الجيرة الفصص ولا يكون ولدمشاركه

**المبحث الثالث - - (في بيان مسائل عائدة الى**  
**شركة الوجوه)**  
(م) ١٩٩٩ كون حصة الشركيين على التساوي في  
المال المشتري ليس بشرط مثلا كما يجوز كونها اعضاء  
من المال يتعاضد على المناصفة يجوز ايضا ان يكون اثنين  
وثلاث (م) ١٤٠٠ استحقاق الربح في الوجوه لغوا  
بالضمان ١٤٠١ ضمان ثمن المال المشتري يكون  
بالنظر الى حصة الشركيين فيه (م) ١٤٠٢ تكون  
حصة كل واحد من الشركيين في الربح بقدر حصته  
في المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن  
حصته في المال المشتري يكون الشرط لغوا ويقسم  
الربح يتعاضد على مقدار حصتها من المال المشتري مثلا  
اذا شرط كون الاشياء الماخوذة بينهما متصفة يكون  
الربح ايضا متصفة وان شرط كونها اثنين وثلاث كان  
الربح ايضا اثنين وثلاثين وثلاثا في حال بشرطية الاشياء  
على التصفية اذا شرطا تقسيم الربح اثنين وثلاثا فهذا  
الشرط لا يتغير ويقسم الربح يتعاضد متصفة (م) ١٤٠٣  
يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصة  
الشركيين في المال المشتري سواء بالشرع عند الشراء  
بالاقتصاد او بالشرع اجدعها وحده مثلا الشركاء  
شركة وجوه في صورة خسارها في الاخذ والاعطاء  
اذا عند الشركة على التصفية يتعاضد في المال المشتري

قسم الخسار يتعاضد ايضا على التساوي وان عند الشركة  
على كون الحصة اثنين وثلاثا في المال المشتري يقسم  
الضرر والخسار ايضا اثنين وثلاثا وثلاثا اشترى بالمال  
الذي خسرا فيه بالاقتصاد او اشتراه اجدعها وحده  
لاجل الشركة  
**شركة مدنية - - (قانون المدني)**  
(م) ١٩٩٤ الشركة عند بين اثنين أو أكثر يتلوه به كل من  
المضادين وضع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك وتقسيم  
الارباح التي تكتسب - عه بهم (م) ١٢٠ هجران تكون الحصة  
في رأس المال تقربا أو لو اختلفا ذاتية أو متفاوتة أو غير متساوية  
حق اقتناع بغير ما ذكر وهجران ايضا ان تكون حصة عن عمل  
لواحد من الشركاء أو أكثر (م) ١٢١ تعتبر حصص الشركاء  
في رأس المال ملكا للشركة لا مجرد اقتناع بها ما لم يوجد  
نص صريح في العقد في شأن ذلك (م) ١٢٢ يلزم ان تكون  
الحصة في رأس المال متعينة وموجهاة لا كغيرها فكله مجموع  
ما يملكه الشركاء وبنت العقد يجب حده بجمعه (م) ١٢٣  
في كل واحد من الشركاء ان يؤدي حصته في رأس المال في  
الوقت المتفق عليه (م) ١٢٤ اذا كانت حصة الشركاء في رأس  
المال حق ملكية في عين متعينة أو حق اقتناع فيها اختلف  
الحق في ذلك مجرد عند الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم  
تلقه (م) ١٢٥ الشركاء ضامنون لحصة في رأس المال كضمان  
البائع للسلع (م) ١٢٦ الشركاء المتأخر عن اداء حصته في  
رأس المال ملزم بالتضامات بغير مطالبة بالتأدية مطالبة  
وسية - - واذا نفاه عن هذا الباعض فغير الشركاء يجب  
عليه تعويض بغير مضافة بالارباح التي استلمها للشركة (م) ١٢٧  
الشركاء ملزمون بحصة بقرائن المبالغ المطلوبة للشركة من مضافاته  
غير اداء المبالغ المطلوبة له منها وانفق في استئجار ما صرفه في  
مصلحة الشركة بالربح الا ان يردون غش ولا نفيرط (م) ١٢٨  
على كل واحد من الشركاء ان يلاحظ مبالغ الشركة ويعطي  
بغير مضافاتها كصالح نفسه (م) ١٢٩ ما اختلفت حصة الشركاء  
على الشركة واجب اداؤه من جميع الشركاء غلت احصر  
احدهم وزرع ما يقض به باقي الشركاء (م) ١٣٠ تعين في سند  
عند الشركة حصة كل شريك في الارباح فاذا لم يذكر ذلك  
في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الارباح بالنسبة لحصته  
في رأس المال (م) ١٣١ حصة الشريك الذي وضع عيلة حصته  
رأس مال متساوية لاقبل حصة من حصص الشركاء الا ان  
وضعا حصصهم في رأس المال عينا (م) ١٣٢ الشركاء الذي  
وضع عيلة حصته رأس مال اذا وضع وزيادة عليه رأس مال  
عينا يستحق في مقابلته ما وضعه من رأس المال العيني حصة من  
الربح نسبته (م) ١٣٣ ما اختلفت حصة مساهمة لفصة المتعاضد  
في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ١٣٤ لا يجوز  
ان يشترط في الشركتين واحدا من الشركاء أو أكثر ان يكون  
له نصيب في الربح او يتبرع برأس ماله سالما من كل حصة  
- - ولكن يجوز ان يشترط ان يدخل في الشركة



(b)(4)

ملفوظات

شركة مدنية - في خمسة الشركات وغيرها

[illegible]

شركة المزارعة والمساقاة - (مجد)

(في بيان المزارعة والمساواة وينقسم الى فصلين)

• الفصل الاول - (في بيان المراجعة)

(١٤٢١) المارضة نوح حركته في كون الاراضي من طرف القائل من طرف اخر يعني ان الاراضي تورع وبالحاصلات من بينها (١٤٢٣) ركن المارضة الانجاب والقبول فانما كان صاحب الاراضي اعطيت له الارضي منزلة في حصة من الحاصلات كما قال التلاح فليد الارضي او يقول لا بد ان يلقى الارضي او قائل التلاح ان صاحب الارضي ارضه لي وجه المارضة لاجل ليا ورضي عن الرضا عند المارضة (١٤٢٤) كون المصنفين طاولين في المارضة شرط وكنها باليون بشرطه تجوز للمصنفين عند المارضة (١٤٢٥) تخلف المارضة ما شاء (١٤٢٦) يجمع وجهه على ان التلاح اقشاح ما شاء (١٤٢٧) يجمع وجهه المصنفين عند التلاح جزا ثانيا من الحاصلات

[illegible]

بمقتضى حكمه في الزعم الماحول من العمل (١) ٤٤٠ هـ  
 الشركة بأحد الأمور الاربعة (اولا) بتفاسد المبادىء المحددة  
 الشركة بالمال، يأنه المالك الذي انضمت الشركة لاجله  
 (ثانيا) بتلازم عمل المالك مع اهل البيت عليه السلام  
 يمكن ادراجه على جميع الباقين (ثالثا) بتدبير احد الشركاء او  
 جميعهم فيكون او بافلاسها (رابعا) بتدبير احد الشركاء في  
 عمل ذلك مع عدم الاخلال بالاصول الخاصة المختلفة  
 بالشركات التجارية التي لا تنضج بوقت امد الشركة، الغير  
 (سادسا) وافلاسها او جميعها (خامسا) بزيادة عمل الشركة  
 (سابع) بتفاسد احد الشركاء مع الشركة او اذ كانت مع  
 الشركة ليست بمصلحة بغيره ان لا يكون هذا الانفصال  
 في غير ذلك من غير الوقت الاتي (٢) ٤٤١ هـ في غير  
 من يقع الشركاء عليه احد الشركاء لعدم وعاء غير احد  
 في عمده او بطريق مزاولة غيره بين الشركاء مع جريان  
 فيشاكل الشركة، كل شركاء في غير ذلك (٣) ٤٤٢ هـ مع  
 في التوافيق (٤) كلالة الشركة مع عدم الاخلال بالاصول  
 في التوافق (٥) ايضا يمكن بيان اوقات الشركة التجارية



ملحوظات

هذا شركتها على أن يتحلل كل واحد منها أي عمل كان وعلى السرة ضامها الفشل ويصعدا وعلى تساريفها في الكفاية والصور ومهما ترتب بسبب الشركة على أحدها يكن الآخر كفيلا لا تكون ملابسة في هذه الصورة فمجرد مطالبة كل واحد منها انهما كان بائع الاجير وادعى الذك ان وادى ادعى خصص يتابع واقره واحد منهما يكون اقراره نافذا وان اشكوا الآخر (د) ١٣٦٠ وادى عند الشركة اثنان على احد المال فمقتضاه وكون المال المشترك وفيه ورثه مشتركا بينهما معافاة وكل واحد منهما كفيلا الآخر لا يكون ملابسة في الشركة (د) ١٣٦١ يقتضى في عقد المناقضة ذكر لفظ المناقضة او تعداد جميع شرائطها وادى عند الشركة معاملة تكون عتاقا (د) ١٣٦٢ اذا عند شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه المألوف لطلب المناقضة عتاقا مثلا اذا دخل له بد واحد من المناقضين في شركة الاموال مال بالثابت او بغيره فمطالبة عتاقا كان يصح رأس مال للشركة كالنفوذ فطلب المناقضة عتاقا لكن اذا كان رأس مال الشركة ما ليس بمال كالمروحي والعارف فلا يضر بالمناقضة (د) ١٣٦٣ كل ما كان شرطا لصحة شركة النان فهو شرط ايضا لصحة المناقضة (د) ١٣٦٤ ما جاز من الصرف للشريكين شركة عند شرط يجوز ايضا للمناقضين

شركة - (ر) زمن تجاري

شركة تجارية - (ر) اعلان الاوراق (ق ٨ - ٥)

الافلاس - (ر) اتحاد المدينين ق ٣٤١

شركة - سقينة - (ر) سقينة

شروع في اسقاط الحوامل - (ر) اسقاط الحوامل

(ق ٢٤٢)

شروع بعتاية مقرب على اخواه - (ر) جريمة

(ق ١٥٣)

شروع في سرقة - (ر) سرقة (ق ٣٠٢)

شروع في ائتمال - (ر) قانون العقوبات ٩ - ٨

١٠ - ١١

شروع بالنسب - (ر) منك العرض (ق ٢٤٧)

شروع في النصب - (ر) متفلس (ق ٣١٢)

شروع في الحرب - (ر) حرب الميوسين (ق ١٢٩، ١٣٠، ١٣١)

شرط السكة الحديد - (ر) سكة حديد

شرعية اسلامية - (ر) قانون الاحوال الشخصية

قانون العقوبات ١ - قانون الجلبه

شريك - (ر) شركة

شريك بالجرعة - (ر) قدر ٦١، ٦٢، ٦٨، ٦٩

مادونه وخالفه شرط يكون ناسبا في هذه الحال بحد الرج والنجار في اخذ وصاها عليه واذا تلف مال المضارب لا يكون ضامنا (د) ١٤٢٣ اذا خالف المضارب رب المال حال نفيه اليه بقوله لا تلعب بالمال المضاربة انه المثل القليل او لا تبع بالنسيئة فذهب بال المضاربة انه ذلك المثل فطلب المال او باع بالنسيئة فهلك الثمن يكون المضارب ضامنا (د) ١٤٢٣ اذا وقع رب المال المضاربة بربطه معين ليمضي ذلك الوقت تلعب المضاربة (د) ١٤٢٤ اذا عزل رب المال المضارب بربطه اعلامه بطله فتكون تصرفات المضارب الواقعة متصرفا حتى يلق على العزل ولا يجوز له التصرف بالثمن التي في يده بعد وفاته على العزل لكن اذا كان في يده اموال غير المقتد بهور له ان يبيعها ويشتري بالثمن (د) ١٤٢٥ المضارب اذا استحق الرج في مقامه عمله والامل انما يكون مقنونا بالثمن فاني مقتدر شرط للمضارب في عقد المضارب من الرج باخذ حصته بالشرط (د) ١٤٢٦ احتياقي رب المال للرج بانه لا يكون جميع الرج له في المضاربة التماس والمضارب بانه اجير باخذ اجر المثل لكن لا يجوز المختار للشرط من العزل ولا يفسق اجر المثل ان لم يكن رج (د) ١٤٢٧ اذا تلف مغامر من مال المضاربة بحسب في اول الامر من الرج ولا يبرئ له رأس المال واذا تجاوز مقدار الرج وبرز الى رأس المال فلا يقضيه المضارب سواء كانت المضاربة سميحة او ناسئة (د) ١٤٢٨ على كل حال يكون العزل والخسارة عتاقا على طرف المال وادى شرط كونه مشتركا فيه وبين المضارب فلا يبرئ ذلك الشرط (د) ١٤٢٩ اذا ماتت رب المال او جن جنونه بطلت تلعب المضاربة (د) ١٤٣٠ اذا ماتت المضارب بغيره فالصالح من تركه راجع مادة ٨٠١، ١٣٥٥

شركة المناقضة - (ج ١)

الفصل الخامس - (في بيان شركة المناقضة)

(د) ١٣٥٦ المناقضان احداهما كفيلا الآخر كايون في الفصل الثاني فانظر احدهما كما يقد في حق نفسه يكون نافذا في حق شركة لاذ ان احدهما يدين للآخره ان يطلب ايها شاء وبها ترتب دين على احد المناقضين من اي نوع كانت في الامارات التجارية في الشركة كالبيع والشراء والايجار والبيع الاجير اشراكا ان ما باه احدهما يجوز دعه على الآخر بالنسب كلك ما اشترط احدهما فهو ائت معه الآخر بالنسب (د) ١٣٥٧ الا كرويت والاكس وشار الحراج الضرورية التي باعها عند المناقضون لنفسه ولطه وعياله له خاصة لاحق لشركتها لكان يجوز للبايع مطالبة شركة بدين هذه الا انما بحسب الكفاية ايضا (د) ١٣٥٨ المناقضان في شركة الاموال كان كونيا متساويين بقتل رأس مالها ونسبهما من الرج شرط كلك عدم وجود فسخة عن رأس مال احدهما فصح رأس مال شركة بعتي الشركة او الاموال التي في حكم القرد شرط اما اذا كان لاحدها فسخة عن رأس مال الشركة لا تصح رأس مال بعتي عروضا او عتاقا او دينيا في ذمة اعرافا بضر المناقضة (د) ١٣٥٩ الشريكان في شركة الاموال اذا

شريك في حمار مشاع. (ر) بيع الفغار اختياريًا  
شريك الفاس في الدين. (ر) أغلاس اجتداء

من قس ٣٤٨

شطب. (ر) بنة (٧٧) ٧٧  
شطب النعمري. (ر) غيبة (١١٩) ١١٩ — محكمة  
أهلية ٢٩ راسنة ١٣٠١ م ٦ ١٧٥ رسة ١٣٠١  
م ١٧ — ١٨

شعاري. (ر) غنم. — ويروكو

شعائر الأديان. (ر) دين (١٤٨) ١٤٨

شغار. (ر) مهر

شغار. (ر) نكاح (١٥) ١٥

شفعة. (ر) في بيان الشفعة ويقسم المارعة لفصل

(الفصل الأول - في بيان مراتب الشفعة)

(١) ١٠٨ أسباب الشفعة ثلاثة — الأول أن يكون مشاركا

في نفس المبيع كاشتراك المصنفين في حمار شاعما — الثاني أن

يكون خليطا في حق المبيع كاشتراك في حق الثوب المخاص

والطريق المخاص مثلا إذا يمتد إحدى الرأيا المشتركة في

حق الثوب المخاص يكون بحسب الرأيا الأخرى كالمشاع

ملاصقة كنف جيرانهم أو لم تكن وإنما إذا يمتد على الرأيا

المسقية من مهر يقطع به المصنف أو إحدى الديار التي لها الجواب في

الطريق العام حق الشفعة — الثالث أن يكون جارا ملاصقا

(٢) ١٠٩ في الشفعة أيضا للفقير في ضامع ثانيا للفقير

في حق المبيع وثالثا للجار الملاصق وما دام الأول خاليا ليس

للآخرين حق الشفعة وما دامت الثاني خاليا ليس للثالث حق الشفعة

(٣) ١١٠ إذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع أو كان مشاركا

ورق شفعة يكون حق الشفعة للفقير في حق المبيع أن كان

لم يخلط وإن لم يكن أو كان يخلط به يكون الجار الملاصق

شيئا على حد المثال مثلا إذا باع أحد ملكه الفارسي المسفل

أو حصه الشفعة في الفغار المشاع ورق الماركة حق شفعة

يكون حق الشفعة للفقير في حق الثوب المخاص أو الطريق

المخاص أن كان هناك خليط وإن لم يكن أو كان يخلط في حق

شفعة نقل هذا المجامعين يكون حق الشفعة للجار الملاصق

(٤) ١١١ إذا كانت الدرجة العليا من الياء ملك

أحد والليل ملك آخر بعد أحدهما للأخر جارا ملاصقا

(٥) ١١٢ إذا شارك في حائط النار هو في حائطه ملكه وأصاب

الجار وإنما لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت أصناف

سنة مبدقة في حائطه جاره فبعد جارا ملاصقا ولا بعد شركا

وخلط جارا ومزج رؤس أصناف سنة في حائط جاره

(٦) ١١٣ إذا تعدت الشفعة بمهر عند الرؤس ولا بعد رؤس

مقدار الهام يعني لا إختيار مقدار المخصص مثلا لو كان نصف

الدار لأحد ولثالثا وسدسا لآخرين وباع صاحب النصف حصته

لآخر وطالب الآخران بالشفعة باسم النصف فيها بالناصفة

وليس لصاحب الثلث أن يأخذ به بحسب حصته صغارا

على الأخر (٦) ١١٤ إذا أجمع صفان من المخططة يندم

الأص على الأخر مثلا لو يمتد إحدى الرأيا التي لها حق

شرب في المحرق الذي أحدث من البئر المصنوع مع شربها يندم

ويخرج الذين لم يندم في الشرب في ذلك المحرق وإنما لو يمتد

أحد الرأيا التي لها حق شرب في ذلك البئر مع شربها

فالشفعة تم من له حق شرب في البئر من له حق شرب في

حرفه كما أنه إذا يمتد دار بأحد في رفاق غير مالك مشعب

من رفاق غير مبرور ملكه لا يكون شفعاء إلا من باب داره في

المشعب وإذا يمتد دار بأحد في الرفاق المشعب منه هم

الشفعة من له حق المرور في الرفاق المشعب والمشعب منه

(٧) ١١٥ إذا باع من له حق شرب خاص وروضة للفقير ولم

يبيع حق شربها لغير الفقير أو في حق شربها شفعة وليس الطريق

المخاص على حد (٦) ١١٦ حق الثوب مقدم على حق الطريق

بأنه عليه لو يمتد روضة عطيها أحد في حق الثوب المخاص

وأخر في طريقها المخاص يقدم ويخرج صاحب حق الثوب

على صاحب حق الطريق

(الفصل الثاني - في بيان شرائط الشفعة)

(٨) ١١٧ يشترط أن يكون المشفع به ملكا حائرا بأه

عليه لا تجرى الشفعة في السبيحة وأسائر المحنولات وعطار الثوب

والأراضي الأميرة (٩) ١١٨ يشترط أن يكون المشفع به

ملكاً حائراً بأه عليه لو بيع ملك عارضة لا يكون

مرفوق حمار الركب اللحية في اتصاله أو منصرفه شيئا

(١٠) ١١٩ الأضجار والأبنة المملوكة للرافعة في أرض الثوب

أو الأراضي الأميرة في حكم المحنول لا تجرى الشفعة فيها

(١١) ١٢٠ لو يمتد العرصه المملوكة مع ما عليها من الأضجار

والأبنة تجري الشفعة في الأضجار والأبنة أيضا لغير الأرض

وأما إذا يمتد الأضجار والأبنة لغير الأرض فلا تجرى فيها الشفعة

(١٢) ١٢١ الشفعة لا يمتد إلا بشفعة المبيع (١٣) ١٢٢ الياء

بشرط العرض في حكم المبيع عليه لو يمتد بغير أحد داره

المملوكة لآخر بشرط عرض يكون جارا للأصغر مشعبا

(١٤) ١٢٣ لا تجرى الشفعة في البغار الذي ملكه لآخر بلا بدل

كذلك استحقاقه بغيره بلا عرض أو بغيره (١٥) ١٢٤

يشترط أن لا يكون الشفع رضى في عند البيع الزايع صراحة

أو دلالة مثلا إذا بيع عند البيع والليل موصاف بشرط

شفعة وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا إذا أراد أن

يشترى أو يستأجر الفغار المشفع من الغنم بعد سماعه بشفعة

المبيع بشرط حق شفعة وكذلك إذا كان وكذا في البايع

ليس له حق شفعة في البغار الذي يامه (راجع مادة ١٠٠)

(١٦) ١٢٥ يشترط أن يكون البذل مالا مطهر للبذل بأه

عليه لا تجرى الشفعة في البغار الذي ملكه بالبدل الذي هو

غير مال مثلا لا تجرى الشفعة في البغار الذي ملكه بدل أجره

المحتمل لأن بدل النار ما ليس بالمال وإنما في البغار الذي يمين

كذلك لا تجري الشفعة في الملك العقاري العبد  
ملك بدلا من أجر (١٠٣٦) يتمتعان بدول ملك البائع  
على البيع به. عليه لا تجري الشفعة في البيع التامد ما لم يسط  
حق استعماله البائع وفي البيع يتمتع استئجار أن كان المجر  
المستغنى ولا تجري الشفعة وإن كان المجر البائع فلا تجريه  
الشفعة ما لم يسط حق مجارة وإنما جاراته وبجاراته  
فليس بامتنون لثبوت الشفعة (١٠٣٧) لا تجري الشفعة في  
جسم المتعار مثلا لو كتبت دار مشتركة بين المشاركين لا  
يكون الجار الملاصق شفعيا

( الفصل الثالث - في بيان طلب الشفعة )

(١٠٣٨) يلزم في الشفعة ثلاث ملائذ وهي طلب الشفعة وطلب  
الفرق والابتداء وطلب المحسرة والمساكن (١٠٣٩) يلزم على التبع  
أن يخرل كلاً ما دخل على طلب الشفعة في المجلس الثاني مع أنه يحتاج  
في الحار كلاً ما دفع البيع وأصله بالشفعة وقال في طلب الشفعة  
(١٠٤٠) يلزم على التبع بعد طلب الشفعة أن يحد وطلب الفرق  
وعن قول في محسرة وجعل عد المجان فلا بد لغيره عد المتعار  
أو عد الشفعة أنه قد لغير عد المتعار فلا بد لغيره عد المتعار  
المتعار وسواء في بده أنه قد عدت حائره أو ما فيه بده أنه قد عدت  
طلب الشفعة وإن أعاد طلبها لئلا وإن كان التبع في حل بعد  
ولم يكن طلب الفرق والابتداء بدها لغيره بطل الأمر وإن لم يحد  
أرسل كلاً (١٠٤١) يلزم أن يطلب وبيع التبع في محسرة  
الحاكم بد طلب الفرق والابتداء وقال في طلب الشفعة والمساكن  
(١٠٤٢) أن امر التبع طلب الشفعة فلا يوجد في حال دخل على  
الأعراض عد استأجره عد قيم أو طلب الشفعة في ذلك المجلس إذا فعل  
بامر آخر إن تمت من صده أو أخرج من المجلس من دون أن يطلب  
الشفعة يسط حقه (١٠٤٣) لو أقر التبع طلب الفرق والابتداء  
مده يمكن إجراده لئلا يزال بطلت يسط حقه (١٠٤٤)  
لو أقر التبع طلب المحسرة بعد طلب الفرق والابتداء بدها من دون  
مطريه في كونه في مدياره يسط حقه (١٠٤٥) يطلب  
حق شفعة المجرور ولم وإن لم يطلب الزل على شفعة المجرور لا يزل  
ملاصحة طلب حق الشفعة بد البائع

( الفصل الرابع - في بيان حكم الشفعة )

(١٠٤٦) يكون التبع باكاً للشفعة جدياً بالفرض مع المنع  
أو حكم الحاكم (١٠٤٧) ملك المتعار الشفعة جدياً بالافتراء. أصاح  
باب عليه الأحكام التي هي بالفرض. أصاح. كارد مجاز الزمة وبجاء  
المهر جدي في المتعار المأجر بالشفعة أي (١٠٤٨) لو مات التبع  
قبل أن يكون ملكاً للشفعة جدياً بالفرض مع المنع أو حكم الحاكم  
لم يطل في الشفعة أو ورثه (١٠٤٩) لو ربح للشفعة في بده على  
التبع في الزمة المأجر ورث ملكه للشفعة يسط حقه (١٠٥٠)  
لو ربح ملكه حائره أجر حصل ملكه للشفعة قبل أن يملك التبع على  
الزمة المأجر لا يكون ملكاً لها المتعار الثاني (١٠٥١) الشفعة لا تطل  
الفرق به على ذلك في الشفعة من في اشترا. بخلافه المتعار للشفعة  
ورثه بأنه (١٠٥٢) ليس لغير الشفعة أن يسط حقه لغيره وإن  
أراد أحد ذلك يسط حقه (١٠٥٣) لو لم يسط أحد الشفعة  
حل على حكم الحاكم للشفعة الآخر إن باع ما قام المتعار للشفعة رأت  
الشفعة بد حكم الحاكم لغير الآخر إن باع حقه (١٠٥٤) لو زاد  
المنع في المال للشفعة ثباً من ماله كسبه فذهب غير ذلك. فاه  
رثه وإن كان ذلك باطلاً. إن ألبا رغبة الأفراد وإن كان المنع  
قد أحدث في المتعار المأجر. فاه. لو غلبه اشتراكاً فالبيع بالجار  
إن شاء ترك وإن شاء لم يملك للشفعة باطلاً. فاه. رغبة الأفراد بالجار  
وليس أن غير المنع في نفع الابنة أو الجار

شفعة - لا تართ مدني

(١٠٥٨) من أعاد امره لثباته ولأنه لا يلبا أو الترس فيها

حق الشفعة فيها إذا دفع الدين المطلوب البيع أو ولو قبل  
الشفعة. ٥. المارة (١٠٥٩) للشرط في حار غير مقدم الحق  
في أن يطل بالشفعة المسألة التي يبيعها أحد الشركاء إذا دفع  
له الدين بالمصارف القانونية وسه في ذلك مقدم على غيره  
ما عدا التبعين الذين في المادة السابقة (١٠٦٠) يصح الإخذ  
بالشفعة من المجرور. ولا يملك ذلك بغير الجارية أو الجارية  
(١٠٦١) يجوز الإخذ بالشفعة في المتعار المبيع من الزم أو  
له (١٠٦٢) يسط حق الشفعة إذا وقع من الشركاء عدداً أو  
امر يستل منه على قبول ملكه المشتري (١٠٦٣) جاز بعد  
التبعين السابقين حق الشفعة إذا دفع الدين بالمصارف  
القانونية (١٠٦٤) يطل حق الشفعة من كان البيع غير باطل  
بعدمه إنما يجب على من طلب أبداً ذلك البيع أن يمل  
قبل البيع خمسة عشر يوماً من. يسره له الفسك له  
الشفعة لو كان البيع أخيراً وأدركه بأشياء يوم الجارية ولا  
يكون للعلن أنه المذكور من ذلك امتياز أو قدم على غيره  
(١٠٦٥) يجب على من له حق الشفعة ويرغب الإخذ بها أن  
يعلن رغبته في ذلك بغير بطله لفظ كتاب المحكمة التابعة  
لما لجهة الكائن في المتعار في ظرف خمسة عشر يوماً بالأكبر  
من بد تكلبه رسمياً بمعرفة القاضي بأبداً. رغبة. ولا يسط  
سه وزاد على هذا المبدأ مسألة الطريق

شفعة - ( ر ) أكره - حجر ( مجلة ٩٥٠ -

شركة الإباحة ( مجلة ١٢٧٢

شفعة - ( ر ) شفعة - حجر ( مجلة ٩٥١

شقي ولص - { مفحور من نظارة الداخلية في ١٢  
( رمضان سنة ١٣١٠ لوزير مستشار )

حيث أنه بالعرض مجلس المتعارضين الأشخاص الجاري  
فنيبهم من الاشتيا والوصوص والدين لا ماوى لهم  
من كانوا متبينين ادارياً لهذه الادياب الى الاقاليم  
السودانية الغربية او الشرقية ثم حضوراً من جوات  
تتبعهم بعضهم حاربوا البعض مدع بأن يصريح من  
قواد الجيش الانكليزي بمذكان في شرق السودان قد  
صدرت الاذن الداخلية كتبت من جناب رئاسة المجلس  
المشار اليه وقيم ٢ رمضان سنة ١٣٠١ قمرية ١١٨ يانه  
قرر احالة رؤية قضائهم الى الأشخاص وما هو منسوب  
اليهم على التوميسيرات المشككة لهذا الفرض بالمدير يات  
تأزم تحريره خضرك ليحلح للجهة ولوكوم في تاريخه  
صار تليته لعموم الاقاليم

شقي ولص - ( ر ) نقي - فرقة اصلاحية

شمس - ( ر ) حائل ( مجلة ١١٩٨

شقيق - ( ر ) عشوة الجنايات ( حق ٣٥

## ملفوظات

شهادة زور

شهادة زور - (قانون العقوبات)

الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات

( في شهادة الزور واليمين الكاذبة )

[illegible]

شهادة مصرية — { ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية إلى حضرات القناصل  
البحرانية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٨ م }

به على الأوامر المختلفة الصادرة من مجلس عموم ديوان الصحة  
التي تقضي بأن لا يهجن الزوار من الأتاعيا الفطر للاعتقال  
بسبب كفا وعراصن وموادهم ويلزم أن يكونوا  
مأذونين في جميع شياهم، ويستندت دارهم على دينهم  
الصفة إلى ديوان عموم الصحة بالسكنة بواسطة مكاتبهم  
التفصيلية - ومن بعد تنقذ على المسندات للطرق التي أحسن  
القبول - صرنا على ما يحاسبها بالصفة المذكورة -

عمر حسن بن علي حياض عموم الصحة بالصراع لم  
أعطاهم الأوامر وأجندت على المسندات ستورية الأصول  
وكان على هذا عمر على صلح عموم الصحة العمومية والصلا  
تجهه إلى الأمور بأمرات صائرة من ديوان عموم الصحة  
أما حاصل أمرنا في هذا الشأن - يجب أن يفتي الخيال بالرجعية  
وعلازم الزوار من أن يفتي حاصل عمر عدم اتباعه فارس  
من جاكيم الفكر ما يملوهم في التفصيلات على الأراجح  
تكميلهم بالصحة على عيهم المحضون الصلحت السالف ذكرها  
ويعتبر أن ما يجب علم أجزاءه ديوان عموم  
الصحة بالسكنة -

شهادة مدرسية

شهادة مدرسية - { تقرير مقدم من نظارة المعارف الى  
مجلس النظار بتاريخ ٢ جمادى  
الثانية سنة ١٢٩٧ (١٢ محرم سنة ١٣٤٠)

معلومون نظروا لليونان المعارفان، بعض الثلاثة الجارية تعليم بالمدراس الملكية يطلبون الخروج قبل أن ينجحوا دراساتهم وقد منعت عليهم فيها عدة سنوات وبعد خروجهم يحصلون على الاستخدام في بعض الخدمات الخيرية بواسطة لقب التلمذة وبانهم خارجون من المدارس مع أن هذه الحالة مصرية بالامتياز بالمدراس التي خرجوا منها بالحكومة (بعضاً) أما هذه الحالة بالحكومة لتكون هؤلاء الثلاثة لا يمكنهم أداء الخدمات الواجب عليهم إذا ما حصة المصالح التي يستفيدون فيها لعدم استعصامهم على درجة التفصيل اللازمة للاستخدام بتلك الوظيفة مع أن الحكومة في أغلب الأحوال تتكلف بتربية شبان وتضفي شؤهم وتعليمهم فإذا خدموا منهم لم لا يؤدي عمل خستمة فقد ذهب ما اقتنته على غرامة وتصل على الوظيفة التي يدهم لصور أدائه لا تحفظ لا يليق أن تستفيد منهم إلا أن يقوم بوظيفته حول القيام بواجبهم في الخدمة فالمحتاج أن تالفوا عليه ويصير أهلاً بما يناف به من الأعمال - وأما كونه هذا حالاً مصرية بالمدراس فلا نؤله - أحياناً حيث لم يكن خدمهم الاقتدار على أداء الأشغال المطلوبة منهم وربما أنهم يعملون النوبر على سوء الظن بتعليم المدارس أو أنه غير كاف بالذكية ولأنه يتسبب عن ذلك أن سائر حواطر الامتياز الثلاثة يكونون غير ائتمين على أقرانهم قبل الزمن المعلن خروجهم وتذهب رغبةهم بالظلم في الوقت الذي يكونون مستخدمين فيه للوصول إلى الظلم المنصوب - وأما كون هذه الحالة مصرية بنفس الثلاثة فلأنهم يفرحون بما يؤولونه من المنفعة المتوسطة مع أنهم يضررون مستقبلهم مشيهم الضمير الزائد بالفرح على الخدمة قبل استعصامهم على المعارف الضرورية فلو كانوا درجة الكمال في التعليم فالأمر الترقية اللائقة بمقامهم - ويمكن مداراة هذا الضمير إذا استصوب مجلس الظفار صدور الأوامر اللازمة إلى مصالح الحكومة المصرية التي لا ييناها بهم يقول أني تليد من الثلاثة الخارجين من المدارس الملكية بصفة مستخدم إلا إذا كان في هذه شهادة دالة على

## ملحوظات

تمام الدراسة قد أعطيت له من طرف ناظر المدارس الملكية من بعد امتحان أداء أمام قوسيين من أرباب الخبرة — ودليل نفع هذا القانون واضح مما هو جاري مجرى عموم الصحة لانه بدلا من ان يطلب من الشبان الحكماء الشهادات الدالة على تمام الدراسة يطلب من كل حكم يرغب الدخول في خدمة ان يقدم الادلة على انه تم دراسته بالجهة التي انتسب لتعليمه اليها وذلك لا يتفق أصلا ان تليدنا من مدرستي الطب والاجراجية يترك مدرسته قبل ان يتم فيها الدروس المختنة مع انه يحصل كثير ان بعض التلامذة من مدرسة المهندسخانة والادارة والمساحة والعمليات بل وبعض التلامذة من مدرسة التجهيزية يحاولون عند الامكان الخروج من المدرسة لاجل الدخول في بعض الاشغال بصفة مستخدمين قبل اتمام تعليمهم او الاستحصال على خدمة في المصالح الخيرية بواسطة او غير ذلك — وقد اوضحنا في هذه الحالة التي ينتج عنها تغير خواطر التلامذة الذين يرغبون اتمام دراستهم والحصول على الشهادة الدالة لهم على اتمام تعليمهم وانما لاجل ان تكون هذه الشهادة ذات قيمة واعتبار فمن القوي (اولا) ان معظم السكة الحديثة والتفرقات والبحرية وورش الحكومة المصرية وفابريكات الباترة تصدر لها الاوامر اللازمة بعدم استخدام اي تلميذ من مدرسة العمليات ما لم يكن بيده شهادة دالة على انه تم الدراسة في هذه المدرسة (ثانيا) يلزم ان ديوان الاشغال العمومية وقوسيون الاملاك الخيرية وديوان المساحة تصدر لهم الاوامر بعدم قبول التلامذة من مدرسة المهندسخانة والمساحة الا بمقتضى الشهادة المذكورة (ثالثا) يلزم ان يجلس عموم الصحة لاستمر على الطريقة الجارية عليها في حق التلامذة الذين يخرجون من مدرستي القصر العيني فقط بل زيادة على ذلك يطلب من تلامذة هاتين المدرستين شهادات دالة على اتمام الدراسة (رابعا) ان ديوان المدارس يصدره الامر بان لا يقبل احدا من التلامذة من ضمن الخطين الا الذين يدهم شهادات انتائية من المدارس التي تعلموا بها (خاصا) يلزم ان مصالح الحكومة لا تقبل تلامذة من مدرستي الادارة والاسان

وخلافها الا بالشروط المذكورة (سادسا) يلزم ان ديوان الحفافية يبين الشروط الضرورية التي بها يتيسر التلامذة مدرسة الادارة بالتمسك بشهادة اتمام الدراسة ولا يمكن ارسالهم الى اوربا للحصول على دبلوم الدكتورية او الجنسية الدخول مع احد الاوكاتية او في اقليم الحاكم للممارسة مدة ما وفي هذه الحالة يتيسر لديوان الحفافية ان يحقق بنفسه بواسطة اختيار جديد عمل قابليتهم لاداء الوظائف المختلفة المتعلقة بادارته — وهذه الشهادات الانتائية يصير امضاؤها من ناظر ديوان المعارف ويمكن ان يبين لهم الديوان معلوما كاتيا بالنسبة لتصاريف المتسبين من ذلك وتكون على ثلاث درجات اعلى واطل ومناسب ويقدم للاستخدام الا على من المال والمناسب والمال عن المناسب ويقدم ايضا كل من حاز تلك الشهادة عن احدى الدرجات المذكورة على من يكون محصرا من الخارج ليس بيده شهادة — ثم في اخر كل سنة دراسية يعطى لكل تلميذ من المدارس بحسب الدرجة التي استحقها في الامتحان السنوي شهادة من ناظر المدرسة دالة على الدراسة التي تلتها لمدة تسعة الدراسية وهذه الشهادات الماخوذة من ناظر المدرسة وبعضها من مفتش المدارس بالتصديق الي شهادات انتهاء الدراسة تسهل معرفة قابلية كل تلميذ للدخول في العفانات العامة — والشهادات السنوية الاخيرة التي تعطى اخر التعليم من مكاتب الاثنام ومكاتب المتديان بالاقاليم ومدرسة القصرية حيث كانت دالة على ان التلميذ الحاصل لها قد تم دراسته وبعض الامتحانات المطلوبة امام القوسيين تبطل بالتلامذة حقا في الدخول في مدرسة التجهيزية — والتلامذة الذين لا يريدون الدخول فيها تعطى لهم هذه الشهادات لاجل الانتفاع بها في الخارج على حسب مرغوبهم في اشغال ما يشيهم — وشهادات الخروج من المدارس للتجهيزية حيث كانت دالة على تمام الدراسة التي تعلموها بموجب بروجرام هذه المدارس وعلى حسن سلوك التلميذ الحاصل لها تبطل حقا في الدخول بالمدارس العالية الخصوصية على حسب احتياجات الديوان وبناء على هذه الملحوظات لديوان





ذلك بالامور بين السلطات والاصناف كما ان نصيب  
ارباب وظائف المعارة يكون بالصادري الاصلاح في المحافظة  
وانه لا يحل اطمئنان كثر الايجاف بعد الحاكيموسودو  
المضطه عنه حسب القانون لاسر ما بالقرار وحسب رائق لدينا  
فقد استمرنا انما هذا لم شريكا عليه لاتحاد الامرا بهجه  
**(صورة قرائن المجلس الخصوصي المورخ في ١٦  
رجب سنة ١٢٨٦)**

ان محافظة اسكندرية كبرت للداخلية في عرق المحاضر تفرع  
٢٢٦ بان عزل ونصيب روسيا الطيف كان جازيا فديا  
بالخلع مصلح المركز السابقة عند انقضاءه وبمعا سارت  
فهره السلطات والان ترد المحافظة افاذا ما يجمع في ذلك  
وبالحال على المجلس الخصوصي وتلاوه به روي اء عند انقضاء  
نصيب بعض رؤسا ومخاريين الطيف وشايف اللان وسارت  
بكون ابراروا بالفارح ما بين السلطة والمحافظة بعد عديمة  
الاقتباب من بكون لم الرضا والصدق ولا تجري السلطات  
شما من ذلك الا باسناد من المحافظة كان طرأها اماره  
بكون نصيب ارباب وظائفها على ذلك بالحد راي ديوان  
الاشغال مع المحافظة ومن يحصل منه حصة فيكون تحتها ابرار  
المجلس الاقناني ولا يصدر عن احد منهم الا بمقتضى تسويج  
المرل قانونا بعد الحاكيم وصدر المحافظة عنه من المجلس  
حسب القانون هذا الذي روي وبرعه للاعلى اعقدية  
اذا رائق يصدر الامر عليه بالاجرا على موجب كما استقر عليه  
الاراء

**(صورة شرح الداخلية بصور نصافة  
اسكندرية في ٨ شعبان سنة ١٢٨٦ غرة ٢٥  
المصريه صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر  
الفاقي رقم ٢ شعبان سنة ٨٦ يوم ٢٩ في شان عزل ونصيب  
روسيا ومخاري الطيف وشايف الاقان والمخاربات رار باب  
وظائف المعارة للاجل الاجرا على وجه ما اشير له فخر  
لن ارم وهذا لسمادكم للنظر والمعل بهجه  
**(صورة الشرح الواردة من المحافظة للسلطة في  
١٢ شعبان سنة ١٢٨٦ ليلة ٢٠٦)****

ما هو مسطر فيه صورة ما ورد لها بكتابة الداخلية الزمنية  
١٩ الجاري يوم ٢٥ المقتضية على صورة الارادة السية الصادرة  
للدخالية في قرار المجلس الخصوصي في شان عزل ونصيب  
روسيا ومخاري الطيف وشايف الاقان والمخاربات رار باب  
الوظائف المعارة وان من يحصل منه حصة فيكون تحتها  
بمقتضى المجلس الاقناني ولا يصدر عن احد منهم الا بمقتضى  
المجلس حسب القانون وحسب انه جاز به وبصورة هذا ان  
مجلس مصر بالكتابة الزمنية كما صار احاطر ديوان طرادات  
عراقه بلدية وكسب ايماء ان ديوان الاشغال لازم  
شرحه لمخبركم لمعلمه ما اشير بالارادة السية وقرار المجلس  
الخصيصي والمعل بهجه

التصديقات المينة اعلا ليكون يبرها على وتة واستقد صر  
الشر لليات بذلك سية تار فاه وبالمجلة هذا  
للمعوية والتسبة بالاجرا على موجب في ٢٥ صفر سنة ١٨  
**شهادة** - (ر) ينة - شاهد - ١٨ صفة ١٨ ر  
سنة ١٣٠١ م ١٣ - ١٣ - غير (م) ٢٢٨ -  
خطوط (م) ٢٧٠ - ود (م) ٣٠٩ - بروقة -  
(فت) ١٧٦

**شهادة** اجراحي - (ر) اسقاط الحوامل (ق)  
٢٤٤  
**شهادة** برونات مسجلة - (ر) نزح ملكية (م) ٥٥٦  
**شهادة** زور - (ر) رشوة - شاهد  
**شهادة** طية - (ر) طب - كشف طبي  
**شهادة** فقه - (ر) ازهر ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨  
**شهادة** مرض - (ر) تزوير (ق) ١٩٨ - ١٩٩  
٢٠٠ -

**شهادة** بدم وجود معارضة - (ر) معارضة  
(م) ٣٢٣  
**شهادة** بدم تقدم ابلوا ومعارضة - (ر) مجلس  
ملى ١٥ شعبان سنة ١٢٩٨  
**شهادة** مثبته لاخراج البضائع من السببة - (ر)  
سند المشحونات (ق) ١٠٣

**شهادة** عن مشعون ورقة مبرية - (ر) ينة (م) ٢٠٢  
**شهادة** مثبته للجنابة - (ر) ينة ٦٧  
**شهادة** (تلا) - (ر) ينة (ق) ٧٦ -  
مخالفات (ق) ١٣١ - جمع ١٢٣ - احكام (ق)  
٢٤٠ - ٢٤٣

**شهود** - (ر) شاهد  
**شوارع** - (ر) خارج - طريق  
**شوري الحكومة** - (ر) مجلس شورى الحكومة  
**شومجرا** - (ر) استحكامات  
**شي بياح** - (ر) شركة الاباحة  
**شي محكوم فيه** - (ر) قوة الشيء المحكوم فيه  
**شيخ طائفة** - (ر) صورة الارادة السية الصادرة للدخالية  
(في شان مثايف روسيا الطيف رقم ٣  
شعبان سنة ١٢٨٦) ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (يوم ٢٩  
عزل لدينا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ١٦ رجب سنة ٨  
يوم ١٠ المقتضى على ما استسبب به من انه عند انقضاء نصيب  
روسيا ومخاريين الطيف وشايف الاقان او حركت بمراجرا

بلادهم بأعمالهم وزيادة أرواحهم وشعرهم ساحة بدون إذن من مأمور المركز أو المديرية وفي حالة الخلق من وجود أعلام ضرورية لبلادهم يحتاجها للقيام فيعاضها بالرخصة بمن من يلزم بذلك بالتفصيل للقيام بأعمالهم حصه ومن يخالف هذا الأمر عازي والمجازي على وجه ما ذكرتم الإعلان

**شجع بلد** - - - - - أحوال صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) بعد الإخلاق على قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الأمر بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٩١ عزمنا على تحرير تقرير الشايخة بأوراق رسمية مدققة وأخذ رسوم عليها فيما على ما ربه إليها نظراً داخلينا وموافقة مجلس نظارنا بامرنا مرات (٢) من الآن فصاعداً يلزم الحصول رسوم تقارير الشايخة وتصل على التقارير لمشايع البلاد عينا بعد التصديق عليها من ديوان الداخلية وصحبها به (٢) على نظار داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

**شجع بلد** - - - - - (مستور من هذا صورة وترجمة الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠) بالغا رسوم تقارير الشايخة ٨٠ الفلاحيات عليه لزم تحريرها لاجراء مقتضاها في ٢٤ نوفمبر سنة ٨٠ - - - - - صدر بامرنا مجلس نظارنا أمر في ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ بالغا رسوم تقارير شايخة البلاد وأعطينا لمشايع عينا بعد التصديق عليها من ديوان الداخلية وصحبها به وبها على ذلك صدر النشر للشريكات على صورة لاجراء بمرجه وهذا للعدل بقتضاه في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٧

**شجع بلد** - - - - - (مستور من نظارة الداخلية) جميع المندوبات التي يثبت لها ما يجب على المندوبين في شأن تصيب مشايخ الأبدان وحيداً وكلامهم وحديثهم على الجهاد الاجراءات التي لا يتصحب عليها فائدة في هذا الموضوع (س) ٢٤ ذى الحجة ١٢٩٠ (١٥ سبتمبر سنة ٨٩)

من المعلوم ان السيد القاضي ع. نواب الحكومة في توليد نظام السيد وزير بلادهم ولهم لغير في جازية باسناد احوال اهلها وتصيب القادمية فيها وتكثير زرعهم بأهل الجاشاية بينهم وإقامهم بأهل الاعمال الاجرية والغصية من قبيل الامارات وادية القضاة وامارات القضاة من قبيل البلاد سواء كانتا تعمل القضاة وغيرها او لخط وصاية من قبيل التي في جهنم تلك الامارات ومجلس الاعمال وغير احوال القضاة والوزارة وحفظ ذلك البلاد وقطع دابر الامتياز والقاضي هذا ان السيد السيد القاضي في هذا الموضوع (س) بالامر زامنا وتفاصيل من نرى الحكومة في شروط الاعمال فيهم بمرجه اجراءات التي وزير بلادهم وسكان الامارة على سياستهم لذلك كان يكون من ذوي الصيت القضاة ارباب الاعمال على القديوت حمدي الذي واليها في بابتين ودمج جرحاين في السن بعدد من ذرية العسكرية ثم وكلاء يكونون تلك الشروط والقرود او من بها بمرجه الحكومة في اثناء الاعمال وبلاسة الامور المذكورة في حال غياب بمرجه ليس الا ويكون مستوفى كما يستعملون به حسب الظروف بمرجه ان السيد يكون اكثر استعداداً بإحضار والاداء امكن اهلها بصحت اولئك من اهلها لم يكونوا بالشرط والقيد المذكورة فيهم عن ذلك اقتضاه على احضار احوال البلاد ومقتضى السداد لاشيائهم اهلها وفتح القفل واخراج منهم وبمرجه من الحكومة فيهم مشايخ الحكم الذين بمرجه

(صورة شرح القبطية الولد لديوان الاشغال رقم ٤ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦) نيرة ٩٧ على البوصلة المطروحة من الاشغال للقبطية في ٢٦ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦ يطلب استمارة قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٢٨٩)

ببوصلة الديوان هذه الرقعة ٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ بامر لبح صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٢٨٩ وبمزين بأمرطاني رقم ٢٢ شمان سنة تاريخه نيرة ٢٩ للمفسر بوزل وتصيب مشايخ وكلاء الطبايع وهو ذلك وعلى حسب الطلب صدر نيرة صورة القرار المذكور المطروح من الداخلية للجهات في ٩ شمان سنة ١٢٨٩ ولما كان مطروحه بمرح الحافظة في ١٢ شهر نيرة ٢٠٦ وما في حوزة عليه انما لكن ان الله المذكور بالقرار ان تصيب المشايخ لم يكن يمكن بالاجراء ما بين القبطية والحافظة ولما كان بالطلب هو المبالغة يكون تصيبهم بالقرار في ديوان الاشغال مع الحافظة ونفسه لفر الحافظة عازي العرض للداخلية يطلب الاجراء عا بمر اجراء في ذلك فصدر امرها في ٨ محرم سنة ١٢٩٦ نيرة ٨٢ بان المسائل الخاصة بتصيب المشايخ تكونت للقرار عا مع الداخلية كما كان جارياً بالمشايخ فالتوا في تصيبه فصدرتكم للصلوة

**شجع بلد** - - - - - (مستور صادر من الداخلية في ٢١ شوال سنة ١٢٩٧) (٢٦ سبتمبر سنة ٨٠)

فوسين الاملاك المصرية تنك من اجراء مطروح المشور الصادر بخصوص عدم قبول مشايخ في وطنيتهم اي ناصر وراثة وشجع بلد بمرجه انه يلزم من تصيب الاشغال من واحد ونفس اجراء ذلك بالشرع ولذا لزم تحرير حق جبراً بمرجه ذلك بالشرع بالخارج سواء كان مع فوسين الاملاك او مع الدائرة السنية بحيث في سلكه شهرين لا زيادة يكون اجراء ذلك كذلك احد المشايخ الذي يكون مستخدماً في آن واحد نظاراً او مأموراً او في وطنيته اخرى سواء كانت بالفوسين او بالدائرة السنية ويكون له اجازات او اولاد ان القارب ويراد تصيبه بذلك من لهم صلاحية الاختصاص والمديرية ترى فيهم التالك واليها جاذية وظائف القضاة كما يجب فلا بأس من قبول ذلك منهم وبمرجه

**شجع بلد** - - - - - (مستور صادر من الداخلية في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٧) (١٩ نوفمبر سنة ٨٠)

قد دلت وقائع الاحوال على ان كورث من عند ومشايخ البلاد اضطر الى ترك وظائفهم والفرقة الى جهات اخرى وعكسها فيها ايها بنون اذن ولا ملوية المديرية ولا المراكز الدائمة بالبلادهم وصحت وظيفة المشايخ معتبرتها عدمات امتنع وصحة والتقصير والاعراض بتدريج ما يترتب عليه مضرات معتدلة لا يمكن الحكومة على النظر عا لاسيما وان المشايخ بالبلاد هم الركيزة من الحكومة في اذارة امور بلادهم فلاجل ذلك يلزم من الآن فصاعداً لا يجوز لمشايع البلاد ان يتركوا

## معلومات

تصميم على خلاف الشروط السابق ذكرها ومع كثرة الاعتراض في أوت  
الغمرات بعد كسها وأجسادهم يكاد هوحد لحدود وسط ومثل  
الكثير في القاب وتصيب اليد والذراع وكلامهم من توترت لهم  
اللائحة الكيفية السابق ذكرها ويتردد في زحامهم بخلافه مع القناعة  
رأى غير محسن هذه الأمور المهمة التي عليها مدار النظر وأمر قائد  
على ما جاء به من الأوراق مواد الشكايات المبلغة للسلطة على  
الامر بادل على ذلك خلافا من وعدة مشايخ من بين أهل خلافا  
للأمر وليرد بلاذخه من وكلاء معزولين لها فيها وعددها بعد  
تصميم من وظائفهم في الاطباء على أن هذا لا يعني وبما ساد على  
تصميم أباي يبررها الاماني يجرى من الاكثان والاصار خلافا  
للسلطة سلطة البلاد وأهلها على أن أكثر في الكثير في سوا ذلك  
وأما في رسمهم لأصايل عليهم وليس ذلك من القريب في جانب  
الاس يتفردون الوظائف بغير احتياج وبما ساد على تصيب الغناص  
وبما في الجرح رام وشهد الله أن الكثير خلافا في سائر أمور  
القبائل الصامدة على الأمر السابق في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٥  
ورب الشكايات وبما ساد على تصيب أباي بعد صريح القناعة  
خلافا لما توجه الامور وتصيب آخرين لاجل رغبة الاماني بالمر  
على الاماني ورتكز اورثها بالمر ردا طولا بعد بعد واجهت  
الغمرات في خاها مع القناعة بالغ دفع خبره أو خلافا وبما ساد على  
الامر في أو حرك وأجرا. الشايات في ذات عين البلد ردا بعدا  
وتصاير بها الاصول والشرعيات بالنسب والاهل بعد فادع  
وبعد الحصة او الغصص على من اشيع او مشايخ بها بتجربون الشايات  
وبما ساد على في حدود اورثا في ذات فعله مسائل شكايات القسم الامر  
وبما يرمونها حين من الشعر وفي حدوده. وهذا نص في حق دول  
آخر في أو حرك الشكايات والارواح وتفرق بأورثا الشكايات  
بغير اعتناء وبما ساد على من طلب من مشايخ طاجين في القن  
وأخرين لم يكتفوا بالنص ودمد في غير ذلك من تلك الأمور وأما  
خلافا بعد القناعة للغيريات في النص في مسائل الشكايات جده  
والمشايخ وأمرها أن تنقل بها إلى الفرق وبما ساد على خلافا  
غير محسن ذلك مع علم بأهمية الامر ولا تملأ على من سبب غير  
القصر في قرون سلطة البلاد وأهلها على أن هذا يجرى للفرع في  
ورثه للسلطة والحاكمة ولكن جده بعضات القصرين لأن ادراجها  
دانيا في مسائل الشكايات من الآن لصاحبا الخطأ القريب وجبرها  
وبما ساد على الأمر في القسم وذلك أصدرت إليه على  
المقرر رسالاً اورثا به إليها بأورثا حب اجابها للسل في تلك  
المسائل المهمة بعضي رسمه واجبة على شمره كليا لا تعديل على  
وبعد خلافا على من علم بالخبر في زحامهم ولا يملك كلام سائر  
واجبها. ناهي عنه وليس ذلك جري على مكتبه كسالة تالي  
القناعة من مسائل الشكايات من الآن لا يمكن كونه عطية على  
صمم وبما ساد على الامور وشهد الله وأمر من ساد على الامور والشيخ  
الذي وادعهم على حرك في بعد فادع أو سزول بأمر الشكايات  
بالفرقة الاصولية ليرد حركه ويكافئ ومن الزكول مع بعد القنيت  
من الجنايات وفي الشروط والتجديد الشايات فيها وبما ساد على  
والغمرات على كونه شاكن ساد كذا راعا وبالله التوفيق  
في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ (١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٨٥)  
الحج

صورة الامانة الواردة للناطقة من رئاسة مجلس الشايات في  
٦ ج سنة ٢٠٤ بعب ٢٢ بالجملة للشفعة يوم الاربعاء ٢  
جادي الاولى سنة ٢٠٤ (٢٦ يناير سنة ١٢٨٥) صار الاصلاح  
في ذكره نظارة الشايات الموزعة في ١٢ ربيع الثاني سنة  
٢٠٤ التي طلبت فيها من المجلس الامارة على ما رأت من مخالفة  
تتفرقا من جميع من الآن فصاعداً في المجلس بمرل وتصيب  
مشايخ وروسا وخاري الطوايف ومشايخ الاطباء والمجازات  
وهذا التفتة مقتضاه أن حزل وتصيب من ذكرها يكون

اداريا بأن العزل يكون عند ما يثبت على احدثا وتكاسام  
بموجب حركه كان الخلف احدثا يكون بمعرفة بمعرفة بمعرفة  
ويستأنس منه من نظارة الشايات والنظارة الشايات الشايات  
في حق رأت مخالفة للأصول والقياسات التي رأت لا يكون  
القصرين محمداً إلا بعد التصديق عليه من النظارة الشايات  
وبعد المناقشة في هذه المسئلة بمرر بالموافقة على ما رأت نظارة  
الشايات في ذلك بشرط أن مخالطات التي تحصل من أحد  
المتابعين والروسا والمخالفات المذكورة في الامور بالشفعة وبما ساد  
بصرحتهما وأبائها اداريا بمرر قوسيون بشكل لذلك  
وهذا مع عدم الاصلاح بالبدوي التي يكون حركه على انصافها  
بجنايا أو مدنيا على المرحول وبها عليه لزم حركه في سوادكم  
لأمر اعطى ما تقرر - المسطر قبل هذا حرمورة ماقره  
بشلى الشايات بجملة للشفعة يوم الاربعاء ٢٦ يناير سنة ١٢٨٥  
وتبلغ لها بمقادير من دولته بعب ٢٢ في المجلس عدم  
حزل وتصيب مشايخ وروسا وخاري الطوايف ومشايخ  
الاطباء والمجازات بمرر الحرس والا بالنظر الشايات على فرط  
أن المخالفات التي تحصل من اولئك الأشخاص في الامور  
المختصة بوظائفهم بصرحتهما وأبائها اداريا بمرر قوسيون  
بشكل لذلك والشفعة الشايات (١٦) في جميع الشؤون  
والا لائق قد صار لشري في تاريخه محضرات الشايات والمديرين  
ومن الجبهة على كوك في جميع طوايفهم - اما  
القوسيون المعنوعة بالقرار بشكل من خدمة الامارة  
بموجب حركه وتكاسام أو حركه الزكول في حالة عدم وجودكم  
في ١٨ ج سنة ١٢٠٤ (١٤ مارس سنة ١٢٨٥)  
بشان المشيخة  
قد ظهر من مكاتبات وردت للناطقة من الشايات انه  
يوجد بمرر الشايات متعددة كثير من غدايا شكايات البلاد  
جرت فيها غايات من سيرت فسدت بين الحركة أو القسم  
والبدرة والناطقة قصد تنويعها في وفق دستور الشايات  
المقرر في ٢٤ سنة ١٢٠١ فطر شوري القرب الشايات  
عليه الامر السابق للناطقة في ٢٥ راحة ٨٥ و ١٢ من غير  
لأن طان استمرار البدر على هذا القسم موجب لمصل اشغال  
تلك البلاد وهذا الامر لا يوافق الحصة العامة لذلك  
فراى ضرورة الاسراع بالمخادير في ككل مع ذلك  
والوصول إلى القرى القصود وتصاير قصود مشايخ  
المديرين والناطقة حصلت الماكاف لهذا الامر وكذا قدم  
ما يروه فيه من الملاحظات وما ورد منهم تقريرا حوات  
١) انه قد خلل شكاية اباي بلا سوا كان بمرر مشايخها  
لامر لا يكون أو لواء البض يستعاض الا غير من طلبات المديرية  
في المثال كذا بيان اصاحا عبد مزاحم والمكاف باسم كل  
مهم من الاطباء أي (المكاف) من ذلك مشايخ بمرر شريك  
سوا كان مكافا باسمه أو باسم غيره وبعد التصديق عليه منها  
يعدم وجود سواين في تقرير الخلف اربعة من عدمه بالمرر  
أو القسم الجاير للزكول أو القسم الذي به تلك الحظ من  
المديرين والبدرة والمكاف والاحتفاء وتندب من رؤساء من

وطبها بحسب ما ترى في المسألة من الهمية وتسلط الكتب المذكورة وتوجه القضاة الجراة القضاة الشايخ عام بمقتضى أربعة من عدد البلاد الجارية لما بين كل عربة بأهلها وأحوالهم ولكن الجميع صفة توتسبون تحت رئاسة المظفر وبطلين من صراف البلد كتاب بيان أسامة انظارها والذي يحرمه من الخبث من الجاردين ككتاب عبد الغار من المصدق عليه من المديرية بعدم وجود سائق لم من يصلح للشعبة والفكر بل بحسب ما يلازم واما ومصادد البلطاي (من شجون تحت حة إلا اذا كانت كيدة مثل بقلش بالوجه بالهجرى ومعه بالوجه التلي فتالي كمن قرار غوري (الرباب) ويكون هذا القضاة بالطين لشعور الداخلية الذي تكون صوره في حة الحالة من اديهم حتى لا يحتاج الامر لزيادة المكائيل حتى استعانت بعد تفتتها بصفحة وبعد ذلك بصير ترتيب عزم الاطباء طبع بالطلاق المحرم لم والاطباء محرم القيام اللازمة بمرط حة كل من المستقرين أي (على واقع ما يحمله من حمور تعداد الاطباء على اختلاف الأيام بالبالاة اللازمة بمرط (أحد) وبسبب القرار بالحالة التي أجبرته من سببها بالاضطرابات المحصور بها بالمشور وبهم عليه من التجميع وبعدم القدرة من رضى القريسين بالاقاظة لمرامته بها على هذا المشور والاستئذان من الداخلية على كان سببها بالاصح والاصح رتباً بأشياء ما يكون لازماً ويحصل الاستئذان من سببها بالاصح (ب) إذا كانت البلط اللازم لشرة خبثها لازماً لما علا ثلاثة مشايخ ووجد بها أكثر من ذلك عساوين في اللطية وسببها طبع موصى المشور بدون هاتوت ربح البش من البش صليفاً نقاب القضاة الشايخ اللازمين يكون بالاقاظة ويحصل الخبث على من صميم القربة ومحرم القيام اللازمة على المكينة بالوجه بالوجه بالاول ومن ذلك خبر القريسين (ب) إذا تروك أحد الشايخ واستطاعوا وسببها بالاصح (ب) ذلك وحداً أمثال لتبين خلاه أي (في حالة عدم التروك لاضافة حة على باقي المحصر كان باقي الشايخ يقل من التروك بالقرار) ووجد بالبلط أكثر من واحد متروك فهم القريسين بالظفر في بصير ترتيب أصل الخصة عليهم ومن توجهه إليه رغبة الأكثرين من الذي يحرمه قيمه وقم إليه بالبالاة الحصة (ب) أنه بعد القضاة الشايخ لا يملك على المكينة المدونة بالوجه السالفة ويستعاضة إيماناً للرغبة لرب وصمد رغبة بعضهم لا لحاس لم يكن وقع القضاة ليعاين على من يرى القريسين موافقة اصحابهم عليه من أولئك المقربين وبين ذلك في التمر الذي يقدمه ذلك القريسين بيان اسامهم — وبالصورة في ذلك على مجلس النظر قد صارت مكينة قرو في جلسته المسقط يوم الاثنين ٥ من التصديق على الأمر

وجه المذكورة لاقتضاها فاعطى صوابها المديرية في مسائل الشياخات وبعد أن دونه لشار بأجرة مضموناً بمرط ولازم زيادة الصيرورة الفضي أمثال تدوين في الوجه الأول وقال في قد سر جليل بيت قريسين فبانه عليه قد ندر في تكملة للديرات لاجلها الاجراء في تلك المسائل على معنى حة

ش. — (في ١٢ رجب حة ١٢٠٤) ٦٠ (أبريل حة ٨٧) ان نظارة الداخلية مع مزيد اهتمامها بالوقوف على احوال عمده وشايخ البلاد واستقامتهم وعزل من يظهر سوء سلوكه منهم واستبداله ترى من الواجب ان يكون هذا مقروناً بزيادة الاعتناء وتحقيق ما توجه على اولئك الشايخ من الشكاوى والمطاعنات لتثبت من ادايتهم — ولقد ظهر لنا من أوراق كثير من مسائل الشياخات المقدمة الى الداخلية ان بعض المديرية يجرّد تبليغها من أحد مأموريها من أهل مشايخ إحدى التواهي في تادية وفيقيمهم او يوقع امر مخالف منهم او توجيه شكوى عليهم من بعض افراد الاهالي فمع تقديم هذه التبليغات اليها بدون تحقيقات مستوفاة او بغير تحقيق بالرة تأسر المديرية بزل — هؤلاء الشايخ وتبين خلافهم قبل استيفاء التحقيق والتثبت من ادايتهم وقبل الاستئذان من الداخلية وتكتفي في ذلك بأحاطة النظارة فقط او تبلغ ما ما يرد من المأمورين بالحالة التي ذكرت وتطلب التصريح منها بأجراء الرق والتعيين — وحيث ان هذا السبب فضلاً عن مخالفة لشعوري الداخلية المورخين في ٢٤ ذى حة ١٣٠١ وفي ١٨ حة ١٣٠٤ الثانيين بان عزل وتعيين او إيقاف الصمد او الشايخ والوكلاء لا يكون إلا بعد الاستئذان منها فهو كذلك لا ينطبق على القواعد القانونية اذ توقيع القضاة لا يكون إلا بعد التحقق من ثبوت الجناية — فبانه على ذلك يلزم انه من الآن فصاعداً اذا توجهت شكوى من افراد الاهالي على أي شيخ من الشايخ او نسب له أحد المأمورين ما يتخل به يصير اجراء التحقيق حة بالصفة التامة وتقدم الداخلية الاوراق بتبينة حة وتكون هذه النتيجة مشتملة على ملخص وجيز بعد ختامها بتمشيع موضوع الشكوى وجهاً وجهاً وتدارأرام كل وجه

## ملاحظات

بالمصلحة فضلا عن دخول ارباب الغايات الذين  
يدفونهم اشباع المشاكل كآثارهم الخصوصية وما يشأ  
عن ذلك من كثرة الاشتغال بتعدد المكاتبات اليابسين  
الداخلية والجملة التي تحول عليها الشكوك وفروعها  
ايضا وغير خاف ما يقيم عن هذا من عطل الاشتغال  
المهمة وكانت نظارة الداخلية موجبة جل جهتها الى  
ما فيه انتظام الاشتغال وسرعا على اساس قويم لا  
يصل لدوي الغايات طريقا يسلكونه قد رأت وصولا  
الى هذا الامر اخطر ونظما مما سلف ذكره ان كل  
عرض شكوى يقدم من الان بالصورة السالف ذكرها  
اي مشتملا على جملة اختتام او اميا يكون سرورا البتة  
وان كل شخص ممن ذكرنا اتقا وقع له اسر من شجسته  
او عمدة بلده او شيخ الطائفة الجارية الاشتغال بها  
واراد تقديم شكواه لجهة الادارة وكان لما شان النظر  
فيه عليه ان يبلغ عريضة للديرة او المحافظة للمقيم  
هولي في دائرتها او الداخلية ان شاء وتكون مشتملة على  
ختمه دون اشتراك مع اخرين اعني كل مشترك بلده  
الصورة تكون شكواه بالافتراء عنه خاصة بشرط ان  
يبين اسم بلده وشجسته المقيم فيه ان كان من  
اهالي البلاد او مختارته ان كان من اهل الطوائف  
وكيفية الشكوى ونوعها ويزعم ولو حقا يستند اليه فيها  
حتى انه باجرا التحقيق عنها ان ظهر صدقه بغيري  
اللازم لما فيه وصوله الى حقه والا فبغيري الحكومة  
معاينته حتى لا يعود الى الاقتراء ويرتدع غيره عن  
الاقدماء على مثله وعلى هذا تؤمل من حضرته انه  
يوصل هذا اليكم يادرون في الحال باطلانه الى كافة  
اهالي جهتي بالكتابة التي ترون انها كالتصميم حتى  
لا تضع اثره القصودة من اصداره وتسوئه بمنه  
تمالي تأثير ذلك من الآن

ش. (في المضمون ان نظارة الداخلية اصرفت ٥٥  
مستورقات للديرات بمئات عبد البلاد  
وسانجها ولد استشهد منها بغيريات القرية والقرية  
والديلة ورجعا عن بعض ابناء في هذا الموضوع فانكاد  
كلنا بجهادنا وحمد الاجرة منشورا لكل الجهات للعدل  
بعضا ومكسورا

(الصورة الاولى) صورة ما صدر من الداخلية الى  
مديرية الشرقية في ٨ ش سنة ١٣٠٤ ثمرة ٣٦٣ -

منها بصيغة (ثبت هذا الوجه من التحقيق) او (لم  
يثبت من التحقيق) وتحال مراجعة نفس التحقيق على  
الخصومة المشتملة على ذلك سيف اصل التنبية لسببولة  
الاستدلال عند التروم بحيث ان المديرية لا تاسر  
باجرا عزل او تصيب اي عمدة او فيج او وكيل قبل  
استيفاء هذا التحقيق والاستحصان على امر الداخلية

ما يتبع  
ش. { مستوراصدرة نظارة الداخلية الى المديرات  
والصافيات في ٣ شبان سنة ١٣٠٤ ٢٧ }  
ابريل ١٨٧٥

انه بالنظر لكون المصالحات الجارية تقديمها للداخلية  
من جملة الخاص من اهالي البلاد والطوائف في حق  
مشايخها يستقيم الى اذخالات حقوقهم وانجازها بمرآت  
اعتسالية خدم لم يكن ميتا بها ما وقع لكل من  
المشكين ليعنيه على حده بل انها مشتملة على  
شكوى اكل اجمالا على انه ربما كان الامر مضمر في  
واحد منهم او اثنين فقد تلاحظ هذا ان وضع باقي  
اختام المشكين اما جملة منهم كما جرت به عادة اهل  
البلاد في مثل هذا قصد التحويل ضد المشكي منه  
تسوية له وتطعلا لاشغاله او لفرض الظاهر الوصول  
الى رفعه وتعيين احدهم بدلنا متعوا لا انتقال لحة شخ  
اخر يكون متفقا منه على ذلك لتتناس بينه وبين  
الاخر او كان الحصول على باقي تلك الاختام بطريق  
غش استعمله مؤسس الشكوى ولقد ظهر هذا بالنظر  
من بعض مكاتبات وردت من بعض الجهات ردا على  
ما صدرها من هنا عن مسائل من ذلك التبل حيث  
قبل فيها ان بعض المشكين الخلقين على عرائض  
الشكوى غير طالين ما ختموا عليه فولا منهم ان وقع  
اختامهم كان على حالة اخرى اجري تفهيمهم عنها من  
دعاهم فلم يملح بلع اموال من الجبان يدعون انها تالفة او  
غير ذلك والبعض يقول ان شكواه انما هي لفرض  
الانتقال من حصة لحة اخر من المشايخ يسميه  
والبعض يقول ان الفرض ترغيب الاهالي لاجل دخول  
زيد من الناس ضمن المشايخ وطم جريا ولا كان السير  
على هذا الخيال مما يجعل العمدة والمشاخي في قلق يحصل  
بينهم وبين التفرغ الى الخجاز ما يطوا به من الطلبات  
الامرية باوقانها واشغالها الخصوصية التي تعود عليهم

بإفادة سعادتك مرة ٧٤ تستفتون الفاضلية عما يجري في امر احمد والشيخ الفيرالقررين الموجودين سبعة وظائفهم بالبلاد من سنوات مضت عند ما يرتب بدل الترفي منهم او المستفي والجواب ان مثل اولئك قبل تعيين القومسيون لبلادهم تفرى عنهم المديرية وتغير الداخلية بما يظهر لها من احوالهم حتى اذا ظهر استعصامهم وجازتهم لصوص منشورها المؤرخ ٢٤ ذا سنة ٣٠١ تكالب المديرية بالقرارم في وظائفهم واذا ذلك عين القومسيون لانتخاب بدل الخوفي او المستفي وكلا لكل وان ظهر عدم لائقهم للشيخة باسناد صحيحة يبتها المديرية يصرح لها بانتخاب بدل الجميع وتكون التفتت والخافرة مع الداخلية عن شيخ كل بلد بإفادة واراق مخصوصة ( الصورة الثالثة ) صورة ما صدر من الداخلية لمديرية الفرية في ٧ ش سنة ٣٠٤ مرة ٣٣٩ — بإفادة سعادتك مرة ٢١٨ تستفتون الفاضلية عما يكون في للشيخ الذين يرتبون عند الانقضاء للبلاد الملوكة احيائها لخل المويين والشارة السنية التي ليس لاهلها الخيان فيها والجواب ان هذه البلاد يراعى في ترتيب المشايخ لها الشروط والمدة بنشوري الداخلية للمؤرخين ٢٤ ذاسنة ٣٠١ و١٨ سنة ٣٠٤ من جهة كونهم من اشهر الناس بالنسبة لبلادهم حميدي السيد والسواقي واقفين على احوال تلك البلاد واحلها الى اخر ما نس فيها الاستئالة الاطيان فانها تنتفر لم ومع هذا فان الداخلية تعزم من تسوية شيخة بعض البلاد الملوكة احيائها لحيالك ان هناك طريقة متبعة في اعطاء اولئك المشايخ احيائها لماشهم ( الصورة الثالثة ) صورة ما صدر من الداخلية لمديرية القهيلية في ٢٠ ش سنة ٣٠٤ مرة ١٩٥ — علت افادة سعادتك المؤرخة ٢٢ الحلي بما رايتهم من المظروفات في قاعدة انتخاب مشايخ البلاد وتزويج اهلها والجواب عنها ان انتخاب الاربعة عمد من البلاد المجاورة للبلد المراد تعليم شيختها من لم خبرة باهلها واحوالهم يكون بمررة واتحاد آراء باقي هيئة القومسيون المكيمن موظف المديرية والاربعة عمد الذين هم من المركز الآخر كما في الوجه الاول من القاعدة ولا داعي الى تشب الآراء في ذلك ولا

الخافرة عنهم مع المديرية وكذلك ربط قرط كل حصة يكون على واقع ما يخص شيخنا لدى الترطيب في عموم تعداد الاحالي على اختلاف انواعهم كما رأيت في ذلك الوجه لاطل الانتار اللاتين لاهلية فقط كما رأيت لما فيه من خلل الموازنة بخلاف الاول وذلك ان انتار اعملية على ما في قانون العونة من سن ١٥ الى سن ٥٠ فاذا كان هناك بلد تعدادها مثلا ٦٠٠ نفر مرتبة على اربعة مشايخ كل منهم يحق الربيع ولها من الانتار اللاتين لاهلية ٨٠ تقرا كل حصة فيها ٢٠ تقرا وكان المقرر طلوعه من الانتار لاهلية على البلدة ٢٠ تقرا اعني كل حصة يخصها ٥ انتار لما دامت الموازنة بين الحصص حاصله فتكون المساواة بين الانتار اللاتين في طلوع اعملية حاصلة وليس في الامكان ضمان استمرار الموازنة الا في اول سنة الترطيب اذ ان سن ١٤ في هذه السنة لا يكون داخلا داخل الربط لاهلته من العونة بموجب القانون وفي ثاني سنة يدخل في حكم المعاملة ولكن ليس داخلا لربط وان قيل ان سن ٥٠ في سنة الترطيب كذلك يخرج في ثاني سنة فتكون هناك مقابلة فنقول ان المقابلة تفصل اذا كانت مقادير سن ١٤ و٥٠ موازية لبعضها في كل حصة وليس الامر كذلك اذ يتفق ان يوجد في حصة من سن ١٤ عشرة انتار ومن سن ٥٠ تقرا واحدا والسكن فضلا عما يحصل من الموت والمهاجرة واذا مع سرور الزمن يصح بعض الحصص فيه خمسة انتار مثلا وبعضها فيه ٣٥ تقرا فالاول تجبرها حالة الربط على طلوع خمسة انتار باكلهم واستمرارم في اعملية بنير خبار والثانية تستخرج خمسة انتار من ٣٥ تقرا وفي ذلك ما لا يخفى من خلل قرط الحصص وعظم بعض الاحالي في اعملية دون البعض وزددهم بالشكوى بخلاف ما اذا كان الربط العام وتكون انتار اعملية شائعة في حصص البلدة وهي تستخرج من عموم اللاتق بها ٢٠ تقرا اي ان كل حصة تستخرج ما يخصها في ذلك العدد باعتبار الموجود فيها وفي هذه الحالة تكون قوائم الترطيب حافظه لعموم تعداد الاحالي بالانواع المقدرة عليها قرط الحصص ولا ضرر اذا تطرق اليها في المستقبل عجز او زيادة بالنسبة للواليد



م وإسلام من الخدمة العسكرية ومن اشتال الموت على كل حال فالصواب ما قرره مولايه

شعب - - - - - أرحط في ٢١ ديسمبر سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٢٠٢ (٢٦) مارت سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون الترتيب العسكرية وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥) يناير سنة ١٨٨١) الشامل لتأديت الاعمال اليومية - - - - - على ما عرضه علينا بنظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الشظار امريا بأمرات (٢) اعيد وسلاح البلاد والقرى المبحون ببعض تقارير من نظارة الداخلية فيصرون م وإسلام من الخدمة العسكرية ومن اشتال الموت (٢) المبد والمناجح الذين يتصلون من وظائفهم بسقط عنهم ومن اولادهم هذا الامتياز

شعب - - - - - متفر من نظارة الداخلية للديريات في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٠٦ (٣٠) يوليوس سنة ٨٩) مساعد مدير المراقبة قال في مكانة وردت لنظارة الداخلية ما معناه - - - - - ان الطريقة الخبيثة الان في تسمية شياخات البلاد وهي التي اولاه من مدخج البلدة التي يرك او يستعمل بعض مشايخا لمرقة اطبايم واعلام وحياتهم للصفات التي توطن للشيخات م عرض ما بين على الداخلية لصدور الامرين

بدل من بازم ترتب بدلم وتبرير الازمان في وظائفهم من طهر استعدادهم كما عرضني المشور الصاخر عن ذلك موجبة لاضاعه الوقت والحالة المكاتبات وعطل اشغل تلك البلاد وزاد الصرع للديرية بتعقب بدل من برفق من مولاه المشايخ مجرد وثباته او يستعمل مجرد استعدادهم في كان وملم البلد ومندادها يحتاج لترتيب البدل على بعض مشغورات الداخلية والقناعة التي تفرها مجلس النظار م بعد ذلك يجري عرض الاوراق للداخلية ولما كان تأخير تنظيم فياغات البلاد في الواقع باعثا لسفل اعتلالا باعتلال اعلا قد راينا موازنة ما رآه ووعضه له بالميل على مقتضا نظرنا للسهولة براءة سرعة تنفيذ مشغورنا الصاخر امرا بتان الشياخات وبالمجمله لديمكم في ١٠ شوال سنة ١٢٠٦ برفق فلاجل العمل على هذا الوجه لزم تحريرها بما ذكر

شعب - - - - - (ر) ضمانات الشياخات - - - - - حقوة الجنابات (رق ٤٣) - - - - - ختم ٣٧ ذا سنة ١٢٩٧ - - - - - غفر ٦ جا سنة ١٣٠١ - - - - - محضر (رق ٢) - - - - - اعلان الاوراق (رق ٢ - ٣ - ٧ - مجز) (رق ٤٤٢) - - - - - تحقيق ابتدائي (رق ٦ - معاري - - - - - هربان شعوب طاريئ - - - - - اجارة (رق ٤٣٠)





# ص

بالاجرا الذي خلف بخصوص الانحلال الذي من على الاسكندر  
وليس لمصلحة الامارات ولا وسيلة التفتيش في ١٧ أغسطس سنة ٨٢

ان حفره القصل الجبرال  
ان التكية قد اصبحت الى كفرة بدد المادون على الاسكندرية من ليس  
لم حصة ولا سبب الاشراف والفتش وراثة اوت لمج حولا بكرة  
يرجع اضطراب الحال على الزراعة السورية لانبيا في الاحوال الجاهرة  
فقدان كروتيا لاجرا من حيث كفاة (الكثرة) فموتت لذلك  
ان كل نام على عمر وليس له وسائل الفتش ولا على اقامة عمر لا  
بأن قيا الى ان يمتد ابرجيد في هذا الشأن ركك لا يتزليا القصة  
الذين يجهلون في طلب الاطفال وليسوا بعيدين عن طاول اوجده  
رئيس حصة حروف — وانا حزين باسفرة القصل الجبرال اكم  
فموتت حابة ذلك الانباء الذي اشد ارباءة لصفحة السورية وانكم  
تفتشون بالقاء في لندن الغربية

صالح — { منشور من المظلة الداخلية بالجبري ثيا بصيط  
السودانية الدائرين على حيا انتم في ٢٥ يناير سنة ٨٢  
— ط من افادة وردت للداخلية من المظلة الخارجية والجبرية  
وجبة ١ ربيع الاول سنة ١٢٠٠ ليرة ١١٠٠ متوزدة طا  
اشار سودانية واجاه عرب من بعض المدرجات والقطبيات  
والخافطات بصيط من الدائرين على حيا انتم والبص من  
الاشيا السابق لقيم الى السودان وصرط من حيك لاسلام  
بوسطة الحمرة الى الجهات السودانية ولكن توسط الحمرة  
سكة تدوير حولا الانحلال فضلا جا بقرع عليه من حيا  
الزمن فانه عند حضور الحمرة يلزم بحجم بالقطبية محذ ما  
يوسط الى الجهات المتفتي اسرام اليها به انه غير موجود  
بالحمرة عاكرا مرسله بالصفحة عليهم وتوصيهم بمعد السوس  
بل الموجه بعض جارية مرسله لاداة القطبيات الزوجة  
ولما مراد الاقرير من هذا الجهات الانحلال بالاسل مثل حولا  
الانحلال الى محافظة السوس بواسطة عاكرا من طريق  
وعند اسرام بديدا الحمرة حيم بجرع منها فلك المحافظة  
بصوير الى الجهات المتفتي اسرام اليها ووجه قدم المنشر  
من هذا الجهات في ٦ ربيع الاول سنة ١٢٠٠ في ان من

صالح حديم الماوي والصناعة — { منشور صادر في  
٢١ شعبان سنة ٨٠

١٧ (٢٩ يولي سنة ٨٠)  
ان بالظر لا ط من بريد انحلال سودانيون واجاه عرب بالقدر  
والانباء والجبري صبح عديين الماوي والمطاعة والافرن على حيا الصبح  
وم يكن من جديين سوى التربة والاي المظلات لثاية من فرور كفا  
انحلال بصادة القاما داخل الجهادية على من بصيط حيم بصير اوله  
لاطاعة بكمرة فرق السودان والان ليين من الاداة وروند من  
مساند رم ١٧ شعبان سنة ١٢٦ لرت القطبيات والاقام  
ارسلنا بركة الانحلال من هذا القبل بصيط حمر يزيد من عة وفطرت  
سة وقاضي ان من بكونيا اقل من سة ١٨ واريد من سة ٢٦ لانبيا  
لخدمة العسكرية عسكرة بالجهات السودانية براءه صدور للكتابات  
الجهات بان من يرسل القادة من هذا القبل من الارث فصاعدا  
سوا كاتبا اجاه عرب او سودانية لا يكونيا اقل من سة ١٨ ولا ازيد  
من سة ٢٦ بصيط بكونيا صاكا سكا لا يكونيا لسكيرة اوله من امانهم  
الى الجهات الذين يصفرون منها ثيا لرحم لذي لكشف حليم عدم  
لادهم العسكرية وعدم تكلف الجبري بمارك امانهم بالقاء الى  
الجهات المصفرن منها ووجه لذة المصافات وكمنا من تلك القدرات  
يكون من القروى الاجرا على وجه ما اشار سادة القاما للفتاوى  
فقد نخران ارم بكمنا في طارقه دين اجملة هذا الاجراء بفضاه

صالح — { منشور مؤرخ في ١٠ حصة ١٢٦٨ شحبر  
(سنة ٨٠)

سادة القاما بخر الجهادية بسدة افادة الداخلية رقم ٢١ القضي رقم ٢١  
ط من ان بعض الجبريات والقطبيات بغيرون اربال انحلال صبا  
الجهادية لولا بانهم من الغير سببوت القاضين على حيا اشهم بدين  
ماوي ولا صناعة ولم سوا في السرة بسدة انحلال العسكرية ارجيم  
الى جهات اخرى بدين توسط ولا استعان ولذا مراد القدر لجهات  
بمدارسنا لحد من هذا القبل الجهادية بدين اربا اهد عاروا فاعلمه  
بالصريح صبا بجرع في مضمون ووجه ان ما سبق لدره من هذا  
الان لا ينبغي بالجبري والاجراء على التكية الجاهرة في بعض الجهات  
واريد ان لا يظفر لم انشاء امانته الى الجهادية للاتفاق بالمسكرة  
ارجيم لا يوسل لا يند اسدراج سة من هذا الطرف والصريح  
با بديس لثيا لجرع في تاريخه دين فوم بالاجرا ذكر كرون اجملة  
هذا القبل بفضاه

صالح اجنبي — { ترجمة منشور من نظارة الجبرال  
— سخرات القاضيل الجبرالية بصيط

بسطت من الأشخاص السودانية الذين هم على حواله انهم  
يعبرون في المناطق عنهم بمرسج الاسباب التي استحدثت  
فيهم وإصلاح منهم وإصلاحهم لصدور أدبها بأمر من  
عصرهم فيفضي الإبرار على وجه ما سبق فمرسج كان من  
بسطت من أبناء العرب أو من الأقباط السابق فيهم لك  
السودان ودرهم من هناك فرد عن كل منهم القادة عصبية  
للداخلية بأجاس وأقامه كليتة الغير برعه ما يلزم فقد كتب  
في تاريخه هكذا أن فرح وأفضى فمرسج تم لتأكيد  
برأءه الإبرار بوجه وعدم إرسال أحد من هذا القبيل  
لنظاره البحرية مباشرة وفي تاريخه صار أعضا نظارة البحرية  
بذلك في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٠٠

صالح — (ر) مشرف

صان استغاثوس — (سماط) (ر) تركيا

صانع — (ر) سرقه (فق) ٣٩٢ — أجارة الاشتغاص

— غادم — خاين (فق) ٣١٦

صبي — (ر) دعوى (جيلة) ١٦١٦ مدة طويلة

(جيلة) ١٦٣١ — هناك العرض (فق) ٢٤٦ : ٢٤٧

— مشير — بلوغ — رشد — مجلس عسبي

صبيه — (ر) ماذر في شان الصبي

صحة — (ر) فرجة امر حال في ٢ ص سنة ١٢٦٨ (٣)  
(بأمر سنة ١٨٨١)

(عن خبر مصر) من بعض الإطلاح على الأمر السافر في  
٣ رجب سنة ١٢٦٦ الموافق (١٤ مايو سنة ١٨٥٠) وفي  
٢٦ من الشهر سنة ١٢٧٢ الموافق (٥ يوليو سنة ١٨٥٦) وفي  
٣١ ربيع الآخر سنة ١٢٧٥ الموافق (١٦ ديسمبر سنة ١٨٥٨)  
القاهرة بتشكيل وترتيب المصالح الصحية بالنظر المصري وعلى  
تقرير القوموسون المشكل بعضي أمر ناظر الداخلية رقم ١٩  
أكبر سنة ١٨٨٠ فينا على ما عرفه علينا ناظر داخلية  
سكوتينا وموافقة رأي مجلس نظارة أمرا ونامر بأمرات (١)  
يتشكل بعد القامع مجلس بني مجلس الصحة المصرية بكونت  
مكلا بإدارة ولاسطة جميع أشتال الصحة بالنظر ما جاء في  
تصورت عمالة على عطا على الصحة البحرية والكورتيتات  
بالسكترية (٢) المجلس المذكور يكون تابعا لنظار الداخلية  
وتربك في الوجه الاتي — من نفس ووكيل بكتيان من  
الأطباء المذكورة تنهيه الحكومة ومن رئيس مدرسة الطب  
ومن مفتش الصحة بالقاهرة ومن طبيبت حوكورية لتفصيا  
الحكومة من المظهر الأول بمدرسة الطب ومن سكباني  
لهم أذينة ومن أراحي الكسكس بمدرسة الطب ومن أراحي  
أسبالة مصر القامع ومن الملتش الجباري بأوجه التي ومن  
مدير الأشتال المصرية ومن مأمور الأورثان مصر القامع  
ولا تكون فترات المجلس صهيية وسببها إذا كان جاسرا  
في عدد من الأعضاء — يرد عن نصهم بواجب (٣) يكون تابعا  
للمجلس مباشرة (أولا) سكا بأية المديريات والمناظرات  
(ثانيا) بتشكيل الصحة (ثالث) كسكا بالطر بالمستشار (أولاً)

سكا بأية الاستشاريين العموميين مصر وسكترية (٤)  
بمصر المجلس المذكور على الحكومة جميع اللوائح الأوامر  
ووجع الإحتياطات المتخفي اتخاذها مرأيا لمصلحة الصحة المصرية  
لأجل مرفقا وفيه أن يشار تنفيذا بوجه الله (٥) تبين  
المشتدات والأطباء والأجراجه والكسكات والأطباء البطرية  
المستقدمين في مصلحة الصحة الداخلية ورقيم وبرقم وبرقم  
بكونت بمصر ناظر الداخلية بناء على ما عرفه على رئيس  
المجلس وليس للرئيس المذكوران بغير عن أي في يتلقى  
بمصر فتلوات في الخدمة الطبية إلا بناء على موافقة رأي  
المجلس (٦) المجلس إدارة جميع المستشفيات الملكية والعسكرية  
وكلها إدارة عاين الأديرة العمومية المدة لصرف الأديرة  
في النظر المصري ولحقاه (٧) ٧ مطر مدرسة الطب الذين م  
من طائفة الأطباء بمصر تنهيه بمصر ناظر المعارف المصرية  
بناء على عرض مجلس الصحة عن ذلك كسكا أفضى بحال تبين  
مطل للمدرسة المذكورة يقدم المجلس الذين من الأراغين ليعقب  
الناظر المختار له وأجده منها (٨) المليون المذكورين مع  
كريم تامين لناظر المعارف المصرية حسب قاطعة التبعة  
بكلين بأداء خدمة طبية أو أجراجه باستأجار بمصر المصرية  
(٩) ٢ ماميات مملعي مدرسة الطب بمصر درهما في موافقة  
لنظاره المعارف المصرية ويحدد بمصر مجلس النظر بناء على ما  
بصرفه على مجلس الصحة (١٠) يقدم المجلس في كل سنة  
لنظاره المعارف المصرية قائمة بأسماء الأطباء والأجراجه  
المختصين المختار آراء بجمعة المختار مدرسة الطب منهم  
١١ المجلس دون غيره من بطي للأطباء والأجراجه  
والقائلات والكسكات البطرية الصريح لتعليم الصانع  
المذكورة وفي الإجابات الذين برينون الاستفصال على هذا  
الصريح أن يقدم ما يقدم من الأوراق لمجلس بواصفة  
تفصلا ترك كل منهم — ولا يجوز لأحد أن يتطرح صحة الطبيب  
والأجراجه والقائلات والكسكات البطرية إلا إذا كان يده دليلهم  
ويكون قد أفضى على أنفسهم السابق ذكره — وفي جميع  
الاحوال يوقف أخطاء الصريح المذكور على تقديم حاله  
شهادة بجنس سلوكه وإعلانه من الحكومة أقيم لها (١٢)  
بعض المجلس رايه في مواد الطب الشرعي التي تقدم له من  
طرف الحاكم وجهات الإدارة (١٣) بناء على طلب ناظر  
المجاهد: وأمر به بتقديم المجلس من بزم تنهيه بمرسج الأقباط  
والأجراجه والكسكات البطرية وبعد دخول الخدمة المذكورين  
في الخدمة الطبية بالسكترية ولا يكونين تابعا لنظاره المعارف  
وأمر به بذلك فإنه لا يمكن ترفيم الأقباط على مؤلفات في المجلس  
— والأطباء والأجراجه والكسكات البطرية الذين هم تحت  
إدارة تناظر المجاهدة والبحرية لا يمكن تعلق للمصالح الأديرة على  
الصحة المصرية الأبرشا ناظر المجاهدة (١٤) على الأطباء  
بالسكترية أن يقدموا في كل أسبوع مجلس الصحة المصرية  
تقريه عن سلك جميع فرق المساكرا المجلدون بأعلى الحكمة  
البطرية بالسكترية أن يقدموا كسكا ماسالا لذلك ما يتلقى  
بأمرهم جميع — وكذلك جميع الأطباء المختلطين في مصلحة  
مصرية ولا يكونوا تابعا للمجلس (١٥) مجلس الصحة المصرية

## ملوكات

يرسل مجلس الصحة المصرية والكورنيات في كل اسوع الكورنيات الملقحة بمائة خمسة يدهيهم مصر وسكندرية ويرسل له في كل شهر الكورنيات التي يفضي عنها الصحة في المديرات ويهيئ ان ترسل الكورنيات المذكورة في مائة الفرب ما ذكر اذا طلب المجلس المذكور ذلك بسبب ظهور احوال حمصرية (١٦) يوم الرئيس باذرة الملقحة وعليه مباشرة لعلها ما يقرره المجلس من الاحكامات (١٧) حكما باشه المديريات والمقاطعات يكون تحت اشراف جميع مأموري الصحة الطبية الذين هم في دائرتهم وم مسؤولون عن حسن سير الاعمال وهم الذين يكافون المجلس دون غيرهم وما يلزم من التعليمات يرسلهم من طرف المجلس مباشرة — اما في الاحوال المستعجلة على المجلس ان يرسلهم في توصيل اسم المأموريين الذين هم (١٨) المختصون مكثرون بلاسلحة كالة المصلحة الطبية الذين في دائرة تعليمهم وعليهم الوفاء دائما في حالة الصحة بالبلدة — دائرة التفويض مدتها خمسة وي — الزوجه المصري — الزوجه القبطي — مدينة مصر القاهرة — محافظة مكنسة — مكنسة في عموم السودان — ليس للتفويض ما جدا مفتي مصر القاهرة وسكندرية اذارة الاشغال وليس عليهم ان يسلطوا اشراف المأموريين من اي جهة كانت الذين هم تحت ملاحظتهم الا اذا كانت الاوامر المذكورة لازمة في كل تفويض بالذراع وعليهم ان يرسلوا المجلس تقارير يصفون له فيها نتائج تفويضهم (١٩) في يديهم الصحة بمصر وسكندرية ان يردوا في دائرة تفويضها الوظائف الخيرة في المأذونين السابقين الحكمة — اذية والتفويض فيما مكثان باذرة الاشغال وملاحظتها مما — المستشفيات المصرية بمصر وسكندرية تفيد خارجة من حدود وظائفها ومع ذلك عليها ان تتفقا من وسرد المستشفيات المذكورة دائما في حالة حسنة من حيلة النظافة ومراعاة قانون الصحة (٢٠) ٢٠ للفقراء البطرية منهم اثنان احداهما يتم بمصر القاهرة ويكون مكثا بتفويض الزوجه القبطي والذاتي يوم باسكندرية وباط وتنفذ الزوجه المصري وعليها ملاحظة الاشغال الطبية البطرية كما في مديريتها بالزوجه القبطي والذاتي بمصر وملاحظة جميع الاشغال (٢١) ٢١ وسلاسلات البات المصرية بمصر وسكندرية بمديريتها كالة الاشغال الطبية والذاتي في المستشفيات المذكورة والمديريه في ذلك مائة عليهم (٢٢) ٢٢ المصلحة الطبية والصحة المصرية في الاشغال السودانية تكون ادارتها من — خصائص المكثرون ومع ذلك فان تعيين الاطباء والارضية والحكيات والحكام البطرية يكون بها على عرض مجلس الصحة — منتش الصحة بالسودان يكون تحت اشراف مجلس الصحة المصرية مباشرة لعلها ان يرسل المجلس المذكور الكورنيات الملقحة والتفويض وعليه ايضا ان يرسل تقارير مكثرون عموم السودان اذا اقتضى الحال لذلك (٢٣) على المجلس ان يهيئ ربه في الميزانية ما يفي بتعليمات بمصر الرئيس ثم ترسل صورته لفاطر المصلحة مع آراء المجلس عنها من المجلس (٢٤) ٢٤ تتشكل لجنة تادية من الرئيس ولفظ مدرسة الطب ومفتش الصحة بالمصرية وتكون مكثرة بركة ما يتقدم من الشكايات في حقها لا مروي الفانين

صحة عجمية — (صورة لائحة تفويض مكثرة مديريتي الصحة المصرية في عموم المصلحة في ٢

بالمصرية ١٨٨١

(١) ١ رئيس مجلس الصحة المصرية مكثف ادارته عموم الحسابات الصحة ويكون تحت اشرافه كالة المصلحة الطبية وعدده اربعة (٢) الرئيس يدير المجلس للاطلاع رة الرقابة على عمله ويراع ان يخطفها ريز في التفتيش بالاقط — الرئيس المذكورين بين المسائل التي يلزم حرجيا في جدول الملاء وعليه ان يدير المجلس للاطلاع على حاله في ثلاث من احواله وفي حالة نفاذ الاوامر يكون راي الرئيس مرجحا ومرفوضا بعدد جميع القرارات التي تصدر من المجلس (٢) ٢ الرئيس الحق في تعيين وتعيين مكثف عليه اربعة ما عدا كتاب سر الخاف ومكثفاته والمتمدين للذين هم في ملاحظته الاطباء ان يصيبه كثر بمصر باخر القاطعة بها على طلب الرئيس — البات الذين يقيمون الرئيس لا يوزع رواتب الاطباء تأخر القاطعة (٤) ٤ على وكيل المجلس ان يساعد الرئيس في اثار الاذاتال الشارعة وراية في ذلك حاله بالاصح ملاحظه سفدي بقريرتين عام الرئيس اذا ما لوحث له عليه من الخدمه (٥) على كتاب السر للخدمه في مجالات الطبي وغيره الخاصه فيفي اعضاء طبياس جميع الاطباء والمختبرين في ادارة الفانين (٦) ٦ ليا كتابتاد ادارة الفانين

في تفتيش مصر واسكندرية

(٧) ٧ سقا مدني سر وسكندرية بكان ادين مجلس الصحة المصرية باذرة ويكون تحت اشرافه حكما الا ان الاطباء والارضية والحكام البطرية وغيرهم من عدة الصحة باذرة تفويضها وعليهم ان يتفقا من حسن سير الاعمال (٨) ٨ حكما المصلحة وسكندرية يكون تحت اشراف مأموري المصلحة ارفاضا مع تمامهم تحت ملاحظه تفويضهم ان يتقدموا للتفتيش الحسابات الصحة لمصلحة (٩) ٩ على المجلس وسكندرية من يفتشون احوال الصحة لمصلحة (١٠) ١٠ تكون عليها الاجازات وملازمات اخصي والملازمات والكواجر والملازمات والملازمات وملازمات الصالح والارضية والملازمين وغير ذلك من اخصي المخدمين



## ملومات

للمضاه طليبا من جميع الاعضاء الذين كانوا حاضرين بالجلسة وتفتح بتأجيلها في دفتر يخط في دفتر خزانة المجلس مع التوسع الاحصائي للحاضر وتضمن مقتضيات الحاضر لندويي القنصل بناء على طلبه بذلك (م) ٤ الرئيس او مفتش عموم مصلحة الصحة البحرية والكورتيينات عند غياب الرئيس يقوم بإدارة مداولات المجلس ورأيه من مجرى حالة اختلاف الاراء المتبادلة (م) ٥ للرئيس وحده ادارة المصلحة وهو مكلف بإجراء تنفيذ قرارات المجلس

### (في قلم التصاريح)

(م) ٦ قلم التصاريح الموصول تحت ادارة الرئيس تقرر فيه مكتوبة نظارة الداخلية وجميع مأموري مصلحة الصحة البحرية والكورتيينات والتمثل المذكور مكلف بالاجابة ومعه وثائق المصلحة وتلقى به قدر الكفاية من امكنية والمترجمين لتجارت اسفله (م) ٧ كاتب سر المجلس الذي هو رئيس قلم التصاريح يجلس في جلسته ويصر الحاضر ويكون تحت اوامره مستخدمو القلم وخدمته وعليه ادارة وملاحظة اشتغال تحت امر الرئيس وله المحافظة على الدفتر خزانة وعليه مسؤوليتها

### (في قلم الحسابات)

(م) ٨ رئيس قلم عموم الحسابات هو الذي يكون مأمور بالحاسبة ولا يجوز توليفه قبل ان يعطى تأمينا تتقدر بحسب معرفة مجلس الصحة البحرية والكورتيينات — وعليه انه يراقب تحت ادارة اللجنة المالية عمليات مأموري تحصيل عوائد ورسوم الصحة والكورتيينات ويحرر انكشوات والحسابات اللازمة ارسالها لظفارة الداخلية بعد تقيدها بمعرفة اللجنة المالية والتصديق عليها من المجلس

### (في مفتش عموم الصحة)

(م) ٩ مفتش عموم الصحة ان يلاحظ جميع الفروع التابعة للمجلس وعليه ان يقوم باجراء هذه الملاحظة على حسب الشروط المدونة في مادة ١٩ من الفكرتو المؤرخ في — ويفتش مرة واحدة في السنة بالاول على كل من مكاتب الصحة ومأموريها مرة كرها وزيادة على ذلك فان الرئيس يحدد بناء على طلب المجلس وعلى حسب مقتضيات المصلحة التفتيشات التي ينبغي على مفتش عموم اجراؤها — وعند حدوث

ما بين لرئيس مجلس الصحة العمومية وبكاتبه مباشرة (م) ١٠ على المفتشين المذكورين اجراء التفتيش مرتين في السنة لا اقل على الايام الداخلة في دائرتنهما بمقتضى مادة ١٥ من القانون ومن نظافة الماناع وعليها ان يشهدوا المجلس بتتبعها وليس عليها اصناف امر الفلكه البصر ولا في الايام المتصلة — وعليها ان يراقب ملاحظة ماناع المدن المقيمين بها وليس لها اصلا اياها في أي حال من الاحوال وعليها ان يرسلوا للمفتش الصحة المرفقات التي يحضرها مع الملاحظة (م) ١١ على المفتشين المذكورين ان يوجهوا الى المحلات التي يظهر فيها مرض معدى بجره ورواد امر لم بذلك للكشف على نوع المرض والتحقق من اجراء الاحتياطات المأمور بها في ابلق ضبط وسط مواد الصحة البخرية وان يرسلوا حالا عبرها مجلس الصحة العمومية (م) ١٢ وعليها ان يرسلوا ايضا لرئيس مرتين في السنة بالاول تقريرها معناه اليه بالفعول كلما يتعلق بالسلامة (م) ١٣ انما البخرية بالمسيرات تكونون ثابتين هكذا باقية الثمن لم ان يكونهم (م) ١٤ ولهم ان يكتشفوا من المرور على قناراتهم على القرى التي في المسيرات المخططة بها ثلث يصرط حكيماني المشرية بالظروف التي يحصلون عليها اما مرورهم — وعليهم ان ينفذوا تنفيذ ما يتعلق بالسلامة من لمرور اللواحق المصلحة بالصحة والاعمال علم حاضرة دفن الممرات وبعين الرضايل الاحتياطية التي يحصل لروادها بها — ولم يمكنهم بالسلامة والملاحظة حالة الصحة المحفوظات التي لاج في الاسواق

### (تسمية عمومي)

(م) ١٥ الى مأموري مصلحة الصحة العمومية ان يجهزوا لصوص اللواحق التي يصرطها بمعرفة المجلس والمعلومات التي ترسل لهم من طرف الرئيس

صحة بحرية وكورتيينات — (اللائحة المضممة بكمية الصحة البحرية والكورتيينات في ٢ بامرة ٨١)

### (الباب الاول — في مجلس الصحة البحرية والكورتيينات)

(م) ١ الى الرئيس ان يحدد مجلس الصحة البحرية والكورتيينات بهيئة جلسة استيعادية في اول يوم ثلاثا من كل شهر — وعليه انه ينفذ حتى طلب ذلك ثلاثة من اعضائه — وعليه ايضا انه ينفذ بهيئة جلسة فوق العادة اذا دعت الاحوال المبادرة بوضع طريقة احتياطية (م) ٢ تبين في تذكره طلب الحضور للاجتماع المسائل المدرجة في جدول المواد ولا يجوز اصدار قرارات قطعية الا في المسائل المبنية في هذه التذكرة الا في الاحوال المستحيلة (م) ٣ كاتب سر المجلس يقوم بتحرير محاضر الجلسات والحاضر المذكورة يجب تقديمها

موسى - مكتب الوجه البحري مولانا في الطور -  
 ومكتب الفرعية الثانية التي عدتها اربعة هي -  
 مكتب رشيد - مكتب دباط - مكتب سواكن  
 - مكتب مصوع - (م) ١٣ رؤساء مأموريات  
 الصحة فيها يختص بمأموريتهم نفس الوظائف التي  
 لنظار الكاتب فيها يتعلق بمكاتبهم (م) ١٤ مأموريات  
 الصحة اثنان عمل احدهما بالمرشش وعمل الثانية  
 بالقصير (م) ١٥ رؤساء مراكز الصحة يكون تحت  
 اوامرهم مستخدمو المراكز الثاثنون بادارها والرؤساء  
 المذكورون يكونون تحت ادارة واوامر ناظر احد  
 مكاتب الصحة وهم مكلفون باجراء الاحتياطات  
 المتعلقة بالصحة والكورتيئات المبينة في اللوائح وليس  
 لهم اعطاء اذن باطلته وليسوا ماذونين بالتشديد الا  
 على الباطنات التي مع السفن المأذونة بالسفر ولم ان  
 يلزموا السفن التي ترد الى مراكزهم باطلته غير سلمة  
 او بمجالة غير موافقة للاصول بالتوجه الى ميناء يكون  
 موجودا بها مكتب صحة - وليس لهم ان يجرؤوا  
 بالقسم التضيقات المتعلقة بالصحة بل عليهم ان يطلبوا  
 لهذا الخصوص ناظر القل التامين له - وفيها عدا  
 الاحوال المستحيلة لا يكابون الا الناظر المذكور عن  
 جميع اشغال الادارة واما فيما يتعلق باشغال الصحة  
 والكورتيئات المستحيلة كالاخطا طالت المتفشي  
 اغذاها في حق سفينة واردة او التاشير للاربع اجراءه  
 على باطلته لسفينة متاعية للسفر فيكاتبون مباشرة  
 رئاسة المجلس انما عليهم ان يشعروا بدون تاخير  
 الرئيس التامين له بهذه المكاتب - وعليهم ان  
 يشعروا بواسطة اقرب الطرق برئاسة المجلس باطلته  
 من فرق السفن (م) ١٦ مراكز الصحة عدتها سبعة  
 وهي : مركز المينا الجديدة ومركز ابو قير وهما تابان  
 لمكتب الصحة باسكندرية - مركز البرلس وهو  
 تابع لمكتب الصحة برشيد - مركز القنطرة ومركز  
 المينا الماخلية بالاسماعيلية وهما تابان لمكتب الصحة  
 بيوت سعيد - مركز كوايه ومركز المتيق وهما  
 تابان لمكتب الصحة بسواكن - والمجلس انشاء  
 مراكز اخرى على حسب لوائح الصحة وايرانها  
 (م) ١٧ الاشغال المائية او الموقلة بالازارجات

عذر يمنع المفتش المذكور من الحضور بعين الرئيس  
 باتحاده مع المجلس الموقوف الذي يتوب عنه - كما  
 عاين المفتش مكتبا او مأمورية او مركزا من مراكز  
 الصحة او لازارته او عمل كورتيئة طيه ان يجبر رئاسة  
 المجلس في تقرير عام ينتج تفتيشه - في الاوقات التي  
 لا مفر فيها للتفتيش يشترك المفتش العمومي في  
 ادارة عموم الصحة تحت امر الرئيس ويتوب عنه  
 اذا غاب او حدث له عذر يمنعه من الحضور  
**الباب الثاني - ( فيما يختص باشغال المين  
 ومحطات الكورتيئات والازارجات )**  
 (م) ١٠ مادة ضبط و ربط ما يتعلق بالصحة البحرية  
 والكورتيئات في السواحل المصرية المتحدة على البحر  
 الابيض المتوسط والبحر الاحمر وفي الحدود الارضية  
 من جهة الصحراء شمال على هدة نظار مكاتب الصحة  
 ونظار الازارجات او محلات الكورتيئة ورؤساء  
 مأموريات الصحة او رؤساء مراكزها وعلى عهدة  
 المستفيدين الذين هم تحت اوامرهم (م) ١١ على  
 نظار مكاتب الصحة ادارة ومستولية اشغال للمكتب  
 الذي تحت نظارتهم ومراكز الصحة التابعة لم وعليهم  
 ان يباشروا تنفيذ اللوائح المتعلقة بضبط و ربط مواد  
 الصحة البحرية والكورتيئات والاجراء على مقتضاها  
 بوجه المدة ويقيمون في اجراءاتهم التطلبات التي ترد  
 لهم من رئاسة المجلس ويسلطون ما يلزم من الاوامر  
 والتعليقات لكل من مستخدمي مكاتبهم ومستفيدي  
 مراكز الصحة التابعة لهم - وهم مكلفون بالاستكشاف  
 والاستيلاء عن حالة الصحة من السفن الواردة  
 ومناطون باجراء احتياطات الكورتيئة وعليهم اجراء  
 الكشف الطبي في الاحوال المندوة في اللوائح وكذلك  
 اجراء التحقيقات في المخالفات المتعلقة بالكورتيئات  
 ويكاتبون دون غيرهم الرئاسة عن اشغال الادارة  
 وعليهم ان يرسلوا لما جميع الايضاحات المتعلقة بالصحة  
 التي يستحصلون عليها في اثناء تاديه وظائهم  
 (م) ١٢ نظار مكاتب الصحة يشتمون بالنظر للمعايير  
 الى درجتين - فكاتب الدرجة الاولى التي عدتها  
 اربعة هي - مكتب اسكندرية - مكتب بيروت  
 سعيد - مكتب حوض السويس وصلة عيوت

## ملومات

ويجلبات الكورتيتبات شمال على عمدة النظار الموجود تحت ادارتهم مستقيمين للصحة وغرفة وشيا لوث

وخدا مونت — (م) ١٨ النظار مكثفون بالبراء الكورتيتبة على الأشخاص المرسلين الى اللازاريتة

او لعل كورتيتبة وطبهم بالاتحاد مع الاطبله ان يحصلوا كل صنف من اصناف الاشخاص المكتربين

على حذته وان يتعموا ووقع اي ضرر كان وعند انتهاء المدة المقررة بطون البراتيكة او يوقفون على حسب

الوفاق ويجبرون ازالة الضوطة عن اليضاغ والامصة المستعملة ويجبرون الكورتيتبة على الخمة المكثفة بعبارة هذه الصلية (م) ١٩ وطبهم ان يلاحظوا على

الدوام اجراء الاحتياطات المقررة وحالة صحة الأشخاص المكتربين وعمدة عمل الكورتيتبة (م) ٢٠

وهم مسئولون عن سير الاشغال وطبهم ان يجبروا بها رئاسة مجلس الصحة البحرية والكورتيتبات في

تقرير يرسلونه في كل يوم (م) ٢١ الاطباء الموظفون باللازاريات ويجلبات الكورتيتبة يكونون تابعين

لنظار الحلات المذكورة ويكون تحت اوصاهم الاجرائي والتجربة وطبهم ملاحظة حالة صحة

الأشخاص المكتربين والخمة وادارة حركة قسلة اللازاريتة او عمل الكورتيتبة — ولا يمكن اعطاء

البراتيكة للأشخاص الجاري طبهم الكورتيتبة الا بعد عيادة الطبيب اياهم وموافقة على ذلك في تقرير

يعطى منه (م) ٢٢ تأخر كل مكتب من مكاتب الصحة ولازارية او لعل كورتيتبة يكون ايضا مأمور

الحاسبة فيعين تحت مشورته القائية المستخدم المأمور بفصل عواكد ورسوم الصحة والكورتيتبات

ورضاء المأموريات او مراك الصحة يكونون ايضا مأموري الحسابات وهم مكثفون بان يحصلوا

بافصوم العوائد والرسوم وعلى المأمورين المكثفين بحصيل العوائد المذكورة ان يتجوا نصوص الوفاق

الصادرة من نظارة المالية فيما يتعلق بالتأمينات المتضمنة الاتيان بها وكيفية مسك الشفاير ومواعيد

توريد النقود وعلى المأمور كل ما يخص من لشغلهم بتم الامور المالية (م) ٢٣ معرفات مصحفة

الصحة البحرية والكورتيتبات يصير تاديتها بما يكون

البحرية والكورتيتبات في ٣ بابرسة ١٨٨١ من بعد الاختلاص على الايام الصادرة في ٣ رجب سنة ١٣٦١

(١٤ ماهه سنة ١٨٥٠) وفي ذي القعدة سنة ١٣٢٢ (٥ ربيع سنة ١٨٥٦) كوفي ٢٦ ربيع الاخر سنة ١٣٧٥ (٦ اكتوبر سنة ١٨٥٨)

القاضية بشكل وقرب المصالح الصحية بالنظر المصري وفي لفرانكوسيون للشكل بتعني امراض اللعانة

الزيم ١٩ اكتوبر سنة ٨٠ لهما على ما عرفت طبيا تأخر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا امرا والبراه

أت (١) على عدم الصحة المصري بمر من ان تصادها مجلس الصحة البحرية والكورتيتبات — المجلس المذكور يتكون

مكتفا بان يقرر ما يلزم من الاتحاد من الاحتياطات لمع ادخال الامراض الزاوية ورواه المبررات في النظار المصري وبنها

هنا خارج (٢) هذا المجلس مركزا بالسفيرة وبترك على الزيم الثاني — من رئيس بمعية الحكومة ومن طبيب حكومي

اور وباري بصفه مشق حرم مطبخ الصحة البحرية والكورتيتبات ومن مشق الصحة بالسفيرة ومن مكاتبها بالسفيرة

ومن طبيب حكومي تقبها الحكومة من اطباء البلاد المذكورة ومن المشق البيطري بالوجه المصري ومن بين الكرك ومن

مشق حرم المين والدارات ومن مشق صا اسفيرة ومن مشق الدول المخرج لما بالاستناد في المجلس المذكور ولا

تكون قرارات هذا المجلس صحيحة متى ما كان حاضرا به عدد من اعضاء يرد عن تصديق واحد — وبطل في

المجلس المذكور ويكون لم فيه رأي على سبل الامتثال فقط اطباء الصحة المبرمين من طرف الدول الذين يجهزون له

الا ان بصفه اعضاء مندوبين جرد المصور في جلساته — اذا غاب الرئيس او حدث له عذر يمنع من الحضور يترتب عن

الرياسة مشق الصحة البحرية والكورتيتبات (٣) على مجلس الصحة البحرية والكورتيتبات مداومة ملاحظة الصحة بالنظر

المصري وصحة زيارات البلاد الاجبية (٤) في كل اسبوع يلقى المجلس المذكور فيما يخص بمالة صحة النظار المصري

على الصحة العمومية المكتوبة المختلطة بصحة مندوبي الحكومة بالسفيرة وفي كل شهر يرسل له الكورتيتبات الصحة البحرية في المبررات وبني ان يرسل هذه الكورتيتبات الواحد

القرب ما ذكرنا طلب ذلك على الصحة البحرية والكورتيتبات بسبب ظهور امراض خصوصية وفي مجلس الصحة البحرية

والكورتيتبات ان يضمن مجلس الصحة العمومية بالقرارات التي صدرته وبالاخبار التي ترد له من الخارج (٥) على مجلس

الصحة البحرية والكورتيتبات ان يلقى من حالة الصحة بالبلاد وان يرسل توصيات للتفتيش في جميع الجهات التي يري لها

لارسلها اليها — ويصدر النظار على الصحة العمومية بارسال التوصيات المذكورة التي عليه اجراء ما يلزم من المساعدة

سهل عادة ماورى بمقتضى القوسونات (٦) إلى المراكب المذكورة  
بقر الفریق الاحباطة التي يكون الفریق منها مع ادخال  
الامراض الى اربعة ارباب: المحبوبات، انطراض المصريين، جهة  
السواحل اومن جهة حدود الصحراء، وبين المباح التي يترى  
ان يحمل فيها مرفقا بمجلات الكورتية والتي ينبغي ان يعتد  
فيها مراكب دافعة للكورتية (٧) وصيت كفة القادر  
اللازم اجراءه على الباطحات التي تسقط من مكاتب  
الصحة للسفن عند قيامها للسفر (٨) في حالة ظهور امراض  
وباتجاهها، المحبوبات في القطر المصري بقر المجلس  
المذكور الفریق الاحباطة التي يكون الفریق منها مع  
انفصال الامراض المذكورة عنه الى الخارج (٩) في  
على مجلس الصحة والكورتيات ان يلاحظ ويراقب  
تعليمات ما يقره من الاحكامات التي تتعلق بالصحة والكورتيات  
ويطلع جميع الخواص المتعلقة بمجلة الكورتيات وطه مباشرة  
تعليمات مرجحة الله سواء كان لها نفس برفاهية القطر او  
فيما يتعلق بالحفظ على التامينات المنتهية في معاملات  
الصحة الدولية (١٠) ويقرر ما يتعلق بالصحة من الشروط  
التي يلزم اتباعها في كل الخارج عند زيارتهم لبحرهم ويعتد  
منه عليه ان يلاحظ حاله جميع في زمن الحج (١١) في القرائات  
القاصرة من مجلس الصحة البحرية والكورتيات بصير تعليمات  
لنظاره الداخلية وبصير اطلاع نظارة الخارجية عليها اخصا  
وعلى ملها اذا اضطرر الحال للتواصل التجاري مع ذلك فليس  
المجلس ان يكتب مباشرة الفواصل التي في المدن التي على  
الامر بخصوص انفصال للصحة السابقة (١٢) على الرئيس او  
مكتب عموم مصلحة الصحة البحرية والكورتيات عند جهة  
الرئيس او حدوث على منه من المحذور ان يقر ما جاز  
تعليمات لقرارات المجلس ولذلك يكتب مباشرة كافة ما يورى  
مصلحة الصحة الخارجية والكورتيات وما يصاحبه المحركة باجرها  
وطه ان يدر على حسب اراء المجلس مادة ضبط ويوط  
الامور الصحية — وطه ادارة مجلات الكورتية التي  
بالسواحل ومجلات الكورتية التي على حدود الصحراء —  
والبحرية على تغيير الاحفال السابق (١٣) مفتي الصحة  
ونظر مكاتب الصحة وطها الملازجات ومجلات الكورتية  
ومندوب المجلس على يقر الخاضعين من الاعطاء المذكورة  
الذين ياجيب على جوابات مطلة في من مدارس اوروبا —  
ومع ذلك فان ما يورى الصحة الموقوتين لان يمكن اجاؤهم  
مرفقا بصلة نظار مكاتب الصحة واما يقر استبدل عند نظر  
وطائهم ما يورى جديدين للشروط الجيدة في الفترة الاولى  
من مدة المدة (١٤) يقر المجلس بواسطة رئيسه لناظر داخلية  
حكومتا من يقر تعيين في الوظائف والتكاملات التابعة  
لصحة الصحة البحرية والكورتيات والناظر المشار اليه دون  
غير الحق في تعيين في الوظائف المذكورة وكذلك يكون  
الاجراء فيما يتعلق بقرت المختصين وتعلم وترقيم —  
ومع ذلك للقرن لمران بين هذه الصحة الاضاف مثل خزانة  
الصحة والدخالة والتكاملين (١٥) نظار مكاتب الصحة مدتهم  
ثابتة ومراكم تكون بالسفيرة ورديده وحمايل ويورد



## ملفوظات

مصرف المجلس بالنسبة لمهام الصحة السريية ان يامر بتدبير الاجراءات السرية والمخاطبات بها مباشرة جهات الحكومة الخارجية، وبراغايا ويتصدوا وعلى أي حالات يجب على الرئيس ان يغير الحكومة في الحال عن القناصل في اير باجرافيا — بما، حله لثمان فركين في حق انكراه على اتخاذ القناصل السرية بدون تعيينات فركين يتول الناس طلب المجلس انتم

( صورة ترجمة افادة صادرة من نظارة المصاخبة الى مجلس الصحة العمومية بمصر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨١ عمدة ٩٨٩ )

طبقاً لرغبة مجلس الصحة السرية تغير مساعدكم (١) حصة بعضي الحال لاتخاذ القناصل السرية نظراً لخاصة الصحة السرية ما قبل تدريسكم لكم بان تاريخ باجرافيا، مدة القناصل الرئيس اباغيا من غير ان تكون مازودين بالمرض بما حداً الى الحكومة لتفحص عليها واما يجب تفحص ان غير يا حيا ديوان الداخلية في الحال — بما، حله ما ورد من مساعد رئيس مجلس الصحة السرية خارج ٤ فبراير ٨١ ٦ طلب التفرغ من المجلس بالمرض السرية لدفعه من طرفه بعضي الحال لاتخاذ القناصل السرية فقامت الصحة السرية لدفعه من ٨ من اير ١٨٩٩ بالاجابة لطلبه عن القرض الداخلية في الحال وصحت من الاضطرار سيرة الجهات بذلك واتخاذها بخلاف ما يجرى به من هذا القبيل قد ساروا على سيرة راحة ما ورد به وما غير اليه الجهات وادبكم على مساعدكم لاتخاذ الاجراءات بوجه

صحة ( مطر ) — ( امر حال رقم اول اكتوبر سنة ٨٢ ( ٢٣٢ راسمة ١٤٠٠ )

( عن خبر بمصر ) بما، حله ما رتبته المصاخبة داخلية حكومتنا ومطابقاً رأي مجلس نظارتنا ناصر يا حوات

### ( الفصل الاول )

( في الاحكام المتعلقة بتجارة الحيوانات المنزلية ونقلها )  
(١) ا المصالحات المنزلية الخاصة بالامراض المعدية او المتبرية بها لا يجوز الاتجار فيها ولا نقلها — بتدريسهم على الامراض المعدية المصالحات السلية التي تكون اناسهم الاضطرار في اصطيلات وزرايب واسعة وارضت معها في مراعاة احتياوت شرعت فيها من حياض حتى واسعة او يكون فلم بمعدتها نسي الاخصايس للذئب فاقبل بمعدتها الحيوانات المبرقة وكذلك الحيوانات التي تكون طلع في الاقاليم التي اصطلحت لطف المالية الخاصة بالمرض المعدي وبالمكان فان جميع الحيوانات التي خالطت يابسة او يمرض واسعة الحيوانات المبرقة تبصر مشوية بالمرض (٢) على مصالح الصحة ان تلاحظ في وقت الاصلاح والاداء التي تابع فيها المالية وعليها ان تقرر عند ظهور امراض معدية في الحيوانات جميع القناصل والوسائل اللازمة لمنع انتشارها ونزها ان تطلب الامراض في هذه الحالة الوسائل والقناصل السرية عنها في مباد ٥ و ١١ من هذا القانون (٣) اذا ظهر مرض معد في قطع من المالية اثناء تلكا بالنسبة المعيد او بالمرآك يمتنع تجزير جميع المالية المذكورة في القرب الجهات ومطابقاً بمصرفه بعضي الصحة التي ان تخرج في ذلك اعرض مباد ٥ و ١١ و ١٢ وما امرت بالمرآك التي اصطلحت لتفحصها الاضطرار ينظفها وتقررها

المجلس بمصر ميزانية ايراداته ومصروفاته ويصدر تقريرها بمصر مجلس نظارتنا مع ميزانية عموم الحكومة صفة ميزانية طبقاً بما لاجل تنظيم ميزانية الاولى على المجلس ان يقرر اساساً لمصاهاية متوسطاً — الايرادات التي حصلها مملكة الصحة العامة الفاتلات سبعين الاخير و متوسط المصروفات التي صرفت لانظام مصاهاية الملة المذكورة فلذا وادت اصارها عن الايرادات ويبرأ ليه الجهر من عموم ايرادات الحكومة ومع ذلك على المجلس ان يقرر بدون تاخير في الطرق المبرجة لمحاولة الايرادات والمصروفات ويصدر تقدم ما يقرره على نشاط داخلية حكومتنا يبرأسة رئيس المجلس المذكور واما ما يورد في الايرادات في حالة وجود زيادة ما يلقى في عربة مجلس الصحة السرية والكورليات ويصدر لتفحصه بعضي فرائض المجلس معقد عليه من مجلس المجلس ليكون مبلغ احوالي فقط يكون معداً للقيام بما عساه ان يطرأ من القطار (٤) ٢٥ في الرئيس ان يامر بان تنقل الايرادات سيرة عند ما يطلب ذلك ثلاثة من اصحاب المجلس بصفة الايرادات بالطريقة السرية يكون راجعاً كلاً كان المصروفات اعقاب مندوب من طرف القناصل بمصرفه في المالية العادية او المالية المالية وكذلك اذا كان المقصود تبين مستخدم او رشت احد من المستخدمين او تغيير او ترتيبه (٥) ٢٦ المصاخبة والمديرين ومندوب القضايات مسعولين عن توليد ما يلقى بهم من القلق الخاصة بالصحة فليعلم على جميع ماموري الحكومة المتكئة بالجهاد في ان يوافقوا في ذلك على طلب منهم المساعدة بوجه قانون ماموري الصحة فليدبر سرعة جهاز ما يصدر افادته من الاحكامات مرأية للصحة السرية (٦) ٢٧ الاحكام والتفصيص المذمومة في امرها هذا تكون شعبة الاجراءات اباغيا من (٦) ٢٨ كل ما كان مخالفاً من جميع الايام والقوانين السابق صدرها لاحكام امرنا هذا يكون لانها ومنسوخا

صحة عمومية — ( مفور صادر في ٢٤ ربيع اول سنة ٩٨٩٢ صورة ترجمة افادة من مجلس

عموم الصحة نظارة المصاخبة بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٨٨١ مرة ٢٠ فتمت ديوكم على ان مجلس الصحة السرية عهده المسددة في ٢ اير ٢٠ باجرافيا مع تراشه ان القرضات لكسالة اليه بما يخص وضع القطار واتخاذ القناصل السرية نظراً لمهام الصحة السرية في مدينة مسعوده بالنسبة للبلاد المصاخبة حسب مطروق لادة الزاينة من الامر العالي الصادر في ٢١ اير الذي مضى كما بالي — ومن ان المجلس حله ان يقرر الحكومة للاضطرار على تدبيرها كانه القطار للنسبة ومصارفها كانه الاجراءات لتفحصها فاقدموا نظراً لمهام الصحة السرية وطه اياً ملاصقة بتدبيرها بوجه الصحة واما ان يامر بان يطرأ على احوال سيرة لاتخاذ القناصل السرية نظراً لمهام الصحة السرية وانه مع ضرورة المجلس بالمرض بها الى الحكومة للاضطرار في قرياً جرب على ذلك تاخير في اجراءها وتوليد ما يجب هذا الامر احوال مشوية كلية بما، حله ما ذكره صار من القرضين ان يقرر ان يقرر على القناصل السرية التي يقرر الاضطرار لكليهما بما ان يقرر الاضطرار لاتخاذ القناصل السرية التي يقرر ان يقرر القناصل التي اقرت عليها الحكومة بقرراً ان يقرر القناصل لاتخاذها بما في الحال والمطروح على ضرورية مذكور في ان يقرر القناصل السرية التي يقرر اذات الشارة لاتي على لادة الزاينة على حيا في يور رئيس مجلس الصحة السرية كغيره ضرورية وجد

## ( الفصل الثاني )

( نيا يلزم اجراء عند ظهور امراض الحيوانات  
الوبائية بوجه المصوم من الوسائل والتدابير منما  
لاقتضاه )

(د) في ٤ من اربابها نباتات تلتقي بعضها او الفاكهة من اسها  
وعلى النظار ان الركلات الفاكهة يادى الكسور والربط والتمسك  
والاباد ونحوها ان يمانر بالكمار روى المشيكل شيخ الد  
بظهور امراض بصب جملته حيوانات في ان واحد وبالز  
ان يكون الامراض المذكور مضطربا ونحوها ويؤخذ به وصل  
من اسفل وعلى روى المشيكل او شيخ البلد ان يمانر بتبليغ  
ذلك لصحة صحة الجبهة بالكافة ان يجب على الحكام  
الطيرة والاملاء وسائر ما يورى الصحة والصلب ان  
بشعرا صفة الصحة بكن ما يلزم من الاحوال المتغيرة  
بامراض الحيوانات الوبائية (د) ٥ على صفة صحة الجبهة عند  
ما ورد لا احداث المذكور بالاملاء السابعة ان يمانر بدون  
تاعونى كحالات الزايفة تفتق من نوع المرض الذي ظهر  
بها وتاسر باملاء القادير والاحداثات الحادثة فترقب انتشاره  
وسر به لم يغير صفاط او مدير الجبهة بذلك وتشر به جلس  
الصحة المصومة بواسطة القادير — يجب على ما يورى  
الحكومة بالجبهة ان يبدلوا الجبهة من صدور ايام جلس  
الصحة المصومة في عزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات  
السليمة ومنع ادخالها باي حيوان كان — وبسرع  
لارباب الحيوانات المريضة ان يمسكوا باي سبب كان له  
الاسواق والمال ولا الله الحارز ولا الله حاضى الشى المصومة  
بل طبع ان يضمنوا في حالات مفردة ان يمسكوا في صفا  
جميع ايام صفة الصحة التي تصغر في شأ بها — وعلى رئيس  
جلس الصحة ان يمانر بواسطة القادير الطرق صفاط الجبهات  
ويدير القادير الجادرة بظهور المرض وان عين في القادير  
والوسائل الصفاط الحصى تقتضاه (د) ٦ على مدير الاملاء  
ان لم يكن دعل فيها المرض المذكور ان يمانر بالحدود مع  
صفاط صحة الجبهة بالكافة على رواب الثانية وما يمتنع كلا  
بما لم يكن في لزوم ذلك وان يمانر الجهد في الملاحظة يات  
تقديرا لوسائل الاملاء لان كان سرعة امراض سائر القادير  
والصفاط التي من شأها تولى انتصار وبها الحيوانات  
عند ظهور وتغيرها في الاحمال في جميع الجبهات التي يلزم  
اجراءها بها (د) ٧ منع وبها الحيوانات الانهارى  
المريضة او المتغيرة بالمرض وبها الاشياء الخما التي  
تلق بها الجلود وعظامها واورثها وروس فرونها وصفاطها  
وتحيا الغير المانعة ومروها واسواقها وصفاط ذلك — وما  
نحوها الحيوانات المشدودة بالامراض التي يمتنع فيها الله  
سليم يمانر ان كان اخلا الاختراست التي يواظب عليها لا  
يكن ان يمتنع على ان كان انتصار المرض باي وجه كان  
(د) ٨ صحة الصحة ان تمانر ببلع الحيوانات المصابة بالمرض  
المصومة وانتصار مرض الحيوانات الوبائية التي يمتنع مرضها  
عندما وشعور بدم امكان مثاقله — وانما ظهر المرض

في ورية واسلب اكثر الامثلة المبرودة بها على صفة الصحة  
ان يمانر ببلع جميع الحيوانات التي بالوربة المذكورة — وما  
اذا امتد المرض وانتشر في جملته رواب فلا يمتنع الا الحيوانات  
المصابة — وبها يمانر او روى المشيكل والذين والادوية  
والذي الرواب الغير النشطة ونحوها والوربة انما  
(د) ٩ اذا امتد صفة الصحة ببلع الحيوانات المصابة بكن بها  
حوي في اي موى عن الحيوانات المصابة بها الحيوانات التي  
بصردتها نظرا لشبهها بالمرض فانه يمانر لا يمانر ببلع  
مماثل لغيرها الحقيقية — وبصردتها صفة صحة الحيوانات  
المذكورة بمرقة من يمانر بكن في الاملاء وبذا اساسا  
لذلك اسما الامثلة بالاسواق المبرودة التي التفتت في الجبهة او  
في الناحية (د) ١٠ على الحكيم البصري او الطبيب في الجبهات  
التي يمتنع وبها الحيوانات مسطحة انها ان يكتف بصور  
ماورى الحكومة بها والاملاء من عبد الجبهة في جميع الحيوانات  
المريضة او المتغيرة بالمرض والى بدوع التي يمانر فيها في  
الاحمال نظرا لاسماها بالمرض ونحوها بالتطبيق لتسروس الاملاء  
المصابة صفة — وثالث حصول الاجراءات بكون بواسطة  
عصر يمانر عليه من ماورى الحكومة ومن البصري والحكيم  
ثلاثة من عبد الجبهة ومن صاحب الامثلة والبصري المذكور  
برسح فيه تاريخ الامر الصادر بالذبح بدم صولة ذلك في عام  
وصفة وسكن صاحب الامثلة المبرودة وعده وادواطها وبها  
والذكور والاملاء وتوحيها والذين الذي يمتنع به لم يمانر  
صورة من البصري جلس الصحة المصومة وصورة الحكومة او  
الصفاط فوسلها منها الى نظارة الداخلية ويكون مرفعا من  
لصاحب الامثلة من المدير او الصفاط الطابع ما هل كانت  
(د) ١١ الامثلة التي يمانر فيها او يمانر بمرق معد لا يمانر  
بمرق صفاط على الارض بل يمانر عليها بمرق معد لا يمانر  
بصل الذي يمانر صفة الصحة من اجل ذلك ان يمانر  
تسليها الى السطة ويوري ظهور الفريات او الفناات التي  
استصفت في ثلثها (د) ١٢ منع الخا الحيوانات الميتة في الطريق  
المصوم وفي تيرليل والبرج والساقى وامر ولاسواقها ونحوها  
وكذلك دفنها في عزل امر خلاصين من طرف صفة الصحة

## ( الفصل الثالث — في اجراءات خصوصية )

( اشرع الاول — في الرواب البصري والجبهة والجندري  
القاني والساقية والبرج )

(د) ١٣ عند ظهور الرواب البصري او الجبهة الجندري القاني  
او الساقية او البرج في اي جبه من جهات القادير امر على صفة  
الصحة ان يمانر بالاجراءات المبرودة لاصحة ما بالاملاء وبها صفاط  
بها وفي سماء المانعة بمانر مرم اداني القادير التي يمانر على  
ظهور ومن الحيوانات من الاستطاع صفاطها واصفها بمانر على  
الاستطاع والارباب صفاط ومن الحيوانات القادير من  
الزور في الجبهة المبرودة بالمرض ومن مخرج اي حويل كان من الجبهة  
الحامل فيها المرض وكذلك الجلود الطرية والصور الحام والقار والم  
البر للاب والورم والاملاء والاملاء والاملاء والذين والذين  
وغير ذلك

( اشرع الثاني — في الاملاء الرزوي المدي )

(د) ١٤ ان كان صاحب الاملاء الرزوي المدي يمانر بدمه  
سببها ومن لهما ٨ و ١١ و ١٥ الحيوانات المصابة في اسماها



من إحدى المناسبات المعروفة وسبق حصوله على التصريح المذكور آنفاً — واسطة هذا التصريح بوقوف في جميع الاساطيل على ارباب الطالب شهادة من اللجنة الناتج لما قيل على حين سيرة وجوده اخلاصه (م) الأشخاص الذين يظنون خدمته في الجيش بصفة اهلها، او اجراءه او حكمه — يعطيه بكون تقديم من المدير بناء على طلب ناظر حرية وحرية معونة حكومتنا ونمويل ناظر داخلينا ذلك وينبغي انث كبريا من الأشخاص المماثلين التصريح المبروه في المادة الثالثة وبعد دعويل في خدمة الجيش الطبية بكونهم تابعين لناظر الحرية والحرية لا لغيره (م) ٨ على المدير ان يرسل لجلس الصحة البحرية والكورليات كسوفات صحية عن البحرية والكسرية في كل اسبوع وعن المديرات في كل شهر وتيريل هذه الكسوفات في اوليات اكثر في من المند المذكورة قبل من طلب جلس الصحة البحرية والكورليات ذلك نظرا لما يكون طارئا من الاساطيل الحارة (م) ٩ على المدير ان يفسر ويرسل في كل سنة لناظر داخلية كسوفات مشروحة ومطابقة المصالح الصحية

### (الباب الثاني - في اللجنة الصحية)

(م) ١٠ تشكل لدى المدير لجنة صحية مؤلفة من الآتي ياتيهم (م) المدير — الزكول — ممثل صحة مصر — كيراني — مستشفى الحرية — ابراهيم باشا — مستشفى الحرية — مدير مدرسة الطب وكوكله — كيراني — الجيش — اول عربة مدرسة الطب الباطني — وسبعه انث الخطر يده اليه بناء على طلب ناظر داخلينا اي شخص اخر لاجل النظر والبحث في مسألة خصوصية (م) ١١ تكلف هذه اللجنة بالنظر والبحث في كافة المسائل والقضايا الصحية والصحة العمومية التي يهرسها عليها المدير (م) ١٢ يصلي اللجنة الصحية رأيا في كافة المسائل المتعلقة بالطب الشرعي وغيرها التي يهرس عليها من قبل اللجنة الصحية والادارية (م) ١٣ اليه اللجنة الصحية نفس شهادة كل من بغض التصريح بممارسة صناعة سواء كان عليها او حكما للانسان او حيوانا او شيئا يعطيه بالذات والغير في نفس المحاصلات البشري والحيواني داخلها في الخافين بعد ان يكون له ذنب لديها جوده فاعانها

### (الباب الثالث - في الحكم باقية ومقتضى الصحة)

(م) ١٤ حكما باقية المديرات والمساعدات مسكونين عن حسن سيرة الصحة واطرح باطل في جميع ما يورثه المصلحة المذكورة التابعين لادارتهم فيما يتعلق بعمل وظائفهم (م) ١٥ اشهرات مسكونين بمراقبة جميع ما يورثه المصلحة الصحية التابعين لادارتهم وطعيم ان يواظبوا استطلاع حالة الصحة العمومية — سدوات اقتضت ارجح في الاصل ما ياتيها — الوجه البحري — الوجه القبلي — محافظة الحرية — محافظة الكسرية — ادارة الصحة لا يخص بالقتنون من حدا مفتش الاستكسار في نيلهم ان يصفروا اديار ما يورثه الصحة التي تحت تصرفهم من اي رتبة كانوا ما لم تكن تلك الايام لازمة لتفتيش اللوائح — وطعيم ان يهرسوا للدراسة فيهم بقرار يقدرونها (م) ١٦

سرى لاجل عدم اليقين في الزكاة ما يقدم مساعد يورث كرهه بها مع استدعاء التفتيش واليها فيكس والري وسبب ان اجراءه على وجه ما راء الجلس يهرس عليه الحصول على الفرض المبرور من وجهه جميع الجهات في حالة جوده لانيه — بالصحة — اليها المصلحة عليها ان يورث في كل كذا كذا بدل الجيد في بعد ما راء الجلس على وجه ما سلف وتوضعه ووقع هذا السائل تحت امانة واحدة وسدري ما يورثه من من الملة في هذا الامر وقد خرتا لاني في الجهات في تاريخه حكما (م) ١٧ (امر عال رقم ١٨ رسة ١٣٠١ ١٥) (تول برسة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا ووافقت رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس لدوري القليان اسرنا بما هوات

### (الباب الاول - في الادارة)

(م) ١ تشكل بمصر الحرية ادارة لمصالح الصحة العمومية وتكون تابعة لنظارة الداخلية (م) ٢ على المدير ان يدر كافة مصالح الصحة العمومية وبلاطش تليد القياض والايجات الصحية الصادرة لفلان في دولة الامراض المشفرة والمصرية والامراض الجواريات بكل امر لا يهرس عن حد التصريح ولا عن حواكيد البلاد وما ليا هذا المصالح الحرة على معة جلس الصحة البحرية والكورليات — ويجمع المستفيدين الطبيين والاداريين بكونهم تحت ادارة المديرية على ان يهدي للاجتماع اللجنة الصحية المبروه بها في المادة المبروه من قرا له لروم ذلك بان يراس عليها ويدين للمدير وكول (م) ٣ يكون تابعا ليا (م) ٤ مفتوح الصحة (تابعا) مفتوح البطون (تابعا) الحكمة باقية ولا مبروه والكتابات والحكم الباطية المستفيدين بمصلحة الصحة الداخلية (تابعا) المستفيدين ملكية كاتك او حكمة وادارة بخارن الادوية والصحية والمعامل الجيرة الخاصة بالكميات والادوية والمعامل الجديري (م) ٥ يهرس المدير من كافة الاجامات الادارية كقائما لائحة الصحة العمومية على ناظر داخلية حكومتنا عن — استدلال مع مرسوم اللوائح الصحية ولا يهاد — تنفيذ مستطاع (م) ٥ المستفيدين والزعماء والفتوى في المستفيدين الطبيين والاداريين بمصلحة الصحة الداخلية بكون بمعرفة ناظر داخلية حكومتنا — اما المدير له ان يهرس ويربث المستفيدين الاشراف كالمصيرية وكقائما في داخلها وان يهرس عليهم الشؤون التاديبية الاصل ما ياتيها — (اولا) القصور على عرض المدير وبعد اخذ رأي اللجنة الصحية كتابه — وعلى الاجاب الذين يهرسون الحصول على هذا التصريح ان يندوا في هادام للمدير — اما التصريح في الكتابات (القائات) فيكون من المدير بناء على رأي المحكمات في المدن والجهات القبايات جوا وفي الجهات الاخر يهرس الذين من المدير بناء على رأي حكما المراكز بالاستناد لك شهادات المبرورين وان اجلس مقررة في المصالح — ولا يهرس لاي شخص كان لث يشغل بين الطب او مباحية الاستاذ او الادوية او البصرية او البصرية وان يكون عالما ما لم يكن حائزا لشهادة بذلك

## طعونات

للش الاسكسرية في سجداتوه ما حكاه باشية والمتقنين من الاعتصامات المجرورة لم في الدتوين السابقين وحركت كل باعة بالمطعم ومراقبها بما (١٧) المتقنين البطرية اثنان اجدما على القاعة اسويط ومكتب بغيره الزجه القليل والاخر بطنطا ومليه تقيش الوجه الهري — ولما طل الفرع الهري ما لفتني وجهي فلي يجرى من المراقب على كامل فروعها فله (الباب الرابع — في مدرسة الطب)

(١٨) مرض المدرس طاهر الداعلية بعد اذ رأى الهمة العصة صيون المدورين الذين يؤلفين بحمة الامهات التي تجري سواء كان على المرحمين لوظائف المتوجبات الخالية أو في اعراضه المدرسية (١٩) عوجوات مدرسة الطب المبدون للقيادة الطبية وأراضا الصين والامراض الجذبة والولادة وأراض الفسه يكونون حالة كرم بهين نظارة الحرب العمومية مكشورت باناء خدمة طبية في مستشفى الفرسة المصري ومعه الخدمة في ملازمه لوظائف

(الباب الخامس — احكام عمومية)

(٢٠) في احيا تقيش ان يقدموا للدير تقرير اسويها عن حاله صحة الفرق الطبية بها — وعلى حكاه يطرقا تقيش ان يقدموا ليا يخلص بعضهم تقرير ما خلا ما ذكر قبل — وعلى جميع الامناء الطبيين بحمة عمومية غير ثابتة للدير ان يقدموا ايضا تقريراً على البسط المذكور (٢١) سكاه باشية مستشفيات الفرسة والاسكسرية العمومية مسجلون عن نظارها طحا بإذاريها (٢٢) المظفون والمهبروت وجميع مأموري الجهات الملكية والاسكسرية مسجلون عن تنفيذها على العصة وطبعم ان يمسأفوا في سرعة تنفيذ الاحكامات المخطاة فائدت العصة العمومية عند ما يطلب منهم ذلك مأمورو العصة العصة الايبا كان مغاير للشرع ولما زاد الادب عليهم ايضا اعطاهم نظار داعلية حكومتها بالمخالفات التي تفتق لم ولوجها في المصلحة العصة (٢٣) على مأموري مصلية العصة المصيرية كان يعمى الفرع المقررة بعمرة نظارة الخالة ليا يخلص بالرسوم العصة الخال فحصلها طبعم وما يعلق بمك الحسابات وتوريد النفود (٢٤) الامصاصات المجرورة في امرنا هذا الخرافي المصلع العصة ومقتدعها ومأمورها من أي رية كانت يسرع انطها كليا ان يعضها بالمخالص الأولية في المدن التي تشكل فيها مك المدارس (٢٥) جميع قصص احكام امرنا هذا اصحابا من هذا اليوم (٢٦) امرنا الصلح بتاريخ ٢ صفر سنة ١٢٦٨ (٢٧) بتاريخ سنة ١٨٨١ بتشكيل مجلس العصة العمومية وكذلك حاله جميع ما اقتضت عليه الاماير والفتاوى الكلية من الاحكام الخالفة لقصر امرنا هذا

صحة عمومية. { مشورون نظارة الداعلية في ١٥ شوال سنة ١٢٧١ (١٨) المجلس

سنة ١٨٨٤

في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٤ اجتمعت اللجنة العصة للتعرف في الاجراءات العصة اللازم اتخاذها في التطور المبصري في الفصل الشديد الحرارة وفي الاحتياطات

اعلموا ولولا ذلك لكان يمكن اقالة كورديون سمي في وقته قبل انتقال الأشخاص الآتية من (بورت) الاسابة الى محلات اخر فلهذه المناسبات وانقت اللجنة الصحية على ما قرره المؤتمر الصحي الدولي الذي اجتمع في وينا سنة ١٨٨٤ وهذا مضمونه — حيث روي ان الكورتينية البرية غير قابلة للتنفيذ وليس فيها ثمة بداعية وجود المواصلات المتصددة التي تزداد يوما عن يوم وحيث روي ايضا انها تضر بالتجارة ضررا عظيما فالمؤتمر المذكور لا يقر على الكورتينيات البرية — وما ذكر يمكن ادارة مصالح الصحة العمومية عند وقت الحاجة وظهور اوباء اذا كانت المدينة او القرية متصلة امرا لا كليا التاكيد على الحكومة على حسب رأي اللجنة بوضع هذه المدينة او القرية تحت الحجر الوقائي ولو ان ذلك لا يصد منه ثمة وانما لا يتبع هذه الطريقة اذا ظهرت حالة اخرى في محل آخر

(تاسعا) يصير ابطال جميع الموائد والاسواق التي تحصل في اوقات معينة في الفصل الشديد الحرارة لغاية ٣١ اكتوبر متما للازدحام الجاري حصوله اثناء ذلك بالامم والحجوات توليا من الاضرار بالصحة العمومية (الامضا) الدكتور عثمان غالب (الامضا) الدكتور شنوديت (الامضا) الدكتور حسن (الامضا) علي رياض اجراء سمي (الامضا) الدكتور تدم (الامضا) الدكتور ميلتون — هذا وان المقصود بالمؤامرات المنظمة التي تقام جملة ايام في جهة واحدة ويتوجه اليها العالم المواليا لما الاسواق التي تقام في المدن والقرى في ايام معينة مدة بعض ساعات فقط فلا يصير ابطالا بل تستمر على حسب العادة (الامضا) الدكتور حسن — المحضر بهذا صورة ما قرره لجنة الصحة بايد مجلس النظار بجلسته المستعجلة يوم الخميس ١٠ يولييه سنة ١٨٨٤ متضمنة الاجراءات الصحية للازم اتخاذها في الفصل الشديد الحرارة ثم الاحتمالات الالزام اجراءها عند ظهور مرض وبائي وحيث انه من الواجب تنفيذه بصوم القطر فقد كتب في تاريخه عن هذا لكافة الجهات الادارية والجامعة هذا تم لاتباعه على التام بجهتك

صحة عمومية — (مستعجل من نظارة الداخلية في ٥ رجب سنة ١٣٠١) (اول ماير سنة ٨٤)

حيث ان المادة ١٨ من الامر العالي السابق نشره للجهات بالجامعة بجهتك في ٢٣ ربيع الاخر سنة ١٣٠١ تنصتصا بتشكيل ادارة مصالح الصحة العمومية ولعل في ترجمتها سهو وان صوابها انصح صهي (يريض المدير على ناظر الداخلية بعد اخذ رأي اللجنة الصحية لتعيين المتدربين الذين يرقون جزءا من لجنة الامتحانات التي تجري سواء كان على المترشحين لوظائف الخواجات الغالية او في آخر السنة المدرسية) كما عمل ذلك مما ورد للداخلية الآن من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢١ غايه جماديه الثانية سنة ١٣٠١ فقرة ٦٥ فللاجل الوقوف على صحة المادة المذكورة بجهتك اتفقنا بتعميره وفي تاريخه كتب بهذا لياقي الجهات ايضا

صحة — امر عال في ١٢ رجب سنة ١٣٠٢ (١٣٠٢)

(عن مدير صحر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٥ فبراير سنة ٨٤ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١) بما عمل ما عرفة طينا ناظر داخلية وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا باحراث (١) اكمال بصحر الحرسه محطه للصحة العمومية كوقت تأمه انظارنا الداخلية (٢) مع المحضر يجري ادراجها مدير صحرين بامرنا وعلق منه مقرر صحرين ايضا بامرنا وعلق منه مقرر في حالة غايه او حصول خطر ل (٣) تحديد عدد الاساتذة المتدربين المؤهلة لمهنة الصحة العمومية ودرجات متوغلها كما المندوب بمرتب درجات موظفي مع المحضر مرفوعة المصدق عليه بقرار من مجلس النظار في ١٥ اكتوبر سنة ٨٥ (٤) ٤ فهور رئيس المحضر تتوع استعمال الخدمة الخاصة اليه حسب مقتضيات الاختلال بصدديق ناظر الداخلية (٥) ٥ محطه الصحة العمومية ملاسحة كل محل يكون له ارتباط بمحطه الصحة العمومية وطبها مرابطة صيد اللقاح الصحية السابق نفرا بما يصره المحطه للصحة بذلك لئلا يوازيه الامراض المرضية والوبائية بالناظر اراض المحطوات وهذا فيما هذا الصالح المصلحة على عهدة مجلس الصحة العمومية واكثر ترميات (٦) ٦ بصر رئيس المحطه عند القوم كافة الاحتمالات الارام لظفنا لانات ومبالغ الصحة العمومية وبين ناظر داخلية حكومتها عن وقوع كل محطه يقع بها عمل او اضرار سمي صيد اللقاح والاحتمالات الصحية (٧) ٧ الصريح بتماثل مناصات الطب والكيا وبندواة انسان والصديقه والكيا وبناظر داخلية حكومتها بما عمل عرض رئيس الصحة العمومية — لا يصر لاحد تماثل المناصب المتدربة اعلاه ان يمكن حائزا ديلها او شهادة بذلك من احدى المدارس المعروفة ولكن مصرحة له بتماثل مع الصناعة وسبق حصوله على الصريح المذكور انما — راعاه هذا الصريح بقررت في جميع الاحوال على اقرار الطالب لشهادة من الحكومة الخارج ما تنزل على حسن

معلومات

عليها من جهة الإحصاء فبما يخص الرسوم الصحية المأخذ  
فصلها عليهم وما يتعلق بمسك الحسابات وتوزيعها (الزاد) ٢٠  
فالمخطوط المذكور ومنه ما يريه الجاهل أن المسألة والصيغة  
يتولون عن تقييد اللزاع عليهم أن يسطروا الصيغة  
في الأبحاث والبرهان لئلا يفتقدوا الصيغة أيها الصانع  
الصيغة عند ما يطلب منهم ذلك ما سطر للصيغة الصحية عليهم  
بما اعتزلوا ظاهره ما عليه كحسبها بالاعتكاف التي انضقت لم  
تروعا في الصيغة ٢١ فتح تمسوس أمرنا هذا  
تخارا من هذا الوجه ٢٢ حرر أمنا هذا جميع ما شئت عليه

[illegible]

بحجة - - - - - قبل من نظارة الداخلية في شهر ابريل سنة ٨٧ بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية وبعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظار في ٣١ ابريل سنة ٨٧ قرر ما هو الآتي (١) :  
١- تخصيص مستقضى إدارة الصحة العمومية في المبينة على الوجه الآتي  
٢ (٢) المختصين من الدرجة الاولى على المشتبهين بجرمة الاثام في ابلادنا اخضاعهم الطبية بموجب  
الاحتفاظات ههنا (٣) عليهم ان يفتقروا من احوال  
الصحة التي تكون عليها الابتدائيات والسموم  
والقتلانات والجوامع والحملات والهورشات  
ومحلات الصانع والاسواق والاحتفاظات والاماكن  
العمومية ومن خارج الغابر وعوامله وينشؤون على  
الاحتفاظات ومحلات الصناعات والاسواق والمخازن

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ضباط الصحة التابعين لهم بحسب الجدول المعمول بجمهورية الادارة الصحية وان يحددوا لهم تاريخ قيام مروههم ودرجما اجراء ضباط الصحة من الملاحظات في تقريرهم (م) ٩ ضباط الصحة يتقنون في مراكز مديرياتهم ويجرون المرور بحسب الجدول المعمول بجمرفة الادارة في التواريخ التي تحددها لهم المفتشون التابعون اليهم وبالحاظون نظافة البلاد التي يرون عليها ويتحققون من حالة صحة الاهالي وعند ظهور مرض وبائي في النوع الانساني او الحيواني يجب عليهم اصدار الادارة الصحية والمديرية والمحافظة بوجه السرعة وبالحاظون ايضا عملية الجذري المناط بها الملاحظون في البلاد التي يرون عليها لتفحص على وقتها وعليهم سراقية تسجيل المولودين والمتوفين والطعمين بالجندري في كل ناحية (م) ١٠ عليهم يتحققوا من ان الاجراءات المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالنظافة والصحة جارية اتقانها وان ينفذوا مفتشي المديرية عن كل شخص يتعامل صناعة الطب او الصيدلية او خلافه بدون استئصال على رخصة بذلك

(م) ١١ ضباط صحة مصر تابعين ادارة الصحة وضباط صحة سكرية يكونون بالخدمة لتفحص صحة افراد المذكر وطهم قيد المولودين والمتوفين والطعمين بالجندري وملاحظة احوال الصحة في دائرة المأمور وان يبرروا بها مع كل يوم على الاقل ويظهر ارسائهم بالحفظ وان يصادقوا هناك للمنصوص لوائح الصحة وعن كل جهة يأتي بها تقرير الصحة العمومية وعليهم ان يماثلوا القدراء بجناح ويصطدم الادوية بدون مثال وعند وفاة شخص بمرض عادي يصرح بذلك ولذا حصل اشياء في مصرية سبب الوفاة قتل الجثة للاسبابة بجمرفة الادارة المحلية للكشف عليها وسحب جثثها وان كان من حرجه ضباط الصحة الا انه يبادل الحكماء الدرجة الثالثة وبهذه الصحة يكون له الملاحظة الطبية لمعاملات جثثها وسراقية اجراءات هذه الجثة وبكاتب الادارة الصحية مباشرة (م) ١٢ الحكماء المصنوعون لتصلية الجندري يصرحوا وتسكنوا على الاول اجراء المدينة يبرروا على سميت والمقال على قسم واحد ولا يصح اعطاء شهادات للذين صار عليهم الا من بعد تمام تجاها وقبعا (م) ١٣ حسب على حكم حرية ارباب الحكماء المجامعين بمرور الادارة العمومية مرجحة الكشوفات الطبية الشرعية وعلى حكم الدرجة الاولى اصدار الادارة من التقارير للبرر معطلة والتي ليست مطابقة للاصول الطبية الشرعية ويكون رسما للوقسين المخران العمومية وعلى الحكماء المساعدة ان يصرحوا عيادة المرضى يبرروا صياحا باستايلة القصر الصحي وذلك بالملامحة ومولا يكونون دائما تحت طلب الادارة لارسالهم

وعلى جميع المكولات والمواد المنشرة بالصحة ويبرروا تقريراً في هذا الشأن لجهة الادارة المحلية يطلبون فيه الاجراء في حق من يرتكبون المخالفات بمقتضى القوانين المتبعة (م) ٤ عليهم اجراء تفتيش عمومي مرة واحدة في السنة على الاقل في جميع المديرية وارسال تقرير بالتفصيل للادارة الصحية عن نتيجة ما اجرهه من الملاحظات أثناء ضرورهم ومعاينة اغذية المرضى المربة في الاستبائات وكيفية علاجهم وملاحظة المعاملات الموجودة بها ويكونون تحت طلب الادارة الصحية في أي عمل او مأمورية يصير اناطتهم بها عند اللزوم (م) ٥ المفتشون الدرجة الثانية مفتش الصحة الدرجة الثانية الممنون بمرور ادارة الصحة مكلف بمرجحة الكشوفات الطبية الشرعية فاذا كانت غير مستوفاة او غير مطابقة للاصول الطبية الشرعية وجب عليه اصدار الادارة بذلك وفي اثناء ضروره في المديرية يكون عليه ايضا سراقية الاشغال الطبية والادارية ويكون تحت طلب الادارة الصحية في أي عمل او مأمورية يصير اناطته بها (م) ٦ على المفتشين الدرجة الثانية الاجراءجي تفتيش اجراءات مفتش الصحة وملاحظة صيانتها جيدا واصحار الادارة الصحية عن كلما يملكونه من الاهال ويكونون عضوا في قوسيون الخازن العمومية (م) ٧ المفتشون الدرجة الثالثة أي حكماء الطبية المديرية والمخالفات مفتشون الدرجة الثالثة يكونون تحت اوصارهم وملاحظتهم الخدمة الطبية والاستبائات التابعة لمديرياتهم وعليهم دوام ملاحظة الاشغال المتبعة بصحة مراكزهم وتأيد تنفيذ اللوائح الصحية المتبعة الاجراء وعند اللزوم لهم طلب المساعدة اللازمة من جهة الاختصاص في تنفيذ القوانين المذكورة وبكاتبون الادارة الصحية مباشرة ايضا عند اللزوم وبكشوفون على المتوفين في المدن القصية بها ويراقبون قيد المولودين والمتوفين في البنادر (م) ٨ عليهم اجراء التفتيش مرتين سنة في السنة في الصيف والشتاء على مراكز مديرياتهم خصوصا البلاد الكثيرة السكان وتقدم تقرير عمومي الى ادارة الصحة مباشرة عن كافة ما اجرهه من الملاحظات أثناء ضرورهم وعليهم تقسيم المرور على



## ملحوظات

### (م) ٢٠ أحكام

حكايات الصفاة والديريات ومصر واسكنده بكتن في المدن الحكايات بما على النساء اللاتي جرتن لها فدا كانت الموت عارضا أو إذا حمل أنشابه في معرفة سبه لعلهن ان بأعلن من الحكم القانوني اليه ومن ملزومها جريدت وبلاصة القنطرة من النساء عينا وعند حصول عسر في الولادة طبعهن أن بأعلن الحكم معهن وبالحكمة المعية بالادارة مناهة بجانية افعال الحكيمات اللاتي جرتن بجازاة اعياديه أو مرضية ويكون معهن آلات الوليد تحت طلب حكما الاسم عدد انشادها

### (م) ٢١ (الحكايات البهيرية)

على مدق عموم الحكم البهيرية أن تفقد بمساعدة الحكم البهيرية اللذين تحت اولى من حالة صحة ماضي البلد ومن حالة تطلق السلطات واسبق والى راس وراسيها مناهة المتحدة البهيرية وبندم الادارة فتمه ما اجراء في اتمه مرور ويكون تحت طلب الادارة في الاشغال التي باط ما (م) ٢٢ وكلا مدق عموم البهيرية على ملاحه حالة صحة الجمرات التي في ادارهم وطبعهم أن ينفقوا فندفد ما ينفقوا بأشغال من القوانين الصحية واجتاج قانون السلطات وطبعهم اجبا ملاحه الجاني التي تراج في المياد وعند ظهور حاجة من حادث الخاضع جرتن في الحال الى العمل الذي حصل في المرض اليقائي ويصلون الروابط الصحية المندوة في تحت ضبط وريط الصحية البهيرية وطبعهم بوجه السرعة افعال الادارة الصحية بالديرية والحكمة عن ذلك وطبعهم خصوصا ماين دفن الجمرات البالغة وكافة وكلا مدق عموم البهيرية يكون تحت طلب الادارة وباطوبها ملاحه عن كاله الاشغال ومولا يكون تحت مراقبة مدق عموم البهيرية (م) ٢٣ يجب على جلالي الصحة أن يكون لم ١١ بالكتابة والقراره على قدر الامكان ومن مكثرون وسفرين عن نتائج الجمرية في دائرة القسامين بل يجرأ عدلة الجمرية الصغرى بانهم وان يكسبو على الأشخاص المولودين مرضي يدي وطبعهم ملاحه القنطرة الجانية الموك مرادة او من كل فتح جري طبعهم أن ينفقوا حده الصحة (م) ٢٤ كل مشروع يخص الجمرات استيات اوسبق او اسبق عنوة لوجباري او سوا او اخطا اخطاات ولغير ذلك يجب امانته في مجلس الصحة لاخت رأيه عن ذلك وصغير امر الادارة الصحية بالايعاد اذا امتصته (م) ٢٥ قدر الاحصاء الاستاتيك المتحدة القانوني الكه حرمته ادارة حكم الدرجة الاولى المكلف بداره فله ملاحه لشر الكشوفات الصحية بالمرات الزمنية بناية كل فندفد وان يند بقاتر الكشوفات التي ترد اليه من الديريات والصفاة ويكون تأيما للادارة ملاحه

### (م) ٢٦ بالعمل الكباري والكس والرش

للعمل الكباري وصالح كس ورف مدق مصر واسكنده م تحت ملاحه لشر الاول من الدرجة الاولى جارة وصح الحكايات المكلف بالصالح المذكورة كين بدين الادارة الصحية (م) ٢٧ كل اورا لمدق مكلف باخذ الامايا لاصحة بالمرتين على الديريات

والاسية البات الثاني التي ترسل في جميع البلاد عند اشد مرض مدق وبالي ولي عه الشاه الاخره طبعهم بمحاولة الادارة مباشرة عن كاله اوزهم وسكنه الطب الديري القانوني لاسنابة القصر الصحي مكثرون باجر الكشوفات الطبية الفرعية على الأشخاص المكثرون في قائم المرشحين من قبل الادارة الصغرى يكونون بصة اصحة بتوسيع الطب الشرعي

### (م) ١٤ (حكماء استيات البلاد)

حكماء الدرجة الاولى استيات مصر واسكنده وسكنه الدرجة الثانية لور وسكنه والسوسن استيات الجازي تامين مباشر لادارة الصحة ومكثرون وسفرين عن افعال الطبية والادارية في الاستيات وطبعهم حفظ وصيانة محلاتهم على حسب الاسول الصحية ويكون تحت ادارهم المتحدة القانوني لم وتأيد فندفد قانون الاستيات (م) ١٥ حكماء مكثري تفصل البيرة الممارات مصر واسكنده تامين مباشر للادارة وطبعهم فندفد لائحة الممارات وبجاريين دائما الادارة عن كل حالة (م) ١٦ المتفدين والحكام الدرجة الثالثة وصفاط الصحة القانين على الادارة مكثرون كل بمره يمل الكشوفات الطبية الفرعية على الأشخاص الخرين وتكون تحت مسئوليتهم وطبعهم أن يرسلوا للادارة صورة من الكشوفات الطبية الفرعية التي يجرها ولها الاسماء الخلية كالمخرج والفرص البسيطة وخو ذلك يصير ارشادها في مركز الديرية للكشف عليها وعند ظهور مرض وبائي في النوع الانساني او الحيواني طبعهم افعال الادارة الصحية بوجه السرعة

### (م) ١٧ (حكماء استيات المدن يات)

حكماء استيات المدن يات طبعهم عادة المرض بالاستيات مرين في اليوم صباحا ومساء وظ وصيانة استياتهم كما يجب ويصغر قانون الاستيات وبجاريين القرا عانا وبصغر لم الادوية بدون مقابل ويكون تحت ملاحه مدق الصحة المدينة القانين طارعة غاب المتفدين بدين عنهم في الاشغال

### (م) ١٨ (حكماء القمصين طبع اجراءات)

يجب على حكماء القمصين لم اجراءات ان يجاميل القرا عانا وبصغر الادوية بدون مقابل اما المرض المتفدين فلا يصرف لم الادوية الا من بعد اخذ فيها منهم بحسب الصحة الصحية وكل منهم مدقو بمحاولة امان البلاد الشافعة في مركزه وكل ثلاثة شعور بمرتين ككنا في الادارة بيان متصل الاجراءات وبلاصة كصايا الصحة ككنا الصحة المحلفة بدارهم وبجاريين الجمرية للاطلاع وغير ذلك ويكونون تحت ملاحه مدق القمصين الاجريي ومدق صمة المدينة أي الحكيمات القانين له

### (م) ١٩ الاجازية

الاجازية طبعهم صيانة محلاتهم بحسب قانون الاستيات وبصفرين الادوية وبصفر الشفادات التي تقرر معرفة حكم الاستيات في المشتري اوسايا الصغرى يكون ذلك الاجازية تحت مراقبة مدق الاجازية

عنہو طہات

ذات الـ ١٧ التي تطلبها الحكومة كالآزده وغلطاني (٢) ٢٨ كياروي نالي  
اصل مكتب بايجان الامتيا. التي تطلبها المظان التسوية واما مالي  
(٢) ٢٦ الامتيا. التي تزد من ثقافة السيد لاجل امتحانها بغير تسوية  
المقارنة على الاثنين الكيارون بغير الميزة في العمل (٢) ٢٠ يجب  
على الكياروي المبادر لاحتفاظ ثقافة العمل باليات المرحومة فيه وعلى  
غير ابن امتحان الامتيا. النسبة التي تطلبها الكياروي  
(٢) ٣١ مغلشو الكيسر والورش

[illegible]

(م) ۳۶ اجراءات عمومية

على ما يورى إدارة مصالح الصحة الموصلة أن يتولى لصوص القبايل الموصلة لأن في السجور وضعا يهتف الادارة والقطاعات التي تولى لها منها وطول المعركة عن كل واحد يحصل من ما يورى الحكومة في بلد القبايل الصحة

صحيفة عمومية — ابرحال صادر في ٦ ديسمبر سنة ٨٧

[illegible][illegible]

(كشدهاان الحلات المفرة بالصفحة المرفوق)

( بالامم العالي الرقم ٦ ديسمبر سنة ٨٧ )

[illegible]

(بقية الأمانة) الجامعات المصرية - دق السكبان - الخفاق في المدن  
والقادر الكثرة - قنط - علات الجزيرة - معامل البيرة - معامل الضع  
تعمل الحلات - طلائع حورية - علات القطر - علات تربة  
السكاكه في المدن - القادر قنط - استبالات وزوايا البر ومعامل  
البن - اعلان الخبز وغيرها من الامران المصرية

Admission Fee: \$1.00

بعد الاطلاع على امرها الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ٨٦ القابل فقط  
ادارة الصحة - وهاه على ما عرفه طيفه فانه مدسلة حكومية تابعة  
لدى مجلس الظفار اذ في مزارع (هـ) ان تصدق المادة الثانية  
والثلاثون من القانون الصادر في ١١ كانون الثاني - كانت الامور في الواقع  
التي صدرت في الواقع لا حيل لها ما يمكن جعلها لا تلتزم بالواقع  
صحة عمومية - { انظر صاخر من واقعها والناطقة في ١٢  
الغسل سنة ٨٦

بعد الاطلاع على القرار رقم ٦، بقرعة ٨٧، يقر على تأجيل  
مجلس الجمعية - وبعد الاطلاع على القرار الصادر في أول  
أغسطس من ٨٨، بأحد جدول حزب مستقبلي هذه الجمعية الذي  
يصادق عليه، وبناء على طلب شفيعه فرما هو مات (١) ١، فتتالي القرار  
الصادر في ٨٧ من ٨٧، ١، بتمكين مجلس تأجيل هذه الجمعية  
الجمعية على الوجه التالي - مدير المصلحة (أوروزي) ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢

صحة بيطرية — (ر) صحة — حيوان، ماشية

**مكتب عمومية - ( ر ) اجاز احـ شـ : اجاز خانة -**

دولت و ملت

اداره ۲۱ یویه سنه ۸۸ — حیوان — ماشیه :

١٦٠٠ — جلدی — داخلیة (قرار ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦)

كينة . — لبانة . — مجلسا الصحة العمومية والصحة  
الجبرية والكورنيتيات . — محمودية . — مقبرة ودغن  
— دغن . — وقف ١٥ مايو سنة ٨٤  
صحة الاجارة . — ( ر ) اجارة  
صحة الاعارة . — ( ر ) عارية  
صحة الاقرار . — ( ر ) اقرار  
صحة الابداع . — ( ر ) امانة ( مجلة ٧٧٣ ، ودعة  
صحة التحكيم . — ( ر ) تحكيم الحكين ( تم ٧٠٣  
— البيع . — ( ر ) بيع  
صحة الجيز الصنفني . — ( ر ) جيز صنفني ( تم ٦٧٦  
صحة الحرك في الدعوى . — ( ر ) احكام ( تم ١٠٠  
صحة الدعوى . — ( ر ) دعوى ( مجلة ١١١٦ . —  
تقديم المعاوي  
صحة الزهن . — ( ر ) زهن  
صحة عقد الصلح والايلاء . — ( ر ) صلح وايلاء  
صحة الكفالة . — ( ر ) كفالة ( مجلة ٦٢٨  
صحة الجبة . — ( ر ) جبة ( مجلة ٨٣٧  
صحة البية . — ( ر ) جربة ( تم )  
صدرة عطفي . —

مما حاربت اليه بعد . — وذلك لعدم تعدد الرتب التي في  
الدولة اذ ذاك وقتة السلطان بالوزير الذي يتبعه الى سبها  
اذا كان يبرهن على كونه اعلا تلك الفئة بالاستصارات المتبعة  
المسكرة التي يجرها وكان اكثر اولئك القصور في يادي  
الامر بل الى حين منظم السكر النظامي الجديد فنادا اليه  
المحمود وقد جاءت حركة التجارية بالقرية التفافية على  
نصيب الصدرة فكانوا يلمسون بها كمنها فاذنوا الله ان ليس  
الله لم السلطان محمود الثاني عصا الزعم التي الذكر . —  
واذا فسمنا الصدور بمنفى طول مدة خدمتهم وصرها بعد ان  
من ترك الصدرة وبقي فيها من عشر سنين فاكتر كسة لفظ  
ومن تولاه من خمس سنين الى عشر سنين مدة خمسة عشر صدرا  
ولي جعلهم ايظهر دولتهم كامل بالما الصدور السابق ومن  
تولاهم من اربع الى خمس سنين احدث عشر صدرا ومن ثلاث  
سنين الى اربع سبعة عشر صدرا ومن سنين الى ثلاث ٢٤  
ومن سنة الى سنين ثلاثة وخمسين ومن تولاهم من سنة اشهر  
الى سنة واحدة واحد وخمسين ومن تولاهم من شهر الى سنة  
اشهر اربعة وسبعين ومن تولاهم اقل من شهر اربعة عشر  
والصدرة تولاهم صدر كانت في زمن السلطان الفارسي عبد  
الرازع سنة ١٠٦٦ حين سجن بالما بوسية الصدرة اليه  
وصدر بذلك الفرمان العالي في عزل قبل مايقع عليها  
وبقي في قصر الخلد سورخان مصفى بالما في التاريخ المذكور  
ايضا ولم يبق فيها غير اربع ساعات ثم اخرج وبقى بالما في قصر  
سيدنا مولانا السلطان الفارسي عبد الحميد خان الثاني اذ  
بقى الا اربعها وعشرين سنة وذلك سنة ١٢٠٠ . وقد تعينت  
الصدرة في قصر مولانا الجليل سبع عشر دولة . فبعد ما  
استدار الجورج بطرس خليفتا المرجد كان الحقول الصدرة  
المحمود محمد رشدي بالما الملك بالبحر فافرقها وبقي ثلاثة  
الشهور ٢ يوما ثم تولاهم المرجد مدست بالما ثم بكت سوي  
شهر وسعة عشر يوما ثم بعد الى اوريا . ثم ادم بالما وبقي  
احد عشر شهرا وستة عشر يوما ثم لمصر احمد حمدي بالما  
بالفرما ٢٤ يوما ثم لمصر احمد وبقى بالما شهرين ونصف شهر  
وصافق بالما شهرا وعشرة ايام ثم ابد الى جيز مدني وصدر  
رشدي بالما ثانيا وبقي بالما ثلثة اشهر وسبعة ايام ثم لمصر  
بالما ستة اشهر وسعة ايام ثم لمصر عبد الدين بالما ثمانية اشهر  
وطريق بالما شهرين ٢٤ يوما وصعد بالما سبعة اشهر ٢٧  
ثانيا وبقي فيها ثمانية اشهر وسعة ايام وعبد الرحمن بالما شهرين  
وسعة عشر يوما وصعد بالما ثانيا وبقي فيها اربعة اشهر ١٨  
يوما واحد وبقى بالما ثانيا وسبعة اشهر وسبعة ايام ثم لمصر  
وصعد بالما رابعا وبقي فيها ستة اشهر وعشرين سنة ك تقدم  
وبالفرما ست سنين وبعثا فخطو دولتهم جواد بالما الصدور  
الحالي . — وقد غير لقب الصدرة باسم ( بنو كوك ) في زمن  
السلطان محمود الثاني سنة ١٢٦٨ لمسانة في عهد امين وروك  
بالما ثم اعيد لقب الصدرة ك كان وفي العصر الحميدي المبر  
اعيد لقب الباشا وكيل من جديد سنة ولاه طارق ، بالما سنة  
١٢٦٦ باسرة مدة من بعد وبعد ما تولي سيد بالما اربعة ايام

كان انما الصدرة العظمى في زمن السلطان الفارسي اورخان  
ثاني سلاطين آل عثمان ايام الله دولتهم المصروفة الى امر  
الدوران ياول من استندت اليه هو الفزادة علا . الدين  
بالما قبل مؤسس بيان الدولة البلية السلطان الفارسي عثمان  
خان الاول سنة ٧٢٨ ( هـ ) وبقي فيها الى سنة ٧٢٧ وكانت  
مراويل من وجه اليه لقب ( بالما ) ايضا . ثم استندت الى  
الفزادة سليمان بالما قبل السلطان الفارسي اورخان وبقي فيها  
٢٤ سنة وفي الحول مدة فقاما صدر في ذلك الحقب الجليل  
— وقد تضاف الاحوال على عهد الصدرة واستندت الى  
كثيرين الرجال فيهم من زلما فاقى شايها كغير الدين بالما  
المخزي سنة ٧٢٠ وسائر من تولاهم من اعداء مالهته المرفوعة  
باسم ( جانديرون ) ومن عاقله كوبري في الشهيرة التي تولي خمسة  
من افرادها تلك الحقة الشابة وتركوا في تاريخ حروب  
الدولة البلية الذكر الجليل الذي لا يفي — ومن قبل في عهد  
بالما الذي كانت له المشاي الجلية في ترقى الدولة داخلها  
وخارجها وان كان هو مدعيها في الاسلام يامسه من المتعالي .  
واذا انشأ الى العصر الاخير فيمن جلة الصدور المبرزين  
وفيد بالما الملك بالكبير وتلقبه عالي بالما وبياد بالما  
وبذلك مدست بالما وفهم كثير من الاطال والقياد  
والسياسين . — وبالعجلة فقد تبرزت الصدرة من حين  
تشاء الى الآن ٢٢٤ دولة وكانت في اول الامر اربع حلا

سنة ١٢٠٠ هـ وجه إليه لقب الصلابة كما كان ويحيى إلى الآن .  
 أما بعدها في زمن السلاطين السالفين: نور الله مناجمها  
 اجتمع فقد بلغ ٢٢ مرة في زمن السلطان عبد المجيد في ١٩  
 زمن عبد الرزاق في ١٧ في سنة محمد الثاني في ١٦ في زمن كل  
 من محمد الاول وعبد الاول وعبد العزيز في ١٥ في سنة احمد الثالث و ١  
 في زمن كل من مراد الثالث وعبد الثالث ومراد الرابع وعبد  
 المجيد الاول و ١٠ في زمن كل من بايزيد الثاني وسليمان  
 القانوني ومصلح الثالث وسليم الثالث و ٧ في زمن كل من  
 احمد الاول وعثمان الثالث و ٦ في سنة محمد الثاني و ٥ في  
 سنة كل من عثمان الثاني ومصلح الاول ( في ولايته الثانية )  
 و احمد الثاني ومصلح الثاني و ٤ في عصر كل من سليم الاول  
 ورامهم وسليمان الثاني و ٢ في عهد كل من اورخان و مراد  
 الاول و مراد الثاني ومصلح الرابع و ١ في زمن كل من  
 مصلح الاول ( في ولايته الاولى ) و بايزيد الاول وعبد  
 الاول وسليم الثاني ومراد الخامس . هذا وقد عظم لأول  
 مرة ان في طلب الصدر الاعظم حين تنظيم وتكميم لفظ  
 بالكل اسم يفسد في رتب الدولة العلية بعد صنعها الصدور  
 النظام ومن اصحاب رتبة غازي حكيوم ابي زيانا لم يزل في  
 ملك العلية كنيها كانت تلبس بالاعظم اشرا باه رئيس  
 طاهر وذلك يدل على ان الامير في انما به وبعيد العلم  
 والبرهان بان الدولة العلية من قدم الزمان لا تترك الا له  
 العلم بملك والالت بفضله في حمة الفضل بالغة من المنحة  
 تحت القدير وحالة الكمال

صداق .- ( ر ) نكاح .- كفاة .- مهر .-

خلع .-

صدقة .- ( ر ) قار

صدقة .- ( ر ) حبة ( ش ٥٣٩ - هـ ) حيلة ٨٣٥

صديق ( صاحب ) .- ( ر ) نية ( حيلة ١٧٠١

صراف .- { صورة ما نفق من القالة للديريات في

٢٠٠ ويصح الثاني سنة ١٢٧ مطابق ٣١

مارس سنة ٨٠

قدم في ٢٨ فبراير سنة ٨٠ صدر مقرر عيني من مضايف ابن كاته  
 ارباب الاطيان عنوية كانت اوعرابية على وجه التعميم كبريين  
 جاديا ما طعم من الاصول والصور المصنعة حسب التماسك للقرى  
 المذكورين الصادرة في ٢٥ مارس سنة ٨٠ اذ صراف اليه الشكاية  
 الايام وكثرت بالافاق الفوائد ليدرس اليه الشكاية لكانت له في ذلك  
 بعضه بل ان كاته الاول وعبد الاول وعبد العزيز واولادهم  
 وسائر الافاق الشكاية الشكاية من قضايا كبريت مسجورة بخلاف  
 الصراف الاولين الذين من اعدادات وكبريات وحدث من بعض  
 المديرين لان من يريد بلاد جاك ولاء ما اجدان فرسوين الاراضي  
 واقدمت شكاية لي مرتا بما صراف من ساق لظرا كون شكايتهم  
 لانه في ٢١ كانت من برا راجع حصر بخلاف صراف وبيان الشكاية  
 من الشكاية المذكورة للبريطان ما اصيل بلسا . لانه في سنة ١٨٧٠  
 لاسا . المذكورة لانه لا تكتفي لسان صراف حين كاصفاد  
 قدم اعرافهم بعض صراف الاول بالفتك من استقلال الهند  
 المزية التي وطن ان الهند الهاري حليا في رايح كل تسعين مائة  
 وصف كاصفاد مدي القري يابدي الصراف في ذلك فان الذي  
 عرف من الذي يعمل برغمه دون ما يجب لم يفي على لاسه

يصل خبر باجم وحيد ابن ناصر كتلف صراف القياي مصر  
 كمال اهل الاصول والصور وسائر الافاق الشكاية ذكرها بتاريخ  
 وتعمل الاصول يكون صرافهم جاديا مع الدولة وبقاها بارادها  
 تتدق رايحات في ترب عديم وعصرها التي شربا فقد استحسن ان  
 القياي الحالية من مودع بعض من الصراف الاصل والافاق  
 القوية وصرف اليه القياي المصنعة وكن لكل بلد او اكثر مراد  
 بولاية قري بلكا بخلاف الدولة وملكها ما هو رغب من هذه  
 الصرافية وهي على التعميم مع صراف كمال الاصول والصور والافاق  
 وسائر الافاق المصنعة على القياي الصراف ما بها اهلها بخلاف  
 الصراف يكون احصاء الهند على سائر الاطراف البروط عليها عنة  
 بوزاية سنة ٨٠ بحساب مدي واحد على كل صومعة على ما يحصل  
 ويحدد على كل الفصل بمرغم او خارجا عن اصناف كل شكايات  
 المارة اليه وقرسين الاذني المدي لظا شكاية اهل الحصر  
 والاصناف بخلاف من انه بحساب الهند على هذه الشكاية ومرمها  
 شربا يمكن لبعض الصراف قدغن حليم جيم اصفا ساعدت اليه  
 تحت مقررهم من مدي السواقي لاسيما في عمل الشكاية فقد ولا  
 بعض لم اعدان بل يكونا طرزين جاديا الاصول بارادها ولما قد  
 قرر قدريات من ذلك وحدا مقررهم للصرافية

صراف .- { صورة منشور تاريخ ٢٢ لخصان سنة ١٢٧

لديرياتهم في ١١ يولييه سنة ٨٠

قد يكون من تتابع القريات التي اجراما مسعدة احمد باها

الديري بعض مديريات فيل ان احدى المديرين لاهية

١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ ما استحصل على صفات صراف

لناحيها سنة ٨٠ افركية مع ان الاصول المصنعة قضى باخذ

صفات الصراف كل عام بل حلول السنة التي تكونت

الصفات عليها فقد شمر للديري المذكورة ما عرف حصرنا من

وجود ما يائل ذلك بعض المديرين كرم القري بر عمومها

وبالمجمل هذا لمساعدتي لكي يوصلوا اذا كانت المديرية

استحصل على كافة صفات صراف لناحيها عن سنة ١٨٨٠

بناذ وان كان البعض ما صار الاستصالة عليه لان لنا

هذا امر يوجب مسئولية المديرية في قضايا باستيفاء الصفات

المذكورة مع اللفظ لاسيما الصفات في كل عام بل حلول

السنة واعلانه لظلال الاسام وطلب الافادة منهم بالاجابة

صراف .- { صورة ما نشر من المالية لمساعدة مدير

البحيرة في ٥ ديسمبر سنة ٨٠

بالقادة مساهمكم رجمة ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ غرة ١٤٠

توري بان المديرية بحرية قبول صفات الصراف

اكتفاء بتفصيل رسم الاشهاد الشرعي الجبري تخريجه

بالحاكم وتوريده ضمن ايرادها وقبول الصفات

للمسجونين الذين يفرج عنهم والذين يصير ابناءهم

تحت التحقيق بجنايا بدون رسم بالكلية ولطوبيتهم بان

الجهات بحرية تفصيل عشرة قروش رسم تصديق

على الصفات المذكورة وتوريده بالخازين ضمن

ايرادات القدية والشروحات قد تخافهم من مديريات

القوية والبشرية والفقيرة واقادوا بانه مستمر بها

تفصيل عشرة قروش المذكورة بخلاف رسم الاشهاد

## ملومات

دولتوا ناظر المالية عن خدمة صراف البلاد  
وبالمذكورة في ذلك تقرر بالمواقة على تخصيص  
اغذية لحولاء الصراف من ابتداء سنة ٨١ باختيار  
واحد في المائة بدلا عن مديري عن كل تسعين فضة  
التي كان مقررا لهم على واقع المقتضات وان يكون  
احساب الخدمة اليهم على كل ما يرد بدلا منهم سواء كان  
تحصيله بمقتضى ما توريد به مباشرة مالية او صندوق  
الدين بما في ذلك عوايد البيوت والفدان والاراضي  
التي تروى من ترعة اليراقمية ونحو ذلك ما عدا  
ايرادات المصلح ورسوم المحاكمات التي لم ترد دفاتر  
الصراف وان يترتب لكل صراف اثنا عشر جنبا  
في كل سنة سواء كان مشتركا مع غيره في صرافية  
بلدة واحدة او يكون صرافا لبلدة واحدة فلا أكثر  
وعند حضور الصراف للديريات في اخر كل شهر  
لاجل توريده قيمة الفصل يسلم لهم الواحد في  
المائة عن غشمتهم في اخر كل ثلاثة اشهر بصرف لكل  
منهم استحقاقه باختيار مائة قرش عن كل شهر وان  
يسير ايضا عند الصراف على ما هو عليه الان وان  
ينظر فيما بعد ان كان هناك اقتضا لتعديل هذا العدد  
بالزيادة او النقصان

صراف — (مقرر مجلس اسعاف ميري ومير في  
صفر سنة ١٢٩٨ هـ) باير سنة ٨١ بمذم تكليف  
روسا المجالس المركزية بالتصديق على عمل ضباط الصراف  
والفرعية

بناء على ما حل للحقانية من ان جهات الادارة مجرية  
تكليف روساء المجالس المركزية بالتصديق منهم على  
ضباطات الصراف والفرعية قد كان كتب من هذا  
الطرف لظنارة المالية بما لزم من نحو عدم اختصاص  
الروسا المذكورين بذلك لخاصية ان الاحاطة عليهم  
في الاصل بما ذكر كانت لسيبان الدين كانوا مبعوتين  
برئاسة المجالس المذكورة هم من عهد الشواحي فلم  
درابة تامة بمعرفة سمنة الاشخاص الضعفين والمصدقين  
عليهم في الاحتياط والكفاية ونحو ذلك والان صار  
مظلمهم من غير احمد المذكورين ومنزل حول لا يكتفي  
لهم بالمبالاة وقوف تام على حقيقة المضمولين والضامين  
والمصدقين واعتادهم وكفايتهم من عدما فضلا عن  
غروج ذلك عن حقيقة وظايف المجالس ورضينا

الشرعي ولهذا اعلمت جهات المديرية بتصيل الرسم  
للمذكور عن كل ضامة اعتبارا من تاريخ الاعلان  
وبرام النظر ولما كتب من المالية للمدير يات المذكورة  
استقلمها عن الوجه المعتبرين عليه في تصيل مبلغ  
الشرة قروش المشي عنه عن كل ضامة فنادوا بان  
ذلك مبني على لائحة عملت ببساطة سكتيرية عن  
القرارات التي استتسب وضمها على الدعاوي والتفصيلات  
والطلبات وحصل الاقرار على اتباع الاجراء بموجبها  
ونشرت من تفتيش عموم الاقاليم مذكور في ١٨  
ربيع الثاني سنة ١٢٨٤ لان المادة ٦ منها موضع فيه  
بان كل من اراد تصديقا من الضبطية على السندات  
الشرييات والمقاومات من الديوان والكفالات التي  
هي الضمانات وما اشبه لاجل اجتادها والعمل بموجبها  
وقت الانتهاء يؤخذ منه عشرة قروش وحيث تراهي  
بطرفا ان صراف النواحي لا يكون من المصيب  
تكليفهم بدفع الشرة قروش قيمة رسم التصديق  
البادي ذكره بل يسرف النظر عن تسبيلة ويكون  
اجراء التصديق المذكور مجانا ويكتفي بان تحصل  
منهم رسم الاشهاد الجاري تحريره بالمحاكم الشرعية  
بالطريق للائحة رسومات تلك المحاكم فانقضى تحريره  
لسما ذلك للاجراء على الوجه المشروح عليه ورقة  
واحدة — المسطر اعلاه هو صورة ما تحرر لمديرية  
البحيرة في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ نمرة ٣٤٨ بصرف  
النظر عن تصيل الشرة قروش قيمة رسم التصديق  
الجاري على ضباطات صراف النواحي وان يكون  
اجراء التصديق المذكور مجانا ويكتفي بان تحصل  
منهم رسم الاشهاد الجاري تحريره بالمحاكم الشرعية  
بالطريق للائحة رسومات تلك المحاكم ولاجل  
ان يكون الاجراء بكافة المديرية في ذلك  
على سياق واحد قد تحرر لم وهذا لحرف ترك للاجراء  
بالطريق لا تحرر لمديرية البحيرة — تحرر لمديرية  
قبلي وبحري ما عدا مديرية البحرين في ٢ محرم سنة  
١٢٩٨ هـ ديسمبر سنة ١٨٨٠

صراف — (مقرر مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٢ محرم  
سنة ١٢٩٨ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٨٠  
نفي الراي المعلن من حضرة المفتشين العموميين وراي

صدور امر نظارة المالية بعدم تكليفهم بذلك وقد روي النظارة المشار اليها موافقة عدم تكليف روسيا الجبالى المذكورين بما ذكر وصدر من طرفها منشور لجوات الادارة بهذا المضمون بتاريخ مصرم سنة ١٣٩٨ وارسلت صورة منه لهذا الطرف بافاة رقيقة ٢٦ الخالى منة ٩٧ وحيث هكذا فالتقى بتحريره لحضركم بالااحاطة وتيلغ ذلك للجبالى المركزية الماخلة تحت داية الاستئناف لمطوبتهم به والاجرا بمنفاه.

صراف --- (صورة مالت من المالية في اول ربيع امر ١٨٨٥)

صراف مديرية البحيرة كان قدم للديرية ضمانة عن سنة ١٨٨١ بحرة من واحد عشي بالسليه وطبها تصديق من شخص اخر وشيخ اعتماد من شيخ وعهد الصيارف وباه على عدم مطوية المديرية باعتماد الضامن والمصدق وعلى ما ترى اي بالمالية من لزوم تحقيق اقتدارها واعتمادها بالنظر لاهمية وظيفة الصراف المذكور اتفق على عمل الاحياط الكاسي للاطمئنان على التوصلات التي تدخل في عهده قد تحول على شبطية مصر عمل هذا التحقيق فالان علم من افادتها الواردة للمالية بنتيجة ما اظهرته التحقيقات التي صار اجراؤها بمرتبها من ذلك ان الضامن لا يمتلك سوى ثمانية قراريط في منزل سكنه والمصدق لا يمتلك ايضا شيئا كية تكفي في اعتياد تصديقه على مثل هذه الضمانة فضلا عن كونه تنازل اخيرا عن تصديقه معترفا بعدم مقدرة على ذلك ولهذا وما اوضحه سعادة مامور الضبطية من جهة عدم التوصل على التصديق المحرر على تلك الضمانة من شيخ وعهد الصيارف لعدم مطابقتها للواقع قد تحرو من المالية للمديرية المذكورة بالزام صرافها المحكي عنه بتقديم الضمانة الثبوتية بالحمدة حالا اورقته وتعيين من يليق بدله بالضمانة الكافية وتحرر ايضا لضبطية مصر باستحضار شيخ الصيارف والعهد واعمال التحقيق اللازم منهم عن كيفية التصديق منهم على الضمانة المذكورة بغلاف الواقع وما يعتمد عليه في قبول تصديقهم مادامت بهذه الحالة وتقدم اوراق

اتحقيق بمدانها لاجرا مقننى الاموال في ذلك وحيث ان حاصل في هذه المادة بالكيفية التي ذكرت يشعر بان شيخ وعهد الصيارف المذكورين جارين التصديق على الضمانات بدون وقوف على حقيقة امر الضمان والمصدقين وهذا يستلزم توجيه مزهد الانكشاف مع جميع الجهات والمصالح التي بها صيارف عهد للتدقيق في بحث وتحقيق احوال ضامنيهم ومعرفة اقتدارهم واعتمادهم من عدمه وعدم قبول اي ضمانة وحفظها الا من بعد عمل التحقيق الكافي ومعرفة اعتماد واقتدار الضامن والمصدق فقد نشر لجوات عمريا بذلك في تاريخه وهذا لسماحتكم للمطوية واجرا مقنضا

صراف --- { منشور سنة ٩ صا من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص مطوية ضمانة وندب الصيارف بالمديريات في شهر ربيع اخر سنة ١٩٨ (مارس سنة ٨١)

ان ما ظهر لنظارة المالية من التفتيش الذي حصل بالمديريات من تعامل الصيارف وسفندي الاقاليم في اتباع الصلوات المدونة باللوائح المدونة لحفظ مصالح الحكومة ومنع التداخل باموال الجري قد اوجب اهتمام نظارة المالية بنوع خصوصي بمصلحة التفتيش والطريقة المثبتة في تنفيذ فصوص اللوائح التي نزلت الى هذا اليوم ولهذا الشأن وقد تبنت نظارة المالية سرا على الموظفين المراسين على المصالح في الاقاليم ان يلاحظوا بدقة تنفيذ الاجراءات المفوض بها باللوائح المتخدم كرها فكل تكوّن هذه الضمانات فالتفتيش لمصلحة صوملية متفتحة كل ما يجب يلزم على ماموري الحكومة فيها بمقتضى تصصيات الاموال والوقوف على حقيقة توربها بالدفاتر والاوراد وهذه اللائحة تقسم الى اربعة فصول وهي (فصل اول) مصلحة صيارف البلاد (فصل ثاني) مصلحة مامور القسم والمواركة (فصل ثالث) تعليمات مختص بالمديريات (فصل رابع) تفتيش الصيارف — الثلاثة فصول الاول تتعلق بتفصيل الاموال والوقوف على حقيقة توربها بالاوراد والمولين وفي ذات الصيارف وتوربها الى خزائن المديريات والفصل الرابع يختص بالتفتيش الذي يلزم ان يجريه الموظفون في حال سرورهم بالبلاد اذ انهم المسائل في اختصاصاتهم هي ملاحظة التصصيات وتفتيش عملية الصيارف وسرورهم كاستيرات مطبوعة

## ملومات

في البلد التي هل بها والبلد المولود اليها (٥) هـ اذ  
يكون على الصراف قبل مبادرته بتسليم اموال السنة  
المجددة وذلك بان ان تعرض المديرية لمظاهرة المالية قبل  
انقضاء السنة بأربعة اشهر عن التسليمات المقتضى اجراءها في  
مصلحة الصرافيات وعن الخدمة المبرمجة بكل صرافية وحسب  
مصادقة المالية على ذلك يجب على المديرية ان تقرر الصراف  
لكن بتدقيق الفاتحة المستوصف بها باللائحة قبل ان يقرر  
تسليم اموال المديرة

## (الاصفاء)

(٦) اذا استعمل احد الصراف فالمديرة يجب نظارة المالية  
عن استعماله وعن اخذ المصارف لما موافقة اعيانه ولا يمتد  
الصراف المصنف خالي الطرف الا بعد ان يسلم الى طلبة الذي  
تمه المديرية جميع الدفاتر والاوراق بغاية النظام والاصفاء  
مع باقي التدقيق

## (الوفاء او الغزل)

(٧) اذا تولى احد الصراف فيكون متابع البلد مسؤول عن  
التفرد بالتسليمات المبرمة والاراضي المان يكون من صراف  
بلا تامين والمديرة تركها لاجال عليه مرفقا بحسب الفصيلات  
(٨) لا يترك الصراف الا يصير مع من نظارة المالية به على  
ما يصرح لهما المدير الذي يجب عليه ان يقدم لما تقريرا  
مينا به الاسباب الداعية لترك الصراف

## (الفيضة)

(٩) يجب على الصراف ان يقدم ضمانا بضمه في التيام  
بروطيته باستمارة

## (وهذه صورة الفياضة المقتضى تحريرها)

أنا الرئيس اسي وعندي فيه فلان  
القائمة للمديرة  
من ناحية  
ممنوعة وكلت  
مديرة  
فلان  
من ناحية  
في معاطاة وطيفه صراف ناحية

بسم  
لهذه — بتسليم اموال بساتر اتيانها وبقيها باوقات  
استلامها اليومية والاوراد بالبريد في جوارح دنيا واقتاف  
الاعظم ورسوم المصارف المكلف باستلامها من جهاتها بتسليم  
صفحات عليه وتوصيلها للمديرة هذا وما يلزم فيها بتسليم  
تصريح المحكومة كل ذلك برودة وبانه وكالة مخيرة المديرية  
بدون تعبير وبانها وبصاحبها الصفي بمرجها باليوميات والمصارف  
با يكون متوسطا في توصيلها وبانها تاجر طرقي من جميع ما  
بنايفه بساتر اتيانها سواء كانت مفيدا والدفاتر والم برودة  
تقريره او يمكن معاملته من ارباه ما ذكر ولا برودة الخيرة  
سواء كان ببيع اخلع او استعمال اموال المديرة بانشغال  
اخرى او الفرض بها فاكوت ملوذا ومطالبا لطرف امام  
المحكومة وبانها بالحق بكل ما يظهر طرفه من مبررات في  
مدة السنة المذكورة ولغاية سرعة حساباته والزم بوجهه لم  
تقد ريدا في ايجي وقت كان بين ادلى فخل ولا احواله على  
مضيق ولا لاجل الاحتياط حررت هذا في نفسي ضمانه محرم

عن صورة الضمانة التي يلزم اخذها على الصراف من  
ابتداء سنة ١٨٨٢ كما وصورة التقرير المقتضى على  
المفتشين تقديمه ويكون مع كل مفتش عدد من هذه  
الاستامرة لكي يمكنه ان يقدم لمظاهرة المالية نتيجة تفتيشه  
في البلد حال ما ينتهي منه وفي كل الاحوال ليس  
لحكام المديرية ان يحددوا ادنى تعديل او تغيير  
في النصوص المدونة بهذه اللائحة بدون تصريح  
مخصص من نظارة المالية — وسترسل فيما بعد التصديقات  
اللازمة عن الطريقة التي يجب ان يصدر على مقتضاها  
توريد التخصيصات بمصاحبات المديرية وجراند  
الاموال التي بها حسابات التواشي وقد تحرر هذا  
للمدولة وباتباع الاجراء على موجه في ٤ ابريل سنة  
١٨٨١ الموافق ٥ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨

## فصل اول - مصلحة صراف البلد

المصوب (١) الفديلات (٢) الاصفاء (٣) الوفاء او  
الغزل (٤) الضمانة (٥) خدمة الصراف (٦) مصادرة  
الصراف (٧) تسليم الاموال (٨) الامانات (٩) رسوم الحاكم (١٠) من المصلح (١١) دفاتر الصراف (١٢)  
دفاتر بومية الصراف (١٣) دفاتر المديرة (١٤)  
دفاتر حساب اجمالي اموال البلد (١٥) دفاتر المحكومة (١٦)  
دفاتر مدير ليد البلد والمصارف (١٧) امتحان الدفاتر (١٨)  
اوراد المجلولين (١٩) توريد النفقة للمديرة (٢٠)  
عيلة الصراف (٢١)

## (التعريف)

(١) يصرح للمديرة ببلد مسكونة مأمور القسم من اصناف الاصطفا  
الذين يطلب مجلس المصنف والمعد منهم بروطية صراف  
وتصحب الاصطفا بشهادات تدل على حسن صورة واسطة  
الاصطفا المرغوب منهم ويسوغ ايضا اقتطاع الصراف من  
بين الاصطفا الذين يكرها طلبا من المديرة منهم بروطية  
صراف بشرط ان يقدموا الشهادات اللازمة ويكون تعيين  
الصراف بصرح من نظارة المالية به على طلب المديرية  
(٢) وفي سائر الاحوال يجب ان لا يكون للاصطفا المرغوب  
منهم اطمان ولا رضاء في البلد التي يعمل على عهدهم لتسليم  
اموالها الا لامل اللامع لتسليم ولغايتها ولا يسوغ صرف  
صراف في نفس بلد (٣) بان ان يكون الصراف ملما في  
نفس البلد التي عين بها ولا يمكنه تركه ولا افعال الا اذا  
اقتضى احوال لهما به لاسمور التمسوا في المديرة في افعال محض  
(٤) الفديلات

(٥) عند تخدمته امانة الصراف في البلد التي عينه سندات  
متابعة وبد انقضاء مدة امانة اذا كان الصراف قد قدم واجبات  
وطيفه بتل الى صرافية اخرى وبان في تلك مبرر وطيفه خدمته

إنا الواقع اسي وعني فيه فلان اصافى على ان فلانا الضامن ان فلان مومسود ومفطر وكنت لك الضمانة واقسم المومسود اعلاه مومعه وضمانه الضامن والضامن على خسرو ومروم بسبب الاثباتات المزمعة بك الوثيقة وازم التصديق مني للضمانة بوجهه — من الضامين اسماء واحاداً فيه مضاف وحيد ناحية

من مديرية تصادق على ان فلانا الضامن ان فلان الصراف ولانا الضامن على الضمانة ما مضمون ومعدن وكما ان لك الضمانة باعظام الموصية اطلاق في ذاتها المضمون بها والاثبات لا يكونان مديونين لمومس ولا للاطلاق ولا للاول ولان وقد حضرت مع شهادة من بذلك قد حضر هذا الضمان اسي الواقع اسي وعني فيه بمضمون الضامن على التصديق على الاعمال الموصية في هذا الضمان طينا للوثائق المزمعة ماذون الثاني (١٠) ولان لمجدد الضمانة في كل سنة ولا يكون الضامن خالي الطرف في المحكومة لا بد من تحقيق نظامه عليه الصراف المضمون منه (بعد ٧٨ و ٨٠) (١١) لا يفي للصراف ما حاطا وعليه لا بد من كذا مديونين من المديرية مع موقوفاته الى ما موزن التزم الذي يقدم اسماء الى المديرية مع موقوفاته عن ائتمان واحاد كل منهم ولا يلزم ان يحصل اذ في تاريخ في تقديم اسماء الكتلة الى المديرية لكي لا يصير مسئول في مصلحة التصديقات (١٢) ثم بعد قيد اوراق الضمانات المزمعة من الكتلة مبرر حفظها بالمديرية التي يجب عليها ملاحظة تجديد تلك الضمانات في بداية كل سنة

#### (خدمة الصراف)

(٢٤) قد راجع خدمته الصراف من اول يناير سنة ١٨٨١ احاديا واحاد بالماله على المصطلات ونقشب ثم علم ان الخدمة على جميع المبالغ المزمعة بتأخير من سبب كانت قد فصلت براسمهم اوفجت مباشرة الى عزان المالية او الى صندوق الدين العمومي (١١) وماذا ذلك فقد توجب لكل صراف انما عشر مئيتها مصرى سرياً حتى ولو وجد جهة صراف في بلد واحدة اصراف واحد ماله عليه موقوفات التصديقات في جهة بلاد وهذا التزم مع الخدمة لا يستقطع منها قيمة اليوم الاصل (١٥) وبعد اخر خدمته تقدم بردها للصراف ان التبرك عينة المديرية مبرر كذا عن المبالغ المتحصلة في

صراف التبر من الناحية صرافيه مبرر مصادرة الكتب على حساب الناحية وإذا وجد مطابقاً لبالغ الواردة بمضمون حسابات الناحية فينقل على الكتب ما يدل على صحة بقاء على هذا التاريخ من من المدير يصر في قيمة الخدمة المستحقة للصراف (١٦) في امر كل ثلاثة اشهر يضاف على الكتب المقدم من الصراف عن الخدمة المستحقة عن من التبر قيمة مبررة عن الخلاله التبر المالية باعتبار مائة قرش كل شهر (١٧) يصور مراجعة الكتب المقدم من الصراف عن خدمته بمعرفة كتاب ورشة الايرادات ويؤشر عليه من الباشا كتاب قبل صدور الاذن التبر المبررة بالصراف (١٨) لا يسوغ لتدبيرات تاريخ صرف الخدمة للصراف من شهر الى اخره في سائر الاحوال يلزم ان يتوقع في حال صرف الخدمة باعها الباشا كتاب لوزير المصالحات ورئيس ورشة المال في بومعة الصراف امام اخر دفعه وردت منه عن صرف الخدمة في لغاية القارح الفلاني وهذا يساعد في مراجعة الكتب الذي يقدمه للصراف عند ما يطلب صرف الخدمة التي تسحق له في التبر الثاني ثم يلزم اخذ السند من الصراف على ورق قهقه

#### (مساعدو الصراف)

(١٩) انما لزوم للصراف مساعدون في عملية الحسابات فبذلك احكم تسه مسؤليه ومصاريفهم تكون عليه — وليس لمساعدى الصراف ان يتدخل في حصول الاموال وفي مخرج لم بان ينفذ في تنفيذات المبررين باورادهم

#### (تصنيف الاموال)

(٢٠) التصنيفات المتضمن اجراؤها مبررة صراف البلاد في الاموال — اموال احيان — اموال خراجية — اموال مدوية — موقوفات — عوائد على الاراضي المتبرية مدخانا وتباكا — اموال غير احادية على الاموال التجارية رجاء من القيمة الاربابية — ومركز ازياب الكارات — عوائد املاك — عوائد اعيان وشعار — عوائد مومسود — عوائد احيان — اموال المبري — ومن ضمن هذه الاموال من الاوراد وخدمة الصراف التجارية فضيلتها من المديون (٢١) الاموال التجارية والشعورية وموقوفات الفضل لا يمكن فضيلتها الا بالموافقة المقررة وعلى حسب الموضع بالتجسس الا في



(جدول مواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور الخيل)

[illegible]

وطلاني واذا غلبت الحار فان اورد حباته الاصل المخلو  
من سوا كانه من الاصل العجاجة الموصورة الى  
منه فانه لا يملكها با الحار وكذلك هو في جميع  
الاوراق والمخارطة والصرف البالد الحق بدليل الحار با  
(٢٢) وفيه ان يكون فصل الاصل من في المورين في  
الاصول القديمة من غير عرض وبه في جميع الاصل  
بعض المورين و قد من القول في المخلوطه من با لا من  
استخدما لاحقا الشاعر في قوله اخرج واذ كان  
الاصول في الاصل با ليهذا الصنف الحق —  
(٢٣) في ان يكون تورد القوية الا الصرف المصلحة  
والاجل بالديعيات من المصلحة الفضا لا با  
في المصلحة في تكون الا في ماله غير فيمكن فعلها  
في غير ماله يمكن حصول المخلوط من الا في ماله غير  
ان يقع للمصارف بعد حصول المصارف بد في ماله  
وعصم المخلوط من المور بد في الا في ويصح الوردية





وردا جديدا من واقع الزيد بمساهمة بالجر يوضع على الورد الذي يمر بدلا عن الورد المقتدر بوزن جديد وتوضيح في والتسمية ما يدل على انه بدل عن خاتم من بشار يمينه في نسبة الورد الاصلي ما يشترك في الورد الاول وتحرير ورد جديد بدلا عنه ويوضح بالجرية ما يترك ذلك الا في الاموال التي لا اصل لها غير في تمثيل قربات وريد بعض الاموال فلا يجب ان يكون ذلك سببا لغيره بل الاموال التي لا يكون اما الاموال التي لا تربط احيانا في الا في بشارته على عوائد الاعمال والشعيرة وعوائد الاراضي المتروكة دخانا وتبنا لا نصيرت وريحا بالجرية والاوراد حال ما يتقرر بطلها ولم مراجعتها والمصادقة عليها من المديرية ثم وبغير تسليم اوراد الى الذين لم يفتي لم اوراد في اول السنة

(توريد الفوائد الى المديرية)

(٧٦٤) المبالغ التي يحصلها الصرف بوزن قرر بدعا الى عربة المديرية يوزع ان يكون وصولها في العاشر والصغيرين من كل شهر الا اذا صدرت ايام من المديرية للسفر عن توريد الفوائد اكثر من مدينتين في الشهر يوجه الى الصرف ان يورد جميع المبالغ التي حصلها لغاية يوم توريد (٧٦٥) مشايخ وعبد البلد مضمون بالمحافظة على مبالغ الفوائد من وقت تصليها حتى توريد ما يحق له بها وبما تحب الصرف بالفراغ الثلاثين (٧٦٦) يمرر الصرف ساقطة بالفرد التي يتصلها الى عربة المديرية وبينها اصفاء الصلة والبلد المخصص حسم المبلغ لها وانواع الايرادات انصفي اليومية الصرف لما (٧٦٧) تصل ليرة المبالغ من مبالغ الفوائد اليومية الصرف التي يوزع تنديها مع المحافظة الى ورقة الايرادات بالمديرية لكي تراجيع ما وفي سائر الاموال لا يمكن من ان تصادف اجراء هذه الرخصة بغيره مامور القمم كما كان جاريا في السابق لانها صارت من خصائص المديرية واذا تحقق بان الفرق الكائن بين المحافظة واليومية صادر عن خطأ في نسبة المبلغ من اموالها يدين ان ياتي من ذلك جز في نسبة الفوائد يجب على المديرية تصحيح الخطأ وانظر الصرف وما اذا كان الفرق ناشئا عن تعامل او غير ذلك مما يوجب التهمة على الصرف فيتم المديرية ان ياتر ان يحصل نسبة الفرق من الصرف واحالة القضية الى المجلس وله ان يحاكمه

(عمليات الصراف)

(٧٦٨) تمرر جرائد الصراف منقولة مدة ليرة اربع اغير هذا نقاشا السلكي يمكن ان يورد ما فصولات الاموال الخارجة من السنة الماضية (٧٦٩) الى الخسبة عشر يوما الاول من شهر ايار بدم الصرف الى المديرية بتفاد من عملية في السنة السابقة ويوضح بها المطلوب من ذلك كل مول وبمصريرها من الصراف الممولين لئلا يكون مستقبلا لباردها ويوجه عليها والمشتات واعمال مشايخ وعد البلد ثم بدم الصرف ايضا ويوجه وبجده من السنة المذكورة لكي يمكن للمديرية مراجعتها بدمه وتقاضي اجالي التسديدات باليومية بالخاصة الى المبالغ المصروفة لثامه حين توريد الفوائد الى عربة المديرية (٧٧٠) اذا ظهر من

الكمال (٦٦٥) في مدة الاربعة عشر يوما الاول من سنة ١٨٨١ يكون عمل الصراف في يومه واحدة وثلاث جرائد وفي جريدة سنة ١٨٧٦ وجريدة سنة ١٨٨٠ وصريفة سنة ١٨٨١ وايرادات الفوائد سنيت تورد باليومية وفي اخر الوهم يورد فان ايرادات كل سنة على حدة وبالحق في اخر الشهر وفي اخر السنة جرائد المذكورة مقتصرة لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨١ وفي هذا التاريخ يصير تمثيل اخصائيات في جريدة سنة ١٨٨٠ وبمرحل مناصر الاموال لونا لونا في جريدة واراد سنة ١٨٨١ يوزع ان يوزع الصراف في محافظ الفوائد وايرادات سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ كل منها على حدة

(اوراد الممولين)

(٦٧٠) يجب على الصراف حال ما صرفه المديرية من نسبة الاموال المطلوبة من البلد صرفها من قبلها بمساهمة بالجر الممولين بالخاصة الطريقة المديرية المقتضى تسديدا من كل منهم وبع توريد مبالغ تلك الاموال بالجرية بوزن يقرر بدعا بالاوراد يورد ما يورد بالاوراد يكون متساويا للورد بصاب كل مول بالجرية (٦٧١) يصير مبلغ الاوراد من ذلك نسبة ويتم مع المديرية ويوضح في ظاهر اخر نسبة بالدفتر والتمثيل والكتابة مدة الاوراد لغيره عليها بالدفتر ثم يوزع جهاز هذا العمل في مدة الخمسة عشر يوما التي تلي تعريف المديرية الى الصرف عن السقطة المطلوبة من البلد ومن بعد فهم من الاوراد بصلها الصرف بدون تغيير اليها لاجرتها والمساهمة في اقسامها حتى يبررها فائدة الاموال المطلوبة منهم الى الحكومة وموحد تسديدا الى الصرف (٦٧٢) يوزع ان يورد الاموال حسب الاستمارة المرسومة من نظارة المالية لطرق العمل وبمها من اجده سنة ١٨٨٠ ويوضح جائر اخصائيات بالجرية بالمبلغ المحقق المقتضى تسديدا من كل قسم وتوضيح بالتسمية التي تولى مسئلة بالدفتر اسم الممول ونسبة الاموال المطلوبة منه وثلاثة حساب بالجرية ولا يسرع للصراف بفتح الاوراد من دفتر الخسبة الا في وقت تسليها للممولين الذين عين لهم اقسام بصلها اقسام او امتناعهم على التسمية دليلا على استلام الاوراد اما اذا لم يكن للفرق علم وكان انما يتم بالاوراد على يد مدينتين يدين على التسمية (٧٠) وفي سائر الاموال لا يوزع ان يصلي الصرف اوراد الا على يد احد توريد القضية يجب عليه توريد المبلغ بوزنه وان لا ياتر الاوراد الا ليدجى المبلغ الذي صار توريده بمجموع الممول او الشخص الذي وقع القضية واليد بالاوراد يكون رفا وكتابة ويوضح من الصرف امام كل مبلغ (٧١) ويقتضى من ذلك الفاتحة المصوبة مصاح اذا غاب السيرة وقوسيين املاكا الميري ونظاري اوراق الخراف حيث ان هذه المصاح تورد الاموال المطلوبة منها مباشرة الى عربة المالية او الى صندوق الذين المصوب وذلك يجب على الصراف تسليم او راد اربعة مصاح المذكورة الى المديرية لكي ترسلها لنظارة المالية بالمحافظة اللازمة (٧٢) اذا قلد من احد الممولين وديهم عرض على انه مامور القمم ويوضح بخرافه من الظروف التي قلدها لتوريد بوزنه الامر الذي يحتمل من مامور القمم بصل الصرف الى الممول

## معلومات

وأمرنا على ذلك وإصدار الأمر بالسيارات ليد تلك الموائد  
بغضن في الثلاثة أشهر الأولى من السنة لكي ينفذ بالتحصيل  
من أول أبريل

### (إيجارات أملاك الخوري)

(٢٧) أنه يقتضى الصليات التي تصدر من المديرية هي على  
مأمور القسم أو المركز أن يلاحظ تحصيل المبالغ المطلوبة من الحكومة  
عن الأملاك والأطيان التي تنتمي بالأطيان على حسب القسوة  
المربطة في شروطيات الإيجار وأن يجري مسمى بأسماء الأطيان  
الموجع ليناك بأن جميع الأطيان المقررة مربوط عليها إيجار

### (تريادة وجير الأطيان المملوكة)

(٢٨) يجب على مأمور القسم أو المأمورين الذين يهتمون بالأمور  
أن يحرصوا في شهر مايو بضرورة عقد وصياح وبنسب الناحية  
وكل من له صالح في سانية الجوائز ليناك حصول راحة من  
طرد يمر أو جرح مبك أكل يمر (٢٨) على مأمور القسم أو  
المأمورين المذكورين أن يتقدموا دفتر المصلحة التي المديرية  
قبل انتهاء شهر مايو المذكور حتى إذا رأيت أعضاء يجري  
المساحة بصفة بالمهندس المديرية أو تشرع بعمل مساحة  
جديدة يجب بضرورة هذا العمل في شهر يونيو قبل ارتفاع  
مياه النيل (٢٩) إذا ظهرت راحة من المساحة فيغير المرفوع  
حالا لك تحصيل فيه ما يحقق في آخر باديسم الأعمار  
أما إذا وجدت أطيان أخذها الجبل أو أطيان شرقي فيغير  
فهي أملاكها ويحضر بها نظارة الخلاء ثم ويجري مساحة  
حواجر الجبل في شهر يناير لحرفة المرفوع بها وتصل فيه  
إيجار وإذا لم تبلغ حرفة النيل الارتفاع الكافي فيعمل مأمور  
القسم أو المأمورين الذين يهتمون بذلك أن يحرصوا في شهر  
نومبر في مساحة أطيان الشرقي

### (تقريبات في نظير أكل جمر وتوالف وشرافي)

(٣٠) يند إيجار مساحة أطيان الشرقي بضرورة عقد وصياح  
وبهندس الجهة فيرد بذلك يعمل حالا في المديرية التي يند  
النظرية وإيجار المراجعة اللازمة بمرسما من كل من خبريات  
الأطيان تصرف مأمور القسم أو المركز بأن يجه فيه المبالغ  
المنشورة على الأطيان المذكورة وتعمل حالا لتفكير المذكرات  
نظارة الخلاء وبمجان صاحبها إلى طلبة وتصرف جميع التجهيزات  
قسطا من أصل المربوط بضرورة هذه المبالغ بالمرحة

### (تنقيش الصيارف)

(٣١) يجب على مأمور القسم أو المركز أن يحرصوا في قسم  
للإستجار لجار تحصيل الأميال وجاهك بذات بأن الصليات  
الصاندة من المديرية مرجحة الإيجار ويؤمن أن يكون مروره  
على كل بلد في قسم مرتين في السنة على الأقل ويجب أن  
مردود في قسم أربع يجب عليه أن يجري تنقيش حانا  
إذا لم تصدر له صليات عوصية لإجراء تحقيق (٣٢) لا  
يسوع لمأمور القسم أو المركزات يند الصيارف إلى الأعد  
المردود الكلية

مراجعة مفصلة الصراف أنه تم واجبات وظهف لمعني فاسمه  
مظروف سترقي ويوضح بأنه الصليات استوفت الجهاد  
الجهن بأنه تحقيق المديرية استقامة عليه الصراف عن السنة  
المتضمن على مدتها قبل هذا الوجه لا ينقص طرف الضمان ولا  
بعد أن يتم الصراف مفصلة السنة وتحقيق المديرية معها  
(فصل ثاني - منطقة مأمور القسم أو المركز)

رابط أموال الأطيان المقررة (٣١) ربط الموائد المقررة (٣٢)  
إيجار أملاك الحكومة (٣٣) زيادة ونقص الأطيان المرتبط عليها  
مائل (٣٤) تقريبات في نظير أكل جمر وتوالف وشرافي (٣٥)  
تنقيش الصيارف (٣٦) معاينات الأميال (٣٧) مستخدمو  
مأمور القسم أو المركز (٣٨) مأمور الضميلة باليد (٣٩)  
مساحة الصليات لاصطناع بالمعنى مأمور القسم أو المركز من  
لبل ربط الأميال المقررة على البلاد وتحصيل المبالغ المطلوبة  
من كل منها

### (ربط أموال الأطيان المقررة)

(٣١) يند إيجار سانية السنة وإعلامات المديرية يجب على  
هذان أن يحرصوا بدون تأخير على مأمور كل قسم ككتا بالأطيان  
المطلوبة من كل بلد يند به أنواع الأموال ومطابقة بعضها  
بمعرفة الحكومة وعلى المأمورين أن يحرصوا لكل صراف ككتا  
بالمبالغ المطلوبة من البلد سانية لكي يحصلها في مفعلي  
القيام (٣٢) يكون لمأمور القسم أو المركز دفتر فيه لكل  
صراف يند ضرورة لكي عند التفرغ يمكن للصراف أن يرد  
السنة السائلة ويطلبها من مأمور القسم لإجراء مصلحتها

### (ربط الموائد المقررة)

(٣٣) في أول السنة يجب على مشايخ وحيد البلد بناء على ما  
يصره من مأمور القسم أو المركز أن يحرصوا بضرورة ملاحظته  
بضرورة الجدول عن كل من الموائد المقررة عليها يقتضى  
دفتر سوية هذه الموائد في الالية — ويركو أرياب  
الكرات — عوائد أملاك — عوائد أغان وشعارى — عوائد  
معايير الزيت — وعلى مأمور القسم أو المركز أن يند في  
معايير الطيارف وأصل التجهيز لمصلحة المشايخ وحيد البلد في  
هذا العمل — إيجار (٣٤) يند إيجار المراجعة بالمرحمة  
تتمثل على أسماء الممولين ولده حرفة كل منهم ويجمع عليها من  
المصروف والمبلغ المطلوب بضرورة بمرسما بالمرحمة والكتابة  
ويند لتأمير المواصلات يند هذا المشايخ والمصد إلى مأمور  
القسم أو المركز نظرياً بصفة ويعمل جاني بها في حصة  
بلاد لكي يند حصة ما مرورد بذلك الجدول وفقاً لطرف من  
عمل الجاني استيفاء الجدول وحصة الجار. جا تفصل إلى  
المديرية لتراجها بمرسما (٣٥) إذا أقرت المديرية على  
المبالغ الزائدة بالمداول تفكر منها اثنين وتلزم بالنسبة لراحة  
التي ورثة الأبرارادات لتضيف على حساب كل بلد المبالغ المطلوبة  
منها وتلزم بالنسبة الثانية على يد مأمور القسم أو المركز الصراف  
البلد لكي يضيف بمسجلات الممولين بوزادهم فيه الأميال  
المطلوبة من كل منهم (٣٥) سائر الأميال بمرسما مأمور ربط  
هذه الموائد بمرسما بالمداول على تعيين وفهرات المديرية

## (متاخرات الاموال)

(١٢) بأنه قد قربت على الصيارف ان يقدموا لمامور القسم او المركز في الخامس والعشرين من كل شهر كشفا بالاموال المأمورة في بلادهم (فصل اول بند ٢٥) يجب على مامور القسم عند النظر في هذه الكشوفات بدقة ان يرسلها الى المديرية لكي تجري بالانحداد مع ما يلزم تفصيل الماخرات المذكورة

## (مستقدمو مامور القسم او المركز)

(١٤) لا يحال مستطعة القسم او المركز الى المستقدمين بالمجهدين من المديرية او يجب تصريح منها ولا لمجهول مستقدمين ظهورات الا بعد الموافقة على ذلك من نظارة المالية ويحصر وتتم حال ما ينتهي العمل الذي صار استعمالهم لاجله (١٥) لا يسوغ للمستقدمين المذكورين ان يحصلوا الاموال والايجارات املاكا مكتوبة ياتي منه كامله

## (مامور التفصيلة بالبندر)

(١٦) في الباندراني يوجد فيها مامور ضبطه يجب على هذا المامور ملاحظة حيلة صراف البندر في كل ما يخص باهر القصورات واخصاصات مامور التفصيلة كاختصاصات مامور القسم او المركز كما كان من قبل فحصل الاموال اود من قبل تحرير الجداول بالموايد المقرره عليها يفتنى دلائل سنوية

## فصل ثالث - تعليمات مختص بالمديرية

ارسلات كشوفه الاموال (١) - احيان مستجد ربط المال عليها (٢) - توريد النقود الى خزينة المديرية (٥) - مراجعة توريد النقود (٦) - توريد النقود الى خزينة المالية وصندوق الدين (١٢) - صرف الخدمة الى الصيارف (١٣) - متاخرات الاموال (١٤) - مقاصدات الصيارف (١٥) - صرف الدفاتر (١٦)

## (ارصال كشوفه الاموال)

(١) يجب على المديرية حال ما يصادق على ميزانية الإيرادات وتعلن لما ان تشرع في تحرير كشوفه على تعقبتين موضحا بها مبالغ اموال الاطيان المتتفي تصميلا سيق كل قسم بلدا بلدا وتاريخ مواعيد تسديدها في حسب التقسيمات المقررة تفصيل هذه الاموال (٢) وترسل النسخة الواحدة من الكشوفه المذكورة لمامور القسم او المركز لكي يسلمها الى الصيارف حتى يتسلسلوا بربط المبالغ الواردة بها على الممولين ببلادهم ويوردوها في الجرائد والاوردات والنسخة الثانية تبقي بالمديرية لكي تورد من واضفيها اصول حساب كل بلد يجريرة المديرية فبها المبالغ المطلوبة من البلد

## (اطيان مستخدم ربط المال طيان)

(٣) اذا وجدت اطيان مستخدم ربط المال عليها لتقرر بها بالمديرية كشفا الى مامور القسم او المركز لكي يعطي الاوامر اللازمة الى صيارف البلاد لتوريدها في جرائدهم وفي اوردات الممولين ويكون توريد هذه الاموال بالجرائد والاوردات في ذات الشهر الذي يصير توريدها به في دفاتر المديرية (٤) وعلى هذا الوجه يكون الاجراء بخصوص جداول الموايد المقرر ربطها بموجب الدفاتر السنوية التي تتصادق عليها بالمديرية وترجسها الى مامور القسم او المركز ويتتفي ان لا يسير ادنى تاخير في ارسال الكشوفه المذكورة لكي لا يوقف تحصيل الاموال في البلاد

## (توريد النقود الى خزينة المديرية)

(٥) على صيارف البلاد ان يوردوا الى خزينة المديرية في العاشر والعشرين من كل شهر جميع المبالغ التي يحصلوها وان يصحبوها باليومية وبمحافظة مبين بها اسم البلد وانواع الايرادات المتسدة منها تلك المبالغ وبيان اصناف الصلة - يجب على المديرية ان توريد في حساباتها في حواصل الامانات المبالغ الموضوعة امانة عند صراف البلد وصار توريدها لخزينتها (فصل اول بند ٢٧)

## (مراجعة توريد النقود)

(٦) يجب على ورشة الايرادات بالمديرية حال توريد النقود الى خزينة المديرية ان تراجع مبالغ المحافظة على المبالغ الواردة باليومية وتؤشر على المحافظة وعلى قطع الباقي باليومية ما يدل على صحة المراجعة (٧) واذا تصادف حضور صيارف في وقت واحد فيجب على باشكاتب المديرية ان يوزع عمل مراجعة حواظهم بين باقي الكتاب (٨) وعلى المراجع ان يتأكد ويورد مغرة صحة الجرد تمام كل علم وارده باليومية وان الضراف متبع احكام هذه النسخة التي لا يمتنع بتوريد النقود الى المديرية بالاولاقت المدينة (فصل اول بند ٧٤) واذا ظهر حصول تاخير يجرى الاذن في حق الصيارف الذين حصل منهم التأخير كما وسيتحق مستقدمي ورقة الايرادات اذا تحقق منهم اعلانوا مراعاة هذه الاحكام (٩) لا يسوغ ان يقيم الصراف

## معلومات

السنة الحاضرة ويجريه المديرية مراجعة هذه المقاصد بكل دفعة بمعرفة مستغدي ورشة الإيرادات لتتأكد بان الوارد بها مطابق للوارد بحساب كل مول بالجر يد، وبان اجمالي اليومية مطابق للوارد بحسابات المديرية واذا لم يظهر من هذه المراجعة علم استقامة فصلي المديرية خلط طرف الى ضامني الصيارف

### (حرف الدفاتر)

(١٦) يقتضي ان تطلب المديرية من الصيارف في اول شهر سبتمبر من كل سنة كشفاً للدفاتر التي تلزمهم في السنة المقبلة ثم تنصر المديرية طلبات الصيارف بكشف ترسله لنظارة المالية ويجري مايلزم لصرف جميع دفاتر السنة الى الصيارف في شهر ديسمبر قبل حلول السنة الجديدة

### (فصل رابع - تفتيش الصيارف)

احكام عمومية (١) مراجعة الدفاتر (٥) مراجعة باقي التقديرة (٦) مراجعة الاجراءات الختمة بتوريد النقوط (٧) تفتيش اوراق الصيارف (٨) مراجعة المكلفة (٩) الاوراد (١٠) مضاعفة الدفاتر على الاوراد (١١) عدم انتظام في القيودات (١٤) توقيف الصيارف عن وظائفهم (١٦) النظر في تشكيكات الممولين (١٩) تعزيز المقتش (٢٠)

### (احكام عمومية)

(١) يتاطن الآن فضاء تفتيش عملية صيارف البلاد بالمدير ووكيل المديرية ومأمور التحصيلات حين مرورهم الاعيادي بالنواحي وطليم وان يجهروا مايلزم في تفتيش حسابات كل بلد مرة على الاقل في كل سنة ولكي يمكن الحصول على ذلك يجب على المدير ان يمين اوقات مرورهم اوقات مرور وكيل المديرية ومأمور التحصيلات (٢) على للموقوفين المذكورين ان يتأكدوا بذاتهم استقامة اعمال الصيارف وانهم متبعون بدقة نصوص اللوائح الختمة بهذا الخاصة بعملية دفاترهم والتعليقات التي تصدر لهم من المديرية وبان للموقوفين لا يحكمهم عند مرورهم ان يغشوا في كل دفعة الاحسابات جزئ قليل من النواحي فيجب عليهم والحالة هذه اجراء هذا التفتيش بتأية التدقيق لكي يراعي باقي صيارف البلاد الخاط

بالمديرية زيادة عن الوقت اللازم لمراجعة المحافظة على اليومية وتوريد النقوط التي معه ووجه الاجمال لا يلزم استثناء الصراف الى المديرية الاتحاد الضرورة ويستثنى لا يلزم ان يتجاوز مدة اقلته اليومين بدون اذن مخصوص من المدير (١٠) بعد اجراء المراجعة المتقدم القول عنها يؤذن لصراف المديرية بقبول التقديرة من صراف البلد ويشرح من صراف المديرية على المحافظة ما يدل على استلامه التقديرة وتنقسم المحافظة الى قسم الحسابات بالمديرية لكي يجرى الوصول الى صراف البلد على مقتضاها (١١) اذا ظهرت من المراجعة بعض فروقات بين سبالغ المحافظة ومبالغ اليومية او عدم انتظام في العمل باليومية فيتمتع هذه بالمحافظة واليومية ويمسح نوريد النقوط التي تحبب الصراف الى خزينة المدير فيا تليها ان تبادر حالاً الى عمل تحقيق اللازم على ذلك الصراف (توريد النقوط الى خزينة المالية وضد حق الدين)

(١٢) يجب ان يصير حالاً لاصراف البلد من النقوط التي ينفصها الممولون الى خزينة المالية اولى صندوق الدين السعودي لكي يوردها يوسيته ويجريه على حساب الممولين الذين اجروا تسديدها

### (حرف الخدمة الى الصيارف)

(١٣) اذا وجدت حسابات الصراف على صحة وكان قد ورد الى المديرية قيمة المبالغ التي حصلها فند حضوره بالتقديرة في آخر دفعة من الشهر تصرف له الخدمة المستحقة له واذا حصل تاخير في صرف الخدمة فتعود المسؤولية على المديرية

### (مقايير الاموال)

(١٤) يقرر كشف عن كل بلد باسماء الممولين الذين لغاية ٢٥ من الشهر لا يكونوا سدوا الاموال المطلوبة منهم على اكتمل (فصل اول بند ٢٥) وترسل هذه الكشوفة على يد مأمور القسم او المركز الى المديرية التي يلزم ان تفخذ سيف حق اولئك الممولين الاجراءات المدونة باللوائح المربعة الاجراء

### (مقاصدات الصيارف)

(١٥) يجب على الصيارف ان يقدموا في شهر ماي ولى المديرية مقاصد عن عملتهم في السنة الماضية ويصحبوها بيومية وجريدة السنة المذكورة ويوسية

الفرات ولا دار الماردة مئة بدنة بدفع الزاد الذي يلزم  
أن تجد به أيضا الصرافات الصادرة عن ذات الصراف بأن  
جميع الكسوة وجداد الزاد المار من البلد محوطة  
بحرص تام

### (مراجعة المكلف)

(١) يلزم أن يتأكد المأمرون بأن نقل التكليف بالمكلفة  
جاري بانتظام بأمر أرباب الاطيان امارجة تاريخ الاطيان  
على طريق الايام الواردة بحصرها فتكون بواسطة دفتر  
نقد الزاد

### (الأوراد)

(١٠) يجب على المخطوفين المذكورين أن يتأكدوا بأن الصراف  
لم يبق هذه أوراد الامان لكي يورد بها المطلوب منهم ولم يرد  
مردود المتفتش

### (مضاهة الدفاتر بالأوراد)

(١١) من ضمن الاشياء المهمة التي يجب على المفتش ايجراؤها  
مضاهة الجريد بالأوراد وله تكن الطريقة الوسيطة للوقوف  
على حقيقة تصديقات الامان وحسب الصراف وعلى ذلك يجب  
على المفتش ان يأخذ دفتر اورداد من كل بلد ليأكد بأن  
الاموال المطلوبة من الممول صار يرد بها الجريد بكل ضبط  
وجري ننقل على صفة بالورد الذي يرد (١٢) وثله أيضا ان  
يراجع اليومية التي يجرى عن عملية يردون ليأكد بأن جميع  
التصديقات المدية اليومية يوردت بحصر حساب اربابها كما  
ويقتضي ان يوافق المفتشون بالغ التصديقات الواردة بالصراف  
اوراد المدع بها المخزونة بدم بالمبالغ الواردة بالجريد بحصر  
حسابات اصحاب هذه الاوراد (١٣) يجب على المفتشون حال  
وجودهم بالمرور ان يضبط عديم على ظهر كل ورد غيرها  
مراجعة سواء كان الورد صحيحا أولا وإذا وجد عدم استقامة  
المعمل بالورد بها فخر عليه ما يدل على ذلك ثم ويضرب  
عديم ايضا في الجريدة امام اسم كل ممول هربت مراجعة  
ورده ويوصيها عن تاريخ اليوم الذي هربت فيه المراجعة ومن  
الخطرات التي تراءت لمن اعتمد العمل او طمعه على  
بذلك بهسر للفتش المذكورين او تخلفهم عند مرورهم  
بالبلد معرفة الاوراد التي صارت بمراجعة وغيرها مراجعة  
علافا على حسب الكيفية التي ترضع عنها وهذه الامارات  
يجري ايضا على الجاني التي تعمل بمراجعة اليومية في الجريدة  
عن عملية يردون وتوضح في صفحات اليومية وصالات الجريدة  
التي صار للشطب بها عن تاريخ ايراد المراجعة وتوقع عليها  
بجميع المفتش الذي اجري المراجعة

### (عدم النظام في التهودات)

(١٤) اذا تحقق للفتش عدم النظام في عمل الصراف على  
تسديد طريقة بالأوراد ولم يورد باليومية او بالجريدة او  
مقدر من طرد بالأوراد والجريدة ولم يوافق على الزاد  
بالمكلفة او عدم استقامة الشطرات بالجريدة فيصرر حالا  
تفريعا عن كلية عدم النظام الذي تراءى له ويتصرف  
نظارة المالية (١٥) اذا ظهر للفتش غش او خيانة في عمل

بهم تحصيل الاموال واجبات وظالمهم خوفا من  
انتفاح اعالمهم ووقوعهم تحت انقصا الشديد  
(٣) لا يقتضي على المخطوف في حال وجوده بالمرور  
ان يجبر الصراف عن اوقات مروره ولا ان يستدعي  
احد الصراف الى بلد غير بلده لاجل تفتيش عليه  
اذ لا يمكن الحصول على نتيجة حسنة من تفتيش عملية  
الصراف الا بجرأته في ذات بلده (٤) التفتيش  
الآتية موضحة بما كيفية التفتيش الذي يجرى  
الموظفون في التولي كل مرة يرون بها

### (مراجعة الدفاتر)

(٥) ان التفتيش المختصة بوظائف الصرافات المختصة  
بها موضحة في الدفاتر اللازمة لعملية صراف البلاد  
(فصل اول بند ٣٠) على المفتشين الشاط بهم  
التفتيش ان يراجعوا هذه الدفاتر ليتأكدوا ان  
العمل جاري بها باستقامة وان التفتيش الصادرة  
الى الصراف صحي ايجراؤها

### (مراجعة باقي التفتيش)

(٦) عند مرور المخطوف بالتفتيش عليه أولا ان  
يجرد التفتيش الموجودة في خزنة الصراف ويتأكد  
مطابقتها للمبلغ الباقي يوميته بعد آخر دفعة وردتها  
للدورية ثم ومن حيث انه يمكن ان يوجد في خزائن  
الصراف ايرادات غير واردة في يومياتهم وهي  
الايرادات الناشئة من رسوم الحاكم الشرعية ومن  
مبيعات الصنف (فصل اول بند ٢٨ و ٢٩) فيلزم  
مضاهة هذه الايرادات على حوافظ التفتيش المدونة  
وتحفة من متهدي الصنف وتأتي الحاكم وعلى المخطوف  
الذي يجري التفتيش ان يتأكد اذا كانت اصناف  
الصلة الموجودة مطابقة للوارد يبينها يومية الصراف  
وبالحفاظ

### (مراجعة الاجراءات المختصة بمرور التفتيش)

(٧) يجب على المخطوف ان يجرى اذا كانت عملياته كصافيات  
الصادرة للخدمات بما يخص مراجعة حوافظ التفتيش الواردة  
من الصراف التي حريته المدونة على يوميه جاري اتمامها بدنة  
على حسب الخون في (فصل اول بند ١١ و ١٢)

### (تفتيش اوراق الصراف)

(٨) يجب على المخطوف ان يطرأ في حالة اوراق الصراف  
وان وضعا جاري بمخزونات منفصلة ومربعة جوارها جانب



ملحوظات

الصراف يستعمل في الحال نظارة المالية من ذلك وفي الوقت ذاته يجب على المديرية تبين مأمور محضري بالمر بعد تحقيق صارح على أعمال ذلك الصراف

**(توقيف الصراف عن وظائفه)**

١٦) إن الصراف الذي يكون ثبت احتلاصه أو ارتكابه يوقف عن وظيفته وترفع قضيه أمام المجلس المحصي به روية ذلك وتقوم مدة التوقيف لعامة صدور الحكم من المجلس عن عملية الصراف ولا يجوز التوقيف قطعا إلا إذا كان الحكم الصادر بناء على تقرير المأمور المحضري بثبت الأجزاء التي حصلت في حال الصراف الذي وجدت حيلته غير مستقيمة وملا بملات الصفاحي الذي ينتهب عليه (١٧) في مدة توقيف الصراف تبين المديرية من تمتد عليه بالاتفاق مع مدافع البلد لأجزاء عملية التصفيات بالبلد وإذا صار ردت الصراف قطعا من وظيفته قبل المديرية أن تمتد بدلا عنه (فصل أول بعد ٨ د) (١٨) أما البلد التي تحقق إسقاطه حيلة صرافها لمثل المشتين أن يوصفوا في بومية هذا الصراف ما يهل على ذلك

**(النظر في تشكيكات الممولين)**

١٩) يجب على المشتين أن لا يمسوا الممولين من مطالبهم ليعرضوا عن الامتيازات اللاحقة بهم من الصراف من حيلة الاضمار المحلولة معهم ولا يسرع أن يتخذ تقريرا الممولين بصدور الفاتحا والمند ولا يصح صراف البلد

**(تقرير المشت)**

٢٠) بعد اجراء تفحص حسابات كل بلد يند المصفين ان نظارة المالية اشارة عموم الحسابات (تقريراً محرراً على حسب الاسعار المسطرة اذله ويوصفوا عن كل من الخصال الواردة به ويبدأ ملحوظاتهم عن كل ما قرأ في ملحيلة الصراف الذي جرت مراجعة حساباته وعن لاقته لا تمام الاعمال الحركة لمعهده ومنه التاثير يصور بعدها بغير قيد الصادر الذي يكون مع كل ملحق حين مروره

مديرية

تفريغ عن القيدون الذي صار اجراءه في تاجرة

بمعرفة (يوضح الامم والوظيفة) بتاريخ سنة ١٨٨١

حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١

حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١
حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١

**(ملحوظات عمومية)**

يوضح جا اذا كان ظهر من مراجعة حسابات الصراف بعض مخالفات وكيفية وجباها والاجراءات التي اخذت ادارتها

صرافات — { صورة ما تقر من المالية لاجراءات بتاريخ ١٥ رسة ٩٨ (١٧) مارت سنة (٨١) فوسين بعد في اول نظارة لالة اذاعة رقية ٦ مارت الجاري

١٢٧) إن الصراف الذي يكون ثبت احتلاصه أو ارتكابه يوقف عن وظيفته وترفع قضيه أمام المجلس المحصي به روية ذلك وتقوم مدة التوقيف لعامة صدور الحكم من المجلس عن عملية الصراف ولا يجوز التوقيف قطعا إلا إذا كان الحكم الصادر بناء على تقرير المأمور المحضري بثبت الأجزاء التي حصلت في حال الصراف الذي وجدت حيلته غير مستقيمة وملا بملات الصفاحي الذي ينتهب عليه (١٧) في مدة توقيف الصراف تبين المديرية من تمتد عليه بالاتفاق مع مدافع البلد لأجزاء عملية التصفيات بالبلد وإذا صار ردت الصراف قطعا من وظيفته قبل المديرية أن تمتد بدلا عنه (فصل أول بعد ٨ د) (١٨) أما البلد التي تحقق إسقاطه حيلة صرافها لمثل المشتين أن يوصفوا في بومية هذا الصراف ما يهل على ذلك

**(النظر في تشكيكات الممولين)**

١٩) يجب على المشتين أن لا يمسوا الممولين من مطالبهم ليعرضوا عن الامتيازات اللاحقة بهم من الصراف من حيلة الاضمار المحلولة معهم ولا يسرع أن يتخذ تقريرا الممولين بصدور الفاتحا والمند ولا يصح صراف البلد

**(تقرير المشت)**

٢٠) بعد اجراء تفحص حسابات كل بلد يند المصفين ان نظارة المالية اشارة عموم الحسابات (تقريراً محرراً على حسب الاسعار المسطرة اذله ويوصفوا عن كل من الخصال الواردة به ويبدأ ملحوظاتهم عن كل ما قرأ في ملحيلة الصراف الذي جرت مراجعة حساباته وعن لاقته لا تمام الاعمال الحركة لمعهده ومنه التاثير يصور بعدها بغير قيد الصادر الذي يكون مع كل ملحق حين مروره

مديرية

تفريغ عن القيدون الذي صار اجراءه في تاجرة

بمعرفة (يوضح الامم والوظيفة) بتاريخ سنة ١٨٨١

حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١

حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١
حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١	حسب الشقة عهد الصراف لعامة يوم سنة ١٨٨١



## ملحوظات

صراف — { مشغور من نظارة المالية في أول يناير سنة ١٨٨٣ }

التي كانت قلائد بعض الصرافين المبرورين في تسليم الأوراق المالية والشهادات المالية التي كانت غائبة عن المحفوظات الرسمية بالأوراق من جميع قنصليات بعض المبالغ ووضع أسماء الصرافين فلا بأس من استيفاء القنصليات ووضع الأسماء سواء كان بصر أو أمين أو أكثر والقائلات التي تكون أسماءها تبقى في يافس وبالمجملة هذا خبركم للاطلاع بمقتضا

صراف — { مشغور في ١٧ صفر من نظارة المالية في ١٠ صفر من طرف صراف البلاد إلى عن المديرين انه من ايداء أول يناير سنة ٨٣ بقضي على صراف البلاد ان يرأس القنصلية التي يجري توريدها من طرفه بمقتضى مطبوعة يوزع على الصرافين المندوبين بمقتضى حصول بلاد مستعدة ان يبرروا حياطة مخصوصة عن كل بلد وكيفية تجميعها بقسب البلد قبل الترجمة للخدمة في توريد القنصليات ويرجع بذلك المحفوظات اسم الصراف باسم البلد المتلقي الحسم لما يرد ان اصناف القنصليات عليها التفتيش مع بيان الختام الامارات المختصة بها ولف الامارات الموجودة بطرف الصراف يوزع توريدها ايضا بالمحفوظات المذكورة المتلقي التوردة اليهم من تمهيد الصلح وورق القنصلية ولها كونه لا يبرر توريدها بالمحفوظات المذكورة بل تكون بمقتضى الختام عريضة صراف كاجل يرد بالانقلاب الحسم بالخدمة في حصر جنس ثلاث ارباب الأول عن الفصل لثلاثة سنة ٧٩ الحصر بالخدمة والاني عن الفصل من السنة الجارية تغفل حساباتها من أول يناير ٢٠ ارباب والقال عن الفصل من السنة الجارية يوزع مع هذه البيانات يكون من واقع البرية الثلاث تفتيشا من الصراف مع المحافظة سوية لزم ايرادات المديرية وحل كانت ورشة الاموال بالبرية المخطوط راجعة ذلك ان بعض القنصليات بالبرية بالمحافظة على اصول البرية ويوزع على المحافظة وعلى طبع باقي القنصليات بربية الصراف بايدي صفة المراجعة من مقرر الاذن من مأمور القنصليات إلى الصراف بتحويل المبلغ ذلك فلم حسابات المديرية بأجر الحسم من ائت صراف المديرية فيرر الاضافة عليه على نفس المحافظة يجب يكون خبر المبلغ بالكتابة ويوزع عليها بربية المديرية وبعد استلام القنصليات بصرف اعادة المحافظة لزم حسابات المديرية فيجدها بطلان علم موصى فيه اسم القنصليات منها القنصليات باسم الصراف الذي اجري توريدها ومقتضى المبلغ التوردة مطلقا والحكم من مأمور القنصليات بعلامه بالكتاب او ريس الحسابات اوردت البرية وبني على صراف البلاد ان يلاحظا صيانة احوال الجمل المذكورة والقائلات بعضها ببعض بحسب التاريخ ولذا سيجل لظركم من مطبوعة يوزع عدد من المحفوظات لوزم سنة ٨٣ لاجل توريدها على الصرافين بأخبار ما بين سنة لكل يند صرافهم مع مرفاة كامل ما تقتضيه اجراءات توريد التوردة بالية بذلك — في ١٠ صفر سنة ١٨٨٣

بازم مرفاهة القاضي اعادة التفتيش على كذا وكذا بدارم اقتضا احوال صراف البلاد حسبما سبق ذلك الايام والشهادات المالية التي كانت غائبة عن المحفوظات الرسمية بالأوراق من جميع قنصليات بعض المبالغ ووضع أسماء الصرافين فلا بأس من استيفاء القنصليات ووضع الأسماء سواء كان بصر أو أمين أو أكثر والقائلات التي تكون أسماءها تبقى في يافس وبالمجملة هذا خبركم للاطلاع بمقتضا

صراف — { مشغور في ١٧ صفر من نظارة المالية في ١٠ صفر من طرف صراف البلاد إلى عن المديرين انه من ايداء أول يناير سنة ٨٣ بقضي على صراف البلاد ان يرأس القنصلية التي يجري توريدها من طرفه بمقتضى مطبوعة يوزع على الصرافين المندوبين بمقتضى حصول بلاد مستعدة ان يبرروا حياطة مخصوصة عن كل بلد وكيفية تجميعها بقسب البلد قبل الترجمة للخدمة في توريد القنصليات ويرجع بذلك المحفوظات اسم الصراف باسم البلد المتلقي الحسم لما يرد ان اصناف القنصليات عليها التفتيش مع بيان الختام الامارات المختصة بها ولف الامارات الموجودة بطرف الصراف يوزع توريدها ايضا بالمحفوظات المذكورة المتلقي التوردة اليهم من تمهيد الصلح وورق القنصلية ولها كونه لا يبرر توريدها بالمحفوظات المذكورة بل تكون بمقتضى الختام عريضة صراف كاجل يرد بالانقلاب الحسم بالخدمة في حصر جنس ثلاث ارباب الأول عن الفصل لثلاثة سنة ٧٩ الحصر بالخدمة والاني عن الفصل من السنة الجارية تغفل حساباتها من أول يناير ٢٠ ارباب والقال عن الفصل من السنة الجارية يوزع مع هذه البيانات يكون من واقع البرية الثلاث تفتيشا من الصراف مع المحافظة سوية لزم ايرادات المديرية وحل كانت ورشة الاموال بالبرية المخطوط راجعة ذلك ان بعض القنصليات بالبرية بالمحافظة على اصول البرية ويوزع على المحافظة وعلى طبع باقي القنصليات بربية الصراف بايدي صفة المراجعة من مقرر الاذن من مأمور القنصليات إلى الصراف بتحويل المبلغ ذلك فلم حسابات المديرية بأجر الحسم من ائت صراف المديرية فيرر الاضافة عليه على نفس المحافظة يجب يكون خبر المبلغ بالكتابة ويوزع عليها بربية المديرية وبعد استلام القنصليات بصرف اعادة المحافظة لزم حسابات المديرية فيجدها بطلان علم موصى فيه اسم القنصليات منها القنصليات باسم الصراف الذي اجري توريدها ومقتضى المبلغ التوردة مطلقا والحكم من مأمور القنصليات بعلامه بالكتاب او ريس الحسابات اوردت البرية وبني على صراف البلاد ان يلاحظا صيانة احوال الجمل المذكورة والقائلات بعضها ببعض بحسب التاريخ ولذا سيجل لظركم من مطبوعة يوزع عدد من المحفوظات لوزم سنة ٨٣ لاجل توريدها على الصرافين بأخبار ما بين سنة لكل يند صرافهم مع مرفاة كامل ما تقتضيه اجراءات توريد التوردة بالية بذلك — في ١٠ صفر سنة ١٨٨٣

أن عدة الصراف على حصول الأموال المطلوبة من توسيع الأراضي  
البرية ومن إقامة الدية حسب بعض أحكام المصنوع رقم ٢٤  
الصادر في ١٤ مارس سنة ١٨٨٢ حسب الإسطاس البرية المطلوبة من  
المصنوع المذكورين. لتجيب البائع التي وردت في تاريخه على  
المشتري أن تتدخل من أجل ما يورده الصراف في القيمة  
المائة التي أجزت توردها إزاء الدية وتوسيع الأراضي البرية  
والصيف على ذلك فية الإسطاس البرية لمرسلة على ما بين المصنوع  
على أحكام المذكر الصادر في شهر فبراير سنة ٨٠ — والتي يكون  
فيه الخلل الذي يجب عليه الصراف. وأما في المائة على سبل عدة  
— وجب على المشتري أن يصفى على عدة الصراف جيباً واحداً  
فيه الدية البرية وتتدخل من جهة ذلك المرات المطلوبة —  
وفيه من الدية الفرق المثلث — وبما على ما تقدم لا يترتب على طالب  
الصراف بصحة، بل على ورقه على يخطي بأن يوافق على كونه  
الحدود — ما ذكرته عدة الصراف التي قرر من كل مركز أولم  
توب أن تورد فيها كنهها أجماعاً في هرطه الألف بأحساب المبالغ  
للمسرة والاستقطاعات من أرباحه وألف الصراف الصادر — صراف  
الخرجه وهم فيه الصراف على صفات المبالغ التي يجب عليها —  
وفيه على أن يصفى لكشف المذكور أن الأمر الغير غير الصراف  
فيه المطلوب من عند حصوله أن القيمة أوردت أول دفعه من  
مضامنته ووجدت الطريقة يصفى جميع صرافات المبالغ على عدم  
في هرطه المبالغ للغير التي جرى به الفصل ١٨ من الفقرة الأولى  
غير احتجاجة في آخر من من كل غير يورده صراف الخرجه في عدة  
المرجع من السابق صراف المبالغ إحصافه الصرافات التي يصفى  
في هرطه الغير غير عدم — وفيه عدة الصراف في كشف  
الأجانب وبما على الأصناف التي يوردها الصراف تكاف على عدة  
وتورده في صوم حاصل المرجع من السابق صرف على نقل حسابات  
الغيرم أول دفعه المذكورة أن كل حسابات البرية وهو مبرها أن  
نظاره المالية على كشف المجموع الغيري لمستندات — وهو كشف  
مخصص من أجل المرجع في السابق مره نظر الخطة التي أقرت  
لأصحابها ويوضح جيلاً لكشف المذكر وأحكام الصرافات وأحكام  
وفيه صفات المبالغ إحصافه — وبما عدم الصراف ويرك في عدة على  
بما قرر يوردها المالية ما يترك — وهذا الفصل مرسى إلى إدارة  
جزم الحسابات في اليوم التالي من الشهر قبل إرسال الحسابات البرية  
بغير مراجعه بالدية في التالية وجب أن يجمع على صراف خرجه  
البرية وأعمال المدينين لكي إذا ظهر قالة أن عدم صرف عدة  
الصراف حصل باسمهم إتمام الإجراءات المتعددة في شهر — وما  
أن عدة الأحكام ضمن قالة حصول الصراف على الحدود المستحق في  
نفاذ يوم في يومهم باستلامهم في عدمه وبكلى الكشف  
بالمراجع الواردة بما أساء من الدية والمعدة — وبما على بعض  
المراجع بصر عدة الصراف المتأخرة غاية ٢١ مارس سنة ١٨٨٢  
مرسلى قالة في إخراج كل دفعه المبرها في إتمام الصراف  
المستحق في عدة من مصلحتهم غاية ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ — بالمكتوبة  
الطريقة البرية لم يتم إلى الجب إحصافه في عصور الصراف من  
الحدود المستحق من البائع التي يوردها الصراف من أول العمل  
٨٢ — وأما الحدود المستحق من البائع التي يوردها على الفارق الخرجه  
محدوداً بصرها حسب ما كان جارياً في السابق بدوت توردها في  
المكتوبة البرية

صراف منشور من نظارة المالية في ١٥ نوفمبر سنة ٨٢

بالمختور السابق منشور من المالية بمقتضى المادة الثالثة من  
لائحة الصراف منصرف إلى الصرافات المستوفى بالانعام بغير  
خروجها من مبرراتها بغيره لثارة على انعام بغيره من  
عبد البلاد لكن بالنسبة لما تراءى الآن من أن الفرج لم من  
المد لثارة منه عندنا المذكورين المستوفى بالانعام بغيره  
الذكر بوضوح تكرار فيهم على ترتيب على ذلك على إحصاف  
والصلاصلا قد قرر الآن إلغاء المنشور المذكور على أنكلا رانه

توردها معصياً للإحكام والناظر الدية التي خرجت المالية  
ومستوفى الدين وقد تقرر ذلك بموجباً وهذا لذلك الصراف  
للمطوية والإمرام بوجه

صراف منشور من نظارة المالية في ١٧ يناير سنة ٨٢

أن لائحة الصراف المعلقة فيها منشور رقم ١ في ٤ أفرس  
٤ أبريل سنة ٨٢ تنص بأن يكون تبين ومقتلات وورث  
صراف البلاد بأمر نظارة المالية بما على طلب مدبر الجهة  
— ومن معنى تلك اللائحة أيضاً أن يصفى طلب المصنوع  
بالمقتلات الثالثة على استقامة وثيقة الصراف المرغوب فيه  
— لكنه قد تلاحظ أن بعض المصنوعات لا يصفى طلب  
المصنوع بالاوراق اللازمة المؤدية له ولا غيرها بالكتابة  
المخصوص بها باللائحة فاجل ذلك ولا يكون الأجرام على  
نسب واحد قد تقرر بأن يجرى طلب المصنوع على الاستقامة  
الطريقة المرسل كل منها الآن لجهة ووجد أن بعض  
على المكتب يطم من المدبر وأموال المصنوعات وبما  
اللائحة بأن طلب المصنوع يكون مستقيماً مع الاستقامات  
اللازمة — وفي حالة أجرام مقتلات صراف أو طلب تبين  
صراف يستحق لم الخسفة في المكتوبة بعضي أن توضع الجهة  
في طلبها من الخرافات للناظر التي أقام على الصراف المرغوب  
فيه ومن جهة الخسفة التي كان يستولى — وإذا طلبت  
الجهة تبين صراف بدلاً عن صراف مستحق وفيه فخرات  
تصفى طلبها بغير مزيد له — والصرف من المالية يكون  
في إحصافه مطبوعة لغيره التي على كتاب الحسابات بآلات  
يقتضى بكل إحصاف إحصاف المالية للمستحق تبين الصراف بأن  
بغيره يجب ثباتها على عدم مخصص مع رفقة الصراف  
والضمان المأخوذة على الذين تبينها كل نظارة المالية — هذا  
ويستلزم نظر مستحكم إلى عصور اللائحة المذكورة الحكم  
فيها بأنه لا يجب أن يكون للصراف أملاك أو رواتبه في البلاد  
التي يمين فيها إلى أصل سكه المخصص ومقتلات وأما لا يجرى  
تبين صراف في نفس بلد

صراف منشور من نظارة المالية في ٢١ مارس  
سنة ٨٢

من المقرر من نظارة المالية أن الجهات أرباباً بأن عدم صرف عدة  
صراف البلاد بأمرها بغيره عدة صرافات مبرها وبكلى  
محصداً الأرباح بغيره في المصنوعات المبرها في هذا الشأن قد تبين  
ما من تارة المصنوع أن سبباً احتجاً بغيره على صرف عدة الحدود  
مستحق — وقد تمت بعض المصنوعات أن ذلك الغير غير  
بما من الصراف لأم في بعض الأثر يستحق لم إحصافه بغيره  
مستحقاً بما في القيمة التي يصفى لها في بعض المصنوعات المستحق  
— كما أن هذا الذي يقع من غير الصراف عدة دفعه  
(العدد ١٦) من الفصل الأول من المصنوع الصادر في ١ أبريل سنة ١٨٨٥  
التي أقرت الناحية بغيره في المصنوعات الصراف وأمرها بغيره واحد  
المراد من واحد في كل ثلاثة غير — ومن لأن إحصافه على  
الصراف — وأما المصنوعات المستحق في المصنوعات بغيره في مبرها  
— وقد حدثت المصنوعات رقم ١ في المصنوعات بغيره عدة  
الصراف كإثباتي — لا يصفى الصراف بعد الآن بغيره كإثباتي  
عدمه على في اليوم الأول من كل غير الغير بغيره فيها على حسب  
جزم الأموال كونه بين لها إحصاف الصراف والمصنوعات وفيه  
البائع التي يجرى بمقتضى في المصنوعات مركزاً أو قسماً — وما

## ملاحظات

ان تحسبا قبل العرض على المالية طبقا للوائح والمشتريات  
— ولما فيها يختص بالشكايات والتدابير التي تقدم  
للدورية ضد البعض من المصارف فليكن ان يتبوا على  
المسؤولين الذين تحت ادارتهم ان يبلغوا المشايخ ان  
تشكايتهم سينظر فيها بكل دقة وتامل لكن اذا ظهر  
من التحقيق براءة ساحة المدي عليهم عما اتهموا به  
فتكون المسئولية على المدعين لما اذا ظهر التحقيق ان  
التشكي الواقع في حق الصرف له صحة وشيخه ليس  
طلب المرت المالية مرغوبا بالتشكي المقدم من المراجعين  
والغرض الذي يقدم من مأمور التحقيق والاجابة التي  
يعطيها الذي يجعله اجابة على مذكرة التحقيق —  
اما مدة مكث الصرف في نفس البلد المين فيها فقد  
قرر ان تكون خمس سنين فقط وقد كان اعلن بان  
الصرف الموجودين من قبل صدور منشور غرة ٩  
تصحب لم هذه المدة من ابتداء سنة ٨١ فيقتضي ان  
تلاخولوا هذه الصلوات وترفضوا كل طلبات النقل سواء  
كانت مقدمة من نفس المصارف او المشايخ والاهالي  
هذا ما لم يبق الا كم ان طلب النقل ضروري تنفيذ  
لاتتطلب سير العمل وانه غير مبني على مصالح شخصية  
— ويقتضي ان ترسلوا نسخة من هذا المنشور لكل من  
مأموري المراكز التابعة للدورية وان توردوا بان يبلغوا  
ما يقتضي الى المشايخ ويعرفهم ان تدخلهم في مسائل  
الصرف لا يكون الا في الاربعة الآتية (اولا)  
مسئوليتهم بالخافطة وانظر على الاموال الاميرية من  
ابتداء تصليها من الممولين لناية توريدا غرضية  
المديرية (ثانيا) مضاهات المكلفات الجديدة على المكلفات  
القديمة والرجعة اليومية على القنود الموجودة بهذه  
الصرف وانظر على المكلفة وامام اجمالي التوصلات  
باليوبية (ثالثا) اجابة مأموري المراكز عندما يعينهم  
تحويل الامالي في تخصيص الاموال المقررة بموجب  
الجدول السنوية (اي تقدير الويركو والاضام وحوادث  
الاملاك) (رابعا) جمع الممولين في ضيرون لاذنين  
الناحية في وقت حلول الميعاد القروي الا ان لا يستأج  
تلاوة التخاصة حتى يقبلوا ممارسة الممولين اذ ارى  
هؤلاء مخالفة بها الحقيقة (خامسا) للمشايخ يرضوا  
للدورية عما يحدث من الصرف وعن تشكايات

من الان فصاعدا يارن على الصرف ان يوردوا على المأمور في  
الجرم من موارثهم ولا يصرح لم تركها الا عند ما ينبغي  
لذلك افعال الصنفه وفي كل مرة يرضون بارة خاللاتهم او  
فناء افعال خصصية يجب عليهم ان يقدموا بذلك للمالية  
طبقا لمواصا به السبب الموجب لانتظام ويجوزون في ١٥ يناير  
لحريتهم ولا يمكن التوسل من الصرف الا من بعد الحصول  
كتابة على تصريح موقع عليه من المأمور من مأمور المالية  
وبعد دفعهم ولقدعروا مأمور المالية ان يقرر عدد ايام  
الاجازة التي يارن له اكمال التصريح بها مع مراعاة افعال  
الصنفه وبمراعاة مأموري الامام او المراكز كتابة عن  
الاجازات المذكورة لكي يفسر لهم ان يبلغوا المدبريات عند  
حصول نوب المصارف من محلاتهم وكل صرف يقطع عن  
وظيفة بدون هذا التصريح يفسر منه في اول مرة احتفاظ  
ببرون من المالية واخذتة فعلا بما يرضيهم من اربابهم  
في حالة تكرار اعتصامه

صرف — (مستورون) نظارة المالية في ٢٤ فبراير  
١٨٨٤ سنة

قد تبين انه في غالب الاحيان تكون طلبات البعض من  
المدبريات لرف المصارف مبنية على طلب المشايخ  
والصنفه لذلك على انه يجب ملاحظة ان الطلبات من  
هذا النوع لا بد ان تكون مبنية على امور تجتبت سوء  
ادارة المصارف المطلوب رتبهم لا على طلب المشايخ  
او يجرد تشكايتهم التي يشاغلها عن افراس ومقاصد  
ذاتية او مصالح شخصية قد لا يصادف مطلبها مناسبا  
لمصلحة الحكومة فليبه وبناء على ما لوحظ من المخار  
الناتجة من توسط المشايخ في مثل هذه المواد قد كان  
لشمرن نظارة المالية للجهات بتاريخ ١١ اغسطس سنة  
٨١ بما مفاده ان رقت او تعيين المصارف بناء على طلب  
المشايخ فقط بما يجعل مصارف البلاد تحت سلطتهم  
المطلقة بحيث انهم يجبروا مخالفة على معاشهم على  
طاعة المشايخ ورساما مصالحهم الشخصية — ومن  
منطوق هذا المنشور ايضا ان المصارف المذكورين ما  
خرجوا عن كونهم من مستفدي الحكومة ورفضهم  
او تعيينهم مما يجب معاملتهم فيه بمقتضى الواجبات العمومية  
الضامنة لمستفدي الحكومة وظاههم فبناء على هذه  
التعليقات صار الحق في طلب تعيين المصارف للمدبريات  
فقط لا للمشايخ الذين فلا من ذلك لا يكون لم صفة  
التوسط في افعال المصارف الذين قضت المصلحة برفضهم  
— هذا وطلبات الخدمة التي تقدم من الراغبين  
الاستخدام يصير تقديمها مباشرة للدورية التي يجب عليها

المولين في حقهم ايضاً لكن من المعلوم ان ما يدعيه على الصراف يكون تحت مسئوليتهم وعلى المشايخ ان يعلقوا المديرية أولاً فاولاً عن تقييد الصرافين من محل خدمتهم بشير اذن — لا يحق للمشايخ للمداخلة في احوال الصراف الا في هذه الالوجه الخمسة الموضحة بالمشورحة مرة ٩ وبما صدر من التعليلات والقرائن عليه فكل مداخلة منهم خارجة عما توضح تعتبر مخالفة وعلى المديرية ان ترفض مثل هذه التعليلات

صراف — منصوص من فطارة المالية في ٢٣ ابريل ١٨٨٤

الحاجات المنشور مرة ٥٧ المؤرخ ٢٥ فبراير سنة ٨٤ مرحلة التعليلات الختصة بمثل طرف الصرافين — مدير عموم الحسابات بناط بالحكم في حسابات الصرافين وبما عليه يكون له الحق في اعطاء خلو الطرف للصرافين وضمانهم — حيث ان مسئولية مراجعة حسابات الصرافين عائدة على المديرية فيمد وقوفها على مطابقة مقاصد الصراف لدفاتره ودفاترها وتحققها من عدم تقديم شكوى عن تلك المقاصد في مباد الشهور المحدد بالمشورات وذلك بواسطة اغناضها كافة الطرق اللازمة للوقوف على معرفة ذلك

نقدم المديرية شهادة وهذه الشهادة تكون اساساً يبنى عليه القرار الذي يصدر من مدير عموم الحسابات لاجل خلو طرف الصراف وضمانه — وبغضاً عن القرار الصادر من مدير عموم الحسابات بالحكم في حسابات الصراف وتسلم خلو الطرف له فانه مع ذلك يسوغ لمدير عموم الحسابات اعادة مراجعة الحساب سواء كان بناء على طلب ارباب الاموال هذا اذا كان الطلب على اساس مستند الى اوراق مؤيدة له او من يادي رأيه اذا ظهر له وجود خلط بعد ذلك — واذا وجد في هاتين الحالتين ان العملية او المقاصد ليست على صحة فالمسئولية تعود على المشايخ وعلى نائب القاضي وعمال المديرية بحسب الحدود المربوطة لكل منهم بالقرائن الجاري العمل بها

لا سيما المنشور مرة ٣٣ و٥٧ و٥٧ — التحقيق يصير بغيره مندوب من ادارة عموم الحسابات — بعد ايام فلالا ترسل للمدريات دفاتر قسائم خلو الطرف وهذه الدفاتر تشتتل على اوراق منقسمة الى

قسمين القسم الاول شهادة المديرية الفالقة على حصول دقة مراجعة المقاصد والثاني قرار مدير عموم الحسابات — خلو الطرف تبين فيه قيمة المتاعرات والقوائم لفاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٣ التي اجري ترتيبها الصراف بدفاتر سنة ٨٤ — ويلزم توضيح هذه البيانات من المديرية في المحلات التي على ياض المدة لذلك سواء كان في شهادتها او في قرار مدير عموم الحسابات وكذلك يجب ان تبين اسباب الغشيان في خلوط طرف الصراف وبالاجمال على نفسها ككافة البيانات الخاصة بشهادتها وبالقرار بحيث ان العمل يرد جاهزاً مستوفي لجناب مدير عموم الحسابات — وهذا ومن الضروري حصول الاعتناء بخص حصول المغالطات التي وقعت في السنة الماضية في اعطائه خلو الطرف وتسامحت المالية فيها بالنسبة لتجهد العمل — انه من باب تجنب اسباب الغلط يلزم اتباع قاعدة وهي ان خلو الطرف لا يعطى الا للصراف الذي يقدم للمقاصد موقفاً طليهاً منه — اذا كان في طرف السنة يصير نقل احد الصراف او ابداله باخر فيعمل من المسئولية عند تسليمه حساباته وتأيداً بها والمسئول هو الخلف بملاحظة المديرية بحيث ان الصراف الذي يقدم المقاصد بامضائه هو الذي يعطى له خلو الطرف — اذا تولى الصراف بعد تسليم مقاصده وعمل حسابه وتطور خلو طرفه يعطى خلو الطرف لورثائه الشرعيين وبضمانه الذين صاروا مسئولين عنها — يصير وضع مرة متسلسلة على كافة شهادات خلو الطرف وكل شهادة يوضح فيها تاريخ مراجعة المقاصد وهذا التاريخ يلزم ان يطابق تاريخ اوراق مراجعة المقاصد السابق ارسالها لادارة عموم الحسابات — مضاعفة المبالغ الواردة بالشهادات على المبالغ المتقدمة بكشوفات المراجعة يصير اجراءها بمعرفة ادارة مكنتارية الحسابات وتنقيش الصراف التي يلزمها ايضاً ان تتحقق ان اسماء العمال الموضوعة على الشهادة مضاهية للامضاء الموضوعة على اوراق المراجعة — مباشرة العمل في الدفاتر تكون في ٢٥ ابريل من مديريات الوجه القبلي وفي ٢٥ مايو من مديريات الوجه البحري وقد اعطي لكل منها ميناد

# ملحوظات

صراف — امر حال صادر في ٢١ ابريل سنة ٨٥  
 يا طي ما عرفة طينا ناظر مالية حكومتنا بموافقة راسية  
 مجلس النظار بعد اعد رأي على شئى القوانين امرنا يا  
 هو ان (١) الحكومة حق الامتياز والقدم على غيرها في  
 استصلاح ام اموال الصيارف الموقوفة والمقابلة على ما يمكن  
 مستحقا اليها بطريق سبب احوال وظائهم (٢) يجوز للحكومة  
 ان تباشر بمحصل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبعا لاحكام  
 الامر المالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ المخص بالاحوال  
 والصغير ولما ان شأت الحق في توفيق البحر في الطارئ  
 توفيقه على الموقوفات (٣) لا يجوز مباشرة اجراءات الحصول  
 الا متى توفيق مقدار الدين بمقتضى قرار وفي بعض من نظارة  
 مالية حكومتنا ويسد هذا القرار بان بعد بقراره في (٤) ٤  
 لا يجوز في أية حال توفيق اجراءات الموقوفات والى غير حصول  
 منافعات في المبالغ المينة في القرار لم يرد من المناقص  
 مقدار تلك المبالغ امانة (٥) احكام امرنا هذا في نافذة على  
 عيات الصراف ايضا

صراف — { مقصود صاخر من نظارة المالية في ١٤ ايار  
 سنة ٨٥ لم يمتد الى الوجه القبلي والوجه البحري  
 عن قطيعة بشأن تفصيل الموقوفات من الصراف (دكر هو  
 ٢١ ابريل سنة ٨٥) ومن

من مقتضى هذا الذكر هو انه يجوز للحكومة ان تباشر بمحصل  
 هذه المبالغ من موقوفات الصيارف او ضمايم الموقوفات  
 والمقابلة طبعا لاحكام الامر المالي المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ٨٠  
 المخص بالممولين المتأخرين — ولد ذكر في المادة الثالثة من  
 الامر المالي المؤرخ في ٢١ ابريل سنة ٨٥ انه لا يجوز مباشرة  
 اجراءات الحصول الا متى توفيق مقدار الدين بمقتضى قرار وفي  
 بعض من نظارة المالية للاجل الوصول الى الغاية المقصودة  
 من الامر المالي المشار اليه اي لكونه يمكن للحكومة ان تباشر على  
 مطلقا بضمائم مادة يجب صدور القرار الوفي بقرره وقد  
 يمكن لارز والمملكة على حد ما حقق ويجوز حجز طرف اياه  
 صراف اضطر نظارة المالية من مقدار بدون تاخير بان كان  
 مبلغ البحر سميما فيكون الاضطراره بطريق الطوارئ لم  
 من مقتضى احكام الامر المالي المشار اليه انه يجب استبدال القرار  
 الوفي فيما بعد بقراره في وجهه ان هذا القرار يجب اصحابه  
 من مقتضى ما يظهر من حساب عملية الصراف النهائي فيكون  
 من اللازم عدل هذا الحساب في ميعاد غير واحد على الاكثر  
 — ولما راجعة حساب عملية الصراف فيوزم ما شجرنا  
 اما بمعرفة احد مسؤولي المديرية ولما بمعرفة امير المركز بمساعدة  
 احد الكتاب والذين من صيارف البلاد المجاورة وما يظهر من  
 الوجه يجب تقدم لفيح به نظارة المالية حالا بحيث لا يتجاوز  
 قديهما ميعاد غير واحد الذي تعدد لذلك استعلا من تاريخ  
 ثبوت البحر من ارسال الحساب النهائي

صراف — { مقصود صاخر من نظارة المالية في ١٦ ايار  
 سنة ٨٥ بغير ايات القبلي والوجه البحري  
 بشأن تنقلا الصراف وهو  
 من مقتضى احكام المقصود الصاخر تاريخ ١٤ ابريل سنة ٨١

عشرة ايام لاجل التمام هذا العمل — ثم يصير ارسال  
 هذه الدفاتر لجناب مدير عموم الحسابات وجنابه  
 يحمي اعادتها اليها مشتملة باشفاته وسال وصلها  
 للمديرية ياؤها ان تبذل على الطرف للصيارف  
 مقابلة اخذ وصل منهم على ورقة الشهادة — حيث  
 ان الصيارف يحضرون للمديرية في ظرف الخمسة  
 عشر يوما لاجل توريد تقويعهم فيلزم للمديرية ان  
 تبذل على الطرف لكافة الصيارف بمقتضى خمسة عشر  
 يوما من تاريخ وصول الدفاتر اليها مشتملة بانضاء مدير  
 عموم الحسابات ويلزم للمديرية ان تبذل في ايام ايام  
 من الشهادة والشهادة تبذل بالدفاتر موقفا سلفها من الصراف  
 — هذا ما عادت اوراق الشهادات الى الادارة عموم الحسابات  
 ترفقها للمديرية بافادة يوضح بها عدد اموال طرف  
 المحرر بمقرتها وبعد صيارف المديرية والفرق يكون  
 عن الصيارف الموقوفين باسباب الاختلاسات الفاخرة  
 من مراجعة عملياتهم فقط ويبين ايضا بالافادة  
 المذكورة اسماء هؤلاء الصيارف الموقوفين وسير افعالهم  
 — يلزم للمديرية لاجل الحصول على كشف اجمالي  
 عن حسابات الصيارف بمقتضى ما يظهر من مقاصدهم  
 ان ترسل لثالثة عند التمام مراجعة المكشوفات المذكورة  
 وليل تحرير شهادتها بالمطابقة كشفين مرة ٢٩ ومرة ٣٠  
 تعد لفصيل عملية السنة انما في هذه السنة ومن باب  
 الاستثناء تعمي المديرية لثالثة نفس الايضاحات عن  
 سنة ١٨٨٢ — كشف مرة ٢٩ بين فيه من المستين  
 اسماء النواحي وقيمة الخاخر والحقائق بالقرش والدارية  
 وعدد ارباب الاموال المتأخرين والمسبددين مقدما  
 — كشف مرة ٣٠ يورد فيه نوع اجمالي حسية  
 المراكز او الاسماء ويبين فيه ايضا الايضاحات الواردة  
 بكشف مرة ٢٩ وعدا اجمالي نواحي كل قسم او مركز  
 ويجب على المديرية التمام تحرير هذا الكشف في ظرف  
 عشرة ايام التي تلي تاريخ وصول المكشوفة للمديرية  
 على يهاض — يلزم استيفات حضرات المديرين على وجوب  
 دقة العمل بهذه التفتيات والاعتقاد على غيرةهم في  
 اتمام العمل لمقتضى مغلوط طرف الصيارف وارساله لادارة  
 عموم الحسابات في المواعيد المحددة بهذا التشور

في هذه المسائل يخوض في تفاصيل لا طائل منها في اء  
بأنها الملاحظة بان الشكوك ذات الصلة العصرية التي لا  
تحدد امرا معينا لا يمكن للحكومة الوتوف على صياها وذلك لا  
تكون فيها غائبة فالجواب على المذريات ان تتفق بان  
الشكوك مؤسسة على امر ليس واضح وصريح بل انهم  
المستوجب الشك فيصبح وعند انتهاء التحقيق ترسل لخصه  
ضمن تقرير مختصر لظافة المالية بدوع ان يمكن الوتوف على  
القضية بسرعة وبصرفة عادلة حتى لا تتقدم بان تتمم عنها  
من المذرية — فمن اللازم حيث التنبه على ما مورى  
المالية بالمذريات ان يعطى بان تتمم هذه المسائل وان يطلع  
بدقه وترو على المكاتب قبل ارسالها لظافة المالية —  
والجمله فلا يجب على المذريات ان تخطر لظافة المالية حالا  
الا بالمسائل ذات الاهمية العظمى التي من صالح الظافة  
معرفةا بانها بية للجانالت الطليقة فلا يبرر اعطال المالية  
عها الا في اخر السنة كما تقدم القول وبغلا من ذلك فيجب  
على المذريات ان تبدي اراء صريحة في المسائل التي تخطر  
عها المالية ليتمكن لظافة المالية ان تحكم فيها من صرفة بدون  
ان تخطر الى تبادل مكاتبات معزلة كي تفصل على الاستعلامات  
اللازمة وبغلي ايها ان المذريات لا ترقى لاهميتها بارواق  
غير كافية — من في التواعد اللازم اتباعا في المكاتبات  
المختلفة بصراف النواحي لتسلطه مستحكم الى مراعاتها  
بكل دقة

صراف — ( مختصر صادر من ظافة المالية في ١١ يونه  
( سنة ١٤٨٥ مجمع معام الحكومة بشأن اقامة

ما مورى المالية لخدمة الصراف ومن  
قد احضرت بادرة لغيا نظافة المالية من ايعاض الذي ارتكه بعض  
صراف. فالحق حال كين صبايات خدام كان يصدق على صباين  
طرف بادون انماض والمناخ وبها كانت الذيرة تدير عنها  
بمن الصبغة التي تالي من فراء المفاصدا يصر للمرابن طلب من  
الظافة فحين تضر لمراجعة صبايات الصراف لتاجها للظافة فان  
مراجعة صبايات الصراف موط اربما بالمذريات فلا يمكن ان يخلص  
من مسئلة هذه المراجعة وطلا اربا في فان مختصر فراء ٩ الصادر  
بارخ ٤ ابريل سنة ١٤٨٤ في فان هذه مختصر صبايات النواحي  
على يد مختصر الصراف بان يخطا كل الامانة فبعد التلخيل بكل  
ولجبات الصراف في تحصيل الاموال وتوردها في الدفان والاراد  
وميع للذريات التي صدرت بعد هذا التاريخ قد تحدثت بية  
اربع حكاية بخصاص وصل للمذريات في هذه الاثارة لاسباب الذوران  
فراء ٥٢ وفراء ٥٧ — اما مختصر الصراف لافرض من صميم لاحت  
تدب للمذريات بخطر القام واليك في هذه الحكاية ان يكون تحت  
طلب للمذريات لاراد ليل من خصاص ما مورى مختصر الصراف  
على ما مورى لالة ان يخطا بانهم اربا بخصاص بطور ان كان  
جرم مראה الحكم القام على يخطا بالمعاملة ومراعاة في المربون  
بالخصص حاليا بيم وكذلك على ما مورى لالة قبل ان يسلط لاهمات  
على القول ان يجرى بانهم في التباي التي يخطا في كرك في مع  
صبايات جلبة المالية وان يخطا بكتبات المربون. بان اربا  
للمعاملة وان يخطا من ان الاموال الفاخرة طرف للمربون فانه  
لنافع للذرية في اربادهم عمل بان لاجانب يكون لا دفع حسن اد  
طرح الصراف بان يخطا على حسب اكم الحكم القام ان يخطا لمرول  
امد تلك مختصر علم

صراف — امر حال صادر في ٢٣ اوتومبر سنة ١٨٦

لير ٩ بمان جلبة وتفتي الصراف بان كل صراف ان اعدل  
وظيفة مع عس سنوات متوالت في صيرلية راسة وبس  
تله عند انصافا بصيرلية اخرى — وفي ذلك فتنبهنا  
الحكم من المشور هناك عنه تفلات صراف. بعدد من ان  
واحد معوصيا من اينا سنة ٨٦ لان الخمس سنوات المذرية  
بالمشور المذكور لافاة الصراف في صيرلية راسة تنفي في  
اخر سنة ٨٥ — فبراه لا كان مدد هذه التفلات وبسوطا  
في ان واحد وامية عمل الاستلام والسلام من الممكن ان  
بها عها اعطيات عظيمة تؤدي الى حصول اربا كاتمن  
فاها ان تسب تاخرا في تسديد الاموال لالمير بقتدقرنا  
القاء المادة الرابعة من الفصل الاول من المشور المذكور  
ومعد اربا — تفلات حوية في الصراف بل ان التفلات  
بمرا عارضا بالتاج عند خلط الصرافات من اربا باس  
كانت بسبب وثاقم اوطرحم اوتريهم ولفاظ المالية تجري  
ايضا بدون مراجعة قبل الصراف عند ما تفتق لما حصول  
فتاق طلع بيم و بين المولين وبكلا فانيا عند ما يطلع  
من تفرام المذرية وللمفتين ان الصراف اركب اغلاطا  
جسية لفتاته على سهل القاديب وبصية في صيرلية اقل  
امية في التي موترول اناها — وبها طله باوع اتاج  
الامير ليا يجرى من المذرية ادا راكم لظافة المالية بمان  
تفلات الصراف على مختص مكالمة بذات الفصل اربا عا  
في مشور ٤ ابريل سنة ٨٤

صراف — ( مختصر صادر من ظافة المذريات  
الوجه القليل والوجه المبرر في ٢٣ ما يوسنة  
٨٥ بمان مكاتبات المذريات ليا يخطا بصراف. النواحي ومن  
— ان التعليلات السابق ارسالا من ظافة المالية تنفي على  
المذريات باعطال المالية عن اللجانالت التي مع من صراف  
النواحي فاستدعا في هذا الحكم ترسل المذريات على التدرام  
لظافة المالية مكاتبات تصلي بما مورى دية الاهمية لتفلات  
المختصين في غير جدوى في هذا الصدد فبب الملاحظة  
بان اللجانالت المجيبة افي التي حركت عها اشياء في استقامة  
الصراف في لفظ التي تسدي مكاتبات خصوصية بمانها ولما  
التسلط والفس وما يخطا ببقافة النفاذ والاعلاط في  
اشافة لارباذات لانا عا ومن التوقع بيم المناخ في البوية  
وبعد ذلك من اللجانالت المدنية الاهمية تمل المذرية ان  
تصحبها بخصاص بصيرليا بدون ان تخطر لظافة المالية  
عن كل راسة وما وبكها ان — توحيها في اخر السنة عند  
مراجعة المفاصدا في مذكرة حوية تصحبها لمطرحها على  
جل الصراف — وكذلك في اغلب الاحان تقرر المذريات  
نظافة المالية من بعض امور كتاب الصراف مثلا بدون ان  
تبدي مطرقاتها بمانه في انه ب — ان تسي للمذريات  
بانها في المسئلة يادي كل يد لانه في بعض الظروف اذا  
وردت المادة وكانت حارة لخص المسائل وبصية راي  
موظفي المذريات بمانها لتكون اكثر فافا من ارسال طلب  
معدل لا يكون مرفوقا بذلك توحيج اربا — وكذلك  
في المكاتبات التي بتمرها النظر في الشكوك فان المذريات





ولما لو صالح الزكول عن اقراره بان من مال طهاف الصلح  
 انه قد تم بعد بواحد الزكول يعني يؤخذ بدل الصلح منه  
 ويرجع على الموكول مثلا لو صالح الزكول بالزكاة على كذا  
 درهم بطل الموكول اصلا ذلك المبلغ ولا يكون الزكول مستعرا  
 منه لكن لو قال صالح على كذا رأيا كذا به يؤخذ ذلك  
 المبلغ منه ويرجع على موكله ايضا لو رجع الصلح عن  
 اقراره بان من مال بان كانت له عند الزكول الصلح  
 يؤخذ للذمعي صالحه عن حرمه ثلاث بكذا يؤخذ  
 بدل الصلح منه لانه في حكم البيع ويرجع على الموكول  
 (د) ١٥٩٩ اذا صالح احد وموفونين يعني بلا امر من  
 دعوى واحدة بين شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او ضامن  
 بدل الصلح الى ماله يؤخذ على ماله الثلاثي او اضرارك للتدوير  
 او الغرض المبرور به يؤخذ على هذا المبلغ او ماله الساحة او  
 اطلق يؤخذ صالحه على كذا ولم يكن ضامنا ولا مضيفا لك  
 ماله ولا مدعوا لك في وصل المبلغ يصح الصلح بهذه الصور  
 الاربع ويمكن الصلح مدبرا لحال لم يسل بدل الصلح بالصورة  
 الزامة يكون موثقا على اجازة الذي عليه فان اجاز يصح  
 الصلح ويقره بطله بان لم يقر يسل الصلح وتبقى الدعوى  
 على حالها

### الباب الثاني - (في بيان بعض احوال الصلح)

عليه (في بيان بعض شروطها)  
 (د) ١٥٨٥ ان كان الصلح عليه دعوى غير في حكم الميع فان  
 كان مباحا لم يضر في حكم الدين الثاني الذي يصح لان يكون  
 مباحا او غنا في البيع يصح لان يكون بدلا في الصلح ايضا  
 (د) ١٥٦٦ يستحسن ان يكون الصلح عليه مال الصلح ولكنه  
 لا عليه لو اصيل الصلح حال غيره لكون بدل الصلح لا  
 يصح عليه (د) ١٥٤٧ يلزم ان يكون الصلح عليه بالصلح  
 عنه مضمون ان كانا ضمانين للقبض والقبض والا فلا مثلا  
 لو ادعى احد من الدائر التي في يد الامر حقا وادعى هذا  
 من الروضة التي في يد ذلك حقا وصالحا على ان يترك  
 كلاهما مدعيا من دين ان يمتنا مدعيا يصح كذلك لو  
 ادعى احد من الدائر التي في يد الامر حقا وصالحه على بدل  
 معلوم فترك الدعوى يصح كذلك لو وصالحه على ان يحل المدي  
 لادعي عليه بدلا بان يسل حله ذلك لا يصح

### (الباب الثالث)

سنة الصلح لعنه ويشتمل على فصلين

### (الفصل الاول - في الصلح عن الاضمان)

(د) ١٥٨٤ ان رجع الصلح عن الاقرار على مال معين عن  
 دعوى مال معين فهو في حكم البيع كما يجري فيه عيال البيع  
 والردية والشرط كذلك يجري دعوى التهمة ايضا ان كان  
 الصلح عليه او الصلح عنه عتقا ورا حقيق كل الصلح عنه  
 او بصفه يستند هذا المختار من بدل الصلح كلا او بصفه ولو  
 احتق بدل الصلح كذا او بصفه يطلب الذي من المدي عليه  
 ذلك المختار من الصلح عنه كلا او بصفه مثلا لو ادعى احد  
 على اخر دارا وصالحا على ان يحطه كذا درهم ان الذي

عليه اخر يكون الدار له يكون كان المدي باع تلك الدار لادعي  
 عليه ويجري في هذا احكام البيع على ما ذكرنا (د) ١٥٤٩  
 ان رجع الصلح عن الاقرار على التهمة في دعوى مال غير في  
 حكم الاجارة ويجري فيه احكام الاجارة مثلا لو صالح احد اخر  
 عن دعوى روضة على ان يسكن معه كذا في داره يكون قد  
 استأجر تلك الدار في مقابلته الروضة تلك المدة (د) ١٥٥٠  
 الصلح عن الاقرار او السكوت هو في حق الذي مغاوزه وفي  
 حق المدي عليه خلاص من الدين وقطع للمعاذة فبهر التهمة  
 في الصلح الصلح عليه ولا يجري في الصلح الصلح عنه ولو  
 احتق كل الصلح عنه او بصفه يرد المدي على الذي عليه  
 هذا المختار من بدل الصلح كلا او بصفه والشرط الخاصة  
 بالمتفق ورا حقيق بدل الصلح كلا او بصفه يرجع المدي  
 بذلك المختار الى دعواه (د) ١٥٥١ لو ادعى احد مالا مباحا  
 كالروضة مثلا وصالح على مقدارها ورا المدي عليه عن  
 دعوى بالها يكون قد اخط مختارا من حقه وقرع دعوى بانها  
 اي اسقط حق دعواه في بالها

### الفصل الثاني

(في بيان الصلح عن الدين اي الطالب وسائر الحقوق)  
 (د) ١٥٥٢ اذا صالح احد عن طلبه الذي هو في ذمة الاخر  
 على مختار منه يكون قد استوفى بصفه عليه واسقط الباقي  
 يعني ابراء ذمة الدين من الباقي (د) ١٥٥٣ اذا صالح احد  
 على تاجيل ابطال كل نوع طلبه الذي هو موعول يكون قد  
 اسقط حق قبضه (د) ١٥٥٤ اذا صالح احد عن طلبه الذي  
 هو سكة خالصة على ان ياتخذ في بدله سكة مشفوعة يكون  
 قد اسقط حق طلبه سكة خالصة (د) ١٥٥٥ يصح الصلح  
 باصطاة البطل لاجل المخلص من الدين في دعوى الحقوقي  
 كدعوى حق الشرب والتسعة والارور

### الباب الرابع

(في بيان احكام الصلح والابراء ويشتمل على فصلين)

### الفصل الاول

(في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلح)  
 (د) ١٥٥٦ اذا لم يسل ليس لواجد من الطرفين لفظ  
 الرجوع وتلك المدي بالصلح بدله ولا يسل له حق في  
 الدعوى وليس للذمعي عليه ايضا استرداد بدل الصلح منه  
 (د) ١٥٥٧ اذا مات احد الطرفين وليس لفرقه نسخ صفة  
 (د) ١٥٥٨ ان كان الصلح في حكم المعاوضة لم يشرط  
 اذا تراضيا له وقاله بان لم يكن في معنى المعاوضة بل  
 كان مضمنا لاسقاط بعض الحق فلا يفسخ بصفه  
 اصلا (راجع مادة ٥١) ١٥٥٩ اذا عده الصلح للطلاق  
 من الزوجين على اعطاء بدل يكون المدي قد استأنف  
 خصمه ولا يفسخ المدي عليه بذلك ١٥٦٠ اذا تعلق بدل  
 الصلح او بصفه قبل ان يسل الى المدي فان كان ما بهيوت  
 بالتعيين فهو في حكم المصروف بالاتفاق لم يطلب الذي كل  
 الصلح عنه او بصفه من المدي عليه في الصلح الزايع عن

## ملفوظات

صلى ..... (قانون مدني)

(م) ٥٢٢ يصلح عند به بترك كل من المصادرين جزء من حقوقه في وجه الغائب لتعطى النزاع الجاهل أو لمع وتوجه (م) ٥٢٣ لا يجوز إعطى في المسائل المتعلقة بالنسب أو بالنظام العام ولكن يجوز إعطى في الحقوق المالية التي تنشأ عن مسائل النسب أو النكاح المتعلقة بالنظام العام (م) ٥٢٤ الفرقة الجاهل بالصلح يلزم تأويله بالثقة بحسب القاطع وبما كانت هذه الألفاظ لا يترتب التركة إلا على الحقوق المحصورة في موضوع المادة الرابع فيها الصلح (م) ٥٢٥ لا يجوز للظن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط بحسب واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير الشكليات التي هي موضوع صانع الصلح وتبين بهت لروبريا (م) ٥٢٦ يجب تصحيح القاطع في أرقام الحساب (م) ٥٢٧ التامينات التي كانت على شخص الذي وقع فيه الصلح تقع على خلفه للقرابة بالصلح ولكن يجوز لمن عليه تلك التامينات أو لمن يضررون بها أن يصحح في الذات بوجه الصلح التي كانت موجودة في حق الدائن قبل دفع الصلح (م) ٥٢٨ لا يجوز الاستعانة بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يصحح حر به أيضا (م) ٥٢٩ إذا كان المصدق المصدق باسم الصلح يضمن في نفس الأمر مية أو مائة أو غيرها ما كانت الألفاظ المستعملة به فلا أصول السالك ذكرها لا يبري إلا إذا كانت مؤنثة لزوج المصدق المصدق بغير الصلح

صلى ..... (قانون تجاري)

### (في الصلح وفي اتحاد المداخيل)

(م) ٢١٥ يجب على مأمور القضاة في طرف الثلاثة بالالتزام للجانبة إتمام القصة أولاً بعد ثبوت الثبوت وبعد إعلان الحكم بأجل أو فلائس بمقتضى بروتال أو لا يطلب حضور المداخيل الذين تفتت دوبريم وتابت أو قبلت قبل موافقة الدعاوى في بدل الصلح ويكون هذا الطلب بالأمانة تشر في الجوازات وتتمشى في باب عين القسط ومكانه وفي الغرض المتعدد القسط والأحكام فيه بالتمسك وعلى الإمكان المينة في لائحة إجازات الألفاظات فيه بالتمسك من الأبحاث في جميع هذه الألفاظات (م) ٢١٦ لتفتت الجمعية تحت رئاسة مأمور القضاة في الغل وأبواب وأمانة اللاتي بهما ويجوز في هذه الجمعية المداخيل الذين تفتت دوبريم وتابت أو قبلت قبل موافقة دوبريم بروتة وهم وطلب حضور المجلس في أوله أن يصدر بتهمة ولا يجوز له أن يرسل ركبلا عنه لها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور القضاة ويهدم وكلاهما المداخيل بجمعية تدبراً مستديلاً في بيان حالة القسط وعلى بيان ما صار استيفاء من الأبحاث وما حصل من الأغل وجوز صلاح القابل المجلس ويصدر وكلاهما المداخيل المذكورين معتم إلى مأمور القضاة ويصدر عنها بأجل في الجمعية وما عطفه الرأوي

الرأوي ويرجع المدني إلى الصلح الرابع ولا أنكر أو سكوت راجع مدني ١٤٨ و ١٥٥ فإن كان قبل الصلح وبما أن ما لا يضمن باليمين كذا فربما فلا يأتي في الصلح غلط ويلزم المدني عليه أصلاً مثل المقدار الذي تلف للذي

### (الفصل الثاني)

في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الإبراء

(م) ١٥٦١ إذا قال أحد ليس لي مع فلان دعوى ولا نزاع أو ليس لي جد فلان حق أو فرغت من دعوائي التي هي مع فلان أو تركها أو ما لي في حقه حق أو استوفيت حق من فلان بالتمام يكون قد أبرأه (م) ١٥٦٢ إذا أبرأ أحد آخر من حق يحسب عنه ذلك وليس له دعوى ذلك تلقى (راجع مادة ١٥١٤) (م) ١٥٦٣ ليس للأبرأ قبول ما بهت بهني إذا أبرأ أحد آخر لسطح حقوقه التي قبل الإبراء ولا دعوى حقوقه المحاذية بعد الإبراء (م) ١٥٦٤ إذا أبرأ أحد آخر من دعوى متعلقة بمصرح بكتب أبرأ غامض ولا تسع بعد ذلك دعوى التي فصلت بذلك ولكن له دعوى حقه التي فصلت بغير ذلك بخصوص مثلاً إذا أبرأ أحد خصمه من دعوى دار فلا يصح دعوى التي فصلت ذلك الدار بعد الإبراء ولكن تسع دعوى التي فصلت بالاراضي والضياع وسائر الأمور (م) ١٥٦٥ إذا قال أحد أبرأت فلاناً من جميع المطاري أو ليس لي عنه حق أصلاً يكون أبرأ غامضاً ليس له أن يني حق قبل الإبراء حتى لو أدى حقا من جهة الكفالة لا تسع بهني كما لا تسع دعوى من أبرأ بقره أنت كسب قبل الإبراء كقول فلان كذا لك تسع دعوى من أبرأ غيره أنت كسب قبل أبرأته كقول فلان فلان أبرأ (م) ١٥٦٦ (م) ١٥٦٦ إذا أبرأ أحد مالا ويضمن له أبرأه المضمين من كافة الدعاوى التي فصلت بالصلح والمضمين كذلك الإبراء التامع من كافة الدعاوى التي فصلت بالدين المذكور وما عليها وبينها وثائق على هذا الوجه لم يستحق الصلح فلا يكون للأبرأ تأثير ويصدر المضمين القين الذي كان أعطاه التامع (راجع مادة ٥٢٤) (م) ١٥٦٧ يلزم أن يكون المبرور مطعون ومعيدين بناءً على قول أحد أبرأت كانه مدبره أو ليس في حقه أحد حق لا يصح أبرؤه وما قال أبرأت إعلمني القضاة الثلاثة وكان أهل تلك القضاة مستعينين بغيره عن إخصاص مدبرين يفسح الإبراء (م) ١٥٦٨ لا يجوز للأبرأ على القبول ولكن يرتب بالرد لانه إذا أبرأ أحد آخر فلا يتعطل بقوله ولكت إذا رد الإبراء في ذلك المجلس بقوله لا أقبل يكون ذلك الإبراء مردوداً بهني لا يفي له حكم كونه مردوداً بعد قبول الإبراء لا يكون للأبرأ مردوداً وأيضاً إذا أبرأ الخال له الخال عليه أو اللذان الكفيل ورد ذلك الخال عليه أو الكفيل لا يكون للأبرأ مردوداً (م) ١٥٦٩ يفسح الإبراء المبدع من ديه (م) ١٥٧٠ إذا أبرأ أحد من المدعي في مرض موه أحد ورثته من ديه فلا يكون صحيحاً وتغلباً وأما لو أبرأ من لم يكن طرته ليرث من ثلث ماله (م) ١٥٧١ إذا أبرأ من تركه مسرفة بالديون في مرض موه أحد مدبريه لا يصح أبرؤه ولا ينفذ

(الفرع الثاني - في المصالح)

[illegible]

## علمی حقائق

(الفرع الثالث - فيما يرتب على الصلح)

(م) ٣٢٨ التصديق على الصلح بجملة ثالثاً في حق جميع المداينين سواء كانوا مدينين أم غير مدينين أم لا أصولاً تتحقق في يومه أم لا في حق المداينين القاطنين خارج القطر المصري والمداينين الذين صار قلوبهم في مداخلات السلطنة قبل موافقة على الصلح خصوص بالمواد السابقة أم لا كان المدينون المدينين أنفسهم بصلحهم بالسلطان الاتحادي ويجب على هؤلاء المدينين أن يمسحوا عن صدورهم بالتصديق في كل كتاب الصلح باسم كل واحد من المداينين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك حيث نفس عند الصلح (م) ٣٢٩ تنتهي مأمورية هؤلاء المداينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي ويمكن لجلسة لجلسة سحبهم القضائي بمقتضى مأمورية التفليس وهذا الجلسات صير المباحة فيه وقته إلا إذا وجد خلاف ذلك في نفس عند الصلح وبسبب هؤلاء أنفسهم جميع أمواله وفناؤه وأمواله وممتلكاته ويعطيه سنداً بملو طرهم ويحرم مأمورية التفليس محضراً بجميع ما ذكره وتنتهي بذلك مأمورية — وإن حصل نزاع فأمور التفليس بجملة إلى جلسة المحكمة بدوئى احتياج إلى التكليف بالمحضر وهي محكمة في مجرد الاحالة (م) ٣٣٠ إذا حصل عند الصلح على ترك المجلس أمواله بغير موافقة أو كلاً منهما يتشتمل الحساب بها في جملة عمومية ويكون الإجراء في الاموال المتراكمة على الواجبه التي ستذكر في حالة اتحاد المداينين

## ملومات

(الفرع الرابع - في ابطال الصلح او فسخه)

(م) ٣٣١ لا تغلب الدعوى بطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على خش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الخش ناتجا عن اخفاء مال بالقلس او باللفه في ديونه او اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تقالس بالتدليس - ويجوز ابطال الصلح سواء كان بسبب الخش او الحكم على القلس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس ويرى انكفلاء فيه (م) ٣٣٢ اذا لم يوف القلص بشروط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكة بحضور انكفلاء ان كانوا وضع الصلح لا يبرئ انكفلاء الدين - توسلوا فيه بضاهم تنفيذ كله او بفسه (م) ٣٣٣ اذا التزم دعوى على القلص بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس وصار سبعا وشعه تحت الحفظ يجوز للمحكة ان تاسر بما يلزم من الاجراءات القضائية للتابع حتى ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الامر بانه لا وجه للدعوى عليه بذلك او من يوم صدور الحكم ببراءته - وتعين المحكة مأمورا للتفليس ووكيلا او احدا او اكثر عن المداينين مجرد اخلاصا على الحكم الصادر بان القلص تقالس بالتدليس او يحصل ذلك التتبعين في نفس الحكم الصادر منها بطلان الصلح او فسخه - ويجوز للوكلاء المذكورين ان يفسوا الاختام على اماكن القلص التي يلزم انظم عليها - وطيم ان يباشروا بدون تاخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع سراجة قائمة الجرد التدية ويكون ذلك بحضور مأمور التفليس او من يمينه ليؤيد عنه وان يحرروا قائمة جرد جديدة تكتله للقائمة السابق تحريرا او ميزانية تكتله للميزانية التدية اذا اقتضى الحال ذلك - وان ظهر لمداينون مستجدون فيكفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المصور عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات واخطابات على مضمون الحكم الذي صارت عين الوكلاء عن المداينين فيه ويحصل الشروع بدون تاخير في تحقيق سندات المطالبات المقدمة بمتنفي هذه المادة ولا ياد تحقيق الديون السابق قبولها وأا يدها ولكن مع عدم الاخلال برفض

او استنزال او تنقيص الدين التي دفعت كلها او بعضها (م) ٣٣٤ وبعد اتمام الاعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاجل ابداء رايهم في ابقاء وكلاء المداينين او استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات ابداء اقتضاء المواجد المطالة ان كان مقبلا بالتطهر المصري من المداينين المستجدين وفي ظرف محسني يوما بالاكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صارت عين الوكلاء فيه (م) ٣٣٥ لا يصير ابطال للمعاملات التي تصدر من القلص بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقيل فسخه او ابطاله الا اذا حصلت منه تدليس او اضارا بحقوق المداينين (م) ٣٣٦ المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه او ابطاله تعود لهم حقوقهم بتجاهل بالنسبة لقلص واما بالنسبة لروكة التفليس فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي - اذا كانوا لم يتقضا شيئا من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فدخلوا فيها يرجع ديونهم واما اذا قبضوا شيئا من القدر المذكور فدخلوا ببرء من ديونهم الاصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتبلغ الاحكام المذكورة سلك هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح او فسخه

صلح - (ر) اعتماد المداينين - افلاس (ق) ٣٧٩  
٣٠٢ الى ٣٠٤ - ٣٠٦ - ٣٠٨ - ٣١٠ -  
أكراه - حضور (ق) ٦٨ - تحكيم المحكمين (ق) ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧١٨  
صلح بمرة الوكيل - (ر) توكيل (ق) ١٧٥١٦  
صلح في الاصيلان - (ر) صلح وابراء (مجلة) ١٥٤٨  
(عن دهن) - صلح بمجلة ١٥٥٢  
صلح (امام فاضل الحق) - حضور (ق) ٥٣  
صلح (ساروة مستجاب) - (ر) افلاس (ق) ٣٩٥  
عناصه - (ر) بيع (مجلة) ٣٨٨، اشارة لمطقات الملك - صايح - اجارة - فتن  
صايجي - (ر) معاش ٧ ج ٢ سنة ١٢٨٠  
صندل (مجموعه) - (ر) مجز (ق) ٤٧٤ -  
مغنية (ق) ٣٩

صندوق الامانات والودائع — (ر) تباية عمومية  
(٦٣٤)

صندوق الايام — (ر) تصفية م ٥

صندوق الفين — { سورة ارجال صادر لظارة  
المناخلة تاريخه ٨ ربيع احر  
١٢٩٤ (٢٠ مايو سنة ١٨٧٦) ع ٦١

انه يقتضى ما قلقت به اراذلتا صار افعال هذه  
النظامنة بالجلس الخصوصي المتخذ تحت رياستنا  
في شأن تخصيص خزينة خصوصية لخدمات الدين  
يؤيد فيها جميع التدابير التي تخصصت لاداء  
دين المالية ودائرنا ونواياض سهام قنال السويس  
في مواجعتها المقررة وما يقتضى لذلك من الاجراءات  
على حسب الكيفية الموضع بيناها ونقصيلها بهذا ولزم  
اسداس اسرنا لدولتك شرعا على النظامنة المذكورة  
لعمومية وسكانية نظارة المالية باعتماد الاجراء على مقتضا  
(نظامنة خزينة الدين)

(نحن غدير صبي) لما تملكت اراذلتنا بتخاذ تدابير  
قطعية اقتضتها مناسبات الاحوال الراعية للحصول  
على حصر واتحاد كافة انواع دين الحكومة المصرية  
ودين البائرة السنية واستقرارها على نسق واحد  
والوصول الى تخفيف التكاليف المفرطة الناشئة عن  
تلك الدين وكان جل مرغوبنا ابراز الدلائل القطعية  
على صدق مقاصدنا الاكيدة في تحقيق مسائل التامين  
اللازمة لوقاية الحقوق المطلوبة لارائها استصواب  
لدينا ترتيب خزينة مخصوصة ممددة لتأدية الدين  
العمومية بطريقة منتظمة وتعيين مأمورين لادارتها  
من الجانبين بصير التعريف هم بطلينا من الدول  
التامين اليها ويكونون من ذوي الاحلية والاستعداد  
لاداء الوظائف التي بصير تقليدهم بها من لينا بصفة  
متوكلين مصريين بالشروط الآتية (م ١) ترتب  
خزينة مخصوصة للدين العمومية ممددة لاستلام  
التقديرات اللازمة لتأدية فوائد الدين واستهلاكها بطريق  
الامور تسليما ولصرها في هذا الغرض خاصة (م ٢)  
يجب على كل من المأمورين وخزائن الجهات الخلية  
والمصالح العمومية المتوكلين في الحال او في المستقبل  
بجصيل واستلام او اجمع الايرادات المخصصة لتأدية  
الدين وتوريدها للخزينة العمومية او بايقانها تحت

طلب المأمورين المرخصين باعطاء اذونات الصرف  
في لوازم الحكومة ان يؤيد بمقتضى هذه الاذونات تلك  
الايرادات بالنسيابة عن الخزينة العمومية الى الخزينة  
الخصوصية المرتبة لتأدية الدين العمومية والمعتبرة  
خزينة فرعية للخزينة العمومية — وهؤلاء المأمورون  
وهذه الخزائن والمصالح لاتباعا ذمتهم براءة معتبرة الا  
بموجب الايصالات التي تعطى اليهم من تلك الخزينة  
المنوطة بتأدية الدين العمومية وكل امر او ايصا  
غير ما ذكر يكون باطلا لا تبرا ذمتهم به — ويجب  
على هؤلاء المأمورين وعلى هذه الخزائن والمصالح ان  
يوسلوا في كل شهر الى ناظر المالية ككفأ مستجيلا على  
بيان الايرادات التي صار تحصيلها بمقتضى مباشره  
والتي صار توريدها من طرف مأموري تحصيل  
الايرادات المخصصة لتأدية الدين وعلى بيان المبالغ  
التي صار تسليمها للخزينة العمومية المرتبة للدين  
العمومية وعلى ناظر المالية ان يرسل هذه اكتشفات  
الى ادارة الخزينة العمومية — وترسل الدائرة  
السنية ايضا الى خزينة الدين العمومية المبالغ  
اللازمة بتأديتها لتأدية فوائد واستهلاك ديونها بالداخله  
في هذه التسمية — وتورد ايضا في الخزينة المذكورة  
تقود التقييط السنوي المطلوب لدولة اكتشفات عن  
قيمة فوائد الداسم قنال السويس

(م ٢) اذا كانت المبالغ الواردة من الايرادات المخصصة  
لدين العمومية غير كافية لتأدية مستحقات كل سنة اضر  
للمقرضه الدين المذكورة ان طلب من المخزينة العمومية  
بمستطاع ناظر المالية المبلغ اللازم لتمام ولاء تلك المستحقات  
وعلى المخزينة العمومية ان تسلم هذا المبلغ لحل حلول  
مهماد الزمان بمقتضى حيزه وان كانت المبالغ المخصصة  
واضعه عن الفتر اللازم لتأدية فوائد واستهلاك الدين  
وجب على عريضا المخصصه ان تسلم ايرادها في اهرل  
سنة الى المخزينة العمومية وعلى عريضا الدين ان  
تقدم حساباتها لمراجعتها وتحكم فيها بما يقتضى  
(م ٤) اذا راعا لندري عريضا الدين المتروكل بالمخاطلة على  
التامينات المقررة طامحه لان يحمط على ادارة المالية التام  
بها ناظرها دعوى مسئلة بوقاية حقوق ارباب الدين الذين  
اعلم من الجانب رجع الدعوى امام الحاكم المصلحة التي  
ترتب في الدائر المصرية بالانحداح مع الدول الاورودانية  
للتظير فيها وصلها على حسب حدود اختصاصها (م ٥) على  
المأمورين المذكورين بالمواد المتقدمة اذ ان المخزينة المخصصة  
المقررة للدين العمومية ويكون تعيين مأموريها على







## معلومات

١٢ الجاري يوم ١٣٥٠ حصلنا أن التواجد القانوني لا تساد على إعطاء صور لاربب القضاة الجبائية في أثناء التفتيشات وإن لمَّا لم يضمن بها إعطاء صور لأحد من أرباب القضاة الجبائية في أثناء التفتيش أننا بعد عموماً عند إعطاء أمر الإقبال التي هي عبارة عن المراجعة الإيجابية إذا كان أحد منهم يطلب أخذ صور الأوراق فلا مانع من الترخيص له بذلك بعد أخذ الرسوم المقررة وحيث من المصلحة مراعاة الأرباب على وجه ما توضح حتى يتجنب ذلك بأخذ أحد من أرباب المحل من استمارة المخرجات وتوقع الإشكال في القضاة ومع هذا إذا طلب أحد من أرباب تلك القضاة بعد جهزتها أخذ صور أوراقها عند إعطاء أمر الإقبال لها لمزيد الحصول الرقم يترتب أن يكون أرباباً ما سلف ذكره حيث ملاحظه من يلزم على لا يتجنب أحد من حصول شي من أجل يرفضوا ولا يترتب على هذا تأخير مستوفى من بعض الرسوم سفرت رغبنا على أخذ تلك الصور لعدم إعطائنا لربب القضاة والتفتيشات وقد صار الأمر الجبائي في تاريخه ما ذكرناه بالجملة هذا للضرورة والأجراً بقصد

صور أوراق — { رسوم صور بمسح الأوراق }  
{ مشتمل من صور من الأضلاع سنة ١١  
ريشيان سنة ١٧ (١٧ أغسطس سنة ١٨٨٠)

أستفيد من مكالمة وردت من نظارة المحاسبة بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٧ يوم ١٧٧ أنه لئلا يماطل في نظارة المثلثات ما من بعض المجالس المحلية بحرق صور مسح الأوراق من المحاكم الشرعية وغيرها بما على القضاة الجبائية الترخيص في ذلك ويحصلون ذلك بما على رأي المجلس لضرورة حرقه ما هو متعارف فيه أمامهم وكتب بعض المجالس تخاف من هذا هو متعارف ما إذا كان يؤخذ على تلك الصور رسوم أم لا مع أن طلبها أو دفع رسومها المقررة ليس من خصائص المجالس بل هو من خصائص الأشخاص لا من شأنها لئلا يتعد من ضمن المستندات التي يترتب عليها بمرتبها فليس قد حورت تلك المجالس بمراعاة الأرباب على وجه ما توضح وأبوت التفتيشات على المحاكم الشرعية والمجالس المحلية بما ذكره والنظر على ما هو جارٍ من طلب صور مثل هذه بمرتب بعض مجالس الإدارة المحلية حفاظاً من مبادىء حقوقية تكون مستفوزاً فيها أمامهم وضرورة إعلانهم ببدء طلب صور من هذا القبيل لا تدفع عنها الرسوم من أولي الشأن بل يراود التفتيش من طرف الأضلاع بمجالس الإدارة بأن جميع الصور التي تطلب من أجل الأشخاص لا يكون الحكومة شأن لها ولا تكون متعلقة بمسائل جارية بينهم وبينهم كتحليل الأشخاص بدفع رسومها من طرف جهة المختصة به فقد حرق على وجه لجبات الإدارة بكذا ولما للأجراً على وجه ما ذكر

صور أوراق — { طلب إفادة من المحاكم المحلية في  
٨٠ سنة ١٦ (٢٦ أبريل سنة ١٨٨٠)  
قد على نظارة المثلثات أنه جارٍ عبارة بمجالس المحاكم المحلية من طرف المحاكم المختصة بمراجعة بعض مدون وكتابات من مزارع يطلب أوراقاً وغالباً صلت بمزارع متفرقة لنداءها للقضاة

صور — { مشتمل من الأضلاع بشأن الصور التي يطلبها الأشخاص في المواد المحققة مورخ في ٢٧ سنة ١٢٦٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٧٩٦)

وردت للنادية أفادة من سعادة اليشاه ناظر المحاسبة في ١٧ ذي الحجة سنة ١٦ يوم علم منها ومن الورقة الواردة معها أن حديق رئيس مجلس المصورة حرر لنظارة المصارف أنها يعني أن أرباب القضاة المحققة المطلوبة به عدد ما يرسلوا دعواهم إليه ليجرأون تقديم مستندات قضائية مع الدعوى أركانها على وجود مستندات بالضرورة أو إيجابها بتفاتها وبترب على هذا إصدار قرارات بالاستكشافات للحصول الإجابة عليها حتى تظهر الحقيقة على أنه لعلنا على ذلك من زيادة المشغولية لغير جاري الإحصاء من جهة الإدارة في تنفيذ متصل تلك القرارات وإنه إذا حسن بصريح مجالس الإدارة بأن يطلب صوراً ما يظنون منهم الإحصاء بعد تدعيم الرزم اللازم على ذلك ويتحقق في عليها من حاكم الإدارة فإن يطلبوا الإجابة بما ذكره على وجهه لئلا يكون ذلك من رتبنا الدعوى بضمها وقد أذن سعادته بتأليف ما رأه الرئيس المصيري إلى ورعوب التصريح بمجالس بذلك وحيداً كذا فقد حرق جازيه من تاريخه ما ذكرناه بالجملة هذا للضرورة والأجراً على الوجه الموضح

أقام ميري مديني سعادته القديم حضرتي  
الخطير ألام صوراً ما توضح مجالس الإدارة في تاريخه ببدء المانع من إعطاء صوراً ما يطلب منهم أرباب المحاكم والمجالس المحلية حسب رأي نظارة المحاسبة بالكتابة المرفوعة بملاجيل مطروحة سعادته لزم حرقه

صور أوراق — { صورة ما نشر من الأضلاع بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٢٧٧ (٢٨ يولييه سنة ١٨٨٠)

لما لاحظنا بعض مجالس الإدارة عدم إحسان أربابها بالتصديقه بعض أرباب القضاة الجبائية من نسخ صور أوراق حال التفتيشات المتعلقة بالمزاد الجبائية إذا أنها من حقوق الحكومة ويحبها بسلوك أربابها ما يحصل به لظهور حالة كل مادة سواء كان التفتيشات سرية أو جهرية بمرة الخطأ بالتحقيق وأبوت ذلك بما ذكرنا في أثناء التفتيش لنظرنا وإحكام فيها وجود مخالفات ومعارضات في الإقبال المستوفى ما يلزم الرزم ما عليها ما يكون موجبة لظهور الحقيقة وإنه تلك المناهات أو على التفتيش لا أخذ صور الأوراق على ظهرها بالصور التحقيق بما ذكره ومن التفتيش التي جرت وهو ذلك وما يمكن هذا داعياً للمحامين بظهره الشبهة في القضية بأجراً ما يرونها سواء كانت بمجد الإقالة وخلافات أخرى غير بالمنازع بواسطة من يماض على ما ذكرنا في بعض الأضلاع بالصريح بخصم تلك الصور للتفتيشات حول تحقيقها وإذا كان أي. بعض طلبه بفتح صورة ضمنية لإعطاء أربابها على نقل لدورين على الرزم المقررة حصل استمارة الزانية في ذلك مع نظارة المحاسبة ولأن وردت مكالمة النظارة المصارف أنها رقم

الاوراق لا ظهر الخيال من ان تكون مشتركة بقضايا الخاص خلاف من رشت فسادهم الحاكم او يكون لشكوة ليهامسح كما ظهر ممكنا في قضية جنائي بنفسه لدى سليمان الاصول دون شخص ابي كانت عليها لشكوة للخطوة بمصر من مدعيه في سوريا، وربما لما واقع فيها بعد اوروبا بكونه احمانيه سوية لادخال الحاكم فيها كما حل ذلك من مكاتبه الحكومية الزائدة للظارة فلماذا انقضت ايمانه لشكواته بجهات عدم ارسال اوراق قضائية الحاكم من برايا ايا بعد الظاهر مع نظارة احمانيه ومحا للدخول للملومية واتبعه بالاجراء كما ذكر انتم

صور اوراق - - - صورة ما نشر من الناطقية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ (٢٣٧) توريده سنة ٨٠

انه لما طرأ البركة النصارى بالخلوات الجارية بعض الاغراض الذين من تعليمه تسلف الشرف نعم وتعارضوا اعداءه على ان يخلوا احمانيه من بعض المديريات بل يسلح بالبربر من الاستعدادات على جعل جهات النصارى المعرض للزمن وما يكون عليه من الاقبال لازمة بنظره لكون جهات الحكومة ليست مكنته باصطفا ما عليه تلك البنوك وبقوا من الترخيمات لاها في المشكلة بميل ما تسددهم صحتها من الاجراءات التي تسبق بها بعد تسليها الفرد لمتبعها بدون تدخل لسياسة ومما لا يجرى من ذلك من المشكلات. قد كان سبق قدس وشار المأمورين جميعا بما يوجب الى الاضافات لصادق الرسمية وعدم التصرف بواضعهم فيما هو خارج عن حدودهم ومع ان ما يكون بين اصلا من الاضافات من طرف بعض المأمورين لا يغير بصفة رسمية ولا يكون مغرورا عنها الاخص من اعطاهم تمت اضافه وبعده لكن ربما لا انبساط وخدمة للامم العموي قد تراءى ايامه اضافة اعلان على جميع الايام في مثل هذه الاحوال ومرواته - - - ما طرأ من طلب الاضافات في هذه المسئلة مرتين في على دفاتر المشكلات واجبات الحاكم على ان دفاتر المشكلات كانت في اليد السائق في السند الوحيد لاثبات حقوق الخفية في الاطيان الخارجية للكلية علم عدم ما كانتا لشكوة بتدريسها بالكلية عن الاطيان الخارجية على الاطلاق لكن من بعد صدور اللجنة العسكرية في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ بغير اسقاط معلنة الاطيان الخارجية بنفسه جميع وامر حصة التديري السابق الصادر في ٣ رجب سنة ١٢٩٨ وايضا ليد باخراج جميع عن الاطيان واجهة الخاتبة التي حكمت بجمهورية ملكة الاطيان بعد بطلان الخاتبة والامر الصادر في ٦ بآخرة سنة ٨٠ باصطفا اثنى في الملكية ان حلفوا ولو جاز من الخاتبة قد صارت تلك الاضافات مئة فقط لاثبات افعال الاطيان من اسم لآخر بهما على طلب يقدم من ذوي الشأن للفترة على كان البيع بعض جميع خروجه او عنده رسميه ولصفا في الاطيان المذكورة ايضا الاغراض الملكية علم وما طرأ من الاقبال وهذا لا يجرى مسئلة اخراج صور منها لغير الملكية عليهم كما ويراد الاقبال فانها لا تكن مئة الاخص امراءات الحكومة وضعتا شديداها وقد لا يكن من الوجه اطلاق

صور اوراق - - - (منشور لكافة الحاكم والبربر والسياسي (في ١٢ راسة ١٢٩٨ (١٤) مارت سنة ٨١) بان ارباب القضاء لاسلم لم اوراق الدلوزين والصلح

انه بالنسبة لانتسابه وواقع الاحوال انه جاز في بعض الاحيان بالديون والصلح المبررة تسليم مكاتبه واوراق الاضافات الصادرة منها لجهات ليد من تكون مسئلة به مع انه كماله غير مسخرة ولا مطالبة لقيادة قانونية ولا متبعة في جهات اخرى اذ انه فضلا عن ان تلك الاضافات لم تخرج من كروبا خاصة بالشكل الحكومية الذاتية ولو تكن مسئلة باستعدادات اوخرجات في قضية اي شخص كان فان اقصاهم لا شخص يثبت عليه خلل سير الاجراءات بالنظر في بصره من انه لوجدها يد قد ملك التصرف في سيرها على رغبته وكالاته الى جهة ما يوري انت وجود ما ذكر يده البيا هو مسخرة خصوصية فصل عليها ورا بياها عن هذه الاجراءات تار وغير مرضي في سير افعالها اذ انه بعمرها بطرقة او بقصد اكلها او غيرها اذا كانت ما اقتضت عليه لا يتطابق معطو به وبسدي ذلك اصل الاضلال والمقتضية في طلب صورهم من عمل مدموما وعدم انتظام الدفوات ايمنا لليلدا عن حروبا للظارة الداخلية باستصباح مع تسليم اوراق الدلوزين والصلح الى ارباب القضاء والملاءمة تلك الدفاتر غير المتاسبة ورغبته الى اخصان ذلك بانصر صهيانها بجهات الادارية بوجهه فوردتها مكتوبة فوطلر ناظر الناطقية رقم ٢٥ راجع اول سنة ٩٨٨٠ والموافقة على ما ذكره صدر مشور من طرف حربه بجهات الادارية بالاجري على وجه ما توضح ويست ذلك فقد نشر في تاريخه لجهات فروع احمانيه بذلك ومن ايمته هذا محض ترك للسلمة والاجراء بقضاء



الدفاتر الموجودة في بنفخاها لئلا ان تسع الصور المطلوبة  
تدّ أن الداخلية مع حق أرث تلك الصور بلز الختام قسم  
فضاها النظارة عليها لإدخالها بهيجر تسليمها للطلاب ولدهم  
ولما تمتدق لثمة انخرم كميته بين ان الداخلية بهية الطلب  
بشان اخبرها حاله كان ذلك يوجب لشهرلة وتحويل اشغال  
ذوي الشأن في تلك الطلقات لئلا عليه بهي انه من الان  
لذا التمس اي انسان اخذ صور اوراق او كوشفات بهير  
الغري ايجاء ما اذا كان له شان في الطلب ام لا وفي انفع  
انه صاحب شات تسع الصور المطلوبة من كانت موجودة  
بالمهية للقدم لما الطلب او ببنفخاها وترسل مع جواب  
الاستعانة للداخلية وانما كانت بالبنفخاها امسيرة لغير  
الداخلية عنها بعد الخلف من وجود شان للطلاب كما هو مفرد  
لغير في تاريخه وكالة جهات الادارة بذلك وملا تم  
للاجراء بهيه

**صور احكام** — (ر) احكام (قم ١٠٩ — ١١

**صور سنبلات** — (ر) اثبات الديون (ق ٣٣١

**صور كتيبات** — (ر) كتيبات

**صورة الحاكم** — (ر) قضاء (مجلد ١٨١٥

**صول** — (ر) عدد (فق ٦٨

**صياح** — (ر) حكومة (فق ٨٨

**صياح** — (ر) صيد — صياحة

**صياحة** — مدفوع من نظارة كالمالية في ٧ مايو سنة ٨٣

بندرية في صيف كانت اولمت اعادة القاية رقمية ٢٤ ربيع الاول  
سنة ١٢٦٦ و١٣ ابريل سنة ٨٢ ق ٢٠ جده ١٥ دفعه سلك  
حقات الامساك بدع من بلع ان السراكي البحري صرنا على لاصطفا  
السيادتين باصهار كل سرى ثلاثة فروع كسراكي المحدثين فصل  
به ترتيب واخره فاني ان ان السراكي شربا حصة لغة كسراكي العتاة  
وان سرابي الصيادين ليست على سرابي المحدثين لشهره اخره الله  
بانه التمس تارة للمالية عن ذلك بالسيارة فزم الضم ومعلوم ما  
بمستحب ليد. على ذلك فخر من المالية لقيات بالاسم في السن  
البحري فصيله من التزائم حقات الامساك الكسابة عن كل سرى من  
السراكي المذكورة وقد تكامل وردد الامانات وبها على ان التماس  
الدية بغير مدعيه من السراكي المحدث من ذلك بحدرة لغة طبا كاص  
بالذكر برفصا من شهر عام ١٨٨٠ مع كل من الازراء  
وطام والخر وطله بغير مدعيه لغة في مدعيه وبديرة للمها  
وبديرة فدا ارضها ان البحري هم في فصل الابان السراكي عن كل  
سرى حدة مدعيه وبديرة اسيرة وبديرة حريا وبديرة اسنا اناطد  
بان البحري هم في فصل الابان السراكي باصهار بل السرى حصة لغة  
وبديرة بالسيارة فخر من السراكي البحري طبعها بالسيارة على دة  
السيادتين في بلع ان السراكي المحدث خمس مدرة لغة وبديرة البهيوم  
انادات بان بل السرى حرون لغة وبديرة الجيرة ارضت له جوى  
فصل الابان السراكي بحاز كل سرى حدة بلع ان ذلك كانا كاجا كيا  
فصل مطربة الابان واه وردد اناطد لما حل به ان في الفرع  
ارعة مدرة لغة وحقت وبديرة البديرة ارضت ان السراكي البحري  
صرنا للفرع من طريق سوط طالب ١ وصفت كسراكي ١٢٦٦  
السيارة الصادر من المالية في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١ في  
تفات مدعيه وبديرة للفرقة والفرقة ارضت بمد مطربة الابان  
ويردان بالاداة ما لغيره في فصل الابان وحجت اءه مدع سلم  
القيات جريا باصهار ذلك بلع ان السرى حدة لغة وبالي لقيات

**صور اوراق** — مدفوع من نظارة الداخلية في شهر  
ربيع اول سنة ١٣٠٤ (يناير سنة ٨٥)

— اعادة وردد للداخلية من رئاسة مجلس النظارة بتاريخ ٢٥  
رأ سنة ١٣٠٢ في ١٣ ان اجد بك الداخلي قد قدم لهذا  
الطرف حريضة متعلقا بها من عدم تسليمه الاوراق الموجودة  
بشأن الضمان لخدمة بالخدمة لخدمة بهير من طرفها ببريلند  
بشان الضمان الذي نسب وقرعه من مة التوثيق على بحر  
لكن والتمس تسليمه ماة الاوراق ان انفع عدم مسعولة  
الحكومة بسبب تسليمها اليه لاجل اذنة الدعوى اللازمة ولا  
فخر من هذا الطرف للنظارة المتار اليه عن اعطائه الاوراق  
المذكورة او صورها اذا كان تسليمها اليه ممكنا ولا يتولى عليه  
ادى ضرولا مسعولة على الحكومة طر الان ما قالت النظارة  
الخارج اليها بالذكري البير الرسة البير مة بتاريخ ٢٤ يناير  
الحاضر انه بمثل نظر ذلك على ظر فضاها قد اوضح ما  
جانب نظري ما لم يد تايد ما رأه القم المذكور في ذلك من  
قبل وموجود اجاب على طلب اليك الحريا اليه ايا كان غرضه من  
الحصول على تلك الاوراق وبها حفظ حقوه على الحكومة  
بطريق الضمان لانه لا يجوز بسبب الاصول المخررة اعطائه  
الاوراق الانارية للصوم مراعاة لخدمة ذاتية ولاه ربا امر  
ذلك بشؤون الحكومة لك امرا ما قاله جناه مرت ضرورة  
عدم عطية دفاعي بك نيا حلق بالاوراق التي  
بطلها او لثايرة المخطئة بها والتمس بذلك على النظارة ان تاتي  
ببانه انه يسي لديها للوصول الى غرضه لئلا عليه قد تحرر  
في تاريخه من هذا الطرف للنظارة بان لاسم في ولا فخرها  
اوراقا لاجد بك الحريا اليه اذا طلب شيئا عنها فانه يوجه  
الصوم اذا طلب احد اوراقا او صورة اوراق من اي معصية  
كانت فلا تسلم اليه الا اذا جاز على اعطائه على فضاها  
النظارة المطلوب منها ان من احدى المصالح القايمة لما تلك  
الاوراق وازم غرضه لساحدكم على امل الاميركا كما ذكر  
والتمس على المصالح القايمة لنظارة الداخلية بانواع ذلك —  
وقد نشرت نظارة الداخلية مة الصورة جميع فروعها وشتمها  
بها للشر وفي — بصير لاجرا — بعض اعادة رئاسة مجلس  
النظارة الجهر صورا قبل بجهة طرفكم من عدم اعطائه اوراق  
لاحد بك الداخلي اذا طلب شيئا عنها وعلى الصوم لو طلب  
احد من فروعها اوراقا او صورة اوراق فلا تسلم  
اليه الا بعد ان تحرر اعادة عنها لنظارة الداخلية وبها بصير  
خامس فخر لتسليمها وبطابق على اعطائه ويرد على يصرح  
بها بالمشهور الصادر بتاريخ ١٠ ربيع الاول سنة  
١٣٠٢ من جهة القامير الذي يترفع عليها بانها مسكة بدم  
مسعولة الحكومة لدى اي انسان كانت

**صور اوراق** — مدفوع اخره سنة ٢٠٤ ما في تاريخ

سنة ٨٦ كالة الجهات الادارية بشأن ما قدم من طلبات  
اخذ صور اوراق من الدفاتر الموجودة بالبنفخاها جبره  
سكت ان بعض الجهات عند ما يقدم لما طلب من اي شخص  
بأخذ صور اوراق او كوشفات من واقع الجرد بالاوراق او

## ملحقات

كانت عليها وعده الاعلانات فيقيد في دفتر قسمة  
 خصومي وتصلى نقطة منها لصاحب الشأن (م) ٤  
 كل مركب معها كان نوصها او ووجه اشتغالها لا يعرف  
 عنها حسب نص حته في الاحكام السابقة او لا يكون  
 موشوعا عليها صفحة تضبط وتبلغ لجانب الميري —  
 وكذلك كل مركب تفرج من حدود المصيد سواء  
 كان من جهة البحر للمالح او من جهة الترع والبحور  
 ولا يكون يند صاحبها تسريح بالكتابة من مأمور  
 مصلحة الطرية تضبط وتبلغ لجانب الميري

**الفصل الثاني — احكام متعلقة بصيد وبيع السمك**  
 (م) ه لناظر المالية ان ينظر عند الانقضاء في الطرق  
 وادوات الصيد التي يلزم لعدم الاعتراف بتواله  
 الاساك وعلى الصيادين ان ينقلوا جميع ما يصادونوه  
 من السمك الى الموارد للخدمة ليهه — وكل مركب  
 يوجد جاري في توزيع اساك سيخ غير الموارد او واقفا  
 بدون ضرورة مشبوة بجوار شروط الصيرة في نقط  
 خالية من الموارد يضبط ويبلغ لجانب الميري —  
 وكذلك ما يوجد بهذا المركب من السمك او ما تفرغ  
 بطريق الفش يضبط ويبلغ لجانب الميري (م) ٦  
 لا يجوز للمراكب معها كان نوصها ان تتأخر أكثر من  
 اربعة ايام عن احضار السمك الذي يكون جرى  
 صيده الى احدي موارد المصلحة وذلك ما لم يكن طرا  
 عليها مانع مشبوت لدى خدمة المصلحة — واتجاه  
 هذا الميعاد يكون من تاريخ قيام المركب من المورد  
 التي يكون جرى بيع السمك عليها في آخر دفعة ويقيد  
 خدمة المصلحة تاريخ خروج المركب في سركي الرئيس  
 (م) ٧ بمالك كل مركب لا ياتي بما يكون جرى صيده  
 في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالكيفية الالية —  
 في اول دفعة بترامة مساوية لتسوية في ما جرى  
 بيعه في الثلاث شربات الاخيرة — وفي ثاني دفعة تكون  
 الترامة قيمة هذا المتوسط طالين — وفي ثالث دفعة يصير  
 ضبط المركب وهدته ويصح لجانب الميري بدون ان  
 يكون لصاحبه ايا كان المطالبة بشي ما واذا غاب في  
 المدة الاولى أكثر من اربعة ايام واقل من ثمانية  
 فالترامة تكون قدر متوسط قيمة ما بيع في الثلاث  
 دفعات الاخيرة طالين — واذا غاب أكثر من

ستوية في الاجراء والمصلحة يرد سيرة الصيد وما اوجعه ما يرد بغيره  
 لا يرتكن على التفرقة هذه التفرقة في خاصة ثمن الدفاتر والارواق  
 التي يجري عادية المكاتبة مع مصلحة ولا في طر حرجها ايا هذه السراكي  
 مباشرة لما هو مروج شروط خدمة الاساك ان السراكي الاذن اصحابا  
 للصيادين شير في تعرف من الميري للترام الذين من طرف غاية ما  
 يتولى ذلك الذين يبيع من الصيادين وكون ان الفاروق القليلة يصير  
 محجة من التفرقة بغير هذه افتداء — يا هو بغير التفرقة يكون كان  
 نص التفرقة في ذلك هو من لن التذاكر وانظام البحر والسراكي خلاف  
 سراكي او باب الاستحقاقات للميري واصحابها يراو بغيره حرجا وكسرة  
 يكن بالصحة لذلك بل ان يكون لن السراكي الواحد من سراكي الصيادين  
 بغيره هذه فصل من التفرقة غاية ما يتولى ما من الصيادين نفس  
 الشروط اما ما سني اختياره وحسبه من الجهات المختصة في الحصول  
 بخلاف هذا الذين يبيع فيها يا جرى احبارا وحسبه قبل وصول هذا  
 وقد تفرغ بذلك جهات التزوم وهذا الاجراء يوجه

صياغة — صاخر في ١٨ يولي سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على البورق المختصة باستغلال مصائد  
 الطرية و بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة  
 راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى  
 القوانين امرنا بما غاوت

## الفصل الاول — احكام صومعة

(م) ١ على صيادي الاساك والمراكبية المشتغلين بصيدهم  
 ضمن حدود مصلحة الطرية ان ينقلوا اعلانا عن  
 كل مركب من المراكب الموجودة الان تحت حيازتهم  
 من اي نوع كان — وبيني تقديم هذه الاعلانات في  
 ميعاد شهر واحد ابتداء من تاريخ الفصل باسمنا هذا  
 الى ناظر المورد التابع لما المرابي او الصياد فيصير  
 قبضا تحت غمرة متسلسلة في دفتر قسمة خصوصي  
 وتصلى نقطة هذه التسمية لصياد او المراكبي لتكون  
 على الدوام موجودة بالمركب المتصلة بها (م) ٢ يسلط  
 للصيادين والمراكبية مع تلك التسمية صفحة بكرة  
 متسلسلة توضع في محل ظاهر وعلى جانب ثلث من  
 المركب بواسطة مسامير عادية لاقل او طو حتى لا يمكن  
 نقلها من مركب لاخر بطريق الفش ويلزم رسم  
 التمرة بالقيمة بالزيت بارغام جلبة على الجهة البرانية  
 من مقدم المركب وذلك على طرف صاحبه ويؤخذ  
 منه عشرة قروش صاغر ثمن الصفحة (م) ٣ اذا اراد  
 الصيادون او المراكبية استعمال مراكب جديدة في  
 بحر السنة فعليهم ان يجربوها اولاً عنها كما تقدم وان  
 يرضوا عليها حالا الصنف التي تكون اصليتها لم —  
 وكذلك اذا ابتلوا استعمال احدي المراكب فعليهم  
 ان يجربوها ناظر المورد بذلك واسلموه الصفحة التي

ثمانية ايام واقل من اثني عشر تكون الغرامة بقدر متوسط المبيع ثلاث طاقات — وإذا تجاوزت الطيات الاثني عشر يضاف ظالمركب بما فيه من الددد يضيف ويبلغ لجانب الميري (م) ٨ تباع الاسماك في موارد المصلحة بطريق المزاد العمومي بواسطة خولي المصلحة وبحضور ناظر المورد أو معاونها وإذا رأت المصلحة ان الاثمان لم تبلغ حد القيمة فلها ان تزود وتشترى لحسابها الاسماك المراد بيعها — وتنتج المزاد تفيد حال المبيع في دفاتر مخصوصة لما في المطرقة وخطب التنصاري فيكون القيد بدتريين كل منها على حدته في آن واحد — وفي آخر المزاد يسبق الناظر أو المألون بمقتضاه على حصة ما تفيد بالدفاتر المذكورة ويلزم ان تكون منزوعة وغضوما عليها من المصلحة ويكون المزاد بالتقرب الصاع (م) ٩ يضم مبلغ عشرين في المائة لجانب الميري على حاصل المزاد وهذه الملاوة تكون على طرف المشتريين — وحصة الصيادين معها كانت المورد التابعين اليها هي خمسون في المائة من حاصل البيع بعد استئصال عشرين في المائة قيمة الملاوة (م) ١٠ يجب على رؤساء مراكب الصيد ان يكون يدهم سراكي تعطى لهم من المصلحة بتقيد فيها يوبيا (اولا) قيمة السمك المباع (ثانيا) حصة الصيادين — ويكون هذا القيد مصدقا عليه بحجم الناظر وتضمن كل سركي ثلاثة قروش صاع تدفع من طرف الرئيس (م) ١١ يستمر اصطاء صيادي الاسماك في بورصعيد الدين بمطادون في غير محمية المازلة الحصص المخصصة لهم في اللوائح القديمة (م) ١٢ حصة الصيادين تكون تحت طلبهم من ثاني يوم المزاد ويكون المبلغ بموجب ايسال وجأشروعه في السركي (م) ١٣ مجموع بيع السمك وقيد اثمانه ذهبات وقيمة حاصل المزاد مع ملاوة عشرين في المائة تدفع نقدا (م) ١٤ لايسمح تملع الاسماك الا في مورد في المطرقة وخطب التنصاري ويستثنى من ذلك تملع السمك الناتج من المصايد المصلحة بطريق الالتزام (م) ١٥ السمك الذي يشتري بالمزاد يملج في محل وجوده تحت ملاحظة المصلحة — ولا يجوز للمشتريين ان ينصرفوا في السمك سواء كان طريا او ملحلا ولا ان ينقلوه الى الاسواق الا بعد

الكشف على المشتحات في احدى موارد المصلحة وكثقة يجب ان تكون معصوبة بصرح يبين به عدد الطرود ووزن السمك وجنسه ويرر هذا التصرح عند ادي طلب من المصلحة — وتضمن التصرح هو مليونان عن المشتحات التي قيمتها من قروش واحد الى عشرة قروش وقروش واحد عن المشتحات التي قيمتها أكثر من عشرة قروش (م) ١٦ كل ما وجد زائدا عن الكمييات المبينة بالتصاريح سواء كان اثناء المرور بحرا او برا او عند الوصول للجهة المقصودة يفسطو يباع لجانب الميري — اذا حصل القتل بدون تصريح فالحصنة بأكلها والمركب وعده وسائط النقل الاخرى تضبط وتباع لجانب الميري بدون ان يكون لصاحبها ايا كان اذ في مطالبة (م) ١٧ السمك الذي يشترى بالتجار الملتزمين لا يباع من الآن فصاعدا على ذمتهم في وكائل المصلحة (م) ١٨ السمك الذي تشتريه الحكومة بالمزاد حسب المصلحة عنده في المادة الثانية تلج يميزن بجمرة المصلحة ويرسل لو كائل البيع اول باول حسب الزوم — قيد السمك على عهدة الوكائل لا يكون الا بعد انكشف على المشتحات ومراجعتها ومطابقتها على حوافظ الارسال (م) ١٩ التجار الذين يشترون ممكنا ملحلا من الموارد التابعة لمصلحة المطرقة ممنوعون من يمه يمه اسواق المحروسة طالما يكون فيها للمصلحة وكالة للبيع (م) ٢٠ السمك المملع الذي يرسل لو كائل الحكومة يباع بالمزاد العمومي بجمرة المصلحة ويكون بالماداة بحضور ناظر وكاتب الخزنة وتحت مسئوليتها وللمصلحة ان ترفع من المزاد كل يمة لم تبلغ حد القيمة الخامسة (م) ٢١ بيع السمك في وكائل او مخازن الحكومة يكون نقدا والبيع بالامدادات ممنوع بالكتابة — يجوز البيع بالمعامرة في وكائل الحكومة بحيث لا يكون اثنان للبيع في اي حال اقل من الاثمان المحددة بجمرة المصلحة (م) ٢٢ اذا حصل السمك المخزن في وكائل الحكومة فساد او تفسن يجب اخبار المصلحة حالاً وهي متعين مفتشا او معاونتا ليتوجه ويحقق الخسارة وعليه مع ناظر الوكالة وكاتبها وعرضيها ان يحروا محضرا يبين فيه اسباب الخسارة وتوقع السمك التالف ويقدره واسم المورد الوارد منها وتاريخ

## ملحقات

بطلبها إلا في موارد المصلحة ويحق في كل مورد جدول معين فيه تقط المرسى التي إذا صار الإفريق في خلالها يعتبر ذلك رهبا وتبين منه القطع بقرار من ناظر المالية — فصل غرامة تشاري طاق اجرة الملاحة على ما ينقل من الركاب أو البضائع بدون منافسة أو ما يصير بطريقه من الركاب أو تفرقه من البضائع في غير موارد المصلحة سوا كان المتضمن مهربا أو غير مهرب بالنسبة ومنه الاجماع بحسب على ما يهمل في المادة ١٢٤ من القانون — وما ينقل لوردة ايد من لوردة الواردة في المناقصات فصل عه غرامة تشاري طاق اجرة النقل عن المساهة الواردة من الجهة المقصودة المصلحة في المناقصات — كل من يخرج ويحدد الرصؤل بغيره ان جرى تفرقه بطريق النقل على ذلك يحصل عه غرامة تشاري طاق اجرة النقل عن ايد مساهة لوردة في الصربية — وهري ضبط مراكب النقل وعندما تاتي بالبيع الفراد وتباع بأموال بمرقة المصلحة اذا لم يصرف على الفراد في مجاد الثانية أيام المحددة في (١١) ٢٢ بدون ان تكون لخاصها اذ لم يملكه وإذا كان المتصل من البيع لا في جهة الفراد بقية الباقي على من أجره المصلحة وإذا زاد من جهة الفراد يدفع الرائد له أو بقية لاذ كان غاليا في (٢٨) حصة المراكبة من اجرة نقل الركاب والبضائع تكون بحسب قيمتها وهري ولها الم مهرب بمرقة بصلوات من مورد التمام وقد الشر — وما يحصل من الفرادات طائفة لا يصير لتسليم بين المراكبة والمصلحة بل يكون بجانب المهرب عامة

### (الفصل الخامس)

(احكام متعلقة بنقل الملح المستخرج من بحيرة المزلثة)  
(وتسليمه للتساخته والصيادين)

(٢٤) يسل في كل سنة زاد مجري من استخراج ونقل الملح اللازم لمصلحة المطرية وبين ناظر المالية شروط هذا الزاد في (١٢) الملح اللازم لتسليم السلك لا يحصل للتساخته الا في موارد المطرية وغط الصاري ويسعمل في محل تسليمه فيحد ملاحقة لمصلحة — وتباع الشكة الواحدة بأربعة فريش وما يلزم من الملح للصيادين لاجل حفظ أسماكهم في اثناء السيل على ايام ايجاد من مورد المطرية وغط الصاري بباقي اربعة فريش من كل كيلة وعلى الصيادين طفا يوزن فيه مقدار الشلح لم ويكون هذا الشر موجوبا بالركب لاجل ايجاد هذا كل طلب من طرف ماموري المنطقة ويسلم لتفويض حين ما يطلب الصياد استلام اكره في (٢١) صواب الصيادون الذين لا يتكلم اثبات اصل ما يبيع في مراكبهم من الملح بواسطة ابرارهم في اكمال اعلام الاستلام بالمعروفات لشدة في التلويح اخصة بشأن مهرب الملح

### (الفصل السادس)

اثبات الطائفة وتقسيم محصول الفرادات والمصادرات (٢٢) يكون اثبات اجمالات للتفويض عنها بشرط اذا وضعت ما يصير بمرقة مستندي مصلحة المطرية وغفر الاالات مستندي الكثرة والدعويلات ومستندي البولس والبريدات

وروده لوكالة — ويؤثر هؤلاء المامورين سيغ الحضر انه جرى ذن السلك بضموم بالاخطاطات التي تقتضيها اخصية الصموية ويرسل ذلك الحضر للمصلحة وكيات السلك المشغول بهذه الصفة تضم بتلقى امر من المصلحة من حساب الوكالة ومن حساب الموردة الواردة منها — وتكون الخسارة با كلها على طرف الميري ولا يطلب بها لاختمة الوكالة ولا خدمة محطة اللوردة اذا ثبت ان التلغ ليس ناشتا عن اهلهم (٢٣) لا يجوز فتح او قتل او قتل وكائل او حضانة للبيع الا بأسر من ناظر المالية

(الفصل الثالث — احكام متعلقة ببيع الطيور)  
(٢٤) ما يصاد بالهجرة من الطيور لمقتصر جميعه الى مورد المصلحة لاجل يسهل فيها بالزاد والبيع يكون لوكالة المصلحة بأسرها هذا لا يخص بالاملاك — وهري ثلاثة عشر من المائة بجانب الميري على امان الميرقات ومنه الصلابة تنقل من طرف الميراثين وصحة الصيادين بها كائس الموردة والميراثين تكون عشرين من المائة وذلك بعد خصم العشرين من المائة الصلابة وما ينقل من الطيور لميراثين المصلحة او يوجه بدون تسرع او ما يوجه زائدا عن وزاد الصلابة وهري ضبط ويصير مسافة للمخالفين حسا من وزاد في الجاد ٥ و ١٦ من امرا هذا فيا يخص بالهجرة والمخالفات التي تلغ من هذا الصل فبا يخص بمعد المصلحة

### (الفصل الرابع)

احكام متعلقة بنقل الركاب والبضائع في مراكب الجيوز (٢٥) من تاريخ اجراء العمل بموجب امرا هذا يكون لتفصيل رسوم الملاحة في بحيرة المزلثة طفا لتسليمه المرافقة بأمرنا هذا (٢٦) لا يجوز للصيادين والمراكبة ان يغلطو ركابا او بضائع الا بموجب رخصة او مفسنة على لم من ناظر مورد جهة التمام وهذا المنصو يكون مستخرجة من دفتر بحسب حسا فيه ما يأتي (اولا) جند الركاب او رعدا والبضائع المنصو نقلها (ثانيا) قبل تفرغ المصير (ثالثا) الملح الذي جرحه دفعه اجرة نقل — من المناقص يكون رقبا اذا بلغ من طرف المراكب — وفي حال الرصؤل الى الموردة المقصودة يجب على المراكبة ان يسلطوا المناقص على طر كيات على المتضمنين واذا بلغ من التكتف جود ركاب او بضاعة واحدة من الميراثين بالمناقص فيتمصل غرامة تشاري طائفة من الرضا لمصلحة بحسب حساب الصربية عن هؤلاء الركاب او بضاعة عن المراكبة الكائنة من محدة التمام وصحة اللوردة ومحصل من الفراد يكون من المراكبة ما يتك الميراثين لتفويض لمحصل في محل التايين طرف ماموري المصلحة وله اتم اتمالات تكون مسؤولة للفرادات عاتقة على هؤلاء المامورين حوت سوام (٢٧) لا يجوز للصيادين او المراكبة طلوع الركاب او بضع البضائع التي

فريش من كل عربة ٤ فريش خلاص المكنان من الالة حوت ٥ فشة ١٠ فشة (١ ميل) حله اسوان جاري بحسبه في سوق دسباط من كل جنبه حله بها كابل اسل بها ورودها ٦٠ فشة (١٥ ميل) حله اسوان جاري بحسبه في سوق دسباط من كل جنبه حله بها ورودها بحسبه ٥ فشة (١ ميل) عن كل شخص بصطاد بالغاية من الصيادين الذين اوردته ٢٠ فشة (٥ ميل) بحسبه الفسما رسم حرة من كل امرأة من قمار الاساك دسباط في كل اسبوع ١٨ قرش مال يؤخذ من ثلاثي السلك شهر ما من كل دكان ٢٦ (٢) صبح الايام والاحكام السابقة الجافدة لتصوص امرنا هذا لتتولى لاجه وغير معمول بها

**(تصريف من مركب التل في بحيرة المطرية)**  
الحققة بالاس المال الصادر في ١٨ يولييه سنة ٨٨ الا انهم لما لم يلقوا من الفريش المطرية ينسحب من اسبوعه بطلا يبرد ان تكن نظيرة إحدى مركب البحيرة الجاهية بحسبه بعد تحصيل الفريش المطرية على الفريش وادرا ١٥ فريش ولا كان بالفريش المذكورة اعمارهم حسب القرار في كل فر

(مركب البحيرة)

الساكن اي شخص يرد أحد مركب البحيرة لتفصل من اجرة المركب المزمع الجاهية بمرحاج

(المركب التي تلزم الجهادية)

ما كان بها البحيرة تؤخذ اجرة المركب ٢٥ فريش من المزمع الجاهية كانت البحيرة بعد اجرة المركب فريش ١٥ فريش وذلك الاخرى الخامين كسخت بالمركب من السند

**(من اجرة المركب المخصصة من والي الجهات)**

**وبعضهم ذهب فقط**

(من غيظ التصاري الى الجهات ومنهم اليها)

٥٠ فريش من الغاية واولاد حمام واصحابين وابو جريد ٩٠ من سلسل بالمطرية والبراط ١٠٠ من المزرعة والمطرية ١٨٠ من اولاد حله والمطرية ٢٢٠ من سان ونجر ٢٠٠ الفريش وبزرافة والندوق ٢٠٠ من ورسيد ١٦٠ من الجبل ١٠٠ من حرة البرج

(من الغاية واولاد حمام واصحابين وابو جريد)

الجهات الموصية ومنهم اليهم

٥٠ فريش من الغاية واولاد حمام واصحابين وابو جريد ٩٠ من سلسل بالمطرية والبراط ١٠٠ من المزرعة والمطرية ١٨٠ من اولاد حله والمطرية ٢٢٠ من سان ونجر ٢٠٠ الفريش وبزرافة والندوق ٢٠٠ من ورسيد ١٦٠ من الجبل ١٠٠ من حرة البرج

(من مينة سلسل والجمالية والبراط)

الى الجهات ومنهم اليهم

٩٠ فريش من المزرعة والمطرية ١٥٠ من اولاد حله والمطرية ٢٢٠ من سان ونجر ٢٠٠ الفريش وبزرافة والندوق ٢٠٠ من ورسيد ١٦٠ من الجبل ١٠٠ من حرة البرج

(من المطرية والماتزلة الى الجهات الموصية ومنهم اليهم)

٥٠ فريش من المزرعة والمطرية ١٨٠ من اولاد حله والمطرية ٢٢٠ من سان ونجر ٢٠٠ الفريش وبزرافة والندوق ٢٠٠ من ورسيد ١٦٠ من الجبل ١٠٠ من حرة البرج

(من اولاد حله والمطرية والجمالية والبراط)

والنظارات وسنابج البلاد والجمالية كالمستخدمين العسكرية وتكون اجراءهم على حسبهم ومدة (٢) ٢٢ بين في الحاضر والآخر بمجرها الخيولون والمستخدمين المشهور عنهم في المادفة ايتانها والقطب الذين اجروا القبط وظلالهم وحلات انهم وبها والقطب مركبي الحلاله وصنعتهم بحلات انهم وجنس الانبيا المصنوعة وبنينا وتاريخ وسماه وصل البحر والظروف التي جرى فيها فيها — وتعيد هذه الحاضر ما لم يظهر ما يفي بها ولا يظهر الحاضرة فيها فصبه — والمصادر والفرامات تصير حقا فحكمة ما لم يقدم مركبي الحلاله دعوى بها امام الحاكم في ميدان فانية ايام من تاريخ البحر — وفي حال اقامة الدعوى فتمح ما كان الصحيح في الحاضر وفي الفرارة ولا يسوغ للضالان يعتقدوا الفرامات والمصادر المطرية لجانب الحكومة بمقتضى امرنا هذا — كل الاحكام التي تصدر في هذا القبول غير استعملها (٢) ٢٤ كتيبة لتفصيل وتوزيع بحصول الفرامات والمصادر تحدد بفرامات من ناظر المالية يصدق عليها من مجلس الظاهر

**(الفصل السابع — رسوم متوقفة)**

(٢) ٣٥ من تاريخ اجراء العمل بموجب امرنا على الرسوم الاولى (اولا) الاستقطاعات الجارية برسم عدا من بحصول الامراك والظهور الجاهية بطريق المارد (ثانيا) الاستقطاعات الجارية برسم وصحة من بحصول تولون المراكب — على ذلك الاستقطاعات الجارية تحت البائات الا ان ايشاحا فيما يخص بحسب حصول الامراك والظهور وبحصول تولون المراكب (اولا) ما يستقطع لجانب الميري لم وصحج المشايخ وطرق الفاض واستقطع ذلك حصة المراكب في تسع بحصول تولون المراكب (ثانيا) ما يستقطع لجانب الصيادين والمراكب تحت اسم غريب (ثالثا) ما يستقطع لجانب الامراك مسرج تحت البائات الاولى (رسم) ١ فريش تحت البائات الاولى الحصة بالماتزلة الحصة بالماتزلة او نافذة او بحرة من كل مركب ٤٥ فشة من كل مركب بحسبه بها ٢٥ فشة مسرج على حوت كل طرد ٢ فشة من كل حل اسبوع يرد الى غيظ التصاري ٨ فشة من بحصول البيع خلاص التسع والسلك ١٥ من الماتزلة من بحصول البيع فقط على السلك المطرية والندوق ١٠ فريش من كل فريش من السلاطون ٢٧ فريش بحسبه من كل مركب من المراكب التي تال المياه بالمطرية ٦ فريش كركب لسيح من كل جنسين ما يعمل من مودة المطرية ليورسيد مديري وصف من كل ريال على السلك والضيغ المانع من المطرية لمدة تصدير البحر الصغير — ارضية ولبارة وظفر وصحة ورسوم مختصة في وكالتي العسكرية على السلك القطار خلاصة البزرافة ورسوم على الاسلاك البزرافة الى المطرية من الذي البزرافة ٤٢ فشة سواي من كل مركب كركب بالي بصطاد من بطون البحيرة ولكن تبقى الرسوم الجارية بحسبه الا ان تحت البائات الاولى ٢٢ فشة (٨ ميل) من كل مركب حطب بحسبه من البحيرة موزع على الجسور ٢٠ فشة (٥ ميل) من كل حار فريش واحد من كل حبات او بقل لوجول





### (حرف الزا)

٦ زب الطور والندام والار ١٤ رمل ورماد ١٤ رصاص  
١٤ ربيع الارز ١٧ ربيع نجم مجر

### (حرف الزين)

١٤ زيل طيور ١٤ زلط ١٤ زيرت ١٤ زيرت وارو ريت  
لنن

### (حرف السين)

٦ زين ٩ سفلة غشب ١١ جبارة الفرك ١١ سجاد ١١  
سكاكين ١٢ سرامر حديد نوع ١٢ سلاط غشب ١٤ سراج  
١٣ سكاكين ١٤ سباط غزل خالي من القش ١٤ سلك حديد  
١٤ سيجري ١٥ سلك ناره ١٧ سيم سفلة غشب ٢٠ سدد غلاب  
٢١ سيم فرو

### (حرف الشين)

٦ شرايات بد وشيلان كثير ي ٦ شرايت دودة انجيري ١١  
شمة سفلة غشب ١٢ شمر ١٢ شام ١٤ شف ١٤ شايك  
حديد

### (حرف الصاد)

٩ صبر سفلة غشب ٩ صليغ مشغول ١٢ صلي صادة ١٢  
صناديق حديد ١٢ صناديق فارغة ١٢ صلب عام وصاج ١٢  
صواري ١٣ صوب عام ١٢ صوف مكيوس ١٣ صابون صادة

### (حرف الطاء)

٦ طرايش ١١ طير عيل عرايت ١٢ طين حلو وطر نثار  
١٣ طري اجناس بلدي والفركي ١٤ طوب ٢١ طان فرو

### (حرف الظا)

١٢ ظير عام

### (حرف العين)

٦ عرايات ٨ عطار ١٢ علف بورت ١٢ طب فارغة مريجة  
١٣ طب ١٣ علف ايض والفرك ١٣ عرسوس ١٣ علف  
اسرد ١٣ عجلات الفريات ١٣ علف ناضف ١٤ علف مجرة ١٤  
علف ١٧ عرق شام

### (حرف الفين)

١١ فرايل

### (حرف القاف)

٦ فابلا طينة ٦ فراوي ٦ فريش نوم ٦ فابلا فاب وطينة  
لفن ١١ فواك مسكه ١٣ فريش نوم ١٣ فواك ناره  
١٣ فواك علف ١٤ فم غشب او جري ١٥ فسج ١٨ فراخ  
روي ٢١ فراخ عسر ٢٢ فراخ بلدي ١٥ فو

### (حرف الكاف)

١ كافت طامون ٦ كاش صوب ولفن ٦ كاش حرير او افن  
٩ كاش الفواخ ٩ كاش علف ولفن طين ١٠ كلف غشب  
١٥ كراش مشغول اصناف متعدي ١٠ كلف فنادي جنة ١٢  
كراش مشغول كليات ١٥ كلف فارغة ١٣ كفايري ١٣ كرف  
مالطي ١٣ كاوون ١٣ كلف شمر مكيوس باليد والكميوس

صادة ١٢ ادوات مطبخ ١٤ اعشاب حريق ١٢ اعشاب مشغولة  
شايك ١٢ اربار فارغة ١٣ ابلانق قش ١٤ ابلانق ورجاج ١٤  
اسبال قش حال ١٤ اعام ١٤ اجمار مغرو مشغوله ١٥ ابر  
ايض وشمر ٢٠ اكاب قش ٢١ ارباب

### (حرف الباء)

٦ باع ٥ بيل ٦ برانس ٦ بساتن الفرك ٦ بساتن نافله ١٠ بالور  
مشغول ١٠ بكارج صليغ ١١ بين لهود ١٢ بطاير ١٢ بطرته  
١٢ بندق بشف ١٢ برة سوده وويله ١٢ برامل فارغة  
مريجة ١٣ بطع ١٣ بيض ناره ١٣ بوه داخل صناديق او  
برامل ١٣ بساتن نافله ١٢ بوه عام ١٥ بلج ناره ١٦ بلاط  
١٧ باض مراكب ١٤ برسيم اعشر ١٧ بيرة قطن ٢١ بط  
٢١ بط اعشر

### (حرف التاء)

٦ تار ٨ تاورت سفلة ١١ تباك مجي وشور ١٢ تافيس  
غشب ١٣ تاج ١٣ تيرندي ٢٤ قش شمر غير مكيوس ١٤  
قش غير مكيوس ١٥ تير قش شمر مكيوس

### (حرف الثاء)

٤ ثور

### (حرف الجيم)

٢ جمل ٣ جاموسة ٦ جرجي فارو ٨ جرد ١٠ جندانات  
بالور ١٠ جوم الفرك او بلدي ١١ جواش ١٢ جهه طريه  
او نافله ١٢ جوم بشف وشور عند ١٣ جوم ونم ١٤ جولد  
مدبوقه وشفور لوقه ١٤ جوم الفرك او بلدي ١٤ جوم شمر  
وشور مشغول

### (حرف الدال)

٢ دمرالن وجمرالطامونه ٥ دمان ٦ دمر عام ٧ دمار  
١١ دلاويات مسكه ١٢ دديد خاوي ودره ١٤ دسا ١٣ دصر  
سار مشغول وطر مشغول ١٤ دصر قش ١٤ دشتين طك  
١٤ دديد مشغول ١٤ دمر جبر ١٤ دمر الفرك ١٥ دمان  
١٥ دمر ١٤ دصل تركي ٢١ دصل قطن ٢٢ دمار بانجور

### (حرف الذال)

٦ ذعب نصب وعبط حرير ٦ ذعب حرير ووا قطن ١٠ ذعير  
١١ ذعيرات ١١ ذعر من جبر جنة ١٤ ذعب عرايات  
١٢ ذعيرات ١٢ ذعيرات ١٣ ذعيرات علف ١٤ ذعب  
توت وسط ولفن ولفن اعشر

### (حرف الدال)

٦ دودة الحرير ٦ دود مسكه ١٠ دودة سفلة ١١ دخان  
صوري ويلي ١٢ دمن سلك ١٢ دخان تركي ١٢ دوايل  
حديد ١٤ دوايل مشغول غشب حديد ١٤ دمر ١٤ دصو  
من او روبا او بلدي ١٧ دجانات فارغة ١٧ دركوكه مجور  
١٨ دركوكه

### (حرف الزال)

١٣ زنايل فارغة



مراكب بالقتلار - نصف كميون تركشيمور وعرفنام بلوح  
قروم عشب كل ميم - لوانتم وعقارب عشب كل ميم - ميم  
ساقية عشب كل واحد - يرة لطن بالقتلار الواحد (١٨)  
ليه سيمه ميلم لاطه وركشيمور ونصف كتله عشب كل ميم  
الفرع الروي (١٩) ليه حسه ميلم الورق الواحد (٢٠)  
ليه اربعة ميلم اكاب فن وسند غاب الجور الواحد باره  
١٥ ولما الفرع نصف الاجر (٢١) ليه اثنين ميلم حطب  
لطن بالقتلار - مريك عشب الواحد - لوح لايزانه  
موربه - مجور وموربه زان الواحد - المرد الواحد  
والنصاره للجور الواحد - طبان قرو وميم قرو الواحد  
اليله والازب الواحد - الفرع الحمر والجور الواحد والاعصر  
كل حسه ايجار (٢٢) ليه واحد ميلم مديمه عشب الواحد  
الورق الورقة الخشب الواحد - موربه عشب مفرد الواحد  
لوح شق الياء عشب الواحد - قنار به مفره ومزاد عبادي  
عشب الواحد - مناري عشب الواحد - الفرع الخلدني الواحد  
حام بالجور الواحد

صياحه - (ر) حمله - - صراف - - صرافه  
صعيد - { قرار صادر من محافظه اسكندرية في ١٩  
سبتمبر سنة ٨٨

نظرا لكثرة التفتكات الخاصة بجان طلي الميارات القارة وما يلاق  
مها في كل عام من اضرار خسروا في اوان السيدون المصفي وذلك  
من اوان صاعدا حسب ما يتبعه القان للمخاضة لطن الاما وميم  
بان طلي الميارات القارة في يادق او شجيات اربط بالطن عبادات  
الكن بدخا ليه عرب طليا غراء او من طلي عصب الاما ٢٤٢  
قان الشفوات الصام الحطكة بالامد ٢٤٤ من قان بدخا ليه الحام  
الامام

صعيد - { قرار من محافظه اسكندرية في ١٤  
سبتمبر سنة ٨٩

(محافظ اسكندرية) نظرا لتفتكات القديدة الخاصة من طلي الميارات  
القارة حول عبادات السكن بدخا اسكندرية - ونظرا لظواهر التي  
حدثت في كل عام خسروا في اوان السيد وكن من الانشاء شارك  
هذا الامر من اوان صاعدا يواضع ومع لاطه خسروا في هذا الموضع  
- ليه على الفرع الاخير من سنة ٢٤٢٢ من قان الشفوات الصام  
الحطكة بالامد في اوان بدخا ٢٤٤ من قان الشفوات الصام الحطكة  
قد فرما مرأت (١) لا يجر لاطق الميارات القارة داخل حط  
اسكندرية ومما يحا وجولها وبكاته عبادات ازل وميم الحط  
دامل ليلولة والامر الكسافة في طول دامل الحطبة من اليه  
القلبه لاطق انا من ماته وميم غرا من عبادات السكن بدخا ليه  
الشوية من شرط لاسك الحطبة (٢) كل من عاب من اكاذه  
الاولى عاب بالطن لاطق لاطق الصاف كدرا من قان الشفوات  
الصام الحطكة بالامام - يكون الاجر - بقضي القرار من اكاذه  
من لاه بالمره الرسة

صعيد - (ر) بارود - - شركة الاياحه

صعيد في البروني البحر - (ر) وضع يد (ق) ٥٩ ٨٣

صريفية - (ر) قباني ١٣ صفر سنة ١٢٩٧

صيفه تقيديه - (ر) تقيديه (٧٠)

صيفه تقيديه على محضر الصلح - (ر) حضور  
(قم ٥٧ - احكام) قم ١١٠

ولما ك حطه وطري اجلس بلدي والبركي حشره حبر  
سار مشول وغير مشول مجور وبه حشره صوف خام  
حشره صوف مكوي وكمان مكوي حشره عمل ايحي  
والراس حشره ميم تازه حشره الخياط فن وزيابل وعقارب  
قارقه حشره قرومدي وسامكي وحشوش حشره وبوت داخل  
صناديق ليل لاطس وغيره وطهران وحشل اسود وغيره حشره  
جمع من حشره حطبات السميات بالطن قروا وباه حشره  
سامون عاده حشره ليه داخل براميل او صناديق ويور  
دا على صناديق او براميل حشره ليل حطب اذا كان داخل  
عبوات مثل صلبه او كرو او حطبات او غير حشره بلساط  
ودش نصف حشره حشب السكر بالقتلار اذا كانت حط  
عشرين لطنار ومزاد من ذلك يكون مبرزين (١٤) ليه  
قريش وبخار وزيد غش والصدوق الواحد او البرميل  
القتلار الواحد - الياح وياج - يره غابور وريش بالقتلار  
اسال ليل عاده ليل وشق ويوط وخلاعه جند او قدم  
بالقتلار - صرقل بردي بالقتلار - قاتب عشب بالقتلار  
شاق غير مكوي وتيل حشره غير مكوي بالقتلار - جلود  
مديرة وجلود صلبة وجلود رقيقه بالقتلار - رصاص بالقتلار  
جس افريقي او بلدي بالقتلار - سباطاقل خالي من السم  
ولف ومفحات فن حشره ماله - لم مجور او عشب حشره  
مدان مكوي حشره - زين مكوي اذا كان لاطي بالقتلار  
الواحد قريش الشاغل حبات اوان كان مركب كانه يكون  
١٢٠ قري باوان ذلك يكون حشره من صباطا ولما ما يهين  
من الشرق لك او يسعد يكون الرسق الواحد ١٠ قري -  
دو ليل حشره او حديد بالقتلار - حشره ميم اعصر  
وحشوش طلي مكوي او داخل حبات عروية حشره -  
كده مكوي وغير مكوي وورق قرو حشره - كس طري  
حشره - رجوع الازر بالقتلار الواحد - الاكام والجر الواحد  
الكمي وما الصغرين الزرع كمدامل الصنف نصف اجار  
هود يساقه الواحد - حد في حشوش وشايل كده حشوش  
حديد بالقتلار في كانت مركبة على اعشاب - اجار مفرقة  
وشغرة وطوب ودمشوقن او رويا وشغرة بلدي وجر  
ميجور وحشوش وجر مشول وحشوش افريقي وحشوش قريش  
القتلار وما اذا كان من الجوده وصان للطر به يكون الرسق  
الواحد ستة حشوش - اعشاب حريق وعشب حريبات حشوش  
حشره - ويل وسما ومزاد وويل طوب وسباح حشره -  
عشب توت وسند وياج ويلي اعصر للواكب بالقتلار  
وكده حشوش لطنار وما زاد من ذلك يكون بالقتلار وريش  
وعقارب نصف - حطب قري او غير نصف للقياده بالقتلار  
قيل مكوي حشره (١٥) ليه قريش واحد وحشه ميلم  
سبك تازو وميم ووجان بالقتلار - بلج تازو وجر حشره  
ارز وسجور وريش مجور وسند ويلي حشوش حشره كانه حشره  
طوب شيم حشره (١٦) ليه قري واحد واثنين ميلم لاطق  
حشره (١٧) ليه قري واحد حطبات قارقه الكورة مجور  
والصاعده لطف بالواحد - رجوع اوان لم مجور ولما قريال  
ولم مجر بالقتلار هذا الصنف قريش كالكرد ليه - مياض

١٤٧ — ١٤٩ الى ١٥٢	صيف تنفيذية على حكم محكمة اجنبية — (ر) تنفيذ
صيف قبول دين في تقليعة — (ر) انكس (ق) ٢٩٧	(ق ٤٠٧)
صيف الامين — (ر) بين (ق ١٦٢ — ١٦٩	صيف تحويل كتيالة متروكة على يياض — (ر)
صيف الاحكامات صفة — (ر) صفة عمومية ١٥ ل	كتيالة ق — ١٣٥
صنة ١٣٠١	صيف حال واستقبال واصر — (ر) بيع (صيلة ١٧٠
	صيف قبول الكتيالة — (ر) كتيالة (ق ١٧١ —



# ض

ضبط المالكولات والاشربة المشوشة — (ر) مزاد

(فق ٣٧٢)

ضبط المتهم — (ر) ضبطية قضائية ٢٠ — ٢١

ضبط ومصادرة — (ر) تهريب — دغان

— ملح — بارود — جبرك

ضبطية — (فلم دعوى الضبطية)

حيث ان ما يملك بالايمان والمخبرين بمصر من الدعاوى جاري  
روية اجتهاد بطر دعوى الضبطية ومن اللزوم وضع ذلك تحت  
رابعة معظية بنافه البحاري والمحاكم الفرعية والخاصة وما هو  
جاري بتسلطات الدول انفا بتأضي المحال لاجل هذه الرابطة  
لترتيب بعض ما تدعى ما ينظر بالضبطية من القضايا والدعاوى  
وما يعطى من الاوراق والاذنات وغير ذلك فيما سيأتي انفاحه  
لاجرأ العمل على مقتضاها موكدا بمخبر ان هذا ذلك لطعامه  
(د) الدعاوى التي يازم تعقيبها بطر دعوى الضبطية فيما كان  
مها عن نفرد او اربعة اشياء في مائة فرس لا يؤخذ عليه من  
وما يتجاوز المائة بمعد الحساسة فرس بوسط عليه خمسة وعشرون  
فرسا ومن فرق الحساسة بمعد الالف يؤخذ عليه عشرين فرسا  
ثم ما زاد فيه من الالف فرس يؤخذ عليها ما كان فرس ومنه  
الفرس جميعا تدفع من طرف الذي عند اقامة دعواه وانما  
الضيق للفقير في ضمن ذلك ويحسم الحق في خلاصة الحكم  
التي تصدر من الضبطية وبما من مع المراد من تحقيق لدى  
الضبطية فقير وعدم اعتداله على حقها وكذا قضيا الاصابات  
وما ياتل ذلك من القضايا الجارية لا يؤخذ عليها من (د) ٢٢  
كل شخص يطالب امر بني من النفود ووسط الضبطية في  
تحصيله فيطلب خصمه ويهرى ما يقضي للفصل على ما يكون  
تايت طرقة وعلى هذا يؤخذ من المليون على ما يدعى في المائة  
فرشان مصري ونصف اذ هو النسب في وصول المادة للحكومة  
وانشغالها بها ولولم يصرف في ذلك خلاصة من العلم (د) ٢٣ كل

ضابط — (ر) حرية — حكومة (فق ٨١) —

٨٢ — مباحث

ضابط سفينة — (ر) ملاح

ضابط فرقة قول — (ر) تحقيق ابتداءي (فتح ٦)

ضابط مستوع — (ر) حرية ٢٨ ل سنة ٩٨

ضامن — (ر) ابراء (ق ١٨١ : ١٨٤ : ١٨٥

— استبدال (ق ١٩٠ — مجر ٩ ديسمبر سنة ٨٩

ضامن في الدعوى — (ر) حضور (م ٥٦

ضامن — (ر) شركة مدنية — شركة تجارية

كفالة (مجله ٦١٨ — مقاصة (ق ٧٠٠ —

محلى ملقى ١٣ جا سنة ٩٩

ضامح — (ر) مدة طويلة (ق ٨٦ — ٨٧

ضبط وربط — (ر) بوليس — سجين —

فرقة اصلاحية — مدير ٢٤ مارش سنة ٨٤

ضبط اشياء — (ر) قاضي التحقيق (فتح ٦٤

ضبط الاشياء لجانب الميرى — (ر) قانون العقوبات

٧ — اسقاط الحوامل (فق ٢٤٥

ضبط الاوزان والمقاييس والمكاييل لجانب الميرى

— (ر) مزاد (فق ٣٣٢

ضبط السفن — (ر) سفينة (فتح ٢ — ملاح

(فتح ٧٣

ضبط رسائل ونحوها من المطبوعات — (ر) جريدة

(فق ١٧٥

يخص حصر للضبطية وإراد منها جلب امره دعوى عليه بها كانت بامر من طلب بالحدود بواسطة رجال الضبطية وفي نظره ذلك يدفع ثلاثة قروش عليه مصري (١) إذا كان الشخص المطلوب في الدعوى التي تتقدم في الضبطية ويكون رويها من خصائصها ثابتا في بلدان مصر ويأخذ على طلبه بقدر خطاب من الضبطية لجهة التي هو بها المالك ذلك يدفع عشرة قروش وإذا ادعى احتمال لاستعمال ما هو يكون ذلك بدون مقابل (٢) وكل مكانية بامر من الضبطية بناء على طلب الإعدام رأسا أو فرسا على أعراسات أو مكائبات فيها يعلق بواد الخناجات والمحقق بأي نوع كان أمدا ما يخصه يصالح الحكومة فانه يرشد في نظره بغيره ما عشرة قروش عليه مصري من من يكون منها في ذلك ولا يستعملات تكون جهانا (٣) ٦ سنوات الضبطيات والمخالفات من التبرين والكتابات التي في الضمانات وما يشبه ذلك كل من أراد التصديق عليها من طرف الضبطية لأجل اعتمادها وأصلها بموجبها وقت ١٩٧١ أيضا يؤخذ منه عشرة قروش عليه صاغر متى كانت محرر ومن يقره أو هو على أن يرد من عسامة قرض أو كانت غالية حرة مانع وما جازو والتقصاات قرض يؤخذ عليه عسمة وعشرون فرقا ولما التصديق على أوراق المخالفات تكون جهانا أحد الاجل فيه نروح عوري (٤) ٧ حصة أن كوتراوات الاجازات الدبوانية جاري اجتهادها بالضبطية والتأديرات عليها بذلك لهذا التحويل والتأديرات يرشد عليه عشرة قروش عليه مصري (٥) ٨ تذاكر الافاق والحدود الجارية اصطفا لربها الحكومة بين معلوم قدره خمسة عشر فرقا فضلا عن لها يرشد من من فضل له اي تذكره كانت عشرة قروش عليه مصري نظره حراة (٦) ٩ الفان والجارى تهديه من ارباب التجارى بملات معلمة ما صار برجه منها بالضبطية من لثة الى امره يدفع عليه خمسة وعشرون فرقا حلة صاغر وبعد الترخيم يجري الاعلان بواسطة الضبطية (٧) ١٠ المخالفات والمطلبات التي تحرر من الضبطية لاستيفاء في من القضايا برأي أحد الجاليس من كان ذلك الاستيفاء لاجل مبرر الجلس في اكمالها يرشد عليها حراة اما ان كانت بناء على انها من أحد المدعون المنظورة فبقيه بجليل في قبول الايتمار فيصر منها أحد العا لعل في الوجه المبرح (خالة) أنه لاجل حصر ما يصل من الايراد بالاوجه المفروضة يعني أن اعلان الطلقات المهر سة ورق مطبوع يحمل دفتر رسم ويسمى لامين الفصل ليكون في حيله ومكلا المفريات المذكورة بالذات الخماسة تكون في ورق مطبع بأخلاق اسم الضبطية ويسمى لالذين المذكور وجميع ما صرف في ذلك يجري فيه بالذات بالذات المخصوص بصر الايراد أو متحد حراة سائر الاعمال المذكورة بالمراد الموصى به الزايلة

**ضبطية** — قانون اجراءات واختصاصات باموري  
[ضبطيات الاثلاث ١٨٨٠]  
بالاطلاع على استارة الضبطية بالعمولة اخيرا في ٢٢  
الصدنة سنة ٩٥ وجد مدون بها أن ماموري ضبطيات

## ملحوظات

الاثنان ممنوعين عن اجراء تحقيقات ولا تحصيلات من تلقاء انفسهم ما لا تقصر لهم من الضبطية وانه لا يجوز لهم حين او يحز أحد بما أن هذا استوجب عليه عطل أو باب القضايا وتكليم المشتاك من وإلى الاثلاث والضبطية بالأخص الحراة الامرال والحوال والاشخاص الموابز والطاعنين في السن الواجب الشفقة عليهم دعت الحالة لتقرير الاوجه الآتية للاجراء على متضامها بضبطيات الاثلاث لسهولة ونجاة الاشغال بأوقاتها وراحة الإحالي كما هو واجب ومنع ما يجب الاكلام على مخالفة اجراءات النبط والربط وعدم ما يحل بانتظام (١) ان المواد الجزئية التي لا يحتاج توسيلها للضبطية وتكون متعلقة بمشاجرات فإ يكون منها يستحسب مخالفة أو جنحة تارية عن بطل أو جرح لا يستدعي علاج مثل ضرب خفيف بضا أو باليد أو تطاول بالأسنان أو مصادمة بضا وتحو ذلك لهذه تكون من مرسخيات ماموري ضبطيات الاثنان حيث مصرح لهم بما صدر من الضبطية في ٧ صبة سنة ١٢٩٧ بأن ما يلزم له التكدير أو التهديد أو التحين من ساعتين لآخر الخبر يجريه فلي ذلك مامور ضبطية اثنان الذي يقع به المشاجرات المذكورة يلزمه بمبايرتها وفصلها بين المتخاصمين ومن يكن محقوا منهم يجازى على الوجه المشروح بحسب حالة كل دعوى وما ينتهي بين المتخاصمين بالصالح وعدم تطلب دعوى فيه يصير صرته بمقررة مامور ضبطية اثنان اما اذا كان يظهر أن أحد المتخاصمين المتدعي هو من ارباب المواقي في المشاجرات أو من المعصية هذا يرسل للضبطية كما أن المواد التي يلزم فيها ترويب جزاء زيادة عن المدة المرخص للموري بضبطيات الاثنان بها يرسل من يكون محقوا فيها الى الضبطية ويؤصلة واضح فيها الكيفية لاجل اجراء اللازم بحسب ما يتراءى بها (٢) اذا وقت مشاجرة بين شخصين أصيب أحد منهم بجرح يستحق المداينة فلي مامور ضبطية اثنان ان ينبط الواقعة وقتها ويجري تحقيقها بالذات أو اعال الحضر اللازم عنها والمصاب يرسل الى الاستبالية بكتابة من مامور ضبطية اثنان بوقتته بعد كشف

الحكيم عليه واخذ المظنفة من المصاب وارسال  
الجلاني الضبطية تحت التفط بقادة مع ملأ كوة التحقيق  
او المضر اما اذا كانت حالة المصاب لا تستدعي  
الصلاح بالاستتالية بل تستدعي علاجه بمعرفة حكم  
الشيخ فامور ضبطية التمن يمرر للحكيم بملازم المصاب  
والمتدعي يرسل للضبطية بوجه ما توضح لاجراء  
المستلزم (م) ٣ ان كثيرا ما شاعت الضبطية جملة  
وقوعات مضاربات تنسب منها جر وحات جسيمة  
استوجبت المعالجة بالاستتالية وهذا ناشئ باسباب  
تجمع أشخاص ضعية يدهون القوة بتهاربهم على  
الاذى ويقتدوا على الخفاص والضرب وذلك مما يخل  
بالضبط والربط والامن العمومي فكل من يوجد من  
هؤلاء الأشخاص يرسل للضبطية لاجراء اللازم  
عنه (م) ٤ انه يوجد زغب افراح اولاد باليد الاسافر  
سواء كانت ليلا او نهارا ويجمع فيها الخفاص من  
جهات مختلفة وفي اثناء المسير يفتقون على ابواب  
الطريق والبيوت ويصاطون المسكرات جهرا على قاعة  
الطريق ويضربهم يجررون الضبط بالبايت والصبي  
الجمعة والرفس بها ايضا بالطرق والشوارع وينتج  
من ذلك حصول مشاحرات وعصب ووقوع مضاربات  
واصابات وسراقات لها ان هذا مخالف لاصول الضبط  
والربط فيصير التنبية مؤكدا على مشايخ الخارات  
والانمان بمعرفة ماموري ضبطياتهم باعلان الاحالي  
بعدم تهاربهم على ذلك ومن يحصل منه التهاربي على  
ما ذكر ضبط في الحال ويرسل للضبطية اذ ان زغب  
الافراح لم يكن عنها ضروري ان يكون مسيرها بناية  
انكال (م) ٥ حيث انه من موجبات الضبط والربط  
منع وجود الخفاص يكونون دائرين في هوى اقسامهم  
بدون صناعة ولا مأوى ولا تكسب سواء كانوا من  
ابناء العرب او السودانية والذكارة وغيرهم مما يوجد  
من هؤلاء طوائف البوط والخمادير فلو انك الخفاص  
يلزم ضبطهم بمعرفة ماموري ضبطيات الانمان وارسالهم  
للضبطية لاجراء ما يلزم معهم من امن ووقوع مفاسد  
(م) ٦ انه يوجد بعض طرق وشوارع البدة الخفاص  
دجالة ذكارة وغيرهم يضررون الرسل ويختصن الكتاب  
ويدهون المعارف في المسائل الروعانية ويجمع عليهم



بالقرب منها لهاوي مشهورة ماوي لاشخاص غير مستحي  
الاحوال يتصامون المعصيات وغير ذلك ويعتصمون  
فيها اولاد خاليين صفار للاتهام على فعل امور  
المفسد فمثل هؤلاء يصرونهم وقتل التهاوي به  
للمائة لذلك وضبط من يتردد عليهم من الاشخاص  
الغير مستحي الاحوال وارسلهم للقبضية وبالحل  
الخفارات الجالوة للاضرحة والمساجد المماثلة  
لها يصير الاجراء فيها كذا ذكر انما اذا وجد ان الجارين  
ادارتها يكونون من رعايا الدول المتعاقبة سواء كانوا  
من القويسية او الغامورية هؤلاء يعرض عنهم  
للقبضية بكنية ما هو متوقع منهم لا جراً للفتنة يهرقها  
بدون حصول اجراءات يهرفه ماموري ضبطات  
الامان توجب وقوع اشكالات (م) ١١ كان حصل  
من بعض القويسية والخارجية الاتهام على سهر حريات  
مفتيات بالهاوي والخامير ليل ولا نظر للقبضية ان  
ان ذلك يحل باجراءات القبط والربط ويخرج منه  
مفسد سبق منها التنبه يمنع سهر تلك الحريرات  
بالحل للمذكورة ومن القويسية استمر الاجراء كذا ذكر  
ومنع وجود حريات بالحلل المحكي عنها سواء كان  
ليلا او نهارا كما انه من كون بعض حريات تتمايلن  
على مبيع مشروبات او غيرها ويرون بالهاوي  
والخامير والربط ليل ويقع منهن امور غير مرضية  
فكذلك هؤلاء يصير منهن من المرور ليل  
اكفاء مما يقع باسباب ذلك من الامور المغايرة

١٢ (م) الخولات الجاهل من الرص في الخفارات والهاوي  
والخامير هؤلاء مبعوض بالكنية من ذلك ليلا والناكس من  
ماموري ضبطات الامان على منافع الخفارات والامان القسبة  
عليهم ما ذكر ومن ضبط هذا القسبة يخرج الامان منه بمرقة  
ماموري ضبطات الامان لعدم عودته لذلك مع امر  
١٣ (م) انه يوجد بعض شوارع الحرة مثل شارع  
كروت وشارع محمد علي وغيرها من الشوارع الموصية بعض  
حريات موصية بخصوبة جاعلات من ذلك كبرت للامانة  
جا ويتردد عليها حريات واولاد خاليين هذا راس مستحقين  
الاحوال ورجال لعل الامان للامانة في هؤلاء بلز عولان  
من تلك الذكا كون يعرفه ماموري ضبطات الامان ان كانوا  
من رعايا الحكومة يبيع ما هم مخطفيه من المفسد الحقة بنظام  
القبط والربط ومن يوجد منهم من رعايا الدول المجاهبة يصير  
اجبار الضبطية عنه بغيره ما يلزم به (م) ١٤ انه  
يوجد انحاء ماريون بطرق وشوارع الحرة رجال وسهرات

مهم ورق وصغارة يعنون امام الذكا كون والهاوي والرفوف  
بالشوارع ويجمع عليهم جلة الخفاس ويحرق على ذلك  
ارحام الطرق والشوارع وربما يلقى سهر بعض السهرات  
يحمل عطران لاولاد صغيرة او غير ذلك فضلا عن ان ادم  
هؤلاء الاشخاص على ما ذكر محل النظام لذلك يلزم مع  
الرجال والمهمات المحكي عنهم من موصي به المائة (م) ١٥  
انه يوجد بالبلد الخفاس صالحة ومنهم ذروف كبر  
يطلقون عليها بطرق وشوارع الحرة بقصد الاحتفال على  
عود مع كون بينهم قربة ويحكم الكسب من منافع ينطلقون  
بها وربما ان بعض في اتي المسير بالارة والمخارجات يمكنون  
من حصول سرقات ليلا منع هؤلاء بالكسبة وضبط من  
يوجد منهم ويرسل للقبضية (م) ١٦ ان بعض اشخاص  
سودانية يرون بطرق وشوارع الحرة ومنهم مدبرة وطيلة  
وبعض لاس افكار خرافات ورا ظهورهم برصاص جا  
وشعور مدبر على رسوم هؤلاء يصرونهم ابدأ ان اذ ان الطابع  
منهم راق لا عقل بنظام البلدة او كفا ما يجمع منهم من  
الامانة بضبطون ويرسلون للقبضية (م) ١٧ انه يوجد بطرق  
وشوارع الحرة اشخاص جمانه مسجون بالارة وبهم  
لبس ملابس صفراء ويسكن شقة بانهم مثل المسجون  
بقصد احتفالهم في فراغ من الخفاس والذين يعطون  
عصوما من عبد الامان الذين يعطون بعض قاعدت على  
ذكا كون امارتين بطريقا يتكلمون منهم هؤلاء الاشخاص  
الجمانية بالليل خارجة عن حد الاداب فعل هؤلاء يصور  
منهم بالكنية (م) ١٨ الاشخاص القزاقية الذين يرون  
بالطرق والشوارع ومنهم القزاق الكسبة وكما الاشخاص  
الذين يرون بالبلد بالكمون الحكي بالارة حيد ان القزاق  
الكسبة والذين الحكي عنها بعد من الكمونات الكسبة وقد  
شردت من جلة وحيات بالقبضية حصول سرقات منها  
لاولاد صغيرة او غير ذلك فعل هؤلاء يصور منهم بالكنية  
من كفا الملاحق او المسير بالطرق (م) ١٩ يوجد كثير من  
الخفاسات الباعة مارة بطرق وشوارع الحرة بجالات غير  
مرخصة خارجة عن حد الاداب وشبهة المنظر المصير وهذا  
عائق لنظام القبط والربط فعل هؤلاء يا كطلون بان  
يكون سهرين بالطرق والشوارع بغاية الاندب والفساد ومن  
يقع من مخالفة الضوابط عتبار يرسل للقبضية لاجرا ما يلزم بها  
(م) ٢٠ انه يوجد اشخاص واولاد صغيرة تالين ليل بطرق  
وشوارع البلدة ليحب على ماموري ضبطات الامان منهم من  
التيام جا ولما وجد منهم انحاء الامان يصور القزاق  
بالقبة عن اسباب ويومض تلك الامانة ومن يحصل الاتهام  
فيه يرسل للقبضية بغيره بالكنية (م) ٢١ ان بعض اشخاص  
قزاق على المسير بطرق الحرة وشوارعها بين الاشخاص  
ويقع منهم امور غير لائقة مع عتصمونهم وهم يحلمون تقربا  
لغيرهم من يكن منهم من اتفق الحرة بضبطون الامان مع  
الاستغفال عليهم بدم حورهم بآلن الاشخاص لاما من  
يكونون من هؤلاء ليس من اماليهم يرسلون من مخالفة الامان  
بالذين جهات يجرى يرسلون للقبضية لن يوقل استنهم

بالمرآك التي تكون موجهة إلى جهات بلادهم ومن يكونون من جهات الوجه الذي يرسلون له مأمور ضبطية عن مصر القديمة لأجرا لهم في الوجه المشرق (م) ٢٢ أنه يحضر لك الضبطية الخاص لفرا مصايف أمراضا بنحسور الدخول بالاسبالة لاجلهم بما جاء بها ومن الضبطية تقهر مأموري ضبطية الاثنيان بخمري عن قنراق وبند توجههم لضبطيات الاثنيان واقرري منهم يهجون للضبطية بما يقهر للاسبالة وبه الاجراءات لها وبأدع شقة في تلك المراسي فراقا هم يكن توجههم لفرا مأمور ضبطية الذين الذين هم مدينون فيه ويعرث بمصر القري عن قنراق وعلى تحقيق ذلك من طرفه يرسل للاسبالة بعد الكشف بمصره حكم الله وبصرفه حالة المرضي انها تستدعي المعالجة بالاسبالة ولا موجود من مصره وانه ليس من ارباب المراثيات لا بالزورانيه ولا غير ما وجد المستطاعة منه أما اذا كان يظهر من كشف الحكم ان بعض الأشخاص من يبرهنون الدخول بالاسبالة لتفرح بهم ومروجات أو أصابات نالته من فعل فاضل فعل هولاء قبل إرسالهم إلى الاسبالة فحصل الله والرس على حقيقته مرسا وإرسال الافادة للأشخاص من جهات الاقاليم بغير مصاصين بمعاذات وإمراسي لمن يكن منهم لا يكن تعرفه انه يثقل ويحظر إرساله للاسبالة فيحصل منه مفرق ويوجد البعض مدينون بالضبطية عنه حيث هوعد ان تأمر هولاء في عدم إرساله للاسبالة فيحصل منه مفرق ويوجد البعض مدينون بالضبطية (م) ٢٤ الأشخاص المشعورين في مواد جنازة اثنتي عشرة امارة من طرف الضبطية مأموري ضبطيات الاثنيان بعض امراءات أو امراءات ليس مصريه لم يخالق صراسيم تحت تسليم لها كالمأ ما لم يكن مصر جهات الضبطية (م) ٢٥ اجماع الدخول المتاح اجلا حسد حيث انه يجمع فيها الأشخاص بكثرة ويلزم فيها امراءه الضبط والربط فيحصل مأموري ضبطية الاثنيان ان يلاحظوا ذلك ويطلبون من الضبطية ما يلزم من المسأكر لاجل الحفاطة من المولد لعدم وقوع الشكالات (م) ٢٦ حيث ان سر طفاقة اليان من المأمور الجهة امراءه جميعه المصوبه ليران كان وفي الطريق في الطريق في الجهات التي ليس جاري رعايا من طرف المري وموجود فادوات بمخارات والشرع هذا جعل ملاحظته في هذا ما الحافات لكه يجب على مأموري ضبطيات الاثنيان استمرار المراجعة لذلك ايمًا وكذا وجد فيه اجمال او شامل يرفعه بمصر لبيع الضبطية عنه أما الامر به ولا تخاض التي تطلب من الفرائد وتكون مرفوعة بالطرق والمخارات بغير جهات متصلة من يندس الضبطية بالصفة المعبدة لها به معلوم: لتدبره من جهات الجاري بها المارة فك لا يحصل الضمير لا يابس





ملحوظات

التي كانت الجلبات تغابر في شأنها مع ضبطية مصر  
المفاد هذه ايضا يجري المخاطرة عنها مع مفتش عموم  
البوليس لانتفى تحرير كركم لطوبية بأذكر  
وسراة المخاطرة مع مفتش عموم البوليس من الآن  
فصاعدا عن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخاطرة في  
شأنها مع ضبطية مصر المفاد وكذا تصير المخاطرة مع  
نظاره المالية فيما يتعلق بالموادات ومع نظارة الاشغال  
فما يختص بالمائي وسيتم تأريفة تحريري لبق الجلبات  
بأذكر وصار اشعار النظارين المشار اليها وتفتيش  
عموم البوليس والمحافظة بما توضح

**ضبطية - (ر) اجنبي غابة راسنة ١٣٧٤ -**  
تركيا ( فرمان سنة ١٢٥٥

ضبطية قضائية - (اثنين تحقيق الجلبات)

(م) ٨ يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من  
موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو  
مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة او جنحة او  
مخالفة ان يعبر بذلك فلم التائب العمومي بالحكمة التي  
ولست في دائرتها الجنائية او الجنح او المخالفات او في التائب  
العمومي بالحكمة التي يمكن ان يوجد في دائرتها من  
يعلن وقوع الجنائية او المخالفة او المخالفة منه (م) ٩  
وكذلك كل من عاين وقوع جريمة نقل بنظام الامنية  
العمومية او يترب عليها تلف حياة انسان او ضرر  
للملك يجب عليه ان يعبر بها فلم التائب العمومي ويجب  
عليه ايضا في حالة تلبس الجنائي بالجنائية وفي جميع  
الاحوال للمائلة لما ان يحضر الجنائي امام رئيس فلم  
التائب العمومي او يسلحه لاجد مأموري الضبطية  
القضائية او لاجد اعيان الفيط والربط بدون احتياج  
لاضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض  
عليه احتياليا (م) ١٠ يجب على مأموري الضبطية  
القضائية ان يقبلوا التلبينات التي ترد اليهم في دائرة  
وقائهم بشأن الجنائيات والجنح والمخالفات وان يعثروا  
بها فورا الى فلم التائب العمومي بالحكمة التي من  
خصائصها الحكم في ذلك (م) ١١ ويجب عليهم وعلى  
مؤسسيهم ان يستصلوا على جميع الافاضات ويجري  
جميع انصراف اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي  
يعبر تبليغا اليهم على الوجه المتقدم بيانه او يعثرون

بالدعوى في علمان بعد ضبط في معيا من ان الضبطية  
غيري ما يقضي اجراء (م) ٩٩ بان التواجد العيلة البراني كذا  
التاريخ من بعض الناس على نسب التاجر كلالا امر مصر  
كل الملاحظة لذلك كذا ترأس من هذا التبل بمصر ضبطه  
ورسالة للضبطية لاجرا للامر عنه يا او بمصر بلينا في الحال  
عن ذلك (م) ٦٠ اذا كان مبرع من جميع ان تيراج شيوا  
حارة او واحد صاكر المراسلة بالامان مخالفت او رجم  
او تهاون او تراخي في تادئة الاشغال الموقوف بها او يوجد  
من ضمن مفاعيل المخاربات والامان الخاص طابعين في السرا  
نظرم ضبطه او اصحاب طابعات لا تدر على في تجار الاشغال  
فعل مأموري ضبطية الامان ان يصرحوا عن ذلك للضبطية  
(م) ٦١ الشريعات الجنائية غير مصرح لمن يهرون في الطرق  
التي بها ساكنين مكوثات الوجه وغير سموات بالابرار  
بل ولا في طوبين على ابواب وشيايك ساكنين غير مصمن  
من ذلك (م) ٦٢ انه يوجد الناس من ساكنين ورجال تهايلون  
في حال الاحسان يهولهم في قارعة الطريق جلون القرائن  
الطبع مع ان هذا لا يجوز لاجلا واجتازا للتراث الشريف  
يلزم مع هؤلاء من جلوس بخارسة الطريق بأكثه (م) ٦٣  
انه بالنسبة لظهور اجراء من الضبطيات على باب السحاوي  
وما حصل بالضبط والربط ومع ما تكل بالعام قد صار ضبط  
هذه الضبطية المختلة على الذين وسين مادة المتضي لفرحا  
للمأموري ضبطية الامان وذلك خلاف ما حصل بالمخالفات  
المعينة من اجلها ضبط المخالفات المول نظرا ومنكم فيما على  
جلس المخالفات لفرم مرعاة الاجراء في متضي الفرم مع بكل  
مادة

**ضبطية اسكندرية - (امر حال د) ١١ رسة ١٣٠٠**  
( ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ )

**(نحن خديو مصر)** بناء على ما عرضه الينا ناظر  
داخلية حكومتنا بموافقة راي مجلس نظارته اسرنا بما  
هوأت (م) ١ ضبطية سكندرية تكون تابعة من  
الآن فصاعدا لمحافظة اشتر المذكور

**ضبطية مصر - (معدون نظارة الداخلية في ٢٢**  
**سنة ١٣٠١ (٢١ فبراير سنة ٨٤)**

لما كان من مقتضى الامر العالي الصادر في ١٣١١  
سنة ١٨٨٣ لغو ضبطية مصر من ابتداء يناير سنة  
١٨٨٤ وتسميته بمساعدة مأمورها محافظ مصر قد تشكلت  
لجنة للنظر في اختصاصات المحافظة وقد كان وقد تمت  
تقريرها مبينا فيه تلك الاختصاصات وتكون مقتضى  
هذا التقرير ان كل المزايدات الجارية احوالها بالمحافظة  
على دمة مصالح الحكومة يكون اجراها بمعرفة نظارة  
المالية وكذا كافة المسائل المتعلقة ببنائي الحكومة هذه  
صار احاطها على نظارة الاشغال كما ان كافة الاشياء

قرائن احوال تدل على وقوع الجناية منه او على الشروع في ارتكابها او على وقوع جفئة سرقة او نصب او تشديد او اذا لم يكن لتتهم محل معين معروف بالضبط المصري يجوز لمامور الضبطية القضائية ان يامر بالتفتيش على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع اقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف اربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي وللعلم المذكور ان يطلب استنوابه بمعرفة قاضي التحقيق في ظرف اربعة وعشرين ساعة (م) ٢٠ ويجوز ايضا لمامور الضبطية القضائية في الحالة المينة في المادة السابقة ان يصدر امرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر (م) ٢١ يسلم الامر بالضبط والاحضار لاي محضر لاي مامور من ماموري الضبط والربط (م) ٢٢ يجوز لمامور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية ان يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويحبس عليه ان يضبط كما يجده في اي محل كان من المستحالات ويمكن وغيرها مما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه ان يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات (م) ٢٣ ويحبس عليه ايضا ان يضبط الاوراق التي توجد بحال المتهم (م) ٢٤ الاثبات التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاثبات وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط (م) ٢٥ يجوز لمامور الضبطية القضائية ان يستعين بين يلزم من اهل الخبرة والاجبا وان يطلب منهم تفريحا عن المواد التي يمكنهم صنعهم من ايشاعها ويجب على من يستعين به منهم ان يحلف فيما امامه على انه يهدي رايه بحسب ذمته (م) ٢٦ اذا حضر احد اعضاء قلم النائب العمومي في وقت مباشرة تحقيق صار اليده فيه بجمرة احد ماموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فله ان تجمعه او يأذن لمامور المذكور باتهامه (م) ٢٧ يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي مامور من ماموري الضبطية

بها باي كيفية كانت وعليهم ايضا ان ينفذوا جميع الوسائل القضائية لتتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا ما يجمع ذلك محضرا يرسل الى قلم النائب العمومي مع الاوراق الدالة على التثبت (م) ١٢ يجوز ايضا لماموري الضبطية القضائية ماضيا اضله قلم النائب العمومي اجراء التحقيق بناء على توكيل من قاضي التحقيق بشرط ان لا يتجاوزوا الحدود المقررة في ذلك التوكيل (م) ١٣ ومع ذلك يجوز لاعضاء قلم النائب العمومي وغيرهم من ماموري الضبطية القضائية ان يترعوا لورا في اجراء التحقيقات الاجتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية (م) ١٤ مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها او عقب ارتكابها بجمرة سيرة ويصدر ايضا ان الجاني شهود متلبسا بالجناية اذا اتبعت من وقت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب او اتبعت البتة مع الصياح او وبعد سعة ذلك الزمن حاملا لآلات او اسلحة او اوسعة او اوراق او اشياء اخر يستلزم منها على انه مرتكب الجناية او مشارك في فعلها (م) ١٥ يجب على مامور الضبطية القضائية في هذه الحالة ان يتوجه بلا تاخير الى محل الواقعة ويحرروا يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة الفعل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا او من يمكن الحصول منه على ايشاعات بشأن الواقعة وقامها (م) ١٦ ويجوز له ان يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة او عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له ايضا ان يستقصر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايشاعات بشأن الواقعة (م) ١٧ واذا خالف احد من الحاضرين اسم المامور المذكور يعلم الخروج او التباعد او امتنع احد من دعاهم عن المحضر يذكر ذلك سعة المحضر (م) ١٨ وتكون محكمة المرافعات على من خالفها في ذكر بالذمة السابقة بترامة من عشرين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبطلس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره السبعة يلزم اعتداده واعتباره صحيحة بها (م) ١٩ اذا شهود الجاني متلبسا بالجناية او وجدت

## ملحوظات

الاجتماعات اللازمة في هذا الشأن وإعطاء هذا الطرف من جهة وأما عن الوجه الثاني المراد به معرفة ما إذا كان يسوغ للمأمور المركز في حال تنبهه عن مركزه بإعطاء المأمور أو العلية أن يوكل عنه في الحالات أحد مأموري المركز أم لا ليس له ذلك إذ الأمر المالي المنابر إليه لا يتناول الترخيص لممر هؤلاء المأمورين بما ذكره معاً ما عساه يحصل من العطل في إعطائهم فكل مأمور له أن يخصص يوماً أو يومين في الأسبوع لروية مواد المحاللات بما في وجه كانت في دائرة المركز أو أنه وأما عن الوجه الثالث المخصص بعدم وجود مجرمين إلا كرمس من يمكنهم بالخص نظير عقوبات فهذا يخص بظارة الشاخنة لتنع المجرمين إليها وأما عن الوجه الرابع المراجع المغرب به معرفة ما إذا كان نظر المحاللات التي تحدث ببلاد مركز المصورة أو بالبلد يكون بمعرفة مأمور المركز أو غلبي المحاللات الموجهة بهذا البندر من قبل المحكمة الإبلية فانه مع وجود ذلك القاضي بالبندر المرفوع يمكن اللجوء حورية مواد المحاللات التي تحدث فيه بمعرفة وأما كان يبلغ للمأمور المركز مواد عقوبات تخص بدائرة المركز أعلا ذلك البندر فله أن ينظرها وأما عن الوجه الخامس المحال للمطلخ بظارة المراكز البندر وبمجرد في بعض جلسات المحاللات لاشارة نظامها وما هو جارياً من المرافعات والأحكام للذين على اشتغالهم فهذا لا بأس به وغلب مأمور كل مركز المجرمين يمكن بالحقبة الإبلية الشامل في ذاتها مركزه وأما عن الوجه السادس الذي هو بخصوص الأدوات اللازمة لهذا العمل من دفاتر وأوراق فبظارة المحفظة متنبه على الصياح الإبلية بأن العمل لكل من هؤلاء المأمورين رسميات الأوراق والدفاتر المختصة بهذا العمل عند طلبهم ذلك منها وأما ما عرضة حضره مدير القلوية لها يخص بأمرات البوليس التي تقرر المجلس المشارحة لا يخص مع البوليس من ضبط المجرمين وأما التفصيص الابتدائي في المجهات التي لا يكون موجهة بها مأمور المركز لا تفصيصاً فمادة ما ذكر للاطلاع وأما ما عرضة ما عرفت من المظنر أعلاه صورة ما ورد من المحفظة بتاريخ ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٠١ مرة ١٨٥ يصادق بالأمر التي تقرر معها ما من هنا على استعمال مدير في الدفترية والشرفية فلاجل الإيعاز الإبرام يتفضل المديرية أتم طرحه على كتم ما ذكره وأما ما يخص بالمجرمين المخصي فربما بالمرأ كونه قد تراء أن الحكم في المحاللات يكون في أغلب الأحيان بالمعير وإذا اقتضت الحاجة ليعين أحد عند الضرورة فلا بأس من إرساله ليعين المديرية ويستصدر التفويضات اللازمة من نظارة المحفظة لوكلاء النائب العمومي بالمديرية تانية جركول معاون البوليس عزم - في مواد المحاللات أمام مأموري المراكز كالة كريم بهذه لفظة المحاللات

نصيرية قضائية - { أمر حال صاخر في ٢١ مار  
سنة ٨٥ }

{ عن مدير مصر } بعد الإطلاع على مادي في ٦ و ١٢٥ من  
قانون تحقيق المجهات وبناء على ما عرضه علينا بنظر قضائية

القضائية يعرض الأعمال التي من خصائصه (م) ٢٨  
إذا اقتضى الحال توجه مأموري النصيرية القضائية  
الى عمل الواقعة لإجراء التحقيق في حالة مشاهدة  
الجاني متلبساً بالجناية فيجب عليهم أن يخبروا قاضي النائب  
العمومي بذلك (م) ٢٩ ويجب على أعضاء قاضي النائب  
العمومي أن يخبروا قاضي التحقيق فوراً بما ذكر في  
المادة السابقة (م) ٣٠ يجب على من شرع في إجراء  
التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية من  
مأموري النصيرية القضائية أو من أعضاء قاضي النائب  
العمومي أن يسلّم أوراق التحقيق الى القاضي المعين  
له متى حضر لتسلم الإجراءات المتعلقة بذلك وللقاضي  
المذكور أن ياذن للمأمور النصيرية القضائية بالاستمرار  
على التحقيق الذي حصل الشروع فيه أو يكلفه بإعمال  
معية عظيمة بالتحقيق (م) ٣١ للمأمور النصيرية  
القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة  
الجاني متلبساً بالجناية أو في أثناء إجراء عمل مختص  
به بناء على توكل أن يستعينوا بالقوة العسكرية بمساعدة  
نصيرية قضائية - { أمر حال رقم ٣ سنة ١٢٠١  
(٢٤ المحل سنة ٨٤) }

{ عن مدير مصر } بعد الإطلاع على مادي في ٦ و ١٢٥  
من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر قضائية حكومتنا وموافقة راسية مجلس النظار  
أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد مأمور والمراكز بالاقاليم  
البحرية من مأموري النصيرية القضائية ويكون كل  
منهم قاضياً للمحاللات في دائرة مركزه

نصيرية قضائية - { مستدر من نظارة الشاخنة في  
١٨ ذى سنة ١٣٠١ ١٤ سبتمبر ٨٤ }  
طدت مستعجلات مكانة الشاخنة الرقبة ١٢ المحاضرة  
١٨٦ بخصوص الأوجه التي تستعمل فيها مديرية الشخيلة  
والشرفية مد جاز إعلانها بالامر المالي الصادر في ١٣ الشهر  
أعمال إيجار مأموري المراكز بالمجهات البحرية من مأموري  
النصيرية القضائية وقضاة المحاللات في دائرة مركزهم ولرأى  
جلس النظار الصادر في التاريخ المرفوع بشأن إجراءات البوليس  
فبتد مساهمة لما عن الوجه الأول للخصص ما إذا كان يلزم  
خروج كل من النائب العمومي في جلسات المحاللات التي  
تتصل لدى المأمورين المحكي عنهم فان من ماضي المادة ١٢٥  
من قانون تحقيق الجنايات يلزم تعيين أحد مأموري النصيرية  
القضائية بمعرفة النائب العمومي لإقامة دعاوى المحاللات في  
حالة عدم وجود وكلاء للنائب المذكور ولذلك سبق لثانيه  
من هنا لعل اليها العمومية لدى بدله الأمر المنابر إليه بأخذ

وسمحون على ضبط المجهين وجسم (٢) حكم بمجلس الكرك  
في ظرف اربع وعشرين ساعة باستمرار المجلس الاحكامي او  
عدم استمراره ولا ترد مدة ذلك الحكم في أي حال من الاحوال  
على حصة ايام (٢) الاحكام التي تنص من الجهة المذكورة  
واعتبر انباءه ككون راجعة التنبه فيما يتعلق بالمخبر المدنية  
والجسب الفصل الفرمانه والصارف باعتبار المدة المقررة في  
الامارس الخاصة بذلك يقتضي امر من رئيس المحكمة التي تكتن  
تلك البنية في ذاتها

صبيطة قضائية — (امر حال صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٨)

بعد الاطلاع على ماذي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات  
الاجراي المدل بمقتضا في الحكم الاخلاص وبما على عرصة طبيا  
ناظر لخاصة وموافقة رأي مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا  
بعد مامور معلية المخبره وناظر مودها وناظر مودرة محط  
الصارين من ماموري الصبيطة القضائية ومعكم بالامور المذكور  
في مواد الخلافات الواقعة في دائرة اختصاصه

صبيطة قضائية — (امر حال صادر في ٢ مارس سنة ٨٦)

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المصح  
في الحكم الاخلاص — وحيد ان القضاء المندوبين في الجنايات  
المخيرة فيها الحكم يركنون للفصل في كافة الخلافات التي تقع  
في تلك الجهات في مواد الضبط والدرست — فيما على ما  
عرصة طبيا ناظر لخاصة حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار  
وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا يا هوات (٢) ا  
يجوز ان يجهن ناظر لخاصة حكومتنا من ماموري الصبيطة  
القضائية ان يعمدوا في ممر ساكنين وبما يسلطان والرفايق  
في الخلافات التي تقع في مواد الضبط والدرست

صبيطة قضائية — (امر حال صادر في ٧ مارس سنة ٨٦)

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات  
وبما على ما عرصة طبيا ناظر لخاصة حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا بعد معاونو الخلافات  
ومقتضى البرلس من ماموري الصبيطة القضائية

صبيطة قضائية — (امر حال صادر في ٨ ابريل سنة ٨٦)

بعد الاطلاع على ماذي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات  
وعلى امرنا الرقم ١٢٥٤ سنة ٢٠١ (٢٤) المحققين سنة ٨٤  
وبما على ما عرصة طبيا ناظر لخاصة حكومتنا وموافقة رايه  
مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا بعد من ماموري الصبيطة  
القضائية مامورا بلاد الارزفرقة وغمر التي حطت على كرامري  
دسوق وشربين الناجين لمخبره الفريرة ويمكن كل منها  
قاضي لعمليات في دائرة ماموريه

صبيطة قضائية — (امر حال صادر في ٤ اكتوبر سنة ٨٦)

بعد الاطلاع على الصارة الاخيرة من المادة السادسة من قانون  
تحقيق الجنايات وبما على ما عرصة طبيا ناظر لخاصة حكومتنا  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا بعد من

حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا بعد  
لنظار الاسام لمخبره المجهين من ماموري الصبيطة القضائية  
ويكون كل منهم قاضيا لعمليات في دائرة القسم نظاره (٢) ا  
على ناظر لخاصة حكومتنا تنفيذ امرنا حالنا

صبيطة قضائية — (ذكر في صادر في ٣٠ ابريل سنة ٨٥ يا هوات وكلا ومعاوني محاط)

المسكة المجهدين من ماموري الصبيطة القضائية  
(حين خبير مصر) بعد الاطلاع على الصارة الاخيرة من المادة  
السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبما على ما عرصة طبيا  
كل من ناظر لخاصة حكومتنا ناظر لانشغال الصوريه وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا يا هوات (٢) ا بعد من ماموري  
الصبيطة القضائية كل من وكلا ومعاوني حصلت السكك  
المحددة المخررة

صبيطة قضائية — (متنوع اصنره لفرارة الاخلاص  
القاضي لخاصة حكومتنا يا هوات (٢) ا بعد من ماموري  
الصبيطة القضائية كل ما يحدث من الرقابة في الافلام البنية  
الصوريه لم احتار الجنايات بها وبما هو

حضر رئيس في البنية بمسكة بها الاطام كان طلب من حصره دسر  
القنونه التمه على ماموري الصبيطة القضائية يبلغ قنونه الجنايات  
وعلمنا على بعض صبيطة لفرارة في البنية وفي حالة ضبط الجاني  
مسلح بالبنية يرسل في سالة ٢٤ ساعة بدون توسط جهة اخرى  
اركانا على ماذي ١٠ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات حين ذلك  
اول من تتقدم ماله المولد من موكلا الموقوفين من الاضرار الفكره وهي  
بعد مسئلة ذلك لفرار لفرار خاضعة بيني ا ذكر وبما كان  
بالبنية على طاق الزم لكن برمان توسط الفريرة في نه بمرحاضها  
بخصائص كل طاقه وبما على مامور مكتب قضائية في اوم ووردت  
انادها في ١٠ اكتوبر ١٢٦٦ بمقتضى اذادة جالسند البرلس

قضاء المريا الى بان المادة ٦١ من لائحة ريب الحكم قضائي يقع  
الموقوفين الموقوفين بالصبيطة القضائية في هذه لفرارة في الافلام البنية  
الصوريه وان الفرار ما قصته به القصص القاتونية في هذا المصدق  
بكن الافلام وبما في الفرار في دليل الجنايات ولتتمها الافلام البنية  
كي يكما لفرارة ان تتصل ما انبها من الفرار القاتونية استكتاب  
الحفاظ قبل المدي لفرار به تصرف لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
على وجه ما ذكر لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
في الفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
طرف البنية لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
الفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
الفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
على ماموري الصبيطة القضائية جهات الفريرة ادارة  
بذلك الصبيطة بنية لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار  
لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار لفرار

صبيطة قضائية — (ذكر في صادر في ٢٤ اكتوبر سنة ٨٥ يا هوات ومعاوني الكرك)

وبما موره من ماموري الصبيطة القضائية في بعض الحالات  
(حين خبير مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٢  
ابريل سنة ٨٤ وعلى لائحة الكرك المرفوقة وبعد الاطلاع  
على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبما على ما  
عرصة طبيا ناظر لخاصة وموافقة رأي مجلس النظار وبما على  
رأي مجلس شورى القوانين امرنا يا هوات (٢) ا موقلور  
الكرك وماموروه ويصرون من ماموري الصبيطة القضائية  
في البنية وناظرهم والمصلحة بمهراب الضاح والمصلحة والفرار



ماورى الضبطية القضائية وكلاهما بالمراسم والادوات  
الحفاظات

**ضبطية قضائية** - { امر حال صادر في ٢٠ يناير سنة ١٢٨٢ (٢٨) ٨٩ }

{ لمن عدو مصر } بعد الاصلاح على ما في ١٢٥٠ م.  
قانون تحقيق الجنايات المخرج في الحاک الاملية - وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر الحفارة وموافقة رأي مجلس النظار امروا  
بما هوأت (١) بعد ماورى ادارة اشغال الجبل من ماورى  
الضبطية القضائية ويكون لها الضمانات في دائرة اختصاص  
**ضبطية قضائية** - { امر حال صادر في ٢٠ يناير سنة ١٢٨٢ (٢٨) ٨٩ }

بعد الاصلاح على المادة ١٢٥٠ من قانون تحقيق الجنايات المخرج  
في الحاک الاملية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفارة  
وموافقة رأي مجلس النظار امروا بما هوأت (١) هو اوراق  
الحفارة ان يمين في كل من يورسب ولا ايا عليه بالسوس  
ورئيس ماورى من ماورى الضبطية القضائية في الحفالات  
**ضبطية قضائية** - { ر تحقيق ابتدائي في ٦-٥-١٢٨٢ }

- دهرى حرمية : فاني التحقيق - ثابة حرمية  
(١٢٨٢ - ٦٠ - ماورى مركز ٢٩ ألتجة ١٣٠١ -  
مخالفات (مكة)

**ضبطية كبرى** - { ر حكمة (ق ٨٦ - ٨٧ -  
سرق (ق ٣٠١ - قانون العقوبات ٧ - ١٢ -  
في عقوبة النجس والمخالفات (ق ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ -  
- صدر (ق ٦٠ - مسكوكات (ق ١٨٢ -

**ضبطية مركزية** - { ر مجلس مشقة البلاد  
(نصير ثالث)

**ضرائب اتيان** - { ر ضريبة

**ضرب بالكراباج** - { منقور صادر من الداخلية في  
(٢٧) الحضانة ١٢٧٢ (١٢٧٢) أغسطس  
سنة ٨٠ }

حدث سبق منقور يمنع استعمال الضرب بالكراباج  
كل ومع هذا مسوح انه لم يزل حاصلا اجراء ذلك من  
بعض الامورين لهذا الغرض باصدار اعلان هذا المنشور  
ثانيا تاكيدا للاول بان الضرب كله صار ممنوعا في حكومة  
مصادرة المندوبين ومن مجلسه وخالف هذا المخرج من الامورين  
في ما هوامره وولاية كاتيه يكون تحت المصلحة لاورنا  
مكون مطوما

**ضرب سدا** - { منقور من نظارة الداخلية رقم ٧٢ سنة ٢٠٠  
(١٦٦) يناير سنة ٨٢ }

اوج ما بعد مدور من المصريات الاكبر من نظارة الداخلية  
لهايات مع الضرب مع كل وعدم جواز وقوعه ثانيا ما واز بان  
الفتكات الخرافات تدعى للظلمة ان بعض المندوبين بالمندوبين  
مستعملين هذا الامر للفتح وحيدته ان فضلا عن عاقلة ذلك لا تعبه  
تصور تلك المندوبات التي ما صدرت الا لصل ما خاطر اليها بين

الاصية تان لستال هذا الامر الرشي حاد زما لشدة القصة  
الحضورية وماورى لتورن الانانية ومحب يهوى الزرع الاناني طان  
الكل هي عن استعمال ذلك الان الحركية ومعد جاللي للظلمة  
يكون خصما يارح المظفر والتميز مملكة وجه قديم الشان في ذلك  
غروا وتذكير ماهاها القم بامارة كا ان الضمانات المبراة لا توجد  
مروعة بعض ذكريات صادرة في ثانيا ما يقع فيها زما ما يكون  
عقلا يارح الجاني لهذا صل ان جيات الامارة ما طليا ما سوية  
ضبط وقاها الامانة وشقت بهج الله حسب ما تسعده شرويت  
العدالة وتذكير عليه لخصاصة وبذا لا على لماورين وسفهي المكرة  
سوية تعبد ما صدر من الامام بقرارات الجاني وان يكون في حوزة  
الكل ما موجب استعمال الضرب او التعبد لادامه عسيرا وان يصيب  
لم يكن الا لرامة الاناني واجرا ما في جازعهم وراعيهم بالحقا طرق  
العدل بهم ورويت الضمانات لهم لظلال الحفارة على الامارة مكاريج  
وارح الضرب كذا قد اقرها ما بعد لمر هذا الجيات ضد الاجراء  
بوجه وبلاعه غروجا عسيرا واجل الحفارة من الزرع في عاقلة  
ذلك يجب اطلاقه لكاه ماورى الزرع الاناني والضبطية مودوراه  
جاللي الشقة والماندي واني مناج الحريم والربب (الكتور جابط  
مهدات لوبه في ماورى الزرع انما وان عن خلف حصاء  
فازة لاروة لظلمة تلك الضمانات بمخالفات شرويت لادامه بوجهها لمار  
صل من احد لماورين عاقلة بعد ذلك يرد لظلمة الضمانات  
بالاجرا على هذا الوجه وانفي غروا لادامه الاجراء كذا

**ضرب** - { ر اسقاط الجوانب - ولسوة (ق ٩٣ -  
دين (ق ١٤٨ - ١ - غروب (ق ٣٣٧ -  
**ضرب خدمة الحكومة** - { ر مغاوبة (ق ١٣٦ -

الى ١٢٨  
**ضرب بناء على امر رئيس** - { ر جنابات وبنج  
(ق ٢٢٤ -

**ضرب تعمد من غير قصد القتل** - { ر جنابات  
وبنج (ق ٢١٥ -

**ضرب لفوروة المغالفة** - { ر جنابات وبنج (ق ٢٢٥ -

**ضرب فاش** - { ر ولاية الزوج

**ضرب من غير قصد** - { ر جنابات وبنج (ق ٢٣١ -

**ضرب مقترن بصبيان ونهب** - { ر جنابات وبنج  
(ق ٢٢٢ -

**ضرب ليلاح الصعود الى منزل ونحوه** - { ر  
جنابات وبنج (ق ٢٣٦ (الساكر للظلمة) (ر)

**جنابات وبنج** - { لمر (ر) جنابات وبنج (ق

٢٢٩ - (د) (ر) جنابات وبنج (ق ٢٣٠ -

**ضرب نشاء عنه قتل** - { ر جنابات وبنج (ق ٢٢٠ -

**ضرب نشاء عنه سرش يز يد على المشرين يوم** -  
(ر) جنابات وبنج (ق ٢١٩ - ٢٢٠ -

**ضرب مخافة** - { قرار صادر من اللجنة المالية في شهر  
أبريل سنة ٨٨ }

قررت اللجنة المالية وصلى مجلس النظار على قرارها في جلسة

٣٦ أبريل سنة ٨٨٠ ميل معصية الضريبة المصرة فلما جسي  
 قلم هذه المضافات ، وإلزام وظيفة التبرعات وقد تميزت حفر  
 أحمد إندلي سعد الذي انصل من المطبعة الأصلية ولما تأخر  
 لهذا القلم هرب من مطبعة وعثرون عنها فبها  
**ضريبة حيلة** ( تقليد ) مسكوكات ( قق ١٧٩  
**غرة** — ( ر ) نكاح ( فيما يجب ) ...  
**غور** — ( ر ) تمويش — حق مدني — غضب  
 وإتلاف — حماية الحيوان  
**غوروة** — استيجال ( مباد الحفور ) — ( ر )  
 اختصاص الحاكم ( ق ٤٩  
**غورية** — ( ر ) مال ميري — ملح — دخلان  
 — وركو — اجنية  
**غضب** تأنيبات — ( ر ) تعمد وهتقد ( ق ١٠٢  
**غضامن** — ( ر ) ضيان — كفالة  
**غضامن الضامن** — ( ر ) ضيان ( ق ١٤١  
**هم الدفع القرمي على الموضع** والمك بالامرين  
 — ( ر ) اختصاص ( ق ١٣٥  
**هم القويات** — ( ر ) قانون القويات ٦  
 ( قانون مرافعات )  
**ضيان** — ( دعوى الضيان ) في الدفع يطلب المجدد  
 ( ق ١٨٠ ) اذ ادعى احد في المباد المدة حب دعوى اصلية ان  
 فرقة او حب دعوى اتهمت من المدعي عليه على المدني في  
 اثبات الدعوى الأصلية ان له حقا في اخصار فخص حاصر  
 في المحصورة على ان ضامن فيها يخلق بالدعوى جاره له  
 يحصل على مجاد لا يستغنى ذلك الضامن وتزاي في تدبير  
 هذا المجدد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالمحضر ( ق ١٤١  
 يجوز ان كلف بالمحضر على انه ضامن فيما يخلق بالدعوى  
 ان يطلب مجادا اخر لا يستغنى من يد اء ضامن له ( ق ١٤٢ )  
 يجب على المحكمة ان تعطي المجدد المذكور اذا كلف مدعي  
 الضامن كلف المدني عليه بالمحضر قبل غني لاثبة اياه من  
 تاريخ الدعوى التي نشأ عنها اخصار الضامن — ويجب  
 ايضا اعطاء المجدد المذكور اذا كان عليه حاصلا في ظرف  
 الثمانية ايام المذكورة ( ق ١٤٣ ) في المباد الجارة في سلطانا  
 المباد المذكور اذا اقصت الثمانية ايام المذكورة في طلبها  
 حضور احد على انه ضامن فيما يخلق بالدعوى يكون المحكمة النظر  
 في اخصار او عدم اخصار تابعيا للمك في الدعوى الأصلية  
 لزوم الذي له يمكن حضور المدني عليه بالضامن للوقوف  
 على حقيقة ( ق ١٤٤ ) طلب المجدد والمعارضة من المحضر الاخر  
 بعدم لونه يمكن تهيأ ارجع الاستجبال ( ق ١٤٥ ) في جميع الدعاوي  
 اذا عنت موجد التكليف بالمحضر في دعوى الضامن  
 طابقا مع المحكمة بالدعوى الأصلية في صدر حكم في اعدامها  
 تم الدعوى ان لم يثبتها يمكن تهيأ ارجع الاستجبال ( ق ١٤٥ ) في جميع الدعاوي

المحكمة في كل من الدعوى على حدة ( ق ١٤٦ ) اذا ستم  
 بعدم الحق في دعوى الضامن جاز الحكم على من ادعى به  
 بنحو ضمان في نظير الضرر الثاني عن القاضي بسبب المجدد  
 الذي يستعمل عليه مدعي الضامن بالاخصار باخصار الضامن  
 ( ق ١٤٧ ) يجوز في جميع الاحوال التمسك بالثاني في الدعوى  
 الأصلية في حكم في دعوى الضامن ما لم يقتض حالان الدعوى الأصلية  
 لم تم الا بقصد جلب الضامن امام حكمة غير المحكمة التابع اليها  
 ( ق ١٤٨ ) في حاكم في دعوى الضامن اذا اقصا الضامن والزم  
 الضامن فيكون الحكم للدعي الاصلية في الدعوى الاصلية اذا حكم بالزم  
 مدعيه الا على مدعي الضامن ويجوز ان يترك مدعي المدعي  
 بالضامن من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزما بها بنحو خاص  
 بنحو ( ق ١٤٩ ) اذا اتممت دعوى من المدني عليه على المدني  
 في اثبات المحصورة كان للدعي الحق في طلب مجاد لثلاثة ايام  
 للاجابة عما ورد ذلك اذا لم يستلجدا الاعضاء بالورق لم يسبق  
 الخلاص الخمس الاخر عليها كان له الحق في طلب مجاد لثلاثة  
 ايام للاصلاح عليها ( ق ١٥٠ ) للاصلاح على الأوراق المسجلة في  
 قلم كتاب المحكمة يكون في عمل لتسليمها بغير اخطا من مدعيه ( ق ١٥١ )  
 لتدبير اوجه الدفع مع بعضها انه المحكمة قبل ابداء افي مدافعه  
 في أصل الدعوى

#### ضمان المبيع — ( قانون مدني )

( ق ٣٠٠ ) من باع شيئا يكون ضمانا للمشتري بالاعراض بدون  
 معارضة من شخص اخر له حق في المبيع وحسن البيع وكذلك  
 يكون الباقي ضمانا اذا كان الحق للمبيع لثلاثة ايام من اقله  
 بعد تاريخ العقد ويجوز بعد الضمان بالاخصار في المشتري  
 به في العقد ( ق ٣٠١ ) يجوز للمبيع ان يفتقر عدم ضمانه للمبيع  
 اما اذا كان هذا الاصل شرط حاصلا بالاطاعا موصرا بغير المحكمة  
 من المشتري فلا يلزم البايع الا براد اثنين دون التفتيات  
 ( ق ٣٠٢ ) لا تخلل مذبوبة البايع المشتري عدم الضمان براد  
 اثنين الا اذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب المرجح  
 لترح المحكمة او اعترضه باله اشترى المبيع سائلا الخمار ولا  
 ضمان على البايع في جميع الاحوال ( ق ٣٠٣ ) شرط عدم الضمان  
 باطل اذا كان حق المدني اخصارا للمبيع ثالثا من فعل البايع  
 ( ق ٣٠٤ ) اذا كان الضامن واجبا وزعت المحكمة من المشتري  
 قبل البايع والذين مع الضميمة ( ق ٣٠٥ ) التمسك بآثار المذكورة  
 حجارة من رسوم القنوم واجبة من اخصار في وامر له المشتري  
 على المبيع والرسوم المحصورة منه في دعوى اخصار ودعوى  
 الضامن وجميع التخصارات المحاصلة له ولا راجع باقية الترافع  
 حرم منها بسبب ترح المحكمة منه ( ق ٣٠٦ ) اذا عرفت محكمة  
 المبيع من المشتري وجب رد اثنين اليه بانه لم تقتض فيه  
 المبيع بعد البيع باي سبب كان ( ق ٣٠٧ ) اما اذا واقت بعد  
 البيع لثبة المبيع عن المقتضيت طلبا من اثنين من التفتيات  
 ( ق ٣٠٨ ) الاخصار للرجوع على البايع دليها في حالة عدم  
 ملزومية مدعي اخصار بها في الاخصار بالمرتب عليها اذالة  
 للمبيع ( ق ٣٠٩ ) يلزم البايع الدلس بدفع كامل الاخصار بولو  
 كانت معسرة من المشتري في توين المبيع ومرة ( ق ٣١٠ )

علوم و فنون

[illegible]

ضمائم حضور :- { مشور صادر من نظارة الداخلية  
( في ١٠ رجب سنة ٩٩ (٢٨ مايو  
سنة ٨٢ ) بشأن الاحكام التي تنطبق على الضمان الذين جاءرون  
في اعمار مضمونهم

[illegible][illegible][illegible]

يُطبخ بهذا صورة ما نُشر من لائحة المأكولات للحدائق والحدائق  
 في روما في شأن التغيرات التي طرأ عليها في حياته  
 في روما وحظها فيها ما يردح بها الخليفة من غير  
 ١٨ ختم مطبوع وألوانه التي مروا قبل يتنهد الخلفاء  
 شرح عليها العلوقة ما نص فيها وأراد الإجراء بوجهها  
 متعوق صانعي في ٢٤ جا  
 سنة ١٢٩٦ ١٢٩٦ ابريل

١٨٨٣ )  
 طارا، الختابة ارسلت للجامعة الفاددة وقيمة ٨ الجمارى مرة ٥٤ ايات  
 جاً ما ورد لما من مجلس ابتدائي مصر من اعاليها، تحقيق شمس الختابة  
 الختابة بقلم دكتورى القديس جارى ابراهيم من ابراهيم من المشمولين بخدمات  
 مصر ودرى انتفاء اخذ آخر القوائم بالجلس او تولى الاحكام الاعيانه  
 عليهم فصر عليهم من اجل ذلك بمجلس القائل من ضامهم بدم وجرود  
 من اصحابه المواجه الكنايه بخصون على جرم من احضارهم وخصي

- الزيج ما دام اقتضت الحال ذلك فقد نظرهما انه مع بنا  
احكام المشرق والمغرب انما على ما في عليه وانما على ما في  
المغرب انما كان بمصادف وجود شخص مسجون في قضية  
جريمة وعرض مدير الامارة ان مئة اكرام التي تترتب على هذا  
الجلاني فانوا التفتت اليهم او غريب وقت انما كان له او الفرج  
عن الجاني لا يحصل من ذلك ما يؤول بالنظام المرفوض وانما  
يجوز قطعاً من مضمونه بالفرط الى اربعة المشرق والمغرب  
لا ياتي من احد حياته مديونة عليه حياً كان جازاً قبل ذلك  
هذا كعب في ثلثه الجهات برأيه الامير كما ذكر وهذا  
لما ذكر الامير بوجه
- ضمانات الاشياخات - (منشور صادر للديريات  
في ٢٧ القعدة سنة ١٣٠٦  
٢٥ يولي سنة ٨٩)
- بما غير حصول رسوم ضمانات الاشياخات والامانة الى ما بعد  
استعدادها من نظارة الداخلية وهو - قد ظهر من الاوراق  
التي قدمت للنظارة في مسائل شيخه البلاد والكور انه عند  
الحساب الممد والمشايع ووكلاء حصص تؤخذ عليهم ضمانات  
تجبه لغيرهم كل ضمانة سنة عشر ارباً صافاً وارباً رقت  
الديرية بعد تقديم اوراق الاقتباب اليها قبول الضمانات  
المختصين بهم وبذلك بالكتاب بطلب كما انه عند تقديم اوراق  
الاقتباب من المختصة بالنظارة هي وتصنف في اغلب الاحيان  
على البصر وتزول البصر في هذه الاحكام من يكون دفع ثمن وزم  
الضمان وهو مبلغ الشئ عشر ارباً المذكور بضع عليه ولا  
على ليس من المثل فقد رأينا ان احد الضمانات على اوفك  
لا يكون الا بعد احكامها بالنظر الداخلية وبها عليه حرماً  
في تاريخه الى المديرية بذلك وبالجملة هذا تكمل  
والدليل بوجه من الاوراق مصادف
- ضمان - (ر) اجارة - مجلة ٤١٦ - عارية  
الاستملاك - ضمان - حرية ١٧ مايو سنة  
٨٧ - رخصة سفر ١١ محرم سنة ١٣٠٥ -  
مصارف ضمان سنة ١٢٩٧ - ٢ محرم سنة ١٢٩٨  
- عارية الاستملاك (ق) ٤٦٨ - كفالة -  
مجلس مفتي ١٣ جا سنة ١٢٩٩ - مرضي -  
مهر (شروط)
- ضمان الاجير - (ر) اجارة - مجلة ٦٠٧  
ضمان اجير للملاحين - (ر) ملاح - قتب ٨٩  
ضمان تسليم - (ر) كفالة - مجلة ٦١٥  
ضمان تزامن - (ر) ابراء (ق) ١٨٣ - اتحاد  
الامة (ق) ٢٠٣ - اجارة للاشخاص ٤٠٩ تمهيدات  
وعقود (ق) ١٠٨ الى ١١٦ - تمهيدات مقررة على  
الاتصال (ق) ١٤٩ - ١٥٠ - تهريب (ق)
- ضمان القنويات ٢٤ - كفالة (خصوصاً ١٩٨)  
ضمان التخليد - (ر) مزارع عمومية ٢ جا سنة ١٣٠١  
ضمان حضور - (ر) كفالة - مجلة ٦١٣ -  
كفالة (ق) ٥٠٨  
ضمان الضمانات - صورة ضمانة الضمانات - (ر)  
ضمان منشور ثمرة ٩  
ضمان الضمانات والمزاجية - (ر) مزارع ٣ صفر  
سنة ١٢٩٨  
ضمان الضمانات - (ر) عارية - مجلة ٨١٢  
ضمان غروب - (ر) كفالة - مجلة ٦١٤ - كفالة  
ضمان الضمانات والمشايع والنواحي والمغرب - (ر)  
خبر ١٩ صفر سنة ١٣٠٢  
ضمان الكيالة احتياطية - (ر) كتيبة (قت) ١٣٨  
الى ١٤  
ضمان البيع للمبيع - (ر) تسليم المبيع - حوالة  
بالدين (ق) ٣٥١ - رهن عقاري (ق) ٥٩٢  
عيوب خفية  
ضمان مستخدم المحكمة - (ر) مامور محكمة (لا  
٣٩ الى ٤١  
ضمان مستخدم الحكومة - (ر) وقف ١٧ رجب  
سنة ٩٩ - مستخدم  
ضمان ملاك السفن - (ر) سفينة (ق) ٣١  
ضمان متمهد الخبز - (ر) ملح ٢٩ صفر سنة ١٢٩٧  
ضمان المستاجر - (ر) اجارة - مجلة ٦٠٠  
ضمان المشروبات - (ر) ملاح (ق) ٨٩  
ضمان المتصوب - (ر) غصب واتلاف (مجلة ٨٩١)  
ضمان المتلفة - (ر) اجارات (مجلة ٥٩٦)  
ضمان الدودية - (ر) امانات (مجلة ٧٧٧ -  
٧٦٨ - ودوية  
ضمان وفاء شروط المتعاقدين - (ر) سند امبار  
السفينة (ق) ٩٨  
ضمان الحق بالملكية الطولية - (ر) مضي المدة  
ضمان الحكم - (ر) احكام (ق) ١١١  
ضمان سند - (ر) اثبات الدين (ق) ٢١٨  
ضمان كتيبة - (ر) كتيبة (قت) ١٤٨ الى ١٥٣  
ضمانة - (ر) قضاء (مجلة ١٢٩٧)

ط

والعواقب الوخيمة وبما ان نقادي امثال هذا الشخص على تمايلي المحكمة مع الجهل بمخافتها مما يؤدي الى اذى المظلمات خصوصاً في غير المدن الناصية بالحكام الملوكيين ومن موجبات المحافظة على الصحة العمومية منع كل من يتعرض للمجالات على غير علم بها لاسيما من لم توجد فيه شهادة طبية تسمح له بالولوج في هذا الباب ولهذا قد تحرر وكالة الجهات بتبذل الجهد واتخاذ الوسائل الفعالة لعدم تمكن كل من يشطبى الا اذا كانت ذا شهادة تصرح له مباشرة بالمجالات حتى لا يتطرق الغفل الى القوائين الصحية المستترة وهذا تكم للاجرا على وجه ما ذكر

طبيب - - - امرجال رقم ٩ نوفمبر سنة ٨١

بعد ان اطلنا على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ٨١ فناء على ما رفعه اليانا بحسب نظرنا ناسر بما هو آت (م) ا مدرسة الطب تكون تابعة لمجلس الصحة العمومية وتحت ادارته انما ننظره المعارف العمومية ملاحظة ما يصير تدريسه فيها من العلوم والفنون (م) ٣ نصوص مواد ٧ و ٨ و ٩ من الامر العالي الصادر في ٣ يناير سنة ٨١ وخلافاً من الاحكام التي تكون متايرة لما تدون في امرنا هذا تكون ملغاة لانه لم

طبيب - - - (مدرسة - - -) امرجال رقم ٢٨ ذات سنة ١١ (١١١ كلوير سنة ٨٢)

ث

طاجون - - - (ر) غريب (ق) ٣٣٣  
طامة - - - (ر) ملاح (ق) ٨٦  
طاهون - - - (ر) ملاح (ق) ٨٨ - - - صحة  
طالب التجميل - - - (ر) حكيم الحكين (ق) ٧٠٧  
طين (ق) ١٧٠ - - - تزوير (ق) ٢٩٠  
طالب علم - - - (ر) قرة عسكرية - - - عونة  
طالقة - - - (ر) امرأة ١٢ أكتوبر سنة ٨٩ - - -  
جرينة (ق) ١٥٩ - - - عقوبة الجنائيات (ق) ٤١  
ارمن - - - روم كاثوليك - - - القباط - - - ويركو ١٥  
ديمبر سنة ٧٩  
طبيب - - - منشور صادر في ٤ ذات سنة ٢٨ ستمبر (سنة ٨١)

قد تبين مما وردت به افادة مديرية الصحة المورخ في ٢٤ شوال سنة ٩٨ مرة ١٢١ حصول وفاة شخص يسمى عطية البروني بسبب عملية يزل مائي اجراها اليه اخر يدعى عبد الله كما دلته عليه الاستكشافات الطبية على الحالة المحصلة تلك الانذاة وحيث سبق صدور جملة اواصر عمومية باستعمال الطرق المستوجبة منع مثل هذا الشخص من تمايلي صناعة الطب ومن الترش الى المجالات دون ان يكون مجرباً حكماً حائزاً لاله يعلم التي تميز له ذلك والمتبادر من هذه الحادثة انما هو مريكان مفعول تلك الاواصر ببعض الانحاء دون البعض مع علم الجميع باهمية موضوعها وبما يقيم من تجاري الجهة بهذا الفن على سلامته من المضار الجسيمة

١٧٠١

١٥٠

سنة من دراسته (رابعا) افادة من والده او موثلي امره يتعهد فيها بتوريد المصاريف المقررة في المادة العاشرة والثانية عشرة في اوقاتها المحددة لما (م) يجب على الطالبين ان يقدموا الى سكرتارية المدرسة ستة غشون شهر سبتمبر الطلب اللازم لانحائلا بها موضحا به وغشون في القسم الذي يريدونه ويكون هذا الطلب معصوبا بالاوراق المذكورة في المادة الثانية (م) ٤ وطليم ايضا زيادة عن تقديم شهادة الدراسة الثانوية ان يؤدوا امتحانا بالمدرسة حتى لا يقبل منهم بها الا من انضمت لياقته وظهرت نجاحه — ويتقسم هذا الامتحان الى قسمين تحريري وشفاهي في المواد الاتية

#### (الامتحان التحريري)

(اولا) تحرير موضوع باللغة العربية (ثانيا) عمل ترجمة من اللغة الفرنسية او الانجليزية الى اللغة العربية واخرى من اللغة العربية الى اللغة الفرنسية او الانجليزية

#### (الامتحان الشفاهي)

اللغة العربية واللغة الفرنسية او الانجليزية والتاريخ والجغرافية والحساب والهندسة والجبر والتموجوغرافية والكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبيعي — ومن لم يحصل من الطالبين ستة الامتحان التحريري على متوسط ٣ باعتبار ان درجة ٦ هي غاية الدرجة لا يقبل في الامتحان الشفاهي — يكون امتحان قبول التلامذة في المسافة الواقعة بين ١٥ و ٣٠ من شهر سبتمبر ويطبق في الجرائد الرسمية عن يوم افتتاح الامتحان ويطبق بذلك اعلان على باب المدرسة بحيث لا يتاخر الاعلان عن اول سبتمبر اما افتتاح التدريس فيكون في اول اكتوبر ولا يجوز بعد هذا الميعاد قبول احد ما بالمدرسة (م) الطلبة الذين تلقوا دروسا في مدرسة طبية واجازية مدة سنتين او اكثر يؤدون الامتحان الاول الشفاهي الذي يصير اجراءه في اواخر السنة الاولى (تراجع المواد ٣٥ و ٣١ و ٣٢) ويجزون امتحانا في الدروس الطبية التي تلقوها حتى يمكن للمدرسة ان ترتبهم في الفرق اللاتين لها — ولا يجوز لاي طالب كان بحال من الاحوال ان يخفي امتحاناته الشفاهية ويحصل على دبلومة من المدرسة ما لم يكن قد حضر دروسا بهامن

بعد الاطلاع على الاسمين الصادرين بتاريخ ٢ صفر ١٣٠١ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ و ٣٠ يناير سنة ١٢٩٨ وبناء على ما عرض اليها من ناطر المعارف العمومية وموافقة راي مجلس نظارة اسرنا بما هوأت (م) ١ مدرسة الطب تتبع نظارة المعارف العمومية كما كانت (م) ٢ مواد ٧ و ٨ و ٩ من اسرنا الرقم ٢ صفر سنة ١٢٩٨ (٣ يناير سنة ١٢٩٨) الحفاة اسرنا الرقم ١٦ ذيه الحجة سنة ١٢٩٨ (٩ نوفمبر سنة ١٢٩٨) تكون نافذة المصوب — (ر) صحة

طلب : — (ر) حجة تار من نظارة المعارف رقم ١٩ نوفمبر سنة ١٢٩٧ بطلت فانيت ومصرام المدرسة الطبية

(ناظر المعارف العمومية) بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار بجلسته المختصة بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٢٩٧ (٣ صفر سنة ١٣٠٥) قرر ما هوأت

#### (قانون المدرسة الطبية)

##### الفصل الاول — (في احكام عمومية)

(م) ١ تنقسم المدرسة الطبية الى ثلاثة اقسام (اولا) قسم الطب (ثانيا) قسم الاجزائية (ثالثا) قسم الولادة — مدة الدراسة بقسم الطب خمس سنوات ويقسم الاجزائية ثلاث سنوات ويقسم الولادة ثلاث سنوات للدروس الطبية خاصة — يسبق السنين المتقدم ذكرها سنة غشني بالسنة التحضيرية اعدت للتلامذة الذين اتقوا الدراسة الثانوية باحدى المدارس الاميرية او غيرها من المدارس الاجنبية ولم رغبة في الانتظام في سلك احدى المدرستين الطبية او الاجزائية — لا تقبل بالمدرسة الطبية سوى تلامذة خارجية بالمصروفات — والتعلم فيها يكون باللغة العربية

##### (في شروط قبول التلامذة بالمدرسة)

(م) ٢ يشترط في قبول الطالبين في السنة التحضيرية ان يقدموا الاوراق الآتية وهي (اولا) شهادة من نظارة المعارف العمومية دالة على انهم تمعوا الدراسة الثانوية (ثانيا) تذكرة الميلاد او ورقة تقديم مقامها واضحا بها ان الطالب بلغ من العمر ست عشرة سنة لغاية اول سبتمبر من السنة التي افتتح فيها الامتحان لقبول الراغبين (ثالثا) شهادة بمصرم السلوك والانتظام من المدرسة التي حضر الطالب فيها آخر

## ملحوظات

إجاءة الفرقة التي رتب فيها على متفشي الامتحان المنصوص عنه في الفترة الأولى من هذه المادة ويخفى عن ذلك الامتحانات التي تحصل في آخر السنتين المكتبتين (٦) اذا اقتطعت ثلثه عرب الحضور الى المدرسة سنة واحدة على الأكثر ورغب بعد ذلك في العودة اليها لزمه ان يؤدي الامتحان اللازم لتعريبه في الفترة التي يليق لها لكن اذا استمر هذا الاقتطاع أكثر من سنة لثمين على الطالب حيثما استئناف الدروس من الاول (٧) يتألف قوميين امتحان قبول من اساتذة المدرسة ومن اربعة متدربين يتعين نظارة المعارف من رجالها احدهم يكون معلما في اللغة العربية والثاني في العلوم الرياضية والثالث في اللغة الفرنسية والرابع في اللغة الانجليزية ويحصل هذا القوميون تحت رئاسة ناظر المدرسة أو وكيلها (٨) يرسل ناظر المدرسة للديوان نتيجة الامتحان مع جدول اعيان الثلاثة المراد قبولهم ليصدر امره بتقبولهم نهائيا (٩) كل من تأخر عن الثلاثة لتقبولين ولم يحضر الى المدرسة في الوقت المعين لانتاح دروسها ينظر ساقطة اذن من ناظرها بعد مستظما ما لم يكن تأخيره ناشئا عن احواله هزيمة واعذار صحيحة قوية

### ( في المصروفات )

(١٠) يجب على كل من يخدم في هذه المدرسة ان يدفع قبل عمله اليها اذ لم يتركها جيبا مصرى في يداه مائة بصة ثمين رسوم تجهيلها — اما المصارف التعليمية والادوات المكتبة واتجارب العميلة فقد تعددت فيها سري الى خمسة عشر جيبا مصرى تدفع بمقابل ثلاثة اشاط بالكتابة اربعة — السط الاول يدفع عند احتياج الدروس الثاني في اول شهر والثالث في اول مارس — وعلى من دفع هذه المصارف وثلاث السط الخامسة لسيهم في هذه السنة داخلية وخارجية باستدانة قصر العملي وكذلك على منها الثلاثة الجانية التي الكلام عليهم في المادة الخامسة عشرة ولا يكون طويلا الثلاثة اذ من في في بالمدرسة سوى التعليم وضو الدروس يبقى اياها لا يتكفل به غير ذلك وعليهم ان يتداركوا بانفس الكتب والادوات وذلك ماوراء لازم من — المصنفات والادوات (١١) كل مبلغ يدفع الى المدرسة بمصر حقا ولا يرد لرابها بوجه من الوصو (١٢) تدفع الثلاثة للذين يؤدون الامتحانات النهائية بمصارفهم من الدبلورة الا ان جيبا مصرى الى عربة المدرسة بصفة رسوم الفرقة (١٣) تدبر الحكومتكمه على سبيل الاعانة

### ( الفصل الثاني — في التعليم )

(١٤) التعليم بالمدرسة العلمية يمكن في المواد الآتية

#### ( أولا قسم الطب )

(١) القسم الحضوري — كيميا — طبية — تاريخ طبي — لغة عربية — لغة فرانسوا وبالانجليزية — (٢) القسم الاول للدراسية — تاريخ طبي — كيميا — فيسيولوجية — تشريح جنس — موسوعة — اوطام وظافات الاعضاء — ميكروجرانيا — علم تشريح الانسان — لغة عربية — لغة فرانسوا وبالانجليزية — (٣) القسم الثاني للدراسية — تشريح — فيسيولوجيا — ميكروجرانيا — (٤) القسم الثالث للدراسية — تشريح عرضي ومن خصه القسم المختص بالتشريح الميكروجرانيا — امراض عظام وطعام — اجال — جراحة — مادة طبية — اكلييك — (٥) القسم الرابعة للدراسية — امراض باطنية وطعام — الزودة — الرمد — الطب الشرعي — قانون الصحة — اكلييك — (٦) القسم

الحامسة) تربيته بالاسبالية . أكليته . انرابون على .  
صلىم — (محرطه) هب على الثلاثة الجارى فربهم على  
الاعمال بالاسبالية أوت . يندب في كرابس مضمرة جميع  
الملاحظات والملاحظات التي تراهي في كرابس

### ( ثانيا قسم الاجازية )

( السنة الضميرة ) حروس مة السنة في عون حروس السنة  
الضميرة فلالاة قسم الطب — ( السنة الأولى الدراسة )  
علم الثباتات . كيميا طية . ارباين . مادة طية .  
اشغال عملة في معمل الكيميا . لغة عربية . لغة فرنسية  
ارابلية — ( السنة الثانية الدراسة ) كيميا ارباينية  
علم السموم . مادة طية . علم القليل — ( السنة الثالثة  
الدراسة ) فربمات عملة باجرعانة الاسبالية — (محرطه)  
هب على الثلاثة الجارى فربهم على الاعمال بالاجازعانة ان  
الاندرا كرابس للوبلات وكسبابات ارباينية

### ( ثالثا قسم الولادة )

( السنة الأولى ) مادي التفرع . مادي السورلوجيا . التفرع  
التصلي لفرعي وللأصا والتأصلة للسا . لغة عربية —  
( السنة الثانية ) فائين صمة كسامل والأطخال . مادي فائين  
الصحة . ولادة صيلة . مادة طية . لغة عربية — ( السنة  
الثالثة ) أمراض الساسا . جراحة صغرى . مادة طية . ولادة  
صمة — ( السنة الرابعة ) فربمات عملة بالاسبالية —  
(محرطه) هب على فربمات مفرقة الولادة التي فربهم على  
الاعمال بالاسبالية ان يندب في كرابس مضمرة جميع  
الملاحظات والملاحظات التي تربيته في كرابس

### ( الفصل الثالث - في الامتحانات )

(م) ٢٤ تنقسم الامتحانات في الاصنام الثلاثة للدراسة الطبية في  
امتحانات اعرالسنة وامتحانات باقية (م) ٢٤ امتحانات اعر  
السنة تكون في المبدأ التي سار بترتيبها في اثناء السنة ويصير  
اجراوما في اربال شهر يوليو — وهب ان تكون الكرابس  
فيها الملاحظات والملاحظات التي تربيته بالاسبالية بالاجازعانة  
محرطه بالثلاثة العربية بان تخص بالنسبة لفراعات العلم واسوله  
وعلى المضمين ان يعطى للثلاثة فربة طيا يكون مكروما  
(١) في الممرسذ الكلي (م) ٢٥ امتحان الاغبرلثة الاولى  
في الطب والاجازية بصيربها بالنسبة لجميع المبدأ التي  
صار تعليمها للثلاثة في السنة الضميرة وفي مة السنة الاولى  
الدراسة ويحسد الامتحان الامتحان الاول في الامتحانات الباقية  
المحسوس عها في الماده المجادة والفاين والفاين والثلاثين  
(م) ٢٦ كل تلب تاعرف في ممرالسنة المكسبة عن المحسور في  
عشر الفروس لفرع من الفروع الطبية طية كات اربلية  
لا يكون له حق في المحسور في امحالات اعرالسنة (م) ٢٧  
وبسبب من ذلك من كات تاعرفه بالنسبة  
مرض او صمة رسمية اعطيت له من نظار الذرية  
(م) ٢٨ حدد الامتحانات الباقية ٤ فلالاة الطبوس فلالاة  
الاجازية فلالاة الولادة (م) ٢٩ لا يجوز للثلاثة المحسور  
في الامتحانات الباقية الا اذا ادعى باج جميع الامتحانات السابقة

التي تجمل في اعرالسنة (م) ٣٠ يعطى الامتحان الباقية التي  
فسون شفاي ويحرري وفيه جلت السنين واحدة وسنة  
القس الشفاي ميا يدخل القسم العمل (م) ٣١ امتحانات  
الباقية قسم الطب تكون في المبدأ الباقية — (الامتحان الاول  
الكيميا . الطية — الفارخ الطبي الفات الجارى  
تعليمها ( فراج الماده ٢٥ ) — الامتحان الثاني التفرع  
الخاص — السورلوجيا — الميكرو فاما والقسم العمل لما  
الامتحان يكون في فترج المجة وفي صيربها لأصا والسورجات  
( الامتحان الثالث ) التفرع المرضي — الامراض الباطنة  
والظاهرة . الاعمال الجراحية الماده الطية (الامتحان الرابع)  
الولادة . الزيد . الطب الفربي . قانون الصحة والقسم العمل  
لما الامتحان يكون نفس مريبتن مصابين بامراض باطنة  
وظاهرة وفربن عها ودم لم محسورين في التفرع المرضي  
والميكرو وجرافي وفي الفيلذ ان يندب عسدا الامتحان الرابع  
كرايس المحسوس الذي فيه ملاحظة ملاحظاته وسامداته التي  
مارسها في مة السنة التي اقامها في الاسبالية تحت الفربن  
(م) ٣٢ امتحانات الباقية قسم الاجازية تكون في المبدأ الباقية  
الاجازية تعليمها ( فراج الماده الخامسة والسورن ) . الامتحان  
الثاني كيميا طية . ارباين . مادة طية . ارباين عملي  
الامتحان الثالث كيميا ارباينية . علم السموم . تحليل  
كيميا . مادة طية . امتحانات عملة في الاغبرلثة الجارى وكيميا  
(م) ٣٣ امتحانات الباقية قسم الولادة تكون في المبدأ الباقية  
الامتحان الاول مادي التفرع . مادي السورلوجيا .  
تفرع المحسوس وأصا تابل الساسا تفرعها تصليها .  
الولادة السلة . فائين صمة كسامل والأطخال . الامتحان  
الثاني مادي فائين الصحة . أمراض الساسا . الجراحة الصغرى  
الماده الطية الولادة الصحة الاكليك (م) ٣٤ امتحانات  
الباقية فلالاة الطب والاجازية بصير اجراوما في المحسوس  
الاول من شهر نوفمبر وماربن وبليه من كل سنة وللالاة  
الولادة في المحسوس الاول من شهر نوفمبر وبزيم  
(م) ٣٥ هب على كل تقليد من الفلالاة الجارى فربهم على  
الاعمال بالاسبالية ان يندب في كرابس مضمرة فربم  
محسور لآخر امتحان باقية له الكرابس المؤشرطه مبروما  
الاعمال بالاسبالية با يندب محسور في الاكليك من ثبت  
انقطاعه عن المحسور مة المربيات السبالية فربم مبروما  
لا يكون له حق في الدورل في هذا الامتحان (م) ٣٦ مكره  
فربسبون الامتحانات من مربي الممرسلة الطبية ومن السورن  
الذين تعيم نظارة المعارف الصوبية وسدوني مصلط الصحة  
وفقا لما هو مرسوم بالماذة الثامنة عشر من الذكركر الصادر  
في ٨ فبرارس مة ٨٦ . ٢٧ رئيس امتحان يندب مبروما  
المعارف يندب اذ رأي مبرسوس مصلط الصحة (م) ٣٨ مة  
الامتحان الشفاي عس عسذ دقيقه عن مبرسوس عسذ الشفاي  
وعمل فربة كل منها ساسان (م) ٣٩ في اعر كل جلسة هب  
على اعلا الامتحان يندب لفرار على الدرجات التي امتحنتها فلالاة  
ان يندبها في محضر الجلسة (م) ٤٠ لكل عضو من اعضا





## ( السنة الثانية الدراسية )

اولا السيلولوجيا ( القسم الثاني ) القسم العلمي ١٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي يكون في السيلولوجيا العملية وعلى كل ١٦ درسا كل درس ساعتان ثانيا الميكروجرافيا ( القسم الثاني ) القسم العلمي ١٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ١٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ثالثا الفيزيولوجيا ( القسم الثاني ) القسم العلمي ١٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ١٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ملاحظة ) يجب على كل تلميذ ان يجري في خلال كل سنة من السنين الجاري تعليم هذا العلم لها تفرع جنة كاملة بحسب الطليعات التي يحصل اليه من طرف ناظر المدرسة ويكون هذا التفرع بعد مباشرة وملاحظة رئيس الاعمال الفيزيولوجية وعلى مقتضى ابحاثات وارشادات مدرسي العلم

## ( السنة الثالثة الدراسية )

اولا الفيزيولوجيا المرضية الدروس العلمية والعملية ١٦ درسا كل درس ساعتان ( ملاحظة ) يصور تفرعين التلامذة في هذه الدروس على الاعمال المختلفة بالميكروجرافيا المرضية ثانيا الامراض الباطنية ( القسم الاول ) يعطى على ١٦ درسا علميا كل درس ساعة ( ملاحظة ) يصور تفرعين التلامذة في القسم العلمي من هذا العلم بالاسبالية ويجب على رئيس الاكلينيكي ان يتم بتدريس على جميع الاعمال والاحوال الطبية وكل ما يتعلق بالاكلينيكي وتحليل الامراض وتوصيفها فضلا عن ذلك باجراء جميع الاعمال التشريحية المتعلقة بالاكلينيكي الباطني ( ثانيا ) الجراحة ( القسم الاول ) يعطى على ١٦ درسا علميا كل درس ساعة والقسم العملي به صير اجراء بالاكلينيكي في الاسبالية ( ملاحظة ) على رئيس الاكلينيكي اجراء جميع الاعمال التشريحية المتعلقة بهذا الفن وتفرع التلامذة على العمليات الجراحية وكل ما يخص من الاكلينيكي وتحليل المرض ( رابعا ) الاعمال الجراحية يعطى على ١٦ درسا علميا كل درس ساعة والقسم العلمي منها يكون على ٢٢ درسا كل درس ساعتان ( ملاحظة ) يجب على التلامذة ان يتفرعوا بانفسهم بالامراض العمليات اللازمة على الجهة الجراحية وغيره من الجند الصناعية خاسا اعادة التلية تعطى على ١٦ درسا علميا كل درس ساعة

## ( السنة الرابعة الدراسية )

اولا الامراض الباطنية ( القسم الثاني ) القسم العلمي ١٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي بالاسبالية ماسبق ابحاثه بخصوص ذلك في السنة الثالثة ثانيا الجراحة ( القسم الثاني ) القسم العلمي ١٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي بالاسبالية ما تقدم ذكره بخصوص ذلك في السنة الثالثة ثانيا الولادة تعطى على ١٦ درسا علميا وحسبها كل درس ساعة ( ملاحظة ) القسم العملي من هذا الفن يعطى على الجهة الصناعية واذا حصل بالاسبالية ما يدعى الى توليد امرأة من النساء المجهولات كما يحصل هذا الامر مرسوما لتدريس من الدروس العلمية رابعا الزيد يعطى على ١٦ درسا علميا وحسبها كل درس ساعة ( ملاحظة ) الزمعة على الدروس العلمية لهذا الدرس تكون باستعمال آلات

والاجهزة الزيدية والقسم العملي به صير اجراء في الاكلينيكي خاسا تفرع اخصه يعطى على ١٦ درسا كل درس ساعة ( السنة الخامسة الدراسية )

( اولا ) الطب الشرعي القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة - ( ملحوظات ) القسم العلمي من هذا العلم يكون تفرعين التلامذة على الاحوال التي تقع بالاسبالية وتقتضي عمل الكشف الطبي واذا لم يحدث شيء من هذا التليل بها فتعمل بغيره يجب ان تقوم مقام ذلك ( ثانيا ) الاخر بازيين القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ملاحظة ) تلامذة السنة الخامسة للطب يحضرون دروس الاخر بازيين العملية والعملية بقسم الاجزائية

## ( في التفرع بالاسبالية )

بعد اجراء امتحان اخر سنة للسنة الرابعة الدراسية تجبيل السنة تلامذة الاول من تلامذتها داخلية ويقومون بمساعدة الاعيان في المستشفى مدة ستواحدة ويعطى لهم في مقابلة ذلك شيء معلوم من مصفحة الصحة وبقية التلامذة السنة الخامسة يجملون بمساعدة شرف بالاكلينيكي وعليهم القيام بالخدمات اللازمة بالاسبالية كذلك سنة واحدة وجميع هؤلاء التلامذة سواء كان يدفع لهم شيء او لا يدفع يحضرون امتحانهم النهائية ويتابعون تنفيذها طبقا لنص المادة الخامسة والشعرون من قانون المدرسة الطبية

( دروس قسم الاجزائية - السنة الخامسة )

( اولا ) الطبيعة يتعلمها القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ثانيا ) الكيمياء ( القسم الاول ) القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ثالثا ) التاريخ الطبي ( القسم الاول ) يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة ( ملاحظة ) تلامذة الاجزائية يحضرون دروس الكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبي مع تلامذة الطب

## ( السنة الاولى الدراسية )

( اولا ) الكيمياء ( القسم الثاني ) القسم العلمي منها

## ملاحظات

كل درس ساعة واحدة والتقسيم العملي ٩٦ درسا  
يعمل ذلك على ٦٦ درسا كل درس ساعة

### ( السنة الرابعة — قرين بالاصحابية )

تعليمات قسم الولادة بعد ان يؤدى الامتحان اخر سنة لثمة  
الثالثة مع الجراح مدير تعليمين مساعدات شرف ويكلف  
بأية الاعمال اللازمة بالاشتغال لفظة بالنساء ومهضر  
في أثناء ذلك استضافات الهاتية ويأمن شخبها —  
والفلاحة لطيفات الاول يجب تربى الامتحان يحصل  
داخلية بالاشتغال ويرسلن في نظير ذلك من مطبوعات

طب — ١٠ احلان من مطبعة الصحة للصورة

بذ على فرجى الفلاح الصادر ٢٠ بوله ٨٨ حادو عمل  
فيه دم الصرع حاصل ساعة الفلك الكواكيب انطسطين والحيات ان  
٢٠٠ قرى صالح بدان كان غرض دكتور ٧ ديسمبر ٨٧ بلغ  
١٠٠ قرى

طب ( مدرسة ) — ( ر ) صحة ١٨ سنة ١٣٠١

طب شرعي — ( ر ) صحة ١٨ سنة ١٣٠١ م ١٢

طب — ( ر ) جريدة ( ق ) — مطبوعات

طب ووفات الخليل — ( ر ) ماروف حموية

٢٠ يولييه سنة ٨٥

طب ( مدة الإقامة بمحة السودان وهر ) —

( ر ) جهادية ١٨ سنة ٩٧

طب ( جمل — ( ر ) حجر ( مجلة ٩٦٤ — ( ش ) ٤٩١

طب ( ر ) شهادة مدرسة

طب ( ر ) مضي المدة ( ق ) ٢٠٩ — ضبطية

تقائية ( ق ) ٢٥ — فاضي التفتيش ( ق ) ٥٩ — ٦١

— تزوير ( ق ) ١٩٩ — رشوة — اسقاط

الحوامل ( ق ) ٢٤٢ — افشاء السر ( ق ) ٢٨٤

طب ( ر ) عتافات ( ق ) ٣٤٤

طوار — ( ر ) سرقة ( ق ) ٣٠٠

طرو — ( ر ) لبيان طرو — اشغال شاقة

طرح البحر — ( ر ) منشور تاريخه ٢٠٠ سنة ١٦

( ديسمبر سنة ٨٢ ) مع بيع الاطيان طرح

الهر بالجزائر التي لم يكن لها حدود ثابته

يا حق كان ورد قاله من مطبعة مدير الامور كاتيه بحسب ٢٩

فمن وكروالطيان طرح به راحة علة الاجر كاتيه حلت الزفة

من الخاص في خرايا ارجع فيها ان الاطيان المذكورة لكونها طر

لا تطل على حاة واحدة لان من عانة الاطيان طرح البحر لزيادة

والطرح في كل عام بالصبة ليقول البحر طرطا ورف سبعا

وساسها سبعا وتاهيرها على دة الشهرى حتى اذا حصل بها زيادة

تأخرى يقع باجارتها وان حصل جرح فاك بهر استغناء من دة

الايجار لان الشرى في قول البحر طرطا يحصل عرجا غيرة يحصل

منه الشكر من دة الاطيان وان حصل بها زيادة بهر البحر سبعا

بها رداء جة بقر بخره بالسطح الارض المذكورة من بيع طرطاما

على دة الذي وتأجيرها شوك وحيد لا تطل الخال من ويرد لجان

٩٦ درسا كل درس ساعة والتقسيم العملي ٩٦ درسا  
كذلك كل درس ساعتان ( ثانيا ) التاريخ الطبيعى  
( القسم الثاني ) يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة  
تواهي في هذا العلم هنا نفس المخطوطة السابق يابها في  
الصحة التشخيصية ( ثالثا ) الاقر بازيين القسم الطبي منه  
٩٦ درسا كل درس ساعة والتقسيم العملي ٩٦ درسا  
كذلك كل درس ساعتان

### ( السنة الثانية الدراسية )

( اولا ) الكيمياء التطبيقية تعطى على ٩٦ درسا عمليا  
كل درس ساعتان ( ملحوظة ) دروس هذا العلم  
تكون بشريين الثلاثة على التحليل والاعمال الكيموية  
اليدوية في العامل المدة لذلك بالمدرسة ( ثانيا )  
علم السحيم القسم الطبي منه ٩٦ درسا كل درس  
ساعة ( ملحوظة ) والقسم العملي لهذا العلم يتدرج في  
دروس الكيمياء التطبيقية ( ثالثا ) الكيمياء الاقر بازيية  
تعطى على ٩٦ درسا عمليا كل درس ساعة

### ( السنة الثالثة — قرين بالاصحابية )

على ثلاثة الاجزائية بعد ان يمضوا امتحان اخر سنة  
للسنة الثانية الدراسية ان يقوموا بتأدية الاعمال  
اللازمة لصناعتهم بالمستشفى مدة سنة واحدة والاولان  
منها بحسب ترتيب الامتحان يمتنان داخلية ويدفع  
لها في نظير ذلك شيء معلوم من طرف مطبعة الصحة  
— ويجب على جميع الثلاثة الجارى تمريرهم على  
الاعمال بالاشتغال ان يمضوا في الاشغال العملية التي  
تعمل بمحل المدرسة وان يصيروا امتحانهم النهائية  
ويستعدوا لتفويضها

### ( دروس قسم الولادة — السنة الاولى )

( اولا ) مبادئ الفشرح تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة  
ثانيا ( مبادئ التصوير لهما تعطى على ٩٦ درسا كل درس  
ساعة ) ملحوظة هذه الدروس تشمل الدروس الصلبة مع  
البساطة والاعجاز

### ( السنة الثانية )

( اولا ) الولادة السهلة تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة  
( ثانيا ) امراض النساء تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة  
( ثالثا ) المادة الطبية تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

### ( السنة الثالثة )

( اولا ) الولادة الصعبة تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة  
( ثانيا ) قانون صم الحوامل والاطفال يعطى على ٩٦ درسا



هرقا في الطلاق بحيث لا تستعمل الا فيه باي لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة المبرمة في الكتابة المرسومة المستقينة واشارتا الاخرس والاشارتا الى العددي الا باصابع مصبورة بقط الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية انما لا بد لوقوعه من اضافة اللفظ الى المرأة ان اردت طلقها ولو الاضافة ممنوعة — وان كانت هي الالفاظ التي لم توسع للطلاق وتحملة وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق الا بنية او دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكتابة ان كانت المستتينة الغير المرسومة تستوقف على النية

### ( في اقسام الطلاق )

(م) ٢٢٦ الطلاق قسبان رجعي وبائن وبائن نوحان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فلاول من الوحيين ما كان باواحدناو ثنتين والثاني ما كان بالثلاث وبسببنا

### ( في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة )

(م) ٢٢٧ يقع الطلاق رجعيا بصرح لفظ الطلاق اذا اخيف اللفظ ولو معنى الى المرأة المدخول بها حقيقة غير مفروقون بموضع ولا بعد الثلاث لا نصا ولا اشارة ولا منموتا بمنت حقيقي ولا بالمل التفصيل ولا مشبا بسفة تدل على بينونة — فمن قال لاسرا نه المدخول بها حقيقة انت طالق او مطلق او طلقتك فقد اوقع عليها طلقة واحدة رجعية سواء نولها رجعية او بائنة او نوى اكثر من ذلك او لم ينو شيئا (م) ٢٢٨ صحتها على الطلاق والطلاق يلزمي يقع بكل منهما واحدة رجعية ولو نوى ثنتين وان نوى اللفظ ثلاثا وقص (م) ٢٢٩ يقع الطلاق رجعيا بثلاثة الفاظ من الفاظ الكتابة وهي اعتدي واستبرئي وحكم واقت واحدة — فمن قال لزوجته لغيرنا فهو في حالة الرضا توقف وقبح الطلاق على نيته فان نوى به الطلاق ثنع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او اكثر من واحدة وان لم ينو شيئا فلا يقع شيء — وان غاطبها به في حالة الغضب او جوابا عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلقة واحدة رجعية بلا نية (م) ٢٣٠ الطلاق الرجعي بواحدة كان او ثنتين لغز لا يرفع احكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت

المرأة في العدة وانما تنكف في بيتها المضاف اليها بالسكنى ويندب جعل سقنة بينها وبين زوجها وتقتضا عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويحوز به الاستمتاع والوقوع وسير بذلك صراجها واذا مات احدها قبل انقضاء العدة ورثه الآخر سواء طلقها زوجها في حال صحتها او في مرضه برضاها او بدونه (م) ٢٣١ كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطلقه واحدة رجعية او تطلقين كذلك لو حرة فله ان يراجعها ولو قال لا رجعة لي بدون حاجة الى تجديد العقد الاول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت في العدة سواء علمت بالرجعة او لم تعلم وصوابه وضمت بها او ابت — ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة الحائض بعد الغلظة ولو كانت الغلظة صحيحة (م) ٢٣٢ صح الرجعة قولنا براجعتك ونحوه خطابا للمرأة او راجعت زوجتي ان كانت غير غاطبة وقبلا بالواقع ودواحي التي توجب حرمة المصاهرة ولو اغتلاسا منه او منها (م) ٢٣٣ يلزم ان تكون الرجعة مفروقة في الحال فلا يصح اضاقتها الى وقت مستقبل ولا تطلقها بشرط (م) ٢٣٤ الرجعة صحيحة بلا شهود وبلا علم المرأة الا انه يندب للراجع ان يعلم المرأة بها اذا راجعها قولوا ان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حملها فضلا (م) ٢٣٥ تنقطع الرجعة وبذلك المرأة عصمتها اذا ظهرت من الحيضة الاخيرة لتمام عشرة ايام وان لم تقتسل (م) ٢٣٦ اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المعتدة انقضاء صدها بالحجس وادعي الزوج عدم انقضاءها وان له حق الرجعة تصديق المرأة يبينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحمله واقل مدة عدة يحض سنون يوما للحرة (م) ٢٣٧ الرجعة لا تنهد المطلقات السابقة بل اذا راجع الزوج امرأة ثم بعد طلعتين ثم اوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى ان تزوج غيره بنكاح صحيح وبانقضاء بعد الوطأ في التبريل بطلاق او موت (م) ٢٣٨ يجزى المزدول من المهر باقتضاه العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيا واقضت عدتها صار ما كان مؤجلا في ذمته من المهر حالا فتطالبه به — وانما يجزى المزدول

إذا لم يكن فيها فإن كان كذلك فلا يتجمل بل  
تأخذ على تجويزه وإقسامه في واحدتها  
(في الطلاق البائن ولو به وأحكام كل ما)  
(م) ٢٣٩ يقع الطلاق بآثا بصريح لفظ الطلاق إذا  
اضيف اللفظ إلى المرافعة المدخول بها مقرونا بأحد الثلاث  
نصاً أو إشارة بالأصابع مع ذكر لفظ الطلاق أو سموتاً  
بنت حقيقي أو مضافاً إلى الفعل تفضيل بنبأ عن  
الشدة وإلى زيادة أو مشبهة بما يدل على البينة — فمن  
قال لا سراً أنت طالق تطلقه شديدة أو طويلة أو  
عريضة أو أشد الطلاق أو أطول أو أعمده أو تطلقه  
كأجلبل تقع عليه واحدة بآثا — وإن قال لها أنت  
طالق بآثا أو البنت بآثا بواحدة سواء نوى أو لم ينو  
طالق بآثا بآثا الثلاث وقص — وإن قال لها أنت  
طالق ثلاثاً أو أشار إليها بثلاثة أصابع مشدودة قالها  
أنت طالق هكذا بآثا بينة كبرى — وكذلك إن  
قال لها أنت طالق أكثر الطلاق أو أنت طالق مراراً  
أو ألف مرة (م) ٢٤٠ كل طلاق يلحق المرأة غير  
المدخول بها فهو بائن — فمن قال لزوجته غير المدخول  
بها حقيقة أو حكماً أنت طالق بآثا بواحدة ولا عدة  
عليها وكذا لو أخطئ بها بلا وض ولكن عليها العدة —  
فإن طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقص وإن فرق الثلاث  
بآثا بالأولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (م) ٢٤١ من  
طلق زوجته طلاقاً رجعيماً بواحدة أو لثنتين أو حرة ولم  
يراجعها حتى انقضت عدتها بآثا بينة صغرى ملكت  
بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها (م) ٢٤٢ من طلق  
أمراته خلافاً واحداً مقروناً بعوض وقيل في مجلسها  
بآثا بواحدة (م) ٢٤٣ من قال كل حل أو حلال  
الله أو حلال المسلمين علي حرام طلقت جميع نسائه  
طلقة واحدة بآثا بلا نية وإن نوى بثلاث الثلاث وقص  
— فإن قال الحرام يرضي أحرمتك أو أنت معي سكت  
الحرام بآثا المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقاً وإن كان  
له امرأه غيرها فلا يقع عليها (م) ٢٤٤ جميع الفاظ  
انكابات أن وقع بها الطلاق يكون بآثا بواحدة أو  
ثلاث على حسب قوة الزوج ما عدا الألفاظ الثلاثة  
المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجعها (م) ٢٤٥ إذا أتى  
الزوج البالغ العاقل من أمراته ويرى في إيلائه ولم يئن

### (في تعليق الطلاق)

(م) ٢٥١ الطلاق لفظ كان أو الكتابة مع أن يكون مفزاً  
أو مطلقاً فالخير ما كان صيغة مطلقة غير ملزمة بغيره ولا  
مضافة إلى وقت ومذاً يقع في الحال — وأصل ما كان ملزماً  
بغيره أو أحاده أو مضافاً إلى وقت ومذاً بغيره ونوه في  
وجود الشرط أو إجماعه أو طول الزمان المضاف إليه —  
والتعليق بين (م) ٢٥٢ بتعريضه التعليق أن يكون مدلول  
فصل الشرط مدلولاً على غير الوجود لا لصقاً ولا مستلزماً ولا

معتصلا لغيره — فالملوك على حق في بيعهم لغيره فبأنه سكر إحداه  
والتي على من أمر حال لغيره — وكذا يكثر الطلاق المدعول  
فيه الملك والطلاق بحالة مخالفة لأحكامه أو وقوعه  
وكذلك الحق على المصلحة الإلهية سموية حصلا لا معتصلا  
الآن لغيره (٢٥٢) يتردد في فهم القليل أن يكون في ملكه  
الملك بغيره أو سكر أي حال فبأنه أو في عدة الطلاق الرسمي  
أو البائس في بعض صوره أو مضاعفا إلى الملك — فإن إصافه  
الحق إلى المرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد  
تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بفرقه (٢٥٤) وظل  
ملك النكاح يفرغ طلقه بانه أو تدين لا يملك البهيم  
المعدودة حال فبأنه — فمن على طلاق امرأة ما دون الفلوات  
أو ما لو لم يأمها ما دون الفلوات يفرغ قبل وجود الشرط  
ثم تزوجها ووجد الشرط بعد الطلاق المعلق كذا (٢٥٥)  
وظل المثل يفرغ الفلوات يعلق ما دون الفلوات  
والفلوات أجنبية لغيره — فمن على ما دون الفلوات أو الفلوات  
لغيره ثم يفرغ الفلوات قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد التعلق  
يعلق المصلوب بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من المطلقات  
أني عليها في الملك الأول (٢٥٦) فصل البهيم ولا يقع ما  
عمل بعد وجود الشرط سواء كان بغيره في الملك أو بعد  
زواله لكن أن وجد فبأنه المرأة في الملك حقة أو في حق  
الطلاق يقع عليها الطلاق وإن وجد بعد زواله فلا يقع شيء  
(٢٥٧) لا يثبت الخلفاء في بين واحدة أكثر من مرة في  
جمع إدوات الشرط إلا إذا استعملت كذا — لأن ادخلها  
على غير الزوج بان قال لا إمرأه كذا ردت أمك فانت طالق  
فلا يصح البهيم إلا بالبرأة الثالثة وفي كل باردة ههنا  
سواء إذا ثبتت الفلوات ثم تزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع  
عليها الطلاق أن رأت — وإن ادخلها على سبب الملك وهو  
الفرج بان قال كذا تزوجت امرأة في طلاق فلا تصح أي ثبت  
بالتفريق بل تطلق المرأة بكل زوج ولو بعد زوج آخر (٢٥٨)  
إذا طلق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فإن رجعا  
أو الثاني منها بالبرأة في الملك حقة أو سكر مع الطلاق ولا  
فلا (٢٥٩) ما لا يملك بغيره إلا من المرأة فلا تصح إلا في  
حق نفسها خاصة فإن طلق غيرها وطلاق غيرها على نفسها  
فانت حقة ولم يصدقا الزوج طلقه في باقرها دور  
غيرها — فإن كان النكاح قد انتقض معها قبل طلاق  
سواء

### (في تزويج الطلاق للمرأة)

(٢٦٠) للزوج أن يفرس الطلاق للمرأة ويملكها إذا ما  
بغيره منها أو جعل امرأ يدعا أو بغيره لمصلحة ولا  
يملك الزوج الرجوع عن الفرس بعد إتمامه قبل جواب  
المرأة (٢٦١) إذا قال الزوج لإمرأه أعتدي نفسك  
أمرك ذلك نكاحا تزويجيا فترس الطلاق إليها أن تختار نفسها  
ما دامت في مجلس عليها مشافهة أن كانت حاضرة أو أبعدا  
أن كانت غائبة ولو طلق المجلس ما طلق ما لم يفرس  
فإن قامت منه قبل صدور جوابها أو أتت قبل ما يدل على  
إعراضها بطل عارضا ما لم يكن الفرس معلقا بنفسها بإداة  
تزيد عموم الوقت أو مرفقا بوقت معين — فإن كان معلقا

بغيره بإداة تزيد عموم الوقت فبأنه إعتدي لنفسها شيء شات —  
وإن كان مرفقا بطل عارضا لا يفرس الوقت شيء لو  
كانت قائمة ولم تلم بالفرس إلا بعد فوات الوقت المحين  
فلا عارضا (٢٦٢) إذا قالت الفرس ألقا إعتدي أو ألقا  
جعل امرأ يدعا في مجلس عليها أعتدي نفسي أو طلق  
نفسى بآلة واحدة سواء يرى الزوج بذلك واحدة أو تدين  
— ونحوه في الفلوات في الأمر باليد ولا يصح في الفرس  
(٢٦٣) إذا فرس الطلاق لمصلحة المرأة وقال لها يصح لك  
على نفسك فطلقت في المجلس وقع واحدة رجعية (٢٦٤)  
لخالته في أصل العدد يظل الجواب لو خالته لا يكثر  
يقل — فإذا فرس الزوج للمرأة تطلق واحدة فطلقت  
نفسا لثلاث فلا يقع شيء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا أو  
لخالته فطلقت واحدة ونفس واحدة (٢٦٥) إذا قاله لا  
الزواج لا يعلق الجواب بل يعلق الوصف الذي به لخالته  
ويقع على الزوج الله ففرس به الزوج — ولو فرس  
بأنه لخالته أو فرس فسكت الجواب لأنه يقع ما أمر به  
وهذا إذا لم يكن الطلاق معلقا بغيره — فإن كانت  
معلقا بغيره فخالته في الوصف بطل الجواب رأسا وكذا  
لو خالته في العدد ولو بالز

### (في طلاق المرأة)

(٢٦٦) المرأة التي يفرس به الزوج فلها بالطلاق مرت  
فريقين ووجهها لغير تزويجها أو من الفلوات من التي يعلق  
عليه فيه الفلوات ويمنع من القيام بمصلحة خارج البيت بعد  
أن كان قادرا عليه سواء أعتد في الفرس أو لم يعتد (٢٦٧)  
من خلفه عليه الفلوات غالبا كمن خرج مرت الصف يبارز  
رجلا أو قدم للفتل من ففاس أو خاف الفرس في سيدة  
تلاصحت عليها الأصابع حكة حكم الفرس القالب عليها فلا  
(٢٦٨) الحمد بالسلطان والمخرج ما دام زواجا ما بين  
الله حكمهم كالفرس — لأن قدمت الله بان صارت  
سنة لم يحصل لها إردبان ولا تغير في أصولهم فبأنه بعد  
السنة في الطلاق وبغيره كغيره (الاصح) (٢٦٩) مرت  
كان مرضا يعلق عليه الموت منه أو واقعا في حالة  
خطر يعلق بها الفلوات غالبا وإن أمراه وهو كذلك خاتما  
بلا رضاعا ومات في المرض أو مو على تلك الحالة بذلك  
السبب أو بعد المرأة في السنة فبأنه تريت منه إذا استمرت  
أهلها للارت من وقت الإطالة إلى الموت فإن بررة الزوج  
في مرضه أو زالت عنه تلك الحالة في مات به أو حادثة  
أخرى وفي في المدة فبأنه لا تريت (٢٧٠) تريت المرأة أمسا  
زوجها إذا مات وفي سنة الله وكانت مستحقة للزواج في  
الصور الأربعة (الأول) إذا طلق من زوجها وهو مرضي  
أن يملكها رجعا فبأنها ما دون الفلوات أو بطلت (الثانية)  
إذا ألقاها في مرضه وفرق بينها (الثالثة) إذا آتت منها مرضا  
ويستدق لثلاث في المرض في ياتد منه يمدد قربها  
(٢٧١) لا تريت المرأة من زوجها في الصور الأربعة (الأول)  
إذا آتت الزوج على ألقاها بغيره تلف (الثانية) إذا طلق  
في مه الإطالة خاتمة عتار (الثالثة) إذا طلقها رجعا أو لم

بطلتها ويطلب مع ابه ما يوجب حرمة المصاهرة أو مكنته من نكاحها طليقا أو كرها بغير غير أبيه (الزوجة) إذا آلى بها في حصة وباتت في مرفعه (الحجاسة) إذا دخلت المرافة منه برفعه أو احتاربت نفسها بالبلوغ أو وقع الفرقان فيها بالعلم أو تحريما به على طليقتها (السادسة) إذا كانت المرافة كفاية وقت إقامتها لم استبد بها أو كانت مسلمة وقت الإقامة ثم ارتدت ثم استبد قبل مرفه فأنشأها في هذه الصورة لا يجد عليها في الميراث منه بعد سقوط برفعها (السابعة) إذا إقامتها بغير محرم بخاص أو وهو محصور في حرم أو في حلف القاتل أو في سبينة قبل خوف الفرق أو في وقت غش الوفاء أو وهو فام بصلحه خارج البيت متفككا من أم (د) ٣٧٢ إذا باشرت المرافة بسبب الفرقه وفي مرفعه لا تقدر على القيام بصلحه معها بأن أوصت الفرقه باختيار نكاح بالبلوغ أو بفسلها بأن زوجها ما توجب حرمة المصاهرة ومالك قبل انقضاء العقد فإن زوجها بغيرها

طلاق - (ر) خلع - - - رضاعة - - - عدة - - -  
فرقة - - - مهر - - - نصب  
طلاق بائن - (ر) نكاح (ش) ٢ - - - طلاق  
(السام الطلاق)  
طلاق بائن ينفقه بكبرى - (ر) طلاق (السام الطلاق)  
طلاق بائن ينفقه صغرى - (ر) طلاق (السام  
الطلاق)

طلاق بت (ر) طلاق بائن  
طلاق مطلق - طلاق (تطبيق الطلاق)  
الطلاق رجعي - (ر) طلاق (السام الطلاق)  
الطلاق خلع - (ر) طلاق (تطبيق الطلاق)  
طلبه الاستخدام بالحكومة - (ر) مستخدم وأما  
الطلبات (الترتيب الداخلي لكل نظارة)  
طلب تأخير - (ر) حضور (ق) ٥٣ - - - ضمان  
طلب جديد - (ر) غيبة (ق) ١٧٥ - - - استئناف  
(ق) ٣٦٨ - ٣٦٩  
طلب حضور - (ر) تكليف بالحضور - - - تقديم  
الضام - - - إعلان - - - ميعاد  
طلب الشفعة - (ر) شفعة (مقالة ١٠٢٨ - شفعة)  
طلب قضاي وأوراق من جهات الحكومة -  
(ر) صور وأوراق  
طلب القضاء - (ر) محكمة أهلية ١٧ رسته ١٣٠١

ملف - (عساكر الدخيلة) مشور بشأن ما أجريته لالة  
(من بط ماقيات عساكر الطلبة بالمديريات  
بموازين سنة ٨٢ بملية مكنته أسوة باقي العساكر) ٢٤٢  
سنة ١٨٨٢  
لما أن علم مما ورد من بعض المديريات أن عساكر  
الطلقات بها مقرر لم باعية وبطل تعيين بالاقل عتا  
تقرر للعساكر الذين ماهياتهم مكنته بواقع الفر  
١١٠ قروش والاولياشي ١٢٠ والجواويش ١٣٥ حسب  
ما تقرر بمجلس الشعار وكتب عنه للمديريات في ٢٨ ذي  
الحجة سنة ٩٨ فلكون مقتضى ما صدر من مجلس الشعار  
هو جعل ماهيات الانصار العساكر والاولياشي والجواويشة  
بالمديريات الفئات التي ذكرت ملية مكنته  
والمعلوم أن المديريات كانت بحجرة صرف بملية  
التعيين تقديرا والقصد انما هو اعتبار الصرف لا لئلا  
العساكر حسب ما قرره المجلس المشار اليه بما فيهم  
عساكر الطليات اذ انهم لم يخرجوا عن مالتهم  
بهم كتب لئالية بمسوية موازين سنة ٨٢ على  
حسب ما ذكر فالآن وردت الحادة المالية بقيمة ٢٠  
ربيع الاخر سنة ٩٩ بمرة ٤٣ بان موازين قسم الادارة  
سنة ٨٢ بمضا واردة به ماهيات عساكر الطليات  
بواقع ملية مكنته حسب ما توضح والبعض مندوج  
به ملية وبطل تعيين وبمعرفة المالية جرسته تسوية  
تلك الموازين بميل ماهيات الفر ١١ قروش والاولياشي  
١٢٠ والجواويش ١٣٥ وصار ابطال ثمن التعيينات  
من المصروفات والزيادة التي نشأت نظير ذلك  
احتسبت من المصروفات المستحقة التي بدون صرف  
وبغير كالميلين بالكتشف الذي ارسلته مع اذاعتها للوهم  
بيان ما خص مديريه طوكم اعلام من واقع ما يهيم بحث  
ما تقرر لكل جهة لم يتجاوز حده وسرغوب التحويل  
للمديريات من هنا بما ملية العساكر المذكورين على وجه ما  
ذكر لما ان الطليات تابعة للادارة وحيث الحالة مكنته  
الكتفى اعتبار ماهيات عساكر الطليات بالمديريات  
بالتفات التي اندريت لم بالزيادة أسوة باقي العساكر  
الموجودين بها فقد تقرر لماني تاريخه بذلك من الحجة  
هنا تمك لمطوية والاجرا في ٥ ربيع الاخر سنة ٩٩



**طلبية** — (عساکر الطليعات) منشور من لطارق الداخلية  
في ٢٩ صفر سنة ١٢٠١ هـ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٢٠)  
عن الذي يجرى به لطارق الواحد من إحداء بتاريخ سنة ٨٤

أما في تهريري يا لطارق فية الصيحات

١٠ ٩٨  
الارنازي  
١٨٦ ١٨٤  
الفسري

٢٤٢ من كرهه سكره لطارق الواحد منهم

٥٢٩ ٢٠  
بعد ان اتمموا سره لساكر الطليعات من ماعيات وفتيحات المصريات  
والاطاعات حسب جرد الازايين عليه سنة ٨٢ لم تكن على لوق واحد  
للافتاء ساداة الجميع بعض وهم اذاع لفتحات من احماد بها  
الحدود لا ينسب بطرقا ان ماعيات اولئك الحدة بالمعيات المذكورة  
تكون مكينة ولا يعرف لم يعرفه الا ان الكساري لنداسه بالمتحدثين  
بعضهم غير ما كسره في سنة ٨١ ولما قد صار درج ماعية صاكر الطليعة  
التي يسمونها بطريقا في سنة ٨١ ولما قد صار درج ماعية صاكر الطليعة  
في مركزها كما توضح اعمالهم وقروهم للعلوية والاميراء على هذا الوجه  
من اجداء بتاريخ سنة ٨٤ لحيات ما بعد الازايين بذلك

**طلبية** — (منشور من لطارق الداخلية في ١٨ راسه ٣٠  
١٢٧ بتاريخ سنة ٨٤)

حيث ان ادارة لطارق الطليعات وخدماتها وخدماتها وكافة ما يتعلق  
بها قد اتتد لخدمة عموم البوليس من اجداء فخر بتاريخ سنة ٨٤ وصار  
من الامور اشدك سكره وصاكر وخدمات الطليعة المرفوعة فيه مركز  
على يد البوليس لاسر ما يلزم من الامور والاحتال لطارق قروهم  
للعلوية والاميراء كما ذكر في تاريخه صاكر لاسر بعض عموم البوليس الملك  
الطلبية — (قرار من مجلس لطارق بفتح صباط وصف صباط  
(وعساکر الطليعات لخدمة البوليس

هذا ماورد من رياسة مجلس لطارق لطارق الداخلية بتاريخ ٦  
نوفمبر سنة ١٨٨٤ (نمرة ٢٢٦)

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ١٥ محرم سنة ١٣٠٢  
نوفمبر سنة ٨٤) تليت المذكورة المقدمة للمجلس من  
لطارق الداخلية بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠١ الواضع  
بها انه بالنظر لتتبع صباطان وصف صباط وصاكر  
الطليعات في النبط والربط والنظام العسكري لادارة  
البوليس في الحمايات والماعيات وغيرها للديريات  
والمحافظات الموجودة من فيها وكون هذا غفلا بنظام  
بهر الاضغال وربما يؤدي لوقوع الاتيساس في

الامور المختصة بالنبط والربط بين البوليس وتلك  
الجهات قد رأى جناب مفتش عموم البوليس بموافقة  
نظارة المالية ان صباط وصف صباط وصاكر الطليعات  
يكونون يابسين في الادارة والحسابات من ماعيات  
وعلاها لخدمة البوليس بصفة مصلحة واحدة وسرغب  
التنظر في ذلك بالمجلس وصار الملاحم ايضا على الراي  
المعطي من اللجنة المالية وبالمداولة ثروت الموافقة على  
تتبع صباط وصف صباط وصاكر الطليعات على  
الادارة والحسابات من ماعيات وعلاها لخدمة  
البوليس بحيث انه لا يفتي على ذلك زيادة مصاريف  
وبناء عليه قد كتب في تاريخه لطارق المالية بما يلزم  
واتتفق بقرره لاسر لطارق على مقتضى ما لقرار  
وقد يمت نظارة الداخلية بذلك الى كافة الجهات  
لعمل بما اتتفاء

**طلي** — (ر) مسكوكات (ق) ١٧٩

**طلي** — (ر) احيان زراعية — اكل بحر —

**طلي الاثر** — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق)  
٨٤ — ٦٠

**طلي البحر** — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩

**طلي التيارات** — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق)  
٦٢ — ٨١ — ٨٧

**طلي** — (ر) محكمة (لا) — منفعة عمومية  
٢٤ مارس سنة ٨٦

**طريف** — (ر) خفر —

**طوب** — (ر) قمر الطوب

**طير** — (ر) صياد — صيد

**طون موات** — (ر) احيان زراعية — شركة  
الاباحة — اهلاك الميري الحرة

# ظ

شهر— (ر) اجارة (مجله ٥٨١)

طوف علف للبرية — (ر) عذر

ظهورات — (ر) احتياطي — مستظلم ٧ يولييه سنة ١٨٨٣

مماشى ٢٧ ستمبر سنة ١٨٨٤



# ع

عارة - (جمله)

## (الفصل الاول)

(في المسائل المتعلقة بمقدار الاعارة وشروطها)

(٨٠٤) الاعارة تنفذ بالانهاب والتبرل والتماطي مثلا  
قال شخص لا عارئك مالي هذا او قال اصيلك ايا عارة  
فقال الامر فليد او فقهه ولم يقل شيئا او قال رجل لاسان  
اعطني هذا المال عارة فاعطاه اياه انصرفت الاعارة (٨٠٥)  
سكت المهر لا يعد قبولا لطلب شخص من امر اعارة في  
سكت صاحب ذلك الذي لم اعطه المستعير كالت فاعطيا  
(٨٠٦) للمهران يرجع عن الاعارة متى شاء (٨٠٧) ففسخ  
الاعارة يثبت للمعير والمستعير (٨٠٨) يشترط أن يكون  
الذي المستعير صالحا للائتمان به بانه عليه لا نعم اعارة للمعير  
الناد القار ولا استعيره (٨٠٩) يشترط كون المعير والمستعير  
حاملين سبيلين ولا يشترط كونها بالدين بانه عليه لا يجوز  
اعارة للمعير ولا للمعير غير المبرور بالشيء المذخور فيجوز  
اعارته واستعارته (٨١٠) القبيض شرط في العارة فلا حكم  
لها قبل القبض (٨١١) يلزم تعيين المستعير وبه عليه اذا  
اعار شخص احداه فاجوز بدون تعيين ولا يجوز لا نعم الاعارة  
بل يلزم أن يكون للمعير متبعا للذات التي يريد اعارها لكن  
اذا قال المهر للمستعير عد ايتها فسد عارة وغيره  
فسدت العارة

## (الفصل الثاني)

(في بيان احكام العارية وشماثاتها)

(٨١٢) المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل فليس  
للمعير ان يطلب من المستعير ارجع بعد الاستعمال (٨١٣)  
العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت  
فبها بلا تعد ولا تنصير لا يلزم الضامن مثلا اذا هلك  
المرأة العارة من يد المستعير بلا عذر او زنته رطله ففسدت

المرأة فانكسرت لا يلزم الضامن وكذا لو وقع على البساط  
العارضي فطوت به ونقصت فبها فلا ضمان (٨١٤) اذا  
حصل من المستعير تعد او تنصير بين العارية ثم ملكت او  
نقصت فبها لياي سبب كان الهلاك او النقص يلزم المستعير  
الضامن مثلا اذا ذهب المستعير بالذات العارة الى محل سائيه  
ويردان في يوم واحد فطلت تلك الذات او هزلت ونقصت  
فبها لزم الضامن وكذا لو استعار عارة ليذهب بها الى محل  
موت فبها لزم ذلك المثل ثم ملكت الذات هلك اتمها لزم  
الضامن وكذلك اذا استعار انسان بها فبرسه على حيي وتركه  
بدون أن يكون عبد الصبي من يهبط فسرق المثل فان كان  
الصبي فاعرا على سطح الاشياء التي عليه لا يلزم الضامن بان  
لم يكن قادرا لزم المستعير الضامن (٨١٥) نفع المستعير على  
المستعير بانه عليه لو ترك المستعير الذات العارة بدون علف  
فهلكت فبرسه (٨١٦) اذا كانت الاعارة معلقة اي لم  
يقضها المعير يردان لو مكان او يبرع من اتواع الائتمان كان  
للمستعير استعمال العارية في أي مكان وزمان شاء في الوجه  
الذي يريد لكن يجب ذلك بالمعرب والمادة مثلا اذا اعار  
رجل ذاة على الوجه المذكور اعارة مطلقة فالمستعير له ان  
يركبها في حيث شاء في الوقت الذي يريد وبه وانما ليس له ان  
يلعب بها الى المثل الذي سائيه القلعاب الى سلعان في  
ساعة واحدة كذلك اذا استعار شخص جميع في خان كانه ان  
يسكنها وان يقع فيها لينة ولما استعملها بها يتقلب المدة كان  
يشغل فيها بصفة الخلاء فليس له ذلك (٨١٧) اذا كانت  
الاعارة مدية يردان لو مكان بغير ذلك التبدل فليس للمستعير  
مخالفة مثلا اذا استعار ذاة لركبها ثلاث ساعات سائت فليس  
للمستعير ان يركبها ارجع ساعات وكذا اذا استعار فرسا  
لركبها الى محل فليس له ان يركبها الى محل غير (٨١٨)  
اذا قيدت الاعارة بنوع من اتواع الائتمان فليس  
للمستعير تجاوز ذلك النوع الى امره لكن له ان يخالف  
باستعمال العارة بما هو مرسوم اتواع الاستعمال الذي قيدت به



١٥٨٠ هـ. (١٧٦٦ م) بلغ من العمر ١٠٧٩. في نقل الذي حدث له  
 العارة انا لم يدرط خلاف ذلك (١٧٧٢ م) عارية الاسيلاة تكون  
 بلا مثالي انا لم يدرط شرط خلاف ذلك (١٧٨٠ م) لايجوز ان تكون  
 الاسيلاة المنعزلة اريد من التي حدث في ذلك (١٧٦٦ م) لايجوز ان  
 يدرط في هذه الاعراض بالخاصة ان المرض ليس في طلب راس المال  
 اياها بل في طلب ردة في أي ردة أراد - وفي هذه الحالة يصح  
 المذكور ان يدرط ايراد ونسب القائل باسم مريب ومع ذلك فهو  
 القدر ان يحصل على حكم ردة راس مال انا لم يدرط للمرض بالخاصة  
 به ارانا اجمع من اعد القائل بالخاصة للمرض اوانه في حالة  
 الاعراض (١٧٦٠ م) ردة ايراد المذكور فهو ان يكون باقية باقية  
 من المرض فانما يقع ردة منه ايراد ردة حاد المرض اوجاد في نفس  
 اخر مبرور وفي ردة ايراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون راس  
 المال واجب ايراد انا بل يجوز لشدة غلبة بالمرتب التي تبلغ  
 في هذه الحق عليها - وهو صاحب ايراد في حالة عدم الولاية  
 او عدم اداء القائلات اوانه في اواخر الاعراض المدعى بالازداد ان  
 يحصل لعل على مع ايراد حال المدعى ونفسه مبلغ من المال كاف  
 لاداء المرتبات المتفق عليها (١٨٠١ م) مع القابل للفرق ساك في  
 حالة تفرغ مرتبات مودة او مودة بعد اتمام في تلك على او حداث  
 او مبرور

**عارية** - (ر) امانة - ودية - ولاية الاب  
 - جهاز (ش ١١٧)  
**عارية الاستعمال** - (ر) غائب (ق ٣١٥)  
**عارية مؤقته** - (ر) عارية (م ٨٧٦)  
**حاصب** - (ر) مواريث (ش ٦٠٨ - ٦٢٨)  
**حاصي** - (ر) حكومية (ق ٧٠)  
**عائل** - (ر) تكليف (ولاية)  
**عاقل** - (ر) كفاك (ولاية)  
**عاقل عزيز** - (ر) بيع (م ٣٦١ - مجلس  
 حسي - حجير  
**عازل** - (ر) عوفة - قرعة عسكرية - كفا ٦٥  
**عامة مستندة** - (ر) جنابات وجميع (ق ٢١٨)  
**عارية** - { مشور من نظارة الداخلية في ٢٢ من ابريل  
 سنة ١٢٩٦ (١١ فبراير سنة ٨٢) بشأن ما  
 هذه  
 يتفق بالكتب على التساؤل بالمرتب على اصدار الداء الزمري  
 سادة مرض على الصحة العامة بعد الدفعة اعادة رقم ٢٢ ابريل  
 ١٣٣٤ م. بالقرين في سائر احواله بمرتب في تكليف المجلس  
 من الكتب في الساء بالمرتب ليح اصدار الداء الزمري هذه  
 حرون طرية في كامل المميزات والملاحظات وسكانها بآراء  
 عقلية وبراءة في حال في اتميات بالمرتب ما مدونه وجميع  
 الاوضاع الاصلية لاداء الامارات والمساعدات اللازمة لتكاليفها في  
 تنفيذ ما اتمت القانون التي حسب الحدود و لتدفع في طرفة  
 كليات الاوضاع با لمرق اعطى بمجرى لسانه في اتميات الامارات  
 في طرقت معا لتعاضد هذا البحر  
**عارية** - (لجنة مكتب القيش في السيرة الامارات  
 - صادرة في شهر ربيع سنة ٨٥  
 قرار ناظر الداخلية) بناء على ما عرفت علينا مدير مصالح  
 اتمية الموزونة وموافقة مجلس الناظر في ما يأتي (١٦)  
 يؤلف مكتب القيش في السيرة الامارات بمصر وسكندرية

من حكم اول حكم ثاني وسكندرية وكاتب يكون قدره في البتة  
 السيرة رتبة اتمية وكاتب ومن مندوب من البويري ومنه عند كافي  
 من الورقة التي (١) ثالثة اتمية في مكتب الكشفي في السيرة  
 بالمرتب في المميزات والاساكن السيرة يكون بمرة حكم  
 الاسيلاة وبساعة المحكية (٢) ٢ كل امرأة ٢ ماهر من كافي  
 من الاصاكي او من الايام مبرورة بالاساكن المطبوعة او  
 بالاساكن خصوصية يعني ان تليد اسمها وبساعة البويري في  
 مكتب الكشفي الذي بمطابقه في اتمية بالاساكن الكشفي  
 الطبية التي صار ابرازها عليها والمطبوعات اللازمة ومطابقه  
 تكون بعد متصلة بوضعها باسم وبمرة ومن وصل  
 سكن هذه البامعة مع وصف طلائها واسم البامعة التي تكون  
 عليه منها بالملز (٣) ٤ الرقاصات من الاصاكي المبرورات  
 بويري في بويري الطولي بمطابقه ساعة التماسح عليه  
 بويري الكشفي في كافي بالمرتب (٤) مذكرات بويري  
 ابرازها بويري من الساعة ثمانية الفري صباغة ليلية الساعة  
 واحدة بعد الطير في زمن الصيف ومن الساعة عشرة الفري  
 صباغة ليلية الساعة اثنين بعد الطير في زمن الشتاء وفي كل  
 امرأة ماهرة ان تفسر للكتب في الاصاكي مع على الاصل  
 (٥) ٦ النساء بالمرتب التي توجد مصابة بالداء الزمري او  
 الساعات مبرورة قبل حال الاسيلاة ولا يبرهن منها الاصل  
 الشفاء ومنه فيادة قبل في شلطين (٥) ٧ بالمرتب التي  
 توجد مصابة بالداء الزمري لوساكنات مبرورة ويحت اتم  
 الاسيلاة يجب على الحكم اجراء الكشفي طوب في يوم  
 ارسلن (٨) ٨ السادة التي في السيرة بالمرتب عند مبرور  
 من الاسيلاة مبرورة وسكندرية - يجب ان تكون مبرورة ومدة  
 (٩) ٩ يجب على السيرة بالمرتب عند مبرور من الاسيلاة  
 مصر وسكندرية ان يبرهن حاله الى مكتب القيش للكتب  
 طوب ويبرهن المذكور جديدة وما في المميزات والملاحظات  
 البوير المبرور بها مكتب القيش مصري لاجل الكشفي في  
 السيرة بالمرتب بعد مبرور من الاسيلاة بوير الكشفي  
 طوب بمرة حكم الاسيلاة بويري الحكم الثاني الذي يصح  
 المذكور بمر (١٠) ١٠ كل امرأة ماهرة مصابة بمرض حاد  
 يجب عليها في يوم مهاد كافي ارسلن فيادة من حكم طوب  
 الى مكتب الكشفي واجبا بان حاتها نفسها من المبرور  
 للكتب للكتب عليها ويصدر فيادة من السادة في كافي  
 ايام حين قام شفائها (١١) ١١ الاصاكي كافي مكتب الكشفي  
 من السيرة بالمرتب المصاكن بالمرتب ماهرة ابروزية  
 بتارن (١٢) ١٢ المليات يكف طوب كافي بالمرتب  
 وبسطة من الطولي يطلع من المبرور سنة (١٣) ١٣  
 يجب على كل امرأة ماهرة ترطب التزوج او الرقية ان تتم  
 ضامون ويقرض لاداء مصالح الصحة المبرورة لاجل المبرور  
 للكتب الكشفي ببط اتمية من سجل السيرة بالمرتب (١٤)  
 جميع الساء بالمرتب الطولي يجمع من المبرور للكتب  
 والطولي في بويري يبرهن فيادة قبل في الكشفي طوب في كل  
 اصاكي بمرتب طوب اجزاء اول دفعه حين تفرق وتاتي دفعه

الدينيات ما ذكر وحدها  
تكم العمل فنهله  
عاهرة — ( ترجمه قرار صادر من سعادة لافتر الداخلية في  
الخامس من شهر سنة ٨٧ )

بأنه على مذهب مسلم صاحب الصحة المصرية وبعد اطلاع على القرار  
الصادر من هذا القرار في غرضه سنة ٨٥ المقتضى على لائحة مكتب  
الكشف على الضمان. بالأموات. وبعد اطلاع على قرار مجلس الشعار  
الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ٨٧ قد تقرر ما هوات — قد تسجلت  
الصادرة للشارع من الأمانة الصادر في غرضه سنة ٨٥ بالامانة  
(م) ١٠ يعني لكل امرأة عاهرة ضامة برش حادي أن تقدم في يوم  
الكشف إلى المكتب المذكور شهادة مرفقة عليها من أحد الأطباء  
المتدربين في أوقات معلومة لهذا الغرض بمعرفة حلفه الصحة عينا بها أن  
حالة صحتها من قبلها لبراءة. المكتب عليها ويعني تقيده هذه  
الامانة في كل ليلة أيام لحين القضاء.

عائده — ( ر ) قانون العقوبات ١٢ إلى ١٨ —

تبريب (فق ٢٠٦)

عائلة المتني — ( ر ) عقوبة الجنائيات (فق ٣٨)

عائلة — ( ر ) احيان زراعية

عائلة خديوية — ( ر ) املاك الميري العمومية المرحمة

— ساطعانة — مصر

عائلة خديوية (تداول على احد اعضائها — ( ر )

جريدة (فق ١٦٤)

عائلة خديوية — ( مكاتبات وذكر جانت معلنة للوفاء  
المرموزين المتكورة واحدا العائلة

الخديوية والسلسلة الجديدة

( ترجمة رقم مرفوع إلى الخديوية مرف

دولفوريس مجلس الشعار بتاريخ

٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ )

( مولاي ) تمثيلا للاتفاق المبرم بين امعاء العائلة الخديوية  
والمتكورة المصرية بتاريخ ٢٣ و٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ انشرف  
بموجب مشروع امر حال مرفق بهذا التصديق موزع عليه فالالاتفاق  
المذكور به يبرع الا بقرعة ايجاب جانب يحدد من الامليات  
المطالبة بمطورات البرنسات وقد تقرر ايضا لاصحاب صلاحيات  
محررات البرنسات ومجلس الخديوية بما ان انضمامها لمصروفات  
والايرادات الناتجة من تلك الامليات المصورة وفقا لاهيوز  
القرارل عنها ولا يجوز الا بدائي لتجصيل الامتثال المبرمة ومن  
حيث ان لها كمال الخطلة لا تكون ملزمة بتبديل هذا الخطلة لغير  
الا اذا قبلت الدول به فلهذا عرضت عليها حكومتكم مشروع  
امر حال في هذا الخصوص وسيله نشر هذه الحصول على  
قولكم في

( نحن علونصر ) بعد اطلاع على الامر الصادر في ١٦  
يونيو سنة ١٨٨٠ وعلى المادة الثانية من قانون الصحة —  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الشعار امرا بما هوات ( ا  
الامانة الاتي ذكرها قد انقضت من الاملاك الميري الخاصة  
للمنافع العمومية ودخلت ضمن املاك الميري غير الخاصة  
للمنافع العمومية (اولا) سرائي القصر العالي مع ما

ماتة قرى اوجيس من مرموزين الى سنة ايام و يعني ان توجد  
مستند المذكور وبهذا الطلب يكن مرموزات بايرامات والاربع  
طوبن اجزاء المذكور (م) ١٥ انشاء القبول يوجد مستند  
تذكر كنف خاصة ببعضهم بنقب طوبن اجزاء المرفج في  
في المادة السالفة (م) ١٦ كل من رغب من الاورباوين او  
من ابناء العرب لفتح كرفانة يجب عليه لولا اعادة رخصة بذلك  
من الادارة المحلية ومدة الرخصة تكون دائما قابلة للابطال  
في حالة ثلثة شهور للاعطاس الذي لم كرفانات الاث  
ويصل مدة ثلاثة شهور للاعطاس الذي لم كرفانات الاث  
لاجل حصوله في مدة الرخصة (م) ١٧ الكرفانات التي بعد  
مضى ثلثة شهور لتفصيل في الرخصة المرفضة والتي لم  
يكون رخصة بمرور ثلثة (م) ١٨ يجب على اصحاب منازل  
الطراش ان يلقوا بالقبض الفعليه ومكتب التفويض عن  
عدد السور والمعارات التي يلزم بها من اعمارهم وبنماين  
وحتى ان يندد جاعه فخرج او تسجد او تدرك في طرف ارج  
وعشرين فصل ويكون بطرفهم دائر عصوي يبري تنديه  
للمعروف الكشف عند كل طلب (م) ١٩ يجب على المتدربين  
المذكورين ابراء الكشف على كل امرأة طارعه سر على الاقل  
في كل اسبوع وكل امرأة لا يبري الكشف عليها تدفع غرامة  
ماتة قرى وتسلم على ان تاسر بقل الكرفانات وثانيا او ثالثا  
حيث ان يكون صاحبها اذله حق في اي ترضى كان في  
ماتة ذلك (م) ٢٠ في البوليس اعمار مكتب التفويض  
بالامكان المطبوعة وبهذا انشاء المبرمة بها والمساعدة منه في  
اجزاء الكشوفات المحلية طوبن في على المكتب اعمار البوليس  
من امعاء السور والمعارات الثلاثي با عرت عن الكشف  
وعن يتضم من بين جملة عائلة (م) ٢١ يجب على مكتب التفويض  
اعمال دائر عصوي يبري به امعاء جميع السور والمعارات  
وسين وجعل سكنين وما اشبه ذلك مع ذكر كافة التغيرات  
التي فصل وبهذا ايضا جميع ما يلزم من التفويض الاخر  
(م) ٢٢ حكم المكتب يكون مسؤولا عن اذلة افعال مكتب  
التفويض من التذمة المصهله التي يجب عليه فريد على صياح  
ثاني يوم فوجب كنف بخدم لادارة مصالح الصحة المصرية  
وذلك عن مصر واما باقي المديرات والمساعدات فيقدم لما  
(م) ٢٣ في المطالعات والمديرين وادارة مصالح الصحة المصرية  
وامموري البوليس تمثيلا مدة الثلاثة كل منهم ثلثا يلمه

عاهرة — ( متصرفه نظارة الداخلية لمرموز الجهات

١٣٠٠ ( بقاء من بين من المرموزات ويتبعن الزواج

مصر سنة ١٣٠٠ ( منحور سنة ١٨٨٥ )

حدثه بان صدر الامر من حيا بتاريخ ٢٦ فيا تمهيد ١٣٠٢  
ما هوات في حق السور والمعارات الاتي يبرم في تاريخ من لرموز  
للكم خاصين بالفرش من كفاة لوليس جنة الاخيرين من ذلك في  
طلب من المبرمة ارفاقا لامتار ادارة الصحة بالامر ليرشح  
بها ليكتب الكشف بطلب اسم عائلة القرية اياها لا يطرق اليها ١٢  
من لائحة المعارات تد راي ما تعلقه تجيلا لمن مرموز القرية بينه  
من اذن لصاحبا حديا يلقى لاي جنة من المبرمات ارفاقا لامتار  
لبرت ليرة احدى المعارات اياها قد تسجلت في حيا من حسب الاشارة بمر  
اعلان مكتب الصحة بيهما حيا حال لاجل عدم طليا في اذلة التي تعني  
من تاريخ الامتثال الى مرموز الصرح من ادارة الصحة المصرية بطلب  
اسمها بعد صدق الوثيقة في ذلك من تلك الامانة عداه عليه رقم

## ملحوظات

من أحياته سوى الصف وله أن يصرف كيف شاء في ربح هذا الوقت لصالح ذريته (خاصة) قد تحدد ميعاد ثلاثة شهور للبرنسات لتعيين الاطيان التي ينتخبونها وإن لم يحصل ذلك منهم يصور تعيين الاطيان بمرقة مطهية الدومين بدون أن يكون لهم الحق في ادق مسانسة في ذلك (صاحبها) على الحكومة ان تسلم الاطيان في مدة ستة اشهر اعتبارا من يوم اصدار القرض للخصم لهذا الشأن (صاحبها) من غصوص الاملاك التي دخلت في حيازة الميري فقد اقرت الحكومة اقاررا صريحا بانها تنازلت عن كافة حقوقها في سراي ارسرجان وباقي الاملاك الكائنة في الاستانة وسراي القصر العالي وسراي وجينية الجزيرة على الحالة الموجودة بها ولكن يستثنى من ذلك تقاضيش الجزيرة والجيزة التي تبقى كما هي الآن ملكا للحكومة خاصة (لأمانا) يصرف ايضا للبرنسات المشار اليهم ١٠٠٠٠ جنيه سواء كان نقدا او من عملة التصفية وذلك قيمة المطلوب من ثمن التفاوض والصلوات وقيمة التهود التي كانت موجودة بالخرينة والاموال والاجرائي كانت مدفوعة مقدما وقصود ذلك وبالجملة سائر المطالبات على اختلاف انواعها وهذا المبلغ يوزع بالأكيفية الآتية

جنيه

٥٠٠٠٠	الى جناب اسمايل باشا والاثلاث برنسات
١٤٠٠٠	الى البرنس حمين باشا
١٤٠٠٠	الى البرنس حشن باشا
٢٠٠٠٠	الى البرنس ابراهيم باشا
٢٠٠٠٠	الى البرنسيتي امينه هاتهم
١٠٠٠٠٠	

(تأصفا) دفع المبلغ المذكور وتسليم الاملاك الموصوفة قبل يكونان في وقت تسليم الاطيان او قبل ذلك ان امكن (عاشورا) بواسطة هذا الاستبدال قد اقرت حضرات من ذكروا اقاررا صريحا بانهم تنازلوا عن كافة البدواي المروعة منهم ضد الحكومة وعن اي طلبات كانت وبالجملة تمهدوا بان الحكومة المصرية قد برزت ذمتها كليا ولم يكن عليها شيء مطلقا لغاية يوم تاريخه بحيث لم يبق لشار اليهم حق

وطعافها (تأصفا) سراي الجزيرة مع ما فيها ومدينتها وسلمة مجموع ذلك ٢٢ غداا تقريبا (٢) قد تصدق على الوفاق المبرم طبعا لنس الاقادات المرفقة بهذا بين اعضاء حاكمها ودولتو نوبار باشا بالتيابه عن (الحكومة المصرية) ٢٠٠٨١٠٠٠ جنيه مصري الموضوع لمقت نصرتنا اليارد برزلية حكومتنا لمرجات حاكمها بمنحزل مع قيمة الميرجات التي صار استعمالها بنفسى الزواني المنرو عنه في المادة الفارة (نص الاتفاق)

ترجمة افادة محمودة من جناب المصير الموسير مار يوت الى دولتو نوبار باشا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٨٨٨

الحاقا لمالكاة التي حصلت بيننا احيط دولتك عا ياني مستعمل لقبول الاتفاق الآتي بالتيابه عن حضرات كل من اسمايل باشا وزوجاته الثلاث وبجملته فؤاد بك وعلي بك وكريهية امينة هاتم ونعمت هاتم وحسن باشا وسحره وخشني باشا وابراهيم باشا حلي وذلك على حسب الشروط الآتية وهي (اولا) ان الحكومة تعطي البرنسات المشار اليهم احيانا من احيان الدومين تبلغ قيمتها بحسب الشروط الحالية المرفقة بلائحة مبيع املاك مطهية الدومين مبلغا قدره ١٢١٠٠٠٠ جنيه مصري وهذا المبلغ يوزع على حضراتهم بالأكيفية الآتية ٥٦٠٤٠٠٠ جنيه مصري الى حضرة اسمايل باشا ٢٥٢٠٠ الى البرنس علي بك ٨٤٠٠٠ الى عصمتو امينه هاتم ونعمت هاتم ١٦٨٠٠٠ الى البرنس حمين باشا ٣٦٤٠٠ الى البرنس فؤاد بك ووالدته ١٢٦٠٠٠ الى البرنس ابراهيم باشا ٢١٠٠٠٠ الى البرنس حشن باشا وسحره (ثانيا) يجوز للبرنسات المشار اليهم ان يطلبوا اخذ مبلغ يكون على نسبة ما منحهم في مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه شوطا على انه لا يتجاوز مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ الذي يصرف لهم نقدا ويخصم من مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه الموضح قبل هو لاجل سهولة مشتري مواشي مطهية الدومين ودفع ما يكون مضطحا لمانه بالصلحة من ثمن التفاوض وما يوجد في الاراضي من المزروعات وما اشبه (ثالثا) من المعلوم ان الاطيان المذكورة يسير وقتها باعتبار ثلثي قيمتها على ذمة اربابها ونسلم على عمود السب وانها تعود الى الحكومة بعد اقتراض القديرة (رابعا) ومع هذا فلا يتعين على جناب اسمايل باشا ان يوقف

في المطالبة أو تداع باي وجبه من الوجوه بما ان هذا الاتفاق يتبرسموية نهائية (حادي عشر) يقتضى هذا الاتفاق يستنزل نهائيا من مخصصات العائلة الخديوية مبلغ ٨٦٤٧٣ جنيه المشتري الآن فيناه على ذلك قد اقر البرنسات بالاصالة عن تقسم وبالنسبة من ورجهم عند الانقضاء بأنه لا يكون لهم حق ولا يجوز لهم في اي حالة من الاحوال طلب مرتب ما من مخصصات العائلة الخديوية انقدم (الامضاء) مارلوت

انا الموقع على هذا اقر بانني املت على هذا الاتفاق وانني قبلت ما هو مملود به بالاصالة عن تقسم وبالنسبة من حضرات اسماعيل باشا وشهرت هاتم وجناتيار هاتم وجشم افث هاتم وعلي بك وفؤاد بك وامينه هاتم ونمت هاتم وحسن باشا وحرمة وابراهيم باشا حلي الدين وكلفني في ذلك يقتضى توكيل قانوني الامضاء (حسين كامل)

هذه الصورتين طبق الاصل بالكتاب مجلس النظار الامضاء (تحويل)

(ترجمة افادة صادرة من مجلس النظار بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ رقم ٦٤ الى جناب الميمور مارلوت)

تشرت بورور ورجم الموزع في ٢٣ الجاري واحيط جانيك بأنه بناء على الاوامر الصادرة من الحضرة الخديوية قد تصرح لي بان اقبل وقد قبلت بالنسبة من الحكومة المصرية الاتفاق الذي عرضتموه لنا مصدقا عليه من دوللو البرنس حسين باشا كامل بالاصالة عن نفسه وبالنسبة من كل من حضرات اسماعيل باشا وشهرت هاتم وجناتيار هاتم وجشم افث هاتم وعلي بك وفؤاد بك وامينه هاتم ونمت هاتم وحسن باشا وحرمة وابراهيم باشا حلي وذلك بصفة كونه وكيلنا عنهم — ويقتضى هذا الاتفاق تعلي الحكومة اطمئنان من اراضي الدومين يبلغ قدره ١٧١٠٠٠٠ جنيه مصري وذلك على حسب الشروط الحالية المرفقة بلامحة مبلغ املاك معملية الدومين المرسل نسخة منها مصدقا عليها من المعملية المذكورة وعنده الاطيان يصير توزع بما بين حضرات البرنسات والهوام المشار اليهم بالكتابة الآتية

جنيه مصري  
٥٦٠٤٠٠ الى جناب اسماعيل باشا وحرمة الثلاث  
٨٤٠٠٠ الى عميلو امينه هاتم ونمت هاتم  
٧٥٧٠٠ الى دوللو البرنس علي بك  
٣٦٤٠٠ الى دوللو البرنس فؤاد بك ووالده  
١٦٨٠٠٠ الى دوللو البرنس حسين باشا كامل  
٢١٠٠٠ الى دوللو البرنس حسن باشا وحرمة  
١٧٦٠٠٠ الى دوللو البرنس ابراهيم باشا حلي  
ويجوز لحضرات البرنسات والهوام ان يطلبوا اخذ مبلغ يكون على نسبة ما يحصهم في مبلغ ١٧١٠٠٠٠ جنيه شرطاً على انه لا يتجاوز ١٨٠٠٠٠ جنيه مصري وهذا المبلغ اليه يصرف لم نقدا ويقتصر من ١٧١٠٠٠٠ جنيه الموضح قبل هو لاجل سهولة مشتري مواشي معملية الدومين ودفع ما يكون مستحقا لهاته المعملية عن ثمن التفوي وما يوجد في الاراضي من المزروعات وما اشبه — ومن المعلوم ان الاطيان المذكورة يصير وقعها باعتبار ثلثي قيمتها على ذمة اربابها واسلمهم على عمود النسب وتعود للحكومة بعد اقتراض الدرية ومع هذا فلا يصح على جناب اسماعيل باشا ان يوقف من احيائه سوى النصف له ان يتصرف كيف شاء في بيع هذا الوقف لصالح ذرية — وقد تحدد ميماد ثلاثة اشهر للبرنسات والهوام لتعيين الاطيان التي يقتضيها وان لم يحصل ذلك منهم يصير تعيين الاطيان بصفة معملية الدومين بدون ان يكون لهم ادنى معارضة في ذلك وعلى الحكومة ان تسلم الاطيان في مدة ستة اشهر اعتبارا من يوم اصدار القرض المخصص لهذا الشأن ومن خصوص الاملاك التي دخلت في حيازة الميري فقد اقرت الحكومة اقرارا خريجا انها تنازلت عن كافة حقولها في سري ارمسجيان وباقي الاملاك الكاتبة بالاساتعة وسري القصر العالي وسري وجينة الجزيرة على الحالة الموجودة بها ولكن يشترط في ذلك تنازله الجزيرة والجزيرة التي تبقى كما هي الآن ملكا للحكومة خاصة — ثم يصرف ايضا للبرنسات والهوام ١٠٠٠٠٠ جنيه سواء كان نقدا او من عملة التصفية وذلك قيمة المطلوب عن ثمن التفوي والمحصلات وعن قيمة النفود التي كانت





مع كل دفعة كتب تصليبي فيها له البوع التي حصلت في  
الفلاحة أشهر — تفصيص الدفاتر المذكورة كأموات (ولا)  
التكليف المقتضى في المادة الخامسة من أمرنا الصادر في ٢٧  
يوليوس سنة ٨٥ وذلك بمصرف مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري  
للمذكور في المادة الخامسة (٧) — فسد مبلغ ٢٣٥٠٠  
جنيه مصري قيمة السلة المذكورة التي استعملت في أسلاك  
السلة المتروكة، ونقص أمرنا هنا (٨) لاصحاح السلة  
المقصورة طبقاً لحكام المادة العاشرة من أمرنا الصادر في ٢٧  
يوليوس سنة ٨٥ (٩) ١١ هجرى بمحكمة أن يتبع لصفوي الذين  
في أي وقت كان كامل مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري قيمة  
السلة أو جزءاً منه يثبت ثوبه له أي مبلغ يكفي ثوبه  
وذلك لأجل إجراء الإصلاح (١٠) ١٢ الإصلاح المتروك  
في المادة السادسة في الفقرة الثانية من المادة العاشرة وفي  
المادة الحادية عشر من أمرنا الصادر بمصر اجراءه وبمستندات  
السلة بصر اليوم الذي يحصل فيه الفراغ المذكور أما إذا  
كان السراطين من القيمة المتبقية أعني المائة جنيه فيصرف  
اجراء الفراغ — يوافق المائة مائة وبمصلحة حسب القيمة

عائلة خديوية — — — أمرنا في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٨

بأن على ما عرفت علينا باجر الحفاة روضات والتي جلس القطار وبعد  
مصادقة القدر أولاً بما عرفت (١) ربح الأراضي المبررة للمطعم على  
أحدنا — عائلتنا ودرهم المساء لفرحنا من مبررات التي كان جاري عليها  
لم في السابق من خصومات ماضية لأجل التنازل عن ولا جزء  
تفصيل الأميال المبررة (٢) ٢ تكون أحكام أمرنا هنا المادة المتناول  
بصرف القطر كان الاحتكام للمائة في الحدود في القوانين والأوامر  
التيه الاجراء

عائلة خديوية — — — مصر

عائلة — — — (طبق للامعة الاطيان الزراعية) قرار من  
(جلس شوري النواب رقم ٢١٦٨٤ سنة ١٣٨٤

مارس سنة ٦٦ وطلبة أمرنا في ٢٤ من

أمرنا لاسمرا في يرت شوي الماتلات ومع الفرز المصروح مع ما ٣  
من لائحة الاطيان ومن الان يكون تكليف الاطيان على كبراءه صاحب  
السلطة الخلق وعلى الاكر المذكور التي في اذن ائتمال الاقراء وصحت  
السروك في السلطنة كذا في اذار اذ لا في السروك في السروك وبمصادرة  
المطعم بالاضاف الى تصرف في الزيادة وليس السلطنة وأما ما صرف  
الكل حسب مصادره يا جين من الزيادة يجري تسمية سوية على السلطنة  
كل ربا خمسة وعلى ما يلزم ان يكون الاطيان بالسلطنة بعد  
امانة الاكر في ائتمال الاقراء وأما ما يلزم على الاطيان في ما عرفت  
الجميع كبريل واحد — ولا يصح التكليف على الاطيان ان يجرى على  
عدد من الاطيان بالزمن ارا للجميع بلا يجب بكون ذلك يحصل على  
يوافق من الجميع جميعه بكون ذلك التبع والحق بالذات فضل بين  
والمع حليا من جميعه وإذا اقرضه المذكور من الماتلات ولم يبق الا  
الان يفتهم اكر بيات الخلق وبصرف تكليف الاطيان باجاءه ولاما لما  
وكل مصادره — كان روضات او خلافة بصرت بمرها او بمره جد  
وامان بالذات لاداره ائتمال الاقراء والكل ان في فرق براد ذكر  
بصرف تكليف الاطيان — جميع هذا القرار في من الماتلات التي من  
تتم اتمام واول ارباها في حصة واحدة وفي من حق من حقوق  
لان اصحابها اذا ما تمت حصة واحدة في افسد من الاطيان الماتلات وازيد  
من ارباها يتبعه واحد ليراد بكون كل من على حصة واحدة  
جهاذا (محل معد المتبادر) — (٢) شرفه في ١٩٢٢

طبق الرقيق — — — (٢) رق

المصري بين الشروط المبررة في تمديدات السلطة المقصود  
والذين الماتل والذين المبرر (٢) ٤ لاسمح غير أي رسم  
كان على ممتلكات هذه السلطة بجانب محكمة (٣) ٥ مصر  
تخصيص شرط شوري بمعد وادره ١٢٠٠٠٠ جنيه مصري  
(١٣٣٣٣) جنيه (١٣٣٣٣) لحداد هذه السلة وبنرج القسط  
المذكور ضمن المبلغ احرر للصفوي الاقراء به بعض  
المادة ١٨ من أمرنا الصادر في ٢٧ يوليوس سنة ١٨٨٥ القسط  
السري بصفه على اقساط شهرية قدر كل منها ١٠٠٠٠٠  
جنيه مصري (١١١١١) جنيه انكليزي (نوردها نظارة المالية  
لصفوي الذين المصري ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٩  
— اذا حصل بغيره في دفع أحد الاقساط الشهرية المذكورة  
للقائفة البلدية لورد لصفوي الذين بغير حله ذلك  
ايرادات الاموال المبررة وادره المبررة على مدينة  
القاهرة الجري فصيلها بمره المصلحة المذكورة وذلك لغاية  
الاصحاح بالكل على قيمة الاقساط الشهرية التي يتفق عليها  
وصفوية بامر القارة البلدية في تقرير قيمة الاموال  
المذكورة تكون كالشوية المبررة بموجب الامر الصادر في  
٢٢ مارس سنة ١٨٨٦ على موظفي المديريات والادارات المختصة  
ايرادها الذين المصري — فتعود المحكمة بان لا يجري شيء  
الاموال المذكورة قبل ان يمدد بها بموجب تفويض  
ايرادها السري من مبلغ لثلاثة آلاف جنيه مصري (٦) ٦  
المجز الذي على من — القسط السري المذكور يخص  
للاصلاح بعد مصادرة المادة (٧) ٧ من ائتمال ربح السندات  
المداولة في بين من السندات المصادرة سوى ثلاثة ارباعها  
فيصرف ربح ويبقى القسط السري (٨) ٨ جميع المبالغ الناقصة  
من السلة بغير شيء صندوق الذين المصري  
(٩) ٩ يخص من هذه السلة المبالغ الآتية  
جنيه مصري

١٢٧٥٠٠٠ لاجل اتمام الزواني المحاصل مع حله من اعضاء  
عائلة الخسنة على بعض امرا الصادر في تاريخه  
٤٥٠٠٠٠ لاجل التمكن من استمرار استبدال الماتلات  
بما في من اراضي المبررة او المبررة ومصر اجراء  
هذا الاستبدال في حسب احكام امر يصدر هنا  
تيا بعد

٢٧٥٠٠٠ قيمة الزواني تكون من حله على من الاصلاح  
المبرر المبرر بالمعاد وذلك لحداد التكليف  
المبرر عنها بالمادة الخامسة من أمرنا الصادر في  
٢٧ يوليوس سنة ١٨٨٥

.....

فوصين صندوق الذين بمل لافتر المالية اول اول حسب  
اجباتها مبلغ ٢٧٥٠٠٠٠ جنيه مصري المذكور قبل اما باقي  
المبالغ المتبقية تصرف القوسين المذكور لاد في الحقوق بموجب  
مأجول تصديق من النظارة (١٠) ١٠ صافي من الاملاك المبرر  
المبرر بالمعاد التي جرى منها من اول يناير سنة ٨٨  
اول التي متابع في المستقبل سي كان لارباب الماتلات او لغيرهم  
يورد ماظرنا لاد كل ثلاثة شهور الى صندوق الذين ويرفق

## عدم اختصاص

حقوقات

حمله أو كونه سرقاً قبل نكاحها بهرت أو طلاق أو نسخ —  
 للواسطة سلطاناً لم يمتنع بهن خله لانتصاف به الله  
 (م) ٢١٧ عدة الحرة التي مات عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة  
 أيام إن كانت حلالاً وأربعة النكاح صحيحاً إلى الموت ولا  
 فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية لم تحصل  
 مدخولاً أو غير مدخول بها وعدة الأمان بالهجرين غنيمان  
 وإن بالاشهر لوت وبغيره فعل النصف من الجمع ولا فرق بينهما  
 في العدة يرفع الحمل (م) ٢١٨ إذا مات زوج المخلقة رجعي  
 وفي في العدة تعد عدة الزوجة وتبهد عدة الطلاق سراً كان  
 وقهره في حال صحة الزوج أو في مرض موته (م) ٢١٩ إذا  
 مات من إحداهما في مرض موته بغير رضاهما وكان موته  
 في عدلهما حتى وإن قتلت عدتها وتبهد بأحد الزوجين من  
 عدة الزوجة وعدة الطلاق إحداهما أشهر وعشرة أيام ثلاث  
 أشهر (م) ٢٢٠ من تزوج بعده من طلاق بائن غير لاثم  
 وفي في العدة لم يخلع عليها ما ظهر كامل عليها عدة  
 مستقلة ولو لم يدخل بها (م) ٢٢١ عدة العدة بعد الطلاق  
 في نكاح الصحيح وبعد تفريق الحاكم أو الماتكة في النكاح  
 الفاسد وبعد الموت فوراً — وتنفق العدة ولو لم يكن  
 بالطلاق أو الموت حتى لو بلغها الطلاق أو مروت زوجها  
 بعد مضي عدة المدة فقد جلت للأزواج — ولو انفرد الزوج  
 بالطلاق مدة زمان ماضٍ ولم يتم طه طه فأنه مدة تبعد من  
 وقت الانفصال من الزمان بعدة من الزمان فأنه لا أكاديه  
 ولا لفة ذات صفة وكان الزوجين المسند إليه الطلاق قد  
 استغرق عدة العدة فإن لم يتصرف يجب ألا يفي (م) ٢٢٢  
 تعد مدة الطلاق بالموت في البيت المضاف إلى الزوجين  
 بالسكنى قبل الفقرة وإن طلقت أو ماتت غيرها في غير مسكنها  
 عدت إلى غيرها ولا تخرجان منه إلا أن يصير أحدهما أو بهما  
 أو يفتي ابتداءه أو لك مال المرأة أو لزوجها كرا المسكن  
 تستقل مدة الزوجة لا قرب موضع منه وعدة الطلاق إلى  
 حيث بدأ الزوج — ولا يخرج عدة الطلاق رجعي كان أو  
 باتماً من بينها أو لغيره وتبهد الزوجة بالفرق فأنه مسكنها  
 ولا تبعد طهر بها (م) ٢٢٣ لا تجب العدة في مطقة قبل  
 الدخول بالمخلوقين نكاح صحيح ولا تجب بهر المخالفة من نكاح  
 فاسد ولو كانت صحيحة

عدة — (ز) حمز (م) ٤٥٤ — طلاق —

نكاح — معتدة — مهر — نفقة المنة

عديدي — (ز) نيع (م) ١٣٥

عدديات متفاربة — (ز) نيع (م) ١٤٨

عدديات متفاربة — (ز) نيع (م) ١٤٧

عدل — (ز) رهن (م) ٧٥٢ — ١٧٥٠ قواعد

عدل محلف (عدم إلمية) (ز) عقوبة الجنائيات

(ق) ٤١

عدم اختصاص في الأموال الاميرية — (ز)

عدة — (ز) معاش ١٧٢٠ م ٨ — مواريث

— بيت المال

عدة — (ز) غدر (ق) ٦٣ — ٦٤

عجر الإطيان — (ز) صرف منشور غمرة ٩ —

إطيان زراعية — أكل بحس

عداوة ذبوية — (ز) بينة (م) ١٧٠٢

عدة — (ز) قانون الأحوال الشخصية

(ز) في العدة وفي لثة المنة

## (الفصل الأول)

(في نكاح طه العدة من النساء ومن لا يجب)

(م) ٢١٠ العدة من موانع النكاح للزواج — ويجب على  
 كل امرأة ولست بالفرقة بها وبين زوجها بعد الدخول بها  
 حلفت في النكاح الصحيح والفاسد وبعد المخالفة الصحيحة أو  
 الفاسدة في النكاح الصحيح سراً كتبت الفرقة عن طلاق رجعي  
 أو بائن مائة عشرين أو كبرى أو تفرق بمئة وخمسين أو  
 لمعان أو نقصان مهراً أو غير الخلع أو نسخ أو ماتكة في النكاح  
 الفاسد أو مدة بثمانية — ويجب أيضاً على كل امرأة قسرية  
 عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح (م) ٢١١  
 هذه الطلاق والصحيح بجميع نسائه في حق المرأة الحرة الحامل  
 المدخول بها حلفت أو سكتا في النكاح الصحيح ولو كذابه  
 لعنه مسلم ثلاث حنفي كمال إن كانت من ذوات الحيض  
 — وكذا من وضعت بطنها أو يكافأ فاسد عدتها بالحيض  
 لوت الوطائي عليها وإلّا يؤولها ركعتين بالدخول الحنفي  
 لا بعد المخالفة ولو كانت صحيحة ولا يهتسب حصة وفقدت لها  
 الفرقة بأي نوع بل لا بد من ثلاث حنفي كمال غيرها حتى  
 فلتك المرأة حصتها ويحل للأزواج (م) ٢١٢ إذا لم تكن  
 المرأة من ذوات الحيض أصغر أو كبراً أو بلغت بالسن وم  
 حنفي أصلاً فعدة الطلاق أو الصحيح في حلفت لثلاثة أشهر كاملة  
 — فإذا رجعت العدة في مرة الشهر تبعد الشهر بالامدة  
 ولو نكح عدتها أيام بعضها من ثلاثين يوماً وإذا رجعت في  
 عدتها فعدة العدة بالأيام وتنفق بهن ضمن يوم ٢١٣  
 إذا اعتدت المرأة الزمالة بالاشهر لم تحاصف قبل فاقها وجب  
 عليها أن تصانف الله بالحيض وكذا الآية التي دخلت  
 الله بالاشهر إذا رأت الدم على العدة قبل تمام الأشهر انقضت  
 ما مضى من عدتها وجب عليها استنابها بالحيض فلا حل  
 للأزواج إلا بعد ثلاث حنفي كمال فإذا رأت الدم على  
 العدة بعد تمام الأشهر فقد انقضت عدتها ولا تصانف غيرها  
 ونكاحها جائز بعدها وتبهد في المشتل بالحيض (م) ٢١٤  
 المرأة التي رأت الدم أياماً لم ترتفع عنها وانقطع لفرس أو غدر  
 وأبشر طهرها سنة فأكثر تعد بالحيض ولا تنفقي عدتها  
 حتى تبلغ من الأياس وتبهد بعده ثلاثة أشهر كاملة —  
 ومن الأياس خمس وخمسين سنة (م) ٢١٥ عدة الدم التي  
 ظهرت ونسبت عدتها بعد مضي سبعة أشهر من وقت الطلاق  
 أو الصحيح (م) ٢١٦ عدة الحامل وضع جميع حلقها مستيناً بهن

مجلس ملغى ٢٩ جاسنة ١٢٩٨ — ٠

عدم اختصاص — (ر) اختصاص الحاكم —

اختصاص

عدم اختصاص بالنسبة لادني ١٥ و ١٦ من لا

— (ر) اختصاص (م) ١٣٤

عدم اختصاص — (ر) فاضي التحقيق (ق) ٥٣

— مخالفات (حكمة) ١٤٦ — (ر) (حكمة) ١٧٣

عدم حضور — (ر) غيبة

عدم الحكم في طلب تقدم — (ر) اعادة النظر

(م) ٣٧٧

عدم دفع الكيالة — (ر) بروتستو

عدم قبول الكيالة — (ر) بروتستو — كيالة

(ل) ١١٧ الى ١١٩

عدم الحكومية — (ر) حكومية (ق) ٧٠

عدم الاعلية — (ر) كيالة (ق) ١١٠

عذاب — (ر) تعذيب

عذبة (انشاء) — (ر) كفر

عذر — (فانن الشفوات)

في بيان الاحوال التي يجبل فيها عذر المجرم او يكون مسوغا  
للسؤلة او للمعونة

(م) ٥٦ لاقام دعوى على متهم اذا كان سنة الل من

سبع سنين (م) ٥٧ اذا كان من المتهم اكثر من

سبع سنين ولم يبلغ خمس عشر سنة فيكون الحكم

عليه يقتضي القواعد المبينة في المواد الآتية (م) ٥٨

اذا ثبت ان المتهم فعل بغير تمييز ما اسند اليه لا يحكم

عليه بقسوة مطلقا انما على الحكمة ان يحكم بقتله لاجله

اولن يقبل ان يتكفل به من ذوي الشرف والاعتبار

او من محلات الزراعة او الصناعة او التعليم عمومية كانت

او خصوصية الى ان يبلغ سنة عشرين سنة (م) ٥٩

اذا حكمت المحكمة ان المتهم الذي لم يبلغ سنة خمس

عشرة سنة فعل ما انهم به وهو يميز يحكم عليه بالحبس

من خمس سنين الى عشرين اذا كان ما فعله يستوجب

الحكم عليه بالتقتل او بالاعتقال الشاقة مؤبداً او

السجن او بالنفي المؤبد (م) ٦٠ اذا كان الفصل

يستوجب عقوبة الاعتقال الشاقة المؤقتة او السجن او

النفي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تتقص عن ربع

المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا

تزيد عن ثلثها وفي هذه الاحوال الثلاثة يجوز جعل

المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة

اقلها خمس سنين واكثرها عشرة — اما اذا كانت

العمل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية

فيحكم عليه بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

(م) ٦١ اذا لم يكن للمتهم الذي لم يبلغ سنة خمس

عشرة سنة في الاحوال المتقدمة شريك بلغ سنة

اكثر من ذلك يكون الحكم عليه مخففاً بحسبة الجعج

(م) ٦٢ اذا ثبت دعوى بجنحة على من لم يبلغ سنة

خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك الجنحة وهو

يميز يحكم عليه بقسوة لا تزيد عن ثلث القسوة التي

يستحقها لو كان سنة اكثر من ذلك (م) ٦٣ يعني

المتهم بفعل جنابة او جنحة من الحكم عليه بالقسوة

المقررة قانوناً اذا ثبت انه كان مستوعباً وقت فعلها

(م) ٦٤ اذا طرأ الفسخ على المتهم بالجنابة او الجنحة

بعد ارتكابها يجوز الحكم عليه الى ان يحصل له البرء

منه (م) ٦٥ اذا اكرو المتهم على فعل الجنابة او

الجنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يرد ما وقع منه

جنابة ولا بجنحة (م) ٦٦ لا فرق بين الذكور والاناث

في العقوبات القانونية انما في القاض ان يراعي فيها

يخفف بالاناث حالتين بالنسبة لتحديد مدة العقوبة

التي يحكم بها عليهن (م) ٦٧ كل من شارك غيره في

فعل جنابة او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم

يوجد نص عاكفاً لذلك في القوانين (م) ٦٨ يمدد شاركا

في فعل الجنابة او الجنحة كل من حرض على ارتكابها

بهديئة او وعد او وعيد او مخادعة او دسيسة او

بارشاد او باستمال ما له من الصولة على مرتكبها —

وكل من اعطى اسلحة او آلات او غيرها مما اعانه على

ارتكاب الجنابة او الجنحة مع علمه بان ما اعطاه

يستعمل في ذلك — وكل من اعان الفاعل على

الاحوال المجرمة او المصلحة او التهمة ففعل الجنابة او

الجنحة مع علمه بقصد الفاعل — كل من علم بالاحوال

الجناية التي عليها اهل البني والفساد الذين يطلعون

الطرق ويضلون ما يجبل يلمن الحكومة والراحة

العمومية ويضلون على الناس او يتطاولون على الاملاك



عربان - ابرعاع صافر في ٢١ مايو سنة ٨٥  
(حين خديومصر) حيث ان القواعد النجبة من  
القديم في شأن اشغال العربان تقضي باخذ رحابان  
من اقارب الشخص المطلوب حين ضبطه فيناه على  
ما عرضه علينا ناظر الداخلية عويضة رأي مجلس  
الظاريه اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا  
بأحوال (م) ١ مشايخ ومحمد قبال العربان مكلفون  
بضبط من يكون تابك الدم بين يتصفون بالشقاوة  
وتسله للديرة التابع اليها وهم مكلفون ايضا بتبليغ  
المديرية بمسؤولك من يكون غير معلوم لفيها من  
العربان (م) ٢ عدم تيسر ضبط احد من الأشخاص  
المدكرين انما يجب على شيخ قبيلته ان يستعصر احد  
اولاد المطلوب ضبطه او اذن اقاربه ويرسله الى  
المديرية رعية حين ضبط المطلوب وتسليمه لها (م) ٣  
تسلي المساعدات اللازمة من قبل الحكومة لشيوخ  
القبيلة التابع لها أشخاص المطلوب ويلزم بالمساعدة من  
يرى لزوم المساعدة منه للحصول على الشخص المراد  
ضبطه (م) ٤ تبقى الزمائن المنصوص عنها بالمادة الثانية  
بالديريات حتى يجري ضبط الشخص المزمع من  
اجله وحضوره للديرية (م) ٥ على ناظر الداخلية  
والقائمية تنفيذ امرنا هذا  
عربة - { لا تشق من محافظة مصر خمسة بهريات  
الاجرة موزعة في حوزة ابره سنة ١٨٨٦  
بناء على ما تدون باده ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات  
لتحاكم الاعلانية وباده ١٠٠ من القانون المدني لتحاكم القضاة  
وبادني ٣٢٢ و ٣٢٠ من قانون العقوبات لتحاكم القضاة  
وبناء على السلطة لفوزة محافظ مصر قد قرر ما عرفت  
(١) يجب ان على كل شخص جاري تفصيل عربات تركوب  
منه لاديرة في مدينة القروسة وعلى من يربد تفصيل عربات  
من هذا القبيل في المستقل سؤا كانت من المدة الزووف  
في الخراف او التي تزهر من المزيجات عدد الطلب لوت  
بصرف المحافظة من اسمه ولبية وتعيين وصاحب وكل سكه  
ومطار يوصاف العربات الجارية تشغيلها او المزمع ان يجري  
تفصيلها في المستقل بالمصروف اذا كانت تلك العربات  
بصرف لفوزة في الخراف او من التي تمت الطلب ليتيد  
ذلك بالمحافظة وتسلم اليه الرخصة اللازمة بها (م) ٢ يجب  
ان تكون العربات منته وقطعة وان تكون اخذ المخبر في  
حالة جيدة وان تكون المخبر المدة لبر سليمة ومسلوقة جيداً  
وحدادها جيدة ايضاً وثلاث عوة كاثية وخالية من الفرج  
بالرأس (٣) العربية التي يخضع لثابتها للتفتيش بدالكشف

عليها بمرنة مدوب البوليس المدني لذلك تبدي في دفتر  
مخصص بهيئة منسلفة وبصرف صاحبها بذلك البدق (٤)  
لا يجوز سروجي عربية كانت بالتجارة ما لم تكن عليها نوع  
مرسومة على مزرع العربية وعلى الباشا جواز السير بالاجابة  
للتجارة حسب الاوليك الذي تدل على لفظة ورم تلك  
التي يكون بالقرن الاخر على عربات الخراف والقرن  
الاسود على عربات الطلب (٥) ٥ تكتب النبر بالارقام العربية  
والاخر تكتبها بما (٦) ٦ لا يجوز تدوير العربات ولا رمها على  
عربيات اخرى حديثة بدون رخصة من المحافظة (٧) ٧ يوضح  
في الرخصة نوع العربية وشكلها مع الدلالة وعدد الأشخاص الذين  
يجوز ركوبهم فيها باسم ولقب وثيقة صاحبها باسم فائده (٨)  
تحدد الرخصة سنوياً (٩) ٩ لا يجوز للمربية قبول الشخص  
في عربات زبادة عن القدر الموضح عنه بالرخصة (١٠) ١٠ يجب  
على رجال البوليس ضبط عربات الاجرة التي لم تكن خاتمة  
للفرط الموضح عنها في المادة الثانية من هذه اللائحة واحضارها  
الى مركز البوليس وفي هذه الحالة لا بد من فائده الرخصة  
المسلطة بتفصيلها (١١) ١١ لا يجوز لي شخص كان ان يارس  
سيرة قيادة عربية موزة او عربية طلب ما يتفصل في رخصة  
من المحافظة ولا تعطى تلك الرخصة الا بعد ان يارب العربات  
مطالها في افعال تلك الخراف (١٢) ١٢ لا يجوز لارب العربات  
قيادة عربات بانفسهم ما لم يكن لي مدرجون في دفتر العربية  
ولا يجوز لي ايضاً تسلم عربات الا لمرتبة مرصعين لذلك  
ومدرجة اسامهم بالصفة المحكي عنها (م) ١٣ يجب على العربية  
ان يرسو راجعها لرجال البوليس او الركاب من طليان منهم  
ابرارها (م) ١٤ يجب على كل عربي ان يلازم حال مسيرته  
الجهة التي على يده ولا يجوز له ان يجاوز عربية اخرى الا  
اذا وجد الطريق الذي على مساره ذوات اشراك (م) ١٥ لا  
يجوز سروج العربات ذوات الياف الا بالسر المصطلح  
عليه بالاجابة وصنوع كلية سريتها اي (دورتفل)  
اما العربات الغير معدة للركوب او التي ياتيها بدون ياف  
فيلازم سروجها بالمركة المحروقة بالاذنين ويجب ابطا سروج  
العربات في اختلاف اجناسها عدد المطالها من شارع الى  
اخر وصنوع كلية مرورها على (الفرطيات)  
سيرة كانت مرسومة بالعربات او غير مرسومة بها الا يجب  
حالة لزوم دفعها في حوزة مدخل واسطلي (م) ١٦ يجب  
على قائدي عربات الركوب والركاب او اخلاصهم لركوبهم  
(م) ١٧ يجب على المربية الزووف بمرتبهم رجال البوليس  
عليهم بذلك (م) ١٨ من الضروري ان يكون لكل عربية  
فانوسون ويجب توفيرها من اجزاء غروب الشمس لغاية الفجر  
(م) ١٩ وفرف عربات الركوب يمكن في الخراف الا في اجزاء  
او في اهل ارضه لذلك محافظ مصر - ميدان قهوة  
البرصة (اسام اوبل دوربان) حيازين النظارات - ميدان  
باب الحديد - امام القريوقل - النصرية بالقرب من منزل  
التوتوتشي - محطة مصر باب الحديد - محطة حلوان - ميدان  
الموسكي - اول شارع الموسكي - ميدان محمد علي - ميدان ابره  
ميدان منصور باشا - باب الخلق - باب القوق العاصمة









علينا مجلس الصحة ايجريه والكونفرنتيات قررنا ما هو  
آتي (م) ١ التيت وتليفه مكتب صحة الرش (م) ٢٢  
يكون رشت الموسيوي وشي صاحب هذه الوظيفة من  
غرة يناير سنة ١٨٨٤

عرش — (امر حال صادر في ١٩ مارس سنة ٨٩  
(١٧٢٠ رجب سنة ١٣٠٦)

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على المادة الخامسة  
عشرة من امرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤  
يونيه سنة ١٨٨٣) المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم  
الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأي مجلس الشظار امرنا بما هو آت (م) ١  
يختص بحفاظ الرش بالنظر والحكم نهائيا في دائرته  
في القضايا الخفوية التي لا تتجاوز قيمة المدعي به فيها  
الفا وخمسائة قرش وفي الاموال الجائفة التي تستوجب  
القوة بالحس لثانية سبعة ايام (م) ٢ كل ما كان  
مخالفا لاسرنا هذا يعد لاخيا ولا يعمل به

عرش (محافظه) — (ر) محكمة اهلية ٨ ش سنة ٣٠١  
هر بقعة — (ر) امر — لتقديم الدعاوي

هر بقعة الانتاحية لدعوى (محررا ولديها) — (ر)  
اختصاص الحاكم (م) ٤٤١٣٥ — علم خبر — عطاسمة  
القضاء (م) ٦٥٥

هر بقعة انتاحية لدعوى نزاع الملكية — (ر) نزاع  
ملكية (م) ٥٥٣

عزبة — (مفتور من نظارة الداخلية في ٢٦ جمادى ٣٠١  
(٢٤٤ مارس سنة ٨٤)

بناء على طلب مجلس الشظار بما ورد منه للاهلية في  
٢٥ جمادى الاولى سنة ٣٠١ نامل المبادرة بتحرير  
كشف عن المزب والكنفور الكاتبة بدائرة المديرية  
ادارككم وبما انه لهذا الطرف مريما بشرط ان يكون  
مينا فيه على وجه التفصيل (اولا) ما صار وجوده من  
تلك المزب والكنفور على حسب القانون (ثانيا) ما  
حصل ابتداء منها على غير الصفة القانونية (ثالثا)  
مقدار الادانة التي من اجلها كل عزبة او كفر انما  
المقصود ان يكون ذلك سرما

عزبة — (مفتور صادر الى عم المديريات في ٢٠ القصة  
سنة ٣٠٦ (٢٨ يولي سنة ٨٩) بيج مريم  
الامالي من باء عربو كنور خارجة عن بلادهم الاصالية ورد  
صدق عليه مجلس الشظار في جلسة ٢٢ يولي سنة ٨٩ وهو

المرض ومضي ٣ ايام من وقت الاخبار (م) ٦٩٤ لا يجوز  
الرجوع عن المرض ولا استرداد المودع بعد مبرورة  
الحكم الصادر بحصة المرض حكما انتاليا (م) ٦٩٥  
يجوز لتقديم طلب الحكم بحصة المرض او بطلانه بصفة  
دعوى اصلية او لوعية (م) ٦٩٦ الحكم الصادر في  
شان الدين المرويض الذي لم يودع لا يكون مبنيا لصحة  
المرض الا بايداع المدين له مع التوائد المستحقة لغاية يوم  
الايداع (م) ٦٩٧ يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا  
وقت الحضور امام قاضي التحقيق او وقت المرافعة امام  
الحكمة بدون اجراءات اخرى ويسلم المرويض الى كاتب  
الحكمة وهو يودعه في السندوق اذا لم يستلمه الثالث  
(م) ٦٩٨ يحصل عرض العين المعنية التي لا يجب او  
لا يمكن تسليمها في محل الثالث بمجرد التنبيه عليه  
باستئذانها (م) ٦٩٩ يجوز للدين ان يتصل على تعيين  
حارس بمرارة المحكمة للعين المعنية المروضة

عرش حقيقي — (ر) استئناف (م) ٣٤٧ —  
ونا (ق) ١٧٥

عرش حقيقي (اياف التنفيذ (ر) تنفيذ (م) ٣٩٨  
عرش دفع جز من قيمة كيبالة — (ر) كيبالة  
(ق) ١٥٥

عرش عقار او خلافه — (ر) عرض حقيقي (م)  
٦٩٨ - ٦٩٩

عرش فعال — (ر) تدريس الري ٣٠ يونيه سنة ٨٥  
— شينغ — قديمة

عرش جلي — (ر) مجلس شورى الحكومة ٢٣  
ابريل سنة ١٨٧٩ م ٢

عرف — (ر) اجارة لانتظام (ق) ٤٠٨١٤٥  
— اجارة الاشياء (ق) ٣٦٣ — ثين (ق) ٣٢٩  
— عيوب خفية (ق) ٣٢٦ — كفاءة (ش) ٦٨  
٧٣ — مهر

عرف تجاري — (ر) سمسار (ق) ٦٧

عرش — (ر) اجارة — مجلة ٥٣٤ — بيع  
(مجلة) ١٣١

عرش — (قرار من نظارة الداخلية بالمروضة مكتب  
صحة الرش في ١٢ يناير سنة ١٨٨٤  
(نحن ناظر الداخلية) بعد الاطلاع على ما عرضه

## عزل القضاة

— ٢٥٩ —

## عسكرية

## ملوكيات

قد تذكر وتذكر في هذه الأيام قدم جملة طلبات لانتظاره الداخلية من بعض المدن والمشيخات والمزارعين في بلاد متعددة ومدى بات منقره بالدموس بما يخرج من دائرة بلادهم والبرص لم يما بأحداث حزب وكثير منقره قائلة بأناتها وحسد أن انزع هذه الطريقة لاحت أنه يريد في زمن المثلث إلى غير ذلك أو الفرية الواحدة إلى جلة حزب وكثير وما يأتي من هذه الحماكة من انحلال العام في كافة قواعد وضوابط ودراسة إدارة الحكومة أمر لا يحتاج إلى توضيح ولانها في الماضي أصدرنا هذا المنشور ليعلم جميع أعالي القرى والبلاد بكافة المديرات أن الحكومة المحبوبة لا تجوز سلفاً لأحد من أعالي القرى والبلاد على اختلاف طبقاتهم بناء مساكن في أرض المزارع خارجة عن دائرة سكن بلادهم الأصلية وعلى حضرات المديرين أن يعلموا هذا المنشور ليعلموا الإصلاحي ويصدقوا — حسب أن مجلس النظر قرر بحلته المنعقدة في يوم ٢٢ يولي سنة ٨٩ أخراجه على هذا المنشور القاضي بجمع الإصلاحي عمداً من بناء مساكن خارجة عن دائرة سكن بلادهم الأصلية نظراً للاسباب التي وجهت فيه وما ورد للداخلية من رئاسة مجلس المديرية إلى يوم ٦٦ أديربايجاراً وجهه لزوم تقرير مجلسه على صورة ذلك المنشور ليعلم بما اشتمل عليه وأعماله إلى عموم أعالي المديرية ليعلموا به علماً بما إنزاله القائمة من جهة المديرية في ديار تبرية عملاً بما نص فيه

قربة — (ر) كفر

عزل القضاة — (لحمة ترتيب الحاكم الأصلية)

(في عدم عزل قضاة الحاكم من وظائفهم وفيه انفصالهم عنها وترقيتهم وتعيين محل أقامهم ورفقهم) (م) ٤٩ قضاء الحاكم المذكورة استثنائية كانت أو ابتدائية لا يرزلون عن وظائفهم إنما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة الحاكم الابتدائية في أثناء السنتين التاليتين لانتقال الحاكم (م) ٥٠ لا يجوز انتقال أحد من قضاة إحدى محاكم الاستئناف إلى محكمة استئناف أخرى إلا برضاة ويقتضى أمر يصدر من بناء على طلب ناظر المحاكمات وكذلك قضاة الحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين بالمادة السابقة لا ينص انتقال أحد من محكمة إلى غيرها إلا بالكيفية المذكورة وأما ترقيهم وترقي قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين

عزل القضاة — أمرال صادر في ١٠ نوفمبر سنة ٨٥ بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من أمرنا المؤرخ ٩ شبان سنة ١٣٠٠ (١٤) يوزنه سنة ١٨٨٣) المشتمل على

لائحة ترتيب الحاكم الأصلية وبناء على ما عرشف علينا ناظر حقانية حكومتنا بموافقة رأي مجلس النظر تأمر بما هوأت (م) ١ قضاء الحاكم الابتدائية الذين قضوا فيها السنتين من تاريخ افتتاحها يجوز استبدال من يرى لزوم استبداله منهم في أثناء السنة التالية للسنتين المار ذكرها ولا يكون القاضي بالحاكم الابتدائية غير قابل للمزلة إلا بعد مضي ثلاث سنين من تاريخ تعيينه فيها

عزل القضاة — أمرال صادر في ٢٤ ديسمبر سنة ٨٩ بعد الاطلاع على لائحة ترتيب الحاكم الأصلية وعلى أمرنا الصادر في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (١٣) ناير سنة ٨٧) — وبناء على ما عرشف علينا ناظر المحاكمات وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ قضاء الحاكم الابتدائية الأصلية لا يكونون غير قابلين للمزلة من وظائفهم إلا بعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ تعيينهم

عزل — (ر) توكيل (ق) ٥٢٩

عزل وتعيين أعضاء في النيابة — (ر) نيابة عومية (لا ٦٥ — ٦٦)

عزل الضباط والملاحين — (ر) ملاح (ق) ٨٥ إلى ٨٧

عزل من وظيفة — (ر) سرافعة (ق) ٢٩٩ إلى ٢٩٩

عزل من الخدمة الاميرية — (ر) قانون العقوبات ٤ — عقوبة الجلب والمخالفات (ق) ٤٧ — مجلس تأديب — مستخدم

عزل المحكمة — (ر) قضاء (م) ١٨٤٧

عزل المحكم — (ر) تحكيم المحكمين (ق) ٧١٥

عزل الوصي — (ر) وصي (ش) ٤٤٣ إلى ٤٤٥

عزل وكلاء الديانة — (ر) افلاس (ق) ٢٥٦

عزل الوكيل — (ر) توكيل — وكالة

عسكري — (ر) حرية — حكومة (ق) ٨٧

— معاش — قسوة عسكرية

عسكري — طلبة — (ر) طلبة

عسكري مريض — (ر) استبالية

عسكرية — (ر) قسوة عسكرية — معاش —

حرية — صالح



## ملحوظات

الذين لم ينفطوا ما ورد في الشرع الشريف في هذا الشأن وحيث قد بأت الحقيقة بما ذكرته فاستعمل انا هذه التسمية في عباراتي حذرا من زيادات لا تراك وتماثلها بالاهام - فالاسر المال في الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) ألزم ارباب الابطاع والجلالك بتوريد عشر غلات اباضهم وجفانكم وقد كانت حتى ذلك الوقت مفاة من ذلك وصدر في ١٨ محرم من السنة نفسها اسر حال قضي بمناواة الاواسي بالاباديات والجلالك اي بتصيل المشرمن غلاتها ايضا وهذه صورة الاسر المشار اليه بالحرف

## (صورة)

ترجمة ارادة صادرة لمديرية اللجنة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٧١ موافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٥٤ جاء على استئذان حضرة المدير المذكور عن لزوم وعدم لزوم تصيل عشر ايضا من الاوسية (مالنا) انه من الازم ومتفقى الزادة تصيل عشر من كافة سائر الاطيان التي بدون مال والاواسي يمثل الاباديات والجلالك اه - وقد كان الوضع في الاصل ان الشر المذكور يجب تصيله عينا على انه في حال ما صدر الاسر المال الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) نشأت تصمومات عن تصيل المشرعينا معينة من الفلة قني هذا لما لاة اصدر الخديو اسر عليها ببيان الاحوال التي يجب فيها تصيل المشرعينا او تقدا وبيان كيفية تقدير المشر المتفني اخذه تقدا وهذه ترجمة الاسر المشار اليه (نحن على مضي) بعد الاطلاع على اسرنا الصادر للمديرين بصيل المشر اعتبارا من سنة ١٥٧٠ قبطية - وبعد الاطلاع على المشر الذي اصدرته للمالية للمديرين عملا باسرها الصادر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ عقب التعليلات التي اصدرت للديوان الاموي اليه بناء على طلبه قد اسرنا بما هو آت - يحصل المشرمن الاواسي ومن كافة الاطيان التي بدون مال فتؤدي عشر غلاتها لان كانت غلاتها من الحبوب اخذ ذلك الشرعينا وانما اذا كانت الغلات اسنانا اخرى كقصب السكر وخضروات وفاة وكافير وذلك من الاصناف التي من هذا القبيل فيؤخذ المشرقدا بما يوزاي ليجته التي يضير تقديرها من

نصف بالحرف (رقة بلا مال) اما المادة المذكورة فقد حلفت برويتها من الالتمع المذكورة لما ظهرت بظهورها الاخير سنة ١٨٧٥ - وكانوا سيك ذلك الوقت يتبرون المشر المذكور كشرعية عقار يتوهراته ان المستندات التي اعطيت مذ سنة ٥٨ ليتاني الاطيان التي يمت لم بشرط قيامهم بدفع المشر والتي اعطيت منذ سنة ٦٥ عن الاباديات المم بها وان كان استمر فيها ذكر هذه الميارة (رقة بلا مال) فمع ذلك كانت حاوية شرطا مضبوته الزام المشرعي او المسم عليه بدفع المشر عملا بالاسر المال الصادر في ١٥ جادي الاول سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) الثاني بان الاطيان الخراجية التي تترك للحكومة وما يستقبل من الاطيان المشرية باراض خراجية من الملتور وكه يبري يمه للاهالي والاورباويين على حد سواء بشرط قيام ميناها بدفع المشر فيكون لم الحق في ملك حيث الارض الميعة لم وقد ورد في الاسر المشار اليه في شأن التفاضل مئامه وبداييم تيجروا تيجر التفاضل التواني التي تكتب حسب اصول روزنامة الكافة ملكية المشرتي لتلك الاطيان باسمه ويكون موصفا بها الشروط المذكورة اه - وفي ١١ ذي الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٥) صدر اسر حال مضبوته ان الاباديات التي ينعم بها او يتابع يوضع عليها حالا المشر ولا كانت الاستمرار على ذكر قول (رقة بلا مال) يمدحود الاسر من المشار اليها غرا من البعث حلفت المادة المشتملة على هذه الميارة وبديليا يجب اعتبار هذه المشرية بمثابة عونة تؤدي صنفا او بمثابة حصة تؤدي بما يوزاي فيحتا قياما بتفقات الانشغال العمومية وتقع من ذلك ان لفظ المشر لا يصدق على المشرية المخروقة على الاطيان التي لا تزال خراجية على ان اسم هذه المشرية كان حاملا على الفلظ حتى ان الناس اشتبهوا في كونها المشرية المشرية الشرعية مع انها كان من الممكن ان توازي فيحتا مدس الخراج اوجزا من اثني عشر مئة بدلا من ان توازي لمشره - ويضهن هذا ان الاراضي المخروقة عليها المشرية المذكورة ليست هي المشرية التي عنها المشرية الفراء وارت تسميتها بهذا الاسم غلط ويجب لارتباك افكار

العالي في هذا الشأن ما معناه احمده العلاءة  
فالتوصل على ما يقوم بمعاريف المجاهدة ويدفع  
معايش الضباط للمستودعين اهـ - ولم تكن الحكومة  
ابتداءت بعد في عمل السلفات على ان احتياجهما  
كانت اخذت في الازدياد وكان مقدار الدين  
السائر عظميا جدا فبدأ للحكومة ان زيادة الضريبة  
القارية اسهل من الاتجاه الى واسط اخرى للتوصل  
على تقوية قايمة هذه الخطة بالرغم من البدا الذي  
كانت وضعته وقررت حين وضع العشر على الاراضي  
التي اشترى اليها ولم تقف عند هذا الحد بل انها وصلت  
في المستقبل الى انكار البدا الذي هو اساس الضريبة  
وذهب عن فكره ان الضريبة انما هي واجبة على الاحالي  
في نظير احوال الري والاعمال التي تلزم لوقاية الاراضي  
من طغيان النيل - على ان سمو الخديو اسمعيل باشا  
للازدياد اريكا الخديوية اراد ان يستعمله كعمل سائر  
في ذاته فاصدر امرا عاليا تاريخه ٥ شعبان سنة ٧٩  
( ١٨٦٣ ) بالغاء الاسر العالي الصادر في ٩ محرم سنة  
٧٨ ( ١٨٦١ ) وبإبطال دلاوة الخمسة في المائة على  
الضريبة المشربة مع ابقائها على الاراضي الخراجية  
وبالغاء الاسرين العالين الصادر احدها في ٤ ربيع  
اول سنة ٧٧ ( ١٨٦١ ) وثانوها في ١٧ من الشهر  
نفسه وكان سعيد باشا قد اسهم به العمل بتقدير جديد عن  
قيمة الاراضي المشربة بحيث توجد النسبة بين الضريبة  
وبين الخراج وبوضع الاطيان التي اسلمت ومفروقة في  
الدرجات السفلى في الدرجات العالية التي تناسب حالتها  
حاليا ولقد ظن البعض ان سمو الخديو اراد اتباع الخطة  
التي سار عليها محمد علي باشا وهي إيجاد قوم ذوي  
غنى عظيم حقاري يخضع امتيازات ويستند عليهم  
وقت القوزم على ان ما علنوه من يتم فان الجانب العالي  
المشار اليه سار في سبيل تناقض على خط مستقيم  
للخطة المذكورة واتبع اكار عباس باشا الذي كان  
وقب انقام هذا الاسر بالغاثة العهد وأكار سعيد باشا  
الذي فرض الضريبة على اطيان كانت معفاة منها اذا  
ذلك فانه اصدر امرا عاليا في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١  
( ١٨٦٤ ) يعمل بتقدير جديد للضريبة الموضوعة على  
الاراضي المشربة وقد جاء فيه في هذا الصدد ما نعه

مقتضى الاسعار المنتشرة تلك هي ارادتنا فامثلوا اه  
- على ان التصيل على النكيفة المذكورة لم يكن  
بالاسر السهل كانه ما كان ليسر بكل انتظام وهذا  
كان الداعي لصدور الاسر العالي الرقم ٢٩ ربيع  
الاخر من السنة نفسها الذي قضى باتباع طريقة  
بسيطة آلت الى الاخلال بالمبدأ المتبع في تقدير العشر  
وذلك انه امر بفرز الاراضي القابلة لوضع الشرط عليها  
الى ثلاث درجات ووضع على كل درجة مبلغا من  
التقود موازيا لقيمة العشر الذي تقدره لما يحسب  
الطن وكانت الضرائب التي فرضت على اراضي الدرجة  
الواحدة في الوجه القبلي غير مساوية للضرائب التي  
وضعت على اراضي الدرجة نفسها في الوجه البحري  
واليك بيان النتيجة التي حصلت من تطبيق المبدأ المذكور

#### في الوجه البحري

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الفدان ٣٦ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ١٨ الدرجة الثالثة ١٠

#### في الوجه القبلي

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الفدان ٢٠  
الدرجة الثانية ١٤ الدرجة الثالثة ٨

ولقد ترك الخديو ملكي هذه الاراضي لغير بيت  
دفع هذه الضرائب عينا من الغلة او نقدا بما يوافقها  
على انه فرض عليهم انهم اذا ارادوا اداءها عينا  
لزمهم ان تكون الغلة التي يؤدونها موازية على الاقل  
لقيمة الضرائب نقدا بحيث لا تقصر الحكومة لو حصل  
هبوط اسعار المحصولات - على شرع في فرز الاطيان  
المذكورة وجد ان بعض الاطيان الخمر بها كانت  
عديمة اليراد او اسافة وانها لا تستحق ان تفرض  
عليها ضريبة عشرية معا كان مقدارها دنيئا ولذلك  
قوت الجمعية العمومية يوم ٨ رجب سنة ١٢٧١  
( ١٨٥٤ ) بوجوب تكليف للمدينين بفرز اطيان  
الاباعد الى عشر وعافر لاجل اخذ العشر على الشجر  
وعلم اخذ على العافر وصدور الاسر العالي بالتصديق  
على هذا القرار واعضت الاراضي الدلية الربع من  
العشر - وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨ ( ١٨٦١ ) صدر  
امر عال بزيادة بارتين على كل قرش اي ٥٠٠ على  
الاموال الخراجية وعلى العشر وقد جاء في الاسر

## ملحوظات

الأطيان المشورة بنقض الترو الذي جاءه بكل مدعية وكل قسم وكل ناحية بتقدير ما يتفق كل جهة من الشور المتصفي ربطها سري على الأطيان المذكورة وبالعقدان المتصفي ربط على الأطيان لمكي عنها ما هو بالأقاليم العبرية مبلغ ١٤ ٧٧١ ٦٠ كسبة ٦٠ قرية ١٤ باره بأخبار عسوري الأطيان الدال بالأقاليم المذكورة ٦٥ قرية كل فدان ما عدا الأطيان العبرية يكون عشور الفدان العالي ٥٠ قرية والأوسط يكون كل فدان ٥٠ قرية وبندرية العبرية ٢٥ قرية والأطيان الدون بكافة الأقاليم المذكورة ٢٠ كل فدان والأقاليم القليلة مبلغ ٢٢٢٢١ كسبة ١٠٢ قرية ٦ بارات بأخبار القنات العالي ٤٥ قرية والأوسط ٢٥ والدون ٢٠ ويحت أن ربط ذلك مو بواقع الترو وأصلها التي صارت بحرفة السبد بواقع الدفاتر التي تعلقت باعتبارهم قد استصوبوا الجلس أجزا ربط الشور المذكورة من أجداء سنة ١٨٤٤ قري على وجه ما ذكره في ذلك إذا أخذنا تقصير من ربط ما صار ربطه عليه فلنجد أن ذلك تقصير يصر أخذ عشور بمصروفه صف عين هذا ما استصوب فيلزمه وصدر الأمر العالي بانه يصر الأجزاء بنقض ما يصدره للإمره — وصفي القديري هذا القرار فريدت الضريبة التي كانت مفروضة في كل قرية من درجات الأراضي المشربة أما مديرية العبرية لأرض على أراضيها ضريبة خاصة بها وذلك فإن الثبات التي وصفت إذ ذلك

## ( من الوجه العبري )

الدرجة الأولى مقدار ضريبة الفدان ٦٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٤٥ للدرجة الثالثة ٢٠

## ( من مديرية العبرية )

الدرجة الأولى مقدار ضريبة الفدان ٥٠ قرش صاغ الدرجة الثانية ٥٢ للدرجة الثالثة ٢٠

## ( من الوجه القبطي )

الدرجة الأولى مقدار ضريبة الفدان ٤٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٢٥ للدرجة الثالثة ٢٠ — ثم انه ورد في التقرير لشرفه (إي) أن تقررا أحد من ربط ما صار ربطه عليه فترد عشور بمصروفه صف عين على أن ليس للمراد من ذلك أخذ عشور الخارج حيث كان في الصغر الترو الذي لم يرد ما أنه يبيع للذلك أن يورده قسما من ظله يوزع له الضريبة المفروضة على أرضه وهو ما كان حاصله في الوجه القبطي محصوا لم يأخذ ما على الأراضي الخراجية من الخراج — وفيه المتصفي بان ما طلب أجزاؤه هو متوفى من حيث القبط والدة قال المجلس المحصوي في قراره الخارج إليه أن الضرائب لم تقدر إلا بعد أن ماين الأطيان الإيجان وروضا ودللة الدفاتر التي قدموها بحسبة باعتبارهم أنه — وما يجب الإصالة إلى هو ماين كالم حصل فري بضمين الأراضي أن قسيت كبريت بيشل أجداء أراضي العبرية والفاق أراضي الوجه القبطي والضريبة المفروضة في هذه الأثر من الضريبة المفروضة في تلك وللأجل إذا ماين ماين

— حيث أن الأراضي العشرية قد تحسنت كثيرا من يوم وضع عليها العشر إلى الآن وقد تحسنت أعمار المحصولات — وحيث أن بعضا من هذه الأراضي قد قلت قيمتها (ولعله أراد ريميا) فقد وافق أرادتنا القلية بتعديل مقادير الضريبة العشرية الموضوعة على الأراضي المشربة له — فليخ عن هذا التعديل زيادة في مقادير الضرائب وزعت بين أراضي سائر الدرجات على التكلفة الآتية

## ( الوجه العبري )

الدرجة الأولى مقدار ضريبة الفدان ٢٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٢٥ للدرجة الثالثة ١٨

## ( الوجه القبطي )

الدرجة الأولى مقدار ضريبة الفدان ٢١ قرش صاغ الدرجة الثانية ٢١ للدرجة الثالثة ١٤ ثم صغر أمر حال في تاريخ ١١ ذي الحجة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) هذا نص — الأصناف التي تصل إلى الماء أو التي يباع من طرف الميرى يازم فريها وقت حديقها ويبيع بواقع الترو الذي يصير حسب ما يظن من مصادرها لأجل بتقدير ما يربط عليها وإذا كان يوجد حافة القديس والترو أطيان دور لا تسحق بتقدير ثمة عليها يجمع عنها بواقع القديس أيضا وترسل الفايض الثالثة ليصرح للرواية بالخارج القديس بدون انتظار لربط عشور الترو — الأطيان البور المارة بلباسط باب الأصناف وغير من يربط عليها الشور وجاري فريها سنة ويطب الشور على كل ما يخلص منها هذه إذا كانت تسير على الطريق المذكورة في ضريبة الفدان والروايات يروى أن ماين صاحبها في إصلاحها من الخسارة والإيجان لها صلاح ذلك الأطيان يصرح عليه بالخارجة وأما في ذلك استصوب بتقدير ربط ماين ثلاثة سنوات من أجداء سنة ١٨٧٦ القري في إصلاحها بدون أن يبري عليها الترو السوي من أجداء السنة الرابعة التي في سنة ١٨٧٦ القري في ربط ويحصل عشورها من ملاكها الموصية إليهم عليها باعتبار قيمتها المحضات المبرجة فيها ولو لم يكن صار إصلاحها — فكانت الضريبة المثلث مائة كسبة الأراضي المذكورة من التي عشور من إصلاحها وروضا وتعد بتدليل الضريبة العشرية التي سجلت سنة ١٨٦٤ بثلث سنوات أي في ٢٢ جادى الأولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦٢) أصدر المجلس المحصوي قراراً بملازمة قيمات درجات الأطيان المشربة وبظواهر أن تقدير هذه الضريبة يطأ أمره هذه المدة بأعين البلاد ونفلا عن ذلك يوجد من صفع قرار المجلس المذكور أن هذه الضريبة كانت فائدة أن تحقل الله ضريبة تروية وبذلك نص القرار المذكور

## ( صورة قرار المجلس المحصوي )

لقد في المجلس المحصوي يوم الثلاثاء ١٨ جادى الأولى سنة ١٢٨٤ مرفقات الدفاتر الذي قدموها السبد عن ماين مرفقات زمام

كأنه وضع مدبرة الهيرة من حيث مقدار الضربة في درجة متوسطة بين أراضي الوجه الهيري وبين أراضي الوجه القبلي إلا أنهم فرضوا على أراضي الدرجة الثالثة كلها ألبا وجدت ضربة واحدة قدرها عشرون قرشا — وفي توحيد مقدار الضربة التي فرضت على أراضي الدرجة الثالثة ما يهيئ على من أن تدير أهمية الخراج وفقر الأرض نسبها لم هيرما أناس يخرجون عنه الأمور بل المبلغ كذا البرد في قرار المجلس الخصوصي صار ترويه بيت درجات الأراضي كلها وما يدل على ذلك أن كل الذين عهد لهم تعديل الضرائب قبل مدة المرة وضعوا حدا فاصلا خصوصا بين أراضي الوجه الهيري وبين أراضي الوجه القبلي فإما هجس بتدبير الضرائب بين الضرائب المتقاربة فإما على أراضي الدرجة الثالثة فكانت الضربة المسماة عشرة أعلة في الإيجاد كالضربة الخارجية على أنها كانت تظهر بظهر اليد ملازمة لهذا الذي قامت عليه في القدم أي أن مقدارها لم يزد من عشر الخراج — وفي سنة ١٢٨٥ (١٨٦٤) صرنا من حال التمتع في قرار من مجلس شورى النواب بخصوص إضافة السنين على كافة أنواع الاموال مع أن سندات في أنه لا تم تصدك الملاحة ما كانت أمته الحكومة أصدر المجهري أولا في ٢١ ربيع أول سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) بتعديل الضرائب الصغرى احتجاجا بأن الألبان أحتسب وأن الضربة المرفوعة عليها تقتصر من عشر عليها لعدم فقر جديد أخرجت فيه مدبرة الهيرة ضمن مدبريات الوجه الهيري وأجملت أحملة الخاصة بديرية الهيرة التي كانت جعلت لما يوع البرد الذي حصل سنة ١٨٧٧ فاحتطت وفي مدبرة الهيرة ضمن الفرو العام وما مضى بعض ما ورد في الأثر الشارح له قال — للجلال راحة ورفاهية أصحاب الأراضي ونظرا للاحوال المتغيرة قد استوفينا أن تكونت فئات ضرائب الأراضي المشربة في ألبا

### عن الوجه الهيري بما فيه مدبرة الهيرة

#### ألبان عال

حال أول مقدار ضربة اللندان ٦٠ قرش صاغ حال ثاني ٥٠

#### ألبان وسط

وسط أول مقدار ضربة اللندان ٤٠ قرش صاغ وسط ثاني ٣٠

#### ألبان دون

دون أول ٢٠ قرش دون ثاني ١٠

#### عن الوجه القبلي

#### (ألبان عال)

حال أول مقدار ضربة اللندان ٤٠ قرش صاغ حال ثاني ٣٥

#### (ألبان وسط)

وسط أول ٣٠ وسط ثاني ٢٥

#### (ألبان دون)

دون أول ١٥ قرش صاغ دون ثاني ١٠

فقرى من ذلك أن المجلس الخصوصي قد ضاعف عدد درجات

الأراضي بما فيها ١٧٠ وكانت ثلاثا في أن يرى أن الفيرمصل في مقادير ضرائب الأراضي التي من الدرجات العالية فإن الفير المذكور أبقي مقدار الضربة المرفوعة على ألبان الدرجات الأخيرة على ما وضعها الفير الذي حصلته ١٨٦٧ — هذا طيف النسبة الموجودة بين مقادير الضرائب المرفوعة على درجات الأراضي لكل كمية لا تسمح لنا بصيرت المقابلة التي صار عليها من عهد اليم فقر الألبان في علمنا إذا ردا على سطر الضربة المرفوعة على أراضي الدرجة الأخيرة في الوجه الهيري مثله حصل معنا سطر الضربة المرفوعة على الدرجة التي قبلها حالا وإذا إذا أضفنا على ذلك قيمة سطر الضربة المرفوعة على أراضي الدرجة الأخيرة حصل معنا الضربة المرفوعة على أراضي درجة الوسط الثاني وإذا إذا أضفنا على الحساب على الطريقة المذكورة أي إذا ردا على سطر كل ضربة سطر ضربة الدرجة الأخيرة حصل معنا سلسلة الضرائب كلها هذا ما ذكرنا على بعض بخراب أراضي الوجه الهيري أما النسبة الكائنة بين مقادير ضرائب أراضي الوجه القبلي على اختلاف درجاتها فليس معروفة على الكمية المذكورة فإن مقدار الضربة المرفوعة على الدرجة الخامسة أي درجة الدون الأول لا يزيد إلا الخمسين في المائة من مقدار الضربة المرفوعة على أراضي الدرجة السادسة وفي الأخيرة فإن مقدار الضربة المرفوعة على أراضي الدرجة الرابعة والثانية والأولى يزيد الواحد منها عن الأخيرة بمقدار نصف الضربة المرفوعة على أراضي الدرجة الأخيرة أي ضربة الدون الثاني وفي السادسة يعني أننا لم أضفنا على ضربة الدرجة الرابعة التي مقدارها ٢٥ قرشا نصف ضربة الدرجة السادسة أي خمسة ففرض يحصل معنا الضربة المرفوعة على الدرجة الثالثة ولقد رما ثلاثون قرشا وفي هذا التباس — ولا أصرى لماذا جعلنا نسبة بين مقادير الضرائب مع المبلغ مع أنهم لم يجعلوها في الفرو السابقة تلك مع لا يمكن الفصل بين على أن وجود النسبة المذكورة يزيد اعتدادي أن توضع الضرائب على كمية واحدة هذا لم يبارز الفرو وإن الفاعلة الوحيدة التي كانت متبعة فيه في الإحصاءات المالية التي كانت تجري بالحكومة — ويجب أن يضاف على الضرائب التي ذكرناها علاوة السنين التي أضفنا على كافة ويجب أن يضاف على الضرائب التي ذكرناها فباسق علاوة السنين كان فرما مجلس النواب لوقت والتي جعلها الزامية لحاج سندات لقطاع الأمر المالي الرقيم ما صغر سنة ١٨٦٨ (١٢٨٥) — هذا طيف الحكومة لا تفصل بالمرغ من زيادة الضرائب ومن العلاوات لحد مجرمها وإنما لا كانت حجة باسقاط الدين السابق بواسطة سلفات جبرية بشكل زيادات وعلاوات كانت تضعها على ضرائب الألبان أن تجد الوقت اللازم ولا التفرغ اللازمة للقيام بأعمال صيته الجسور والتجارت وامتدت على تلك الحالة حتى إذا ظهر لها أن استمرار التماس عن عمل هذه الاختلال الضرورية مشربة البلاد ويترفع بنوع الضربة يدمر وي ألبان أرادت أن تفرجا على عمل نقد النقد اللازمة لاثت الدين السابق ومن المعاهدات تفرغ خزائنها فاستمرت





وعبرين قرية عن النهر الواحد فلحقا ابناً عن هذا القديس  
فأبى أن يفر إلى مكان فدان حسن جعله معاً معاه وسبون  
فأذا ورعنا ما وجد القديس إلى الله فنادى صوته في كل فدان  
مشرق من فوق رؤسهم وحشودهم بلرة ومبلغ يباري آواز  
في الآلة من خربة أبجد القربة الأولى ولا في الآلة من  
في الآلة من القربة في الآلة الدرجة الأخيرة — وقد سبق  
إليهم في سنة ١٨٧٠ وصفاً ملأوه من القربة — القربة الأولى  
في الآلة القلياب بقتل الذي راحل الذي في الآلة التي  
يحبها الناس يمسكهم الأخيرة — والآلة الأولى  
أشهرها هي التي تقبل الدماء الأخيرة من الملاحة الأخيرة  
كلها كثيراً ما يفرح بها فرباب القلياب بقتل نفس هذه  
الأمثال التي يربطونها في ثم غلا خربة صبي — وأن  
كل ما في الآلة والاداء بها عليها من الملاحة التي يربطونها  
في الآلة من حبلها وكثيراً ما يربطونها في الآلة الأولى  
التي عصبها لها حيناً اضطرت الأمثال التي استوتبت وصفاً  
علاوة جربت القلياب التي دعت إليها دفة صبي وصفي  
علاوة جربت القلياب التي دعت إليها دفة صبي وصفي  
سبق ملاحة القلياب — ذلك من تاريخ أساس القربة  
الغالية في الدائر القربة أبى أن يستكمل من الدقيق  
والصحيح — وقد رأينا بها فوائده في أوائل الجبل القلياب  
أي في سنة ١٨١٥ من القربة القلياب في وجه العموم  
كانت حارة عن قدر من ثم المال يفرش في القلياب  
وأنه أبى من ذلك ثمانية صبور في بروج من القلياب  
التي ذكرها في القلياب من قبل القلياب في بروج من القلياب  
في أوائل صبيه لصون مشفوعة وإن أرادوا الحكم وصفاً  
كانت الحارة في القربة القلياب إن شاءت أم أهدى  
علاوة القلياب لها معها وذلك في القلياب التي دعت إليها  
الملاح القلياب من القلياب الأولى — أغسطس سنة ١٨٧٩  
يصل تاريخ وقد صار ذلك فليطلب الآن من القلياب تحقيق  
ملوك في الأداة الأولى من القلياب القديس في شأن القلياب  
أي يفرش القربة القلياب في كيفية دافع من كل ما لكي  
القلياب صبي ما يليك كل منهم

مشوري - (ر) اطيان زراعية ١٣٧٤ - مال

—، فجيل —، مطلوبات متأخرة

عصبي منسلحة - (ر) لجنة تحقيق

عصبة — (ر) موارد (ش ٦١١ الى ٦١٦) —

نکاح (ولایت)

حصية من النصب — (ر) موارد (ش ٨٤)

حصبة مبيدة — (ر) موارث (ش ۵۸۴)

محبة - ١٠ (ر) تخريب (فق ٣٣٩ - ١ - حكومة

(ق) : ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣

عصيان --- { امر عال بتشكيل قوميون مخصوص مصر  
{ الظاهر لتحقيق وإقامة الدعوى على كل من

[illegible]

(١) وقد حصل مراراً ان الاساتذة اتوا اليه في ايام عيد في بقاءه في  
الجامعة فلهذا كان يراه ذلك الحاضر اليه انه اقرب اليه في مكانه  
ككبره المدينه في تقدم كل واحد من اعداءه الى اعداءه في يوم  
ما كان الا في الايام التي يخرجون في حاله الى الارض فلهذا  
يقرون في سائر الايام ولا في الايام من العمل ولا في يوم  
الاساتذات الا في يوم سائر الايام في ايام عيد في ايام عيد  
١٨٥٣ قبل ذلك في يوم عيد في يوم عيد في يوم عيد  
١٨٥٣ قبل ذلك في يوم عيد في يوم عيد في يوم عيد



عظم

— ٣٧٨ —

عظم

ذلك لكافة جهات الانقاذ. الانضمام ما ذكر واجتمع على لجانته برئاسة من يملك من الاموال والاعطاف المذكورين من الانفس والاعطاف من تركه ويصحبها وما يخص احد القبيلة انفس المذكورين طريق الجبلات بغير حصر على هذه الحكومة واصطاد الخيل على وجه ذلك من تاريخه على قديم ذلك وانما الجبلات على ما سن تقرر من هذا في هذا المحضر والاجراء بوجه

عصيان — ذكره صافري في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بمحاكمة من استعمال ناس من اوغار والمصاداة المأذونين لاسلحة قتال الحكومة

(من غير مصر) بعد الاطلاع على امر الصادر في ١٢ شعبان سنة ١٣٠١ (٢٠ ربيع سنة ١٨٤٠) وعلى تاتين الشكايات العسكرية المستعمل على عنة والذين مائة المرفوع باسمه للامانة — وبما على ما عرفه ملأ على الشكايات بعد اعل على مجلس شوري القويين امر على ما عرفت (١) كل من استعمل من في سر طبع الحكم القويين العسكرية مناس اوانزل عوارات قصاص المأذونين لاسلحة قتال الحكومة كما على مجلس عسكري حربي ومقاب بعض تاتين الشكايات العسكرية المذكورة انما (٢) يميل بعضي امر على هذا سنة من اجاء. تقرر (٣) على نظري الخافه والحريه تعيد امر على

عصيان — (ر) ثبوت — لجنة — محكمة عسكرية — حقو — حوادث عام ١٨٨٢

عصيان — (ر) جنائيات وبنج (فق) ٢٢٢٢ — حكومة (فق) ٨١ — ٨٢

عضو (قند) — (ر) ماش ١٢٧١ م — ٣ — جرح — شرب

عضو محكمة (التدني عليه) — (ر) مقاومة

عطا — (ر) نزع ملكية — رشوة

عطف — (ر) رشيد

عطية — (ر) اجارة — مجلة ٥٦٧ — رشوة

عظم — (ر) امثال صادر لرئاسة مجلس الظفار جاري في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠) ٦

معرض لبيتا كاتبة فخره في ٨ ربيع اول سنة ١٢٩٧ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠) في ربيع الجلس في يوم الخميس ١٧ صفر سنة ١٢٩٧ ربيع الملح والاول من عصره عظام المحرمات الجديدة بدفع على عاتق الحكومة مستخلص من الاموال والاعطاف المذكورين في هذه الحكومة واصطاد الخيل على وجه ذلك من تاريخه على قديم ذلك وانما الجبلات على ما سن تقرر من هذا في هذا المحضر والاجراء بوجه

عظم — (ر) مشور صافري في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ (اول ربيع سنة ١٨٨٠)

اه بعد ما تشرجهات الامارة جاري في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ ما صوره الامر العالي بناء على ما تقرر مجلس الظفار جاري

١٧ صفر سنة ١٢٩٧ (٢٩ يناير سنة ١٨٨٠) ربيع الملح والاول من عصره عظام المحرمات الجديدة بدفع على عاتق الحكومة مستخلص من الاموال والاعطاف المذكورين في هذه الحكومة واصطاد الخيل على وجه ذلك من تاريخه على قديم ذلك وانما الجبلات على ما سن تقرر من هذا في هذا المحضر والاجراء بوجه

عصيان — ذكره صافري في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بمحاكمة من استعمال ناس من اوغار والمصاداة المأذونين لاسلحة قتال الحكومة

(من غير مصر) بعد الاطلاع على امر الصادر في ١٢ شعبان سنة ١٣٠١ (٢٠ ربيع سنة ١٨٤٠) وعلى تاتين الشكايات العسكرية المستعمل على عنة والذين مائة المرفوع باسمه للامانة — وبما على ما عرفه ملأ على الشكايات بعد اعل على مجلس شوري القويين امر على ما عرفت (١) كل من استعمل من في سر طبع الحكم القويين العسكرية مناس اوانزل عوارات قصاص المأذونين لاسلحة قتال الحكومة كما على مجلس عسكري حربي ومقاب بعض تاتين الشكايات العسكرية المذكورة انما (٢) يميل بعضي امر على هذا سنة من اجاء. تقرر (٣) على نظري الخافه والحريه تعيد امر على

عصيان — (ر) ثبوت — لجنة — محكمة عسكرية — حقو — حوادث عام ١٨٨٢

عصيان — (ر) جنائيات وبنج (فق) ٢٢٢٢ — حكومة (فق) ٨١ — ٨٢

عضو (قند) — (ر) ماش ١٢٧١ م — ٣ — جرح — شرب

عضو محكمة (التدني عليه) — (ر) مقاومة

عطا — (ر) نزع ملكية — رشوة

عطف — (ر) رشيد

عطية — (ر) اجارة — مجلة ٥٦٧ — رشوة

عظم — (ر) امثال صادر لرئاسة مجلس الظفار جاري في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠) ٦

معرض لبيتا كاتبة فخره في ٨ ربيع اول سنة ١٢٩٧ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠) في ربيع الجلس في يوم الخميس ١٧ صفر سنة ١٢٩٧ ربيع الملح والاول من عصره عظام المحرمات الجديدة بدفع على عاتق الحكومة مستخلص من الاموال والاعطاف المذكورين في هذه الحكومة واصطاد الخيل على وجه ذلك من تاريخه على قديم ذلك وانما الجبلات على ما سن تقرر من هذا في هذا المحضر والاجراء بوجه

ملفوظات

ان عليها بل المحدود الاثرية و ان لا تكون الارض التي يراد استخراج النظام منها سوا كاتب على السطوح او داخل البلاد ما يحيط به الخطوط التي نذكرها في القاموس لاربعين لاجد ان استخراج عظام صوبانية من الضفة التي يحيط بها خط يند من قرية التبة ان انهاء ويستط الى الداخلي - العالي من النيل ويصير لدار الطول مارا بالسائون ثم يند باعداد جبل المنطق على بعد اقل مده وفي الاسكندرية لاربعين بذلك نيا بعد اربعين جهة الشمال وجمود مربوط من جهة الجنوب وخطا المنطق الممتد من الشمال الى الجنوب القلعة المشهورة بقلعة الوردان من جهة الشرق وخطا المنطق لاجد من الشمال الى الجنوب ضاية الدفلة من جهة الغرب لكل ما كان داخل تلك الحدود يتبع كل الامتاع اجراء اي عمل يتصل باستخراج النظام من اما في سائر القرى والمدن والقرى المنخفضة من الحد كمن يجب ان تكون اماكن الاستخراج جيدة جدا باثني وعشرين منزلا بالاول واما اماكن الخربة ورسوم الائمة القديمة والاماكن التي يطن بها ويوجد التبعات وآثار الاولين فالحق في التربة في تحديد الحد الذي يجب التوقف عنده ويحلى كل حال في التربة الامتاع المطلق في احوال التربة المخصوصة لاستخراج النظام من اي جهة وسمها (د) ٣ كل اراضي يتصل باستخراج النظام يجب ان يراد الى نظارة الاقوال المصرية محسنا برسم تمام بدون فيه حدود الحبل المظلوب استخراج النظام من وسطها باعتبار الحكومة المصرية ويحسب ايضا على ان القرى والمدن والقرى القريبة من ذلك الحبل في يروج الخسيس في القلعة ان النظام يراد صديرا الى خارج القطار او استعمالا بداخله فان كان المكان الذي يقع الاقباس لاجله مملوكا لاجد من الناس على ذلك الخسيس ان يحسب القالب بالارضة لمطال من صاحب الملك بزيادة من على اجراء على هذا القيل ليسلكه بدون ان يكون التربة اكد من ذلك في ذلك ويرد صاحب الاقباس على الحكومة للتدبيرين ليرى بعد ذلك استخراج اوعن كل كيلومتر مربع اذا كان مسطح مكثت استخراج يراد من التربة المربع وذلك المبلغ في مقابله مصارف القبط وبعد تحقيق يكون هذا المبلغ خالصا الحكومة على حال سوا - انقضى اكمال صدور الرخصة ام لا (د) ٤ لا تلغ لاجد رخصة استخراج الا بعد ان يرضى الطلب على يد ارباب الرخصة القديمة ورجس على اربعة في القنصل ومصاديقه (د) ٥ مة الرخصة التي تسمى للاستخراج لا تزيد على مة والتربة المتجار في يحددها عند اربعة اسة الاول وهكذا (د) ٦ الحكومة الحق في ان تستخرج الرخصة بعد اعطائها اذا ظهر في اثناء التجر اثناء امر ذات تبة حالة سوا كان ذلك بالنسبة لجنسية النظام او اصلها او جهر الاشياء المستخرجة للمدايرة للنظام بالكلية (د) ٧ لا يسلط الطالب رخصة استخراج حتى يدفع الى عروبة الحكومة الف ليرة استوفيت (جدة انكليزي) على حبل الضمين (كالفرن) ولا يكون لذلك المبلغ فائدة ولكن يراد دلالة بعد اتمام الرخصة مع

مراجعة شروط استبعاد الرخصة المذكورة في المادة ١٦ (د) ٨ اذا اجب القياس طالب الرخصة ومنها يحلى في رسم تمام كابل فاقيل لحدود القنصلية في وسط المكان الذي سرح في استخراج النظام منه وذلك بعد ان يكون قد دفع من هذا الرسم امتحان وصار قوله لا وقع عليه بامضاءه (د) ٩ ان نظام الامتاع بالشرية يجب ان تراقى عروبتها كل الامتاع ولا يجوز من ثوبا منها بافدسه وان وصلت عظام بشرية معتبرة بنظام الامتاع فلا بد من اعلان الحكومة بذلك في مة لا بد على امة ساحة والذي يريد من مة النظام البشرية بصرا عاراجا مع الاعضاء وحفظه او دفعه حسب ما يند في المصلحة اليه النظر في ذلك من جانب مجلس الصحة وصار يف هذا يكون من قبل صاحب الرخصة (د) ١٠ اذا عثر في اثناء التجر على بعض الامور التي لا تار حية او امثال ذلك او مواد طيبة لعل صاحب الرخصة ان يجبر الحكومة في دفعه لتجاوز امة ساحة وفي مة الاشعار وبعدها يجب الحظاظ على الاموال بوجه ذلك التامة وكذلك الاموال والمواد الطيبة صيرت مأمونة بالاتار المصرية القديمة لانه يجب تسليمها لركاب الحكومة واخذ عند الاصل من بسطة من نظاما وبعد ان ياخذ صاحب الرخصة عند الاصل يقدم ذلك السند الى نظارة الاقوال المصرية (د) ١١ التجر والاضافات التي تتنا من هذا العمل في الاراضي الزراعية يجب وسمها بحد اعمها القيل وامانها الى حاليها الاصلية فالبقية لتجارة والتفقات والاعمال اللازمة لذلك تكون من جانب صاحب الرخصة (د) ١٢ ان النظام التي يصرحها المرحضون يجب وضعها في اماكن مخصصة مختارة الحكومة ولا يجوز تعلقها من تلك اماكن الا بعد وريها ودفع الرسوم المقررة عليها بالادة الاية ولذلك يجب ان تكون تلك اماكن مستحكمة لزام الحفظ والصيانة وعلى المالك ان يقدم جميع ما يلزم للزور من الالات وضرعا وكذلك ما يحتاج اليه في التدبير التي تروج الحكومة اجراء في المكان الذي يصرح به مع النظام او في الحبل الذي كانت موزونة به (د) ١٣ الحكومة حق ان تقرب رسوما على النظام المستخرجة وقد يند يكون على حسب ما يقرر من نظارة الاقوال المصرية الا ان لا تكون اكثر من ٦٠ قرعة مصرى على كل تونيلاه (د) ١٤ يجوز صدر النظام المستخرجة من الاراضي الميرة في كل القنصل الاية (اولا) بمرقون النظام بكان مقرر خاص في مده الاسكندرية بجهة على خمسة (ثانيا) لارخصه في ادارة التربة بالسرا الى الخارج الا بعد اخلاص على شهادة الاصل ودفع رسوم التربة (ثالثا) لا بد ان يكون قائل النظام من الصليحة (د) ١٥ النظام التي لا يراد ارسالها الى الخارج بل قصد استعمالها داخل القنصل يجب ان صاحب رخصتها ان يصرح الحكومة بغيرها بالكلية التي يريد ان يكون عليها استعمالا والاشياء التي يستعملها فيها ويجب ان يكون على الاضطرار قبل عروبتها من مخرجات مع امتداده جميع ما يلزم لشهرة القنصل عليها من استلامات وتوضيحات وغير ذلك

فأذا وقع استعماله الذي يريد موقع الاستعانة وعرض له على شروط تصويب نظارة الاشغال العمومية لمجدد ما لم يترك كل محتاجة فخر من أي شخص مساعدة له من هذه الأصول المبررة فتوجب استرجاع الحكومة لرخصتها ختبا وحرمان صاحبها منها والمبلغ القليل الذي سبق أنه يجب تأجيله أجداد على سبيل التفتيش لا يريد إليه بل يصرحنا الحكومة بدون أن يخل ذلك بغير من التنازلي المصلحة بتوصي واسترداد اشياء ربا كان اعطسها — سرر في القاهرة تاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠

عظم — صورة ما هو المرسوم الديوان ونظارة الاشغالية بشأن اصدار تصدير النظام في ١٤ مه نظرا لما قرر مجلس النظائر في ٢٧ صفر سنة ١٢٩٧ هـ استمر اصدار تصدير النظام بموجب رتبة لتطبيق نظارة الاشغال واستمره الشروط والمحدد المتضمن اوضاعها في هذا الشأن وانضمت بالمقررات الرضوية والان امرى عليها حريتا ولرناؤا وصار من الاضطرار لفرها لتسليم لها فيها في سائر جهات القطر وما يورث على العيوب مطوية عدد ٨٠ ماضيها بموجبه الديوان ليكرم بمشرفا الى المحافظات والمصالحات والمصالحات بالديارات باخبار تقدير الم من طرفه فحسن التأكد عليه بريد المحافظة على استكمالها وعدم ترك أحد من أي عمل بانها وما وديام الحبر واقبض على ذلك هذا مع اذلتها لانارة انصحه واجارة التكرار لمرافعة ما جعلها من صورها وكما يست نظارة اشغالها ما يلزم منها فليعلم انه حذرنا فاصل الدول اثنائية وبالحل وصل لكل نظارة منها وكذا لصلح التي بخصوصية ارسالها لها لعل ما بها وفي تاريخه صار لفرها لفرع الاشغال ما فيها محطة الاشغاليات (مرسل من محطة من الاشغاليات) رابع مامر مبدد هذا تاريخ ٢٧ ابريل ٢٨ محال سنة ١٢٩٧ هـ

عظم — صورة ترشيح ما كتب من الاشغال الى نظارة الاشغال بمشرفا الى المحافظات والمصالحات والمصالحات بالديارات باخبار تقدير الم من طرفه فحسن التأكد عليه بريد المحافظة على استكمالها وعدم ترك أحد من أي عمل بانها وما وديام الحبر واقبض على ذلك هذا مع اذلتها لانارة انصحه واجارة التكرار لمرافعة ما جعلها من صورها وكما يست نظارة اشغالها ما يلزم منها فليعلم انه حذرنا فاصل الدول اثنائية وبالحل وصل لكل نظارة منها وكذا لصلح التي بخصوصية ارسالها لها لعل ما بها وفي تاريخه صار لفرها لفرع الاشغال ما فيها محطة الاشغاليات (مرسل من محطة من الاشغاليات) رابع مامر مبدد هذا تاريخ ٢٧ ابريل ٢٨ محال سنة ١٢٩٧ هـ

بناء على الاتفاق الذي حصل بين حضرة بلوم باشا وكيل المالىة وروسيلكسدير عموم الاشغال العمومية ما هي الطريقة الممكنة ابتعاها لتنفيذ مقتضى اللائحة المقررة في ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بخصوص استرجاع النظام واسطفا للخراج وهي — ان كل التماس صادر لنظارة الاشغال العمومية يطلب الرخصة بصيرارها بصرفتها الى كل من مدير الاشغاليات ورئيس مجلس الصحة بناء على المادة الرابعة من اللائحة بقصد الوقوف على ما يتواءم لها بخصوصه فإذا تراءى إمكان اعطاء الرخصة تجري نظارة الاشغال تحصيل مبلغ عشرين ليرة مصرية عن كل حصة مقتضى استرجاع النظام منها او عن كل كيلومتر مربع طبقا للمادة الثالثة ثم تجرسيه تصديق

وتعديد مسطح الجهة المذكورة برسم معين بتناسيب على صوبتين ويكون عليه التوقيع بالتبول من الطالب بناء على المادة الثالثة وبين في الرسم المذكور الجهة التي تكون النظام موضوعة بها بناء على المادة الثانية عشرة وهذا الرسم يرسل مع الرخصة من طرف نظارة الاشغال الى نظارة المالية لكي تجري تسليمها للملتزم عند ما يكون دفع مبلغ الضمانة وقدره الف ليرة مصرية الى خزينة الحكومة كما هو مودون بالمادة السابعة من اللائحة المذكورة وبعد ذلك يضع الملتزم يدعى الجهة المستوعب له بها — وبناء على المادة الثانية عشرة تجري نظارة الاشغال بواسطة مندوبيها وزن مغاير النظام المستعرجة التي يصير اليانها بدلاتر قسمة ثلاث خانات ويوضح بها الملتزم وبوجه الاسترجاع والمقادير الموزونة المدة للارسال والرسم المقررة المتضمن تفصيل على كل طونولاخه طبقا للمادة الثالثة عشرة — فالجواب الذي يكون عليه انفسه الملتزم من تلك التفتيشية يبقى بطرف مندوب الاشغال العمومية والجران اللذان يكون عليهما امضاء المندوب المذكور يرسل احدهما حالا لنظارة الاشغال لكي يرسل الى نظارة المالية بدون تاخير والاخر يعطى للتلزم الذي يجب عليه تقديمه ايضا لنظارة المالية لكي تجري تحصيل الرسوم حسب ما هو موضح به وتعليق لتلزم شهادة مرخص بها الارشالية للخراج وهذه الشهادة يصير تقديمها التكرار لتفصيل رسوم ما يتصدر بقتضاها — فإذا تراءى لسداد ذلك عدم المانع في الاجراء حسب ما تقدم ليكرم علينا بافادة التبول حتى ياتسرها لاجراء اللازم نحو الاتسبات المقدمة لنا من منذ مدة اقدم

(وقد وردت افادة فرنساوية بالقبول)

عظم — قرار من محفظة اسكندرية صادر في ١٦ ذواله سنة ١٨٨٨

(نحن محافظ اسكندرية) حيث ان من الضروري لحفظ النظام العام وسراعاة الصحة العمومية تبين عمل مخصوص لتفريق النظام والقانون وصنف انكبة الجاري التسبب فيها بشر اسكندرية — وبما ان الحل المعين والحالة هذه من طرف مصلحة الصحة بمجهة الارازو على شاطئ البحر لتفريق جلود الحيوانات

## ملوكيات

حق في مرتب الاستبداد ومناش التفاضل (نحن خديوم مصر) بناء على ما عرض اليها من مجلس نظارتنا امرنا بما هو آت (م) ١ الضباط من رتبة المصافول اعطي ما فوق رتبتهما ورتبة الفريق الذين لم يصدر في حكمهم من امر خصوصي صار الموقوفون من جريمة المصيان ومع ذلك يعمدون من رتبهم ويحرمون من كل حق في مرتب الاستبداد ومناش التفاضل من سوا في رتبهم (اولا) من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في المقاتلين العسكريين التي حصلت احدها في اول فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ٨١ (ثانيا) من يكون من هؤلاء الضباط قد وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يولييه سنة ٨٢ وبقي حاملا السلاح الى يوم طاعة الجيش الذي كان به (ثالثا) من يكون من اولئك الضباط قد دخل في العسكرية متطوعا في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يوليوس سنة ٨٢ ليوم الطاعة

عفو - امر حال رقم ٢ بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٨٢

بناء على ما جفنا عليه من الرافة والشفقة نحو اهالي القطر المصري ورغبنا في إيجاد الراحة والاتفاق بين جميع الاهالي بطرح ما حصل في زوايا القساين والعفو عنه وبناء على كون روس المسيحيين في اطلال الذي اورث القطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم ونرى ان سلوكهم من تبهم لم يكن الانتيه اذ ارباب او اخلاص امرنا بما هو آت (م) ١ قد عفووا عفوا كاملا عن

جميع اهالي القطر المصري الذين اقرروا جرعة او جفحة سياسية في الحوادث الثورية التي حصلت اخيرا في القطر المصري ما عدا اولئك الذين صدرت عليهم لائحة يوننا هذا احكام او اواسر بالقوبة عفو - (امر حال رقم ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ٥٦) (١٢٠٠ سنة)

(نحن خديوم مصر) حيث ان قوسيون ان الضيق المصرفة والضكة العسكرية باسكندرية التي كانت تشكلت بالوامرنا الصادرة في شهر سبتمبر سنة ٨٢ وفي ٦ يناير سنة ٨٣ قد اتمت عملها من حيثة عقاب من استحقوا العقاب بسبب الحوادث الموقرة التي حصلت

موافق ايضا لتفزين النظام والقانون والكنة به - بناء على المادة العاشرة من القانون المدني وعلى مادي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحكام المختلطة ومادي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاحلية وبعد موافقة راي تفتيش صحة اسكندرية وتصديق نظارة الداخلية قد قررنا ما هو آت (م) ١ لا يجوز إيجاد اي محل كان لتفزين النظام والقانون والكنة داخل البلدة او بجوار حدودها الخارجية سواء كان بالقرب من سكة حديد الرمل او من السلطات بدون تصريح خصوصي للفر من المحافظة بعد استخراج راي تفتيش الصحة (م) ٢ كل شخص يكون له حق في الحيلة هذه من هذا النوع يلزمه الاتصال على التصريح المشروعه عنه بالمادة السابقة وان رفضت الصحة اعطاه ذلك التصريح يلزمه اتباع الاجراء حسب نص المادة الآتية (م) ٣ كل مالك او مستفيد من اي نوع كان على شئ من النظام والقانون والكنة معا كان المحل الموجودة فيه الآن ملزم بتفليها وتغير فيها في المحل المين من قبل الصحة لتفزين جلود الحيوانات اكلان بجهة الاثار على شاطئ البحر (م) ٤ كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات للمو عنها في مادي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة ومادي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاحلية (م) ٥ يكون العمل بمنتهى هذا القرار من يوم نشره بالجرائد الرسمية

عظم - (ر) سكة ٢ اوليه سنة ٨٣

عفو - (امر حال رقم ١١ دسمه ١٢٦١ ٢٤) أكتوبر (سنة ١٨٨٢)

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرض اليها من مجلس نظارتنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار الموقوفون من جريمة المصيان عن الملازمين اليوناني والملازمين الاول والبول بالحيثية

عفو - (امر حال رقم ١٥ من سنة ١٣٠٠ ٢٤) ديسمبر (سنة ١٨٨٢)

بالعفو من جريمة المصيان عن الضباط الآتي رتبهم الذين لم يصدر في حكمهم من امر خصوصي مع تغير رتبهم من رتبهم وحرماتهم من كل





**عقاب** اشد من الحكم به ولم يحكم به — (ر)  
 مستخدم الحكومة (فق ١١٨)  
**عقار** ميري — (ر) املاك الميري — منفعة  
 عمومية (ق ٩)

**عقار** — (ر) غصب واتلاف  
**عقار مشترك** — (ر) شركة — قسمة  
**عقارب** — (ر) جنائيات وجنح (فق ٢١١) —  
 عقافات (فق ٣٤٥)

**عقبة** — (ر) حكمة اعلى ٣ يناير سنة ٨٨  
**عقد عرفي** — (مقرر صادر من الدخالية في ١٥  
 ١٦ ١٦٦٤ أكتوبر سنة ٧٩)

المطرداته حصرية ما نشر من نظارة المحاماة  
 القريعة ورور بدخس بها للدخالية وفيه البحري ١١٥٠  
 ما بصيرامروا في الشورى القريعة المحاماة  
 المخططة وتبليها الحكم القريعة غربا من ذلك لجبايات  
 الامارة بالاالام والخطافات والقبضيات للمطربة به انها  
 وبها على ذلك حمل الشرف في ترجمه فللك الجبايات ومن  
 الجبلة هذا للمطربة كما ذكر

**(صورة ما نشر من المحاماة الحكم القريعة)**  
 الشورى القريعة للقرعة بين المصنفين مبادر جاري  
 بالمحاكم المخططة والبراميل صورها الحكم القريعة لفلسفة  
 كويها غير رسمية احيى غير محرة على ذلك كتاب الحكم حاصل  
 التوليف في تبليها او تبليها للمدبريات او للمصنفات  
 وحسن ان بعض الثامن تبليها الشورى القريعة تبليها في قرعة  
 المقروعة الرسمية بالنسبة للبراميل المادتين وعلى هذا يلزم احكامها  
 بين القسمة البحري اجبال الشورى الرسمية المذكورة جا وبها  
 لا يمنع من حق المعارضة في القعود الفني حيا وبالحصول  
 على القودا بتمك بغير من جهة الاختصاص كابتة ما شمر  
 عمودا بابل الثامن فانضى قريعة لكي من الاان فصاعدا كلك  
 الشورى القريعة لاجلها بالمحاكم لفظها بصيرامروا عند ورودها  
 الصيغة طرف حفرتم كويها ببلان الحكم وتبليها للجبايات  
 الادارة كالميري في الشورى القريعة

**عقد عرفي** — (مقرر صادر من الدخالية في ١١  
 رمضان ١٢٧٩١٢ الحظسنة ٨٠)

عدم اخبار الشورى القريعة الا بصحة عود حفررة باطلما في  
 جني في البطار — حفرر صدر القريعة بحت افادة للدخالية  
 اوري ليا بها على في المنشور السابق مددور من الخاتبة  
 من تبليها الشورى القريعة واجبارها في قرعة الشورى القريعة  
 بالنسبة لنفس المصنفين جاري البطل في قتل كيكس الايمان  
 حال تبليغ عودها من حكمة المدبرية لكن البطار ١٢ خميد  
 من صور بعض الشورى انما فقط لمخططة القريعة محبرة قدمت  
 الاعراض القريعة وقهر راجحه ونيل التكليف — كان الباط  
 او الزمن لعدم ملاها الشورى القريعة ان الشورى القريعة

الخاص بالجن حال مدور القود لا يلزم حله حفررم من الخاتبة  
 بوجه لعدم مدور تلك الامكان في حله على تاريخ الامر للخاتبة  
 بالشرع جلا في تعليلها عدم الامكان في حله على تاريخ القريعة في  
 ايام القيد وبها على ذلك كركن عدم الامكان في مواد عائلات ولم  
 تجاور الاقادة بغير كون اوكلك الخاص داخلين في القود للخاتبة  
 عند كركن في تاريخه بذلك المدبر القود لولا انه زمنا حفررم كويها  
 ليا يكون من هذا القليل فيحكم

**عقود** — مكاتبة صادرة من الدخالية لتبليها ما سيجز جارج  
 ٦ شوال سنة ٢٠٦ ٢٨٨

استعيت المدبرية بالادعاء الموردة ٢٢ سنة ٢٠٦ ٢٠٦ ٢٠٦ ٢٠٦  
 كان الامكان القود في حله على حفررم وسبق مكاتبة مدور القود  
 المصور بها بذكر ٢٦ أغسطس سنة ٨٦ وادعاء الامكان بالمح  
 عدم القود على القود القود لابل حفررم من كل حفررم قرعة  
 ار بها مدور ما حفررم ان هذا الامكان لا يكون الا من ارج وحفررم  
 ما ولا يرد من الاقادة لغير ما جلا بغير حفررم القود القود  
 لان الامكان لا يمنع من فعلها حسب المصور بالمحرم للخاتبة  
 بدخلين في القود القودية في الامر الثاني في ٢٨ شوال سنة ٢٠٦ ٢٠٦ ٢٠٦  
 وحسن ان الامر الثاني المصور بالمحرم في القود القودية في جميع  
 المصورين حسب الرسومات والارادات القودية في القود القودية في  
 بالمحرم بها كاتبة مدور القود القودية في الامكان القودية في  
 كاتبة مدور القود القودية في ١٥ صادر في حفررم كويها ايرام  
 حاد كركن في القود القودية في ١٥ صادر في حفررم كويها ايرام  
 فاقين كركن مدور القود القودية في ١٥ صادر في حفررم كويها ايرام  
 بالجن حال مدور القود القودية في حفررم من الخاتبة بوجه عدم  
 ملاها ذلك القود في تاريخ مدور القود القودية في تبليها  
 الامر الثاني من جهة حفررم بطلب احكامهم وعدم الامكان في حله  
 القودية في اجبال المدور من القود القودية في حله على ذلك يكون  
 اوكلك الخاص داخلين في القود للخاتبة وقدر هذا لسانك ذلك  
 (مكاتبة اخرى صادرة القريعة في ٨ شوال  
 سنة ٢٠٦ ٢٩٠)

ورد طرف القريعة الموردة ٢٨ يناير سنة ٨٩ ٨٩ ٨٩ ٨٩  
 الامكان القود مدور ما جلا بغير القود القودية ارم حفررم وكانت  
 تاريخ القود قبل ارم القود كركن من حفررم حفررم حفررم  
 وتدارك له بعد مدور بدخلين في حفررم على الصادر الفني حفررم  
 القودية لره ١٤ ام لا ما الاولين ليهتم ان الامكان في حله على حفررم  
 حفررم على تاريخ الامر القود كاتبة ايرام ويا ينك هذا القود وعدم  
 الامكان في حله على تاريخ الامر القود كاتبة ايرام ويا ينك هذا القود وعدم  
 مدور ما جلا بغير حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم  
 لكي بطلان حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم  
 في حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم  
 الامكان حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم  
 — ولله عود نظارة القودية القودية لاول شهورات الوجه القريعة  
 والوجه الثاني القودية بغير الوجه الثاني خاصة وكذا ما كركن من  
 الدخالية حفررم بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٨٩ ٨٩ ٨٩ ٨٩ ٨٩ ٨٩  
 المشر في حفررم الحفررم الحفررم الحفررم الحفررم الحفررم الحفررم الحفررم  
 بدخلين في القود القودية في الامر الثاني في ٢٨ شوال سنة ٢٠٦ ٢٠٦ ٢٠٦  
 ومن بدخلين في حفررم القودية في حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم  
 ابديها بها في حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم حفررم

**عقود** — (ر) عقوبة الجنائيات (فق ٢١٦ الى ٢٨٨) —

رأفة (فق ٣٥٢) معاش ٣ صفر سنة ١٣٠١ غرة ٤٤

**عقوبة** — (ر) مزاد (فق ٣٣١) — ٣٣٢

**عقاب** — (ر) عقوبة (ر) اسم الفصل الموردة معرفة

عقوبته مثل ضرب — قتل — جرح الخ

الريد بها بالآدم ولكن السوء التي تعبر في مثل التكليف والتي لا يجب اجبارها لاعتدالها على وجه أو شرط مؤلف لأوامر صيغة السند في كما ترفع برام الله من طابق لغرض من هنا بجبهات الانارة بأصناف السوء الشرعية بالجملة المتألفة من الريد الخراف لعل الملكية بوجه من الوجه السابق موضعها وتتل التكليف على موضعها أجمع الضمير الواقع من ذلك وإفادة الحماية لأجل إعلان فرضها وجوبه تراهي طريقتها مؤلفه ماذكر فلاجل الاجراء بالمداد ولم وهذا الجملة بمصرحكم **قوله** - (ر) انتقال الملكية - بيع - تهديدات وعقود - تهديدات مترتبة على الاعمال - تهديدات مترتبة على توافق المتعاقدين - شركة - عارية - ودية - امانة

**قوله** بيع (اثباته) - (ر) اثبات الدين (ق ٢٢٤) **قوله** الحوالة - (ر) حوالة **قوله** رسمي - (ر) تنفيذ - وعن (ق ٥٥٧) **قوله** شراء - (ر) اثبات الدين (ق ٢٣٤) **قوله** ذكرك - (ر) شركة **قوله** نقل ملكية العقار (ارسال صورة للصيغة الشرعية ونسبها إلى الصيغة المختلطة) - (ر) كاتب صيغة (لا ٤٨) **قوله** نكاح - (ر) نكاح **قوله** حبة - (ر) حبة

عقوبة الجنائيات - (ر) العقوبات التي يمكن بها حبة (الجنات) **(الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون العقوبات)**

(٢) كل محكوم عليه بالقتل يدين (٢) ٢٦ من صار محكم بالقتل تعذيباً يعرض لظاهر الحماية حالاً أوراق القضية على المحنة المتعدية ولما استبدال تلك الطرية بأحد منها (٢) استبدال القتل بكون بالاشغال الثلاثة مؤبداً ان لم يصرح الجناب المتدوين في امره بغير ذلك (٢) ٢٨ اذا لم يصغر امر الجناب المتدوين في طرف المحنة عشر يوماً التالية لقراره في تنفيذ الاوراق المعيرة تنفيذ حكم القتل (٢) ٢٩ لا يصرح حكم القتل في احد ايام الاعداد المخررة في حياته لتعكم عليه ولا في احد ايام الاعداد الاصلية (٢) ٣٠ صليحة لتعكم عليه بالقتل التي ورثه لثباتها وان لم يكن له ورثة تدن بصفة المحكمة بمصارف من طريقتها ولا يصير احتفال بالعبارة (٢) ٣١ اذا امرت المحكمة عليها بالقتل احل قبل تضييع توفيق تنفيذ الحكم وفي حقها بيزجل تنفيذ الحكم ان تقع ائصال (٢) ٣٢ لا يهكم بالقتل على من يجملة تسويةه الا اذا اقرموها أو شهد شاهدان انظره في حال وقوع ذلك (٢) ٣٣ الطرية بالاشغال الثلاثة في تنفيذ الحكم عليه متدا بالمتعبد في رجليه في اثنى الاصل في الحالات

بكون اجراءها باليدين واليها المتعلقين الريد ومنه المتعدد في طرح من الاجراء عند انقضاء التسديد بالاشغال وذلك مخالف حكم الجناب المتدوين في امره بالاشغال المتعدية (٢) ٣٤ ان تدرج بدرجة البتيرة الرسمية الا ان كان حالاً من الوجه تراهي محنة المدبر الذي انه ان تعبد على ذلك البتيرة بكون بصفة اعلان الطرية بها مع بناء التكليف على ما عوله حتى يتم الريد بصفة رسمية باتباع طليها وباشالة الطرية ذكر على الحماية ودرجت افاضها ر ٣٦ الماضي تنص ١٧٥ ومعها رأي معطى من كونه الطرية مفضلة انه لا يمكن احبار تلك المدة الا بصفة حرة مبررة بصفة حتى حبي في السراولس باستايل ملكية ذاته لعدم جوار نقل التكليف الا على اهلل الملكية فالان على المدبرية الواردة لما تلك السوء ان تترك التكليف الطرية لغيره على ما عوله يحسن حصول بيع مسجع قانوني امام جهة الاختصاص وعلى هذا قد تدرج راجه بجبهات الانارة بلاسله الاجراء على الوجه المصروح بكون سبهم جميعاً في ذلك على حاله واسطة نون الجملة هذا للاجراء بالقتل

**قوله** حربي - (ر) متدوين بشار احبار السوء العربية (الجملة المتألفة من الريد المتكليف لقتل ملكية الانسان ونقل التكليف على موضعها (ج ٦) سنة ١٢٩٨ (٦ مايو سنة ٨١)

ظ من الفدة ومنتقاه من ساحة الباندا لظاهر المتألفة ر ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ برة ٢١ عرض ايه بعد صدور مقرر الناقله بجبهات الادارة بارخ - رمضان سنة ١٢٩٧ بدم نقل تكليف ايلان على نصفي السوء العربية السوء في الحام كالحقيقة التي بكون بها بعد أو شرط قد حصل القبول من جهة جهات في نقل تكليف ايلان مبرية بطرد عربة مع كريبها حاله من الريد والشرط لكونها مبرية بصفة ان لا يلا باع كما لفلان وفيه الدين ولفظ بفضها مذكور فيه انه (٢) يحد بمر اجاع صفة البيع (أو) (تحررت مع الحماية بحين العرض للمدبرية وتحويل امانة) وما اذنه ذلك من الاصل التي لا تكون من قبل الريد ولا الشرط بالنسبة لصيغة السند على ان السوء الذي لا تكون مبرية لعل التكليف بوجهها في ما يكون مبروداً ومبروداً لها بانه حد بفض الدين بمر توقيع صفة التي او بكون البيع فيها ملحقاً في شرط مائل لذلك ذاته من الورع الذي توفقت فيه الجهات بتون موجب ايلان انشراة خضر عهدي بترك الحكم وعلاوة بدمية القرية بغير عربة وصار قضيها بالكمة المخلقة ولتضمن للندرية وأجر نقل التكليف بوجهها ولا تنص على اليك المروا اليه لظاهرة المتألفة وفي استشارت في ذلك جانب رئيس نقل القضاء بالبيع بعدم المانع في نقل التكليف بفضي السوء المذكورة وسرت للندرية المخدم ذكرها بذلك في ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ برة ٢ عرض فلوعدت منها المكتوبة في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ برة ٢ عرض بان السوء المخلقة باليك المروا اليه ومن منه منها لا يغل التكليف بوجهها مسبقاً للسوء السالف ذكره بمسؤول



هولبة (توقيع) — (ر) تحقيق ابتداءي (فتح)  
 علامة — (ر) تزوير — امضا  
 علامة الحاكم على دفتر يومية السفينة — (ر) فيودان  
 ٣٨ — ٥٧  
 علامة فوريقة (تقليدما) — (ر) مزاد (ق) ٣٣٥  
 علامة مامور المحكمة على مصحف دفتر القهار — (ر)  
 دفتر تجاري (ق) ١٤ — شركة (ق) ٥٦  
 علامة المرافعات — (ر) حضور (ق) ٨١  
 علية نارية — (ر) عتافات (ق) ٣٤٤  
 علف (أخذ بدون إذن) — (ر) مستخدم الحكومة  
 (ق) ١٢٣  
 علق — (ر) سرقة (ق) ٢٩٤  
 علم مثاني — (ر) سفينة (ق) ١ — ٢  
 علم غير — (ر) امر  
 علم غير (تكتليف بالخصم) — (ر) اختصاص للملك  
 (ق) ٣٨ إلى ٤٠ — ٤١ — أحكام (ق) ١١١  
 — غير (ق) ٢٣١ — خطوط (ق) ٢٥٣ —  
 تنفيذ (ق) ٤٠٣  
 علم طلب — (ر) اعلان الاوراق (ق) ٣ — تقديم  
 البحاي — مصاد  
 علم المشتري بالمبيع — (ر) بيع (م) ٢٠٣ —  
 بيع  
 علواسعار — (ر) مزاد (ق) ٣١٩  
 على — (ر) ارتفاق (ق) ٣٥ — ٥٦  
 حارة المال المشترك — (ر) شركة (م) ١٣٠٨  
 — شركة  
 حمة — (ر) شيخ  
 حموي — (ر) حبة (ق) ٥٠٤  
 حمل — (ر) شركة مدنية  
 حمل (العمل بالتوازيين والواصر) — (ر) قانون  
 (لا) ٢  
 حمل تجاري — (ر) سقوط الحق — مضي المدة  
 عملة — (ر) قانون غروبات  
 (الباب الخامس عشر — مسكوكات الثرويف  
 المروضة)

(م) ١٧٩ من نقد ضرب المسكوكات المتداولة في بلاد  
 الحكومة ذهباً كانتا نصفه او نقص قيمتها باجنيز،  
 من الذهب او الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرور او  
 مقراض او مال الحل او غير ذلك وكلها من خلا  
 مسكوكا بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته  
 او اشترك في ترويج تلك المسكوكات المروضة والنقص  
 او في ادخلها في بلاد الحكومة وكلها من اشتغل  
 بالتعامل بها يعاقب بالاضغالب الشافعة موقتا بدون  
 ان تنقص في أي حال من الأحوال المذكورة مدة  
 العقوبة عن عشرين (م) ١٨٠ كل من نقد ضرب  
 المسكوكات النحاس المتداولة في بلاد الحكومة واغريها  
 من مسكوكات المعادن الاخر غير الذهب والفضة او  
 اشترك في ترويج المسكوكات المروضة المذكورة او في  
 ادخلها في بلاد الحكومة يعاقب بالاضغالب الشافعة موقتا  
 (م) ١٨١ كل شخص قلدي في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات  
 اجنبية او نقص قيمتها او غير لونها بواسطة الطرق المبتعة  
 في المادة ١٧٩ او اشترك في ترويج مسكوكات اجنبية  
 مزورة او مفسوشة او في ادخلها في البلاد المذكورة  
 او اشغل بالتعامل بتلك المسكوكات يعاقب بالاضغالب  
 الشافعة موقتا (م) ١٨٢ الاشتراك المذكور سنة المواد  
 السابقة لا يلغى أصلاً الى ان اخذ مسكوكات مزورة  
 او مفسوشة بصفة انها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من  
 استعمل تلك المسكوكات بعد ان تحققت له عيوبها  
 يجازى بدفع غرامة اقلها ثلاثة امثال قيمة المبلغ المتعامل  
 به وأكثرها ستة امثال ما ذكرنا لا يجوز ان تنقص  
 الغرامة المذكورة في أي حال من الأحوال عن مائة  
 قرش ديوان (م) ١٨٣ الأشخاص المرتكبين للجنايات  
 المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يُدانون من  
 العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها  
 وقبل الشروع في البحث عنهم او سولوا التبرع على باقي  
 المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير  
 جعلهم تحت ملاحظة التبصية الكبرى موقتا

عملة — (صورة قرار مجلس الظاهر المستند في يوم الخميس  
 ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١٦٩٦ ١٦٩٧ ١٦٩٨ ١٦٩٩ ١٧٠٠ ١٧٠١ ١٧٠٢ ١٧٠٣ ١٧٠٤ ١٧٠٥ ١٧٠٦ ١٧٠٧ ١٧٠٨ ١٧٠٩ ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢٠ ٢٤٢١ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣ ٢٤٢٤ ٢٤٢٥ ٢٤٢٦ ٢٤٢٧ ٢٤٢٨ ٢٤٢٩ ٢٤٣٠ ٢٤٣١ ٢٤٣٢ ٢٤٣٣ ٢٤٣٤ ٢٤٣٥ ٢٤٣٦ ٢٤٣٧ ٢٤٣٨ ٢٤٣٩ ٢٤٤٠ ٢٤٤١ ٢٤٤٢ ٢٤٤٣ ٢٤٤٤ ٢٤٤٥ ٢٤٤٦ ٢٤٤٧ ٢٤٤٨ ٢٤٤٩ ٢٤٥٠ ٢٤٥١ ٢٤٥٢ ٢٤٥٣ ٢٤٥٤ ٢٤٥٥ ٢٤٥٦ ٢٤٥٧ ٢٤٥٨ ٢٤٥٩ ٢٤٦٠ ٢٤٦١ ٢٤٦٢ ٢٤٦٣ ٢٤٦٤ ٢٤٦٥ ٢٤٦٦ ٢٤٦٧ ٢٤٦٨ ٢٤٦٩ ٢٤٧٠ ٢٤٧١ ٢٤٧٢ ٢٤٧٣ ٢٤٧٤ ٢٤٧٥ ٢٤٧٦ ٢٤٧٧ ٢٤٧٨ ٢٤٧٩ ٢٤٨٠ ٢٤٨١ ٢٤٨٢ ٢٤٨٣ ٢٤٨٤ ٢٤٨٥ ٢٤٨٦ ٢٤٨٧ ٢٤٨٨ ٢٤٨٩ ٢٤٩٠ ٢٤٩١ ٢٤٩٢ ٢٤٩٣ ٢٤٩٤ ٢٤٩٥ ٢٤٩٦ ٢٤٩٧ ٢٤٩٨ ٢٤٩٩ ٢٥٠٠ ٢٥٠١ ٢٥٠٢ ٢٥٠٣ ٢٥٠٤ ٢٥٠٥ ٢٥٠٦ ٢٥٠٧ ٢٥٠٨ ٢٥٠٩ ٢٥١٠ ٢٥١١ ٢٥١٢ ٢٥١٣ ٢٥١٤ ٢٥١٥ ٢٥١٦ ٢٥١٧ ٢٥١٨ ٢٥١٩ ٢٥٢٠ ٢٥٢١ ٢٥٢٢ ٢٥٢٣ ٢٥٢٤ ٢٥٢٥ ٢٥٢٦ ٢٥٢٧ ٢٥٢٨ ٢٥٢٩ ٢٥٣٠ ٢٥٣١ ٢٥٣٢ ٢٥٣٣ ٢٥٣٤ ٢٥٣٥ ٢٥٣٦ ٢٥٣٧ ٢٥٣٨ ٢٥٣٩ ٢٥٤٠ ٢٥٤١ ٢٥٤٢ ٢٥٤٣ ٢٥٤٤ ٢٥٤٥ ٢٥٤٦ ٢٥٤٧ ٢٥٤٨ ٢٥٤٩ ٢٥٥٠ ٢٥٥١ ٢٥٥٢ ٢٥٥٣ ٢٥٥٤ ٢٥٥٥ ٢٥٥٦ ٢٥٥٧ ٢٥٥٨ ٢٥٥٩ ٢٥٦٠ ٢٥٦١ ٢٥٦٢ ٢٥٦٣ ٢٥٦٤ ٢٥٦٥ ٢٥٦٦ ٢٥٦٧ ٢٥٦٨ ٢٥٦٩ ٢٥٧٠ ٢٥٧١ ٢٥٧٢ ٢٥٧٣ ٢٥٧٤ ٢٥٧٥ ٢٥٧٦ ٢٥٧٧ ٢٥٧٨ ٢٥٧٩ ٢٥٨٠ ٢٥٨١ ٢٥٨٢ ٢٥٨٣ ٢٥٨٤ ٢٥٨٥ ٢٥٨٦ ٢٥٨٧ ٢٥٨٨ ٢٥٨٩ ٢٥٩٠ ٢٥٩١ ٢٥٩٢ ٢٥٩٣ ٢٥٩٤ ٢٥٩٥ ٢٥٩٦ ٢٥٩٧ ٢٥٩٨ ٢٥٩٩ ٢٦٠٠ ٢٦٠١ ٢٦٠٢ ٢٦٠٣ ٢٦٠٤ ٢٦٠٥ ٢٦٠٦ ٢٦٠٧ ٢٦٠٨ ٢٦٠٩ ٢٦١٠ ٢٦١١ ٢٦١٢ ٢٦١٣ ٢٦١٤ ٢٦١٥ ٢٦١٦ ٢٦١٧ ٢٦١٨ ٢٦١٩ ٢٦٢٠ ٢٦٢١ ٢٦٢٢ ٢٦٢٣ ٢٦٢٤ ٢٦٢٥ ٢٦٢٦ ٢٦٢٧ ٢٦٢٨ ٢٦٢٩ ٢٦٣٠ ٢٦٣١ ٢٦٣٢ ٢٦٣٣ ٢٦٣٤ ٢٦٣٥ ٢٦٣٦ ٢٦٣٧ ٢٦٣٨ ٢٦٣٩ ٢٦٤٠ ٢٦٤١ ٢٦٤٢ ٢٦٤٣ ٢٦٤٤ ٢٦٤٥ ٢٦٤٦ ٢٦٤٧ ٢٦٤٨ ٢٦٤٩ ٢٦٥٠ ٢٦٥١ ٢٦٥٢ ٢٦٥٣ ٢٦٥٤ ٢٦٥٥ ٢٦٥٦ ٢٦٥٧ ٢٦٥٨ ٢٦٥٩ ٢٦٦٠ ٢٦٦١ ٢٦٦٢ ٢٦٦٣ ٢٦٦٤ ٢٦٦٥ ٢٦٦٦ ٢٦٦٧ ٢٦٦٨ ٢٦٦٩ ٢٦٧٠ ٢٦٧١ ٢٦٧٢ ٢٦٧٣ ٢٦٧٤ ٢٦٧٥ ٢٦٧٦ ٢٦٧٧ ٢٦٧٨ ٢٦٧٩ ٢٦٨٠ ٢٦٨١ ٢٦٨٢ ٢٦٨٣ ٢٦٨٤ ٢٦٨٥ ٢٦٨٦ ٢٦٨٧ ٢٦٨٨ ٢٦٨٩ ٢٦٩٠ ٢٦٩١ ٢٦٩٢ ٢٦٩٣ ٢٦٩٤ ٢٦٩٥ ٢٦٩٦ ٢٦٩٧ ٢٦٩٨ ٢٦٩٩ ٢٧٠٠ ٢٧٠١ ٢٧٠٢ ٢٧٠٣ ٢٧٠٤ ٢٧٠٥ ٢٧٠٦ ٢٧٠٧ ٢٧٠٨ ٢٧٠٩ ٢٧١٠ ٢٧١١ ٢٧١٢ ٢٧١٣ ٢٧١٤ ٢٧١٥ ٢٧١٦ ٢٧١٧ ٢٧١٨ ٢٧١٩ ٢٧٢٠ ٢٧٢١ ٢٧٢٢ ٢٧٢٣ ٢٧٢٤ ٢٧٢٥ ٢٧٢٦ ٢٧٢٧ ٢٧٢٨ ٢٧٢٩ ٢٧٣٠ ٢٧٣١ ٢٧٣٢ ٢٧٣٣ ٢٧٣٤ ٢٧٣٥ ٢٧٣٦ ٢٧٣٧ ٢٧٣٨ ٢٧٣٩ ٢٧٤٠ ٢٧٤١ ٢٧٤٢ ٢٧٤٣ ٢٧٤٤ ٢٧٤٥ ٢٧٤٦ ٢٧٤٧ ٢٧٤٨ ٢٧٤٩ ٢٧٥٠ ٢٧٥١ ٢٧٥٢ ٢٧٥٣ ٢٧٥٤ ٢٧٥٥ ٢٧٥٦ ٢٧٥٧ ٢٧٥٨ ٢٧٥٩ ٢٧٦٠ ٢٧٦١ ٢٧٦٢ ٢٧٦٣ ٢٧٦٤ ٢٧٦٥ ٢٧٦٦ ٢٧٦٧ ٢٧٦٨ ٢٧٦٩ ٢٧٧٠ ٢٧٧١ ٢٧٧٢ ٢٧٧٣ ٢٧٧٤ ٢٧٧٥ ٢٧٧٦ ٢٧٧٧ ٢٧٧٨ ٢٧٧٩ ٢٧٨٠ ٢٧٨١ ٢٧٨٢ ٢٧٨٣ ٢٧٨٤ ٢٧٨٥ ٢٧٨٦ ٢٧٨٧ ٢٧٨٨ ٢٧٨٩ ٢٧٩٠ ٢٧٩١ ٢٧٩٢ ٢٧٩٣ ٢٧٩٤ ٢٧٩٥ ٢٧٩٦ ٢٧٩٧ ٢٧٩٨ ٢٧٩٩ ٢٨٠٠ ٢٨٠١ ٢٨٠٢ ٢٨٠٣ ٢٨٠٤ ٢٨٠٥ ٢٨٠٦ ٢٨٠٧ ٢٨٠٨ ٢٨٠٩ ٢٨١٠ ٢٨١١ ٢٨١٢ ٢٨١٣ ٢٨١٤ ٢٨١٥ ٢٨١٦ ٢٨١٧ ٢٨١٨ ٢٨١٩ ٢٨٢٠ ٢٨٢١ ٢٨٢٢ ٢٨٢٣ ٢٨٢٤ ٢٨٢٥ ٢٨٢٦ ٢٨٢٧ ٢٨٢٨ ٢٨٢٩ ٢٨٣٠ ٢٨٣١ ٢٨٣٢ ٢٨٣٣ ٢٨٣٤ ٢٨٣٥ ٢٨٣٦ ٢٨٣٧ ٢٨٣٨ ٢٨٣٩ ٢٨٤٠ ٢٨٤١ ٢٨٤٢ ٢٨٤٣ ٢٨٤٤ ٢٨٤٥ ٢٨٤٦ ٢٨٤٧ ٢٨٤٨ ٢٨٤٩ ٢٨٥٠ ٢٨٥١ ٢٨٥٢ ٢٨٥٣ ٢٨٥٤ ٢٨٥٥ ٢٨٥٦ ٢٨٥٧ ٢

## ملحوظات

نشره من المالية للجهات والمصالح من العملة الفضة بجري قبول المبالغ الجزئية التي بطبيعة الحال لا يمكن تنويرها الا من العملة المذكورة وعدم عملة فضة فيها بعد ذلك سوى باعتبار المائة خمسة قدر على المالية الآن انه جاري ببعض المديرات تكليف المخلص من الذين عليهم اموال جزئية بتوريد المطلوب منهم عملة ذهب وحيث ان هذا يخالف للنشر الصادر من المالية وفيه تكليف زائد على الاحاطي للاجل زيادة التسهيل ومنع الشكايات والتفتيش الترتيب على ذلك استصوب ان المبالغ التي اقل من جنيه واحد يجوز قبول قيمتها من العملة الفضة وما كان زيادة عن هذه القيمة لا يقبل فيه من العملة المذكورة الا باعتبار المائة خمسة تطبيقا لما سبق نشره وقد تحرر بذلك الجهات عموما وهذا للاجراء بقتضا

عملة عثمانية - في ٦ مارس سنة ٨٠

(م) ١ وحدة النقود العثمانية في الليرة (م) ٢ وكسورها ربهما ونصفها وما فوق فيق الليرة ليرتان ونصف وخمس ليرات (م) ٣ اعتباراً من اول مارس سنة ٩٦ يكون تحصيل جميع ضرائب الدولة بالذهب بحساب ان سعر الليرة ١٠٠ قرش او بنقود اخرى يكون سعرها بحسب ما هو منصوص عليه في المواد الاتية وعلى الدولة ان تعطي النقود المذكورة بالاسمار التي تأخذها (م) ٤ لاجل ادامة المناسبة بين نقود الذهب ونقود الفضة تأخذ الدولة الجيدي الفضة بنسبة ١٩ قرش وسعر كوزة بنسبة ذلك (م) ٥ الايراد الذي كانت الدولة تأخذه بالذهب والفضة (م) ٦ مجبوبة لا يبي محمولا به وباتي ايرادها يعطى بحساب الليرة ٩٥ قرشاً فضة و ٥ قروش متاليك ويطلق جميع المتاليك الذي تحصل عليه اعني ٥ في المائة من قسمة بنسبة (م) ٦ الذين عليهم ديون الدولة يمكنهم ان يدفعوا ديونهم بالذالك فيمطوا منه ٥ في المائة بنسبه السابق اعني سعر الشكك خمسة قروش والباقي اعني ٩٥ قرشاً بالمتاليك بحسب سعره الآن كما هو منصوص عليه في المادة ٧ وحيث ان القرار الذي حصل اخيراً في ٨ مارس سنة ٩٥ فيا يتعلق بالقائمة ياق محمول به فيقاي سنة ٩٤ تعطى بحسبه اي بحسب القرار اما البقايا التي تعطى

سواء كانت هذه اربعة جدرن ادق زيادة فطه لا حار فان الزيادة فيها بعد ثلاثة من جاري على هذه الثلاثة مصرعا كونه وحيث ان بعض القانون ان تحرر لغير بات بالاسم هذه الامور مع احد التبعات اللازمة على العارية وسائر المحلات بان اراضها هذه الامور بنهاية هذه الاوقات في جميع المحلات التي تحصل يملكها بها بالملكات الباريون بالاسطفا

عملة - (صورة ما نشر من الداخلية في ١١ شهر سنة ٩٧ (٢٥ ديسمبر سنة ٧٦)

المسطر ابدانه صورة ما نشر من المالية للجهات بما يجري في قبول العملة الفضة ووردت صورته لنا بشرحها رقم ٨ الجازي ثمرة ٥٠٧ وحيث من المتفتي بمعلومية ذلك لزم تحريره لخضركم للمعلومية واجرا مقتضا

(صورة ما نشر من المالية للجهات)

قد تلاحظ لديوان المالية من مدة ان العملة الفضة تزيد تنويرها في ايرادات المصالح والجهات وان هذا ناتج من انقص الحاصل في قيمة العملة المذكورة ومن المعلوم انه اذا لم تعمل رابطة يتعين فيها قيمة محددة لا يقبل من تلك العملة بمخزائن الحكومة يترتب على ذلك تزايد تنويرها حتى ولو كان موجودا مع ارباب الدفيعات عملة ذهب لا تأخروا عن تغييرها بعملة فضة لا يعود عليهم من الربح والخسرة وحيث انه بالنظر لذلك ولتقلص من الطوائر الجسيمة المائدة على الحكومة من هذه المسئلة يكون من العدالة تحديد قيمة معلومة لا يقبل من العملة الفضة بغزن الجهات والمصالح لاستصوب وتقرر ان ماعدا المبالغ الجزئية التي بطبيعة الحال لا يمكن تنوير قيمتها الا من العملة الفضة لا يقبل من الآن بغزن الجهات والمصالح من العملة المذكورة الا لغاية خمسة في المائة وقد سار النشر بذلك عموماً ولزم ترجمته لمعلومية بجهتكم والاجراء على مقتضا

عملة - (منشور من الداخلية في ٢٠ ص سنة ٩٧ (٢٦ فبراير سنة ٨٠)

المسطر ابدانه صورة ما نشر من المالية للجهات ووردنا بشرح منها رقم ١٦ صفر سنة ٩٧ ثمرة ١٧ اذارة ما يجري في قبول العملة الفضة وسرغوب معلومية بالداخلية واعلانه لردوعها لاجل المدير بات والمحافظات بما انه تحرر لم من المالية بناء عليه لزم تحريره للمعلومية بما اشتمل عليه وسراعاة الاجراء بقتضا وبتاريخه فمزل من لزم من ذلك - انه مع التصريح فيما سبق

وتبين مما أوجوهه ان احدهما الذي على شكل الفازية بلغ في الوزن البض ثمانية قراريط ونصفه وبعاره اربعمائة وثمانية وخمسون من الالف والبض تسعة قراريط وبعاره اربعمائة وثمانية وستون من الالف مع ان مقرر عيار الخيرية الاصلية واحد وعشرون قراراً كما ان صنف الربع الفندقي وجد عيار بفضه ثلاثمائة وثمانية وثمانين من الالف وبعضه ثلاثمائة وتسعة وثمانين ولهذا وما هو معلوم من سبق الشر لجهات في سنة ١٢٨٢ بدم جواز دخول العملة المشوشة بالمالك الثمانية وما تابع من ان دخول هذه العملة انما هو بواسطة وضعها داخل برابيل المسار وغيره قد تحرر من طرفنا فرنسواً كخبرة مدير الكاراك بمصو كمال المراجعة ومزيد الملاحظة والاتفات لهذا الامر حتى لا يحصل التمكن من دخول عملة مشوشة الى هذا القطر كما انه تحرر الى جهات الادارة مؤكداً ومشدداً بالاتفات الى هذا الامر بين الاحمية وصرف غاية الجهد في كافة الطرق والاحتياطات المستلزمة عدم التمكن من تداول هذين الصنفين ولا غيرهما من سائر اصناف العملة المشوشة بهذا القطر كما يقتضيه نص ذلك المنشور ومن الجملة هذا الاجراء بقتضاه

عملة - { منقور بمشروع ضبط العملة المشوشة صادر في ١٦ رمضان سنة ١٢٧ (١٢ أغسطس سنة ٨٠) سعادة مأمور ضبعية مصر بمقتضى إفادة الداخلية بمرة ٣٠٩ تفتحن في بعض السيارات الإسرائيلية وغيرهم مخبؤون في عملة ذهب برابلي من صنف الخيرية المائلة للنازي القديم سكة الفسطينية المقدس قيمتها بشرين قرشاً صافاً وفي صنف الارباع الفنادقة حالة كونها مشوشة وانه جاري توارده هذه الاصناف من بحري الى سيل التجارة وتداولها في الغالب بجهة الارباب وتصريفها للبرجمات لحد قلاد وما اشبه بقصد الزيتة باسماء زائدة وصار ضبط بعض قطع منها وورودها لهذا القطر واجراء ما فيه عدم تداولها ومن هذه المشوشة وانتي على هذا فخصيص قوسمين سركب من جناب جاستيل بك وحضرات مصطفى بك الجندلي وادب الفريخانة ومحمد اخدي عويد الجاشغيني بها لحدل حشائي الصنفين المذكورين

بالتاليك الى غاية سنة ٩٥ فيكون اصلاً واحداً بحسب الشك ٥ قروش وذلك الى آخر شهر أغسطس من سنة ٩٦ وكذلك المالية تدفع ايضاً ديونها من السنة المذكورة بالتاليك باعتبار الشك ٥ قروش (م) ٧ قد تقرر ان تكون قيمة قروش بالتاليك بنصف قيمتها المعلومة اعني ان يكون الشك ٥ قرشين ونصف وفي عبارة اخرى تكون المائة قروش بمخمسين قرشاً ماعدا قطع التاليك التي سعر كل منها ستة قروش فانها تكون يسره ٥ قروش وكسورها تكون بنسبة اصلها (م) ٨ من ليس له دين على الدولة واران ان يتخلص مما عنده من التاليك فله الخيار بان يقدم ما عنده منه الى المالية فتدفع له المالية نصف قيمته ذهباً وتعطيه بالباقي سنداً عليها وتوفيه سلفه وقته وبسبب شروط الدين العمومية والمالية لا تقبل مبادلة التاليك على الصورة المذكورة الا الى غاية شهر ابريل ( نيسان ) من سنة ٩٦ (م) ٩ اللجنة المنوط بها ابطال التاليك تكون تحت مراقبة ناظر المالية وتوافيها برئيس وستة اعضاء منهم ثلاثة من الصيارفة وثلاثة من التجار (م) ١٠ تقذف الدولة الوسائل اللازمة لاجل توحيد النقود الثمانية

عملة - { منقور بمشروع ضبط العملة المشوشة صادر في ١٦ رمضان سنة ١٢٧ (١٢ أغسطس سنة ٨٠) سعادة مأمور ضبعية مصر بمقتضى إفادة الداخلية بمرة ٣٠٩ تفتحن في بعض السيارات الإسرائيلية وغيرهم مخبؤون في عملة ذهب برابلي من صنف الخيرية المائلة للنازي القديم سكة الفسطينية المقدس قيمتها بشرين قرشاً صافاً وفي صنف الارباع الفنادقة حالة كونها مشوشة وانه جاري توارده هذه الاصناف من بحري الى سيل التجارة وتداولها في الغالب بجهة الارباب وتصريفها للبرجمات لحد قلاد وما اشبه بقصد الزيتة باسماء زائدة وصار ضبط بعض قطع منها وورودها لهذا القطر واجراء ما فيه عدم تداولها ومن هذه المشوشة وانتي على هذا فخصيص قوسمين سركب من جناب جاستيل بك وحضرات مصطفى بك الجندلي وادب الفريخانة ومحمد اخدي عويد الجاشغيني بها لحدل حشائي الصنفين المذكورين

## ملحوظات

بها على القروش البراني المحكي عنها وحيث في تاريخه نشر للبهات عمومًا بذلك وأرسلت لكل منها نسخة من المخلص المذكور لإعلانه إلى مزارف الخزن ومزارف البلاد عمومًا والتأكيد عليهم بالمراجعة عليه عند قبول من صنف القروش المذكورًا وعمل الاحتراسات الكافية لعدم قبول العملة المشوشة فلم يتم تحرير هذا ومرسل عليه صورة ذلك المخلص للأجراء على الوجه المشرح

(صورة مخلص مقدم من حكمة رانية الصربغانة مستخرج من تقرير المواردة بإفادة الصربغانة الواقعة ٢٩ وجب سنة ٩٨ قمر ٩٠)

الفرق ما بين القروش الميري والبراني (أولاً) أن القروش البراني بها نقش في بعض احرف الطرقة وأن الطرقة مركبة من (خان عبد الحميد عبد الحميد مظهر دائماً) أي عملة كل سلطان تكتب الطرقة باسمه واسم أبيه ولفظ خان ومظهر دائماً والطرقة البراني ناقص منها بعض احرف من ذلك (ثانياً) أن الجوزير الذي في اخر دائرة سطح القروش البراني اغليه مختلف لجوزير القروش الميري يعني ان جوزير القروش البراني يوجد نقطة داخلية ونقطة خارجية او يرى مثل جوزير والبعض يوجد جوزير مستقيم الا انه غير جوزير الميري (ثالثاً) ان بعض الطرور البراني كتابتها ليست حرقاً بل هي تشريفاً لم يخط على هيئة الطرقة (رابعاً) ان قاعدة كتابة الميري غير قاعدة كتابة البراني ان كان في الطرقة او في (ضرب في مصر) خامساً) انه موجود في القروش البراني قروش من توتية ماعونة على القروش الميري بالسبك في الزل اخطام واقلاب فيها ينكسر بمجرد الضغط عليه بالاصابع

(مستخرج من نظارة المالية في ١٧ دمان سنة ١٢٠٠ قمره سنة ٨٢)

قد تبين نظارة المالية من مراجعة سندات التقود المصرفة في شؤون المديرية ان جاز صرف بالغ من جنيه الميري والريالات الشينكو وايو طاقة والباريتي ضمن مصروفاتها على ان تلك الاصناف تلزم نظارة المالية لرفعها في لوازمها خصوصاً بها وعند الزوم اليها ومصادقة عدم وجود شيء منها

بمقتضا في ربيع الآخر سنة ٩٨

عملة - (صورة من المصارف المالية خارج ٢٣ رجب سنة ٩٨ قمره ٢١) بوليصة ٨١ بمصر معلن كذا صراف المخرجه به، متداول بمجته للاستانة صف ريال مجيدي مشوش لعل الملاحظات اللازمة لا يبرر بوليصة بغيره المحكومة والاحتياط من دخول نوع علم من اخبار وردت للمالية انه متداول بمجته الاستانة صف ريال مجيدي مشوش حالة كونه مستوفياً الوزن المطلوب وأنه باجراء اختياره بالصرغانة ظهر ان حيار من ٧٤٨ إلى ٧٤٩ من الف من القصة الصافية مع ان الباري الحقيقي هو ٨٢٠ من الف وعلى ذلك يبلغ النقص في قيمته عشرة في المائة وبحسب ظواهر يستدل على ان صناعته بطبعة اليد وان زنته تزيد عن زنة المجيديات نصف صوت وحيث انه بالنسبة لتداول الصنف المذكور بالقطر وبوله بغير فئة الميري يكون من المتعسف اعلان كافة صيارف الطرقة بذلك لصل الملاحظات اللازمة لا يصير قبوله منه بغير فئة المحكومة والاحتياط من دخول شيء عليهم من هذا القبيل في تاريخه صار الشرحن ذلك عمومًا وهذا لصادقكم لعلنا لكافة صيارف جهتم لعمومية ودقة الاتفات لذلك بقدر ما يمكن

عملة - (صورة ما لفر من المالة للبهات خارج ٢٩ دمان سنة ٩٨ الموافق ٢٣ رجب سنة ٨١)

المسطر ادناه صورة مانشرة في تاريخه للمديرية بالمرصاح بناء على المخلص المتقدم من سكراتية الصربغانة ببيان الاشارات والعلامات التي يستعمل بها على القروش البراني وازم ترقيسه لحفره كعملة لعمولة والاجراء بمقتضا ومن عليه صورة المخلص

(صورة ما نشر للمديرية بالمرصاح)

انه بالنظر ما ظهر من كثرة تواجد القروش القصة البراني وتداولها بيهات القطر ولزوم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع قبولها بغير جنات الحكومة قد صار تشكول كومسيون للمالية للنظر في هذه المسئلة وبناء على ما قرره هذا الكومسيون من اقتضا تعيين الطريقة اللازمة بمجرفة الصربغانة للاستدلال بها على الصلة المشوشة وعمل الملاحظة الدقيقة من صيارف الخزن لعدم قبولها قد تقدم الان تقرير ومخلص من سكراتية الصربغانة شمل الاشارات والعلامات التي يستدل

ملفوظات

وبن بنيتها لتلزم بشتى ما يلزم منها من الخراج بقية  
تزيد عن المقرر ما للصرافة لتجلب سهولة الحصول  
على ما يلزم من تلك الاسناف وعدم تكليف الحكومة  
بمجتزأها بأثمان زائدة قد تضر في تاريخه بجهات  
اقتضاها بكم صرف على من تلك الانسان في  
الدفعة وإرسال كل ما تحصل منه غزينة المالية  
اولا فلما سمع القنود المتباد ارسالها اليها واقتضى  
توزيعه لحضرتكم لحملتيه والاجراء على وجه ما ذكر  
قرار على المجلس لظهوره الى ان يتكفل بترسين  
عملة - - - لاجل قسمة المال الحالية في مصر وإصلاح  
الاصلاحات المتباد على ما يتقرر به برز وضعها في  
مجلس الشان للتصديق عليها ( ٤ اغسطس سنة ١٩٠٤ )  
المرساة للضرورة الناجية الاصلاح طرقة العملة  
في مصر قد تدلول مجلس الشان في ذلك في  
اجلته المتقدمة في ( ٤ اغسطس سنة ١٩٠٤ ) شوال  
سنة ( ١٣٠١ ) وقرا ما ياتي (الاول) قد تشكل القومسيون  
للشطر في مسألة العملة الحالية بمصر وادخلها  
الاصلاحات التي تنقرر ضرورتها واعاد كل طرقة  
شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس الشان  
للتصديق عليها ( ثانيا ) قد تشكل هذا القومسيون  
من رئيس وهو سعاده ناظر المالية ومن اعضاء وهم  
صاحب القفية قاضي القدي ومروشيخ الاسلام وحضرة  
مستشار الشان وكهولها وناظر الخزائنة والموسيو  
مخيت وكيل ادارة عمكها انكارك والموسيو كلن مدير  
بنك كريدى ليولييه بالاسكندرية

عملية... فرار من مجلس النظار بخص الرمال في طور  
(عزير باره (صانعي) هيرا كوكو برسة (٨٥)  
قرر مجلس النظار في جلسته المشغلة في غرة ١٠ كلو بر  
سنة ٨٥ تعيين قبة الرمال الى طبرية الى ستة عشر  
غرفاً ونصف وبناء على ذلك تعين نظارة المالية  
العوم بان هذا الفرار قد نفذ اعتباراً من ١٣ كلو بر  
سنة ٨٥ فلا تقبل صف هذا الرمال في خزنتها من  
هذا اليوم الى ابدية التبعة التي تدرت

عملية - اعلان من نظارة المالية في اكتوبر سنة ١٩٥٠  
 يكون معلوما لدى المصوم ان مجلس النظار قرر  
 تخفيض قيمة الريال ابو طاقة الى ١٦ قرشا فبصير  
 ببول الريال المذكور بخزينة الحكومة بهذه التكلفة

اعتباراً من ۲ نومبر جاری ہے

عملته ٥٠٠ كروبيدر صاير، ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بمكان العملة  
(نحن خدو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر  
مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ  
راي مجلس شورى القوانين اسرنا باحوال (م) ١  
وحدة العملة المصرية هي الجنيه المصري — ينقسم  
الجنيه المصري الى اربعة قروش — وينقسم القروش الى  
عشرة اعشار (عشرة اجزاء) (م) ٢ العملة المصرية  
الرسمية هي (جديدة ذهب) الجنيه المصري  
القطعة من قروش ١ (نصف الجنيه المصري) —  
» » » ٢ — القطعة من ١٠ قروش —  
» » » قروش

(هبله فلفه) الفلفه من ٢٠ قرشاً — الفلفه من  
 ١٠ قروش الفلفه من ٢٠ قروش — » »  
 ٢ قرشين — الفلفه من ١ قرش — » »  
 نصف قرش — الفلفه من ربعه (هبله نكل)  
 الفلفه من ٥ اعشار القرش — الفلفه من عشره  
 — الفلفه من عشره (هبله بر وزل) الفلفه من نصف  
 اعشار القرش — الفلفه من ربع عشره (٣ م) حيار  
 الفلفه من ٨٧٥ جزاً من الالف من الذهب  
 الخالص و ١٢٥ جزاً من الالف من الفاس (٤ م)  
 ويكون وزن الذهب الرسمي كما باقي  
 ٨٥٠٠ غرام للجنيه المصري

« ٤٢٥٠ »	لقطعة الحسين قرشاً الذهب
« ١٦٧٠ »	« العشرين قرشاً »
« ٠٨٥٠ »	« العشرة قروش »
« ٠٤٢٥ »	« الخمسة قروش »

(م) عيار العملة الفضة ٥/ ٨٣٣ جزأ من الألف من الفضة الخالصة و/ ١٦٦ جزءا من الألف من النحاس ٦(م) يكون وزن العملة الفضة الرسمي كما يأتي - ٢٨ غرام من قطعة من ٢٠ قرشاً ٤٠ قطعة من ١٠ قروش ٧٠ قطعة من ٥ قروش ٢٨٠٠ قطعة من ٢ قروش ٧٠٠٠ قطعة من ١ قشلة من الفضة ٣٥٠ قطعة من قطعة من ربعه (م) يكون مجموع عيار العملة الذهب جزأ من ألف جزء أكثر من المئتين عيار العملة الرسمي ويكون مجموع عيار العملة الفضة



## ملوكيات

محمديوافة الامرشد حاملها اذا دعت الحاجة لذلك (م) ١٦ الجلبات المصرية وقطع الحسين قرشاً (انصار جنبة) التي يقل وزنها بسبب المعاملة العادية بها عن ٤٤٠ غرام ٨ و ٢٢٠ غرام ٤ يبطل التداول الرسمي بها اذا ثقل بقيمتها الاسمية في نظارة المالية ولا تعاد للتداول وتتود الذهب التي تساوي عشرين قرشاً وعشرة وخمسة قروش وتتود الفضة والنيكل والبرونز للضرورة يقتضى امرنا هذا التي ينقص وزنها نقصاً وانرا والتي يكون اسهل وسهيا من جراء المعاملة العادية بها تحسب من التداول بجملة الحكومة بواسطة دفع قيمتها الاسمية (م) ١٧ عملة الفضة المصرية الجاري التداول بها الآن يستمر قبولها في خزائن الحكومة حسب التعريف الرسمية وحسب النسبة المقررة — وبين ناظر المالية الجهاد النهائي الذي تحسب الحكومة بعده هذه العملة من التداول ويبطل ذلك رسمياً قبل سنة واحدة من التاريخ الاخير الذي يبطل بمجمله التداول الرسمي بهذه العملة وفي خلال هذه السنة تعتبر العملة المذكورة كعمود الفضة التي تصير تقتضى امرنا هذا وتقبل في خزائن الحكومة حسب تعريفها الرسمية ويجوز استبدالها ذهباً من الصناديق الخصوصية الموضوعة في المادة ١٤ — وبين ايضاً ناظر المالية القود الاجنبية التي يقبل التداول بها ومعلم المبلغ الذي يمكن دفعه من هذه القود في معاملات الحكومة مع الناس ويقدر ترفيعها (م) ١٨ ينشر ناظر المالية في آخر كل سنة اشهر بيان الاحوال المتعلقة بالعملة وجميع قراراته المتعلقة بتعيين حيار العملة النيكل والبرونز وبالغدير التي تصير وباختيار كتابة القطع وتقسيمها وفتح الصناديق المعدة للاستبدال ووجب التصديق عليها ابتداء من مجلس الشار (م) ١٩ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا (م) منشور صادر في شهر مارس سنة ١٨٨٦ من نظارة المالية لاصراف معلم الحكومة طبقاً للاعلان الذي صار نفع في يوم تاريخه بتسليم القدار بالعملة الجديدة التي صيرت يقتضى الذكرين الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المرسلة صورة منه على اول عملة يصير اصدارها للتداول في قطع من قروش ولرفين وخمسة قروش وعشرة قروش وشرون قرشاً وسويل جاسم الى كل من خزائن الحكومة — ولا كان عهد الحكومة ان

ثلاثة اجزاء من الف جز أكثر ام اقل من الحيار الرسمي (م) ٨ يكون مسموح وزن الجلبات للصيرة وقطع الخمسين قرشاً الذهب جزئين من الف جز أكثر ام اقل من وزنها الرسمي وخمسة اجزاء من الف جز من باقي المسكوكات الذهبية — ويكون مسموح وزن القطع الفضة ذات العشرين قرشاً والعشرة قروش ثلاثة اجزاء من الف جز من وزنها الرسمي وعشرة اجزاء من الف جز من باقي المسكوكات الفضية (م) ٩ بين ناظر المالية حيار العملة النيكل والبرونز وزنها (م) ١٠ تنقش على جميع انواع العملة الطغراء السلطانية وسنة جلوس جلالة السلطان والسنين التي مضت من عهد توليته وحجة (ضرب في مصر) وليمة التظفة — ويقرر ناظر المالية نقش انواع العملة وجمعها (م) ١١ ما يصير اصداره من العملة الفضة ينبغي ان لا يتجاوز معطه الاربعين قرشاً من كل واحد من السكان — وما يصير اصداره من قود النيكل والبرونز ينبغي ان لا يتجاوز معطه اثنائين قروش من كل واحد من السكان (م) ١٢ يقرر ناظر المالية مقدار ما يضرب من العملة على انواعها يقتضى امرنا هذا وذلك بمرأاة القود المبينة في المادة السابقة وحسب اصدار المسكوكات عليه ان يحقق صحة حيار ووزن القطع المطروحة للمعاملة بعمل جنسي عنها (م) ١٣ ضرب العملة بحفظ الحكومة دون سواها — ويجوز مع ذلك للفرجانة ان تضرب عملة ذهب على ذمة من يرغب من افراد الناس ويحدد ناظر المالية شروط ضرب العملة (م) ١٤ لا يجوز احد على قبول قود من فضة بيلج يتجاوز قيمته مائتي قرش ولا على قبول قود من نيكل او برونز بيلج تزيد قيمته على عشرة قروش وناظر المالية ان يقرر ايجاد صناديق خصوصية تستبدل منها ذهباً قود الفضة والنيكل والبرونز التي تضرب يقتضى امرنا هذا وذلك متى كانت قيمة المبلغ المرغوب استبداله تزيد على جنبة مصرية واحد (م) ١٥ العملة المكتوبة او التي انقصت قيمتها بطريقة احتيالية لا تقبل في خزائن الحكومة ولا تستبدل — والعملة الزائفة تضبط وتلقب في الحال ويحور

- جبل الملك الجديدة بنابه الملك اللقب بدين ادى فرق  
 فيها غرقت ان يصر قبول المصلحة الجديدة في جميع الغرائز  
 العمومية بدون استثناء كالتملكه اللقب بها كان مقدار  
 المبلغ المنفي ثوبه بحيث ان كل مبلغ يدفع للكونية يبع  
 قبوله با كليه من المصلحة النصف الجديدة ويكن استبدال هذه  
 المصلحة بالمصلحة اللقب بصري في خربة المالة وباسكنة  
 في خربة مطيع حرم الكرك هذا وبان المادة ١٤ من  
 ذكره في ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ تقضي بعدم ملوونة احد قبول  
 مبلغ من المصلحة النصف الجديدة يزيد عن مائتي قرش فيلزم  
 ان عزائي الحكومة ٦٠ ج بالدقة لص هذه المادة بان لا يتلف  
 قط من هذه المصلحة الجديدة مبالغ تزيد من مائتي قرش ما لم  
 يطلب منها ذلك صاحب المبلغ ولكن يجب على عزائي  
 الحكومة ان تمل كل مبلغ يدفع اليها من المصلحة الجديدة  
 سواء كان با كليه او جزء منه فقط وغرائز الحكومة ان  
 تعطي حصة نصف جديدة مقابل هذه الحصة بطلا بها عندما  
 يطلب منها ذلك اما المصلحة النصف الحصرية القديمة وكذا  
 المصلحة النصف الاجابية الجاري ثوبه ما لان غرائز الحكومة  
 ليسر قبولها يا يوافق بصريها اجمالية باختيار حصة في  
 المالة على كل مبلغ يدفع ويجب على عزائي الحكومة ان لا  
 تدفع من الر المالات الحصرية القديمة والبارزي والبال ابي  
 مدفع بل على طاعة والقبلي ما دام يكون موجودا يا قطع من  
 المصلحة النصف الجديدة وبصيرها صانرا فيا بعد بتان ارسال  
 هذه المصلحة القديمة الى خربة المالة في كان مقدار المصلحة  
 النصف الجديدة كاملا للتداول
- عملة — اصر على صادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٧  
 (من خدير مصر) بعد الاطلاع على المادة الثانية من امرا  
 الصادر جاز في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (٧ صفر سنة ١٣٠٣)  
 العامل لتعديل المصلحة — وبها على ما عرفت علينا ناظر  
 مالة حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس  
 شوري القبايين امرا يا مو ات (١) بخلاف على المصلحة  
 الحصرية الزمنية لطنة عشرة اعشار القرش من البكل (٢) كانت  
 الاحكام المتعلقة بالمصلحة البكل المسكونة بتتضي امرا النظار  
 اليه ترضي ابق على هذه القطع
- عملة — (منشور صادر في ١٧ ابريل سنة ٨٨ رقم ١٠٣  
 — جميع مصالح الحكومة  
 نرىكم بان تذكرنا المصارف الذين تمت اداركم بان جميعا  
 بالذات الاحكام المنشور الصادر من هذا الطرف في ١٨ فبراير  
 الثاني رقم ١١ الذي يحدد في تاريخ ٢١ بريل الجاري مصادا  
 بنائي لتحويل المصلحة النصف القديمة وان تتحول عليهم بدم قبول  
 المصلحة المذكورة من ابداء اول أغسطس القادم
- عملة — (ر) مسكوكات — حلفة ١٦ أكتوبر  
 سنة ٧٩ — مضافات (ق) ٣٤٣  
 عملة اجنبية — (ر) مسكوكات (ق) ١٨١ — (قديمة)  
 (ر) — آثار قديمة
- عجلة عمومية — (ر) عوة — اعمال عمومية —  
 جسر — ري — مجلس تفتيش الزراعة  
 عجلة نيابة نيا بين بلد واحدة او بلدين — (ر)  
 مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
 عجلة نيابة تشترك منفعتا على بلاد في سر مركز واحد  
 — (ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
 عجلة نيابة تشترك منفعتا بين بلاد في مركزين —  
 (ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
 عجلة نيابة تتم منفعتها مديرية واحدة — (ر)  
 مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
 عجلة نيابة تتم منفعتها ازيد من مديرية — (ر)  
 مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
 عجلة نيابة عمومية — (ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٨  
 عجلة نيابة — (ر) جسر — ري — امال  
 عمومية — عوة — مجلس تفتيش الزراعة  
 عجلة وتفتيش السيارات — (ر) صراف منشور  
 قسمة ٩  
 عجلة الري وحفظ الثيل — (ر) ري  
 عجلة حسانية — (ر) مفتش (شهر لوليه سنة ٨٨  
 عمولة — (ر) اختلاس اموال اميرية (ق) ١٠٥  
 — تاجر (ق) ٢ — ملح ٢١ شوال سنة ٩٧ —  
 وكل بالعمولة  
 عنان — (ر) شركة الناف  
 علة — (ر) فرقة — مهر (ش ٨٥  
 عيون — (ر) فرقة — لكاح (ش ١٩  
 عهد — (سورة ما نحر لاسلام الهند في ٢٣ شوال  
 سنة ١٢١٧ (١٠ أكتوبر سنة ٧١) رقم ٧٥  
 حيث من متفق منشورات المالة عدم ابناء مبالغ بالبعد من  
 شهران شهر اخر ومن يبق بدمهم في لا يصر اليهم اخفاق  
 الا بعد تسدية نياا طوب ارم فريو بمحرمكم ليه على من  
 بازم بان ما يصير اعده من النفوذ يكون مجس ضرور  
 لرويه وما يصرف يصور تقدم صفاته للديون اولا فارلا  
 وصرح بتقدم صفات المصرف لافاة شهر ستمبر سنة ١٨٨٠  
 الجاري ومن يبق بدمه في لا يصر اليه ماله ٧١ بعد  
 تقدم صفات صرفه معا لنعم قراكم مبالغ بالبعد ابناءا  
 للمنشورات الصادرة عن ذلك وبستبر اجراء شهران على  
 هذا الوجه فلنكن معلوما
- عملة — (مستخرج من كتاب الاحكام المرفعة في الاراضي  
 الحصرية لمساعدة بقرب ارتين باشا (قربب

ملوك

سعيد القدي عيون (١) ان الى ايات التي حصلت في القرية العنصرية كانت سببا لزيادة المظاهرات وراكها تكرارات متتالية حتى دعت المظاهرة سنة ١٨٤٠ الى اطلاق عريضة ما لاداة الخلل على ان يحصل ذلك لا باسم لادان لتستقم منه ان القرية العنصرية كانت فوق طائفة الارض بل تترك المظاهرات اسباب اخرى لا وهي غلو النواحي والقرى من السكان فان المحروب التي كان انصارها محمد علي باشا في شبه جزيرة العرب وفي المورة وفي جزيرة اكرمت وفي بلد الشام اسعدت شعيرت سنة فاضلت القرى من اهلها والنواحي من قاطناتها وسببت تلفات لا تحصى لتراكمت المظاهرات حتى لم تعد ابرادات حوا من الاسرار التي استولى عليها كداد العرب والشام واليرة وغيرها ونحوه لكني لا ينالها وتترك المظاهرات اسباب عديدة هوراي ذكرناها — فطست الحكومة انها يحصل ان ملاحاها كخلد وقع قربها اراضيها النواحي النهر القادري وفيها من مظاهرات القرا على اهل النواحي القادري على ذلك فاضد الخديوي امرا عاليا فاصب بذلك رغبيا في ١١ جمادى الاولى سنة ١٨٣٦ (١٢٥٥) على ان الخديوي لم يلبث ان افرق ان تعيد مطوق هذا الامر في البنايا المصرية كلها بحسب تحارب النواحي التي كانت لم تزل في ذرية من القروا فعدل من هذا الفكر واخرج كراة دوله وامرا. ملكه وفاد حاكمه صاكره الذين كانوا اثرها في خلال ذلك اسباب عديدة منها الحروب التي كانت تنشاها مع بعض سواك وبه وبنو الالب العالي يمازل على تاريخه ١٩ بحرم سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) باخذ عديا بان باخذها فقتل مستوفى وبها فيهم نواحي باينا بشرط فيهم بوليا — ما عليها من مظاهرات القراوات ومن القراوات التي تستحق في الخسول وتزيدم باليد القضايات ان ونفي الفروع لارادة زليلا الاضطرار لايام — وكانت تلك المظاهرة حارة من القضايات بها وبين الاقليات القديمة التي كانت موجودة ايام المالكه فيه من بعض النجوم على ان المظهد لم يكن له ان يهرب الخوازع على دفع ما ينفق في ما امر بمرط عليه من كل قطعة ارض مديقه باسم في القضايات القارية فكانت مظاهرات القراوات ماله حاد صرة رجل لا صالح له لا شان في الارض بل يتسخطا كاهير عند المظهد مع ان النصب لمضد عليه باسمه اي القلاخ — فوري ما سبق ان محمد علي باشا لم يقول لفظ من عوبه الاول وهو ذكرت الاقليات من اهلنا الارض بأنه في جعل بكن القنول عسقي الحجاج الى حمل ملة اهلها في رأس مالا حادم وكان محمد علي بنصر المظهد كرجل يملك لوقا لراضع ايد المور في مبالغة استعمال حاد عند المظهد زبانه له المبلغ الاصلي الذي

حده عنه وفيها — وما يدل على ان هذا كان مكره محديا بها حوا من الاشارة التي ظهرت عليه محذور الامر العالي الرابع سنة ١٨٥٠ القضي باسترجاع المهد في ذكرها ليا فيها من المبلغ الذي كان كل من المصنفين حده القروية اي عن. قلم القراوات المظاهرة على المهد الى سنة ١٨٤٠ التي كانت قيمة المصنفين بها عن راضع اليه مع ايها الاملاحة المذكورة يمت الطريقة المختص اناها في استرجاع حده المهد من ايدي المصنفين وفي رعا لياضي البد الاصليين عليها فلم يحصل المصنف على المبلغ الذي كان حده بل فقد — حلا جان في ذوقا من الكمال قوله في هذا الدان فانزل انه كان للمصنفين بعضهم دائنين لياضي اليد على الاطيان التي دخلت في عهدهم ان يبرط مديهم ولم راضيا البد المذكورون على السبل تحاسبا للاضطرار للتمتع وحيد ان الحس على دفع الدين كان سارا واقطع لحد لحدت الحكومة ضيما للمصنفين بان تسل اليهم القلاخين والفرجين الذين يمارسون اراضيهم بسبب من الاسباب فكانت حالة القلاخ يبرط معاقبة محالة فلاح اوووا في القرون الوسطى لا فرق فيها الا في ان انشا في القادة في التي كانت تطرق طوقه التي من قبل الاثريت والفرجين وغيرها من الاحوال المخصصة فيها في التي كانت لها حكمه عند ارتكابه حماة ما وكان للمصنفين ان يبرطوا على فلاحهم ورجل المذكرت اسما ما بها ما كانت تجاور الا ايداعا وكانت قلمة للفظ من تمام الاكر — وكان عباس باشا عني ان توفقه لتسولي في كامل الاطيان تفيد من ذلك قوة طمحي وسامة كبرى لياضي سنة ١٨٥٠ اسه علب جلوسه على الاركة الخديوي الى اجبال المهد فاضر امرا باسترجاعها وتلف معمول ذلك الامرا لا يفسى النواحي التي نالت من اذته ان عني هذا لم تزل من صحتها الى يومنا هذا في ان المصنفين سبق مديهم من الامليات والادارة التي كانت له بل لمصنفين حاله كرجل يودي بمده للقلاخ بخوسه فيه وبين الجري ليا يعلق بقدر الضريبة وادعيا وفيها عند ذلك فكان فان المصنفين من اصدار وما كان للارول في يثاره على اتفاق امام القروية ولذلك نجينا كقرب الاشارة السعيدة التي صدر الامر سنة ١٨٧٥ باعادها بعد تفرجها ما يأتي

**(قرار شورى التواب الرقم ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣هـ)**  
 بصرفك عند البلاد من ايداع سنة ١٢٨٤ وتداول الاداني يحفظها له راني لا ترى علاقة بين هذا القرار وبين الملك الطاري وبمصر الارض سيات في القنل والقرية الاسلامية يرد في في تصويبا باسماها ما يندعي الى الاثريت ان الملك والسوق في الحق سيات وان كنت معها في ظني وعمران الحس على دفع الدين كان اجبال يوم اصرف على التواب قرار المذكور وان المصنفين كرهوا بالاعتقار عليها المظالمات بين المتباينين والمدينين كانت التبت مذهب سنة ١٨٥٠ فلا اري لوقا لاصدار هذا القرار اذا كان القصد من اصداره اذ ذلك اسامة القلاخين حلا شاملا لا لم من المحقوق التي ترفع عنهم شروط وجود ارباب الاملاك ذوي المروءة العظيمة

(٢) ان عباس باشا سنة ١٨٥٠ باسترجاع ما كان على للاخاين من قبل المهد من بعض المصنفين فاضع يد المصنفين المهد التي كانت في ايدهم واطم على اعيان ما كان في ايدهم من المهد ليجلها لم ورقة بلا مال يكون معها ومعها ملكا مطلقا وما كان هناك فابعد وتكون عني في هذا الدان بل كانت ارادة الخديوي في نقل واكثر كره مصداها من اقاله ليد الارض وتسل حيد على ذلك الجاسر الخديوي ليدل على اهل حده ليمرما ساركة مما كان له وضع عليها الشرعاء في طلب الدين كافي عشرين ونتمها

تلقيت ثلاثة ارباعها ولدت الايام ربيعا ومن خمسة اذا كانت  
فيها ثلثان ومضى كمنين ثم لو كان فيها نصف وبسنان كملت وبعدت  
ان يوم اذ كان فيها نصف ولدت كاعت لايتن ثم اربع ايام  
ياخمين ولا يفتل في الاول اربعة اياميا نصفين وثلاثا خمسا ولو  
انقضى حتى قدمت ثلاثة ايام ولدت الابن واحد والام واحد في الثالثة  
يصلح للاخت من الايامين الثلاثة والام والاختين ايام سبعمائة  
على ان يكون مع النصف الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه ويصلح  
من لا يرد عليه من قبل خارج فرقة ويصلح الثاني من يرد  
عليه كزوج وثلاث بيات فيصلح للزوج فرقة اربع واحد من اربعة  
ويصلح الثاني على عدد ريس الثقات في هذا الحال لا يسلط الثاني  
على عدد ريسين واخراج ان يكون مع النصفين من يرد عليه من لا يرد  
عليه ويصلح على من لا يرد عليه من قبل خارج فرقة ويصلح الثاني  
على سبعمائة من يرد عليه كزوجة واحدة ياخمين لا يفتل كزوجة فرقا  
الزوج واحد من اربعة ويصلح الثاني على سبعمائة من يرد عليه من النصفين  
الذين ريسين في هذا الحال على السبعمائة فيسئل الجدة ثم وعالج  
والاختين ولا سبعمائة ربا نصف

عقوبة — امر حال صادر في ٩ فبراير سنة ١٨٧٢

(١) ان المزارعين الذين في الامداديات ويصرف عليهم  
للمبيعات لم ان يعطوا انفسهم منها بشرط ان يملكون ما يبيع  
بشرط الايام المرفوعة عليهم في المصلحة (٢) المبالغ التي تدفع  
من التار الامداديات لاجلهم من المصلحة يصرف نصفها بمصلحة  
ديوان الاشغال لكل مدير به (٣) المبالغ المخصصة من تلك  
الذيلة يصرف ثلثها امانة في عربة كل مدير به ولا تصرف  
الا على بلزم للاشغال العمومية (٤) كل من تاجر في الناحية  
والناحية والاشغال موكل بمديره من هذا الذكر  
عقوبة — سورة تقرير ناظر الاشغال العمومية المرفوعة  
للفرد الحديريه في ٩ فبراير سنة ١٨٧٢

ان اسباب الاشغال العمومية اللان اجزاءها في الاتالي قد  
دعينا ان طلب اتمام المصلحة قبل ان نلتم القانون المرفوع  
احياء لذلك ونعرض الاصول التي سبمها عليها هذا القانون  
على راي مجلس النظار ونعني عرضها على اصحابكم في (اولا)  
مساراة جمع اعمالها القطري سادة المصلحة ولا يملكونها الا بالاموال  
تحت الاشغال الاستثنائية (ثانيا) انه لا يتولى احد من تلك  
المصلحة من المصروف لم بها الا بشرط ان يدفع مبلغا معلوما —  
ولقد اتفقت بمساعدة ناظر الناحية في دفع ما يلزم من مصروف  
الفراد التي تاد في الفرقة او لا ان يكون مزارع  
الامداديات القائمة للزراة والاروايين سادة المصلحة داخلين في المصلحة  
ولا يكون لادعائهم ان يفتل باي وجه ولا فان كان الامر  
كذلك لا يفتل احد منهم للا يرد من يفتل منهم في  
الاشغال العمومية ويكون ثقل تلك الاشغال موكلا لباي  
الانصار الذين لا يستطيع على انما تقول ان هذا الامتياز  
والاستثناء اذ كل يوم في ريادة كديريه في الجيرة مثلا ان  
الاروايين والامداديات الذين يتكلمون افراسهم في عدم  
كبير من انصار المصلحة بالاعمال وعند لزوم لتقريرات  
وتصلح للمسورين ان الواجب تجارة في المصالحات معها اكثر  
مما يوجد في الجيرة ولذلك لعدم وجود انصار كفاية تخرج  
للمبيعات ولا يبق ان يكون النقص من امانات القطر من  
يخرج من المصلحة المرفوعة على كل رعية ويحيى نفعه عند احد

والناصح والمعد ولربما ان هناك اسبابا لا نلها — واول  
في سبل المرد الى موضوع بحثنا الاصل في عهدة سنة ١٠٤٤  
لم ترد فيه الفرقة المظاهرة راسا وفي سنة ١٣٦٦ (١٨٥٣)  
اصدر حاشا بادا تاريخه ١٣ صفر باضافة ثمانية سبعمائة  
كل سنة في المزارعين بدلا من اثنين خصا من البانيا التي  
كانت تراكم من جديد

عقوبة — (طبق للفرقة الاطيان الزراعية) سنة ٢٤  
ديسمبر سنة ٦٦

امر حال على قرار شورى النواب وقسم ١٦ من سنة ٨٣

— يصير لك عهدة البلاد من ابتداء سنة ٨٤ وتساوى

الاحالي ينصفها

عقوبة — (ر) اطميان زراعية

عقوبة — (ر) عامرة — واينة

حوادث — (ر) اسباب الاشياء المرفوعة معرفة حوائثها

ورسوما

عقوبة — (ر) قانون العقوبات ١٢ — ١٣

خلق — مية

عقوبة — (ر) معاونة — مية (مجملة ٨٥٥ —

٨٦٨ — نحو يفس

عقوبة — (ر) قانون الاحوال الشخصية

(٢٤٢) القول في زيادة في مدة سبعمائة ايام الفرض وخصا من  
مخاطر اصحابهم في الفرقة فاذا زادت سبعمائة ايام الفرض في  
فرقة سنة في خرج الفرقة بزيادة خرج الفرقة في سبعمائة فيخرج  
الخص في مائة ايام الفرض بسبب زيادة مدة السبعمائة اذا كانت  
المدة من زوجها ونصفها لخرج اصل الفرقة من سنة ايام ومثلها  
بندسها ان سنة لان فرض الزوج نصف فرض الزوجين انما  
تزداد الفرض بهم ويولد سبعمائة على هذا المخرج ان لا يرد  
بالفرد ثم يولد ان سنة بال نصف ثم يولد ثم يولد انما  
عده القانون ثم يولد ثم يولد فاذا كان خرج الفرقة التي خرج منها  
تولد ان لا يرد عده كزوجة فرقا اربع ويختين فرضها الثقات ايام  
فرضا الهندس ولا خمسة عشر ثم يولد ثم يولد سنة عده ثم يولد  
لا يولد ان خرج الفرقة من اربعة وعشرين مائة تولد ان سنة  
وعشرين نصف كزوجة فرقا اربع ويختين فرضها الثقات ايام فرض  
كل مائة ايام (٢٤٨) فرد عده القول في زيادة في مدة الفرض  
ذوي الفرض ولا يفتل له من القيمة يرد ما يفتل في ذوي الفرض  
بغير سبعمائة الا في الزوجين واصحاب الزد من الزوجة على واحد من  
الذكور ويولد في سنة من الاثنا ومن بنت النصف وبعث الاثنا  
والاثنين لا يولد واحد لا ب والاخت لا يولد واحدة اسمها لاف  
ين ان يكون احد البنية للذكورين واحدا او خدعا مائة ايام ومن  
افرد من خارج الفرقة — وسال ان يرد اقسام اربعة احمدا ان  
يكون في السنة نصف واحد من يرد عليه ما يفتل من الفرض عند  
عدم من لا يرد عليه ويصلح قسم الفرقة على مدة موسم كذا اذا  
المتدعين اربعة ايام ومن يفتل في الفرقة — نصف ايام في ايام ان  
يكون فيها ضمان ان ثلاثة من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه ويصلح  
قسم الفرقة في مجموع سبعمائة اذا كان فيها سبعمائة كذا واعدت ايام  
تس من ايام كل منها نصف المال وقسم من ثلاثة ايام كذا انما  
لث ريس كذا في مائة الفرض ايام ثلثا وثلثا من ثلثين الفرقة  
ومن اربعة ايام اذا كان فيها نصف وسبعمائة وبعث ان اريدت ايام

# ملومات

من ملك الامداديات والقرب والكور — هذا يدل ان  
الامدادية تلك النكبة لا قبل من جميع الوجوه غير اننا  
لا نكاد نذكرها الا بالسرعة عريفا من حصول الخلل في تلك المادة  
التي هي خازن من في حصيلها شيئا قريبا — وانما لا قبل  
اجتباب ما يضر بالمخالفات وانظارا لظهور القانون المزعج اعياه  
ينبغي لنا ان نقبل من انظار الامداديات الدفلة المذكورة وهذا  
هو القصد من التخصيص الذي صار مرصه على اجاب ساداتكم  
وتفسي ان يفرح لنا بيمين الخلل الذي حصل للدولة في كل  
مدبره وان لا يصر في ذلك الخلل الا لظهور الاموال الصورية  
وتلخيص ايضا تاليفها تلك الخلل ان يصير الامر هو ربحنا  
اماله في حريه كل مدبره وان يصرح لنا في الاموال في  
ان يخذ منها للمصرف على الاموال التي لا تكتفي الاموال اقدم  
— فالحق لعلنا هو صوره المذكور الصادر في ١ فبراير  
سنة ١٨٧١ وصورة ترجمة تقرير نظارة الاموال الصورية  
المرفوض للخدمة التكميلية بالقرار في المرفوض الذي اتي عليه  
صدر والذكري المشار عنه فيما يعلق بمصلحة المرفوض بالانذار  
الاجراء الصليات بالانذار وان الانذار للمرجدين بالاداء  
والقرب والكور لا يهل استنادا من الصليات وثاما من  
يريد من اعداء نفسه مما يدفع مبلغا بقدرة الايام المرفوضه  
عليه حسب ما يهري تقديره بمصره النظارة المشار اليها وما  
يقتضي من ذلك ان يرد بين المديريات ولا يصر في الايا يخلق  
بالاموال الصورية ويصير من الخلفي الاجراء حسب ما  
المرفوض له محرم بارائه الى سائر المديريات ما ذكر وهذا  
لنصل اليه بعد ما يقرر بمصره الاموال متفاد ما يدفع  
من مولا نظارة الامدادية من الترجمة للصليات بمصر اعداء  
الصليات اللازمة ما يستقر عليه الحال في ذلك

عونته — (ورد في النسخة بالافاد من دول الاموال  
رام ١٢ فبراير سنة ٧٦ بر ١٢ في خان بدله  
الصورة  
حيث ان الذكري الصادر بتاريخ ٢ فبراير اتمر بالسلت صوره  
الداخله من مقتضاه ان انذار الامداديات الذين يطلون عينا  
للمصليات يتكلم اعداء انهم مما يدفع بدل من المرفوض  
ما يهري كدبه بمصره نظارة الاموال فبعد ان حصلت الحكاية  
مع حضرت ارباب المجلس في ذلك فالدلي استقر عليه الحال  
فتبينوا الذكري والمشار عنه هو الاوجه الاتي ذكرها انهم يريد  
من اصحاب الامدادية سدانة المرفوضين ما من الخلفي بالمرفوض  
لجبه عليه ان يدفع مولا جنيته مامور بمصليات المديريه  
مبلغا فتره صوره فريدا في كل تقرير موزاقي الامداديات  
وهي هذا اذا كان الخلفي امداديه بها ماله مزارع مثلا لجبه  
عليه ان يدفع مبلغا قدره ستة آلاف فرس لاجل تخليص مولا  
المزارعين من اي عنة كانت عينا مدته سنة ٧٦ — انه وان  
كان تعيين مبلغ الدين فريدا في كل تقرير في عموم النظر  
على حالة وادفع عن ان قيمة يوريات العمل تختلف بحسبه  
اعلاف المديريات لكه اخبير في ذلك عدد الايام التي تقرر  
في كل المملكه ان الفرق الذي يربح عدد هذه الايام سوا  
كانت في اتمام القليل او الاخرى يخالل يربح طاهر الفرق

الذي في قيمتها — فلهذا البذل يكون اعتبارا بانذار املاكه  
الامدادية ان يفرح بانذار البذل لجبه عليه ان يرد مولا  
على اهل مولا عدد المزارعين بارضها بالانذار ارباب الامر فلا  
يطلون الا بالنصاب بحسب الاموال التي يكون باكي امراؤها  
— حيث ان صار المرفوض في اجراء الصليات فيتم  
اعبار ارباب الامدادية الذين ارسلوا انذار الى محلات العمل  
بان يتكلم استرجاع مولا الاموال بعد ان يدفعوا مولا مامور  
بعموم الصليات المبلغ الذي تعين اي يوافق كل تقرير  
فريدا وان يكون دفع هذا المبلغ على حسب عدد جميع الاموال  
الذين يكتوون في ايدهم لاجل حسب مقادير الاموال الذين  
يريدون استرجاعهم فقط كما انه لا يجوز للانذار الذين يريدون  
استرجاعهم ان يصرفوا من عمل العمل قبل دفع ذلك المبلغ  
واما ارباب الامداديات الذين لا يريدون الانذار للمصليات  
الصورية لجبه الزام بالارسال ربيع الانذار المزارعين الذين  
يطلبهم اذا لم يردوا اخطائهم من الصليات يدفع مبلغ البذل  
يوافق ستة عشر فريدا عن كل فري من مجموع الاموال المرفوضه  
بالامدادية — المبالغ التي تقتضي من عه الدفلات يصير  
تور دفعها بمصره بمصليات عموم المديريه كما ذكر وقيد  
بحسب عرصي على سبل الاماله وتقصير للاعمال الصورية  
خاصة وفي اخره دفعه بصر كلف عن المبالغ التي وردت  
بغيره على مدبره وسبب استعظامه — كل ملك امداديه  
يريد ان يدفع مبلغا يبين البذل من المرفوض فريدا من  
ليريد بكونه في ثلاث اسبوعيا للاسداء المرفوضه بهذا يستند  
هذه الاستعظام في مامور الصليات لجبه فيها فريدا دفع المبلغ  
بطلاني احدى الثلاث اسبوعيا المذكورة ان دفع المبلغ بطلاني  
بطلاني مولا الثالثة للمديريه قيمتها فريدا ان نظارة الاموال

عونته — (انك رؤسا اقسام الخطة في ٢٢ صوره  
عونته) (١٢٦٦ لير ٧

(صورة استمارة نمرة ٢ فيما يخص بالاشغال الصليات  
الصورية والمستثنى منها والواجب تكليفه بها من  
الاشخاص وكيفية خروجهم اليها ووجودهم بها)  
(كلف الايام التي تدفع للمرفوضه)  
حريه  
تاريخ وصول الخلفي الى على البذل  
تاريخ اعداء البذل

الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر
الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر	الامر الامر الامر الامر الامر

تقرر بان يرد بغير مركز المرفوض ارساله بتاريخ ١٥ يناير سنة  
٧٦ لمصره المرفوضه وصداءه بغير مرفوضه في بصرى البذل  
وبغير مولا المرفوضه الخلل عليها فريدا بعد الايام مع سداده وظهر  
الحال في هذا التقرير ان اهل المديريه المرفوضه الذي صوره  
مده مرفوضه كما لعا

عونة . - صورة العثور المرسل بمحضرات المديرين  
من ناظر مخطات الاشغال العمومية في ١٥  
يناير سنة ١٨٧٦

الاشغال العمومية يجب على كل شخص من الاهالي  
الذكور الخاضعين من الماعنات البالغين سنًا محددا  
بدون استثناء اجمع الاعفآت التي كانت  
موجودة الى يومنا هذا تكون لائحة بالكلية - عدد  
ايام الشغل الواجب سنويا على كل شخص من القار  
القسم يكون بتسمية الاشغال المكتفي اجراؤها للخدمة  
القطر - الاهالي الموقوف عليهم العونة مخصص لهم  
في ان يخلصوا منها بشيئين وهما اما ان يقدموا اقطارا  
تشغل بالتياب عنهم في الايام المحددة عليهم او يدفعوا  
كل يوم مبلغا معلوما ويكون الدفع مقدما على حسب  
شروط القانون - ان ضرورة المبادرة باشغال تطهير  
البحر نظرا لان لطلب تشغيل العونة قبل ظهور القانون  
التي هي عنه الحاصلة فيه المذاكرة مع مجلس شورى  
الديار فانه من مقتضى استتراج رأي شورى الديار  
والقصد الآن انما هو تقسيم تلك العونة في هذه السنة  
بين جميع اهالي القطر مع العدالة والمساواة فبالايجاد  
مع سعادة ناظر الداخلية حصل الاتفاق على الاربعة  
الآتي ذكرها وهي - ان الاقطار الجاري تعيينهم من  
اية قرية لزوم العونة يصير تعيينهم الى معين سدور  
التعيين الجديد وتصير معاملتهم حكم المادة القديمة  
التي كانت جارية انما الفلاحون المشتغلون بـ  
الاباديات لا يصير اعلاؤهم منها ابدا وكل شيخ بلد  
يلزمه ان يخرج قائمة باسمه الاقطار الذين يتعينون من  
بلده لاجراء العونة المذكورة ويقدمها شيخ البلد الى  
المهندس الموكل بملاحظة العملية عند توارد الاقطار  
في محل العمل - فالمهندس عليه ان يتادي على كل  
اسم ويؤشر اسمه ان كان حاضرا او غائبا عند خروج  
اقطار العونة من محل العملية وعلى المهندس ايضا ان  
يقع امام كل اسم تاريخ توقيعه وبعد انتهاء الاشغال  
يقيد المهندس عند ايام الشغل عن كل شخص ثم يتم  
القائمة من الشيخ او من وكيله ومن بعد انتهاء القوائم  
يصير ارسالها الى باشمهندس الجهة - وحين انتهاء  
القوائم يلتزم ذكره ونشره فكل من ظهر من الاقطار  
انه لم يدخل في العونة على حسب ما ينفع من القوائم

المذكورة او لم يوف بعدد الايام المطلوب منه يلزم  
بأحد شيئين اما ان يوفي عدد الايام في العمل او يدفع  
المبلغ الذي يقرر على اخص من العمل - ويرجو  
من سعادكم حصول التنبية على مشايخ البلاد بـ  
القوائم ان تحضر باسماء الاقطار على حسب الاستمارة  
المرسلة صوريا طبعها وان يطلب من اصحاب الاباديات  
او وكلائهم افادة المديرية عن عدد الاقطار الذين  
خدم الخاضعين من الماعنات ويتنبه عليهم بان يرسلوا  
منهم العدد الذي ترون موافقة تعيينه منهم للعملية  
تنسبة ما يفرض على البلاد المجاورة لهم وهؤلاء الاقطار  
الذين يتعينون يلزمهم التوجه الى العملية بمعية الخولي  
صليهم ويقدم ذلك الخولي قائمة باسمائهم مثل القوائم  
التي تقدمها مشايخ البلاد الى مهندس العملية  
( ترجمة العثور المرسل من هاترة الداخلية  
الى المديرين )

سبق انه تم تحرير من ديوان الاشغال تقرير وارسل  
لجميع الجهات بخصوص خروج الاقطار للمعاملات  
العامة المفعلة في هذا العام على حسب الطريقة القديمة  
انتظارا لنه القوائم الجاري عمله من ذلك ونشره  
وهذا التقرير ارسل لكم من يد الداخلية بتاريخ  
ثمة يدعو الى اخراج اقطار كل بلد  
للمعملية على الطريقة التي كانت جارية للآن بشرط  
ان مزاريح الاباديات لا يصير استنواهم بل  
يخرجون للمعاملات مع الاقطار المتباد اخراجهم بـ  
الستين السابقة وكذلك فلاحو العرب والكنقور -  
وحيث ان العدد المكتفي اخراجه للمعاملات في هذا  
العام هو ربع العدد فكذلك بحسب قياس مكث  
الاشغال يكون عدد الاقطار المكتفي عليهم من  
الاباديات والعرب والكنقور من الاقطار الخاضعين من  
الماعنات فان كان عدد اقطار الابادية يبلغ مائة نفس  
مثلا فيطلب منهم خمسة وعشرون ويطلب ايضا من  
سعادكم نشر هذا التقرير لجميع مراكز وانصاف  
المديرية والتا كيد عليهم بانشاء فلاتر حكم الاورليك  
السابق ارساله لاجل حصر وتعداد الاقطار الخاضعين  
الماعنات من كل بلد واباديه وعزبه وكذا انما حيث  
ورد للداخلية عدة غطابات من بعض حضرات

## ملحوظات

تنفيذه سنة العام القابل وعلى هذا قد تحرر بتأريخه  
لسائر المدير يات بما ذكر وهذا للإجراء بخصه  
( الى ووصاه أقسام المختصة سنة ١٨ عشر سنة  
١٩٦٦ مرة ٨ )

( صورة استارة مرة ٢ عن بدلثة العونة وكيفية  
استقبالها وورودها يخزينة المديرية )  
مديرية قسم موقع الاجادية  
اسم مالك الاجادية اسم الوكيل  
مساحة الاجادية مقدار الاقدنة المزروعة  
مقدار الاقدنة غير المزروعة الجملة

عدد المزارعين المستخدمين بالاجادية  
المقر بمساحة ذلك ختم مالك الاجادية أو الوكيل  
مدير اقاليم يدهو مأمور عموم  
التصنيف باستلام مبلغ قيمة بدل العونة  
المطلوبة عن سنة ١٨٧٩ من اقرار مزارعين بالاجادية  
المؤتمنة اعلاء والمبلغ المذكور محسوب باعتبار ستين  
قرشا عن كل مزارع ختم المدير  
مأمور عموم التصنيف يتر بورود المبلغ المرفوع اعلاء  
اليه سنة ١٨٧٩ ختم مأمور عموم التصنيف  
انه بتاريخ ٩ فبراير سنة ٧٩ صدر ذكر جو يصح  
لزارعي الاجاديات بالتفصيل والمعاينة من اشغال  
العونة حينا بواسطة دفع بدل من التفرود ومرسيل كم  
عليه تحق من المشور الذي ارسلناه لمضرات المديرين  
بهذا الخصوص

عونة ( صورة ترجمة منشور مرسل من ناظر ديوان  
الامتنان الى مدعيات يصرى ما هذا المديرية في  
شان بدلثة اقرار فرسبون الاراضي المبرمة في ٢ امارت سنة ٧٦  
تقرر بان عهد محفركون فرسبون الاراضي المبرمة في ٢ امارت سنة ٧٦  
سلك بعضي اخر في صرح بها التفكير فيصاندر في ٩ فبراير سنة  
٧٦ بجميع ارباب الاجاديات وطلب مساهلة لاداء المزارعين المتأخرين  
اراضيهم وليس بلاد من حيلة للبرية دفع رسم سنين قرشا من كل مزارع  
نظرا لتسهيل العمل على حسب التمريرات التي تفررت في افسر راجا ارف  
فرسبون الاراضي المبرمة عامر دون واسطة حيل ولا افعال العسيرة  
عن عند الحاجة وجد ان الفرسبون المذكور لا يعرف غاية لان في وجهه  
التفصيل هذه اقرار المزارعين قد دفع له حقا عددا من بدل تلك  
على سيرة اقرار المزارعين بقرى نسبة حساب للخطوة في بدل تلك  
الاقار من محفركون فرسبون مساهلة تاريخه اقرار المزارعين  
بالاجاديات في الحرب في كل سنة الثانية للاراضي المبرمة في ٩ فبراير سنة ٧٦  
سنة ٧٩ وكل من كان سيرة جميع الان في حالات ليس بصرى  
بالمرافق لولا ومن يفرسبون ما الثانية لا يفرسبون ولا مساهلة  
لا اقل في مزارع اجد وصوكون اراضي المبرمة في ٩ فبراير  
الساكنين في الاراضي المذكورة وكثير من سن امارت سنة ٧٦ ولا اقل  
حلية في التفكير فيصاندر في ٩ فبراير سنة ٧٦ على هذا لا تزال

المديرين بالاستعلام عن بعض مواد غصنة تلك  
المسئلة وعدة عرضيات صار تقديمها من المراكبة  
والصاادين وخلافهم يشكون من ان المديرين  
ياخذونهم لاشغال العملية فرائيان الاواس التي  
صدرت ما تمست على حقيقتها فعملت المناولة مع  
سعادة ناظر الاشغال واستقر الرأي يننا على الاوجه  
الآتي ذكرها وهي — ان اكلاء والقفاء والقصس  
والزجبات وغصنة الجوامع والاضربة وانكناث  
والهابد وارباب الحرف والصنائع الذين يلغون  
الفردة ويكونون مشتغلين حقيقة بمجرهم وصنائهم  
وصاادين السمك والمراكبة وغفرا البلاد واعلى  
البنادر والاضغصان الذين كانوا مغلين لوقتنا هذا  
ومرولين عند مدير ياتهم وشايخ بلادهم جميع هؤلاء  
يصير استشارهم من العونة — ثانيا ان هذا الاستثناء  
ليس قطعيا ولا يكون الا عن هذه السنة حتى يصير  
نشر القانون الجاري عمله عن ذلك بناء عليه مفتفي  
اجراء معمول هذا المشور على وجه اللغة والمبادرة  
في انشاء دفاتر التعداد عن الاهالي الخاليين من  
الطاعات الناطقين في البلاد والاباديات والرب  
والكتفور وان تؤخذ التعداد اللازمة على من هم  
مكلفون بتقديم تلك الدفاتر بانهم يكونون مسئولين  
عن التسيط والربط اللازم للتعداد وتبصيل المهمة  
الزايدة حتى يصير انهاء التيد في ايام قليلة والذسيه  
يتعد في تلك الدفاتر هو عموم الاقرار الخاليين من  
الطاعات من عمر خمس عشرة سنة فما فوق يوشترعهم  
وكذلك يوشترع من المتصفي استشارهم في هذا العام ولا  
بدان جميع الاهالي على العموم يصير قديم تلك  
الدفاتر ولا يستثنى الا رعايا الدول الاجنبية ذات  
صغصهم ومن يكون منهم في عزبة او كفر او اجادية  
فالاقرار الذين جهلا يدعن حصرهم وتعدادهم وادخلهم  
في التيد تجري عليهم جميع التكاليف الجارية على  
باقي الانسا الذين في سائر اباديات وعزب وكفور  
الاهالي كي تكون التكاليف جارية بغير استثناء احد  
وان يحصل الالتفات من المديرية لان تكون الدفاتر  
بالياتبات الكلية ويروسلون نسخة ليدون الناحلية  
كي يجنا على اخذ ما يلزم تصدير ونشر القانون للزيع





## ملحوظات

اما ان المفاوضة على تعيينها او من استعمال طرق ميكانيكية لاجرائها — وبما ان حسن تمييز الاشغال العمومية بواسطة المكلفين بأشغال العمدة لا يخلو من المحومات الجسيمة فلا يمكن جعل هذا القانون الجديد دستورا للعمل الالزمة موقفة ولا شك ان التجارب تبدي الى معرفة ما يلزم اجراؤه به من الصعوبات بالهوى والاثبات فيه عند اتباعه والاجراء على موجبها أثناء هذه السنة — هذا واني لولائي التزم البعدها لحاسب والحسوب المتواضع

**عونية —** { منشور معه صورتها ترجمة الامرالهامي والفرير المتقنين على قانون الاعمال العمومية

ورد للجامعة اعادة من رئاسة مجلس الظهور في ٢٥ صفر سنة ١٢٩٨

٢٥ صفر سنة ١٢٩٨ من رئاسة امير الدولة الصادر في ٢٤ ابريل المظفر في ٨١ الفصل على فائز الاعمال العمومية وصورة ترجمته

الفرير للندم للفرير المتقنين من ساحة دافع الاعمال العمومية الذي اقبل عليه بصورته المتأخره وحيد من المجلس مطروحة

ما لفتها عليه ورعاية الاجراء ما عده في الامر الثاني لمسؤول مع هذا صورتها ترجمتها في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨

**عونية —** ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ ٢٥ صفر سنة ١٢٩٨

**(نحن خديو مصر)** بعد الاخلاص على التقرير المقدم لنا من ناظر الاشغال العمومية بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ فيناه على ما عرشفه علينا كل من ناظر داخلية حكومتنا وناظر اشغالها العمومية وموافقة رأي مجلس نظارتنا ناصر ما هوأت (م) ١ الحكومة مكلفة بالاعمال التبيلية العمومية الا في ذكرها وهي (اولا)

الاعمال الصناعية التي تتبلغ بها مديرية واحدة او جملة مديريات سواء كانت منشأة او مستأجرة على النيل وفروعه وجسوره وعلى الترع العمومية وعلى جسور حيطان الوجه القبلي وغيرها من الجسور ذات الخففة العمومية (ثانيا) اعمال التطهير بأكبر كانت بما في ذلك مشتركة الآلات ومصاري ادارتها وتجهيزها وصيانتها (ثالثا) تاديب الأدوات التي تستعملها المنفعة العمومية من اصحاب واشباب وشفت ونحو ذلك سواء كانت لخطا الجسور والتناظر او لقتل قناطر المد وقيام الترع وكذلك تنقل الى محلات لزومها (د) ٢ الاعمال والأدوات المكلفة بها الحكومة يصحب مقدارها ومقيمتها في كل سنة على حسب الواقع والأوامر التي تقررت او التي مستقر في شأنها ومقيمتها تدرج في ميزانية ديوان الاشغال العمومية

على انصاف المكلفين بأشغال العمدة من جواز تخلفهم منها بواسطة دفعهم مبلغا من التقدير قترأى لجلاس النظر لزوم الاتفاقات الى هذه الملاحظات — هذا وقد تدوت بالقانون الصادر في يناير سنة ١٨٠٠ القاعدة الا في نصها المبني على التمدل والانصاف وهي (على جميع سكان القطر المصري المائدة عليهم الاشغال السنوية بالمائدة والمخففة ان يشاركون في التكاليف التي تلزم لتبليها) — فهذه القاعدة قد صار ايفاؤها منصوبة في صورة القانون المرفوع الآن لجنايبك السامي ليكرم بالتصديق عليه الا ان كلية الاجراء يوجبها صار تعدلها فيه اذ تنظر به على سبيل قاعدة عمومية انه لا يجوز لاحد من الآن مساعد ان يتخلص من اشغال العمدة الا بتدبيره نفرا بدلا عنه لان الاشغال اللازمة اجرائها تبلغ مكثبات جسيمة يقتضي تمييزها في موايد قصيرة جدا بالنظر لما تستدعيه زيادة النيل ولا يتيسر الحصول باي اجرة كانت على قدر كاف من الشغلة يصير معهم باختيارهم لاجراء هذه الاشغال من المعلوم ان كثيرا من الاشغال المذكورة يمكن رفعه عن الاحالي بواسطة انشاء بعض ابنية واستعمال بعض طرق ميكانيكية لاجل تطهير الترع والقنوات باذلة مجهودها الا في مهمة ونشاط في معالجة الطرق اللازمة اتخاذها لتنظيف محل عامة بمجوزاته الجسيمة خصوصا بالنظر لاجلحاجات الزراعة ولوازمها الا اننا اذا تصرح للمكلفين بأشغال العمدة بدفع المبلغ قدما حين ما يتيسر اتخاذ الطرق المذكورة يشاء من ذلك ضرورة تعطيل بعض اشغال مهمة فيناه على ذلك لم يجوز القانون الجديد التخلص من اشغال العمدة بواسطة دفع البديلة الا في بعض احوال جرى تحصيلها بناية الحق وقد بينت هذه المعاملة بواسطة دفع البديلة في الاحوال المذكورة على ما تراءى من لزوم الانذار للمعالجة بعض الاحوال — هذا وقد حفظ القانون المذكور للحكومة الحق في توقيف مسئول جواز التخلص من اشغال العمدة بدفع البديلة لبا يكون مصرح به من الجهات اذا دعت لذلك بعض احوال استثنائية غير عادية وحفظ لها ايضا الحق في ان تجوز التخلص من اشغال العمدة بواسطة دفع البديلة لاهالي الجهات التي يمكن نوع الاشغال المختص اجرائها فيها

— انما يخصص بالمال القرية اليراهيمية فالتـ  
ارباب الايمان المنتفعة بها يكونون الى ان تنضم  
عمليات التاريم ملزومين بان يسدوا الى الخزينة  
ما تصرفه من المبالغ في اجراء تلك الاعمال (م) ٣ ما  
هو موجود او سيوجد على الترع او الجسور من  
الاعمال الصناعية التي تعمد منتفعيها على قري من مركز  
او جملة مراكز تكون مصاريفها على الدين تنتفع  
الحياتين بها من اهل تلك القرى وبما الاعمال التي  
لا تنتفع بها سوى قرية واحدة او ملك خصوصي  
فتكون مصاريفها على الدين تنتفع الحياتين بها من  
اهل تلك القرية او على الملك انحصري (م) ٤ اهالي  
القطر مكثلون بالاعمال الآتي بيانها وهي (اولا)  
اعمال الحفر والردم والتطهير باليد سواء كانت منفعة  
هذه الاعمال عائدة على مديرية او على جملة مديريات  
او على قري من مركز او جملة مراكز او على قرية  
واحدة او على ملك خصوصي (ثانيا) غفر الجسور  
والقناطر مدة زيادة النيل (ثالثا) ما يتعلق بالادوات  
المعدة لحفظ الجسور والقناطر والسدود من رصها  
ووضهوا لعلها في بحلات لزومها — جميعات الاشغال  
العمومية ترتب تلك الاعمال الى اعمال ذات منفعة  
عمومية وذات منفعة مشتركة وذات منفعة خصوصية  
وتوزعها على اهالي المديريات والمراكز ثم ان الاعمال  
ذات المنفعة العمومية والاعمال ذات المنفعة المشتركة  
هي التي يشملها اسم العونة دون غيرها (م) هـ العونة  
واجبة على كافة اهالي القطر المذكور السليبي البنية  
البالغ منهم خمس عشرة سنة فما فوقها الى خمسين  
سنة ما عدا الاشخاص الذين تشتمل دواقي المفاضة  
المينة في المادة الآتية (م) ٦ جاني من العونة (اولا)  
الاعمال والنفقات والاشخاص المختصون بالتعليم وطلبة  
العلم بالمساجد والمدارس ومن بالحقالات الخيرية  
كالتكايا والاديرة والمستشفيات (ثانيا) خمسة  
المساجد والمغابر والاشرف مستحق كانت لبيهم شهادات  
مستوفاة (ثالثا) القسوس والزهاد والمخاضعات  
وخدمة الكنائس والمعابد والجانبات من سائر الاديان  
الذين لبيهم شهادات مستوفاة (رابعا) ارباب  
الصنائع والحرف القاطنون باداء الويركو المشغولون

بمصرهم ومنافسهم ويادوا شمسك والمراكبية (خامسا)  
غفراء البلاد والكفور وغيرها المعلومون لدى  
المديرية (سادسا) اهالي المدن المشهورة الذين لا  
يتكثرون ارضا ولا يشتغلون بزراعة (سابعا) الاشخاص  
المصابين بامراض عضالية (م) ٧ كل شخص مكلف  
بالعونة يمكنه ان يخلص منها بتقديم شخص بدلا منه  
— ويسوغ للاشخاص الآتي ذكرهم ان يخلصوا  
من العونة بدفع بدل نقدي وم (اولا) اهالي العرب  
الغير المفروضة من البلاد الاصليه المجاورة لها وغير  
داخلين في تعداد هذه البلاد (ثانيا) العربان المالكون  
من العونة الى الاثنا عشر كائنا ارباب احيان او مزارعين  
(ثالثا) المشغولون في اراضي قومسيون الاملاك الخيرية  
واراضي القبايلة السنية من اهل البلاد التي لها تاريخ  
بالمصالحين فيها زيادة عن مائة فدان بالوجه المصري  
على شرط ان لا تكون تلك الاراضي مؤجرة واب  
يكون عدد الاشخاص الذين يدفعون البديل في كل قرية  
على قدر احتياجات الزراعة فقط وما القري التي انطب  
زرعها الارز وتعامل بسبب ذلك معاملة خصوصية بها  
يتعلق بمواعيد الضرائب فلا تزال العونة الشخصية عليها  
الزامية انما عند ما تقسم على اهالي المديريات المكبات  
اللازم اجرائها سنويا لا يفرض على كل شخص من  
اهالي تلك القرى سوى نصف الكعب الذي يفرض  
على كل شخص من اهالي القرى الاخر (م) ٨ مقدار  
بدل العونة النقدي عن سنة ٨١ في الاحوال التي  
يجوز قبوله فيها هو ١٢٠ قرشا على كل شخص في  
مديريات الوجه البحري و ٨٠ قرشا في مديريات الوجه  
القبلي اما من ابتداء سنة ٨٢ فمقدار البديل يتعين  
سنويا ويعلن لمديريات بمعرفة ناظر الاشغال العمومية  
قبل مباشرة الاعمال بشهر ويكون تقديره على حسب  
كمية الاعمال اللازم اجرائها ونوعها والمدة التي يجب  
اجرائها فيها (م) ٩ ناظر الاشغال العمومية له ان  
يقول جواز دفع البديل المنصوص عنه في المادة  
السابعة في الجهات التي يرى ذلك الانفاق لازما  
فيها نظرا الى الخسفة العمومية التي تعود من الاعمال  
وله ايضا في الحالة التي يمكن ان تقوم فيها الاعمال  
الميكانيكية او القنولات مقام اعمال العونة الشخصية

## ملحوظات

ماموري الإدارة وبذل منهم فيه كواجبات خوئين ومخاطهم لما يرد منه من الفائض العامة على كل جهة فوضت الرأية للداخلية في تعيين المديرين بالأكو كد على نظام الاصل ماموري الأراكر بأشخاص الاعمال كصاحبة المؤسسة وان لا يصرغوا الاقارن من عليه ان اخرى لا يصرغوا للمهندس بل يراون بأشخاص وان كان غائبا في موضع أمر يرسل له مامور المركز أو نظير القدر عند نقلهم العمل ليحضر ويصاحبهم انما لا يهرى بنظره الاشغال وانما كان مع الارسال لاحد المهندس ليحضر ويحل أن ناعوه لغير طر شرعي لمخالص العمل للداخلية والاشغال اذ كان بتقوية الصلوات للصالح على الفرع المصروف معافند تراعى عنه وحيد ان الاجراء على هذا الوجه يذهب عليه تراعى لما مؤلفه ذلك وبما عليه كتب في تاريخه كلكه المديرين ومن الجملة هذا

فروع المديرية بالذات ملك المؤسسة لاصحاب المرتبطة على الامور والمنافع من حصرهم ومن حصره الركن على الدوام لاختصاص الصلوات لغيره في اوقات المديرين بالاشغال المأمورين حتى تكون الصلوات مؤلفة للفرع المصروف من النفع العام في ١٢ ربيع الاخر سنة ٩٩ مؤرخ ٢٤ مارس سنة ٨٢

عونة — (قرار من نظارة الاشغال العمومية في خيف راسية ١٠ يناير سنة ٨٢)

بما على ما تقرر بالمادة الخامسة من الذكر في الفصل قانون الاعمال العمومية الرقم ٢٤ صفر سنة ٩٨ المؤرخ ٢٥ يناير سنة ٨١ قررت نظارة الاشغال العمومية ان يكون مقدار بدلة العمور في سنة ٨٢ عن كل شخص من موظفي الجاهز لبقولنا منهم مائة وخمسون قرشاً في مديريات الوجه العمومية والمائتين قرشاً في مديريات الوجه التي لم يقرر في سنة ٨٢

عونة — (قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٨ ربيع الثاني سنة ١٠١٠ (١٦ فبراير سنة ٨٤)

بما على المادة الخامسة من الذكر في المرسوم المؤرخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١) للعامل قانونت الاعمال العمومية قررنا ان يكون مقدار بدلة العمور في سنة ٨١ عن كل شخص من الاخصاء الجاهز لبقولنا منهم مائة وخمسون قرشاً في مديريات الوجه العمومية والمائتين قرشاً في مديريات الوجه التي لم يقرر في سنة ٨٢

عونة — (مستور من نظارة الاشغال في ٢٥ مارس سنة ٨٤ (٢٧ جاسه ١٣٠١)

وكان على الصغار اصدرت للداخلية كلكه ردية ٨ جاسه الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ جاسه ١٣٠١) عن مستور من طرفه جميع الاعمال المرجع بها اطلاق نصف الاولاد المردية من حين ما روي به ان يهرى صافه الاقارن القصد بقرن المساجير من اطلاق الشرح في جهات الجاهز من المخرج لتسليمات ومن دفع بدلة العمور وان يكون المساجير لا في جهات العهد اذ في صافه عمده اطار من كل ما كان يملكه دفع بدلة العمور ومن دفع في بلاد الاور وبان الاقارن كل ما كان في باقي الاولاد كلكه الشرح على هذا اقل لا بد من دفع مائة وخمسون قرشاً عن كل فرد في جهات الوجه العمومي لبقولنا منهم مائة وخمسون قرشاً في مديريات الوجه العمومية والمايتين قرشاً في مديريات الوجه التي لم يقرر في سنة ٨٢

ان يميز على الاخلاق دفع البذل القندي في مديرية واحدة او في جملة مديريات (م) ١٠ المبالغ التي تحصل في كل مديرية يرسم بذل العمور تقيد في دفتر مخصوص وتوضع في خزينة المديرية تحت طلب نظارة الاشغال العمومية ولا يجوز صرف تلك المبالغ الا في الاعمال التي يكون القرض منها لتليل العمور الشخصية او ابطالها (م) ١١ ما يلزم اتقاده من الاجراءات المودية الى جميع اقطار العمور وحضورهم الى

محلات العمل مخض نظارة الداخلية

عونة — (مستور من دم ابناء اقطار الصلوات في كل دور زيادة عن ثلاثين يوماً لعدم حصول الاقرار بصلح الاشغال المخصوصة في ١٠ جاسه ١٣٩٨ (١٠ ابريل سنة ٨١)

قد بلغنا انه من عهد اعراج اقطار النواحي بهذا العام لاشغال الصلوات ونفي مئة مدينة عليهم ثلاثين ماسل تعميم بل ما والى جا وحيد المعلوم ان مخرج الاعمال انما الصلوات هو بالماء ومن المعلوم ان ما حصلت به معاملة من ذكرها لا تصد عليه القواعد الخفية في مثل ذلك حيث من متفعلها عدم تجاوز مكتمل في الصلوات زيادة عن ثلاثين يوماً مواءم لعدم حصول الاقرار بصلح الاشغال المخصوصة فلهذا بالمر بمال وصوله ان يقررنا هذا الامر بالنسبة ويجوز تغيير الاقرار المذكور من صلاحي مرافاه عدم ابناء اقطار الصلوات في كل دور زيادة عن ثلاثين يوماً وان نقتضه ملك اقطاع لاسل متبعا على الدوام بالاستمرار واعطاه انصاف ماموري الادارة بحسب يكون معلوماً ان كل من عظام هذا لا يتركه من المالكه قارباً كافياً من كان وعلى هذا تقرر بتاريخه بجهاز الادارة بذلك ومن الجملة هذا للمعلوم والعمل بمقتضا

عونة — (مستور من نظارة الاشغال في ٥٠ جاسه ٨

الداخلية والمديريات عمورا وقيام المؤسسة والجرائد الرمية — بما على المادة الخامسة من الذكر في الفصل قانون الاعمال العمومية الرقم ٢٤ صفر سنة ١٣٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١) قررت نظارة الاشغال العمومية ان يكون مقدار بدلة العمور في سنة ٨٢ عن كل شخص من الاخصاء الجاهز لبقولنا منهم مائة وخمسون قرشاً في مديريات الوجه العمومية والمائتين قرشاً في مديريات الوجه التي لم يقرر في سنة ٨٢

عونة — (مستور من دم صرف اقطار الصلوات او

اعمال المأمورين بمباشرة المديرين او وكلائهم على من ائدة ورتب من نظارة الاشغال العمومية رقم ٢ المؤرخ ٢٦ جاسه ١٣٩٨ (١٦ فبراير سنة ٨٤) اصدرت مستورا لمر ودية المؤسسة بجهاز على الاقرار وبذل الصلوات فيها ولكن هذا جرفه على مساعده

عونة - (اشغال النيل) مشغور من نظارة المالية في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤

أن التفكير الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بشأن اشغال النيل ونهره حتى لا يترتب الاشغال التي يكون اجراءها على طرف الحكومة والاشغال التي يكون اجراءها على حساب الاشغال وله ان كانت نظارة الاشغال المصرية تفرق الاشغال على حساب الاموال ونصر من عيونها للتفرقة القليلة لما قسمها فيما بعد لتتعارضه الفرية في عدة وجوه من ضمن اظهر عدم مبالغة اذا ان الحكومة كانت في اكلها لاجل ان تسهل لكل صوره على تحديد ما تدفع صرفه بها ربح ذلك قد قرر انه لا يجر اجراء اشغال في السهل على حساب الاموال قبل ان يحددها فيه تلك الاشغال بالمثل على عيني الخاضعة وبها على ما يرد من ان تصاحبا الاجراء على حسب ما ذكرنا يخص بالمثل اشغال ونهره التي تنصق بالمال

عونة - (مشغور من نظارة المالية في ١٨ م سنة ١٩٠٢ (٧ نوفمبر سنة ٨٤)

بالنسبة الى جرت به مائة مائة الف مائة من امم بمكتوبين عددا فافرا من رجال الدولة في لاسعة القطار المبردة على النهر في دولة اشغال اخرى دون اجراء في نهر ذلك القطار فيكون مشغورين التتم الفاني من نظارة الاشغال على ما لكان ومن انواع الاشغال الثاني من ذلك وطلب ان يحد من عددا الاجراء التي تفرع على القطار والامانات بان يحد من اجراء من اصل دولة القربة وبها على طائفة ما القليل من المدة ١٠ من التفكير الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨٨١ الثاني بعدم جواز صرف المال في دولة القربة الا في ايرول الى تنفيذ الدولة ارباها على بالظارة لاجلها واصلت على طلب ورنه به مجلس القطار في دولة القربة المصدرة في يوم الاثنين ٨ محرم سنة ١٣٠٢ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤) كما وردت بذلك اعادة رئاسة القربة في ١٣ محرم سنة ١٣٠٢ (٢٤ اكتوبر سنة ٨٤) من ضمن ذلك فينبغي والاجراء في قضاء قد قرر جلا السعي لكافة الجهات وبالمجمل

عونة - (مشغور من نظارة المالية في ٢٤ على اعادة ليرة

عونة - (ما من مجلس النظارة بشأن دفع بدلة العونة

(ترجمة المادة مخورة من مجلس النظارة الى صاحب

المصادرة فافرا بالاشغالية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٨٥

قرعة ٧٩)

يطلبه مجلس النظارة المصدرة في يوم الاثنين ٢٢ يناير الماضي الموافق ١٠ محرم الاخر سنة ١٣٠٢ قد طلبت المذكورة الدولة من نظارة الاشغال المصرية بمر ٢٢١ ليا يعلق بدفع بدلة العونة وبها على الاضافات التي ابدعها كل من مساعدة فافرا لاجل الاشغال المصرية وجباب الكونول اسكوت موكرفر ليا يعلق بدلة العونة الية ومن بعد تاجل الاكثار والناوالت التي حصلت في هذا الشأن قد قرر المجلس ما يأتي (اولا) من حيث ان العونة واجب فادعها على جميع سكان القطار الماتون للفرط المذكورة في المادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ هذا من تحورت مساهمات في الامر المشار اليه قد قرر المجلس ان تؤدى العونة سواء كانت بتدوير الخاص او بدفع الدبلة اذا كان مصريا ومن جميع افراد السكان المذكورين قبل سراج كاتلي تاهين لاملات خصومية اولادناك فوسمين الاراضي الاجرية اولادناك السنية او الاوقاف (ثانيا) دفع بدلة العونة عن العرب وبالمجمل الى المشرح به يفتي الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١

بمقتضى مشغور مجلس النظارة المرح ٢ مارت سنة ٨٤ الخواص ٤ جادى اولاد سنة ٢٠١ يكون على مجموع عدد الاتار الماتين الشروط المذكورة بالادة الخامسة من الامر المشار اليه حسب التيات الخسبة بدق التي تفرقتها نظارة الاشغال المصرية ٣٠ قرش عن كل لفر من مديريات الوجه المصري ١٥ عن كل لفر من الجبزي واولاد الامر ٢٠ عن كل لفر من مديريات الوجه القبلي هذا الجهات الالية ٣٠ عن كل لفر من الجهات الموجودة بالوجه القبلي التي تفرق صفي من التربة الاجرية ومعالجة الوجه المصري (ثالثا) يشرح في هذه السنة الماتية على سبيل البحر بالافار الصليات براكوسق وكفر الشيخ وككراتيات ومحلة منوف بان يدفع بدلة العونة حسب التيات المخصصة قبل ويمنح على تفرق على المراكبي التي لا ترغب دفع بدلة العونة ان يدفعوا الاخص اللاروين للفرقة حسب الامر عليهم — اما القربة التي ترغب دفع بدلة العونة فتخصص مبلغ البدلة عليهم يكون على الكلية الموصلة قبل وتفصيله على حسب مقدار اقسمة المرفق بها ورام الصليات حتى يكون تخصص الصليات جازيا على حسب الفاتحة التي يفتيها كل ناحية من احوال القربة وما بقية مراكبيهم في القربة يلد مديريات الاجرية فتصير جازيا على القاعدة المصرية الخاصة بالمولة وبها على هذا لفرهم لعلونكم املين اجراء ما يرد فيما يعلق بنظارة الاشغالية من تنفيذ مشغور هذه القنرات — وقد لشرت هذا بالاشغالية على الاندادة واعطيتا جافا للشرية — المشرط جازيا صرورت جازيا ما صدر للنظارة من مجلس النظارة في ٢٨ يناير سنة ٨٥ بمر ٧٩ المتصل على ما قررته المجلس المشار اليه في جلسة ٢٢ من ذلك الشهر بشأن ما يصدر اجراءه في بدلة العونة هذا من ثورت مساهمات في الامر الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ٨١ وقد حصل ابلاته في تفرق الى عموم المديريات ومن الجملة هذا كوك للضرورة بما اشغل عليه اجراء ما عليه

عونة - (مشغور اصدره نظارة الداخلية الى كافة الجهات

بشأن الصليات وما هو

لا يميل ان مسلة الصليات السوية من ام الامور واحطيا قدرا اذ هي الاساس لسير الزراعة التي عليها مدار ترويضها وتخصيم ولما كانت تلك الاشغال لا ياتي اجراءها الا باخراج القدر الكافي من الاتار فامتنع القانون على ما ياتر بصيحات الاشغال المصرية ويتصل عليه من نظارة الاشغال وقائمة اولئك الاتار في السهل حتى يتبي في موانعده وطم ان يصر مشايخ البلاد حاصل منهم تاخير في اخراج الاتار التي تلزم لاجراء الصليات المذكورة قد حصلت لمعاودة قبل ذلك مجلس النظارة وقرر في جلسته ١٠ رسة ١٣٠٢ ان من يتاخر من مشايخ البلاد من اخرج المدة المكلف به من الاتار لاجلها الذي يحدد له من طرف المديرية يصور عزمه من التفتة ويمنع غيره بمرقة نظارة الداخلية على يكون للمدير الحق في ترفيع الشيخ موتقا من وظيفة وتعيين من ياتر بماله حتى يفسر الامر الداخلية بالمول وم تعيينه بالبلد وقد وردت بذلك اعادة رئاسة المجلس المشار اليه الداخلية مؤرخة في ١٢ محرم

## ملومات

نمسين قرشاً الى مائة قرش مع الزامه بالعمل المكلف به وان يجوز من سداد القرامة فيكف بعمل يوازي قيمة سبلتها باعتبار يومية التفري في جهة العمل  
(أمر من نظارة الاعمال المصرية رقم ٢٧٨  
عونه — (١٢٧ يناير سنة ١٨٨٦

بعد الاصلاح على المادة الثامنة والمادة التاسعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ٨١ وعلى ما قرره مجلس النظار بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٦ قررنا ما هوأت (م) ١ بدلية المونة عن سنة ٨٦ تؤخذ عن الاشخاص العاملين في الانواع الآتية فقط (اولاً) انصار العرب والجنالك المخصوص عليها في المادة السابقة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ (ثانياً) انصار مستأجري اطمين معطية الدويين المصرج بهم في منشور مجلس النظار المؤرخ ٢ مارس سنة ٨٤ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ سواء كانوا في جهات الجنالك او الهند (ثالثاً) انصار بلاد الجنالك التابعة الفواخر والدوات والارفاف (رابعاً) انصار النواحي او الجهات التي تعتبر في حالات استثنائية ويصرح من نظارة الاعمال المصرية بقبول البدلية عنها (م) ٢ مقدار البدلية في سنة ١٨٨٦ تكون بالقياس الآتي ذكرها — ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحريه (ما عدا بلاد الارز — ١٥ عن كل نفر في بلاد الارز — ٢٠ عن كل نفر في مديريات الوجه القبلي (ما عدا الجهات الآتية (ب) — ٣٠ عن كل نفر من الجهات المذكورة بالوجه القبلي التي تروى صيفي من التربة الايراهيمية ومشابهة لوجه البحري (م) ٣ بدلية انصار العرب والجنالك تؤخذ من صاحب العربة او الجنالك وفي جنالك الدويين المبررة يكون اخذها من المتاجرين لهذه الجنالك

عونه — (قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ٣ فبراير سنة ٨٧ مبلغ الى نظاري الناطبة والاعمال المصرية  
بالجملة المتقدمة يوم الخميس ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤ (٣) ١ فبراير سنة ١٨٨٧ (صاروا المذكورة في مسئلة المائتين ونمسين الفصحيه التي كانت تقتضت

٢٥ مصرها فيها باهراً مطلقاً ما تقرره حيث أن مع الطرقة موجهة للوصول الى الغرض المقصود من الزامه باعراج الانتار للمصلحة وإيجار الاعمال في سواهما كما هو اللان قد صار مبلغ ما قرره مجلس الى عموم المديرات في تاريخه لاجل اتمامه ومن الجبله هذا حكم العلوية والامر با اقتضا

عونه — (قرار اصدره مجلس النظار في ١٦ فبراير سنة ٨٥ وهو جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ بقرار الناز المصلحة في مديرية الغربية ومركزى الثمن وسبك من المصلحة — بناء على ما عرضه سعادة ناظر الاعمال المصرية لاد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٦ فبراير سنة ٨٥ (م) ٨٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢) انه يجوز لانتار المصلحة في مديرية الغربية ومركزى الثمن وسبك من مديرية المصلحة ان يملكها في السنة التالية من الخصال القوية بعد ان يقدموا قيمة البدلية المجهدة في القرار الذي اصدره مجلس لانتار في ٢٦ يناير سنة ٨٥ (١٠) ربيع الاخر سنة ١٣٠٢

عونه — (أمر حال رقم ٢٥ يناير سنة ٨٦ (٢٠) سنة ١٣٠٢)

(نصن خديو مصر) بعد الاصلاح على امرنا الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٩) اغسطس سنة ٨٥) الخفص بجعفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل وبنه على ما عرضه علينا لانتار داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ التوسمين المخصوص هذه بالمادة السادسة من امرنا المذكور قبل المشكل للملك سيطر التاخيريات والمخالفات التي تقع من مشايخ البلاد او من الانتاخر في حفظ وسفر الجسور يكون مخففا بالحكم في التاخيريات والمخالفات التي تقع من المشايخ والانتاخر المذكورين في احوال العونة (م) ٢ كل شيخ او عمدة تاخر عن اخراج الانتاخر المخصصة على حصته او عن استيفاء عددهم او لم توجه الى محل العملية الذي يتعين لتشغيل انتاخر فيه او تركه بدون اذن يجازى في ظرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة القومسيون المذكور بالبحس من عشرة ايام الى ثلاثين يوماً او بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش ويزل قطعياً اذا ترأى ذلك القومسيون لزوم عونه (م) ٣ كل من تاخر من الانتاخر المقرر اخراجهم المتدرجة اسبائهم بالكلش الذي يتقدم للعود المركز من شيخ البلد او العمدة لدى طلبه لذلك بمعرفة شيخه او حرب من الصلبة يحكم القومسيون عليه في الحال بغرامة من

من ميزان مصالحهم وبنّا على ذلك قرح مجلس النظار في جلسته يوم الاثنين ٢١ فبراير سنة ٨٧ (٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤) أنه من الآن فصاعدا لا يجري صرف أي مبلغ كان ما لم يثبت ضرورة الاضطرار اليه وكل وظيفة تخلف لا بين لها أحد ٧١ إذا خفت الضرورة بما يلزم التدبير بعد مصادقة مجلس النظار فاعمل من سدادتك إجراء مقتضى هذا القرار بتأجيلكم والمصالح التابعة لها — وقد ألفت نظارة الداخلية زيادة إلى جميع المصالح التابعة لها وأمرها بإجراء ما اقتضت به من أحكام

عونة — (أمر اداري لسنة ١٨٨٧ من نظارة الأشغال العمومية بشأن بدلية العونة في أول مارس سنة ١٨٨٧)

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والمادة التاسعة من الامر السامي الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ قررنا ما هو آت (م) ١ بدلية العونة عن سنة ٨٧ تؤخذ عن الأشخاص الداخلين في الانواع الآتية فقط (أولا) اقطار العرب والجبلانك المنصوص عليها في المادة السابعة من الامر السامي الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ (ثانيا) اقطار مستأجره الجبلان المستصلحة التومين المصرح لهم في منشور مجلس النظار المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٨٤ الموافق ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ سواء كانوا في جهات الجبلانك أو العهد (ثالثا) اقطار بلاد الجبلانك التابعة للدوائر والدوات والاقواف المتحد بمقرس البدلية عنهم (رابعا) اقطار الدواحي والجبلانك التي تعتبر في حالات استثنائية ويتصرح من نظارة الاشغال العمومية بقبول البدلية عنها (م) ٢ مقدار البدلية في سنة ٨٧ تكون بالنياب الآتي ذكرها — ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحري (ما عدا بلاد الارز) — ١٥ عن كل نفر في بلاد الارز — ٢٠ عن كل نفر في مديريات الوجه القبلي (ما عدا الجهات الآتية بس) — ٣٠ عن كل نفر من الجهات الكائنة بالوجه القبلي التي ترقى صيني من مياه التربة الابراهيمية وشبابه الوجه البحري (م) ٣ بدلية اقطار العرب والجبلانك تؤخذ من صاحب الزمة أو الجبلانك وفي جبالك التومين الموجرة يكون اخذها من المستأجرين لهذه الجبلانك

عونة — (منشور أصدرته نظارة الداخلية إلى الجهات التابعة لقرن نظارة الاشغال العمومية في ١ مارس سنة ٨٧)

لأنه جانب من اشغال العونة وحيث أن شخصين هذا المبلغ لا يكون قطعيا إلا بعد اقرار النظار عليه وهذا الاقرار لم يرد للحكومة من جميع الدول لأن غيراته ما كان من الضروري إجراء الاشغال المذكورة فقد تقرر أنه فيما عدا الاشغال التي رُبطت عنها كوتراوات تصرف النظر من اعطاء مقاولات بالكتابة فيما يخص باشغال العونة من ذلك المبلغ وأنه من طرف نظارتي الداخلية والاشغال العمومية يكتب إلى المديرين ومفتشي الري بالاتحاد في تقدير عدد الاقطار اللازم اخراجهم من كل مديرية (علاوة على الاقطار التي قرروهم الجمعيات) لإجراء تلك الاشغال في عدد تقدر لها حسب ما يناسب طاقته كل مديرية بمراعاة تمويش الزمن الذي مضى إما بزيادة عدد الاقطار أو بزيادة عدد الايام وبناء عليه لزم تحريره لسدادكم لأجره مقتضى ما تقرر

عونة — (مذكور صادر من مجلس النظار بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧)

بما أن صدق بعض الدول على مشروع الامر السامي المعلق بالعموم كان موقفا على إجراء تبدلات فيه بحيث غير مبرر له فكانت القوتس المحكومة أن تصرف المظفر عن هذا المشروع إما حينئذ بالعموم أو بتدبير غيري بالعموم عراس بطلب عليه عارة القوتس وناقضه استغلت المحكومة لاكتكابه من ذلك في طلبها فيما رآه في هذا الشأن — فيما على تبادل ذلك الأمر قد ألفت بعض التتباير التي تكن من إجراء الاشغال بالاجرة على ذلك صار لنا قرار مجلس النظار المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٥ الجاري بخبر لناظر الاشغال العمومية أن بعد شروط المحاولات التي كان صار اجابها

عونة — (قرار مجلس النظار صادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٧ لما كانت الحكومة رغبة في تحقيق مقاصد البلاد المزمجة نحو نوايل أسباب التقدم والنجاح عرضت على الدول الموقعة على الوفاق في العقود في لوتيرة مشروع امر حال التصريح لها في باده مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه مصري على ميزانية المصروفات الإدارية المقترعة بمبلغ ٥٣٢٧٠٠٠ جنيه مصري ليضمر لها بذلك الباقية اجمالاً جزء من اجمال المصروفات التي كانت على المصروفات المخصصة لخدمة تدبير هذا المشروع المائد على البلاد بالتدبير المجمع ومن اجمال بعض احوال المصروفات من الضروري عليها في هذه الحالة أن تأخذ المصاريف اللازمة لذلك أعني مبلغ المائتين وخمسين ألف جنيه من ميزانية المصروفات المذكورة — ولما قد اضطررت اليابان تدعو مصر وسائر المصالح وتتولى طمير في الحصول على هذا المبلغ لتجسيم الاقتصاد في هذا المكان

## معلومات

الذكورة من المظالمات وسريته وجه هجره وجهه في الحد اوسط  
وفي ظرف حذر ايام من التبرعات الكفيلة على اسيوط — تبني  
القرارات اللاحقة الصادر من قسريات التبرعات والمظالمات او  
من قسريات التبرعات بكرة التبرعات من المظالمات  
عوتة — { اعادة طرد لطاردة الاضلال العمومية من  
وقته مجلس القطار رقم ٢٩ بتاريخ سنة ١٨٨٨

نمرة ٧١

بالجلسة المشقة في ٢٦ يناير سنة ٨٨ الموافق ١٣  
جمادي الاولى سنة ١٣٠٥ صار الاضلال على مشروع  
الامر العالي المتقدم من سدادكم بشأن بديلة العونة  
ويعد المدافعة لقراراته بالقرار لقب حلول الزمان  
المضاد فيه المشروع في اعمال العونة تجري الاحكام  
الآتية بناء على قرار المجلس وهي اولا يصرح (على  
سبيل التجربة) لكفتين بالمونة في مديريات الشرقية  
والشرقية والغربية والجزيرة وبني سويف وبالحلوان واسيوط  
انقضى منها بنصف بدل تقدي الى صورة بالولاية واسيوط  
قدرة ٤٠ قرشاً في الاقاليم البصرية و ٢٠ قرشاً في  
بلاد الارز المذكورة في المادة السابعة من الامر  
العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ و ٣٠ قرشاً في  
الاقاليم التبيلية ثانياً دفع البدل للظلم من اعمال  
العونة يجوز لتأية اليوم البصري يطلب فيه المكلف  
بالعونة الى الخروج لاداء العمل المطلوب منه ثالثاً  
اعتباراً من ١٥ مارس سنة ٨٨ لا يجوز قبول البدل  
المذكور من اي فرد مكلف بالمونة

عوتة — امر حال صادر في ٢ ابريل سنة ٨٨

(نحن خديو مصر) لما كان تحصيل العونة بقدر ما  
يصل اليه حد الامكان في القطر المصري يتأني عنه  
تقدم الزراعة عموماً وكان من الانقضاء تدوين كامل  
الايادات والمصروفات مما كانت في المجازية العمومية  
وكان يلزم حكومتنا بناء على ذلك ان تدفع في  
ايرادات تلك المجازية المبالغ التي تحصل من بديلة  
العونة خصوصاً وكافة الايرادات التي تنشأ في المستقبل  
على اختلاف انواعها وتبين في باب المصروفات الاحمال  
التي تستعمل لاجلها تلك الايرادات — وبناء على  
ما عرشه علينا مجلس نظار حكومتنا وتصديق الدول  
قد امرنا ما هو آت (م) يجوز لحكومتنا ابتداء  
من سنة ١٨٨٧ ان تزيد على مبلغ ٥٣٣٧٠٠٠ جنيه  
المقرر لمصروفاتها الادارية سنوياً بحسب المأذ: ١٨

(امر اداري نمرة ٤٤١٨) بعد الاطلاع على المادة الخامسة من المادة  
الخامسة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ٨٨ الموافق  
٢٥ يناير سنة ٨١ قررنا ما هو آت (م) ١ بديلة العونة من سنة ٨٧  
توجد على الاخصائين المأذولين في الارز لا يتعدى ١٠ (عشرة) اناظر  
العونين المأذولين لخصوص طلبها في المادة السابعة من الامر العالي  
الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ٨١ (ثانياً) انظر مستخرج من اعلان  
مصلحة الدونون المصرح بهم في مشروع مجلس النظر المأذول ٢  
مارس سنة ٨٤ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ٣٠١ سواً كاتلاً  
في جهات المأذولين والمأذول (ثالثاً) انظر بلاد المأذولين الخاصة  
الدونون والذرات والارز والارز المأذول قبول البديلة عيم (رابعاً)  
انظر المأذولين والمأذول التي تصدر في حالات استعجالها يصرح  
من نظارة الاضلال العمومية بقبول البديلة عيم (م) ٢ اعتبار  
البديلة في سنة ٨٧ تكون المظالمات التي ذكرها ٣٠ قرشاً عن  
كل نفر من مديريات الوجه البحري (ما عدا بلاد الارز)  
١٥ عن كل نفر في بلاد الارز ٢٠ عن كل نفر في مديريات  
الوجه القبلي (ما عدا المأذولين البديلة) ٢٠ عن كل نفر  
من المأذولين الكفيلة بالزوجه القبلي التي تروي صيني من مياه  
البحر الابيض ومناجيه للزوجه البحري (م) ٣ بديلة قمار العون  
والمأذولين توجد من صاحب المأذول او المأذول في جهات  
الدونون المأذولين يكون اشخاص من المستأجرين لملء المأذول  
المأذول هذا صورة القرار الصادر من نظارة الاضلال  
بتاريخ اول مارس سنة ٨٧ نمرة ٤١٨ عن مقدار بديلة العونة  
التي تقررت في سنة ٨٧ الزاد بها بقاها في المأذولين موزعة  
٨ عن سنة ٢٠٤ نمرة ٤٠٩ لملء المأذولين ما فيه وما يتاح له  
هجره —  
عوتة — امر حال صادر في ٩ سبتمبر سنة ٨٧

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرشه علينا بطار الاضلال والمأذول  
العمومية وسريته راي مجلس القطار بعد اعد راي مجلس قسريات  
القطار اذراً ما هو آت (م) ١ انا ومن ارتفاع بناء القطار الى اربعة  
وعشرين ذراعاً ما يصحار مجلس مصر يجوز لتدوين المأذولين ان يطلبوا  
المساعدة من كل اسان قادر على القبول بحد ما يخطر في الاذهان  
الافراد فقط من القبول في الجهة التي هي من حدوث خطر ما جهات  
يكون طلب المساعدة من الجهات الارز المأذول الذي عني به (م) ٢ ان  
يصل ارتفاع القطار لحد التسعين في البادية السابعة وروى ذلك  
او ما عرشه ليجوز ان يتعدى هذا المأذول في بعض البادية المذكورة  
مع طلب التسعين في ذلك من نظارة الاضلال العمومية في ظرف  
اربع وعشرين ساعة من وقت اعداد القطار وسريته في القطار بعض  
المأذولين الى ان يحد اليه امر بالاطلاع به (م) ٣ ان يتبع من  
القبول في الاضلال البديلة في المأذولين المأذولين بحسب  
عشرين مراً الى ثلاثة ايام او يبرأ من مائة قرش الى ألف قرش —  
وبناء على هذا الجراء ايجاز كل من يقع اعد القطار المأذولين للمساعدة  
عن القطار (م) ٤ يوافق قسرية العونين او وكلاء قسريات من اثنين  
من عهد البلاد ومن مأموري القطار او مأموري قسريات من اثنين  
او وكلاء قسريات العونين في البادية السابعة — ويوافق هذا  
القسريين في المظالمات المستعجلة المأذولين او وكلاء من اثنين من ايام  
البديلة من قسريات القطار او وكلاء ٥ هجره لقصود طبع بحسب  
ان يتأني لقرارات القسريين العونين — بالبادلية لباية ايام القسريين  
بشكل يبرأ على الاضلال عيم رايه اربعة وثلث المأذولين ويكون  
تقدم الاختلاف في ظرف خمسة ايام من تاريخ صدور القرارات

فيها اقرار المونة بالمحلات وعدد الايام التي نقصت بذلك من متوسط الايام في الاربع سنين السابقة بحسب الجدول الذي نشرته جريدة الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ٨٦ (م) ٥ يسوع لحكومتنا ايضا ان تزيد على المصاريف الادارية المصرح بها سلمه امرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ المبلغ اللازم للبحث على زيت البترول بشرط ان لا يزيد ذلك المبلغ في سنة ٨٧ عن ٤٠٠٠٠ جنيه ولا يتجاوز في السنين التالية قيمة ما يستقرح من ذلك الزيت

حوتة — (م) قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية رقم ٤٦٧ في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٨

بناء على المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ وعلى ما قرر مجلس النظارة بمجلسه المشعنة في ٥ ابريل سنة ٨٨ فقد قررنا ما هو آت — تحصل بدلية في سنة ٨٨ عن اقرار العرب والجفالك المنوع عنهم في المادة السابعة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ وعن اقرار الجفالك المصرح لم بدفع البديلة في المديرية التي لم يشتملها قرار مجلس النظارة الصادر في ٢٦ يناير سنة ٨٨ وذلك بحسب الفئات الآتية — ٤٠ قرشاً عن كل نفر في الوجه البحري ٢٠ قرشاً عن كل نفر في بلاد الارز ٣٠ قرشاً عن كل نفر في الوجه القبلي

حوتة — (م) قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ١٩١٩ في ٨٦ من ٥١٩

بعد الاطلاع على المواد السابعة والثامنة والتاسعة من الذكر بقا الخديوي الصادر بتاريخ ٢٤ رجب سنة ٩٨ (٢٥) يناير سنة ٨١) قررنا ما هو آت (م) ١) تقبل بدلية العونة في سنة ٨٩ عن جميع الاقمار للمكاتب بالمونة في مديريات القليوبية والشرقية والغربية والحويفية والبحيرة والجيزة واسيوط وبهاون في هذه السنة من تادية اشغال المونة وما باقي المديرية فلا تقبل فيها بدلية الا عن اقرار العرب والجفالك المخصوص عنهم في المادة السابعة من الذكر بقا الخديوي المشار اليه و اقرار الجفالك المصرح لم حاد بدفع البديلة (م) ٢) مقدار البديلة عن كل نفر بحسب الفئات الآتية — ٤٠ قرشاً في الوجه البحري واعداً بالادارز والاقمار الذين يخرجون من مديريات القليوبية لتعملهم

من امرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ٨٥ اولا المبلغ المتحصل من بدلية المونة في اثناء السنة الحالية طبقاً لحقوق امرنا الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ ثانياً مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه بشرط ان يخصص هذا المبلغ للامال المتعاد اجراؤها للآن بالمونة دون غيرها وان يضافا على كل ميزانية من ميزانيات السنين التالية لتكون ميزانية نظارة الاشغال العمومية بقدر الميزانية التي اقررت لها في سنة ٨٧ (م) ٢ يحق لصندوق الدين العمومي ان يراجع ما تنفقه نظارة الاشغال العمومية من المبالغ المقررة في ميزانياتها ليتأكد من ان تلك المبالغ قد استعملت للغرض المينة هي له وعلى ذلك تقدم نظارة المالية الى صندوق الدين كشكاً بالمبالغ المخصصة من كل فصل وقسم من الميزانية الاحتياطية للقدرة بمبلغ ٤٦٤٦٧٣ جنيه فيمكن بذلك من مراقبتها والوقوف على حقيقة استقداها جميعاً في الاعمال العمومية وتقدم له ايضا مستندات حسابية جافس من الجبلتين المضافين على مبلغ ٥٣٣٧٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره وما مبلغ الماترين وخمسين الف جنيه والمبلغ الذي يتصل من بدلية المونة (م) ٣) اذا لم تبلغ الميزانية الاحتياطية لنظارة الاشغال العمومية ٤٦٤٦٧٣ جنيه فيستزل من المصروفات الادارية المصرح بزيادتها بموجب امرنا هذا مبلغ يعادل نقصان واذا لم يعبر كامل المقرر للميزانية الاحتياطية فيستزل من المصروفات المذكورة مبلغ يعادل ما لم يكن قد صرف من تلك الميزانية (م) ٤) يقرر استعمال الماترين والخمسين الف جنيه المذكورة آتاً وتزويها على المديرية التي تقتضى امر يصدر مناسو يأم بوضع ذلك المبلغ على تلك المديرية بات مجموعاً كانت ايراداتها مخصصة بالدين العمومي او غير مخصصة بذلك بعد استشارة مندوبي صندوق الدين العمومي واذا اقتضت الحاجة في غضون السنة مباشرة اعمال غير مقررة فلنظارة الاشغال العمومية ان تعرض على المديرية مبلغاً آخر يتفق في اجراء تلك الاعمال وتعلن ذلك الى صندوق الدين وعلى تلك النظارة ايضا ان ترفع اليها في نهاية السنة تقريراً بشرفي الجريدة الرسمية سينا عدد الايام التي اشغلت



# ملوكات

بعض الترع بالاجرة ٢٠ في بلاد الارز والاقمار الذين يخرجون من مديرية القليوبية لتطهير بعض الترع بالاجرة ٣٠ في الوجه القبلي (م) ٣ قد تعدد بلغ البديلة ميعاد ينتهي الى اول مارش سنة ٨٩ قن لم يدومها خلد نهاية هذا الميعاد يكونوا مكثفين قطعيا بتأدية اشغال العونة ولا تقبل منهم بديلة

عونة — { مشور صادر من الداعية لمديرية الجيزة وسيط وبقي بمديريات الوجه البحري عدا مديرية الدقهلية جارح فرع وجب سنة ٢٠٦ (٣ مارس سنة ٨٩)

ان الامر الذي يندب به الكبر ١٨ جادى الاول سنة ٢٠٦ في خصوص بديلة العونة انضى فصلها بجهنك فيما بينه الفوائد التي صرد من الاندمايم بالقاء ولد طنا من مكاتبة ديوان الاشغال في نظارة الاشغال بتاريخ ٢٦ جنة ٢٠٦ ١٠٨٠ ان بديلة العونة بالمعرب لم يفسل لها لان الاجرة سببرمعا دلتا دلالة كاتبة على الكم لم نظار ذلك المسألة بين الاممية التي صار عليها كجم ان مدار حسن الزراعة وليرعا وتحصيل الاموال الابرية على وجه المصير فمض امان القطر من من اقام المبيعات كما ينبغي وذلك متوافق على وجود انس كفاية بميلونها فاذا لم يصر طرح انظار العونة في تلك المبيعات ولا تحصيل بديلة العونة منهم حتى بما يكن لتعليها بالقرارات او بالاجرة على ان حاله كانت فمن ان ياتي بهر وانامه في المبيعات وتحصيل على المربة المصودة معا كما انه من امت يكون الفصل اذا كان كل حل من تلك المبيعات على من طاق امان البلاد حوت امانى الغرب والكنوز التي اصحابها م اول الناس المصنعت بخدماته في المبيعات واول من يشك ويولول عند نقصان الماء وكيف ان للمير يمتل السيلة او بدفع اجرة عليها وم يصارعت بما يملك طالا الهياكم من اجراء الفصل والسياسة بمصر انظار العرب والكنوز بناية القبط ونظرا ايضا ما كانت صار الفوائد من الطرق في تحصيل بديلة العونة منهم في سنة ١٠٠٠ كتيون كتم لافضة فمكون عليها وعلى كل حال احضركم على الاقنات وصرف مريد النماية في تحصيل بديلة العونة من امانى البلاد على وجه المصير ويمن المسألة وبصورة مخصصة يجري فصلها من امانى الغرب والكنوز بدون امانى لصال والذي يندب منهم حلا بمصر طوطو المبيعات حتى لاوت ١٥ شهر مارس الجاري ويكون ببقائهم بدون تحصيل سواء كان بالبلاد او بالمعرب والكنوز والامر كما ان لايجوز في هذه المرة لان ادخل في موضوع هذه المسألة اراسع لتفكات بمصرهم — وهذا ما كتب ليكي المديرات شرعا على هذا الفرض حاد مديرية القليوبية انادها بعدم وجود حروبها لك جيا — المشر قبل مو حيرة مانتر في تاريخه مدير بات التي عمر بديل العونة من امانى بلادها فلاجل الملم باهه وانماه يجهنك فيما يتعلق بالزرب والكنوز الكاتبة

بذاتة المعربة اداركم بدون اخذ ما لون انضى الترع — طاصلي احطار لنظارة الاشغال

عونة — { فرجه امرا على صانتر في ١٤ يوزة سنة ١٨٨٩ (١٦ ل سنة ٢٠٦)

(نص خبر مصر) لما كان تحقير احوال العونة بغير الطاعة بحرف عليه قدم الزراعة في النظر لمصري وكان من الواجب عدم تركه في من الامداد او المصروف خارجا عن الميزانية فقد عين على حكومتنا ان تخرج ضمن ايراداتها المبالغ المقتصة من بديلة العونة من سنة ٨٧ وكذا كافة الايرادات التي يكن اشدائها في المستقبل بما كان ترجعا بين بين في باسالمصرفات كية استعلا — بناء على ما عرفة عليها مجلس النظر وبعد تصديق الدول امريا ما مرات (١) بديان من اول سنة ٨٧ على مبلغ ٢٣٧٠٠٠ جيه مصري المقرر في المادة القامسة عتق من امرا الزيم ٢٧ يوزة سنة ٨٥ صرفيات المحكومة الادارية للسيرة (اولا) المبالغ المقتصة من بديلة العونة في السنة السالفة طبقا لامرا الزيم ٢٥ يناير سنة ٨١ (ثانيا) مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جيه مصري — وبقي في ذلك ان لا تصرف من المبالغ الا في الاشغال الجاري عليها ان يولسطة العونة او في احوال صلتها او احوال بناء من شامها تحقير العونة — وشاف ذلك المبالغ في ميزانيات السيوت التالية على الاجادات التي نصت لنظارة الاشغال العمومية ميزانية ١٢٧٢ (٢) على صندوق الدائنات بقررها اذا كانت صحيح الاجادات المتبعة لنظارة الاشغال العمومية استعملت في شؤنها — فالاجادات الاقتصادية المندرة يبلغ ٤٦٦٦٢٣ جيه مصري بكون اثبات استعملها القانوني في تكلف قدمه نظارة المالية لصندوق الدائنات وصفا في فضلا فضلا وبها بما ان تلك الاجادات صرفت باكملها في الاعمال العمومية — والاجادات المقتصة على مبلغ ٢٢٧٠٠٠ جيه مصري ابي اعياد المائتين وخمسين اثن جيه مصري والاجادات التي لاخ بغير الحصول من بديلة العونة يكن اثبات استعملها القانوني بان قدم لصندوق الدائنات المستندات الحاصية عن المصارف التي تكون صرفت (٢) ١٢٦٦٢٣ جيه مصري ميزانية الاشغال العمومية على مبلغ ٤٦٦٦٢٣ جيه مصري اول ما يعلق هذا المبلغ جسامه فمضم من الفرادة التي يصرح بانها على على المصارف الاندابة بفضي امرا هذا مبلغ ميزان لتفص من المصداقات المذكورة او بغير المبلغ الذي لم يبق (٢) استعمل مبلغ المائتين وخمسين اثن جيه مصري وتوجه على المديرات بقران في كل سنة بأمر بصدرنا ويرجع هذا المبلغ بالاتصال على المديرات لمصلحة او للمير خصصة ايراداتها لتدفع المصير وذلك بعد اذ راي اعضاء صندوق الدائن — وبان امت الحاجة في خلال الاشغال غير مصطرة لنظارة الاشغال ان يمتد تروج المبلغ المذكور وتصر صندوق الدائن بذلك — وعلى ناظر الاشغال العمومية ارفع لنا في احراركم ذلك تقرير بين فيه مدعاهم التمثل التي طلبت سيق من انظار العونة وبعد الايام امسك تنفيذها منهم من متوسط المراج سنوات الاعية المفروض عليهم

بعض المجدول المنعقد في الجزيرة الزمعة بتاريخ ٢٠ يربيه سنة ٨٦ — وبصرف هذا القدر في الجزيرة الزمعة — أما الأيام التي يمكن تصفها ببلدته الاعمال الصناعية واعمال البناء المبرم بها في المادة الأولى كان في السهل في الجزيرة هذه الاعمال فيها اذ في السهول التالية لها حين في القفر المذكور عن كل عمل بفرده (د) ٥ يسرع ان يضاف ايضاً على المصاريف الادارية المصروح بها في امرنا الرقم ٢٧ بويله سنة ٨٥ المبالغ اللازمة لفصل ابار وبنات البترول بشرط ان لا تجاوز هذه الميزانية مبلغ الاربعين ألف جنيه مصري في سنة ٨٧ ولا تفي ما ينفرج من هذه الاعمال في السنوات التالية

عونة — اسرخل صادر في ١٦ ديسمبر سنة ٨٩

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار — وبعد الاطلاع على مداولة الجمعية العمومية اسرنا بما هوأت (م) ١ التيت الموقوفة بالركية في جميع أنحاء القطر المصري (م) ٢ ياتي على الاعمال كما كان غير وملاحظاً لجسور وغيرها من الاعمال المتعلقة بسطط النيل وكذلك تادية الاعمال المستجيبة في حالة الخطر اثناء فيضان النيل (م) ٣ استبدل الموقوفة لبيتا بتقريبه شخصية خصوصية على الاطيان الشورية واخرابية ولا يتجاوز قيمة هذه الفرية اربعة قروش ونصفاً صافاً على كل فدان ولا يجب ان يزيد مجموع التتمصل من هذه الفرية عن ١٥٠٠٠ جنيه مصري سنوياً — وتوزع هذه الفرية بتقريباً يصدرونا فيما بعد بناء على ما يرضه علينا مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين (م) ٤ المبلغ التتمصل من هذه الفرية الطصوصية يصر على حسب الشروط المدونة في اسرنا الصادر بتاريخ ١٤ يربيه سنة ٨٩ بشأن مبلغ المائتين وخمسين ألف جنيه المينة بالاسر المشار اليه وذلك بعد تصريح حضرات اعضاء صندوق الدين

هولة — (ر) اعمال عمومية — جسر — ري — مجلس تفتيش الزراعة — غفر — شيخ — قربان عوائد — (سورة منصور صدر من المالية في ١٥ رجب سنة ٩٢ رقم ٧٨٤)

لا صدر الاسر المالي بمشجية الحسابات على الشهور الانركية صارت المخيرة مع المجلس الخصوصي هنا تراً للمالية والمجلس المشار اليه اناد المالية بالاقرار على مراجعة ما ترواً لها حسب انكيفية التي صار النشر عنها عموموا في شهور سنة ٩٢ والمشور التتمصل

انكيفية المحكي عنها الورد الي حيث المال فقد تمحور للمالية في ٢٨ رسته ٩٢ بكرة ٥٣١ بطلب صورته لاجل الوقوف على ما فيه وقد وردت صورته بانفاة رقم ٧٥ ش سنة ٩٢ بكرة ٣١ فصار نسخ صورتها حربياً بينه ولزم شرحه للمطوية بطرف حضركم

صورة افادة المجلس الخصوصي الصادرة للمالية رقم ١٩ جماد سنة ٩٢ بكرة ٢٧٨

وردت افادة دولكم رقم ١٧ الحاضر رقم ٢٣٤ اشير بها انه لا صدر الاسر المالي للمالية في خرة الجاري بكرة ٣٣٢ عن تمشية حسابات الحكومة السنية على الشهور الانركية وان تصير ذلك من السنة التالية بمعنى انه لغاية التسي سنة ٩١ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يستمر الحال على ما هو جاري لحد الآن ومن خرة توت سنة ٩٢ الموافق ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يتبدي اعمل على الشهور الانركية والمدة التي هي من خرة توت سنة ٩٢ لغاية ٣١ ديسمبر الذي هو ختام سنة ٧٥ يصير تنبص الى سنة ٧٦ المذكورة ليكون المحطابا المدخل للمدعم القول عنها ايضاً ومن ابتدى سنة ٧٧ تسري كل سنة على حبتها قد صار تعميم النشر والاعلان لكافة جهات الحكومة للاجري بوجهه وانه نظراً لقرب مسافة المدة الباقية على ختام لوني سنة ٩١ مقضي اعطاء صورة للجهات ليقدموا موازينهم سنة ٧٦ الفركية بما فيها المدة المحقة بهم سنة ٧٥ على موجبها وانه قد تراءى في ذلك ان الايرادات تؤخذ ثلثين احدها هنا بمخص للمدة في سنة ٧٥ لغاية ٣١ ديسمبر ختام السنة المذكورة بالاستصحاب بمعنى اصل ما كان لازم ربطه عن سنة كاملة عن ١١ سبتمبر سنة ٧٥ ويستبدل منه ما يخص المدة في اول يناير سنة ٧٦ وبمدها والباقي الذي هو صالتي ما يخص المدة من سنة ٧٥ المار ذكرها من اقل الاميرادات ببيان اتواهم وبفرداته والقلم الثاني عن ايرادات سنة ٧٦ بوالع سنة كاملة على حبتها في كل وبناً ليكون اضافة الايرادات من سنة ٧٦ الفركية بما فيها المدة التابعة لها من سنة ٧٥ هي عن سنة واحدة وثلاثة شهور وثلاثي ما هو السنة ايراداتها بالكامل والثلاثة شهور وثلاثي ما يجب ما يخصهم من اقل الاميرادات بواقع التخصيص من ايرادات السنداعدا

حوادث الاملاك ونحوها الجاري تحصيلها بواقع السنة الحلالية فلهذا بالنسبة تكون سنة ٩٢ هلالية تنتهي في خلال سنة ٧٦ فركبية وسنة ٩٢ هلالية يكون طولها ونهاية معظمها في السنة المذكورة كذلك وبمزانية سنة ٧٦ طبقا بها المدة الباقية من سنة ٧٥ تكون جميعا مدة واحدة فمقتضى إضافة حوادث الاملاك ونحوها عن سنتين بمزانية المدة المذكورة وكذا بمزانية المصروفات تنحصر على هذا القياس التي تربط فيها مصروفات سنة وثلاثة شهور وثلاثي انما مصروفات الحج الشريف الذي يصادف طلوعه في هذه المدة دفتين الاولى طلعة سنة ٩٢ هلالية يكون في المدة الباقية من سنة ٧٥ وطلعة سنة ٣ ثلاثة تكون من سنة ٧٦ فبهذه المناسبة تربط مصروفاتها وبما ظاهرا عن سنتين وان الاجراء على هذه الصورة يستلزم عليه استئراج راي المجلس الخصوصي فارسلت دولكم حفرة ديان بك عاصمي المالية للجلس بالكتابة التي عنها ليظهر فيها ذكر وما يستقر عليه الحال يكتب عنه لدولكم عن يد حفرة للشرح ذلك فصار ثلاثة صورة الاسر العالي المشار اليه الواردة للجلس من المالية بانفادتي ٩ الحاضرة ٢٢٥ ويحصل المراوبة مع حفرة اليك للموايا وكيفية سلوك الحسابات على حسب الشرع دولكم عملا بالاسر العالي فرائ ان الاجراءات الحاسية على حسب ما رأت المالية في ذلك على الوجه المشرح موافقة وللاجرسة تنحصر هذا دولكم كما روي - (ر) تاريخ (في ملحق الكتاب

هوية - (ر) صريح  
 جهاد المساحة - (ر) مساحة - تاريخ  
 حمار - (ر) مزاد (في ٣٢١ - ٣٢٢  
 هائلة - (ر) عتائفات (فت ٣١٥

عيب خفي - (فارت مدق)

(م) ٣١٣ البائع ضامن للشعري العيوب الخفية في المبيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري او يجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما اعد له (م) ٣١٤ في الحالة الاخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما اذا كان نقص القيمة بقدر لو عمله المشتري لانتفع عن الشراء يكون المشتري غير ملزم بغير انشراح

بمحقق المائتين ومن بين طلب نقصان اثنين مع التفتيشات في الحالات اذا لم يتم البائع بالبيع الخفي (م) ٣١٥ اذا كان البائع لا يتم بالبيع الخفي الموجود في المبيع فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه (م) ٣١٦ في الاحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان البيع في جملة اشياء معينة ولغير بعضها عيب قبل التسليم فليس له فسخ البيع الا في جميع المبيع (م) ٣١٧ اذا ظهر العيب بعد التسليم للمشتري ففسخ البيع فيما ظهر فيه العيب فقط اذا لم يتربط على قسمة المبيع شر (م) ٣١٨ اذا كان البيع الخفي الذي تربط عليه نقصان ثمة المبيع لا يوجب الاستماع عن الشراء لو اطلع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير اهل الخبرة (م) ٣١٩ وتنقص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامة من العيب وقيمتها الحقيقية في الحالة التي هو عليها وبطبيق نسبة حائث العيبين على اثنين المتفق عليه (م) ٣٢٠ لا وجه لفضان البائع اذا كان العيب ظاهرا او لم به المشتري عمدا حقيقيا (م) ٣٢١ وكذلك لا يكون وجه لفضان البائع اذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية الا اذا ثبت عمله بها (م) ٣٢٢ لا يكون العيب موجبا لفضان الا اذا كان قدما - والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عيناً معينة او العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عيناً معينة (م) ٣٢٣ اذا ملك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التفتيشات على الوجه الموضح أعلاه بحسب الاحوال (م) ٣٢٤ يجب تقديم دعوى الضمان الثاني عن وجود عيوب خفية في طرف ثمانية ايام من وقت العلم بها والاسقاط الحق فيها (م) ٣٢٥ تصرف المشتري في المبيع باي وجه كان بعد اخلائه على العيب الخفي يوجب سقوط حقه في طلب الضمان (م) ٣٢٦ يجب عرف التجارة فيما يتعلق باستنزاف مقادير ظروف البضائع واوصيتها (م) ٣٢٧ لا تنع

حوادث الاملاك ونحوها الجاري تحصيلها بواقع السنة الحلالية فلهذا بالنسبة تكون سنة ٩٢ هلالية تنتهي في خلال سنة ٧٦ فركبية وسنة ٩٢ هلالية يكون طولها ونهاية معظمها في السنة المذكورة كذلك وبمزانية سنة ٧٦ طبقا بها المدة الباقية من سنة ٧٥ تكون جميعا مدة واحدة فمقتضى إضافة حوادث الاملاك ونحوها عن سنتين بمزانية المدة المذكورة وكذا بمزانية المصروفات تنحصر على هذا القياس التي تربط فيها مصروفات سنة وثلاثة شهور وثلاثي انما مصروفات الحج الشريف الذي يصادف طلوعه في هذه المدة دفتين الاولى طلعة سنة ٩٢ هلالية يكون في المدة الباقية من سنة ٧٥ وطلعة سنة ٣ ثلاثة تكون من سنة ٧٦ فبهذه المناسبة تربط مصروفاتها وبما ظاهرا عن سنتين وان الاجراء على هذه الصورة يستلزم عليه استئراج راي المجلس الخصوصي فارسلت دولكم حفرة ديان بك عاصمي المالية للجلس بالكتابة التي عنها ليظهر فيها ذكر وما يستقر عليه الحال يكتب عنه لدولكم عن يد حفرة للشرح ذلك فصار ثلاثة صورة الاسر العالي المشار اليه الواردة للجلس من المالية بانفادتي ٩ الحاضرة ٢٢٥ ويحصل المراوبة مع حفرة اليك للموايا وكيفية سلوك الحسابات على حسب الشرع دولكم عملا بالاسر العالي فرائ ان الاجراءات الحاسية على حسب ما رأت المالية في ذلك على الوجه المشرح موافقة وللاجرسة تنحصر هذا دولكم كما روي - (ر) تاريخ (في ملحق الكتاب

هوية - (ر) صريح  
 جهاد المساحة - (ر) مساحة - تاريخ  
 حمار - (ر) مزاد (في ٣٢١ - ٣٢٢  
 هائلة - (ر) عتائفات (فت ٣١٥

عيب خفي - (فارت مدق)

(م) ٣١٣ البائع ضامن للشعري العيوب الخفية في المبيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري او يجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما اعد له (م) ٣١٤ في الحالة الاخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما اذا كان نقص القيمة بقدر لو عمله المشتري لانتفع عن الشراء يكون المشتري غير ملزم بغير انشراح

دعوى الفدين بسبب الصوب الخفية في بيع بجمرة المحكة أو جهات الادارة بطريق المزاد	هيبد ناشي في نفس البضائع — (ر) وكيل بالعمولة
هيب — (ر) خياوات	( ق ت ٩٧ — ٩٨ — ٩٩ )
هيب حدث في المبيع — (ر) بيع ( ق ٢٩٨ )	هيب — (ر) اعلان الاوراق ( تم ١٨ — مند
هيب خفي في البضائع المخفولة — (ر) وكيل بالعمولة	ايجار ( ق ت ٩١ — ٩٢ — عقوبة الجنائيات ( ق ت
( ق ت ٩٩ )	٢٩ — كتيالة ( ق ت ١٣٢ — ١٦٢ — محكمة
هيب ظاهر — (ر) عيب خفي	اهلية ١٧ رسة ٣٠١ م ٢٧
هيب ظاهر في البضائع المخفولة — (ر) وكيل بالعمولة	هيبوي — (ر) مسيبي
( ق ت ٩٩ )	هين — (ر) بيع ( عملة ١٥٩ — جنائيات وبيع
هيب معين — (ر) تلف ( ق ت ٢٨١ )	( ق ت ٢١٨ — معاش لائحة ١٢٧١ م ٣
	هينة بضاعة معلومة — (ر) تمسار ( ق ت ٧٤



# ع

غائب - (ر) اجابدية

غاروقة - (فانوت مدني)

(م) ٥٥٣ الغاروقة عقد به يعطي المدين عقاره للذائن ويكون للذائن المذكور حق في استغلاله لنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين . واصحاب الاعيان الخراجية هم الجائز لم دون غيرهم عند مشاركة الغاروقة على اعيانهم

غاروقة - (ر) دهن

غاز - امرئال رم ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا فانظر داخلتنا ناسر بما هو آت (م) ١ صار منع دخول الغاز والمواد الاتيائية المستفجرة منه لحين صدور امر جديد

غاز - (امرئال رم ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦) ٤  
(أكتوبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليانا من فانظر داخلية حكومتنا امرنا بما هو آت (م) ١ امرنا العالي الذي صار نشره واعلانه بتاريخ ٣ سبتمبر الماضي المخرج فيه على دخول الغاز السائل والادوات الاتيائية الناشئة عنه بالنظر المصريه صار المنأه

غاصب - (ر) امانة - مجلة ٧٦٩ - ودية

- غضب واتلاف

غاصب الناصب - (ر) غضب واتلاف - مجلة ٩١٠

غافهة - (ر) غافلات (فق ٣٤٦

غائب - (ر) شركة (ق ٤٥٦ - مدة طويلة

( مجلة ١٦٣٦ - مفقود - تكاح (بش ٩ نفقة - وصي

غائب غير معلوم له محل في القطار المصري - (ر) اعلان الاوراق (ق ٨

غائب ويحمله معلوم في البلاد الاجنبية - (ر) اعلان الاوراق (ق ٩

غائب لا محل له في القطار المصري - (ر) حجز تصفلي (ق ٦٧٤

غيب فاحش - (فانوت مدني)

(م) ٣٣٦ الثنين الفاحش الزائد عن خمس ثمن الفار لا يترتب عليه حق الالباع في طلب تكملة الثنين ويكون ذلك في حالة بيع فطار القصر فقط

(م) ٣٣٧ يسقط حق اقامة الدعوى بالذين الفاحش بعد بلوغ اليافع من الرشد او وفاته يستتب

جبن - (ر) بيع - مجلة ١٦٥ - خيارات - قسنة - تكاح - وصي

غرلة - قرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ مايو سنة ٨٦ بعد الاصلاح على اللوائح المدونة بها القرارات والمقويات المقررة عن المظائف المتصلة بمواد الدخوليات والصلح والقطرون وزراعة الصحايف

- وبناء على ما عرض من فانظر المالية نقرر ما هو آت









أولى الامراء ان عمل بسن الفرور والتمسار الذي نواد من ذلك النمل بناء عليه لوضع احد على الطريق الشام اجارة وادوات الصمارة وشارها حيوان اخر وتلف بسن كذلك لوصب احد على الطريق الشام شيئا هائلا به كالصن ورقه به حيوان وتلف بسن (١٢٨) لوسط حائط احد ياورث غيره ضررا لا ياورث القيان ولكن لو كان الحائط مائلا للاهدام أولا وكان قد نه عليه احد وتقدم بقره اهدم حائطه وكان مضي وقت يمكن عدم الحائط نه ياورث القيان ولكن يتبادر ان يكون المليه من اصعب حق القدم والتمسار ابي اذا كان الحائط سقط على دار الجيران ياورث ان يكون الذي يهدم من سكان تلك الدار ولا يهدم قدم احد من الخارج وبنييه رادا كان قد اهدم على الطريق الخامس بلان ان يكون الذي تقدم من له حق التمرير في ذلك الطريق وان كان يهدم على الطريق الشام ولكل احد حق القدم غصيب وانلاف - (ر) جناية الحيوان

خلة (ذوقلة) - (ر) حجر

خولر - (ر) خفر

خلة - (ر) سرقه (ق) ٢٩٦ - مال (صنف عين)

خلة - (ر) تسليم المبيع (ق) ٢٩٣ - ٢٩٥ -

تعدادات مرتبته على توافيق المتعاقدين (ق) ١٣٣ -

١٣٤ - صلح (ق) ٥٣٥

غا - (ر) هويس

غنم - (صورة افادة صافرة من المجلس الخصوصي

١٩٩٩ رقم ٢٤٤ جاسه ٩١ نيرة ٩١٩ طرد

بصره ١٩٩٩ رقم ١٦ جاسه ٩١ نيرة ٧٧١ (١٩٩٩ نيرة ٧٤)

لما تليت بالمجلس افادة دولتك المؤرخة ١٨ ص سنة

٩١ نيرة ٢٣٧ التي اشترى بها عن ما جرت فيه الخافرة

بين المالية واخارجه في شان هوابد دخولية الموالي

والاخوان الواردين من برا على اسكندرية ويور

سعيد وما كتب به من الخارجه للمحافظين

المذكورين باخذ تلك الهوابد بكيفية ان المدفوع

عليه رسوم يترك من ذلك لا يكون عليه هوابد

الدخولية تبين ان المالية استعملت ايضا من عموم

الجمارك عن اجراءاته فيما يورد من ذلك سواء كان

على جمره العريش او غيره من جهات الجمارك فانفذ

ان جميع الاخوان والموالي التي تورد من الاسا كل

الشاعية ليس بجاري اخذ رسوم عليها ما عدا الوارد

من ذلك عن طريق العريش ويترجمه القنطرة فانه

جاري اخذ الرسوم عليه حين الحصول على نوع من

الغنائمة ولا علم للمالية عن النسخ المتي عنها وردوا

الى المجلس الخصوصي من الملية السنية بافاده تركي في ٨ وجب سنة ٩٠ نيرة ٣٠٩٩ دولتك النظر في ذلك ويبد هذا ورد من طرف نظارة المالية للمجلس لتفرائين في ١٧ رسة ٩١ وفي ٢١ منه واوردين لما من محافظتي القنال والعريش متضمنين انه ليس بجاري اخذ جمره على الاخوان الواردة من بر الشام على العريش وعلى القنطرة لسئل ايضا من محافظة اسكندرية عن اجراءاتها في اخذ هوابد دخولية الموالي والاخوان الواردة الى الاسكندرية وعن اجراءات الجمارك في الوارد من ذلك برقية وغير برقية فوردت منها الافادة في ١٩ الماضي نيرة ٩٦ بان اجراءات التكاثر عن الموالي الواردة من اساكل الدولة السنية هي ان ووردهم يوجب اعلام

غير وليس عليهم رسوم جارك وقطع يؤخذ عليهم

هوابد دخولية على مقتضى تبين اهل الخيرة وما

ما يورد من اوربا جاري اخذ رسوم التكاثر عليهم

باختيار المالية ثمانية بتدرييل الاسكندرية المالية عشرة

من تبين اهل الخيرة وان هذا يبد اجراء اصول

الكويتية ثم يبد ذلك ورد للمجلس افادتين من

توكيل للمالية شرعا على الوارد من محافظة القنال

احدها في ١٣ راسة ٩١ نيرة ٣٥٤ والثانية في ٧

سنة تاريخه نيرة ٢٣٧ في خصوص الاخوان الجاري

تواردها من جهة القنطرة التي هي مركز الوارد من

بر الشام والعريش وتلاوتها بالمجلس على ان بعض

المضمرين بالموالي والاخوان دفعوا عوائد الدخولية

بالقنطرة واخذوا اعلام غير واكثر منهم من يوجههم

لقنطرة وأوضح حشرة محافظ القنال لمطولاته في ذلك ثم

قال انه صدر له اختيارا لتفرائ من المالية في ١٩ را

سنة ٩١ ياته اذا كانت الاخوان واردة برسم الاستهلاك

بالقنطرة تحصل عوائد دخولها منهم وان كانت واردة

وقاصد التوجه لجهة اخرى فيحصل الاستوائ للاعلام عليهم

بذلك يرخص لهم بالتوجه ويحرمون لجهة برالبة حذروهم بها

ولنه صار الاجراء يوجب ذلك التفرائ الا ان

الاستوائ المقصود اجراء يدر حصوله بالنسبة لموقع

جهة القنطرة وانه وبما ان اصحاب الاخوان والموالي يجهروا

عن جهة ويتوجهوا جهة ثانية لاخر ما توخ من ذلك

والعرب والكفور والجفالك ما كان يطلب منها شيء من هذه الموائد سنويا كافة على مقدار رؤس الاغنام التي تكون موجودة بالمديرية بدون استثناء كمية من بعد تعداد سنوي يحصل بناية بدقة وحيث الامر كما ذكره الآن عز موسم نتاج الاغنام لغالما تجروا تعيين مخصصين مع مأمورين المراكز من يعتمد عليهم ويجرون كافة الوسايط المؤدية لاجراء تعداد الاغنام الموجودة بمديرية مع الاবাদ والعرب والكفور والجفالك بدون استثناء ويكون ذلك بناية القبط بحيث يلزم من بعد تقديم دفاتر التعداد ان تأخذوا جشائي من جهات مختلفة بالمديرية حتى تحققوا منه مضبوطة هذا التعداد وكل ذلك يصير نهو في مسافة شهر واحد ومن بعد ما تجرون تفصيل الموائد وهذه التاعدة يصير انما هذا سنويا ومبدأ في اجرائها في هذا التاريخ

غنم وشعاري .- ( صورة ما ندر لديرية من لطاره المالة لديرية الفرعية في ١٣٢٤ اولاوي

سنة ١٧ بم ١٢ ايرادات بما تقدم تحريه للديرية وشميا وتقرانيا توري انب عوائد الاغنام والشعاري هي من الايرادات الممول عليها بيزانية هذه السنة وفي كل دفعة من تلك المخررات يتأكد بدقة وضبط التعداد الذي يحصل عن ذلك وحصر جميع الموجود من الاغنام والشعاري بكافة القرى والكفور والجفالك والعرب والاباد بدون استثنى واخذ الجشائي اللازمة وبذلك كان ممولان التعداد هه يزداد مقداره عن العام الماضي بالنسبة لكونه في السابق ما كان جاريا بتعداد الاغنام الموجودة بالجفالك والعرب والاباد فضلا عن كون بلاد الالهائي ما كان حاصله دقة في تعداد اباديها وتصور لسماء ذكر الاستعمال عن مقدار ما انتهى تعدادها من الاغنام بنواحي المديرية وتقدير ما كان مربوطا عليها في العام الماضي فالآن وردت افادة معادكم بقيمة ٢٥ ربيع الاخر سنة ٩٧ نمرة ١٣٧ ايرادات وسما جدول مقال انه مخبر من واقع الكشف التي تقدمت للديرية يشتمل بانف تعداد عوائد الاغنام التي انتهى تعدادها من بلاد المديرية وقدرها عدد اربعة الاف وثمانمائة واحد وستون مبلغ ١٧٠١٣ قرشا وعشرين فقة وما كان مربوطا

فيالداولة والمذكورة فيه بالجلس روي حيث تبين ان الوارد على جهة القنطرة التي هي مركز وادع الرش وير الشام من الموائش والاعنام ويدخل البيا والمصرية لم يكن معاد اخذ كارك عليه والذي لم يكن عليه كرك من ذلك يؤخذ عليه عوائد دخولية فاذا صار اخذ عوائد الدخولية بجهة القنطرة على ذلك والاكتفا به عن اخذ دخولية في الجهات الباخلة اليها الاغنام والموائش المذكورة فبقي في هذا صوة على ارباب الاغنام وكذلك اذا صار الاسواق عليهم بانهم يتوجهوا للجهة التي يملكون فيها في هذا اسكانوع تطبيق عليهم وبالطبيعة عند دخولهم الى اي بلد يكون لهم اطار في المبح محل ما يريدوه سواء كانت الجهة التي كانوا قاصدين بالتوجه اليها او خلاها وتصريف الاغنام والموائش المذكورة عند حصوله في اي جهة يكون بها مركز دخولية بالضرورة تؤخذ عوائد دخولية منهم في الجهات التي يحصل فيها التصريف بحسب اسعارها وبذلك يكتفي عن اخذها اسعارات من جهة القنطرة بالجهة التي يقصدوا التوجه اليها هذا الذي روي وان يقرر لحاظتي القتال والرش مع اشار الكرك بمرجعة مقاله على انه جاري اخذ رسوم كارك وقد ظهر غير ذلك من الخلفاين الواردين عن يد المالية من جهتي القتال والرش اما بالنسبة للصلفة بالنظامات فقد تقدم ارسالها من طرف المجلس الى نظارة الخارجية لاجل مرجعة وترجمة اللازم حسب ما قرر لها وبذلك انتهى ترجمه لملوكم والاوراق من طيه عدد ٨ هذا كاري القديم

غنم وشعاري .- ( صورة ما ندر لديرية من لطاره المالة لديرية الفرعية في ١٣٢٤ اولاوي

سنة ١٨٠٠ بما انه معلوم من الاجراءات التي كانت محتفظها المديرية لغاية الآن في كيفية تفصيل عوائد الاغنام هو الاكتفا بما كان سبق تعداده من الاغنام في ابتداء وضع هذه الموائد والتفصيل في كل بلد بما ربط عليها ولا كان يحصل التحري وتعداد ما نقص وما زاد في قري المدير يات والعرب والكفور والجفالك الموجودة بها بل اعتبروا هذه الموائد مثل مربوط مقرر بحيث من الملقى ان اغلب جميع الاياميات

والحاملة اقضى تحريرها - نشر لغير ذات مجرى وتبلي  
علا مديرة القرية في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧  
(١٥ ابريل سنة ٨٠)

غنم وشعاري - { منشور من نظارة المالية البليات  
في ١٠ صفر سنة ١٢٩٨ (١١  
يناير سنة ٨١) بخصوص تعداد الاغنام والشعاري في موسم  
الربيع جميع المديرات على العموم في ١٠ ن وجد

حيث ان القرار الصادر في ١٧ اكتوبر سنة ٨٠ بشأن حيلاد  
الاغنام والشعاري متضافر فحصلها بواقع التراس البلية  
لثلاثة قروش ونصف في كل سنة عن الذي يبلغ عدده سنة  
١٠ كما كان بواقع جرد سنوي يحصل في موسم الربيع الذي اقرب  
حلوله ووجه ما ليس من واقع جردات السنة الماضية  
من انه في حال الجرد حصل تجاري ارباب المجل على تحرير  
الاغنام في الجهة الغير تجاري بها الجرد وعند ما يشرح جهة  
الجهة التي توجه اليها ويكون انها حيل جرد جهة الامانة  
الاصيلة ودفترها فتمت بمودون اليها وهذا بواسطة تعامل  
او تعامل مع شيخ النجاشي فترتب على ذلك عدم ضبط التعداد  
وضاع حقوق الجردى وبيع من الشعاري على تحرير الاغنام  
والشعاري المذكورة من جهة لاخرى فخلص من دفع المودون  
طوا قد تراسي ان يكون جرد ذلك جميع المديرات في  
العموم في ١٠ ن واحد بكيفية ان كل مديرية تعين من تعيين  
الاجراء الجرد بكامل النجاشي والربوب والكشور والمجالات  
الكائنة بدائرتها بدون استثناء من اجزاء يوم ٢٠ يناير  
الحاضر وتوضع من ذلك الجدات المتضمنة بمعرفة حضرات  
المدير ووكلاء ومأموري التخصيصات ومعاون اول بمهمات مختلفة  
وتفريق حصة التعداد بصير الصدق على الدفاتر بحيث ان كل  
هذا يتم بمعداه في فبراير القابل ومن الشائع في  
بصر حيل الجميع الا انهم عن ذلك ويقدم للآلية في يوم ٤  
مارس وإذا كان من اخذ التخصيصات في بصر المرسى  
من جرد جردوا وإذا لم يظهر من المرسى بصر المرسى  
امر ان كان اسهك في الذبح او بالبيع وغير ذلك وتطهير  
الجمعية وكذلك الترقية يخلص امرها ان كانت مية على  
ساعة استفسار بالمعنى وحيث بعد الامانة وبعد ذلك  
جلبها في ولا ان كانت مية على ساعة استفسار من الجرد  
تفريق حصة الجردى والمعامل في ذلك من الشائع على  
حسب المنشور الصادر في ٦ جمادى الاولى سنة ٢٧ بمجازاة  
بالبليات سنة مية شهر ومع هذا فانه عن توجيه مزيد الاقناعات  
من حضرة مدير كل جهة وبالي سكتها وإيجاد جميع الراسل  
والاجتماعات اللازمة لمع ما يحصل وقصه في ذلك من  
ارباب المجل فحذروا من الحكة التي لا بد من امراة في  
حق من يظهر تصوره من المأمورين المخرجن بذلك عن  
القيام بموجب مأموره حكاما يحصل حاكم اذ حل بل  
ورائد المودون عن مريب مزاينة سنة ٨١ به عليه وكون  
بناجهم بغير سائر المديرات بالاجراء مكا وعدم التهاون  
في نهر الاجراءات المذكورة عن المبادىء السالف ذكره فليزم

العام الماضي هو عدد ١٥٨٩٣ يبلغ ٥٥٢٦٥ قرشاً  
وعشرين فضة اعني ان تعداد سنة ٨٠ يبلغ قيمة  
ثلاث مربوط سنة ٧٩ على انه فضلا عن مضي ٣ شهور  
من سنة ٨٠ خلاف الشهر الجاري ما كان ينبغي هذا  
التعداد وذلك بقصد ما تعهد به في حمة مساعدكم فان  
الفرق المذكور ما كان يتصور حصوله بل كان المأمور  
الزيادة لوجه ما تقدم ذكره وكل هذا ما نشاء الا من  
عدم الاقناعات والقدرة لارتكافها من اجرت المديرية  
تعيينهم لهذه الاجراءات حاله كونه تمت مسئولية مساعدكم  
وحضرات الوكيل ومأموري التخصيصات وحيث الامر كما  
ذكر صار يجب عدم اعتبار ولا اعتماد ما جرى تعداده  
ال يلزم انكم حالاً تمهرون تعيين مستبدين ببول عليهم  
وبمرفقهم بصير اعادة التعداد بنافذة التسيب والقدرة عن  
جميع القرى والكشور والمجالات والربوب والا باعد بدون  
استثناء وقبل توجه المندوبين المذكورين لتفحصوا االات  
للمشايخ القرى والكشور ونظار الا باعدوا بالمالك بضميرهم  
من اخفاء او ترك شيء من التعداد وانذارهم بان من  
يظهر بجهته ما يخلل التعداد المذكور حال اخذ الجشائي  
فيكون مجازاته ارساله اليان مدة ستة شهور علواً وبند  
النهاى تعداد الموجود بكل جهة وتقرير دفترها بانتظام  
المندوبين والمشايع والقطار يلزم ان مساعدكم وحضرات  
الوكيل ومأموري التخصيصات وباشن معاون المديرية  
تأخذون الجشائي اللازمة كل في جهة على حين خفة  
ومضى تحقق حصة ما يكون جرى تعداده بنظر الجداول  
اللازم بالبيان ويرد لهذا الطرف بالا فاد باللازمة حتى  
تتمرة المالية بخين من يلزم لاخذ الجشائي وان ظهر  
فيها ما يخلل الجداول المذكور فالمسؤولية تكون على  
مساعدكم وحضرات الوكيل ومأموري التخصيصات والباش  
معاون فليان ان توجهوا بالهمم والاقناعات لهذا الامر  
حتى لا يحتاج الحال لتلك المسؤلية بناء عليه اتفنى  
تحريره للمسؤولية والمبادرة بالاجراء كما ذكر ومن طيه  
افادة المديرية في الجداول سالفا الذكر - المستور اءلاه  
صورة ما تمحور لمديرية القرية بخصوص ما هو متفق  
اجراءه في مسئلة تعداد الاغنام والشعاري بالأكينية  
الواضح لتخصيصاتها فيه فلاجل مطلوبته وملاحظة  
الاجراء بالمديرية ادارة مساعدكم بمقتضاها في الصل

تكم في جهراً ترجمه مزيد الافلاك في  
الاجراء حسب ما توضح ولكن معلوماً انه لو حمل ادق  
تعاون في ذلك او تأخير البدء في العمل وفي التبرع  
التي لا تخلف للخدمة انما للمشغولة تكون على كتم باقي  
المدرسون به الاجراءات

غتم (منشور في ٢١ محرم ١٩٤٠ في استعانة بمصر  
و بحري وولي مجلس الاحكام لاجلته من طريق  
للهاش الاصلية بمان ما يجري في انضباط الحفلة بعونه  
مشايخ نواحي وغريم في سعة تعداد الاغنام يظهر رباها  
عدد عمل جاني بها

بعض المجالس اخطرت الحقائقه بانها منظور بها قضايا  
متعلقة بمشايخ نواحي وغريم في مسئلة تعداد  
الاغنام وتظهر زيادتها عند عمل جاني عنها والحيات  
الادارية متعلقة بالحكم على مشايخ البلاد المشغولين  
فيها على مقتضى منشورين صادرين من نظارة المالية  
الاول في سنة ٩٧ و ٩٨ بأرسال مشايخ القواحي التي  
تظهر في بلادهم تلك الزيادة الى الجاني مدته مشهور  
وكون للمشغولات المذكورة لم تكن في قوة لاشعة ولا  
قانون تتوقع بترجيح احكام الجزاءات لعدم التصديق  
عليها من الحضرة الخديوية وبسبب ذلك لا يمكن  
الاجراء بموجبها بالمجالس بل يجب ان يكون توقيع الاحكام  
في هذه المواد بما تقتضيه فصوص القوانين او الاوامر  
الخديوية وبالفاطرة عن ذلك مع دولته والباشا ناظر  
الداخلية قد افترأ على ما ذكر وورد لنا اشعار من دولته  
رقم ١٤ محرم سنة ٩٩ بقره ٢٥٠ فلم يحرر ولمسما ذلك  
للطولية بعدم الحكم في تلك المواد على مقتضى المنشورات  
المذكورة بل يكون توقيع الاحكام فيها على مقتضى  
القانون والاوامر الخديوية بحسب واقعة كل مادتها

غتم وشعاري (منشور من نظارة المالية في ٢٥  
مفرسة ١٩ (١٥) بدارسة ٨٢)

وان كان من المعلوم ان المديرية لا تتأخر عن  
مباشرة جرد الاغنام والشعاري الموجودة بتواحيها في  
موسم الربيع الذي قد حل اوانه كالجاري تطبيقاً  
لقرار الصادر في ١٧ الحجة سنة ٨٤ وتحصيل عوايدها  
بواقع الراس الواحدة ثلاثة قروش ونصف عن  
الذي يبلغ حمرة سنة فاكثر لكن لما حل من سوابق  
وقائى جردات الاعوام الماضية من انه حال الجرد  
حاصل تجاري ارباب الحبل على تزيين اغنامهم من  
الجهة الجاري بها الجرد وعند ما يشق في الجهة التي

توجهوا اليها ويكون انتهاء عمل جرد جهة الاقامة  
الاصلية ووافاتها تمتعت بمودون اليها بقصد انقضاء  
من دفع العوايد وضياع حقوق الميزي فلابد منع  
التجاري على تهريب الاغنام والشعاري والحصول  
على ضبط تعدادها بغاية الدقة وتحصيل العوايد المقررة  
عليها قد استتب ان يكون الجرد بجميع المديريات  
على الصدم في ان واحد من اجشاء حشرة فبراير  
التأجيل بكمية ان كل مديرية معينة من تتقدم من  
عمد ومشايخ القواحي المرتوق بصدقاتهم لاجراء  
الجرد بكامل القواحي والغرب والكفور والجفالك  
الكاملة بدائرتها من ابتداء اليوم المذكور بدون  
استثناء وتؤخذ من ذلك الجشاني المتضمنة بجميات  
مختلفة في حين غفلة بمعرفة حضرات وكيل المديرية  
وامور التصديلات ومعاون اول ومن يلزم من خدمة  
المديرية وتضيق صحة التعداد يصير التصديق على  
الدفاتر بحيث ان كل هذا يتم لمدة ٢٥ مارس سنة  
١٨٨٢ ومن طرف المديرية يصير عمل المجموع  
اللازم وينتدب لثالثية المتضمنة واذا  
كان من اخذ الجشاني يفتح عدم ضبط التعداد  
من وجود عجز او زيادة لما يظهر من العجز يصير المبرسي  
في امره ان كان استهلك في التذبح او المبيع وتعود ذلك  
وتظهر الحقيقة وكذلك الزيادة يصدق امرها بالوقوف  
على الحقيقة ان كانت مبنية على سابقة مشراها ونحوه  
فيها وان كانت مبنية على سابقة اخفائها في الجرد فتقول  
محكمة التفتيش على المجلس المختص به ذلك ومع هذا  
معلوم انه مع توجيه من هذا لالتفات من كل ما يجري  
الجهات واتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة  
لئلا ما يحصل وقوعه في ذلك من ارباب الحبل يحصل  
هناك ادق حال بل يكون الجرد بغاية ضبط والدقة  
بناء عليه قد تحرر عموماً لسائر المديريات بالاجراء  
هكذا ومننا لنتبته بالاجراء على متفاد على شرط  
عدم التجاوز في نهو الاجراءات المذكورة عن المبدأ  
السالف ذكره

غتم وشعاري (منشور في فرع جادى لآخر سنة ١٩  
الموافق ١٩ ابريل سنة ٨٢)

يجلس شوري النواب ارسل الادة لثالثية رقيقة ٢٣

ربيع الآخر سنة ٩٩ نمرة ٢٤ وأخفا فيها كيشما كان  
تقرر من الجراء على من يوجد عند اغنام ليست محصورة  
ضمن جداول تعداد الاغنام والشعاري المربوط عليها  
عواطفه واولاده تقرره بان من يوجد عند من ياد تجزؤه  
ان يجرم الطاق الثين ولا تحولت هذه المسئلة لنظرها  
مجلس الظفار صدرت افادته الخالية رقمه ١٠ جمادى  
الاولى سنة ٩٩ و ٢٩٩ مارت سنة ٨٢ نمرة ١٠١ ادارة  
خاية ما بها اجراء ما يلزم لذلك يبرفتها والذي تراسى  
بالملحة هو ضرورة لزومها فبناء تعداد الاغنام والشعاري  
بقاية الدقة والضيقة تطبيقا لما سبق تحريره واذا كان  
عند المراجعات وعمل الجشائي يوجد اغنام وشعاري  
متروكة من الجرد فالتى يكون متروكا يحصل عوائده  
طافين من المنتسب فلاجل العلوية بذلك قد تحرر  
للمديريات ومن لزم وهذا لصادقكم تقبلوه وصراحة  
الاجراء بموجبه

غنم وشعاري — { منفور اسمره نظارة الخالية عموم  
الجهات في ٢١ يناير سنة ٨٤م  
برد الاغنام والشعاري وحصل هوامها سنة ٨٥ م  
حيث ان من المتأدنيوا مياثر جرد الاغنام والشعاري  
الموجودة بسائر الجهات في موسم الربيع تطبيقا للقرار  
الصادر في ١٧ الخمية سنة ٨٤ وتحصيل عوائدها  
بواقع الراس الواحدة ثلاثة قروش ونصف عن الذي  
يبلغ حمرة سنة فأكثر وبالنظر لما علم من سوابق وقائع  
جرد الاغنام الماضية من حصول اجتراء ارباب الخيل  
حال الجرد على تهريب اغنامهم من الجهة الجارية بها  
الجرد وعند ما يشرع فيه بالجهة التي توجهوا اليها ويكون  
عمل جرد جهة الاقلية الاصلية قد اتفق ودفاترها  
قلمت يبيدونها اليها بقصد التقلص من دفع العوائد  
وفضاع حقوق المبري فلاجل منع الاجتراء على تهريب  
الاغنام والشعاري والحصول على ضبط تعدادها بقاية  
الدقة وتحصيل العوائد المترتبة عليها قد سبق الشتر لساتر  
الجهات بان يكون الجرد بجميع المديريات على العموم  
في آن واحد من ابتداء ١٠ فبراير بكيفية ان كل  
مديرية تتين من عهده وشايج الضواحي  
المونوق بصداقتهم لاجراء الجرد بكل النواحي والغروب  
والكفور والجلفا لكثاكة بداتهما من ابتداء اليوم  
الذكر بدون اثنائه وتؤخذ من ذلك الجشائي اللازمة

بجهات مختلفة على حين غلة بجملة حضرات وكيل  
المديرية وسموهم التخصيلات وسموهم اول من يلزم  
من خدمة المديرية وتحقق صحة التعداد بصير التصديق  
على الشفانو بحيث ان كل هذا يتم لقاية ١٥ مارت وتعمل  
المديرية للجمع اللازم ويقدم للمالية بالانابة اللازمة  
واذا اتفق من اخذ الجشائي عدم ضبط التعداد من  
وجود مجز او زيادة فا يظهر من الميزر بصير الوقوف  
على امره ان كان استهلك في الديج او المصح وتعود ذلك  
واظهار الحقيقة وكذلك الزيادة يحقق اسرها فان اتفق  
انها كانت مبنية على سابقة مشترتها او غيره فبها وما  
ان كانت مبنية على سابقة اغفلتها فحسب عليها العوائد  
طافين — وحيث ان الشهر الحاضر هو اول شهر رنة  
٨٥ وقد حل موسم الربيع ومن اللزوم جرد الاغنام  
والشعاري الموجودة بسائر الجهات وان يكون اجراءه  
في آن واحد من ابتداء ١٠ فبراير القابل وانتهاء لقاية  
٢٥ مارت سنة ٨٥ مستوفيا الاجراءات السابقة ايضا  
فلما حصل المباداة باجراء التعداد بسائر جهات  
المديرية حسب التخصيلات السابق ذكرها مع توجيه  
مزيد المهمة من سائر المأمورين باتخاذ جميع الاحتياطات  
اللازمة لمنع ما يمتثل وقوعه من ارباب الخيل حتى  
لا يحصل هناك ادخل خلل بل يكون الجرد بقاية الضيق  
والدقة فبناء عليه قد تحرر عمومًا لسائر المديريات  
بالاجراء كذلك وهذا لكي ليته بالاجراء على  
مقتضاء بشرط عدم التجاوز في نهو الاجراءات المذكورة  
عن المباداة السالف ذكره

غنم وشعاري — { امرال في ٢١ ديسمبر سنة ٨٤م  
بصد الاغنام والشعاري وحصل عوائدها سنة ٨٥ م  
بصد الاغنام والشعاري وحصل عوائدها سنة ٨٥ م  
الامر العالي في ١٧ ذي الخمية سنة ٨٤ (١٠ ابريل سنة ٩٨)  
يز بط عوائد سنوية على الاغنام والشعاري باختيار  
الراس ثلاثة قروش ونصف عبارة عن خمسة وثلاثين  
مليجا — وعلى المادة الاولى من امرنا الرقم ١٧ يناير  
سنة ٨٠ (٤ سلسة سنة ٩٧) — وعلى القرار الصادر  
من مجلس الظفار في ٢٩ مارت سنة ٨٢ (١٠ جمادى  
الاولى سنة ٩٩) — وعلى المشور الصادر من نظارة  
المالية في ١٩ ابريل سنة ٨٢ (غرة جمادى الثانية

سنة ٩٩) - وبه على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبهد اخذ رأي مجلس شعري القائلين - امرنا بما هوأت (م) ١ يستمر تصميل عوائد سعودية على الاغنام والشعاري ذكرنا او انشى بواقع الراس خمسة وثلاثين سيلجا (ثلاثة قروش ونصف) عن الذي يبلغ عمره سنة فأكثر في كافة بنادر وبلاد وجفالك واباعد وعرب وكفور القطر المرسى ما عدا مدينة القاهرة واسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والمرش والقصير المستنزة من قبل (م) ٢ يكون الاجراء - سيلجية ربط وتصميل عوائد الاغنام والشعاري بموجب قرار من ناظر المالية (م) ٣ كل من خالف احكام قرار ناظر المالية المفعول عنه في المادة السابقة من اصحاب الاغنام والشعاري يعاقب بغرامة قدرها مائتا مليم (عشرون قرشاً) عن كل راس حاول اسقاطها من الحصر - مشايخ البلاد ومشايخ القبائل والبرابن والمتولون ادارة الابعاد والعرب والجفالك يعاقبون بغرامة قدرها مائة مليم (عشرة قروش) عن كل راس غير داخل الحصر وتكون ثلثي اشخاص متعينين بدائرة جهتهم او داخلين ضمن قبائلهم - اذا تجاوز عددا الاغنام والشعاري الساقطة من الحصر الشرة في المائة عن تعداد اغنام وشعاري عموم الحصة فيحاسب شيخها بالمرز من الشيخة بدون اخلال بالقرامة التي قدرها مائة مليم (عشرة قروش) الموصفة بالفترة السابقة (م) ٤ تتوقع المقنونة بوضع القرامات بمعرفة المديرين ويجوز للمالك ان يقدم استثناء من ذلك لناظر المالية في ظرف العشرين يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار الصادر بالمقنونة - حتى انقضى هذا المياد ولم يتقدم استئناف تصير القرامة مستحقة نهائياً - والقرار الذي يصدر من ناظر المالية في هذا الشأن لا يجوز استئنافه امام اي محكمة كانت (م) ٥ اذا حصل تاخير في دفع العوائد والقرامة يصير اغتاذ الاجراءات ضد المدينين بطريق الانذار والجزء حالا عقب الانذار وان تاخر عن السداد فلورا فتيام الاغنام والشعاري بدون مية بالمراد العمومي لغاية استيفاء المبالغ المستحقة - يجوز ايضا للمصلحة عند الاقتضاء ان تجري حجز وبيع باقي ما يمتلكه المدينون من متغول

غنم وشعاري - (قرار من بطارية المالية في ٥ يناير سنة ١٨٨٩ (٣٠ جاس ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) وبالاخص على المادتين الثانية والسادسة منه قررنا ما هوأت (م) ١ يجب على مشايخ البلاد والكفور ومشايخ قبائل البرابن ان يقدموا كشوفات للراكر والاقسام في بحر شهر فبراير (اي من ٢٥ طوبه الى ٢٢ اشهر) من كل سنة يبين كامل الاغنام والشعاري الموجودة بجهاتهم وامسا اربابها - لما الابعاد والعرب والجفالك النير معين لما مشايخ فيجب على اربابها او وكلائهم تحرير تلك الكشوفات وتقديمها للراكر او للاقسام - يبين بالكشوفات المذكورة كامل الاغنام والشعاري بايضاح يستحق عليه عوائد والمالفي الذي لم يبلغ عمره سنة ويدرج فيها ايضا الاغنام والشعاري التي تكون خارج الجبهة في حال تحرير الكشوفات سواء كانت بالمرعى او بجبهة اخرى تمت عودتها للجبهة المتناو وجودها فيها يبين اسماء اصحابها والجبهة الموجودة بها - - والكشوفات المذكورة يحتتم عليها ايضا من اصحاب الاغنام والشعاري ويطلب بها ايضالات من الراكر او الاقسام باستلامها (م) ٢ يجب على ماموري الراكر او نظار الاقسام ان يرسلوا المديرية في بحر الخمسة ايام الاولى من شهر مارس الكشوفات السابقة الكلام عنها بصحوبة بمجانبة والمديرية بعد اضافة قيمة المستحق على كل جهة تؤثر على ذات الكشوفات بالتصميل وترسلها للصيارف لاجراء التصميل حالا على موجبها - - العوائد تعتبر مستحقة بالتصميل اعتباراً من يوم تسليم الكشوفات للصيارف وبموجب على المديرية ان تتحقق في بحر شعري مارش وابريل من - - صفة ما بالكشوفات بواسطة الجرد العمومي او عمل الجشائي (م) ٣ الاغنام والشعاري التي لم يتقدم كشف عنها

ذلك - تمير في ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ (١٢٦٩ ميلادي سنة ١٨٨٢)  
 غنياب - (ر) غنية - احكام (فتح ٢٤١) :  
 استئناف قم ٣٦٧ فتح (محكمة) (فتح ١٥٨ - ١٧٧  
 - ١٨٦ غنانات (فتح ٢٩٨ - مئة طوية فتح ٢٥٤  
 - موارضة (قم) - غايب

غنية - (فائوت مدني)

(٢) ١١٩ اذا لم يجر الذي حله في اليوم الميعود بالجملة لمصلحة  
 بالجملة مد تكليف المحصور على حسب القانون فكم حله للملكة في حال  
 حيله اذا طلب الذي الحكم بالثأب وانقضت مدة دعواه فان لم  
 يقم الملكة ذلك فكم يرضى محرو الذي ان تار بالثأب بالاداء  
 الاذنة اما اذا خلف الذي يملك حله من المحصور فيمر بطلب  
 المحصور من جدول الثأب (٢) ١٢٠ لا يقيم المصلحة للملكة الله در  
 في حال الصلة لا بعد اتمام الجاني الذي مدويا (٢) ١٢١ يجوز  
 المحكمة في احوال مستعانة ان ترضى للملكة في الثأب ان تارة ايام  
 (٢) ١٢٢ الاحكام المصادرة في حال الثأب يكون مدعوا ويخذ  
 منها بالثأب بالثأب على ما هو شرطه لان الاحكام المصادرة بوجبه  
 الانصاف (٢) ١٢٣ اذا كانت المحرو في حله الخاص وخسر بطلب  
 وخلف البطل جاز للذي ان يطلب من الملكة المحرك خوت البطل  
 ويغنى المحرو الذي يمدد يكن له اعلان ذلك المحرك ان الثأب  
 وتكليفه به ١٢٤ بالمحصور وبعد ذلك ان خلف احد الملكة الذي  
 يمدد في المحرو لا تقبل له المصادرة في بيان ان حله الخلف من  
 المحصور ايام فاني الخلف يمدد الخاص المحرك بغير المحرو ويمن  
 طار بمره كالملكة ان الثأب من تكليف المحصور به ١٢٥  
 (٢) ١٢٦ اذا لم يجر الذي في المصادرة فكم الذي حله من  
 من احوال الزامه ومن طلب المحرك في امل المحرو في غية المحرو  
 (٢) ١٢٧ اذا حضر الذي حله ايام فاني الخلف او ايام للملكة في  
 الجملة الاولى للملكة للطلب في المحرو فيمر المحرو غنة بوجبه  
 الانصاف وان خلف الذي حله من المحصور بعد ذلك ان لا يجر  
 الذي ان يمدد احوال خاصة جديدة ولا طيات جديدة ولا ان يجر  
 او يجر في الاحوال والطلبات السابقة (٢) ١٢٨ اذا حضر الذي ايام  
 فاني الخلف من خلف من المحصور ايام للملكة في الجملة للملكة في  
 المحرو فيمر ايام المحرو غنة بوجبه الانصاف ويجوز الذي حله  
 ان يطلب احوال الزامه او المحرك في امل المحرو ما على الاحوال  
 والطلبات الخاصة السابق احوالها

غنية المقيم - (فائوت تحقيق الجنبات)

(في الاحكام التي تصغر من اول درجة او ثاني  
 درجة في غنية المقيم)

(٢) ٢٢٢ اذا لم يجر الذي حله في اول حله من قبل محصوره  
 ايام ملكة الجنبات في اول حله من قبل ملكة المذكورة في حيله اذا  
 لم يجر حله من قبل ملكة في ٢٢٣ على الاثر المصادرة لاحاقه  
 في الاكثر المذكورة في المادة ٢٢٤ ويمن بغير الترسه با على  
 طلب في الثأب المحرو في امل المصادرة ايام وبقه البطل  
 وانقضت المصلحة بالمحصور (٢) ٢٢٥ لا يجوز لاحد ان يجر الذي  
 ملكة الانصاف في مواد الجنبات لانها في جوب من المصادرة  
 مع ذلك الا ان كان للملكة غايها من المصادرة او الذي عدم امكن  
 المحصور الجملة يجوز ان يجر حله من قبل محصوره ويجوز ان يجر  
 محرو - لا اذا حكمت ملكة بالمحصور ان يجر حله من قبل محصوره  
 المحرو ويمن بمصادرة المحصور المهر من املها (٢) ٢٢٧ على في  
 الجملة ان المصادرة بالاحاقه ووردة كالمهر بالماهر للملكة محصور  
 البطل وانقضت كالفرق في المادة ٢٢٥ في المصادرة للملكة فانه - م

في المصادرة للملكة الاولى او التي يكون صار  
 اسقاطها من المكتشفة ضد مهوبة وصاحبه وشيخ المصلحة  
 او المتولي ادارة الابداعية او الزوية او الجملتك التابع  
 اليه مرتكب الخالفة يساقون بالمقوبات المينة بالمادة  
 الثالثة من الامر المالي (م) ما يحصل تقدمان الزمرات  
 من بعد خصم مصاريق الاجراء منه يصير اعطاه  
 بلا تاخير للرشدين الذين يكشفون اسر الاختفاء او  
 التهرب سواء كانوا مستخدمين بالحكومة او غير  
 مستخدمين وان كانوا مستخدمين فيعتبرون مرشدين  
 حتى ولو حصل الاكتشاف منهم حاله كونهم مكلفين  
 بامورية خصوصية متعلقة بموارد الاضام والتعماري  
 - لا تلازم الحكومة مطلقا ولا يجر كل مبلغ  
 شي زيادة من المبلغ التي تكون حصتها حقيقة من  
 هذا التبريل

غرم - (ر) حيوان - مائية - ودخولية

٢٥ ابريل سنة ٨٩ - ويروك

غياه - (ر) حكومة (فق ٨٨)

غولس - (مستور بمان مرقعة الانحلال المحرطين  
 والساكنين بالملك المصادرة من افعال  
 المخلات التي تركت اللوان من جهة الدولة الملية كالكليا  
 ومماثلهم بحسب ذلك

لقد وردت للداخلية مكانة من نظارة الخارجية بتاريخ  
 سنة ١٢٠٠ تضمن حضور بعض اعضاء الى استكمرة  
 من افعال غولس بباستوروات بوقاية بالقول منهم ان بدم  
 الهكي عنها هي من ضمن البلاد التي كانت تابعة للدولة الملية  
 واضعفت لدولة اللوان وانما جاري حضور بعض اعضاء لصحبة  
 مصر جمع فخرج معاه عليهم من اخرين وحاصل النمرش  
 للذي حله من فصلاتو اللوان يصير بالقول انهم من ضمن  
 افعال البلاد الميوجة لدولة اللوان من قبل الدولة الملية  
 وفلما قدم حضور تعليمات من نظارة البالي في احوال  
 البلد البادي ذكرها ولا غروما من بلاد الدولة الملية لقتال  
 بالمكانة بدولة اللوان ودمد علم الخارجية باسا تلك البلاد  
 وتاريخ احوالها تلك الدولة وبعثنا بغير من حالنا بدم  
 بعثت بالاملاص والبيان عما ذكر في المادة ١٢٨ اعادة بالاملاص والا  
 لغير المحرو الملية من ذلك وردت منها اعادة ذكره المصاره  
 رقم ٢٨٨ مفرقة سنة ١٢٦٩ لمر ٥٦٨ بنا في مكتوب ساني ورد  
 لما بتاريخ ١١ شهر لمر ٦٩ مشورا به انه يصير مرفعة الانحلال  
 المحرطين والساكنين بالملك المصادرة من افعال المخلات التي  
 تركت اللوان من جهة الدولة الملية كالكليا ومماثلهم  
 بحسب ذلك وبعث الامر حكما لمره غولس  
 حسبما ذكره خارججه بخررت الامتزازات المختصان على لوم من

بالحق رس في القالب القسري اربعة اشكال المعروفة ويوجد في  
 الخلف في المذبة اربعة اشكال واثباته وسد ذلك فعمل المذبة فلكية وحسب  
 الملاحية على اوراق الخلفين ثم فكر في القبة وفي القبة ان كان  
 ما وجده (م) ٢٢٨ اذا حكم على القبة في قبة وتعمل الذي بالخلف  
 لدرجة في القبة والقبة في القبة على الذي المذكور ان يدم كذا  
 ليكنه على ما قلص به من المذبة المصادرة من صيغة الاستعانة (م) ٢٢٩  
 لا يكون للكافة الاثر الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم  
 من صيغة الاستعانة في قبة القبة (م) ٢٣٠ اذا حضر للكون على في  
 قبة او ليس على في القبة. مدة الخمس سنين للقررة في القبة السابقة  
 وماذا الحكم فيما قلص بالقياسات والما كان مكررا ما على القبة فيوز  
 الصيغة تعديل الحكم السابق ولو سبق تصدده وتامر في هذه الحالة  
 برد ما دفع زيادة على الحق في حالة وفاة القبة تامر برد جميع  
 القبة من ان سبق تصديدا (م) ٢٣١ اذا ترك من حكم على في قبة  
 في القبة مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تعد القبة في القبة  
 فتمردا بمرارة الحكم في قبة القبة — والما سبق دفع ثلث القبة  
 فيوز قبة ان يظل في تعديل الحكم ورد ما يزم رده القبة كالقبة في  
 الزادة السابقة (م) ٢٣٢ اذا اترك من حكم على في قبة بعد انقضاء  
 مدة الخمس سنين المذكورة او حفر من ثلث. عنه او في قبة وحذر  
 الحكم على مدة اعادة النظر في تلاه في القبة في الحكم الاول ان قلص  
 بالقياسات وبغير تدويرا فلكيا اذا سبق صدور — فاذا صدر الحكم  
 مدة اعادة النظر في يرد القبة لغير اربعة طلب رد القبة اذا  
 سبق دعيا بما اذا لم يبع كليا او بعضها فلا يلزم القبة بدفع من  
 ذلك (م) ٢٣٣ اذا حضر القبة على في قبة او في قبة فتر شرط  
 القبة على القبة القبة في حال الحكم السابق صدور وتامر  
 الاجراءات الا الحكم الاجدالية في مواد الاجابات على حسب الامر  
 الصادر بالاامارة (م) ٢٣٤ اذا وجدت عدة مبرهن في قبة واحدة

- قبة — (ر) حضور (م) ٦٥ — ٦٦ — ٦٧  
 قبة المذبة عليه (ر) مجلس ملني ١٣ سنة ٩٩  
 قبة — (ر) سرة (ق) ٢٩٤  
 قبة (افراق القبة) (ر) نشر (ب) (ق) ٣٣٣





# ف

- فائمة (قرأ فائمة) — (ر) ككاح (ش ٤)  
 فارصكور — (ر) منفعة محومية ٥ مايو سنة ٨٥  
 قاصي — (ر) مجير (مجلة ٩٦٣ — حضافة —  
 كلاء (ش ٦٦ — ككاح (ش ٧  
 فاعل — (ر) امرأة ١١٢ أكلو برسنة ٨٩  
 فائدة (ر) قرار مجلس الخصوصي بخصوص الفرائض في  
 ٦ مارس سنة ٦٢  
 صدر قرار المجلس الخصوصي بتاريخ ١٥ ٥ سنة ٧٩  
 غرة ١ من باب بالامر الكرم ومنشورا محوما ككافة  
 المجلس بشأن احتساب فرائض على المعاملات المعقود  
 عنها شروط بين متعاقدين واحدا لم يتم بإياه ما تعهد  
 به لآخر واحتساب القروط امان تاريخ احوال البروتستو  
 او يكون مشروطا في سند الدين او سن تاريخ رفع  
 الشكوى وفي كل التي حشر شيئا يضاف فوط القروط  
 فائدة — احوال رقم ١٦ أبريل سنة ٨٢  
 (نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على لائحة ترتيب  
 المحاكم المختلطة وعلى ما في ١٧ ١٨٣١ و ١٨٤٩ من القانون  
 المدني وجاء على اتفاق حكومتنا مع الحكومات التي  
 دارت على ايجاد المحاكم المذكورة وجاء على طلب ناظر  
 حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر ناسر بما  
 هوأت (م) ا قد صار تعديل مادتي ١٨٣ و ١٨٤ من  
 القانون المدني بالكتابة الآتية — مادة ١٨٣ يكون  
 قدر الفرائض في المواد المدنية باعتبار سبعة في المائة ان
- لم يشترط خلاف ذلك — مادة ١٨٤ يكون قدر  
 الفرائض في المواد التجارية باعتبار تسعة في المائة ان لم  
 يشترط غير ذلك (م) يجري العمل بمقتضى هذه  
 الاحكام الجديدة بمدتها شهر بالكتابة الجديدة بالمادة  
 الخامسة والثلاثين من لائحة المحاكم المختلطة  
 فائمة (توقيف الفوائد) — (ر) افلاس (فت ٢٣٦  
 فائمة — (ر) توكيل (ق ٥٣٦ — غم (ق  
 ٣٣٩ — مجوز (م ٤٨٥ — شركة (ق ٤٧٧ —  
 عارية الاستهلاك (ق ٤٧٨ الى ٤٨٠ — ودعة  
 (ق ٤٩٣ — اليات الدين (ق ٢٢٢ — تعهدات  
 وعقود (ق ١٢٤ الى ١٢٧ — مضي للمدة (ق ٢١١  
 — ميعاد  
 فائس — (ر) فائمة  
 فائس التزام — (ر) معاش ٤ مارس سنة ٨٩  
 فتح الكاتيب — (ر) غك الاختام (ق ١٤٥  
 فتنة — (ر) حكومية (ق ٨٨  
 فتوة — (ر) اختصاص لا ١٥  
 فجور — (ر) مخالقات (ق ٣٥٠  
 فحشة — (ر) طاهرة — مخالقات (ق ٣٥٠  
 فم (اوزان القمصان) — صورة ما صدر من  
 سكرية خارج ٦ ذي القعدة سنة ٩٤ و ٢٦ سدير سنة ٨١  
 ارج ١٧٩ بخصوص اوزان القمصان الواردة لبعض التجار من  
 بصرى

فهم

فهم

لقد تم إيداع وحيد إعادة مصادركم رقم ٩ ربيع الأول سنة ١٢٨  
الحفاظ ١٠ فبراير سنة ١٨١٦ نيرة ١٠٦ بخصوص القيومات الواردة  
لبعض الجمار من بحر برا وجاري تخريج بعضها على وصف  
السكة المحدد وبها صيات سكة المجدد أكتافاً بوزن على  
الأوزان الأرض الموجودة بمكة بالتأريخ لوزن مخزونها  
وأنه بذلك لمصلحة أوزان القيومات بسكتة ليست  
مستعملة على البحر الزبون ونظراً ١٨ أوزان عموم الجمارك من  
أنه إذا أمكن بصرفها في ديوان الأشغال كي يبه على مصلحة  
المكة بأنها لا تصرح لأي باور بالتأريخ على وصف السكة  
ما لم يكن قد قويتها علم من مصلحة الأوزان باستبدال أجرة  
الزبون وإلى السكة المحدد بعدم قبولها ضمن القيومات من على  
الوصف إلا بإحداث من الجمارك من أسبلا - الرسوم وجاري  
لذلك بتجديد القبل سنة سنة الزبون ودفع الأجرة وبما أنه  
أخص من السنة على جانب سيوراء ومقتضى عموم القيومات  
ولقد تم إيداعها في الفريكة رقم ١٨ يوليو سنة ١٨١٦ بحر أمري  
والنظر فيه وليا المصلحة عليه الأوزان فزاد بأنه لا يكون  
مخالفاً ما سيدي المندوب الأجنبي أجرة مع نظارة الأشغال  
وذلك نظراً لكون أن المحافظة لا تخاف من عموم الجمارك  
وصفة السكة بالتأريخ فادعوا بما يدل على أن كلا من الجمارك  
بأمرات خارجة عن صلاحية لأن لفظة ملزومة بأجرة الزبون  
بدون أجرة لمرة ما يستعمل من أجرة النقل عرجات السكة  
والجمارك من أجهتها أن يحصل رسوم الجمارك الإضافية بدون  
أجرة تدفقات أمري ترصد تأخير الجمارك وأدفعاً للمصلحة عليه  
وأنه لا يجب عدم تعديل الجمارك قبول الرسوم وهو لم يحد  
مضمو على وزن من مصلحة أوزان القيومات أو صرفه المتأخر  
من حصة السكة لمصلحة المصلحة عن الرسوم الجمارك ومكتبي  
به الأجزاء وإستلجا ذكر بأن من نص القرار رقم ١٨  
ذي الحجة سنة ١٨١٦ نيرة ١٤١ طامراً أن استبدال حجة أوزان  
القيومات على المصلحة التي هي عليها لأن ما كالت إلا بناء على  
حصول لفحات من وكلاء وفوضلية السفن وجب بديار  
أن الغاية من مصلحة أوزان القيومات في تحت فائقة وبين  
أخصها مصلحة ما يستعمل الجمارك من الرسوم والأجرة مواردة  
الجمارك من أجرة الأوزان المخال الذي يوزن لصفتي لإزالة  
من الوجه الأول قد أودعتم الجمارك أنها مكتبة في مصلحة  
الرسوم بالأجزاء التي أودعها هذا فعلاً عن أن الأشياء  
المفردة عليها رسوم جمارك لا يكون عليها رسوم أخرى وعرض  
الوجه الثاني قد يرى أن الجمارك الجارية من قبلها وبها القيومات  
يطلق على السكة المحدد مكتوبين بالوزن الذي يحصل بالمصلحة  
وأنه لا صار الاستعمال من مصلحة التكاليف وبورسبمن  
الجماري بها في حجة أوزان القيومات وهو بناء على أي شيء  
مفردة إيداعها رقم ١٧ يوليو سنة ١٨١٦ نيرة ٤٦ بأنه قبل كانت  
حصلت عايات معها وبين نظارة الداخلية وعموم المصالحات  
والإبانات وغيرها في شأن مصلحة أوزان القيومات وأجرة  
مصلحة المحافظة إعادة فريسة البشارة من نظارة الخارجية  
بأرجح ٧ أغسطس سنة ١٢٥٠ نيرة ٥٩٦ يضمن أنه عرض

الكتابة على الاعيان الخدمية السنية صلتك الإرادة السنية  
بعدم أجرة الزبون نظراً لما سمع به الجمارك العالي لتسهيلات  
في المعاملات الجارية وسماً لا يأتي في ذلك من المصلحة  
وقد استسبب لدى المصلحة الخدمية بأن الجمارك يمدد على  
مصلحة رسوم من هذا المصنف باعتبار المخاض المصلحة باليمن  
وأنه عند حصول الشفاء أو مواريات في المخاض يمدد بمصر مخدماً  
بمصلحة الجمارك بواسطة أجرة تكسب السنية أو المصل  
اللائق يكون صار فريخ المم بها حتى يبيع به الطريقة  
القيومات التي تقع من أجرة المراجعة بواسطة الزبون وأنه  
في مصلحة ذلك جاري العمل بذلك المجدد إلا أن لهذا  
وكون المقصود المحافظة على التسهيلات الجارية بغاية الرضا  
مع المراجعة لا لايس المتفرق الصريحة حيث أدت القيومات  
المذكورة في من إريادات الممالك إضافة الجمارك يحصل حجة  
جمارك عليها فلا يسوغ تكليف أربابها بوزن ودفع حجة  
وزن ما لم يكن برغمهم نظرياً عملية الزبون وعلى هذا بحيث  
اللازم في مصلحة الأوزان أن القيومات التي أجرة بوزن  
بواسطة تجرى وبها وأخذ الأجرة المراجعة عليها ولم يجرى  
لمصادركم الأجرة على وجه ما توخى ولوزان المكتبة بها  
صورة ترجمة تقرير سيوراء ومقتضى عدد ١٠٨ أرسلته  
فهم ١٠ - حجة ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ ٦ أكتوبر  
سنة ١٨١٦ نيرة ١٠٦ بخصوص أوزان القيومات - قد تم كورد  
القالية مكتبة الفريكة الجمارك رقم المارث سنة ١٨١٦ من أجرة  
بهرت وبسبون برغمهم الغير للمصلحة بعدم أجرة حجة  
قيامة على القيومات الواردة إلى ديباط كالمجاري وبورسبمن  
وغير من هذا المحافظة بأن مع صدور مقرر المالية الرقم  
٢٤ فبراير سنة ١٨١٦ الثاني على أن البضائع ولزاد الممالك  
الأجنبية لا يسوغ تكليف أربابها لا بأجرة وبها ولا بدفع  
أجرة الزبون عما حال دفعها من مراكز الممالك والحقين بأجر  
من ولزاد الممالك الأجنبية لا بد من كية القول من الزمان  
بدفع الضمان ما دام تكون القيومات المذكورة من القبل  
الموضح مع ذلك المنشور وأنه إذا كان كذلك وجه آخر نداء  
القالية مع فريضة إعادة المحافظة رقم ٢٦ ربيع الأخرى  
١٨١٦ نيرة ٦٥ بأنه بالتأريخ مع مصلحة حجة الأوزان من ذلك  
مع مواردة الأجرة طبق منشور المالية أعاد عدم علم وبوردد  
قيومات إلى القيومات المذكورة وأن المعلوم أنه في بحر  
سنة ٨٠ الفريكة ورد القيومات من طريق جمارك ديباط لاسم  
المخاض جمارك بأكر وكل سمه وأعيان روسي وردت استغادات  
أمر الجمارك بطلب تعيين قبالة من المحلة لأجرة الزبون  
ومع الأجرة بتدريج الكتب اللازم من أجرة الزبون إلى  
الجمارك لأجرة أصوله وأن من ذلك علم بمصلحة أن المحلة  
غير جارية تكليف أرباب المم بوزن بل مويست طلب  
الجمارك وأنه بالتأريخ بمصلحة المحافظة وجدته بين صدور استغادات  
لما من عموم الجمارك أعضائها رقم ١٤ شبان سنة ٩١ نيرة  
٢ مستغاد وزن المم التي برد لجمارك ديباط بمصلحة القالية  
إصحاب الرخصة ودفع الممالك المقررة عليه للمزاد أسوأ الجمارك





## ملوحات

الحكومة لاسر باعادة العمل احتجاجا بان الضرائب التي وضعت فلم الشعب بادائها بكل سهولة واليك معنى بعض ما ورد في الامر العالي القاضي باعادة العمل قال — حيث انه تاتي لواضي اليد على الاطيان الممسوحة زرعها وسهل عليهم القيام باداء ما عليها من الضرائب المختلفة التي التي اسماها منها ما هو ٢٥ قرشاً صافاً ومنها ما هو أكثر الى ١٠٠ قرش صافاً فقد صار من الواجب تقرير الضريبة المقاربة على نوع ملائم لقيمة الأرض وذلك فقد اقتضت ارادتنا السنية ابقاء الضريبة التي قدرها ١٠٠ قرش على حالها وزيادتها للضريبة التي قدرها ٢٥ الى ٣٠ وجعل الضريبة التي سعرها ٣٠ خمسة وثلاثين وزيادة الضريبة التي سعرها ٣٥ الى ٤٠ وعلى جراً حتى تبلغ الضريبة التي قدرها ٨٠ سميتها اما الضريبة التي سعرها تسعين ليصير ابقاؤها على حالها — فيما سبق يتفحص لنا جلياً وجود مبدأ مرجح قاض يوجب وجود نسبة بين سعر الضريبة وبين قيمة الأرض على اننا لم ننتري في الامر العالي المشار اليه على شيء يبيننا عن القيمة المتقصي وجود نسبة بين الضريبة وبينها هل هي قيمة الاطيان من حيث الحقن الذي تساويه اومن حيث غلتها وكذلك لا تدري بمعدل نسبة الضريبة لقيمة التسمية اهي ربعها ام ثلثها ام اكثر ام اقل — سألنا اننا لو اردنا الاستناد على ما ورد في الامر العالي الرقيم سنة ١٨٥٦ الصادر في شأن الاطيان المفروض عليها ضريبة تنقص عن ٢٥ قرشاً التي نزل اردنا بها على الاقل لوجدنا ان النسبة بين ضريبة هذه الاطيان وبين غلتها كسبة ١ — ٤ يد ان الامر العالي القاضي بزيادة الضرائب قد جعل الضريبة التي قدرها ٢٥ قرشاً ثلاثين فصارت نسبة الضريبة الى الغلة عتب هذه الزيادة كسبة ٣ — ١٠ اي ان الضريبة زادت بينما ان النسبة التي كانت موجودة بين قيمة الضريبة المفروضة على الاطيان الاكثر ايرادا وقدرها ٩١ او ١٠٠ قرش بقيت على حالها اي معادلة لسلس غلة هذه الاراضي لعدم زيادة قيمتها كما قلنا — ثبت اذا انه لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند عليها في تقدير الضريبة بل ان اسوالاً وقتية كانت تفخذ اساساً يعني عليها الملك اهي اخذوا ارادته ويزيد ذلك ما ورد في

الامر العالي المشار اليه حيث قال ما ملخصه — لكن بالنظر لوجود الطيان وضع عليها ضريبة قدرها ٢٥ قرشاً لا تسمح عليها بزيادة الضريبة المفروضة عليها — وحيث انه يوجد الطيان مفروض عليها ضريبة قدرها ٥٠ قرشاً الا انها مع ذلك تتحقق لان يرتبط عليها ضريبة قدرها ٦٠ او ٧٠ قرشاً — وحيث انه لو التزمنا الاحكام والاحوال المذكورة آنفاً في تقدير الضريبة المقاربة بدون اعتبار اهمية الخارج لم يخل الامر من ظلم البعض لخصه البعض الآخر — فلهذه الاسباب قد اصدرونا امراً هذا اليك لكي تجزوا تقرير الضريبة بكمية عادلة مع مراعاة قيم وصفات الاراضي بحيث ان يتيسر الحصول على ضريبة لا يزيد متوسطها عن ٦٠ او ٧٠ قرشاً على وجه العموم — ويرى القاري من مطالعة هذا الامر ان كثيراً ما وردت فيه هذه المباداة (اهمية الخارج) وان النسبة المتقصي وجودها بين الضريبة والخارج لم يبين مقدارها وقد رأينا ايضاً ان الضريبة يجب ان تفخذ اساساً في تقديرها اهمية الغلة على انه قد حذر انكارنا ما جاء ختاماً للامر العالي المشار اليه الا وهو وجوب الحصول على ضريبة يكون متوسطها ٦٠ او ٧٠ قرشاً ولا يخفى ان في ذلك ما يحصلنا على ظن ان هذه الضريبة كانت تعتبرها الحكومة انها في مصر ضريبة تخصيص ولا يمكننا تخصيص ان التقدير ووضع الضريبة حصلنا بطريقة خالية من الظلم لاسيما ان الذين نيط بهم اجراء هذه الاعمال هم مشايخ البلاد وعمدها وفي الحقيقة ان تشكيلات الاعمال تعددت ورأى الخديو ان لا واسطة لديه يستعملها لاجراء هذه الاعمال الا التي كانت مستعملة منذ القدم فاستقصد من هذا الهم اجراء هذه الاعمال ان يراعوا في اشغالهم جانب القيمة والصدق واحكام الديانة وحسب ان ذلك زاجرهم عن التي ومنع لهم من الفش واما ان اورد هنا بعض ما جاء في الامر العالي الصادر في هذا الشأن لا يبين به ما كان يتخلل في ضمير الخديو من نوايا حميدة ومقاصد ظاهرة مما ليس يبيحه احد القائل — وان جل مرادنا ان نلزمو في اعانكم جاني الحق والعدل وان نجنبوا الفش في اجراء التقدير فانبعنا

(١٨٦١) صدر امر عالي بمخصوص ضم القرش  
تضمن على الاموال الخراجية والشرعية ثم صدر امر  
في ١٨ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) باستئناف  
تقدير القرية الخراجية واليك بعض ما ورد في  
الامر العالي المشار اليه وفي انحصار المرفوق به قال  
في المحضر لند عمل القاضي والداني ان سمو ولي النعم  
الحديوي المعظم وجه ولا يزال موسجا جل عنايته الهياه  
لتحسين حالة الاهالي وفروة البلاد ولاختصاص كل ما فيه  
تقدم احرمان وازيادة الرفاهية وانتشار الامن اهـ  
ثم بين الامر العالي ان رغبة الحكومة في الوصول  
الى هذه الغاية هي التي يستلزم على اقتراض مبالغ لوفاء  
ما كانت اقرارته الحكومة السابقة لتقوير الفلاح  
من عملية السفرة التي كانت مفروضة عليه نحو شركة  
ترعة السويس تلك السفرة التي كانت مأمنة له من  
السعي في تحسين حالته ومن تفرغه لشؤون ارضه  
الى غير ذلك من الكلام ومن ضمن ما جاء في الامر  
العالي المشار اليه في شان الاعمال القائمة التي قامت  
بها الحكومة شغفا بزيادة الامن وايجاد ثروة  
الاهالي ما معناه ان سمو الحديوي المعظم قد شكل  
وامس اشياء من شأنها زيادة تقدم ورفاهية البلاد  
وتنظيم العدل الى ان قال بعد ايراد ما كان لم يزل  
في نية الحكومة اجراء من الاعمال القائمة على البلاد  
بالنفع والخير ما معناه — وان ارب الاصلاح الذي  
استلقت النظر والى بنوع خاص واهتم به الجانب  
المعظم ووجه اليه كل عنايته الموقية وموضع القرية  
الخراجية على اساسات جديدة كالة للعدل ولعمد  
الفسق في تقويرها اهـ ثم جاء فيه ما يقيد صدور  
الامر لمتقني الاقاليم البحرية والقبطية بتكليف  
مشايخ وعمد كل من المراكز بتقدير قيمة القرية  
المقاربة لمتقني فرضها على اراضي النواحي الواقعة  
في دائرة اختصاصهم بتقدير عادل لا مبنيا على ما تعطيه  
كل ارض من الاميراد مع تقويمهم بزيادة قيمة  
القرائب التي سبق فرضها او تخفيضها الى ان قال فانهم  
(أي المشايخ والعمد) ادرى من سواهم بمجالة الاراضي

ذاكر في سبل الفكر فقط قال لم اخرج في خلاف هذا على ما في  
من هذا القبيل

ظهورها الظل والجور واعلموا ان اصرافكم ولو بقدر ذرة  
عن جادة العدل والعدل يحكمكم ثمة تنقل كواهلكم  
يوم الحشر يوم يأتي الدين المادل الاثالي الذي لا  
تؤثر عليه الخيرات والاموال وقد بلغت لكم النصيحة  
وعصفت خالص التمع وتخلصت بذلك من ثمة اعمالكم  
فلان ظلم فائز المستولون يوم يتجادل كل نفس عن  
نفسها ويوم لا تحصل وزارة وزر اخرى اهـ — ولا  
ادري اثر هذا الكلام على الذين يطلوا بهذه الاعمال  
فالتموا جانب الحق وتمسكوا بالعدل والانصاف ام  
لا لاني اعني اهل انهم ان كانوا ساروا في هذه الغلطة  
في بادي الامر لم يستطرونها حتى يوم ٢٦ جمادى  
الاولى من سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وفي الواقع فلان  
الحديوي اصدر سيده ذلك التاريخ امرا حاليا قضى  
بتقصيص الويريكو والجزء لقروض من هذه القرية  
على الاطيان الخراجية بين كل المديرات بنسبة  
اهمية كل منها ولا ريب في انه لم يصدر هذا الامر  
الا لانه من تعامل المشايخ والعمد وارثكهم  
الظلم ونجحهم الى الفسق يوم قلما يتنا على امره  
الصادر سنة تاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦)  
بولعون الفردية بين اراضي المديرات كلها — ولقد  
نشأ عن تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ٢٦  
جمادى الاولى من سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) الذي اشارنا  
اليه خلال في قاعدة القرية المقاربة للموقع من تحصيل  
كل الاراضي الخراجية مبلغا مصادره ضريبة تختلف  
ماهيها اختلافا عظيما عن ما هي القرية المقاربة  
فان القرية التي قضى الامر المشار اليه بتقصيصا  
هي اشبه بقرية موشوعة على الايراد وكانت قبل  
صدوره موشوعة على منفعة الاراضي الخراجية  
وصارت عقب صدوره على نفس الارض الخراجية  
على وجه العموم (١) — وسنة ٩ محرم سنة ١٢٧٤

(١) قد ورد في امر عال صدر في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨)  
ما معناه ان الخلافة على القرية التي فيها البلكين الذين تركوا  
القراره عام ١٢٦٦ قسم لم سريا على عدة ثلاث سفحات ما اعلم للخدمة  
ان كليا من مدعيها اما اذا لم يكونوا من مدعيها هذه الخلافة ورد ام  
من طرفه للخدمة باحبار كل سنة ثلث ايام اهـ — وبطلان في  
سنة ٥٥ اصبت خلافة رضية على القرية المقاربة على ابي له اسديس  
قيمة هذه الخلافة ولا تسبها الى القرية واقرل حنا اهـ خلافة اقباء  
حكم صدر من سراج الى القدرام الى ان هذه السابعة وكانها تارة  
يرضن للاهالي ما يرضونه عليهم من الخلافة وطورا لا يرضونها طورا



— وقد كان من شأن الاسمين المألين الذين اشترى اليها انهما جلبا ارتباكا في الضريبة العقارية التي كانت مقرونة فلم ترض الاهالي ولا المشايخ ولا احمد وراثت الحكومة ذلك فالتفتت القصة لاجراء تعديل جديد في الضريبة العقارية فتقدمت في هذا الشأن الى مجلس النواب الذي التأم سنة ٦٦ باسراخديوي فاسدر المجلس قرارا باجراء تعديل جديد واما خديوي في غرة محرم سنة ٨٥ (١٨٦٨) اسراخا بالتصديق على هذا القرار — وكان القرار الذي اسدره مجلس النواب مرفوقا بلائحة من مقتضاها ان الاعيان الذين يكفون باجراء التعديل المذكور يكونون ستة في كل قسم ويتقنون عسرة احيان للمديرية كلها وان الاعيان الذين ينتقون الوجه العمري يكفون بتقدير قيمة الضرائب المختصين ويطا على احيان الوجه المذكور على انهم لا يسوغ لهم ذلك فيها خاص احيان المديرية التي هم منها ويتبع القاعدة نفسها فيما يخص المربان الوجه القبلي والاعضاء الذين ينتقون بتقدير الضرائب على احوالهم — وقد حكمت اللائحة المذكورة باناطة مراقبة هذه الاحوال بالمديرين ومفتشي عموم الاقاليم ولم يرد فيها في شأن الاساس للتفتي الاستناد عليه في تقدير الضريبة الا بالمع ليل فان اللائحة قالت بهذا الصدد ما معناه يقدر الاعيان قيمة الضريبة بمراعاة درجات الاراضي من الجودة وطبقاتها اه — على ان اللائحة المذكورة كتبرها من الاوامر لم تستوف الايفاس بل لم تات بها بتبذالابها فاه لم يرد فيها شي يوضح عن النسبة المختصين وجودها بين الضريبة ودرجات الاراضي هذا وقد تغفل القاري ان التصديق على ذلك فوز تحفظ نتيجته اساسا في تعيين درجات الاراضي من حيث تفاوت بعضها عن بعض في كثرة اليراد وكيفما كان الامر فالسئلة مبهمة مثبته ولقد تكلمت في هذا الموضوع مع كثيرين من الاعيان رغبة في استجلاء الحقيقة فظهر لي من اجوبتهم انهم لم يفهموا ما المراد من هذه العبارة وهي درجات الاراضي وانهم كانوا يصنفون في هذه المسئلة بكنية ظنوها انها هي حقيقة المقصود لما من جهة التمييز بين الاراضي من حيث درجاتها فوم لا يظنون هل استندوا في هذا العمل على درجة كل ارض من

حيث ما تساويه من اشئ ام من حيث ما تعطيه من اليراد ام على غير ذلك من الامور — واطن ان كلمة «درجات» الارض اخذت من بعض الاوامر المالية المدونة في شأن المشرفان الاراضي الشرية كانت منقسمة الى طبقات مختلفة وان الشعب اخذ هذه الكلمة واستعملها وفي الواقع فان الاوامر الخاصة بتقدير وزيادة الضريبة الشرية كانت تنقسم هذه الضريبة الى درجات لكل منها اسما خاصة بها كما سترى — هذا وان الفلاح كثير من افراد الشعب التي لم تزل في حالة الطفولة غاشمة للظلم سريع الادراك للقوانين البسيطة التي لا يستلزم تنفيذها الا تشييل العقل في المضاهاة والمحاولة ولما كانت الارض الشرية قد قسمت في بادي الامر الى ثلاث طبقات ثم الى ستة وكانت اسعار الضرائب الخاصة بكل طبقة مرموقة ومعينة من قبل تقريرها لكان يسهل على الاهالي الذين يخطبهم الفرز اي مشايخ البلدا ومقيمين دواها في الارض بين الحقول تميز الاراضي وتبين درجاتها من مجرد النظر وعلى نوع ما بالسلفه — ولما كانت الحالة هي التي اشترى اليها كان لا ينشأ في منفعة الاطيان الخراجية من ان يميلوا ويتوقوا الحصول على ما كانت حاصلة عليه الاطيان الشرية وهي الحالة التي ذكرناها وان كان يتناوب وبين استيفاء الكمال بين عظيم فانها كانت لامشاحة خيرا من التذبذب الذي كانت لا تقبل منه عملية تقدير الضريبة على الاطيان الخراجية — وقد اعتب صدور قرار مجلس النواب الذي نحن في صدده حصول فوز الاطيان او بالمرى تقرير الضرائب تقريرا جديدا وهو التفرير الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم حصل فيه زيادة بعض الملاوة على الضرائب — والله لا ولا الاولي وضمت بقتضى اسرارال صدر في ٨٥ صفر سنة ١٨٦٨ (١٨٦٨) بالتصديق على قرار صادر من مجلس النواب باضافة السمس على كافة انواع الاموال مدة اربع سنوات — هذا وان الامر المالي والقرار قضيا بتعجيل الملاوة ابتداء من سنة ٦٧ اي انها اعطيتا لاسرا به مفعولا يسري على ما مضى — ثم صدر قرار من المجلس الخصوصي بملاوة لائحة مشرة على الاسوال الخراجية فغير المبالغ المتصورة



## ملوكات

في المنافع العمومية من جسور وترع وغير ذلك وصدق الخديوي على هذا القرار بأمر عال أصدره في ٣٠ ربيع الأول سنة ٨٩ ( ١٨٧٠ ) — ثم صدر في ٢٥ رمضان وفي ٨ شوال من السنة نفسها منشوران من المالية قفيا بان علاوة الشرة في المائة تكون من كامل مربوط قرش الاطيان الخراجي والشعوي فشا عن هذه الدلاوات الثقيلة المتنامية ان اصبح المزارع غير قادر على اداء القرية التي اثلثت كاهله فتراكمت الخسائر وزاد مقدار الدين السائر المطلوب من الحكومة — في ٢ جمادى الاولى من سنة ٨٨ ( ١٨٧١ ) اعرب مجلس النواب في قرار أصدره عن رغبته بصور الامر بتعديل ضرائب الاطيان الخراجية وهذا القرار يستحق الذكر من جملة وجوده فقد بداه مجلس النواب بالنسبة من عدم صحة وضبط التقدير الذي اجري سنة ٦٨ وقد ورد فيه في هذا الشأن ماسانان القرية قدرت اذ ذاك على اساس فاسد وبكيفية غير عادلة وفي ذلك ما يحتمل على العرض للاعتاب السنية عن وجوب اتخاذ ما من شأنه ملافة الحال اه — اما الاوسطا التي اشار بانها في مشروع الامر العالي لغربية محمية وذلك ان المجلس عرض على الخديوي امورا اخذت برمتها من اللامحة التي صدرت في هذا الشأن عام ٦٨ الا وهي تلك اللامحة التي اوبيت لتعلم مجلس النواب منها احتياج ما ين العمل بها اهل نتائج وخيمة على انه لم يجل الحال من تعيين مجلس النواب لمشروعه بعض امور جديدة فبرى منه ظهور الرضة والميل الى فرز الاطيان الى درجات متشابهة على نوع ما بحيث يمكن ضم بعضها الى بعض لوانتفتت الحال وقد ورد في القرار في هذا الشأن ما مناه قال — قد قرر مجلس النواب بعد المناقشة وضع قاعدة جديدة للاستاد عليها في فرض القرية المقاربة الخراجية بحسب حالة كل قطعة من الارض وبمراعاة درجات الاراضي في الوقت الحالي اه ثم ورد في القرار المذكور ما يقتضي بالجملة هذه الاعمال في اثناء السنة على ان ذلك القرار لم يخرج الى حيز العمل بل بقي بصفة مشروع — ثم انه صدر في ذلك الوقت قرار من المجلس نفسه بخصوص اضافة السمس على الاموال قطعية لقيام بالمصروفات

الجزائية على ان المجلس حفظ لنفسه الحق بان يخص كل سنة ايرادات ومصروفات الحكومة وقد صدر امر عال في ١٤ جمادى الاولى ٨٨ ( ١٨٧١ ) بالتصديق على ما ورد في القرار المذكور — على ان مجلس النواب لم يستعمل ولموسة واحدة واحتفظ لنفسه من الحق في تخصيص اعمال الحكومة او بالمعنى جساباتها — ولا افترت الحكومة كل الوسائل التي لديها من فوز الاطيان وتقرض ضرائب ومعناها زيادة القرية ومن علاوات وبارات اضافية ملل خزائنها رأت ان تقتضي الى عمل قرض مع اهالي البلاد — ولا يخفى ان السلفات من سدات الثروة ومسيبات الفتي البلاد التي نشر المذل فيها لواء وامر فيها الناس شر الظلم وانحلف على ان الحالة ليست كذلك في البلاد المصرية ونحوها حيث تولدت الاسباب وتصدت الموانع الحالية دون نجاح عمليات مالية كاتي اشرا اليها ولذلك استحال الفرض الذي قررت الحكومة اجراءه الى قرض جبري بعد ان كان في صورة اتفاقية ابرمت بين الحكومة والاهالي ونجح عنه نتائج وخيمة اذ اعدم المزارعين اموالهم قطعية — اصدر الخديوي لامحة للقبالة في ١٣ جمادى الاخرة سنة ١٢٨٨ ( ١٨٧١ ) جاء فيها ما معناه من بدفع المقابلة عن مربوط مال او عشور اهلها ست سنوات برفع له قيمة نصف المربوط عليها والحالة هذه رفعا مستمرا اه وجزوت اللامحة للاهالي دفع المقابلة على احيائهم تدريجيا وبمعدل الربع اي رفع الاموال ستما نسبيا لحاسبة من يدفعون المقابلة تدريجيا بحسبه — على ان معظم واضعي اليد على الاطيان الخراجية ابروا الانتفاع بالفوائد التي وضعت بها اللامحة المذكورة من دفع المقابلة لماسبب امجاسهم فهو ان لم يكن شيق ذات اليد فلا تملكه — الا ان الحكومة ما كانت لتثبت على فشل ذلك انها لما رأت عدم اقدام التوم اصدرت امرا بتاريخ ٢٣ ربيع اول سنة ١٢٩١ ( ١٨٧٤ ) باجبار كل مالك ارض على الاشتراك للامحة المتألفة وقد جاء في الامر العالي المشار اليه ما نصه ، يتجدد دفع الباقي من المقابلة من ابتداء توت سنة ١٢٩٠ على اثني عشرة سنة باوقات متساوية اه — وقصارى القول ان لامحة المقابلة دعت معظم

المالكين الى ان بلغوا مدة اثنتي عشرة سنة علاوة على الضرائب التي تقدرت سنة ١٨٦٨ تولي نصف تلك الضرائب مع ان الضرائب المذكورة نفسها كانت قد زادت سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ ستمس وعشر ثلثها — وهذا وقد اجابها سبق ما نشاء عن هذه اللامحة من تقدم مسئلة ملك عين الارض فقول الآن ان النتيجة التي حصلت تنوق كثيرا ما اتفق من المال في سبيل الوصول اليها فليس المصريون بما تالوا على غير قصد منهم بدون كبير اتفاق ولقد تقدمتهم ام في السعي وراء ما ادركوه مكرهين فبئلت في سبيل ادراك ما يملكه ما هن وما هن ولم يزلوا مال ولا اكوع ذلك فلم تصل الى المقصود الا بعد ان رويت الاتار والاراضي من حماء ورجالها — وفي ٧ ماي من سنة ١٨٧٦ صدر امر بالغاء لامحة المقابلة وقد اعيدت ثانية في ١٨ اكتوبر من السنة نفسها هذا وان المبالغ التي دفعت ابتداء من هذا التاريخ لم يحصل رفع اموال بسببها واستمرت لامحة المقابلة سائرة الى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ فصدر اذ ذاك امر حال بالقائها ثم صدر امر آخر في ١٧ ايلول سنة ١٨٨٠ بالقائها قطعا وذلك عقب من قانون التصفية فاجيدت مقادير الضرائب اي اصحابها الى ما كانت عليه عام ١٨٧١ اي قبل صدور اللامحة المذكورة — وهذا وان قانون التصفية بتخصيصه ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري للتوزيع على الاراضي التي دفعت عنها المقابلة بربع جز من الاموال السنوية قلنا ان قانون التصفية بتخصيصه هذا المبلغ تلك النهاية اعتبر ان المقابلة التي دفعت هي خاصة بالارض نفسها — وان الحوادث السياسية التي طرأت في غضون السنتين الماضيتين والوجهات المتعددة والمتنافسة التي وجهت اليها الاعمال والتبصيرات الكثيرة الموجودة في تبرع حسابات المقابلة لا بد ان تؤجل تصفيتا على ان للظنون بان الحسابات المذكورة سيصدر انهاؤها في سنة ١٨٨٣ والاربع انه مخصص للاراضي التي دفعت عنها المقابلة مبلغ سنوي يوازي واحد ونصف في المائة من قيمة المقابلة المدونة عنها يخصم لما رضاء من الاموال

(١) ان وجدت المرأة زوجها ميتا لا يندرج على انها في القبل ولم يكن حاله ميتا وقد النكاح فلها ان تطالب الفريق فيها ويده اذا لم يرض به — واذا وجدت على ملك الصلة ولم يتخصص رسما فلا يسقط حقها لا قبل المرافعة ولا بعدها (٢) ٢١٦ اذا راضت المرأة زوجها المتاحك وادعته عن وطيلت الفريق يسأله المتاحك فان صدقها وازواجه لم يصل اليها بوجه سنة كاملة فبره بجهت بهارضان فاحكامها بوجهها وطيلة غير ان فاب لم يرض لا بوجه ولا بوجه ولا بوجه ورضها ان كان لا يستطاع معه التوافق — وانها لا تسقط بين المتحصرة الا اذا كان الزوج مذكورا او ميتا او فان كان كذلك فاجدوا ما يهبر من حين بلوغه او وفاة او لك احرامه (٣) ٢٠٠ اذا لم يصل الزوج لاسرته ولا مرة في سنة الاجل المقرر وعادة المرأة شاكاة الى المتاحك بعد انقضاء طلبة الفريق باسم المتاحك بطلانها فان الى فريق فيها وقد الفريق حلال لا لسقط — ولو وجدته مجهولا جاملت ذلك وقت النكاح وطيلت مذاربه يفرق فيها لقال بدون اقبال (٤) ٢٠١ اذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالصلة والى الوصول اليها قبل التاهيل او بعد حين المتاحك امران من بين باقي من لكلف عنها فان كانت ثوبا من الاصل او بكر او ثوبا في ثوب بحق الزوج بمسبه ولو ادعت المرأة وطال بكارتها بغيرها فان حلف مسقط حقها واذا انكر من الويد او ثابا في بكره ان كان ذلك قبل التاهيل بوجه سنة كامل في المدة السابقة وان كان بعد التاهيل بغير المرأة في مجلسها فان اضرارت الفريق يفرق بينهما وان حدثت اضرارت الزوج وانقضت اضرارها احد من مجلسها قبل ان يتحل بطل اضرارها (٥) ٢٠٢ الفريق بالصلة وضربا لا يترتب عليها حق المرأة بل اذا تراضت في الويد على التزوج ثابا على الفريق جاز لما ذلك في الصل وبعدها — ولا يبرأ الزوجان في الفريق بالصلة وضربا

(١) انصت صفة الحسابات المذكورة وبعض الاراضي التي دفعت عنها المتاحك مبلغ واحد ونصف في المائة قطع ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ورواه من ذلك الثلثة كلها في مدة خمس سنوات (٢) الفريق

## فرقة اصلاحية

— ٣٣٣ —

## فرقة اصلاحية

### ملوكات

فرقة — (في الفرقة بالردة)

(م) ٢٠٢ اذا اردت احد الزوجين عن الاسلام المنسج الكناك واصلت الفرقة بينهما الحال بلا تصرف على الشفاعة والفرقة تسع لتصل من طلاق (م) ٢٠٤ بحرية الفرقة ترتفع بالارتضاع السبب الذي ابدلها فانما جدد المزد اسلامه جازله ان يحدد الكناك والمرأة في البعد لو بعدا من غير محال وتغير المرأة على الاسلام ويجوز الكناك بعد بغيره ما لم يكن طلقها ثلاثا وهي في البعد وجوبه بار الاسلام في هذه الصورة فصر عليه حرة بعدة بتكاثر زوج آخر (م) ٢٠٥ اذا اردت الزوجان معا او على الصواب ولم يزلوا سبقهما في اسلامه كلك على الكناك فانما بينهما وانما بعد اذا اسلم احداهما قبل الآخر (م) ٢٠٦ اذا رعدت الزدة بعد الدخول بالمرأة خفية او سكتها كالمهراساء رعدت الزدة معها او من زوجها (م) ٢٠٧ وانما رعدت الزدة قبل الدخول فان كلفت من قبل الزوج فلها نصف المهر المنسج او الخعة ان لم يكن مهر مسير وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر وان لم يملكه (م) ٢٠٨ اذا مات المرد في حق المرأة لمصلحة فانما تركه سواء اردت في حاله صه او في مرض موته (م) ٢٠٩ اذا رعدت المرأة كان ردها في مرض موته او ماتت وهي في البعد معها زوجها المسلم وان كلفت ردها وهي في الصحة وماتت مرتد فلا تسببه له في ردها

فرقة — (ز) طلاق المريض — عدة —

مهر — نسب

فرقة اصلاحية — (قرار نظارة الداخلية سنة ٢٠  
(الكلبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في ٥ يناير سنة ٨٩ بمجلس الفرقة اصلاحية تحت مباشرة مفتش عموم السجون وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٧ أكتوبر سنة ٨٩ بفصل بتفتيش عموم السجون والبيانات من قسم الضبط والربط قرر ما هو آت (م) ١ الفرقة اصلاحية وميزانيتها تخضع بتفتيش عموم السجون والبيانات (م) ٢ صار تسمية وتلفظ جناب الدكتور كركوشاتك مفتش عموم السجون والبيانات والفرقة اصلاحية

فرقة اصلاحية — (امر حال رقم ١٠٠ سنة ١٣٠٢  
(٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

في مري تشه بدين صالحة ولا ماري ولم يوجد من يثبت حسن سلوكه وافق القوسيونات واتفق الاصلية بالديريات وجود شهادات قوية لم تقع عليه جنابة ولد ضبطه تطرأ بما كرت فانما جدد المزد اسلامه جازله ان يحدد الكناك والمرأة في البعد لو بعدا من غير محال وتغير المرأة على الاسلام ويجوز الكناك بعد بغيره ما لم يكن طلقها ثلاثا وهي في البعد وجوبه بار الاسلام في هذه الصورة فصر عليه حرة بعدة بتكاثر زوج آخر (م) ٢٠٥ اذا اردت الزوجان معا او على الصواب ولم يزلوا سبقهما في اسلامه كلك على الكناك فانما بينهما وانما بعد اذا اسلم احداهما قبل الآخر (م) ٢٠٦ اذا رعدت الزدة بعد الدخول بالمرأة خفية او سكتها كالمهراساء رعدت الزدة معها او من زوجها (م) ٢٠٧ وانما رعدت الزدة قبل الدخول فان كلفت من قبل الزوج فلها نصف المهر المنسج او الخعة ان لم يكن مهر مسير وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر وان لم يملكه (م) ٢٠٨ اذا مات المرد في حق المرأة لمصلحة فانما تركه سواء اردت في حاله صه او في مرض موته (م) ٢٠٩ اذا رعدت المرأة كان ردها في مرض موته او ماتت وهي في البعد معها زوجها المسلم وان كلفت ردها وهي في الصحة وماتت مرتد فلا تسببه له في ردها

فرقة اصلاحية — (امر حال صادر في ١٦ فيربر سنة ٨٩  
(م) ٢٠٢ اذا اردت احد الزوجين عن الاسلام المنسج الكناك واصلت الفرقة بينهما الحال بلا تصرف على الشفاعة والفرقة تسع لتصل من طلاق (م) ٢٠٤ بحرية الفرقة ترتفع بالارتضاع السبب الذي ابدلها فانما جدد المزد اسلامه جازله ان يحدد الكناك والمرأة في البعد لو بعدا من غير محال وتغير المرأة على الاسلام ويجوز الكناك بعد بغيره ما لم يكن طلقها ثلاثا وهي في البعد وجوبه بار الاسلام في هذه الصورة فصر عليه حرة بعدة بتكاثر زوج آخر (م) ٢٠٥ اذا اردت الزوجان معا او على الصواب ولم يزلوا سبقهما في اسلامه كلك على الكناك فانما بينهما وانما بعد اذا اسلم احداهما قبل الآخر (م) ٢٠٦ اذا رعدت الزدة بعد الدخول بالمرأة خفية او سكتها كالمهراساء رعدت الزدة معها او من زوجها (م) ٢٠٧ وانما رعدت الزدة قبل الدخول فان كلفت من قبل الزوج فلها نصف المهر المنسج او الخعة ان لم يكن مهر مسير وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر وان لم يملكه (م) ٢٠٨ اذا مات المرد في حق المرأة لمصلحة فانما تركه سواء اردت في حاله صه او في مرض موته (م) ٢٠٩ اذا رعدت المرأة كان ردها في مرض موته او ماتت وهي في البعد معها زوجها المسلم وان كلفت ردها وهي في الصحة وماتت مرتد فلا تسببه له في ردها

فرقة اصلاحية — (امر حال صادر في ١٦ فيربر سنة ٨٨  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر احدثها في ١٠ ربيع الاول سنة ٢٠٢٣ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٩) في عصوم من يملكون من الانثى بالامكان بالفرقة اصلاحية وانما في ١٤ اغتيال سنة ٢٠٢٣ (١٦ فيربر سنة ٨٩) حصل النظر في من يملكون الامكان بالفرقة المذكورة من خصائص القوسيونات والبيانات بالديريات والقوسيونات باقي المشكل بخاترة الداخلية — وبما على ما عرشفه عليها ناظر حاشية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظارة بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما موات (م) ١ كل من يملك عليه من هؤلاء الانثى بالامكان

- بالقوة الإصلاحية بين لجانها مع ملزمة في نفس الحكم الذي يصدر عليه بذلك من التوسيع ذي الاختصاص (م) ٢٠٢٢ المالح بالقوة المذكورة لا تنفس من شهر واحد ولا يزيد عن ثلاث سنين (م) ٣ كالة الانحلال المحكوم عليهم من التوسيعات المرجوة الآن أو التوسيعات اللدنة أو التوسيعات التي تنفذ في المدة الثلاثة بمرقة التوسيعات العالي المشا إلى بشرط أن يكون قد بدأ بمراحلة ما نص في المادة التالية من أمراً هذا
- فرقة — (ر) غريب (ق) ٣٣٦
- فرمان (تقليد) — (ر) تزوير
- فرمان كلفة (تنقيحات) — (ر) تركيا ٢٦ شبان سنة ١٢٥٥
- فرن — (ر) غريب (ق) ٣٣٥
- فرنسا — (ر) نصية ١١ يونيو سنة ١٩٧٩ تونس (الحق)
- فساد الاجارة — (ر) اجارة بمجلة ٤٥٨ — اجارة
- فساد الاشياء المؤمنة — (ر) ميكورتاه (ق) ٢١
- فساد عقد الكحاح — (ر) كحاح (ش) ١٨
- فصح — (ر) عدة
- فصح ايجار — (ر) افلاس (ق) ٢٢٢ — اجارة
- فصح البيع — (ر) بيع
- فصح التبع — (ر) تبعات وعقود (ق) ١٠٤
- فصح الزعم — (ر) زعم
- فصح سند ايجار السفينة — (ر) اجارة السفينة ابتداء من قسب ١٠٦
- فصح الشركة — (ر) شركة (ق) ٤٤٦
- فصح الصلح مع المفلن — (ر) صلح ابتداء من قسب ٣٣١
- فصح عقود التعهدات — (قانون مدني)
- (م) ١٧٢ تزول التعهدات بالصلح اذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن (م) ١٧٨ اذا صار الوفاء غير ممكن بتقصير المدين او حدث عدم الامكان بعد تكليفه بالوفاء تكليفاً رسمياً الزم بالتضمينات (م) ١٧٩ اذا انقضت التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفس ايضاً كالة التعهدات المصلحة به بدون اخلال بما يلزم من التضمينات مستقيها في نظير ما استحصل عليه غيرهم من المصلحة بغير حق
- فصح مشاركة السرق — (ر) مسافر
- فصح مشاركة الميكورتاه — (ر) ميكورتاه
- (ق) ١٨٩
- فتح الكحاح — (ر) كحاح — كفاة
- فتح عقد البيع — (ر) عيب غني — بيع —
- انتقال ملكية
- فتح عقد الكحاح — (ر) فرقة بالردة
- فصح — (ر) هناك العرض (ق) ٢٤٦ — ٢٤٧
- مخالفات (ق) ٣٥٠
- فصح — (ر) عيادة
- فصح — (ر) منقعة عمومية ٢٤ مارس سنة ٨٦
- فصح — (ر) تحفة ١٧ ب سنة ٩٨
- فصح البهائم — (ر) مخالفات (ق) ٣٤١
- فصح — (ر) بيع (م) ١١٢ — قسمة (م) ١١٢
- فصح موقوف
- فصح طارية — (ر) اسراء ١٢ اكتوبر سنة ٨٩
- فصح فصح — (ر) هناك العرض (ق) ٢٥٦
- فصح مؤخر — (ر) قانون ٣
- فصح يستوجب القسوة — (ر) قانون العقوبات ٢
- فصح البضائع المتقولة — (ر) وكيل بالحمولة (ق) ١٠٢ — ١٠٣
- فصح عضو الملاح — (ر) ملاح (ق) ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
- فصح الوديعة — (ر) امانة (ق) ١٠٢
- فصح — (م) ما قامتهم من الرسوم — (ر) ما قامتهم من الرسوم
- فصح — (م) ١٠٢ في تعريف علم الله وتسميه
- (م) ١٠٢ الله علم المسائل الشرعية العملية والمسائل العلمية اما ان تصلح بالامام وفي العبادات واما ان تصلح بالامام الدنيا وفي تضم الى ملكات ومعاملات وعقوبات فان الباري تعالى اراد بناء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو ما يكون بمذاق النوع الانساني وذلك برفع على اذواج المذكور مع الاثبات للبراءة والتنازل في ان بناء نوع الانسان لما يكون بدم انتفاع الانعام من الانسان بحسب اعتدال مواهبها للبراءة ١٧٢ و ١٧٣ الصناعة الى الدنيا والبراءة والممكن وذلك ايضاً برفع على الانسان والفساد بين الامداد والمنازل الى الانسان من سبحانه مدني بالطبع لا يمكن ان يهبط الى افراده كذا الحيوانات بل يحتاج الى الفانور والفساد بدم بسلطانية ومكان ان كل نفس بطلب ما يلازمه ويهبط على من ورامه لاجل بناء المنزل والنظام بهم موقوف من التحلل يحتاج الى اوائين مؤيد شرعية في الاموال واج وفي قسم المتكاملات من علم الله وفيها من الفهم من التعاون والفساد وفي قسم المتكاملات منه ولا استقرار امر الفهم على هذا المبدأ لزم ترتيباً حكماً الجراء

## ملومات

مسلطان رومی اعظمیا عمرًا بآرکاب احبها (پ) ۲۶ پندر  
 امون الثیرین (پ) ۳۰ حر الخشد اولک من جلب الخافع  
 (پ) ۳۱ الضر بدفع بذر الامکان (پ) ۳۲ الحامیه تزل  
 عتله الضرورة عامه او خاصه ومن هذا القیل تجوز الیج  
 بالوفاء حیث انه لا کانت الثیرین علی اهل بخاری مست  
 الحامیه ان ذلك انصار مرعا (پ) ۳۳ الاضطرار لا یصلح حق  
 الثیر بدفع علی ملة القاطع انه لو اضطر انسان من الجهرج  
 فاکل طعام الاخر یضمن قیمته (پ) ۳۴ ما حرم اعد حرم  
 اضطراره (پ) ۳۵ ما حرم لعله سر حظه (پ) ۳۶ العادة حکمة  
 یعنی ان العادة عامة کانت او خاصة فهل حکما لا یثبت  
 حکم شرعی (پ) ۳۷ لستلش الناس بحب الجبل (پ) ۳۸  
 المنع حاد کالمنع حقیقه (پ) ۳۹ لا یکر لیسر الاستحکام  
 بغير ازیان (پ) ۴۰ المحیطة بملک العادة (پ) ۴۱ انما  
 تحرم العادة اذا اضرحت او غلبت (پ) ۴۲ الفیرو قباله  
 الحاج لا للناس (پ) ۴۳ المروف عرفا کالشرط شرطاً  
 (پ) ۴۴ المروف یعنی التیتر کالشرط بدیم (پ) ۴۵ العیون  
 بالمرف کالعیون بالنس (پ) ۴۶ اذا صارض المانع والمضیض  
 بدیم المانع فلا یجزم الرمن الزمن لاضر ما دام فی المرفضین  
 (پ) ۴۷ الفایح تابع غداً علی حیوان فی بطنه حیث یصل  
 الجبین فی البیع تیما (پ) ۴۸ الفایح لا یزدر بل یلزم فالحیوان  
 الذی فی بطن الحیوان لا یباع مفرداً من ایه (پ) ۴۹ من  
 ملک شیء ملک ما حرم ضروراته غداً المشتري رجل داراً  
 ملک الطريق الموصول الیه (پ) ۵۰ اذا سقط الاصل سقط  
 الفرع (پ) ۵۱ الساقط لا یبرء کان المصنوع لا یبرء (پ) ۵۲  
 اذا بطل الشيء بطل ما فی حقه (پ) ۵۳ اذا بطل الاصل  
 بطل ما فی البطل (پ) ۵۴ بغير فی الفایح ما لا یغير فی غیرها  
 فلزولک المشتريه البایح فی فیض المانع لا یجوز ما لو ارض  
 جوفاً لبایح لیکل وبعه فی الطعام المانع لفضل کان لرض  
 لیسان المشتري (پ) ۵۵ بغير فی الفایح ما لا یغير فی الاصل  
 مثال ذلك ان مبة الحامیه لا یصح لکن اذا وبع  
 رجل حماراً من امر فاسق من ذلك الطائر سعة شایعة لا  
 تبدل الفایح فی حق البایح مع انه صار بعد الاختیار حصة  
 شایعة (پ) ۵۶ الفایح لم یصل من الاصل (پ) ۵۷ لا یلزم الفرع  
 الا بغير هذا وسببها شیء اخر لا یم انه یصل فیل الفایح  
 (پ) ۵۸ الضرر علی الرجة مفیوط بالصفة (پ) ۵۹ الریایة  
 الخاصة الحری من الریایة العامة فلیایه الفرع فی الوفاء اولک  
 من ریایة القاضي علیه (پ) ۶۰ اجال الکلام اولک من اعانه  
 یعنی لا یعمل الکلام ما امکن عمله علی منی (پ) ۶۱ اذا  
 صدرت المحفیفة بجان فی الجار (پ) ۶۲ اذا تضرع الجار الکلام  
 یعمل یعنی انه اذا لم یکن حمل الکلام فی منی حتی لو  
 جازى اهل (پ) ۶۳ ذکر بعض ما یجوز کذا کرکه (پ) ۶۴  
 المطلق یجری علی املائه الا ان یز دلیل التیید اعد اولک  
 (پ) ۶۵ الوصف فی المفسر لیس فی القاتب مضمر متلو  
 اراد البایح یع فرس اشبه حاضری فی الجیش وقال فی ایه  
 یمت هذا الفرس لادم فلیار الیه وقل البایح مع البیع ولما  
 وصف ادم واما لو یح فرساً غائباً ذکر انه اشبه وبالمال

وفی سم العیون من الله — وما قد وقع المباشرة بالوف  
 ملة الجله من المسائل الکثیرة الزفر فی المباشرة غب  
 استخراجها وجعلها من الکتاب المصنوع وقسمها الی کتب  
 وتلخیص الکتاب الی ارباب والایزاب الی فصول والمسائل  
 الذریعة الی بصره معیلاً بها فی الحاکم فی المسائل الی مذكر  
 فی الایزاب والفصول الا ان الخلیل من التیبة ندر ارجحها  
 المسائل الفقهية ان افراد کلیة کل مینا غایط وجعل المسائل  
 کثیرة وتلك الفیاد مسئلة مصرفة فی الکتاب الفقهية فتعد ادة  
 لا یات المسائل والیه الی بادی الامر وجب الاستنباط المسائل  
 ویکن وسیله لتفرد فی الاصلان فلما جمع تنوع وتسویر لفظ  
 فیه وحصرت ملة ثانیة فی الملة ماعی ما سیتی لم ان یصلی مة  
 الفیاد وان کان یثبت اذا الفرز یوجد من مضیلاته یعنی  
 المضیلات لکن لا یقتل کلها وعروها من حید الجهرج لما  
 ان یصلها یخص وید بصفاً امر

### (سنة بیان الفیاد الفقهية)

(پ) ۱ امر بمرقاصدا یعنی ان الحکم الذی یترتب علی امر  
 یکن علی مضیض ما هو المصنوع من ذلك الامر (پ) ۲ البیرة  
 فی الفیاد للفاصل والمایح لا للانطاف والمایح ولذا یجری  
 حکم الثیرین فی البیع بالریا (پ) ۳ البیون لا یزول بالفسخ  
 (پ) ۴ الاصل بایح ما کان علی ما کان (پ) ۵ الفرع بدیم علی  
 قدمه (پ) ۶ الفرع لا یکن فایحاً (پ) ۷ الاصل برایة الله  
 باذا ائلف رجل مالاً امر واخطأ فی متداره یکتوی القول  
 للفتل والبیع فی صاحب المال لایات اثر ادة (پ) ۸ الاصل  
 فی الصفات العارضة البدن مدلاً اذا اخطف فربکا المصاربة  
 فی حصول الرجع وبعده فاقول المصاروب والبیع علی رب  
 المال لا یثبت الرجع (پ) ۱۰ ما ثبت برمان یحکم بیعائه ما لم  
 یوجد دلیل علی خلافه غداً ثبت فی زمان ملک شیء لاعد  
 یحکم بیعاً ملک ما لم یوجد ما یزله (پ) ۱۱ الاصل اضافة  
 المحادث الی اقرب اولاته یعنی انه اذا وقع الاختلاف فی زمن  
 حدوث امر یسب الی الریب اولات الی الحال ما لم یثبت  
 نسیبه فی زمان بعد (پ) ۱۲ الاصل سنة الکلام المحیطة  
 (پ) ۱۳ لا حرج بالدلالة فی مثابة الصریح (پ) ۱۴ لا سماع  
 لا یجوز فی مورد النص (پ) ۱۵ ما ثبت علی خلاف القیاس  
 لغیر لا یأمن علیه (پ) ۱۶ الا یجوز لا یفرض علیه (پ) ۱۷  
 الملققة جلب التیسر یعنی ان الصعوبة مصیر سبب لتسهیل  
 ویزول التیسر فی وقت انقضاءه یتفرع علی هذا الاصل کثیر  
 من اقسام الفقهية کالفرض والمجیزه والجمهر وغير ذلك وما  
 جوزه الفقهية من الرخص والمقتضیات فی الاحکام الذریعة  
 مستقیم من ملة القاطع (پ) ۱۸ الامر اذا غایق اتبع یعنی  
 انه اذا ظهرت مشقة امر یرجع فی وجهه (پ) ۱۹ لا  
 ضرر ولا ضرار (پ) ۲۰ الضرر یزال (پ) ۲۱ الضرورات  
 تیج المخطورات (پ) ۲۲ الضرورات تقدر بقدرها (پ) ۲۳ ما  
 جاز لیسر یبطل برایة (پ) ۲۴ اذا زال المانع جاد الموضع  
 (پ) ۲۵ الضرر لا یزال بینه (پ) ۲۶ لیسل الضرر الخاص  
 لدفع ضرر عام یتفرع علی منع الطیب الجاهل (پ) ۲۷  
 الضرر الاصل یزال بالضرر الاصل (پ) ۲۸ اذا صارض

## فك الاختتام

لا يجوز لاحد ان يأتى مال احد بلاسب شرى (م) ٦٨ يدل سب الملك فام مقام يدل الفات (م) ٦٩ من استحل الفتي نيل اذنه عوف بجرمانه (م) ١٠٠ من سى في قفس ما م من جهه نسبه مروج عليه

فقي - (ر) عونة - قرعة عسكرية

فك الاختتام - (ر) قانون عوبات

## (الباب التاسع)

(في فك الاختتام وسرقة السمات والاوراق الرسمية المروجة)  
(م) ١٣٧ اذا صار فك ختم من الاختتام للموضوعة لحفظ محل او اوراق او امانة بناء على امر صادر من احدى جهات الحكومة او احدى الحاكم في مادة من المواد يستحق على اغفراء لاهلالم بدفع غرامة من خمسة الف قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش ان كان هناك غفراء (م) ١٣٨ اما اذا صار فك الاختتام للموضوعة لحفظ اوراق او امانة شخص ذي شبهة او متهم او محكوم عليه بسبب ارتكابه جنائية فيعاقب المظير بالنفي اعمل على حسب درجة جسامة الجناية المذكورة بالخمس من ثلاثة اشهر الى سنة (م) ١٣٩ كل من فك ختم من الاختتام للموضوعة لحفظ اوراق او امانة من قبيل ذكر في المادة السابقة يعاقب بالخمس من ستة اشهر الى سنة فان كان الفاعل لذلك هو المظير لنفسه يعاقب بالخمس من ستة الى ثلاث سنين (م) ١٤٠ اذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعة لاسر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالخمس من ثمانية ايام الى ستة اشهر وان كان الفاعل لذلك هو المظير لنفسه يعاقب بالخمس من ستة اشهر الى سنة (م) ١٤١ كل سرقة متروكة على فك الاختتام تكون عقوبتها كعقوبة السرقة المتروكة على كسر باب ونحوه (م) ١٤٢ اذا سرق اوراق او سمات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مراصة قضائية او اختلست او انقلت وكانت مخفية في الخزان العمومية المدة لها او مسلة الى شخص مأمور بمحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب امله في حقلها بدفع غرامة مساوية لثباته مدة شهر وبخمس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر (م) ١٤٣ واما من سرق او اختلس او انتلف شيئاً ما ذكر سيئة المدة السابقة فيعاقب بالخمس من ستة اشهر الى سنتين فان كانت الفاعل لذلك هو المحافظ لتلك الاشياء يعاقب بدفع

اه احمد لا يبعد الحج (م) ٦٦ السؤال مصاد في الجواب يعني ان ما قيل في السؤال المصدق كان الجواب المصدق قد اقره (م) ٦٧ لا يصب الى ما كنت قول لكن السكوت في معرض المحاجة بيان يعني انه لا يبال لما كنته قال لكن السكوت ليا بدفع الفكر به القرويان (م) ٦٨ دليل التي في الاسور الباطنة بمرق مثله يعني انه يحكم بالظاهر ليا بحسب الاملاط على خفيته (م) ٦٩ الكتاب كاطل (م) ٧٠ اذارات للمعمدة للاخبر كاليان باللسان (م) ٧١ يدل قول المخرج سلطان (م) ٧٢ لا بعد بالظن الذين عطلوه (م) ٧٣ لا حجة مع الاحمال الثاني عن دليل ملا لوراحد لاحد ورثه بدت فان كان سيه مرض موته لا يصح ما لم يصدقه بالي الورثة وذلك لان احمال كون المرفعي قصد ببناء الاقرار حرام سائر الورثة مستند الى دليل كونه في المرض واما اذا كان الاقرار في حال الصحة جاز ليحال ارادة حرام سائر الورثة فيلزم من حبه انه الاقرار مجرد وبيع من القيم لايحج حجة الاقرار (م) ٧٤ لا بعد للورث (م) ٧٥ انقابت بالبرهان كالثابت بالبيان (م) ٧٦ البينة للذي راين من على من انكر (م) ٧٧ البينة لاثبات خلاف الظاهر والبيان بناء الاصل (م) ٧٨ البينة مستند في اقرار حجة فاسد (م) ٧٩ المرء مواظب بالقرار (م) ٨٠ لا حجة مع النافي لكن لا يفل منه حكم الحاكم ملا لوروج للعدان عن قضايتها لائق فيقضي حجة لكن لو كان النافي حكم ما شينا به الا ان يقتضى ذلك الحكم وثنا بالي على القاعدات ضمان الحكم به (م) ٨١ قد يثبت الفرح مع عدم ثبوت الاصل ملا لورث رجل ان فلان على فلان كذا ديناً وما كذبه وبه على انكار الاصيل ادى الثابت على التكنيل بالثبوت لزوم على التكنيل اذاه (م) ٨٢ المخلو بالفرط يجب ثبوته عند ثبوت الفرط (م) ٨٣ بان مرادة الفرط بغير الامكان (م) ٨٤ المأجيد بصور القالب يكون لازمة ملا لورث رجل لا بعد مع ملا التي فلان بان لم يحط له فانما احب له فلم يصب للمعنى الذين فن على الرجل اذاه الذين المذكور بناء على وجه المخلو (م) ٨٥ انخراج بالناس يعني ان من يدين شيئاً لوفد يمتنع به في مقابلته الذين ملا لورث المعنى سبوا تجار السب وكان قد استعمله ملا لورثه اجتهاده لا لو كان قد تلف به قبل الرد لكن من ماله (م) ٨٦ المأجيد بالمان لا يضمن (م) ٨٧ الفرير بالقي يعني ان من يال على بيع يفسد ضرره (م) ٨٨ الضمة بغير اذنانية واقعية بغير الضمة (م) ٨٩ بداف الضمان لا يفل لا الاصل ما لم يكن مجبراً (م) ٩٠ اذا اجتمع المأجيد بالقي بداف الحكم الى المأجيد ملا لورث رجل هرا في الطريق النام فالتى احد حواري شخص في ذلك المرفعين الذي التي الميراث ولا في من حافر البئر (م) ٩١ المأجيد الشرعي بالتي الضمان ملا لورث انسان في ملكه هرا فرغ فيه حواري رجل وملاك لايضمن حافر البئر شيئاً (م) ٩٢ المأجيد ضامن وان لم يصد (م) ٩٣ الاصل لا يضمن الا بالقي (م) ٩٤ جنابة المجرم (م) ٩٥ الاصل بالقي (م) ٩٦ الاصل بالقي (م) ٩٧ لا يجوز لاحد ان يصرف في ملك الغير بلا اذنه (م) ٩٨

## ملوكيات

أو نازلة أخرى — وقد قبلت حكومة صاحب الجلالة ملك الفلنك أن تسري على رعاياها وسفنها وتجارتها وملاحها أحكام لوائح الجمرك المصري الثنية والحالة هذه طبق الوفاق المبرم في الثالث من مارس سنة ٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية الفسخ وحاملة رعايا اليونان — وسفنها وتجارتها وملاحها — وهذا الوفاق لا يمس بشئ ما ولا من أية وجهة كانت جانب عهود الامتياز والمعاهدات المتفق عليها بين حكومة الفلنك والباب العالي ويكون متبع الاجراء اجتهاد من يوم تصديق مجلس شورى الفلنك عليه سرحي الأحكام الى أن تقدم معاهدة تجارية ملاحية نهائية بين الحكومتين الا اذا أعلن أحد المتعاقدين قبل ذلك بثلاثة شهور ما يتفاه — وعلى ذلك أمضى المتعاقدان هذا الوفاق ووضعا بوضوح حكومتها — القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ٨٥

(الامضا) فان ديروه ليلواه (الامضا) غوبار فلوك — (ر) جوك (الملحق)

فلوك — (ر) غار صاغر من محافظه حموم القنال في ٥ (راسه ٢٠٥ ٢٠٠ نوفمبر ٨٧)

محافظ حموم القنال قدما حوات (م) ١ كل شخص يشتغل الآن أو يريد الاشتغال سيرة المستقبل بحرفة تاجير فلايك يمينه بور سعيد يلزم أن يكون معرخصة بحرفة فلايك في هذه الينة الا بعد حصوله على رخصة مسعوية من المحافظة وهذه الرخصة لا تنعني الا ان تتوفر فيه شروط الاستعداد للرفة المذكورة (م) ٣ فلايك الاجرة يلزم أن تكون في غاية من الناعة والنظافة (م) ٤ كل فلوك توجد حاله للخدمة العامة بهذا الكشف عليها بحرفة مندوب يمينه فلوك بصير قديما بدتتر تحت قرة متسلسلة تعرف المحافظة مالك الفلوك حنيا (م) ٥ غير مصرح لاي فلوك اجراء القول في هذه الينة الا اذا كان موضوعا على بوجها ترقيد بها الارقام الانتركية والمريية (م) ٦ فلايك الاجرة التي تشتغل ليل يلزم أن يكون معطافا في مقبدا فاقوس مكتوب عليه نرة قديما بالارقام الانتركية والمريية (م) ٧ لا يسمع قلايك الاجرة الوقوف الا امام اسكة فم السابورت

غرامة مساوية لثريته مدة شهر والحبس من ستة الى ثلاث سنين (م) ١٤ اذا حصل لك الاختتام وانسرفه الاوراق او اختلاسها او اتالها مع آكره المحافظين لها يصاب فاعل ذلك بالاشتغال الشاقة موقفا (م) ١٤٥ كل من أخفى من موظفي الحكومة او البوستة او مامود بها أو فتح مكتوبا من المكاتب بالسلطة للبوستة أو وسيل ذلك لتغير يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبالحرمان من التقدي باي وظيفة ميريية مدة خمس سنين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة او مصلحة التفرافات او مامود بها التفرافات الى التفرافات بالسلطة الى المصلحة المذكورة أو التفرافات أو وسيل ذلك لتغير يعاقب بالمعوقين المذكورين — ويمنك ايضا بهاتين العقوبات على من اشترك مع هؤلاء الموظفين أو المامودين من آحاد الناس في اخفاء المكاتب أو خفيها أو في اخفاء التفرافات أو افشائها

فك الاختتام — (ر) ختم

فليلية — (ر) منفعة عمومية ٥ مايو سنة ٨٥

فلنك — (ر) حيا حيا بمرور حكومة الفلنك احكام (قانون الجمرك المصرية) لما كانت حكومة الجناح الخديوي المظم وحكومة جلالة ملك الفلنك راغبين في تسوية صلات التجارة والملاحه بين بلديهما تسوية وقتية قد حصل الاتفاق بين الموقعين على هذه الهدية بعد الاستئذان والرخصة وما دونتو غوبار بالشار رئيس مجلس نظار الجناح الخديوي المظم ونظار خارجية حكومتهم وحقايتهم وحضره الموسيو (فان ديروه) ده ليلواه) محمد سياسي وقنصل جنرال صاحب الجلالة ملك الفلنك على الوجه الآتي — تجارة وملاحه بلاد الفلنك وستمراتها تكون معاملتها بالبلاد المصرية اسوة اعظم الدول الاورويوية سراعاء واستيارا على وجه الاخلاق وهذه المعاملة تفعل للتجارة والملاحه المصرية في بلاد الفلنك وسائر مستمراتها فلا يقر رمتع تجارة وملاحه احد القريتين صادرة كانت او واردا بأحدى الجهتين الا اذا م المضم سائر البلدان على ان هذا التقيد لا يكون نافذ المفعول في الاحوال الخصوصية القاضية على احدها بانخاذ ما ينها شرادواء الحيوانات والنبات

**فند** — (ر) طائر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ — مينا  
— بوزار

**فنون وصناعات** — (ر) قرار صادر من نظارة المعارف  
(الصومانية في ١٥ جاسنة ٢٠٤٨)  
فبراير سنة ٨٧

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة بمجلسه المتعده  
بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤ الموافق ٧ فبراير  
سنة ٨٧ قرناظر المعارف الصومانية ما هوأت

**( قانون قبول التلامذة بمدارس الفنون والصناعات  
وفي ورش السكك الحديدية )**

(الفصل الاول) — في كيفية قبول التلامذة بالمدرسة  
(م) ١ لا يقبل تلميذ بمدارس الفنون والصناعات الا اذا  
كان عمره ثلاثة عشرة سنة على الاقل وخمسة عشرة  
سنة على الاكثر ولا يسوغ ابقاء التلميذ بها بعد ان  
يجاوز سن العشرين سنة (م) ٢ لا يجوز لاي تلميذ من  
التلامذة ان يبيد دروسه في اكثر من فرقتين من  
الخمسة فرق المدة لانجام التعليم ومن لم ينتقل بعد  
ذلك من فرقة الى فرقة اطلق منها يزل من المدرسة  
لعدم كفايته ولا تعطى له شهادة ما (م) ٣ كل من يريد  
الانضمام في سلك المدرسة يجب عليه ان يقدم تناظرها  
في شهر يولييه الاوراق الآتية (اولا) شهادة دال على  
انه تم دروس المدارس الابتدائية (ثانيا) شهادة من  
احد الاطباء تفيد انه سليم البنية وان فيه استعداد  
لتصاغي الاشغال اليدوية (م) ٤ في اول شهر اكتوبر  
يكشف حكم المدرسة على جميع الراغبين في الدخول  
بها ومن ائتمنت موافقته يصير اتمناه في مواد التعليم  
المقررة على تلامذة السنة الرابعة من المدارس الابتدائية  
ثم بعد ذلك يعمل ترتيبهم المستحقين يؤخذ منه الصدد  
اللازم للمدرسة بحسب الترتيب على قدر الحاجات الداخلية  
بها التي يصير تقريبا في اول شهر سبتمبر من كل سنة

**( الفصل الثاني في الدروس العلمية والعملية )**

(م) ٥ تخصص ساعات الصباح للدروس العلمية والرسوم  
اما بقية النهار فيكون للاعمال اليدوية في ورش المدرسة  
وذلك لتلامذة السنة الاولى والثانية والثالثة (م) ٦  
اما تلامذة السنة الرابعة فيمضون اوقات الصباح  
بالمدرسة في تعلم الدروس العلمية ويشغلون بعد  
الظهر في ورش السكك الحديدية وكذلك تلامذة

(م) ٨ غير مصرح للفلاكية اخراج الركاب للبر او  
تقلعها منه السفن الا من اسكفة في الباسبورت (م) ٩  
لا يجوز للفلاكية نقل الركاب من البر الى السفن الا  
بمصرح من مندوب في الباسبورت (م) ١٠ ليس  
مصرح للفلاكية نقل ركاب او بضائع من الواهورات  
التي تكون تحت الحجر الصحي او للملاحظة البسيطة  
(م) ١١ لا يجوز للفلاكية نقل جثث الاموات الا بناء  
على طلب رجال الفايطة (م) ١٢ الفلاكية ملزمة  
ان يسلموا المراكب اليكس كافة الاشياء التي تركها  
الركاب في ايديهم (م) ١٣ لا يجوز للفلاكية طلب  
اجرة زيادة عن المجينة بالتعرفة المرفوعة بهذه الملاحظة  
او عن كل تجربة فتقرر بمعرفة عمل الانقضاء (م) ١٤  
كل فلاكي او مالك فلوكة ملزم ان يبرز رخصته  
عند طلب رجال الفايطة (م) ١٥ كل من يخالف هذا  
القرار يعاقب بالتقصص المدون بالمادة ( ٣٣١ ) من  
قانون العقوبات المصري للحاكم المختلطة والمادة (٣٤١)  
من قانون الملومات للحاكم الاحلية

**( نصرة فلايك الاجرة )**

( نهارة ) ١ قرش ١٠ بارتمن الاسكفة الى الواهورات  
الراسية على طول الرصيف والعكس عن كل نفر —  
١ قرش ٢٠ بارتمن من الاسكفة الى مدخل القنال  
وبالعكس عن كل نفر — ٨ قروش عن كل ساعة —  
٢٥ قرضا عن كل يوم  
( ليل ) ٢ قرشين ٢٠ بارتمن الاسكفة الى الواهورات  
الراسية على طول الرصيف والعكس عن كل نفر —  
٣ قروش من الاسكفة الى مدخل القنال وبالعكس —  
١٢ قرضا عن كل ساعة — ٥٠ قرضا عن كل ليلة  
ثم ترة — (ر) مد تم ترة

**فند** — (امر حال رقم ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤  
(جاسنة ١٣٠١)

(نحن خديوم) بعد الاطلاع على امرنا الصادر  
في ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ بتحديد اختصاصات النظارات  
والصالح التابعة وبناء على ما امره علينا مجلس  
نظارتنا امرنا بما هوأت (م) ملحقة الفناوات تكون  
تابعة من الآن فصاعدا لنظارة المالية  
فند — (مجلس تاديب) : (ر) مالية (يونيه سنة ٨٥



ملحوظات

السنة الخامسة فانهم يشتغلون في هذه الورش طول النهار (م) يمكن للتلاميذ ان يبيعوا ما يصنعونه في السوق الحديديّة تحت اشراف المشيخين بمباشرة ويصير ثمنهم على كافة انواع الاضطرار يبيعونه (م) ٨ يستفيد مصطفي السكك الحديديّة الممدد اللازم لثمان او ثلث التلاميذ في آخر كل سنة (م) ٩ يجب ان يكون هؤلاء التلاميذ متحسين لجميع دروس الخمسة سنوات المقررة للدراسة ومختصين على شهادة مضافة من نظرها وباشيخين ورش السكك الحديديّة ونظر المعارف (م) ١٠ بعد ان يقيم التلاميذ المذكورون في ورش السكك الحديديّة مدة ثلاثة سنوات يشتغلون فيها بصفة تشاوي ويعملون لم من كل يوم يشتغلونه فيها من هذه المدة عشرة قروش مبرية من طرف مصطفي السكك الحديديّة لتعظيمهم هذه المصطف في فروعها بصفة نهائية طبقا للقوانين واللوائح المرفوعة

( الفصل الثالث )

١) في ترتيب التلاميذ وما يعلّم من المصطف على سبيل التقويم والتفصيل

(م) ١١ يكون ترتيب تلاميذ السنة الرابعة والخامسة من كل سنة في اليوم الاول من شهر كانون ويناير

(م) ١٢ انه لايجل اجراء ترتيب تلاميذ السنة الرابعة توخذ للمكررات (اولا) متوسط درجات العلوم (ثانيا) الاخلاق بالدراسة (ثالثا) الشغل بالورشة (رابعا) الاخلاق بالورشة (خامسا) الصحة — من متوسط هذه الدرجات الخمسة توخذ فقرة الترتيب — واما في ترتيب تلاميذ السنة الخامسة فتعتبر كل واحدة من الدرجات الآتية مكررة وهذه الدرجات هي (اولا) الامتحان في جميع العلوم التي تلقاها التلميذ منذ الأربعة سنوات الاولى (ثانيا) الرسم (ثالثا) الاخلاق بالدراسة (رابعا) الشغل بالورشة (خامسا) الاخلاق بالورشة (سادسا) النظافة والترتيب (سابعا) الصحة — ومن متوسط هذه المكررات البسيطة يكون ترتيب التلميذ للحصول على الشهادة الانتهاكية وهذه الشهادة لا تعطي له الا اذا كان متوسطه ١٢ باختيار ان اكبر فقرة (م) ١٣ تجزئ مصطفي السكك الحديديّة على سبيل المكافأة لعمدة تلاميذ الاول من ثلاثة تلاميذ الرابعة

يومية قدرها قرشان وكذلك العمدة الاول من تلاميذ السنة الخامسة يومية قدرها اربعة قروش وكذلك كل يوم يشتغل هؤلاء التلاميذ في ورش (م) ١٤ يتوجب لكل تلميذ في سركي يمر باسمه عند راسه من المبالغ على قبول المكافأة ولا تصرف له هذه المبالغ الا في اخر السنة المكتوبة عند حلول زين المصاحبة الكبرى ويكون ذلك بحضور ناظر المعارف ووحيد مديري السكك الحديديّة ونظر المدرس وباشيخين السكك ويصير تعديل جميع التبركات في اول اكتوبر واول مارش على حسب الترتيب الذي يعمل للتلاميذ في هذين الشهرين لكي لا يتعطل المكافأة الا لعمدة تلاميذ الاول من ثلاثة السنة الرابعة والخامسة وذلك الى ان يصدر ترتيب اخر (م) ١٥ التلاميذ الذين يطلبون الرتبة من المدرسة باختيارهم والذين يرتبون منها لفساد اخلاقهم وسوء سلوكهم او لتفككهم باعمالهم اولئك في مصطف اولاي بصحبتهم او لاي سبب اخر قبل ان يجمعوا الخمسة سنوات المقررة للدراسة لا يمكن لم من في الحصول على اي شهادة من المدرسة (م) ١٦ تلاميذ السنة الخامسة الذين لم يبيعوا ما يصنعونه في الورش الانتهاكية تعطي لم شهادة هائلة على انهم حضروا دروس المدرسة كلها من غير ان يستحقوا الشهادة النهائية الثبينة لكفاءتهم في جميع فروع العلوم الميكانيكية ويذكر بهذه الشهادة استعدادهم في الفن الذي كان يجاههم فيه اكثر من غيره (م) ١٧ مصطفي السكك الحديديّة لا تستفيد من قدر الاسكان في ورشها من تلاميذ مدرسة الفنون والصنائع الا من كان حائزا لشهادة منها (م) ١٨ تعهد المصطف للمذكورة بان لا تقبل في ورشها على قدر الاسكان بصفة حال تشاوي الا من يخرج من مدرسة الفنون والصنائع (م) ١٩ لا تكون الحكومة ملزمة بحال من الاحوال باستيفاد من يتحصل من تلاميذ هذه المدرسة على شهادة منها زيادة عن العدد المقرر في المادة الثامنة من هذا القانون الذي يلزم على السكك الحديديّة ان تستقدمه سنويا في مصطلحها

فتون وصنایع ١. {مروج من الصلبيات المصني اجروما}

القرص الاصلي من مدرسة الفنون والصنائع هو

## فنون وصناعات

— ٣٣٠ —

## فنون وصناعات

توشيب وإتقالية — غرط معادن — حدادة —  
نحاسة — سباكة — نجارة وخرط وإرائيك —  
نقش زخرفة — أوبه وإرائيك طباعة وصناعة —  
ملبوس — جزمائية

( في مقادير الزمن المستعملة لذلك )

التدريسات العلمية ثلاثة ساعات — الاشتغال  
اليديية حصة ساعات — مقادير ساعات —  
يك وفحة وجهاز ثلاثة ساعات — راحة عمومية  
تسعة ساعات

مخطوطة المصاريب السنوية على كل تليد داخلي ١٤  
جنية مصري وعلى كل تليد خارجي ٩ جنية مصري  
أعني نصف مصاريب

فنون وصناعات — { صورة إعادة صادرة من رباد  
أوليه سنة ٨٧

جاء في ترجمة القرار الصادر من نظارة المعارف سنة  
١٥ جمادى اولى سنة ٣٠٤ بشأن قبول التلامذة في  
مدرسة الفنون والصنائع وورش السكك الحديدية  
المرجع في عدد ٤٧ من الوقائع المصرية الصادر في  
غرة شباط سنة ٣٠٤ م (ان المصاريب  
السنوية على كل تليد داخلي ١٤ جنية مصري وعلى  
كل تليد خارجي ٩ جنية مصري) وهذا خطأ  
والصواب ان مصاريب كل تليد خارجي هي ستة  
جنية مصرية فقط لا تسعة جنية

فنون وصناعات — { صورة إعادة صادرة من رباد  
جلس النظر بتاريخ ٢٧ أغسطس

سنة ١٨٨٨ (١١ ذي الحجة سنة ١٣٠٥) بمصر  
بالجلمة المتقدمة يوم الخميس ٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٥  
(١٦ أغسطس سنة ٨٨) صار الاطلاع على المذكورة  
المتقدمة للجلس من ساداتكم بتاريخ ٥ أغسطس  
المرفوق بطلب التصديق على ما واقتوه ساداتكم من  
موافقة اعطاء مبلغ قدره عشرة جنيهات لكل تليد  
يقص على الشهادة الانتهائية من التلامذة الذين  
يتمون الصنائع والمشتغلات اليديية بالمدارس وذلك  
اعانة من طرف الحكومة لولا التلامذة بعد  
انفصالهم من المدارس ليتمكنوا بها من الحصول على  
العدد والآلات التي تقتضيها صناعاتهم التي يعملونها  
وهذه الاعانة تعطى محسنة من أثمان المستلزمات

تجهيز صناعية بشرط ان تعليمهم العملي والعمل يكون  
بالنسبة لصناعاتهم في الاعمال المتنوعة بالورش وان  
التدريسات هي مرتبة بالوجه الآتي انما يروجرام  
التدريسات اللازمة الى البيئة الاخيرة لا تلزمها  
إلا التلامذة الميكانيكية

( التدريسات العلمية — فصل التجهيزية )

حساب التواعد الاحصائية — الاعداد المتناسبة حساب  
تجلي القاعد الماثريية بالمعادن المصيرية الكسور وتطبيقات  
رياضية لغة عربي وخط عربي — رسم دروس  
تجهيزية في فن الرسم دروس شفعية

( فرقة رابعة سنة اولى )

حساب تطبيقات مستمرة قوة الاعداد وجنورها  
المصاريب الابتدائية في علم الجبر وخط الهندسة —  
لغة عربي وخط عربي وتدريس الانشاء — رسم  
هندسي ونظري

( الفرقة الثالثة سنة ثانية )

التدريسات الاصطلاحية اللازمة لكل ورشة —  
الهندسة الابتدائية والتطبيقات الابتدائية في الهندسة  
الوصفية لغة انكليزية او فرنسية وخط الفركي تدريس  
الاشياء رسم حرارة ورسم الالوان ورسم باليد من  
الطبيعة — التدريسات الاصطلاحية الاساسية  
اللازمة لكل ورشة

( الفرقة الثالثة سنة ثالثة )

دروس ابتدائية في الهندسة الوصفية وتطبيقات —  
لغة انكليزية او فرنسية وخط الفركي وتربية اديية  
وجغرافيا وتاريخ رسم خطوط ورسم صناعات رسم من  
الطبيعة باليد مساحة

( الفرقة الاولى سنة رابعة )

فروع الطبيعة والميكانيكا والآلات — محاسبة  
وتحركات الشغلات وجغرافيا صناعية تاريخ — لغة  
انكليزية او فرنسية فن تركيب الكلام ترجمة  
اصطلاحية رسم دروس تطبيقية رسم من الطبيعة  
ورسم سطوح وبنيانية

( تعليم جهاز — في الاشتغال اليديية )

وان التلامذة في الاشتغال اليديية فهي مرتبة كل  
على حدة على حسب الورش الآتي بيانها بعد

الجاري. يسما بمرقة نظارة المعارف من اعمال هؤلاء  
التلاميذ. بمعنى انه في كل سنة تنظر نظارة المعارف  
الى ما يكون قد حصل من أثمان المشغولات المذكورة  
بعد تسديد الشرين في المالية المقر اضافتها للايرادات  
من هذه الأثمان وتقرر ما يعطى من الاعانة منه لمن  
تم التعليم في المدرسة على هذا الوجه والبالى يستعمل  
في مشتري اخطامات ثم صارت المداولة تقرر الموافقة  
على هذا الطلب قاعدة اذا لم تقع من ذلك القواعد  
المنجزة بين نظارة المالية ونظارة المعارف بشأن  
أثمان المصنوعات المذكورة بناء عليه قد كتب لنظارة  
المالية بما لزم عن ذلك واقتضى قميره لسماعكم  
لاجراء مقتضى ما تقرر ليا يخص بنظارة المعارف  
وليس مجلس النظار

فهرست فائز جرد الاملاك — (ر) ابنة اولية  
سنة ٨٤  
فواشش — (ر) عامرة — ١٣٠٣ صحة جا سنة ١٣٠٣  
قوالد — (ر) فائدة  
فورتوتة — (ر) ميكورتاه (كتب ١٩١  
في من الاغن مختار — (ر) خاش  
فواشش — (ر) جبر — ري — ١٣٠٣ صحة مجلس  
تفتيش الزراعة — اعمال حموية  
فيوم — (ر) تفتيش الري — ٢٠ نوفمبر سنة ٨٩  
— ١٣٠٣ صحة اهلية ٢٧ يونيو سنة ٨٩ منفعة حموية  
١٧ ديسمبر سنة ٨٩ — ١٣٠٣ منفعة حموية ٢٤ مارس  
سنة ٨٦



# ق

اد نظر مجلس من وناج اسرائيل ان كثيرا من الناس يهيمون ان مجرد  
 بارخ الصغير والصغير بالخطار بالسنة بعد ذلك بارخ ولدو بهي على ملائهم  
 القامد ان الارصيا . يسلوخ حترهم ويقتلون منهم عرلة سائلة من بيع  
 وشرا . في عمارات واطنان وطرما وكذا غير الارصيا يملكون منهم على  
 ذلك حتى يروول الامراك فصاع اسرائيل ويبدع حترهم وبذلك بيع  
 القرض القصد من عارية الارصيا . ويرافق اسرائيل ايام الجاني الحسية  
 لخدمه القويك وتعب اجرايت تلك الجاني سدى وطا سا اياه  
 الاصول القرضه وانما طامات الزحمة ولذلك ند لراي مجلس لوزم القدر  
 للموع في التجراد الرسمية بعدة ان كل قاصر لو لاصره او محرو حله  
 اسب منه اوجره او سحره او يجنن لا يغير مائلا بالة ولديا بهي  
 لا تفلد لصفاته ولا يهي سائلة من اي حية تقبله على حسب الاصول  
 ويبدع سيرة الجاني الحسية القايمة لما حية تقبله على حسب الاصول  
 الزحمة بما ويرامه القريبات الكاكة الكاكة لسانه وحط تلك الحقوق  
 وحذا كا ودي (راجع مجلس حسي)

قاصير . ذكر في صاخر في ٢٦ يونيو سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرة الصادر بتاريخ ١٨ رمضان سنة ٢٠٢٠هـ (٢٠٢٠هـ)  
 سنة ١٤٠٥هـ على ما عرفت حذا وكل حذارة حكرها وبسطة لراي  
 مجلس نظارة امرة يا عرفت (م) ١ تعدلت المادة الاولى من امرة  
 المنازلة قبل بالكتابة الاولى (لا يصح) بوجع التبعات الصارت  
 الاثالي لمن مريبات الباروداية ارفن تركات حسيه الا بعد القامد مع  
 حسي حسي المجهدة القايح لما على اقامة القية اما جبرين من التبعات فلا  
 ورفق لرايهم على ذلك بل ميري لرايهم ميرة اربايعن الزحمة  
 قاصير . (ر) يلغى . بيع العقار اختياريا (قم  
 ٦٢٥ . . . . . تاجر (ق ٤ . . . . . خائن (ق ٣١٣ رشد  
 ١٢ ذا سنة ١٣٩٦ . . . . . شركة (ق ٤٥٦ . . . . . خلاق  
 . . . . . صدر (ق ٥٦ الى ٦٢ . . . . . قبض (ق الباب  
 الخناس . . . . . عاقلات (ق ٣٤٣ ٣٥٠ . . . . . مدة  
 طويلة (مجة ١٦٣٦ مدة طويلة (ق ٨٤ ٨٥ . . . . .  
 مهر : نزع ملكية (قم ٦١٤ وما بعده . . . . . حية . . . . .  
 حنك العرض (ق ٢٤٦ . . . . . ٢٤٧ . . . . . ولاية الاب  
 . . . . . مجلس حسي . . . . . بيت المال . . . . . حجر

قابل التكييفالة . . . . . (ر) كيبالة  
 قابالة . . . . . (ر) حصة ١٨ رصنة ٢٠٣١ م ٦  
 قابالة (انشاء السر) . . . . . (ر) قذف (ق ٢٨٤  
 قابالة . . . . . (ر) نسب  
 قائل . . . . . (ر) قتل . . . . . مستقدم الحكومة (ق  
 ١١٧ - ١١٨ . . . . . وصية (ش ٥٣٩  
 قاذف . . . . . (ر) قذف (ق ٢٧٧  
 قاذورات . . . . . (ر) عاقلات (ق ٣٤١  
 قاصر . . . . . (مقن لائحة الاطيان والزواجة ) مشغور من  
 (جلس الاحكام في ١٩ ذا سنة ١٣٨٢ هـ)

ايرل سنة ٦٦  
 لا يسلط حق القاصر في الاطيان الخارجية بفرقه كبر السائلة لما لم يكن  
 على القاصر بعد بلوغه مدة حسي سعلات لا كافر مع الفرق الابتدائي مع  
 . . . . . بلوغ حو بلوغ مبر القاصرك من الولد والاضدين  
 قاصر . . . . . (مراجعتين الحثانية مجلس الاحكام في ٢٤ فبراير  
 سنة ١٨٨٥)

على من ائادة وودت الحثانية من القاطعة في ١٦ رصة ٢٠٢٢ ميرة ١٨  
 ان مجلس في سرف كان سكر على غلام اسبه مريجان اربايعن لاجنياه  
 على سرف من مبرل بحسبه برسالة لحيوان ميرة ميرة وقطبه سحاط  
 وبأسالة لما اجد ميرة عدم وجود سحاط له ولا سرافته لشكرية وجع  
 ذلك مجلس على في في الحكم الذي أصدره عليه سنة ٦ شير بافت  
 بميري الثاني حله من ملة للدة بعد عدم بيع ميرة ميرة الميرة  
 بتدعية بالورق في حسب المختور الصادر في سنة ٨١ ميرة في حق  
 اعداء القاصرين من ميرة القلح والقطر لما اوردت الميرة على الوجه  
 السالف ذكره وبعث لعد راي الحثاني في ذلك باء وان كان مبر  
 القاطعة في قوم في شان هذا القرار لشك لاجل عدم اعداد لشكام من  
 الجاني التبعة حذرت بعدد كذا الحكمه لفرور جهالتي المذكورة  
 تاريخه وطا ساعد ذكر بعدد الاضافة عدد توقيع الاحكام لتبيل القصة  
 بالمية التي مهمم المجلس لذلك في حكة حتى لا يكون عدم القيد  
 قاصر . . . . . (مشغور اصغره المجلس الحسي جميع الجهات  
 في ١١ ش سنة ١٣٠٤ هـ (٥ مايو سنة ٨٧)

قاصر غير تاجر — (د) كيبالة (فت ١١٠)

قاضي — (لاحظه قوتب الحكم الاصلية)

(م) ٩٢ يتعذر في من بدون قاضي بالهاكم الاصلية ان يكون ذا حرية كاملة بالقرابين وان يكون مدينًا بالحقوق المدنية وان لا يكون سكر عليه سكر عمل بالشرع — ويتعذر في من بوظف قاضيًا بالهاكم الاصلية ان يكون سكره سكرًا وعشرين سنة بالاقبال وفي من بوظف بالهاكم الاستئناف ان يكون سنة ثلثي وعشرين سنة بالاقبال ١ من بدون رتب فيكون سنة اربعين وثلاثين سنة بالاقبال

قاضي التحقيق — (تأنيق تحقيق الجنايات في التحقيق وقاضيه)

(م) ٤١ يلزم بقاء وظائف قاضي التحقيق في دائرة محكمة اجناتية قاضي معين من لواء المحكمة المذكورة (م) ٤٢ يجوز لقاضي التحقيق في حالة مشادة الجاني متلبس بالجناية ان يجري من تلقاء نفسه جميع الاحمال التي تكون من خصائص مسوري الضبطية القضائية في مثل تلك الاحمال (م) ٥٠ ويجب عليه في الجملة المذكورة ان يجرى رتب في الدواب المسوي وخصومه في التحقيق او عند اتماله العمل بالولاية اللازم لخصمه (م) ٥١ اذا اجندا احد اعضاء قضاة القاب المسوي او جرح من مسوري الضبطية القضائية في اجرائات التحقيق ورأى لقاضي التحقيق عدم استيفاء بعضها كانت له الحق في اعادة ما لم يكن مستوفيا منها (م) ٥٢ لا يجوز لقاضي التحقيق ان يرفع في اجراءه من تلقاء نفسه الا في حالة مشادة الجاني متلبس بالجناية اما له مباشرة اجرائات التحقيق ولتأنيق على رفعه له المسألة بالادوية المخيرة فانظر (م) ٥٣ يجوز للقيم في كل الاحمال ان يرفع لقاضي التحقيق قبل استيفاءه ما له عدم اخصاص بالنعوى او عدم جواز سلطتها بناء على ان الفصل المسند اليه يمكن استرجاعه للنعوى على حسب القانون (م) ٥٤ على قاضي التحقيق ان يحكم في ظرف اربع وعشرين ساعة في تلك المسائل المترجة بعد تقديم الترافل احد اعضاء قضاة القاب المسوي فيها بالكاتبه وبعد سماع الوال الذي بالحقوق المدنية (م) ٥٥ يجوز للمدعى من جميع الاحمال في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل المترجة المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة ايام من وقت اعلان الامر المذكور — ويحصل المدعى بتقريره بكتب في قضاة القاب المسوي وترفعها على طلب احد اعضاء قضاة القاب المسوي التي محكمة التمييز حال امتناعها بهتة اوردت المدعى ولا يمسأ الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة — وتقدم المدعى برفق الاخر بدار دون غيره من الاجرائات المسجلة بالتحقيق (م) ٥٦ اذا طلبت محكمة الاستئناف الحلة مدعى جرمه غير اذنا وظاهر قاضي التحقيق من تهمه لذلك من اعضاءها — ويجوز لمن تهمه محكمة الاستئناف ما اعضاءها بالذا الغرض ان يفسد بالاجرائات التحقيق احد اعضاء المحكمة الاجناتية التي يلزم استيفاء تلك الاجرائات في دائرتها

(في الادلة والبراهين)

(م) ٥٧ يتعصب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتبا يفتي معه بالمخاض ويحفظ الاوامر والاوراق

(في الادلة المحسوسة)

(م) ٥٨ يجب على قاضي التحقيق ان يثبت حالة الشئ او الامسان الذي وقعت عليه الجناية وان يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية (م) ٥٩ اذا استلزم اثبات الحالة

الاستانة بطبيب واحد من اهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته (م) ٦٠ اذا اقتضى الحال اجراء التحري او اثبات الحالة بدون

حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض افعال تحقيقية او تجاربات متكررة او بأي سبب اخر فيجب على القاضي المذكور ان يصدر امره بذلك تذكر فيه الاسباب وتبين انواع اثبات الحالة وانواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته او تحقيقه (م) ٦١ يجب على الادباء ورجال الفن ان يحلفوا عينًا امام قاضي التحقيق على ابداء رأيه بحسب البينة ويقدموا تقريرًا بالكتابة توضع عليه امضاهم ويرفق بالوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء (م) ٦٢ يجب على قاضي التحقيق ان يجمع كافة البراهين التي تثبت ان الادباء والاوراق والكاتبات المتعلقة بالولاية الجنايتية هي وبينها ويسوغ لها ان ينقل الى منزل المتهم ما طلب منه ذلك او من تلقاء نفسه ليفتح فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرصد حصوله فائدة منه لتطوير الحقيقة

(م) ٦٣ ويسوغ ايضا لقاضي التحقيق ان ينقل الى الاماكن الاخر التي ينطب على ظنه اغفاله شئ فيها بما ذكر في المادة السابقة (م) ٦٤ يجوز لقاضي التحقيق ان يسطر في مصفحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وان يسطر في مصفحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على امر مشتمل على الاسباب التي طلبها ولا يعضد قضاة القاب المسوي الحق في اجراء ما ذكر في حالة مشادة الجاني متلبس بالجناية (م) ٦٥ اذا لزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة العتيقة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص

بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال ان تذكر فيملوا اتفاقا للمتابعة عليها بالنسبة (م) ١١٨ على قاضي التحقيق ان يرسل الى قلم النائب العمومي الامر الصادر بالاحالة واوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب ان يخبر به المتهم وان وجد مدع يمتنع مدنية يعمل اليه ايضا (م) ١١٩ ويجوز لاعضاء قلم النائب العمومي غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلث واربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة (م) ١٢٠ اذا لم تحصل المعارضة من قلم النائب العمومي وجب عليه ان يكلف المتهم بالحضور امام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة (م) ١٢١ فان حصلت المعارضة من قلم النائب العمومي في الامر الصادر بالاحالة وجب عليه ان يقدمها في ظرف الثلاثة ايام التالية لاجتماع المقرر في المادة ١١٩ الى محكمة البعج اذا كان الفصل المستند لمتهم جنحة او مخالفة والى محكمة الجنايات اذا كان الفصل المذكور جنائية وعلى المحكمة في كلتا الحالتين ان تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في اودة مشورتها بدون حضور احد من الاخصام بناء على ما يريده احد اعضاء قلم النائب العمومي وعلى ما يقدمه المدعي بالحقوق المدنية ولتتهم من التقارير ان قدما فيها من ذلك (م) ١٢٢ الفضاة الذين تركب منهم محكمة البعج لا يحكمون في اودة المشورة في المعارضات التي تحصل في الاوامر الصادرة بالاحالة في مواد البعج وكذلك الفضاة الذين تركب منهم محكمة الجنايات لا يحكمون في اودة المشورة في تلك المعارضات في المواد الجنائية (م) ١٢٣ تقدم المعارضة بحمل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز لمحكمة البعج او محكمة الجنايات في اودة مشورة كل منها ان تصدر امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والا تحيل المتهم فورا على المحكمة

المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق ان يكلف احد مأموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٢ و ٦٣ اما اذا كانت الجهة المتعنى اجراء التفتيش ذها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق ان يطلب من قاضي التطبيق بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة ان يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لهذا القاضي اذا اقتضى الحال ذلك ان يتقدم لاجراء التفتيش احد مأموري الضبطية القضائية (م) ٦٦ الاسول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تعقيب عين الاوراق التي تحصل عليها المصاحفة في مواد التزوير والافراء بصحتها تتبع ايضا في التعقبات الجنائية قاضي التحقيق - (ر) بنة قاضي التحقيق - (قانون حقوق الجنايات) - هل قبل التعقب في الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في الحالة (م) ١١٣ اذا رآى القاضي التحقيق ان الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم باسم يصدر منه بانه لا وجه لاقامة الدعوى ويرجع فورا عن التهم ان كان محبوسا وسيله ظرف اربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النائب العمومي ويعمل للمدعي بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان اراد بالكميفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١١٩ و ١٢١ من هذا القانون - اذا رآى القاضي المذكور ان الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويامر بالاخراج عنه ان كان محبوسا (م) ١١٥ اما اذا رآى ان الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة المتج واذ كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصدر ابقاؤه في السجن موقفاً اما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيخرج عنه بتبر ضلن بشرط ان يصدر امام المحكمة عند طلبه او تكليفه بالحضور او التنبيه عليه بذلك (م) ١١٦ اذا رآى قاضي التحقيق ان الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات (م) ١١٧ الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق

التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى (م) ١٢٤  
الامر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه  
لائقة للدعوى ومن المحكمة بناء على الممارسة  
المرفوعة امامها لا يمنع من الشروع ثانياً فيما بعد في  
القام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة  
قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى  
وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق  
والمحاضر التي لم يكن عرضها لقاضي التحقيق او المحكمة  
عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية  
البراهين التي وجدت اولا ضعيفة او زيادة الايضاح  
المؤدية لاطهار الحقيقة

قاضي (ر) احكام - يوم ق ٢٥٧ - رد  
- عزل - قضاء - محلة - قضاء - مستخدمين  
(لا ٣٧ - مستخدم الحكومة (ق) ١١٢ - تكاح  
(ولاية) - ولاية الاب  
قاضي (امانة) - (ر) جريدة (ق) ١٦٥  
قاضي الامور الوقتية - (ر) امر (ق) ١٢٧ -  
١٢٨ - ١٢٩ - خير (تخليه لجنين) (م) ٢٢٥ -  
٢٢٦ - تنفيذ (ق) ٣٩٥  
قاضي البيوع - (ر) نزع ملكية (ق) ٥٥٤ ٥٥٨١  
٥٦٨ - ٦٠٢

قاضي التحقيق في المواد المدنية والتجارية - (ر)  
اختصاص المحاكم (ق) ٤٤ - ٤٥ - حضور (ق)  
٥١ الى ٦٢ - خطوط - بينة  
قاضي تحقيق الخلع والجنابات - (ر) تحقيق ابتدائي  
(ق) ٣ - ٤ - جنابات (ق) ١٩١ - (ق) ٣٣٦ (محكمة)  
١٥٥ - دعوى عمومية ٣٣ - ٣٤ - خطية  
فضائية ١٢ - منهم - محكمة اهلية ١٧ رنة  
٣٠١ الباب الثالث - ٣٥ اغسطس سنة ٨٨  
قاضي شرعي - (ر) تركيا (فرسان ٢٦ شعبان سنة  
١٢٥٥) محكمة شرعية  
قاضي (التدريسيه) - (ر) مقاضاة (الباب السابع  
قاضي (توكيل في المرافعة) - (ر) حضور (ق) ٧٧  
قاضي المواد الجزئية (اتحاديه لسلع الشهادة) - (ر)  
بينه (ق) ١٨٣ (سميه في الصلح) - (ر) حضور (ق)  
٦٨ (تحقيق) - (ر) حضور (ق) ٦٩

قاضي المواد المستعجلة - (ر)  
قاضي محكمة الجنابات - (ر) رشوة (ق) ٩٨  
قاضي محكمة المحاكمات - (ر) خطية نقدية -  
غضائات (محكمة)  
قاضي (مستوليه في التوزيع) - (ر) قسمة بين  
الفرقاء (ق) ٥٣٤  
قاعة الممارسة - (ر) ممارسة  
قائلة - (ر) سودان ١٠ أكتوبر سنة ٨٥  
قائم اسنان - (ر) غضائات (ق) ٣٤٥  
قانون وأمر - (ر) (ق) ترتيب الحكم (م) ١٧٤

### (احكام اجتهادية)

(م) ١ القضاة والامام يمكن معديلا في جميع القطر المصري  
عدا اعلانها من طرفها بزيادة حرجها بالجماعات المرفوعة  
الاجراء - وجهها في كل جهة من جهات القطر المذكور من  
وقت العلم باعلانها وتتميز تلك القضاة والامام بمعرفة لدى  
جميع اهل القطر بعد اعلانها بالجماعات الثلاثين وبعده  
تفصيل هذا المبدأ بتفصيل نص صريح في القضاة والامام  
المذكورة (م) ٢ لا يخل من احد احكامه بعدم العلم بمقتضى  
القضاة والامام من يوم وجوب العمل بمقتضاها (م) ٢  
لا تدرى احكام القضاة والامام على المحاكمات التي تلزم  
اريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الزايف الساجد  
عليها ما لم يكن متبعا عن ذلك بعض صريح لها (م) ٤ لا يخل  
نص من القضاة والامام لا بعض قانون لوامر جديد  
يقرر به بطلان الاول

قانون - (الطالقة له) - (ر) اختصاص (لا) ٢١١  
قانون الاحوال الشخصية - (ر) تكاح من م ١  
الى ٦١ ومن م ١٢٠ الى ١٥٩ - كفارة من م ٦٢  
الى ٦٩ - مهر من م ٧٠ الى ١١١ - جهات من م  
١١٢ الى ١١٩ - نفقة من م ١٦٠ الى ٢٠٥ ومن  
م ٣٢٤ الى ٣٣١ ومن م ٣٩٥ الى ٤١٩ - ولاية  
الزوج من م ٢٠٦ الى ٢١١ - زوجة من م ٢١٢  
الى ٢١٦ - طلاق من م ٢١٧ الى ٢٢٢ - صلح من  
م ٢٢٣ الى ٢٩٧ - قرعة من م ٢٩٨ الى ٣٠٩ -  
عدة من م ٣١٠ الى ٣٢٣ - نسب من م ٣٢٢ الى  
٣٥٥ - لقيط من م ٣٥٦ الى ٣٦٤ - ولد م ٣٦٥  
- رضاعة من م ٣٦٦ الى ٣٧٤ - رضاع من م  
٣٧٥ الى ٣٧٩ - حضنة من م ٣٨٠ الى ٣٩٤ -  
ولاية الاب من م ٤٢٠ الى ٤٣٤ - وصي من م ٤٣٥

قانون الانتخاب ١٩٨٢

— ٣٣٦ —

قانون الانتخاب ١٩٨٢

القانون (١٩٨٢) الذي سُمِّحَ عليه بالألوان ولم يحدِّد احرف اسمائهم (رأبما) الذين كانت لهم بيوت للنسب الفار أو الفعاه أو خدميا في تلك البيوت

( الفصل الثاني — في دوائر الانتخاب )

(٢) تكون لمحافظة واحدة وعشرون دائرة على مئتين هذا القسم وهو — القامع عشرون دائرة وللأشكال بأربعة ولكل من دباط ورشيد والوس نائب على حدة ووبرسيد تيج دباط والاماعلية الشرقية والسريش الدوس ولديريه القطرية أربعة اثنان من مركز القلوب وأحد من كل من مركزي شرب وطوخ والشرقية ثانية وأحد من بئر الزقاريق والبنان مركز بلس والبلية عن باقي المراكز ولديريه الشمالية الثانية وأحد من المصورة والثلاث عن مركز ميت خمر والبلية عن باقي المراكز ولديريه الشمالية تسعة اثنان عن بئر الزقاريق وسبك والثان عن مركز مرفوق والثان عن مركز مليح وأحد من النجرن والثان عن مركز نلا ولديريه الغربية أحد عشر وأحد من طسفا وأحد من الطلة الكبرى ومردود والبلية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل مركز بمعه بديره والبرلس سبع شريين ولديريه الجنوبية خمسة وأحد من مركز دمهرد ودير حص واليندر دمهرد والبلية الثاني المراكز لكل مركز نائب ولديريه الجنوبية أربعة وأحد من بئر الزقاريق ولم البرفون والبلية عن باقي الأقسام لكل قسم نائب ولديريه بني صوف أربعة اثنان عن قسم بني صوف وديره وأحد عن قسم بيا وأحد عن قسم الزوابة ولديريه اليوم ثلاثة وأحد عن البندر والثنان اليانان عن القسمين ولديريه الشمالية وأحد لليندر والثان لتس الميا والثنان لتس لمردود وأحد للفتش وأحد لتس بني مزار ولديريه أسبوت تسعة وأحد لليندر والثان لتس ملوي والبلية عن باقي الأقسام لكل قسم نائب ولديريه جرجا تسعة وأحد عن بئر سوجاف والثنان عن قسم طسفا والبلية عن باقي الأقسام ولديريه لنا خمسة وأحد عن البندر والبلية عن الأقسام ولديريه اسنار وأحد عن البندر وتسعة وأحد عن قسم السطية وأحد عن ادفو وسماوة أصوان وأحد عن حطه ويكون لافايل القارات ثمانية دوائر اثنان من غرب الميا واثنان من غرب البيرة واثنان من غرب الشرقية وأحد من غرب القطرية وأحد من غرب اليوم والقطاعات السودان وديره بيا الفا عشر دائرة — ولا يجوز في جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركزا في مديرية واحدة والانتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى جدا البائرة والندر والقطاعات (٣) يحدد دوائر الانتخاب على معنى المادة السابقة وبما في كل دائرة جدول يقسم أسماء الذين يقي لهم الانتخاب في حدود تلك الدائرة (٤) لا في بلاد أخرى بات كل بلد يبلغ عدد الأكر من أماء خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب واحدة والبلاد والمركز والكثيرة الصغيرة تضم جملة منها بعضها في بعض بحيث لا يكون الأكر من سكان الجملة أكثر من ألف نفس في دائرة واحدة وفي مصر والأشكسرية يكون لكل من

إلى ٤٨١ — مجرمين م ٤٨٢ إلى ٤٩٣ — بلوغ من م ٤٩٤ إلى ٤٩٩ — هبة من م ٥٠٠ إلى ٥٢٩ — وسية ٥٣٠ إلى ٥٥٨ — مريض من م ٥٥٩ إلى ٥٧٠ — مفقود من م ٥٧١ إلى ٥٨١ — ٦٣٧ — موارث من م ٥٨٢ إلى ٦٣٠ — ومن م ٦٣٩ إلى ٦٤٧ — حمل م ٦٣١ — خشي م ٦٣٣ — ولد الزنا م ٦٣٤ — غريق م ٦٣٥ — نتاج م ٦٣٦ — عول ورد من م ٦٣٧ إلى ٦٣٨

قانون الانتخاب — (١) اصل حال رقم ٦ ج ١ سنة ١٢٦٦ (٢٥٠ مارت ١٨٨٢)

(نحن خبير مصر) بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٦٦ الموافق ٧ فبراير سنة ٨٢٠ وبنا على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي مجلس النظر بأمر بما امرات

( الفصل الأول — فيمن لهم حق الانتخاب )

(١) حق الانتخاب لكل مصري من — وأما المحكوم عليه سوا — كان مولدا في مصر أو متروكا أمام فيها مدة لا تقل عن عشر سنوات في شرط أن يكون بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع الضريبة من مال الضرائب أو الرسم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسة فريش مصري في السنة ولا يكون في حال من الأحوال الممنوعة في الانتخاب أو العائسة من مدة الأمانة (٢) من كان عليه من أرباب الأموال اختلا ائتمان من المال الأموي من ائتمان أو عازرات يملكها وأن كانت مملكة باسم غيره فله حق الانتخاب (٣) يجب حق الانتخاب لمن كان في ذكرهم ولو لم يكن منهم المبلغ المقر وملاوا العلماء والمعلمون رتبة القديس أو المشهورون بصفة العالمية (ثاني) القيس وسائر الرتبة والرواويون من المسيحيين (ثالث) صاحبات الأسرار الذين (رأبما) المرسون في المدارس الحربية والكتائب الاملية والمجاهدين للثغرات من المدارس العالية (خاصة) لأرباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف متقاعدين (سادس) ضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة أو مستوفعين ومتقاعدين (سابع) وكلاء المرافق (الإنكسرية) المهورون في الجبال الانتخاب (ثامن) الأكر من الجبالية واليهود (٩) المقيمين في الدولة الأجنبية لا حق في الانتخاب (٥) مجرم م ٥٨١ من الانتخاب من باقي ذكرهم وم (أولا) النابدين لمحقق المدينة أو السياسية وم الذين صغر عليهم أحكام مجازية من الجبالية النظامية بالأفعال الشائقة أو الذنوب أو الملقى أو الأمانة في الثياب أو بأشياء منه شعور مجازية أو سكر عليهم بأرتكاب سرقة أو عيانة أو إساءة أو إهانة مال الجري أو انتهاك حرمة الأديان والأبدان أو طرد من مرت كعدمة البيرة بمنح أو قرار من أحد الجبالية النظامية (ثاني) الحق عليهم بأشياء ثلاثة أشهر أو بغيره حتى مقام حاكم المظفر أو غيره مخالفة منهم ليا يعلق بالانتخاب على معنى أحكام هذا





ليكون هناك مساعدا في كل حال (٣٠) الجائزات والجميع المنصوص عليها في هذا القانون تنظر في الجالس القضائية (٣١) المحكم الصادر بهما لا يرعى مبادئ لا يجب مجال ما بالمال الانتخاب بعد ثبوت صحة لدى المهيمن لذلك على ماضي الاستقام المنصوص عليها في هذا القانون (٣٢) ورقة الاقرار والست فيها احدى الشهادتين المنوع بها في المارد السابقة لصدور الصديق الذي يصادق عليه على ما في المادة (٣٣) يصادق الانتخاب في دائرته

### ( الفصل الثالث - في الانتخاب الابتدائي )

(م) ٣٣ ينتخب الذين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحدًا من كل مائة منهم على شرط ان يكون بالغا من العمر خمسًا وعشرين سنة بالاعل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة الذين ينتخبون الثواب (م) ٣٤ انكسور في مفرد المئات لا تكون مستورة في هذا الانتخاب الا اذا تجاوزت الخمسين (م) ٣٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب الا في دائرة واحدة ولو تفيد اسمه في عدة جداول (م) ٣٦ متى اعطي المنتخب رأيه في انتخاب احد فلا يجوز ان يبدل عنه الى غيره (م) ٣٧ ناظر السالفة في مصر والمديرون والمحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي وينتوب اليوم الذي يعمل فيه هذا الانتخاب ويشعرون بذلك رؤساء الجهات بواسطة ماموري المراكز والاقسام وفي مصر بواسطة القبطية ليعلموه لمن لهم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بمجموعة ايام لا اقل (م) ٣٨ يحدد لجان الجداول في اليوم الذي يبينه المدير والمحافظ او ناظر السالفة كما في المادة السالفة وتشرح في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور (م) ٣٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في يومه المعين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة عن لهم حق الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم وكل احد منهم يختار من ارباب الانتخاب الباقين من العمر خمسًا وعشرين سنة بالاعل اختصارًا بقدر السند اللازم وفي هذا الانتخاب تكفي الاكثرية النسبية واذا تساوت الآراء يترعى بين المتساويين (٤٠) على المحافظين في الثغور وماموري القبطية في مصر وماموري المراكز والاقسام في الاقاليم ان يصدر كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فان كان

غير كامل الشروط عليه ان يوسم باعادة مع بيان اوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحا بقيد القسمة صار انتخابهم به في جدول عمومي يجهته بثمانين اسما الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم بنم متسلسلة على تلك الاسماء (م) ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر والقبطية وفي الثغور والمحافظات ويرسلها مامورو المراكز والاقسام الى المدير بات تصطف فيها (م) ٤٢ مامور القبطية مصر والمحافظون بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجداول العمومي تذكرة بنم المقيدة فيه مينا بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الانتخاب الانتخابي اي انتخاب الثواب وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه بالحضور

### ( الفصل الرابع - في الانتخاب الابتدائي )

(م) ٤٣ يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مامورية القبطية مصر دائرة للانتخاب الابتدائي (م) ٤٤ يصدر الامر المالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الابتدائي بشرة ايام لا اقل (م) ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب الابتدائي غير اربابه ولا يسوغ لهؤلاء ان يشتغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب (م) ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة او محافظها او مامور القبطية بمصر او من تعينه الحكومة سواه بمدة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضا ولا يكون له رأي يمسب ويشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين بينهم مندوب الحكومة واربعه آخرين بينهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب وبها كاتب من اعضائها (م) ٤٧ يشع في عملية الانتخاب في اليوم والمكان الميعين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه الميعين في المادة السالفة على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف اجلت الجلسة ليوم آخر (م) ٤٨ يتدعي رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٧ من هذا القانون على المنتخبين وتبين الطريقة الواجبة الاتباع في هذا الانتخاب (م) ٤٩

## ملوكات

يكون سيرة دائرة الانتخاب الانتخابي بالمديرية  
صادق بلع الأكرام بقدر عدد المراكز والبالد  
التي لها ثواب مبنون وأهل كل مركز وأهل بقدر يسعون  
أوراق انتخابهم في الصندوق المعلن شم (م) ٥٠ إذا  
اعترض أحد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب  
قبل ابتداءه فالجنة تتذكر بالحال في ذلك الاعتراض  
وتصدر فيها قرارا يكون نافذا الا اذا لم يصدق مجلس  
الثواب عليه (م) ٥١ على رئيس اللجنة أن يقيم فيها  
امر النظام فان خالف الحاضرين حكم المادة ٤٤ من  
هذا القانون ولم يسل عن ذلك بعد التنبيه فله أن  
يفض الجمعية وبين يديا آخر للانتخاب وان  
تصدر فتوى حكمه في ذلك فله أن يستعين على الفأذه  
بقوة من المديرية او المحافظة او مأمورية الضبطية  
(م) ٥٢ ينبغي أن يكون في اللجنة حالاً للانتخاب خمسة  
من أعضائها على الأقل والرئيس والكتائب مبنون من  
هول الخمسة فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل  
من المنتخبين الحاضرين وان غاب الرئيس فالحاضرون  
يقوم مقامه بالثواب اللجنة وإن غلب الكتائب فالرئيس  
يعين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين (م) ٥٣ يجب على  
اللجنة أن تبين أسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بحملة  
الانتخاب ويكون حكمها نافذا على ما في مادته (٩) من  
هذا القانون وتحصل مذكرتها سرا ولكن رئيسها يتلو  
القرار علانية (م) ٥٤ قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء  
فاذا تساوت فرائي الرئيس يكون مرجحا ويشار  
الى ذلك بالضرر (م) ٥٥ يحضر اللجنة يكون مستملا على  
جميع الطلبات والاراء وتضم اليه الاوراق المتعلقة بذلك  
بعد أن يجتمع الرئيس عليها (م) ٥٦ تؤخر اراء المنتخبين  
في خلال سبع ساعات من اليوم المعلن للانتخاب (م)  
٥٧ يتقدمي اعضاء اللجنة باعلاء اراهم ثم يلقى جدول  
الاسماء وكل منتخب من الحاضرين يدون ورقة رايه  
بعد تلاوة اسمه فيشار الى جانب الاسم بما يجدها  
الراي فان ذكر اسم ولم يعل صاحبه رايه اعيدت  
تلاوة اسمه ثانية ومن لم يقدم رايه بعد هذه القراءة  
الثانية فلا يجمع من تقدمه الى اخر الوقت المعلن لاخذ  
الاراء فان مضى الوقت ولم يبد رايه مقط حقه سيرة  
الانتخاب وكيفية اعطاء الراي ان يكتب اسماء الأشخاص

شرط ان يجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون سار عليه احكام قوانين البلاد بما فيها القواعد العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية (م) ٦٨ لا يجتمع وظيفة النيابة مع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستغنيين فلا يقبل نائبا الا بعد استغنائه (م) ٦٩ من تمهله الانتخاب في عدة دوائر فليد ان يختار واحدة منها ويعلن ذلك مجلس النواب في خلال ثمانية ايام تقضي من تحقيق الانتخاب فان تآخر عن ذلك فالمجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر (م) ٧٠ اذا خلا محل احد من النواب ففي الحال يصدر الامر بالانتخاب غير مكانه على الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم (م) ٧١ مجلس النواب دون سواء حتى قبول الاستغناء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستقالة في غير مدة الاستغناء فلنظاره الداخلية ان تنبهه منه بواسطة رئيس المجلس (م) ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط (م) ٧٣ مجلس النواب يقر التصديق في هذه الاثمنة بالاتحاد مع مجلس النظار (م) ٧٠ كل من اسر يخالف امرنا هذا فهو لاع

قانون الانتخاب — (م) ١ (م) ٢٤ ج ٢٤ ١٣٠٠ (اول مايو سنة ١٨٨٢)

(نحن عديو مصر) بناء على القانون النظامي المصري الصادر في هذا اليوم امرنا بما هو آت

الباب الاول

في من لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المتدربين للانتخاب (م) ١ لكل مصري من رتبة الحكومة المحلية بالغ من السبع وعشرين سنة كلمة حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة — اما رجال العسكرية الذين تمت السلاح فليس لهم حق الانتخاب (م) ٢ على كل منتدب (بكر الخلد) ان يعطي رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل منتدب (بكر الخلد) هو محل توطنه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسي لدائرة

انتخاب اخرى بشرط ان يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب نقله اليها (م) ٣ المنتخبون (بكر الخلد) المينون في وظائف ميرية لهم ان يسلطوا آراءهم في دائرة انتخاب الجهة الموطنة فيها (م) ٤ لا يجوز لاحد من المنتخبين (بكر الخلد) ان يعطي رأيه في الانتخاب اكثر من مرة (م) ٥ ستة خمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يجوز دفتر الانتخاب على خطين بمعرفة مشايخ كل بندر او بندر من بندر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء — اما في كل ثمن من اثنان القاهرة وكل قسم من اقسام نهر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والمرشش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تولد في القاهرة والاسكندرية من مامور الثمن او مامور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن او شيخ القسم ومن مشايخ الحواري وتولف في كل مدينة من المدن الاخرى مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيسا للجنة ومن اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضا ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع التظهير (بكر الخلد) المتوطنين او الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر (م) ٦ لا تدرج اسماء الاتي بينهم في دوائر الانتخاب (اولا) المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالنفي او بحرمانهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضا لا تكاب سرقة او احتيال وخيانة او انتهاك حرمة الآداب (ثانيا) المردودون من وظائفهم الميرية بقتضى احكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات وظيفتهم او لاختلاسهم مال الميري او لتعويلهم الرشوة او لتعظيمهم على احد المصريين لفسه من استيفاء حقوقه السياسية (ثالثا) المحكوم عليهم بالاقتلاص والعجز عنهم (م) ٧ يعطى دفتر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي مركز المديرية — اما في مدينتي القاهرة واسكندرية فيعطى دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم وفي ديوان التبعية وبلدى

ملفوظات

اختصاصها في الثانية أيام الثانية تاريخ اعلامها — أما في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبطالها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الحياض ثلاثة أيام ويسري من تاريخ ١٥ مارس — ويسري فعول قرارات اللجان لحين ما تصدر محكمة الاستئناف بطلانها مع مصادف يوم بعد سماع الالاءات الصورية من الحضرة الخديوية (م) ١٠ يمت بصورة من دفاتر الانتخاب معتمدا عليها من القديت حرروها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالحضر المثبت استبقاء اجراءات الشرفي اليوم تقسم الى مديري الجهة عن المدير يات او الى مامور الصيلة عن مديتي القاهرة والاسكندرية او الى المحافظ عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة للتوقيع عليها منهم وتكون تلك الالفات مستدعية ولا يجوز اجراء تبديل فيها الا وقت تصديقها السنوي المؤرخ عنه في المواد السابقة وفي المدير او مامور الصيلة او المحافظ تصحيح تلك الفات طبقا لقرارات اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات — بصورة اخرى من تلك الالفات تحفظ بحرف المشايخ واللجان بعد ان يصحونها حسب التصحيحات التي يطلبها بها المدير او مامور الصيلة او المحافظ (م) ١١ عند تبديل الفات في كل سنة يضاف عليها بمقره المشايخ واللجان اسماء القديت الذين يتقدم لهم حازوا الصفات المطلوبة وتاريخها ويضاف منها أولا ايام من توفوا فيها اياما من شهدوا الصفات المطلوبة — (م) ١٢ لا يجوز لاحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب (م) ١٣ ينتخب بغير اخاه من كل جن من اقالن القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المينة في المادة الخامسة ومن كل بدواو يله من بدواو ولاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب وبنطاقه هي المقررة في المواد الآتية (م) ١٤ يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المينة في اجتماع القديت (بالكم) يكون الضات لحد الالاء التي اعليت ويكون الانتخاب باغلبية الالاء اغلبية نسبية: — وبما انر ملاحظة الانتخاب لجنة توفل من

في مدن رشيد وديماط وبورسعيد والسويس  
والاسماعيلية والمرش في ديوان المحافظة ويكون  
تطبيق القرار المذكور في كل سنة من اول يناير الى  
غايته (م) ١٢ اذا ترأى لاي مصري انه اعمل درج  
اسمه في دفتر الانتخاب فله ان يطلب درجة كما انه  
يكتسب (بكره الخاء) مدرج اسمه في دفتر  
الانتخاب ان يطلب درج اسم كل مصري لم يدرج  
اسمه غدرا او رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون  
حق — وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من اول  
يناير لغاية ٥ منه في المدير يات الى المدير الجهة وفي  
مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مامور الضبطية  
وفي باقي المدن الى اللجنة في المادة الخامسة الى المحافظ  
— ويحصل في كل مديرية دفتر قيد الطلبات المذكورة  
حسب نواحي زرودها ويسمى بها وصولات لاربابها  
وسم كل منسب (بكره الخاء) صارت المصارفة في  
درج اسم في دفتر الانتخاب يصير لاربابها مصارفة  
اللجنة القومية منها في المادة الاكيدة بدون مصارف  
وله ان يدي مملوئاته في ذلك (م) ١٢ وتعال الطلبات  
المذكورة الى لجنة تولف في المدير يات من المدير  
بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية  
ينشان بالقوة السرية ويسمى مدينتي القاهرة  
والاسكندرية من مامور الضبطية بصفة رئيس ومن  
اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية في كل منعا  
وله المدن الى اللجنة في المادة الخامسة الى المحافظ بصفة  
رئيس ومن اثنين من اعيان المدينة ذوي الاملاك  
يختارون من ضمن المتقنين (بكره الخاء) الخدمية  
اسماؤهم في دفتر الانتخاب — وتحكم كل لجنة في  
الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥  
مارس من كل سنة — والقرارات التي تصدرها  
الجان المذكورة بغضيلة الآراء تعلن لاربابها كتابة  
في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمصره جهات  
الادارة في الثلاثة ايام التالية لصورها — واذا لم  
تحكم احدى اللجان في احد الطلبات الحالة  
عليها او بأت ذلك فيصير هذا رضاء الطلبات المذكور  
— ويجوز لاحكام الطلبات ان يستأجر قرارات  
الجان امام محكمة الاستئناف المهيمن في دائرة

خمسة متفقين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءات والكتابة يتناوب المتفقين (بالكسر) الحاضرون واعضاء هذه اللجنة يتفقون احدى رئيساً لم — وتتمتع شروط الانتخابات وكيفية اجرائها بنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة صير الشروع في الانتخابات بما ينبغي في ذلك اتبع ما نص في الباب الآتي — ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي مسدود ويقتضى لناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب (م) ١٥ على المديرين ومدوري الضبطيات والمحافظين ان يثروا صحة اجراء الانتخاب المشدودين في دوائرهم وماذا تراءى لهم لزوم اعادة الانتخاب فليبدلهم ان يصرحوا بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التي تدفع اليها الفاء الانتخاب الاول (م) ١٦ عند صدور الامراء والنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومدوري الضبطيات والمحافظين ان يسطروا الى كل واحد من المديرين والانتخاب تذكره احتياطاً موصفاً فيها اسم وصل القائمة كل منهم وذكر محل وبيوم وساعة الانتخاب اعضاء مجالس المديريات ويقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه الحضور يحق له الدخول الى المحل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديريات (الباب الثاني — في انتخاب اعضاء مجالس المديريات) (م) ١٧ يكون انتخاب اعضاء مجالس المديريات بمعرفة المتفقين (بالكسر) المشدودين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى سائر المديريات قبل الانتخاب بثمانية ايام بالاقبال — ويكون اجتصاصهم لاجراء الانتخابات العمومية يقتضى اسر مناولا لانتخابات كجمعية يقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدي اعضاء مجالس المديريات وظافتهم بلا مقابل (م) ١٨ لا يجوز للمتفقين (بالكسر) المشدودين الاشتغال بامور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز خلالها الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح (م) ١٩ تطلب ادارة الانتخاب في كل مديرية لجنة انتخاب تولف بحضور المديرين من خمسة اعضاء ثلاثة منهم متفقين من ضمن المشدودين ومقرعهم ويكونون من الطرفين القراء

والكتابات ومن واحد من اعضاء اللجنة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرتها اختصاصاً بامور مندوب نائب عن ناظر الداخلية — وينفذ لناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب (م) ٢٠ يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المينة للانتخاب مهما كان عدد المشدودين الحاضرين ويقتار اللجنة لها رئيساً وكتاباً من ضمن اعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة (م) ٢١ على رئيس اللجنة ان يذكر للمندوبين التجمعين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي مما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء ارايهم باللغة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية (م) ٢٢ المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثالثة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعل الرئيس ان يذم يحفظ النظام فان لم يعف الله ان يفسد الجلسة ويؤجلها الى ساعة اخرى وله ايضاً ان لم يوفق في امكانه انفاذ القانون ان يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دوماً ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الامن العمومي لزم الحال (م) ٢٣ على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة اختتامه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب (م) ٢٤ ينبغي ان يكون حاضراً حال الانتخاب ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل ويحجب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتفقين (بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعل من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب موقتاً فالرئيس يعين مكانه احد الاعضاء او المتفقين (بالكسر) (م) ٢٥ تكون احكام اللجنة قطعية في كافة المسائل التي تفتش حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص في المادتين الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون ملزمة كارتها سرية ولكن رؤسائها وتلقوا قراراً (م) ٢٦ قرارات اللجنة تكون باغلبية الاراء فاذا

## معلومات

الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ينعى جميع اعضا اللجنة قبل انقضاء الجلسة على حضرة الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة اوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ الجلسة وتحتفظ نسخة منه مصدقا عليها من اعضا اللجنة بمطابقتها للاصل بطرف مدير اللجنة (م) ٣٧ يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء المنتخبين ( بالفتح ) شهادة بالتخابه

### ( الباب الثالث )

( في انتخاب الاعضاء المنتخبين لمجلس شورى القضاة )  
(م) ٣٨ ينتخب المنتخبين ( بالكرس ) المنتخبون عن اثنان القاهرة والمنتخبين ( بالكرس ) المنتخبين عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين — وينتخب المنتخبين ( بالكرس ) المنتخبين مدينة اسكندرية عضو المنتخبين للمجلس المذكور عن اربع سنن من الاخر المبينة في المادة الخامسة — ويكون اجراء الانتخاب في ديوان خطية القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان خطية الاسكندرية عن هذه المدينة — ويكون الانتخاب باغلبية الاراء اعطية نسبة (م) ٣٩ ينتخب كل مجلس من مجالس المديرية اربع عشرة بالقرعة السرية واحدا من اعضائه ليكون عضوا مندوبا في مجلس شورى القوانين — ويكون الانتخاب باغلبية الاراء اعطية نسبة

### ( الباب الرابع )

( في انتخاب الامم المنتخبين لجمعية المصوب )  
(م) ٤٠ ينتخب المنتخبين ( بالكرس ) المنتخبون عن اثنان القاهرة والمنتخبين ( بالكرس ) المنتخبون عن اقسام الاسكندرية والمنتخبين ( بالكرس ) المنتخبون عن باقي المدن المبينة في المادة الخامسة عدد الايام المقررة في القوانين القضاة لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية المصوبية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان خطية كل منها وعن مدينتي حماة و رشيد في ديوان محافظة كل منها وعن السويس وبورسعيد في ديوان محافظة السويس وعن الرشيد والاسكندرية في ديوان محافظة الاسكندرية — ويكون الانتخاب باغلبية الاراء اعطية نسبة (م) ٤١ ينتخب المنتخبين ( بالكرس ) المنتخبون عن الاربع عشر مديرية

تساوت نواحي الرئيس مرجح ويشار الى ذلك المحضر (م) ٢٧ يتجمل حضرة اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا من ذكرها فلا يتجر ذلك سببا لابطال الانتخاب (م) ٢٨ يكون اخذ الاراء سرامن الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة (م) ٢٩ يتتدي اعضاء اللجنة باصطاد اراهم ثم يتادي احدهم كلا من المنتخبين باسمه حسب المدرج في دفتر المديرية المصوب ويصلي كل مندوب واية عند المناداة باسمه وتناداة ابناء المنتخبين الذين لم يطلوا اراهم في اول دفعة ومن لم يسل واية من المنتخبين لا في الدفعة الاولى ولا في الثانية فلا يتج من اصطاده الى اخر الوقت المبين لاخذ الاراء (م) ٣٠ على كل مندوب يتادي باسمه ان يقدم اللجنة تذكرة الاعتماد التي بيده ويكون له اراء بقدار عدد اعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله ان يحضر اراءه في شخص واحد وان يخصصا على جملة الأشخاص وان اصاغ تذكرة فلا يتج من اصطاده اياه اذ اذهرته اللجنة (م) ٣١ المنتخبون الذين يصهلون الكتابة يسلون اراهم شفاهة بحيث يقيده الكاتب اراهم في دفترين باسم كل منهم وملاحظة احد اعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب وللكوران يعطي رايه بحيث لا يسمه غير الكاتب والعضو الذي يختاره (م) ٣٢ الاراء المعلقة على شرط باطله وتنداول اللجنة قطعيا في الحال في حصه او ابطال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نصت المادة ٤٤ من امرنا هذا (م) ٣٣ لا يملك الانتخاب الا يوما واحدا فاماذا طرات احوال استثنائية فمنعت من الشروع فيه واستمراره او نوبه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي ويمن المنتخبين ( بالكرس ) بذلك بالمرقة التي تقرها اللجنة (م) ٣٤ متى تم اخذ اراء المنتخبين الحاضرين يسل الرئيس انباء عملية الانتخاب ويوقع اعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخابات ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين اصطوا اراهم ويمن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تقرر الاراء ويمنل بذلك محضر فيه اعضاء اللجنة والمدير (م) ٣٥ يكون تعيين الاعضاء باغلبية الاراء اعطية نسبة واذا تساوت الاراء بين شخصين فترس اللجنة بقرعة بينهما (م) ٣٦ يسل رئيس اللجنة اسماء

حكما باتا بدون مصارف بعد سماع اقوال النائب المصري عن الحضرة الخديوية — والمطاعنات المتصلة بصحة انتخاب احد اعضاء مجالس المديرية تحصل على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكما باتا بدون مصارف بعد سماع اقوال النائب المصري عن الحضرة الخديوية — (م) ٤٥ كل ما كان مخالفا لاسرنا هذا من احكام القوانين والادراس والاورش والمعدات يكون لاغيا وغير معمول به — (م) ٤٦ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون وبمشره بالجمعية المتخدة وتطبيقه في جميع مدن وببادر وبلاد التطر المصري

قانون الانتخاب — (امرال رقم ٧ رسته ٢٠٠ ١٤٠٠ مایوسه ١٨٨٤)

(عن خبر مصر) بد الاصلاح على قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ٨٢ وصاد على رسته اليانظر الدفاع ويطبقه في مجلس الشعار امرا يا مراد (م) ١ الجهاد المشر بالادة الخامسة من قانون الانتخاب المشر دفار الانتخاب صارت عليه انه يبروفه ٨٢ وصاد على ذلك لجهاد الحسة مبروفه الخالي له للقد لسطر دوائر انتخابية في اقتره الاول من الماده الثانية والاربعين من القانون المذكور بعدى ٦ مایوسه ١٨٨٤

قانون الانتخاب — (مشور من نظارة الداخلية في ١٤٠٠ مایوسه ٨٢)

سوق اولي نكر رايحة طلبة ولاي عدد سبع من قاروق النظام المصري والاقبال الصالحين خارج عرا مايو سنة ٨٢ والقد ان الشرع التي على هذه مشور من ذلك العدد مبروفه حالا على باب مركز الحامض والقبضه والذوارق والقر فولات واضع التي على هذه كراا مبروفه حطفا بالحامض ورفوبيا وبطرف جناح الامان المراسمها كالف نكر بدل الحدة التي لا يرد طلبة في اداء منصبها اعصاها كرا لا ماد القاروق المذكورين تبصا بما لا يرسط طين القاروق باق جد حيد النشاطات الجيدة لكل مصري من رعايا الحكومة الخلية على اختلاف طبقاته وخدمه بدون مراعاة لية من رويته من اسرائيل والبرية ويرط ان لا يكون على حالة من الاحوال الماسة له من حق الانتخاب ان يكون حرا عارفا في القاب من قبله من انا. وطفه بذلك يكون حق الانتخاب لكل مصري رايها الاصلح الذين يجر انهم يبرق بصحتهم فيكون م المصوبين الانتخاب ولم الخلي ان ان يجر الاصلح الا انهم ليس ذري القاروق والاصحاب المصوبين الجيدة المصرية وصحتهم على ان يجر حالا على كل في لغير دفار الانتخاب وذلك لاصحابها ليس كوي اول على يجر عر فون حيل الانتخاب وادعة النشاطات الجيدة ولا حيدت اليك اداء هذا العمل دون مبرق في دائرة الانتخاب لفضة بركه وطفه ابرها. طبق القانون المذكورين ان ذكر سايقا يمكن ان كل من او لم مبروفه من المصوبين لغيره لذلك يكون رسته ومن اربعة اركان من اصحاب الافلاك بالقد وبكون تبصا ايمتا بمرقوقه رسته هذه الجمعية في ان مبرق في الخلل دفر الانتخاب بل تبصت بحدت يكون المبرق على رتب الحروف الجانية (بني ان كل من ارد حرف الف) على راسم واحد وياجل بجرق في اول الدفر في حرف الالف ودرج بده ما يكون اول اسمه (ب. د. م. ع. و) ومكالا ان اشعر مبروفه الخالي الدفر بيلي ايماء مبروفه في ب. د. م. ع. برفق لغيره طلبة في البير الخالي وكونه مشملا على ايماء جميع مصر من الذين يكونون من رايها طلبة والباقي من المبروفين من كافة ويكون مبروفين اوساكن في

الخمسه وثلاثين عضوا ممدوا للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المشر في القانون النظمي لكل مديريةية ويحصل الانتخاب بالجمعية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجالس المديرية — ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

### (الباب الخامس — احكام وقتية)

(م) ٤٧ احكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من امرا هذا تصديق الانتخاب الاول كاياتي — ولا يعلق دفر الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديرية مدة الخمسة عشر يوما التالية للخمسة عشر يوما المحددة في الماده الخامسة لغير دفر الانتخاب (ثانها) يجوز تقديم الطلبات في الثانية ايام التالية للخمسة عشر يوما المحددة لتطبيق دفر الانتخاب (ثالثا) يحكم في هذه الطلبات في الثانية ايام التالية للثانية ايام المحددة لتطبيقها (رابعا) اللجنة المكونه عنها في الماده التاسعة تولف في الانتخاب الاول من المصوبين المتفشرين (بالتم) ومن ممدور القبطية والاطفال ومدير الجمة بسعة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بجمة الانتخاب في دائرة اختصاصها (خامسا) الجهاد المضاف عليه ثلاثة ايام المخصوص عنه في الماده التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من احدى المجالس او ابطالها الحكمي في الطلب يتندا من اليوم التالي للثانية ايام المحددة لتطبيق الطلبات والحكم فيها (م) ٤٨ المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من القانون النظمي لدرج الاسامي في دفر الانتخاب لا تنزع في الانتخابيين المصوبين الاولين المختصين باعضاء مجالس المديرية ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تنزع ايضا في الانتخاب المصري الاول المختص بالايجان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

### (الباب السادس — احكام عمومية)

(م) ٤٩ كل لمن في صحة الانتخابيات يتقدم في الثانية ايام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بعد ان يبره اعضاء المجلس يبرسه في الثانية ايام التالية الى رئيس احدى المجالس الا في ذكرها — فالمطاعنات المتصلة بصحة انتخاب احد اعضاء مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية محال على محكمة استئناف القاهرة ليحكم فيها







ملحوظات

٢٦ مئة

قانون الانتخاب { مقصور أصدرته نظارة الداخلية في (أواخر ربيع الثاني سنة ١٣٠٠) بإمارة ٨٧ }  
على مقتضى نص المادة الحادية عشرة من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) ينفي الشروع حالاً في التعديل اللازم لإجراءه سنوياً بدلائر الانتخاب في كافة أنحاء القطر المصري بالشروط المخصوص عنها في المواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠) من القانون المشار إليه — ولأجل سهولة العمل يجب مراعاة ما نص منه في منشور نظارة الداخلية السابق صدور في ٨ رجب سنة ٣٠٠ بشأن عملية الانتخابات — هذا وأنا لعمدتي في إجراء ما ذكر بالتطبيق للقانون على حسن ممكن وفيكون وإذا دعي الحال في أثناء العمل لأخذ زيادة إيضاحات في ذلك فلا بأس من أنكم تطلبونها بتفريعاً من النظارة

قانون الانتخاب — { مقصور أصدرته نظارة الداخلية في ١٥ ربيع الثاني سنة ٣٠٤ (١١) بإمارة ٨٧ }

حيث ذكر في القانون المنتخبين (بالكر) المنتخبين من بلاد المديرية المذكورة ومن الأعضاء الشروع في انتخاب الأعضاء المجدد لها بدلائر نصف أعضاء اللازم تغييرهم بالقرعة لمدة ثلاث سنوات — فبرئيل لتزك مع هذا صورة الأمر الثاني القاضي بإجراء المنتخبين (بالكر) عن كافة المديريات وتكليفهم بالشروع حالاً في توزيع تذاكر الأعضاء المخصوص عنها في المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ٨٣ أما الأعضاء اللازم تغييرهم من مجلس المديرية والانتخاب بدلائر ثم حدد بالانتخاب بقرعة بالقرعة طبقاً للمادة السادسة عشر من القانون الانتخابي الصادر في الخارج المذكور بقرعة لمدة الانتخاب التي تضاف على حسب نص المادة السادسة عشر من قانون الانتخاب على الكيفية الآتية — فكتب لها أعضاء مجلس المديرية المحليين بقرعة كاتب اللجنة على أوراق بغير عدد و بترتيب من الأوراق داخل صندوق بربط من طرف إلى الجهة ثم نصب مدير اللجنة الانتخابية الموجودة فيها من هذا الصندوق عدداً من تلك الأوراق بغير عدد لأعضاء اللازم استبدالهم ومن ثم خرج أوراقهم بمرصع أساميهم بغير عدد ثم أتم هذا العملية بعداً في أخذ الأوراق بالانتخاب لأعضاء الجدد أما الكيفية والشروط التي ينفي الشروع بها في الانتخاب لم يرد في الطلب الثاني من قانون الانتخاب ومع ذلك مستمر الصلوات الواردة إلى المندوب الذي ساربه عن في لجنة الانتخاب وعند فيه وبينه عن ذلك فخطركم عنها — هذا ويمكن تغيير المنتخبين

قانون الانتخاب أمر حال صادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٦ (نحن خديوم مصر) بعد الإخلال على المواد ١٣ و ١٤ و ١٧ من أمرنا الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) الشامل لقانون الانتخاب وبناء على ما عرضه على ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هو آت (م) ١ المنتخبون (بكر الخلاء) المقيدة أسماؤهم بكشوفات جميع المديريات مندوبون للانتخاب واحد منتخب (بكر الخلاء) مندوب من قلمهم عن كل مدينة وناحية من جهات الوجهين البحري والقبلي (م) ٢ تجري الانتخابات يوم الأربعاء ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦) من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس إلى قبل التروب بساعة وذلك عن البنادير الآتية وهي مدنهور وملتطا والمنصورة وشبين الكرم والزقازيق وبها والجزيرة وبني سويف والفيوم وألفيا وسيوط وسوهاج وقنا وأسنا ويكون الانتخاب في مركز المديرية أما الجهات الأخرى فالانتخاب فيها يكون على الذي يجهه المدير (م) ٣ إدارة الانتخاب في البنادير المذكورة من خصائص القوميين المذكور بالمادة الرابعة عشرة من قانون الانتخاب وسيط فيها من القوامي من خصائص المشايخ — أما منتجو (بكر الخلاء) الكفور والوروب التي ليس فيها مشايخ فيجوز من الانتخاب في القوامي السابقين إليها قانون الانتخاب أمر حال رقم ٦ بإمارة ٨٧

(م) ١ يصير اجتماع المنتخبين (بالكر) المنتخبين عن كل مديريةية بمركز المديرية في الأيام المبنية بالمادة الآتية لأجل انتخاب أعضاء مجالس المديريات بدلائر نصف الأعضاء اللازم تغييرهم بالقرعة لمدة ثلاث سنوات (م) ٢ قبل الانتخاب الأعضاء الجدد ينفي أن لجنة الانتخاب شرع في سحب القرعة من الأعضاء اللازم استبدالهم (م) ٣ يكون سحب القرعة والانتخابات في مدنهور والمنصورة وبني سويف والجزيرة في يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٧ — وسيط طنطا وبها وألفيا والفيوم في ٢٤ منه — وفي شبين الكرم والزقازيق وسيوط وسوهاج وقنا وأسنا في

## قانون تجارى

— ٣٤٨ —

## قانون تجارى بحرى

(بالكس) المتطوعين انه بناء على المادة السابعة عشرة من القانون المطايع غير تكرار الحطب الاعطاء المستبدلوت الذين يعرجت اياهم في القرية ويأمنها عملية الانتداب بالدرنا باطلارنا عن فيها وأما من وقع عليهم الانتداب **قانون الانتداب** — { مشور من نظارة الداخلية الى (الى المديرات والمصالحات في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨) حسب نص المادة ١١ من قانون الانتداب الصادر في اول مايو سنة ١٨٢ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) ينهي الشروع حالا في تعديل دفاتر الانتداب للبلاد اجراءه سنة ١٨٩٥ بقاء النظر المصري على الشروط الموصورة في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من ذلك القانون ولاجل سهولة الاجراء يجب مراعاة ما نص في مشور نظارة الداخلية السابق صفورة في ٨ رجب سنة ١٣٠٠ بشأن عملية الانتدابيات وانا لعبد في امر ما ذكر في حسن فهمك وطرفكم طامول ان تكون هذه العملية بداية القسط والاستكم لها في اقل الاقابات العمومية المربع اجراءها في سنة ١٨٩١ على صحة وإذا دعا الحال في انا العمل لاخذ زيادة اضافات في ذلك فلا بأس من انكم تطوبوها من نظارة الداخلية لطرفا **قانون الانتداب** — (ر) قانون نظامي

**قانون التجارى** — (امر حل صادر في ١٢ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شيفان سنة ١٣٠٠ (١٤ جبر سنة ١٨٨٢) الصادر بقسم الحاكم لاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٢) الصادر بتزيت مجلس شورى حكومتنا — وبناء على ما عرض عليه من ناظر حقاينة حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ القانون التجارى المرفوق باسمنا هذا لتشمل على ارجاءه وتسع عشر مادة المفرد عليه من ناظر حقاينة حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات النظر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

**قانون تجارى** — (ر) تأمر واعمال تجارية (فت ١) الى ٥ — تكاح ٦ الى ١٠ دقتر تجارى ١١ الى ١٨ — شركة ١٩ الى ٦٥ — مسمار ٦٦ الى ٧٥ — رهن ٧٦ الى ٨٠ — وكيل بالمحولة ٨١ الى ١٠٤ — كسيلة ١٠٥ الى ١١٣ — برتستو ١١٤ الى ١٧٧ — رجوع ١٧٨ الى ١٨٨ — سند تجارى ١٨٩ الى ١٩٣ — سقوط الحق ١٩٤ — افلاس ١٩٥ الى ٣١٤ — صلح ٣١٥ الى ٣٣٦ — افلاس ٣٣٧ — اتحاد المدينين ٣٣٨ الى ٣٤٧ — افلاس ٣٤٨ الى ٣٦١ — زوجة ٣٦٢ الى ٣٦٩ — افلاس ٣٦٦ الى ٣٧١ — بيع ٣٧٢ الى ٣٧٧ — استرداد ٣٧٦ الى ٣٨٩ — افلاس

٣٩٠ الى ٣٩٠ **قانون تجارى** — (ر) محكمة اهلية ١٣ م سنة ١٣٠١ **قانون التجارة البحري** — (امر حل صادر في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شيفان سنة ١٣٠٠ (١٤ جبر سنة ١٨٨٢) الصادر بتزيت مجلس شورى حكومتنا — وبناء على ما عرض عليه من ناظر حقاينة حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ **قانون التجارة البحري** المرفوق باسمنا هذا لتشمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المفرد عليه من ناظر حقاينة حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات النظر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

**قانون التجارة البحري** — (ر) سلبية (قب ١) الى ٣٤ — قبودان (قب ٣٥ الى ٦٤ — ملاح (قب ٦٥ الى ٨٩ — سند ايجار السفينة (قب ٩٠ الى ٩٨ — سند الشوئلات (قب ٩٩ الى ١٠٣ — اجرة (قب ١٠٤ الى ١٣١ — مسافر (قب ١٣٢ الى ١٤٨ — اقتراض (قب ١٤٩ الى ١٧٢ — سيكوزاته (قب ١٧٣ الى ٢٣٤ — غسانة بحرية (قب ٢٣٥ الى ٢٦٦ — سقوط الحق في المواد التجارية والبحرية (قب ٢٦٧ الى ٢٧٥

**قانون التجارة البحري** — (ر) محكمة اهلية م سنة ٣٠١

**قانون تحقيق الجنايات** — (امر حل) (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شيفان سنة ١٣٠٠ (١٤ جبر سنة ١٨٨٢) الصادر بتزيت مجلس شورى حكومتنا — وبناء على ما عرض عليه من ناظر حقاينة حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ القانون التجارى المرفوق باسمنا هذا لتشمل على ارجاءه وتسع عشر مادة المفرد عليه من ناظر حقاينة حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات النظر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

## قانون تحقيق الجنايات — ٣٤٩ — قانون العقوبات

نصوص

قانون العقوبات — (ر) قانون العقوبات من

م ١ الى م ٢٤ ومن م ٣٥٢ الى م ٣٥٣ — عقوبة الجنايات من م ٢٥ الى م ٤٣ — عقوبة الخطف والاختلافات من م ٤٤ الى م ٥٥ — عقوبة من م ٥٦ الى م ٦٩ — حكومة من م ٧٠ الى م ٨٨ — رشوة من م ٨٩ الى م ٩٩ — اختلاس اموال لميرية من م ١٠٠ الى م ١٠٩ — مستخدم من م ١١٠ الى م ١٢٣ — مقاومة من م ١٢٤ الى م ١٢٨ — هرب المجهزين من م ١٢٩ الى م ١٣٦ — ختم من م ١٣٧ الى م ١٤٥ — اختلاس الاغلب من م ١٤٦ الى م ١٤٧ — دين م ١٤٨ — اطلاق م ١٤٩ — تلفرات من م ١٥٠ الى م ١٥٢ — جريدة من م ١٥٣ الى م ١٧٨ — مسكوكات زيوف مزورة من م ١٧٩ الى م ١٨٣ — تزوير من م ١٨٤ الى م ٢٠١ — تهريب من م ٢٠٢ الى م ٢٠٧ — جنابات وبيع من م ٢٠٨ الى م ٢٣١ — حريق من م ٢٣٢ الى م ٢٣٨ — اسقاط الحوايل من م ٢٣٩ الى م ٢٤٥ — هتك العرض من م ٢٤٦ الى م ٢٥٦ — قبض من م ٢٥٧ الى م ٢٦٩ — شهادة زور من م ٢٧٠ الى م ٢٧٦ — قذف من م ٢٧٧ الى م ٢٨٤ — سرقة من م ٢٨٥ الى م ٣٠٢ — مفلس من م ٣٠٣ الى م ٣١٢ — خاين من م ٣١٣ الى م ٣١٧ — مناد من م ٣١٨ الى م ٣٢٦ — قمار من م ٣٢٧ الى م ٣٢٨ — تقرب من م ٣٢٩ الى م ٣٤٠ — علاقات من م ٣٤١ الى م ٣٥١

قانون العقوبات — (ر) محكمة اعلية م ١٣ سنة ١٣٠١

قانون العقوبات — (ر) الكتاب الاول — (ر) الباب الاول (ر) الفصل بعد العمومية

(م) ١ من عناصر المحاكمة ان تعاقب على الجرائم التي تقع على افراد الناس بسبب ما يرتب عليها من تدهور الرأفة العمومية وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد المحاكمة مباشرة وبما في ذلك قد تمتد في هذا القانون درجات العقوبة التي لا بد لها ان تكون شريكة لقرارها وبما بدون اخلال في حال من الاحوال بالمحقق المجرم لكل شخص يقتضي الشريعة الدية (م) ٢ الاصل في تشجيع الضحية بمقتضى القانون ثلاثة اشواط (اولا) الجنايات (ثانيا) الخطف (ثالثا) الاختلافات (م) ٣ الجنايات في الاعمال التي جازب عليها القانون بمعدى

وموافقة رأي مجلس النظار اسرنا بما هوأت (م) ١ قانون تحقيق الجنايات المرفوق باسرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولا به في كل جهتين جهات النظر المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ انتاج المحكمة الابتدائية الكائنة ببلد الجنايات في دائرتها قانون تحقيق الجنايات — (ر) تحقيق ابتدائي من م ١ الى م ٧ — ذبيلة قضائية من م ٨ الى م ٣١ دعوى عمومية من م ٣٢ الى م ٣٩ — حقوق مدنية من م ٤٠ الى م ٤٧ — قاضي التحقيق من م ٤٨ الى م ٨٦ ومن م ١١٣ الى م ١٢٤ — منهم من م ٨٧ الى م ١١٢ — علاقات من م ١٢٥ الى م ١٥٢ — بيع من م ١٥٣ الى م ١٨٨ — جنابات من م ١٨٩ الى م ٢٣٣ — ضحية للتهمة من م ٢٣٤ الى م ٢٣٨ — احكام من م ٢٣٩ الى م ٢٤٨ مدة طويلة من م ٢٤٩ الى م ٢٥٥

قانون تحقيق الجنايات — (ر) محكمة اعلية م ١٣ م سنة ٣٠١ — تحقيق ١٢ يونيو سنة ٨٩ قانون القديري في الجامع الازهر — (ر) ازهر ٢٤ مارس سنة ٨٥

قانون المدونة — (ر) حدود عامة — قانون عسكري (ر) حرية ٢١ جنة سنة ٩٨ — ١٣ ش ٣٠١ قانون العقوبات — (م) امثال صادر في ١٢ جمادى سنة ١٣٠١ (١٣٠١ ١٣٠١) ١٣٠١

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على اسرنا الرقيم شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب الحاكم الاحلية وعلى المادة الخامسة عشرة من اسرنا الرقيم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا — وبنا على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار اسرنا بما هوأت (م) ١ قانون العقوبات المرفوق باسرنا هذا المشتمل على ثلثة وثلاثة وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولا به في كل جهة من جهات النظر المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ انتاج المحكمة الابتدائية الكائنة ببلد الجنايات في دائرتها

## قانون عقوبات

— ٣٥٠ —

## قانون مدني

ثم بدد لعل بجهة اخرى من مدينة للارول لا: عا ٧١ اذ كانت  
وقررها منه في اثناء حين القالة للكر الاول (١٦)  
يكون العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات حسب القانون  
المسجل به في وقت ارتكابها اذا صدر قانون بعد ارتكاب  
الجناية او الجنحة او المخالفة يقتضي بعقوبة القوية او بعضها  
فيجب دون غيره اذا كان صدره قبل الحكم الجنائي (٢٠)  
اذا حكم على شخص بجنس احيانا باحدى العقوبات المرفقة  
ليكون اجلا مع العقوبة من اليوم الذي صار به الحكم قطعا  
الا انه يجب على القاضي عند الحكم ان يستألف مدة الحبس  
الاحتمالي من مدة العقوبة المقررة (٢١) الحكم بالعقوبات  
المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب رد للاصنام  
والصور بخاصة المستخرجة (٢٢) اذا حكم بالفرقة والرد  
والنص بخاصة بدم استلما الحكم برد والنص بخاصة على دفع  
الفرقة اذا كان الحكم عليه غير كاف فيجب كذلك (٢٣) يلزم  
ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا ايضا على الحكم به  
الحبس الذي يكفها المتعذر عليه في السجن عند عدم قيامه  
بإداء الفرقة والرد والاصنام (٢٤) الحكم عليهم بالعقوبة  
بسبب ارتكابهم جنابة او جنحة واحدة يكونون بالفرقة والرد  
والنص بخاصة والاصراف على وجه التفصيل والكمال

**قانون مجلس التجار المدني** - (ر) مجلس تجاري  
قانون مدني - (أ) ٨٣ ذي الحجة سنة ١٣٠٠

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقيم  
٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ جوتيو سنة ٨٣) الصادر  
بترتيب الحاكم الاعلى وعلى المادة الخامسة عشر من  
امرنا الرقيم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ جوتيو  
سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا  
وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا  
وموافقة راي مجلس النظار امرنا هذا المشتمل على ستالة  
القانون المدني المرفوق بامرنا هذا المشتمل على ستالة  
واحدى واربعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية  
حكومتنا يكون معمولا به في كل جهة من جهات القطر  
المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ اذنتنا  
بالحكمة الابتدائية اكانت تلك الجهة في دائرتنا

**قانون مدني** - (ر) اموال ١ الى ١٠ - ملكية  
م ١١ الى ١٢ - اتفعل ١٣ الى ٢٩ - ارتفاق ٣٠  
الى ٤٣ - ملكية ٤٤ - انتفال ملكية ٤٥ الى ٤٧  
هبة ٤٨ الى ٥٣ - موارث ٥٤ الى ٥٥ - وضع يد  
٥٦ الى ٥٩ - اضافة المقتل للمالك ٦٠ الى ٦٢ -  
شفعة ٦٨ الى ٧٥ - مدة طولية ١٦ الى ٨٧ - ملكية

الغويات اذنية وفي - الفصل - الاشغال الشاقة مزيدا  
اشغال الشاقة موقفا - السجن المؤبد - السجن المؤقت - الحبس  
المؤبد - الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن الوظائف  
بأي وظيفة مبررة - الحرمان من المحقوق الوطنية (١) الصنع  
في الاشغال التي يصاب عليها القانون باحدى العقوبات الالائية  
وفي - الحبس اكرام - اسبوع - النفي المؤبد - الحرمان من  
الخدمة العامة - الفرقة باكثر من مائة فرس ديواني (٢) ٥  
المخالفات في الاشغال التي يصاب عليها القانون بالحسب مدة  
اسبوع فاقلة او بفرقة مائة فرس ديواني فاقلة (٣) ٦ يجوز على  
حسب الاحوال الجنبه في القانون ان يحكم بكل عقوبة من  
العقوبات السابق ذكرها على حدها او بالقيام بعضها الذي هو  
(٤) ٧ يحكم القانون ايضا في احوال معينة بزيادة على العقوبات  
المذكورة بما يأتي - جعل الشخص المتألف تحت ملاحظة  
الضبطه الكثرى - حرمانه من المحقوق المدنية - مغلط الاشياء  
(٥) ٨ البند في العمل فاصد فعل الجناية او الجنحة بغير شروطة  
نفا اذا اوقف العمل وخالف سبب خارج عن ارادة الناقل  
(٦) ٩ الصنيع على فعل جنابة او جنحة او جنحة لعل ذلك  
لا يثبت شروطة (٧) ١٠ من شرع في فعل جنابة بمقابل  
بالعقوبة التي في العقوبة المقررة لتلك الجناية او لرومت  
منه (٨) ١١ من شرع في فعل جنحة وكان شروطة في ذلك  
مستوجب للعقاب ينص صريح في القانون بمقابل بالعقوبة التي  
في العقوبة المقررة لتلك الجنحة او لرومت منه بالمثل ان لم  
يوجد نص اخر يصر بهر ذلك (٩) ١٢ المود اذ ارتكاب  
جنابة او جنحة بموجب الحكم على المائد بالاشغال المقررة  
فانتهت مدة الجناية او الجنحة وجهر مضاعفة تلك العقوبة بما  
وذلك فيما بعد الاحوال المستفاد الجنبه في القانون (١٣)  
بغير حاشا لفصل الجنبه او الجنحة من حكم عليه باحدى  
العقوبات المحقة في المادة المخالفة وليد انه ارتكب جنابة او  
جنحة فانه بعد الحكم الاول وكل ذلك من حكم عليه حبس اريد  
من سنة او بعني موقت وليد انه ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم  
ايها (١٤) ١٥ من حكم عليه باحدى العقوبات المحقة في المادة  
المخالفة لم فعل جنابة او جنحة بتعريض الحكم عليه بالمخالفات  
المؤبد من الحصول على كل رتبة او من الوظائف بأي وظيفة  
مبررة او من المحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن المؤبد (١٥)  
اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي المؤبد انه ارتكب جنابة او جنحة  
بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة  
المقررة فانتهت مدة الجنبه او الجنحة من (١٦) ١٦ اذا ثبت على من  
حكم عليه بالسجن المؤبد او الاشغال الشاقة الموقفة انه ارتكب  
جنابة او جنحة بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالاشغال الشاقة  
مزيدا ما لم يفتى القانون بالحكم بالمثل بسبب مدة الجنبه  
فيحكم به (١٧) ١٨ من عاد اذ ارتكاب جنابة او جنحة بتعريض  
الحكم عليه بعقوبة موقتة يجوز الحكم عليه بفسلجا بخلافه من  
الوجوب القانوني بفسل تحت ملاحظة الضبطه الكثرى -  
الطبا من سجن واكثر ما عتق (١٨) ١٩ من حكم عليه  
ارتكاب جنحة بالحسب او بالنفي مدة لا تزيد على سنة او بطن فرقة

نصوص

٨٨ الى ٨٩ - تمديدات وعقود. ١٥٣ الى ١٥٤ - الترتيبات  
يوجبها القانون ١٥٤ الى ١٥٧ - انقضاء الصناديق ١٥٨  
- وفاة ١٥٩ الى ١٦١ - فسخ عقود الصناديق ١٦٢  
الى ١٦٩ - ايرام من الدين ١٨٠ الى ١٨٥ - استبدال  
الدين ١٨٦ الى ١٩١ - مناسفة ١٩٢ الى ٢٠١ -  
اتحاد القصة ٢٠٢ الى ٢٠٣ - مضي المدة ٢٠٤ الى  
٢١٣ - اثبات الدين ٢١٤ الى ٢٢٤ - بيع ٢٢٥  
الى ٢٢٦ - انتقال الملكية ٢٢٧ الى ٢٣٠ - تسليم  
٢٣١ الى ٢٣٦ - ضمان ٣٠٠ الى ٣١٢ - حبيب خفي  
٣١٣ الى ٣٢٧ - غبن ٣٢٨ الى ٣٣٥ - فسخ فاحش  
٣٣٦ الى ٣٣٧ - بيع الوفاء ٣٣٨ الى ٣٤٧ - حوالة  
٣٤٨ الى ٣٥٥ - معاوضة ٣٥٦ الى ٣٦٠ - اجازات  
٣٦١ - اجازة الاشياء ٣٦٢ الى ٤٠٠ - اجازة الانحلال  
٤٠١ الى ٤١٨ - شركة مدنية ٤١٩ الى ٤٦٢ - طارية  
٤٦٣ الى ٤٨١ - ودعة ٤٨٢ الى ٤٩٤ - كفالة  
٤٩٥ الى ٥١١ - توكيل ٥١٢ الى ٥٣١ - صلح ٥٣٢  
الى ٥٣٩ - رهن ٥٤٠ الى ٥٥٢ - غاروق ٥٥٣ -  
داين ٥٥٤ الى ٥٥٦ - دين طاري ٥٥٥ - رهن  
عقاري ٥٥٧ الى ٥٩٤ - اختصاص ٥٩٥ الى ٦٠٠  
- امتياز ٦٠١ الى ٦٠٤ - جنس الشيء ٦٠٥ -  
حق عيني ٦٠٦ الى ٦٢١ - دلتا تسجيل ٦٢٢ الى ٦٤١  
قانون مدني. - (ر) محكمة اهلية ٢٦ ذ سنة ٣٠٠  
قانون المرافعات. - { ارمال صادر في ١٤ محرم سنة  
٢٠١ (١٢ نوفمبر سنة ٨٢)  
(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩  
شعبان سنة ٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ٨٣) الصادر  
بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من  
امرنا الرقم ٣٠ ذي القعدة سنة ٣٠٠ (٢٢ ستمبر  
سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا -  
وبناء على ما عرض علينا من نظر حقانية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) قانون.  
المرافعات في المواد المدنية والتجارية المرفوعة باسمها  
المتمثل على سبيلها ومع وشريين مادة المقصود عليه  
من نظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة  
من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً  
من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية المكافئة لتلك الجهة

في دائرتها

قانون المرافعات. - (ر) اعلان في ١ - محضر  
في ٢ - اعلان الاوراق في ٣ الى ٢٣ - اختصاص  
المحكمة في ٢٤ الى ٥٠ - حضور في ٥١ الى ٩٠ -  
احكام في ٩١ الى ١١٨ - قضية في ١١٩ الى ١٣٦  
- امر في ١٣٧ الى ١٣٨ - مسائل فرعية في ١٣٩  
اختصاص في ١٣٩ الى ١٣٧ - بطلان في ١٣٨ الى  
١٣٩ - ضمان في ١٤٠ الى ١٥١ - ثبوت في ١٥٢  
استحباب الاختصاص في ١٥٣ الى ١٦٢ - بين في ١٦٣  
الى ١٧٦ - بينة في ١٧٧ الى ٢٢٢ - خبير في ٢٢٣  
الى ٢٤٤ - كشف في ٢٤٥ الى ٢٥٠ - خطوط في  
٢٥١ الى ٢٧٢ - تزوير في ٢٧٣ الى ٢٩٢ - دعوى  
فرعية في ٢٩٣ الى ٢٩٦ - سرافعة في ٢٩٧ الى ٣٠٨  
- رد في ٣٠٩ الى ٣٣٨ - ممارسة في ٣٣٩ الى ٣٤٤  
- استئناف في ٣٤٥ الى ٣٧١ - اطاعة المحكم لم  
٣٧٢ الى ٣٨٠ - تنفيذ في ٣٨١ الى ٤٠٩ - حجز  
تحتفي في ٤١٠ الى ٤٣٩ - حجز تنفيذي في ٤٤٠ الى ٤٤١  
- تقسية بين الغرماء في ٥١١ الى ٥١٢ - نزاع  
ملكية في ٥٣٢ الى ٥٩٣ - استرداد في ٥٩٤ الى  
٦٠١ - نزاع ملكية في ٦٠٢ الى ٦١٩ - بيع الفلأ  
اختياريا في ٦٢٠ الى ٦٢٧ - توزيع في ٦٢٨ الى ٦٥٣  
- تقاسمة القصة في ٦٥٤ الى ٦٦٧ - حجز تحتفي في  
٦٦٨ الى ٦٨٠ - اختصاص في ٦٨١ الى ٦٨٤ - عرض  
حقوقي في ٦٨٥ الى ٦٩٩ - صور ٧٠٠ الى ٧٠١ - محكم  
في ٧٠٢ الى ٧٢٧

قانون مرافعات. (ر) محكمة اهلية ١٣ ذ سنة ٣٠١  
قانون المرافعات امام مجلس التجارة (ر) مجلس تجاري  
قانون المرافعات امام المجالس العامة : (ر) مجلس  
مصري (تعليمات الخفائية  
قانون المحققين. - (ي) بيان ما هو منتخب من  
قانون القلاحة الذي طبع ونشر في شهر شعبان سنة  
١٢٤٥ من الهجرة النبوية )

(١) اذا ادخل احد افراد من غير سبب افرجه وصاحب  
الامر لم يغير ذلك في وقت الاخط منه فكون الزلعة في تلك  
السنه لمن دبر الارض وبأخذ منه مالاً وتصل الارض الى  
صاحبها في السنة التالية (٢) اذا قل احد جد غلبه المناصل  
بينه وبين جاره فادخله في ارض جاره ومصر ذلك الجار ان

فانقام المنيخ وشمع المحبة رايي اليها ذلك يجب عليها ان  
يحق الا ان من قدر التراجع وينظر الى مقدار ما وزعه تافل  
المحدد من ايمان جاره وتعلم الارض المضمرة الى صاحبها  
الاصلي ما عليها من الزرع ولا يسطر لدائن المحدود الذي روج  
شيكا في نظير الفاري وبوجه المحدث تاديه (د) ٣ المذمت  
ياخذون داني بضمهم بغيرها في الظاهرين او ظهرت بنور  
اذن اصحابها او باخذونها بغيرهم منهم وبغيرها في الضعاف  
فانما يبلغ فانقام المنيخ او شمع المحبة ان احد فعل ذلك  
مختطف منه اجرة الهبة وتصل صاحبها مع يديه وبغير  
التي باخذ الهبة بغير اذن صاحبها او بغير صاحبه وعشرين  
كرباج (د) ٤ اذا كان احد يبرئ فأكيدة او عفووات او  
اصفا من البستان كالمسيح والفاري ورمه او علا من البلد  
او من السن او دجاجة فلما من يبرئ فأكيدة وبغيرها  
واصاف البستان كالمسيح وبغير ذلك ليرسل الى حاكم الخط  
ليحقق سرقة فان كانت سرقة بذر ما يأكل بغير حذر  
كرباج وان كانت بغير الحذر بغير عشرين كرباج وانما  
سارق الدجاج بغير حذر وعشرين كرباج وانما سارق  
الفلان من البستان بغير ماله كرباج وانما سارق البذر والدم  
اذا سبق منه ولو سرقة في اول من بغير حذر كرباج في الثانية  
ماني كرباج وفي الثالثة ثلثا كرباج فان عاد فلان على  
الرجل فلو فعل في الجاهل الحد في الماد المجاورة والمصرين بنات  
والا فثلاثين سرقون من بصرتهم اصنافا فيكون جرمه سارق  
المحرط والم (د) ٥ الذمت في بصرته لا تصان من التور  
وبيعون في سرها او عرفها ان كان بالقرى او قطع ما فيها  
من الاعشاب او يملون في ري اهلها من اولي في من يجب  
عدها ولم يخدمها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك طلب الى  
الزراعة فمن فعل ذلك يحصل له التنبه في اول مرة فان  
يتم بعد لذلك بغير في الثانية عشرين كرباج وبغير  
في الثالثة مثله او ما من بصرته في الزرع البستان من الزرع الا ان  
به في بصرته في التمسح والتمسح والتنبه في الزرع البستان  
المشترى للاصناف في الماد (د) ٦ ان من بصره الماشغال  
الزهر والمجوس بعد التنبه عليه او بصره لم يبرر او يبرر  
في هررب احد من حذر هو ممتنع عن اداء خدمة المربي  
يجب قصاصه فان كان شمع حذر بغير ماني كرباج وان  
كان فانقام بغير ثلثة كرباج وان كان فلان بغير  
من غير سبب يحصل له التنبه اولا بصره هررب وبشر  
بالقرى فلان حرب في الثانية وكان مره بالاسب بغير  
حذر وعشرين كرباج وبغير في التنبهات فكله  
(د) ٧ الذمت لا يفسون المال عند طلبه ويتضمن من الذمت  
بالاحتلال من المانرون على اذنه اذا حصل من الزرع بسبب  
الاصيل وتلك بعض الاصناف في حالة الزرع كالبنون والاذن  
والسن والاصناف على اسم على الزرع الشريف ويحرم بمحكم  
اعلام شرعي وانما كره الزرع فيرر مضي ما في الاصل (د) ٨  
اذا طلب المال من احد البلاد ولدت طلبه حرب فانقام  
البلد او احد من الماشغال فانما القاتل محو حرب بمره او  
كان منه احد من الفلاحين بغير في اول مرة ثلثة كرباج

وفي الثانية عشرين كرباج وفي الثالثة اذا وجد من بصره  
بشر فلان في بصره بغير في كل حرب لها ثلثة كرباج  
وبغير في حذر راي شمع المحبة اذا حرب بغير في اول  
مرة ماني كرباج وفي الثانية ثلثة كرباج وفي الثالثة اذا وجد  
من بصره مثله بصر ولا بصر ثلثة اصناف وبغير في  
عده (د) ٩ اذا طلب انذار الى الجهاد من اي بلد كانت  
وحصل امتناع من اعطاهم فان كان الامتناع من غير المحبة  
والقاتل فانما لكونها تسببا في القتل بائنها يعني ان يبرئ  
المطلوب من اعطاهم فان لم يكن لها احواء في اولادها فان  
لم يكن لها اولاد فين اجبا اعطاهم او اعطاهم فان لم يكن  
لها احواء او كان المبرر لا يسطر الجهاد في بصره المطلوب من  
انذار الثانية وبغير القاتل في اول مرة ثلثة كرباج  
وفي الثانية عشرين كرباج فان عاد لذلك بغير عشرين  
كرباج وبغير في الثاني في اول مرة ماني كرباج وفي  
الثانية ثلثة كرباج وان عاد بعد ذلك بغير في كل مرة  
ثلثة كرباج وان كان الامتناع والثواب انما هو من الاماني  
وليس للذكور من غير سبب في بصره باخذ الا انظر الى  
الفلاحين (د) ١٠ اذا كان المأمور يطلب من بلد عشرين  
مثلا ما عليها ليقول الخاف تسببا ذلك المأمور على الفلاحين  
دون انقسم وانهم والفلاحين الذين في جانيهم بغير كل  
شمع منهم في اول مرة ماني كرباج وفي الثانية ماني وعشرين  
كرباج والصراف اذا لم يبلغ من بعض اصناف عشرين مثله  
التي بصره بغير القاتل في الماشغال بغير كمال فعل ذلك  
عشرين كرباج في كل مرة (د) ١١ اذا كان شمع المحبة في  
حذر احد من الفلاحين في غايه بانفس من فيها او في  
من احد حرام في غايه الصرافين حذر ان الواجب على  
القاتل شمع المحبة وسوا الخطع في ذلك بصره الزرع  
لمقدم انتباهم لذلك ينظر الى مقدار الزرع ويحصل منهم  
بالقسم كل منهم على قدر مبرته وبشر الى الفلاحين  
ان صاحب الهبة في ورده فان لم يكن عليه حذر لغيري  
وكان مبروها فيعمل اليه ذلك فان كان قد تولى فيعمل الى  
ورقه فان لم يكن له يزرع فيصرف ليه (د) ١٢ اذا  
كان الفلاح يحضر المرسى اليه فيصرف الى عمل الدينان  
وبشر ولم يبره بغير عشرين كرباج فلان ملكه عيه  
خلاف الظلمة ويده وفسر المفسد ورده من لغيره ياتي معه  
بغير عشرين كرباج وذلك لا يكون الا من بعد الفلاح  
(د) ١٣ اذا طلب المحبة من احد الفلاحين الذمت في  
حصره او بلغ ما عليه الدينان ويحضر ذلك الفلاح ويحضر في  
جانيه اخر فان كان الشفع الذي قبل الفلاح ذا مقدرة فيزود  
منه المال المطلوب من ذلك الفلاح في بصره عشرين كرباج  
وان كان غير مفسد بغير ماله وعشرين كرباج (د) ١٤  
المرابح المقيمين في بعض الاقاليم اذا كانوا بائنين من اقليم  
قصدا في مزارع الفلاحين لا يكلها منها شيئا يبري تحقيق ما  
اكثره بمره المأمور وبعد الفلاح تاس الارض بالكل زرعها  
ويبرئ من البزوي الذي فعل ذلك بمره فيه بدل كل  
فدان مانه ريال وبشر اصناف الزرع وانما التي يبرئ



ملومات

في الزرع للربان سوا كانت من ١٧٠ دل او اكثر او غير ذلك فمقتطع وتقتطع الجانيان من غير ان يفصلهما فصل من مهن من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم (م) ١٥ اذا اخط احد الفلاحين عند الريان وقتها فمقتطع من وجهه عدم فان كان طره يوالي ذرعاً ماله من اعضاء من الريان وان لم يكن طره يوالي وكان من اعضاء شاكاً فيرسل الى الجهاده بان كان اخطاراً فيرسل الى القومان منه الغير (م) ١٦ اذا اخط احد على حرض غيره او ازال بكاره بنت فصل امره على النضر القرضي لان ذلك مما يخلق الضرر به بالنضر ويبي حكم الحاكم القرضي فيه بشي وجب على الحاكم القرضي ان يبتد ما حكمه النضر وجب الاحلام (م) ١٧ اذا كان احد من الفلاحين او الماشي بكسر في احد او يجرها او يجرها او يجرها او يجرها فان كان القاطل لذلك ذاباً فيرسل الى الجهاده بان كان اخطاراً فمقتطع من الاجرة المبرورة في المبرورة التي حرما منها في وجهه بالحدود مئة مئة كاملة (م) ١٨ اذا كان فلاح او فلاح يجرى جرراً او اصداً او سلا لا حد او يقطع في حالة ضعه الارض قبل ان يقع منه ذلك فان ثبت عليه ذلك من بعد القليل فان كان مقتدر افضل منه قيمة ما اضره وان كان الذي اضره جرراً او يقطع يرسل الى جبل فيلواطي مئة مئة واحدة وان كان الذي اضره مثلاً فيرسل الى القومان بالحق المذكورة وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقتطع من اجرة المجهزين المذكورين مئة مئة بالية بالنضر (م) ١٩ اذا سأل الحاكم عن شي من احد الماشي او الفلاحين ولم يجبه بالحق صحت على سأل فيه وبطهرانه كاذب فان كان المشغول هو الماشي فمقتطع من اجرة كرايا وان كان فلاحاً فمقتطع من اجرة وعشرين كرايا (م) ٢٠ اذا كان احد من الماشي او الفلاحين يجرى جرره او اصداً رها منه بان يرفع عنه سأل الجاهه فمن يمل ذلك يبي ان يرسل الى القومان بقم فيه مئة مئة واحدة او حوا في حق نفسه وفي الجوري (م) ٢١ اذا كان احد الماشي او الفلاحين يجرى جرره او اصداً غير جبهه وبكرها في الليل يجرى فمقتطع من اجرة او يجرى في بصر الماشي بها وبدي انه يستعير بضد بملك وقع ملأ مع امكانه من رجا وصرف الماشي فمقتطع من اجرة ان يضرب كل من فاقم باليد الماشي وخمس الخمسة التي بها تلك الاطيان خمسين كرايا وان كانت الارض كبره فمقتطع من الاجرة مئة مئة واحدة وصاحب الارض مائة كرايا ويؤخذ المال من صاحب الارض (م) ٢٢ اذا توجه شيخ حقة او فلاح الى القاضي ففصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلك خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاحالي زيادة عن الرسم المقرره فان كان نائباً قرضه الدعوى الى القاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب قرضه الدعوى الى كبار العلماء الموجودين بملك الجبهة

ليستروا فيها ويقتطع الحكم الاول وسكن العلماء في صحيفة وتعرض الى القومان الخديوي لجرهه ما موده على حضرات علماء الجرمه الكرام حتى يظفروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم سنة ذلك (م) ٢٣ شيخ اي بلدة يكون موجوداً فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او حرب من البلد عند تقديم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسمائة كرايا (م) ٢٤ اذا كان شيخ بلدة اتفق معه بعض فلاحين او فلاح اتفق معه فلاحون ووزعوا على حاكم الخط او شيعه ومو ان يضربوه او شيعه فلاحاً فاذا كان شيخ البلد موجوداً مع المتصيين عند هجومهم بالنايات او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجساره فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفته ثلثاً كرايا وانما اذا خلقت بدلية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البلد والذي اطلق البدلية خمسمائة كرايا وان حصل بسببها جرح غير متلف فمن بعد الثبوت يرسل من المظفر الى فيزاوطني مدة ثلاث سنين وان حصل للجرح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوطني خمس سنين وان توفي الجرح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجراح الى فيزاوطني فيجرى عقاصه شرياً وان كان الجراح قد ارسل الى فيزاوطني ومات الجرح من بعد ارساله فيقيم الجراح في فيزاوطني مدة حياته وان كان الجراح مقتدر فيؤخذ منه ما يلزم من المصروف لتداوي الجرح الى ان يبرأ وان كان الجراح غير مقتدر فيرسل الجرح الى احدى الاستشفيات القريبة ليعالج بها (م) ٢٥ اذا كان حاكم الخط يضرب احداً بالكر يا بناء على عرض زيادة عن القدر المحدود له بالنظر الى ذنبه او يضربه القدر المحدود على الخلات المقتلة ومات المضرور بسبب ذلك فيجب على الضارب ان يدفع الدية الشرعية الى اولياء المم وهي ثلاثة الآف وستة قرش وهذا الحكم يجري على من يمل ذلك من حاكم الخط الى المأمور الكبير وعلى هذا جيني ان يكون الضرب بالكر يا باع اذا موطى الاقدام والمقتطع لقط وان لا يزيد الضرب عن القدر المحدود (م) ٢٦ اذا كان احد من خدمة الليوي او فاقمات التري او

مشايخ المحصل او المشايخ انكار مستحقا في خدمة الميري بمصر الاجتياح ويحجم عليه جماعة من اهل البلد قوضوه وهما يقتله بسبب مطالبتهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اسبب تبرج فائده ومات وكان الضاريون له معلومين يقتلون جميعا بعد الثبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبغي ان الحاكم يعتمد في توقيفهم بتحويل مدته الحبس والضرب الذي لا يؤدي الى الملاكه فان لم يتبع غالب التهمة على احد او وقت التهمة ولم يتبين القاتل من بعد تلك الماملة فيجب الدية على ماسيا في يانه ومانه اذا كان اولياء الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحية وبعد اجراء الماملة على الوجه المشروع اعلاه لم يثبت القتل على احد فبطل دعوى المدعي فيقتل ولا ترتب الدية على احد ولما اذا ادعى اولياء الدم على اهل البلد يقتله وارادوا تحصيل خمسين رجلا فينهم منها وحلقوا لم بشرط ان يقولوا في اثنين منهم ما قتلوه ولا نظروا من قتله ولا سمعوا به ولا حل لهم به واكفوا منهم باليمين لمحتنذ فيجب الدية على اهل البلدة وتؤخذ منهم وتعمل لاولياء الدم (م) ٢٧ اذا حصل عصيان من بلد بالكلية وقاموا بالسلح وارسل لهم المامور او الحاكم احدا ولم يعطوه فيتوجه اليهم المامور بنفسه فان لم يعطوه ايضا فينبغي له ان يحاصر تلك البلدة ويفسط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين تمسبوا في ايقاظ الفتنة الى فيزاد في يقيم فيه خمس سنين وباقي المفسدين يرسلوا الى اللوان باليماذ المذكور وما سائر المشايخ ومن معهم من الفلاحين يضرب كل منهم اربعمائة كراباج وان توجه احد من قرية اخرى لاجل التهمة والاعانة فذلك القرية العاصية سواء كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ للجهادية وان كان اختيارا فيرسل الى لومان سكندرية يقيم فيه ثلاث سنين وارث المثلث بتدعية وحصل منها جرح او اطلاق فيجري الصلح سنة ذلك كما هو مذكور في المادة السادسة والعشرين (م) ٢٨ اذا وقع نزاع او مضاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملها بسبب ذلك

فيحكم فيه بقتض الشرح الشريف اذا كان مثل هذا بما يتعلق بالشريعة الفراء (م) ٢٩ اذا اعتدى اهل بلدة على بلدة اخرى في اوان الري وارادوا ان يأخذوا الملاء منه لبلدتهم سواء كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتال بينهم وقتل فيه احد فيجري فيه الحكم كما هو مذكور في القتل بالمادة المحررة اعلاه واذا حصل الاجتياح ولم يكن فيه قتال وكان التعدي في اخذ الملاء بغير امر الحاكم فيضرب كل من الفاتح والمشايع الناحية خمسمائة كراباج (م) ٣٠ اذا قتل احد ولده عمدا فليعامل بما يقتضيه الشرح الشريف (م) ٣١ اذا كانت بنت العمد تكاحا على احد او كانت عطفوية ومشروط شرطها باعطاء النشان واراد شيخ البلدة ان ياخذها بغير رضى ابها او ولها ليتزوج بها هو او يزوجهما من رجل آخر فوق مئة واقلندار افعال دعواهم على الشرح الشريف ويجري العمل في ذلك بما يقتضيه الشرح (م) ٣٢ اذا تزوج احد باينة احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الي ابها او اهلها مضطربة واقتات صدمهم ولم يرض اهلها ان يسطروا الي بلها ما لم ياخذوا منه دراهم على قبول الصلح فينبغي ان يجري سنة ذلك مقتضى الشريعة (م) ٣٣ اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يقبل به مكروها او مكيدة وطلع السنة مواشيه خفية كبقر او اثار او نحو ذلك بعد الثبوت يضرب من فعل ذلك مائة كراباج ثم يامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي (م) ٣٤ اذا ترك احد بعينه مطلوبة السراح فاكلت من جرن او فبط واتلفت بعض زرعه بارجلها بعد تحقير ذلك واثبوته اذا تحقق انه تركها فعلى فيضرب خمسين كراباجا ويلزم بشيعة ما اكلته او اتلفت تلك البهيمة وان كان ذلك بغير قصد فيكتفي فيه بالزامة بشيعة ما اتلفته او اكلته فقط (م) ٣٥ ان من لم ياخذ عمراه سنة وقت التحضير ويذهب به الى غبطة او يتكاسل في تحضير ارضه يضرب خمسين كراباجا ويبرر على شغلهم بجهاد حتى يحضر ارضه (م) ٣٦ اذا ذهب احد مشايخ القرى لضبط الماربين من بلده ويردهم اليها ويحقق انه ضبط احدا منهم

ملحوظات

لصاحبها (م) ٤١ إذا كان الفلاح أو شيخ القبيلة دعوى على أحد ويأخذ فيها خطابا إلى الكاشف ولم يوصل الخطاب له لم ينفذ وأرسله مع غيره وأدعى بذلك أن دعواه لم تعمل وطلب خطابا غير الأول فإذا تبين أنه لم يوصل الورقة بنفسه ولم يتوجه للشيخ مطلقا فإن كانت الورقة من المأمور فمعدن حضور المدعي إليه يجوز ويرفع ناظر القسم به فإن انقاد ناظر القسم بأنه لم يأت به بالخطاب فيلزم المأمور أن يحقق له دعواه بوجه الحق فإذا ثبت أنه غير حق وكان كاذبا في دعواه يضرب خمسين كروبا إذا تركه لاشغاله (م) ٤٢ إذا كان أحد الفلاحين أو مشايخ القرى يقدم عرضا للاعتاب السنية في دعوى لم يصد عليه الأمر السالي بتحقيق دعواه ومن يمتنع تحقيقها يظهر أنه غير حق ويصلى له الجواب بأنه لا شيء ثم بعد أيام يعود للاعتاب المليقة يقدم عرضا آخر في تلك القرى يبينها فهو إن كان قد حصل اشغال للمريز وعطل دفع المال المطلوب به بسبب ضرر الوقت لا يمنع من تقديم الرضخات لهذا الوجه لأن اعتاب جناب الغدوي هي مجابهة الفقراء ولا ملاذ الفساة (م) ٤٣ إذا كان حاكم البلدة عند حلول وقت التقدير يلزم أهلها بتفصيل جانب الحيان من التواحي المجاورة لها بالنسبة لمناطقهم بناء على كونهم مقتدرين ولم ينفذوها أو لم ينفذوها أحيانهم المسموعة المضافة عليهم ويهربوا ثم يعودوا بعد أن يضي الوقت فيحصل مال تلك الأحيان من أهل القاحية الذين يفعلون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلثائة كروبا (م) ٤٤ إذا شارك أحد المشايخ أو الفلاحين غيره في زراعة وتقسب في قرار من شاركه عند أوان المحصول بأي وسيلة كانت ثلثا يأخذ الشريك حقه من الزراعة ثم حشر الشريك وأنهي دعواه وتعلم من ذلك يجب أن يستخلص له حقه من شريكه الذي أمانته وأوجب فراغ ويضرب للمدعي ثلثائة كروبا (م) ٤٥ إذا كان مشايخ القرى يريدون أن لا يكون أثر في الأحيان وينظفون الفلاحين في كل سنة من غيط إلى غيط يخصصوا الطين الجيد لأقسامهم ولن يردونهم وهم وإن كانوا يسطروا الطين الجيد لتغيرهم ولكن لعلم أن الطين لا يبقى لم لا يستنون في خدمته كما ينبغي وجها ونزول فيها وبسبب

واخذ منه دراهم وأطلقه ولم يأت به إلى البلدة يضرب مائتي كروبا من بعد التحقيق (م) ٣٧ إذا كان أحد الفلاحين له دين على أحد وحصل التنبية له المدين مرارا بدفعه ولم يدفعه وماطل في أدائه فإن كان مقتدرا لم يجبر واستخلص منه الحق فإن تمت يضرب خمسين كروبا ثم خمسين وبعد السنين يؤتى به ويحصل السعي في استخلاص ما عليه فإن تمت ثانيا يضرب مائة كروبا فإن لم يدفع ما عليه لم يجبر يضرب خمسين كروبا ثم يفتق عليه ويقال له أنك لم تدفع ما عليك فتضرب في كل يوم خمسين كروبا زيادة على المرة الأولى حتى يحصل منك ما عليك ويجبر على الدفع وإن كان غير مقتدر فيسقط دينه ويحصل منه شيئا شيئا من غير ضرب ولا حبس (م) ٣٨ أهالي القرى والجزائرون الذين هم بالتواحي إذا خالف أحدهم الأوامر وبيع اثنا من البهايم بلا عذر أو ذبح ثورا أو ذكر جاموس قبل أن يتم عمره ثلاث سنين أو إذا باع الجزائرون النعم بزيادة عن السن المقر أو حصل منهم نقص في الوزن أو ذبحوا بهايم بخلاف ما ياتي بيانه أدناه من غير إذن فمن بعد التحقيق يضرب من صل ذلك في أول مرة مائة كروبا وفي الثانية مائة وخمسين كروبا وما في أيام المواسم كميدان الضحية ومولف السيد أحمد الديري والسيد إبراهيم السوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها أقل من ثلاث سنين وما الأناث النعم وأجائز اللاتي لا تقع بهن للنتاج واللاتي قد أصابهن تلف في أعضائهن فمن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المأمور أو ناظر القسم لا يمنع من ذبحهن (م) ٣٩ حيث إن كل جماعة من الفلاحين يوكلون رجلا في توريد ذلهم إلى الأشوان في زمن الإيراد فإن كان ذلك الوكيل يبرح الرخصة باسمه مع أن الفلاح ليست له أو يعجزها باسم أحد غير صاحب التلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة ينبغي استرداد ذلك إلى أصحابه بعد الثبوت ويضرب فاعله مائتي كروبا تأديبا له (م) ٤٠ إذا كان شيخ البلدة يأخذ جمل الفلاح واستعمل الفلاح في حصاد زرعه بدون اجرة فنصل منه اجرة لثلث مائة حسب الجاري بالمسكة وتصل

ذلك يعود الجبد رديا فلاجل رفع هذه المفرة يجب ان الحاكم يني على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اثرا فان حصل تبويل بعد ذلك يجب التنبيه عليهم في اول مرة فان لم يرجعوا واصلوا هذه الخالفة فيضرب كل من فعل ذلك ثلثائة كراباج (م) ٤٦ اذا ظهر وتحقق ان بعض القاتقاتمات او المشايخ الكبار اوشايخ الحصص اخفى اللصوص عنده او ارسلهم الى السرقة بالملاع فيضرب في اول مرة خمسمائة كراباج ويكون ضربه في يوم سوق البلدة عند مجتمع الناس على ملاء العالم وفي المرة الثانية يجازى كما يجازى الخرامي (م) ٤٧ عصا كراباج الجهادية الذين يتوجهون الى القرى بالاجارة سواء كان توجههم للبيث عن القارين من الجهادية او لالاعصهم في بلادهم اياما مطومة وسواء كانوا من الضباط اخفى من اليزباشي لحد الانباشي او من البلطجية والانتظار اذا وقع منهم نزاع في الاسواق مع بعض القلاحين وضبطوا وفي يوم الى المأمور فيضيق دعوالم فان كان الحق على الفلاح فيضرب ثلاثين كراباجا وبني عليه بانه لا يفعل ذلك مرة اخرى وان كان الحق على العسكري فيرسل مع جنرال التفدية الى ديوان الجهادية (م) ٤٨ اذا كان احد من الجهادية من القنار الى اليزباشي يشيط عسكريا هاربا من العسكري يوصله الى المأمور او ناظر القسم ليحفظه عنده حتى يتوجه هو الى محل الخرو يود لياخذ عليه لغير المضموط في كل يوم ثلثائة درهم من الخبز وثنى رجب الذي تركه لياخذ به وعلمته رجمة بختار واصرف للفر من الخبز وترسل الى ديوان الجهادية (م) ٤٩ اذا كان احد القلاحين له ولمان وشيخ حصته اخذ منها ولما سيف اول مرة وقدمه عند الطلب الى الجهادية ثم اخذته الثاني في مرة اخرى وقدمه الى الجهادية ايضا على غرض منه مع ذلك الفلاح وتركه بمفرده مسطلا عن اغتاله وحضر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فلذا اتفق ان البلدة موجود فيها من يصلح للجهادية من الانتظار المخططين عن الاشتغال للذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدى لاختار ابن الفلاح المذكور فلذا على الحاكم ابن الشيخ المتدعي او واحدا من اقاربه ان يمكن له وقد ويوصله الى الجهادية بدلا عن ابن

## ملوكات

تلك البلدة عالية لا يمكن ري ارضها بالآبار لندم وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المشرقة مسجمة فليرسل من تسيب في ذلك الى اومان الاسكندرية يقيم فيه مدة حياته وان كانت المشرقة قليلة فلنكن انقلته فيف اومان ثلاث سنين

( بيان ما القى من قانون السماسه الملكة الذي طبع ونشر في ربيع الآخر سنة ١٠٣٠ ثلاث وعشرين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية )

(م) ١٦٠ كل من كان مستقدياً بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا اذا تجاوز على اختلاس مبالغ من اموال ونعمها متنا وحققت ادارته او من ما سأل اليه على وجه الامانة وكان اختلاسه يزيد على خمسة آلاف غرش فليرسل الى فيزاوغي من سنتين الى خمس سنين مقيدا بالزنجير على مقتضى المادة السادسة والتسعين بعد المائة فان لم يزد على خمسة آلاف غرش تكون اقلته من ستة شهور الى سنتين وكما اختلصه يحصل منه بالتمام فان لم يكن له مقدرة فليجب تشديده اياه بحيث لا يتجاوز شطرين (م) ١٧٠ اذا كان احسن خدم الميري كاتبا من كان ياخذ شيتاكن الاماني او غيرهم بخلاف الاشياء التي يشتريها بمتبناها الى لوازيم الضرورية او الى لوازيم المطالبات الميرية المقتنة او يؤخذ غيره او يعطي رخصة بذلك يرسل الى اومان مريوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذ ويحلى الى اربابه فان كان قد صرفه ولم يكن له مقدرة على اداائه فتضاعف مدته الى خمس سنين (م) ١٨٠ اذا كان احد من المستقدين بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا ياخذ رخصة سواء كان بنفسه او بواسطة احسن تحت يده او ياخذ شيتا على صيل المدينة في مقابلة الرشوة بالحقبة العادية سواء كان اخذه اياه سرا او جهرا فلينظر الى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة او الهدية التي صاغلها ويرسل الى اومان مريوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذ من اسيه شي كان ويحفظ بالخرقة ليصرف في لوازيم الاستبالية الملكية وان اخبر احسن شخص تصدى لاحكام الرشوة اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه وتصفق ان قوله صحيح فلينجزي من اراد ان يعطي الرشوة بالجزاء المشروط على من

ياخذها (م) ١٩٠ اذا كان احسن المستقدين بالمصالح الميرية كاتبا من كان يكسب دقرا او سندا ياه على حيلة او يكسب دقرا او رخصة او سندا على غير الاحول او يستعمل خطأ مزورا او يدعوا احدا على استعماله فليرسل الى فيزاوغي مقيدا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين (م) ٢٠٠ اذا كان احسن المستقدين بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا يجلب شررا الى جهة الميري او الى سائر العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احد الاغراض فليرسل بالقلعة من سنة اشهر الى سنتين واذا قتل احدا او اخرى احدا على قتل احد بسبب الفرض سواء كان قتله بالضرب او بطريق اخر سببه فان كان قتلقتول ورة ولم يرضوا بالدية فيمري القصاص او يرسل الى فيزاوغي مدة حياته فان رضى منه بالدية فمن بعد تحصيلها منه يرسل الى فيزاوغي من سنتين الى خمس سنين لاجل الترية (م) ٢١٠ اذا كان احد المستقدين بمصالح الميري يشتري الاشياء اللازمة للميري من خارج وهي موجودة في مخازن الميري وقصد بملك نفسه فمن حيث ان ذلك هو عين الاختلاس يجازى فاعله بالجزاء المقرر في باب الاختلاس واما اذا لم يقصد بشتراها منفعة وكان ذلك متبنا على عدم بحثه هل هي موجودة في مخازن الميري او لا ويهذه الصورة يتحقق انه صار متبنا الى اتلاف الموجودات يحصل منه ثمن الاشياء التي تعدم فان لم يكن له مقدرة على اداء ثمنها فليرسل بالقلعة من سنة اشهر الى سنتين (م) ٢٢٠ اذا كان احد من المستقدين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشياء كالامنة والآلات والادوات التي هي مسئلة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشئا عن عدم حقه واعتامه فليرسل من ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدرة على اداء ثمنه وكان الذي اتلفه قليلا فيستخدم بجله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير ماش وارث كان ما اتلفه كليا فليرسل بالقلعة من سنة اشهر الى سنتين (م) ٢٣٠ نظار المصالح الميرية اذا لم يحطوا عن احوال التجار عند مبيع ارزاق الميري التي هي في

عهدتهم ولم يجسوا عنهم وأعطوا شيئا إلى المسلمين  
أو لم يله ساقية فلكونهم صاروا سبياً في اعدام مال  
الميري يعني اذا كانت الدراهم التي اعدسها فاعل  
ذلك جزئية وله مقدرة على اداها ان تحصل منه وان  
لم يكن له مقدرة فيجب في محل استخدامه ثلاثة اشهر  
من غير معاش وان كانت الدراهم كلية وله مقدرة  
على اداها فتحصل منه فان لم يكن له قدرة فليربط  
بالقلمنة من سنة الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامته  
المبلغ (م) ٦٩ اذا كان احد من المستفيدين في مصالح  
الميري صغيرا كان او كبيرا يستعمل دراهم الميري  
لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فسترد  
منه الدراهم التي استعمالها هو اودي غيره لاستعمالها  
ومن بعد استردادها يربط بالقلمنة من سنة الى ثلاث  
سنين فان لم يكن له قدرة على ردها فليطير عليه  
الجزاء المقرر في باب الاختلاس اذا كان هذا الفصل  
هو عين الاختلاس (م) ٦٥ اذا كان احد من  
المستفيدين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا  
ياخذ شيئا زائدة عن استحقاقه من دراهم الميريه  
او يعطي لغيره او يدعو احدا لاعتاها فان كان  
استجاره جزئيا فمن بعد استرداده فيجب بمحل  
استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كليا  
فمن بعد استرداده ايضا يربط بالقلمنة من سنة اشهر  
الى سنة واحدة فان لم يكن له قدرة على رده فلكون  
ما ضله هو عين الاختلاس يجب ان يجازى بما هو  
مذكور في باب الاختلاس (م) ٦٦ من حيث ان  
اعالي الترتيب التي بهذه القوائم لا يمكن بيع  
عصرلاهم وترويضها كما ينبغي وكان هذا احتيا على  
ان القوائم المتعدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ  
ما عندهم من المصروفات ويصحب حسب اصول العهد  
الجارية الآن فينبغي ان كل من كان مستفدا في  
خدمات الميري كبيرا كان او صغيرا لا ياخذ شيئا  
من الامتاف والفلل وسائر الحبوب لاجل التجارة  
من محلات غير جفلكه او احيائه التي زرعها بالمال  
وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدتهم بلاد  
لا ياخذوا شيئا من ذلك للتجارة في محلات اخر غير  
محصولات اعالي بلادهم التي في عهدتهم وكذلك

ينبغي ان خدمة الميري على اختلاف مراتبهم لا يتغيروا  
فيشئ مما يتعلق بالصلحة المأمورين بها واذا فعل ذلك  
احد منهم يؤخذ منه ما يتبر فيه وينتدب لجهة الميري  
ويرسل الى القلمنة من سنة اشهر الى سنتين (م) ٦٧  
اذا تجاسر احد على ارتكاب الذنوب السابق ذكرها  
مرة ثانية فيضاعف له الجزاء ضعفين (م) ٦٨ اذا  
تجاسر احد من المستفيدين بمصالح الميري كبيرا كان  
او صغيرا على جلب غل او سكتة لامرور شخص آخر  
بناء على ما يتبعها من التفتسية او لفرض او شاهد  
شيئا فيه مضرة او كان لطله ولم يرضه بولته على المحل  
اللازم عرضه عليه غروقه او لمراعاة خاطر ذاته يعزل  
في اول مرة ويقيم في منزله ستة اشهر بلا معاش  
وفي الثانية يربط بالقلمنة سنة واحدة وفي الثالثة يطرد  
من خدمة الميري بالكلية (م) ٦٩ اذا كان احد منهم  
احد بجهة ويقتري عليه بناء على غرض او تفتسية  
بينها او لملء ويصدق ان دعواه غير صحيحة فيجازى  
بما يجازى به المدعي عليه لو ثبت عليه الدعوى نظرا  
لمدحه صحة دعواه (م) ٧٠ اذا كان احد من الكبار  
او الصغار المستفيدين بالمصالح الميرية تظهر منه  
المخالفة في اتياع الاواصر واللوايح والقوانين الجارية  
بها العمل ولم يبلغ من فوقه ففي اول مرة فيجب  
بالصلحة التي هو فيها من ثمانية ايام الى خمسة عشر  
يوما وفي الثانية من خمسة عشر يوما الى شهر وفي الثالثة  
فيجب بالصلحة شهرا كاملا من غير معاش فان لم  
يستبر بعد هذا فيعزل من الصلحة المأمور بها واذا كان  
صلم اقتياده موجبا للسكتة في الصلحة ليرفع من  
خدمته من اول مرة (م) ٧١ اذا تداخل احد من  
القوائم المستفيدين بالميري في شغل غير شغله او  
فروع مأموريته او عامل احدا بما لا يليق فيجب في  
اول مرة خمسة عشر يوما في محل خدمته فان عاد  
لتلك مرة ثانية فيجب شهر او نصف شهر وان عاد  
الثالثة فيجب ثلاثة اشهر من غير معاش فان لم  
ينته بعد هذا فيعزل (م) ٧٢ اذا كان احد من  
الكبار او الصغار المستفيدين بالمصالح الميرية يتكاسل  
او يحصل منه افعال في الصلحة المأمور بها لم يحصل  
من افعال او تكاسله غل ولا سكتة في الصلحة

## ملاحظات

بأنكية فيجب اعضاؤه ويلحق بالمتقاعدين ويخصص له معاش بالنظر لحاله وخدته السابقة وأما اذا كان له قدرة على الخدمة واستغنى من غير ضرر فيجب تنقيش الخدمة المأمور بها ومتى ظهر أنه خالص منها قبل استغفائه ولا يخصص له معاش وإن كانت استغفائه من ابداء كبيرة فيجب تحقيق حقه بموجب السياسة

(ب) بيان ما هو متقاع من لائحة المحصور التي حلت مجلس المحالفة ونشرت في شهر رجب سنة ١٢٥٨ (م) اذا اقتطع جسر في أي بلدة وكانت وكان أهل تلك البلدة فيهم لكفاية يجب على مشايعها وانما علمها ان يذلوا الغيرة في شأنه ويعتصروا بسده في الحال فان لم يسد، ويحصل بسبب عدم سدده ضرر إلى القرى القريبة منه فان كان الضرر جزئياً فيرسل من تسبب في ذلك إلى القوم من ستة أشهر إلى سنتين وإن كان كلياً فيرسل من سنتين إلى ثلاث سنين بالنظر إلى جسامته الضرر ولا يكون ذلك إلا من بعد التحقيق (م) ٧٧ اذا اقتطع جسر في إحدى القرى وكان أهلها ليس فيهم كفاية لسده في الحال واستعانوا عليه بطلب انتصار البلدان المجاورة لم يجب امدادهم بالاسراع لهم بالإعانة فيما طلبوه من كل وجه فان حصل من أحد تعاون أو تكاسل في بدل الإعانة وتسبب في ضرر الوقت واعتل في ذلك بقوله أنه لا يتمكن ببلده وأنه لم يصبه منه ضرر وتحقق أنه كان سبباً لوقوع الضرر في تلك الجهة فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كائناً من كان إلى القوم من ستة أشهر إلى ثلاث سنين بالنظر إلى جسامته الضرر الحاصل حسب مقامته فان لم يحصل الاستعداد من القرب البلاد وطلب المدد والإعانة من بلاد بعيدة عن ذلك الجسر لغرض ما وبسبب ذلك لم يجسر سده في وقته فيجري الجزء الذي يتوجب بالنسبة إلى يحصل من الضرر على من طلب الإعانة من البلاد البعيدة بناء على النفسانية (م) ٧٨ اذا قطع أحد جسر متعمداً لأجل جلب الخفعة لنفسه ولم يتمكن سده في وقته وأورث الضرر لمن حوله فان كانت الضرر جزئية يرسل إلى القوم

ينبغي بما هو مقرر في باب عدم العائنة فان حصل من أهله أو تكاسله ما يورث الضرر للمصلحة فيجب في المصلحة المأمور بها من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر من غير معاش فإذا حصل منه بعد هذا أيضاً إهمال أو تكاسل أوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميري بأنكية (م) ٧٣ اذا كان أحد من الرجال الكبار انهم بشي مناه هو مشروح من اجتهاد المادة السادسة والخمسين إلى المادة الثامنة والستين فيعقد مجلس مركب من ارباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تنقيش الحسابات ومن يمتنع لذلك من الدوات والمدوبيين من طرف سعادة الخدينا وفي النعم العادوي الانضم والحدوي اعظم تحقيق ما انهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والمعدل مجلس ديوان الصوم الذي هو متعلق به ومتى تحققت يرتب عليه الجزاء الذي يستحقه بما هو محرم بالابواب المذكورة وينبغي ان لا يرتب جزاء من يجب عليه الجزاء الا من بعد مواجهة كل من المدعي والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يتفق من حققت دعواه يدينون الصوم وأراد رؤيته بمجلس ديوان آخر فيساعد في ذلك اسكاناً له واماناً ارتكبوا البصغ الخفيفة المذكورة من اجتهاد المادة سبعين إلى نهاية المادة الثانية والسبعين فيجاءوا بمعرفة نظارهم ومن قولهم من الكبار ثم ان كبراهم ونظارهم يكونون ما ذونين في التبدل بالنظر لما هو محرم سيفه الثلاثة ابواب المذكورة من خمسة وعشرين كرو باجا إلى خمسة كرو باج (م) ٧٤ العادوي التي ترى بالمجالس ويرتب فيها الجزاء على الوجه الموضح بموجب القانونة يجب تقديم صورتها للاحتباب القادورية ليكون اجراء الجزاء فيها متعلقاً بالإرادة الطيبة رجا جليل المذهب بالرحمة من لدن ولي النعم المظفر لان النعم وتحقيق الجزاء المحكوم به انما هو منوط بالاسراع العالي (م) ٧٥ اذا كان أحد من المستعدين بالمصالح الميرية عاجزاً عن ادارة المصلحة للمأمور بها وتبين أنه لم يتمكن ادارتها واستدعى بان يستخدم بمفهمة تليق به فيجب مساعدته وإن كان شيئاً مستأ وكان وجوده ليس نافع له في حد ذاته واستغنى بسبب ذلك من المصلحة

من سنة الى سنتين وإن كانت كلية يرسل الى فيزاو على مسدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق (م) ٧٩ اذا قضى جسر من شدة زحمة الماء لم تحصل الاعانة ولا الامداد فيما يطلب لتفويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له ينبغي ان ينظر الى مقدار المصرة التي حصلت من ذلك على وجه المقايضة ويرتب الجزاء على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسمون والمادة السابعة والسمون (م) ٨٠ اذا وجد ان جسر من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له وحاج الى التقوية ويجب ان تعمل طريقة لتقويته وكان الشخص المأمور بالاخبار عنه لعل الانقضاء قد اعمل في ذلك ولم يبلغ ما رأه من حال الجسر فوفته قبل ان يحصل فيه الخلل وكانت تقويته ومداداته ممكنة وبمذلك انكسر الجسر المذكور وسعى في الاخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجري الجزاء على من هو ملزم بالاخبار عنه بما هو منصوص في حق من يتهاون في بذل الاعانة والامداد بالنسبة الى كثرة الخسارة وفقها

(بيان ما هو متقبط من ذيل القانون الذي طبع ونشر في شباط سنة ٢٥٨٨ فان وخمسين وماكين (والف)

(م) ٨١ اذا كان احد من خدم الميري كائنا من كان صفيرا او كبيرا لم يسطر المحفظة سنها في تحرير الاجوبة المتعلقة بها وسر جوابا راي فيه الزمان ولكن ان او قصد فيه المخالفة والمخالطة فانه يحبس في اول مرة ثلاثين يوما وفي الثانية شهرين وفي الثالثة مثلها ايضا وانما يقطع جميع استحقاقه في مدة الشهرين وفي الرابعة ينزل من رتبته درجة واحدة مدة سنة كاملة ان كان من ذوي الرتب فان لم يكن ذا رتبة ينظر الى مقدار ما عيرته وينزل منها مقدار رتبة واحدة تطبيقا على مرتب الرتبة فيماد سنة والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مرة خامسة فليارسل الى ابي فير مدة سنة (م) ٨٢ اذا كان احد من بعد اليوم لا يقطع في المحفظة على قدر ما هو مرخص لهما بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت

بالاحالة والمكاتبه او يمرض الى الاعتصاب العلية عن شيء يكون مرخصا فيه ويقصد بذلك ان لا يستند لاجل تطبيق نفسه من فائقة المسؤولية فيما بعد فانه يجازى بالجزاء المحرر في المادة الحادية والثلاثين (م) ٨٣ من حيث ان بعض خدم الميري اذا صدر لهم امر او افادة او شقة اعتادوا على انهم يجيبون عنها بجواب كلهم لم يفهموها فاذا كان احد منهم يكتب جوابا مثل ذلك فانه يحبس في المرة الاولى خمسة عشر يوما وفي الثانية نصفه مدة الحبس حتى تكون ثلاثين يوما وفي الثالثة يحبس هذه المدة ايضا ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعة ينزل من رتبته درجة واحدة مدة ستة اشهر فان لم يكن ذا رتبة ينظر الى ما عيرته وينزل منها مقدار رتبة تطبيقا على مرتب الرتبة والحبس ستة المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مرة خامسة فانه يرسل الى ابي فير مدة ستة اشهر (م) ٨٤ ان بعض خدم الميري اذا حرره اشعار في شأن مصلحة من احد المأمورين او لفظ المصالح الذي هو تحت ادارته فمع كونه واجب عليه بسبب كونه مديرا ان يثبت ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحة فلا يراعي ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعاء مقدمه فلان وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقضاه ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير ورجوعه يرسل الى الاعتصاب السنية او الى احد المصالح فاذا كان احد فيما بعد لا يجري العمل على مقتضى اللائحة ويجلس على دفع المصلحة من طرفه بكتابة شرح عبارة عن سطرين لا حتى لها من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزاء المحرر في المادة الثالثة والثلاثين (م) ٩٥ ان كتاب الذين لا يراعون حق المحفظة في الكتابة ويكونون الاستعلامات والافادات ناقصة عن المقصود ويوقعون الشروحات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصریح في التعليل والاشكال من غير سبب او لم يبادروا باختيار المدير المأمور بقولهم انك مرخص في هذه القضية على قدر كذا فلكونهم بهذه الوسيلة صاروا سببا في كثرة المراجعات ففعل هؤلاء انكبة اذا كانت بحسبهم مخففة بالمادة الحادية والثلاثين والمادة الثانية والثلاثين يجازوا بالجزاء المحرر بالمادة الحادية



ملوكيات

الى اهل ما يكون من زيادة النيل كميل سنة ٢٥٦ سنة ٢٥٧  
ومحورون الجداول على موجب ذلك ح فبنت المساحت  
التي احتلت عرضها ولزمتها في كل قرية وسرو وبان العليل  
والعروض ولازمتها الا على ولاسل مساحة فبنت بان بسحر  
في اول كل ساحة وعرضها ما يكون موزوناً في بعض  
السلالات للعادة تلك المساحة كعشرين والساحة وعرضها لابل  
الزحف على جهة الاستعدادات ولقدنوم الجداول المذكور على  
هذا الوجه لنبين المناس وصد روده وراجته والنبين  
المذكور اذا ظهراته لا يظهر على هذه البيانات او وجدت فيه  
عناقل وجساعات فانها لوردت وتقطع نصف مساحة الباشميس  
في طرف الالام التي تعني في اعاده قايماً (د) ٨٨ حيث ان  
فهر كوكك القلي جلت لورد الجداول للقصبة في عليات  
المخربات من قلي ويحمر بالنظر للربع منها بالنظر فاذا  
تأخرت الجداول عن اوقافها المخررة بحري اجزاء في الباشميس  
التي حصل منه لا تخبرها عود كرفي لفاذا الساحة والاربين  
وان وجد على غير الالام غير اوجب وحدا وتبنيها وتقطع  
مادة الباشميس جميعاً في مدة اللعاب (د) ٨٩  
ما كانت اربع السوية المتحد تطورها في كل سنة لا تطرح  
الشمع في وقت التطوير ما يريد فيها بعض مراعى ترجها  
من خالص الزيل ليس فيها طين وكان حدر من كل الارض  
اصب من حدر الارض السوداء وكانت هذه المراعى التي لها  
الزيل ملوثة حقها عند المهندسين لاطلاهم عليها في السون  
الخامسة اربع عند تعام الجداول السابق ذكره ان توضع فيه  
مساحات المراعى لطفظة والزيل وتصور كل قسبة فيها بصبه  
وصف من الارض الخالصة ويخرج به مقدار ما يظفر الاصل  
من تلك الى باقة فلان وجد في اثناء السوية ان مقدارها اقل  
ما هو محرو في الجداول او ان الخلل التي قبلها لم يزل وجدت  
عظمتها بالذين فمن حيث ان القم المذكور المراعى في مقابلة  
صعرة الارض ذات الزيل وليس لها وجود في الظاهر وكان  
وجوده نقصاً في مقدار السوية المحصن في الذي التي وجدت  
الارض ذات الزيل في حصرها فان كان الجدول المذكور له  
ذلك محروا بمعرفة الباشميس ينظر في مقدار مكسب الاصاب  
التي ردت في مقابلة الصعرة وتقطع قسبة لتعطلها من  
استحقاق الباشميس ويصرف في العارة المخررة بان كانت  
قد عملت حصة جديس اقم فيتبع جزاءه بمعرفة ديوان  
المناقص - وان كان المخررب او يدين بالنظر بمعرفة (د) ٩٠ من  
حيث ان العمليات اللازمة لمصلحة الزري اذا في عارة من عمل  
المحور وضرر التبع السوية واليلية وذلك السويات لادبته  
بعضها بعضاً بسبب ما فيها من الصعرة والسيولة لان حدر  
التبع السوية اكثر صعرة من حدر التبع اليلية بان الاصاب  
المكسبة للمصلحة بالذي الذي ساء كانت من المحور فقط  
او من التبع السوية واليلية ولو كانت متساوية في المقدار  
لكما غير حصارية في السوية فلا يصح العمل ببعض ذلك  
بل ينبغي ازالة هذه الحظورات بنظر في حصة كل ضامع من  
اليلية التي فرما الباشميس واللاصق عند التفتيش في جميعه  
المذكورة في الفأدة الثالثة من قانون عمليات التبع والمحور

والثانين على الوجه الذي يجازى به المأمورون والمديرون  
بموجب جنهم ومع ذلك يضرب كل منهم سبعة المرة  
الاولى مائتي كراياج وفي الثانية ثلثها كراياج وفي الثالثة  
شمسها كراياج وفي الرابعة ينزل عن رتبته درجة  
واحدة ويحده سنة واحدة فان لم يكن من ذوي الرتب  
فيظفر في مقدار ما هيته وينزل منها درجة واحدة  
بنسبة رتبته وتطبيقها على مرتبته فاذ اقل ذلك  
في المرة الخامسة فيرسل الى ابي قير او الى اللومان مدة  
سنة بالنظر الى مقام صاحب الجنصة واعتباره وان كانت  
جنهم خصمة بالمادة الثالثة والثانين وللمادة الرابعة  
والثانين فمن بعد اجراء الجواز المحرو في المادة الثالثة  
والثانين يضرب كل منهم في المرة الاولى مائة كراياج  
وفي الثانية مائتي كراياج وفي الثالثة مائتي وخمسين  
كراياج فاذا قل سنة رابعة فينزل عن رتبته درجة  
واحدة مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوي الرتب  
ينظر في مقدار ما هيته وينزل منها مقدار الرتبة بالنسبة  
على مرتبته فاذ اقل ذلك مدة خمسة فيرسل  
الى اللومان او الى ابي قير ستة اشهر بالنظر الى مقام  
ذلك الكتاب المخرج وحاله (م) ٨٦ اذا قال كل من  
نظار الاقلام او الخلفاء او الرؤساء او الشكايب المولودين  
او كتاب اليد حق الصلحة في قضية لتقدير او المأمور  
ولم يسمع منه فليصرف النظر عن كتابة امضاء سبعة  
الورقة التي تكسب في تلك القضية وليعلم انه شخص  
له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب العلية

(بيان ما هو متخبط من قانون عمليات المحور  
الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجة سنة ٢٥٨)  
(٩٧) حيث كان من الاصول المخررة ان الباشميس كل  
معرفة عند محرو النيل بر على جميع التبع والمحور المخررة  
لها لقصبة محلة الزري في الاقاليم وصاية التي الجبل في  
التبع والتفرع ويكتب من الاصول المتعدي في المحور  
وجد ان يعرف مقدارها بل من الرتب والظهور وغير  
ذلك بما يلزم من السجلات هجر جرداً بذلك ويقدّمه  
لنبين المنارس لاجل النظر في مقضاها وكانت هذه السجلات  
جارية بموجب الاقامة السوية ولكنها بسبب حركات النيل  
التي لها تأثير في كل جسر وتختلف لارتفاعات والمروى في  
المحور والتبع وكانت العروض والارتفاعات المخررة فيها لان  
في الجداول انما في العروض والارتفاعات المخررة يجب ان لا  
يحصن المهندسين بعد لان في الكتب على وضع العروض  
والارتفاعات المخررة في الجداول بل لا يحفظ ارتفاع المحور

يهيئ أن تكون على وجه التعديل بالنسبة إلى ما يكون من المكبات كالمسألة سواء كانت من المجرور أو التفتيش الصليبة ولأنه لا يمكن أن تكون المكبات كلها من المجرور أو التفتيش الصليبة ومن بعد التفتيش على هذا الوجه يجرى العمل بمقتضى الأمر بأن ما عسى كل ناحية من المكبات في المجرور والتفتيش المذكور ويرى أن جميع كل ناحية أولئك وكل متعدي لهم مع مقدار ما عسى يفتد ويقرر ثمانية بيان التفتيش وترى أن ديوان المفار من طرف التفتيش كمنظر بالديوان المذكور فإذا ثبت أن جهة المأوى عن أخرى أو أن بعض الجهات بعضها في من عمليات التفتيش واستندت من عمليات المجرور والتفتيش الصليبة أو غير ذلك فبعد تقريره على وجه الصلة يجرى إفساح الأمر بالتزام ذلك المقتضى لهذه الصلة به ويمنع التفتيش من دخاله إلى وطنه من جهة أيامه إلى ثلاثين يوماً ويطبق فيها استحقاقه بالنظر بالظفر من وجود الجماعة وعندما (٩١) من حيث أن إجراء التفتيش كالمسألة يمتد سبل انقضاء مرسومه عليها في كل يوم أربعين ولذا كانت عمليات التفتيش والمجرور إلى تعديل بموجب الاستشارات التي يجرى بمقتضى التفتيش والتفتيش التي تفتي عليها أنها في سبل انقضاء مرسومه مهندس الإقليم في أن الاستشارات المذكورة وتكون بيان مساحة المقتضى بالمجرور عليها أو سطرها أو طولها على الوجه الموضح في الجدول وعند التفتيش على التفتيش يرسى طم من طرف مهندس القسم إلى الناحية بيان المكسب والتفتيش والعرض والمكسب من العمليات التي تخصها ولدى عدم التفتيش يرسل صورة من طرف التفتيش المذكور ديوان المفار ليكتب من هذا القدر وكل ما في ذلك عليها على الوجه المقرر في الاستشارة فيكتب مهندس القسم ورقة أن بعضها أو وكلها منها بطلاص الصليبة ويحلى سبل انقضاء مرسومه مهندس القسم خطاباً مستقلاً في بيان التفتيش التي أفتد عليها وصرفت انقضاء ويرسل إلى التفتيش ومكسب على التفتيش من أن يفسى كلا من التفتيش والعرض والمكسب من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فإن وجد جماعة على الوجه المقرر في الاستشارة إعطاء سنناً يفتي في إذا ثبت فيها اختلاف يكون من المقتضى عنها فإن وجدنا ناسكاً عنها موصراً في الاستشارة عمل منه مذكورة فيصور من ياتر فيصور من مهندس الإقليم ويوقع ويوقع مهندس ذلك القسم بالتفتيش وترسل صورة الاستشارة وترسل إلى المالك أو صاحبها في بيان التفتيش إلى ديوان المفار وحد وروود هذا الجمل إلى الديوان المذكور يظهر فإن كان التفتيش جدياً بالنظر إلى مقدار العمل المكسب ولم يفتد فيه مرسوم أو ساقطة فيحصل إلى الأقاليم ويجازى مهندس ذلك القسم فيكون المقتضى الموضح في القانون بأن كانت كل ناحية لا يعمل على الأقاليم بل على ناحية على وجه الدقة في عمل التفتيش بمساعدة التفتيش ومن يفتد من يفتد من ديوان المفار فإن تحقق أن ذلك التفتيش في عمل التفتيش في يفتد مهندس القسم المذكور فيكون المقتضى المقرر في القانون بأن لم يكن التفتيش من حيث أن وجود النفس الجسم يدل على تعامل

المهندس المذكور مع الأقاليم في بيان التفتيش والمكسب وما ولا كان هذا التفتيش إلا موصراً في صرف الأقاليم قبل العام الصليبة لتعامل مع المهندس ويجب أن شدة المرسوم بآدم الأقاليم التفتيش التفتيش فيها التفتيش بالعام عليها ويجوز عليها في الحال ويجازى على ذلك حتى لا يقع مدم بدل هذا الأمر ويحلى أن لا تكون الاستشارة التي يفتد بها التفتيش إلى مهندس القسم فاصرة على بيان عرض المقتضى والتفتيش فقط بل يلزم أن تكون مشتملة على بيان العمليات التفتيش والتفتيش في التفتيش والمجرور كالمسألة لعدم التدور في التفتيش بتدليل المكبات التفتيش من مجموع التفتيش فإن لا يكون لأحد وسيلة عند التحقيق (٩٢) إذا وجد في الكشف الموصي أن بعض الجهات فيها نقصان عن الإمدادات المقرر في التفتيش وكانت تلك الجهات من الجهات التي كتبت عليها التفتيش ومقرر مهندس القسم التي في عند هذا بأنها موقوفة فيكون التفتيش بالمجرور المرسوم أصلاً (٩٣) حيث أن تفتيش الأقاليم التفتيش الصليبة والتفتيش والتفتيش التي تحتاج إلى الصلة والمقاررة يفتد أن يكون تفتيشه مرسومه مهندس الإقليم عدم إتمامها عن أخرى وليكن صرف الأقاليم على قدر القدر بموجب ما عسى كل جهة بالنسبة إلى الأقاليم المرتب عليها وديانها لأن بعض الأقاليم من التفتيش والمكسب والأقاليم كالمسألة في جمل الأقاليم وأوصرفه بمقتضى وإذا ثبت أن أحد الأقاليم على فعل هذا الأمر أو حصل منه أفعال في إجراء الصلة وقت تفتيش الأقاليم في يفتد بالمجرور الأقاليم بمقتضى هذا الوجه المذكور التي ولست للتفتيش تلك الشركة (٩٤) في أن الاشتغال الحديثة في تفتيشها في التفتيشات كعمل التفتيش والمجرور ومقرر الأقاليم ومصرفه منوط ترتيبها بالنظر فيها بمقتضى التفتيش طبق لإرادة الصليبة وإزاء شدة ذاتها من التفتيش يفتدونها إلى أنه لا يكون لأحد مدخل في هذه الأقاليم غير المهندسين وأن يفتدوا لم الجهات والأقاليم الأقاليم لأجل هذه الصليبات في وقتها لأن المهندسين م الأقاليم في هذا التفتيش ويجب أن يصادفهم في مع من يفتد عليهم ويقتل عليهم في اشتغالهم وعليهم وإذا تجاسر أحد من الأقاليم أو من التفتيش على فعل شيء من الأمور المتعلقة بالمهندسين أو تعامل معهم أو يجرى على فعل شيء من مقابر للأقاليم فيكون جازاً منوط برأي الجمعية التفتيشية

(٩٥) حيث أن عملية الري بما لا يقلل التاريخ يلزم المهندسين إنهم إذا استولوا شيء شيء يبادرون بمجوابه ويقولون الحق في تقديم التفتيشات بأوقالات إلى المقتضى المعتاد تقديمها إليها على الوجه المقرر في لائحة المرسوم وإذا حصل من أحد منهم تأخير في كشف أو في حقيقة أخرى من غير أن يكون له فيها مرسوم أو شيء في يفتد بالمجرور في المادة السابعة والثلاثين وأن ترتب على تأخير العملية المتعلقة على عهده من عقوبة من عقوبة أو تأفل شيء

ملوكات

بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزينة المدير بقتل وجه الامانة ثم تصير المبادرة من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت باقية من غير عمل وتصرف اجرتها وهي الخلل ثلاثة امثال

(م) بيان سياسة الاسلحة التي لم يصبه واخرت في ربيع الاخر سنة ١٢٩٠

(م) ٩٨ اذا تكامل احد كايا من كان في اجزاء مقتضى ماورد به وكان تكامله باعثة على تاخير المصالح لمبد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تاترت في طرف مدة واحدة يحسب ايام تاخيرها من حيث هي ال ينبغي ان ينظر الى اطولها مدة في تاخير القضاة التي يكون تاخيرها اكثر من النكل هي التي تعتبر في تاخير وفي اول مرة يحسب من اخرها بقدر ايام تاخيرها ويقطع فيها مايعتبه وفي الثانية يضاعف له الجواز بقدر الايام التي وقع فيها تاخير ويمس وتقطع مايعتبه ضعفين وفي المرة الثالثة يحسب بقدر ايام تاخيرها فقط وتقطع مايعتبه ثلاثة ايام لم يخل حاله ووقت منه المرة الرابعة احضر الى المجلس ويرى منه تحقيق تلك تاخيرات ونظر على هو نائي من عدم لياقته او من اماله فان كان من تكامله وكان هو من ذوي الرتب فيزل عن رتبته درجة واحدة من شهر الى سنة واحدة بالنظر الى تاخيرات الواقعة منه والى حسامة السلعة التي تاخرت وعدم جعلتها والا بان لم يكن من ذوي الرتب لانه يجزى به معه السبل على الوجه المشروع بالنظر الى اعتبار مايعتبه وان كان تاخيرها فاشا من عدم لياقته فيفرع من الخدمة المشرف بها بحيث لا يمنع من الخدمة التي تليق به حسب قدره (م) ٩٩ اذا خاطب كبير جعة جبة اخرى يطلب شي وتلك الجهة ان ترسل اليه المطلوب واجبة المطالبة قد اجرت الاستجبال بحسب الضرورة مرتين او ثلاث مرات باذن ان تلاحظ المسافة والعلية المطلوبة فان كانت الجبة التي استجبلت فومت وقت الاستجبال فيرتب لها الجواز كونيها فومت الاستجبال عن وقت ثم يرتب الجواز على من لم يسط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باصطاله الجواب ويكون ترتيب جزائهم على موجب المادة الثامنة والتسعين

او ضياعه فقصص منه قيمة ما ضاع او اثلث وار كان غير مقتدر للترتب عليه الجواز بالنظر لثقة ذلك التي وكونه (م) ٩٦ ان من بعد اجراء العمل على الوجه الذي شرح وتوض من البيان في الكيفيات لقتضي اجرائها في عمليات الترع والجسور التي هي بالمواد المحررة بالثلاثة ابواب من الفصل الاول من قانونامة عمليات الترع والجسور والمواد المذكورة اذا كانوا الباشمهندسين يعمرون كميات يادة بالجدول التي يكتبونها ثم يزلون تلك الي اداة من الصليات التي تخصصت لبعض البلاد او تخصصن باخراسهم على بعض البلاد زيادة وبلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يعمرون التقصيص لبعض البلاد في المحلات الميمنة مع وجود المحلات التي لم يبد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل فاطوه الى القومان مدة حياتهم (م) ٩٧ ان بدلا من اجراء المكاتبات في كل وقت مع المتعدين المحملين في تشكيل الصليات العمومية التي تخصصت على حصص بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايقام مايجب على ذمته لاجل خلاص العملية المطلوبة من بلاد عهده وبلى جدا ينبغي ان التقسيم والتخصص انما يكون على الوجه المحرر في المادة الثالثة من الباب الاول من الفصل الاول بقانونامة عملية الترع والجسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند ختام الاشغال يبين ان حصة فلان المتعهد التي قدرها كذا قسمة باقي منها انصاب بقدر كذا وتليت انه ليس له قدر مقبول يمنع من ايقائها لمن حيث ان كل قسمة تصل بشرين غرضا فينظر الى مقدار الانصاب التي لم يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قسمة ثلاثة اضعاف ذلك تكون سنين غرضا ويجري تخصيص ذلك وتوزيه على دائر فدان بالنسبة الى مقدار زمام تلك الناحية وكل من خصه شي بالنسبة لزيادته سواء كان نفس المتعهد او الاخرين المزارعين يجرى به تقصيد وتصميده منه فان كان المتعهد من خدمة للميري يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الانصاب بمعرفة ديوان ملكي معروى يرسل الى المديرية وان كان من المتعدين الضار او مشايخ التري فيحصل منه ذلك

(م) ١٠٠ اذا لزم ان جهة تكتب جواباً لسؤال جهة اخرى فيلزم ان تعطي الجواب في ظرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المدة وكتبته بعد تقويت ايام يتبني ان يجري الاجراء على من تسبب في ذلك بما هو محرم في المادة الثامنة والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحددة لتقرير الجواب (م) ١٠١ اذا كانت المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحة من المبالغ المرخص له الحكم فيها بموجب اللائحة المؤرخة في ثاني عشر رجب سنة ٥٧ هـ وخمس مائة وعرضا الى اولى الامر فيرتب جزاءه بموجب المادة الحادية والثلاثين (م) ١٠٢ اذا عورس او افادته الى إحدى الجهات بتضمن استلاماً من مصلحة فان كانت تلك المصلحة مما يجري عنها الجواب من الجهة بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافة الطريق وان كانت المصلحة المطلوبة هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميسار من تلك الجهة بقدر الايام التي يتم فيها المطلوب ويحرم به انصار الى الجهة الطالبة ويتبني ان الجواب الذي يخصص انما يكون بموافقة كبير الجهة بالموازنة والذلة على وجه الحق من غير زيادة فاذا انقضت الجهاد المذكور ولم يأت الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وفات ميساده وكان الاحمال فيه من كبير الجهة جزوي بموجب المادة الحادية والثلاثين وان كان الاحمال من الترفع فيجوز من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضاً (م) ١٠٣ اذا مثل احد من المأمورين بالمبالغ صغيراً كان او كبيراً من شي متعلق بمصلحة المأمور بها سواء كان السؤال بالكاتبة او بالشفافة ولم يسط الجواب عنها سئل فيه واجاب بجواب يشتمل على طريق الطالبة والمخالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيئاً ابتكاراً منه شغلها كان او غيراً وكان ما عرضه مشتملاً على المخالطة والطالبة يجري في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثلاثين (م) ١٠٤ اذا كان احد من المأمورين صغيراً او كبيراً ولم يشأ في مفرقة لمصلحة المأمور بها وكان عمله اياه عتقاً عنه ولم يغير عنه او كان مجبوراً على كتابته

من خوفه وتحقق ذلك من جهة اخرى فيعبر في اول مرة لثلاثة اشهر بجل خدمته من غير معاش بالنظر الى المخرة وفي الثانية ستة اشهر من غير معاش ايضاً وسيف الثالثة ينزل درجة من رتبته المبرز بها بميعاد سنة وفي الرابعة يرسل الى قلعة التي قرر بميعاد سنة اذلالاً له وبماذ الله اذا كانت المخرة بسيطة فيعامل بتشديد الجزاء عليه بالوجه المفتحي بالنظر الى جسامتها (م) ١٠٥ اذا كان احد من رجال دواوين الصوم او فرصهم سواء كان من الكبار او الصغار يحمل منه خبطة تجبه تحقيقها وتقدم جرائنها الى الجمعية الحفائية واذا تحقق ان المدير حصل منه المساعدة لصاحب الخبطة وانفى القضية او ابى جرائها من بعد تقريره وتحقق انه مشتبك باسباب التصرف فيجوز ذلك المدير بالجزاء الذي يلزم ترتيبه على صاحب الخبطة (م) ١٠٦ من حيث ان جميع الجزاءات التي تحم بها جمعية الحفائية انما هي على موجب اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موجودة سيف كل مصلحة فان كان الشخص الذي حكمت عليه الحفائية بالجزاء يمل باليتين ان ذلك الجزاء ليس على وجه الحق فيلغى اللوائح والقوانين ويلتص بها الى الجمعية الحفائية ليقعها وعلى مقتضى هذا يكون اجراء العمل (المادة الذي نشرت من جمعية الحفائية في شهر ربيع الاخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسون ومائتين ليكون ذيل للقانون)

(م) ١٠٧ اذا كان احد من الذين يوزلون ويقطع ماشهم بناء على خبطة ويوردون الى التشريف بالخدمة المبرية ثانياً يقدم عرضاً الى مدير الجهة التي هو فيها او مأمورها بالتسليم فيه صرف استحقاق مدة عزله ويسقط فيه بعض اسباب يجب صرف النظر عنها وعدم مساعدته فاذا كان ذلك المدير او المأمور يساعد في استعداده ويجري ذلك او يسترحم له من الاعانات العلية يذكر جملة موجبات ومدحيات بالمبلغ كانت تقتضي قبول استعداده فان اجري له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حضرة الخديوي اعظم بالعرض له فمن حيث انه صار بذلك مخالفاً لطريق القوانين وفاعلاً لتصاحب وساعياً في اضرار جانب الميرسة

ملحوظات

يجب ان يجازى في مقابلة هذه العمال التي هي غير مرضية بان يجس اول مرة في عمل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي الثانية ينزل من رتبته درجة واحدة من ستة الى سنتين وفي الثالثة يربط في القلعة من سنتين الى ثلاث سنين

( المادة التي نشرت من جمعية المحفلة في شهر جمادى الاولى سنة ٢٠٩ سم وخمسون يكون ذبلا للقانون )

(م) ١٠٨ من حيث ان سادات قندين والخدم والاعظم في دائم الاوقات يحث حضرات القراء الذين هم جمعية - مادته ويعيهم على الاخطارات له بالمصالح المبرورة فيلطف ان اجتنابهم عن الاخطارات الشامة انما هو لها به ولذا قد ترتب اجراء الجزاء على من ينقل عن الاخطار حتى يكسبون الجسارة وتعلل لهم الرخصة الكاملة في الاخطار على موجب هذه الشروط الآتية - الشرط الاول ينبغي ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتاب السنية عن ما يمكنهم ان يفتيح به حوصلة ادراكهم بحسب البحث في نصاب اللياقة باستعمال افكارهم في المصالح المبرورة المتنوعة المتداول فيها بطرف الاعتاب - الشرط الثاني اذا كانت مادة حكم بها او صدر فيها امر وبعد الامر بها حصلت ثابته شاك في اذهان الكتاب المبرزين لتحرير الامر وتروا ما ياتي من معنى الحال في الامر المصدر فانهم يكونون مرخصين في العرض والافادة للاعتاب الخديوية - الشرط الثالث من حيث ان درجات العقول تتفاوت وتغير بعضها عن بعض فهو لا ان كتاب اذا لم يقتضوا بما افادهم به سادة في العلم ينبغي ان يتوجهوا الى القراء المعوي بهم ويجعلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زيادة او نقصان في ذلك الامر فليجسوا الى الاعتاب السنية ويرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار - الشرط الرابع ينبغي ان يكون جميع اخطارهم خلية عن الفرض والعوض برتبة من التسويات الفسائية فان لم يحصل منهم رعاية هذه الشروط الاربعة يتردد من كل منهم مقدار دراهم ثلثا سباسة لتصرف في الخيرات والحسبات ويكون اخذ ذلك بالنسبة الى خفة المفرة وجسامتها وبالنسبة الى الرتبة التي حظاها كل منهم وإلى الثروة

واليسار (م) ١٠٩ ينبغي ان كل من كان مستخدما في المصالح المبررة يكون مرخصا في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعة التي بالمدلة الثالثة بعد المائة بقدر ما يحيط به حوصلة ادراكه في صالحه المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يعمروا طريقة الصواب مع كونهم يعلمونها وتحقق ذلك يجب تاديب فاعله بان توخذ منه دراهم جزء له بالنسبة الى مرتبة كل انسان وحاله وبالنسبة الى جرم المفرة التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الخيرات والحسبات كما هو محوري في المادة المذكورة (لجنة القصاص المشتعلة على الحدود والمواعد التي نشرت من الشؤون في ذي الحجة سنة ٢٠٨ لبنان وخمسون)

(م) ١١٠ الذين يصيبون الى المصالح التي اشغلت عليها الذليلة مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم تجاوز الحدود والمواعد المخصصة فيجب عليه ان كان من الذين يتهم من - الملائمة انما الى حد الصاقلون اغصا الجند وسواء كان من الضباط او من الماوين فانه يضرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عصى واحدة بحل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مرة اخرى يضاعف له الجزاء فستين وفي المرة الثالثة يوزع ثلثه ويلتزم من الخمسة وان كان من رتبته من رتبة الصاقلون اغصا القديم فا فويلها من الرب يكون جزاءه قطع نصف ما يمت في مدة التأخير وفي المرة الثانية يقطع منه نصف المامية مع بدل التبيين وتلزمه في المرة الثالثة بتد نصف المامية من غير بدل تبيين في مدة مامور به بتامها كالذين لا يكونون في الاشغال

( المادة التي نشرت من جمعية المحفلة في حق الذين يرسلون في مامورية الى الجهات حسبما لتفصيله الملحقه وكان نشره في شوال سنة ٠٩ سم وخمسين ومائتين )

(م) ١١١ اذا تبين احد في مامورية الى اي مصلحة كانت في الاشغال المتنوعة سواء كان من ضباط المص او ائثار الجهادية او من وجلاي البلطجية او من القروسة او من الشاويشة او من الخوايت البيرون والاندرون

على موجب ما هو مبين في لائحة المواعيد التي نشرت  
بيني ان يحدد له ميعاد بالنسبة للصيغة التي هو متوجه  
اليها وترعى فيه ايام العذاب والايام نافذا تجاوز حد  
المعاد الذي خصص اليه وكان ذلك بغير موجب فمن  
انه قد صار سببا لتأخير الصيغة التي امر بها يلزم ان  
يجازى بالنسبة الى مدة التأخير وجسامة المضره التي  
تحصل بسبب التأخير بان يفسر في اول مرة من  
مائة كراياج الى مائتين وفي الثانية من المائتين الى  
الاربعمائة وفي الثالثة من الاربعمائة الى الستة مائتين  
له واذا تجاوز احد من المديرين او الفخار في اجراء  
مقتضى اللائحة المذكورة يمتنع عندما لانه يجازى  
بوجب المادة السبعين والمادة الحادية والسبعين  
(القانون) نامة السياسية التي نشرت من جمعية  
البحانية في حق المختصين في شهر شوال  
سنة ١٢٥٩

(م) ١١٢ ينهي للتزوين الموجودين في المحرسة ان  
يجوهوا الديوان الايرادات في اوقات المزايدات من  
غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجيههم  
في الجمعة سريتين في يوم الاثنين وسرة سيرة  
يوم الخميس فلان اخبروا الديوان المذكور بمكاتبة منهم  
من اول المزايدات بانهم ليس لهم رغبة في الصيغة التي  
عرضت في المزايدات فلا يكونون ملزومين بالحضور الى  
الديوان المذكور سريتين في الجمعة لاجل الزيادة  
في تلك الصيغة وان كان لحد منهم لا يقدر على الترجه  
الى الديوان المذكور لاصدار ضرورة فليقم له وكيل  
متصرفا ويرسله الى الديوان المذكور بورقة محتومة  
منه لان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكلا يمس في  
اول مرة ثلاثة ايام وفي الثانية ستة ايام وفي الثالثة  
يتمس خمسة عشر يوما في نظير مخالفة الاوامر والاوضاع  
نظير ما في القانون وهذا الاجزاء انما يكون اجراءه  
في مقابل عدم الحضور لاجل الزيادة في الصيغة  
الموجودة في المزايدات قطع وان وقع منه تأخير عن  
الحضور في مزايدات مخالطة اخرى فليعادل بمثل ذلك  
ايضا ولا صرة بالاشتراك بعض المزايدات ببعض بل يجب  
ان يخص لكل مزاد معين جزء مستقل (م) ١١٣  
اذا كان للمتزومين يمتدحون مع بعضهم شركة في

الباطن ولم يذكرها في قائمة المزايدات ولم يكن للديوان  
عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خسارة  
موجبة لانكسار مال الميري عند المزايدات فاذا ثبت من  
بعد التحقيق ان احدا تجاسر على هذا الفعل وانقض عنه  
حصل نقص في مال تلك المخاطلة في السنة الجديدة  
عن السنة الماضية ولم يكن ذلك النقص مبنيا على  
ترك بعض عوائد قد تركها الديوان او على عوالبات  
في شروط الصيغة او على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل  
مقدار ذلك النقص من الذين عقدوا الشركة لكنهم  
تسببوا في هذا النقص بمساواتهم وان حصل في  
المخاطلة رواج بسبب حدوث امور وقتية واتفق  
المتزومون مع بعضهم على كلف اليد ولم يزدوا فيها  
حسب حقوقيهم انما فائدة الزيادة عن السنة الماضية  
ويصير واسببا لعدم بلوغ الزيادة الى ما تساويه القيمة  
ويبلغ خبر ذلك الديوان الايرادات او الى جهة غيره  
فلدى التحقيق ان ثبت ان المخاطلة فائدة للزيادة ولما  
راغب وانه وقع مساواة بين من استلم وبين الراغبين  
فيها للزيادة يجب ان ينظر الى مال المخاطلة المذكورة  
في السنة ويحتمل على كل مائة قرش عشرة  
قروش جزاء له في نظير كونه غدر الميري لاجل نفع  
نفسه (م) ١١٤ اذا كان المتزومين يمتدحون سرور  
الوقت بالتطويل والمخاطلة في اوقات جميعاتهم المعلومة  
او بالاستناد على بعضهم بعضا ينبغي ان يمتدحوا الى  
عمل المزايدات في اليوم الثاني منه صباحا على مقتضى  
تنبيه الديوان بحيث لو كان المزايدات في يوم الاثنين  
يكون حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزايدات في يوم  
الخميس يكون حضورهم يوم السبت وان خالفوا التنبيه  
يجازوا على موجب المادة الثانية عشرة بعد المائة  
(م) ١١٥ اذا كان احد من المتزومين ياتخذ زيادة  
عن المواعيد المقررة له او ياتخذ شيئا الى الميري او الى  
الاعالي زيادة عن الاثمان المقررة في الشروط يجب  
تحقيقه مع ذلك المتزوم على وجه الدقة وتراجع فائزته  
ومتى يتحقق ان هذه المخالفة وقعت في عمله على القاعة  
او باخلاله فليحصل منه نصف مال الالتزام زيادة  
على المال الاسمي كما هو محرم في سداد الشروط وتؤخذ  
منه تلك المخاطلة وتعرض على الراغبين في المزايدات

ملحوظات

اتصتق ينصح ان عدم اجراء ذلك لم يكن مبنيًا على عذر بل هو من الاملال والتكاسل. يجازون بمقتضى ما هو مدون في المادة الثامنة والتسعين واذا كانت المخاطبات المذكورة حصلت بين اثنين من المديرين ووقع التأخير من احدهما ليعرض المدير الآخر الى الجمعية المخاطبة ليرتب الجزاء على من كان سببًا لتأخير المصلحة بمقتضى المواد المذكورة واذا لم يعرض وتحقق ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول انما هو ناتج من رخلوته فليرتب له الجزاء بموجب المادة الثامنة والتسعين

(المادة الصادرة من الجمعية المخاطبة بخصوص التأخير في محرم سنة ١٢٦٠ م)

(م) ١٧ نظار النواحي التي هي في صعدة حضرات انجال وفي التعم وسائر الدوات وبمقتضى الزراعات اذا حصل منهم حركات مخالفة بان غوخلوا في اي مصلحة كانت واخرها اعطاء الجواب عن ما غوخلوا فيه من غير عذر يبي على اقتضى الالوكيل او التاخر منهم بان يجيب سيف محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان مصلحتهم انما هي من طرف حضرات الدوات الذين هم قد استفدوا منهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات الدوات الموصى اليها الى اخرينة الخديوية لاجل صرفه الى الابتدائية المكية

(المادة الصادرة من الجمعية المخاطبة في ثامن عشر محرم سنة ١٢٦٠ م)

(م) ١٨ حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضية التسمين وازالتها بالكلية واعادتهم الى السلطات التي هم متولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر العلية المشورة الى العموم في رابع عشر ذي الحجة سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى القرارات الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيها بعد بوجه من الوجود وان يرتب الجزاء الشديد لمن يقصر على مخالفة بتبني نكل من كان حظه احدث من التسمين ان يرسله الى الجهة بالتحويل بها في سنة ١٢٤٨ ليعاد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الخلاصة من دواوين التفتيش والمدير يات الى الجهات اللازمة واذا تحقق ان احدا من الناس

وتعنى الراغبين فيها وان تحقق ان الخالفة وقعت في احد الترويج وكان وقوعها بالخالعة واذنه وكان ما تحصل من الايراد انما هو لنفسه خاصة يجازى على الوجه المشرع اعلاه وان كان وقوع الخالفة انما هو من ابناء الالتزام كوكيل الملتزم او كلفتهم يفرغ من فروع الخالفة او احد الخدم وكل من فعل ذلك من يادي رأيه لاجل نفسه ولا علم يلتزم الاصل به بالكلية يجب بعد استرداد ما اخذه من الزيادة الى اربابه ان يرسل من فعل ذلك الى لوسان كسندرية مقبدا بالخدم من ستنين الى ثلاث ستنين فلان لم يكن مقتدرا فيحصل ذلك من ضامته فلان لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الاصيل ويرد الى اربابه نظرا لاهماله في اخذ الضمانة لان المصلحة انما اعليت لم بمقتضى ضمانة وكان الواجب عليه ان يخلد ضمانة على ذلك الشخص ثم يضاهف جزاء الشخص الفاعل المذكور بان يرسل الى اللوسان مدد خمس ستنين

(المادة الصادرة من الجمعية المخاطبة بخصوص التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩ م)

(م) ١٦ اذا كان حضرات المديرين يمررون اوراقا حسب المصلحة في ماموري المصالح التي تحت ادارتهم والمأمورون لا يكتبون جواباتها بالمواعيد المصرفة في المادة ١٠٠ والمادة ١٠٢ يجب ان المديرين الموصى اليهم يجهزون الجزاء على المأمورين بمقتضى المادتين المذكورتين ويتمون ما يلزم لتبائة المصالح التي حصلت فيها المخاطبة اما بصين أشخاص مخصوصين او بغيرهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية المخاطبة عن خبر بالجزاء الذي يرتبونه واما الاشياء التي لا يمكن ان يعطى عنها الجواب سيف ميعاده اذا كانت من المواد المحتاجة الى استعلاء من محلات اخر او كجلب كموفات او احضار اشخاص وتحقق لمدير الديوان المخاطب عنها عدم امكان خلاصتها في الميعاد الذي اعطاه فليخصص لها ميعاد ثاني لفرضه ذلك المخطور وان ظهر ان اضراره موافقة تقبل منه فان لم يتم المصلحة المذكورة في الميعاد الثاني فيرتب جزاء بمقتضى المواد المذكورة اعلاه فليغير التأخير واذا كان المديرين لم يراعوا هذه الاصول وقدس

لم يرسل من جهته من المتحسين في ظرف هذا الميعاد أو قبيل من يأتيه منهم من الآن فصاعداً فمن بعد التحقيق يمتاز بصلبه واعدامه ولذا يكون لاحد قال ولا قبل ينبغي من الآن فصاعداً انه اذا نصب افتار من جهة يجرى به التمسس والتفتيش عن محل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجهة ويعرضون الى مدير تلك الجهة انه قد وجد كذا كذا افتاراً بايضاغ اسماهم عند فلان الفلاني بالناحية الدلالية فان كانت الجهة التي فر اليها المتحسين من بلاد الخفاياك فليعرضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجودة فيها او تلك الافتار ويطلبهم منه ويؤي فيهم الى ديوان المديرية ويسال منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الخصة التي كانوا يعملين فيها وهل الناظر يعلم بهم او لا ومن بعد التحقيق يعرض ذلك الى جمعية الخفاياك لاجل ترتيب الجزاء من اخفاهم على الوجه المشروع وحيث يستحل ان بعض المتحسين اذا سمعوا على القرار الى محل يروا على بعض النواحي التي في أثناء الطريق يتبعون بها بعض ايام ومشايخ تلك النواحي ونظارهم لا يملكون كيفية تصحيح ومن المعلوم ان الاجنبيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وتظهر انه هارب يضيظ ويسلم لديوان المديرية لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زبادة من خمسة ايام فيعد من الذين حصل اخفاؤهم ويجرى التحقيق عنه مع من اخفوه ويساملون بالجزاء المقرر على الوجه المشروع اعلاء ولذا ينبغي الاعلان والفتية بالتأكد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والفتية عليه من مفتشي الزراعات الذين هم بالمديرية ونظار النواحي والمشايخ والاهاالي (المادة التي نشرت من الجمعية الخفاياك في شهر ربيع الاول سنة ١٢٦٠ سنين وما قبله)

(م) ١١٩ حيث قد نشرت اعلانات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والمطاع بالمسكوكات بزيادة من اسعارها الحقيقية يعني ان اجناس المسكوكات المتداولة بين الناس تكون المصلحة والاخذ والمطاع بها بالاسعار الحقيقية المتوفرة واذا وجد من باعها او يسطها بزيادة

عن تلك الاسعار فيرتب جزاءه على ما سياتي وهوانه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشياء من اسداعر بمخمين غرضاً مثلاً ويدفع ثمنها بزيادة من الاسعار المتوفرة فينظر الى ما تصور من الربح في الخمسين غرضاً المذكورة ويرتب في مقابلته تريبة الاخذ والمطاع بالجزاء الشديد وان كان الاخذ والمطاع انما هو من التجار وذوي الاعتدال فيحصل منهما في اول مرة قدس ما يتصور من الربح خمسة اضعاف وفي المرة الثانية يحصل منهما مقداره عشرة اضعاف وان كانا من المأمورين او المستخدمين في الميري فيحصل منهما في اول مرة مقدار الزيادة عشرة اضعاف وفي الثانية يطرد من يصل ذلك ويبعد عن مصالح الميري بالكلية وكذا تحصل من ذلك يربح جميعه الى الاستيالية الملكية واذا سمع انه حصل تداول المصلحة بزيادة من اسعارها وكان ذلك بسبب عدم اصفاء مأموري الجهات لتفتييات فيرتب جزاء مأمور الجهة التي يحصل فيها ذلك بموجب القانون

(المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ١٢٦٠ سنين (م) ١٢٠ اذا كان احد من المتحسين في الميري او غير المتحسين يعرض شيئاً ضمن المصلحة او عرض او افاد بشي خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في الرتبة سواء كان محبياً لسؤال او ابتكاراً منه وسواء كان بالمشاهدة او بالكتابة وكان عرضه مخالفاً او من غير حساب يجب على ذلك البات المعرض له انه لا يسكت في ذلك بل يبرز ما عرض له بالموازنة ويظهر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض او افاد او هو مدرك ما عرضه وانه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبهه بان لا يتناول يكتبها لا يدركه عقله ويجعل ذلك ايقاظاً له وان كان يتحقق ان عقله مدرك لذلك وانما تقوه به او كان قصداً منه فيض على خطيئته فداؤه ويقته بموجب القانون ويحصل منه دراهم على سبيل الترميم جزاء له بالنسبة الى رتبته ويقامه وترسل تلك الدراهم الى الاستيالية الملكية فان كانت رتبته من الملازم التالي الى البيكاشي فيحصل منه من خمسين غرضاً الى خمسة غرض وان كانت رتبته من البيكاشي الى مير اللواء فيحصل منه من خمسين



ملوكيات

غرض الى القين وخمسة غرض وان كان ميرمران  
فيمصل منه من القين وخمسة غرض الى سبعة آلاف  
وخمسة غرض غرض وفي المرة الثانية يمصل الثلث مثلا  
ونصا وفي المرة الثالثة يمصل الثلثين واذا وقع ذلك  
فيا بين الاكران تقري من يفعل ذلك يمرض اسمن  
اخطا الى كبره يجرى في حقه ترتيب الجزاء المذكور  
واذا كان احد الكبراء يمصل منه غرض طرف او ساجية  
من يمرض ذلك في حق اربابه او يمصل من قرينه شي  
مثل هذا ولم يغير كبير من اخطا بذلك فان الجزاء  
المذكور يجرى على من ساع في ذلك سواء كان كبير  
الخطي او قرينه

( المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص  
الصوص في ثامن جمادى الاخر سنة ١٢٦٠ سنون )

(م) ١٢١ يجب على مشايخ النوادي ان يذلوا البقوص ومن  
الانصات كل وقت في حفظ النوادي من الصوص  
وان يترى ما يلزم من الرجال لغناء النوادي ليلان  
سرق شي من احدى النوادي ليلوا مشايخ تلك الناحية  
لم يقبضوا السارق يجب ان يلزموا بقية ماسرق ومن  
بعد الزامهم اذا غيب الشخص السارق يسل الى المدير  
ليحقق قصته بمهرلته ويجازى بالنسبة الى سرقته فان  
كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقته  
وليس له سابقة قبلها في السرقة وكانت حوزية

يرسل الى مديرية فيزاوطني من سنتين الى خمس سنين  
وان كان من الصوص القدماء وقد انقضت النوب والنفارات  
عاده وتجاسر على هذه الاعمال الردية كقطع الطريق  
وتحقيق حته هذه الخصال بالرباعين الشريعة القاطمة  
والادلة العقلية والتقليدية فيرسل الى فيزاوطني مدة حياته  
وان كان من العربان فمن بعد تحقيق سرقته وسوابقه  
على الوجه المشرح يجازى كما يجازى اهل القرى الفلاحين  
وبناء على ذلك ينبغي ان تؤخذ وتطبق بالنسبة  
مشايخ العربان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم  
تحت مشيقتهم وبعد ذلك اذا تبين احد من عربان  
اي قبيلة كانت قد سرق وسع بان يضمن مشيقتهم عليه  
التشاور معه في هذا الباب او فصل ذلك فرب بعد  
التحقيق والذين يتحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق  
ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاوطني من سنتين

الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تسامح في ذلك فلاجل  
انتباهه يمصل منه قيمة ما سرق وما غفارة المراكب  
وحراستها فلها تكون مطوية من البلاء التي تكون  
المراكب مربوطة بمروريتها او يسلطها ومن حيث ان  
طائفة الرؤساء واجب عليهم ان يكونوا على بصيرة وتوافية  
من الانتباه فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذا سرق  
شي من احدى المراكب او من ابناء السبل المسافرين  
فيها فيمصل قيمة ما سرق من مشايخ واعالي الناحية  
التي تكون مربوطة عندها تلك المركب ومن يمسها  
ايضا ثم ينبغي ان يربط حصارا من الخيالة الى كل  
مديرية حسب اقتضاء لاجل البحث عن قطع  
الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من يضبط  
من سلك في هذه الطريق فيبعد التحقيق اللازم عن  
كليته بمعرفة مدير تلك الجهة اذا تحقق انهم قطع  
الطريق يرسل الى مديرية فيزاوطني مدة حياته ولما  
الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملين السلاح  
سواء كانوا من العرب او من الفلاحين وتجاسرون  
على هذه الاعمال وينطبقون في حاشيتهم بسلوا من  
قطع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق امره  
يرسل الى فيزاوطني مثل قطع الطريق

( المادة المنشورة من الجمعية اللبنانية في ثامن شهر

شعبان سنة ١٢٦٠ )

(م) ١٢٢ اذا فعل احد من ارباب الرب جمعة او بعدد قبله  
عن ربه حربة فاكتمل على معنى القوانين والزام فان امكن  
عنه جمعة وجب تزيده عن ربه لجمعة معونة ليعيد  
الجمعة اللازم لذلك وان كانت جمعة جسيمة او سبقت لغيره  
عن ربه وجب تزيده عن ربه اجبا بشرط ان لا يجمد  
اليها غلا يمد له بمعاذ (م) ١٢٣ اذا فعل احد على فعل  
ذنب كبير وتبين بالامارات الظاهرة انه حين لم يقبله وخرج  
فيه طرائد عليه مبالغ اعزته عن اثم اجراه كجره احوال  
عجبة بجن اختياره او فرغ اسباب غير معتق ترسب عليها  
المع والناظر فيمد على الفصد من الذنب المذكور (م) ١٢٤  
اذا حكم على احد بارساله الى القيدان على الناحية فانه يلزم ان  
يبلغ جميع الناس بخلق ورقة في حقه ويوقع على كل واحد  
بالاخر (م) ١٢٥ اذا فعل احد ذنبا كبيرا كقتل نفس  
او سرقة جسيمة او اخلاص عظيم او حيل في مشورتي كتحوير  
عم او شبه ذلك وسكت عليه ان يذنب بغير تجديد في القلة او  
يرسل الى القيدان مدة حياته او بعد تزيده على حاشيتاته فانه  
يلزم قبل قيده ارساله ان يخرج ورقة يخط عليها تسامحاته  
وان اجمه عليه وصاحته وسكته وكيفية مجازاته وصوب لرب

تلك المجازاة في سنة ويجري تطبيق تلك الورقة في سنة ويتركه  
بالقصر الذي يجرى فيه فترسه لاجل تشويه بين الناس (١٣٦) م  
يجوز ان لا يجري جزاء مطلقا في يوم من ايام المراسم المخصصة  
بالدعوات كالاجتماع والاعياد وفهر رمضان (١٣٧) م اذا حكم  
على امرأة بالقتل او جرحيت بانها حامل وتلقح فلها جري  
على الجواز (١٣٨) م ولا يصحها الحمل (١٣٩) م اذا رقب جزاء  
على احد بالازالة الى اللوزان او الرطب بالزفير في القلعة  
بمئة مدين فانه يلزم ان ينام له وكيل لادارة املاكه وبملاكه  
مئة غنم اذا هو مخرج من القصر في احوال تفسه حتى ينفق  
من ذلك الجواز (١٤٠) م اذا اصبحت سنة الحكم عليه بالجواز  
فانه ترد اليه املاكه ويقطع الذي توكل له ان يورثه صاحب  
الاموال التي كان مأمورا باحراقها في سنة وكالته سنة (١٤١) م  
ان الاحكام التي تنشر في المازاة بايها الفل او الزمزال  
الى اللوزان سواء كان غنما او مئة مدين او الفل والجمل ينفق  
الحية او الرطب بالزفير في القلعة او الطرد والتبعيد عن  
الحكمة او الفقرة عن بيع المحقق الملكة وزيان تلجس صرما  
ويتمرد وتلقح بكل من ينشر المديرية والفل الذي صدر منه  
ذلك الحكم والبلدة التي وقع فيها هذا الذنب والفل الذي  
يهربه الجواز ولكن الذي فيه مسكن الشخص المذنب  
(١٤٢) م ان يبيع ما ملكه به الحكم لاجل ضبطه الى جانب  
الذي ينقض حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح  
بذلك في القانون فيعذر بما يكون حصول ذلك (١٤٣) م  
اذا قضى المحال الى الجواز احكام الفرم ورد الابل وتضمن  
الحشرات واصلا الحماريف بالحبس والتضييق على الحكم  
عليه جواز لاجل حصول المبلغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك  
(١٤٤) م اذا كان الصبي الذي بلغ من الفتي عشرة سنة قد  
اقيم بطل في وطنه او قبل هذا الفتي قد صدر عنه وموخر  
ميراثه في ان لا يهاجر بايها الشخص الذي ملكه الفل بل  
يصرف ثمنه ما يهبه في عمل القربة الى من يملكه الفتي بعدد ما  
الحكومة او يسلبه الى ابيه حيا يقتضيه الحال وايضا يلزم  
ان السنين التي تهدد له لا يتجاوز عن بلوغ حين اقل الفتي عشر  
سنة (١٤٥) م ينبغي ان الجواز بالازالة الى اللوزان سواء  
كان ذكرا او اناثا مئة او بالتي على اليد المصدرة  
باجرائها في حق من يكون جرم قد بلغ مدين سنة مطلقا  
(١٤٦) م ان المازاة التي ذكرت في حق من بلغ عزم الى  
السيون سواء كانت بالازالة الى اللوزان مئة الحية او اناثا  
مئة ينبغي ان يبدل ذلك بالحبس بالقلعة وهكذا يجري تنفيذ  
الحكم على الجواز الجمل وتصويرا بالنسبة الى استنادها (١٤٧) م  
الحكم على اللوزان غنما او مئة مملوكة اذا بلغ احد  
من السنين لله يجري اخرجاه من اللوزان وتضييقه في  
اليد بحيث يصدر مثل الحكم عليه جزاء الرطب في القلعة  
ويجري قصير مدته وتضييقها ايضا (١٤٨) م ان كل من تجلس  
على عمل في براق تعلقا لشدة الذنب او لشدة الغضب  
الحكام عاريا بالمالك المصير تجازي بايديها حمل الحيرة  
على اخرجاه من حديقته الاصيلة بانافق وتغيروا كان له علم  
بداول الحادة المذكورة او عليها وبداخلها الى الملكة المصرية

فانه من اول مرة يرسل الى لوزاني مئة حية (١٤٩) م  
اذا اجتمعوا على فعل شي براق تعلق الحية العاريا لندارة  
بالمالك المصرية او كان له يذ في ظهور ذلك او في جلده  
من خارج وبداخله الى الملكة المصرية فانه يحكم بارساله الى  
لوزاني يقيم فيه خمس سنوات اول مرة وان ما عرفت ان يرسل  
مئة حية (١٥٠) م اذا تجلس احد الدواب المصرية على براق  
بتقليد السكة الاجنبية او صدر منه غش او سحر في ذلك او  
كان له مشاركة في اخراج السكة الخروسة الى الجدران  
وبداخلها في الحكومة المصرية فيحكم عليه بارساله الى لوزاني  
بمئة مملوكة من خمس سنوات الى غير (١٥١) م ان ذنب  
المشاركة الخروسة بالعادة السابقة قبل هذا ليس هو لاق من  
باعتد السكة الزانية ذات الحيلة على انها حياوية وسرما  
ويتمردا بل هو لاق من على الوجه الاخر وعوان الذين  
التحقين انها مئة سكة كان الضيق يوطئه انفسهم او يوطئه  
غيرهم وبذلك يصرفونها لاجل حولا بني جوارهم بان توضع  
مهم دراهم بتدوير الدرام الحية لاجل الصرف الى الاستيلاء  
الملكية والابل اربعة ٣ اصناف واكثرها اصنافا لا توجد دراهم  
بمحل من الاحليل الا من عشرين قرصا مطلقا (١٥٢) م ان كل  
من علم بعمل جعل السكة الزانية ذات الحيلة المائلة لاف  
الديارية الجواز سرما والتداول بها في الديار المصرية من  
ذهب لوفعة او غش او عرف المكان الجواز لغيرها فيه  
وسكت ولم يجر مأمورا لادارة او مأمورا لاصطفاة حتى مضى  
اربع وعشرين ساعة يجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى  
سنتين لغرامة عدم تلبسه ولو بين انه لم يكن له يذ في ذلك  
ولا لاحقة على مطلقا (١٥٣) م ان الذنب يرفض امر  
الذين يخرسون في المادة السابقة والافلا في بد الخالة والمادة  
القائمة والافلا في بد الخالة فلات الانصاف ويهدد بالذين  
ومادم وبكذلك قبل وقوع الذنب منهم والفرع في  
الاصد عزم فانه يجري ارباؤهم واحادهم من ارباع الجواز كانه  
ومخصوصا اذا صاروا سكة لضبط الذين المذكورين ولو كان  
ذلك بعد الدروع في الاصد عزم (١٥٤) م ان كل من يصدر  
منه غش لشعبي في جواز الذنب او جواز انفسه او يقول على  
غير مصطح انه من الجوز انخالص من الفل او بيع الانيا  
ناقص في الوزن او الشكل او يحال من كل من يفتش لشعبي  
بالحمل في اي شي كان فيقول الى اللوزان مئة مملوكة من  
للاية اشترى الى سنة واحدة ويجري نفيه ببيع من الدرام بحيث  
لا يتجاوز اكرامه ربع غنمة ما يستمد منه مكافاة الى الفرو ولا  
ينقص الله عن مائتي قرش ويصرف ذلك الى الاستيلاء الملكية  
(١٥٥) م ان كل من تجازي على عمل من مائة غنم تلجس  
او يستعمل الخمر المشابه للحكمة او يفسد من زور بان  
يتخذ الارزاق التي عرب من دوليت المري صرمة بان  
الحكمة للعدول جواز او بتقليد اوراق اليك او بوروا وبيع  
او جعل يتي موزر من ذلك وبداخله الى الملكة الخروسة  
فيقول الى اللوزان يقيم فيه مئة حية (١٥٦) م ان كل  
من يفسد من جزاء على تقليد الملاحة لشعبي التي  
بالوزا او تقليد الشعة الخفية التي يهربها جواز للصب

ملومات

والنصف وبمستعمل تلك الاثبات الجزائية بارساله الى  
قربان في بئر فيه من سنة الى عشر سنوات (م) ١٤٦ ان كل  
من يجري بغير اذن في اجملة في دمه الميري المحدث اجتماعا او  
على النعمة الجزائية ضرب اللص والنصف يا وبمستعمل ذلك  
في عوصيات نقل بالمعوق والمناجى الميرية بغير اذن  
في الاية الميرية (م) ١٤٧ اذا حصل ان عدا كوشوكا ونقص  
امر الحكومة او بعض حكم صادر من المحكمة او من محل الحكم  
قد انكر او انكس وكان ذلك ناشيا عن عدم اتياء القدر  
الحكم في حكم الجزاء بالنقص من سنة ايام الى سنة اشهر  
(م) ١٤٨ اذا كان النظم الذي جرى كنه موصوفا على اوراق  
وسندات واثبات للنقص حكم مذنب كبير يصفى عليه القتل  
او لورال الفلورمان او ليه طحيانه او يكون عند حكمه جهرا  
من ذلك النظم الذي يكون ليل الاتهام جهدي في بالنقص  
من سنة اشهر الى سنة واحدة (م) ١٤٩ ان كل من يحصل منه كسر  
الاعوام الموصوفة على الاثبات والسندات والاوراق التي من  
الذبح المندم في كسر في المادة السابقة وكان الكسر عمدا او كان  
عمدا لاسما بانه الكسر الجزائي باليد في القلم بان كان  
النظم فيه المبردة مودات الغير فوميل الى اللورمان لكه عبده  
(م) ١٥٠ ان السرة التي يرفع حصولها بارسطة كسر  
الاعوام تكون الجزاء فيها مثل الجزاء التي تجري في السرة  
التي تحصل بغير بعض الحالات (م) ١٥١ اذا حدد الاثبات  
جمعة وتبين من مكاتب تجري لها بين بعضهم مع بعض او ليا  
قديم ومن رتبهم او من طارقه او معاملة بهم انه حصل بينهم  
لوا في مثل هذا على ترويح في يحصل من انما في اخصية فان لم  
يكن في ذنب يتم الى هذا الذنب الجزائي مدعرتك الجمعية  
ورئيس المبردة الذي علم او رساوم الذين لم تمت الامر  
بالارقال الى اللورمان فيمن فيه من سبت الى خمس سنوات  
وهكذا الذين يكونون مامورين بخدمات تلك الجمعية والذين  
يعلمون تلك الجمعية ويعلمون المذكور او تواجها احدا  
وبما تهره في لات قبل برفاه والذين يعرفون محلات  
لتسكن الاثبات المذكورين وجمع واعمالهم لها ليجازت  
بالجزاء المندم ذكر (م) ١٥٢ الاشخاص الثلاثة عليهم  
الثلث المزدوي ليدم راحة الاحاطي فانهم يمسون لاجل ذلك  
الذنب من ثلاثة اشهر الى سنة اشهر ومن بعد انما مع  
سهم يمكن تمت نظر الحكومة الى العقاب الخ التي ترى  
مناسبة حسب اطوار (م) ١٥٣ الاشخاص الثلاثة ائفاد  
عليهم ذلك اذا كانوا اجبيين غير ارساوم باسم الحكومة الى  
عمل خارج من المالك (م) ١٥٤ الثلاثة اذا كانوا مولودين  
في الحكومة المصرية وكان الثلث ثالثا عليهم لعند مدور الحكم  
في حكم اذا عليهم مدافع بلادم التي ولدوا فيها او ظهر لهم  
ضامن معتمد بغير حققة سليم ولو عند الجاهل في امرا  
الحكم الذي منى والى حصول المساعدة للتشاق في الضمان  
المذكورين في استعدادهم ترسل اوراق الاشخاص الى الذي  
التي يراد بها انتشاخ والقبان (م) ١٥٥ ان كل من يخدعي  
بغير اذن من ماموري القبط والى يذ او يلق ورتة مطبوعة  
كذلك جزائي مجسمة من سنة ايام الى شهرين (م) ١٥٦ ان كل

من يرتكب عمة تعدى الى عرض احد من ذكر او باقى بشرق  
الثور وراو لعل شي مفاد للادب والمعامه غصبا وروا في ايدي  
كان الجزائي باليد في القلم من سنة الى ١٥٧ سنوات  
ان كل من يسي نفسه باسم كاذب او يطلب بلش كاذب بمسجل  
لاجل ان يحصل نفسه في مطهر الاعمار والذين الذين ليس لها  
وجود في او يرمي في شي ان حالته وجبة بمطهر او يستعمل  
اوسدات او ورقه لاصلة او يمسكات باقى نوع كان او لا حصل  
طريق النصب باحد هذه الاوجه جيع ما يملك الغير او يعنه  
فانه يرسل الى اللورمان في القلم سنة واحدة واكثرها خمس  
سنوات وجزائي بالنقص من مائتي قرش الى اثنى عشر ألف  
قرش ليصرف ذلك الى الاسبالية الملكية وكذلك كل من  
تركب سنة ورتة مطبوعة في يده يوجه الى القلم عمدة كان  
او موصوفة وبذلك حصلها سعدن او ورتة مضافة  
يعطيا في صورة توجب المصروف الى صاحب النظم او اولاها  
في نفسه او ليا يملك فانه يرسل الى اللورمان في القلم سنة  
واحدة واكثرها خمس سنوات ويجري تنبيه بان يمسجل سنة  
مائتي قرش الى اثنى عشر ألف قرش بغير ذلك الى الاسبالية  
الملكية وما اذا لم تكن تلك الرقعة المضمومة او المضافة لفرقتك  
عند ذلك النظم اما فانه يمس من ذوي الثور ورتة  
جزائي بالجزاء المندم في مثل ذلك من الثورين (م) ١٥٨  
النظم والذات والافراد المشتبه في تحقيق التصادق النصاب  
والسندات والاوراق المضافة لذلك سواء كانت موصوفة  
بالذات او بامور اللورمان لغيره او بامور ليا حسانوري  
الطوبون اذا ضاع شي منها او تلف او سرق يمس المامورون  
بمطهرها في مثل عديم من سنة خمس سنوات الى ثلاثة اشهر  
بغير ماضي نظرا لعدم تقديم واعيانهم واما من يحصل مدلف  
الاوراق المذكورة او سرقها كانا من كان فانه يرسل الى  
اللورمان يتم فيه من سنة اشهر الى سنتين اذا كان السند الذي  
سرق جسيما (م) ١٥٩ ان كل من يفسر احدا باستعمل لغير  
حسم يوجب الموت بسنة كلية او جوية فلا علة له انه يمس  
الا كما فين بمسجل ذلك او يرتبه كافا من كان ولو حصل  
له منه اي نتيجة كانت بمسجل مثل ما يماثل القابل (م) ١٦٠  
ان كل من يسطا حل اياها بامور ليا حسانوري او باستعمال  
اخوية او بمسجلها الا في سوا كان ذلك برفاه او بغير  
رفاه فانه جزائي بارساله الى اللورمان او باليد في القلم ١٦١  
من سنة اشهر الى سنتين يحصل لثبات التشرع منه (م) ١٦٢  
اذا كان احد يخل غصبا او يسب في قلمه بغير قصد مدعا  
كان ذلك ناشيا عن عشوية التاعل او من ثل احاطه الى  
من عدم دفعه ورجاه لثباتين فانه يحكم عليه بامور ليا حسانوري  
وما اذا لم يحصل القتل وبجست بمرح او اثار من سائر  
ما يكون سبب العشوية وعدم الرفاه والاحاطة ليجازين  
سبب في ذلك اما مجسمة من سنة لياية ايام الى ثلاثة اشهر  
او بغيره من عسيت كرايكا الى ثلثات كرايكا (م) ١٦٣  
اذا كان احد يطم على شخص خلافه بقصد اعدام او ضرب او  
مضره خلاف ذلك والنقص المجرم عليه بالنقص

الامام او جرحه او يضره لاجل حفظ نفسه فانه يضر في ذنب  
القل من بعد التفتيح وإذا أقيم أحد قبل اخذ او جرحه او  
غره لاجل منه من ذنب حائط او مخفات سكن للدعوى  
فه يهرا فانه يضر في ذنبك ايضا وإذا قبل الولد او الزوجة  
فلا يضر له من حائط (م) ١٦٣ اذا كان الزوج يضر  
وروجه في الزواني في حالة النسل بالمثل الساكن فيه يحصل  
منه قبل حلفه يضر في ذنب القتل من بعد التفتيح (م) ١٦٤  
ان كل من طيس بجرمات غل بالعرض والتاموس فان كان  
من الاماني او من الخدم الصغار فانه يوجب بالقرص من  
عشرين كرابيا الى عشرين كرابج وإن كان من الكبار  
يحبس في محل غصنه مدة من شهر واحد الى سنة واحدة  
(م) ١٦٥ ان كل من ادم بالفتنة زورا على عرض أحد من  
ذكر او ابنى او يفسد نسل امرورا ونسبا يجل بالعرض من  
اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاماني او من  
الخدم الصغار فيحصل الى اللزمان من سنة اشهر الى ثلاث  
سنوات وإن كان من الخدم الكبار فيربط في القلعة تلك المدة  
(م) ١٦٦ ان كل من يهرج احدا او يضره بدون حق فلذا  
كان الخصى المبرج او المضروب يحصل له اجرة بسبب  
وفوج مذل النسل او يضره من غير حق اشداه مدة تزيد على  
عشرين يوما وكان الخصى المذب من الكبار فيجزي بسبب  
منه من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة بعد احطاء ما يلزم من  
الحماية الى الخصى المصاحب واحطاه ما يباين الكسب الذي  
قد حرم منه انه ان يحصل له الفلانة او يكسب الفلانة على  
اشداه وان كان المذب من الصغار فيجزي بضره من ثلثاته  
الى عشرين كرابجا بعد احطاء ثمن الملاجاة واداء ما يباين  
الكسب الذي ضاع على المبرج او المضروب ما اذا لم يحصل من  
ذلك اجرة ولا حنطه ان يرضى لاشغال نسل هذا الوجه اذا كانت  
المذب من الكبار فانه حبس من خمسة عشر يوما الى ثلاثة  
اشهر واذا كان من الصغار فيجزي بالقرص من عشرين كرابجا  
الى ٢٠٠ كرابج (م) ١٦٧ ان كل من يحصل منه تركب  
بعض مشروبات يبيع مشروبا لصاحبه الدين او يبيع مشروبات  
مركبة مضر من ذلك فيجزي بالحبس من سنة ايام الستين  
ويضبط ما به من المشروبات المركبة الى جانب المري  
(م) ١٦٨ اذا وقعت السرقة وكاتب وقوعها باجتماع  
انواع خمسة يأ في ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني  
ان تكون حصلت باجتماع شخصين فأكثر والثالث  
ان توجد اسلحة مع السارقين او مع بعضهم ظاهرة  
كانت او مخفية والرابع ان تكون حصلت بكسر باب  
او شبك او غير ذلك من خارج سواء كان ذلك من  
منزل او من اوضة او من محل مسكون او قابل للسكنى  
او مما يلتصق بذلك او بوضع سلم او بتوقيف مفتاح  
والخامس ان يكون السارقون قد اجروا السرقة  
بالثيوف والتهديد باسحتهم ثم اوجبروا فيحمل بمجازون

بالاعدام او يقيد الحياة (م) ١٦٩ ان جزءا من  
السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامة ينبغي  
ان يكون بالاقامة في فيزاوطني مدة الحياة وكذلك  
الذين ينضم اليهم نعتان من الاربعة انواع المندرجة  
في المادة الحادية والعشرين بعد المائة ويسرقون بالجبر  
والتهور وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالنصب  
والتهرب آثار جروح فتكون المجازاة في حتمهم بالاقامة في  
فيزاوطني مدة الحياة (م) ١٧٠ اللصوص المشروعة في  
الشرط الرابع من المادة الثامنة والستين بعد المائة وهي  
كسر باب او شبك او محل خلافا من الخارج او  
وضع سلم وتوقيف مفتاح اذا وقعت بالمخلات والابنية  
المحيط بها حائط فيها عدا المنازل المسكونة ومطافها  
ولو يكون كسر الباب او محل البخل ليس من  
خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة  
التي تحصل بالجبر والتهور اذا لم يخطف منه جرح ولم  
يسكن الحق به وقصة خلاف ذلك او اذا لم يحصل  
ذلك بالجبر والتهور وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع  
الآتي يانها وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع  
شخصين فأكثر ووجود اسلحة عندهم او عند بعضهم  
ظاهرة كانت او مخفية فلي هذه الصورة اذا وجد  
المذنون ذوي اسلحة فيجري جزاها بارسالهم الى فيزاوطني  
مدة حياتهم وان وجدوا بدون اسلحة فيرسلون بمدة  
من خمس سنوات الى عشر سنوات (م) ١٧١ ان  
السرقة الموضحة يانها على الاوجه الآتية التي اولها ان  
تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فأكثر  
او حصلت باحدى الحالتين المذكورتين فقط ويكون  
وقوعها محل مسكون او بمحل قابل للسكنى الثاني ان  
يوجد عند المذنبين او عند بعضهم اسلحة ظاهرة كانت  
او مخفية وان تكون السرقة وقعت بمجلات غير مسكونة  
وغير قابلة للسكنى او تكون السرقة قد حصلت نهارا  
ووقعت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق  
من الخدم امين وسرق اشياء من سيده او من احد  
بنزله سيده او من بعض المنازل التي يتودع فيها  
سيده سواء كان بجمعية من طرف سيده او بدون  
معية او كان السارق شغلا او ستائبا او بتناويرة  
او بخن من فلانة او بنزله سيده والرابع اذا حصلت

بوتات

السرقه من احد مثل لوكا نجي وهرجي وناجي وحمي وقهجي وسراكي ومن تبهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الامانة سواء كان كله او بعضه او يكون السارق من الاضياف او المشتريين الذين يحضرون الى الحلات المذكورة فيكون اجراء الجزاء سيفه هذه الالوجه المشروعة على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغي من سنة واحدة الى خمس سنوات (م) ١٧٢ الذين يسرقون خيلا او بقرا او بهائم من المدة للريبات او للركوب او غير ذلك من البهائم كيبا كانت او صفارا او محصولات او آلات زراعة او اخشابا من الالنية او اسجارا من الخلدج وكذلك الذي ينقل اللامات الموضوعه لفرق حدود الاملاك والمراعي ويجزيها ويحولها الى جهة خلافها فيجازون اما بالقرب من مائة كراباج الى خسانة كراباج او بالارسال الى فيزاوغي بمدة من ستة اشهر الى خمس سنوات بالنظر الى جسامة المصحة ومناسبة حاله الشخص (م) ١٧٣ ان كل من يوقد النار عمدا سيفه ابنة او سلف او محارن او معامل او ارمات او اسجار واخشاب او في حمائد ومصمولات سواء كانت مكموة او غير مكموة او في شي قابل للاحتراق يكن ان تسري منه النار الى هذه الاشياء المقدم ذكرها بسبب قربه منها يجب ان تقصص له مدة مينة بالنظر الى جسامة ما يحصل من الخسارة ويوسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من اللدوب المذكورة في هذه المادة وفي المادة الرابعة والستين بعد المائة فعلى التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني بوبد بتشديد الجراء المتصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاحتراق لبعض الحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الأشخاص وعدم احتياجه فيجازي من تسبقي ذلك بان تحصل منه قيمة الخسارة (م) ١٧٤ اذا كان احد يتلف الاشجار العميرة التي تكون قد اثلت اما بطبيعتها او بفعل لائل او يتلف الزرع الذي لم يحصد فيجازي بالجزاء المذكور في المادة الرابعة والستين بعد المائة (م) ١٧٥ ان كل من يحصل منه هدم وتغريب او اتلاف وبثوبه بالالنية المتبعة

او التاويل الموجبة لوزنة البلاد وشهرتها وسائر اشغال العامة والا تار القدية والجديدة سواء عملت من طرف الملة والحكومة او حصل اييادها باذن من طرفها فيجزي مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين بالتغريم من اربائة غرش الى التي غرش لاجل صرفه الى الالنيالية الملكية (م) ١٧٦ ان كل من يتخلف ولما او يتقصه او يتقيفه او يبذل ولما اخر او ينسب ولما بالكذب الى امرأة غير امه فيجازي بالربط سنة القلعة من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يعطه الى من له حق في طلبه فيجازي بالجزاء المقدم ذكره (م) ١٧٧ ان جميع ارباب الوظائف المبرية او كتابهم او وكلائهم وبصلي القردة والمال والخراج وسائر التكاليف والارادات المبرية او كتابهم او وكلائهم اذا كانوا يارسون بتقصيل مبلغ من احد او يحصلونه منه مع كونهم يعلمون ان ذلك لا يمكن دينا عليه او يتجاوزون الدين الذي على بعض الأشخاص سواء كان من مال او فرد او عايل وسائر التكاليف فان كان الذين قد فعلوا ذلك هم ارباب الوظائف المبرية فيربطون في القلعة من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلاءهم فيجازون باللومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ (م) ١٧٨ اذا كان احد من خدم الميري والنيباط المصوبين وكلاء الحكومة يحصل نفسه ذا حصص مع الغير في المصالح التي فوض الالمر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جرائمته لنفسه سواء كان خفية او جوارا او بواسطة احد او بقل حصه مثل ذلك بان يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطي حصته او في المناطحات التي تعطي لمن يخلعها وتتبع هو ومن التزم بها فانه فيجازي بالحبس في معتصم من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك مجزي تغريمه ببلغ يكون اكثره بقدر ربح المبلغ الذي يسترد منه واقله جزئ من اثني عشر جزا من ذلك المبلغ ليصرف الى الالنيالية الملكية وان تهاجر على فعل ذلك مرتين فممن بهد حصة ايضا يكون غير ثابته الالهية للاستخدام في الوظائف المبرية الى الابد (م) ١٧٩ ان كل من يبط شخصاً او يجسسه ويوقفه بغير حق وبدون امر من الحكام او رخصه من القانون في ضبط المتهمين

ويكون ذلك لاجل جر منفة لنفسه او لغرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فمن حيث ان المحبوس صار حينئذ محبوسا من اكسابه في تلك المدة تقصير ايام المدة التي حبس فيها وتعتبر اجرة في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكلما بلغت تلك المدة على هذا الحساب يحصل بمن حبس و يعطى لمن كان محبوسا (م) ١٨٠ ان المحبسين والمكسورين بالكذب والحيلة يجزى بمجازاتهم بالارسال الى اللوامت بمدة محدودة والذين يكون افلاسهم عاريا عن الحيلة فيجازون باللومان واقلة شهر واحد واكثر سنتان (م) ١٨١ ان المحبسين الذين يفرقون هاربين سواء كانوا متهمين بذهب صغير يستوجب التني والطراد او التني والحبس اما بالهين او بمجلات الخدمة بمدة معينة او كانوا من الاسراء الذين اسروا في اثناء الحاربة يجب ان ينظر في فراقهم لان كان حصوله بسبب عدم اتناء الفراء الذين عليهم او المأمورين بتقلهم من جهة الى اخرى فانهم فيجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فراقهم بسبب توافقي مع المذكورين او اغاض عين منهم فانهم فيجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الذين يرشدونهم الى طريق القرار او يساعدونهم على ذلك فيبحث انهم لم يكونوا غفراء عليهم ولا مأمورين بوصيلهم من جهة الى اخرى اخرى فيجازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر (م) ١٨٢ ان المحبسين الذين يفرقون اذا كان كلهم او او بعضهم متهمين بذهب موجب لاجراء الجزاء بالربط في القلعة او في اللومان بمدة معينة او يكون محكومين عليهم بنوع من انواع الجزاء فيبحث انهم فان كان بسبب قلة اتناء الفراء او للمأمورين بتقلهم من جهة الى اخرى فيجزي بمجازاتهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وان كان بسبب اتفاق او اغاض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعة او في اللومان بمدة معينة واما الذين يرشدونهم الى طريق القرار او يساعدونهم على ذلك ولم يكونوا مأمورين بتقلهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٨٣ اذا كان جميع المحبسين الذين يهربون او احدهم متهمين بذهب كبير يوجب التني او اللومان

بقيد الحياة او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من انواع الجزاء المذكور فان كان فراقهم ناشئا عن تقر بقر مأموري حراستهم او تقلهم من مكان الى مكان اخرى فيجازون بالحبس من ستة واحدة الى سنتين وان كان فراقهم من توافقي او اغاض عين فيرسلون الى اللومان من ستة واحدة الى خمس سنوات واما الذين يرشدونهم الى طريق القرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مأمورين بتقلهم او بتقلهم من جهة الى جهة اخرى فيحبسون من ستة واحدة الى خمس سنوات (م) ١٨٤ الذي يسترا ويخفي المذنب المرتكب كائنا الذنوب المستوجب معاقبته بالقتل او بالسجن بالثالثة السجين بعد الثالثة والمادة الحادية والسبعين بعد الثالثة سواء كان ذلك السر او الا خفاء بواسطة نفسه او بواسطة غيره فيجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٨٥ ان كل من يشهد شهادة كاذبة في مادة من مواد القصاص سواء كانت على المتهم اوله فيبحث عليه باللومان من ستة واحدة الى ٥ سنوات واذا كان المتهم الذي شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه بهزأ شديد اشد من اللومان بالثالثة السجينة فينبغي ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزاء الشديد (م) ١٨٦ ان كل من يشهد شهادة زور في مادة من المواد التي تتعلق بالجزاء سواء كان الجزاء محققا بالتاديب واصلاح النفس او بمجرد الضبط والربط وسواء كانت الشهادة على المتهم اوله فيجازى بالربط في القلعة من ستة اشهر الى سنتين (م) ١٨٧ ان الشخص الذي يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او التاديب واصلاح النفس اذا كانت شهادته طعما في دراهم او في وعد بمكافأة فيبحث عليه باللومان من ستة واحدة الى خمس سنوات وبما اخذ شاهد الزور على اي حال كان يخطب منه لاجل صرفه الى الاستيالة الملكية وان كان ذلك الشاهد من مبروري المحكمة فيرسل الى فيزاو على بدلا من اللومان (م) ١٨٨ ان الذي يطعم الناس ويقدمهم ويختمهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلعة فيبحث عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزاء وان كانت شهادة توجب التني فيبحث عليه باللومان من ستة الى ٥ سنوات وان كانت

## ملوكات

شهادته توجب الجزاء بالامان مدة الحياة فيحكم عليه بذلك (م) ١٨٩ ان كل من يهزم بكتات نخل بشأن وشهرة احد من حكام الادارة والنفاء وتزوي بهزمهم وتغيبهم في وثائقهم او بسبب وثائقهم سواء وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعة فانه يجلس من شهر واحد الى سنتين (م) ١٩٠ اذا كان احد من ارباب الوظائف الميرية او من وكلاء الحكومة كائنا من كان باي رتبة كانت يامر بفريق قوة الحكومة الحربية او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سواء كان بواسطة نفسه او بواسطة غيره لاجل منع اجراء احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعي او منع العمل بوجوب اواصر الصحة او منع اجراء سائر الاوامر الصادرة على مواضعها من المأمورية الشريفة فانه يجازى بالربط في القلعة (م) ١٩١ ان البلاد التي يكون فيها محلات معدة للفقراء لاجل تقيهم وعدم تحملهم الضرورة اذا وجد بهم احد يسأل فيضبط ويرسل الى محل الفقراء ولا يؤذن له في الخروج منه باي وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر من الاشخاص الذين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقراء ويكونوا قد اخضعوا السؤال مادة مع كونهم اصحاء الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من دخلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الابنية الميرية التي بالمديرية او بالمحروسة مدة من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الذين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجة عن القرية التي يكون محل اقامتهم فيها فيجري تشغيلهم في الابنية المذكورة ستة اشهر جزاء لهم (م) ١٩٣ ان السائلين والقلاتية اذا بدلوا هياهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وقبضوا وهم على هذه الحالة ووجد حذم اسلحة وان لم يكونوا قد استعملوها ولا خولوا بها احدا او وجد حذم من الآلات ما يمكن التوصل به الى فصل السرقة او الى الاقدام على سائر المنجى الى الدخول في البيوت كبر او كلاب او سائر ما يكون من الآلات فانهم يجازون بالارسال الى اللوان بمدة من ستة اشهر الى سنتين (م) ١٩٤ ان كل من

يوفق تذكرة مرور بالزور او يصنع حيلة في تذكرة مرور يكون اصلها سحيبا او يستعمل تزويرات مثل ذلك او تذكرة مرور ذات حيلة فانه يجازى بالرسالة الى اللوان بمدة من ستة اشهر الى سنتين (م) المادة التي لشرت من الجمعية الخيرية في الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٦٠ (م) ١٩٥ اذا كان احد من الخدم يقاسر على اجراء نوع من التزويرات فيما يتعلق بالصلحة التي هو فيها او كان لا يوفي خدمته المأمور بها ويحصل بسبب امله او تكاسله ضرر للميري ويكون ذلك الضرر جميا او يقل المخايرات والمخالفات المضادة للقانون والالزامية والبودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بالرسالة الى ابي قبر او الى اللوان او بطرده وتبيده بالكلية على موجب القوانين بسبب تلك المخالفات والمخايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفي بالصلحة التي هو مأمور بها بحسن الانصاف والمعدل والصدق والاعتناء والجهد والنية فلا يجوز صرف ما يستحقه المذنبين المحكوم عليهم بسبب هذه المنجى التي فعلوها وكذلك اذا كان احد يعمل تزويرا في حق غيره خارجا عن محلته التي هو مأمور بها سواء كان نقلا او تحريما وبنت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللوان او باي قبر على موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عليه مجوزات او شيء من سائر المطلوبات الميرية فيخصم ما عليه من استحقاقه وبعد ذلك اذا بقي له شيء يضاف الى جانب الدين الاضافة القطعية فان لم يكن عليه مجوزات ولا شيء من سائر المطلوبات الميرية فانه يضاف جميع استحقاقه الاضافة القطعية (م) المادة الصادرة في غابة شهر رمضان سنة ١٣٦٠ من ديوان المالية في حق السارقين والمخطفين (م) ١٩٦ من حيث ان جزم من يكون من خدم الميري ويسرق شيئا من مال الميري فانه محذور في القانون نامة الملكية بالارسال الى اللوان بالنسبة الى خفة الشيء المسروق وجسامته وهذا وان كان جاريا فيما سبق (بصكته من الان فصاعدا ينبغي اذا كان احد

المادة التي عطف بمجمعة ديوانات المالية  
بمفصوص اللوائح (م)

(م) ١٩٨ من حيث ان الجزائري في بلاد اوروبا ان كل من يحكم عليه بالامان كالنا من كان يوضع في رجليه القيد الحديد ويشغل في اشغال الترسانة من غير الثقات الى وثيقته واعتباره ينبغي اجراء العمل على موجب ذلك ثم يجب ان غفارة الترسانة لا تكون بدة طويلة بل يجب في كل اربع وعشرين ساعة ان يبدل جميع غفراتها ويغيروا حسب اصول العسكرية ويجب على مفتش البوينا ان يبري التذيش والقوري بنفسه في كل خمسة عشر يوما مرة وينظر على استخدام المحكوم عليهم بالامان جار على الوجه المشرح اولا وهل الاعتناء بالغفارة وتغيير الغفراء باوقاته حاصل اولا وكذلك الضابط الذي يكون مأمورا بنظر المذنبين لا يكون منفردا على حدة في ذلك بل يلزم بالزم هو والمساكر ما حسب قانون العسكرية واذا سمع انه لم يحصل اجراء اصول العسكرية بموجب القانون في استخدام المذنبين وتغيير الضابط والغفراء وينتق ذلك فان مفتش البوينا وناظر الترسانة يكونان هما المسئولان عن ذلك (م) ١٩٩ من حيث ان الترع والمساقي والبرايخ والحوشات الجاري عملها منذ مدد مديدة لاجل عار البلاد اذا تركت على حالها يغير تصدير وترميم يحصل لها اخصصال بالكتابة وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقننة على البلاد من قديم فلي هذا ينبغي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تصدير وترميم الترع والجسور والمساقي والحوشات والبرايخ المتاد على البلاد وتصديرها وترميمها اولا ناولا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهدة فتكون المهمة ايضا من وكلاء المهدة او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقننة على البلاد يجري تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بذل المهمة في اجراء التصدير والترميم بمساعدة من طرف المشايخ او الوكلاء او المفتشين ان كانت البلاد في المهدة والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب انكشف عنها في الابتداء بمعرفة مهندسي الاقسام ويطبق الجدول الى الباشمهندس وبسند ان يصدق

من امنه الاشوان والصيرافة وسائر خدام المبري قد تجاسر على سرقة شيء من مال المبري الموضوع تحت يده امانة او في تسامحه فمن يمد ثبوته بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري تحصيل المالبس المسروق اولا من ذلك المخلص او من ضامنه وبسبب ذلك يستفهم في جبل فيزاوغي انكان يبلاد السودان بدلا من ارساله الى اللومان باليحاد المعلوم المحدود له القانون نامة الملكية بالنسبة الى خفة المال المسروق وجسامته او يشغل في زراعة اراضي ذلك المخل والحاصل ان مثل هؤلاء المركبين يرسلون الى بلاد السودان لاجل ان ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وان كان السارق لا يقدر على دفع مال المبري الذي سرقه ولا يقدر ضامنه على دفعه ايضا فمن حيث انه قد ذكر في القانون نامة اجراء مجازاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من المهرية بازيد من جزاء المفتشرين ينبغي عند ارساله الى الجهة المذكورة على موجب القانون ان يرغ ذلك المال المسروق على طرف الديوان (م) ١٩٧ القصاصات التي يلزم اجراؤها على حق الصوص الذين يسرقون اموال الرعايا واشياء البرايا سواء كان ذلك بصر الحراسة او بالاقاليم والبادر فلي وان كانت مسطورة في القوانين والقوايح لكن ينبغي من الآن فصاعدا انه اذا كان احد يجاسر على السرقة والنهب والغارات في اموال الرعايا واشياء البرايا ثم يقبض وبسبب تحقيق الاشياء المسروقة بوجه الدقة اذا ثبت وتحقق بمجموعة الحفانية ان الشخص المقبوط هو الذي سرق ذلك وانه يجب ارساله الى اللومان بمصاد معلوم على موجب القانون بالنسبة الى خفة المسروق وجسامته ليرسل الى جبل فيزاوغي انكان يبلاد السودان بالمدد المحدود له بالقانون نامة بدلا من اللومان كما هو محرر في المادة السابقة وكذا اذا كان السارق من الصوص القدماء وقد اتخذ النهب والغارات عادة وتجاسر على الاصل الرديئة كقتل الطرقي وثبت عليه ذلك بالبراهين القاطعة الشرعية والادلة العقلية والنقلية فلا يصح قتله واعدامه بل يرسل الى جبل فيزاوغي بدلا من القتل والاعدام لاجل تشغيله في الاشغال الموجودة في الجبل المرقومها دام حيا



ملومات

الباشهندس عليه يقدمه لديران المديرية ويجري تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديرية ويحصر عنه الاواسر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلاء المصدين بالاجراء على موجب ذلك التقسيم واذا كان من بعد تحرير الاواسر من طرف المدير تترك التسميرات والتويمات او لم يحصل لقائهما واكالمها حكم القياس المقرر على الوجه الاتي وعند التفتيش يشاهد ان الترع والجسور والمساقي والبراييج والحوشات التي حصل ايجادها بواسطة الجهد والنصب منذ مدة قد اشرقت على اعراب ليبري تعبدد قياس هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الاصاب للمكبة فان كانت تلك البلاد تامة للديرية يحصل من مشايخ تلك البلاد على كل قسبة مكبة خمسة وعشرون قرشاً وان كانت تلك البلاد داخلة في التمهيد فيكون التمهيد من وكلاء الهمة ويصرف المبلغ الذي يحصل الى الامار الاجرية حتى يحصل به تمهير المحلات الخيرية واذا كان مندسوا الاقسام او باشهندس الاقاليم لا ينتظرون الى التسميرات اللازمة التي مثل ذلك او لم يدرجوها في الجدول بسبب عدم دفعهم ولا يمرضون ذلك الى المدير ليبري في حقهم ترتيب الجزاء اللازم بموجب قانون الهندسين نظرا لاغراضهم وتكاسلهم في اجراء مقتضى ماموريتهم كما هو الحق وهذا الاسر ولو انه لا يلزم المشايخ وكلاء العهد شيئا منه لكن من حيث ان الشيء الايل للفراب يمكن فرقه وتبين لكل انسان يجب على كل احد انه اذا رأى شيئا مما يحتاج الى التمهيد والتويم آيلا الى اعراب باراضي القرى التي هو فيها ان يخاطب فيه المدير والهندسين بالكتابة ليخلصوا انفسهم من الجزاء واذا لم يعمروا العمل على هذا الوجه فيكونوا مشتركين في الخسصة ويجري في حقهم ترتيب الجزاء على الوجه المشرع وحيث كان من المعلوم ان نظار الاقسام والمديرين يهبوا على الهندسين ويصرفون لهم الاواسر من طرفهم لاجل ان يكتشفوا عن مثل هذه المحلات الخيرية يجب ان لا يغلوا عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينتظرون حل جرى العمل على الوجه اللازم وهل

المحلات المتفتي تمهيدا علمت او لا كما هو واجب على ذمتهم وكذلك ينبغي لهم في حال ان يهبوا الذين يسكنون في طريق التكاسل عن الامور المهمة المماثلة ذلك ويسلمونهم على موجب القانون واذا حصل منهم اغراض عين وبسبب عدم تمهير المحلات الخيرية يحصل بالاقاليم ضرر وخسارة فيكونوا هم ايضا مشتركين في الخسصة ويعملوا بالتدقيق ان يرتب جزاءهم بموجب القانون (م) ٢٠٠ من المرسوم ان ترك كل الناس طريق التكاسل والاعمال واجتهاد بكال الحق في الخدمة التي هم مامور بها بالتبعية الى الانسانية وحسب ان يمرضه امور المصالح المتولدة بوظيفته كما يليق انما هو متعلق يحصل انتعش من يكون لوفه بكونهم يرضون الذين تحت اعمارهم الى الطريق والنتية والثا كيدوا التبرع بالكافي فلي ذلك ينبغي ان الذين لا يسكنون طرائق الاستقامة والاتصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوهم ولا يطيعون اسرهم عن ظهورهم وتكاسلهم يحصل ضرر وخسارة لجانب الليبري يجري ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربين من يميل منهم الى الخسصة او لا فالولا ولا يتركين بابا لاديد التكاسل والخسار ونوتى صار هذا الاسر معلوم الذي كل انسان وصارت حركاتهم مستقيمة على الوجه الاتي فانه لا يبقى احد مشتبها بالتكاسل الا ما ندر وهو لا ايضا ليبري في حقهم بايزم وبناء على هذا اذا كان احد لم يبدل التبرع كما يجب بوجه الحق في رؤية الاشغال بالمصالح الخيرية عموميا وخصوصا في مصالح الزراعة والحرف والنسي وجمع المحصول واجراء ما يلزم في عمل الجرن والاشراش والم يحصل منه الفكة الخامسة في تسمير مواشي الليبري الموجودة بالمفالك والعهد وسائر الجهات الخيرية ونظمتهم واكرم وشريهم وتبين منه الكسول والتراخي وعند الاستغفار يكون الذي فوقه المحول على عهده تظن ذلك الشخص وادارته مشتركة في الجرم ويجب ان يرتب له الجزاء اللازم ايضا بموجب القانون تطبيقا على باب التكاسل وحيث كان الاسر كذلك ينبغي من الان فصاعدا لكل مدير ومامور ونالرو ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ اعمد وغيرهم ان يملوا انفسهم مسئولون عن تكاسل

بعد المائة بأنه إذا كان أحد من المستقدمين بالمخالص الميرية أو غير المستقدمين يعتبر أحدا من الأدوات الكبار بشي خارج عن وظيفته أما جوابا لسؤال أو ابتكارا شغلا منه وكان ابتباره من غير موازنة وذلك البت الذي أخيره لم يردعه في الجواب تطبيقا على معنى المادة المذكورة وتولمنا أخباره مضرة للملكة فإن كانت تلك المضرة غير جمسية فيجأزى بالجزاء المحدود في المادة المذكورة وإن كانت المضرة جمسية ففي أول مرة يقطع من سنوية ذلك الثلاث استحقاق ستة أشهر وفي المرة الثانية يقطع منه استحقاق سنة كاملة وفي المرة الثالثة يتم في بيته من غير معاش وعده المادة تشمل من مير الآراء إلى أكبر حضرات المجالس معادلو الخديوي الاعظم (م) ٢٠٣ أن كل من كان مستخدما بالمخالص الميرية وورد في فكره وأسيه شديد فيه الجواب فيها ينطق بالمخالف الملكية يكون ماذونا في عهده لجمعية ديوان المالية أو إلى من يكون من الأدوات الخاضعين رتبة الأول أو فوقها لحد أكبر حضرات المجالس الجنب الخديوي والمحروض إليهم يرسلون ذلك إلى جمعية المالية لينظر بها فيها يقتضي ذلك ومن بعد المداولة فيها يعرض للاعتاب السنية

قانون نظامي مصري — (امر على رقم ٢٤ ج سنة ١٣١١ (١٩١١) ١٩١١) (مجلس مدبرهات) (الباب الأول) (م) ١ يتشكل — أولا بمجلس مدبرهات في كل مديرية مجلس — ثانيا بمجلس شورى القوانين — ثالثا جمعية عومية — رابعا بمجلس شورى المحكمة

#### (الباب الثاني — في مجالس المديرين)

(م) ٢ مجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصلها في متاع عومية مصلحة المديرية إنما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق المحكمة عليها (م) ٣ يجب استعانة رأي مجلس المديرية في المسائل المالية قبل الحكم فيها وهي أولا إجراء تغييرات في رسام المديرية أو رسام البلاد — ثانيا اتخاذ طرق المواصلات بر أو بحرا أو بالهاتف أو بالبرق — ثالثا أحداث أو تغيير أو إبطال المواصلات والاسناد في المديرية — رابعا الأمور التي تضي الفوائد والأرباح والالتزامات باستخراجها فيها — خامسا المسائل التي تنسب فيها جهات الإدارة (م) ٤ يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي أولا في عمليات الطرق والملاحة والري وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه — ثانيا بما يخص إدارته أو إبدال أو إنشاء أو مريم الملاحة لا يملك

الذين تحت إدارتهم وعلى أنه حصل اغراض عين وتكاليف وتراخ من تحت إدارتهم في اشتغالهم لا يسهلون أحدا منهم بل يجب عليهم في الحال أن يبرروا مقتضى القانون في حق المنحوس وإن كانوا لا يبررون فخاص مثل هؤلاء الذين أولافا ولا تظهر شي يجب ضرر الميري بسبب ذلك الأفعال والتكاليف الجزاء الذي يجب إيجاز في حق المنحوس المقتضى الجزاء بسبب إهماله وتكاسله فيجري حيثل على من فوقه وعلى هذا لا يصح لم يجوز المساعدة والمساعدة في هذا الباب مطلقا بل يقتضيون بأسباب عدم الاغراض والتكاليف والتراخي في اشتغالهم على الشؤون بطور ويطرون من يكونون تحت إدارتهم ويشترطونهم لطريق الاستقامة والمداولة ويبدلون السوي والاعدام في تربيتهم (م) ٢٠١ أنه مسطور بالمادة السادسة والخمسين وكذا بالمادة السادسة والستين بعد المائة عن من يكون مختلفا أنه إذا كان اختلاسه فيجأزى خمسة آلاف غرش يرسل إلى فيزاوغي مقيدا بالزنجير مدة من سنتين إلى خمس سنين وإذا لم يتجاوز الخمسة آلاف غرش فيرسل أيضا إلى أهل المذكور مدة من ستة أشهر إلى سنتين وإذا لم يقتدر على تأديته سالخه فيشدد جزاءه ونهاية الجزاء لا يتجاوز الخليلين ومذكور أيضا بالمادة الستين أنه إذا بلغ الاختلاس إلى عشرة آلاف غرش يرسل المختلس إلى فيزاوغي بالمواحد المذكورة وإذا كان أقل من عشرة آلاف غرش يرسل إلى ليلان أسكدرية بالمدد المذكورة وإن القاتل إذا حكم عليه بالفصاص شرعا وورثة القاتل لم يرتضوا بالدية فيجري الفصاص وإذا كان الورثة لم يصروا على الفصاص يرسل إلى فيزاوغي مدة حياته وإذا ارتضى الورثة فن بعد تحصيل الدية يرسل إلى فيزاوغي مدة من سنتين إلى خمس سنين ولكن يقتضي أن القاتل المحكوم عليه بمدة الحياة يرسل إلى فيزاوغي والقاتل المحكوم عليه بمدة مقصورة يرسل إلى ليلان أسكدرية وأما قطع الطريق ومقتل السكك فيرسلون إلى فيزاوغي بمدة سياتهم وأما شهود الزور إذا كانوا من مزوري المحكمة فيرسلون إلى فيزاوغي بالمدد الموضح في المادة السابعة والثلاثين بعد المائة وائر الذين يرسلون إلى ليلان أسكدرية (م) ٢٠٢ أنه قد نصح بالمادة العشرين

ملومات

انتخاب شخص واحد عضو في أكثر من مجلس من مجالس المديريات (م) ١٧ تبين أعضاء مجالس المديريات مؤلفات ست منيات ويصير تقرير تضم كل ثلاث منيات ويجوز تكرار النظام وتكون تقويم بالقرية

(الباب الرابع - في مجلس شورى القوانين) (م) ١٨ يجوز إصدار أي قانون أو أمر يتدخل في سلطة إدارة جرمية ما لم يتقدم أعضاء المجلس شورى القوانين لأخذ رأي في شأن الأمر المتكلمة على رأيه فلها أن تطلب الأسباب التي أوجبت ذلك إما لأتتبع على أماله بحد الأسباب بغير مدافعة لها (م) ١٩ يجوز لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم معلومات معينة أو أمر إدارة سلطة بالأدلة الصورية (م) ٢٠ يجوز لكل مصر أن تقدم لها عرضة فالمراسل التي تبين إلى رئيس مجلس شورى القوانين بتدخل في المجلس ويحكم رفضها أو قبولها والمراسل التي تطلب على نيل حال على ناطق السلطة بالامتناع ما يلزم عنها وإصدار المجلس بأم في خبايا (م) ٢١ كل عرضة قصص يعلق ويعلق شخصية لرئيس من كانت من مصالح الحاكم أو لم يتبع لها الإدارة المختصة بها (م) ٢٢ يرسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين في أول شهر صير من كل سنة وقسم المذكور أن يبدى آراء ورغبة في كل من انشام المجلس ويجسد هذه الآراء والطلبات في ناطق المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك إما لأتتبع على بيان هذه الأسباب لجعل المرافعة فيها (م) ٢٣ لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتدخل أو يبدى رغبة ويقرر في الامتيازات والامتيازات العمومية وبالجمله ليا التزم به الحكومة بتقارير الصيغة أو بمعاملات دورية (م) ٢٤ تصد الميزانية في جميع الاحوال يقتضى أمر بصرها على عرض مجلس النظام قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر صير في كل سنة (م) ٢٥ يرسل في كل سنة حساب ميزان الادارة للمالية عن السنة الماضية التي قد تمسحها إلى مجلس شورى القوانين ليداء رأي أو لمطرحه فيه ويكون لرأيه قبل فتح الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل (م) ٢٦ يلزم مجلس شورى القوانين في أول فبراير في أول أبريل في أول يونيو وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر من كل سنة ويكون القامه الميزانية الأولى يقتضى أمر بصرها وإذا دعت المحاكم إجماعه في غير هذه المواعيد يصير الأمر بصر بصر المحاكم إجماعه في غير هذه المواعيد يصير الأمر بصر بصر من وتطو جساته من ترفع من نظر المسائل المرفوعة عليه ويكون إحلال مجلس شورى القوانين بامر بصرها في هذه الحالة تنصب مجالس المديريات الأعضاء للتدوين المستخدمين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الإحلال ويكون النظام طبقا لما هو مقرر في المادة الثانية والثلاثين من الأعضاء الدائمين فيكون في وظائفهم إلى المجلس المستعبد للاداء المتعددة واللائق (م) ٢٧ للظلال المتصور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون في قراراته شورى في أماله في بعض المسائل أن يستعمل كبار الوطنين في نظائره أو

المقصود للمديرة أو لجالس أو لشعب أو لسلط امرى خاصة بالمديرة وفي تقرير استعمال تلك المبالغ أو الاماكن (م) ٢٨ مجلس المديرة اثني عدي رغبته من بادي نفسه في المسائل التي تتعلق بتقدم المصارف العمومية والقرى المجتهد المستندات وقصص الزراعات وصرفية الماله وغير ذلك (م) ٢٩ لا يجوز انشاء مجلس المديرة إلا بعد ما يجلب المديرة استاذة بعضي أمر ما يمين في معاد الإجماع ومدة ويجب استاذ مجلس المديرة يتصرف في كل سنة بالأقل وفي اليوم المحدد لإجتماع مجلس المديرة بطول المديرة أمر الاستاذ ويجلب أعضاء المجالس المذكورة المستحسنون أمام المديرة الصداقة لسا والطاعة للقوانين وببوابها المديرة في انتاج المجلس والمدير هو الرئيس لمجلس المديرة وله رأي مسدد في مداولاته وعلى بالمهندس المديرة المتصور في جلسات المجلس ويكون له رأي مسدد (م) ٣٠ لا تكون جلسات مجلس المديرة عليه ولا يجوز الانشغال فيه إلا إذا كان حاضرا في أكثر من نصف أعضائه (م) ٣١ أصل أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرة ولكن مختصة بامر ليس خالعة فيمت حدوده القانونية تكون لاية ولا يميل بها إلى طائل كل عمل أو مداوله على الأقل يكون بقرار بصر من اللجنة المختصة التي على في اعادة الفاتحة والتعديس من أمرنا (م) ٣٢ مداولات مجلس المديرة خارجا عن اجتهاد القانوني تكون باطله بغيرها وبغير المديرة بطلان هذا الإجماع ومطلقات أعماله وظل التوصل الثلاثة لنفسه في العمل ويجوز لعضائه مجالس المديرات أن ياتوا بها بغيرها المديرة أمام ناطق المناقشة (م) ٣٣ مجلس المديرة مجتمع من عشرة غيره من مجالس المديريات ومن غيرهم أو لغيرها أو مشغولات (م) ٣٤ لا يجوز لغير مجلس المديرة إلا بمرضاها بصرها على عرض مجلس النظام وبعد ذلك يدرج في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ نفس المجلس (م) ٣٥ تنصب لعضائه المدينون مجلس شورى القوانين الاتي ذكر في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات (الباب الخامس - في تشكيل مجالس المديريات) (م) ٣٦ يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية ٤ لمديرة الغربية ٦ لمديرة المغربية ٦ لمديرة الشلفوية ٦ لمديرة الشرقية ٦ لمديرة البجاية ٦ لمديرة الجبلة ٦ لمديرة القليوية ٤ لمديرة بني بوف ٤ لمديرة البويرة ٤ لمديرة بلعيا ٢ لمديرة البويرة ٥ لمديرة جرجا ٤ لمديرة قبا ٤ لمديرة اسما - ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم (م) ٣٧ لا يجوز انتخاب أحد لشعبه مجلس المديرة ما لم يكن بأكمله من المبر لاثنين سنة كاملة وله معرفة بالقرى والكروا وجازا دفع مال بغيره على طرقات أو طرائق في نفس المديرة فتر غصة آلاف قرى سو أوك لست مستحسن باللائق ويكون اسمه مرفعا في دفتر الانتخاب من مجلس صير باللائق (م) ٣٨ لا يجوز انتخاب من في الحكومة المكونين العسكريين الذين تمت السلاح لمصلحة مجالس المديريات (م) ٣٩ لا يجوز

ان يستتبعهم عيم فيها (م) ٢٨ في الظاهر ان يندمج مجلس شورى القوانين كافة الاضافات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده (م) ٢٩ لا يجوز لاحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ما عدا الظاهر والذات المستصحبين او مستبشرين بهم

**الباب الخامس - في تشكيل مجلس شورى القوانين**  
(م) ٣٠ يؤلف مجلس شورى القوانين من ٤٠ عضواً بينهم الرئيس والوكيلان — وتكون اعضاء هذا المجلس على لوجين اعضاء دائمين واطعاً مدعويين فالدائمون يكونون اربعة عشر وهم الرئيس واثني الوكيلان وثلاثة عشر عضواً والمندوبون ستة عشر وهم اعضاء الكليات (م) ٣١ فيجلس مجلس شورى القوانين فيكون باسرها بناءً على عرض مجلس الظاهر وتوسط رؤساء الرئيس والوكيلين والاطعاً الدائمين ولا يجوز عزل من وظائفهم الا باسرها بناءً على عرض مجلس الظاهر وتوسط رؤساء الرئيس والوكيلين والاطعاً الدائمين من مجلس شورى القوانين وراي ثلثي اعضاء الاقل — وإذا عجز واحد او اكثر من الاعضاء الدائمين الى منصب الظاهرة فيجب البذل من الظاهر المنصحين وفيها (م) ٣٢ تكون مدة تولف الاعضاء المندوبين ستة سنوات وتكون اعادة انتخابهم على الدوام وتصلح لمصاريف اعتبار — وتخصص السته عشر عضواً المدعويين يكون كل الوجه الاتي واحد من الظاهر وواحد من مدون سكرتيرة ومساعد ورئيس والسويس وبريسينوا والمجلس والرسى واحد من كل مديرية من الاربع عشرة مديرية في الجمعية المجلس المدعى لنفسها — ويكون اعضاء الاعضاء المدعويين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليومين يفضل منهم من حضره على المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في مبنى الثلاث سنوات يفضل ايضا من مجلس شورى القوانين ويختب مجلس المديرية احد اعضاءه بخلافه — واحد وكيل مجلس شورى القوانين المعينون باسرها يكونون اعضاء المدعويين (م) ٣٣ بين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللاديين فاداة الاعمال

#### (الباب السادس - في الجمعية الصومية)

(م) ٣٤ لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم على متفولات او عقارات او عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد مباحة الجمعية الصومية في ذلك واقرارها عليه (م) ٣٥ تستشار الجمعية الصومية عما يأتي (اولاً) من كل سلفة صومية (ثانياً) عن انشاء او ابطال اي ترعة واي خط من خطوط السكة الجديد ماراً ايها في جملة مديريات (ثالثاً) عن فرض عوم احيان القطر لتقدير درجات اموالها — وعلى الحكومة ان تقدر الجمعية الصومية بالاسباب التي دعها لعدم التمويل على ما ابدته من الآراء ولكن

لا يترتب على تبليغ هذه الاحباب لها جواز المناقشة فيها (م) ٣٦ للجمعية الصومية ان تبدي رأياً في المسائل والمشروعات التي تبنيها اليها الحكومة للبحث فيها — ولها ايضا ان تبدي آراءها ورغباتها من بادي نفسها في مائر المواد المتعلقة بالثروة الصومية او الامور الادارية او المالية وعلى الحكومة اذا لم تتول على هذه الآراء او الرغبات ان تقدر الجمعية الصومية بالاسباب التي دعها لعدم التمويل عليها ان لا يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها (م) ٣٧ كل قرار تصدره الجمعية الصومية ويكون خارجاً عن الحدود المقررة في اسرها هذا يكون باطلاً وغير معمول به (م) ٣٨ لا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية الصومية ما لم يكن من اعضاءها (م) ٣٩ تقدر الجمعية الصومية مرة بالآل كل سنتين باسرها من ماولنا لفضاوتين — يتعاد انعقادها التالي ولها ايضاً حلها — وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة اشهر

#### (الباب السابع - في تشكيل الجمعية الصومية)

(م) ٤٠ تشكل الجمعية الصومية (اولاً) من الظاهر (ثانياً) من رئيس ووكلي واطعاً ومجلس شورى القوانين (ثالثاً) من الاعيان المدعويين (م) ٤١ يكون عدد الاعيان المدعويين ستة واربعين على الوجه الاتي — ٤ من المفروسة — ٣ من اسكندرية — ١ من دياط — ١ من شيد — ١ من السويس وبور سعيد ١ من المريش والاسماعيلية — ٤ من من مديرية الغربية منهم واحد لبيدو طنطا — ٣ من مدير المولية — ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبيدو المنصورة — ٣ من مديرية الشرقية — ٣ من مديرية البحيرة — ٢ من مديرية القليوبية — ٢ من مديرية الجيزة — ٢ من مديرية بني سويف — ٢ من مديرية القويس — ٢ من مديرية النيا — ٣ من مديرية اسيوط منهم واحد لبيدو اسيوط — ٢ من مديرية جرجا — ٢ من مديرية اسنا — ٢ من مديرية قنا (م) ٤٢ مدة تولف الاعيان المدعويين هي ست سنوات ويجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتصلح لمصاريف انتقال —

تؤلف الصو الجديد الا لحن تجديد الاقتابات  
المومية (م) ٥٠ مجلس شوري القوانين والجمعية  
المومية يقرر كل منها لائحة الداخلية واما لائحة  
مجالس المديرات الداخلية فتقرر بأسر يسر منا  
فيما بعد (م) ٥١ لا يصر قانون اواسرنا (دكرتو)  
ما لم يوقع عليه وليس مجلس النظام والمناظر الذي  
يختص بنظراته ذلك القانون او الاسر (م) ٥٢ كل  
خلاف يحدث في تأويل معنى احد احكام اسرنا  
هذا يناط فسله فصلا قطعيا بلجنة مخصوصة تؤلف  
من ناظرين من نظام النوامين يكون احدنا ناظر  
الحقانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء مجلس  
شوري القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف  
القاهرة (م) ٥٣ كل ما كان مخالفا لاسرنا هذا من  
احكام القوانين والادراس والتلويح والعادات يكون  
لاشيا وغير معمول به (م) ٥٤ على نظام دواوين  
حكومتنا تنفيذ اسرنا هذا كل منهم في ان يرضه ويسير  
نشر بالكتابة المتادة وتطبيقه في المدرس وفي بنادر  
وبلاد الحرمين القلي والبحري

قانون النظام والانتخاب. — منشور من نظارة  
الداخلية في ٢٢ رجب  
سنة ١٣٠٠ (٢٩ مايو سنة ٨٢)

اتما بعد ان ارسلنا الطرف سدادكم بواسطة مطبعة بولاق  
عدد نسخ من كل من قانون النظام المصري والانتخاب  
التي على هيئة منشور وعدد منهما بجيئة كراسة  
واخطونا سدادكم با لشراء بتاريخ ٨ رجب سنة ٣٠  
عن تعميم شروط تطبيق النسخ التي هي على هيئة منشور  
وسلط النسخ التي على هيئة كراسة بالجلبات حسب  
الكتابة الموصلة بذلك المنشور قدرنا اننا نصمم الفائزات  
وتسيلا حصول كل من يريد على نسخ من هذا القانونين  
ان يصير بجانب منها بكافة جهات الحكومة من  
النوع الذي على هيئة كراسة المشتملة على القانونين معا  
بمن زعيم بدوت مراعاة لاصل تكاليف طبعا  
ومصاريف ارسالها وقد رتبنا هذا الشئ بقرش واحد صاع  
مصري عن كل نسخة وتبنا على مطبعة بولاق بان  
ترسل الطرف سدادكم من ذلك عدد نسخ والتصدده  
بوصول تلك النسخ تخفون في يصاحبكم واحد مستفيد

ويستكون انتخابهم بالكتابة والشروط المقررة في  
قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم — ولا يجوز  
انتخاب احد لان يكون من الاعيان المنسوبين ما لم  
يكن بالثا من اسر ثلاثين سنة كاملة فاكثر عارفا  
القراءة والكتابة مؤدبا منذ خمس سنوات بالاقل  
في المدينة او المديرية التابع عنها ويتركوا ما لا مقررا  
على عفار او احيان قدره الفا قرش سنويا مندوبا  
اسمه منذ خمس سنوات بالاقل في دفتر الانتخاب  
(ر) جمعة عومية ٢٧ ذة الحجة ١٣٠٠ (٢٩ شعبان  
سنة ١٨٨٢) (م) ٤٣ رئيس مجلس شوري القوانين  
هو نفسه رئيس الجمعية المومية (م) ٤٤ يحاضر  
جلسات الجمعية المومية يسير بحرها تحت ملاحظة  
رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى  
القوانين (م) ٤٥ على الاعيان المنسوبين ان يحلفوا  
في اول جلسة تقبل وقيل مباشرتهم وثلاثتهم بين  
الصداقة لنا والمناصرة لقوانين القطر  
(الباب الثامن — في مجلس شوري الحكومة)  
(م) ٤٦ تبين كيفية تشكيل مجلس شوري الحكومة  
وظائفه في اسر يسر منا فيما بعد

(الباب التاسع — احكام وقفية)  
(م) ٤٧ تنفذ احكام المواد الثمانية عشرة والرابعة  
والثلاثين والخامسة والثلاثين من اسرنا هذا من  
اول مرة يجتمع فيها مجلس شوري القوانين  
(الباب العاشر — احكام عومية)  
(م) ٤٨ لا يجوز لمجالس المديرات ولا لمجالس شوري  
القوانين ولا للجمعية المومية ان تتداول في اسر  
الا اذا كان حاضرا في كل مجلس منها ثلثا اعضاءه  
بالاقل غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الناخبين  
باجازة قانونية وتصدر القرارات باغلبية الآراء فيها  
عدا الاحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي  
الاعضاء واذا تساوت الآراء فرأي الرئيس مرجح  
ولا يجوز لاحد من الاعضاء ان يستبطن عنه غيره  
في ابداء رأيه (م) ٤٩ اذا خلا محل احد الاعضاء  
في احد مجالس المديرات او في مجلس شورى  
القوانين او في الجمعية المومية يشرع في انتخاب  
بله في خلال شهر واحد لا اكثر ولا يستمر ١٥

شوري القوانين معادة ابراهيم باشا ادهم وسفيرة حسن افندي عبد الرازق كلاهما من اعفائه وتبين من محكمة استئناف مصر كل من سفرات احمد بك وبلغ ومحمود فهد بك من قضائهما وباسيلي تادرس بك من لواب القضاء بها — وبعد دعوتهم ومعادة فاطر الاشغال الحضور لهذا الغرض بديوان نظارة الحفائية وانقذت هذه اللجنة تحت رئاسة دولتو فاطر هاجمة سراسر الى ان استوفت المباحثة والمذاكره ليعاينحت لاجله قد اصدرت القرار الاتي وهو

(قرار) صادر من اللجنة التي تشكلت لتاويل المادة الرابعة والاولاين من القانون النظامي المصري التي اجتمعت اخر اجتماع في يوم الاربعاء ٢٩ ابريل سنة ٨٥ (١٤ رجب سنة ١٣٠٢) بديوان نظارة الحفائية تحت رئاسة دولتو فاطر الحفائية بحضور سفرات الاعضاء الواعين اسماهم عليه بقتضى القرار الصادر في ١٩ ابريل سنة ٨٥ من دولتو رئيس مجلس النظار بتشكيل هذه اللجنة وبناء على تعيين اعضائها لتعليقها بالادارة الثانية والخمسين من القانون النظامي — بدمراجعة المتن العربي والفرنساوي للمادة الرابعة والثلاثين المذكورة قبل نظر الماتراية للجنة من لزوم مراجعة التبيين المذكورين المطبوعين والمنشورين في الجرائد الرسمية لاستنباط مؤداها ما — وبعد ان قوت ان لها الحق والصلاحيه في تاويل المعنى لا اللفظ فقط وذلك تطبيقا لاحكام المادتين الثانية والخمسين من القانون النظامي (وبعد المناولة)

(قوت اللجنة باتفاق الراء) ان عوائل الدخولية لا تدخل ضمن الرسوم الواجب المباحة فيها بالجمعية العمومية والاقرار عليها منها طبقا لاحكام المادتين الرابعة والثلاثين المذكورة قبل

(الاصفاة)

(يلج) ابراهيم ادهم (عبد الرحمن رشدي) (توبار) (حسن عبدالرازق) (باسيلي تادرس) (محمود هامي) قانون نظامي مصري — ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٥ قد حدثت في يوم الخميس ١٥ اكتوبر ١٨٨٥ جلسة اللجنة التي شكلت بمقتضى المادة ٥٢ من القانون النظامي لتاويل المادة ٢٤ من القانون المذكور وسفر في تلك الجلسة كل من صاحب الدكره فاطر الحفائية رئيس وصاحبي المعادة عبد الرحمن رشدي باشا فاطر الاشغال العمومية ومعادة سليمان باشا اعطه احد اعضاء على شوري القوانين وسفر عبد الرزم بك

جنتي بالثمن المذكور بدون زيادة وبصير توريديا لتجبة للفرجة ضمن الابدادات السائرة

قانون نظامي — (صورة قرار من مجلس النظار في ١٩ ابريل سنة ٨٥ بتشكيل لجنة لمعد رولة نظار الحفائية لتاويل المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي)

(نحن رئيس مجلس النظار) حيث انه وقع التباس في تاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري الصادر في ٢٤ جادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ عند تقديم الحكومة الى الهيئة مجلس شوري القوانين مشروع امر حال يشتمل على تقرير عوائد دخلية على الدخان والتبناك البلدي بموافقة راسيه مجلس النظار وتطبيقا للمادة الثانية والخمسين من القانون النظامي المشار اليه قررها ما هوأت (م) اقد تشكلت لجنة مختصة مؤلفة من فاطر الحفائية وله الرئاسة ومن فاطر الاشغال ومن اثنين من اعضاء مجلس شوري القوانين تعيينها الهيئة المشار اليها ومن ثلاثة من قضاة محكمة استئناف مصر تعيينهم المحكمة المشار اليها لتاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي (م) ٢ تجتمع اللجنة المذكورة في المياد الذي يمينه لذلك فاطر الحفائية

قانون نظامي — (قرار اللجنة المحكة تصدق على رولة نظار الحفائية لتاويل المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري في ٢٩ ابريل سنة ٨٥ انه بالنسبة لموقع التباس في تاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري الصادر في ٢٤ جادى الثانية سنة ٣٠٠ (اول مايو سنة ٨٣) — عند تقديم الحكومة الى هيئة مجلس شوري القوانين مشروع امر حال يشتمل على تقرير عوائد دخلية على الدخان والتبناك البلدي بموافقة راي مجلس النظار وتطبيقا للمادة الثانية والخمسين من القانون النظامي المشار اليه قد قرر دولتو رئيس مجلس النظار تشكيل لجنة مختصة مؤلفة من فاطر الحفائية ولما لرئاسة ومن فاطر الاشغال ومن اثنين من اعضاء مجلس شوري القوانين تعيينها الهيئة المشار اليها ومن ثلاثة من قضاة محكمة استئناف مصر تعيينهم تلك المحكمة لتاويل معنى المادة المذكورة — وبناء على ذلك طلب تعيين خمسة اعضاء بالتطبيق لنص ذلك القرار فيصين من مجلس

جادي من أعضاء ذلك المجلس أيضا وحضرته بلغ بك  
وأسبغ بك بك تادرس وأبراهيم بك ترك من أعضاء محكمة  
الاستئناف الإملائية بمصر وسفرا أيضا سعادة وكيل باشا فكلمته  
توفيه الرئيس بآلف بحرص على الصلة المشاء التي شكلت من  
أجلها فقال — أن إدارة الصحة العمومية صغرت مشروح  
تصرفه للرسم الصغرى يرسل ذلك المعروض مجلس شورى  
القوانين لإنهاء رأيه فيه فاجدهه لا راء من لزوم تقديمه  
للجمعية العمومية بسبب اشتدائه على أحداث بعض رسوم  
وربادة في بعض الأعراس أن هذه الرسوم صغرة من هذه  
الجمعية بالرسم انحصارية بالحاكم الإملائية التي لم يتبع المجلس مع  
ذلك عن النظر في تصرفها وليدأ رأيه فيها وتسلطها على ذكر  
لقد كرر قبل الآن من الجمعية التي شكلت للفصل في الاستئناف  
الذي وقع بين المجلس وبين الحكومة بشأن هذه الدعاوى  
أن لا يورث بعض بالنظر فيها دور الجمعية العمومية وفي شأنها  
بالرسم الصغرى للرسم عنها المخرج — فقال سعادة سلايان  
باشا أياها من جهة رسم الحاكم فقد أبدى المجلس الاستجاب  
التي يستحق على النظر فيها بطريق الاستئناف ومن جهة عقد  
الدخان فإرسلت في الواقع بسببها المادة ٢٤ من القانون النظامي  
بأن يحدد اختصاص المجلس بالنظر فيها وتكليفها الفأول بأن كان  
ناصرا عليها بحيث لا تتناول غيرها — فقال سعادة عبد  
الرحمن رشدي باشا أن الفأول بل السابق كان بالفصل بناصرها على ما  
يقتضى مع ذلك الدخان ولكن بزراعتها بصل عليها حل المسألة  
التي نحن بصدد حلها الآن الجمعية السابقة في رأيا على أخبار نص  
القانون النظامي بالصفة التبرع بصفة التفرغ والفراسد وهو بذلك  
موصول في مسرعة حقيقة المفراد — دولة الرئيس قال له أن ذلك  
في لزوم مراعاة القاعدة التي هي ردت بدونها لا يجوز الوصول  
إلى استنباط الحق المراد من القانون — فقال سعادة  
سلايان باشا أياها حيث أن الجمعية الأولى لم يورثت بموجب مزاها  
النصوص فلا بد من الإجراء على هذا الوجه إذا بدلائل تشكل  
لجنة الفأول في كل حالة يحصل فيها اختلاف من جهة التشكيرة  
ومن مجلس شورى القوانين يرى لزوم حل المسألة بصورة  
عامة تنطبق على جميع الأحوال التي تدخل تحت حكم المادة  
٢٤ ولذلك طلب سعادته أن يبرمج للنس التفرغ بعبارة  
الدقة فاستلم له الجمعية وتبرع ما قرأه — وقد وقع على هذا  
الرائي بآلف حضرات الاستئناف وبآلف على ذلك تقرير صغير  
ترجوه صحبة المادة ٢٤ من النس التفرغ وعرضها على  
الجمعية في جلسة نقدت فيها بعد

عقدت في يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٥ جلسة  
الجمعية التي شكلت بمقتضى المادة ٥٢ من القانون النظامي  
لأول بل المادة ٢٤ من القانون المذكور وسفر في تلك الجلسة  
كل من صاحب للدعوة ناظر المحاسبة بصحة رئيس وصاحبي  
السادة عبد الرحمن رشدي باشا ناظر انشاء الجمعية العمومية  
وسلايان باشا أياها من أعضاء مجلس شورى القوانين وحضر  
عبد الرزق بك جادي من أعضاء ذلك المجلس أيضا وحضرته  
بلغ بك وبأسبغ بك تادرس وأبراهيم بك ترك من أعضاء محكمة

الاستئناف الإملائية بمصر وسفرا أيضا سعادة وكيل باشا —  
وقلى بحضور الجلسة السابقة وصفق عليه — وبآلف على ما  
تقرر في تلك الجلسة تلي تراب نص المادة ٢٤ من القانون  
النظامي بالصفة التفرغ والفراسد وهو كالآتي — كل أميل أو  
رسوم جديدة سبغ كانت على الخاص صغرة أو على عداوت  
أو اجتماع صغرة بالثلاث لا يجوز تقديمها في المجلس العمومي إلا  
بعد موافقة الجمعية العمومية فيها وإقرارها عليها — فقال  
حضره ببلغ بك أنه موافق على صحة هذه الترجمة فيما يتعلق  
بالمعارف والاختصاص فإن وصفا بمعية مخرج المبدأ للغير  
الفرقة رأيا فيما يتعلق بالاجتماع فيرى أن وصفا بذلك ربما  
لا يخرج المبدأ المذكورة — فاجاب سعادة وكيل باشا بأنه  
لا عيب ليس ولا الإجماع لأنه لم يكلف بأن يقال الاجتماع  
الجمعية بل المشرط أن تكون صغرة بالثلاث فأكملت بذلك حضره  
ببلغ بك وقال حل المفراد الأربعة بمجلس الممانس حيث صحت  
خصائص الجمعية العمومية وخصائص مجلس شورى القوانين  
بطريقه عامة باعتبار الترجمة التي تبين أن المصروف والفصل  
أياها في الاختلاف الذي وقع بشأن مشروح الرسوم الصغرى  
وقررت عليه بتشكيل هذه الجمعية — فاجاب دولة الرئيس أنه من  
الضروري حل المسألة بصورة عامة والفصل في مسألة المبدأ  
الجمعية بطريق الاستئناف حيث بدأها كانت الدعاوى لتدقيق  
هذه الجمعية — فقال حضره ببلغ بك أنه لا يوجب الحاكم بأن  
النظر في كافة الرسوم التي اشتد عليها ذلك المخرج من  
خصائص مجلس شورى القوانين لا يفتقر أن يتبين بعضها  
من خصائص الجمعية العمومية بالتطبيق لترجمة  
التي عملت الآن للمادة ٢٤ — فقال دولة الرئيس أنه إذا وجد  
من ضمن تلك الرسوم ما هو مطرح على من صغرة بالثلاث أو  
نقص ضمن الذات يختلف بالفرورة من الماندر وعلا بيط  
الآن بعد عرف فيما بعد على الجمعية العمومية وإقرارها عليه  
لم قال سعادة وكيل باشا أنه لو بادة الإجماع وإيمان حسن  
أن تذكر في حضور الجمعية أن المفراد من المبدأ على الإجماع  
الجمعية بالثلاث ما هو رده جداول قبل حلول السنة وبلم  
مقدارها فإلغى الجمعية على ذكر ذلك في الحاضر من تناولت  
وقررت بإجماع الإجماع في الحاشية على أخبار الترجمة التي تبين  
وكعبه أننا نأرجع إليها في التمثل في كل الأحوال وعلى  
ذلك يمكن النظر في الرسوم الصغرى من خصائص مجلس شورى  
القوانين وإن وجد من ضمنها ما هو داخل في حدود الجمعية  
العمومية بمقتضى تلك الترجمة يختلف من المخرج لفرقة فيما  
بعد على الجمعية المذكورة

٤٣ — ٥٦

### قانون نظامي — (ر) قانون الانتخاب

قائد جيش — (ر) حكومة (ق) ٨١ — ٨٢

قائد عربة — (ر) عربة

قائمة — (ر) دهن عتاري (ق) ٦٦ ٥

قائمة يان المحلولات — (ر) فبدان (ق) ٤١

من ارف الحكومة بذلك ويده رخصتامة ولده  
الناسبة يقتضى استمرار اعطاء الرخصتانات لارباب  
الحرفتين المذكورتين كما كان جاريا سابقا انما بدون  
رسم ولا عوائد بالكلية كما نص الذكر بتو وايضا لا  
يترخص لاحد خلاف من يده رخصتامة من الحكومة  
ان يشتغل بالحرفتين المذكورتين وللإجراء على وجه  
ما ذكر لزوم تحريره - نشر لمدريات بحري وقبلي في ١٣  
مفرسة ٩٧ و ٢٥ يناير سنة ٨٠ ثم نشر للجهات عمومًا  
في ١٤ مفرسة ١٢٩٧ و ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

قبايى - { مفرسون الداخلى في ١٤ مفرسة ١٢٩٧  
(٢٧ مفرسة سنة ٨٠)

المسطر اذاته صورة ما تحرر للجهات عمومًا من المالية  
بشان رخصتانات القباية والصيارف وللاجل، معلومته  
بالداخلية اقتضى تحريره لسادكم - انه وان كان من  
ضمن ما تدون بالذكر بتو الخديوي الصادر في ١٧ يناير  
سنة ٨٠ السابق نشره لفو عوائد رخصتانات القباية  
والصيارف على وجه العموم لكن من الضروري لاجل  
ضبط وربط المعاملات العمومية ووضعها دائما تحت  
قاعدة مأمونة من الفش يلزم ان لا يتعاطى حرفة  
القباية ولا الصرافية الا من يكون مازونا من طرف  
الحكومة بذلك ويده رخصتامة ولده الناسبة  
يقتضى استمرار اعطاء الرخصتانات لارباب الحرفتين  
المذكورتين كما كان جاريا سابقا انما بدون رسم ولا  
عوائد بالكلية كائن الذكر بتو وايضا لا يترخص لاحد  
خلاف من يده رخصتامة من الحكومة ان يشتغل  
بالحرفتين المذكورتين وللإجراء على وجه ما ذكر  
لزم تحريره

قبايى - { صورة ما تحرر لمدرية بني سويف في ٢٧ ربيع الاول  
(سنة ٩٧ و ٨٠ مارت سنة ٨٠)

وردت اذاتان من صحافة ديماطيرة ١٨ ايرادات وقرعة  
٨ محاسبية استفيد منها انه في سنة ٩٣ مدها مكتوبة  
من المالية بمقالة القباية من ربطوير كوطليم لكونهم  
مجرمين دفع رسوم رخصتانات متويا وبوجها صار  
الاجراء - والله بالنسبة لما هو مدون بالادة الاولى من  
الذكر بتو الصادر في ٢٧ يناير سنة ٨٠ من معالقاته  
ذكروا من رسوم الرخصتامة وكون جاريا الشروع في

قفاة توزيع - (ر) توزيع  
قفاة توزيع انتهائي - (ر) قفاة بين الفرماء  
قفاة جرد اموال القفس - (ر) القفس (قت  
٢٧٠ - ٢٧١ - صلح (قت ٣٣٣

قفاة حساب الربوع - (ر) ربوع (قت ١٨٢  
الى ١٨٤

قفاة السيكرتاء - (ر) سيكرتاء (قت ١٨٢  
قفاة مزاد مبيع سفات السهام - (ر) حجز  
(تم ٤٨٩ - ٤٩١ - ٤٩٢

قبايى - { صورة ما تحرر من المالية الى مديرية قبا في  
(١٢ مفرسة ٩٧ و ٢٥ يناير سنة ٨٠)

وجميع المديريات  
حيث انه من مقتضى الذكر بتو الخديوي الصادر في  
١٧ يناير سنة ٨٠ السابق نشره عمومًا لفو عوائد الخولية  
والحمل والتنظيم والاوقاف بكافة نواحي القرى  
بالمدريات لكن تلاحظ انه لا يتخلو الحال في بعض  
الاجيان ان بعض الاحالي والتجار بالقواحي والقرى  
للمذكورة يرغب وزن اقطانه او اضافته بجملة بمرفة  
القباية الذين يده رخصتانات مبرية تسيل لاسير  
المعاملات والضبط والربط لا يرى بأس من اجابة  
طلب من يرغب توجهه قبايا لوزن ما يلزم وزنه  
بالنواحي واثباته بدقتر المجري وتحصيل عوائد الوزن  
المقررة بحيث انه يحصل كمال العلة في ضبط ايرادات  
ذلك مع احتراز من تكليف احد بالقرى والنواحي  
على الوزن بدوا حرجهم بمرفة قبايى الميري ودفع العوائد  
بدون طلبه ورغبته وطمع وقمع ادف ما يتخل بالنظام  
والاوامر والاجراء على وجه ما ذكر صار للنشر في تاريخه  
عمومًا وهذا لسادكم

قبايى - { صورة ما تحرر لمدرية بني سويف في ١٢  
(مفرسة ٩٧ و ٢٥ يناير سنة ٨٠)

١٤ مفرسة ٩٧ و ٢٦ يناير سنة ٨٠  
انه وان كان من ضمن ما تدون بالذكر بتو الخديوي  
الصادر في ١٧ يناير سنة ٨٠ السابق نشره لفو عوائد  
رخصتانات القباية والصيارف على وجه العموم لكن  
من الضروري لاجل ضبط وربط المعاملات العمومية  
ووضعها دائما تحت قاعدة مأمونة من الفش يلزم انه لا  
يتعاطى حرفة القباية ولا الصرافية الا من يكون مازونا



مؤيد ارباب الطوائف والكارات بالثغر سنة ٨٠  
وامت الافادة عما اذا كان يرتبط عليهم ويروا كرام كيف  
فقطرا لتكون ويركو ارباب الكارات لم يستثن منه  
بالملدة الثانية من الذكر يتوالخديوي الصادر في ١٧  
يناير سنة ٨٠ سوى الاخخاص للثقلين لاشغال  
الزراعة ولم يتعاملوا كارات اخرى واولئك القباية ما  
خرجوا عن كونهم من ارباب الكارات وصاروا ما فلتهم  
من الرسوم المذكورة فقرر لها في ٢٦ ربيع الاول سنة  
٩٧ غرة ٢٦ بماملتهم في ربط اليركو عليهم وسوتالي  
ارباب الحرف والكارات من ابتداء سنة ٨٠ كل منهم  
وما يستحقه بحسب درجة تكسبه بالتطبيق كما هو  
منصوص بقرار اليركو السابق مسدوره والذكر جو  
المشار اليه لاختفاء سر بان الاجراء على وتيرة واحدة  
في الجهات قد كتب لهم في تاريخه وهذا  
اذا كان لم يحصل ربط ويروا على امثال هولاء من  
ابتداء سنة ٨٠ بحسب تقييد ارباب الربط عليهم  
بوجه ما توضح انما براجعية كل لازم حسب ما تدعوه  
الاصول

{ صدر ما قرر من نظارة المالية مدعية  
قبلي - { المدعية في شباط سنة ١٢٩٧ نزع وبشر  
للمدعية بمرى في ١٦ شطل سنة ٩٧ و٢١ حدير سنة ٨٠  
قبل الازن تقدم انهاء بانشاء مذكوريين مشايخ  
يركو تلا برغبتهم التصريح بتشكيل حلقة اوزان  
يلادهم ولا تحرر من نظارة المالية للمديرية باجراء  
التحقيق اللازم لذلك فالآن وردت افادة مسدودة  
الرجحة ٢٩ رمضان سنة ١٢٩٧ غرة ١١٨ توضح بها  
ان مشايخ المركز وشروا بان تكون الحلقة بناحية شوفي  
وانه جاربه التحقيق اللازم لكن لمناسبة ان وقت  
تاريخه هو ابتداء موسم القطن وشروري من استبعاد  
حلفات تبرا كرك المديرية مثل منوف وبلنج واشمون  
وسبك حسب السوابق لاجل وزن الاقلان الجاري  
مبهما من الاحالي برغبتهم بواسطة قباية ميري  
تسيلا لم وقت المبيع وعدم تاخير اشغال التجارة  
تروصوا صدور الامر باستبعادهم لرفع تقرر الاحالي  
في عدم إيجاد الموازين المعتمدة ثم انه في الاتاه تقدم  
امراضات مالية من مذكوريين رؤساء مجالس مشيخة  
ودعاوي بمراكز سبك وبلنج وزلا وكفلا من مشايخ

نواحي يركو بشعوب برغبتهم تعيين قباية بنواحي  
بلادهم لوزن ارزاقهم واعطاء الحقوق لاربابها وحسن  
سير ماملتهم مع اتجارهم وسهولة البيع والشراء بالتيكية  
التي اوضحوها وحيث انه بالنسبة لا توضح وكون ان  
لنو عوائد الاوزان بكلفة نواحي القري بالمديرية  
تطبيقا للمديرية يتوالخديوي الصادر في ١٧ يناير سنة  
٨٠ ما هو الامر حجة وشقة بمعلم واحولم كما ولا  
تلاحظ انه لا يخلو الحال في بعض الاحيان ان بعض  
الاحالي والتجار بالنواحي والقري المذكورة يرغب  
وزن اقلان او بضاعة بمجمل جمرة القباية الذين  
يبيعهم رخصتات ميري يسهل لسيير المعاملات  
والقبض والربط فقررهم في ٢٥ يناير سنة ٨٠ بانه  
لا بأس من اجابة طلب من يرغب توجيه قبلي لوزن  
ما يلزم وزنه والنواحي واثباته بدقو الميري وتحصيل  
عوائد الوزن المقررة بحيث ان يحصل كمال الدقة في  
ضبط ايرادات ذلك مع الاحتراز من تكليف احد  
بالقري والقواحي على الوزن بنواحيهم بمعرفة قبلي  
الميري وضع العوائد بدقو طلبه ورغبته وعدم وقوع  
ادنى ما يخل بالنظام والاوسار لاسيا وان جل القصد  
هو سيطرة الحقوق التي هي من شؤون الراحة العمومية  
ومن المعلوم ان اجراء الوزن من قواوم الحق بين البائع  
والشاري فلهذا لا بأس من انه في مدة موسم القطن  
يجوز لوزن النصف المذكور مواضع مخصوصة سية  
المراكز التي تختصوا اجراء عملية الوزن بها بحسب  
الرغبة وكل موضع يقترب به ماملون ذو لياقة من  
طرف الميري ولباينة معتمدة مشعرة خالية من  
السوايق ويلمع رخصتات ويكون ترتيبا على  
قدر لزوم كل جهة ويكون للقباية دفاتر مخصوصة  
لذلك حسب التوافق المرعية بالمديرية ويكون اجراء  
الوزن بالرغبة ومن يقرر قطن الى ذاك الموضع ورغب  
وزنه فيجري وزنه ويقيده سية دفتر القبلي بالبيانات  
انكالية بملاحظة الماملون ويؤخذ اجرة الوزن من  
البائع حسب المقرر بالتعريف واعطاء علم الوزن وما  
يحصّل من الاجرة على هذا الوجه يكون فصله  
للقباية الذين اجروا الوزن والنصف الآخر يرد الى  
خزينة الميري اول بول بالحواظ اللازمة جدا من

الاجراء بدون تاخير حتى لا تلوث اثمرة المقصودة  
— المسطر بينه فهو مسدود ما تحرر من طرنا لسعادة  
مدير الشؤون تصريحا عن تعيين مواضع لوزن الاطنان  
والبضاعة بالمرأى التي يستحسن اجراء الوزن بها  
بحسب الرغبة وذلك في مدة موسم القطن مع اجابة  
طلب من يرغب من التواصي والقرى توجه قباني من  
المقررين برخصتات لوزن بضاعته بعمله واخذ  
الاجرة وقيدتها بدقتر الميري مع المحاذرة من تكليف  
احد باجراء وزن شيء ودفع اجرته على غير رغبته  
لاخر ما به وزم الشرح عليه لسعادتك حتى اذا كان  
يوجد هناك رغبة بمديرية سعادتك للاجراء على هذه  
الكتابة براكها فحصل المبادرة سعة الاجراء على  
حسب الواضح بطور المديرية التولية المنسوخ صورته  
بينه ويرسل كشف ببيان المواقع والموانين

قباني — { صورة ما لفرن نظارة المالية للمدير يات  
عموما للمحافظات وصلة المفردة والعاطر  
العمرة في ٢٤ فبراير سنة ٨١ بخصوص صرف المظفر عن  
حصول رسوم دفاتر القباية بساتر جهات المحكية

قد علم ان بعض المدير يات بمتادة على تحصيل رسوم  
بتم دفاتر القباية عند صرفها اليهم لتقيد الاوزان فيها  
وحصل التفرغ من تكليفهم بتادية تلك الرسوم على ان  
تلك الدفاتر معدة لحفظ مال الميري وبما ان دفاتر  
القباية يداير في بلدية مصر وسكندرية جاري ختمها  
بدون تحصيل رسوم اعظم والمصلحة من شؤونها المساواة  
فذلك وربما للتفرض استعوب صرف النظر عن تحصيل  
الرسوم المذكورة بساتر جهات المحكية وقد صار النشر  
في تاريخه عموميا عن ذلك وهذا للموسمية واعمل بموجبه

قباني — ارسل صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٩

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على البوارش المتعلقة  
بمالية الوزن وعلى امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة  
٨٠ وعلى الراي المعطى في هذا الخصوص من مديري  
صندوق الدين العمومي وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر المالية وموافقة راي مجلس انتظار امرنا بالعمول  
(م) ١ اعتبارا من اول يناير سنة ٩٠ تصير حرة القباية  
حرة (م) ٢ تلقى من ابتداء التاريخ المذكور هواند  
القباية الجاري تحصيلها لجانب الميري (م) ٣ تلقى ايضا

الاعلام الوزن في الميري خاصة وبهاية كل يوم يتم  
على يكون الدقتر بتم الماون ومن لم يحضر القطن  
تعلقه الى ذلك الموضع لاجل مبيعه ووزنه تحت هذه  
الملاحظة لاجرح عليه وهذه العملية يكون اجراؤها  
بالمرأى المذكورة في مدة موسم القطن فقط ومن  
يريد ان يوزن بها بضاعته من غير القطن ايضا ويدفع  
الاجرة المقررة لا بأس وبعد التقاض موسم القطن  
يصير رفت الماونين من تلك المرأى وكل من يرغب  
بمنعها وزن قطن او بضاعة من اهالي وتجار تلك  
المرأى بجملة جمرة قباني من الذين يعلم برخصتات  
فيجاب لطلبه ويؤخذ منه الاجرة ويصور اثباتها في  
دفاتر الميري كما وانه سعة مدة الموسم او غير الموسم  
المذكور كل من يرغب من اهالي او تجار الترس  
والتواصي الى وزن اقطانه او بضاعته بجملة جمرة  
القباية الذين يقدم برخصتات ميرة فيجاب لذلك  
حسب نص المنشور الرقم ٢٥ يناير سنة ٨٠ السابق  
ايضاه وعلى كل مقتضى دوام اقتداد تلك الاعمال  
والفتيش على عملية الدفاتر وعلى عدد القباية وحصول  
التاكيد بعدم حصول وزن بسلد عطله او يد قبانية  
لم يكن يقدم برخصتات ومن ثبت تجار به من  
القباية على ذلك يجرى بما كنه بالتطبيق للقواعد  
المرجحة في ذلك ولهذا لزم تحريره لسعادتك للاجراء  
كأذ كر ودوام الافتقاد لضيظور بط الادارة وصيانة  
حقوق الميري ومكان الملاحظة على ان اجراء الوزن  
لا يكون الا برغبة من يريد الوزن ودوام التصدير  
من تكليف احد باجراء وزن شيء ودفع اجرته بدون  
رغبته ومع هذا يجرى كشف ببيان المرأى والماونين  
اللازم تعيينهم بها وقدر ما هيأهم بحسب حالة كل  
من المواقع المذكورة ويرسل لآلية واذا كان في اثناء  
الادارة يتراءى ان اي مركز ادارته لا تحتاج لوجود  
معاون وقباية به فلاجل عدم وجودهم بلا فائدة  
يجري رفت الماون ويحال اجراء عملية على احد  
المرأى القريبة من التواصي القريبة من المرأى الذي  
يتراءى عدم لزوم الوزن به والافتادة والرمخالات  
عدد مرسلة من قهقهه تحصيل رسوم قديمة الرخصالات  
انما حيث الوقت اذن والموسم قد حل فالامام مرة



مستول عن الامنة والبضائع التي يستلمها في عهده  
وطيه ان يعطي بها سندا يسمى سند الحمولة (م) ٣٧  
ويخلص القبولان بتعيين من يلزم للسفينة وانخاب  
ملاحها وغيرهم من الصرّين واستجارهم انما يجب  
عليه اجراء ذلك باتحاده مع ملاك اذا كان في محل  
سكنهم (م) ٣٨ يجب على القبولان ان يتخذ دقترا  
يسمى بويمة السفينة ويكون مخر الصكائف وموضوعا  
عليه علامة احد قضاء المحكمة وان لم يوجد قاض  
تفوض عليه العلامة من جهة الادارة ويكتب في  
الدقتر المذكور ما هوأت (اولا) حالة الزمن والرياح  
في كل يوم (ثانيا) سيد السفينة في كل يوم في حالتي  
السروة او البله (ثالثا) درجة العرض او الطول  
الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوما فيوما (رابعا)  
جميع الاطلاقات التي تحصل للسفينة والبضائع وامبارها  
(خامسا) يان جميع ما يهلك بمجاعة وما يقطع  
يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الامكان  
(سادسا) الطريق الذي اختار السير فيه مع يان  
اسباب الانحراف عنه سواء كان اختياريا او جوريا  
(سابعا) جميع ما صم عليه القبولان في اثناء السفر  
بمشاورة الضباط والرجال البحرّيين (ثامنا) اجازات  
الانصراف المطة للضباط والرجال البحرّية مع يان  
اسبابها (ثامنا) الايراد والمصرف المتعلقان بالسفينة  
والبضائع المحصورة وبالجمله يبين في ذلك الدقتر جميع  
ما يتعلق بالسفينة او حمولتها وجميع ما يجوز طلب  
حسابه او المطالبة به او المعارضة فيه (م) ٣٩ وفضلا  
عن البويمة المذكورة يجب على القبولان ان يتخذ في  
السفينة دقترا صغيرا مستوفيا للشرائط السالف ذكرها  
يعد بالخصوص لتبدي الاتراضات البحرّية فيعطى وجهه  
الانتظام (م) ٤٠ يجب على القبولان قبل اخذ الحمولة  
ان يحصل على الكشف على سفينته بمعرفة اهل خبرة  
يعتبرهم لذلك التامني الممين بالحكمة للامور الواقعية  
وان لم يوجد قاض فتعينهم جهة الادارة المحلية لمعرفة  
ما اذا كانت السفينة مستقلة على جميع ما يلزم لسيرها  
ام لا وصالحه للسفر ام لا ويسلم بقصر الكشف عليها  
لقبل كتاب المحكمة او لجهة الادارة وتصلى صورة صحيحة  
منه الى القبولان — ولا يجوز للقبولان ان يأخذ

تذكره السفر الابهام تقديمه محصر الكشف على السفينة  
ولو تقي ارباب الحمولة عن الكشف المذكور (م) ٤١  
ويجب ايضا على القبولان ان يكون عنده في السفينة  
(اولا) حجة ملكية السفينة او صورة منها صدق  
عليها بالابوجه القانونية (ثانيا) سند انتسابه الى  
دولته اعني البراءة المثبتة انه تحت علم الدولة المحلية  
المثابثة (ثالثا) دقترا باسمه ملاحي السفينة (رابعا)  
سندات حمولة السفينة وبشارطة الاجرة (خامسا)  
قائمة ييات الحمولات (سادسا) سندات دلع  
الجمارك او كفاليتها (سابعا) تذكرة الرخصة في  
السفر او البشاورتو البحرّية (ثامنا) تذكرة الصحة  
(ثامنا) نسخة من قانون التجارة البحرّية (م) ٤٢  
يجب على القبولان ان يكون في السفينة بنفسه من  
الوقت الذي يجدها انجدها فيه السفر الى وصوله لمورده  
ما مونة او مينا ما مونة واذا اقتضى الحال ان يرسو في  
ميناء لم يسبق انه رسا فيها لاهو ولا غيره من الملاحين  
ويوجد فيها رئيس البوغاز العارف بدخل المينا او  
الجدول او النهر وجب عليه ان يستعين به محسبا  
اجرته على مصاريف السفينة (م) ٤٣ اذا وقت من  
القبولان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المينة في  
الغنص مواد الساقفة يكون مسئولان جميع الحوادث  
لن له ملك في السفينة او سعة الحمولات (م) ٤٤  
ويكون القبولان مسئولان ايضا عما يحصل من  
الاطلاعات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون  
رضاه بالكاتبه من صاحبها (م) ٤٥ لا يسري حكم  
المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المملوكة  
بجانب الساحل (م) ٤٦ لا يبرأ القبولان من المسؤولية  
الا اذا أثبت حصول عوارض جبرية (م) ٤٧ لا يجوز  
للقبولان في محل إقامة ملاك السفينة او وكلائهم قطعها  
بدون اذن مخصوص منهم ولا شراء اشراف او حبال  
او غيرها للسفينة ولا اقتراض مبالغ لذلك على جسمها  
ولا تاجيرها (م) ٤٨ اذا اجرت السفينة برفاه الملاك  
وامتنع بعضهم عن اداء ما يخصه في المصاريف اللازمة  
لسفرها يجوز للقبولان في هذه الحالة بعد اربع وعشرين  
ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيهه وتحيث  
باداء ما يخصه ان يقتصر على حصة الممتنع المذكور

في ملكية السفينة فرضاً مجبراً على ذمته بإذن من المحكمة وإن لم توجد لها إذن من جهة الإدارة (م) ٤٩ إذا دعت الضرورة في أثناء السفر إلى قفلة أو شراء شرايع أو حبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الأشياء التي تقتضيها الضرورة وكانت الأحوال أو البعد عن محل إقامة ملاك السفينة أو المجموعات لا تمكن القبول من استئلائهم في ذلك فيد اثبات هذه الضرورة بمحض مضمي منه ومن عمد ملاحي السفينة وبعد استقصائه على إذن من المحكمة وإن لم توجد فمن جهة الإدارة وإن كان في بلد من البلاد الأجنبية فمن قفلة الدولة العلية وإن لم يوجد فمن حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض فرضاً مجبراً على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات إذا اقتضى الحال ذلك وإن لم يتيسر استقرض المبلغ كله أو يسه على هذا الوجه فله أن يرمي أو يبيع بالزيادة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت إليه الضرورة التي أثبتت — وعلى ملاك السفينة أو القبولان التأثب عنهم أحساب الثمن المضاع للقيمة الصر الجاري للبضائع التي من جنسها وتوابعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها إليه — ويجوز لمستاجر السفينة إذا كان واحداً أو للشاحنين إذا كانوا متعددين في الرأي أن يمتوا يبيع بضائعهم أو رهتها بأخراجها من السفينة ودفع الاجرة على قدر السفر الذي حصل وسيله حالة عدم رضاه بعض الشاحنين بذلك فمن أراد منهم اخراج بضائهم من السفينة يكون ملزماً بالاجرة الكاملة عليها (م) ٥٠ يجب على القبولان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من ميناء الدولة الثابتة العلية الكفافة في خليج البصرة أو بوساط العرب أو وسائل آسيا وأوروبا الرجوع إلى ميناء أخرى من ميناء الدولة العلية أن يرسل إلى ملاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب بمضاه منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اغتارها ومحتجاً على ذمة الملاك والمبالغ التي اقترضا وأما المترفين ومسأكتهم — وإذا حصل الشحن في الميناء المذكورة على ذمة مستاجر السفينة ومعرفة وكلائهم فلا يجب على القبولان في هذه الحالة أن يرسل إلى ملاكها أو وكلائهم القائمة ببيان

محمولاتها على حسب مفندات الشحن التي حررها وبيان المبالغ التي اقترضا مع بيان أسماء المترفين وأما سكتهم (م) ٥١ إذا اقتضى القبولان بلا ضرورة مبلغاً على جسم السفينة أو ذخائرهما أو ادباها أو رهن أو باع بضائع أو مؤونة أو درج في حساب خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسئولاً للملاك وملزوماً دون غيره بإدائه المبلغ المقرض أو ثمن الأشياء المرهونة أو المبيعة فضلاً عن إقامة الدعوى الجنائية عليه إن كان لما وجه (م) ٥٢ لا يجوز للقبولان أن يبيع السفينة بدون إذن مخصوص من ملاكها إلا إذا كانت غير سالحة للسفر وبثت بذلك بالأوجه القانونية فلان حصل البيع كان لافياً وكان القبولان ملزوماً بالتوضيحات — ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بمحض يمرره أهل خبرة جالسون الجين يمينهم رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد لجنة الإدارة وفي البلاد الأجنبية يمينهم قنصل الدولة العلية فإن لم يوجد قضاي البلد وهذا بدون إخلال بحق الأخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر — وإن لم ياذن الملاك بالبيع أو تعط تظلمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالوجه المتقدم بالزاد العمومي (م) ٥٣ يجب على كل قبولان استقدم لسفر أن تجمه والا كان ملزماً بجميع المصاريف والتوضيحات للملاك السفينة ولستاجريها (م) ٥٤ إذا سافر القبولان بالمشاركة في ربح المحمولات فلا يجوز له التماثل ولا الانحياز على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك (م) ٥٥ فإذا شحن القبولان بضائع على ذمته خاصة خلافاً لما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بمعكم من المحكمة بناء على طلبهم (م) ٥٦ لا يجوز للقبولان أن يترك سفينة في أثناء السفر بسبب أي خطر كان بدون رأي ضابطها ومعد ملاحيها فلذا تركها برأ يمين وجب عليه أن يخلصه من الأوراق المهمة مثل دفتر سير السفينة وسند الانحياز وحواظف حملاتها وتذكره السفر والتفقد وما يمكن اخذه من البضائع المشحونة التي يكون ثمنها أكثر من غيرها والا كان هو المشمول عن ذلك — وإذا هلك

الحق في اثبات عدم صحة ما ادعاه القبودان (م) ٦٣ لا يجوز القبودان في غير حالة الخطر المحقق ان يخرج من السفينة بضاعة ما قيل ان يقدم تقريراً بذلك والا تقام عليه دعوى جنائية (م) ٦٤ اذا فرغت مؤونة السفينة في أثناء السفر يسرع للقبودان بعد اخذ رأي عمد ملاحيه ان يجبر من عنده مؤونة عمولة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن اليه

قبودان — (ر) اجرة السفينة — سفينة (قتب ٧٧ — سند اختيار السفينة — سند شحونات —

سيكورتاه — مسافر — ملاح

قبودان (مستولته) — (ر) سفينة (قتب ٣٠ عزله) ٣٢ — ٣٣

قبول — (ر) بيع

قبول التلامذة في المدارس — (ر) معارف عمومية ٤ يولية سنة ٨٥

قبول البضائر التجارية — (ر) دترتجارية (قت ١٧

قبول الكيبيالات — (ر) كيبيالة (قت ١١٢ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٤

قبول جزء من قيمة كيبيالة — (ر) كيبيالة (قت ١٢٣

قبول الكيبيالة بالواسطة — (ر) كيبيالة ابتداء من (قت ١٢٥

قبو تخلفا — (ر) معاش ٧ الحجة سنة ١٣٠٠

قتل — (ر) تصديق ٨ ش سنة ٩٨ — توصيات

— لجنة محكمة شرعية غايه ذوا الحجة سنة ١٢٩٨ —

موارث (ش ٥٨٥ — نسب (ش ٣٣٨ —

اختصاص (لا ١٥٠ قانون العقوبات ٣ — جنابات

٢٠٧ — ٢٠٩ — مدة طويلة (فتج ٢٤٩ —

تقريب (فق ٣٣٦

قتل (توزيع عقاب القتل) — (ر) حكومية (فق ٧٠

الى ٧٢ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ الى ٨٤

قتل (لإلحاق الصعود الى المنزل ونحوه) — (ر)

جنابات ويخ (فق ٢٢٦

قتل الزوجة حال تلبسها بجنابة الزنا — (ر) جنابات

ويخ (فق ٢٢٧

قتل عساكر الضبط في حال تادية ونظيهم — (ر)

جنابات ويخ (فق ٢٢٨

الاشياء للفرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهري يكون القبودان غير مسئول عنها (م) ٥٧ يجب على القبودان في ظرف اربع وعشرين ساعة بعد وصوله الى الميناء المتصورة ان يحصل على وضع علامة على دفتر الزبوية من الحكام المينئين في اللدتين الاتيتين وان يقدم لهم تقريراً توضح له صورته مصدقاً عليها منهم — ويبين في ذلك التقرير سكان قباله وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذي اخذ السير به والاعطال التي حصلت له وعدم الانتظام الذي حصل في السفينة وجميع الاحوال المهمة التي صادفته في السفر (م) ٥٨ يقدم التقرير المذكور في مالكة الدولة الثمانية المليية الى رئيس المحكمة الاجنبية وان لم توجد غالى جهة الادارة الطبية وهي ترسله بدقن تاخير الى رئيس القرب محكمة البها — وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة (م) ٥٩ ويقدم القبودان تقريره في البلاد الاجنبية في فصل الدولة الثمانية المليية وان لم يوجد غالى الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك ويأخذ منه شهادة ميثا فيها وقت وصوله وقت قيامه واجناس مشحوناته وحالتها (م) ٦٠ اذا اضطر القبودان سبب التاء سفره الى ان يرسو في ميناء من مينات الدولة الطبية الثمانية او من مينات الدول الاجنبية وجب عليه ان يجبر حاكماً من الحكام المينئين في اللدتين السابقتين على حسب الاحوال باسباب الرسو (م) ٦١ اذا حصل للقبودان حرق وتخلص وحده او مع بعض الملاحين يجب عليه ان يتوجه بلا تاخير الى الحكام المذكورين اتفا على حسب الجهات والاحوال — ويقدم اليهم تقريره ويحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه ويأخذ صورة ذلك التقرير مصدقاً عليه (م) ٦٢ ويجب على الحاكم تحقيق صحة تقرير القبودان ان يشعوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب ان يمكن مع عدم الاعلال بالوجه القوت الاخرى — والتفارير التي لم يصر تحقيقها لا تتبل لبراءة القبودان ولا تعتبر في الحاكم الا اذا كان القبودان الذي حصل له الفرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها — وللإخصام



بالبلد أو بالدين. ولم يكونوا مولودين من أبها أبنا يذكر في الكتب قبل ولادهم ولا قبل الوصول إلى معرفة من أنفقهم بوجهه المبطل على قدر الاستكشاف. يجب على منافع البلاد أو الألمان أن يراجعوا دفاتر المولودين الموجودة بالجهة القاصية إليها وأما الأشخاص الذين أساءوا ليست مخرجة بها فيستعمل على سهم الشهرة وبالأصوات الخاصة (م) ٩ بقدره الكنت الحكي عنه على الوجه المتقدم ذكره بصورته بالملفات الأكار استطرافاً في البلد أو الدين مع تعيين نشره وأصله متى يكون في علم الجميع ثم يهرمه صورة وصية مخفية بجمع شيع البلد أو الدين وترسل في البلاد إلى ناظر القسم وفي المدن والمقاطعات يجهز لا بأخر ذلك عن ٨ توليد ورصد ورد هذا الكنت ناظر القسم والمقاطعات على كل منها أن يبادر بشره وأصله متى يكون حيوان القسم والمقاطعات يجهز على هؤلاء المولودين أن يراجعوا هذه صفة الكنتونات بواسطة جمع الاستعلامات التي يمكن اتصال عليها ولذا يلزم أخذ الاستعلامات الخاصة ومثل ما يراد بهم من التفتيشات والتفتيشات وكل هذا تحتسب عليهم ولا يملكون بغيره الباب السادس من هذا القانون وفي كل مديرية ومقاطعة أن يبادر لإجراء الاستكشاف المذكورة أعلاه بقاية المبطل ويكرر سؤالا بأنه أن لم يزل الجهة المطلوبة لتفتيش ما بهذا القانون (م) ١٠ تتفرع نظار الأقسام والمقاطعات من هذه الكنتونات في كل سنة على كل بلد أو من هذه الأقسام تكون مشتملة على أسما جميع الأتار الذين يملكون التفتيشات في المدن والأقاليم — بتدقيقاً بالبلد أو بالدين قاتلاً أولاً الأتار المولودين المولودين بالبلد أو بالدين وأولاً يكن الأقسام أو أوصياؤهم فاطمات بها ثانياً الأتار المولودين خارجياً من البلد أو عن الفتن واخترين عن القطر والقانون والجنونين متى كانت الأقسام أو أوصياؤهم فاطمات بالبلد والدين وكذا متى تكون الأقسام مفرين عن القطر وكاتب فاطمات بالبلد أو بالدين ثالثاً الأتار المولودين بالبلد أو بالدين وليس من أجداد المسلمين المتقدمين وبقية أهم مبدون في عمل آخر وبهذا على قائمة القرعة من جدول صور في درج اسمه في فواتر السجلات السابقة وهذه التفتيشات التي تكرر مرة واحدة ١٥ دهر بالأكثريتها لهما القسم أو بالمقاطعة والبلد والبلدات (م) ١١ تدعى القرعة بمرور القسم والمقاطعة في أوائل شهر يناير من كل سنة وبين يوم إجازتها بصرف المدير والمقاطعات وعلى المدير أن يفتش به نظار الأقسام من قبل كل جهة أيام بالأقل — وبذلك فوسيون القرعة أولاً من أحد الضباط النظام بمبنى بمقره نظار الجماعية ثانياً من وكل المديرية أو بالمقاطعة أو من معاونيه من طرف المدير أو بالمقاطعات ثانياً من قاضي أو من معي أو من ناظر القسم خاصاً من منافع بلاد القسم أو من منافع الألمان سادساً من اثنين من عمد القسم أو المدينة يختار بالقرعة سابعاً من الرؤساء أو رؤسائهم بالبلد أو المدن التي فيها أعالي من جهة أخرى غير ذلك الإسلام ثانياً من قسم الحكم ويكون له رأي استشاري — القرعة بصرف أميراً أو ملكاً (م) ١٢ جميع

بمبنى حسن نظام العسكرية بحرية كانت أو مرية وحيث أن من الحروب وضع قانون حكم خال يكون استكشاف كل جهة ودخول الأتار في الخدمة العسكرية وضع الفهم بها على جهة محظية أبداً على أناس ناظر حيوان جهادية حكومتها وموافقة رأي مجلس النظار أسرياً أو أي

### (الباب الأول - أحكام عمومية)

(م) ١ كل مصري مكلف حصصاً بالخدمة العسكرية على معنى هذا القانون بدون تميز لجنس أو لاجتماعه وصفه (م) ٢ تأليف مقدار ما يلزم من الأساكير بغير كفاية تحت السلاح وردية يكون من الأشخاص صحتهم الجسم ومن سن عشرين إلى خمس وثلاثين سنة في حسب الطريقة المينة بهذا القانون (م) ٣ يكون عهد الأتار البالغ منهم عشرين سنة بدار الأساكير البرية والبرية بموجب القرعة كما أن ترز بهم في صوب العسكرية يكون كذلك (م) ٤ تقدمت بالخدمة العسكرية في الوجهة الأولى أولاً تحت السلاح سنوات ٤ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٦ للبرية والمضاربة ثانياً رديف سنوات ٥ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٦ للبرية والمضاربة ثالثاً رديف سنوات ٥ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٦ للبرية والمضاربة رابعاً رديف سنوات ٤ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٥ للبرية والمضاربة خامساً رديف سنوات ٣ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٤ للبرية والمضاربة سادساً رديف سنوات ٢ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٣ للبرية والمضاربة سابعاً رديف سنوات ١ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٢ للبرية والمضاربة ثامناً رديف سنوات ٠ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ١ للبرية والمضاربة عاشر رديف سنوات ٠ للبياد والطوبجية والبرية وسنوات ٠ للبرية والمضاربة

### (الباب الثاني - في القرعة)

(م) ١ القرعة الأصلية من القرعة مرتين الطريقة التي بها يطلب بوجه الشدة الأتار السلي الجسم البالغ منهم عشرين سنة للدخول تحت السلاح وتقبل القرعة على معنى كلف تصادى بمرور بمرور منافع البلاد والألمان تحت مسيرتهم بالطريقة المنصوص بها في القانون (م) ٢ كل سنة تكرر منافع البلاد والألمان كذا عن الأتار البالغ منهم عشرين سنة في تمام الجاهز بحيث يكون الكنت المذكور جاهزاً قبل أول يوم من شهر توليد ويحسم هذا الكنت أولاً ثلاثة أسما على الوجه التالي القائمة الأولى بقرعة على أسما وأتار الأتار المولودين الفاطمات بالبلد أو بالدين مع ترخيص صلاحيته وأسماء إياهم (القائمة الثاني) يختار على أسما الأتار المولودين بالبلد أو بالدين وليسوا فاطمات بها مع أصلاً جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها الخاصة بكل سكان وصلاحيته (القائمة الثالث) بقرعة على أسما الأتار الفاطمات



## ملومات

قبل ناظر الجهادية (خاسا) من حكم جهادي يتعين من طرف ناظر الجهادية (سادسا) من حكم بالشي المديرية أو البلدية - وولاية هذا المجلس تكون لمن يتعين لتلك معرفة ناظر الجهادية إلا أن كانت رتبة المدير أو المحافظ أعلى من رتبته ففي هذه الحالة تكون الرئاسة للمدير أو المحافظ وأعضاء المجلس يصدر تعيينهم في الوقت اللازم بحيث أن حضورهم في مركز المديرية أو المحافظة يصادف نهو أعمال القرعة - والناظر الرئيس عند وصوله للجهة يتسلم من رئيس القومسيونات تقديم قوائم القرعة كما هو مذكور بمادة ١٣ ثم يجري مضاهيتها بمسؤولته على القوائم الموجودة في عسكري المديرية ويؤخذ بيان بالقرعوات التي تظهر لاجل قطع الحكم فيما يخص الواقعة وأعمال مجلس المراجعة يصير اجراؤها في كل قسم من المديريات وفي كل محافظة من المحافظات والرئيس يتعذر عن يوم حضور المجلس بكل قسم قبل هذا اليوم بمدة أيام لا تقل (٤) ١٦ في اليوم للمعين يتوجه المجلس إلى ديوان مركز القسم أو المحافظة ويتنضم إليه (أولا) ناظر القسم (ثانيا) القاضي والروءساء الروحانيون (ثالثا) حكم القسم (رابعا) أربعة من عمد القسم أو البلدية يتعين بالقرعة وعند ما يتشكل المجلس بهذه الأكيهة يعلن الرئيس بانتحاب الجلسة والمداولة تكون فيه بإغلبية الآراء وفي حالة الانقسام يكون رأي الرئيس هو المرجح وتكون الجلسات علنا (م) ١٧ أعمال مجلس المراجعة تكون عن كل بلد أو من أبنائه بالإصمافاة ويطلب الرئيس من شيخ البلد أو الولد من فائمة القرعة التي أقرها القومسيون (راجع مادة ١٣) ومن بعد مضاهيتها على الفائمة التي معه يجري تلاوتها ويسأل من هناك تشكيكات متعني عرضها لا فإن كان هناك تشكيكات فانه يقبدها بالتصريح قيد رأي المجلس عنها إلا انه لا يتبرشها فيما قرره قوميون القرعة - ثم يشجع على طلب الأشخاص المقيده اسماءهم الذين ينبغي لهم أن يصفروا بالتصريح ويكون ذلك في النده من مرة أفا بعدها ويجري الكشف على كل من تفر بمعرفة الحكا وبشي وجد سلم الجسم يتأثر أمام اسمه بذلك وان وجد غير لائق للخدمة فيتأثر أيضا أمام اسمه بشفقة غير لائق

القومسيون في اليوم المعين للقرعة بمركز القسم أو المحافظة تحت رئاسة القاضي المتدوب من قبل ناظر الجهادية والرئيس المذكور يطلب تقدم كشوفات الضخاد المقررة بمعرفة مشايخ البلاد أو الأتباع وكذا قوائم القرعة المقررة بمعرفة ناظر القسم أو المحافظ ومن بعد مضاهيتها ومراجعتها بمعرفة القومسيون يصير للقرع في ناهل القرعة شفقة لاجتماع ائمة الخافعة عشر (م) ١٨ عمل القرعة بالمركز عن كل بلد أو من ويكون البلد - بلا بعد مضاهية من مركز القسم أو المحافظة وبعد تلاوة فاتحة قرعة البلد أو الولد من قبل رئيس القومسيون حل هناك تفكيكات أم لا فإن وجدت بسمها القومسيون وتفكيك لها بإغلبية الآراء - جهال استعاد الجلسة فإن كانت التفكيكات تتصل بالمعريف حكم القسم أن يعطى رايه فيها وبعد ذلك يامر الولد استعمل في الغالب والفقير للفقير من القرعة سواء كان في الدام المأخوذ أو في الدين المأخوذ وبعد ذلك يحد رئيس القومسيون مقدار من الدرهم التي يكون أجره فمعرفة ناظر الجهادية وطحا هم الدينان وتاثيره خلف في كل سنة وبعد أن بعد مضاهيتها بغير الاقرار المتبند وبعد التمر الأول المخصص للدين استعمل في التماثيل والفقير المصدرة وما استمر في الفائمة لتصلهم كذا ذكر أصلا ثم تطوى القرع على نسق واحد وتوضع في آية أو في كيس ويضمها يدهي الرئيس بالآراء فيصير من يردى بأهه بيه أو يركل عنه لحص مرة ليد في الحال أمام اسم والرئيس يسأل الشخص الذي يجب لمره أن كان حنده ما يديه من أوجه الاستعانة أو الخافعة وتكتب أجاهه قرين اسمه وبسم العمل في سحب القرعة على هذه الأكيهة إلى تالم أفعالها ويحجب مشايخ البلاد أو الأتباع قرع من لم يصفروا فناء اسمه وكل شخص يخطأ على الدرهم التي يسحب في القرعة وبعد أفعالها سحب القرعة يامر الرئيس بغير فائمة بغير مشفلة وتوضع أمام كل اسم المهرطات التي قصه وتضرم من هذه الفائمة لاث لسح لهم باعنا من راب القومسيون أجاهها تصلى تسع الدنا والذين يملن صورتها والذين يرسلها الرئيس إلى علم عسكري بالمديرية ويخط الفائمة بطرح مع بغير جرة القومسيون لفسلها فيما بعد ذلك الناظر الأكبر رئيس مجلس المراجعة الذي يأتي بالكلام عليه في الباب الثالث

## ( الباب الثالث - في مجالس المراجعة )

(م) ١٩ يتشكل بكل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يتخذ في كل سنة من ابتداء ٣٠ يناير لغاية ١٥ فبراير بإشارة إمامه طبعا كما هو مذكور بهذا القانون (م) ٢٠ يتركب مجلس المراجعة (أولا) من أحد القاضيان الكرام ومن امير الاي يتعين بمعرفة ناظر الجهادية (ثانيا) من المدير أو المحافظ (ثالثا) من قاضي أو من مفتي المديرية أو البلدية (رابعا) من اثنين ضباط اسعدها من القاضيان العظام يتعينان من

بالنسبة للعامة المسكية او لب في القامة (م) ٢٢ تكون قرارات مجلس المراجعة قطعية ولا يمكن الطعن فيها الا لدى ناظر الجهادية بسبب مخالفة للقانون

**الباب الرابع - في توزيع الانوار المخصصة للصكرية (وهو الثمرة)**

(م) ٢٣ مقدار الانوار المخصصة للصكرية في كل سنة (اي الثمرة السنوية) ينقسم الى قسمين على حسب احتياجات الخدمة العسكرية فالقسم الاول يحتوي على اصغر النمر من الواردة بالقائمة المحررة بمعرفة مجلس المراجعة وارباب هولاء النمر يتفقون في الحال ضمن المسار الذين تمت السلاح - وانظر القسم الثاني يقيمون في بلادهم تحت طلب ناظر الجهادية الذي له ان يطلبتهم كلهم او بعضهم على حسب احتياجات الخدمة العسكرية (م) ٢٤ متى عين ناظر الجهادية التقدر اللازم من كل مائة من الانوار المخصصة لتكوين القسم الاول المتقدم ذكره يشر بذلك الخرافة العسكرية المديرية والحفاظات وعلى تلك الاعلام ان تنور لظفار الاقسام واماموري الامان كشوفات اسماها الانوار المطلوبة مرلوقة باعلام طلب لم بيت في حل الطلب لكل ثمر اليوم والساعة المفتحي حضوره فيها بمرکز المديرية او المحافظة - ويجب حينئذ على كل فم من الاعلام العسكرية المذكورة بكل مديرية او محافظة ان يقيد في دفاتر اسماها جميع الانوار المحرورين على حسب اكنية التي يرشد عنها ناظر الجهادية ويحيل كل قسم من القسمين على حدة ثم يرسل القلم المذكور الى اثار القسم الثاني التذاكر القامة على قيد المذكرات العسكرية وتوحيق فيها جميع البيانات المتعلقة باحوالهم (م) ٢٥ عند حلول الوقت المعين لتسفير الانوار الذين صار جميعهم يفت ناظر الجهادية احد الضابطان الكرام او الضابط لكل مديرية او محافظة مع من يازم من الضابط والصفي ضابطا لتيوجهوا الى مركز المديرية او المحافظة لتوزيع الانوار على انواع الاسلحة او الخدمات العسكرية على حسب تعليمات ناظر الجهادية - ويجوز وصول الضابط المسمى اليه يستفسر قائمة الانوار للمكون منهم القسم الاول الذي ذكره ويتحقق من حصول استوفاء الاجراءات بواسطة مراجعة

ثم يحكم المجلس في اسباب الاقالة التي يستعملها الفرع بالتطبيق لما هو مودون بهذا القانون وقرار المجلس يكتب امام اسمه مع ذكر الاسباب الموجبة لقبول هذه الاقالة او رفقها ويستمر العمل على هذا المذوال حتى تنتهي القائمة واذا طرأ على المجلس شيء اثناء اشتغاله باعماله بعض احوال لا يمكنه الحكم فيها بحال افتقد الجلسة لعدم وجود استعلامات كالية فله ان يؤخر الحكم فيها حتى تنتهي العمليات كما هو مذكور في مادة ١٨ - ومنى انتهت عمليات المراجعة عن اي بلد او قنن فتقرر قائمة بالانوار بمررة متصلة تنقسم الى ثلاثة اقسام - (القسم الاول) يختص به على اسماها وفرقة الانوار السليبي الجسم الذين لم يستعملوا على المفااة - (القسم الثاني) يختص على اسماها وفرقة الانوار المستثنين - (القسم الثالث) يختص على اسماها وفرقة الانوار سليبي الجسم الذين استعملوا على المفااة او الاقالة مع توضيح الاسباب التي اوجبت استثناءها وما فاتهم - ويحور من هذه القائمة تختار يفت عليهم امن جميع اعضاء المجلس احداها يرسلها الرئيس الى ناظر الجهادية مع القائمة المحررة بمعرفة قوسيين القرعة والثانية تختار بقرعة عسكرية المديرية او المحافظة ومنى انتهت المراجعة عن جميع بلاد القسم ينتقل المجلس الى قسم اخر ويسل فيه مثل ذلك وهكذا (م) ١٨ بعد ان يتم مجلس المراجعة لاشغاله بقرعة اربعة ايام في مركز المديرية او المحافظة لاجل قطع الحكم في المواد المؤقولة (م) ١٩ كل ثمر درج اسمه في قائمة القرعة ولم يصدر بنسبه امام مجلس المراجعة التمهيد بالقسم او اثنين التابع له يصدر تعيينه ضمن القسم الاول من النقص العسكرية اعني من الانوار المفتحي الحاقهم بالمسكينة حالما كانت ثمره قرعة ما لم يثبت ان ضاها كان لغيره يقول (م) ٢٠ الضابط الاكبر المعين من نظارة الجهادية عند انتهاء اشتغاله يرسل للديوان تقريراً مفصلاً عن اعمال المجلس ويذكر فيه للديوان اولاب الوظائف وغيرهم الذين لم يزدوا الواجبات المفروضة عليهم بهذا القانون (م) ٢١ يعمل بمعرفة ناظر الجهادية لاختصاص ادارة حموية يتوحيق فيها الاحوال الموجبة لمفااة الفرع من العسكرية

## ملومات

الدفاتر وغيرها من الاوراق الخدمية الموجودة بمقر عسكرية — وفي اليوم المعلن يطلب احضار الانصار ويوزعهم على الخدمات التي تخصص لهم على مقتضى التعليمات التي تصدره ويؤشر على ظهر الاشعار لكل المعلن له الشرف وعلى كل عسكري ان يقيد ذلك بطرفه .. وبانتهاء التوزيع يصدر ارسال الانصار الى الجهات المدين لها تحت ملاحظة ضباط وصف ضباط — والضابط الموصى اليه يحمر الى ناظر الجهادية كشفا باسماء الانصار مع بيان الجهات المدين لها (م) ٢٦ كل من لم يحضر من بعد الاخبار بالوجه الرسمي من الانصار في يوم طلبه يمد بمنزلة فرار ويسير بمحاكمة وعقابه على ذلك بحسب القانون

(الباب الخامس)

(في الاستسقاء والمعاملة وفي الخدمة القصرة المدة وفي التعويل في العسكرية تحت شرط)

(م) ٢٧ يستثنى من الخدمات العسكرية ارباب المعاهدات التي تخضع من الخدمة تحت السلاح وعن كل خدمة بالسكينة (م) ٢٨ يعني من خدمة العسكرية جميع العلماء والدرسين بالجامع الازهر او غيره من اي بلدة كانت بالقطر المصري سواء كانوا يدين من المدرس او غيره يعني ايضا من الخدمة العسكرية جميع الطلبة المشغولين بطلب العلم الشريف بالجامع الازهر او غيره سواء كان يحضر للخدمة او ينيها من البلاد التابعة للقطر المصري بشرط ان يستمر مشغلا بطلب العلم بلا حرفة سواء مدة خدمة العسكرية وبطل ذلك يقتضي الشهادات التي توجد بأيديهم من جهة مشيئة الجامع الازهر بناء على التحقيقات التي تقدم الى جهة المشيئة المذكورة — يعني كذلك من خدمة العسكرية جميع الفقهاء الحافظين القرآن الشريف بشرط اخلاص انكارات والحرف وكذا جميع الائمة والخطباء والمؤذنين بالمساجد والروايات المتضمنين لذلك وبطل ذلك من الشهادات التي توجد بأيديهم من ديوان عموم الانفاق او فروعه (م) ٢٩ يستثنى من العسكرية الخدمة الخامة بالحفرة الخديوية (م) ٣٠ يعني من العسكرية متوطنو القناصل والسفيرة حسب قانون الباب العالي

الصادر في سنة ١٨٦٣ (م) ٣١ يعني من الخدمة العسكرية جميع الرؤساء والوزراء اعني البلاطكة وروساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والتمامة والقسيسين وكذلك التماسه الموجودين بالدار البطريركية وبكائس الخروسة داخلا بالقاهرة وخارجها عنها والموجودين بالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري جميعه بالجهات البحرية والقبلية — يعني من خدمة العسكرية جميع معالي المكاتب وعرفاتهم المفوضين لتسلم الاضيال الشريف والديانة المسيحية بمصر والمدن والبلاد والقرى والقطر المصري وكذلك خدمة انكائس والاديرة المعروطين بالمدن والقرى والتقدمية وكذلك جميع الرهبان الذين بأيديهم شهادات من رؤساء اديرتهم وعليها تصديق من الدار البطريركية الصومية — ويعني من الخدمة العسكرية جميع التلاميذ الذين ليس لهم حرفة سوى طلب العلوم الدينية المسيحية باماكن التعليم الديني بمصر مصر داخلا وخارجها والمدن والبلاد والقرى والقطر المصري ويكون معاقبتهم من الخدمة العسكرية يقتضي الشهادات التي توجد بأيديهم من الدار البطريركية بناء على التحقيقات التي تقدم اليها من اماكن التسليم الديني (م) ٣٢ يعني من الخدمات العسكرية في زمن السلم (اولا) اكبر الاساقفة لاتي الاب (ثانيا) الابن الوحيد او اكبر الابناء وعند عدم وجود ابناء فابن الابن الوحيد او اكبر ابناء الابناء لامرأة يكون تولى عنها زوجها او ثبت غيابه عنها ثبوتاً شرعياً (وهي الام او الجدة) او لاب اعمى او يكون بلغ الستين (وهو الاب والجد) — وفي الاحوال المتروكة عنها في الجارتين السابقتين اذا كان الاخ الاكبر اعمى او معاقا بساعة اخرى لا دواء لها جلسته طويلا عن السعي على معاشه يعني اخوه الذي يليه في السن (ثالثا) اكبر الاخوين المطلقين للقرعة في آن واحد ان وجدوا غيرها لاساقفة الخدمة العسكرية (رابعا) من يكون له اخ تحت السلاح (خامسا) من مات اخوه وهو تحت السلاح او صار الاستغناء عن سائر تقاعده بسبب جروح اصابته وهو في اثناء تاديه الخدمة او لمات اعتزته وهو بالمسكينة البرية او البحرية —

ولا تسمى المفااة السجج بها بموجب الوجه الرابع  
واغلاس المذكورين اهلاء الا على واحد في حالة  
واحدة من قبيل ما سبق توضيحه غير ان المفااة تجري  
ايضا في حق المالة الواحدة كذا وجدت الحقوق  
المذكورة - التف الذي يكون حصل سهو في طلبه  
ولم يفسر نفسه او من يتوب عنه لاقتراع الثرة التي  
هو منها لاحق له في طلب منزلة المفااة المقررة بهذه  
المادة اذا كانت اصباها حدثت بعد تحرير القوائم -  
ولاجل ان يكون الموجبات المفااة المذكورة موقع يلزم  
ان تكون حاصلة في يوم اجتماع مجلس المراجعة للنظر  
في هذه الاسباب - ومع ذلك فان اشخص المتفق  
بالسكزية بطريق القرعة او المتطوع بالدخول فيها  
ان صار اكبر اخوته بتي الاب او صار ابنا وسيدا  
او اكبر الابناء او صار هند صم وجوه الاين اين اين  
وحيدا او اكبر ابناء اين ارملة او زوجة ثبت غياب  
زوجها عنها او اين اعى يطل سيله من الخدمة  
للاالة يله تحت الطلب يقطع النظر عن الملة التي  
تكون باقية عليه منها سواء كان ذلك من بعد صدور  
قرار مجلس المراجعة او من بعد اول يوليه او من بعد  
الحاقه بجمعة السكزية الا ان يكون بواسطة وجوده  
تحت السلاح استحصل على معافاة اخ اصغر منه يكون  
على قيد الحياة - وحق المفااة هذا يطاه العسكري  
الذي يسب وفاة اخ له يكون صار اكبر الابناء او  
اكبر ابناء لاه رجل بلغ الستين (م) ٣٣ يضى من  
ان يكون تحت السلاح في زمن الصل طلبة العلم في  
مجلات التدريس العمومية الاسلامية الذين  
يحصنون الاجابة في الامتحانات التي يتولاها قوسيون  
معين من طرف ناظر الجهادية بمنفى جدول محرو  
ومشور بمرته بشرط عدم الانقطاع عن طلب العلم  
بالمجلات المذكورة مدة الثمان سنين المقتنة للقرعة  
السكزية (م) ٣٤ يضى ايضا من السكزية الثلاثة  
المشتغلون بمطالعة العلوم الدينية في الديورة والمدارس  
التابعة للديانات الاخر الذين يحصنون الاجابة في  
الامتحانات التي يؤدونها امام قوسيون معين من  
طرف ناظر الجهادية بمنفى جدول محرو ومشور  
بمرته (م) ٣٥ فضلا عن احوال المفااة المتعلم ذكرها

يجوز لناظر الجهادية بناء على طلب مجلس المراجعة  
ان يعي من الخدمات السكزية في زمن الصل اربعة  
في المائة من الانتار السلمي الجسم ممن يكونون ثائين  
بادارة معاش مالا لهم (م) ٣٦ تلامذة المدارس  
الحرية متمرنها تحت السلاح مدة اقامتهم بها وهذا  
لا يسري في حق تلامذة مدارس اولاد السأك  
- واما تلامذة المدارس الحرية الذين لم يجيبوا في  
الامتحان الانتها في التفرج من تلك المدارس ليدخلون  
تحت حكم ثرة منهم مع احساب الستين الماضية  
لم بالمدارس الحرية من الملة المقررة بهذا القانون  
(م) ٣٧ يضى من الخدمات السكزية تلامذة  
المدارس العالية والتلامذة الذين يرسلون الى اوربا  
(الباب السادس - في الجنبايات والعقوبة عليها)  
(م) ٣٨ كل من استعمل طرق الفش والتحايل لسقوط  
اسم من جدول الانتار المتفق جميعا او من قوائم  
القرعة يجري احالته على مجالس السكزية وبجاراته  
على حسب جسامة الجثة واما الانتار الذين يكونون  
صار طلبهم وبواسطة طرق خفية يكونوا امتنوا عن  
الحضور امام مجلس المراجعة والذين تحصلوا على امتياز  
الاستثناء او المفااة من احد مجالس المراجعة بواسطة  
طرق خفية وكذا المرتكبين لمثل هذه الجنبايات او  
المشركون فيها فكل هؤلاء يعاقبون بالمجلس مدة  
سنة ثم يعفون بالسكزية بدون قرعة ليكونوا تحت  
السلاح مدة سبع سنين - اذا ثبت ان شخصا اتلف  
عضوا من اعضائه بقصد اقص من الخدمات  
السكزية فيصير قيده في السكزية بدون قرعة  
ويكث بالسكزية تحت السلاح مدة سبع سنين  
ويطالب المرتكبون لهذه الجنبايات او المشركون فيها  
بهذا العقاب (م) ٣٩ يجب على كل محافظ ومدير  
ووكيل محافظة ووكيل مديرية وكل متولف  
بالمديرية ان يساعد بما في امكانه على تنفيذ هذا  
القانون ومن اعمل او اخل من هؤلاء المتولف هذا  
او المستفدين الملكية فيما يخص بهذا القانون تصير  
عاقبة مجالس السكزية

#### (الباب السابع)

(في طلب الدعول بالسكزية تعريه وفهده)

## ملحقات

(م) ٤٠ كل مصري المدرج اسمه في القسم الأول أو الثاني من القوائم الخاصة للمصرية ولو كان معاقين الخدمة العسكرية يتخضع نص هذا القانون بحكمه لطلب الدخول في العسكرية لمدة محدودة بشرط أن يكون لا يقل عن الخدمة العسكرية وأن يكون سنة ٣٣ - سنة كاملة (م) ٤١ كل صف ضابط أو عسكري أو في مدته خدمته المقررة بالمصرية أو كان من ضمن الرديف والتحق بتحديد الاستمرار بالمصرية فانه يجب لذلك إذا استمرت لياقته للخدمة بصف العسكرية الذي يكون اختاره طول المدة المدة لخدمة المقتضى للمصرية وعند الدخول في الخدمة يدعى له الرتبة التي فوق رتبته مكافئة له على تحديد طلب دخوله في العسكرية إن كان لا يقل لاداء وظائف الرتبة الجديدة - وإن كان غير لائق فيستعمل على ما يحدده خمسة وعشرين في المائة مكافئة له على تحديد طلب دخوله بالمصرية كذلك - وذلك يسري حكمه في حق صف ضباط وقادير البحرية

## ( الباب الثامن - احكام خصوصية )

(م) ٤٢ عند اعلان ونشر هذا القانون يشكل بظنارة الجهادية قلم تخصص لعمليه جمع القوائم العسكرية وتلقيته ادارة كل ما يخص بجمع القوائم وبمبادرة تنفيذ هذا القانون (م) ٤٣ يشكل في كل محافظة وسيله كل مديرية قلم عسكري مركب من كتبة بالذات اللازمة لتفيذ عمليات الدخول في العسكرية بكافة جهات المحافظة او المديرية على حسب هذا القانون ونظر الجهادية بين لكل من القادير العسكرية وليس من الضباط الكرام يتأهل بالاطاعة لعمليات جمع القوائم التي يصير اجراءها بالمحافظة او المديرية - هذا القلم يصير ترتيبه بمقررة الجهادية وعليه اجراء تنفيذ الاوامر التي تصدر اليه من النظارة المشار اليها ومن المحافظ او المدير ليا يخص كلا منها (م) ٤٤ الأشخاص المدعوون من الرديف يطلبون سنة كل سنة لتدريبهم على التكتيكات العسكرية وسرا كرتيهم تامين بالوجه الاثنى بمرافقة المائدة التي بين محلات توطئهم وبين المراكز المذكورة - ومدة التعليم بالسلاح لا تتجاوز شهرين من كل سنة

- والمصاريف اللازمة لانتقال القوائم الرديف ذهاباً واياباً تكون على طرف نظارة الجهادية - والقوائم الرديف مدة وجودهم تحت السلاح تكون اسبوعين في المالحات والتجيبات كاسوة القوائم العسكرية المنتظمة (م) ٤٥ تصب من مدة الخدمة مدة الاجازات التي يصرح بها المساك الموجودين تحت السلاح سواء كانت لاسباب صحية على مقتضى شهادة احد حكاه الجهادية او كانت بالذرعى مطابق لقوانين العسكرية ( الباب التاسع - احكام واقعية )

(م) ٤٦ يجري العمل بمقتضى هذا القانون بعد ثلاثة شهور من يوم نشره - وعلى المحافظين والمديرين ان يارسوا مشايخ البلاد والاشراف بقرير كشوفات تعداد باسماء الأشخاص القاطنين بالبلدة او الشمن البالغ سنهم من عشرين الى الثين وثلاثين سنة بمرافقة ما هو مدون بمادة ٨ من الباب الثاني (م) ٤٧ متى انتهت عمليات قرعة ومراجعة وقيام اقرار الطيبة التي يبلغ منها عشرين سنة في سنة ١٨٨٠ ( اي في شهر يناير سنة ١٨٨١ ) يصير الشروع في قرعة ومراجعة الثلاث طبقات السابقة عليها اي القوائم البالغ عمرهم ٢١ و ٢٢ و ٢٣ سنة ويجري العمل في ذلك بمرافقة ما هو مدون بهذا القانون - والمساك الموجودين الآن تحت السلاح الاقتراع مع القوائم المستهدفة كل منهم على حسب طبقة ومن خصوص القوائم الذين بلغوا سن ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ فلا يجربون القرعة انما يصير عرضهم على مجلس المراجعة لينظر في موجهات المصادرة التي يبدونها له (م) ٤٨ لاجل سهولة ترتيب العسكرية من جديد يرخص لثانير الجهادية ان ياتي تحت السلاح المساك الموجودين الآن من الطبقات اللازمة لتكوين القادير المقررة لحمل السلاح مما كانت قرعتهم (م) ٤٩ في سنة ١٨٨١ من الاقتضاء تكون مجموع المساك اللازمة لحمل السلاح اتماماً لما هو مدون بهذا القانون (م) ٥٠ الاحكام المقررة بمادة ٤٩ السابقة لا يكون لما اذق مفقود فيها هو مقرر بخصوص المتطوعين وتجهيد طلب استمرار الإقامة بالمصرية (م) ٥١ الرديف والعسكرية الوطنية يصير ترتيبها في القاد سنة ٨١

خوسية (م) ٤ الاعمال المكلفة بالمحافظة والمديرية فيها يتعلق بالامور العسكرية تكون من خصائص هذا القلم اما ما يتعلق بالمواد الشخصية حقوقية كانت او جنائية بين الصاكرا والاعالي فلا مدخل لهذا القلم فيها (م) ٥ في كل شهر يرسل القلم لنظارة الجهادية تقريرا يبين فيه احواله وحالة سيرها وطحوطاته فيها وما يراه لازما لتحصين الحمل وتقديمه

### ( اجراءات عمومية تتعلق بالاقلام المذكورة )

(م) ٦ اول شي يجب على قلم العسكرية ان يطلب من مشايخ البلاد ونظار الاقسام ومأموري المراكز والامتنان تجهيز واستيلاء الكشوفة والقوائم المخصوص عنها بالاديين ( ٨ و ١٠ ) من قانون القرعة بحيث تكون ثلثة وواحدة في المواعيد المحددة لها وعلى القلم المذكور ان يشرح نظارة الجهادية بانقضاء تلك الكشوفة والقوائم في مواعيدها فان ظهر له تاخير فيها يكرر الطلب والاستعمال حتى تتم على الوجه المشرى (م) ٧ الاقرار باليقين سنة العشرين سنة يكون يقدم بدفاتر القلم بموجب قوائم القرعة التي ترد اليه من مجلس المراجعة مستوفاة كص المادة (١٧) من قانون القرعة والتاثيرات المتفرقة الواقعة على اسمهم والقوائم المذكورة كذلك يصير اياها بالانترامام اسمائهم (م) ٨ قوائم القرعة التي ترد للقلم من مجلس المراجعة يحمل لها نمرة متسلسلة فاول قائمة ترد اليه عن اي بلد او نمرة بدمرة واحدوما بعدها بدمرة اثنين وعلم جرا وصورة هذه القوائم ترسل لنظارة الجهادية باشارة الاحكام عليها من رئيس القلم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ ورود القوائم اليه من المجلس المذكور وكل مكتابة ترد للجهاديه عن اسماء ما يتعلق بهذه القوائم او بما تشتمل عليه من الاسماء يذكر فيها نمرة القائمة المرتبطة بها تلك المكتابة (م) ٩ اقرار القرعة المتداولين بالدفاتر بعد توزيعهم على الادارات العسكرية وانواع الاسلحة بجمرة من ضمن في كل سنة من قبل نظارة الجهادية من القضاة الكرام او العظام على الوجه المذكور بالمادة (٢٥) من قانون القرعة يصير التأثير على اسمائهم بالدفاتر ببيان الجهات الموزعين عليها ويرسل القلم لنظارة الجهادية كشفا باسمائهم واقابهم وضامتهم وبلاحدوم وجهات

على حسب القوائم والاورام المتبعة في ترتيب الصاكرا الذين تحت السلاح (م) ١٠ كل ما وجد مخالفا لهذا القانون من اي قانون او نص منه او من عرف او عادة يعتبر لائقا لا مفعول له - على فائز الجهادية والبحرية والداخلية والاولاف تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

### قرعة عسكرية - { منشور صادر من الداخلية في ١٩ ج ١ سنة ١٣٢٨ }

نظارة الجهادية بشت افادة مؤرخة ١٢ الجاري نمرة ٩٦ محصيا انه بناء على ما نص بالمادت الثالثة والاربين من قانون القرعة العسكرية عن تشكيل اقالام عسكرية في المديرية والمخالفات تكون مركبة من كشبة بالدفاتر اللازمة لقيادة عمليات الفخول في العسكرية واناطتها بتفويض الاوامر التي تصدر لها من النظارة المشار اليها ومن المحافظة او المديرية فيما يخص بكل منها صار تشكيل هذه الاقالام واعطيت بالدفاتر اللازمة لم مع الاستمرار في حملت جمرة الجهادية ببيان الاعمال العسكرية المخصصة بهم وبالمديرية والمخالفات وفقا للقانون للاجراء بمتنصا وسيتم قريباً الى مأموريهم بالامرة اعلم ولا تنصا لمطوية المديرية والمخالفات بالمدان الاختصاصات المبينة بتلك الاستارة قد ورد مع تلك الافادة نسخ منها لبها للجهات لاجرا ما يتعلق بها حسبما توضح بها وبما هو منصوص بذاقون القرعة وبناء على ذلك يرسل على هذا نسخة من تلك الاستارة للمطوية بما فيها ومساعدة الاجراء وبها كانه في تاريخه تحرون لزم بما ذكر في ١٩ ج ١ جاد الاولى سنة ٩٨

### ( وظائف عمومية تتعلق بالاقلام العسكرية )

(م) ١ اقام العسكرية بالمديرية او المحافظة يكون في سائر احواله تحت ادارة المدير او المحافظ وكل ما يرد له من الاوراق يعرض عليها وما يجره من المكاتبات يحتم منها (م) ٢ احوال هذا القلم يجب ان تكون مطابقة لقانون القرعة في التليقات والاورام التي تصدر من نظارة الجهادية ومن المدير او المحافظ فيما يخص كلا منها (م) ٣ المكاتبات المختلفة باحوال هذا القلم صادرة منه او وارده اليه يتيد به في دفاتر صادر ووارد بدمرة

توزع بهم في ظرف مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التوزيع (م) ١٠ التحقيقات التي يجريها القلم لها جعلت بالتشكيكات والتفتيشات الواقعة على الاسماء المدرجة بالقوائم المذكورة بشأن السن والعائدين في وقت القرعة والدارين منها والمتوفين والمستمعين عن الحضور اليها بطرق غشبية وغير ذلك من الامور المتنوعة يجب ان يشمر بها نظارة الجهادية اولاً فاولاً ويورث امام الاسماء في الفتاوى بما يظهر من التحقيق (م) ١١ عساكر الرديف تسجل بدفاتر القلم بمتنفي الكشوفة التي ترسل له من نظارة الجهادية واجبرية وقيل انتهاء السنة بثلاثة شهور يجب على القلم ان يقدم الى نظارة الجهادية واجبرية كشوفة مستوفاة باسمه من اولى مدة الرديف واستحق النقل على الاحاطية لثبوت له التذاكر المطلوبة (م) ١٢ عساكر الاحاطية يكون يقدم بدفاتر القلم بعد اداء مدة خدمتهم بالرديف واعضاء التذاكر اليهم (م) ١٣ التحقيقات التي يجريها القلم بشأن العائدين عن بلادم والدارين والمتوفين وغير ذلك من المواد المتنوعة المختصة بالعساكر الاحاطية والرديف يجب ان يشمر بها نظارة الجهادية اولاً فاولاً ويورث امام الاسماء في الفتاوى بما يظهر من التحقيق — قد تحورت هذه الاستشارة ببيان الوظائف والاجراءات العمومية المتعلقة بالالغام العسكرية والمدريات والمخافطات للاجراء والعمل بمتفتاحها

**قرعة عسكرية —** (م) ١٤ دستور صادر في اول جمادى الاولى سنة ١٢٩١ (٢١ مارس سنة ٨٢)

علم من افادة وودت من نظارة الجهادية رقيقة ٢٢ الجارية ثمة ٢٨٢ ان شخصاً من ضمن ائثار القرعة العسكرية بالبلدين من العشرين سنة عام ١٢٩٨ يدعى صرعي احمد حجة من ناحية باروط التابعة مديرية بني سويف بعد ان تسحب يلاذ اخرى وطلب للفرز بحضوره والكشف عليه بحرفة حكمباني بالمديرية اتفق انه فائز العين اليسرى وان هذا ناشئ من وضع اشياء معجبة بها ولذلك فناء على ما تدون بمادة ٣٨ من قانون القرعة العسكرية الذي من مقتضاه ان من يتلك عضواً من اعضائه بقصد التخصس من الخدمات العسكرية يصير قيده بما بدين قرعة ويمكث تحت

السلاح مدة سبع سنوات ومطابقة المركبين لهذه الجناية او المشتريين فيها قد كتب من النظارة المشار اليها للمديرية بارسال المذكور للجهادية لخالته بالمسكينة ومعاملة كما ذكر وبما ان هذا الامر يستدعي الانذار والتحذير عنه يراد مكتوبة المدير بات والمخافطات والضبطيات بصدور التأكيدات القوية منهم على المشايخ والاخالي عمومًا بالتحذير وعدم التجاري على هذه الامور الخطرة ومن يحصل منه امر مثل هذا فيالحال يجري في حقه مقتضى تلك المادة — وحيث انه فضلاً عن حرمان من يقدم على مثل هذا الامر الخطير من العضو الذي يفرض به ذلك لانه لا يجدي ثمرة بل يقرب طبعه لخالته بالمسكينة بدين قرعة على الوجه المخصوص بالمادة الثماني ذكرها وبما يكون من باب اولي الكلف من الاندماج على هذه الامور التي تايهاا النفوس فلها ان ترى موافقة ناشر الجليات باجراء ما اشارت عنه النظارة المشار اليها من التجهيزات العامة حتى يتيسر بذلك الحصول على القرض المصود من منع ووقع مثل ما حصل وهذا كمن الجهادية باجراء ايجابه كما هو مطلوب في قرعة جمادى الاولى

**قرعة عسكرية —** (م) ١٥ دستور من نظارة الداخلية في ٨ محرم سنة ١٢٩٠ (١٦ ديسمبر سنة ٨٢) بالافاد من تقديم الاقرار اللازمة للفرز من مقرين العدد للقرعة العسكرية بدين زيادة ولا حضانة من الدار اسكان الفروع والمشايع بالخير من الافال

سعادة ناظر الحرية والنجارية ارسل لنا مكتوبة في ٤ الجارية ثمة ٥٢ بان الاقرار الجارية تتدبرهم من البلاد لفرزهم بحرفة مجلس مراجعة القرعة العسكرية بالمديريات بعضهم عمره ناقص عن سن العشرين المعين للقرعة ويسهم زايده بكثير حالة كمن قانون القرعة الذي سبق توزيعه ونشره على الافال لا يميز قبول دخول مثل هؤلاء في القرعة وان السبب في ذلك هو تلعب مشايخ البلاد وعدم الالتفات من حكام المديريات وحيث ان هذا لا يليق وقوعه فينبغي ملاحظة هذا الامر بحرفة سدادكم واستعمال كل تأكيد وتعليق على حكام الفروع والمشايع بعدم حصول امور مخالفة مثل ذلك وان يكون تقدم الاقرار اللازمة للفرز من سن العشرين للعدد للقرعة بدين:

التي تحت نظارة الغير ويجدد عنده سمجلا لغير وحصر خدمة المساجد التي ليست تحت نظارته ويخضع ما يستحسنه من الاجراءات المأتمنة للمعتمد من المرافعة من الخدمة العسكرية باللاحق وبهذا صدرت مكالمة رئاسة المجلس لهذا الطرف رقم ٢٨ نوفمبر سنة ٨٢ مرة ١٣ وبناه على ذلك اقتضى الحال اعطاء التعليمات الآتية بصفة تنبيهات أكيدة يجب نعمها والعمل بموجبها بالذقة وبهذا وما تقرر يجلس النظار صارحكم المشور المتقدم ذكره ملقيا لا عمل له وي

#### (م) فيما يتعلق بالاذية والمخاطبة والموزونين بالمساجد التي تحت نظارة الديون

هؤلاء من يكون منهم اقل من سن الخدمة وثلاثين سنة متجهدين عن الكارات والحرف خالين من الماهات المأتمنة للبوليم في الخدمة العسكرية تعطى لكل منهم تذكرة بين تذاكر المرافعات بعد استيفاء كتابة ابوابها بوضع الاسم واللقب والسكن والوصاف والوظيفة واسم المسجد المستفيد به وبهذه ومديره بها واما من يكون من اصحاب هذه الوظائف داخل تحت المرافعة من حيثيات اخرى اما لكونهم تجاوزوا سن الخدمة وثلاثين سنة او لكونهم من اصحاب المرافعات التي يسببها لا يقبلون في الخدمة العسكرية كما كانوا من السيمان او المصاهين بهم وما اشبه فلا تعطى لهم تذكرة لمصوبهم تحت المرافعة من طبيعة حالم وكذلك لا تعطى تذاكر لمن يكونوا مستخدمين في هذه الوظائف لكونهم مشغلين بكارات وحرف اخرى لعدم مطابقتهم بقص القانون (م) ٢ لا تعطى تذكرة لاي شخص من المستحقين اخذ التذاكر الا بعد ان يقدم شهادة من مشايخ وعمد الناحية الموجود فيها المسجد بانه منقطع لوظيفته في المسجد وانه خلي من الكارات والحرف ويصدق عليها من المركز وهذا في حق المساجد الكائنة بالقرى التابعة للديارات واما المساجد الكائنة بالمدن والبنادر التي تحت ادارة الضبطيات والمخاضات كصر وسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فهذه تكون الشهادات من عمد الحارة الموجود فيها المسجد وشيوخها وشيخ الثمن بتسديق الضبطية ولاجل ان يكون الاجراء على نسق واحد

زائدة ولا تقسم مع انذارهم بالتخدير من المخالفة ومن يقع منه امر مثل ذلك فيكون قد عرض نفسه للمحاكمة وترتيب الاجراء الشديد وينظر ما تجرؤه من البهمة والاحشاء في هذا الامر

#### قرعة عسكرية - (مفتوح بنم مصادق ائتم النظار جارج غر صفر سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٦٦ بخان الفاكر التي تعطي للاذية والمخاطبة بالمرزوقين بالمساجد للظلم من القرعة العسكرية

صورته تقدم لما صدر قانون القرعة العسكرية فمناسبة ما هو منصوص في المادة الثانية منتم كون تالف مقدار ما يلزم من السأكر سوله كان تحت السلاح لورديها يلزم ان يكون من الأشخاص صحيحي الجسم ومن سن عشرين سنة الى خمسة وثلاثين سنة وما هو منصوص ضمن المادة الثامنة والعشرين من مخالفة جميع الاية والمخاطبة والموزونين بالمساجد والروايا للقطعين لذلك بموجب الشهادات التي توجد بايديهم من ديون عموم الاوقاف قد صدر من ديوان الاوقاف ونها منشور لقرعه بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ٩٨ عن التعليمات التي تتبع فيها يعلق بذلك وعن كيفية اعطاء تذاكر المرافعة الا انه لم يبع في المنشور المذكور نصوص هذا القانون بل حصل التصرف في بعض احكامه بما توري في ذلك المنشور من ان خدمة المساجد من لية وغطباء وموزونين ونصوبهم يلزم ان لا يكون منهم اقل من الثلاثين سنة وانه على هذا يجري توزيع تذاكر المرافعة وسلول من الاتيان بلفظة ( ونصوبهم ) يتناول خلاف الاية والمخاطبة والموزونين مع كون القانون لا يقتضي بمرافعة سواهم هذا فضلا عن تحديد سن الثلاثين سنة لخدمة المساجد سالفة كونه مفهوم نص القانون ان الاختصاص الصحيح بمرافعتهم لا يشترط ان يكونوا في سن محدود بل هذه المرافعة تشملهم معا كان سنهم لانهم متى تجاوزوا السن المقررة في القانون فقد دخلوا تحت المرافعة من طبيعة الحال وبعد لا هناك احتياج لوجود تذاكر بايديهم وبالنظر في ذلك يجلس النظار تقرر لزوم الرجوع الى نص القانون وان ديوان الاوقاف كما يسطي تذاكر المرافعة لخدمة المساجد التي تحت نظارته تلكم هو الذي يسطيها لخدمة المساجد



## ملومات

في جميع فروع الاوقاف قد تحورت صورة الشهادة بورقة من طيه ولزوم احضار هذه الشهادات يسري ايضا على من يستفيد استخدامه من الآن فصاعدا باحدى الوظائف الثلاث المحكي عنها ويكون مستقفا اعطاء تذكرة معافاة (م) ٣ تسليم التذاكر لمن يستحقها بالصورة التي ذكرت يلزم ان يكون يستندات تعطي باختيارهم على سري يحمل لذلك كالرسم ارفعون من طيه المؤثر عليه بعلامة حرف (ا) وباتجاه توزيع التذاكر يرسل ذلك السري للديوان مع الشهادات مصحوبين بكشف عن جميع الائمة وخطيباه والمؤذنين في كل مسجد ببيان الدين اخذوا تذكرة واعازهم ووصافهم وبلادهم ومدير ياتهم على حسب الايضاحات الواردة في التذكرة والدين لم يسلط لهم تذكرة والسبب في عدم اعطائهم على وفق ما توجب اعلاه وهذا الكشف يكون كالرسم المعمول من طيه المؤثر عليه بعلامة حرف (ب) (م) ٤ كل من ردت او توفى من ارباب الوظائف المذكورة المعلق لهم تذكرة معافاة بجمعة المأمورية بيجري اللازم للاستحصال على تذكرته وارسلها للديوان لاجل اصدارها (م) ٥ بيجري جرد جميع المساجد والزوايا التي ليست تحت نظارة ديوان الاوقاف في جميع أنحاء مأموريكم ببيان اسمائهم ونسبتهم لاي واي وقف واسماء الظفار عليهم ومجلات توليهم وحصر جميع انتمهم وخطيباتهم ومؤذنيهم ومن يكون منهم اقل من سن الخمسة وثلاثين سنة وسجودهم من الكارات والحرف وخالفين من العادات المأثمة من دخولهم العسكرية يتوجه اوصانهم كما في التذكرة وهؤلاء هم الذين تعطى لهم تذكرة معافاة واما من يكونوا اصحاب عاهات او تجاوزوا سن الخمسة وثلاثين سنة او يكونوا مشغولين بكارات وحرف فتتوخى فقط اسماهم والقبائلهم وبلادهم ومدير ياتهم ولا تعطى لهم تذكرة حسبما تقدم تفصيله من المادة الاولى واعطاء التذاكر لمن يستحقونها على وفق ما ذكر لا يكون الا اختيارا على شهادات يستحضرها بالصفة التي سرت في المادة الثانية وتسليمها لاصحابها يكون باصلاات تؤخذ منهم على سري كما ذكر في المادة الثالثة وبالاعتناء بالشهادات وسراكي التسليم

يتمثلان الديوان مصحوبين بكشف كليهما عنه سيق المادة المذكورة حتى من مقتضاء بيجري التسليم بالسجل الذي تقرر لزوم ايجاده بديوان الاوقاف (م) ٦ الشهادات التي تؤخذ يلزم ان تكون متعينة الصمد من نظار المساجد بانه في حاله ما اذا كان اي شخص معطى له تذكرة معافاة يطلب رفته من خدمة المسجد او يرى الناظر لزوم رفته او يتوفى فالناظر يكون مكلفا بان ياخذ تذكرته ويقدمها بالافادة اللازمة منه للمأمورية بايضاح سبب الرت واسم ولقب وتلمين ومديرية واوصاف من يستحضره بدله والشهادة اللازمة عنه بالصورة المحكي عنها بالمادة الثالثة حتى على موجبها يستند تقرير التذكرة اليه اسبه للمشهد وللخل اذا كانت اي شخص معطى له تذكرة يشغل بكار او حرفة اخرى فيكون الناظر مكلفا باخذ تذكرته وتقديمه للمأمورية وكذلك التصديقات التي تعطى على تلك الشهادات تكون متعينة الصمد من مشايخ وعمد الزوايا بقرى التابعة للمديريات ومن مشايخ الحارات والامانات بالمدين والينادر النير تابعة للمديريات بانهم ملزمون بمرافقة خدمة المساجد الساخلة بلادهم وحاراتهم وان كان يحصل تغيير في الانتار المعلق لم تذكرة او يحصل اشتغال بكارات او حرف ولم يكن الناظر عرف عن ذلك وارسل التذاكر للمأمورية فيكونوا مكلفين بالتحريف عن ذلك طبقا للصورة المرسولة طية السابق الذكر عنها بالمادة الثانية وقد كتب لفظ الداخية بانها تصدر اوامرهما بالتاكيد عليهم بما ذكر ثم والتذاكر التي تؤخذ من اصحابها وتتقدم للمأمورية هذه حالا بيجري ارسالها للديوان بالافادة اللازمة الواجب بها كيفية اخذها لاجل اصدارها والتاثير على اسم صاحبها بالسجل المحكي عنه وتسليم البذل — هذا ولا يجوز اعطاء تذكرة الا من التذاكر المطبوعة المختومة بجمعة الديوان وكل تذكرة تفصل ثمنها من صاحبها غرض واحد للديوان الاوقاف سواء في ذلك المستخدمون بمساجد الديوان والمستخدمون بمساجد الغير وهذا الثمن بيجري توريده بربوبية التفتية باب مخصوص باسمه التوصل منهم كما انه لا يجوز اعطاء تذكرة بخلاف

المسكينة من مأمورية أوقاف كذا وإذا تبين أن  
شهادتنا هذه بخلاف الحقيقة فتكون تحت المحاكمة  
بمقتضى القوانين  
فلان الفلاني فلان الفلاني فلان الفلاني  
شيخ بالناحية شيخ بالناحية عمدة بالناحية  
تصمد هذه الشهادة بمأمورية أوقاف كذا  
مأمور مركز الجهة الفلانية

(صورة الشهادة التي يقدمها كل شخص من الامة  
والخطباء والمؤذنين المستقيمين بالمساجد والمراكز  
التي تحت نظارة الغير)

أنا الواضع اسمي وختمتي فيه أدناه فلان الفلاني من  
الناحية الفلانية التابعة للديرية الفلانية ناظر الوقت  
الفلاني أشهد بأن فلانا الفلاني الذي وصفناه كذا وكذا  
إلى آخره من الناحية الفلانية التابعة للديرية الفلانية  
مستقدم بالسجدة الفلاني الكائن بالناحية الفلانية  
التابعة للديرية الفلانية الذي هو تحت نظارتي  
بوظيفة كذا وأنه منقطع لهذه الوظيفة وبلى من  
الاشغال بأي كار أو حرفة من جميع الكارات  
والحرف وقد تحررت هذه الشهادة مني بذلك حتى أنه  
اعتمادا عليها تعلى له تذكروا من التمرة العسكرية  
من المأمورية الفلانية وقد تمهدت بأنه إذا كان يرث  
أو يتوفى أو يشتغل بأي كار أو حرفة استقصى التذكرة  
التي تكون عنده وأقدمها بالافادة اللازمة مني للمأمورية  
أوقاف كذا وإذا تبين أن شهادتي هذه على خلاف  
الحقيقة أو يحصل مني تقصير فيما تمهدت به فكون  
تحت المحاكمة بمقتضى القوانين

فلان الفلاني ناظر السجدة  
نحن الواضعون اسماؤنا واختامنا فيه أدناه نشهد بأن  
فلانا الفلاني من الناحية الفلانية التابعة للديرية  
الفلانية مستقدم بالسجدة الفلاني الكائن بالناحية الفلانية  
التابعة للديرية الفلانية الذي هو تحت نظارة فلان  
الفلاني التاطن بالجهة الفلانية محرر الشهادة أعلاه  
بوظيفة كذا وأنه منقطع لهذه الوظيفة وأبلى منقطع  
بأي كار أو حرفة من جميع الكارات والحرف وقد  
تحررت هذه الشهادة منا بذلك وقد تمهدنا بأنه إذا  
كان هذا الشخص يرث أو يتوفى أو يشتغل بأي كار

أرباب الوثائق الثلاثة المكي عنها بالشروط التي مرت  
وكل من يتجلى على مخالفة شيء مما ذكر لا بد من  
محاكمته فأولنا - فيناه - عليه لزم النشر وهذا للحضر  
لمسئولين والأجراء على مقتضاه

### اصحارة حروف (١)

سري من تداكر المصافاة من التمرة العسكرية التي  
استندنا نحن الواضعين اختامنا فيه أدناه بمأمورية  
أوقاف كذا وقد تمهدنا بأننا نحفظ على هذه التذاكر  
ولا نعطها لغيرنا وإن وقع هذا الأمر من أحدنا  
نحما بمقتضى القوانين

### (مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية)

تقر ١ فلان الفلاني الامام من الناحية الفلانية  
التابعة للديرية الفلانية عمر خمسة وعشرين سنة قضي  
الدين متوسط الثمارة واسع السيوف اثنى الاثني بليغة  
سواء غنية دائرة

### (اصحالات الاستلام)

استلمت تذكرة المصافاة وهذا سند بالاستلام في بتاير  
سنة ٨٣ فلان الفلاني  
١ مسجد ٢ شخص ٣ تقر فلان الفلاني المؤذن إلى آخره  
على وجه ما ذكر  
ومكنا بالصورة التي توصلت

هذه الاستمارة هي استمارة السري الذي يعمل عن  
تلاذ كراتي تسلي الاثني والخطباء والمؤذنين المستقيمين  
بالمساجد التي في نظارة الغير انما فقط يوضع فيها عن  
كل مسجد وزاوية هو تابع لأي وليس تحت نظارة

(صورة الشهادة التي يقدمها كل شخص من الامة  
والخطباء والمؤذنين المستقيمين اعطاءهم تذاكر  
المصافاة من العسكرية)

نحن الواضعون اسماؤنا واختامنا فيه أدناه نشهد بأن  
فلانا الفلاني من الناحية الفلانية التابعة للديرية  
الفلانية المستقدم بوظيفة كذا بالسجدة الفلاني الكائن  
بالجهة الفلانية التابعة للديرية الفلانية تحت نظارة  
ديوان الاوقاف منقطع لوظيفته بالسجدة المذكورة وأنه  
عليه من الاشغال بأي كار أو حرفة من جميع الكارات  
والحرف وقد تحررت هذه الشهادة منا بذلك حتى أنه  
اعتمادا عليها يصير اصطلاؤه تذكروا من التمرة

الى نهاية جميع المساجد والزوايا

١٠ ائمة ٥ خطباء ١٥ موزنين معلى لم تذكر يقتضى  
اوصاف باختصاص على السركى طيه اعتبارا على الشهادات  
البالغ قدرها كذا شهادة المرفوعة مع السركى - ماصار  
اعطاهم تذاكر للاسباب الموصحة - ٦ ائمة ٤ خطباء ٢٠  
موزنين تجاوزوا من الخمسة وثلاثين سنة - ٢ ائمة  
٥ خطباء ١ اصحاب باعرات مائة من دخولهم العسكرية  
٤ خطباء ١ موزن مشغولون بركات وحرف - جملة  
٤ ٥ فقط وقدر اربعة وخمسون قرعاً وثانية عشر مسجدا  
لا غير

هذه الاستشارة هي التي يكون التعمير على موجبها ايضا  
عن الائمة والخطباء والموزنين والمساجد والزوايا التي  
تحت نظارة النير فقط ويخرج من كل مسجد وزاوية  
هو تابع لاي وقف وتحت نظارتهم

قرعة عسكرية - { دستور من نظارة الداخلية في ٧  
١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٨٠٠ } صرصة  
سنة ٨٢٢ بان ما قرر مجلس النظر من ان تلاك كرسالة  
خدمة المساجد والزوايا المسموح بمقتضى من الخدمة  
المسكية معلى من ديوان الاوقاف  
وردت لنا الفادة من سعادة ناظرهمم الاوقاف رقم  
٢٨٨ سنة سنة ١٣٠٠ نمرة ٧٧ بأنه بالنظر كون ما  
صدر لديوان الاوقاف من رئاسة مجلس النظر بناء  
على ما تقرر به مقتضاه ان الديوان المحكى عنه هو  
الذي يعلى تذاكر المائات لخدمة المساجد والزوايا  
مسموح بمقتضى من الخدمة العسكرية يقتضى نص  
مادة ٢٨ من قانون القرعة سواء كانت تلك المساجد  
والزوايا تحت نظارة الديوان او الغير والله يعيد عبده

سجل قيد وحصر خدمة المساجد التي ليست تحت  
نظارته ويخضع ما يختص من الاجراءات المأمة  
للتمكن من المائات من الخدمة العسكرية لتيسر من  
الاوقاف لقروعه بالاجراء على وجه ما تقرر وان اعطاه  
التذاكر لمن يستحقها لا يكون الا اعتمادا على شهادات  
تقدم عن الشخص المطلوب اعطاه تذكروا بأنه  
مستفهم بالمسجد الفلاني بالوظيفة الفلانية وخاليا عن  
الكرات والحرف واث شهادات خدمة المساجد  
والزوايا الكائنة بالترى التابعة للديارات تكون من  
نظار المساجد وشاخص وعهد التابعة وتصدق المركز

او حررة وناظر المسجد لم يخذ تذكروته وتقدمهم للسورية  
اوقاف كذا عمالا بخبري تعريف المأمورية عن ذلك  
واذا تبين ان شهادتها هذه على خلاف الحقيقة او اذا  
كان يحصل منها تصويرها متهدا به فتكون تحت  
الحكمة يقتضى القانون

فلان الفلاني شيخ الناحية الفلانية ٠ فلان الفلاني  
شيخ الناحية الفلانية ٠ فلان الفلاني عمدة الناحية  
الفلانية - تصمد هذه الشهادة بمأمورية اوقاف كذا  
مأمور مركز الجهة الفلانية

### استشارة حرف (ب)

كشفت عن بيان الائمة والخطباء والموزنين المستفيدين  
بالمساجد الموصحة ادناه التي تحت نظارة ديوان الاوقاف  
بمأمورية اوقاف كذا وبيان الدين اعطيت لهم تذاكر  
معافاة والدين ماصار اعطاهم تذاكر للاسباب الموصحة  
( مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية )

قرر ١ عن الذي اعطيت له تذكروا وهو فلان الفلاني  
الامام وحرره خمسة وعشرون سنة من الناحية الفلانية  
بمديرية كذا وتوخذ اوصافه على حسب باقي التذكروا  
- عن الدين ما صار اعطاهم تذاكر - ١ فلان  
الفلاني الخطيب مثلاً من الناحية الفلانية التابعة لمديرية  
القبليونية وعدم اعطاه تذكروا لاسباب كونه كنيف  
البرص والمائة الفلانية - ١ فلان الفلاني الموزن  
من الناحية الفلانية التابعة لمديرية الفلانية وعدم اعطاه  
تذكروا لاسباب كونه مره تجاوز الخمسة وثلاثين سنة  
( مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية )

عن الذي اعطيت لم تذكر - قرر ١ فلان الفلاني  
الخطيب من الناحية الفلانية التابعة لمديرية الفلانية  
عمره اثنان وعشرون سنة وتوخذ بيانات اوصافه حسب  
في التذكروا - ١ فلان الفلاني الموزن من الناحية  
الفلانية التابعة للمديرية الفلانية وحرره كذا وتوخذ  
باقي اوصافه - عن الذي ما اعطيت له تذكروا وهو  
فلان الفلاني الامام من ناحية كذا لمديرية كذا وحرره  
كباشنة كذا والسبب في عدم اعطاه تذكروا هو  
كونه مشتتاً بالحرفة الفلانية مسجد كذا الكاشنة  
بالجهة الفلانية وتوخذ ايضا حاشات على هذا النسق بحسب  
ما يكون - مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية ومكشفاً

وشهادات خدمة المساجد والزوايا الكائنة في المدن والبنادر الغير تابعة للديريات تكون من نظارة المساجد وعهد الحارات وشايخها وشايخ الاثنان وتصديق الشبقيات وتلك الشهادات تكون مشتملة ايضاً على التصدقات القوية من مشايخ وعهد النواحي ومشايج الحارات والاثنان بالبنادر بمراقبة خدمة المساجد والزوايا التي في بلادهم وحاراتهم وإذا حصل وقت أو وفاة بعضهم أو اشتغاله بحرفة أو كاد وانظر المسجد لم يأخذ تذكرته أو يقدمها للموالية الاوقاف التي هو من حدودها فيكونوا مكلفين بالتصريف عنه ولكن الاجراء هكذا يستدعي التأكيد من الداخلية لرغوب اعلان المديرية والمحافظات بالتبنيه منهم على من يلزم لانتداب المشايخ والعهد لاعطائه الشهادات والتصدقات المحكي عنها والتصديق من المراكز والقبضات بالاجراء على وجه ما ذكر وانذارهم بان كل من يتجارتى على اعطاء شهادة بخلاف الحقيقة او حصل منه تصديق في التعريف عن يتوقى او يرفى او يشتغل بكل او حرفة كما نوضح أعفياً بما حكم بمقتضى القانون اذ ذلك من الامور المستترة لزيادة الاحتمال خذراً من تمكن اياً من كان من الاستصصال على تذكرة معافاة الا ان يكون مسجوماً بمالهاته بنص القانون وحيث ذلك فقد كتب في تاريخه لمن لزم بهكذا وهذا كالموالية ومساهمة الاجراء حسبما اوضحت النظارة المشار اليها

قرعة عسكرية — { مشور من نظارة الاوقاف حة ١٤ راسه ٣٠٠ (٣٢) تاريخه ٨٣

حيث استفيد بما ورد لخامن مامورية اوقاف اسبوط وجرجا بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٠٠ غرة ٤٥٣ ان قبل صدور لشعور السابق صدوره من هنا في غرة الشهر المذكور يبين ما يجب اجراؤه سيئة اعطاء تذكار المسافة من القرعة العسكرية الى من يستحق انفعها من الائمة والخطباء والمؤذنين كانت اعطيت تذكر نماطة خدمة المساجد والزوايا بمقتضى شريات ظهر منها اقتطاعهم لوظائفهم وعلوم من الحرف والكرات والصنائع وانه لم يسبق الحصول منهم على شهادات كالشعور المحكي عنه على ان الشعور المذكور

لم يصح فيه عن اعطائه شي من تلك التذاكر الى خلاف الائمة والخطباء والمؤذنين الذين يكونون منقطعين لذلك وغير مصابين بمهمات ومنهم من عشرين الى خمس وثلاثين سنة بالكنيسة المنصوص فيها على هذا وما تلاحظ من ان باقي المامورات ربما تكون قبل صدور الشعور اعطيت تذكاراً بصفة ما حصل بمامورية اسبوط قد ترى موافقة الاعلان بان التذاكر التي يكون سبق اعطاؤها قبل صدور هذا الشعور الى الائمة والخطباء والمؤذنين الذين يكونون منقطعين لذلك وغير مصابين بمهمات ومنهم من عشرين الى خمس وثلاثين سنة فلو لا بقي معهم ما سبق اعطاؤه لهم وبمقتضى ثمنهم حسب الشعور بمراجعة استيفاء الشهادات عنهم كالمفوض عنه به اما ما يكون اعطى خلاف هذه الوظائف من خدمة المساجد او الى الائمة والخطباء ومؤذنين في غير السن المقرر او في السن المذكور ومصابين بمهمات فهذا يصير اخذه منهم والثاني وارسله لها لاعداده فبناء عليه قد تحرر سيئة تاريخه المامورية اوقاف اسبوط وباقي لروج الديوان بما ذكر وهذا لحضرته للموالية ومساهمة الاجراء بمقتضاه

قرعة عسكرية — { مشور من نظارة الاوقاف حة ٢ (٨٣) تاريخه ١٣٠٠ (٨) يوله سنة ٨٣

نظارة الحرية اوضحت لهذا الطرف فيما ورد منها في ١٠ الجاري غرة ٣١ ان شخصاً يدعى احمد سلامة مؤذن بمسجد ناحية السنانة بقسم الدور بمديرية اسبوط استحصل على تذكرة معافاة من مامورية اوقاف اسبوط وجرجا حالة ان تقليده بالوظيفة المذكورة ما كان الا بعد سحب غرة قرعته وهذا يخالف للقانون فوان كان المعلوم ان المذكور ما اخذ هذه التذكرة الا على مقتضى الشهادات والتصديقات المنصوص عنها بالشعور الصادر لروج الاوقاف سيئة غرة صفر سنة ١٣٠٠ وكون درج اسمه ضمن كشوفات النمرة وصحب غرة قرعته لا يعلم الا بطرف مشايخ الناحية الموقفين على الشهادة والقسم بالداخلية سيئة حدوده الناحية وهم المسؤولون في ذلك بمقتضى احكام القانون وسيتمتع عنهم لنظارة الحرية بمعاملتهم حسبما

## ملومات

ستين في الرديف (ت) العرف شايط او العسكري او الصنائي المرحوب بقاؤه نظرا لخدمته بعد انتهاء مدته الأولى يمرض عليه البقاء في الخدمة عوضاً عن الاسالة على الرديف في مقابلة اعلاء درجته واعطائه مكافأة وزيادة مايعتبه — اما اذا رغب العلف شايط او العسكري او الصنائي بعد انتهاء مدته البقاء من نفسه في الخدمة فليجاب الى رغبته بدون ان تكون الحكومة ملزمة باعطائه عوضاً او مكافأة— عند انتهاء مدة قهر من الرديف يشطب اسمه من الدفاتر وتعلم له تذكرة باعلاء سبيله ويكون كالموة الاحالي (م) اذا اقتضى الحال لطلب صدق من حاكم الرديف ليكونوا تحت السلاح فينتداه بالاصغر سنًا فا فوق حتى يتم العدد المطلوب وللخدمة الخديوية عند فدية الضرورة ان تأمر بجمع كافة حكام الرديف اما اذا كان بعد استيفاء دخولهم تحت السلاح تقضي ظروف الاحوال المهمة طلب الغار لاداء الخدمة العسكرية فذلك يكون بمقتضى قانون يعمل بمعرفة الحكومة الخديوية للاجراء بمقتضاها (م) خدمات الحكومة بالانواع لا تعفى اي مصرع من اداء واجبات القرعة بالخدمة العسكرية

## ( الباب الثاني - في القرعة )

(م) ٧ الفرض من القرعة هو تعيين الطريقة التي بموجبها يطلب بوجه الانصاف الشباب الأصمحي الجسم البالغ سنهم من ١٩ الى ٢٣ سنة للدخول في الخدمة العسكرية — اما اذا كان احد الاحالي له ولد او اولاد ويشطب ادخلهم في سلك الخدمة العسكرية لتربيتهم وتعليمهم بها بمصاريف من طرفه ولو لم تصبهم القرعة فليجاب الى طلبه قبولهم واستخدمهم في العسكرية لغاية ستين وإن اراد بعد ذلك تطويل هذه المدة فليجاب ايضاً الى طلبه وإن كان فقيراً ليس له قدرة على دفع المصاريف فلا بأس من قبولهم عملاً بشرط ان يكونوا من الأشخاص المستقيمين الاحوال خالين من الطباع والصفات التي تشرف العسكرية وتعمل القرعة على مقتضى كشف تعدادي معنى في تحريره وشائج البلاد وسيراتها وشائج الاثان هم المسئولون عن تحرير هذا

تقتضيه مادة ٣٨ من قانون القرعة السابق نشر للملزميات لكن لزيادة الاحاطاء يلزم ان يتوضح في الشهادات ان الشخص المرحوب اعطاء تذكرة معافاة ما سبق درج اسمه بالجداول ولا يصح ثمة قرعته مع باقي ما هو لازم استيفاء بالشهادة حسب المشور السابق صدوره وبعد اختيار ومعرفة لياقته بوظيفته وعدم المانع لاعطائه التذكرة فتصرف اليه اما من كونه من هؤلاء الأشخاص الخطباء فلا يصرف له تذكرة معافاة الا من بعد معرفة لياقته وسابقة ما ذؤنفته للخدمة بمقتضى المشور السابق صدوره في ١٦ رجب سنة ١٢٩٧ هـ فانه عليه القضي الشر وبالمجلة هذا لحرف ترك التوزيع الاجراء بمقتضاها

قرعة عسكرية — امر حال رم ٢٦ مارس سنة ٨٥ بناء على ما عرضه طينا نظار حربية ويمرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا بعد اخذ رأي مجلس شورى التوابعين اسرنا بما هوأت

## ( الباب الاول - احكام عموية )

(م) ١ كل مصري تابع للحكومة المحلية بلا تقييد بين حالته ولا ديانته مكلف شخصياً بالخدمة العسكرية على مقتضى احكام هذا القانون (م) ٢ يقتضب المقدار الذي تولف منه المساك من شبان مسحيي الجسم من سن ١٩ الى ٢٣ سنة (م) ٣ يتم قيد الانفار البالغ سنهم من ١٩ الى ٢٣ سنة بدفاتر المساك البرية والبحرية وتوزعهم بعد ذلك على اصناف العسكرية سنوياً بموجب نمر القرعة (م) ٤ مدة الخدمة العسكرية تحد على الوجه الآتي (١) المساك البرية والصناعية والبوليس والجنديرة والخطبة وغيرهم ممن يلقون بحسب مقتضيات الاحوال في خدمات اخرى عسكرية تكون مدة خدمتهم ثلث سنين تبعها اربع سنين في الرديف (ب) واما المساك البرية تكون مدة خدمتهم تحت السلاح بالجيش المصري ستين على الاقل واربعة على الاكثر وذلك لاجل استعدادهم واخذ ما يلزم منهم للبوليس والجنديرة والخدامات الاخرى العسكرية وبعد مكوثهم المدة المتبعة للثان سنين المدة للخدمة العسكرية في الاصناف التي يتنقلون اليها من الجيش المذكور يتبعها ايضاً اربع

الكشف طبقاً لتفصيلات هذا القانون (م) ٨ عندما يراد عمل القرعة العسكرية على ناطق الحرية ان يغير بذلك المدبرين والحفاظين قبل البدء في العمل بمدة شهرين وعلى مشايخ البلاد والأتان ان يحدروا كشافاً عن الشبان الذين من سن ١٩ الى ٢٣ سنة وينقسم هذا الكشاف الى ثلاثة اقسام على الوجه الآتي (١) القسم الاول يشتمل على اسماء والقبائل الشبان المولودين القاطنين بالبلدة او النجى مع توضيح اسماء آبائهم وصانهم (ب) القسم الثاني يشتمل على اسماء والقبائل الشبان المولودين بالبلد او النجى غير القاطنين بهما مع ذكر جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها بالنسبة لكل سكانهم وصانهم (ت) القسم الثالث يشتمل على اسماء والقبائل الشبان القاطنين بالبلد او النجى غير المولودين بهما انما في هذا الكشف لا بد من ذكر محل ولادتهم — ولاجل الوصول الى معرفة من الشبان بالقبض على قدر الامكان يجب على مشايخ البلاد والصيارف ومشايخ الاثام ان يراجعوا دفاتر المولودين بالجهات التابعة لها وماما الذين اسلاموا ليست مندوبة بها فيستدلون على سنهم بوشهم الشخصية والشهرة انما يكون تسعين هؤلاء الشبان بالقبض والمداولة بمجلس القرعة (م) ٩ بعد تحرير الكشف على الوجه المتقدم ذكره يصير لصفه بالطلات الأكثر استطرافاً في البلاد او الاثام حتى يكون معلوماً على قدر الامكان لدى عموم الناس ثم تقرر منه نسخة صحيحة موقع عليها بمخت شيوخ البلد والصراف او شيخ النجى وترسل الى ناطق القسم وفي المدن الى المحافظ — وعند ورود هذا الكشف الى ناطق القسم او المحافظ على كل منها المبادرة ببلقه على باب ديوان القسم او المحافظة — وبني على مدين الموظفين ان يتحققا من صحة الكشوفة بواسطة جميع الاستعلامات التي في امكانها الحصول عليها ولذا يلزمها اجراء التمرينات المنتهية ويؤول ما يرفع لها من التطلعات والتشكيلات كل ذلك تحت مسؤوليتها وحذراً من انهما ياملان بقتضى الباب الخامس من هذا القانون — على كل مدير ومحافظ ان يدقق في الالتفات لاجراء الاحكام المتقدم ذكرها

اعزاء بخاتمة الضبط الممكن وكل منها في اي وقت كان مسئول بنفسه عن بذل الجمة المطلوبة لمباشرة تنفيذ هذا القانون (م) ١٠ تستفرد بنظر الاقسام والحفاظون من هذه الكشوفات قوائم مددة القرعة مرتبة على حسب البلاد والأتان وهذه القوائم تكون مشتملة على اسماء والقبائل جميع الشبان الذين بلغوا السن المطلوبة القاطنين بالبلد او النجى — يعتبر قاطناً بالبلد او النجى قانوناً (اولاً) الشبان المولودون القاطنين بالبلد او النجى ولو لم يكن آبائهم او امهاتهم او اوصياؤهم قاطنين بهما (ثانياً) الشبان القاطنين خارجاً عن البلد او النجى والمتحريين عن القطر والناشرين والمسيوبين متى كان آبائهم او امهاتهم او اوصياؤهم قاطنين بالبلد او النجى وكلما من يكون آبائهم متحريين عن القطر وكانوا قبلاً بالبلد او النجى (ثالثاً) الشبان القاطنين بالبلد او النجى غير المندرجين تحت القسمين المتقدمين الذين لم يسبق قيد اسماءهم في قوائم بمجة اخرى — يضاف على قائمة القرعة من حصل سهو في درج اسمه في قوائم السنين الماضية وبعد نهوضه القوائم يصير لصفها بالقسم او المحافظة والأتان والبلاد (م) ١١ تعمل القرعة بمرکز كل قسم او نجى في اليوم الذي تعينه نظارة الحرية وعلى كل من المدير او المحافظ ان يخطبه بنظر الاقسام وامورى الاثام من قبل ذلك بخمسة ايام على الاقل — يترك مجلس القرعة كالاتي (اولاً) من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة (ثانياً) من وكيل المديرية او المحافظة (ثالثاً) من اثنين ضباط (رابعاً) من حكيم عسكري (خامساً) من ناطق القسم او مامور النجى (سادساً) من حكيم المركز (سابعاً) من قاضي المركز (ثامناً) من احد الرؤساء الروحانيين وذلك في المركز او الاثام التي بها شبان مسجونين (تاسعاً) من اثنين من عمد المركز او اعيان النجى (عاشراً) من اثنين من مشايخ المركز او من شيخ النجى — احوال مجلس القرعة تكون علانية — وعند ما يتشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس افتتاح الجلسة وتكون المداوات علانية ويكون يت الاحكام باغلبية الآراء

## ملحوظات

الذكور وأعضائها (ثالثاً) في مقامات الألقاب الباقين  
 الخالين من المظهورات التي تقع دخولهم القرعة  
 العسكرية مقاساً بمقبولها (رابعاً) في عمل القرعة  
 الألقاب الذين صار قياسهم وكذا الألقاب الثابتين  
 كالآتي بالمادة الرابعة عشرة (م) ١٣ وبعد نمو  
 التحقيقات بألسنة الرئيس الشبان إن كانت  
 لهم تشكيات أم لا فإن وجدت ويسمعا المجلس  
 ويحكم فيها بأغلبية الآراء حال انعقاد الجلسة فإن  
 كانت التشكيات متعلقة بالعضو فلا تسمع إن كان  
 من التشكي محمداً بموجب دفتر المواليد الخالي من  
 الشطب والشبهة أما إذا كان محمداً بالشبهة ومستدلاً  
 عليه بالبيئة الشخصية أو كان في الدفتر شطب أو شبهة  
 يتدب حكيمي المجلس لأعضاء رأبهما وإن وقع  
 بينهما خلاف فينتخب حكيم ثالث للاتحاد معهما وتسمى  
 رجب رأي احدهما تنفذ وإن وقع خلاف بين الثلاثة  
 فيرسل التقرير إلى نظارة طرطرية لإحالة على أطباء الجيش  
 لتكشيف عليه وإعطائه القرار بما يرويه في عمله وإذا  
 ظهر من التحقيق إن احداً استعمل النش أو التحميل في  
 العام الجاري أو السنتين الماضية فيصير دوج اسمه ضمن  
 الذين تشمل لهم القرعة بدون تحقيق عنه (م) ١٤  
 ولأجل عمل القرعة يأخذ الرئيس مقدارا من النمر  
 التي يكون يجري تصديرها فأظفر الحرية وطبها ختم  
 الذبوان وبعد أن يمد منها عدداً بقدر الألقاب الخالين  
 من المظهورات التي تقع دخولهم القرعة تطوى على  
 نسق واحد وتوضع في آفة أو في كيس - وبعد ما  
 ينادي الرئيس فيجوز المخادى اسمه بنفسه ويحسب قرعة  
 تنفيذ في الحال أمام اسمه ويحسب الرئيس مجموعة القاضي  
 غرا عن أسماء الشبان الثابتين الذين إنضموا بأنفسهم  
 وقت عمل القرعة وتحتفظ الشبان على أوراق التمراتي  
 سبها كل منهم - وأعلان عمل القرعة يلزم أن يكون  
 مقدماً بستة أيام بالأقل على تاريخ يوم عملها (م) ١٥  
 عندما ينهي المجلس أعماله الفرض الطبي والتفتيش والمحاس  
 والقرعة على نفس القائمة الأصلية التي قدمت له من  
 القسم والحفاظة يحرق منها ثلاث قوائم ينقسم كل منها  
 إلى ثلاثة الأسماء كالآتي (القسم الأول) يحتوي على  
 أسماء القاطن ومقاس وغر قرعة جميع الشبان اللائقين

وفي حالة تساويها يكون رأي القسم الذي فيه  
 الرئيس هو المرجح - وإذا طرأ على المجلس في أثناء  
 أعماله بعض أحوال يمتدح عليه الحكم فيها بحال انعقاد  
 الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله أن يؤخر  
 الحكم فيها حتى يحصل على الاستعلامات الكافية  
 ويحكم فيها قبل قيامه من القسم أو التمر (م) ١٦  
 يجتمع المجلس في اليوم المدين لأجل القرعة وتسمى  
 عليه كامل الأعضاء بتركوا القسم أو التمر تحت رئاسة  
 القاطن المدين من الجيش - وإذا تطلب أحد أعضاء  
 المجلس لغرض مهم قبل الرئيس أن يطلب من الجبة  
 المدين بمررتها العضو المذكور تعيين عضو آخر بنبه  
 يكون من نفس الوظيفة التي منها الغرض الشطب -  
 فيطلب الرئيس لتقديم ألقاب القرعة مع كشوفة التصاد  
 الخدمة بمعرفة مشايخ البلاد أو الألقاب وكذا قوائم  
 القرعة المستخرجة منها بمعرفة قاطن القسم أو الحافظ  
 وبعد أن يشارعها المجلس ويراجعها يتبدأ (أولاً)  
 بأهل في البلاد الأبعد مسافة عن مركز القسم أو الألقاب  
 الأبعد مسافة عن مركز المحافظة بأن يشرح طبيها في  
 فرد عزم ألقاب البلد أو التمر المدرجين بالقوائم  
 المقعدة له وذلك يكون بمعرفة حكيمي المجلس فمن  
 يوجد منهم مصاباً بمرض أو حالة تمنعه عن تادية الخدمة  
 العسكرية يتأخر أمام اسمه بشفقة (غير لائق) مع  
 توضيح نوع المرض المصاب به ومثل هؤلاء الألقاب  
 لا يدخلون ضمن من تشمل لهم القرعة أما من يظن  
 شفاؤه من مرضه بعد مدة قليلة فيصير دوج اسمه  
 ضمن الألقاب الذين تشمل لهم القرعة (ثانياً) في  
 التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجده منهم مصاباً  
 من الخدمة العسكرية بنبه على الأحوال المذكورة في  
 هذا القانون يتأخر أمام اسمه بالمظهورات الثانية  
 بمقاماته قوائم هؤلاء الألقاب لا يدخلون ضمن الذين  
 تشمل لهم القرعة - وتحقيق المائات يكون تحت  
 مسئولية عمد ومشايخ البلاد والمبارف ومشايخ  
 الألقاب وذلك يكون بواسطة تقديم كشوفة موقع عليها  
 من المذكورين بأسماء وألقاب وسن عائلات الألقاب  
 الذين يشمل عنهم التحقيق لأجل المحافظة مع بيان  
 المتزوجين من الألقاب والأزلام ومقدرة تكسب

للخدمة ولم يستعملوا على المئات (القسم الثاني) يحتوي على أسماء والقاب وطبقات الشبان الذين استحصلوا على المفاضة من الخدمة لأسباب غير الصحية مع توضيح الأسباب الموجبة لمفاضهم فانونا (القسم الثالث) يحتوي على أسماء والقاب وطبقات الشبان الذين صاروا مفاضهم من الخدمة بسبب عاهات أو طاع بالجم مع يرات أنواعها وهذه الثلاث قوائم كلها القائمة الأصلية التي أجريت عليها أعمال القرعة يوقع عليها من رئيس وأعضائه المجلس وتسجل أحوالها إلى شيخ البلد أو الثمن والثانية مع القائمة الأصلية إلى المديرية أو المحافظة والثالثة إلى ناظر الحرية — ومضى انتهت جميع أعمال القرعة على بلاد القسم أو الثمن ينتقل المجلس إلى قسم أو ثمن آخر وهكذا حتى النهاية — وبعد أن تم المجلس أعماله فقل من يكون رئيساً له أن يرفع تقريراً إلى ناظر الحرية مفصلاً عن اشتغال المجلس (م) ١٦ ناظر الحرية ينشر لأشعة عمومية إلى كافة المديرينات والمخلفات وروسا مجالس القرعة والجيش المصري والبحرية والبوليس والجنود و غير ذلك من الجهات الموجودة بها عساكر موصفاً بها بالتفصيل الكلي الأحوال التي تجوز مفاضة الأشخاص الغير لائقين للخدمة العسكرية بالنسبة لأمراض وعاهات جسمية أو عيوب في القامة — وهذه اللائحة تعمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط وأطباء وكما يراد أعمال قرعة جديدة تراجع هذه اللائحة بمعرفة مثل تلك اللجنة وتشر للعمل بمقتضاها (م) ١٧ على مشايخ البلاد أو الأتقان أن يبلغوا المديرية أو المحافظة أولاً بأول عن أسماء من يتوفون أو تمتع بهم أمراض أو أحوال تعيهم من الخدمة العسكرية بمد عمل القرعة وحفظ قوائمها وبعد إجراء التحقيقات الدقيقة بمعرفة المديرية أو المحافظة يتأمر إمام أسماهم كل بحسب حالته ويحفظ أو راق المستندات بالمديرية أو المحافظة مع إعلان الحرية بذلك ليكون معلوماً لها والتأشير على القائمة الموجودة بها بذلك (م) ١٨ قرارات مجلس القرعة هي القطعية ولا يمكن الطعن فيها إلا لدى ناظر الحرية لأسباب مخالفة المجلس للقانون (م) ١٩ يجب على ناظر الحرية أن يبين أحد الضابطان الكرام ليكون رئيساً على جميع مجالس القرعة التي تشكل بكل مديرية أو

محافضة وعليه التفتيش والمراقبة على كافة أعمال المجالس المذكورة  
(الباب الثالث - في توزيع الأتقان الخاصة للعسكرية سنوياً)  
(م) ٢٠ مقدار الأتقان الخاصة للعسكرية سنوياً ينقسم إلى قسمين على حسب احتياجات الخدمة العسكرية فالقسم الأول يحتوي على ذوي النمر الصغرى الواردة في القائمة المرتبة بمعرفة مجلس القرعة وهؤلاء الأتقان ينتظمون حالاً في الخدمة العسكرية عند الطلب — والقسم الثاني يشتمل على باقي الأتقان وهؤلاء يقيمون سنة ولاهم تحت الطلب للاخذ منهم على حسب احتياجات الخدمة العسكرية (م) ٢١ عند ما تأمر الحرية بعمل قرعة جديدة ويتم نوبها لجميع الأتقان الذين من من القرعة القديمة يكونون لغاية مدة ٤ سنوات تحت طلب العسكرية أو تحت طلب الرديف وبعد ذلك تشطب أسماهم أسوة أفرادهم الذين دخلوا الخدمة العسكرية (م) ٢٢ عندما يبين ناظر الحرية مقدار الأتقان من الأتقان القرعة للدخول في الخدمة العسكرية بمعرفة مجلس عسكري أو حرية يصير استخراج كشوفه بأسماء ومقدار الشبان الذين ينقصون على كل مديرية أو محافظة بالنسبة لتسديدها وهذه الكشوفه تصدر من أصل قوائم مجالس القرعة المخفوظة به وينهوا تسجل للضابطان الذين يتوجهون للمديرية أو المحافظات لاستقبال الشبان المطلوبين — ويجب على هؤلاء الضابطان عند وصولهم لمراكز المديرية أو المحافظات أن يقدموا نسخة باخاسمهم من الكشوفه التي تسلمت لهم إلى المديرين والمحافظين الذين يجب عليهم بمجرد استلامهم تلك النسخ أن يرسلوا منها كشوفه لشعار الأقسام أو أموري الأتقان بأسماء الأتقان المطلوبين وهذه الكشوفه تكون سرهوية بإعلام طلب شخصية لكل نفر مبيناً بها اليوم والساعة المقترني حضوره فيها لمركز المديرية أو المحافظة وترسل لهم هذه الأعلام قبل يوم الحضور بخمسة عشر يوماً (م) ٢٣ عند حلول الوقت المبين لتسليم الأتقان المجموعه يجب على الضابطان الذين سبق إرسالهم إلى المديرية أو المحافظات ومعه بعض الصف فباط والساكر أن يرسلوا الأتقان المذكورين إلى قائم السراية



## ملحوظات

المنضمون لتلك الخدمة التابعت لديران عموم الاوقاف وتحقق جميع احوالهم لمخاضهم من العسكرية بمقتضى شهادات تعنى لم من ديوان عموم الاوقاف او من فروعه مصداقاً عليها منه وكذا خدمة المساجد والزوايا والاضرحة الغير تابعة لديوان الاوقاف يسقط لم ايضاً شهادات من هذا الديوان او من فروعه مصداقاً عليها منه بناء على التحقيقات التي تقدمت بذلك من معتددي بلادهم وجميع الشهادات التي تعنى لولا: ائقشه والائمة واخطابه والمؤذنين وغيرهم من خدمة الاضرحة السالف ذكرهم يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة حال اقتادها بالمديريات والمخانات للاتقرار عليها والحكم بالمعاقبة على موبها (م) ٢٧ يستثنى من الخدمة العسكرية الخدمة الخاصة بالخدمة اخدمية (م) ٢٨ متوطنوا التماسل واليسابية المصرون تسريه عليهم احكام القرعة العسكرية بالكنيسة عينها السارية على باقي المصرون غير انهم لا يطلبون للخدمة العسكرية ما داموا سيط خدمة التماسل (م) ٢٩ يفي من الخدمة العسكرية جميع الرؤساء الرومانيين اي البلاركة وروما الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمامة والقسيسين - وجميع هؤلاء لا بد ان يقدموا شهادات مبني عليها من البطريرك او من الرئيس الاكبر الروماني لديانتهم بالبلاد المصرية - كذلك يفي من العسكرية جميع خطباء الديانة المسيحية ومبلي قواعدهم بالمفروسة وبالمدن والبلدان والمروطين بالمرتئين والقندانية لكن عند المرتئين الذين يفيون من العسكرية لا يجب ان يجاوز اثنين في كل كنيسة كبرى وواحد في كل كنيسة صغرى بشرط ان يكونوا منتمين لخدمتهم الدينية بلا اشتغال بجمرفة سولها وتعني لم شهادات بذلك من اكبر رؤساء ديانتهم بالبلاد المصرية وهذه الشهادات يجب ان يقدموها الى مجالس القرعة حال اقتادها بالمديريات والمخانات للاتقرار عليها ومعاقبتهم بمقتضاها - يعني ايضاً من العسكرية جميع التلامذة المشتغلين بطلب العلوم الدينية وليس لم حرفة - اخره بالا ما كن للخدمة لتضمين الديني

تحت ملاحظة الصلح ضابط والمساكر المذكورين بالجداول اللازمة من طرفهم بحيث تكون دالة على اسامهم والقائمه ببلادهم وضيانهم ويقاسمهم ويقرعونهم - وتوزيع الاتعار المذكورين على انواع الاسلحة التي يتقنون لها يكون بجمرفة السردارية بعد قبولهم مصر - وبعد توزيع هؤلاء الاتعار على الاسلحة ترسل السردارية الجداول المنضمين بها الى الحرية لتفيد اسامهم بجماليها (م) ٢٤ كل من لم يحضر من الاتعار الخاصة العسكرية بعد اخياره بالوجه الرسمي في يوم طلبة يعتبر فعله بجزلة الفرار ويصور عا كنه ومعاقبته على حسب نص هذا القانون ما لم يثبت ان تاخره بسبب عن عذر ضروري

### ( الباب الرابع - في الاستثناء من الخدمة العسكرية )

(م) ٢٥ يستثنى من الخدمة العسكرية ارباب المعاهد التي تنضم من الخدمة تحت السلاح وكل خدمة اخرى في العسكرية (م) ٢٦ يفي من الخدمة العسكرية العلماء والمدرسون بالجامع الازهر او بنوعه باي بلدة او مدينة كانت بالقطر المصري بشرط ان يكون ذلك بمقتضى شهادات من حضرة شيخ الجامع الازهر - يفي ايضاً من الخدمة العسكرية جميع الطلبة المشتغلين بالعلم الشريف في الجامع الازهر او في غيره سواء كانوا بمصر بالمفروسة او ببلدة اخرى من القطر المصري بشرط ان يتفروا لطلب العلم مدة الخدمة العسكرية وتحقق جميع هذه الاحوال لمخاضهم من العسكرية بمقتضى شهادات تعنى لم من الشايخ اساتذتهم مصداقاً عليها من حضرة شيخ الجامع الازهر وهذه الشهادات يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة وقت اقتادها بالمديريات والمخانات للاتقرار عليها والحكم بالمعاقبة على مقتضاها - يعني ايضاً من الخدمة العسكرية جميع الفقهاء حملة القرآن الشريف متى تحقق ذلك لدى امتحانهم بحضور مجلس القرعة بجمرفة القاضي والمفتي الموجودين به بشرط حصول الاترار بعد التمريرات والتحقيقات اللازمة على ظهورهم من الحروف والكلمات وكذا التامة واخطابه والمؤذنين بالمساجد والزوايا وخدمة الاضرحة

بالرغوة والبلاد والقرى بالنظر المصري سواء كان اشتغال تلك العلوم مع الإقامة في أماكن التعليم أو حضوره فيها ويبدأ بتعليم هذه الملاحظة بتفتيش شهادات منى عليها من البطريرك أو الرئيس الأكبر الروماني لديانتهم بالبلاد المصرية مطاعة لم بناء على التحقيقات التي تبين لم حق الملاحظة وهذه الشهادات يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظة للافراطينية ومساكنهم بموجبها (م) ٣٠ يعني ايضا من الخدمة العسكرية في زمن السلم (اولا) أكبر الاخوة يعني الاب (ثانيا) أكبر الابناء وعند عدم وجود ابناء فابن الابن الوحيد أو أكبر ابناء الابناء لارملة أو زوجة ثبت غياب زوجها عنها أو لاب أو جد ككيف البصر أو مبتل بمعاة تنتمه للتكسب أو بالغ الستين سنة - في الاحوال الشوه عنها في الوجوهين السابقين اذا كان الاخ الأكبر ككيف البصر أو مصابا بمعاة تجعله عاجزا عن تكسب الماش يعني اخوه التالي له من العسكرية (ثالثا) أكبر الاخوين المطلقين للقرعة في آن واحد ان وجد اصغرهما لانتفا للخدمة العسكرية (رابعا) من يكون له اخ في الخدمة العسكرية (خامسا) من مات اخوه وهو في الخدمة العسكرية أو صار تقاضه بسبب جرح أو صابته أثناء تأدية الخدمة أو بعلات اعتبرته وهو بالمسكرة البرية والبحرية جعلته عاجزا عن تكسب الماش - الملاحظة المسموح بها في الوجوهين الرابع والخامس لا تسري الا على اخ واحد في حالة واحدة من الاحوال المذكورة فيها اما لو تمددت هذه الاحوال في اخوة من عائلة واحدة فينبغي منهم بقدر ما يصعد لم من الاحوال - الشخص الذي لم يحضر بنفسه أو لم يوكل من ينوب عنه لسبب غرة قرعته لاحق له في تطلب مزية الملاحظة من العسكرية الموه عنها في هذه المدة اذا لم تحدث اسباب الملاحظة قبل ختام الكشف - لا تعتبر موجبات الملاحظة واجبة الا بوجودها يوم التأم مجلس المراجعة للارار عليها ومع ذلك فان الشخص الملقى بالمسكرة يقتضى القرعة للتعليق بها ان صار يمد صدور قرار مجلس القرعة او بعد انتظامه في الخدمة العسكرية أكبر

اخوته يعني الاب أو الابن الوحيد أو أكبر الابناء او عند عدم وجود ابناء ابن الابن الوحيد أو أكبر ابناء الابناء لارملة أو زوجة ثبت غياب زوجها عنها أو لاب أو جد ككيف البصر أو مبتل بمعاة صيته عاجزا عن تكسب الماش يحل سبيله من الخدمة اذا طلب هو ذلك بقطع النظر عن المدة الباقية عليه وفلازها الا ان كان وجوده في الخدمة قد سبب مصادرة اخ اصغر منه ما زال في قيد الحياة - حق الملاحظة المقرر في الوجه المتقدم يقتضيه عليه العسكري اذا صار بسبب وفاة اخ له أكبر الابناء أو أكبر ابناء الابناء لرجل بالغ سن الستين أو مبتل بمعاة تمنعه عن التكسب (م) ٣١ تعتبر تلامذة المدارس الحربية انهم تحت السلاح طول المدة التي يقضونها بتلك المدارس وهذا لا يسري على تلامذة المدارس المتوسطة ولولاد المساكين واما تلامذة المدارس الحربية الذين لم يحصلوا الاجابة في الامتحان النهائي فيدخلون تحت حكم قسم الانتفا المخصصة للمسكرة الذي يدرهم له منتهى يتخسب لم السنوات التي قضوها في المدارس الحربية من مدة الخدمة العسكرية المقررة في هذا القانون (م) ٣٢ يعني كذلك من الخدمة العسكرية تلامذة المدارس المالية والتلامذة الذين يرسلون الى اوروبا لتتبع طوبهم سواء كان ارسالهم بمعرفة الحكومة او من طرف اعالهم او اوصالهم (م) ٣٣ من اصابته القرعة العسكرية يمكنه التقلص منها بتقديم شخص آخر برضائه في المباد الآسفة تعده لتلك نظارة الحربية ليؤدي الخدمة العسكرية للمدة المقررة بدلا عنه وبضياته بشرط ان يكون البدل لانتفا للخدمة العسكرية من جميع الوجوه وان يكون ستموافقا لسن القرعة ولم تصبه القرعة واذا فر البدل يكون السبقيل مكافأ بتأدية الخدمة العسكرية بنفسه ان لم يقدم شخصا آخر بالشروط عينها ليؤدي للخدمة بدلا عنه

(الاباب الخامس - في الجنائيات والعقوبات عليها) (م) ٣٤ كل شئ وتحايل يستعمل لاسقاط اسم من جداول الانتفا المتفتني جميعا او من قوائم القرعة تصال محاكته على مجلس عسكري ويساقب الجنائي

المدينة ويبنى عليه الاجتهاد في استجابة احد عنه في اي قرعة تعمل أثناء غيابه فان لم يفعل ذلك كتب اسمه في سدر قائمة القرعة مع الذين يسير ادخلهم حالا في الخدمة العسكرية (ث) ينشر اعلان رسمي في كل حارة عند قرب حلول القرعة وعلى الذكور الساكنين فيها المكلفين بالخدمة العسكرية التابعين لكن لا يخرج القطر المصري ان يتخذوا الطرق الموصلة لاستجابة من يحجب فرعهم فان لم يفعلوا ذلك صاروا تحت المحاكمة بالغالب نفسه المشروب على الأشخاص المنوه عنهم في فرع (ت) من هذه المادة ما لم يكن غيابه سببا عن حلو قانوني.

#### (الباب السابع - ترتيبات شخصية هـ)

(م) ٣٩ - جميع الترتيبات الخاصة بتجميع وتوزيع الأتقار الخاصة للمسكرة تعمل بمعرفة نظارة الحربية ونشر الاعلان اللازم عنها

#### (الباب الثامن - ترتيبات وقتية)

(م) ٤٠ - يجري العمل بمقتضى هذا القانون مشهور واحد يضي من تاريخ نشره - على المحافظين والمديرين ان يأسروا مشايخ البلاد والائمان بقصر كشوفة تعدادية عن جميع الأشخاص القاطنين بالبلدة او التين البالغ سنهم من تسعة عشر الى ثلاث وعشرين سنة (راجع المادة الخامسة من الباب الثاني) (م) ٤١ كل قانون او نص من قانون وكل عرف او عادة مخالفة لمتنصيات هذا القانون تعتبر لاجية لا عمل لها (م) ٤٢ على ناظر المحافظة والحربية والبحرية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

قرعة عسكرية - {مقرر صدره نظارة الحربية للقرعات البحرية والقارية} ارجع جدي الثانية سنة ١٣٠٣ ايضاً للصدر من قانون القرعة العسكرية الجديد وهو

حيث ان الشبان الذين من سن العشرين سنة وكانت اجريت عليهم عملية المراجعة العمومية في سنة ١٢٩٩ لم يبق بالبلاد ما يلزم اخذهم منهم الفصائل العسكرية وثانسة ما نظرم ان اجراء عملية القرعة على الشبان الذين من سن العشرين سنة تطبيقاً لقانون القرعة الملغى يترتب عليه تكليف الحكومة الحربية في كل سنة بمصاريف جسيمة لجلس القرعة والمراجعة

بجس لا تتجاوز مدته سنتين مع الاشغال الشاقة او اربع سنين بدونها - الا انظر الذين استعملوا ومائل خشية وامتناعها من الحضور لجلس القرعة والانتقار الذين استعملوا بواسطة طرق خشية على الاستثناء او المعافاة من العسكرية بين يدي مجلس القرعة وكذا المرتكبين لثل هذه الجنايات او المشتركين فيها تحال عما كهم على مجلس عسكري ويحكم عليهم بجس لا تتجاوز مدته سنة مع الاشغال الشاقة او سنتين بدونها اذا ثبت على شخص انه اتلف احد اعضاءه بقصد التقلص من الخدمة العسكرية تحال عما كهم ايضاً على مجلس عسكري ويحكم عليه بجس لا تتجاوز مدته سنتين مع الاشغال الشاقة او اربع سنين بدونها وكل مساعد ومنع على هذا التلغ يحكم عليه ايضاً بلدا الغالب نفسه (م) ٣٥ على كل مدير ومحافظة ووكيل مديرية ومحافظة وكل متولف في المديرية او المحافظة ان يساعد بنافه ما في وسعه من الوسائل على تنفيذ هذا القانون ومن اعلم او اخلى من ارباب الوظائف او المستقدمين للملكية فيها يتلقى بهذا القانون تصريحاً كته امام مجالس عسكرية

#### (الباب السادس - في البنادر)

(م) ٣٦ - بعض بنادر القطر المصري كانت في السابق مستتنة من اخراج شبان للمسكرة لكن مدين هنا انه من تاريخ نشر هذا القانون يلغى ذلك الاستثناء (م) ٣٧ في جميع البنادر الموء عنها في المادة السادسة والثلاثين مشايخ الاثمان يؤدون وظائف مشايخ البلاد بالكنيسة المقررة في المادة الثامنة (م) ٣٨ من اجل السهولة في تحضير القوائم تتخذ الطرق الآتية (١) يعمل المشايخ تعداداً عمومياً مرتباً على حساب الحارات تحت ملاحظة ومساعدة المحافظات او الضبطيات ويدرج في التعداد المذكور جميع الذكور القاطنين في كل حارة مع بيان سنهم عند عمل التعداد (ب) تعمل المحافظة او الضبطية تعداداً سنوياً لمن المصريين المكلفين بالخدمة العسكرية الساكنين الى المدن والحارجرين منها (ت) عند ما يكون كل شخص مكلف بالخدمة العسكرية عازماً على مبارزة القطر المصري تعطى له رخصة من ادارة المحافظة او ضبطية

خمس وعشرين سنة بواقع الوارد بذفاتر المولودين ويجوز أيضاً أن تصيب القرعة العسكرية أن يتخلص منها بدفع مبلغ نقدي قدره مائة جنيه مصري في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالطلب على حسب ما في المادة الثانية والعشرين من قانون القرعة العسكرية - ويجب توريد البديل النقدي المذكور لحساب نظارة الحربية في جهة المديرية ويتقاضى اعدام الغير التي تعلى من المديرية يعطى لمن اورد ذلك التذكرة اللازمة من نظارة الحربية الدالة على تخلفه - واذا فر الشخص البديل يكون المستبدل مكلفاً بتأدية الخدمة العسكرية بنفسه بقية المدة المقررة له فان لم يتقدم دفع البديل النقدي بتمامه (م) ٢ على نظريته الداخلية والحربية والبحرية تنفيذ امرنا هذا

قرعة عسكرية - { منقور من نظارة الداخلية في ٢ (بحر) سنة ١٣٠٢ (١١ أكتوبر سنة ١٨٥٠)

بناء على ما ابداه جناب النائب عن سعادة نائب السرور من ان عند الاقتراع على الافتراض على في الخدمة العسكرية يوجدون حصل منهم تعييناً بينهم بواسطة ائلاف احينهم اوساية اليد اليمنى وتعليه دخول مثل هؤلاء بالخدمة العسكرية بمقدار ثمانية عشر او عشرين لكل اورطة زيادة والعدد المادلف له لكل بطارية طوبجية واورطة سواري وان يبرس استقداهم بصفة طباخين وسفابين ويصرف لهم نصف استحقاق فقط حتى بهذه الواسطة لا يمكنهم التخلص من سلك العسكرية ولا يكون هناك اقتضى لاخذ عساكر من الصمحين لتأدية اشغال الطباخة والسفابة قد قرر مجلس النظار بجلسته المتقدمة في ٢٢ اجمعة سنة ٣٠٢ (اول اكتوبر سنة ١٨٥٠) الموافقة على ما ذكر وطلب بما ورد للداخلية ورأسته ثمرة ٢٣٩ الشرح لجات المديرية عن ذلك وبناء عليه قد حصل الترشير في تاريخه للمديرية عموم بما توضح ومن الجملة هذا لحضرتكم للمع به واتباعه

قرعة عسكرية - { منقور امده نظارة الحارب (بناج) ٧ مارس سنة ١٨٢ (٥٥) الى المدارس

نظارة الحربية ترغب باذاتها الواردة لهذا الطرف

وفيها فضلاً عما يحصل لحكام المديرية والبلديات واهاليها من المشغولة أكثر شهور السنة قد تقرر بتأنيق القرعة العسكرية الجديد ان عملية القرعة لا يكون اجرائها الا في كل خمس سنين مرة واحدة على الشبان البالغين من العمر من ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ سنة بكيفية انه من بعد فز اقرار كل مديرية بمعرفة مجلس القرعة الذي عين لها وحصر الشبان اللائقين منهم للخدمة العسكرية الحاليين من مواقع الدخول القانونية يقيمون جميعاً في بلادهم لاشتغالهم بمصالحهم وبناتهم الشخصية تمت الطلب وان العدد الذي يلزم للمسكرة يؤخذ اولاً من سن ٢٣ ومكداً كل ما يلزم في خلال مدة خمس سنين يؤخذ من السن المذكور ثم من الطبقات التي قبله اي من ٢٢ وبسما من سن ٢١ وبعراً بمعنى ان جميع الشبان الذين تعمل لهم عملية القرعة لا يدرجون للخدمة العسكرية دسة واحدة بل يكون الاخذ من كل من يجب ما تدعو اليه الحاجة بالكيفية السالفة ذكرها ولهذا لزم نشره عموموا وهذا للعلوية ونشره على كافة بلاد المديرية ونواحيها للمع بما فيه

قرعة عسكرية - ارسل صادر في ١٢ ما يوسه ١٨٥٠ (نحن مديرو مصر) بعد الملاحنا على الامر الصادر بتاريخ ٩ جماد الثاني سنة ٣٠٢ (٢٦ مارش سنة ١٨٥٠) الشامل لقانون القرعة العسكرية المصرية وبناء على ما ما عرضه علينا ناظر حربية وبحرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد صارت على ما في ٢٥ و ٣٣ من القانون المشار اليه بالكيفية الآتية (م ٢٥) يستثنى من الخدمة العسكرية الريان وارباب الطاعات التي تنص من الخدمة تحت السلاح وكل خدمة اخرى في العسكرية - (٣٣ م) من اشابه القرعة العسكرية يمكنه التخلص منها بتقديم شخص اخر برضاة في المباد الذي تحدده لذلك نظارة الحربية ليؤدي مدة الخدمة العسكرية المقررة قانوناً بشرط ان يكون البديل تمت حياته ولائقاً للخدمة العسكرية من كل الوجوه وان يكون سنه من اربع وعشرين الى

من القرعة ويريدون التخلص منها بالبدل التقدي  
اولهم احد المقررين السابقين لمدة ستة اشهر اخرى  
وفي ظرف هذه المدة الاخير يقبل البديل التقدي  
عن يده من اليافين من سن القرعة وكذلك تسع  
دعوى من يدعي الملة او الانفراد وبعد اعتقاد هذه  
المدة لا يقبل من احدهم بدل ولا دعوى ويعامل  
من تأخر بمقتضى تلك الاحكام القانونية والمواد  
النظامية ولا يقبل منه مفرقة بدعوى عدم الخلاصه  
او صياحه بهذه الاعلانات فلها اعلنت جميع الجهات  
تجددا بهذا القرار وقد طليت السعسكرية بالتذكرة  
الواردة منها تبليغ مختصاً بما تقرر في هذا الامر لكي  
يصير اعلاؤه الى من يكونون من سن القرعة بمصر لمضى  
هذا نوبل من همسك الجليلين ان توجهاوا بكم القيمة  
الى اعلان ذلك وتبليغ هذا القرار لجميع من في القطر  
المصري - هذا هو ترجمة صورة المکتوب السامي  
الصادر من مقام الصدارة العظمى بتاريخ ٤ جمادى  
الثانية سنة ١٣٠٣ غرة ٣٥ بانه يقرر من امداد بمعدسة  
شهور اخرى لمن يكونون من سن القرعة العسكرية  
الشاهانية لتقديم الطلبات بمن يريد التخلص من القرعة  
بدفع البديل التقدي ومن يدعي الملة او الوحدة وبعد  
انقضاء ذلك المياد لا يقبل من احدهم بدل ولا  
دعوى ويعامل من تأخر بمقتضى الاحكام القانونية  
والمواد النظامية واشير بتبليغ ذلك القرار لجميع من  
يكونون من سن القرعة في القطر المصري وقد وردت  
صورة للمکتوب السامي المشار اليه بمكاتبه لنا من  
المره السنية في ١٩ من ذلك الشهر غرة ١٥ لاجراء  
ايجابه وبناء على ذلك لزم الشرح تمك لاعلان  
ذلك القرار ونشره بجهات تك لمطوية من يكونون  
من سن القرعة العسكرية الشاهانية بما نص فيه وفي  
تاريخه تحدد بجهات بذلك في رجب سنة ١٣٠٣ (١٠  
مارس سنة ٨٦)

قرعة عسكرية - امر عام صادر في ٧ مارش سنة ٨٦  
(بحسب خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر  
في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارش سنة ٨٥)  
الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقه واي مجلس نظارتنا

بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ٨٦ غرة ١٨ ان كل تليد يرض  
من الان من تلازمة المدارس العليا الباطنين في سر  
القرعة بصل لما الاخطار اللازم عنه وحيث ان هذا  
يستلزم التوضيح في الافادات التي ترد من كل مدرسة  
بطلب وقت اي تليد عن اسم يده والمديرية التابعة  
لها وان كان سبق طلبه للقرعة او لا فقد صار الشرع  
ذلك للمدارس الخصوصية وهذا لحضركم للمطوية  
وتابع الاجراء كما ذكر

### (قرعة عسكرية)

ورد من مقام الصدارة العظمى بالامانة العلية  
قرار بشأن من يكونون من سن القرعة العسكرية من  
جيوش السلطنة السنية مطلوباً نشره في جميع جهات  
القطر المصري فارسل من المية السنية الى نظارة  
الداخلية لاجراء تصحيح التفرقات نظارة الداخلية  
بالامر ونشره مع مكتبة منها الى جميع الجهات وهذا  
هو مع مكاتبها

ترجمة المکتوب السامي الصادر من مقام الصدارة  
العظمى الى الخديوي المصري المجلية بتاريخ ٤  
جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٢٦ شباط سنة ١٤٠١)  
قد تقرر ان من تمهيم القرعة ويكونون من سن  
من جميع الجيوش السلطانية بمع لم الاندوان  
الخدمة النظامية بديل تقدي في مدة ستة اشهر  
اعتباراً من تاريخ اعلان المطلوب للسكينة من جهته  
وكذلك من يدعي الملة او الانفراد (الوحدانية)  
يرفع امره الى جهته في ستة اشهر وحينئذ يحق  
اسره ويعامل بما يتجه التحقيق وقد ابلغ ذلك الى  
جميع من لزم من الجهات وبعد السنة اشهر اخره  
اذا ظهر ان واحداً من يريدون دفع البديل التقدي  
او بمن لهم ملة او من ذوي الانفراد لم يتقدم عليه  
لجهة فيعامل بمقتضى الاحكام القانونية والمواد  
النظامية المنبئة في بقية الافراد وحيث ان مدة السنة  
اشهر التي كانت وجدت لتقدم تلك الطلبات قد  
انقضت ومصادف زمانياً زمان حشد عساكر الزديف  
ولربما ان تكون هذه الحالة لم تمكن الذين في سن  
القرعة من تقديم طلباتهم المذكورة فلنقطع الاحتمال  
المذكور قد تلاحظ تحديد موعد الطلبات للذين في

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو  
ات (م) ١ قد ثبتت الثلاث مواد (٢٦ و ٢٩ و ٣٠)  
المدونة بقانون القرعة المذكور واستبدلت بالمواد الموضحة  
باسمنا هذا (م) ٢ يستثنى من الدخول في الخدمة العسكرية  
(اولا) العلماء والمدرسون بالجامع الأزهر وغيره يخدمون  
وبلاد القطر المصري بمقتضى شهادات من حاضرة شيخ  
الجامع الأزهر (ثانيا) جميع الطلبة المشتغلين بالعلم  
الشريف بالجامع الأزهر وفي غيره سواء كانوا يدرس  
المحروسة او ببلدة اخرى بالقطر المصري بشرط ان يتفرغوا  
لطلب العلم بلا حرية ولا صناعة سواء في المدة المقررة  
للخدمة العسكرية وان يكون امتحانهم في العلوم الواجبة  
عليهم تفصيلا للمعافاة بموجبها واجراء الاستعلامات  
والتقارير اللازمة للوقوف على علومهم من الحروف  
والكلمات والصنائع واعطاء الشهادات التقفية لهم  
بالمعافاة على مقتضى الالامة التي تقلعت من حاضرة  
شيخ الجامع الأزهر الموضحة بالمواد المدونة باسمنا هذا  
وان كان احد الطلبة بعد معافاته من العسكرية انقطع  
عن طلب العلم ويشغل بصناعة او حرفه ما فلي عمدة  
وتج ببلده ان كان مقبلا لها او شيعي قسمه وحارته ان  
كان ساكنا بها ان يمل عنه جهة الادارة في الحال  
لاخطار نظارة الحرية عنه وعلى النظارة المشار اليها  
ان تطلب له دخول في الخدمة العسكرية عند اقتضاء  
الحال لذلك متى تحقق لها انه لم يتجاوز اسنان القرعة  
الثانوية ولاثق للخدمة العسكرية وكان خاليا من انواع  
المحاطة المقررة في هذا القانون ومن يتسائل او يميل  
في ذلك من مأموري الادارة ومحمد وشايخ الميلاد  
والالكسام والحارات يكون تحت المسؤولية والمحاكمة قانونا  
(ثالثا) الفقهاء حملة القرآن الشريف بشرط ان يكونوا  
حائزين وعصمين لتلاوته ولا ينافون من العسكرية  
الا من بعد التقري والتحقق من علومهم من الحروف  
والصنائع والكلمات الاجنبية التي يترتب عليها ربط  
ويكون عليهم بسببها وامتحانهم في حال وجود مجلس  
القرعة في مركز المديرية لا يكون الا بمقرعة قاضي  
ومتقي المديرية او المدينة ما يحضرون مجلس القرعة وفي  
حال غياب القاضي يكون النائب بدلا عنه وفي حال  
غياب المتقي يصين بمقرعة المجلس احد مشاهير العلماء

الموجودين بالمديرية او المدينة بدلا عنه واما ان كان  
المجلس موجودا سيك مركز خلاف مركز المديرية  
فالامتحان يكون بمقرعة قاضي المركز ومتقي المديرية  
ان يتسرع حضوره والا فيصين بمقرعة المجلس احد مشاهير  
العلماء بالمديرية او المدينة للاتحاد مع قاضي المركز في  
الامتحان بمحضور المجلس وبعد الامتحان والاقرار من  
المجلس على استحقاقه للمعافاة يتأثر على اسمه بذلك في  
قائمة قرعة بلده وتعطى له شهادة دالة على ذلك من  
العلماء المختصين له - هـ - حكما عليهما من رئيس المجلس وبعد  
معافاة هؤلاء الفقهاء اذا اشتغل احد منهم بمقرعة او صناعة  
ما يجرى في حقه وفي حق من يهدل او يتسائل سيك  
الاخبار عنه حسب ما ذكر في الفقرة الثانية (رابعا)  
مشايخ التكاليب ومشايخ الطرق الموجودين بمدينة المحروسة  
الخيرية شيانهم بسطة رسمية والاثوث خلفاء  
الموجودين بقاضي السيد احمد البدوي والسيد ابراهيم  
المنوي بمقتضى شهادات تمل الى مشايخ التكاليب  
ديوان عموم الاوقاف والى مشايخ الطرق والاثنتين  
الخلفاء من الاساذ البكري (خامسا) ائمة المساجد  
والزوايا التابعة والتير تابعة الى ديوان عموم الاوقاف  
سواء كانوا ائمة في سائر الاوقات او سيك ايام الجمع  
واليدين بشرط الاقطاع لاداء وظائفهم بالنفس بمدة  
الخدمة المقررة العسكرية وان كان الديوان المذكور  
لا يمل لياقة احد منهم للوظيفة فلا تمل له شهادة منه  
بالمعافاة الا اذا قدم شهادة من اثنين من اكابر العلماء  
المعروفين بالقدات والشهرة لدى قاضي ومتقي المديرية  
او المدينة دالة على انه من ذوي الاحلية والياقة التامة  
للوظيفة مصلحا عليها من الثاني والمتقي الموام اليها  
وما وذلك بعد اختباره وتحقق احواله بمقرعها ايضا  
اما من يكون معلوما وشيوتا لدى الديوان المذكور انه  
من ذوي الاحلية والياقة التامة للوظيفة فلا يكلف  
بتقديم تلك الشهادة بل تمل له الشهادة اللازمة بالمعافاة  
واذا انفصل احد من الوظيفة بعد معافاته من العسكرية  
يجري في حقه وفي حق من يتسائل او يميل في اخبار  
عنه كاذر في الفقرات التالية شهادات المعافاة يجب على  
اربابها ان يقدموها وقت طلبهم للاقرار على الى مجالس  
القرعة حال امتدادها بالمديريات والمحافظات للاقرار على

## ملاحظات

مما تقتضيه ضماها لم تجد تلك المجالس احوالا تستدعي لزوم اجراء تحريات وتحقيقات بشأنها وتقبل هذه الشهادات ما دام مجلس القرعة موجودا بالمديرية او المحافظة (م) يستثنى من الدخول في العسكرية (اولا) رؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والفراسة والقسيسون والرهبان الموجودون بالاديرة ومنقطعون بها من الطوائف المسيحية والمخاضات ووكلائهم والمشروعون من الطائفة الاسرائيلية بمقتضى شهادات تعطي لهم من الرئيس الاكبر الروماني لقيادة كل طائفة بالبلاد المصرية المعلوم لدى الحكومة الخديوية بمعرفة رسمية (ثانيا) جميع التلامذة طلبة العلوم من الطوائف المذكورة المشتغلون بالعلوم الدينية في الاماكن المخصصة للتعليم الديني بالمسرة والمدن والبلاد بالقطر المصري بشرط ان يتفرغوا لاشتغال يطلب العلوم الدينية بلا حرفة ولا صناعة سواها سبعة المدة المقررة لتقديم العسكرية وان يكون امتحانهم في العلوم الواجب تعليمها مسافعة بها واجراا تحريات والامتناعات اللازمة للوقوف على ظروفهم من الحرف والكارات والصنائع واعطاء الشهادات المتقدمة لهم بالمعالة على مقتضى الاوامر والقرارات الموضحة بالمواد المدونة بامرنا هذا ومن ينقطع من الطلبة بمدعالاته من العسكرية عن الاشتغال بالعلم الديني يجرسه في حق وفي حق من يعمل او يتعامل في الاخبار عنه حسب ما ذكر بالفقرة الثانية من المادة الثانية - شهادات المعالة يجب على اربابها ان يقدموها وقت طلبهم للاطلاع الى مجالس القرعة حال انتقالها بالمديريات والمخاضات للوقوف على صفاتها ومقتضاها ان لم تجد تلك المجالس احوالا تستدعي لزوم اجراء تحريات وتحقيقات بشأنها وتقبل هذه الشهادات ما دام مجلس القرعة موجودا بالمديرية او المحافظة (م) يعني من الخدمة العسكرية (اولا) اكبر الاخوة يعني الاب ذكورا كانوا او اناثا ليسي على معاشهم والقيام بشؤونهم واحتياجاتهم ولو كانت الحاجة لهذا الاخ الاكبر اخ واحد او اخت واحدة وان كان الاخ الاكبر المذكور كفيف البصر او به علة تمنعه عن التكسب يعني الاخ الاصغر منه ساء (ثانيا)

اكبر ابناء الامة المتوفي عنها زوجها او المطلقة طلاقاً بانكأ او رجعياً انتقضت مدته عدتها فيه او التي غاب عنها زوجها غياباً شرعياً وغير معلوم محل وجوده ومستقره بالكليّة بشرط ان لا يكون لكل واحدة منها من يقوم بنقبتها وشؤونها شرعاً سواء ومن لم يكن لها ابناء وكان لها ابناء ابنا يعني اكبر المطلوب للدخول في القرعة للسمي على معاشها والقيام بشؤونها واحتياجاتها ويشترط في اعتبار الطلاق وقبوله ان يكون وقوعه ثاباً ثبوتاً شرعياً قبل تشكيل مجالس القرعة وان ليس للامثلة المطلقة من يقوم بنقبتها وشؤونها شرعياً سوى اكبر ابناءها او اكبر ابناء ابنائها المطلوب للدخول في القرعة - وان كانت وقوع الطلاق بعد تشكيل مجالس القرعة لا بد من اثباته ثبوتاً سياسياً وشرعياً والمشور في ذلك هم الحكام الشرعيين ومأموري الادارة ومحمد وشيوخ البلاد والاقسام والمخاضات ومن ثبت وثقا كان الطلاق محقق ولم يكن له ادنى قرينة تدل على تحايل او غش لا بأس من اعتباره وقبوله - وفي جميع هذه الاحوال اذا تزوجت الامة من الانواع الموصفة آنفاً بعد معالة اكبر ابنائها او اكبر ابناء ابنائها وصارت غير محتاجة اليه فبعد اعلان نظارة الحرية عنه من المديرية او المحافظة التابع لها اذا تحقق لها انه لم يتجاوز استئان القرعة القانونية ولائق العسكرية فيطلب بمرفعتها للدخول في الخدمة العسكرية عند انتهاء الحال لذلك ومن يتسائل او يجهل في الاخبار عنه من محمد وشيوخ البلاد والاقسام والمخاضات والحكام الشرعيين ومأموري الادارة يكون تحت المسؤولية والمحاكمة قانوناً (ثالثاً) الشخص الوحيد الذي توفي والده وله عالة وليس له اخوة اصغر منه تحصل المعالة بسليمه وكذلك الشخص الوحيد الذي ليس له احد بالكليّة (رابعاً) اكبر ابناء الرجل كفيف البصر او المصاب بسله او عالة غير قابلة للشفاء سيرته عاجزا عن السعي على التكسب او كان بالغاً من السنين سنة فأكثر وان لم يكن له ابناء فيعني اكبر ابناء ابنائه المطلوب للدخول في القرعة ليسي على معاشه وكذلك ابن الرجل الوحيد الذي ليس له اولاد خلافه معا

كان من والده اقل من الستين سنة ( خامسا ) من  
يكون له اخ في العسكرية ولم يف مدة خدمته المقررة  
له فانزاعا ( سادسا ) من كان له اخ توفى او تقاعد  
بسبب جرح اصابه او طاعة اعترته وهو في الخدمة  
العسكرية البرية والبحرية سيرته طريزا عن التكسب  
( سابعا ) اكبر الاخوين المطلوبين للقرعة في آن  
واحد ان وجد اصغرهما لائقا للمسكرة ( ثامنا ) اذا  
كان اكبر الابناء او اكبر ابناء الاباء او اكبر الاخوة  
مصاها بلة او طاعة سيرته طريزا عن التكسب يحى  
الاخ التالي له في السن — المعافاة المصريح بها سلة  
الوجهين الخامس والسادس لا تسرى الا على اخ  
واحد في حالة واحدة من الاحوال المذكورة فيها  
اما لو تعددت هذه الاحوال في اخوة من عائلة واحدة  
ففى منهم بقدر ما يتقدم لهم من الاحوال —  
الشخص الذي لم يحضر نفسه او لم يوكلف من ينوب  
عنه لسبب غرة قرعته لاحق له في طلب المعافاة بعد  
ختم عملية القرعة على بلده ان لم يكن ضاياه له مقر  
شرعي او حدث اسباب المعافاة ما دام مجلس القرعة  
موجودا بالمديرية او المحافظة — لا تعتبر موجبات  
المعافاة واجبة الا بعد تحققها والاقرار عليها حاله  
التمام لمجلس القرعة لاجراء عملية الاقتراع على اقرار  
البلاد بكل مديرية او محافظة ومع ذلك اذا صار  
الشخص بعد انتظامه في الخدمة العسكرية مستحقا  
للمعافاة لسبب من الاسباب الموصفة آنفا يحل سبيله  
من العسكرية اذا طلب موداك بقطع النظر من مدته  
الباقية عليه وفازها الا اذا كان وجوده في الخدمة  
العسكرية قد سبب معافاة اخ اصغر منه ما زال على  
قيد الحياة — حق المعافاة المقرر في الوجه المتقدم  
يحصل عليه العسكري اذا صار سبب وفاة اخ  
اكبر له اكبر ابناء او اكبر ابناء الابناء لرجل يبلغ  
الستين سنة او اصغر بلة او طاعة جعلته طريزا عن  
السمي على التكسب او لارادة توفى عنها زوجها او  
صار اكبر اخوته الابناء او باي وجه يستحق سببه  
المعافاة من الاربعة المتقدم بياها

( م ) في معافاة طلبة العلم بالجامع الازهر وغيره  
( اول ) يصير تشكيل مجلس علي في كل محافظة او

مديرية لاجراء ما يختص بها ما عدا ما يتعلق بطلبة  
العلم الشريف بالجامع الازهر مركب من فاضلي  
ومفتي المحافظة او المديرية ومن يلزم من حضرات  
مشاهير العلماء ذوي اليقافة بالجهة المذكورة تحت  
رئاسة احدهم عن يرى فيه الالقية لذلك باستحسان  
حضره المحافظ او المدير بعد التايرة مع حضرة شيخ  
الجامع الازهر على الوجه السابق في تشكيل تلك  
المجالس بناء على لائحة القرعة العسكرية السابقة واما  
الاجراء في حق طلبة العلم بالجامع الازهر فيكون  
حسب المبين بالوجه الثامن الآتي ذكره ( ثانيا )  
عند وجود المتقضى لاعطاء شهادات بمعافاة طلبة  
العلم الشريف ما عدا طلبة العلم بالجامع الازهر من  
الجهات التابعة للحكومة العديدية فكل من كان سنة  
داخلا في المطلوب للقرعة العسكرية من طلبة العلم  
المستقلين به لا حرفة سواء وكان خاليا من جميع  
الاربعة المتقضية للإستثناءات المذكورة في قانون  
القرعة ومتيناً دخوله فيها لوجود موجب الدخول  
سوى كونه من طلبة العلم بالشروط المذكورة يرخص  
له ان يقدم انتهاء في سنة طلبه لرئاسة مجلس جهته  
يذكر فيه ان اسمه فلان بن فلان من بلدة كذا  
التابعة لمركز كذا او قسم كذا بمديرية كذا او محافظة  
كذا وان كان له شورة يعرف بها بذكرها ايضا وان سنة  
كذا وخالي للمواعين من الدخول في القرعة العسكرية  
سوى اشتغاله بطلب العلم لا حرفة سواء بجهة كذا  
وانه تلقى كذا من كتب الفقه والتشريع مع يارب  
الستين التي تلقى فيها ومبين من تلقى عنه من  
حضرات المشايخ بالكيفية الاتية في الوجهين ( الثالث  
والرابع ) وانه قد تمهد على نفسه بمداومة الاشتغال  
بالعلم مع التفرغ له مدة الخدمة العسكرية ويرغب  
اجراء اللازم عنه واعطاء الشهادة اليه من المجلس  
بما يتخضع لحصوله على المعافاة من القرعة العسكرية  
بعد استيفاء ما يلزم ( ثالثا ) يشترط في الترخيص  
لتقديم الانتهاء السابق ذكره في الوجه الثاني بطلب  
المعافاة من الدخول في القرعة العسكرية بوفد  
طلب العلم ان يكون الطالب قد تلقى في فن الفقه على  
منه وفي فن النحو عن يعتبر التلقي عنه من حضرات



## ملوكات

نسبه اليهم مع فقره لطلب العلم المدة التي ذكرها فلذا اجابوا بذلك ووجد من هذا التنبيل ما بقي اعتماد المجلس لاحتضاره عند ذلك يصير اعتماد لاجراء الامتحان فلذا فرض حصول التوفيق من مشايخ بلد الشخص الطالب للمعاقاة في الشهادة له بلا موجب حقيقي او توقف استاذ الذي تلقى عنه العلم عن ذلك على هذا الوجه واثم الطالب ذلك فلي جهة الحكومة من النوع الاول وجهة الشيفة في الثاني اجراء التحقيق عن ذلك وما يقتضي (سادساً) عند اعتماد مجلس الامتحان بأية جهة من الجهات المذكورة يصير اختيار طالب للمعاقاة في اثنين السابقين فيها يلزم من ذلك الكتب على حسب لياقة كل شخص ومن يتفقد للمجلس انه من طلبة العلم يكتب على انبائه المتقدم ذكره قرار من المجلس بذلك وانه يستحق المعاقاة من القرعة العسكرية بالتطبيق للقانون (سابعاً) بعد تحرير القرار من ارباب المجلس على الوجه المذكور يستعد هذا القرار مجلس القرعة اما لو حصلت طاعة فيها يخص باختيار طالب للمعاقاة فيمال النظر فيها وتحقيقها على حصة الاستاذ شيخ الجامع الازهر وبعد النظر في حالة المذكور بطرف الشيفة المشار اليها وما اجري في شأنه والتصرف عنه عند الاقتضاء فحسب ما يتفقد بسط التصديق اللازم على هذا القرار من حصة شيخ الجامع الازهر (ثامناً) يجري في طلبة العلم بالجامع الازهر مثل ما يجري في غيرهم من جهات النظر للمصري من التفتيشات والتحريرات والشهادات على وجه ما سبق تفصيله بمقرعة حصة شيخ الجامع الازهر ويزاد على ذلك في طلبة العلم بالازهر تعيين طالب للمعاقاة جهة التابع هو لها في الجامع المذكور من رواق او حارة من حاراته على حسب عوائد الازهر او ينسب نفسه لاساتذ من الاساتذة ان لم يكن تائباً لرواق او حارة وجهة الشيفة تستعمل ايضاً من حل الشخص وخلوه من الحرف والكتابات وتقرره لطلب العلم من الجهة التي نسب نفسه اليها او من استاذه الاعلى انتسب اليه ان لم تكن له جهة عضوية وبعد الاستعلامات اللازمة تحضرة شيخ الجامع الازهر

اعلم مدة سنتين على الاقل (رابعاً) يشترط في قبول الانباء المذكور للمعاقاة بوصف كون الشخص من طلبة العلم ان يكون قد تلقى في المدة المذكورة على الوجه المتقدم في الوجه الثالث من كتب انموثل متن الاجرومية بمضى شرحها كشرح الكفاية او هو وشرح الشيخ خالد عليها فليد على حسب ما توافره اهل الجهة في طلب العلم ثم ان كان طالب العلم حنبلي المذهب يشترط فيه زيادة عن تلقيه ما سبق ذكره في فن اخوان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام الاعظم ابني حنيفة الثمان ايضاً شرح مراني الفلاح على متن الايضاح او هو وشرح الطائي الصغير على متن التكملة فاكثر - وان كان شافعي المذهب يشترط فيه زيادة على ما سبق ذكره في فن اخوان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام الشافعي ايضاً شرح ابن قاسم الفزري على متن ابني شعاع او هو وشرح الخطيب الشربيني على متن ابني شعاع المذكور فاكثر - وان كان مالكي المذهب يشترط فيه زيادة عن تلقيه في فن النحو ان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام مالك ايضاً شرح ابن توكي على متن المشبوه او هو وشرح الزرقاني على متن المزية فاكثر - وان كان حنبلي المذهب يشترط فيه زيادة على ما سبق ذكره في فن النحو ان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام احمد ابن حنبل ايضاً شرح نيل المآرب على متن دليل الطالب او هو وشرح المغتن على متن الزاد فاكثر او ما شاكل تلك الكتب بحسب ما توافره اهل كل جهة (خامساً) متى تقدم الانباء مستوفيا على وجه ما سبق في رئيس المجلس اعلم المشكل في كل جهة من الجهات المتقدم ذكرها بعد نظره في حال الشخص ان يجري اولاً الاستعلام من مشايخ وصراف بلد الطالب المذكور عن كونه من بلدهم وورد بمصادره او منه كذا وغالي المواعين من الدخول في القرعة العسكرية سوى اشتغاله بطلب العلم الشريف بدون حرفة سواء وهو صاحب الانباء نفسه دون غيره فلذا اليد منهم طبق ما ذكر صاحب الانباء يسئل ثانياً من عينه الطالب للتعلي عنه من حضرات المشايخ استاذته عن جهة ما

يستدعي عددا من حضرات الأفاضل العلماء من المذاهب حسب اللازم لامتحان طالبي الحفاضة بوصف طلب العلم بالجامع الأزهر على وجه ما تقدم في غيرهم وعلى أنفع للمجلس المذكور استحقاق الشخص للحفاضة بحسب حضراتهم للقرار اللازم بذلك وبصورة التصديق عليه من حضرة شيخ الجامع الأزهر ويسمى إليه لحفاضة بوجهه على وجه ما تقدم - ثم يجري فيه قيد ذلك التصديق والحفاضة يحملون بقبووات الجامع الأزهر بمرتبة سلسلة كما يجري القيد المذكور في التصديقات الحاصلة على قرارات مجالس الجهات الأخرى - مجالس الامتحان بالمديرية والحفاظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديرية أو المحافظة وبصورة الامتحان بحضور المدير أو المحافظ.

#### (م) في معاقلة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الأرثوذكس)

(أولا) تشكل لجنة في كل مركز اسقفية في الوجهة القبطية وفي كل مديرية في الوجهة الجبرية معا مديريتي اللجنة والقبووية فأنهما يكونان ثابتتين للجنة التي تشكل بمصر وسينال الكلام عليها في الوجهة (الثامن) وتناوب تلك المجالس باسحقان من يطلب المحافظون القرعة العسكرية من الثلاثة المشتغلين بحمل العلم الديني وتؤلف كل لجنة من تلك المجالس من اثنين من الكليروس وواحد من أهل العلم بالديانة بحيث يكون إيسرهم رئيسا على تلك اللجنة ويكون انتخاب جولاء الثلاثة بمعرفة مطران أو اسقف الجهة بالاشتراك مع مجلس الطائفة فيها فإن لم يكن للطائفة مجلس في تلك الجهة يكون الانتخاب بالاشتراك مع جمعية يقدها المطران أو الاسقف تحت رئاسته من أعيان الطائفة بحيث لا يزيد عدد من يعضونها على الاثنى عشر ولا يتقص من سنة ولا بد في الحالتين من التصديق على الانتخاب من غبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة بمصر وإن لم يوجد في الجهة المراد تشكيل لجنة فيها مطران أو اسقف فيكون الانتخاب بمعرفة غبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة المذكور (ثانيا) من يراد امتحانه من الثلاثة الاقباط المسيحيين الأرثوذكس يبين للقبول على شهادة لحفاضة من القرعة

المسكوبة يلزم ان يكون مشتغلا بحمل الديانة في إحدى المدارس التطبيقية الكاثنة بالجهات الخارجة عن المحروسة أو في إحدى الاديرة أو الكنائس الكاثنة فيها لا يوجد فيه مدارس من تلك الجهات وإن يكون داخل غنم القرعة ولا يكون لديه وجه من الاوجه التي ترتب عليها معاقبته من اخدمة العسكرية حسب القانون سوى كونه من طلبة العلم الديني في إحدى المدارس أو الاديرة أو الكنائس كما ذكرنا (ثالثا) يجب على من تتوفر فيه الشروط المذكورة بالوجه (الثاني) ويريد امتحانه للقبول على شهادة معاقبته ان يقدم حريضة بذلك في سنة طلبه للقرعة العسكرية الى رئاسة اللجنة المذكورة يبين فيها اسمه ونسبه وبهذه وسيله وبما تلقاه من التعليم الديني المسيحي واسم المعلم الذي تلقى عنه ذلك والمدة التي قضاه في التعلم ويصرح ايضا في تلك الحريضة بأنه لم يكن لديه مانع من اخدمة العسكرية سوى كونه ثلثيا دينيا في الجهة القلائية بلا حرفة سواها وأنه متمهد بالمناوبة على التعلم في الديانة مدة اخدمة العسكرية مع التفريط له بلا حرفة سواء ويرغب اجراء اللازم منه واعطاء القرار اللازم من اللجنة بما يخصه للحصول على الحفاضة (رابعا) لا تقبل الحريضة المذكورة من التخليد الا اذا كان قد مضى عليه سنتان على الاقل في تلقي العلوم الدينية المسيحية ودرس في التبحر الشريف وسر المزامير وحفظ قانون الايمان ودرس ايضا احدي كتب تعلم القواعد المسيحية الارثوذكسية للمبتدئين في الكنيسة القبطية ككتاب تدوير المبتدئين في تعلم الدين أو كتاب روضة الفرياد أو غيره من كتب العقائد بحسب اختيار كل جهة في التدريس وإذا كان التخليد غير مقصود على تعلم قواعد الدين المسيحي بل مشتغل ايضا بالتصليات القبطية الخفية بالمعاقلة الاحتفالية وخدمة القداسات وغيرها من الامور الدينية فيلزم ان يكون قد تلقى تلك التصليات ايضا من معلمها بالحانها وواضعها ملاوة على الكتب والدرس العربية السالف ذكرها (خامسا) سنة حال تقديم الحريضة الى اللجنة تسلم من شياخ بلده ومراقبها ما اذا كان هو بعبته صاحب الرخصة ووارد تعداد الناحية وله من السن ما تبين أو لا وهل في

مدة اشتغاله يطلب العلم الديني مشغول بدناعة او حرفة اخره اسم لا واذا حصل توقف من مشايخ الناحية في اعطاء الشهادة بلا سبب حقيقي فعليه ان يمرض في حقه من اجماعة الحكومة ثم من بعد اجابة اللجنة بصحة جميع ما ذكر تستعمل ايضا من عمل التليذ او معليه من صحة مانسبه اليهم من تلذته لهم وعن فقره للصل في المدة التي ذكرها وبعد التصديق منهم على ذلك تشرع في امتحان التليذ على الوجه الآتي ذكره (سادسا) اذا كان التليذ مقتصر على عمل القواعد الدينية المعتادة تختبره اللجنة المشكلة لذلك ببيع قانون الايمان منه ويختاره في صحة تلاوة الانجيل والذبور او الانجيل فقط بحسب احتياج الجهة وفي احدى الكتب التعلیمی الدينية المذكورة في الوجه (الرابع) وما اذا كان التليذ غير مقتصر على عمل قواعد الدين بل مشغول ايضا بالتعليمات التبليطية وخدمة القدامات وما يتبها فضلا عن اختياره فيها سلف ذكره يمتحن في تلك التعليمات كالمطالعات المروفة بالابريوسات الجارسية فتداولها باختلالات العبادة والاجابات في القدامات وغيرها (سابعا) اذا احسن التليذ الاجابة على حسب المدة التي قضاه في التلمن تحرر اللجنة قرارا بانها امتنته سيف جميع ما تقدم ذكره ووجدته من طلبة العلم الديني ويستحق المعافاة من القرعة العسكرية يقتضى القانون وتسليم القرار المذكور اليه فيقدمه الى مطران او اسقف الجهة للتصديق عليه متى ثبت لديه ان طالب المعافاة هو يمينه من امنه وعلى جناب المطران او الاسقف ان يقيّد التصديق في سجل مخصوص بثمره مسلسلة ثم يرسله الى البطركية لتسجيله بها ايضا بثمره مسلسلة واعطاء الشهادة اللازمة على ذلك القرار بعد اخذ رأي اللجنة المشكلة لديها كاسيذكر في الوجه الآتي (ثامنا) تشكل في مصر لجنة للاضمان مؤلفة من ثلاثة من الاكايروس واثنين من الشمامسة لما خيرة بالديانة تحت رئاسة احداهم بختفيين من ذوي الاهلية والكفاءة بحرفة خبطة البطريك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة ويصير اشراف الحكومة الخديوية عنها لاجل ان تكون معلومة لديها بصفة رسمية ويقتض

تلك اللجنة بالمراقبة على اعمال النجان المشكلة بالجهات الاخرى وامتحان التلامذة القيمين بالحرسة او في مديرية اللجنة والقليوبية (تاسعا) كل تلميذ يقبل مسيحي ارنوذكسي مشغول بعمل الدين سيف احدى المدارس التبليطية بالحرسة او في احدى المدارس او الادوية او الكنائس الكاثوليكية في مديريتي الجيزة والقليوبية ويريد امتناعه لحصوله على شهادة بمعافاته من الدخول في القرعة العسكرية بسبب فقره لطلب العلم الديني يقدم حريفة بذلك الى رئاسة اللجنة بمرسكون مشتملة على البيانات المدونة بالوجه (الثالث) ومنى وجدت الشروط الموصفة بالوجه (الرابع) متوفرة فيه يجري الاستعلامات اللازمة حسب ما تدون في الوجه (الخامس) وبعد ورود الاجابات اليها يستولاة الاجراآت المقررة في الوجهين (الخامس والسادس) تامله يقتضى الوجه الآتي ايضا (عاشرا) متى ثبت للجنة ان مقدم العريضة لتلميذ ديني مستحق للمعافاة من القرعة بعد امتحانه في العلوم السالف ذكرها تحرر القرار اللازم بالكلية المبينة بالوجه (السابع) وتسلمه اليه وهو يقدمه لخطبة البطريك للتصديق عليه ولديه في سجل مخصوص بثمره مسلسلة وتصل الى الشهادة اللازمة على ذلك القرار للمعافاة بختضاها - مجالس الامتحان بالمديريات والمخانات ما عدا الحرسة يكون انتفاها بالمديريات او المخانات ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ (م) في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط البروتستانت

(اولا) يشكل بالقطر المصري لجنتان احداهما يكون من كرها بمخاطبة مصر تحت ملاحظة المحافظ تولف من قسيس كيسة القاهرة ومن مديري المدارس العالية البروتستانتية بالقاهرة ومن ضمنون اعضا مجالس توكيل الطائفة تحت رئاسة احداهم الذي ينفذ باغلبية الاراء ويصير اشراف الحكومة الخديوية عنهم ليكونوا معلومين لها بصفة رسمية وهذه اللجنة تختص بامتحان طلبة العلوم الدينية بدارس الوجه البحري ومديريتي بني سويف والفيوم واللجنة الثانية يكون من كرها بيدويين مديرية اسبوط تحت ملاحظة للمدير وتولف من قسيس كيسة

ناظر او معلم المدرسة التي ينتقل اليها ليرتقا بالشهادة التي يطلبها منه التلميذ عند اللزوم عن مدة اقامته بالمدرسة (سادسا) متى كان طالب العلوم الدينية حائزا للشرطين المذكورين في الوجه (الثاني) تمنحه اللجنة في العلوم الدينية الاكبر اولاً في اصول ايمان الديانة المسيحية ثانياً في البراهين على صدق الديانة المسيحية ثالثاً في الكتاب المقدس رابعاً ان الامتحان في العلوم التي يجب حفظها يكون غيبياً ولما العلوم التي لا تحفظ يكون الامتحان فيها في حسن التلاوة ومعرفة المعاني (سابعاً) اذا احسن الطالب الاجابة في العلوم الدينية المذكورة بتأشير من اللجنة على الشهادة التي يدها بأنه امتحن بمبرراته ووجد مستحقاً لاصطحاب شهادة الحائز من القرعة العسكرية ويوقع على التأشير المذكور من جميع الاعضاء وترسل الشهادات المقررة على الصلة المذكورة من طرف اللجنة الى جناب وكيل الطائفة وهو يصدق عليها بالاعتقاد وتصل الى صاحبها للمعالة بموجبها (ثامناً) اذا تأخر ناظر المدرسة او معلمها في اصطحاب شهادة لمن كان حائزاً للشرطين المذكورين في الوجه (الثاني) بنفي وجهه حتى فصل طالب العلم الديني المذكوران يعرض عن ذلك الى اللجنة التابع لها وهذه بعد التفتيشات اللازمة اذا تحقق لها صحة دعوى الطالب كلف الناظر او المعلم باعطائه الشهادة اللازمة (تاسعاً) كل مدرسة من المدارس البروتستانتية يجب ان تكون لها دفتر منمى الصالحات تفيد تاريخ دخول كل طالب علم بالمدرسة وتاريخ خروجه منها (عاشر) كافة الشهادات التي تعطي بالكتابة الجنبية بالوجه (السابع) ممدداً عليها من جناب وكيل الطائفة يجب ان تفيد في دفتر مخصوص بخرعة سلسلة (م) في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك (اولاً) يجب على التلميذ طالب العلم الديني ان يكون خالياً من جميع الحرف والصنائع والكارات في مدة اشتغاله بطلب العلم الديني ولي المدة المقررة للخدمة العسكرية ايضاً (ثانياً) لا تعطى له شهادة بالمعافاة من البطريركية الا بعد اجراء التفتيشات والاستعلامات اللازمة من مشايخ بلده وصرافته وناظر مدرسته ومعلمه

وبدير المدرسة العاليه البروتستانتية باسيوط ومن شخص اخر يمينه مجلس التوكيل تحت رئاسة احداهم الذي يتخبط بانقلية الاراء ويصدر اشعار الحكومة عنهم ايضاً لاجل ان يكونوا معلومين لما يصفة رسمية وتختص هذه اللجنة باختيار طلبة العلم الديني يدرسون في هذه (ثانياً) لا يقبل احدهم الطلبة المذكورين في الامتحان بالوجه ما لم يكن مصحوباً بشهادة من ناظر ومعلم مدرسته وسائر للشرطين الاخيرين (اولاً) ان يكون قد قضى اقله سنتين متتاليتين في العلوم الدينية باحدى المدارس البروتستانتية (ثانياً) ان لا يكون محترفاً بحرفة اخرى سواها (ثالثاً) على التلميذ الذي يكون حائزاً للشرطين المذكورين بالوجه (الثاني) ان يطلب من ناظر ومعلم مدرسته شهادة موضحاً بها اسمه واسم ابيه وولده ومدير بته والدة التي فاضاها في التلم وما تلقاه من العلوم الدينية واسماء المعلمين الذين تلقى عنهم ذلك ويحصل على شهادة من شيخ حصته ومن يعرفونه من اهالي الديانة خال من جميع الحرف والصنائع مدة اشتغاله بالتلم وبعد حصوله على تلك الشهادة يقدمها الى لجنة الامتحان التابع لها برفقة منه يوضح فيها احواله المذكورة وانه لم يكن لديه مانع من الخدمة العسكرية سوى كونه طالب علم ديني بلا حرفة سواء وانه مستعمل بالاداءة على تمام الديانة مدة خدمته العسكرية بلا اشتغال بحرفة او صناعة سواها (رابعاً) اذا حصل من شيخ حصة الطالب توقف في اصطحاب شهادته بلا موجب حقيقي فالطالب المذكور ان يقدم عريضة بذلك الى رئيس لجنة الامتحان وهو يتخاطب عن ذلك اللجنة اللازمة من جهات الحكومة ليعري ما يلزم من التفتيشات متى اتفق عدم احتياج الشخص المذكور في التوقف كتفكه باعطائه الشهادة اللازمة (خامساً) كل طالب ينتقل من مدرسة الى اخرى من المدارس البروتستانتية يجب عليه ان يحصل على شهادة من ناظر ومعلم للمدرسة التي كان بها على تسخين موضحاً بها اسمه واسم ابيه وولده وشمه ومدير بته ومقدار الخدمة التي مكثها بذلك المدرسة لتلقي العلوم الدينية وترسل اهلها الى لجنة الامتحان التابع لها والاخرى تملأ الى



بالجيش تحت السلاح فضلا عما يتربط عليه من  
المشغولات المقررة قانوناً

**قرعة عسكرية** — {منشور صادره نظارة المحاماة في  
الحاكم الشرعي في ٢٨ جمادى سنة  
١٣٠٢ (٢٧ منبر سنة ١٢٨٦)}

لما نشر للحاكم الشرعي في شأن الثبات وفاة من يتوفى  
من شباب القرعة العسكرية بالأكيلية الواحدة به  
بعض المحاكم الشرعية استفتت عن بعض مسائل  
تتعلق بذلك وبحسب الانضاء صارت الخاتمة مع  
نظارة الحرية ما ذكر وقد أوصحت في إعادتها المؤرخة  
٣٠ أغسطس سنة ١٢٨٦ بمائة مائة حيث أن

مادة ٥٨ من تعريف الرسوم تقتضي بمائة ورقة  
الانقار الجهادية للثمين ببلادهم تحت الطلب ويتولون  
بها من دفع الرسوم عند اقتضاء ثبوت وراثتهم  
لهذا يسري على من يتوفى من شباب القرعة الذين  
صار اقترامهم والذين لم يحصل اقترامهم واندرجوا  
ضمن كشوفات القرعة لأب جميع أسوة واحدة  
ومتبرين كالسائر بالثمين تحت الطلب وحيث أن  
نظارة الحرية اعتبرت شيان القرعة بمثابة انقار  
الجهادية المخصوص عليهم في المادة المذكورة وعلى هذا  
يجب بمائة ورقة ورثتهم من رسم ثبوت الورثة اليهم فقد  
نشر للحاكم الشرعي بذلك وهذا الحسرك الملمومة  
والاجراء بموجبه

**قرعة عسكرية** — {منشور صادر في صفر سنة ١٣٠٤  
(١٠ منبر سنة ١٢٨٦)}  
الداخلية للدمريات والمخاضات بستان مايد من المصالحات  
الصول في تاريخ ولادة الدم من بطون فبال القرعة  
السرية

تتابع تقديم الرضالات الداخلية في الوقت الحاضر  
من كثيرين بالتاس الكشف عن تاريخ ولادتهم  
لتقديم تلك الكشوفات لمجالس القرعة بدعوى اندراجهم  
بمعرفة المشايخ ضمن السن المطلوب حالة كونهم أقل  
أو أكثر من ذلك ولقد دلت الاحوال على ان بعض  
هاته الرضالات لم تكن بأسماء محضين وليس لهم  
شان فيها سوى الانتفاع الذاتي من هي مقدمة بأسمائهم  
حتى ان احد اهالي فوه قدم عرقاً بأسماء خمسة  
اشخاص من تلك الجهة مدعيين انهم من اقاربه وبإضافة  
وجود شخص آخر من هناك بالداخلية عرف بأن

التفت من مكوثه سنتين مشتتاً بالتعليم الديني ولا  
حرفة ولا صناعة سواء واختانه لا يكون الا بهمة  
لجنة تشكل من ذوي الاستعداد والكنافة لاستخانة  
في العلوم الواجب عليه تحصيلها من التعاقد الدينية  
المعروفة عند الكاتوليك بالاوهوت النظرية وعلم  
المروضاات والحرمات ذبابة وباللاهوت الادبي وعلم  
الشرع الكائنات المستوفى بأوامر ائمة الديانة الكاتوليك  
وعباسها وتغش نظارة الحرية عن يمين في تلك  
اللجنة لاجل ان يكونوا مملوئين لها بصفة رسمية كباقي  
الطوائف الاخرى

**قرعة عسكرية** — {مرحل سانفر ٩ منبر سنة ١٢٨٦  
بعد الاصلاح على اوامرنا الصادرة في ٩ ج سنة ١٣٠٢  
٢٦ مارس سنة ١٢٨٥} وفي ٢٨ رجب سنة ١٣٠٢  
(١٣ مايو سنة ١٢٨٥) وفي ١١ ج سنة ١٣٠٣ (١٧  
مارس سنة ١٢٨٦) — بحيث انه مقتضى تكيل الاحكام  
المعلقة بالمعاقبة من الخدمة العسكرية — فناء على  
ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين  
اسرنا بموجوات (م) يجوز لكافة الاشخاص المكلفة  
بالخدمة العسكرية ان يتخلصوا منها بدفع البذل  
التفدي ودفع هذا البذل هو اختياري ويكون اجراءه  
بالشروط الآتية (اولاً) بواسطة دفع مبلغ اربعين  
جنيهاً مصرياً قبل حضور طالب المعاقبة امام مجلس  
القرعة (ثانياً) بواسطة دفع مبلغ خمسين جنيهاً  
مصرياً بعد ان تصيبه القرعة وقبل طلبه للانتظام في  
سلك الجيش (ثالثاً) بواسطة دفع مائة جنيهاً مصرياً  
بعد طلبه للانتظام في سلك الجيش وفي اي وقت  
من مدة الخدمة العسكرية — ويسمى لمن يتخلص  
من الخدمة العسكرية بدفع البذل التفدي بأحد  
الشروط المبينة بهالة شهادة دالة على المعاقبة من  
الخدمة العسكرية موقفاً عليها من ناظر الحرية  
ويتوخى فيها اسمه ولقبه وسنه ووصافه الشخصية  
ومديرته وهذه الشهادة يجب على صاحبها ان يقدمها  
للمؤري الحكومة العسكرية او للملكية عند طلبه  
لمعاقبته بموجبها — وإذا انتقلت الشهادة لشخص آخر  
تعتبر ملغاة قانوناً ويسير الخلق صاحبها الاصل

من الحملة المذكورة يدفع البغلية ويكون الاجراء  
بمقتضى ذلك من اول يناير سنة ٨٧

قرعة عسكرية - - - ارمال صافري اول مارس سنة ٨٨  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة رايه  
مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين  
اسرنا بما هوأت (م) ١ الفقرة الثالثة من المادة الاولى  
من اسرنا الصادر في ٩ يونيو سنة ٨٦ المتضمنة ما نصه  
(اولا) بواسطة دفع مبلغ ٤٠ جنيه مصري قبل حضور  
طالب المرافعة امام مجلس القصة قد صار تعديله على  
الوجه الاتي (اولا) بواسطة دفع مبلغ ٢٠ جنيها  
مصريا قبل حضور طالب المرافعة امام مجلس القصة  
قرعة عسكرية - - - ارمال صافري اول مارس سنة ٨٨

بعد الاطلاع على اسرنا الصادر في ٩ جمادى الثانية  
سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) الشامل لقانون  
القصة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية  
ومصرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ  
رأي مجلس شورى القوانين اسرنا بما هوأت (م) ١  
القرة التي كان يحسبها لغاية الآن كل خمس سنوات  
الاتفاق البالغ منهم من تسع عشرة لغاية ثلاث وعشرين  
سنة يجب اجراؤها في المستقبل في كل سنة ولا يحسبها  
الا الاتفاق البالغون من التسع عشرة (م) ٢ استثناء  
لقاعدة الشبهة ولاجل تجهيز جداول القصة فالاتفاق  
الاتي يانهم بطلون لسحب القصة العسكرية (اولا)  
في سنة ١٨٨٨ الشبان المولودين في سنة ١٧٨٤ وسنة  
١٢٨٥ بمصرية (ثانيا) في سنة ١٨٨٩ الشبان المولودين  
في سنة ١٢٨٦ وسنة ١٢٨٧ بمصرية - اما سنة ١٨٩٠  
فتشمل الشبان المولودين سنة ١٢٨٨ وكذا يسير  
العمل في كل سنة (م) ٣ الشبان الذين يكونون مسجوا  
القرة ووجودا لاتتبع الخدمة العسكرية ولا يكون  
صار عليهم تحت السلاح تشطب اسماؤهم من جداول  
القرة عند ما يبلغون من سبع وعشرين سنة ولا  
يمكن طلبهم تحت السلاح الا في حالة وجود الضرر في  
خطر (م) ٤ يسير تنفيذ اسرنا هذا من تاريخ نشره من  
غير التفات الى ما يكون مخالفا له من الاحكام المنوطة  
في كافة الاوامر والوائح المتبعة الاجراء الات

المذكور لم يكن من اقارب اولئك الاشخاص وانما  
سعيه في ذلك اجتناء المنفعة الذاتية منهم وبناء عليه  
تحول على مديرية القصة استكشاف الاسر واظهار  
حقيقته وحيث انه لا يخفى ما يحتمل وقوعه من  
النش والتلفيق في استعراج الكشوفه يلحق عنها بواسطة  
لداخل مثل هذا الشخص فلجل منع هذه الحالة  
نراى انه من الآن فصاعدا يكون تقدم الرغبات  
للمنفعة بذلك للمدير يات او للمخالفات مباشرة حتى  
بعد تصفها من انها مقدمة من اربابها ولم شان فيها  
ولم يكن هناك ما يمنع اجباها يستأذنت عنها من  
الداخلية لاجراء اللازم لما حسب الجاري ولزم  
نصيره تكتم العلم بما ذكر واتباعه واتصير لرفع  
طركم لاهلته بجهتهم

قرعة عسكرية - - - ارمال صافري ٤ ديسمبر سنة ٨٧  
بعد الاطلاع على اسرنا الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية  
سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) الشامل لقانون  
القصة العسكرية - - وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
حرية ومصرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا  
بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين اسرنا بما هو  
أت (م) ١ قد صار تعديل المادة ٣٢ من القانون  
المشار اليه بالكنية الآتية - يفي من الخدمة  
المسكرة تلامذة المدارس المالية وهي الطب  
والهندسة والحقوق والالسن ودار العلوم والحقين  
والعمليات والصنائع ومن يكون من التلامذة المذكورين  
قد تم دروسه وتحصل على شهادة بتتبع علومه وخدم  
مصالح الحكومة او لم يخدم فيها وكذلك التلامذة  
الذين يرسلون الى اوروبا لتتبع علومهم سوله كان  
ارسلهم بواسطة الحكومة او بواسطة اهاليهم

قرعة عسكرية - - - ارمال صافري ١٦ ديسمبر سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على اسرنا الصادر في ٩ يونيو سنة ٨٦  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى  
القوانين اسرنا بما هوأت (م) ١ متى طلب الاشخاص  
المكانفون بأخدمة العسكرية الذين اسابهم القصة  
للانتظام في سلك الجيش لا يجوز لهم التفضل حينئذ

قرعة عسكرية. — { مشغور من نظارة المحاكم في العام  
الفرقة في غاية مفرسة ٢٠٦  
(١ نوفمبر سنة ٨٨)

على ما ورد للظنارة من سردارية الجيش المصري سنة  
مفرسة ٢٠٦ تجرة ٤٣ أن أحد ماذو في عقود الزواج  
اجري عقد زواج أحد عشر نفرا من شبان القرعة  
بدون تصريح يندمهم من السردارية وقد قال السردارية  
أن انفار القرعة المفروزة بين بصقة لاثنتين وبأيديهم فقرة  
الافتراء ومقيمين بالبلاد تحت الطلب معتبرون  
كالسائر وبذلك رغبته بخبرة حضرات القضاء  
بالتبعية على المذاوئين بعدم مباشرة عقد زواج أحد  
انفار القرعة المذكورين ما لم يكن يده تصريح من  
السردارية أمرة ضباط وصف ضباطهم كالجيش  
المصري بناء على هذا قد نشر للمعالم الشرعية بذلك  
وهنا لحفركم للمعلومية والأجراء بموجبه

قرعة عسكرية. — { ترجمه فارصا براد قسمه شامه  
مع الفارصين القرعة العسكرية  
المبرحم بقايا القرعة بصق الخ اذا ولما با نفري في هذا  
القرار من العريوط في ٢١ من سنة ٢٠٦ (٢٢ أبريل سنة ٨٩)  
(م) ١ أن حق التمتع بالزوايا المحتوي عليها هذا القرار  
مخصوص بالفرد البقيا العسكرية الذين يتوجهون الى  
مركز الحكومة العسكرية الموجودين به لاجل اثبات  
وجودهم فيه وذلك في ظرف سنة كاملة اعتبارا من  
تاريخ نشر القرار واصلاته (م) ٢ يصير معالفة البقيا  
الذين يحضرون في هذه المدة من الحرمان الذي عينه  
القانون مثل عدم النظر لاعتبارهم وعملهم وعدم قبول  
البدل التقدي فمن يوجد منهم ذا اضرار وعال سب  
الحالة الراغبة يصير نظرها بين الاعتبار ويحصر  
المخالفة المدونة بقانون اخذ المساكر المايوني ومن يرغب  
اعطاء البدل التقدي يجري قبوله على الوجه الآتي  
(م) ٣ ومن يكون من هؤلاء الافراد في ظرف مدة  
السنتين النظامية بحسب سنة يورث للمسكرة  
وتحسب عسكريته من تاريخ دخوله الخدمة ثم يدفع  
سنة جنهات عقابية بدلية العسكرية يامل مثل من  
هم في سنة اعني اذا كانوا تحت السلاح فيصير صفاته  
من الخدمة التي ادوها ويجري ابتاؤه تحت السلاح  
بقدر المدة الباقية لهم فقط ويستبدل معهم ومن يوجد

من سن هولاء وينقل الى صنف الاحتياط يجري قيده  
مع من هم في سنة بسني الاحتياط بشرط تعليمه مدة  
خمسة شهور في محل تعليم الرديف (م) ٤ ومن يلزم  
وجوده من هولاء بحسب سنة في سلك الرديف يصير  
قيده باول سنة بلسم احتياطي للمدة النظامية بشرط  
تعليمه مدة خمسة شهور في محل تعليم الرديف واذا اعطى  
عشرة جنهات عقابية بدلية العسكرية يجري قيده في  
السنتين الموجود بها من هم في سنة بسلك الرديف  
(م) ٥ ومن يلزم وجوده من هولاء بحسب سنة في سلك  
المستحفظين فيصير قيده باول سنة الرديف واذا دفع  
اثنى عشر جنهات عقابية بدلية العسكرية يصير قيده  
بالسنتين الموجود بها من هم في سنة بالمستحفظين (م) ٦  
ومن يكون من هولاء اكل مدة المستحفظين بحسب  
سنة فيصير قيده باول سنة المستحفظين فاذا دفع  
اربعة عشر جنهات عقابية تعطى اليه تذكرة ابقاء الخدمة  
(م) ٧ ومن تجاوز سنة الخمسين سنة يصير العفو  
عنه من الخدمة العسكرية مرحمة بدون تكاليف  
وتعطى له تذكرة اداء الخدمة (م) ٨ ومن يكون من  
هولاء في سلك الرديف او المستحفظين واستحق سب  
خفامته زجرا بحسب القانون بسبب عدم اجابته  
الدعوة في زمن اخذ الطابور الذي هو تابع له يصير  
اعلوه من الخدمة الزجرية كلية (م) ٩ ومن لم يحضر  
الى الحكومة العسكرية ويجري اثبات وجوده في مدة  
هذه السنة يامل بالاحكام التي عينها القانون سب  
شان بقايا القرعة

قرعة عسكرية. — { امرال صافر في ١٢ يولييه سنة  
٨٩ (١٤ ل سنة ٢٠٦)

بعد الاخلاص على امرنا الصادر في ٩ جمادى الثانية  
سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) الشامل لقانون القرعة  
العسكرية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية  
والبحرية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي  
مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد  
صار تعديل المادة الرابعة من امرنا المشار اليه على الوجه  
الآتي (نولا) كامل مدة الخدمة العسكرية تكون  
خمسة عشرة سنة منها ست سنوات في الجيش وخمس  
سنوات في البوليس واربع سنوات في الرديف (ثانيا)



## ملوكات

المديرية او المحافظة (ثالثا) من اثنين ضباط (رابعا) من ناظر القسم او مأمور اثنين (خامسا) من قاضي المركز (سادسا) من احد الرؤساء الوطنيين وذلك في المركز او الائمان التي بها شيان مسجونين (سابعا) من اثنين من عمد المركز او اعيان اثنين (ثامنا) من اثنين من مشايخ المركز او من شيخ اثنين — اجمال مجلس القرعة تكون طوية وعند ما يشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس بالفتح الجلسة وتكون المداولات علانية وبم الاستعلامات تكون باغلبية الاءاء وفي حالة تساويها يكون رأي القسم الذي فيه الرئيس هو المرجح واذا طرأ على المجلس في أثناء اعله بعض احوال يمتنع عليه الحكم فيها بحال انعقاد الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله ان يؤخر الحكم فيها حتى يحصل على الاستعلامات الكافية ويحكم فيها قبل قيامه من القسم او اثنين — المذكرة (١٧) يجتمع المجلس في اليوم المعين لعمل القرعة وينتم عليه كامل الاعضاء بمركز القسم او اثنين تحت رئاسة الضابط المعين من الجيش واذا تقيب احد اعضائه لعدم مهم فلي الرئيس ان يطلب من اللجنة المعين بمرتبها العضو المذكور تعيين ضواخر بدله يكون من نفس الوظيفة التي منها العضو المنسحب فيطلب الرئيس تقديم اقتار القرعة مع كشوفه التعداد المقعدة بمعرفة مشايخ البلاد او الائمان وكذا قوائم القرعة المستفجرة منها بمعرفة ناظر القسم او المحافظ وبعد ان يضاهيها المجلس ويراجعها يتعدي (اولا) بالصل في البلاد الالبد مسافة من مركز القسم او الائمان الالبد مسافة عن مركز المحافظة بان يشرح طيبا في فزعموم اقتار البلد او اثنين المدرجين بالقوائم المقعدة له وذلك يكون برأي هيئة المجلس ترفض اقتار القرعة الغير اللائقين بالاحوال الآتية وهي — قد ضين او الائتمين — قد عضو او اكثر — ويتاخر امام اسمهم كلمة غير لائق بوضع الملة المصاب بها كل قمر من المذكورين وهؤلاء الاقتارهم الذين يدخلوا مع من تعمل لهم القرعة ولكن عند صدور الفتش الطبي الذي يبين من قبل ادارة عموم القرعة بظارة الخرية على سراكر مجالس القرعة عليه ان يطلب

عند انقضاء مدتي الخدمة العسكرية الاولى والثانية اذا دعت الضرورة لان يبنى في الخدمة صف ضباط او عساكر او صناعية بمن لم الخ في الاحاطة على الرديف فيعطى لهم زيادة المرتبات المقررة في الاوامر (ثالثا) اذا رغب الصف ضباط او العساكر او الصناعية بمد انتهاء مدة خدمتهم البقاء من تلقاء القسم في الخدمة العسكرية وصار بقاومهم فيها فيعطى لهم (ايضا) زيادة المرتبات المذكورة (رابعا) اذا كان عدد العساكر اللازم احاطتهم على البوليس بمد القضاء مدة خدمتهم في الجيش يزيد عن العدد المطلوب للخدمة في الخدمة المقررة فتبنى الزيادة في الجيش اذا كانت الحكومة محتاجة لذلك وفي هذه الحالة العساكر الذين يصير بقاومهم في الجيش بعد انتهاء الست سنوات الاول من مدتهم تعطى لهم زيادة المرتبات المذكورة والمدة الثانية التي بقضونها في خدمة الجيش تحسب لهم كنهم قضاها فيلا في البوليس (خامسا) عند انتهاء مدة خدمة الفر في الرديف ينسحب اسمه من دفتر الرديف وتعطى له تذكرة باخلاصه سبيله لتصير معاملته اسوة الالهي (٢م) باقي احكام اسراة المشار اليه والاسراة التصديلية الصادرة بشأنه تبقى على ما هي عليه

قرعة عسكرية — ١٠٠٠ امهال صادر في ١٢٣١ كلوريسه ٨٩٤ بعد الاخلاص على اسراة الصادر في ١٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين اسراة ما حوات (م) انكشف الطبي الانتخابي الجاري على شيان القرعة قد صار من الآن الفأء وبناء على ذلك قد صلت المواد ١٢١ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ٢٥ من القوانين المشار اليه على الوجه الآتي — المادة (١١) تعمل القرعة بمركز كل قسم او اثنين في اليوم الذي تبنيه نظارة الحرية وعلى كل من المدير او المحافظ ان يحضر من ذلك نظار الاقسام او مأموري الائمان قبل ذلك بمقعدة عشريو على الاقل — يتركب مجلس القرعة على الصورة الآتية (اولا) من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة (ثانيا) من وكيل

الانفار الحافين بالمهمات التي ذكرت ويبدأ الكشف عليهم ليقرعوا براء عنهم — اما باقي الانفار فيستريح المجلس لاثنتين بعد ان يستقن منهم من يستحق المعافاة المدونة بهذا القانون ويأخذ اوصاف وتشبيحات المستبرين لاثنتين بتأملها بكل دقة ويدرجها في قوائم قرعهم (ثانياً) التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجهده منهم معافاة من الخطة العسكرية بناء على الاحوال المذكورة في هذا القانون بتأمرام اسمه بالخطوط القاسية بمافاته فالوفا ومؤلاه الانفار لا يدخلون ضمن الذين تشمل لهم القرعة وتحقيق المالات يكون تحت مسؤولية عمد وشائج البلاد والصيارف وشائج الامان وذلك يكون بواسطة تقديم كشوفة موقع عليها من المذكورين باسماء والقبائل ومن عائلات الانفار الذين يعمل عنهم التحقيق لاجل المعافاة مع بيان المتردجات والارامل ومقدار تكسب كل من المذكورين او صدمه (ثالثاً) الانفار المبحرون لاثنتين تؤخذ مقاساتهم بالضبط وتوضح بقوائم القرعة (رابعاً) تشمل القرعة للانفار المستحقين لما وكذا القانين حسب المخصوص بالمادة (١٤) من قانون القرعة (خامساً) اكشف الطبي يعمل على شيان القرعة الذين يطمبون للخفصة العسكرية من المتفرجين في الاوقات التي يبينها ناظر الحرية برأ كز المديرات — (م) ١٣ بعد نهو التحقيقات يسأل الرئيس شيان القرعة ان كانت لهم تشكيكات ام لا فان وجدت يسمها المجلس ويحكم فيها بأغلبية الاراء حال انعقاد الجلسة فان كانت التشكيكات متعلقة بالنسب فلا تسمع ان كان من التشكيك صدد المصحب قدرا المواليد الحالي من الشطب والشبهة اما اذا كان صعدا بالشبهة ويستدل عليه بالهبة الشخصية او كان بالمقرر شطب او شبهة فيخلص ان ينظر فيها ونظر القرعة الحق في ان يقدم نفسه للمفتش الطبي بالكتابة الرسمية التي يرسل بها اليه بتأملها على التماس بتقديم الطالب وذلك عند مرور المفتش المواليد برأ كز المديرات او حكيم باشي الجيش بنظر الحرية بحيث ان تكون معاريف الانتقال على التفرقة م — (١٥) عندما ينتهي المجلس من اعمال التفرقة وتحقيق حالات المالات والشهادات والتماس والقرعة

في نفس القائمة الاصلية التي قدمت له من القسم او المحافظة يجرع منها ثلاث قوائم يقسم كل منها الى ثلاثة اقسام القسم الاول يحتوي على اسماء والقبائل ومقاس ونمر قرعة جميع الشبان المتفرجين ولا يحصلوا على المعافاة مع بيان اوصافهم وتشبيحاتهم القسم الثاني يحتوي على اسماء والقبائل ومعلومات الشبان الذين تحصلوا على المعافاة باسباب المالات او الشهادات مع توضيح الاسباب الموجبة للمعافاة المذكورة فانونا القسم الثالث يحتوي على اسماء والقبائل ومعلومات الشبان الذين عرفوا من الخطة العسكرية لاسباب قد عين او اثبتت من احد اعضاء الجسم — وهذه الثلاث قوائم مع القائمة الاصلية التي اجريت اعمال القرعة عليها يرفع عليها جميعا من رئيس واعضاء المجلس ويبين فيها تاريخ التفرقة وتسلم احداهما لشيوخ البلد او الثمن والثانية مع القائمة الاصلية المذكورة تسل الى المديرية او المحافظة والثالثة ترسل الى ادارة عموم القرعة بنظارة الحرية — وبني انتمت جميع اعمال القرعة على بلاد القسم او الثمن ينتقل المجلس الى قسم او ثمن آخر وهكذا حتى النهاية — وبعد ان يتم المجلس اعماله من قرعة السنة التي يباشرها نعل من يكون رئيساً على ذلك المجلس ان يرفع تقريراً الى رئيس ادارة عموم القرعة مشتملاً على كافة اعمال المجلس بتأملها في تلك السنة وذلك ليقدمه بمعرفة الى ناظر الحرية — المادة (١٦) ناظر الحرية ينشر لائحة عمومية الى كافة المديرات والمخاضات ورؤساء الجيش المصري والبحرية والبوليس وغير ذلك من الجهات الموجودة بها صاعداً كرتفعين التفصيلات الكافية عن الاحوال التي تجيز معافاة الاشخاص الغير الالاثين من الخطة العسكرية بالنسبة لوجودهم في القائمة فقط — وهذه اللائحة تحمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط ادارة عموم القرعة واحياء المكتب الطبي بنظارة الحرية وذلك للعمل على مقتضاها بالمصالح التي ذكرت — المادة (٢٥) يستثنى من الخطة العسكرية ارباب المهمات المنوع عنها في المادة ١٢ والشبان الذين يحصل لهم احوال تنبرهم عن تشبيحاتهم التي ترصد عنهم في قوائم القرعة تجري في

## ملومات

والوزن والكيل (م) ١١١٥ القسمة تكون على وجهين أما جمع الحصص الشامية في كل فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها مثل قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاثة عشر وبقال لها قسمة الجمع والامتياز الحصص الشامية في الثمن الواحدة المشتركة في اقسامها مثل قسمة عرصة بين اثنين يقال لها قسمة ترقى وقسمة فز (م) ١١١٦ والقسمة من جهة الفراز ومن جهة مبادلة مثلا اذا كان كيل حنطة مشتركة بين اثنين مناصفة لكل حصص منه لكل واحد نصفها فقسمتها قسمين من قيل قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الآخر يكون كل واحد منهما الفز نصف حصته وبادل بالنصف الآخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصة مشتركة مناصفة بين اثنين حالة كون كل جزء منها لكل واحد نصفه فقسمتها بين اثنين قسمة ترقى وباعطاء كل واحد منها قسما يكون كل واحد الفز نصف حصته وبادل شريكه بالنصف الآخر بنصف حصته (م) ١١١٧ جهة الافراز في الخليات راجعة بنا عليه كل واحد من الشريكين في الخليات له اخذ حصته في غيبة الآخر بدون اذنه لكن لا تتم القسمة ما لم تسلم حصص الغائب اليه ولو تلفت حصص الغائب قبل التسليم تكون الحصص التي قبضها شريكه مشتركة بينهما (م) ١١١٨ جهة المبادلة في القيميات راجعة ويجوز المبادلة بالتراضي او بمحكم القاضي فالاعيان المشتركة من غير الخليات لا يجوز لاحد الشريكين اخذ حصته منها في غيبة الآخر بدون اذنه (م) ١١١٩ للمكليات والموزونات والمعدنيات المتعارية كالجوز والبض كلها مثليات لكن الاراني الخليفة باختلاف الصنعة والموزونات المتفاوتة قيمة وكذلك الحنطة الخنطلة بالشعير وكل جنس مثلي خلط بمختلف جنسه في صورة لا يقبل التفریق والتمييز قيمي والدرعيات ايضا قيمية نكر الجنس الواحد من الجوخ والبطن من اموال القابر يقاتل التي تبلغ على ذراعها بكذا قرصا ولا يوجد التناوت في افرادها مثلي والحيوانات والمعدنيات المتفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة مثل البطح الاخضر والاصفر قيمية وكتب الخط قيمية وكتب

حتم الصوص المتوه عنها بالمادة ١٧ من قانون القرعة ومن يفتح انه تجارى على اجراء عمل غيره تشبيهاه المذكورة حاملا متعمدا يقصد به خروجه من الخدمة العسكرية يعاقب بحسب ما نص في الباب الخامس من قانون القرعة المشار اليه

قرعة عسكرية - (م) معلوم من نظارة الحناية فيما كان بدان وراج من بلغون ٢٧ سنين خان القرعة العسكرية وبعض حضرات قضاء الحاكم الشرعية استغفهم من النظارة عما اذا كان من يبلغ من ٢٧ سنة من شبان القرعة ولم يطلب العسكرية يتزوج بدون تصريح من الرديارية ام لا بد من التصريح وبالقائمة في شأن ذلك سمع نظارة الحربية وردت اجابتها رقم ١٤ راسنة ٣٠٧ ثمة ٣٤ بان الامر العالي الصادر في اول مارس سنة ٨٨ فاض بان كل من يبلغ السن المبكى عنه من انظار القرعة يبقى من الطلب لاداء الخدمة العسكرية وعلى ذلك فمثل مولاد بتروجين بدون تصريح من الرديارية كرتا فخلصوا ببيع البديل التقدي من شبان القرعة حيث تراء لزوم احاطة الحاكم الشرعية بذلك فبنايتم نشرها عنه وعليا لمحكم العمل والعمل به

قرعة عسكرية - (ر) هريان - وقف اول صفر سنة ٣٠٠ جهادية - حربية قرن - (ر) عظم ١٦ يولييه سنة ٨٨ قريش - (ر) ينه (م) ١٩٨ - محرم ٤٤٧ - غير ٢٢٨ - ورد ٣٠٩ قريش (حوز يارة السجون) - (ر) منهم (ق) ٩٩ قرينة فاطمة - (ر) ينه (م) ١٧٣٦ - ١٧٤٠ قس - (ر) بطركانة - تركيزا (التعليقات) حونة - قرعة عسكرية

قصاص الاوراد - (ر) ورد ٢١ صفر سنة ٩٨ قسط - (ر) ونا (ق) ١٦٨ قسم - (ر) مركر ٣ ديسمبر سنة ٨٩ - يفت قسمة - (م) بة بة بة بة

(الفصل الاول - في تعريف القسمة وتقسيمها) (م) ١١١٤ القسمة هي تعيين الحصص الشامية بين افراد الحصص بعضها من بعض بمقياس ما كاللدرام

على شرط يتركه بمقدار التصان (م) ١١٢٦ قصة الفضولي موقوفة على الأجازة قولاً أو فعلاً مثلاً إذا قسم واحد المال المشترك بنفسه لا تكون جائزة لكن أصحابه إن أجازوا قولاً بأن قالوا أحسنت أو تصرفوا بالخصص المفترضة تصرف المالك يعني بوجه من لوازم التملك كبيع وإيجار للقصة صحيحة نافذة (م) ١١٢٧ كون القصة واحدة يعني تعديل الخصص بحسب الاستحقاق وعدم نقصانها فالحسن لازم لدعوى الغبن القاهش في القصة تسمح لكن بعد إقرار المتقسم لم باستيفاء الحق إذا ادعوا الغبن لا تسمح دعواهم (م) ١١٢٨ يشترط في قصة التراضي رضو كل واحد من المتقسمين بناء عليه إذا غلب أحدهم لا تسع قصة الرضى فإذا كان في جملتهم صغير فوليه أو وصيه قائم مقامه وإن لم يكن للصغير ولي ولا وصي كان موقوفاً على أمر الحاكم لينصب وصي من طرف الحاكم وتصير القصة بمرئته (م) ١١٢٩ الطلب في قصة القضاء شرط فلا تسع القصة جبراً من الحاكم إلا بطلب أحد أصحاب الحصص (م) ١١٣٠ إذا طلب أحد أصحاب الحصص القصة وأمنع الآخر فعلى ما يبين في الفصل الثالث والرابع أن كان المال المشترك قابلاً للقصة بقسمه الحاكم جبراً وإلا فلا يقسمه (م) ١١٣١ قابل القصة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تقوت الحصة المقصودة من ذلك المال بالقصة

### (الفصل الثالث - في بيان قصة التجميع)

(م) ١١٣٢ تجري قصة القضاء في الإعيان المشتركة المتعدة الجنس يعني إن الحاكم يطلب أحد الشركاء يقسم سواء كان ذلك من الخليات أو الثياب (م) ١١٣٣ لعدم الفرق والتفاوت بين الراد الخليات المتعدة الجنس فقسمتها مع كونها غير مضمرة بأحد الشركاء لا يكون كل واحد استوفى حقه وحصل على تمامه ملك بها أو كان مقدار حصة مشتركاً بين اثنين ففي قصة ذلك بينهما على حسب الحصص واستيفاء كل ما أصاب حصته من الحصة لا يكون مالكا لها مستقلاً ومن هذا القبيل سبيكة ذهب كذا درهما أو سبيكة فضة كذا أوقية أو قطعة نحاس أو حديد كذا وزناً أو مقدار كذا من ثوب جويج متحد الجنس أو كذا ثوب بز أو

الطبع مثلية (م) ١١٣٠ ينقسم كل من قصة التجميع وقصة التفريق إلى نوعين قصة الرضى وقصة القضاء (م) ١١٣١ قصة الرضى القصة التي تجبر به بين المتقسمين في الملك المشترك بالتراضي أو برضى الكل عند التقاضي (م) ١١٣٢ قصة القضاء تقسم القاضي الملك المشترك جبراً وحكماً بطلب بعض المتقسم لهم

### (الفصل الثاني - في بيان شرائط القصة)

(م) ١١٣٣ كون المتقسم عينا شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل القبض مثلاً إذا كان للثوري دين في ذمة أشخاص متعددين وإتسموا الورثة على أن ما في ذمة فلان من الدين لفلان الوارث وما في ذمة فلان منه لفلان الوارث لا يصح وفي هذه الصورة مما حصله أحد الورثة يشاركه فيه الوارث الآخر (انظر إلى الفصل الثالث من الباب الأول) (م) ١١٣٤ لا تسع القصة إلا بالقرض بالخصص وتجزئها مثلاً إذا قال أحد أصحاب الصبرة المشتركة من الحنطة للأخر غدا أنت ذلك الطرف من الصبرة ولكن هذا الطرف لي لا يكون قصة (م) ١١٣٥ شرط المتقسم كونه ملك الشراك حين القصة فإذا ظهر مستحق للمتقسم بعد القصة بطلت وكذا إذا ظهر مستحق لجزء شائع منه كتصفه وثلاثة بطلت القصة ويلزم تكرار قصة كل ملك إذا ظهر مستحق لجميع حصة بطلت القصة والباقي مشترك بين أصحاب الحصص وإن ظهر مستحق لمقدار معين في حصته أو لجزء شائع منها لصاحب الحصة غير أن شاء فسخ القصة وإن شاء لم يفسخ ورجع بمقدار تصان حصته على صاحب الحصة الأخرى مثلاً حصة مائة وستون ذراعاً بعد أن قسمت بين اثنين مناصلة إذا ظهر مستحق لنصف حصة لصاحب الحصة إن شاء فسخ القصة وإن شاء رجح بربع حصته على شرط يتركه يعني يأخذ من حصته محل عشرين ذراعاً ولو ظهر مستحق لمقدار معين من كلتا الحصص فلان كل على التساوي لا تسع القصة وإن كان في حصة أكثر من الأخرى فالمعتبر إنما هو مقدار الزيادة ويكون كأنها ظهر مستحق لمقدار معين في حصة واحدة ومن أصاب حصته أكثرية الاستحقاق يكون غيراً كما مر إن شاء فسخ القصة وإن شاء رجح

## ملومات

في العروة والمثلزل يعني لحد الشركاء اذ اطلب القسمة وامتنع الاخر فللحاکم يقسم ذلك جبرا (م) ١١٤٠ اذا كان تبيعين المين المشترك وتقر يثما فانما لبعض الشركاء وغيرا بالاخر يعني انه مفوت للمنفعة المقصودة فلذا كان الطالب للقسمة للتمتع فللحاکم يقسمها سكما مثلا اذا كان احد الشريكين في الدار حصته فليمة لا ينتفع بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثرة يطلب قسعتها فللحاکم يقسمها قضاء (م) ١١٤١ لا تجري قسمة القضاء في المين المشترك التي تبعضها وقسمتها تضرب لكل واحد من الشركاء مثلا العاحونة اذا قسمت فلا تستعمل طاحونة لمن هذا الوجه تقوت المنفعة المقصودة فلا يسوع للحاکم قسعتها يطلب احد الشركاء وحده اما بالتراضي فتقسم وكذلك الحام والمشر والفتاة والبيت الصغير والحائط بين الدارين ايضا وكل ما كان محتاجا الى الكسوة والقطع من العروش وهو من هذا القبيل كالحيوان والسرير والربة والجبلة ومجر الحائط لا تجري قسمة القضاء في واحد منها (م) ١١٤٢ كما انه لا يميز تقسم اوراق الكتاب المشترك كذلك لا يميز ايضا تقسم اكتاب المتعدد الاجزاء والجلود جلد اجد (م) ١١٤٣ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فاكثروا ليس اخرهم فيه حتى اصلا حين طلب احدهم قسمة وامتناع الاخر ان كان بعد القسمة يعني لكل واحد طريق يقسم والا فلا يقسم جبرا الا اذا كان لكل واحد طريق ومنفعة غيره فانه في ذلك الحال يقسم (م) ١١٤٤ المسيل المشترك ايضا كالطريق المشترك اي اذا طلب احدها القسمة وامتنع الاخر فلن كان بعد القسمة يعني لكل واحد يجري لانه او يخذ كل مسيلا في محل غيره يقسم والا فلا (م) ١١٤٥ كما انه يميز ان يبيع طريقه الملك على ان يبقى له حق المرور ويميز ايضا ان يقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على اثنان تكون ربة الطريق المشترك يعني ملكيته لاحدهما والثاني حق المرور فقط (م) ١١٤٦ كما يميز ترك الحائط الفاصل بين الحسنتين مشترك في تقسيم الدار بين الشريكين يميز ايضا القسمة على جهل مسكنا لاحدهما خاصة

( الفصل الخامس - في بيان كيفية القسمة )

عدد كل ما من البيض (م) ١١٣٤ التبعيات المتعددة الجنس وان وجد فرق وتفاوت بين افرادها لكن بحسب كونه جزئيا صار كان لم يكن وعدت فائبة القسمة ايضا على ما مر مثلا خمسة شاة مشتركة بين اثنين اذا قسمت لتبعين فكلما اخذ كل واحد منها عين حقه ومن هذا القبيل ايضا مائة جبل ومائة بكرة (م) ١١٣٥ لا تجري قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعني في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثليات او من التبعيات يعني لا يسوع للحاکم ان يقسمها قسمة جمع جبرا يطلب احد الشركاء مثلا بان يعطي الى احد الشركاء مقدار كذا حنطة وفي مقابلته الى اخر مقدار كذا شعيرا او الى احدهم غنما وفي مقابلته الى اخر مقدار كذا ابل او بقرا او الى واحد سيفا او الى اخر سرجا او الى احدها دارا او الى اخر دكانا او شيعة بطريق قسمة القضاء لا يميز اما اعطاهم ذلك على الوجه المذموم حال كونه بالتراضي بينهم قسمة مرضى فانه يميز (م) ١١٣٦ الاواني المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس مدون واحدهم مختلفة الجنس (م) ١١٣٧ الحلي وكبار الؤلؤ والجواهر ايضا من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل الؤلؤ الصغير الذي لا تتفاوت في قيمته بين افراده واصجار الالاس الصغيرة فلها تعد متحدة الجنس (م) ١١٣٨ الدور المتعددة والركاكين والضياع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطي الى احد الشركاء من الدور المتعددة واحدة والى الاخر اخرى بطريق قسمة القضاء لا يميز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تقري على الوجه الاتي

( الفصل الرابع - في بيان قسمة العقرى )

(م) ١١٣٩ تقري المين المشتركة وتبعيها ان لم يكن مقرا باحد الشركاء فهي فائبة القسمة مثلا لو قسمت عروة على كل قسم منها تشاة الابنية وتفرس الاشجار وتضر الابار بهذا الوجه للمنفعة المقصودة من العروة تكون باقية كذلك دار فيها منزلان واحد للرجال والاخر للنعم نفي تقر يثما وتقسيمها الى دارين لا تقوت منفعة السكنى المقصودة من المثلزل وكل واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلا بناء عليه قسمة القضاء تجري

(م) ١١٤٧ المال المشترك ان كان من المبكيات فبالكيل او من الموزونات ليالوزن من المدديات فبالمدد او من الدرعيات فبالدرع يصير تقسيمه (م) ١١٤٨ حيث كانت العرصة والأراضي من الدرعيات تنقسم بالدرع اما ما عليها من الأشجار والأبنية فيقسم بتقدير القيمة (م) ١١٤٩ اذا كان في تقسيم البارابنية إحدى الحسنتين اقل ثلثا من الحصة الأخرى فان أمكن تبدلها باعطاء مقدار من العرصة لها والا فتعدل بالنقد (م) ١١٥٠ اذا اريدت قسمة دار مشتركة بين اثنين على ان يكون فوقاتها لواحد وتحتاتها لآخر فيقوم القوياني والتفتاني وباعتبار القيمة تقسم (م) ١١٥١ ينبغي للقسام اذا اراد قسمة دار ان يصور ما على ورقة ويصمم بالدرع عرسها ويقوم ابنتها وبعدل الحصص على ان لا يبقى تعلق لكل حصة في الأخرى ان أمكن ويفرز الشرب والمسيل والطريق ويلبب الحصص اي بالأول والثاني والثالث ثم يخرج فتكون الأولى لمن خرج اسمه ابتداء والثانية لمن خرج اسمه ثانيا والثالثة لمن خرج اسمه ثالثا ويسري على هذا الترتيب اذا وجد زيادة حصة (م) ١١٥٢ التكاليف الاميرية ان كانت لاجل محافظة النفوس تنقسم على عدد الروس ولا يدخل في دقة التوزيع النساء ولا الصبيان وان كانت لمحافظة الاملاك تنقسم على مقدار الملك لان الفرض بالتقسيم كما ذكر في مادة ٨٧

( الفصل السادس - في بيان الخيارات )

(م) ١١٥٣ اذا كان يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في البيع كذلك يكون ايضا في تقسيم الاجناس المختلفة مثلا اذا قسم المال المشترك بالتراضي بين الشركاء على ان يكون لواحد كلها مقدار حصة ولاخر كلها مقدار صغير ولاخر كلها غنا ولاخر في مقابله كلها وامس فرق شرط الخيار احدهم الى ايام مطوية ففي هذه المدة ان شاء قبل القسمة وان شاء لم يبق وان كان احدهم لم ير المال المقسوم يكن اختيارا وان ظهرت حصة احدهم معينة فان شاء قبل وان شاء رد (م) ١١٥٤ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون ايضا في قسمة التميمات المتحددة الجنس مثلا اذا قسمت مائة شاة مشتركة بين اصحابها على قدر الحصص

ان كان احدهم شرط الخيار الى كذا يوما ففي هذه المدة يكون اختيارا بين التبول وعصمه وان كان لم ير الغنم فعين يراها يكون اختيارا كذلك وان ظهر عيب قديم في الغنم التي اصابته احدهم فكذلك يكون اختيارا ان شاء قبلها وان شاء ردها (م) ١١٥٥ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة المثلثات المتحددة الجنس لكن يكون فيها خيار العيب مغلا صبرة حطة مشتركة بين اثنين فلتقتصمها على ان الخيار الى كذا يوما لا يكون الشرط متبورا واحد الشريكين اذا لم ير المنطقة فعين رؤيتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصورة والاخر من اسفلها فظهر اسفلها معيا فصاحبه اختيارا شاء قبل وان شاء رد

( الفصل السابع - في بيان فتح القسمة واقالتها )

(م) ١١٥٦ بالاصحاب القسمة كاملا تتم القسمة (م) ١١٥٧ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع (م) ١١٥٨ في اثناء القسمة اذا خرجت قرعة الأكثر مثلا وبقي واحد فاراد احد اصحاب الحصص الرجوع ينظر ان كانت قسمة رضى له الرجوع وان كانت قسمة قضا فلا رجوع (م) ١١٥٩ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها ونقصوا فلهم ان يجعلوا المقسوم مشتركا بينهم كما في السابق (م) ١١٦٠ اذا تبين الغبن الفاحش في القسمة ففسخ وتقسيم تكرارا قسمة عادلة (م) ١١٦١ اذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة ففسخ القسمة الا اذا أدى الورثة الدين او ابراءهم العائدون منه او ترك الميت مالا سوى المقسوم يبقى بالدين فعند ذلك لا تفسخ القسمة

( الفصل الثامن - في بيان احكام القسمة )

(م) ١١٦٢ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلا بعد القسمة لا علاقة لواحد في حصة الاخر بعد وكل واحد يتصرف في حصته كيف ما يشاء على الوجه الآتي ياتيه في الباب الثالث فلر قسمة دار بين اثنين فاصاب حصة احدهم البناء وحصة الآخر العرصة اغلبية يمل بمرسته ما يشاء من غير ارباب والسياق وإنشاء الابنية وإعلانها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب الابنية منه ولو سد عليه الهواء او الشئ (م) ١١٦٣ تدخل الاشجار في قسمة الاراضي

## ملفوظات

باب المنزل بين القسمين (م) ١١٧٠ دار قسمت بين اثنين وبين القسمين حائط مشترك عليه روس جنوع الى احد القسمين وروها الاخرى على حائط آخر ثالث شرط روضها بين القسمين ترعة والا فلا ترعة وكذلك حائط بين قسمين لمصاحب حصه عليه روس جنوع صاحب الحصه الآخر تقاسما على كونها ملكا له حكمه على هذا الوجه (م) ١١٧١ احضرت الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مملوكة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعا بين القسمين فلا تقطع (م) ١١٧٢ قسمت دار مشتركة لما حق المرور بين طريق خاص فكل واحد من اصحاب الحصص ان يفتح كوة وبابا الى ذلك الطريق وليس لاسر اصحاب الطريق منعه (م) ١١٧٣ اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك القابل للقسم بدون اذن الاخرين لم يملك الاخرين القسمه تقسم فان اصاب ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه حمله وروحه

### ( الفصل التاسع - في بيان المهايأة )

(م) ١١٧٤ المهايأة عبارة عن قسمه المانع (م) ١١٧٥ المهايأة لا تجري في المقيات بل في القبيات ليكون الانتفاع بها ممكنا حال بقاء عينها (م) ١١٧٦ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زمانا كالو تهايا الثالث على ان يزرع الارض المشتركة بينهما هذا سنة والاخر سنة اخرى او على سكنى المزارع بالتقوية هذا سنة والاخر سنة النوع الثاني المهايأة مكانا كالو تهايا الثاني في الاراضي المشتركة بينهما على ان يزرع احدها نصفها والاخر نصفها الاخر او في المزارع المشتركة عن ابن يسكن احدها في طرفها والاخر في الطرف الاخر او احدها في فوطايتها والاخر في تصايبها او في المزارع المشتركة على ان يسكن احدها المهايأة الواحدة والاخر الاخرى (م) ١١٧٧ كما يجوز المهايأة بين الحيوان المشترك على استئناله بالتقوية كذلك يجوز ايضا في الحيوان المشترك على ان يستعمل احدها هذا والاخر الاخر (م) ١١٧٨ المهايأة زمانا نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب الحصص في نوبته مبادلة بمنفعة حصه الاخر سيق توجه بناء على ذلك

من غير ذكر وكذا الاخبار مع الاينة سيق تقسيم القسمة يعني في اي حصه ويعد الاخبار والائنة تكون لصاحب الحصه لا حاجة الى ادخلها بالتصوير العام حين القسمة كقولهم بجميع رافقا او بجميع حقوقها او بالتصريح بذكرها (م) ١١٦٤ الزرع والفاكهة لا يدخلان في تقسيم الاراضي والقسمة الا بصريح الذكر فان لم يذكر اي شيئا مشتركين كما كانا سواء ذكر التصوير العام حين القسمة كقولهم بجميع حقوقها او لم يذكر (م) ١١٦٥ حق الطريق والمسيل في الاراضي المجاورة للقسم داخل في القسمة على كل حال يعني في اي حصه وقع ويكون من حقوق صاحبها سواء قيل بجميع حقوقها حين القسمة او لم يقل (م) ١١٦٦ اذا شرط حين القسمة كون طريق الحصه او مسيلها في الحصه الاخرى فالشرط معتبر (م) ١١٦٧ اذا كان طريق حصه في حصه اخرى ولم يشترط بماله حين القسمة فان كان قابل التحويل الى طرف آخر يحول سواء قيل حين القسمة بجميع حقوقها او لم يقل اما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف آخر فينظر ان قيل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل يعني على حاله وان لم يذكر التصوير العام كقولهم بجميع حقوقها تنسخ القسمة والمسيل في هذا الخصوص ايضا كالطريق يعينه (م) ١١٦٨ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لمصاحب دار اخرى فارادا قسمتها لفس لصاحب الطريق بمائنتها فكما يتركان طريقه على حاله حين القسمة وفي بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضا بالمائنته الثلاثة ان كان هذا الطريق مشتركا بينهم فلهما ايضا قسم الثلاثة بينهم وان كانت رغبة الطريق لصاحب الدار وملك الاخر حق المرور فكل واحد باخذ حقه هكذا تقدم العرصه مع حق المرور خالية عنه فالفضل بين القسمين لصاحب حق المرور وباليابا لصاحب الدار والمسيل ايضا كالطريق يعني اذا كان فواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينهما يترك المسيل على حاله (م) ١١٦٩ اذا كان في ساحة دار منزل لاخر وصاحب المنزل يرمنها فاراد اصحاب الدار قسمتها بينهم فليس لصاحب المنزل منهم منها لكن يتركون طريقا بقدر عرض

استقيما المتافع بهذا أاجر أصحاب الحصص في  
نوتهم وكانت غلة ادهم في نوبه أكثر فليس لبقية  
الشركاء مشاركة في الزيادة ما اذا كانت على الاستغلال  
من اول الامر مثلا اذا تباها على اخذ واحد اجرة  
الدار المشتركة شهرا والاخر شهرا فالزيادة مشتركة  
لكن اذا حصلت المهايأة على ان يأخذ احدها غلة هذه  
الدار والاخر غلة الدار الاخرى وكانت غلة احدى  
الدارين أكثر فلا يشاركه الآخر (م) ١١٨٧ لا  
يجوز المهايأة على الاعيان فلا تمنع المهايأة على ثمة  
الاشجار المشتركة ولا على لبن الحيوانات وصوبها على  
ان يكون لأحد الشريكين ثمة مقدار من هذه  
الاشجار ولاأخر ثمة مقدار منها وعلى لبن قطع من  
الغصن المشترك وصوله لواسد ولبن قطع آخر وصوله  
للآخر (م) ١١٨٨ وان جاز فسخ المهايأة الحاصلة  
بالتراضي لأحد الشريكين لكن اذا أاجر احدها في  
نوبه لأخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهايأة ما لم  
تنقص مدة التأجير (م) ١١٨٩ وان لم يميز لواسد من  
ارباب الحصص ان يفسخ المهايأة الجارية بحكم الحاكم  
فكلهم فسخها بالتراضي (م) ١١٩٠ اذا اراد احد  
أصحاب الحصص ان يبيع حصته أو يقسمها لله ففسخ  
المهايأة اما لو اراد فسخها ليريد المال المشترك الى حاله  
التقديم بلا سبب الحاكم لا يساعده على ذلك (م) ١١٩١  
موت احد أصحاب الحصص او كملها لا تبطل المهايأة  
قصة بين الغرما — (مرصات)

(م) ١١٩١ اذا كان المتصل من الثلث المبيع اوين المميز  
على ما للدين عند غيره او عا سوى ذلك كليا لوفاء  
دينين للمدينين المميزين فمن يكون عنده المتصل  
المذكور سواء كان المميز لديه او كاتب المحكمة ومن  
كان المتصل مودعا عنده على حسب الاحوال يدفع  
لكل من حضر من المدينين وأبرز سند أو صدق له  
المدين المميز عليه دينه شهرا ما يزيد عن كامل  
الدينين للمدينين (م) ١١٩٢ اذا كان المتصل غير كاف لوفاء  
دينين للمدينين المميزين ولم يتفقوا على توزيعه في  
طرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم الاتحادي الصادر  
بما عنده للمدين او من تاريخ الحكم الاتحادي الصادر  
بشأن ذلك الاعتراف او من تاريخ البيع يودع المتصل

ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مثلا كذا يوما أو كذا  
شهرا لاثم (م) ١١٧٩ المهايأة مكانا نوع انوار  
والشريكات في دار مثلا منفعتها شائعة يعني  
بحالة كونها شائعة لكل جزء من اجزائها فالمهايأة  
تجمع منفعة ادهم في قطعة من تلك الدار ومنفعة  
الاخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في  
المهايأة مكانا (م) ١١٨٠ كما انه ينبغي اجراء القصة  
في المهايأة زمنا لاجل البدء يعني اي اصحاب الحصص  
يتنعم أولا كذلك في المهايأة مكانا ينبغي تعيين المحل  
بالقصة ايضا (م) ١١٨١ اذا طلب المهايأة فاحصا صاحب  
الاشياء المشتركة المتعددة وامتنع الآخر فان كانت  
الاعيان المشتركة منفعة للمهايأة تجبرية وتار  
كانت مختلفة المنفعة فلا جرم مثلا داران مشتركتان  
طلب احد الشريكين المهايأة على ان يسكن احدهما  
والاخرى للاخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما  
واحدا والاخر والاخر وامتنع شريكه للمهايأة تجبرية اما  
لو طلب احدها للمهايأة على سكنى الدار والاخر عيال  
الحمام او على سكنى احدها في الدار وزراعة اخر  
الاراضي فالمهايأة بالتراضي وان تكن جائزة الا انه اذا  
امتنع الآخر لا يجبر عليه (م) ١١٨٢ اذا طلب القصة  
احد اصحاب المال المشترك القابل للقصة والاخر  
المهايأة تقبل دعوى القصة ولو لم يطلب القصة  
احدها وطلب المهايأة وأدعى وامتنع الآخر يجبر على  
المهايأة (م) ١١٨٣ اذا طلب المهايأة احد الشريكين  
في العين المشتركة التي لا تقبل القصة وامتنع الآخر  
يجبر على المهايأة (م) ١١٨٤ كل ما ينتفع السامة بأجره  
من العقارات المشتركة كالسقيفة والطاوين والقهوة  
والحمام يؤجر لأربابها وتقسم اجرتها بين اصحاب  
الحصص على قدر حصصهم وان امتنع احد اصحاب  
الحصص عن الاجار يجبر على المهايأة لكن اذا زادت  
غلتها اجريتها في نوبة ادهم تقسم تلك الزيادة  
بين اصحاب الحصص (م) ١١٨٥ كما يجوز لكل واحد  
من ارباب الحصص بعد المهايأة زمنا ومكانا ان  
يستعمل القدر المشترك في نوبته او القطعة التي اصابت  
حصته بالذات يجوز له ان يؤجر ذلك المأخوذ ويأخذ  
الاجرة لنفسه (م) ١١٨٦ بعد ان حصلت المهايأة على



# ملوكات

الذكور بناء على عريضة من يطلب التجهيل من الاخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه او المحكمة التابع اليها البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاحوال الاتية (م) ١٣ يسلم الموضع قائمة بيان المحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع (م) ١٤ من يطلب التجهيل من الاخصام يتقدم بدفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة الاف غرش ديواني واما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع (م) ١٥ في ظرف ثلاثة ايام التالية لتلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدعين الجائزين ورقة تنبيه باللعل الذي عينوه في ورقة الجزع بان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واجب بتداعهم وطلبانهم المصلحة بتوزيع النقود (م) ١٦ لا تقبل طلبات من احد بعد مضي الشهر المذكور ويحرم قاضي المواد الجزئية او القاضي المعين لمواد التوزيع على حسب الاحوال قائمة توزيع موقت على الوجة الاتية (م) ١٧ يستفزع القاضي في قائمة التوزيع الموقت قبل التخصيص على ارباب الله يورث مقدار المصاريف المصروفة في تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المصلحة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبدئاً بالاجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن الشروط وضوحاً عما كان للدين باللعل المستاجر له ويوزع الباقي بعد ما على ارباب الله يورث المستأجر الاخر على حسب درجات امتيازها وما ياتي بعد ذلك يوزع على الدين الثمر ممتازة توزيع غراماً (م) ١٨ تبين في قائمة التوزيع الموقت درجات امتياز الدين الممتازة ومتاديرها الاحلية والمصاريف وتذكر القوائد بنبر محمد بلقدار (م) ١٩ يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ان يكلف بالحضور امام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمقرته كلاً من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع واسبق واحدي في بيع الجزع من المدعين الجائزين بعد المحجوز له اولاً ويطلب اختصاصه بكل ابيض المبالغ المصلحة من الشروط

وضوحاً عما كان للدين باللعل المستاجر له بشرط ان يستفزع من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف القريبة على الامر الذي يصدر بالاختصاص المذكور — ويكون طلب حضور الاخصام المذكورين سابقاً امام القاضي يقتضى على خير (م) ٢٠ في الثلاثة ايام التالية ليوم تنصيب قائمة التوزيع الموقت يكلف كاتب المحكمة للمدعين الجائزين بالاخلاص عليها وتقدم تقريراً بالمناقشة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقشة في ميعاد خمسة عشر يوماً والا سقط حقهم فيها (م) ٢١ اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقشة يحرم القاضي قائمة التوزيع الاتي (م) ٢٢ بين القاضي في قائمة التوزيع الاتي مقدار ما يخص كلاً من المدعين بعد استئصال ما يخص من الجزع بالنسبة له في حال عدم كفاية النقود المصلحة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار القوائد ويوقتها على حسب ما سيذكر بعد (م) ٢٣ اذا حصلت تنازعة فمن يطلب التجهيل من الاخصام يكلف يقتضى على خير كلاً من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دته واسبق واحد في وضع الجزع من المدعين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة ايام كاملة امام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع الموقت تحورت بمقرته او امام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحورت بمقره القاضي المين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الاخرى (م) ٢٤ الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلاً للاستئناف (م) ٢٥ ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً بعد يوم اعلانه انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يزيد على الف غرش ديواني (م) ٢٦ اذا حكم في المنازعة حكماً لا يستأنف او صار الحكم الصادر فيها انتهاياً يحرم الاستئناف قائمة التوزيع الاتي على الوجه السابق (م) ٢٧ توقف القوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي يتبع فيه جواز قبول المناقشات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهاياً (م) ٢٨ يصرق المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء

على اذن يصدر من كاتبها مواثيق قائمة التوزيع الاتهابي  
ويسلم في طرف ثمانية ايام من يوم تصم قائمة التوزيع  
المذكورة: (م) ٥٢٩ يعلن الشروع في التوزيع وما يليه  
من الاجراءات بمنزلة كاتب المحكمة بتطبيق اعلان في  
الوحدة المدة تلك بالمحكمة (م) ٥٣٠ المحجوزات التي  
تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد  
تقرير يملن للمحجوز له بتوفير احتياج لاعلانه للمحجوز  
عليه او بتقديم الطلب في كتاب المحكمة بدون احتياج  
لاجراءات اخرى ويوقف ما يوجهن للراضات المتبادلة  
امام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق  
الشروع في الرافعة الشفعية (م) ٥٣١ المحجوزات التي  
تحتل بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لامل  
بها (م) ٥٣٢ اذا ائلى المدين المحجوز على ماله بعد  
الميعاد المذكور فلا يوقف على الملاءمة استيفاء اجراءات  
التوزيع ولو تقرر للافلاس وقت سابق على الشروع في  
التوزيع (م) ٥٣٣ اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير  
في ارسال اوراق التنبيه للمدائين بتقديم طلباتها او  
بالاحاط على قائمة التوزيع الموقوتة في تسليم اذونات  
صرف المستحق للمدائين فيكون بمجرد ذلك ملزوما  
بالقوائم مدة تأخير (م) ٥٣٤ على القاضي ان يجرى  
قائمة التوزيع للموالت في طرف شهر وقائمة التوزيع  
الاتهابي في طرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن  
ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها ان تفك بناء  
على طلب احد اولي الشأن بملزومته بالقوائم لمصلحة  
اقواله في اودة المشورة (م) ٥٣٥ اذا كانت القوائم  
المتضمن توزيعها متصلة من ثمن عقار مرهون وبقي  
منها شي بعد استيفاء المرتبتين حقوقهم جاز للقاضي  
المدين للتوزيع ان يقيم ذلك الباقي بين المدينين  
الخارجين عن الرمن فحة غرامة — ويكون الاجراء  
كذلك ايضا في حالة عدم وجود مدائين مرتبتين  
(م) ٥٣٦ اذا تأخر طالب التوزيع عن السعي في جاز  
ان يطلب التجهيل من الاخصام ان يقدم مقدمه في  
الاجراءات بموجب امر يصدر من القاضي  
قصة — (ر) اينة ١ اولى سنة ٨٤ — شركة  
(مجله ١٠٤٦ — ح) ٥٠٥ وما بعده —  
شركة مدنية — بيع العقار اختياريا

قصة الشركة — (الحلال على الدائن) — (ر)  
وقد تجاري (ق) ١٥  
قصة — عدم امكان القسمة بتبرع ضرر — (ر) بيع  
العقار اختياريا  
قصة العقار المشاع — (ر) بيع العقار اختياريا  
قصة غرامة — (ر) نزع ملكية — محجوز (م)  
٤٣٢ —  
قصة قرعة — (ر) شركة (ق) ٤٥٥ — بيع  
العقار اختياريا  
قصة القضاة — (ر) قصة (مجله ١١٣٢  
قصة المحجوز — (ر) محجوز (م) ٤٣٣  
قصة (مطافاة من رسم القسمة) — (ر) معاش  
١٠ ابريل سنة ٨٩  
قصة بين الغرماة — (ر) توزيع  
قصة — (ر) جنايات وبخ (ق) ١٢١٢ مستخدم  
الحكومة (ق) ١٢٠  
قضية على الحيوانات — (ر) عقوبات (ق) ٣٤٧  
قصص — (ر) قص  
تشاقلق — لائحة صادرة في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٨  
(لجن محافظة مصر) بناء على ما لنا من السلطة  
بمقتضى مادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلي ومادة  
٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط قررنا ما هوأت  
(م) الا يجوز لاعسواء كان من الاهالي او الاجانب  
الدخول في تشاقلقات الساكر في اي نقطة كانت  
الا برخصة خصوصية تعطى من شايطة الساكر  
الموجدين في التشاقلق المرغوب الدخول فيه (م) ٢  
من خلاف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة  
مقدارها من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحس  
من يوم الى ثمانية ايام  
تشاقلق — (قرار من محكمة استكفيرة في ٢٣  
اكتوبر سنة ١٨٨٨  
بناء على ما لنا من السلطة بمقتضى مادة ٣٥١ من  
قانون العقوبات الاهلي ومادة ٣٤٠ من قانون  
العقوبات المختلط قررنا ما هوأت (م) ١ لا يجوز  
لاحد سواء كان من الاهالي او الاجانب الدخول في  
تشاقلقات الساكر في اي نقطة كانوا الا برخصة

## ملوكيات

قضاء الازام وقضاء الاحتقاق والقسم الثاني هو منع الحاكم المدني عن المنازعة بكلام كقوليه ليس لك حق او انت جميع عن المنازعة ويقال لهذا قضاء الترك (م) ١٧٨٧ المحكوم به هو الشيء الذي الزمه الحاكم على المحكوم عليه وهو ابقاء المحكوم عليه حق المدني في قضاء الازام وترك المدني المنازعة سيئة قضاء الترك (م) ١٧٨٨ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه (م) ١٧٨٩ المحكوم له هو الذي حكم له (م) ١٧٩٠ القاضي هو عبارة عن اتخاذ المحققين حاكما برضاها لفصل خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بتقنين وعكم بضم الميم والفتح الحاء وتشديد الكاف المتنوعة (م) ١٧٩١ الركن المخرى الركن المنسوب من قبل الحاكم للذي عليه الذي لم يمكن احضاره بالحكمة

### الباب الاول

(في الحكم ويحتوي على اربعة فصول)

(الفصل الاول — في بيان اوصاف الحاكم)

(م) ١٧٩٢ يعني ان يكون الحاكم حكيما نبيما مستقيا وامينا مكينا متينا (م) ١٧٩٣ يعني ان يكون الحاكم واقفا على المسائل التقنية وعلى اصول الحاكمة ومقتدرا على فصل وحسم الدعوى الواقعة تطبيقا لما (م) ١٧٩٤ يلزم ان يكون الحاكم مقتدرا على التمييز التام بناء عليه لا يجوز قضاء الصغير والمجنون والاعمى والاعمى الذي لا يسمع صوت الطرفين القويحة

(الفصل الثاني — في بيان آداب الحاكم)

(م) ١٧٩٥ يجب على الحاكم الانفال والحركات التي تزيد من هابة المجلس كالبيع والشراء والملاطفة في المجلس (م) ١٧٩٦ الحاكم لا يقبل هدية واحد من المحققين (م) ١٧٩٧ الحاكم لا يلجأ الى شياطة كل من المحققين قطعا (م) ١٧٩٨ الحاكم لا يوجد سيئة حال وحركة توجب التهمة وسوء الفطن كقبول احد الطرفين في داره واخلاقه في مجلس الحكم معه او الاشارة بالعين او اليد او الراس الى احدهما او قوله لاحدهما كلاما خفيا او قوله لاحدهما كلاما بلسان لا يفهمه الآخر (م) ١٧٩٩ الحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناء عليه يلزم عليه ان يراعي العدل

خصوصية تعني من ضباط المساكم الموجودين في التشاقل المرغوب الدخول فيه (م) ٢ من خالف نص المادة السابقة ييأذى ببلغ غرامة مقدارها من خمسة قرش الى مائة قرش وبالمجلس يوم الى ثمانية ايام قتلان — (ر) منعة عرومية (ق) ٩ — ٢٥ قصاب — (ر) عقالقات (ق) ٣٤٢

قصاصة فصة — (ر) فصة

قصبة — (م) ملحق للخدمة الاطيان الزراعية امر من (جنتكان سيد باشا في ١٥ ذى سنة ١٣٧٧ ٢٥ مايو سنة ٦١)

اجتداد مساحة الاطيان من الان فاصدا يكون بالقصة التي اعتبارها ثلاثة امتار وخمسة وخمسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسي ولكن مصفاة من الطرفين ومظومة بنجتم ميري — ان مفاص الفدان الواحد المتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ المساحة المحررة من عهد جنتكان محمد علي هو ان الفدان ثمانية وثلاثة وثلاثون قصبة وثلاث صا بعض بلاد في جهات مستقلة من القديم بما ان اطيانها لم توف على هذه القاعدة والقياس والاعتداد في مفاص الفدتها هو على حسب الجمع ووضع اليد والتكليف

قصة مربعة — تعدل ١٧٦٠٢٥ امتار (ر) مقاييس

قصة خطية — تعدل ٣٥٥ متر (ر) مقاييس

لداث

قصر النيل — (ر) كوبري

قصير — (ر) حكمة شرعية ١١ ستمبر سنة ٨٩

قضاء — (م) في القضاء

(المقدمة — في بيان بعض الاصطلاحات التقنية)

(م) ١٧٨٤ القضاء يأتي بمعنى الحكم والحاكمة

(م) ١٧٨٥ الحاكم هو الذات الذي نصب وهين من قبل السلطان لاجل فصل وحسم الدعوى والخاصية

الواقعة بين الناس توليفيا لاحكامها بالمشروعة (م)

١٧٨٦ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم بالخاصية

وحسمه اياها وهو على قسمين القسم الاول هو الزام

الحاكم للمحكوم به على المحكوم عليه بكلام كقوليه

حكيت او اعطت الشيء الذي ادعي عليك ويقال لهذا

والمساواة في المعاملات المتعلقة بالمحاكمة كاجلاس  
الطرفين وحالة النظر وتوجيه الخطاب إليها وان  
كان احدهما من الاشراف والاخر من آحاد الناس  
( الفصل الثالث - في بيان وظائف الحاكم )  
(م) ١٨٠٠ الحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء  
المحاكمة والحكم (م) ١٨٠١ القضاء يتقيد ويقتض  
بالزمان ولكن واستثناء بعض الخصوصيات مثلا  
الحاكم المأمور بالحكم بمدة سنة يحكم في تلك السنة  
فقط وليس له ان يحكم قبل حلول تلك السنة او بعد  
مهورها وكذلك الحاكم المنصوب في قضاء يحكم في  
جميع المطالبات ذلك القضاء وليس له ان يحكم في قضاة  
آخر والحاكم المنصوب على ان يحكم في محكمة معينة  
يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له ان يحكم في محل  
اخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بان لا تسمع  
الدعوى المتعلقة بالخصوص الثلاثي للملاحظة عادية  
تتعلق بالمصلحة العامة ليس للحاكم ان يستمع تلك الدعوى  
ويحكم بها وان كان الحاكم محكمة ماذونا باستماع بعض  
الخصوصيات المعنية فله ان يستمع الخصوصيات التي اذن  
بها وان يحكم فيها فقط وليس له استماع ماضيا والحكم  
بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأي جهة في  
خصوص ما ان رأه بالناس ارفق ولمصلحة المصراوق  
فليس للحاكم ان يعمل برأي جهة اخر مناف لرأي  
ذلك الجنب. واذا عمل لا يتفذ حكمه (م) ١٨٠٢  
ليس لاحد الحاكمين للتصوين لاستماع دعوى ان  
يستمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها واذا فعل لا يتفذ  
حكمه (راجع مادة ١٤٦٥ ) (م) ١٨٠٣ اذا طلب  
احد الخصمين المرافعة في حضور حاكم وطلب الاخر  
المرافعة في حضور الاخر في البالد تاتي بتدبير حكماها ووقع  
اختلاف بينهما بهذا الوجه يرجح الحاكم الذي اختاره  
المدعي عليه (م) ١٨٠٤ اذا عزل حاكم ولاجل عدم  
وصول خبر الزول اليه مدة كان قد استمع وفصل  
بعض الدعاوي في تلك المدة يكون حكمه صحيحا  
ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر الزول اليه  
(م) ١٨٠٥ الحاكم ان ينصب ويعزل النائب ان كان  
ماذونا بذلك فلا ولا ينزل نائبه بجزله او وفاته  
(راجع مادة ١٤٦٦ ) بناء عليه اذا توفي حاكم قضاء

فقاله ان يستمع الدعاوي التي تقع في ذلك القضاء  
ويحكم بها الى ان ياتي حاكم غيره (م) ١٨٠٦ النائب  
ان يحكم بالبيئة التي استتمها الحاكم ولحاكم ايضا ان  
يحكم بالبيئة التي استتمها غيره وموانه اذا استمع الحاكم  
بيئة في حق دعوى واخير بها النائب فله ان يحكم  
باختيار الحاكم من دون ان يعيد البيئة والنائب  
المأذون بالحكم اذا استمع بيئة في خصوص وانتهى الى  
الحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئة واما اذا  
كان ليس مأذون بالحكم بل كان مأمورا باستماع  
البيئة للتدقيق والاستكشاف فقط فليس للحاكم ان  
يحكم بانهاهه ويلزم عليه ان يستمع البيئة بالذات  
(م) ١٨٠٧ للحاكم في قضاء ان يستمع دعوى الاراضي  
التي هي في قضاء اخر ولكن يلزم بان حدودها الشرعية  
على الوجه الذي ذكر في كتاب الدعوى (م) ١٨٠٨  
يشترط ان لا يكون المحكوم له احدا من اصول الحاكم  
ولفرعه وان لا يكون زوجته وشريكه في المال الذي  
سيمحكم به واجبره اخصا ومن يتعيش بقلته بناء  
عليه ليس للحاكم ان يستمع دعوى احد هؤلاء ويحكم  
له (م) ١٨٠٩ اذا كان لاحد دعوى مع حاكم يدرته  
او احد منسوبيه الذين ذكروا في المادة السابقة فان  
كان في تلك البلدة حاكم غيره نحاك اليه وان لم  
يكن في تلك البلدة حاكم غيره تراقبا في حضور حكم  
نصبا برضاها او في حضور نائب ذلك الحاكم ان  
كان ماذونا بنصب النائب او في حضور حاكم البلدة  
المجاورة لبلدتهم فان لم يرش الطرفان باحدى هذه  
الصور استدعيا مولى من قبل السلطان (م) ١٨١٠  
يتني للحاكم ان يراعي الاقدم فالأقدم في روية  
الدعاوي ولكن اذا كان تعييل دعوى ورودها مؤخر  
من ايجاب الحال والمصلحة يقدم رؤيتها (م) ١٨١١  
يتصور استفتاء الحاكمين غير عدلها (م) ١٨١٢  
يتني للحاكم ان لا يتصدى للحكم اذا تشوش ذهنه  
بممارسة مائة لصحة التفكير كالم والنقطة والجمع وغلبة  
الروح (م) ١٨١٣ يتني للحاكم ان يصدق في اجراء  
المرافعات وان لا يوقع الامور في عدة التأخير  
(م) ١٨١٣ يضع الحاكم في المحكمة دفتر للسجلات  
ويقيد ويحرق في ذلك الدفتر الاطلاعات والسندات

## ملوكلات

على وفق المسائل المدرجة في كتاب الصلح والا تم المحاكمة (م) ١٨٢٧ بعد ما انتهل الحكم كما ذكره في محققنا وهاو فيهم الطرفين ذلك وينظم اعلاما حاويا لشك والتنبية مع الاسباب الموجبة له ويعطيه للحكم له ولى الاعيال يعطى نسخة اخرى للحكم عليه ايضا (م) ١٨٢٨ لا يجوز للحاكم تاخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم وشروطه بتناسا

## (الباب الثاني - في الحكم ويشتمل على فصول)

الفصل الاول - في بيان شروط الحكم (م) ١٨٢٩ يشترط في الحكم سبق الدعوى وهو انه يشترط في حكم الحاكم بخصوص متعلق بمحقق الناس ادعاء احد على الاخر بذلك الخصوص في اول الاسر ولا يصح الحكم الواقع من دون سبق دعوى (م) ١٨٣٠ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعني يلزم حضور الطرفين وقت الحكم في مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد على الاخر خصوصاً في المدعى عليه ثم قبل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم فللحكم ان يحكم في غايه بناء على اقراره كذلك لو انكر للمدعى عليه دعوى المدعى واقام المدعى البينة فلا بد للمدعى عليه من مجلس الحكم قبل التركة والحكم فللحكم ان يترك البينة ويحكم بها (م) ١٨٣١ للحاكم ان يحكم على المدعى عليه بالبينة التي قيمت في مواجهة وكيله اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالمكس يعني للحاكم ان يحكم على وكيل المدعى عليه بالبينة التي قيمت في حضوره اذا حضر الوكيل بمجلس الحكم (م) ١٨٣٢ للحاكم ان يحكم بالبينة التي قيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن مجلس الحكم على الوارث الاخر الذي احضر في الدعوى التي توجه خصومتها الى جميع الورثة ولا حاجة الى اعادة البينة

## (الفصل الثاني - في بيان الحكم النهائي)

(م) ١٨٣٣ يدعي المدعى عليه من قبل الحاكم بطلب واستدعاء المدعى فان امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعي يحضر اليها جبرا (م) ١٨٣٤ اذا امتنع المدعى عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة ولا يمكن احضاره يدعى الى المحكمة بان يرسل اليه ثلاث مرات ووقه

التي يعطىها بصورة منتظمة سالمة عن الحيلة والفساد ويحتج بالدقة بحفظ ذلك المقرر واذا عرل سلم السجلات المذكورة الى غلبه ما بنفسه او بواسطة امينه

## (الفصل الرابع - يتعلق بصورة المحاكمة)

(م) ١٨١٥ يجري الحكم للمحاكمة علنا ولكن لا يشي الوجه الذي يحكم به قبل الحكم (م) ١٨١٦ اذا اتى الطرفان الى حضور الحاكم لاجل المحاكمة يامر المدعي او لا بالتقرير وان كانت دعواه قد ضبطت تحريرا قبل الحضور يقرأ فيصدق مضمونها من المدعي ثم يطلب جواب المدعي عليه ثانيا وهو ان يسأله بقوله ان المدعي يدعي عليه بهذا الوجه فما تقول انت (م) ١٨١٧ ان الر المدعي عليه الزمه الحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعي (م) ١٨١٨ ان اثبت المدعي دعواه بالبينة حكم الحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق البين فان طلبه كلف الحاكم المدعي عليه البين (م) ١٨١٩ فان حلف المدعي عليه او لم يحلف المدعي منع الحاكم المدعي من المعارضة للمدعي عليه (م) ١٨٢٠ اذا نكل المدعي عليه عن البين حكم الحاكم بتكوله واذا نال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله (م) ١٨٢١ يجوز الحكم والعمل بمضمون الالام والسند الذين اعطيا من طرف حاكم محكمة بلا بينة اذا كانا راينين وسلمين من شبهة التزوير والتصميم وموافقين لا صولما (م) ١٨٢٢ اذا امر للمدعي عليه على سكوتة عند الاستفهام كما ذكر انفا ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوتة انكارا وكذلك لو اجاب بقوله لا اقر ولا انكر بعد جوابه هذا انكارا ايضا وتطلب البينة من المدعي في صورتين كما ذكر انفا (م) ١٨٢٣ لو اتى المدعي عليه في مقام الاقرار او الانكار بدعوى تدفع دعوى المدعي بامل على وفق المسائل التي ذكرت في كتابي الدعوى والبينات (م) ١٨٢٤ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الاخر واذا تصدى بجمع من قبل الحاكم (م) ١٨٢٥ يقع الحكم في المحكمة ترجعا موثوقا به ومؤتمنا لترجمة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين (م) ١٨٢٦ يحضر ويوصي الحاكم بالمصالحة للطرفين مرة او مرتين في المصلحة الواقعة بين الاقرباء او المامل فيها رغبة الطرفين في الصلح فان افتقار الصلح

(م) ١٨٤١ يجوز التصكيم في دعاوى المال المتسلقة بخصم الناس (م) ١٨٤٢ حكم بالحكم لا يجوز ولا ينفذ الا في حق الخصمين الذين حكماء وفي اخصوس الذي حكماء به فقط ولا يجوز الى غير ذلك ولا يشمل سائر خصوصاتها (م) ١٨٤٣ يجوز تعدد الحكم يعني يجوز نصب حكمين او ثلاثة او ازيد لخصوس ويجوز ان ينصب كل من المدي والمدي عليه حكما (م) ١٨٤٤ اذا تعدد الحكمين على ما ذكر آنفا يلزم اتفاق رأي كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده (م) ١٨٤٥ للحكمين ان يحكما آخر ان كانوا ماذونين من الطرفين والا فلا (م) ١٨٤٦ اذا نفى التصكيم بوقت يزول بمرور مالا الحكم المنسوب على ان يحكم من اليوم الفلاني الى شهر ليس له ان يحكم الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد انقضائه واذا حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه (م) ١٨٤٧ لكل من الطرفين عزل الحكم قبل الحكم ولكن اذا اجازته الحاكم المنسوب من قبل السلطان المذون ينصب الثالث بعد تحكيم الطرفين اياه يمكن بمنزلة نائب هذا الحاكم لانه استغفله (م) ١٨٤٨ كان حكم المحكام لازم الاجراء في حق جميع الاحالي الذين في داخل قضائهم كذلك حكم المحكمين في حق من حكمهم وفي اخصوس الذي حكموا به لازم الاجراء بينهم وفي ليس لاحد الطرفين ان ينتع من قبول الحكم الذي وقع من الحكمين اذا كان موافقا لاصوله المشروعة (م) ١٨٤٩ اذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنسوب من قبل السلطان صدقه ان كان موافقا للاصول والا نقضه (م) ١٨٥٠ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين الذين جعلوا ماذونين بالحكم توفيقا لاصوله المشروعة ينتهر منهم وهو انه اذا وكل احد الطرفين احد المحكمين والاخر الآخر بالصلح والخصوس الذي تنازعا فيه وتصالحا توفيقا لمسائل المتدرجة في كتاب الصلح فليس لاحد الطرفين ان ينتع من قبول هذا الصلح (م) ١٨٥١ اذا فصل احد الدعوى الواقعة بين شخصين ولم يكن محكما يكون حكمه نافذا اذا رضي الطرفين واجاز حكمه (راجع مادة ١٤٥٣)

الدعوى المخصوصة بالحكمة في ايام متفاوتة على طلب المدي فان ابا ايضا يلبي فهمه الحاكم بانه سينصب له وكيلًا وسيمسح الدعوى واليئة وعلى هذا الحال لو امتنع والي الحضور الى المحكمة وارسال وكيل نصب الحاكم لوكيلا يحافظ على حقوقه ويسم الدعوى واليئة سيلة مواجعتها وبعد التدقيق ان تبين انها مقاربة للصحة وثبت الحق حكم يقتضى ذلك (م) ١٨٣٥ يبلغ الحكم الثاني الواقع على المذون المشرح للدي عليه (م) ١٨٣٦ اذا حضر للحكم عليه غيابا الى المحكمة وثبت بدعوى صالحة بلغ دعوى المدي تسمع دعواه وتفضل على الوجه الموجب وان لم يثبت ببلغ الدعوى اثبتت ولم يكن تشبهه حالها للبلغ ينفذ الحكم الواقع ويجري

(الباب الثالث - في رؤية الدعوى بعد الحكم)

(م) ١٨٣٧ الدعوى التي حكم واصل بها موافقة لاصولها المشروعة هي موجودة في الحكم اسبابه وشروطه لا يجوز رؤيتها وبماها تكرارا (م) ١٨٣٨ اذا ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذي لقي في حق الدعوى ليس موافقا لاصوله المشروعة وبين جهة عدم موافقته وطلب استئناف الدعوى يحقق الحكم المذكور فان كان موافقا لاصوله المشروعة يصدق والا يستأنف (م) ١٨٣٩ اذا لم ينتع المحكوم عليه بالحكم الواقع في حق الدعوى وطلب تمييز الاعلام الحاوي للحكم يصدق الاعلام المذكور فان كان موافقا لاصوله المشروعة يصدق والا يقتضى (م) ١٨٤٠ يصح دفع الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا بين وقدم المحكوم عليه في دعوى سببا صالحا لدفع الدعوى وادعى دفع الدعوى وطلب اعادة المحاكمة تسمع ادعاه هذا في مواجعة المحكوم له ويجري بما كتبا ايضا مثلا اذا ادعى احد على البار التي هي سيلة تصرف الآخر بانها موروثه له من والده والتي ذلك ثم بعد الحكم لو ظهر سند معمول به يبين ان والده المدي كان قد بلغ البار المذكورة الى والده ذي اليد تسمع دعوى ذي اليد واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول ولتندلع دعوى المدي

(الباب الرابع - في بيان المسائل المتعلقة بالتصكيم)

قضاة ومستقدمين — (لاحظه قرب الحاكم الماطلة)  
(في تعيين قضاة الحاكم وباقي مستقدميها وفيما  
يجب لم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم  
وغيرها)

(م) ٣٢ تعيين رؤساء وقضاة الحاكم عموماً والناظر  
الصومري ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بإمر يصدر  
منا بناء على طلب ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس  
النظار (م) ٣٣ رؤساء الكتيبة والكتيبة والمترجمون  
والمضربون والجملة سائر الموظفين بالحاكم الذين يحفظون  
اليمن يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر  
الحفائية — ولا يقع التعيين الا على شخص واحد او  
اخذ الشخص يحصل المرش عنهم فالتعيين تقدم احداها  
الى نظارة الحفائية من رئيس المحكمة المطلوب توظيفه  
بها والاخرى من النائب الصومري ويشترط ان يكون  
الشخص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المبينة  
في هذه اللائحة وفي لائحة اجراءات الحاكم فان كان  
بالتعيين المذكورين اختلاف فلناظر الحفائية ان  
يبين من يختاره من الأشخاص المطلوب استخدامهم ولا  
يزول احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن  
الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفائية من  
رئيس المحكمة المطلوب بها ورئيس النائب الصومري  
بالحكمة المذكورة (م) ٣٤ لناظر الحفائية ان يبين عدد  
ترتيب الحاكم المذكورة وفي اثناء السنة الاولى من  
تاريخ ابدائها سنة العمل رؤساء الكتيبة والكتيبة  
والمترجمين والمضربين بصرف النظر عن الشروط المقررة  
في هذه اللائحة (م) ٣٥ يجب على كل من قضاة الحاكم  
ورؤساء الكتيبة والكتيبة والمترجمين والمضربين ان يحلف  
قبل اشتغالهم بوظيفته بانه يودي بوظيفته بالنزاهة والصدق  
فقداسة حاكم الاستئناف يحفظون بين يدينا بحضور ناظر  
الحفائية وقضاء كل محكمة ابتدائية يحفظون امام محكمة  
الاستئناف التابعون هم لها والنائب الصومري يحلف بين  
يدينا بحضور ناظر الحفائية ووكلائه وروساءهم يحفظون  
امام ناظر الحفائية ورؤساء الكتيبة والكتيبة والمترجمون  
يحفظون اليمن امام جلسة عليا يتخذ بالحكمة المتوطنة  
بها (م) ٣٦ كافة الموظفين بالحاكم بسائر انواهم لا  
يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالحاكم ووظيفة اخرى

او اي حرفة غيرها

قطن (جزء) — (ر) سفينة (قطن) ٣١

قطع — (ر) جسر

قطع الجسر — (ر) تخريب (ر) قطن ٣٣٤

قطع الماش — (ر) ماش (مشور) ١١

قطن — (مشور من نظارة الداخلية في ٢٨ ل ٢١ هـ ٢٠١  
(٢١١ الحطس سنة ٨٤)

علت الحكومة الخديوية ان الاهالي مخفون بل  
القطن بللاء ديدنا لهم يقصدون به زيادة الوزن  
وما منهم ان في هذا ما يزيدهم رجماً وكسباً مع ان  
هذه المادة ينجم عنها مفرات جسيمة لصوالهم  
وسوالج التجارة معاً — منها ان البذرة متى اجلت  
اكتسبت وطوبى تبصلها لدى الجفاف فلزعة البلب لا  
تثبت في الفرس ولا يخرج البت الا بدترقيق الارض  
عدة مرات وحيثك تأخر الزراعة عن مواعيدها حتى  
تدركها البذرة وهناك تكون الحسارة في الرمح عظيمة  
كما انه اذا اثار من الزرع قليله فيكون وبيز الجلودى  
بل عدم الثمرة وهذا يؤدي الى الخسائر ثم نفس  
الشعر الذي ربما يحدث فيه الماء عفوة فضلاً عن  
سقوط اثمار البذرة ايضاً — وكل ذلك يقرب عليه  
لشك كساد سوق التجارة مع ان مادي الزراعة  
والتجارة هما اللذان طيعا مدار الثروة والرفاهية في هذا  
القطر — فلهذا ما فيهم تقصير ودرا للمفترات منهم  
كانت نظارة الداخلية اصدرت منشورا في

حرم سنة ١٣٠١ لكافة المديرين بان يهيئوا الاهالي  
عموماً بالاعلاخ عن تلك المادتين المخرقة بصالحهم  
لكي تتموز اراضيهم وتطو اعمارها — ولقد كانت  
المرج انهم يتلقون هذه النصيحة بحسن التبرؤ  
ويتبينوا حرصاً على الخسرة الصومرية ككده قد تحقق  
لنظارة الان مما انعى اليها من بعض محال التجارة  
انهم لا يزالون عاكفين على ما تعودوه كان لم يكن  
لنصيحة بهم اثر يذكر — على انهم لو اتبعوا ارادوا  
من زيادة الكسب ما يسر قلوبهم ويهيمهم في زمن  
يسير الى درجات الفنى والافلاخ وهذا حيث ان  
الحكومة السنية يصعب عليها جدا ان ترى ابناء  
القطر متاخرين بسباب النقصان عما فيه صالحهم

وتنعمهم - وتود ان تراهم دائماً واظفون في حل  
الثروة والزراعة لتكون البلاد كذلك يجعلهم منهم  
مستغنة بمصا التعمد والتعلم - فليأخذوا ما يقتضيه  
حسن مقاصد وفيات الجناح الخديوي العالي قد  
اصدروا هذا في تاريخه منشوراً في كنفه المديريين  
ومن الجملة هذا تكلم تأكيذاً للمشور الاول واعلاناً  
بان الحكومة تستفيض همه رجالها في ارب يفرغوا  
ما لديهم من الجهد في تقديم عموم الاهالي بان يعلما  
عن تلك العادة المفردة بما لهم شراً بلقاء والمائل  
من اذا نصح التمتع

{ مسطور من نظارة الداخلية في ٢٨ جمادى  
قطن - ١٣٠٥ سبتمبر ١٨٨٨ الى المدير باتحاد

في زراعة القطن

مرسل تكلم مع هذا عدد من الائمة التي نشرها  
في السنة الماضية شركة الحاصلين في البصل في اسكندرية  
ومن تلاوها بطلون ان الشركة المذكورة قد عينت  
تسويقاً للزراعيين وإيجاداً للثروة والنشاط لها ينعم  
جميعه مستفيضة يمكن لفرز وتعيين درجات القطن  
الذي ترسله اليها المزارعون برغبتهم واعطاء شهادة  
امتيار بالدرجات التي يبتونها ويقررونها لصالح  
القطن الذي يمتاز بقلته عن غيره ولا شك في ان هذه  
الطريقة مفيدة جداً لما يترتب عليها من احياء الثروة  
وبث روح المسابقة بين المزارعين وتسويقهم تحسين  
زراعة قطنهم ولذلك فان الحكومة الخديوية قررت  
ذلك وقررت ان اعطاء شهادة الامتيار المذكورة  
تكون من طرفها وباسمها على قرار المحكمين وتعيين  
للمدرجات فالامل ان تعلموا ذلك على كافة المزارعين  
وتحضروا على اتباع هذه الطريقة لما فيها من الفوائد  
العائدة عليهم ومنه هي لائمة شركة الحاصلين المذكورة  
في المنشور وبناء على طلب دولطور ياض باشا قد قررت  
الشركة ان تنشئ في مكتبها بينا البصل معرض عينات  
اقطن مستديم والقصد بذلك هو انهاء الهمة والغيرة  
بين المزارعين في اتقان طرق الزراعة واصلاح حالة  
اعطائهم لذلك قد اتممت الشركة ترتيب هذا القانون  
(م) ان شركة عموم الحاصلين بالاسكندرية المعروفة  
باسم (الكندرية جنرال بريدويس اوسياسيون)  
قد انشأت في مكتبها بينا البصل معرض عينات

اقطن مستديم (م) ٢ ان معرض العينات التي يجري  
فحصها هو مفتوح للجمهور يومياً من الساعة ٩ اربعي  
سباسباً لغاية الظهور عدا ايام الاعياد (م) ٣ قد تألفت  
جمعية مشكلة من اعضاء قويتهم الشركة الخالص  
بالاقطن اي قويتية A اي (١) ولا بد من وجود  
سنة اعضاء من القويتية A اي (١) المذكور لاختيار  
ما تقرر الجمعية المذكورة (م) ٤ يكون الشمام الجمعية  
من شهر اكتوبر لغاية شهر يناير (م) ٥ الجمعية تختص  
عينات القطن عن كل مركز بفرده مع دقة الملاحظة  
يجلس القطن ويمنظم كمية يحصل ارض المركز (م) ٦  
الجمعية تعطي شهادات ثلاث درجات وهي (اولا)  
عن الاقطن العال الخالية من السيوب (ثانياً) عن  
الاقطن العال (ثالثاً) عن الاقطن المشتملة السليمة  
(م) ٧ الشهادات تعطي لارب الزراعة فقط اما التجار  
فلا يجوز لهم الاشتراك في ذلك (م) ٨ عن امل الشهادات  
الصادرة يجري نشره بالجرائد اولا فاولاً وذلك بعد  
صدور قرارات الجمعية اما آخرهم يجري نشره في  
بحر شهر يناير (م) ٩ الجمعية لا تقاطب الا اصحاب  
العينات اي مرسلها التي تكون قد صدرت بها  
الشهادات (م) ١٠ كل عينة قطن قدمت الى الجمعية  
لاجل فحصها يجب ان تكون مرافقة بتعريف وارد  
من شخص معتمد موضح به اسم ومحل اقامة المزراع  
(م) ١١ العينات التي ترسل رأساً من داخلية القطن  
يلزم ان تكون خالصة الاجرة من المرسل ومنعونة  
باسم كاتب السراي سكرتير الشركة (م) ١٢ عينات  
الاقطن التي ترسل للفحص يجب ان لا يتقص وزنها  
عن خمسة ارطال من القطن المخلوج وخمسة عشر  
ارطلا من القطن النير المخلوج (م) ١٣ لا يلزم ارسال  
عينات القطن الى الشركة بعد آخر السنة حيث ان  
العينات التي ترد لها بعد ٣١ شهر ديسمبر لا يجري  
فحصها (م) ١٤ الجمعية لا تقصص غير الاقطن التي  
تكون من جمع اول قطعة سواء كانت مخلوجة او غير  
مخلوجة (م) ١٥ الجمعية ترفض فحص الاقطنات  
المخلطة التي لا تكون مجموعة من زراعة ارض واحدة  
وكذلك الاقطن الدون (م) ١٦ اذا تراءى للجمعية  
وجوب طلب استعلامات عن العينات المطلوب منها



## ملومات

لغتها فيسوع لما طالب ذلك (م) ١٧ المينات التي تصدر بها شهادات يجرى حفظها بمجل الشركة على الأقل مدة المرسوم الآتي بعده (م) ١٨ الجمعية خصصت دفترًا لتدوين جميع الايضاحات الممنوعة بالبنات المروضة عليها (م) ١٩ المينات المرسلة للشركة تبقى حيا لها - تحريرا بالاسكندرية في ١٠ ستمبر سنة ١٨٨٧

**قطن** - (ر) دودة القطن

**قفل** احوال التغطية - (ر) افلاس (ق) ٣٣٧

**قفل** باب المرافعة - (ر) محكمة اهلية ١٧ رسة ٣٠١ م ١٤ - ١٥ - احكام (ق) ٩٤

**قلم** الزرع والاشجار - (ر) غريب (ق) ٣٤٠

**قلمة** - (ر) منقعة عمومية (ق) ٩ - ٢٥

**قلمة** السفينة - (ر) جودان (ق) ٤٧ - ٤٩

- ٥٠ - ٥١ - اجرة السفينة (ق) ١١٥

**قلم** املاك الميري - (ر) املاك الميريه الحرة (مارس سنة ٨٣)

**قلم** ترجمه - (ر) بحار عمومية ١٢٦ اغسطس سنة ٨٩

**قلم** تنفيذ المناظير - (ر) داخلية م ٧ سنة ٣٠٧

**قلم** دواوي - (ر) اختصاص ١ ذة ٩٣

**قلم** دواوي الفيضية - (ر) مجلس مشيئة البلاد - مجلس ملغي - ضيطة

**قلم** حق الرقيق - (ر) رق

**قلم** قضائيا - (معتور من الداعية في ١٠ حصة ٣١٧ (٢٣) بمارس سنة ٨٠)

سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث مكاتبة الى الاخلية رقم ٥ مفر سنة ٩٧ ثمة ١٧ علمنا حصول النقص برسالة من كويتية الدواوي يعني ان محافظة اسكندرية ارسلت للكويتية اوراقا من قضية كانت منظرة به وكان ارسال ذلك بعد اتمام المرافعة فيها ولكن من الضروري ان يرسل اليه اوراق كل قضية مع ورقة التكليف بالحضور لنتم ما يوجب خسارة الحكومة في اي قضية كانت فسادته اثار بالقضاء التبرير للجهات التي يرى ضرورة اعتبارها بانته عند توسط الكويتية في اي قضية تكون متعلقة الى الحكومة فكانت الاوراق والمستندات مع ورقة التكليف بالحضور يزسلا معا بدون ابقاء شي منها لاجل الاستحصال على ثمة ثلوة المرافعة بالمستندات

الكافية وحيث ضروري من الاجراء على وجهه ذكر لكي لا يأتى في خسارة الحكومة قضية بسبب التصدير في ارسال الاوراق التي تكون متعلقة بها با كالملا فقد نحرور تاريخه بيهكلمان ارموهذا الاتباع الاجراء مقتضا

**قلم** قضائيا الحكومة - (معتور صان من الداعية في ٢١ جاسه ١٧ (٢٠) ما يوسه ٨٠)

سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث للاخلية مكاتبة رقمه ٤ الجاري ثمة ٩٩ استبعد منها ان كويتية الدواوي حرر القضية اذاعة يعني ان الاوراق والاحكام الجاري اعلانها لمحافظة اسكندرية وغيرها عن قضائيا تكون محولة على الكويتية ليس جاريا وصولا اليه الا بعد زمن وهذا لتفني من ان المصالح الجاري اعلان الاوراق اليها ليدلا عن كونها ترسل لنظارة الحفانية مباشرة ما يمل لها من الاوراق الجاري ارسالها لثالية ثم من طوعها للقضائية وبهذا السبب يعني زمن مستقبل وربما ينشأ عن هذا ضرر للقضية نظرا لمواعيد المرافعة والاجراءات الواجب مراعاتها ولد اوضح سعادة الباشا المشار اليه عن سبق صدور منشورات من الحفانية عند تشكيل الحاكم المختلطة لجهات الادارة بارسال كافة الاوراق التي تكون مختصة بقضائيا الحكومة الى الكويتية بواسطة نظارة الحفانية مباشرة لاجراء لزومها وانه مما اوضحه الكويتية يمل عدم الاجراء على حسب المنشورات ولهذا يرام النظر واعطاء التعليمات المتتنية لجهات الادارة بما يبرونه في ارسال الاوراق التي تملن اليهم عن قضائيا تكون محولة على الكويتية بمرافعة المنشورات المذكورة لمنع ما يجرى من اسباب التأخير وحيث ثمانية ما ذكر تراه عن عدم المانع في ارسال الاوراق المختصة بقضائيا الحكومة الى الكويتية بواسطة نظارة الحفانية مباشرة بمرافعة ما تقتضيه تلك المنشورات ما عدا الاوراق المتعلقة عن قضائيا متعلقة بالية الحكومة عموما وبالاخص المتعلق منها بالاموال فهذه يكون ارسالها الى المالية ومع هذا فمع تقدمها ببعض المواد الادارية لنظارة الحفانية مباشرة على وجهه ما توضح بغير اخطار الاخلية عنها اول بالولس حتى الاجراء هكذا تتمتع المنشورات المتقدم توضيحها وقد نحرور في تاريخه بذلك لن لزم بالاجراء ومن الجملة هذا للظومية والاجراء

بمقتضا كانه صار اخبار نظارتي المالية والحفائية بذلك  
 قلم قصايا الحكومة - هـ بر من حو طر ياض بافا  
 (مولاي) اشرف بان اربع لسدتك المالية صوة  
 ديكر يتو متعلق بترتيب اقلام الحكومة للتصديق  
 عليه - وهذا وانعي للاعتاب السنية ان هذه المأمورية  
 عمالة للان على عدة قومية انحصرت فيها جميع القضايا  
 التي للحكومة فيها مصلحة وهذه القومية بني تشكيلها  
 في الوقت الذي انشأت فيه على ما كانت عليه بعض  
 المصالح من الاستقلال عن النظارات وعلى فلة التدقيق  
 الذي كان حاصلنا في تحديد وظائفها وكثيرا ما اوجب  
 ذلك عدم امكان تخصيص مادة ما بنظارة معينة واما  
 قومية مستشاري الحكومة فلها قامت باداء جميع  
 الخدمات التي كان متوقفا اداؤها منار وندتقن مجلس  
 النظار راي ان يحيط جنابكم السامي بطلب الحمة البالغة  
 على تباعة ودراسة اعضاء القومية المذكورة الذين لم  
 يتقروا عن هذا في تادية الوظائف الصعبة التي كانت  
 احيلت على عهدهم الا انه لا صدرا لذكره والرقم ١٠  
 ديسمبر سنة ٧٨ يتبع جميع المصالح الادارية للنظارات  
 اوجب الحال تعديل هذا الترتيب الذي صار الان  
 غير ملائم ومطابق للاحتياجات والوظائف الحالية -  
 فبناء عليه اشرف بان اعرض لجنابكم السامي باتشاء  
 ثلاثة اقلام لقضايا الحكومة يكون مكرما في  
 النظارات التي يكون لوجود الاقلام المذكورة بها  
 اهمية أكثر من غيرها - وهذا الترتيب الجديد  
 يساعد على تسهيل سرعة نهي القضايا حيث يعمل تحت  
 ادارة رؤساء رجلا مختصين - يرجسون  
 لاستشارتهم في الامور كلها بل لم لزوم ذلك ويترتب  
 عليه ايضا منع عودة المشكلات التي طالما نشأت  
 والحدوي الجديدة التي اليمت على الحكومة في اثنا  
 هذه السنين الاخيرة - هذا وقد تراسه لمجلس  
 ايضا لزوم العرض على الاعتاب السنية بتعيين ملوموين  
 مختصون بكثفون بالقيام لدى المحافظين والمديرين  
 باداء وظائف مماثلة لتتي يورديا سبة النظارات نظار  
 اقلام القضايا وبالتاليا عن الحكومة امام المجالس  
 المحلية - ويمكن للمامورين المذكورين تامين مباشرة  
 لنظارة المالية المتعلقة بها اهم المسائل التي عليهم نظرها

واجبت فيها وعلى الخصوص بتحقيق المبالغين من اسيه  
 نوع كانت والحدوي المتعلقة بتحصيل الضرائب ويكون  
 تعيينهم باسم نظار المالية ويكونون على حسب قاعدة  
 التبع تحت امر المحافظ او المدير واما وظائفهم فتتبع  
 في الائمة ادارية عمومية - فها هي الارجاء التي بنيت  
 عليها نصوص الذكر في الذي اشرف برفه لسدتك  
 المالية للتصديق عليه من جنابكم السامي - واني لولي  
 التزم عهده الخاضع وعهده المتواضع  
 قلم قصايا الحكومة - (المرحل صادر في ٢٦ أكتوبر  
 سنة ١٨٨٠)  
 (نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على الامرين  
 الصادرين احدهما بتاريخ ٧٧ يناير سنة ٧٦ والثاني  
 بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ - وبناء على ما رفعه اليها  
 مجلس نظارنا ناسر بما هوأت (م) ١ بتشكيل ثلاثة  
 اقلام لقضايا الحكومة احدها بنظارة المالية والثاني  
 بنظارة الحفائية والثالث بنظارة الاشغال العمومية (م)  
 ٢ قلم قصايا نظارة المالية بتأديا بقضايا بنظارة الادخالية  
 - وقلم قصايا نظارة الحفائية بتأديا بقضايا كل من  
 نظارة الخرجية والمعارف العمومية والاوقاف وقلم  
 قصايا نظارة الاشغال العمومية بمجال عليه ايضا قصايا  
 نظارة الجهادية والبحرية (م) ٣ نكل من نظارنا ان يجمع  
 تحت رياسته نظار اقلام القضايا بيضة قومية في القضايا  
 التي يتراءى لزوم ذلك فيها (م) ٤ تعيين كل من  
 نظار اقلام القضايا يكون باسم منا بناء على طلب نظار  
 الديوان التابع اليه ويسوغ تعيين نواب لنظار اقلام  
 القضايا بمعرفة نظار الديوان مباشرة (م) ٥ ناظر المالية  
 يمين لكل محافظة او مديرية بحسب الانقسامات  
 تامين لزم قصايا المالية لاجل رؤية المسائل القضائية  
 المتعلقة بالمحافظة او بالمديرية وتعيين وظائف هؤلاء  
 المامورين في الائمة تصدر من ناظر المالية (م) ٦  
 الذكر والصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٦ صار ملغيا  
 قلم قصايا الحكومة (المرحل رف ٢٩ حه ١٣٠١  
 أبريل سنة ١٨٨٤)  
 (نحن خديو مصر) حيث انه من الضروري اتخاذ  
 الطرق اللازمة للدافعة عن الحكومة امام المحاكم  
 الادخالية الجديدة - وحيث انه يلزم ان تكون المدافعة  
 عن كافة مصالح الحكومة ادارية كانت او عمومية

حالة حصول عذر له في كافة الدعاوى المرفوعة لمحكمة الاستئناف بالخطلة (م) ٩ يكون تعيين اعضاء اللجنة باسم يصدر من على عرض مجلس النظار (م) ١٠ يجوز تعيين نواب لكل من اعضاء اللجنة بمقتضى قرار يصدر من النظار المختص به ذلك (م) ١١ لا يجوز الجمع بين وظيفة عضو في لجنة القضايا او وظيفة نائب فيها وبين ممارسة صفة الوكايل بالتوكيل من افراد الناس ومع ذلك للمجلس النظار الخروج من هذه القاعدة في احوال خصوصية (م) ١٢ لا يجوز تقديم اسمه قانون او امر الى اولئحة مجلس النظار الا بعد النظر فيها بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل نظارة الحفانية وكيل النظارة ذات الشأن ومن يمينه المجلس من موظفي الحكومة ولتقتصر اللجنة الاستشارية الشرعية المؤلفة على هذا النمط على وضع الصيغة القانونية للمشروع المروض عليها وبعد ان تتحقق مطابقتها للقوانين المرعية الاجراء (م) ١٣ التي امرنا بالرقم ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠

قلم قضاياء الحكومة - امر حال صادر في مايو سنة ٨٥ (نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار الفاء امرنا الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ٨٣ التي تمت بموجبه وظيفة الوكايل حكومتنا والمادة الثانية من امرنا الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٨٤ - لائزال اقسام قضايا حكومتنا مكلفة بان تنوب عن حكومتنا لدى محكمة استئناف اسكندرية بالخطلة (م) ٢ قد عهدت ادارة قسم قضايا النظارة الداخلية للتشاور المعلن لدى رئاسة مجلس نظارنا للواد القانونية (م) ٣ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل من منهم فيما يخصه

قلم قضاياء الحكومة - (ذكره صادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٦٧٨ صرحة ٣٠٢) بنسبة اعضاء اعلام قضايا الحكومة بمنشور خديوي (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٨٤ وبناء على ما عرضه علينا ناطر ستاتية حكومتنا وبموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ كل من اعضاء اعلام قضايا الحكومة

امام الحكم المذكورة او للحاكم المختلطة على وتيرة واحدة ونظرا لصفة التي تعود من المداولة في اسبابات ومستندات هذه المدافعة وفي الاسباب التي تبنى عليها الآراء التي تلزم للحكومة بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض مع ابقاء نواب عنها في النظارات بصفة رؤسا اقلام قضايا - وبناء على ما رصفه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد شكل للفرصة لجنة للقضايا الحكومية وتكون هذه اللجنة تحت مناصرة ديوان الحفانية (م) ٢ تختص هذه اللجنة بما يأتي (اولا) ذي الشأن آراء شرعية مؤيدة بالمستندات عن كافة الرخص والائتمانات المصطفة بتوريدات او مقاولات عن اعمال عمومية وعن غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بصوالح الحكومة المالية ويحتمل ان تؤدي الى منازعات ويوجه العموم عن كافة المسائل التي تستدسب الحكومة عرضها عليها (ثانيا) بصفها نائية عن الحكومة امام الحكم الابتدائية والانتدائية تلاصق وتباشر المدافعة عن الحكومة امام الحكم الاستئنافية والحكم الابتدائية الاحلية والخطلة في كافة الدعاوى التي تكون فيها الحكومة مدعية او مدعى عليها مع صراحة ما تقرر في امرنا بالرقم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٣ (م) ٣ تؤلف لجنة القضايا من ثلاثة اعضاء (اولا) مستشار رئاسة مجلس النظار في المواد القانونية (ثانيا) ناطر قلم قضايا نظارات الحفانية والاشغال العمومية والخرابية والحرية والبحرية (ثالثا) ناطر قلم قضايا نظارات المالية والداخلية والخراف العمومية (م) ٤ لكل ناطر من نظار الدواوين ان يطلب الشمام اللجنة للنظر في القضايا التي يرى له لزوم اجتماعها من اجلها (م) ٥ يلقى بهذه اللجنة عدد كاف من النواب على حسب مقتضيات الاشغال (م) ٦ يجوز للجنة تعيين نواب عنها في النظارات التي تستلزم اعمالا دوام ويوجد احد الخبيرين بكل القوانين فيها (م) ٧ ينوب عن اللجنة في الاسكندرية قلم يتأمن عليه نائبان يكتلان بجميع القضايا المختصة بالنظارات وبالصالح التابعة لها (م) ٨ قلم قضايا الاسكندرية ان يجازر الوكايل الحكومة وان ينوب عنه وجوبا في

للكلئين في الوقت الحاضر إدارة اشغال اوقلام قضايا  
النظارات يسمى بنشستر خديوي (م) على ناطر  
حقانية حكومتنا تنفيذ اسراها هذا  
قلم قضايا الحكومة — (في ريع الاول سنة ١٣٠٢  
دمسبرسة ٨٥)

ترجمة مكاتبه واردة لنظارة الداخلية من دولتلو رئيس  
مجلس النظار في ٢٦ دسمبرسة ٨٥ بقرة ٨٨٦ — الامر  
العالي الصادر في ٢٦ ابريل سنة ٨٤ كما انه اشتمل  
على بعض التعديلات التي تراء لزوم ادخالها في حيثة  
اقسام قضايا الحكومة نظرا لصالح المصلحة قديتيت فيه  
نصوص المواد التي حددت في الاصل احصايات  
لجنة قضايا الحكومة وصيحتها من اهم فروع الادارة  
ذات الفائدة العظمى اذ انها مختصة بالمداخلة عن  
مصالح الحكومة المتعددة وتنفيد القوانين والاوراس  
العالية المرحية الاجراء واستشارتها يحصل المشنان  
من تعود طبعهم المشولية من كبار الموظفين ولا ينفي  
ما في ذلك من القوائد الجمعة والمزايا البهية واجتناب  
المشاك والمشولية — ولقد نرى احيانا ان بعض  
رؤساء المصالح يجهلون طلب مساعدة تلك الاقسام  
واستشارتها اوليا بل يولجون ذلك الابد فوات الوقت  
وولوع الحكومة في المشولية بسبب التأخير عن هذه  
الاستشارة في الوقت اللازم ولا كان هذا الاهمال  
فضلا عما يترتب عليه من الضرر بصالح الحكومة يكون  
سببا في الاغلاط بكنيفة تضهير الاوامر العالية  
والاخراج وتحرير الفوتيرات وذلك خلافاً لمقصود  
بالامر العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ المشار اليه  
لا اشتملت عليه الفقرة الاولى من المادة الثانية  
وما تضمنته المادة الثانية عشرة منه حيث انهما كائنان  
لعمل بالخلقة اللازم اتباعها بسهولة فيما يتعلق بالاجال  
للمذكورة كما يتضح من نصها الآتي ( **الفقرة الاولى**  
من **المادة الثانية** ) لجنة القضاء بصفتها لجنة استشارية  
تصلي بناء على طلب الناطر ذي الشأن آراء شرعية  
مؤيدة بالمستندات عن كلفة الرخص والاتفاقات  
غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بصالح الحكومة  
المالية ويحصل ان تؤدي الى منازعات ويوجه العموم

عن كافة المسائل التي تستعجب الحكومة عرضها  
عليها ( **المادة الثانية عشرة** ) لا يجوز لتقديم اي قانون  
او امر عال او لائحة لمجلس النظار الا بعد النظر فيها  
بمعرفة لجنة القضاء بالاشتراك مع وكيل نظارة الداخلية  
وكيل النظارة ذات الشأن ومن يمينه المجلس من  
موظفي الحكومة وتقتصر اللجنة الاستشارية الشرعية  
المؤلفة على هذا الخط على وضع الصيغة القانونية  
للاشروع المقروض عليها بعد ان تحقق مطابقتها للقوانين  
المرعية الاجراء — فبناء على هذا وما لکن من الجبل الى  
الاحتام بتنفيذ القانون واجتناب المشولية التي تعود  
من عدم مراعاته تؤمل من — عا دكم ومن رؤساء  
المصالح التاهمين لنظارتكم اتيح الغرض المقصود من  
هذا المقشور وموطلب مساعدة واستشارة قسم قضايا  
الحكومة في الاحوال والشروط المدونة بجواد الامر  
العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ الموضحة آتفا والكم  
بالاقلدة — المسطر بهذا ضرورة ترجمانموذج لنظارة  
الداخلية من دولتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٦  
دسمبرسة ٨٥ بقرة ٨٨٦ بما يلزم على رؤساء المصالح  
اتباعه في الاعمال التي يقتضي استشارة اقسام القضاء  
فيها وحيث انه من الزروم ان رؤساء المصالح التابعة  
لنظارة الداخلية يتبعون الغرض المقصود مما اشار به  
دولتلو المشار اليه وموطلب مساعدة واستشارة قسم  
قضايا الداخلية في الاحوال والشروط المدونة بجواد  
الامر العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ الموضحة بتلك  
الصورة فقد كتب في تاريخه لن لزوم بذلك ومن  
الجملة هذا تكم للمطوية به ولاجراء بموجبه  
— استشارة قسم القضاء في الاحوال المينة بهذا  
تكون بواسطة الداخلية بعد عطايتها من طرفكم  
**قلم قضايا الحكومة** — (ر) افوكات الحكومة  
**قلم كتاب المحكمة** — (ر) حضور (رقم ٧٦) —  
حقوق مدنية (قمج ٤٤) — كاتب المحكمة  
قلم مطبوعات — (ر) مطبوعات  
**قلم الموازنة العمومية** — (ر) دي ٢٤ الخمية سنة ٩٩  
قار — (قانون عقرات) الباب الثاني عشر من الكتاب  
( الثالث من قانون العقرات  
( في العايب القمار والتصعيد والبيع والشراء بالتمرية  
المعروف باللوثيري )

(٥٠)

(م) ٣٢٧ كل من فتح محلا للعالم الثمار والصليب  
واعده لدخول الناس فيه يملك هو وصيرون الممل  
المذكور بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويبلغ غرامة  
من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة آلاف قرش  
وتفصيل ايضا لجانب الميري جميع القنود والامنة التي  
توجد سيفه المجلات الجارية فيها الامانيب المذكورة  
(م) ٣٢٨ وكذلك يملك بالحبس من شهر الى ستة  
اشهر ويبلغ غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى  
خمس الاف قرش كل من وضع لبيع شيئا في الثمرة  
المروقة باللويزوي بدون اذن الحكومة وتضبط ايضا  
لجانب الميري جميع القنود والامنة الموضوعة في الثمرة  
انما لا يجرس تطبيق هذه المادة فيها يعلق بالثمرة  
المقصود بها مجرد فعل الخير  
قار - (ر) مخالفات (ق) ٣٤٤  
قصر - (ر) سيكروتاه (ق) ١٩٧ - غلة  
قصر - (ر) موازين - وطل  
قصر - (ر) قرعة  
قصر الطوب - (م) منقوش من نظارة القناصلية في ١٥  
سنة ١٣٠١ (٢٨) أغسطس سنة ٨٤  
بمادة من مديرمصالح الصحة العمومية اوردى ضمن المادة  
قدما لهذا الطرف بتمرة ٣١٣ انه سيفه حال مرور  
معتش صحة قسم اول قبلي وبعد في دائر التواحي فمن  
طوب ولما يريد سعادة المدير بخبرة سائر المديريات  
بعدم وضع التمن بحري التواحي بل يكون وضما  
بالجهات القبلية بعيدا عن محلات السكن حسب  
اسول وقوانين الصحة المبيحة منعا لما يتأتى من الضرر  
ومقتضى الصحة بحيث ان يوجد القمن في دائر التواحي  
قريبا من محلات السكن في الواقع يضر بالصحة العمومية  
واذا تخصص لها محلات قبلي التواحي يكون في ذلك  
وقاية فينبغي الاحتناء بهذا الامر والبادرة بالتاكيد  
على من يلزم بازالة القمن المذكورة من المحلات التي  
تكون واقعة بحري او غربي او شرقي التواحي وجعلها  
في الجهات القبلية منها بعيدا عن السكن حتى يهتد  
الواسطة يرتفع الضرر بالصحة الواجب المحافظة عليها  
وقد حصل النشر بذلك في تاريخه لباقي الجهات لاتباعه  
تقا - (ر) اسنا ١٦ ماي سنة ١٨٨٨ - محكمة

ملاحظات

تقا - (ر) محكمة اعلى ٢٧ يونيو سنة ٨٩ و  
أغسطس سنة ١٨٩ منفعة عمومية ٢٤. أوردت سنة ٨٩  
تقا - (ر) شركة (م) ١٠٤٩ : نزح المراضين  
قناطر خيرية - (م) قرار من مجلس القناطر العامة  
القناطر بخير بتمريض اشغال المديرية  
المؤلفة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤  
قرار مجلس القناطر في جلسته المنعقدة في ٢٥ ذي القعدة  
سنة ١٣٠١ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤) بناء على طلب  
نظارة الاشغال العمومية التناء معطاة القناطر الخيرية  
وان تتبع المشغلا الى مديرية الخيرية وارث يسلم  
مامورهما ما يمهده من المخازن والمعدات والادوات  
لمن يمين من قبل نظارة الاشغال العمومية - وقد  
بثت الى نظارة القناطر في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١  
بهذا القرار لاجراء ما اقتضاه وبناء على ذلك كتبت  
نظارة الداخلية الى تلك المديرية والى بقية المصالح  
بما يلزم في ذلك  
قناطر خيرية - (م) منقوش من نظارة القناصلية في  
(٢١) ١٣٠١ (٢٨) أغسطس سنة ٨٤  
حيث لم يما ورد لنا من رئاسة مجلس القناطر بتاريخ  
٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ تمرة ١٩٢ انه بناء على  
طلب نظارة الاشغال العمومية تقرر بالمجلس المشار  
اليه التناء معطاة القناطر الخيرية وتلعب اشغال المديرية  
الخيرية فقد كتبت في تاريخه لمن لزم بذلك ومن  
الجملة هذا الحضر في القناطرية  
قناطر اللاهون - (م) منقوش من نظارة الاشغال  
في ١٠ مارس سنة ٨٤ جازت الثانية سنة  
١٢٦٨ (١٠ مارس سنة ٨٤) من حين ما صدر من نظارة  
الاشغال لجانبه من القنود ٨٦٢  
يلزم في كل خمسة عشر يوما ان يجروا عمل حساب  
للمصرف من قناطر اللاهون وحساب للمصرف منه  
في كل يوم من القنود وترسلوا بيان ذلك اليديوان  
بدون اذن تاجر  
تقال - (م) كلفة فرنسية وهي تمرة  
تقال السويس - (ر) تمرة السويس الملفة -  
تصفيه - سويس ٢٨ أكتوبر سنة ٨٩  
تصل - مندوب دولة متحابة للملاحظة مصالح

دولة ورعاياها

فصل - (د) اجنبي - جريدة (ف) ١٩٧

- ج. ا. ا. ا. ١٤ اكتوبر سنة ٨٩ -

(اسماء الدول) -

(صورة قانون خصوصي المستعدين لدى

قنصلنا) - (فواصل الدول الاجنبي في مائة المالك

المروسة

(الاول) يزعم قنصلنا المعموم في البلدان الشبية

في ان يستخدموا من اهل البلاد اربعة من القواسم

ومثلهم من البشبية وللقنصل الذين هم دونهم ثلثة

من التاجين ومثلهم من البشبية وللقنصل

(ويسوف في بعض البلاد بليس قنصل) ترجمانان

واثنان من البشبية فاذا كان هذا المندوبين كالزم

للقنصل ان يطلبوا الزيادة من سفراء الدول بالاستانة

العلية ليرجوه هؤلاء الطلب الى الباب العالي ويمرر

الاتفاق عليه (الثاني) ان قنصل المعموم او عالم لم

ان يستخدموا القدر المذكور من التراجم (التراجم)

والبشبية كما تترق في الشرط الاول الا ان البشبية

لا يتصرفون باستقلال كبير ولكن مع اتفاق الباب العالي اذا

زاد عدد المستعدين على ما ذكرهم ان يتصرفوا باستقلال

(الثالث) اذا اراد القنصل ان شاء ان يستخدم ترجمانا

يختص بالامتنان كان عليه اولا ان يطلب ذلك من

سفير دولته المقيم بالاستانة ليتوسط في اسناد رقيم

من ديوان الصدارة العظمى الى والي ذلك الصقع

فياذن الوالي القنصل في استخدام الشخص المطلوب فلا

يبنى قولالي والحال هذه من الان فصاعدا ان يعرف

احدا من دون ذلك الرقيم المشار اليه (الرابع) يبنى

للقنصل العمومي ان يقرر والي الصقع باستخدام البشبية

واسماهم كما اخبر بهم في الاستاقتيدين والوالي اسماهم

عنده ويعرفهم كذلك ما داموا داخلين في الصدد

المذكور اما وعلى ثمة القنصل او عالم ان يطلبوا من

القنصل العمومي استناد رقيم من الوالي يذكركه كون

اولئك البشبية معروفين لدى ديوان البلاد (الخامس)

ان حماية المستعدين الذين خصوا بالامتنان انما هي

مقصودة عليهم وتنقضي عند انتهاء خدمتهم او عند

موتهم فلا تترتب منهم ذمة حياتهم الى اقرارهم ولا تنتقل

بعد مماتهم الى اهلهم ويكون لهم من الحماية جميع ما

هو مقدر في الشروط الا ان اسلاكهم لانفى من المراج

ولا يفوتهم من ايضا من الخدمة العسكرية ومن الاتيان

بين بسد مسدود فيها (السادس) لا يبنى لدولة

اجنبية ان تستخدم احدا من اهل البلاد في منصب

ثمة قنصل او عامل له ولكن اذا كانت كثرة المصالح

التجارية تقتضي في موضع لا يوجد فيه الرعاية الدولة

العلية فينبغي ان تفرض هذه الضرورة المحسوسة على الباب

العالي بواسطة سفير الدولة التي تمنحها هذه الخدمة الا

ان هذا الاستثناء لا يسمح به الا اذا اشتدت الحاجة

اليه ولا يكون الا مؤقتا حتى زالت تلك الضرورة

التي اقتضت هذا الاستثناء فيادر الى صرف ذلك

المستخدم من رعية الدولة وقد استقر الرأي ايضا على

ان هذا المستخدم بعد صرفه عن الخدمة لا يسوغ له

ان يلتجئ الى حماية الدولة التي استخدمته من قبل

(السابع) لا يسمح لنا القنصل او عامله ان يجرى

الامور الموقوفة به من دون ان يكون معه براءة من

الديوان السلطاني بواسطة من هو فوقه في المنصب

من حال دولة (الثامن) لا يبنى احد من رعية الدولة

العلية وهو في خدمة دولة اخرى من ان يجري عليه

احكامها فاذا كان منوطا به امور اجنبية تكون شتملة

بحماية الدولة الاجنبية ثم من اجل ان تكون تلك

الامور مرفوعة لدى اهل الامر والهي في البلاد

يبنى لمن يكون تابعا لدولة اجنبية اذا كان له شركة

مع تابع للدولة العلية او اذا كان مفوضا اليه ادارة

مصلحة خصوصية ان يحدد الشرط الخاص بها في محكمة

التجارة البلدية فاذا تضمن ذلك يجب ان يقرر به اصحاب

الحكومة ليكون مقيداً ومروفا عنهم (التاسع) لا يجوز

مطلقا لرعية الدولة العلية ما عدا تلك المصالح الاجنبية

التي تقوض اليم على ما مر ذكره ان يفرجوا عن كونهم

رعية بل يجب ان يقرها خاضعين لاحكام الدولتوسواء

فيها يصلح بالتقسيم او بابوموم وهكذا الحكم يجري على

المشركين وعلى وكلاء اتباع الدول الاجنبية وعلى

ترابيح المالك التي يقر لها المرسلون من قبل الكنائس

وعلى وكلاء الديورة الاجنبية وعلى المستعدين عند

اتباع الدول الاخرى (العاشر) لا يسمح للقنصل ولنا

القنصل ولعالمهم ان يشملوا بمجاهتهم مكانا او صاحب

دكان من رعية مولانا السلطان المظلم باي وجه كان  
اولا لاية علة كانت (الحادي عشر) ينبغي ان يعلم ان  
الحماية الخاصة بالمستعدين ذوي الامتياز على ما سبق  
ذكر لا تكون الا لمدة بقائهم في الخدمة وهي مقصورة  
عليهم فقط فلا يجوز تخصيص احد بها على نزع الاكرام  
والحماية او تعميمها الى من لا يكون في الخدمة اوالى  
احد من اقرار بهم (الثاني عشر) لا حق غلظة  
التناصل الا بين لسوا في جملة المستعدين ذوي الامتياز  
في ان يدخلوا في الحماية فاذا اريد احضارهم لدعوى  
اقيست عليهم او غير ذلك ينبغي ان يصدر بذلك علم  
الى التناصل مستخدمينهم (الثالث عشر) اذا ارتكب  
الدين هم نقت الحماية الموقفة ذنباً او جناية ينبغي  
للقناصل ان يسلوهم لاصحاب الحكومة من اول  
طلب يتلهم من طرفهم

فصل اثنو - (مفعرون من الداخلية الهيات في ٢ داسة  
١٢٦٥ ١٢٨١ أكتوبر سنة ٧٨)

ان الاشخاص الذين كانوا مستخدمين في الاتصالات  
قبل الافرار على معرفتهم بالوظائف التي تروم  
الاتصالات معرفتهم بها كان يصير الاستسلام من  
كلية المصالح والدواوين عن غلو او عدم غلو طرفهم  
من التقاضي والتأخيرات ونحوه وهذه الاسباب  
يستطيع الزمن حتى تكامل ورود الافادات عنهم  
ومن اجل ذلك وقع التشكي من الاتصالات لظفارة  
الخارجية وللغابرة بين نظارة الداخلية ونظارة  
المشاو إليها استحسن ان يكون الاستسلام عن الشخص  
الذي يراد استخدامه باي اتصال قاصراً على محل  
اقامته والجهة التي يكون له معاملات فيها اولى من  
التطويل الحاصل بلا فائدة وقد نشر في تاريخه الى  
الجهات حموم بذلك وهذا المحطوية واتباع الاجراء  
بمقتضا من الان فصاعداً

فصل اثنو - (ر) اجنبى غاية راسنة ١٢٧٤

قطرة - (ر) تقريب (نق) ٣٣٦ - جسر -

فانظر - منقبة عومية (ق) ٩ - ٢٥ - هويس

قطار - هو قاعدة الموازين في مصر ويساوي

٤٩٤٩٣ غراما

القطار يساوي ٣٦ افة - ١٠ رطل

الالة تساوي ٢ رطل و١/٤ دراهم

الرطل يساوي ١٢ وقية وكل وقية تعادل ١٢ درهم

الاقوية توازي ١٢ درهم

قطار - (ر) موازين - رطل

قطرة - (صورة ما حرر لاسلام الهندسة في ٢٣ رمضان  
سنة ١٢٦٦ (١٠ سبتمبر سنة ٧٩) ٢٢٤٤

حيث انه يجرى هبوط النيل ضرورة يباشر الهندسون  
والباشهندسون حصر ما يلزم من الترميمات للقطار  
بقوة لما بما يكون قد اعتراه من مقاومة التصل في  
زمن الفيضان والآن هم يحرون المرو على سائر الترع  
والقطار لتقدها وانتظام المياه ومن المعلوم ان  
مشغلهم للقطار في حالة المقاومة الشديدة التي  
يجي الان عليها طبعا فيحكم من معرفة احوالها والوقوف  
جيدا على ما تحتاج اليه من التقويات والاجراءات  
فالتصد من حفرتك ان تنهبوا على الباشهندسين

والمهندسين التابعين للقم رئاسة حفرتك بانهم في  
في اثناء حروهم المشغولين به الان ياغلون بطرفهم

لمطولات على القطار المذكورة بحسب ما يشاهدونه

من حالة مقاومة كل قطرة حتى عندما يهرون

اكتشف عليها بعد هبوط النيل لاساعدهم تلك

المطولات على تقرير الاجراءات اللازمة لاي قطرة

كانت بوجه قوي الاساس وتحرير المقاييس اللازمة

عنها ولقدتها حسب المتاد وكذلك لدى حرد

حفرتك تاخذون ما تيسر لكم من مثل ما ذكر بطركم

وخصوصاً عن القطار الكبيرة ذات الاحمية المظنى

اذ ان ذلك ضروري للرجعة عند الانتهاء كما لا يخفى

قهوة - (الرسى بشأن قبل النهائي) ومجلات الاجماع

المصرية من الساحة احدى حفر الفركا

محافظ حرم قتال السويس بمدينة بور سعيد غروما

هوات (م) ١ ابتداء من هذا اليوم تقفل القنات

ومجلات الاجماع المصرية المائلة لها من الساعة

احدى عشرة المركب ساء (م) ٢ يمكن اعطاء تصريح

خصوصي باستمرار فتح بعض هذه المحلات الى اجل

محدود بعد الساعة المحددة في المادة السابقة (م) ٣

كل مخالف لهذا الامر ينافى بالمقاصص اللذين في

المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المصري للجباكم

المخالطة اذ في مادة ٣٤١ من قانون العقوبات للصياح  
الاعلية

قهوة — (ر) مخالفات (ق ٢٤٣)

قهوة (دقار القهوه) — (ر) تزوير (ق ١٩٦)

قياس تركب — (ر) معاش ٣٠ مايو سنة ٨٥

قواعد المدلل — (ر) احكام (لا ٢٩)

قوائم مساحة — (ر) تجنة — مساحة — تاريخ

قوة — (ر) عدد (ق ٦٥)

قوة التي الحكم به — (ر) البات القبول

(ق ٢٣٢ — قضاة مجلة ١٨٣٧)

قوة عسكرية — (ر) خطبة قضائية (ق ٣١)

قوة قاهرة — (ر) اجارة الاشخاص (ق ٤١١ —

اجارة الاشياء (ق ٣٩٢ — ٣٩٣ — اقتراض

قرب ١٦٤ — ١٦٥ — رهن (ق ٥٤٤ —

رهن عقاري (ق ٥٦٢ — سند اجارة) قرب ٩٥

— بريدان (قرب ٤٦ — ٥٦ — ملاح (قرب

٧٢ — ودية (ق ٤٩٠ — وفا (ق ٣٤٢ —

وكيل بالعمولة (قرب ٩٢ — ٩٨)

قوميانية مصرية — (ر) معاش ١٩ سنة ١٢٨٠

قوسيون (كلمة فرانسوية وهي صيغة مندوبين)

— (ر) لجنة — مال ٢٧ ديسمبر سنة ٧٩

قوسيون الاراضي الميرية — (ر) حولة ١٢

مارش سنة ٧٩

قوسيون املاك الميرية العمومية المرتبطة —

(ر) املاك الميرية العمومية الخ

قوسيون املاك الميرية الحرة — (ر) املاك

الميرية الحرة (خدمة المصارف) — (ر) صرف

١٤ يناير سنة ٨٣

قوسيون بلدية اسكندرية — (ر) بلدية

اسكندرية

قوسيون تصفية القديين — (ر) تصفية ٣١ مايو

سنة ٧٩

قوسيون الدين العمومي — (ر) دين موحد

١٨ نوفمبر سنة ٧٦

قوسيون عسكري — (ر) حرية ٢١ جأ سنة

١٢٩٨ — محكمة عسكرية

قياس — (ر) مقاييس —

قياس منشوش — (ر) مزاد (ق ٣٧١ — ٣٧٢

قيد حديث — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٦

نوفمبر سنة ٨٤ (٢٩ سنة ١٢٠١)

حيث انه لا يخلو الحال من اصابة بعض مرتكبي

الجنايات السجونيين في السجون المصرية بامراض

تستدعي معالجهم بالاستبيات وعولاء بمجاله قرضهم

لا يلزم ائقائهم بالقبول الجديدة فلها قد رأينا لزوم

التنبيه على الجهات بعدم وضع حديث من آلات

فصاعدا في من يرسلون من امثال المذكورين الى

الاستبيات مطلقا بل يكون ارسالهم اليها تحت

ملاحظة من يتنبيهن لتوصيلهم من البوليس وانما

اذا كان يوجد بينهم من تكون الشقاوة غالبية عليه

وان لم يحفظ جيدا يتجنى من هروبه او وقوع افعال

دمية منه فلها ينبغي على البوليس ان يلاحظه ليلا

وتجارا ينس الاستبيات بالطريقة التي تكون كالفة

عدم تحكه من المروء بحسب ما يقرأ في حكم

الاستبيات ويراعى في ذلك حفظ صحة المحافظ والبيان

نفسه حتى يشفى مما اصاب به ويعود للسجن وعلى

ذلك قد شر في تاريخه لمن لزم ولمحلي البوليس

والسجون وادارة الصحة ومن الجملة هذا

للطولية به ومراعاة الاجراء على مقتضا

قيد حديث — (ر) اشغال شاقة

قيد حكم صادر بالالاس (ر) الفلاس (قرب ٢٨٧

قيد طلب الشروع في التوزيع — (ر) توزيع

(قرب ٦٣٠

قيد المعاش — (ر) معاش (منشور ١١

قيد المنشورات — (ر) منشور

قيد الموالييد — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٩

ربيعان سنة ١٣٠١ (٢٣ نوليه سنة ٨٤)

انه بالنسبة لما كانت اوصحته مديرية الجيرة فيها ورد

منها للداخلية من ان دائر الارائيك الجاري قيد

المولودين والتوفين فيها بالارياف متى عليها زين

في الاستعمال وعند لزوم صرف بدل ما ينتهي امل

فيه منها ومراجعتها بمعرفة مصلحة الصحة توجد به جملة

مخالفات كالموالد والاثبات والتزويج وما شابه ذلك من

الانواع المؤدية للشبهة وعند تحقيق ذلك مع من



هم منوطون به من شايخ البلاد ويغيرهم يدعون ان هذه الخلافات ناشئة من تقدم العهد على تلك الدفاتر وتداولها من يد لآخرى ويحيلون على من كانوا متولين اعمالها في العهد السابق من يضع ونامهم وغير ذلك وما رغبته تلك المديرية من التصريح بصرف دفتر في كل سنة لكل ناحية لاجراء القيد به وفي نهاية السنة يجري توريده بعد عمل المراجعة اللازمة عنه وصرف بدله حتى يملك تكون هذه الاعمال في حالة الانتظام وما اورته ادارة الصحة العمومية ايضا من ان صرف دفاتر اورليك التواحي ليس له مدة معلومة بل هو يصيب كثرة اعمالي البلاد وقتها وانه لو اردت الحكومة صرف دفاتر سنويا لهذا العمل لترتب على ذلك زيادة مصاريف بدون ثمرة اذ ان التواحي الصغيرة يمكن وجود عشرة وعشرين مولودا فيها في مدة السنة وحيث ان يكون باقي الدفاتر ايضا ولا يتنفع به وانما رأت لزوم الاجراء في صرف الدفاتر كالجارى من قديم ورغبت ان المالية تلزم الصياغ صيانة الدفاتر المذكورة وحضورهم بها في كل شهر للمديرية عند ما يحضرون لتوريد النفود لاجل صراحتها بمرقة مصالح الصحة وتحدد جزءا على من يحمل او يتناظر منهم في ذلك ليكون فيها ذكر الحصول على الثمرة المقصودة من صيانة الدفاتر المحكي عنها من التلغ وبين الخلافات البادي ذكرها قد تحرر للمالية بالنظر في ذلك فارسلت اعادة مؤرخة ١٤ الجاري ١٠٧ بما مقتضاها الموافقة على ما رآته الصحة في هذه المسألة ورغبت النشرين طرف الداخلية للجهات بالاجراء كذلك وحيث انه لا يخفى ان اتباع الاجراء نحو تلك الدفاتر على وجه ما اورته الصحة يتربط عليه حفظها من التلف وانتظام جانبها فقد نشر في تاريخه لعموم الجهات بالتابع ما ذكر واقضى بغيره لطولية ذلك والاجراء على مقتضاها بجهة ملوك

قييد الواليد - (منشور من نظارة الداخلية في ١٨ سنة ١٣٠١) (المجلس سنة ٨٤)

ادارة مصالح الصحة العمومية ارسلت للداخلية مكالبة بمرقة ١٧٧ مقتضاها انه حاصل سقوط بعض المولودين بالجهات من القيد بسبب عدم التبليغ عنهم وكذلك

واقع تأخير من الاعمال في تقديم اولادهم لتلقي الجدي هم في الاوقات المحددة وناسبة ان هذه الاحوال مضرة بالصحة العمومية وبخالفه النظام الصحي رأت الادارة المحكي عنها انه منما لوقوع تلك الخلافات يصير مجازاة كل من يخالف بعدم التبليغ عن ولادة المولود حال ميلاده واسقطه مدة من القيد بعد الميلاد سواء كان هذا الخلف من اهالي المولودين او القابلات والمولودين بالتبليغ بدفع جرعة من خمسين قرشاً وفي حالة عدم الاقتدار بجبرئ شحمة ايام بدل الاجراء التقدي ويجازى بهذا الجزاء عنه من يتاخر من اهالي المولودين عن تقديم ولد وابنته للتعليم في الاوقات المحددة لاجراء العمل ولهذا رغبته ادارة الصحة العمومية اجراء ما يترتب عليه تنفيذ ذلك وبالنسبة تكون هذا التنفيذ لا يكون الا بتصديق مجلس النظار عليه قد تقدمت اليه مذكرة بهذا الشأن للنظر وتقرر بما يتصوب والان وردت الفادة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ١٨ رمضان سنة ١٣٠١ بمرقة ١٨٨ بانها لا تليق تلك المذكرة بمجلس يوم ١٧ يولييه سنة ١٨٨٨ وصار الاخلاص ايضا على اعادة نظارة الحفظانية للمجلس عن الرأي المعلى من جناب الدياب العمومي بالموافقة على ما رآته ادارة الصحة في هذا الصدد قد حصلت المداولة في ذلك وتقرر بالموافقة على ما ذكر واشير باجراء مقتضاها فناء عليه قد كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء بالاجراء على وجه ما اشير واقضى بغيره بحكم للاحاطة بما نص فيه ودقة الملاحظة لتبليده وسرعة العمل بمقتضاها بواسطة اعلانه لكافة فروع بكم لطولية الامالي به ليكونوا على بصيرة ويقتضوهم من الخلفه حفظا للصحة العمومية الواجب الاعتناء بها

قييد الواليد - (منشور من نظارة الداخلية في ١٨ سنة ١٣٠١) (سنة ١٣٠١) (دبر سنة ٨٤)

بالنسبة لما اوراه مفتش صحة قسم اول فلي من ان صياغ التواحي متوقون في قيد المولودين الذين ليس لاهلهم اقتدار على دفع ثمن تذكار القيد رأت اعادة الصحة انه لو صار دفع الترخ عن التذكرة عن الامالي رجبا يظهر زيادة في عدد المولودين والنتيجة

قيد الموالييد

١٤٥٠

قيدية الرخصات

تاريخه بإجرائه وبالجملة هذا لحضرتكم لاتباعه  
بالخاتمة مع حكمياتي جنتكم

قيدية الرخصات وتصديق الضمانات

مفطورين نظارة المالية اجمع مصالح الحكومة بدار رسوم  
قيدية الرخصات وتصديق الضمانات

ان التدبيلات التي صار ادخلها في التعليمات الخاصة  
بصالح الحكومة واعلنت للجهات بالشور نمرة ٤٦  
محكوما بها بالمادة الثالثة مكرر من فصل اول ايرادات  
بان رسوم قيدية الرخصات يصير توريدها مباشرة  
الى صرف الخزانة بدون استعجال الحافظة المطبوعة  
( استارة نمرة ١٤٠ ) وان الصرف يعطى لمن يورد  
هذه الرسوم وصلا مقطوعا من دفتر قسيمة ( استارة  
نمرة ١١٢ ) مشتملا على مائة وصل وعدد ما يتم صرف  
الرسولات المشتمل عليها دفتر القسيمة يورد الصرف  
الى الخزانة قسيمة رسوم القيدية المتصلة بمقره يقتضى  
حافظة ( استارة نمرة ١٤٠ ) يرفق بها دفتر القسيمة  
الذي صار قطع للوصلات منه فانتهى اللازم  
لحضره ايرادات سبق ارسالها من المالية للجهات  
لكن من حيث ان المالية ورقة الشتمل عليها دفتر  
القسيمة يصحى كل منها على وصلين وبالنسبة لما تروا  
من عدم موافقة توريد رسوم القيدية المتصلة بمقره  
الصرف يند التمام صرف كافة الوصلات المشتمل  
عليها دفتر القسيمة قد تقرر ان رسوم قيدية الرخصات  
يوردها الصرف في آخر كل شهر الى الخزانة يقتضى  
حافظة ( استارة نمرة ١٤٠ ) ومما دفتر القسيمة ليسر  
للتوريدية اجراء المراجعة ثم يجب على الصرف لاجل ان  
تكون المراجعة على صحة ان يورد بالحافظة قسيمة كافة  
الوصلات المتفرقة من دفتر القسيمة ويستأثر منها  
المبالغ التي يكون سبق توريدها منه مع بيان تواريخ  
التوريد والباقي يكون من المبلغ المتبقى توريده ويجب  
على الصرف ايضا عدم صرف الوصلات ان يقع عليها  
بالخبر اثر التمسلة حتى لا يلزمه ان يرد الوصلات  
ويجب على الجهات ارسال دفترين من القسيمة  
التي كورة الى كل من ماموري المراكز لاتباعها احدهما  
في رسوم قيدية الرخصات التي فيها مشورين فيها  
والآخر في رسوم تصديق الضمانات التي فيها مشور

المالية استجبت مغفرة القراء من ذلك وبالجملة هذه  
المسئلة على مجلس النظار قرر في جلسته المنعقدة في  
يوم الاثنين ٤ ذي القعدة سنة ١٣٠١ ( ٢٥ ) أغسطس  
سنة ١٨٤٠ ) موافقة ما رأته اللجنة فيما ذكر كما ورد  
للدخيلة من رئاسة بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١  
نمرة ٢٧٤ وجاء عليه قد لزم تبليغ جهات الادارة ذلك  
وبالجملة جنتكم لاتبلغ الاجراء على مقتضا

قيد الموالييد -  
منظور من نظارة الخزانة لما لامل  
الدول الخاتمة ليا صلت باسمها  
المورد من المولدات في ٢٥ سبتمبر ١٨٤٠

ما انه من الضروري ان تعرف ادارة الصحة عدد  
المولودين من الاورويانيين الذين يخطرون التوتلات  
الاجنية بولادتهم فالامل من حضرتكم انكم تشيرون  
الى حضرتنا فاسل الجهات التابعة لحضرتكم ان  
يجهزوا اللجنة التي هم فيها بكل مولود حيث تابعهم  
بصبر اخطارهم بولادته حتى يتيسر بذلك لادارة  
الصحة الاصلاح التام على عدد المولودين في التطر  
المصري ولا يخفى ما في هذا الاصحاء من جم الفائدة  
وحضرتكم اعلم من ان تذكروا بذلك وانظر عليه  
الفرصة لشكر حضرتكم على ما تطلبون به من المساعدة  
في هذا الامر وارجوكم ان تقبلوا هذا نصيائي الوالدة  
الائق وحصول الموافقة على ذلك من الخزانة في حرم  
قيد الموالييد - ( مسد ٣٠٣ ) ( اكمل برسة ٨٥ )

الله بالنسبة ما هو جار قدما من ان كل من يتوقع من  
الاطفال باي جهة وتكون ولادته باخرى يصير  
التشديد امام اسمه بدقتر المولودين بالوفاة سلة الجهة  
واليوم المتوفى فيها لاجل شيط قيد المولودين ونصية  
وتلازمه من تعداد الجهة المولود بها خصوصا عند زوجه  
لقررت القصة العسكرية واتباع هذه الطريقة في شأن  
الاطفال حديث السن خط ولكن ادارة الصحة ترى  
انه من الضروري اتباعها في حق كل من يتوفى بجهات  
خارجية من جهات نيلا ه لحد سبب القصة على  
الائق وحصول الموافقة على ذلك من الخزانة ارادته  
ذلك الادارة بما ورد معها للارضية نمرة ٤٧٠ المنشرا  
ذكر لاتباعه بواسطة الخاتمة مع شكلياتية الجهات  
نسويست ان الاجراء على هذا الوصف فيه من القبط  
ما اوجب الموافقة عليه بالخاصة قد فسر للجهات في

ملفات

والنظارات للجهات ويحال تحصيلها عليهم لعدم وجود اربابها وللحاجة بذلك لزم الشرح اقدم - حيث تبين ان رسومات الرضخات التي تصدر من المينة السنية ونظارات الداخلية والمالية والحفائية واخرى الجارية احوالة تحصيلها على المديرية والمحافظات والمصالح لمناحية عدم وجود اربابها عند ما يكتب عنها من النظارات للجهات بالتصديق على الاخطارات ايضا لالالية وهي تجري تحصيلها بسجل مخصوص معد لذلك بالادماء وكل ما تسدد من الجهات يرجع اضافة تجري قبوله للايرادات والتأشير عنه بالقبول وما ياتى اخر صفاده تتناول المكاتبات في طلب صفاده ولكن استمرار الاجراء على هذه الطريقة مؤدى لزيادة المشغولية وتكرار العمل فاستصوب انه لاجل السهولة يكون الاجراء في ذلك من الآن فصاعدا على ان كل ما يحصل بالجهات من تلك الرسومات بدلا عما كان يجري تسديدها لالالية لا احتسابها لايرادات في باب مصاصات الجهات الى حساب الايرادات في باب رسومات القديرة وتجيد بكل جهة سجل خارج الحسابات تورد به اصول الرسومات المذكورة اما اياها وقيد ما يتسدد بمضمون كل اسم وبذلك يحصل الامن على صيانتها او الحصول عليها كما انه يستغنى عن الاخطارات التي كانت ترد من النظارات لالالية عن ذلك وعن السجل الموجود بالمالية لها ولهذا صار النشر محمولا وهذا للعلوية والتنبيه بالاجراء حسب ما ذكر

قيد - (ر) ارباب - فدان

قيد - (ر) بيت المال - مجلس حسي -

مكة شربة - حجير - حقوة الجبايات (٧٧٢)

قيد - (ر) يوم (مجلس ١٤٦)

فروش ويجب على المأمورين عند تسليم الوصولات المبطوعة عن رسوم تصديق الضمانات ان يشطبوا منها الككات (رسم قديرة عرضيات) ويستعرضوها بكلمات (رسم تصديق ضمانات) ويجب ايضا ان يسلم الى صراف خزائن المديرية دفتر مخصوص من القسيمة نمرة ١١٢ المذكور لتيد رسوم التصديق وحيث انه جار تحصيل عشرين قرشا من كل متعهد مصلح نظير رسوم تصديق الضمانة الممن عليه تقديمها نمرة عشرة قروش نظير تصديق مأمور المركز وعشرة قروش نظير تصديق ماذون القاضي فيسقى والمخالفة هذه لكل متعهد ايضا لان كل منها عشرة قروش وما يحصل من رسوم قديرة العرضيات والضمانات يورده مأمور المركز الى صراف البندر الكائن به المركز خزين في كل شهر قبل محاسبته توجه الصراف الى المديرية يوم يمتنعى حافظة (استارة نمرة ١٤٠) والصراف يورد هذه التسديدات بالورد (استارة نمرة ١٥) الذي يسلمه المأمور للمركز ليكون تحت يده قيام على ذلك يجب على الجهات ارسال المطبوعات اللازمة الى المأمورين المذكورين اما حواظ الفوريد (استارة نمرة ١٤٠) الذي يجري شحها بمعرفة المراكز لجلب ان تشمل على ذات البيانات الواردة بالمواظ المحررة بمعرفة صراف المديرية وعند ما تصدر دفاتر القسيمة على ذلك الانتهاء يجب على صراف المديرية ومأموري المراكز ان يظفروا خلالها من المديرية وان يبينوا في طلبهم عدد الايصالات التي اجروا صرفها

قديرة - (رسم قديرة شروعات الرضخات) منشور صاخر من المالية في ٢٥ رسة ١٢٩٧ (٦١ أبريل ٨٠)

المطاردات صورة ما نشر للجهات بشأن رسومات قديرة شروعات الرضخات التي تصدر من المينة

# ك

عن ذلك فانه يستقطع من مايعاينهم يوم واحد عن اول غلطة ويومان من الغلطة الثانية وهكذا كلما تجددت غلطة يستقطع عنها يوم من المصلحة  
**كتاب محكمة** — (لاحق رتيب الحاكم الاعلى)

**(في الكعبة الاولى والكعبة الثانية والمدرسين المحالين اليه)**

(م) ٤٣ يشترط في من يتعين بوظيفة كاتب اول ان يكون اشغل بوظيفة كاتب ثاوي مدة سنة بالامل ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان ان يقدم شهادة من رئيس كل الطالب الصومعي باشتغاله بالكتابة في احد مكاتب الحاكم مدة ستة شهور وان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبار فيه كتابة وشفاها بحرفة جنة ينال بها ذلك

**كتاب محكمة** — (لاحق رتيب الحاكم الاعلى)

**(في وظائف تقيص بها كعبة الحاكم الابتدائية)**  
 (م) ٤٧ يلزم ان يكون بطرف كعبة الحاكم الابتدائية دفاتر للرحونات والتسجيل والتقييد ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارعات وتكون العقود التي يبررونها في قوة العقود الرسمية ويحفظ اصلايا بقلم كتاب المحكمة — (م) ٤٨ يجب ايضا على الكعبة المذكورين ان

**كتاب** — (ز) خائن (في ٣١٦ — مرة في ٢٩٢)

**كتاب حسابات** — (م) من منظور من نظارة المالية في ١٨ اكتوبر سنة ٨٩  
 قد اتفق للمالية من مطالعة مفردات العهد المتقولة من الروزنامية على ادارة الخزينة الصومعية ان يمسح الحسابات المحول ضريها من الاقاليم والمحافظة والصنعة لتوكلن اربابها على اظهر قبالها في تسويتها بالروزنامية مبالغ صرفها الجهات زيادة عن المستحقة حقيقة لاربابها. ولذلك فان الفروقات الناشئة عن ذلك ككسور البارة من عشرة فنة واكثر الى ما دون القروش وما هو ازيد من قروش الى عشرة قروش قد اضافها الروزنامية بحساب العهد وتفاوتت مراتبا مع جهات الصرف بشأن تحصيلها ولا كان رؤساء حسابات الاقاليم والمحافظة والخدمة الذين تحت ادارتهم لا يجهلون مشغولتهم في مراجعة طلبات الصرف التي يوتقون عليها كان من الواجب عليهم ان يلاحظوا عدم حصول فروقات يتعجب عنها تراكم المخاخرات بحساب العهد وتبادل مكاتبات كان يمكن اجتنابها — فلاجل منع وقوع غلط مثل هذا ولتا كيد سير الحسابات بانتظام فروقا ان يلزم من الآن فصاعدا كتاب حسابات الصالح والكتاب المكلفون بعمل حساب ما يلزم صرفه من المصلحة المستعينة بتسديد المبالغ التي تصرف بغير حق حال احيث انهم مشغولون عنها وفضلا

يوسلوا للحاكم الشرعية صورة مما يجرؤونه من عقود  
تقل ملكية العقار والقود التسمية ثبوت حقوق عينية  
على العقار — وكذلك يجب على الحاكم الشرعية ان  
توصل الى اقسام كتاب الحاكم الابتدائية صورة من  
العقود التي يجريها من هذا القبيل ومن يتلوه من  
ارسل تلك الصور يكون ملزوماً بالاسان التي تشأ عن  
ذلك ويحكم عليه بالقوبات التأديبية ولكن لا يترتب  
على هذا التأخير بطلان العقود  
كاتب محكمة — (ر) اختصاص بالعقار (ق) ٥٩٦  
— افلاس (ق) ٣٥٣ — بيع (ق) ٢٥٧ بينة  
(ق) ٧٧ — جنابات (ق) ١٩٩ — جمع (ق) ١٨١ — دفتر  
تسجيل (ق) — صور (ق) ٧٠٠ — محكمة (لا)  
١٣ — محكمة اهلية ١٧ رسة ٣٠٣ م ١٦ — ٣٣  
ومن ٣٦ الى ٣٩ — مخالفات (ق) ١٤٩ قضاء  
ومستغنين — حضور (ق) اجلاء من ٥١ — تعريفة  
الرسوم  
كاتب محكمة (امضاء صورة الحكم الاصلية) —  
(ر) احكام (ق) ١٠٤ — ١٠٥  
كاتب محكمة (تسليم صور الاحكام وغيرها) —  
(ر) احكام (ق) ١٠٧ — ١٠٩ — ١١٠  
كاتب محكمة (تقدير المصاريف) — (ر) احكام  
(ق) ١١٦  
كاتب محكمة (ارسل ملخص الحكم بالافلاس  
للباية المدنية) — (ر) الافلاس (ق) ٢٤٢  
كاتب محكمة (تصريح المأخوذ) — (ر) اختصاص  
الحاكم (ق) ٤١ الى ٤٣  
كاتب محكمة (اعلان الرخصة) — (ر) اختصاص  
الحاكم (ق) ٤٧  
كاتب محكمة (قيد الدعاوي في الجدول) — (ر)  
اختصاص الحاكم (ق) ٥٠  
كاتب محكمة (طلب حضور مدعي التظلمة) —  
(ر) الافلاس (ق) ٢٨٩ — ٢٩٠  
كاتب محكمة (تحرير طلب للدين الغلس) —  
(ر) الافلاس (ق) ٢٠٣ — ٢٠٥  
كاتب محكمة (تسليم نسخة الحكم الاصلية) —  
(ر) تنفيذ (ق) ٣٩٧

كاتب محكمة (قيد طلب الشروع في التوزيع) —  
(ر) توزيع (ق) ٦٣٠  
كاتب محكمة (استخراج كشف بالرهونات المسجلة  
قبل التوزيع) — (ر) توزيع (ق) ٦٣١  
كاتب محكمة (تسليم قوائم التوزيع لاربابها) —  
(ر) توزيع (ق) ٦٤٨  
كاتب محكمة (اعلان التخصيص الثالث بالحضور)  
— (ر) حضور (ق) ٥٦  
كاتب محكمة (طلب حضور الجدير) — (ر)  
حضور (ق) ٦٢  
كاتب محكمة (ما يلزم عليه اجراء في دعوى التوزيع)  
— (ر) حضور (ق) ٦٣  
كاتب محكمة (امضاء الورقة المروجة) — (ر)  
حضور (ق) ٦٣  
كاتب محكمة (اجراءات الاحالة على الجملة) —  
(ر) حضور (ق) ٦٤  
كاتب محكمة (تسليم اظهير الحكم بصيغته) —  
(ر) خبير (ق) ٢٢٥  
كاتب محكمة (اعلان محضر حلف اليمين) —  
(ر) خبير (ق) ٢٣٦  
كاتب محكمة (امضاء الورقة للقتضي تصديقها) —  
(ر) خطوط (ق) ٢٥٦ — ٢٥٧  
كاتب محكمة (امضاء ورقة للمضاماة) — (ر)  
خطوط (ق) ٢٦٢  
كاتب محكمة (ما يلزم عليه اجراء في دعوى الرد)  
— (ر) رد  
كاتب محكمة — (ر) غامض التصديق (ق) ٥٧  
كاتب محكمة (مسئولته في اجراءات التوزيع) —  
(ر) قسمة بين الترماء (ق) ٥٣٣  
كاتب محكمة (تعيين ورثة) — (ر) قضاء  
ومستغنين (لا) ١٣٣ الى ١٣١ — مأمور محكمة (لا) ٣٩٩  
كاتب محكمة (اعلان الحكم بالكشف على الايمان  
الناجئة) — (ر) كشف (ق) ٢٤٦  
كاتب محكمة (حضور وقت انكشاف على الايمان)  
— (ر) كشف (ق) ٢٤٩  
كاتب محكمة (التأخير على حاش تسجيل تبليغات

نزع الملكية) — (ر) نزع ملكية ٥٤٦ — ٥٤٧  
 كتاب محكمة (إعلان أمر قاضي البيع) — (ر)  
 نزع ملكية (قم ٥٥٥)  
 كتاب محكمة (تحويل الحكم الصادر بنزع الملكية)  
 — (ر) نزع ملكية (ق ٥٥٩)  
 كتاب محكمة (إبراءات لصق ونشر وإعلان لاثبات  
 بيع الفدان) — (ر) نزع ملكية (ق ٥٦٤ — ٥٨٣)  
 كتاب محكمة (مستوليت في بطلان إبراءات نزع  
 الملكية) — (ر) نزع ملكية (ق ٦٠٢)  
 كتاب محكمة (تأثير على حشيش تسجيل حكم نزع  
 المقارن) — (ر) نزع ملكية (ق ٥٨٩)  
 كتاب محكمة (قد ملخص سند شروط عقد زواج  
 تجار) — (ر) نكاح (ق ٧)  
 (سورة ما نعرف من الداخلية في  
 ٢١١ فصل سنة ١٣١٧)  
 انه مع سبل النشر من هنا لسائر المدير يات بتاريخ  
 ١٣ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ بالتاكيد عن ردم البرك  
 الموجودة بالنواحي وإزالة سائر المخالفات المفردة بالصحة  
 وتحدد لذلك ميعاد شهرين للحصول على نجات هذا  
 الفرض قد علم من مكاتبه وأردت من مجلس الصحة  
 رقم ١٢ شعبان سنة ١٢٩٧ بمرور ٢٣٣ حصول المكاتب  
 اليه من مكاتبه مديرية النوبلية بناء على ما تأكد  
 لديه من مشاعلة الاحوال انه ليس في الامكان ازالة  
 اغلب هذه المخالفات لما فيها من شدة الصعوبات اذ  
 موجود جملة برك مياه وأكدة بالبلاد جسيمة الاتساع  
 وسنويا تقبل مياه التصاسف وبهذه الكيفية يتصلح  
 ازانها وحيث من التجارب التي حصلت في الجهات  
 التي كانت مملكتها لم يجرى زراعتها في صنف  
 شجر الكالوز صارت خلية من النوع المرضي واغلب  
 جهات النوبلية متسلطن بها مرض الخبيث المتقطعة  
 خصوصاً الدوسنتاريا لفساد الاهوية بالتصاعدات  
 الآتية نفعاً من تأخير القرار الحاصل من تصاعد  
 اجسام هذه البرك على الانسان والحيوانات انتسب  
 اجراء هذه الطريقة السهلة لزراعة ذلك الصنف بكافة  
 البلاد في الجيوب المفاصل للبرك عن السكن وحول  
 البرك للخدمة وان يصير تكليف مشايخ البلاد بهذه

الزراعة وإجراء الوتاية بما ان هذا الامر لا يستدعي  
 الامصاريف واية جدا تخشى التناوب واستغيب  
 بذلك المجلس ما رأه الحكيماني المولى اليه لما فيه  
 من حفظ ووقاية الصحة العمومية الانسانية والحيوانية  
 ورغب التقرير لجهات اللزوم بالاجراء وحيث المراد  
 من وقوع التأكيدات السابقة يردم البرك الموجودة  
 بسائر البلدان هو حفظ الصحة العمومية وتحصيل  
 منافعها المرغوبة وقد ظهر استصواب هذا المشروع  
 للاسباب المذكورة واستسهال الوصول للغرض المقصود  
 من زراعة هذا الصنف بالكتابة مائة الاكر وهذا  
 مما ينبغي كمال الاعتناء والاهتمام به والنظر اليه بعين  
 الاهمية قد صار النشر من هنا لسائر المدير يات باجراء  
 مفصول ما قرره المجلس مع الاهتمام بإزالة باقي انواع  
 المخالفات المفردة بالصحة حسب ما سبق التقرير بدو  
 بتحديد مدة ولزم تقريره لسماذكي ليتأكد على سائر  
 البلدان باجراء مقتضاة وأخذ التعهدات القوية على  
 مشايخها بذلك واستندامة مباشرة هذا الامر بمعرفة  
 للموردين والخدمة حتى بذلك يتم المقصود على الوجه  
 المطلوب

كاهن — (ر) قرعة عسكرية — عونة  
 كبري — (ر) سرور  
 كعاب — (ر) حيز (قم ٤٥٤)  
 كعابة — (ر) أثبات الدين (ق ٢٢٧ + ٢٢٨)  
 كعابي — (ر) مهر  
 كعابية معتد لسل — (ر) نكاح (ق ١٧٨)  
 كعب — (ر) مطبوعات ٢٦ نولبر سنة ٨٦  
 كعبة الحكم — (ر) كتاب محكمة — عرفة  
 الرسم ٢٤ نولبر سنة ٨٦ — محكمة أعية  
 كعتيابة — (ر) قرار من نظارة الحارث العمومية صادر  
 في ١٨٨٧  
 بعد الاطلاع على قانون الكتبتانة الخديوية الصادر  
 عليه الامر العالي لديوان المدارس بتاريخ ٢٠ رجب  
 سنة ١٢٨٦ لمرور ٦٦ وبطل ما عرضه علينا من الكتبتانة  
 المشار اليها بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٠٤ (٣٠ أكتوبر  
 سنة ١٨٨٦) بمرور ٣٨ قرناً ما هوأت  
 (الجاب الاول) — في تعليم احوال الكتبتانة

يتبعه عليها في سجلات الكتب الاورباوية

#### (م) في فهرست الاوراق

على المخطط المنوط بالتدوين في السجلات المرتبة على العلوم ان يحدد ايضا اسماء الكتب في فهرست الاوراق التي تعتبر فهرست علمية لحد معين يعني ان يدون فيها جميع البيانات المتعلقة باسماء الكتب وتراجم مؤلفيها والمخطوطات المضمومة النافذة لاجال موافقي اكتشفانة فهرست الاوراق المخططة بالكتب المكتوبة بالخط العربي يلزم ترتيبها على طرفتين احدهما ان ترتب على حسب عنوان الكتاب (ولا بد ان تختلف العناوانات المصنوعة مثل كتاب وشرح وحاشية ومختصر ورسالة وتاريخ وتفسير وما اشبه ذلك عند ما ترتب على حرف المعجم ان كان للكتاب المذكور عنوان خاصي فان لم يوجد ذلك العنوان فلا بأس من استعمال احد العناوانات المذكورة حسب موضوع الكتاب ) ثانيهما ان ترتب على حسب اسماء المؤلفين وفهرست الاوراق المتعلقة بالكتاب الاورباوية ترتب على حسب اسماء المؤلفين هذا اذا كان الاسم معلوماً واما اذا كان مجهولاً فيكتب اول اسم (علم) المذكور في عنوان الكتاب ككتاب المرتبة - بحيث ان السجلات المضمومة (القهارس المرتبة على حسب العلوم الموجودة بالكتابخانه) لم يكن لها كشف فتقوم فهرست الاوراق هذه مقام تلك الكشف - وينبغي ان يراعى الاعتناء الزائد في تدبير وترتيب فهرست الاوراق بحيث انها تؤدي للفرض الاصلي المتعلق باعمال كل فهرست ويضيق بواسطة مجرد الكتاب المطلوب بتيسر احضاره بكل سعة

#### (م) في طريقة التنبهات

حيث ان الطريقة المستعملة التي سبق توضيحها تحتاج الى تنبيهات كثيرة في السجلات المضمومة وسيفهرست الاوراق لتسهل المصنوعات في احضار كل كتاب من هذه الكتابخانه الجسيمة ويكثر الاحتياج الى هذه التنبيهات في الكتاب المجلد الاسم والمصنف باسماء مختصرة او الفصائل التي مؤلفيها اسان اولها عنوانان فيمنان يتقرب لفهرست الاوراق

(م) ١ تشتغل احوال الكتابخانه المديونية على قلين قال علي وزير اداري

(الباب الثاني - في اشغال القلم العلمي واهمال موظفيه)  
(م) ٢ احوال القلم العلمي في القيد في البوذية والتسجيل في السجلات المرتبة على حسب العلوم وفهرست الاوراق وعمل الفهرست الجلية واعارة الكتب

#### (م) ٣ في القيد في البوذية والتسجيل العام

جميع الكتب التي ترد الى الكتابخانه يلزم ان قيد في البوذية ثم توضع عليها اشارة المصنوعة وهذا القيد يكفي لجميع الكتب المكتوبة بالحروف العربية (سواء كانت هذه الكتب عربية او تركية او فارسية او ما اشبه ذلك) اما الكتب الاورباوية فيلزم ان يكون قيدها على نوعين الاول في البوذية باللغة العربية والثاني في دفتر واردات الكتب الاورباوية باللغة المؤلف بها الكتاب بحيث ان اشارة المصنوعة المتعد بها الكتاب في البوذية توضع في دفتر المذكور والواردات المستمرة (مثل الكتب الغير كاملة والجزائلات والكتب التي ترد اجزاء وما اشبه ذلك) سواء كانت عربية او اورباوية بعد ان قيد في البوذية وفي دفتر واردات الكتب الاورباوية كما توضح التماس تسجيل في سجلات مضمومة توضع فيها نفس اشارة المصنوعة المدونة في البوذية لاجل ما يرد مكال الاجزاء او التكرار يس او ما اشبهها بما سبق حضور منهما بمنتهى حتى يتيسر بذلك ملاحظة الخلق النشرات الغير كاملة بما ورد منها بغير صعوبة وبدون ضياع وقت

#### (م) ٤ في سجلات العلوم والتسجيل الخاص

بعد قيد الكتب المكتوبة بالحروف العربية في البوذية وتوضع اشارة المصنوعة عليها تسجيل في السجلات المضمومة المرتبة على العلوم (ولم ترتب على الحروف الى الآن) واما الكتب الاورباوية فانها قيد في سجلات مضمومة مرتبة على الحروف والكتب التي تعلق بالحروف العربية في البلاد الاجنبية ويكون لها ايضا عنوان بلغة اجنبية تسجل في سجلات الكتب العربية وتخرنجرها حسب المعتاد وتسجل ايضا في سجل الكتب الاورباوية بدون وضع ثمة لما لنا

من اسماء مؤلفي الكتب المكتوبة بالحروف العربية اشهر اسم للمؤلف سواء كان علما او كنية او لقباً او نبلاً او نسبة تكسب بقية الاسماء الغير المشهورة في فهرست الاوراق المتصلة بالتبنيات

#### (م) ٧ في الفهرست العلمية

يعمل المؤلفي المكتبة العلمية الخديوية المتوطنين بعمل القهارس العلمية المتوطنات الخصومية عن كيفية السير والغرض من الفهرست العلمية المتصلة بالكتب المكتوبة بالغلط العربي

#### (م) ٨ في احارة الكتب

على ملاحظ اودة المطالعة الموجود عندهم في المطالعين ان يقدم فائض المكتبة في كل يوم خمس من كل اسبوع عدد الكتب التي احضرت للمطالعة اما احارة الكتب من المكتبة الخديوية الى الخارج فلا تكون الا بمقتضى اذن رسمي تصدره نظارة المعارف العمومية التابعة لها المكتبة المذكورة (طبقاً للمادة ٦٨ من قانون المكتبة)

#### (م) ٩ في وظيفة وكيل المكتبة

وكيل المكتبة منوط بتادية الاعمال الآتية (اولاً) ان يحرر فهرست العلوم الطبيعية وهي (الرياضة والعلمية والفلك والكتب) اعني اصحلت الخصومية العربية من سجل ٢٤ الى سجل ٢٩ (ثانياً) ان يعمل كل ما يرد الى المكتبة من الكتب العربية والتركية والفارسية

#### (م) ١٠ في وظيفة مفوض الكتب العربية والتركية والفارسية

هو الاخصائين منوطين بتادية الاعمال الآتية (اولاً) فرز وتبين الكتب التي ترد الى المكتبة بقصد اضافتها الى موجوداتها من الكتب المكتوبة بالحروف العربية سواء كانت طبياً او خطأ (ثانياً) تحرير الفهرست العربية والتركية والفارسية المرتبة على الحروف الهجائية (ثالثاً) الفرز والبحث في الفشوت التي وردت من المساجد (رابعا) احضار ما يستمر من هذه الكتب في داخلية المكتبة وغاربيتها

#### (م) ١١ في وظيفة مفوض الكتب الاورباوية

مفوض المكتبة الاورباوية منوط بالاعمال الآتية

(اولاً) فرز وتبين الكتب الاورباوية وتبينها في سجلها الخصومي المرتب على الحروف في فهرست الاوراق الاورباوية ايضاً (ثانياً) ترتيب كافة الاوراق الرسمية المتصلة بالمكتبة الخديوية (ثالثاً) احضار الكتب الاورباوية المطلوبة للاعارة في داخلية المكتبة وغاربيتها (رابعا) ترجمة الزائرين على المكتبة (الباب الثالث)

#### (في اشغال القلم الاداري واحال موظفيه)

#### (م) ١٢ فيما يتعلق بوكيل المكتبة من الاحمال الادارية

يقوم وكيل المكتبة في حال غياب ناظرها بمبادرة الاحمال الادارية والنظامية

#### (م) ١٣ في وظيفة الماويلين

الماويلين منوطون بتادية الاعمال المنوطة مثل احضار كتب من الجهات كقول المطبوعات الداخلية ومنطقة بولاق والمساجد وغيرها

#### (م) ١٤ في وظيفة ملاحظي اودة المطالعين

ملاحظو اودة المطالعين منوطون بملاحظة اودة المطالعة وطبهم بتادية الاحمال المبينة في المادة الثامنة (م) ١٥ في وظيفة الامين

امين المكتبة منوط بما يأتي (اولاً) مسئولته عن كتب الوسيط وكتب المبيع الموجودة بالمكتبة التي في حيدته (ثانياً) ملاحظة الفرائض فيما يخص بالكتب والتنظيف والغرف فيما يخص بخفض ابواب المكتبة وطبهم طاعته (ثالثاً) حفظ القود الواردة تحت يده وصرفها عند الحاجة وقيدتها في دفتر خاص (رابعا) ان يوجب في ملاحظة اودة المطالعين اذا اقتضى الحال ذلك

#### (م) ١٦ في وظيفة رئيس الكتاب

الكتاب الاول منوط بما يأتي (اولاً) مبادرة اعمال التصريات العربية ونظامها بالاعتناء التام (ثانياً) حفظ الاوراق الرسمية العربية المتصلة بالمكتبة بكل صدقة ودقة بحيث تكون مرتبة على حسب موضوعاتها مع مراعاة التواريخ (ثالثاً) ملاحظة نظام الكتاب التواني الموجودين معه وهو مسئول



عنهم وعليهم طاعة

**المطابقة - في نظامات مصنوعة**

(الاول) على القرائش الوثيقي ان يستلم جميع الجرائد والمكتبات والقرود التي ترديهم الكتيبات الخديوية ويحضرها الى ناظرها بمجرد وصولها اليها (الثاني) على موظفي الكتيبات ان يراعوا ساعات الحضور والانصراف منها وان يلتفتوا كل الالتفات الى الخلفاء المقتضا بكل منهم وليس لهم ان يتركوا مراكزهم لمصلحة الا في الساعات المخصصة للصلاة ولا يجوز لهم ان يكلموا ولا لا طائل تحت سواء كان مع بعضهم او مع الاجانب ويلزمهم ان يجيبوا للمشاحات والمخاضات التي توجب تشويش البال وتعطيل الاشغال (الثالث) على موظفي التلم العلي ان يقدموا الى حضرة ناظر الكتيبات في اوائل كل شهر انزاع كتيبات الاعمال التي اجروها في الشهر الماضي وعدد المكتتب التي وردت واضيفت على موجودات الكتيبات مرفوعة على العلوم - على ناظر الكتيبات الخديوية تنفيذ هذا القرار

**كتيبات خديوية -** { امر حال صادر في ٢٠ ابريل سنة ١٢٩١ (١٢٠٦) }

بعد الاطلاع على المكتبات التي تبادلت بين نظارة المالية ومستشفى الدين العمومي بخصوص ايقاف بعض اطياف غير واردة بالجداول على الكتيبات الخديوية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس الفطار امرنا بما هو آت (م) ١ الميزانية السنوية لمصرفات الكتيبات الخديوية احتيادية كانت او غير احتيادية قد تقرر على مبلغ الفين وخمسة جنيه مصري (م) ٢ الاطيان البينة بالكشف للرفق بامرنا هذا المقدر ايراد ما يبلغ الفين جنيه مصري يميز وقتها على الكتيبات الخديوية وهذا المبلغ موجهارة عن ميزانية الكتيبات المادية (م) ٣ الوقت المذكور يكون تحت ادارة نظارتي المالية والمعارف العمومية (م) ٤ تشترك ادارة عموم الاوقاف في سمر وفات الكتيبات على قدر خمسة جنيه مصري في كل سنة تؤديه الادارة المذكورة الحكومة لهذا الغرض ويؤخذ هذا المبلغ من ايرادات الاوقاف الجائز صرفها شربا في امور غير ية كالكتيبات

الخديوية (م) ٥ اذا تقضى ايراد الاطيان عن مبلغ الفين جنيه المقدرة او تاخرت ادارة عموم الاوقاف عن دفع شي من الخمسة جنيه المكلفة بتاديبه سنويا فحقبة الفرق تسدد من طرف الحكومة مصبوبة من ميزانيتها الادارية اما الزيادة التي تظهر عن مبلغ الفين وخمسة جنيه مكتملك ما جوف من المبلغ المذكور يتكون منها مبلغ احتياطي للكتيبات الخديوية (م) ٦ ميزانية الكتيبات وحساباتها يصير نشرها سنويا بصفة ملحق بوزارة الحكومة العمومية

**كتيبات -** (ر) منقصة عمومية (ق) ٩ - ٢٥

**كراكات -** { صورة ما تمردك بالمشهد من الفرح الكتيبي الجري لتعمل الكراكات يا في ١٥ ابريل الاول سنة ١٢٧ (١٢٦٦) لفرصة ٨٠ } لاجل وقوف الديون دولما على حالة تشغيل الكراكات بترعة قد روي من الزعم ان يرسل اليه من طرف حفرتك كشف في كل شهر من شهور الادارة بمقدار الكتيبات التي اشغلتها كل كراكات في بحر الشهرين يزود بمقدار ساعات الادارة في كل يوم مع مقدار المسافة التي قطعها في العمل طولاً وعرضاً وصفاً وذلك يكون طبقاً للاحتارة المرفوعة بهذا وبه عليه لزم تحرير ملف كراكات بصادقكم بالمشهد من الكراكات بصير قيد هذه البيانات بلغات الصلحة وفي كل شهر يرسل الكشف اللازم بها للديوان على الوجه المشرح

**كراكات -** (ر) تنقيش عموم التطوير - تطهير

**كرباج -** (ر) شرب

**كردفان -** (ر) ماش

**كرم -** (ز) تحريم (ق) ٣٤٠

**كردى النهر المملوك -** (ر) شركة الاباحة بجملة ١٣٧١

**كريد -** { الخطة المادية في السطاح الصغار على كراسر

{ بانها على نظامات جديدة الى جرمه كريد وذلك في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٥ (٢٠ اكتوبر سنة ٧٨)

**صورة القيد السلطاني -** « فليعمل بوجهه » الدستور للمكرم والمشير الختم نظام العالم مدير امور الجمهور بالقرن الثاني متم مهام الاتام الى اري الصواب محمد تبيان السلة والاقبال مشيد اركان السعادة والاحلال والي ولاية كريد الحائز والخلل النيشان الحيدري من الطبقة الاولى والنيشان الثاني من الطبقة

الثانية وزيرى عكستند باشا فليج جند وصول  
توئينا الويغ السلطاني انه جاء على المستعديات التي  
وقعت في طلب تعديل واصلاح النظام المؤسس ويوجب  
الامر الشريف السلطاني الصادر في اليوم الخامس  
والشرين من شهر رمضان المبارك لسنة اربع وثلاثين  
وبالتين والاف قبل اولنا المستور للكرم والمشير الغم  
اجد مشيري عساكري النغاسية ورئيس الاركان  
الحرية وزيرى النازي احمد مختار باشا ادام الله  
تعال اجلاله ولحقنا به التفاتر الاحالي والاعظم سالم  
اندي احد رجال دولتي العلية ومن اعضاء محكمة  
التمييز البهية الى جهة كريد لاجل التخص من عاتنه  
للمستعديات فامشار اليها غب الوجول عقدا مجلسا  
مركبا من القوات المنتفضي حضورهم ودققوا الامر  
وقروا ست عشرة مادة مع فقرات مخصوصة في ذلك  
وتقدمت اليها وهذه صورتها كما سيأتي (م) ١ النظام  
للتخص بكريد يكون سرهي الاجراء كما سيأتي السابق  
ولكن جرى الاذن بتعديل بعض جهاته واكلاها كما هو  
محرر اذناه ولا يخضع القانون الاساسي احكام النظام  
للمذكور (م) ٢ يكون نسب الوالي على ولاية كريد على  
وفق نظامها وتكون مستولا لاجه خمس سنين (م) ٣ تكون  
اعضاء المجلس العمومي ثمانين منهم تسعة واربعون من  
المسيحيين واحد ولثلاثين من المسلمين ويشكل على هذا  
للوال (م) ٤ لمدته اجتماع المجلس العمومي اربعون يوما في  
السنة كما كانت الا انه في هذه السنة لعدم انتهاء  
الانشغال اذا انتهى الامر يرازد ثم عشرون يوما  
وتكون المذكرات به علانية وله صلاحية لان ينظم  
النظامات المتعلقة بالجزاء واصول المحاكمات الخفوية  
والنواحي تنميتها التنظيمات والقوانين المثابة الموضوعة  
في تلك الامور التي لم تؤل غير كلية بعد ويرفض  
حالا على الباب العالي ويطلب رأيه واستصوابه في  
ذلك فان النظامات التي يطلبها وبقدمها اذا لم تعرض  
لحقوق الدولة ولم تكن مباداة لاساس النظامات  
المثابة وقوانينها يجري التصديق عليها وفيما بعد اذا  
روي ان النظامات المرجحة ليست كافية واوجب المتافع  
الحلية اكافا وتعديلهما يقرر في المجلس المذكور يراي  
الثلاثين ما يلزم تعديله ويرضه على الباب العالي

ويطلب منه التصديق والاعتماد وهذه القاعدة  
اعني رأي الثنتين من الاكثرين وتكون جارية في  
اجراء حكم الجملة الاخيرة من هذه المادة (م) ٥  
على مقتضى الاجبات المحلية يكون نسب القائمان  
من المسلمين اكثر من الاسلام (م) ٦ تتركب هيئات  
مجالس الادارة كالاول ولكن من بعد الآن لا يكون  
احد من المأمورين داخلا في المجلس سوى الرئيس  
اعني الوالي او المتصرف او القائمان (م) ٧ تكون القوة  
المالية مفروقة عن القوة الاجرائية ومستقلة بنفسها  
وتبقى هيئات الحكم على حالها السابق فاذا وجد المجلس  
العمومي ترتيبا آخر اتفق للتصرف وللاجراء العدل  
فله ان يعرضه على الباب العالي لاستصوابه وتصديقه  
(م) ٨ يكون للوالي بعد الاذن مشاوران كان الوالي من  
المسلمين يكون مشاوره من المسلمين وان كان من  
المسيحيين يكون مشاوره من المسلمين (م) ٩ المضايف  
والامور التي تقرر على العموم سبة الجزيرة والحاكم  
وبالمجالس يكون اجراءها بالثنتين التركية والرومية  
ولكن من حيث ان المسلمين والمسيحيين يتكلمون  
عادة باللسان الرومي فخرس المذكرات في المجلس  
العمومي والحاكم به (م) ١٠ يكون نسب جميع المأمورين  
وتعيينهم على وفق النظامات المرجحة الا انه اذا كان  
يوجد من الاحالي من هو حائز الاوصاف اللازمة  
يترجح على غيره (م) ١١ اذا وجد المجلس العمومي  
وسببا اتفق للاعالي في امر تنصيب الاعشار يعرضه  
على الدولة لاستصوابها وتصديقها (م) ١٢ من يطلب  
من الاحالي مسكا كان او مسيحي ان يدخل في سلك  
ضبطية الجزيرة فيسوم قبوله وفقا لنظام الحكومة  
السنية ولا يجوز ان يطلب من اهالي بلاد اخرى من  
المالك الخروسة احد ما لم يتحقق عدم كفاية الاحالي  
ويكون نسب اميرالاي القبطية من الائمة اما  
سائر القباط فانهم يكونون من سبلي الجزيرة ومسيحيها  
ويصير نصيبهم بالاتخاب لنظام الحكومة المحلية  
ويستأسس نظام التضامن لهؤلاء القباط والافان  
ويوضع له صندوق (م) ١٣ تراعى قاعدة الاقتصاد  
في المصاريف وتكون مصاريف المساكن النغاسية  
ورسوم الكرمك والدخان والخب وايراد الاوقاف

ملومات

ومصروفها التي تديرها الحكومة المحلية الآن وقد  
تقرر تم بيعها مستثناة وبقي إيراد الحكومة يسقط  
منه المصروف ونصف الباقي يكون عائدا على الخزينة  
الجليلة والنصف الآخر يصرف على الصلوات التي  
يقومها المجلس العمومي وهي الخلفة للمنافع العمومية  
مثل المبشرين أولا والكتائب ثانيا والمستشفيات ثالثا  
والشعوط والقرافات رابعا ويخص المجلس العمومي  
المذكور بالتدقيق عن اجراء الايراد والمصروف طبق  
الميزانية السنوية او عهده فاذا لم يوف الايراد  
بالمصروف ولم يوجد وجه لتكثيره بعد بطل السعي  
المضيق على الحكومة بحيث يتعمد دفع المصروفات فيلتزم  
بتدفع الدولة تلك السنة من ايراد كرك الجزيرة مبلغا  
يقدر نصفه (م) ١٤ لا تتداول التوام في الجزيرة  
وتدفع معاشات المأمورين من قسم العقود التي اخذت  
(التاليك) (م) ١٥ اذا فرض الله وردت اواصر طية  
مطيرة لاستغلال الحاكم والقوانين الرعية ونظام  
الجزيرة فلا يسوغ اجراها  
(لقرات مخصوصة) سيمير اعلان الفواصم العمومي  
ولا تطلب من الزراع بقايا الاموال المبرية اما من  
كان عليه دين للبري من الملتزمين ومن المأمورين  
الذين حصلوا الاموال بالامانة فببري الحاملة في  
حکم طبق الامر الذي صدر من الاساتذة مقدما  
وتسوق الحكومة للاعمال ابقاء السلاح عندكم ولكن  
لا يجوز لاحد ان يحمل السلاح الا برخصة من  
الحكومة ويتوجب وجه ثوبية قطي للرفق  
بالمدويين المسيرين الذين هددت ديونهم قبل الواقع  
التي جرت في سنة ١٨٦٦ مسجية فاذا وجد ان بعض  
املاكه وهفارات يمت من قبيل الاملاك التي صار  
ضبطا بسبب تلك الحوادث فالحكومة المحلية تراجع  
الياب العالي في هذا الخصوص ما هذا الاملاك  
المضروطة وتظهر في اجراء مقتضى ذلك والنظام الذي  
تقدم من طرف خمسة وكلاء المتعلق بصندوق ايتام  
المسكين يجري التدقيق عليه هنا ويرض على الياب  
العالي لاجل التصديق عليه. وستشكل دوائر اقالم  
مخصوصة لاجل عقد سننات للقرافات ومبيع الاملاك  
وتسليها ولاجل وضع الامانات والزمن ولقد يكون

سندات القرع مستثناة عن ذلك—فبده المواد جرت  
المذكورة عليها في المجلس العمومي لدى وكلائي  
الاقلام وروى ان الصلوات المقررة هي مواظقة  
للتفتيات الخلال فاستصوب انها فببري ثم عرضت  
الكنيسة علينا ونحن ايضا استصوبناها وعلقت ارادتنا  
السنية للملوكانية باجراء ايجاب ذلك وصدر من ههنا  
الآن اعلان واتشار بتفتلها صدر هذا الامر الجليل  
القديم ديواننا السلطاني مؤمنا اعلا بمجفنا وارسل  
كم فالت انبها الوالي بخفي عند وصول امرنا جدا  
اليك ان تملن للاعمال مضفونه وتشره وتبده في انجيل  
وتبذل مزيد للاختلاء والحققة في حسن اجراء ايجاب  
مضفونه مستعرا على الفوام فلا يبراء احد على ايقاع  
حركة ثقافته فبري في اليوم الخامس والعشرين من  
شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٥  
كمر باب — (ر) سرقة (ق) ٢٨٧ — ٢٩٠  
— حرب الخوسيت (ق) ١٢٩  
كفر سنية — (ر) ملاح (ق) ٧٣  
كموة — (ر) جيز (ق) ٤٥٤ — ٤٥٥  
كموة رعية — (ر) اجلاس (ق) ١٤٧  
كموة عسكرية — (ر) حربية ابريل سنة ٨٨  
كشف — (ق) فالت مراكش

(في الكشف على الاحداث القابعة)

(م) ٢٤٥ يجوز للحكمة ان توجه ببشها الاجتماعية  
اذا رأت لزوما لذلك الى الخلل الواقع في شأنه التنازع  
او ان تاسر واحدا من قضائها او اكثر من كان حاضرا  
وقت المرافعة في العمري بالتوجه الى الخلل المذكور  
في اليوم والساعة الميعنين لذلك في الحكم او في الامر  
الصادر من اقدم القضاة الميعنين لذلك (م) ٢٤٦ اذا  
لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهة الاخصام او كان  
تعيين اليوم باسم القاضي المعين للكشف وجب اعلان  
الحكم او الامر المذكور للاخصام بمعرفة كاتب  
الحكمة قبل الوصول الى الخلل باربع وعشرين ساعة  
غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام  
التكليف بالخطور (م) ٢٤٧ يمرر بمحضرة ذكر فيه  
امال القضاة المذكورين من وقت توجيههم الى الخلل  
المقصود لوقت تسليم المحضر في كل كتاب المحكمة

كشف طبي

-٤٦-

كشف طبي

(م) ٢٤٨ يجوز للحكمة أو لمن تنبئه من قضائيا تعيين اهل خبرة في حال الوجود للبل لياشروا الاعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حفظهم الايمان او سماع الشهود الذين يرى لزوم استنهادهم بعد تعليمهم ايضا ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لم من كاتب الحكمة (م) ٢٤٩ يجب ان يكون كاتب الحكمة حاضرا وقت الوجود للبل وان يضع امضاءه على الخبر (م) ٢٥٠ يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاميان التابعة بمعرفة رئيس الحكمة او القاضي المين لذلك ويجوز تسليها مقدما في حال كتابة الحكمة من يطلب الكشف او من المدعي ان كانت الحكمة امرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها

كشف طبي . (صورة ما نشر من مجلس الصحة المختبر الصحة وصالحات دباط

ورشيد في ٨ سبتمبر سنة ٢٦  
حلم ما ورد لنا من الداخلية بتاريخ ٢٠ جمادى الاخرة سنة ٩٦ غمرة ان مديرية الغربية ارسلت لنا افادة رقم ١١ شهر غمرة ٢٥١ بان نلاحظ من وقائع الاحوال ان بعض الناس اذا وقع عنهم امر يلزم الحال فيه للكشف على المضارب بمعرفة الحكام فانهم يتركوا المديرية التابعين لها ويوجهوا المديرية اخرى ومنهم من يوصلها في ذلك ومنهم من يطلب الكشف بمعرفة الحكام بنشر معلوماتهم ويبدون حضور احد من حكما كما حصل ذلك من حكيماني مضطربة الصمودية والحوض في ابترالة الكشف بمعرفة على نفس من اهالي الضالمة قولا بالله عيان ونظير من شكوى اهلهم ان القضي هو الذي شرهه وتبني عن ذلك وقاته وايضا حكيمه خطا اجرت الكشف على زوجة شخص من بركة السبع مقال بسقط حملها بواسطة شرب الخمر من اهالي الضالمة مع كون الحفرة المكشوف عليها هي تابعة لمديرية التوفيق وقريبة منها فضلا عن قربها ايضا من مركز ملج وبطل هذه الاحوال فانهم منها عدم الاستقبال على العرض المقصود من ضبط الوقائع بالوقائيا والرسى على حقائنها بمعرفة جهة اختصاصها ولذا انخير باسم الداخلية عن حصول التنبية على الحكام بالية والحكام بان ضبط هذه الوقائع لا يحصل الا

بمعرفة كشفها عن يد حكما جهاتهما مينا ولا يجوز لاحد اجراء الكشف على شخص يكون خارجا عن جهته بمعنى انه لا يتاتي لاحد من حكما المديرية ان يصدى لأي كشف ما على جهات مديرية اخرى وحيث مثل هذه الحالة معروفة بطرف كل من الحكام بالية وحكما الجهات لطرف الاشكال واتباع قاعدة المجلس في ذلك اقتضى تحرير الحضر في كل بشر من طرفكم لكافة الحكام بالية وحكما المراكز باتباع هذه القاعدة وعدم التمسك به في مثل ذلك اما اذا كانت الحالة المتعاضد الكشف عليها خطرة ويخشى من تاخير حكم جهتها ويكون موجودا بالقرب منها اي حكما لاس من طلبه بمعرفة حاكم الجهة واجراء الكشف عليها بمعرفة موثقا حين حضور حكم الجهة الواقع فيها الخدانة وصل التقرير اللازم عما يراه في لم واخبر عليه منهم — انه لتاسية ما ظهر من اصابته بنقص الناس بواسطة وقوع شرب لم من اخرين وترك المديرية التابعين لها والتوجه بهم الى مديرية اخرى واجراء الاستكشافات عليهم بمعرفة حكماها ومنهم من وسط المديرية في ذلك ومنهم من طلب الكشف بمعرفة الحكام بنشر معلوماتهم ويبدون حضور احد من حكماها كانت صدرت المكاتب اللازمة من هنا المجلس الصحة بالقتضى من هذا الخصوص وذلك المجلس اسدرا لنشر المسطر صورته بهذا القدرين المختبر الصحة وصالحات دباط ورشيد بما ترأسه له لزوم اجراءه حسب القاعدة المدونة فيه وعلى هذا لزوم الصبر من هنا الى المديرية والمخالفات المحكي عنهم باتباع هذه القاعدة والاجراء بمقتضاها بخارج حكما جهاتهم لمسوق مع ما يحمل بها وبناه عليه قد حصل النشر للجهات المذكورة موكدا بذلك ولزوم تحرير العمل به والتأكد على من يلزم بعدم مخالفة في ٢١ رمضان سنة ١٢٩٦

كشف طبي . (مقرر من نظارة الداخلية لصوم الجهات في ١٢٠٢ لارب

سنة ٨٦)  
حيث انه بعد ان نشر من هنا للجهات بما اتفق عليه شأن الحاضر التي تعمل بما يتبع من النسبة بالمرات خلافا للوارد باللائحة المعمورة جنون ومن يتصرفون في تقديم الاشكال لتعظيم الجدي ولعمل العبادة على العملية

٥٨٩ أوضح فيها أن الجاري والحالة هذه فيمن يراد الكشف عليه بالصحة من المستفيدين من أو يحضر إليها بغيره لا أثبات عليه أن كان هو ذات المقصود الكشف عليه أم لا على أنه يمكن أن يحضر بدله أي شخص كان يدعى أنه هو المرغوب الكشف عليه ويترتب على ذلك إعطاء شهادة ليست في حله أو لا يراد منع ذلك وحيث أنه في هذه الحالة يكون اللازم ضبط الواقع وانتظاما للأعمال وعدم تلويح أي خلل إليها أنه عندما يقتضي الحال للكشف على أحد المستفيدين يرسل لكاتب الصحة بالمكتابة اللازمة من أجل استفدانه مع مندوب من طرف المصلحة التي ترسله حتى إن هذا المندوب يعلن ويشهد لمصلحة الصحة بأن هذا الشخص هو ذاته المراد للكشف عليه فينبغي مراعاة العمل كذلك بهمته وفي تاريخه كتب للمصالح عموما بما ذكر

**كشف على الاشيا مسورة** — (ر) سيكوراد (ت) ١٧٨

**كشف على الاحيان** — (ر) حضور (م) ٦١

**كشف على السفينة** — (ر) لجرة السفينة (ت) ١١٦

**كشف على سفينة** — (ر) ليونان (ت) ٤٠ — ٤٣

**كشف طبي** — (ر) عاهرة — قرعة عسكرية

— مستخدم الحكومة

**كشف هنتمي عن ضروردم** — (ر) هنتمسة

٢٤ مفرسة ٩٨

ك (نظر كخطوبة) — (ر) تكاح (ش) ٣

كفاءة — (قانون الاسمال الفصية)

(م) ٦٢ تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لامن جانب المرأة فيصور ان تكون احدى منه في الشروط المذكورة في المادة الآتية — والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند اجراء القدر فلا يضر زوالها بعده (م) ٦٣ اذا زوجت المرأة المكففة نفسها بلا رضا وليها المأصب قبل القدر او زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء او زوجها الاب او الجد وهو عاجز عن الاختيار مشهور بذلك قبل القدر بشرط صحة التكاح ان يكون الزوج كفوًا للمرأة نسبيًا ان كانا عربيين اصلا واسلاما ومالا وصالحا وحرة سواء كانا عربيين او غير عربيين فان كان الزوج غير كفوًا للمرأة في شرط من الشروط المذكورة

ث

قد تلاحظ الان للمداخلية ان رؤسا ونظار مكاتب الصحة واكتشف ليسوا من مأموري الفسطة القضائية المصرح لهم في القانون بقبض الواقع وبهذا لا يكون على اولئك الرؤسا والنظار الا تبليغ جهات الادارة بما يقع من تلك المخالفات كي يجرتها يكون تحرير المأضر اللازمة عما ذكر وتقدمها للنيابة الممومية وقد حصل الاقرار على ذلك من نظارة المحفانية بما ورد منها لنا في غاية الشهر الماضي رقم ٣٣٥ فالمطلوبة به واتباعه في جهة طرفكم كرم تحريره وقد تحرر في تاريخه لباقي الجهات بما ذكر (مصرفا من الدخيلة للندبريات

**كشف طبي** — (ر) ٦ يريه سنة ٨٩

لما تلاحظ للمداخلية ان بعض الموق الذين يتوفون باسباب جنائية وشبهها يتكثرون اليوم واليومين والاكثر بدون دفن الى ان توقع الكشوفات الطبية عليهم وذلك لعدم تيسر الحصول على حكميين يحددان في الكشف كالتعليقات المطاة من ذلك وهذا اما ان يكون لواقع الحادثة بجهة بعيدة عن شريط المسكة الحديدي وعدم امكان الحصول على حكميين مما اولياها احد الحكاه في مأموريات او بالمرور وحصل فقرر بعض الجهات باسباب ما ذكر كتب لمصلحة الصحة بان تنبه على الحكاه بأنه في مثل مائه الاحوال لا بأس من توقيع الكشف الطبي من حكم واحد مستولي سب مثل هذه الظروف مع مراعاة عدم اتخاذ ذلك كفائدة عمومية وانما اذا اشتبه الحكمي الكشاف في امر فعلية ان يطلب حكما اخر للاتحاد معه والان جاء منها المادة بتاريخ ١٩ مايو الماضي بقرعة ٢٩ وبما صورة ما نشرته في هذا السند للمطلوبة ذلك بهيئة والتنبيه على ضباط بوليس طرفكم بان قبلوا الكشوفات الطبية من حكم واحد في المسائل الجنائية بالجهات المار ذكرها وفي الاحوال التي تصورها بالنيابة حكميين للاتحاد سب الكشف لزم تحريره بصفة منشور عمومي لاتباعه

**كشف طبي** — (مفرور كل مبلغ المحسوبة بما يلزم اجراءه عددا لكاتب الصبي على احد المراقبين في ٢٥ منبر سنة ٨٩

ارسل مساعدة مدير مصلحة الصحة الممومية لنظارة الداخلية مكتابة مؤرخة ٢٨ أغسطس سنة ٨٩ بقرعة

مضافة الى زمن مستقبل (م) ٦١٨ الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الآخر اي الذي تعهد بما تعهد به الآخر ويقال لذلك الآخر الاصيل والكفيل عنه (م) ٦١٩ للكفول له هو الطالب والدائن في خصوص الكفالة (م) ٦٢٠ للكفول به هو الشيء الذي تعهد الكفيل باداؤه وتسليمه وفي الكفالة بالنفس الكفول عنه والكفول به سواء

### الباب الاول

(في هذه الكفالة ويحوي على فصول)

(الفصل الاول - في ركن الكفالة)

(م) ٦٢١ تتمتع الكفالة وتنفذ بإيجاب الكفيل وسجده ولكن ان شاء للكفول له ردها فيه ذلك وتبقى الكفالة ما لم يرددها للكفول له وعلى هذا لو كفل احد في غياب الكفول له بدين له على احد ومات الكفول له قبل ان يصل اليه خبر الكفالة يطالب الكفيل بكاملته هذه ويؤاخذ بها (م) ٦٢٢ يجب الكفيل اي الفاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على التمتع والالتزام في العرف والعادة مثلا لو قال كفلت او انا كفيل او ضامن تتمتع الكفالة (م) ٦٢٣ تكون الكفالة بالولد المطلق ايضا انظر الى مادة ٨٤ مثلا لو قال ان لم يسطك فلان مطلوبك لانا اعطيك تكون كفالة ولو طالب الفائت للمدين بمقضى ولم يعطه يطالب الكفيل (م) ٦٢٤ لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلاني تتمتع مضمرا حال كونها كفالة موقفة (م) ٦٢٥ كما تتمتع الكفالة مطلقة كذلك تتمتع بتبدل التحويل والتنازل بان يقول انا كفيل على ان يكون الابناء في الحال او في الوقت الفلاني (م) ٦٢٦ تنص الكفالة عن الكفيل (م) ٦٢٧ يجوز تعدد الكفلاء

(الفصل الثاني - في بيان شرائط الكفالة)

(م) ٦٢٨ يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلا وبالغا فلا تنص كفالة الجنون والمجنون والصبي ولو كفل حال صباه لا يؤاخذ وإن اقر بعد البلوغ بهذه الكفالة (م) ٦٢٩ لا يشترط كون الكفول عنه عاقلا وبالغا فتصح الكفالة بدين الجنون والصبي (م) ٦٣٠ ان كان الكفول به تصا يشترط ان يكون

فالكفاح غير صحيح في الصور المتقدمة (م) ٦٤ يتبر الاسلام بالنظر للزوج وايه وجده لا غير فسلم بنفسه ليس كفولا لمن لما ابوان مسلم ومن له اب واحد مسلم ليس كفولا لمن لما ابوان مسلمان ومن له ابوان في الاسلام كفلا لمن لما آباء (م) ٦٥ شرف الدم فوق شرف النسب فغير العربي العالم كفلا للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفلا لثني الجاهل (م) ٦٦ لا عبرة بكثرة المال في الكفاح فمن قدر على المهر المتعارف تجهيله وثققة شهر ان كان غير محترف او قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفا فهو كفلا لها ولو كانت ذات اموال جسمية وفروغ عينية (م) ٦٧ لا يكون الفاسق كفولا لصالحة بنت صالح وانما يكون كفولا لفاسقة بنت فاسق او بنت صالح (م) ٦٨ تعتبر الكفالة حرفة سلم غير العرب ولهم يحترف بنفسه من العرب - فاذا تقاربت الحرف فلا يتبر التنازل فيها وتثبت الكفالة - واذا تباعدت فصاحب الحرفة الفتيحة لا يكون كفولا لثني صاحب الحرفة الشرطية والديرة في ذلك يعرف اهل البلد في شرف الحرف وحسبها (م) ٦٩ اذا زوج الولي موليته الكثير برضاها جاعلا قبل العقد كفالة الزوج لما تم عمل بعده الله غير كفلا لما فليس له خيار لصح الكفاح ولا لما لم يكن اشترط الكفالة على الزوج واخبره الزوج انه كفلا فاذا هو غير كفلا فلها ولوليها الجبار في الصورتين

كفلاء ٨ - (ر) كفاح مؤفوف

كفالة - (هـ) في الكفالة

(المقدمة - في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة) (م) ٦١٣ الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم احد ذمته الى ذمة آخر ويلتزم ايضا بالمطالبة التي اُرسئت في حق ذلك (م) ٦١٤ الكفالة بالنفس هي الكفالة بنفس احد (م) ٦١٥ الكفالة بالمال هي الكفالة باداء مال (م) ٦١٥ الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال (م) ٦١٦ الكفالة بالدرك هي الكفالة باداءه عن المبيع وتسليمه او بنفس البايح ان استحق المبيع (م) ٦١٧ الكفالة المجزئة هي الكفالة التي ليست مطلقة بشرط ولا

## ملاحظات

معلوماً وإن كان لا لا يشترط أن يكون معلوماً فلو قال أنا كفتيل بدين فلان على فلان تصح الكفالة وإن لم يكن مقداره معلوماً (م) ٦٣١ يشترط في الكفالة بالمال أن يكون للمكفول به مضمناً على الإصلي يعني أن إيفاءه يلزم الإصلي لتصح الكفالة بغير المبيع وبدل الاجارة وسائر الدين الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المنصوب وعند المطالبة يكون الكفيل مجبوراً على إيفائه عينا أو بدلاً وكذلك تصح الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء إن كان قد سمي ثمنه وإما الكفالة بيمين المبيع قبل القبض فلا تصح لأن البيع لما كان ينقسم بثلث المبيع في يد البائع لا يكون عين المبيع مضمناً عليه بل إنما يلزم عليه رد ثمنه إن كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بيمين المال الموهون والمستعمر وسائر الامانات كونها غير مضمونة على الإصلي لكن لو قال أنا كفتيل إن أضاع للمكفول عنه هذه الأشياء واستهلكها تصح الكفالة أيضاً تصح الكفالة بتسليم المبيع وتسليم هؤلاء وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها إلا أنه إذا كان في الكفالة بالنفس يرى الكفيل بوفاء المكفول به كذلك لو تلت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء (م) ٦٣٢ لا تجري النيابة سيف العقوبات فلا تصح الكفالة بالتصاص وسائر الضوابط والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالقرض والدية المذنين بوزان الجارح والمقاتل (م) ٦٣٣ لا يشترط يسار للمكفول عنه وتصح الكفالة عن النفس أيضاً (الباب الثاني في بيان أحكام الكفالة ومحمي على ثلاثة فصول)

(الفصل الأول - في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة)

(م) ٦٣٤ حكم الكفالة المطالبة بيمين للمكفول به حق مطالبة المكفول به من الكفيل (م) ٦٣٥ يطالب الكفيل في الكفالة بالمنجزة حالا إن كان الدين مديوناً في حق الإصلي وعند ختام المدة المعنية أن كاتب موجلاً مثلاً لو قال أحد أنا كفتيل من دين فلان فلاناً إن يطالب الكفيل في الحال إن كان مديوناً وعند ختام مدته إن كان موجلاً (م) ٦٣٦ إما في

الكفالة التي ائتمنت معلقة بشرط أو مضافة إلى زمان مستقبل فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال إن لم يملك فلان مطلقاً فانا كفتيل بإدائه تصح الكفالة مشروطة ويكون الكفيل مطالباً إن لم يسلط فلان المذكور ولا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الإصلي كذا لو قال إن سرق فلان مالاً فانا ضامن تصح الكفالة فإذا ثبت سرقة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفّل على أنه سقى طلبة المكفول له غلة مهلة كذا يوماً فمن وقت مطالبة للمكفول له تسقى مهلة للكفيل إلى مضي تلك الأيام وبعد مضيها يطالب المكفول له الكفيل في أي وقت شاء وليس للكفيل أن يطلب ثانياً مهلة كذا يوماً وكذا لو قال أنا كفتيل بما يثبت لك على فلان من الدين أو بالمبلغ الذي تقرضه فلاناً أو بما يقضيه منك فلان أو بجن ما تيمه فلان فلا يطالب الكفيل إلا عند تحقق هذه الأجل أو أي عند ثبوت الدين والأقراض وتحقق الغصب ويصح المال وتسليمه وكذا لو قال أنا كفتيل بنس فلان على أن أحضره في اليوم الثاني لا يطالب الكفيل بإحضار المكفول له قبل ذلك اليوم (م) ٦٣٧ يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والتحديد أيضاً مثلاً لو قال أنا كفتيل بإدائه شيء يحكم به على فلان وأقر فلان المذكور بكذا دراهم لا يلزم على الكفيل أدائه ما لم يقضه حكم الحاكم (م) ٦٣٨ لا يؤخذ الكفيل بالدرك إذا ظهر مضمّن ما لم يصح بعد الملاحقة على البائع برد الثمن (م) ٦٣٩ لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقّعة إلا في مدة الكفالة مثلاً لو قال أنا كفتيل من هذا اليوم إلى شهر لا يطالب الكفيل إلا في ظرف هذا الشهر وبعد مرور بيا من السنة (م) ٦٤٠ ليس للكفيل أن يخرج نفسه من السنة بعد استيفاءه ولكن له ذلك قبل ترتيب الدين في ذمة المدينين في السنة المعلقة والمضافة فكأن أنه ليس لمن كفل أحداً عن نفسه أو دينه منجزاً أن يخرج نفسه من السنة كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فانا ضامن له ليس له الرجوع عن الكفالة لأنه وإن كان ثبت الدين مسوّغاً عن عدد الكفالة لكن ترتيبه في ذمة المدينين مقدم على

عقد الكفالة وأما لو قال ما تبينه فلان فشمته علي أو قال أنا كميل بن المثل الذي تبينه فلان فشمين للمكفول له نعم المثل الذي يبينه المكفول له فلان المذكور إلا أن له أن يخرج نفسه من الكفالة قبل البيع بأن يقول رجعت عن الكفالة فلا تبع إلى ذلك الرجل مالا فلو باع المكفول له شيئا له بعد ذلك لا يكون الكفيل ضمانا ضمن ذلك المبيع (م) ٦٤١ من كان كفيلا بدل المال المصوب أو المستأجر وتسلما إذا سلما إلى صاحبهما يرجع بأجرة تفعلا على الفاسد والمستعير يأخذها منها

(الفصل الثاني - في بيان حكم الكفالة بالنفس)

(م) ٦٤٢ حكم الكفالة بالنفس هو جارة عن احضار المكفول به أي لأي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له سعة ذلك الوقت فإن احضره فيها والا فبغيره على احضاره

(الفصل الثالث - في بيان أحكام الكفالة بالمال)

(م) ٦٤٣ الكفيل ضمان (م) ٦٤٤ الطالب مختار في المطالبة إن شاء طالب الاصيل وإن شاء طالب

السكندر ومطالبته احدها لا تسقط حق مطالبته

الاخر وبعد مطالبته احدها له ان يطلب الاخر

ويطالبها معا (م) ٦٤٥ لو كفل احد المبلغ التي ارست

ذمة الكفيل بالمال حسب كفالته فلقد اثن ان يطلب

من شاء منهما (م) ٦٤٦ طليهما دين من جهة واحدة

وقد كفل كل من صاحبه يطلب كل منهما بجموع

الدين (م) ٦٤٧ لو كان لدين كفلا متعدد فلان كان

كل منهم قد كفل على حدة يطلب كل منهم بجموع

الدين وإن كانوا قد كفلا لمسا يطلب كل منهم بقدر

حصته من الدين ولكن لو كان قد كفل كل منهم

المبلغ الذي لزم في ذمة الاخر فعلى هذا الحال يطلب

كل منهم بجموع الدين مثلا لو كفل احداخر بالف

ثم كفل ذلك المبلغ غيره ايضا فلقد اثن ان يطلب من

شاه منهما وأما لو كفلا معا يطلب كل منهما بنصف

المبلغ المذكور إلا ان يكون قد كفل كل منهما المبلغ

الذي لزم ذمة الاخر فعلى هذا الحال يطلب كل منهما

بألاف (م) ٦٤٨ لو اشترط في الكفالة براءة تالاصيل

تلقب إلى الحولا (م) ٦٤٩ الحولا بشرط عدم براءة

الحيل كفالة فلوقال احد المدينين احل مالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون انت ضمانا ايضا فاحاله المدين على هذا الوجه فلطالب ان يأخذ عليه

عن شاه (م) ٦٥٠ لو كفل احد بدين احد على ان

يؤديه من المال المودع عنده فيجوز ويجبر الكفيل على

ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل

شي ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون

ضامنا (م) ٦٥١ لو كفل احد بنفس شخص على ان

يحضره في الوقت القلاني وإن لم يحضره في الوقت المذكور

فعليه اداء دينه فإذا لم يحضره في الوقت المعلن للمذكور

يلزمه اداء ذلك الدين وإذا توفي الوكيل فإن سلمت

الورثة المكفول به إلى الوقت المعلن أو سلم المكفول به

نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل

شي من المال وإن لم يسلم الورثة المكفول به أو مواسم

نفسه يلزم اداء المالك من تركه الكفيل ولو اشترى

الكفيل المكفول به واخفى المكفول له او توبت راجع

الكفيل الحاكم على ان ينصب وكيله وضاعه ويستله

(م) ٦٥٢ ان كان الدين مجهولا على الاصيل في الكفالة

المطلقة فهي حق الكفيل ايضا ثبت مجهلا وإن كان

موجلا على الاصيل فهي حق الكفيل ايضا ثبت موجلا

(م) ٦٥٣ يطلب الكفيل في الكفالة المقيدة بالوصف

الذي قيدت به من التمييز والتأجيل (م) ٦٥٤ كما

تصح الكفالة موجلة بالذمة المطلوبة التي أجل بها الدين

كذلك تصح موجلة بجهة الزيد من تلك المدة ايضا

(م) ٦٥٥ لو أجل المدين دينه في حق الاصيل يكون

موجلا في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضا والتأجيل

ايضا في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني

وأما تأجيله في حق الكفيل ليس بتأجيل سعة حق

الاصيل (م) ٦٥٦ للمدين موجلا لو اراد الدعا على

ديار اخرى وراجع المدين الحاكم وطلب كفيلا يكون

مجبورا على اعطائه الكفيل (م) ٦٥٧ لو قال احد لآخر

أكفني عن ديني الذي هو فلان فبعدان كمال وادى

هوا بديل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على

الاصيل يرجع بالنسي الذي كفله ولا اعتبار للموعد

وأما لو صالح الدائن على مقداره من الدين يرجع بديل

الصالح وليس له الرجوع بجموع الدين مثلا لو كفل



## ملحوظات

الكفيل كذلك لو توفي الكفيل كما براء هو من الكفالة كذلك براء كفيله ايضاً ولا يمكن لبراء الكفيل من الكفالة بوفاته المكفول له ويطلب وارثه

(الفصل الثالث - في البراءة من الكفالة بالمال) (م) ٦٦٧ لو توفي الفاني وكانت البراءة منضرة سنة

المدين براء الكفيل من الكفالة وإن كان للفاني وارث اخر براء الكفيل من حصة المدين فقط ولا براء من حصة الوارث الاخر (م) ٦٦٨ لو صالح الكفيل او الاصيل الفاني على مقدار الدين

برأ أن اشترطت براءتها او براءة الاصيل قطلو لم يشترط شي وإن اشترطت براءة الكفيل فقط براء الكفيل قط و يكون الطالب عتيراً إن شاء اخذ

مجموع دينه من الاصيل وإن شاء اخذ بدل الصلح الكفيل والباقي من الاصيل (م) ٦٦٩ لو احل الكفيل المكفول له على احد وقيل المكفول له والمحال

عليه براءة الكفيل والمكفول عنه ايضاً (م) ٦٧٠ لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال المكفول به بمن تركه

(م) ٦٧١ الكفيل ضمن البيع اذا اشترى البيع او اشترى البيع اورد بمبيع براءة من الكفالة (م) ٦٧٢ لو استقر

مال الى قائم حدة مضمونة وكل احد بدل الاجارة التي سميت تنتهي كفالته عند انقضاء مدة الايجار وتأن

انقضت اجارة جديده بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا القيد

كفالة - (قانون مدني)

(م) ٤٩٥ الكفالة عقد به يتعهد الانسان باداء دين الانسان اخر اذا كان هذا الاخر لا يؤده ويجوز للكفالة

بالدين بدون علم المدين بها (م) ٤٩٦ الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة

بسبب عدم اعلمية الدين (م) ٤٩٧ لا يجوز ان تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا

يشترط ائتمن شروط الدين المكفول به لكن يجوز ان تكون الكفالة بمبلغ اقل من الدين ويشترط اخف من

شروطه (م) ٤٩٨ في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على اصل الدين ولا توجب التضامن

(م) ٤٩٩ اما الكفالة التي تؤخذ بالحق كإبراء على حكم

بدرام جبار فادعاه زبونا رجع على الاصيل بدرام جبار والعكس لو كفل بزبوف وادى جباراً رجع

على الاصيل بزبوف لا بجبار وكذا لو كفل بكفادارام فصالح على عروض رجع على الاصيل والدرام التي

كفلها وما لو كفل بالف قرش وادى خمسينة صلحاً رجع على الاصيل بخمسينة (م) ٦٥٨ لو غرأ احد اخر

في ضمن عقد المعاوضة بغير ضرورة مثلاً لو اشترى احد حصة وبنى عليها ثم استخضت اخذ المشتري من

البائع ثمن الارض مع قيمة البناء حين التسليم كذلك لو قال احل اهل السوق هذا الصغير والذي يسمو بضاعة

فاني اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوا به من البضاعة التي

باعوها للصبي

## (الباب الثالث)

في البراءة من الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول (الفصل الاول - في بيان بعض القواعد العمومية)

(م) ٦٥٩ لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول له ببراء الكفيل من الكفالة

(م) ٦٦٠ لو قال المكفول له ابراء الكفيل اولى لي عند الكفيل شي ببراء الكفيل (م) ٦٦١ لا لزوم

براءة الاصيل ببراءة الكفيل (م) ٦٦٢ براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

(الفصل الثاني - في البراءة من الكفالة بالنفس)

(م) ٦٦٣ لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه الخاصة كالصراة القصبة الى المكفول له ببراء الكفيل

من الكفالة سواء قبل المكفول له او لم يقبل ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا ببراء بتسليمه سنة

في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الزقاق لا ببراء من الكفالة ولكن

لو سلمه في حضور صاحب براءة (م) ٦٦٤ براءة الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب وما لو سلمه

بدون طلب الطالب فلا ببراء ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة (م) ٦٦٥ لو كفل على ان يسلمه في اليوم

الفلاني وسلمه قبل ذلك اليوم ببراء من الكفالة وإن لم يقبل المكفول له (م) ٦٦٦ لو مات المكفول

به كإبراء الكفيل من الكفالة كذلك ببراء كفيل

فستلزم التضامن حتا مع كفالة القوائد والمصاريف والمطلقات (م) ٥٠٠ اذا تعهد المدين تعهدا مطلقا باعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصلًا باتفاق بينه وبين الدائن او امام المحكمة واصر الكفيل اليه فقدم وجب على المدين استبداله بكفيل اخر (م) ٥٠١ يجب ابقاء التعهد باعطاء الكفيل على حسب الاوجه المبينة في قانون المرافعات (م) ٥٠٢ للكفيل الغير متضامن الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء اذا كان الظاهر ان امواله الجائز حيزها بقي باءاء الدين بتمله وحيثئذ للمحكمة النظر والحكم في ايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافا مؤقتا مع عدم الاخلال بالاجراءات التنفيذية (م) ٥٠٣ للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول اجل الدين ولو اجل رب الدين للمدين اجلا جديدا ولم يبرأ الكفيل من الكفالة — وله ايضا مطالبة المدين بالدين اذا ائتمس قبل حلول اجل الدين للكفيل به (م) ٥٠٤ في حالة تعدد الكفلاء دين واحد بمقد واحد بشرط التضامن لا يميز لرب الدين الامطالبة كل منهم بقدر حصته في الكفالة — واما اذا كانت الكفالة حاصلة بعدة عقود متعاقبة فلهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن يندفع التضامن من فرائض الاحوال (م) ٥٠٥ اذا دلف الكفيل الدين عند حلول الاجل فله الرجوع على المدين بجميع ما اداه ويحل عمل الدائن في حقوفه لكن لا تجوز له المطالبة الا بعد استيفاء الدائن دينه بتمله اذا كان الكفيل لم يدفع الاجرا من الدين (م) ٥٠٦ واذا وجدت كفلا متضامنين فلا بد ادى جميع الدين منهم عند حلول اجله ان له يطلب من كل من باقي الكفلاء ان يؤدي له حصته من الدين مع تاقية ما يخصه من حصة المهر منهم (م) ٥٠٧ على الكفيل ان يجبر للمدين قبل ادائه الدين بجزءه على الاداء او بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين والاحتفاظ حقه في الرجوع على المدين في الحافين اذا كان المدين ادى الدين بنفسه او كان له اوجه لائيات بطلان الدين او زواله عند (م) ٥٠٨ من كفل باضفار المدين يوم حلول اجل الدين ولم يحضر سيرة المحاكمة ملزما بالدين واذا حضر للمدين المذكور برى كفيه (م) ٥٠٩ يراء العسكيل يجرى براءة

المدين وله ان يمسك بجميع الاوجه التي يفتح المدين بها ما عدا الاوجه الخاصة بنفسه (م) ٥١٠ يراء الكفيل بقدر ما اضاعه الدائن بتحصين من التامينات التي كانت له (م) ٥١١ تراء ذمة العسكيل بتجول الدائن شيئا بصفة ولاء الدين ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء

كفالة بالدرء — (ر) كفالة (م) ٦١٦

كفالة بالمال (عنان غروم) (ر) كفالة (م) ٦٤٣

— كفالة ق

كفالة مضافة — (ر) كفالة (م) ٦٣٤

كفالة معلقة — (ر) كفالة (م) ٦٣٤

كفالة منقذة — (ر) كفالة (م) ٦١٧ : ٦٣٤

كفالة بالنفس (حضور) — (ر) كفالة (م) ٦٤٣

— ٦٥١ — ٦٦٣ — كفالة (ق) ٥٠٨

كفالة — (ر) نوع ملكية (ق) ٥٧٤ — ٥٧٥

— ٥٧٨ — كفيل

كفالة — (التفيل بشرط تقدم كفالة) (ر) تفيل

٣٩٠ الى ٣٩٢ — ٣٩٤ — ٣٩٩ — ٤٠٠ الى ٤٠٣

كفالة — (ر) ضمانة — كفيل

كفر — (طلع لائحة الاطيان الفراغة) قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ د ١٢٧٩ (٥) مارس سنة ٦٣

من الان يمنع الترخيص بفرض كفارة من بلد كاسا السكونة اذا كان يظهر لها عدم ضبط واحد الكفوف السابق فرضها او العرب او حصول خلل بها تجري ازالها او ضمها على اصل البلد

كفر — (مفطور صادر في طابة را سنة ١٢٧٩ ١٢) مارس سنة ٨٠ بدم انداء عوبة او كفر لا يصح

لا حل للداخلية من اقامات واردة لما من المديريات التجارية يمس اخطاس على سرقات متنوعة من مواشي ومقصولات وضيوعا ومشاجرات نشأ عن بعضها وفاة واصابة اخطاس بمروروات اقاموا بسببها مدعا بالاستبائيات تحت المالحقة قد اجرت القريات اللازمة فظهر ان اغلب تلك الرقوبات صادرة من اخطاس احدوا عوبا وكفورا مخصصة مسافات بعيدة عن سكن النواحي والبلاد كثيرة البار ياوى اليها كل

كفول (برأته) - (ر) صلح (قت ٣٣١ - ٣٣٢)  
كفول خاسن لمبلغ كيبالة عند الاستمقاف -  
(ر) كيبالة (قت ١١٩)  
كفول عدد ضياع الكيبالة - (ر) كيبالة (قت  
١٥٠ إلى ١٥٤)

كلاد - (ر) شركة الإباحة  
كلب - (ر) عطايات (قت ٣٤٣ - ٣٤٤)  
يطرية اول فبراير سنة ٨٣  
سحق - (منقول صاصر سنة ١٢٧ ل ١٢٨ ص ٢٢)  
(محمدة ٨١)

حفرة وليس مجلس الصحة العمومية أرسل لهذا الطرف  
الادة موزعة في ١٩ الجاري غرة ٢٨١ تهن منها ان  
بعض حكما بالية الجهات حرروا اليه بوجود كلاب  
مصابة بدها السكك وأنه لاجل منع ما يحصل من  
المضرات وقطع سريان هذا الوباء قد اقررت في جلسته  
للمتقدمة في ٧ شهره بوزم الميادرة بتبديدها بوجوه  
ممية مصطنعا ماموز وصحة الجهات على ثقة المدير يات  
والطافطات وإن يكون اعطاء تلك الجواهر في اوقات  
الغروب وما يتبقى بالوت يجبره دفعه حالا سنة حفر  
عقيقة يكون ظلوهما جيوا غير مغطاه وقايق من تصاعد  
الروائح الكريهة بحيث ان من يتنفس مباشرة هذا العمل  
يكون حريصا على عدم ترك شي من تلك الادوات  
للمسة في الطرق منعا من تملطي المواشي او غيرها بالها  
وحيث ان هذا الوباء الفضال هومن القادآت المدينة  
التي يخشى من انتشارها ومن الضوري استعمال  
الحكمة في استعمال شافته من كافة جهات التطهرواية  
لصحة العمومية وحفظ الجميع للطرفات فليد الا حساب  
المهمة قد كتب في تاريخه لجهات الاتضاف ومعا  
تكم حتى بالتاريخ مع حكمه بالي ذاك الطرف حالا  
يصير تركيب الجواهر السمية للحكي عنها وصرفا ان  
يصن غيرتها بقدر ما يلزم في الاوقات المذكورة اتقا  
بلا حظة عدم ترك شي منها في الطريق بعد الاهتمام  
بدفن ما يتبقى على الصفة السابقة ايضاحا كما هو  
السلام

كلاية - (أعمال رقم ٣١ بارس ٨٦ د ٣٦  
سنة ٢٠٢)

جاء على ما عرضه طينة ناظر الانغال العمومية

سارق او قاطع طريق لتسكن من السلب والاضرار  
بالواريدين والمترددين وسحب ايجاد العرب والكفور  
اللاقي من هذا القبيل عمل بالراحة العمومية الواجب  
على الجميع دوام الحافظة عليها ومزيد الانتفات لمنع  
الاسباب التي يكون من شأنها سلب الأمن فقد تراى  
عدم التمييز من الآن فصاعدا لاجلما كان ان ينشئ  
عزبة او كمرة بعيدة عن سكن البلاد والقواشي بنير  
ان يمرض رسميا على المديرية التي فيها الاطيان وهي  
بعد ان تجري الاستكشافات والتحريرات اللازمة متى  
ظهر لها اعتداد واعتبار هذا الطالب وولقت بوجه  
وثيق من ضرورة لزوم ايجاد العزبة او الكفر بالنسبة  
لمقدار اطيانه وتحقق من عدم وجود موانع ولا  
محدورات مطلقا يفرض منها الى الماخطة بوضاحة اسم  
الطالب وشهرته ومقدار الاطيان التي له بالجهة  
للمرغوب انشاء العزبة او الكفرة بها مع ما اجرته  
من القريات وما تبين منها وتنتظر ما يصدر سواء  
كان بالتصريح او علمه حتى بالاجراء حكما يتنوع  
تحويل المصوص ويتلاشي اسرهم شيئا فشيئا وبناء  
عليه لنم تحريره للاجراء بقتضاء واعلانه الى  
كافة حكام فروع المديرية واخذ التصهات المنتقبة  
طليم وعلى عمد ومشايخ كامل البلاد بدوام مراعاة  
الاجراء بوجبه وكل من حصل منه تساهل او اغراض  
سنة هذا الخصوص يما ك قانونا ومع هذا يلزم تحرير  
جدول ببيان العرب والكفور الموجودة والحالفة هذه  
بالمديرية واسماء اصحابها واعتادهم وضعه ومقدار  
الاطيان التي لهم بالجهة الموجودة بها العزبة او الكفر  
والجزء الموجودة فيه مع ما تروى من الموقوفات سنة  
انقضاء استمرار وجودها او اولوية ازالها وتقديم  
لطرفنا للنظر فيه واجراء ما يقتضي

كفر - (ر) عزبة  
كفيل - (ر) كفالة - اتحاد القمة (ق ٢٠٣)  
استبدال (ق ١٩٠) - افلاس ابتداء من  
قت ٣٤٨ - سيكورنا (قت ٢٢٢) - فنية  
٢٢٨ - ٢٢٩ - ضافة

كفيل تذكرة سفر - (ر) تزوير (ق ١٩٤)  
كفيل (دفع ثمن السفينة) - (ر) سفينة (قت ٣٣)

وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوات (م) ١  
تعتبر من المانع العمومية الاعمال المتعلقة بامتداد  
ترعة الكليالة بتدريية اسنا تصحون ري حوض الحلة  
(م) ٢ توخذ الاراضي اللازمة للترعة المذكورة من يد  
اربابها وتصير ملكا للحكومة - يسير تصحون الاراضي  
المذكورة بحرفة قومسيون يمينه لذلك ناظر الماخلة  
والاشغال العمومية وتصل قيمة ثمن هذه الاراضي  
من ارباب الاطيان المتصنفين بالترعة لمخني حنبا  
كميالة - (تأليف الجارة)

(م) ١٥٠ تصب الكيالات من يله الى بلد آخر  
او الى نفس البلد المحورة فيه ويدين فيها اليوم والشهر  
والسنة الا في تصرف فيها والمبلغ المراد دفعه واسم  
من يلزمه الدفع والميلاد والمحل اللذان يجب المبلغ  
فيها ويذكر فيها ان التهمة وصلت وتكون لحملها او  
تحت اذن شخص ثالث او اذن نفس صاحبها ويوضع  
عليها امضاء صاحب اوخته واذا كتب من الكيالة  
صلة نسخ اي نسخة اول وثانية وثالثة ورابعة وهكذا  
يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم  
التحفة الواحدة مقام الجميع كما ان الجميع يقوم مقام  
نسخة واحدة (م) ١٠٦ لا يذكر في الكيالة التي تحت  
اذن صاحبها وصول التهمة الا في اول تحويل (م) ١٠٧  
يجوز ان تصب كميالة على شخص ويشترط فيها الدفع  
في محل شخص آخر ويجوز سحبها ايضاً باسم شخص  
في ذمة (م) ١٠٨ الاوراق الموصوفة بوصف كميالة  
ولم تكن مستوية للشروط السالف ذكرها والكيالات  
التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم او صفة تعتبر  
سندات حادثة اذا كانت مستوية للشروط اللازمة  
لهذه السندات وضع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد  
بجورين التحويل وتعتبر مثل الاوراق التجارية اذا  
كسبت بين تجار او لاعمال تجارية ولا يجوز ان  
على ان يثبت ان لم يعبر به (م) ١٠٩ اذا حصل من  
النساء او البنات اللاتي لسن بتجارات سحب كميالة  
او تحويلها او قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها  
امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لمن  
(م) ١١٠ الكيالات المصوبة من التصريف

ليسوا تجاراً او من عديمي الاهلية والتداول والقبول  
الحضرة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

### (في مقابل الوفاء)

(م) ١١١ يد مقابل الوفاء موجودا اذا حل بماد دفع  
الكيالة وكان المصوب عليه يد بالساحب والمصوب  
على ذمته يملغ مستحق الطلب مساوياً بالاكل المبلغ  
الكيالة (م) ١١٢ قبول الكيالة يوخذ منه وجوده  
مقابل وفاها عند التايل وعلى الساحب دون غيره ان  
يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكيالة ام  
لا ان المصوب عليه كان عنده مقابل الوفاء سيغمد  
استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضمانا  
للوفا ولو في حالة عمل البروتستوب عند المواعيد المحددة  
وانما اذا اثبت الساحب في الحالة المذكورة ان مقابل  
الوفاء كان موجودا في مباد استحقاق الدفع واستمر  
الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستوب  
ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في  
منفته (م) ١١٣ يجب على الساحب لو عمل البروتستوب  
بعد الميعاد المحدد لعمه ان يعطي لحامل الكيالة  
السندات اللازمة لاستحصاه على مقابل الوفاء وتكون  
مصاريف ذلك على الحامل المذكور واما اذا انفس  
الساحب فيجب على وكلاء دائنيه اعطاء تلك السندات  
(م) ١١٤ مقابل الوفاء الموجود تحت يد المصوب  
عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكيالة او في  
انتقال ملكيتها لشخص آخر او بعد ذلك يكون ملكا  
لحاملها ولو لم يحصل تمينه دفع قيمة تلك الكيالة  
او لم يحصل التحويل من المصوب عليه (م) ١١٥ اذا  
انفس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة  
الكيالة يكون لحاملها دون غيره من مداني الساحب  
المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى  
للمصوب عليه بالطرق المقررة فان انفس المصوب  
عليه وكان مقابل الوفاء ديكاً في ذمته فيدخل مقابل  
الوفاء المذكور في وركية تملكته واما اذا كانت  
بضائع او اعيان او اوراقا ذوات قيمة او مبالغ ويجوز  
استردادها بتقضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها  
فيسوغ لحامل الكميالة ان يسترد ما يتكون من هذا  
القبيل (م) ١١٦ اذا وجدت عدة كيالات وكان

مقابل الوفاء واحدا فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيها يتعلق بمحقق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكسبالة السابق تاريخها على تاريخ الكسبالات الاخر مقدما على غيره

### ( الفرع الثالث - في قبول الكسبالات )

(م) ١١٧ صاحب الكسبالة والمحلون المتناقلون لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق (م) ١١٨ الاعتناع عن قبول الكسبالة يصير إثباته بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول (م) ١١٩ متى اعلن بروتيستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب ان يقدموا كسبالا شاملا لدفع قيمة الكسبالة في الميعاد المستحق فيه الدفع او يخلصوا لفتحها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكسبيل مضمنا الا مع من كلفه سواء كان الساحب والمحل (م) ١٢٠ من قبل كسبالة صار ملزوما بولاء فتحها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو افسس الساحب بغير علم قبل قبوله (م) ١٢١ يلزم ان يوضع على صيغة قبول الكسبالة اسماء القابل او خصمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكسبالة تيمنا يوم او أكثر او شهر او أكثر من وقت الاطلاع القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة تنصرف قيمة الكسبالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها (م) ١٢٢ بين في صيغة قبول الكسبالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامه قابله المثل الذي تدفع فيه فتحها او يحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها (م) ١٢٣ لا يجوز تعييد قبول الكسبالة بشرط ما ولصك بنموذج ان يكون قاصرا على قدر اقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها ان يحمل البروتستو عن الباقي الواصل عن القدر المقبول (م) ١٢٤ يلزم قبول الكسبالة في وقت تقديمها او في مدة لا تتجاوز اربعا وعشرين ساعة من وقت تقديمها وان لم ترد لحاملها بعد الاربع والعشرين ساعة مقبولة او غير مقبولة كان من مجزها ملزوما بما يتربط على ذلك من التوضيحات لحاملها

### ( الفرع الرابع - في قبول الكسبالة بالواسطة )

(م) ١٢٥ في وقت عمل البروتستو على كسبالة لعدم قبولها يجوز قبولها من السان آخر توسط من ساحبها او من احد الطرفين ويكتب هذا التوسط على الكسبالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه التوسط امضاء او ختمه — ويجب على المتوسط المذكور ان يملن ذلك فوراً لمن توسط عنه والا فيكون ملزوما بالمصاريف والتوضيحات اذا اقتضاهما الحال (م) ١٢٦ لا تزال حقوق حامل الكسبالة محفوظة على الساحب والمحلين بسبب عدم قبول المتوسط عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكوران بدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل بروتيستو عدم الدفع في الميعاد المحدد — فان دلف قبل عمل البروتستو شاعت حقوقه على من كانت له منفعة من عمله على بسحب عليه في الاصل

### الفرع الخامس

#### ( في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكسبالة )

(م) ١٢٧ يجوز سحب الكسبالة لدفع فتحها بمجرد الاطلاع عليها — او بعد يوم او أكثر او شهر او أكثر من وقت الاطلاع — او بعد يوم او أكثر او شهر او أكثر من يوم تاريخها — او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم (م) ١٢٨ أكسبالة المسحوبة لدفع لفتحها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها (م) ١٢٩ يكون اجدها نجاه دفع قيمة الكسبالة المسحوبة لدفعها بعد يوم او أكثر او شهر او أكثر من وقت الاطلاع عليها متضمنا من تاريخ قبولها او من تاريخ عمل بروتيستو عدم القبول (م) ١٣٠ تعد ايام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكسبالة واذا كانت الكسبالة واجبة الدفع بعد شهر او أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول (م) ١٣١ والكسبالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعلن لانتهاء الموسم او في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوما واحدا (م) ١٣٢ اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكسبالة

## ( الفرع الثامن - في دفع قيمة الكميالة )

١٤٧ يلزم دفع قيمة الكميالة من صنف القودامينة فيها (م) ١٤٣ من يدفع قيمة الكميالة قبل ميعاد استحقاق المبلغ يكون مسؤولا عن صحة الدفع (م) ١٤٤ من يدفع قيمة الكميالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون مضاربة من أحد في ذلك يعتبر دله مصحلا (م) ١٤٥ لا يجبر حامل كميالة على استلام قيمة لابل الاستحقاق (م) ١٤٦ إذا دفعت قيمة الكميالة بناء على نصفها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون المبلغ مصحلا إذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداهما من التسع (م) ١٤٧ من يدفع قيمة كميالة بناء على نصفها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بنير استرجاع النسخة التي عليها حصة قوله لا يعد دله مصحلا بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة (م) ١٤٨ لا تقبل المعارضة سلك دفع قيمة كميالة إلا في حالة ضياعها أو تليس حاملها (م) ١٤٩ إذا ضاعت كميالة ليس عليها صيغة القبول جاز استحقاق قيمتها أن يطلب بوفاتها بناء على نصفها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا (م) ١٥٠ إذا كانت الكميالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نصفها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من القاضي المميز للأمور الفنية بشرط أداء كفيل (م) ١٥١ من ضاعت منه كميالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نصفها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكميالة الضائعة وإن فصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بلفظ مع أداء كفيل (م) ١٥٢ وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكميالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بصل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكميالة ويجب أن يعلن البروتستو إلى الساحب والمقبلين إعلانا رسميا بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سيأتي في لاهلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يكنه مطلب سدور أمر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد

يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستغنا في اليوم الذي قبله ( الفرع السادس - في تحويل الكميالة )

(م) ١٣٣ الكميالة الحرة لخلدتها تنتقل ملكيتها بمجرد تسلمها إما ملكية الكميالة التي يكون دفعها تحت الاذن تنتقل بالتحويل (م) ١٣٤ يؤرخ تحويل الكميالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكميالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء الخليل أو ختمه (م) ١٣٥ إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكميالة لمن تحويل له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه أن يبين ما اجراء مما يصلي بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لأخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصغة محيل -- وصيغة التحويل المتروكة على يرض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيها بعد وثاقا يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حمل حليفه في التاريخ الموضح في التحويل (م) ١٣٦ تقدم التواريخ في التحويل ممنوع وإن حصل بعد تزويرا

## ( الفرع السابع - في ملزومية صاحب الكميالة وقابلهما ومصحلا على وجه التضامن وفي الغياب الاحتمالي )

(م) ١٣٧ صاحب الكميالة وقابلهما ومصحلا ملزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن (م) ١٣٨ دفع قيمة الكميالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وتحويلها يجوز ضامنه من شخص آخر ضامنا احتماليا ويكون ذلك بكتابة على ذات الكميالة أو في ورقة مستقلة أو بمطابقة (م) ١٣٩ الضمان الاحتمالي يكون عن السلب والمقبل ويلزم الضامن احتمالا بالوفاء على وجه التضامن. بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لا توجد شروط بخلاف ذلك بين المتضامنين (م) ١٤٠ لا يجوز لضمان صاحب الكميالة ضامنا احتماليا أن يصح بعدم عمل البروتستو إلا في الحالة التي يسبق فيها للساحب الاحتياج به (م) ١٤١ يلزم إعلان البروتستو إلى ضامن محيل الكميالة ضامنا احتماليا كما يلزم إعلانه لنفس الخليل المذكور وإن لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن

ضياح الكيبيالة (م) ١٥٣ يجب على مالك الكيبيالة الضالمة ان يطلب من عميله الاخير استحصاله على نصفه ثانية منها وعلى الخيل المذكوران مساعدته ويأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم ضد بحيله الذي انتقلت اليه الحولة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكيبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكيبيالة التي ضاعت منه (م) ١٥٤ تصد السككيل المذكور في مادي ١٥٠ و ١٥١ ينطل بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في اثنائها مطالبة ولا دعوى امام الحاكم (م) ١٥٥ اذا عرش على حامل الكيبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكيبيالة بتمامه وكل ما يدفع من اصل قيمة الكيبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ويحلبها وعلى حاملها ان يعمل البروتستو على ما يفي منها (م) ١٥٦ لا يجوز للقضاة ان يسطوا مهلة تدفع قيمة كيبيالة (الفرع التاسع - في دفع قيمة الكيبيالة بالواسطة) (م) ١٥٧ الكيبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من اي شخص متوسط عن صاحبها او عن احد عميلها ويصدر اثبات المتوسط والمدفع سعة ورقة البروتستو او في ذيلها (م) ١٥٨ من دفع قيمة كيبيالة بطريق المتوسط يحمل حاملها ليجوز له ان ينفق ويلزم عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة استيفاؤها فاذا حصل هذا الدفع عن صاحب تبرأ ذمة جميع الخيلين اما اذا كان عن احدهم فلتبرأ ذمة من بعده منهم (م) ١٥٩ اذا تزاحم عندنا شخص على دفع قيمة الكيبيالة بطريق المتوسط يقدم منهم من يتربط على الدفع منه براءة للمستولين اكثر من غيره واذا تقدم لدفعا من كانت مسحوبة عليه في الاصل وحمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره (الفرع العاشر - فيما لحمل الكيبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات)

(م) ١٦٠ حامل كيبيالة مسحوبة من الارض الفارة او من البلاد التي على وسائل البحر المتوسط او من مالك الدولة المحلية ومشفقة المدفع في القطر المصري سواء كان يجرد الاطلاع عليها او يملكه يوم او اكثر او

بشهر او اكثر يجب عليه ان يطلب دفع قيمتها او قبولها في ظرف ستة اشهر من تاريخها والا سقط حقه في الرجوع على الخيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد اوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه امانا كانت الكيبيالة مسحوبة من بلاد اوروبا الا ان يكون المباد ثمانية اشهر وان كانت مسحوبة من اي بلد ابعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة — وكذلك يستطحق حامل الكيبيالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية او جهات التجارة لاجل دفعها في البلاد الاجنبية بمجرد الاطلاع عليها او بعده يبرم او اكثر او شهر او اكثر ولم يطلب دفع قيمتها او قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة — وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تقل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين اخذ الكيبيالة وساحبها وخيلين ايضا (م) ١٦١ يجب على كل حامل كيبيالة ان يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد (م) ١٦٢ الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزاد عليه مدة المسافة التي بين الخيل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فاذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده (م) ١٦٣ رسمي البروتستو لعدم القبول او موت المسحوب عليه او تقليسه لا ترتب عليه معافاة حامل الكيبيات من عمل البروتستو لعدم المدفع واذا انفس قابيل الكيبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها ان يعمل فوراً البروتستو ويرجع بمحقوقه على من له الرجوع عليه — واذا كتب الساحب على الكيبيالة ان رجوعها يكون بدون مصاريف اغنى ذلك عن عمل البروتستو ومن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتشعبة بها ولما اذا كتب احد الخيلين هذا الشرط فلا ينافي لحمل الكيبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازمة استيفاؤها لحفظ حقه في الرجوع على الخيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور (م) ١٦٤ يجوز لحمل الكيبيالة المعمول عنها بروتستو عدم المدفع ان

يطالب الساحب وكل واحد من المقلين بالاتفراد او جميعهم معا ويجوز ايضا لكل واحد من المقلين مطالبة الساحب والمقلين السابقين عليه على الوجه المذكور — ومطالبة الساحب فقط تبصر بالمقلين ومطالبة احدهم تبصر بالمقلين بهذه الذين لم تحصل مطالبتهم (م) ١٦٥ اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته له بالاتفراد ويجب عليه ان يعلن اليه البروتستو المعمول وان لم يوفيه بقيمة الكمبيالة يكفنه في ظرف اغمصة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالمحضر امام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المحسوب عليه ومحل الحمل المذكور (م) ١٦٦ يمد عمل البروتستو من الكمبيالات المسحوبة من القطر المصري المستعقة بالدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحب والمقلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الاتي ياتيها — ثلاثة اشهر لبلاد الدولة العلية المكاتبة بفسم أوروبا والقار وبلاد فرنسا او إيطاليا او أوستريا — واربعة اشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا وسنة لجميع البلاد الاخر ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية (م) ١٦٧ اذا طالب حمل الكمبيالة جميع المقلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة (م) ١٦٨ لكل واحد من المقلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالاتفراد او الاجتماع في حين المواعيد المذكورة وتبدي هذه المواعيد بالنسبة لمن اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالمحضر امام المحكمة (م) ١٦٩ يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المقلين بمضي المواعيد السالفة ذكرها لثلاثة اشهر من الكمبيالات المستعقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او أكثر او شهر او أكثر ولحمل بروتستوهم الفسخ والمطالبة بالنشل على وجه الرجوع (م) ١٧٠ يسقط حق المقلين ايضا في مطالبة المتاخرين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضي المواعيد السالفة ذكرها لكل واحد منهم فيما يقتضي به (م) ١٧١ وكذلك يسقط على حامل الكمبيالة بوجعها فيما يتعلق بالساحب اذا اثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المحسوب

عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكمبيالة حق المطالبة الا على المحسوب عليه (م) ١٧٢ يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويوجد لحامل الكمبيالة الحق في سعي مطالبة الساحب او التحميل اذا وصلت لاحداهما بمضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو ولا اعلانه والتكاليف والحضور امام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كانت وصولها الى الساحب او التحميل المذكور بواسطة حساب او بطريق المقاصة او بوجه اخر (م) ١٧٣ يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع بزيادة على ما له من حق المطالبة على وجه الرجوع ان يعجز عنقولات الساحب او القابل او التحميل مجزا تحفظيا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

- كمبيالة** — (ر) بروتستو — تأخير (ق) ٢  
 — تغريب (ق) ٣٣٨ — حجر (ق) ٦٧٥ سقوط الحق (ق) — سند تجاري — ميعاد — وجع (ق) ١٧٨ — كليل  
**كوكله** — (ر) حرك  
**كناسة** — (ر) مخالفات (ق) ٣٤١  
**كنز** — (ر) وضع يد (ق) ٥٨ — ٨١  
**كهانة** — (ر) مخالفات (ق) ٣٤٥  
**كهل** — (ر) ملح ذا سنة ١٢٩٧  
**كهنة** — (معدود صادر في ٦ ن سة ١٢٩٨ ٥) (المجلس سة ٨١)

مجلس الصحة العمومية اوضح في كتابته فرنساوية وورد منه رقم ٧٠ يولييه سنة ٨١ انه بناء على حصول التشكيكات اليه من تجمعات منصف الكهنة في شان القرار الذي اجدهم في ٣٠ يولييه المشعل على السنة اوجه التي تراءى اليه لزوم اتخاذ ما يتبع سر بيان داء النفوس البشري ومن ضيقه منع نقل صنف الكهنة كغيره للمجلس بجلسته المتقدمة في ١٤ يولييه ان القرار المتني ذكره مقرب عليه ضرر جسم تجارة هذا الصنف مع كونه ذات اهمية في القطر المصري ولذلك وما تراءى اليه من ان هذا المنع لا يحصل منه فوائد حقيقية بالنسبة لحالة المواشي قرر ثانيا بالتزخيص بنقله بحيث تكون الكهنة



مستوفية الشرائط ورغب تبليغ هذا القرار للجهات لعدم تعرضها في نقلها وحيث القرار الذي سبق صدوره من المجلس ببيان السنة اوجه الحكم فيها كان جرى النشر منه للجهات وبالجملة خضر في ٩ شعبان سنة ١٢٩٨ لاجل اكمال مجيبه ولا كان من المقتضى الاجراء على حسب قراره الاخير بالتبرع بثلث الكهنة بالكيفية التي ذكرت ومن الاتفى اتباع الاجراء بموجب ما قرره المجلس فقد كتب في تاريخه لجهات الاتفى بذلك ومن الجملة هذا للمطوية والتنبه بعدم التعرض لثلث الكهنة ما دامت تكون مستوفية الشرائط كما توضح مع مرادها واجراء باقي الاجرة الموصية بالشور السابق للوقاية من الضرر

كهنه — { مسدود من نظارة الداخلية في غاية ضمان سنة ١٣٠٠ هـ } ريله سنة ٨٤

مجلس الصحة العمومية بالنظر لظهور المرض في جهة دمياط كان قرر بان يتبع كليا نقل الكهنة من وإلى جهات القطر وكتب يوقتها لصحة السكة الحديد بالاجراء كذلك — وهذا وتكون في هذه الحالة يكون من الانتفاء وضع الصنف المذكور بمجلات مخصصة يجرى تعيينها بمعرفة مصلحة الصحة ولا يصح بمشاله منها ما لم يصدر امر جديد ورغب المجلس بما ورد منه للداخلية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٠ مرة ٢٧٠ مسدود الاواس لسائر حضرات المديرين والمعالجين بالتنبه على ما موري الادارة بالاجراء كذلك وسيت ارب تنفيذ ذلك يستدعي توجيه اهمة اليه فامولنا المبادرة بقرنين ما يوجد بجهة طرفكم من هذا الصنف وضم التصريح بمشاله على انكيفية التي ذكرت وفي تاريخه كتب ان لزم بجهتها لاتباعه

كهنه — { قرار من مجلس الصحة العمومية في ٢٧ ريله سنة ٨٤

انه بالنظر لظهور المرض بجهة دمياط يتبع منها كليا نقل الكهنة من اية جهة من جهات القطر واليها وكسب في الحال الى السكة الحديد بالاجراء على ما تقرر

كهنه — { قرار من مجلس الصحة العمومية في ٢٢ لوله سنة ٨٤

انه بسبب وجود مرض الحمى الآن يتبع نقل الكهنة

والعظام الطرية بالكيفية وان ما يوجد من هذه الاصناف في البقرة يبعد عن محلات السكن ويوضع في محلات مخصصة تبين بمعرفة مندوبي الصحة وبعد وضع تلك الاصناف بها يتغير ويحتم عليها وبعد شايها وايولها بالياء ان ان يصدر فيها امر جديد وكل صاحب عيون كهنه مكلف بان يغير به بمصلحة الصحة في مدة ثنائي واربعين ساعة ليكشف عليه ويصدر قرار في شأنه ان كان يقتضي الحال بقله واعلم عليه وسد شايها وبابوها بالياء او اعدام ما يكون به

كهنه — { مسدود صادر في ٤ صفر سنة ١٣٠١ هـ } (ديسمبر سنة ٨٤) من نظارة الداخلية لجهات الادارة ما عدا مصلحة اشكفره ويصدر في الصورة والرقعة بتدوير مجلس الصحة العمومية الصادر في فان الكية والنظام قدم مساعدة رئيس مجلس الصحة العمومية للداخلية مكاتبه مؤرخة ٢٦ محرم سنة ١٣٠١ مرة ٧١٥ ما عدا انه لا يلفاء الى اية من جهات القطر ما عدا اسكندرية وانقطع حدث المواشي من جهات القطر ايضا ما عدا مشيرتي الترية والصيرة وتكون منع نقل الكهنة والنظام الطرية كان بسبب وجود هذين المرضين في البلاد فمراة لعدم الاضرار بالتجارة قد قرر المجلس التصريح باعادة تجارة ونقل الصنفين المذكورين ليها بعدا ثمر اسكندرية والمديرين المذكورين حتى يصدر عنها امر آخر انما بناء على هذا التصريح يثني تغيير مخازن العظام والكهنة بغيرها جيدا بعد نقل هذين الصنفين منها ويكون ما يجري تغيره منها جديدا تحت ملاحظة حمية وباليهد عن السكن كما انه لا بد في الكهنة التي يراد نقلها من ان تعمل بالآلات مع تغيير المراتب المدة لنقل ومطلب صدور الاواس للجهات بالاجراء كذلك وحيث انه لاجل الاسباب التي ذكرت ترى هنا عدم التمتع من تنفيذ هذا القرار قد اكتسب في تاريخه للجهات ومصلحة السكة الحديد بالاجراء ما اقتضاء وبالجملة هذا للاجراء بما اوضح فيه بجهة طرفكم بالاحكام مع ما موريه الصحة

كهنه — { قرار صادر من مجلس الصحة العمومية في ٢٢ لوله سنة ٨٤

قرر مجلس الصحة العمومية في الكوريتات المصرية في

جلسته المحققة يوم تاريخه ما هو آت (أولا) من  
الآن فصاعدا يسير منع دخول الخرق الواردة الى  
القصر المصري من الجهات المشيئة بوزارة (ثانيا)  
يصير اعدام كافة معات القواش والملبسات والاشياء  
المستعملة تلقى الاشخاص الذين تولوا يجرى مشية  
او يكونوا مهابين به ما لم تكن مصوبة بشهادة طبية  
من حكم الزاوير تدل على انت الاشياء المحكي عنها  
صار تطهيرها بكل دقة - وهذا اعتبارا من ابتداء  
تاريخه

كيفية - (ر) عظم ١٦ يولييه سنة ٨٨  
كوبزى قصر النيل - (صورة) جهرت صحن  
(كوبزى قصر النيل  
(صورة الممر من قبوذين الكوبرى لخدمة كوبزى  
قصر النيل في ١٨ يوليوسنة ٧٩ غرة ٣٩)

حيث ان الممر في سكوت فتح الكوبرى حيثما توصف  
طبق الامر وذلك ما كان الاناسية وقوف المياه والان  
صارت مياه النيل قوية بالنسبة لزيادة الحاجة وهذا  
للفتن اعني الساحة ونصفا لا يكفي لتزويد المراكب  
وطولها لشدة المياه وحيث الامر كما ذكر لزم تحرير  
لخبركم بامل عناية جهة الانتفا لصيدور الاجر بان  
يكون فتح الكوبرى مسانفا ساحتين ونصف حتى بواسطة  
ذلك يمكن ان تنزل وتطلع المراكب المارة من الممرين  
(صورة ما كتب من خدمة كوبزى قصر النيل  
لرئاسة خدمة القناطر الخيرية والمهجرة في ١٩  
يوليوسنة ٧٩ غرة ٣٧)

حيث ان الجاري من ابتداء هذو ميانيل العام الماضي  
ان فتح الكوبرى هومن الساعة واحدة الفركي لثانية  
الساعة التين ونصف الفركي بمثل الظواهر في ان المسافة  
التي يمشيها حمارو المراكب هي ساعة واحدة ونصف  
وذلك على حسب ما صغره الامر الكرم وقتها ويا  
انه امتداد سنويا صدور اسر بزيادة مسافة الفتح ندة  
تعالى مياه النيل وذلك لاسكان ممرود كافة المراكب  
المتفتي ممرودها بوبيا وبارجيل الحادة ساحتين  
ونصفا بالآل ولصكون ان مياما النيل اخذ في التالى  
كما هو معلوم وان التبريد بانادته لصقه يتطلب  
الصريح بزيادة المسافة كما توري ليه انه لزم عرضه

مهندس اول كوبرى قصر النيل اوى بالوارد منه رقم  
٢٩ للماني غرة ٣٧ بانه امتداد سنويا زيادة مدة فتح  
الكوبرى بالنظر لسكرترة المراكب التي غر في زمن  
النيل لآخر ما وضعه يمل لدى المطالعة بناء عليه لزم  
ترقيمه لسمادكم والورقتان من طيه لئول سديداس  
سعادكم بتحديد المياد اللازم للفتح ونقل الكوبرى ان  
كان ساحتين ونصف كالامتداد او اكثر ليعبر لخدمة  
الكوبرى بالا جراء على ما تراه من موافقة ربطوا حيد  
الفتح والفتح في مدة النيل  
(صورة ما تحو من نظارة الاشغال لرئاسة  
خدمة المهجرة والقناطر الخيرية في ٢١ شعبان  
سنة ٩٦ غرة ١٩٨٤)

بافادة حضرتكم رقم ٨ شعبان سنة ٩٦ غرة ٣١٧ توري  
ان كوبرى قصر النيل من المعتاد سنويا زيادة مدة  
قصر في زمن النيل بالنظر لسكرترة المراكب التي غر  
منه في هذا الاوان ولهذا سدم النظر في ذلك وللصريح  
بتحديد المياد اللازم فتح الكوبرى فيه ونقله وحيث ان  
الديوان لا يتابع في هذا الخصوص لانه من المعلوم  
لزم فتح الكوبرى في الاوقات اللازمة لمرور المراكب  
منه كما انت ترتيب سيات الفتح هذه يلزم تقديرها  
بحسب ما يمكن بحيث لا يترب عليها عطل في مرور  
العالم ما بين المدجة وعصبة بولاق التكرور فلام تحرير  
لخبركم للاجراء كما ذكر وطيه ثلاثة اوراق  
(صورة ما ورد لخدمة الكوبرى من رئاسة  
خدمة المهجرة والقناطر الخيرية في ٢ رمضان  
سنة ٩٦ غرة ٣٦)

لا كتب جاء على ما ورد من طرفك لديوان الاشغال  
الصومية عن تحديد المياد اللازم للفتح ونقل الكوبرى  
فيه لكون الامتداد سنويا كان زيادة مدة قصر في زمن

التابع أيضا للديوان على ملاحظة التفتيش وفقدان ذلك لأجل ضبط الادارة والتفتيش بالكوبري الى اخر ما ذكر مع انه بتدقيق النظر في هذا الطلب وفي الاجراءات المتولدة جهال الكوبري على العموم اتفق ان الرؤساء والسكاكر ليسوا تحت ادارة المهندس مباشرة كما لا يصح ان يكونوا تحت ادارة المأمور بل هم تحت ادارة القيودان وهذا القيودان يتلقى التفتيشات التي تصل من المهندس بالنسبة للفتح والقفل وحفظ الكوبري واجراءات الجس والكشف والثقافة وتعود ذلك ويدير خدمات الرؤساء والسكاكر في ذلك مع ادارة اجراءات مرور المراكب بواسطة هؤلاء الرؤساء والسكاكر بالتاورات التي يجرى بها عليهم فيما اما المأمور فان واجباته الاستقلال على الموالد من ارباب المراكب واصطلاحهم التسارع اللازمة للمرور بوجبه في مواضع التفتيش المطلوبة اليه مع نظر تساريعهم حال المرور فلذا احتاج الى اجراء شيء بواسطة السكاكر مع ما يتعلق بارتباط وظيفته بما يتعلق بهم فلهذا ان يسلط الى القيودان حتى اذا كان من وظائفهم فعل القيودان ان ينفذوا اجراء وبذلك لا يرى وجها لوجبه جعل القيودان والرؤساء والسكاكر المذكورين تحت ادارة مأمور التفتيش وان ضبط وعدم ضبط المراكب لا يرجع على هذا الاساس وبذلك لزم افادة سدادكم

(صورة ما تمحور من نظارة الاشغال هندسة الكوبري في ٢١ ديسمبر سنة ٧٩ ليرة ٩١٦) حيث ان ما وردت به افادة المائرة البلدية الرقيمة ١٦ الجاري رقم ١٣٦ حو لها عنه في ١٤ محرم سنة ٩٧ المتسوخة صورته يمينه فلعلموكم بذلك لزم الاعلان في ١٧ محرم سنة ٩٧ (٣١ ديسمبر سنة ٧٩) كوبري قصر النيل (تخصيص ايراداته) - (ر)

ديف موح

كوبون - امثال صادر في ٢٣ ربيع سنة ٨٦ بعد الاطلاع على تصديق المولى التي اشتركت في تشكيل لماكس للخططة في التطور المصري - وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وواقعة رأيه مجلس نظارنا امربنا بما هو آت (م) لا تقبل اي معارضة في دفع قيمة انكوبونات او في سداد قيمة

النيل نظارنا لسكنته المراكب التي تمر منه فالات وردت افادة الديوان بالحدى الرابع اوراق عليه رقم ٢١ شبان سنة ٩٦ غرة ١٩٨ بان الديوان لا يتابع في هذا الخصوص لان فتح الكوبري في الاوقات اللازمة لمرور المراكب منه كما ان ترتيب ساعات الفتح يوزم تقديرها بحسب ما يمكن بواسطة عدم البطل في مرور العالم ما بين المدينة وعصية بولاق التكرور كما يعلم من المطالعة ولهذا لزم تحريمه لمطويعكم بما توضح والاجراء على حسب السوابق

(صورة ما صدر من نظارة الاشغال هندسة الكوبري في ٢٧ شبان سنة ٩٦ اغسطس سنة ٧٩ ليرة ٢٥٩)

بانه على ما كتب من حشركم لحفرة رئيس هندسة الجيزة والتناظر الخيرية عن اعتبار زيادة الاوقات التي يفتح فيها الكوبري في زمن النيل نظارنا لسكنته المراكب التي تمر منه في هذا الاوان قد وردت منه افادة برغبة التصريح من الديوان بتعديده للمجاد اللازم لفتح وقفله سواء كان ساعتين ونصفا حسب المعتاد سوا كما ذكر وحور لحفرته في ٢١ شبان سنة ٩٦ غرة ١٩٨ بعدم المانع لذلك مع تعيين ساعات الفتح بحسب ما يمكن بحيث لا يترب عليها عطل في مرور العالم وحيث علم ان الديوان انه لحد تاريخه لم يصير زيادة ساعات الفتح وبسبب ذلك حاصل تعطيل المراكب بالمشحونة اجمارا من الكوبري فلزم تحريمه لسرة الاجراء في ذلك على وجه ما تقدم التصريح به لحفرته الرئيس المولى اليه بالكتابة المذكورة هذا ولعسكن ان انه من المعتاد ايضا فتح الكوبري للمراكب قبل طلوع الشمس لأجل مرور مراكب البحر التي تواجدت في اثناء الليل فيلزم اجراء ذلك الان في هذا العام ايضا

(صورة ما تمحور من نظارة الاشغال الى الدائرة البلدية بمصر في ١٤ محرم سنة ٩٧ ليرة ١٦١) يستفاد مما ورد من سدادكم رقم ٦ محرم سنة ٩٧ غرة ١٣٦ ان الفرض جعل قيودان ورؤساء وضعا ككوبري قصر النيل التابعين هذا الطرف المدين للفتح وقفل وحفظ الكوبري تحت ادارة المأمور الموجود من طرف المائرة لتفتيش المراكب والقصر المهندس الكوبري

سندات الدين المصرية اعني ( الدين الموحد والدين الحماز والسلفة المضمونة البالغ مقدار فائدتها ثلاثة في المائة وسلفة الاملاك المالية وسلفة المائتة ) - ومع ذلك اذا روي لصالح والبنوك المكلفة بمسندات السلفات ثبوت فقد او سرقة السندات او الكوبونات المذكورة فيسرع لما ان تؤجل مولتا دليح قيمة تلك السندات او الكوبونات

كوبون - امرحان صادر في ١٢ ابريل سنة ٨٧

بعد الاطلاع على المادة العشرين من قانون التصفية - وبنا على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وموافقة راي كوميساري صندوق الدين المموين امرنا باعوات (م) كوبونات الدين الحماز والدين الموحد الجاري دليها الآن بمصر وبارس ولوندرة دليح ايضا سيظ بزلين بالعملة الذهب - كوبات ١٥ ابريل واول مايو القادمين تدفع في برلين بمصر الكبيو عشرين مارك واربعة وثلاثين وينتفع عن كل خمسة وعشرين فرنكا او عن كل جنيه انجليزي

كوبون - امرحان صادر في ١٤ يولييه سنة ٨٧

(نحن عدو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ المتضمن التصريح بدليح كوبات الدين الحماز والدين الموحد في برلين - وجاء على ما عرضه علينا مجلس النظار وموافقة راي مديري صندوق الدين المموين امرنا باعوات (م) انصرح لمديري صندوق الدين ان يمينوا بالاتفاق مع نظار المالية سعر الكبيو بالعملة الفرنسية والعملة الألمانية لكوبات وسندات الدين الموحد والدين الحماز التي تدفع في بارس وبرلين بدون ان يزيد سعر الكبيو عن قيمة الليرة الاسترلينة ولا ينقص عن قيمة الخمسة وعشرين فرنك او العشرين مارك وخمسة وعشرين هنيغ (م) ٢ تصرح ايضا لندري صندوق الدين ان يمينوا بالاتفاق مع نظار المالية سعر الكبيو بالعملة الرسمية الجارية في البلاد التي رجا تصفيح فيها جهات اخرى الدفع بحيث لا يزيد سعر الكبيو عن قيمة الليرة الاسترلينة ولا يتفقق عن قيمة أنظمة وعشرين فرنك

كوبون - (ر) تصفية ٢٨ يولييه سنة ٨٥ كوبليا - (ز) دقتروبيا كوتريجة - (ر) صصة بحرية وكوتريجات - مجلس الصصة البحرية كوميساري الدين المموين - (ر) دين موحد ١٨ نوفمبر سنة ٨٦

كوميساري صندوق الدين - (ر) مفتش عمومي كوميسيون - (ر) وكيل بالعملة ولجنة كوميسونجي - (ر) وكيل بالعملة كوميقة دعاوسيه الحكومية - (ر) فم نظايا الحكومة

كوميقة المالية - (ر) دين موحد ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ (مفتوح من نظارة الاشغال بر ١١ جاريخ ٣ جمادى الاولى سنة ١٩ (٢٢٢ مارس سنة ٨٢ لك حصة نظار نظار هندسة الاشغال

حيث ان اشغال المحاولات الجارية في ملاحظة التما نظارة حفر ك لها كوتريجات بواجيد مينة ومن شؤون الصفة دقة الملاحظة للعمل يتتفق هذه الكوتريجات سواء كان من جهة العمل او من جهة الواجيد فعلى حفر ك توجيه العمدة ومزيد العناية في ذلك وان راجع ان أحد المتاولين غير قائم بواجبات شروطه او ان الحركة الجارية في الاشغال معقولة لا يؤمل معها اتمام العمل في المياد المحدود آليه فياشترك التما ادارة حفر ك مع فم القضايا يسير اعلان المتاول بما يلزم اطلاله به مقدما في الوقت القانوني الذي يتعين للاعلان ودعى الحال لنسخ القوانين تمنع الطرق القانونية لتسفه باتحاد القلين ايضا بعد الموضع لنا عن ذلك وقاية المقصود هو دقة الالتفات والانتباه للعمل باحكام القوانين واتظم الفريط في اسمه شرط من شروطها وحفظ ما للديون فيها من الحقوق والواجبات

كوتراو - (ر) قرار من رئيس مجلس النظار صادر في ٩ (مارس سنة ٨٨

قد قرر مجلس النظار يجلسه المتعددة في يوم ١٩ ابريل سنة ٨٨ ان كل كوتراو يتسد بين أحدعي مصالح الحكومة والاعالي لمدة أكثر من ستاء يتبلغ ثمانو الف جنيه يجب نشره حرقيا في الجرائد الرسمي سيظ



ل

يعتبروا كل الاهتمام باعلان وتلقين عمد وبشائج البلاد  
بضاره الجسيمة المذكورة وان يحشوا هم واهالي  
بلادهم بزراعتها عنه ومتى وجدوا يجري قلمه باسفه  
واعناده حالاً وان يملدروا هم واولادهم ونسأوهم  
من تماطيه حفظاً لحيايتهم

لجانة - (ر) امرأة ١٢ اكتوبر سنة ٨٩

لبنان - (نظام جبل لبنان ١٤ سنة ١٢٨١)

(نظام تقرر وضعه في شان تعديل واصلاح النظام  
الموضوع لمجل لبنان بناء على انقضاء مدته)

لما كان الاجل المضيوب مدته ثلاث سنين للنظام الذي  
وضع ولتقرر الذي تقدم صدوره بخصوص ادارة جبل  
لبنان تحصيلاً لادباب رفاعة وامن الرعية التابعت  
دولتي الالية التاطنين والمستوطنين الجبل المذكور  
وكان من المقرراته عند انقضاء المدّة المهيئة بصاد  
التذاكر في مقتضى الحال وقد انتفضت الان اجريه  
الصديق والتتبع في بعض المواد الواردة في لائحة هذا  
النظام وعدد عرضها على جناب سلطنتي الاشرف  
والاستثنان فيها تعلق شرف صدور ارادتي السنية  
الشاهانية باجراء مقتضاها على هذا الوجه وبوجوبها  
لزم اعلان النظام المذكور على المتوال التي بيانه (م)  
ا يتولى ادارة جبل لبنان متصرف سمي تصبها بالدية  
الالية ويكون مرجعه الباب العالي راساً وهو محتمل  
العمل يعني انه لا يستمر في منصبه مادام حياً ويكون

لجانة - (م) منظور - نظارة الداخلية الى المديريات  
الاجرية والقبلية ومحاطة بالعدد في ١٢ صفر  
١٢٨٧ (١٧ اكتوبر سنة ٨٩)

قد علمنا من مكاتبة الفرنجية وردت لنظارة الداخلية  
من سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية بتاريخ ٢٢  
سبتمبر سنة ٨٩ ثمة ٧١٦ انه لا حصل تحليل النبات  
السمي عند الاهالي (لجانة) لانه يخرج منه عصير  
لبني وهو يثبت طبيعياً سمي الجنين وحولي المسائي

وفيها وجد انه سم يتقدر مسهل جداً واول سمي حصل  
منه كان باحثة بليس شرقية في سنة ٨٣ فان قليماً  
من القتم رعى هذا النبات فأت جلة منه واصيب  
كثير بمرض وهو يؤثر في الانساج عند تماطيه  
انقطاعاً في القوى الطبيعية والفعلية واضطرابات  
وارتاشا وبرودة وادوار شلل ثم يقب ذلك في  
وعطش شديد واسهال فزير ثم الموت فوجود النبات  
للمذكور والحالة هذه يكون خطراً على حياة النبع  
الانساني والحيواني ولا ينبغي ان ازالة الاسباب التي  
تكون مفسدة الى المصلحة من اعظم القربات فذلك  
تجب المبادرة الى اتخاذ الوسائل لقطع جرثومة  
هذا النبات واستئصاله اذ يوجد كثير من الاهالي في  
كافة الجهات يستعملونه في مقام مسهل لوجوده  
طبيعياً في كل جهة وبسهولة الحصول عليه من الجنائن  
والتيغان ولابل ذلك ناسر بانه لدى وصول هذا  
اليك تصديق كافة ماموري مراكز المديرية بان

الجارية بتصريفهم (م) يجب ان تنقسم القضاوات الى  
نواع على غطرير المبشاكله اذ كمن انقسم القضاوات  
في كل ناحية مامور بنصبه المتصرف بناء على انهاء  
مدير القضاء وان يكون في كل قرية شيخ يعينه المتصرف  
بالتصديق اعلمنا (م) هـ قد تقرر اسر المساواة بين الجميع  
في شمول احكام القانون ونسخ والقضاء كل الامتيازات  
العائدة لاجيان البلاد خصوصاً كدوي المقاطعات (م)  
٦ يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة اولى يقوم  
كل منها بمحاكم ووكيل نصبها المتصرف ومساعدة  
وكلاء دعاوي ومسعين بتنظيم الطوائف . ويكون  
في مركز ادراسة المحكمة مجلس محاكمة كبير يتألف  
بسته حكام بتنظيم المتصرف وبمعيهم من الطوائف  
الست وهي المسلمون السنونيون والمثالية والوارنة  
والفروز والروم والكاثوليك ويلحق بذلك ستة  
من وكلاء دعاوي الرسميين لكل طائفة وكل مسعين  
واذا وقع دعوى لاحد المذممين تعذب البروتستانت  
او اليهود انضبط الى المجلس حاكم ووكيل وطويسي  
رسمي من اهل كلا المذممين ملاوة على الاتي عشر  
عضواً المار ذكرهم . اما رئاسة هذه المحكمة كدوي  
فيتولها مامور مخصوص بنصبه المتصرف . وان اقتضت  
حاجات البلاد مزيداً للمتعرفين ان يضاعفوا عدد  
المحاكم ذات الدرجة الاولى . واجراء الحكومة مجراها  
المنسحق ينبغي لم ان يمتدوا منذ الان الاماكن الحرة  
بان تكون فيها هذه المحاكم (م) ٧ ان الشايخ القرى  
الذين يقومون بولاية حاكم البلع ان يحكموا سيطة  
الدعاوي التي لا يتجاوز قدرها مئتي قرش حكماً غير  
مستأنف . واما الدعاوي المتجاوز قدرها مئتي قرش  
تدري في مجالس المحاكم ذات الدرجة الاولى . على انه  
لوعرض امور مختلطة وفي الدعاوي الواقعة بين اثنين  
مختلفي المذهب واي ايمان كان قضاء حاكم البلع فيها  
لكنه على منصب المدعي عليه فضال وان قل قدرها  
الى محاكم الدرجة الاولى . ثم ان جميع الدعاوي ولو  
وجب فصلها بحسب ماعينها بتأليته اراء الاعضاء الا  
ان المدعي والمدعي عليه يقتضي التبع ان يردوا  
المحاكم لاختلاف مذهب غير ان الحكماء المردودين من  
هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكم (م) ٨ تقتضي

على عودته القيام بجميع خطط الادارة الاجرائية  
متولوا على حفظ الراحة والنظام في اثناء الجبل كلها  
وان يحصل منها التكافيل . وبحسب الرخصة التي  
ينالها من لندن الحضرة الشاهانية ينصب تحت عهده  
ماموري الادارة المحلية ويقلد الحكماء القضاء ويسند  
المجلس الكبير ويحول رئاسته . وينفذ الاعلانات  
القانونية الصادرة من الحاكم الخارجية حسب  
التبدير التي ستذكر في المادة الثامنة (م) ٣ ينبغي ان  
يكون للجبل كثة مجلس ادارة كبير مولفان اثني عشر  
عضواً اثنين مارولين يونان عن مديري<sup>(١)</sup> كسوان  
ولثة من مديرية جزين احدهم ماروني والثاني  
دروزي والثالث مسلم . واربعه من مديرية المتن  
احدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الفروز  
والرابع من المثالية . وعضو واحد دروزي من مديرية  
الشوف واخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة .  
واخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة . ويجلس  
الادارة هذا يكون مامورا بتوزيع التكافيل والبحث  
في ادارة واردات ومصاريف الجبل وبيان اراءه من  
وجه المشورة فيما يقرضه عليه المتصرف من المسائل  
(م) ٣ ينبغي ان ينقسم جبل لبنان الى سبعة قضاوات  
الاول يشتمل على الكورة مع الجهة القضيية والاراضي  
الجاورة الا على بالقول على منصب الروم الا ان قسبة  
القدمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من اهل  
الاسلام هي مستقلة من ذلك . والثاني يشتمل من  
شمالي لبنان على جبة بشري والزراوية وبلاد البترون  
والبالك يشتمل من الشمال للمذكور بلاد جبيل وجبة  
المنيطرة والفتوح وكسوان الاسلحى حتى نهر الكلب  
والرابع يشتمل على زحلة ونضواحيها والغلس يشتمل  
المثن مع ساحل النصارى واراضي القاطع وصلينا .  
والسادس يشتمل من جنوبي طريق الشام حتى جزين  
والسابع يشتمل جزين واقليم الضاح . وفي كل من  
هذه القضاوات السبعة المار ذكرها ينبغي للمتصرف  
ان ينصب مامورا ادارة منتخبان ابنه المذهب المتألمين  
هناك عدداً في النفوس او اهمية في الاملاك والاراضين

(١) في بداية تأسيس المصغرة القلانية كانت تسمى بـ «بعل القلانية»  
وكان قضاهاً كسروان والبروت دعوى باعده ولما ورد في هذا  
العلم قلعة يدعى عوى قلعة قاتانية المسماة الآن

باحتفاظ سجل لتوريد الصكوك المخفضة بفراغ وانتقال ( بيع ) الاموال التابعة ( الضار ) فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما لا تقيد بحسب اصولها منذ السجل المذكور (م) ١٣ ان التهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم في غير الولاية فرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع في الجرم وكذا سركبوا الجرم من اهالي سائر الالوية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي ان تجري محاكمتهم والمحكمة عليهم بدعواه جرائمهم في جبل لبنان وبناء على ذلك فان المحترمين في جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلاءه المودعين من اهل ديار اخرى اذا فروا الى لواء آخر فكما ان على ضابطه ان يسكنهم بمقتضى الاحكام الواردة من قبل ادارة جبل لبنان ويضمنها اليها كذلك يلزم ادارة الجبل ان تلتقي البعض على الفارين اليه من الجرمين في احد الالوية لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتقدمهم الى اللواء المذكور بموجب اشعار ضابطه وبامورو الادارة الذين يتحصنون في اجراء الاوامر الصادرة باسترجاع امثال هؤلاء التهمين الى الحاكم المطلوبة دعاوهم او الذين يجهزون تاخيرات لا يمكن اثبات التناكها على اسباب شرعية فيجري عليهم الجزاء بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون ويقتنون امثال هؤلاء التهمين من الحكومة والحاصل ان العلاقات اللازم اجراؤها بين ادارة جبل لبنان والالوية المجاورة لها تكون كالولايات الجارية والتمتعة دستوريا للعمل بين باقي السناجق في ممالك الدولة العلية (م) ١٤ ان سبيل التصرف في اقرار حفظ الراسة واتخاذ القوانين في الازمنة العادية انما يكون بمعرفة فرقة قضائية مجموعة من الاعليين بحسب سيرة قهر فطعتا على كل الف من النفوس ويجب نسخ سلك الحوالية وباطال نزول القبطية على البيوت والاعتراض من ذلك بسبب كرامة كاستياني الحكوم على اهل السمن فناء على ذلك تتبع حاكمو القبطية بقتد التاديبات الشديدة ان يصادروا اهل البلاد بشي من الاجرة تقدا كالت او عينا ويجعل للقبطية مجلس رسمي او ازيه مينة لهم في خدمتهم وان تبقى طرقات بيروت والشام وميدا وطرابلس

الحكومة في الدعاوى الجارية ان تكون على ثلاثة وجوه وان يرى دعوى القباضة شيوع القرى المتغلبون غلة حاكم الصلح وان الجثة والجرائم تراها بالحكم ذات الدرجة الاولى وان الجنايات تجري محاكمتها في مجلس المحكمة الكبير . واعلانات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لا تكمل المعاملات والراسم الجارية بها العادية سائر الممالك الخروسة للشاهانية (م) ٩ ينبغي ان يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوى التجارية حتى ان الدعاوى المادية الواقعة بين واحد من ذوي التاتبية الاجنبية وواحد الداخلين في حماية اجنبية وبين اخر من اهل الجبل ترى في المجلس المذكور . على ان المنازعات الجارية بين اللبنانيين والاجنيين متى تاتي فليها معرفة محكمة من طرف من المتنازعين يجب والحالة هذه على ماموري لبنان المحليين وقناصل الدول المتخاصمة ان ينفذوا اوامر المحكمة . وان تصرف تراشي الخصمين على التسليم في الدعوى واسيلت الى محكمة بيروت فجب تادية المصاريف على الخصم دعواه بحسب الصيرة التي وضعا متصرف جبل لبنان وقناصل الدول حيلة واتقانا وقد جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي . ومن المقرر انه يجب في الصلح الحاي تريش المتنازعين على اتخاذ محكمة ان يتلاءم ونفسا . ولذا لاصوله وان يتخلص سلك محكمة بيروت وفي مجلس المحكمة الكبير بلبنان (م) ١٠ ان الحكم يصيبهم المتصرفون بخلاف اعضاء مجلس الادارة فانهم ينتصرون بمعرفة مشايخ القرى كما ان انتخاب الشيخ يكون بمعرفة اهل القرية ثم ان اعضاء مجلس الادارة يجسد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويجوز تكرير انتخاب من انتصت مدة عضويتهم (م) ١١ يجب ان يكون الحكم باجمهم موافقين وان القدا يجمع على ارتكاب ( الرشوة ) او تبين بالتحقيق انه ات ما لا يلقى بصفة ماموريته فهو مستحق للمزل بل مستوجب ايداء التاديب على قدر قباحته (م) ١٢ يجب في مجالس القضاء على الاطلاق ان تكون المرافعة علنية وان يحدد بصفة الدعوى الى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فليثبت ان هذا الكتاب يكون مامورا



## ملوكيات

المادية (م) ١٨ يتتبع في عموم أماكن الزيجان مطلقاً اجارة اللاجئين إليها من تطعيم ولتصميم الحكومة وهيئات كانوا أو من عوام الناس (أه) — أن الثاني عشرة مادتاً لمدرسة أفتا هي التنظيمات الأساسية لجبل لبنان يجب إتخاذها دستور العمل إلى ما شاء الله تعالى ومن مقتضى إرادتي القاطنة السلطانية أن يتوفر الجميع على كمال الاحتناء والدفقة في إجهادها وتنفيذها سرعاناً تحركاً والمحرك الحلو من مخالفتها وإبلاغاً بذلك صدرت رماي هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة إحدى وثلاثين ومائتين وألف (أه)

لجنة — (ر) الأرقندية (حرية) — ياتوا —  
مناش (استبدال) — عمل كياوي — فوسيون  
لجنة امتحان — (ر) مالية ١١ نوفمبر سنة ٨٥  
لجنة امتحان القضاة — { قرار من نظارة المحاكم في  
شهر نوفمبر سنة ٨٥ }  
بعد الإطلاع على ملاتي ٣٧ و ٣٣ من لائحة ترتيب  
الحاكم الأهلية — ونشأت أنه من الضروري إجراء حسن  
انتخاب من يتعين في وظائف القضاء والنيابة العمومية  
في المحاكم الأهلية — تقرير ما هوأت (م) ١ تشكل لجنة  
في نظارة المحافاة تحت رئاسة وكيلها لاختيار أهليين من  
يطلب التوظيف بوظيفة قضاء أو نيابة عمومية في المحاكم  
الأهلية ممن لم يسبق له التصيين في إحدى الوظائف  
التي من هذا القبيل (م) ٢ تؤلف تلك اللجنة من  
وكيل نظارة المحافاة ومن وكيل محكمة الاستئناف  
ومن رئيس قلم النيابة العمومية في المحكمة المذكورة ومن  
رئيس محكمة مصر الابتدائية الأهلية ومن أحد نظار  
أقلام القضاء ومن ناظر إدارة الأقلام العربية وسلم  
الترجمة بالمحافاة (م) ٣ إذا حذب وكيل المحافاة مانع  
من الحضور في اللجنة فيقول رؤسها وكيل محكمة  
الاستئناف (م) ٤ تمديد جلسات اللجنة بناء على طلب  
ناظر المحافاة وبمك بأغلبية الآراء في أهلية من يقدمه  
إليها طالبي التوظيف

لجنة الأملاك الميرية العمومية المرتتبة —  
مقرر لكافة الحاكم الدرعية والمجالس فروع المحاكم في ١٦  
جاءت بالمرسة ١٢٢٨ (١٦ مايو سنة ٨١) بتأن ما ينص  
إبرازاً في نظر القضاء التي تلام من وطى لوسيون الأراضي

تحت محافظة البسائر الشاعانية إلى أن يصدق  
المتصرف على أن جند السلطنة صاروا أكفاء لانتماء  
جميع الوظائف المحولة عليهم في الأمانة المادية وهذا  
السيكر يكون لدى المتصرف بإدارته ولتصرف أن  
يطلب من الحكومة العسكرية بسورية الامداد  
بالجنود المنطحة في الاحوال غير المادية ان دعت  
الضرورة بعد ان يستشير مجلس الادارة الكبير ويأزم  
الضابط المجهن بالقات لراسة هذا السكر ان ينظر  
مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب إتخاذها وهو  
(أي الضابط الموليا إليه) وان كان مختاراً ومستقلاً  
بمهور السكر للخدمة كالجراء الحركات والتنظيمات  
الجندية الا ان عليه مدة وجوده في الجبل ان يلزم  
معية المتصرف ويجري العمل تحت عهده وفي حال  
اعلان المتصرف لرئيس السكر وفادته رجباً ان قد  
زال السبب الذي من اجله ورد السكر الى الجبل  
يجب عليه اخراجه منه (م) ١٥ ان الدولة العلية تحافظ  
على حقها المعلوم بفصل ويركو الجبل المجهن الان  
ثلاثة الاف وخمسة مائة كيس وذلك على يد المتصرف  
على انه يجوز اطلاق هذا القدر الى سبعة الاف كيس  
عند الامكان بحيث ان المال التصل يخصص باي  
يده لادارة الجبل ونفقات منالته العمومية فان فصل  
منه شيء رد الفاضل على الخزانة وان اقتضت شدة  
الضرورة الى تصيير مجرى الادارة مزبدا على  
التكاليف المهيئة فيرجع في تسوية الميزان الى مصاريف  
الخزينة الجبلية أما ولودات البكاليك أي حاصلات  
الاملاك المايونية غيبت انها ليست بداخله ضمن  
الويركو فينتهي ادخالها في صندوق الجبل لحساب  
الخزينة الجبلية على ان السلطة السنية لا تقدم بأداء  
مصاريف النشأت العمومية وبإثر التفقات غير  
المادية ما لم يتقدم بقولها وتصدقها عليها (م) ١٦  
يجب تجهيل الشروع في احصاء قنوس اهل الجبل محلاً  
محلاً وملة ملة وسمح جميع الأراضي للمزودة ونظم  
خر بطة مناسحتها (م) ١٧ كل البطوي الكافة بين  
افراد رهبان الاديرة وغواراة ألكاسي يكون فيها  
المخوفون به اولتهم تأييداً للحكومة الرهبانية الا ان  
يطلب الاحتياط حاله ذلك الى مجلس المحاي

المرة ومع المكاتبات التي جرت بشأن ذلك

المسطر بنظر صورة المكاتبات التي جرت بشأن نظر القضايا التي تقام من وعلى قوسيون الأراضي الميرية والرأي المسطى من حضرات نظار اقليم قضايا الحكومة السنية بصفة كويتية عن جهة اختصاص القنصرية ذلك ان كانت المحاكم المختلطة او المجالس المحلية على حسب التفصيلات الواضحة به وتقرر في جلسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٨١ بموافقة الاجرى على موجب رأي نظار الاقليم الميريا اليوم فلاجل الاحاطة بما يقدم مساعاة الاجراء بمقتضا بذلك الطرف لزم شرحه — ( صورة المكاتبات التي جرت بشأن نظر القضايا التي تقام من وعلى قوسيون الأراضي الميرية ان كانت تنظر بالمحاكم المختلطة او بالمجالس المحلية بصورة الرأي المسطى عن ذلك من نظار اقليم قضايا الحكومية بصفة كويتية وصدق عليه من مجلس النظار ) — ترجمة صورة خطاب من قوسيون ادارة الاملاك الميرية رقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠ غرة ١٨١٠ ممرور لمعاده ناظر المحفظة بتاريخ ٥ يولييه الماضي) رئيس مجلس ابتدائي مصر اعلان لثورة تقدمت للجلسة المذكور من محمد الهادي غرض وطلب من رئيس المصلحة ان يبيح عنها على خطتين في ورق قبة لهادر القوسيون بالجابة هذا الطلب واخير رئيس المجلس باله يعتبر نفسه قديما والله بهذه الصلة لا يرى نفسه تاهبا الا للمحاكم المستجدة فاحير سعادكم رئيس المجلس بهذه المسئلة واثم المضموم بالله يعتبر مصلحة الاملاك الميرية مصلحة محلية وعلى ذلك يقرر باختصاصه وقد ورد لنا رأي سعادكم في ذلك فاللناك بالله لا يمكننا التنازل عن رأينا الذي استندنا فيه على حكم صادر من المحكمة المختلطة بمصر بتاريخ ١٩ مايو الماضي في الاحوال الآتي ذكرها — قوسيون الأراضي الميرية رفع دعوى على احد رعايا الحكومة محلية بطلب قبة ايجار فبنا على امر الحكومة رفع لم الطالب المصموي مسئلة الاختصاص وبناء على اسباب قوية قررت المحكمة ان القوسيون تابع سنة الاختصاص للمحاكم المستجدة وبما ان الحكومة لم ترفع باللو من الحكم المذكور فيجب ان تعتبر محا

نهائيا ومتجدد الحكم السابق ذكره ضمن الجلد المرسل لي هذا في صحيفة ١٤٢٢ من الخطبات وفي هذه الحالة لا يمكن الا ان نرجو من سعادكم ان تطبقا تعليمات المجالس المحلية لئيلنا ان جميع القضايا المتعلقة بالقوسيون لا تخصهم مطلقا وبذلك يجيبون التنازع في الاختصاص الذي لو حصل لاتي سره بالنسبة للاحوال الحاضرة فبالنسبة لعدم وجود محكمة مختصة بالنظر في المنازعات في الاختصاص وفي حالة عدم موافقتكم على هذا الرأي نرجو من سعادكم عرض المسئلة على مجلس النظار وهذا الخطاب ممرور لمعاده عن الخطاب الذي كتبتموه لنا في ١٥ ديسمبر — ( ترجمة صورة خطاب من قوسيون الاملاك الميرية لمعاده ناظر المحفظة رقم ٩ فبراير سنة ١٨٨١ مرة ٢ تشرف بتذكير سعادكم بما تميمته اذ ادنانا لقيمة ٢٨ ديسمبر الماضي السابق ارسالها لكم بالمشكلة على مسئلة مهمة التي اذا تاخر حلها زينا طول بلا حاميها تسبب مضرات عظيمة والقوسيون يرجون من سعادكم ان تفيروا في القرب وقت عن رأيكم في هذه المسئلة ( ترجمة صورة خطاب من معاده ناظر المحفظة لرئيس قوسيون الاملاك الميرية بتاريخ ٩ فبراير سنة ٨١ مرة ٢٢٢ ) — ردا على خطابكم الذي ارسلتموهما لي بتاريخ ٢٨ ديسمبر الماضي و ٩ فبراير الجاري المتعلقة باختصاص المحاكم المختلطة بالقضايا التي تخص قوسيون الاملاك الميرية اليكم اني علمت من الواجب علي ان اعرض هذه المسئلة على مجلس النظار ولا اتاخر عن اخباركم بما يترأى له عندما يتناول في ذلك ( ترجمة صورة خطاب من دولطور رئيس مجلس النظار لمعاده ناظر المحفظة رقم ٢٩ مارس سنة ٨١ مرة ٦٨ ) — يونيوكم المؤرخة سنة ١٥ فبراير الماضي اخبرتم مجلس النظار عن مسئلة طلب معرفة المحاكم التي يجب ان تنظر في القضايا المتعلقة بقوسيون الاملاك الميرية فبالنظر لمصلحة هذه المسئلة القضائية طلب مجلس النظار من رؤساء اقليم قضايا الحكومة ان يسلوا رأيهم فيها وقد تم اعطاؤه بتاريخ ١٤ مارس الجاري ومجلس النظار بقرار قبوله بعد ان اطلع عليه في جلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق

## ملومات

٢٦ الجاري وبناء على ذلك مهمل لكم صورة  
الرائي المذكور - ( ترجمة صورة خطاب من  
مصادرة ناظر العقانية الى قوميون الاملاك  
الميرية رقم ٢ ابريل سنة ١٨٨١ قرأ ٤٤٨ )  
— قد عرضت على مجلس النظار - مسألة قواعد  
الاختصاص الواجب اتباعها في القضايا المتعلقة  
بقوميون الاملاك الميرية كما اخبركم عن ذلك  
بخطاني الرقم ١٣ فبراير الماضي مرة ٢٣٣ فجلس  
النظار راي انه يجب طلب راي نظار انلام قضاي  
الحكومة في هذه المسئلة فاجتمعوا بصفة كونية  
وقرروا ما يأتي نصه - الواضعون امضائهم اذناه  
يرتد بطريق الاجال ان الحاكم المقتطفة هي المختصة  
وحدها بالحكم في المنازعات التي تبين بين قوميون  
الاملاك الميرية القائم مقام المشايين المرتبين وبين  
اي شخص كان وان المجالس المحلية يمكن ان تكون  
مختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بملكية موجودات  
القوميون وارقي نفس هذه الحالة قوميون الاملاك  
الميرية فكذلك ان يرفع مسئلة اختصاص الحاكم المقتطفة  
اما في حالة حصول خلاف اداري بين الحكومة  
وقوميون الاملاك الميرية فالواضعون امضاهم اذناه  
حافظون لاختصاص الحق باصطاده راي عن ذلك -  
ومجلس النظار وافق على هذا الراي بعد ان علمه في  
جلسته المتقدمة بتاريخ ٢٦ مارس الماضي ولذلك  
بادرت باخباركم للمعلومية - ( ترجمة الراي المعطى  
من حضرات الموصو آرا والموصو يري  
ووبرالي بك فيما يتعلق باختصاص الحاكم  
المقتطفة بسماع ورؤية ما يقام من الدعاوى من  
وعلى قوميون الاملاك الميرية ) - انه لاجل  
حل مسئلة الاختصاص المقدمة لنا للبحث وبإياه  
ما نتصوه فيها يلزم النظر في الكيفية التي  
تشكل بها قوميون الاملاك الميرية فنقول - لما  
تدارت مائة حصة دولوا لتجميع بلشا الخديو عن  
املاكهم الحكومية تتمكن بذلك من مقدسلة صدر  
الجناب الخديوييه اسما بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ٧٨  
تدون في المادة السادسة منه ما يأتي - انه لاجل  
زيادة التامين لهذه المسئلة بتشكيل قوميون مختصين

يقوم بإدارة الاملاك المذكورة وهذا القومسيون يتركب  
من ثلاثة اعضاء واحد مصري واحد انكليزي وواحد  
فرنساوي ويكون تابعا لمجلس النظار مباشرة ويكون  
تعيين المصوبين الانكليبيين باسرها بناء على تقديمهم  
حكومتها وتكون وظائف الثلاثة مديريين المذكورين  
( اولاً ) ادارة حركة الاملاك المذكورة ( ثانياً ) نهض  
ايراداتها ( ثالثاً ) تسليم جميع مافي الايرادات لعائدي  
للسلفة - فيعين من نفس هاتين المادتين القومسيون  
المذكورين كالت فيعينه بمرقة الحكومة المصرية فلا  
يتربط على كون الحكومة قبلت دخول مديريين  
اجنبيين فيه احدهما فرنساوي والاخر انكليزي يزال  
صفة وهي كونه قوميوناً وطنياً لا سيما انه جعل تابعا  
لمجلس النظار مباشرة اذ لو كان لحكومي استقلالا  
ولمسا مسئلة فيما تقرر للقوميون من الوظائف لما  
امكن جعله تابعا لمجلس المشايين - ومن العلوم  
ان سكك الحديد يدير اشتغالها مجلس مركب من  
مدير وطني ومدير انكليزي ومدير فرنساوييه ولم  
يصل قط الادعاء بانها - مسئلة مختلطة - هذا وقد  
كانت الحكومة وقفت عازمة على هذه مسئلة مشغولة  
برهن عقاري وهذا الزمن كان لا يتربط عليه خروج  
تلك الاملاك من حيابة الحكومة فبناء عليه كان  
ينبغي لما دون غيرها الحق في القيام بإدارة املاكها  
بواسطة الطرق التي تراها اليق والنسب لاحتشان  
ازباب النفوذ الذين كانت عازمة على اخذ السلفة منهم  
ثم حل محل هذه المسئلة الاولى حالة اخرى ترتبت على  
الشروط التقنية للسلفة وذلك ان اعوانا بروتشيد  
الذين تمهدوا بإجراء السلفة لم يكفوا بالخذ من  
عقاري فقط على الاملاك المتنازل عنها للحكومة بل  
طلبوا رتبها وحقا تقنيا عاديا بصفة كونهم مديريين  
مستثنين للاملاك المذكورة كان من الواجب وضع  
الاعوانات المذكورين وجميع حاملي سندات السلفة  
على الاملاك المذكورة وقد بينت هذه الحالة التي اقيمت  
الاولى بوجه صريح في الشدين الواتين في اكتوبر  
سنة ٧٨ ويناير سنة ٧٩ المتضمن على امر المحطرة  
الخديوية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ بعدم جواز  
المرح على الاملاك التي تنازلت عنها عائلة حضرة دولو

اسميرل باشا الحكومة — اغراجات روتشيد وسامو  
مندات السلفة بصفة كونهم مدائين سرهينين  
للإملاك المذكورة كان لا ينبغي جعلهم بعد ذلك  
قائدين لجلس التتار لان عقوبتهم صارت خاصة بهم  
مختلفة عما للحكومة من الحقوق — قبل هذا الوجه  
يكون لغراجات روتشيد وشركائهم الحق في المرافعة  
بأفرادهم ويتعنى حق وضع اليد على المهرين وحق  
الاستمع به وحق جرحه وتلك الحقوق جعلها للمدائين  
المدني المختلط في الباب الضع منه الا ان اغراجات  
روتشيد وشركاءهم قد احالوا هذه الحقوق بأنفسهم  
مع الحكومة لتقوسيون الاملاك الميرية فلا تعلق بالمرجع  
هذا القوسيون بشرط عدم تجاوزهم حدود ما للمدائين  
المرتين من الحقوق بصفة كونهم وكلاءه فقط حسب  
الاصول الجزائية فلا يتعذر لذلك لا يطلع ان يكون  
تأبأ ليس التتار قبل حسب هذه الاوجه ترى نحن  
الراشدين ايضا انما اذنا من مستقلة الاختصاص المقصود  
لنا للتفرغ لهما قبل بواسطة اجراء تفصيل محال لما  
ذكر وذلك انه اذا كانت الخازنة متعلقة بملكية الاملاك  
المهرية للسلفة ليجوز ان يتوب القوسيون عن الحكومة  
المالكة وعن ذلك لا يتراجع القوسيون لهما بصفة وكيل  
عن اغراجات روتشيد وحامل مندات السلفة فقط  
بل بصفة كونهم وكلاء عن الحكومة ايضا فلي هذه  
الحالة اذا كانت المنازعة المتعنى فيها بواسطة الجالس  
حاصلة من الاهلي ( كما في قضية التماسية المتعلقة  
فيها استرداد بعض اعيان ) يجوز للمحاكم المحلية ان  
تتعمق بان التتار والمحكم فيها يفتض بها تكون الدعوى  
واقعة بين الحكومة وزعياما اذا كانت المنازعة متعلقة  
باجراءات احوال تكون داخلية في تصرفات المدائين  
المرتين يكون من خصائص الحاكم المختلط للتفرغ والحكم  
فيها ايا كان المختصمون ومما كانت جنحهم لان  
القوسيون نائب عن اغراجات روتشيد وشركائهم  
وجميع حاملي مندات سلفة الاملاك الميرية — هنا  
وترى نحن الراشدين ايضا انما اذنا ان الحكم  
الصادر من محكمة مصر الاجرائية في ٢٩ ماوش سنة  
١٨٨٠ مبني على اسانيد قوية في محله لان القوسيون  
الاملاك الميرية تراجع في هذه الدعوى بصفة كونهم

حائرا للاملاك المذكورة على ذمة المدائين المرتبين  
اذ كان موضوع الدعوى طلب قاذية اجنيض املاك  
من ضمن المهرين غير ان لا يمكنه الاقرار على الاستيلاء  
المادة سيرة الحكم المذكور لانه المهرين القوسيون  
بصفة قوسيون مختلط خلافا لعموم وبني لائمة  
تربيته نائب القوسيون ليس له شخصية خصوصية  
معتبرة قانونا بل انه نائب عن موكله الداخل بتصميمهم  
دون غيرهم في الدعوى والمقصود فضلا عن ذلك  
فان التفصيل السابق تقريره لا يمكن ان يكون له  
اهمية كبرى مع وجود المادة الثانية من الامر المالي  
الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذي تدون به انه  
بدعوى المهرينات القارية المسجلة قبل تسجيل زيجات  
اغراجات روتشيد بمنعهم المذكورة اعلاه في اليوم  
الثاني والثالث من شهر فبراير من السنة المذكورة لا  
يتعلق على الاملاك الميرية دعوى البيع والاسترداد  
اذا كانت وان لا تكون تلك الاملاك عرضة لأي حق  
حين من اي نوع كان لهذه القاعدة التي فيها التتار  
تتقن ملكية الاملاك الميرية من اي منازعة كانت  
ويعتقد يكون اغلب الدعاوى المحكي حصولها متعلقا  
باجراءات الادارة ويكون التفرغ والحكم فيها من  
خصائص الحاكم المختلط — الا انه يجمل وقوع  
الدعوى متعلق ببيع او شراء في هذه الحالة يجوز  
الاجراء على متعنى التفصيل القانوني الذي قرناه  
ومع ذلك فان القوسيون يجوز له في هذه الحالة ايضا  
ان يتدخل في الدعاوى التي من هذا القبيل اي  
صفة كانت حيث يكون له مصلحة في ذلك بصفة كونهم  
وكلاء عن المدائين المرتبين سواء كانت بصفة  
لادارة الاملاك المهرية او بالتفرغ لاسمحوا لك الذين  
لهذا التدخل يوجب على حسب الصورة التي  
يخضع بها ان يكون من خصائص الحاكم المختلط في  
هذه الحالة ايضا التفرغ والحكم في مثل تلك الدعاوى  
وبالمجمل غائبا نرى ان الحاكم المختلط مختصة دون  
غيره بالحكم في الخصومات التي تشمل بين القوسيين  
الاملاك الميرية. الثالث عن المدائين المرتبين لما  
وبين اي شخص كان وان المجالس المحلية يجوز ان  
تكون مختصة بالحكم في المسائل المتعلقة بملكية

ملحوظات

الاملاك المذكورة وإن التوسمين يسوغ لهما دائما حتى في نفس هذه الحالة ان يميل المسئلة من خصائص الميالى المختلفة — هذا ولم تبرز هنا فكر شي يتعلق بما يحصل بين الحكومة وقومسيون الاملاك المبرية من المنازعات المختصة بمواد الادارة فقط فان ظهرت منازعات من هذا النبل وطلب رأينا فيها يدي وتقتل ملحوظاتنا في ذلك — تقرر بمجلس الحكومة في ١٠ مارش سنة ٨١ برئاسة مجلس الشارح (ترجمة الامانة الواردة محضرة دوللو القدم وياضى باشا رئيس مجلس الشارح من الموسيو بورلي بك ناظر قلم قضايا المالية والداخلية بتاريخ ١٤ مارس سنة ٨١ مرة ٥٥٧ (القدم) ارسل دولتك باسم رقيقي واسمي الرأيه الذي فرقمونا بطلبه منا بالافادة تاريخها ٢٤ فبراير الماضي من جانب باشكاتب المجلس بخصوص مسئلة الاختصاص المتعلقة بمصلحة الاملاك المبرية بحجة تاديبية — (ر) مجلس تاديب — مدارف عومية ١٤ مارس سنة ٨٩ لجنة التحقيق — (ر) ترجمة الصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٨ بتشكيل قومسيون التحقيق قد صار اطلالا على التقرير المقدم من ناظر مالية حكومتنا بتاريخ ٢٣ يناير الجاري من حيث ان نوع واهمية مجوزات الابرادات المبينة في التقرير المذكور بلزمان الحكومة بتحقيق مقدار تلك المجوزات بوجه الضبط والدقة وبالبيانات مبلغ الابرادات الحقيقية وحيث ان الابرادات لا يمكن اعتبارها ابرادات حقيقية الا اذا كانت مبينة على اساسات توافق العدل وقواعد حسن الادارة المستقيمة وحيث ان اجراء هذا التحقيق والبيانات يجب احاطه على عهدة قومسيون تحقيق اعل لاجل اتمامه وتاديبها على حسب الاصول المنتظمة المرضية وحيث ان اهمية الحال تلزم التوسمين بالشروع ببل تاخير في اجراء التحقيق وتقديم تقريره في اقرب وقت على قدر الاسكان امرنا وناسر بما هوأت (م) ١ قد صار تشكيل قومسيون تحقيق اعل (م) ٢ وطالب هذا التوسمين هي الالية (اولا) تحقيق جميع المجوزات التي تظهر في اي فرع من فروع الابرادات

(ثانيا) تحقيق القوائد الفاسدة والمخالفات التي يحصل ان يكون جاريا وقوعها عند تنفيذ القوانين والوائح المتعلقة بطرح وتحصيل الضرائب من اي نوع كانت وانظر في الطرق والوسائل اللازمة اتخاذها لذلك (ثالثا) اثبات مبلغ الابرادات الحقيقية التي يمكن الحكومة التصويل عليها بالنسبة لسنة ٧٨ نظرا لعدم وفاء نيل سنة ٧٧ من جهة وبالنسبة للسنوات المنتظم نيلها من جهة اخرى (رابعا) انظر في الخاضع التي تمكن من استدامة توريد هذه الابرادات بالنظر لتوزيعها وتحويلها مع مراعاة حقوق الممولين الحق (م) ٣ قومسيون التحقيق الاطى مصرح له لاجل تمييز مأموريته ان يطلب بواسطة رئيسه جميع المصالح لوران يسمح القول اي شخص كان لاجل استحصاله على الاستعلامات التي تلزمه (م) ٤ على التوسمين ان يقدم لنا في اقرب وقت ممكن وعلى كل حال في ظرف سنة ٧٨ تقريره بخصوص جميع المواد والمائل التي من خصائصه — والاعضاء اللازمون لتشكيل قومسيون التحقيق الاطى يصير تعيينهم باسم يصدر به هذا لجنة التحقيق — امحال صادر في ٣٠ مارش سنة ٧٨ قد صار اطلالا على امرنا الصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٨ بتشكيل قومسيون تحقيق اعل من حيث ان هذا التوسمين عليه ان ينظم لائحة لتوطيد واستدامة انتظام سير المصالح الممومة مع مراعاة منافع النطر ومدايبه بوجه العدل والانصاف وارن يقدم هذه اللائحة لنا للتصديق عليها منا امرنا وناسر بما هوأت (م) ١ قد عطيت الرخص المعلقة التوسمين الذي اصدرنا امرنا بتشكيله (م) ٢ قومسيون التحقيق يجري البحث في جميع مواد المالية المائلة مع مراعات الحكومة من الحقوق الحقة (م) ٣ على نظار وسفندي دواوين حكومتنا ان يقدموا التوسمين مباشرة بناء على طلبه وفي اقرب وقت جميع الاستعلامات التي تطلب منه (م) ٤ قد عين لعضائية قومسيون التحقيق الاطى حضرات الاتي اسماؤهم وهم (الاصا) (م) ٥ يقع في ميزانية سنة ٧٨ اعتبارا للازم بلسار ب انتقال واعمال التوسمين وبلت بالانطباق للتقرير الذي يصير تقديمه لنا في هذا الشأن من طرف رئيس التوسمين

لجنة التحقيق — (هريصاوي ياشا) المحامي رافيس  
روطين وكل رؤس قوسبوت  
التحق الا على ١١ ما يوسه ٧٨  
ان جميع ارباب الوظائف الذين لم ماهيات من طرف  
الحكومة هم بالنظر ككيفية تمديد ماهياتهم على  
صنلين عتازين الصنف الاول مرخص له استولا  
ماهيات من ايرادات المصلحة التابع هو اليها وهم خدمة  
المصالح الآتية — للتدبيرات — المصالحات — الدوائر  
البلدية (بما في ذلك الادارة البلدية والادارة المالية  
ومصالح الصحة والامتنعيات والامام الهندسة والمجالس  
والحاكم والملاحات والتفتيش) — مصالح البوستة —  
اتكراك — السكك الحديدية والتفرقات — المصنوعة  
والحوض — المناظر الطبيعية — الضريبة — المطرية  
— محطة مياه اسكندرية — محطة الاممك  
باسكندرية والبرلس — المينات — القنارات —  
محكمة المروسة — المجالس المستعجلة — والصنف  
الثاني من اجل الحصول على ماهيات المستعجلة اليه  
شهرها يقتضي عليه الانتظار حتى ان تصيلات ديوان  
المالية تبع صرف ذلك وقد ترتب من عدم كفاية  
تصيلات المالية ان خدمة الصنف الثاني الذين في  
شهر يناير سنة ٧٧ صار لهم متأخر ثلاثة شهور ما زالوا  
الى الآن منتظرين الحصول على استحقاقهم شهر  
وصيبر سنة ٧٧ وهنا ما تكلمنا الا على المصالح المحاسن  
لما زيادة مساعدة — وفي الحقيقة فهذه حالة تفتحق  
امعان النظر اليها فانه لا يجوز كون الخدمة الذين لا  
ايراد لهم سوى الملحية من اجل الحصول على ما هو  
لازم لمانهم يلتزموا ان يبيعوا باسمار فاشحة المبلغ  
المتفق لهم من الحكومة في مقابل خدماتهم — ومع  
ذلك فان كان غير ممكن سوى مرهات هذا الصنفين  
الخدمة للقوسبيين الا على يرى ان الواجب من الان  
كونه يعرض على المسمع الكرمية الاجراءات التي  
يراعها وفي التميم مصلحة بالدواة مثل هذه الحالة وبالمصلحة  
فذلك الاجراءات لا بد وان يترتب عليها مضرة ولو  
واحدة ختوق باقي ديانة الحكومة على ان القوسبيين  
لا يمكنه الوقوف على حقيقة ما يقتضيه توزيعه من  
الايرادات الفائضة على ديانة الحكومة الا من بعد  
الوقوف بوجه الدقة على الديون وعلى الايرادات التي

تقتضى من ميزانية الحكومة لكن القوسبيين المفتض  
عليه بالتطبيق لحدود الفكر يتوالد بتشكيله البحث  
عن الوسائط اللازمة لتثبيت سير الخدمات المصنوعة  
بوجه منتظم لا يمكنه ان يتنازع عن الاشتغال بما فيه  
تثبيت النظام هذا السير في اثناء مدة اعالة — وعلى  
ما ذكر فالتراخي للقوسبيين ان عدم صرف ماهيات  
ارباب الوظائف هو منافي بالنكية لاستقامة عمل  
وادارة المصلحة ثم ليس فقط كما قال مجلس المروسة في  
حكم صدر منه ولم يظهر عنه حكم اهلوا ان خدمة  
الحكومة هم بالنظر لماهياتهم ديانة عتازين بل اذا  
تلاحظ ان رعية جميع ديانة الحكومة هي في الحقيقة  
محصول كافة السوايد ولاجل القيام بمقتضيات الرعية  
فمن كل لزوم ان لا يتحدث ما يورث او يضل سير  
الخدمات المصنوعة وحيثل فما يتصرف به كل انسان  
هو ان مصالح نفس جميع الديانة كون دفع الماهيات  
اول باول يكون محققا وموكدا — ولاجل الحصول على  
هذا الغرض تشترب بان تعرض على المصالح الكرمية  
بان يقرر كون كرمية المالية يقتضي عليه في كل  
شهران يتدارك قبل كل مصرف دفع ماهيات الخدمة  
بالتطبيق للاعتبارات الواردة بالكشف المرفوق بهذا  
وقد نتج من نفس هذه الاعتبارات المضرة لهذا الاجراء  
بان لا يجب اجراء الا في حق الخدمة الحائزين  
الوظائف اللازمة لسير الخدمات المصنوعة بناء عليه  
تراه للقوسبيين بوجه الوجوب ان يلمس من الجانب  
الخديوي صدور الاوامر الاكيدة حتى ان نظار كل  
مصلحة يستقلوا بقدر ما يمكنهم عدد الخدمة التي تحت  
نظارتهم اذ لا شك ان خلاف الاعتبارات الواردة  
بالكشف المرفوق بهذا الاعتبارات مفتض تصرف  
جانب منها بالاقل في ماهيات الخدمة او ارباب  
الوظائف اللازمين لحسن ادارة القطر لكن المصالح  
التابع لها هؤلاء الخدمة ليست بالنظر للتفتيش على  
مصرفاتها وحصرا ايراداتها واقعة في مثل هذه الاحوال  
حتى ان القوسبيين يمكنه من الان ان يطلب عم  
استحقاقاتها الى الرابطة المروسة لان لتوقيع الاعتداد  
عليها من طرف الجانب الخديوي فتمت تحققت تلك  
المصالح ما هو لازم لتسوية حالتهم بالنسبة لما سبق

## ملحوظات

مدافعة واستفادة دفع المصالح والمصالحات المترتبة في مقابلة خدمات جرى تأديتها للحكومة هو من أهم الأمور وشرط لازم للإدارة بوجه القبط والربط أصدرت وأصدر هذا (م) ١ اعتباراً من غرة هذا الشهر دفع المبالغ الواردة بالكشف المرفوق بهذا التفتيش تخصمها لدفع المصالحات المستحقة بصدور الأذن بدفعها في كل شهر من أول تقويم موكفاً بصدور ذلك الأذن كوتبة المالية هو المكلف موكفاً بصدور ذلك الأذن وبين أحد أعضائه لاضاء الأذن (م) ٢ إلى حين تسدد كافة المصالحات المتأخرة بأذن كوتبة المالية بأنه في ظرف كل شهرين تدفع مصالحات ثلاثة أشهر (م) ٣ هذا الإجراء لا يرى إلا على اعتبارات الميزانيات المينة الآن من طرف قوسيون التحقيق الا على ما بالكشف المرفوق بهذا أو على ما يبينه القوسيون فيها بعد أن كان ذلك وجه بناء على ما يمرض إليه من طرف كوتبة المالية (م) ٤ لتفتيش عموم الدين والحسابات كل رخصة لاتخاذ الاجراءات التي يرسل لزوجها ليتحقق من أن التقويم التي ترسل لكل مصلحة هي مخصصة بوجه القبط والربط لتسديد مصالحات الخدمة

**لجنة التحقيق — (ر) تصفية**

لجنة تحقيق جنائيات وفتح ثورة عام سنة ٨٢ اسر مال رف. ٦ داسه ١٢٦٩ (١٦ مدبره سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليها من مجلس نظارتنا اسرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوسيون مخصوص بالاكسدرية للتحقيق ومحقق مواد السرقات والقتل والهلك والهب والخرق التي وقتت بغير سكرديرة في يوم ١١ يوزيه سنة ١٨٨٢ وفي الايام التي توالى من بعد ١١ لوليول غاية يوم ١٦ منه وعلى هذا القوسيون ان يحرر تقريراً عن كل شخص يجري تفتيشها واثبت فيهم الدعوى على كل شخص تظهر له جنائيات (م) ٢ تقرير الدعوى والاستندات المرفوقة به يصير تقديمها بعد ذلك للمجلس المخصوص الذي يناط بالنظر في القضايا المذكورة والحكم فيها (م) ٣ يرسل القوسيون المذكور مندوباً من قبيله لالة الدعوى امام المجلس المخصوص (م) ٤ لهذا القوسيون ان يطلب ضبط اي شخص يجتثى طلب يتقدم منه

يستعد القوسيون لان يتلمس من ولي التمس معهم بنفس الطريقة السابقة بالنظر لمصر وفات عالم — مثلاً المجالس المستقيمة واثبت كانت جارية فتحيل عوائد شرعية مباشرة ومخصصها لمصرفاتها ترى ان من اللازم دمج المبالغ التي يتحمل لزوجها لتكامل ما يتقص من تلك الإيرادات المخصوصة بالاعتبارات التي تصدر بها اواس امتازة وهذا الاستثناء لم يترتب فقط لواسطة الخدمات الرقمية التي تؤدجها تلك المجالس بل مترتب كذلك من ملاحظة انه لا يمكن ايسال ضرر لوجود هذه المصلحة بدون ان يسري الضرر الى المهورات الماتة المحققة بين الدول — كذا يستعد القوسيون لان يتلمس من ولي التمس اجراء منطوق الاسر الامتياز في حق المصالحات التي ليست في الحقيقة سوى استمثار ماهية لكن بشرط ان يتحقق لدى الجانب العالي ان تلك المصالحات جرى اعلائها مكافآت خدمات سبق تأديتها للحكومة

## (صورة كشف عن بيان الدواوين الواردة بالذكرو)

ديوان المالية ٥٩٨٤ جنيه مصري — صندوق الدين العمومي ١٣٠٠ — فاضاها الحفانية ١٨٧٥ — محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية المختلطة ٠٠٠٠ مجلس الاحكام ٦٦٦ مجلس الاستئناف ٣٩٠ مجلس ابتدائي مصري ٧٠٦ (تبع نظارة الحفانية) — ديوان الداخلية ٦١٧ — ديوان الخارجية ١٠١٥ — ديوان التجارة والزراعة ١١٥٤ — ديوان الاغتيال ٩٢٤ — مجلس شورى النواب ١٤٦ — كابينه الحضر والخديوية ١٤١٥ — مجلس خصوصي ٤٩٦ — فلم تصفقات ٣١٣ — دائرة خاتمة مصرية ١٤٨ — مخزن الآلات ١١٠ — الاشراون الملكية ١٠٨ — مصلحة البرتاال المونيتر ايجيرين ٩٣ — الجسة ١٦٨٧٠

## لجنة قوسيون التحقيق الا على — (صورة مدبره)

رف ١٢ مايرسه ١٨٧٨

(نحن خديو مصر) سار منظورتا تقرير قوسيون التحقيق الا على المرفوق بهذا وحيث انه من المهم حتى يباينة الحكومة ان لا يصادفهم ما يوجب توقيف او عطل سير الخدمات العمومية — ونظرا لان

## ملحوظات

بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ٨٢) يسري أيضاً على وألغات يوم ١١ يولييه وما وقع بعد ذلك نكاحاً ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢

لجنة تحقيق جنائيات وجمع ثروة عام ٨٢-٠  
أمر حال بتشكيل ثلاثة قوسيون مخصصة لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من السرقة والقتل بالهتك وهو ذلك في القطر المصري ما خلا ثغر الاسكندرية

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا اسرنا بما هو آت (م) ١ اسرنا الصادر بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بتشكيل قوسيون مخصصون بطنطا حار ملغيا (م) ٢ تشكيل ثلاثة قوسيون مخصصة لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من امور السرقة والقتل والاعتك والتسدي والتهب والحريق في القطر المصري ما خلا ثغر الاسكندرية ويكون سر كز الاول منها في طنطا ويختص بالنظر في كل ما وقع من الامور المذكورة في مديرية الغربية ما خلا الحلة الكبرى وفي مديرية الجيزة وسائر مديريات الوجه القبلي اذا كان هناك ويقام من هذا القبيل والثاني في الحلة الكبرى ويختص بالنظر في كل ما وقع بالحلة العسكرية وفي مديريات القهيلية والشرقية والقليوبية والثالث في دمهور ويختص بالنظر في كل ما وقع في مديرية الجيزة والشرقية (م) ٣ على كل من هذه القوسيونات تحرير تقرير عن كل قضية ينظرها واقامة الدعوى على كل شخص تنفع له جنابة (م) ٤ تقرير الدهوسه والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها الى المحكمة المخصصة المكلفة بالنظر في الدعوى وتوقيع الجراء وعلى كل قوسيون ان يرسل من طرفه مندوبا لينوب عنه امام المحكمة المخصصة في ابداء اوجه مستنداته في كل دعوى يقدمها (م) ٥ لفصل قوسيون ان يطلب ضبط اي شخص يتقضى طلب يقدم منه لدراسة الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٦ لفصل قوسيونات ارسال من ينوب عنهم للفتور في جلسات القوسيونات ولا يجوز لمن يعينونه الاشتراك في الدواول بل يكون له الحق في تبليغ القوسيون ما يتلاحظ له بواسطة الرئيس (م) ٧ (أسماء الرئيس والأعضاء)

لحافظ سكندرية وهو ملزوم بتنفيذ هذا الطلب (م) يجوز للفصلات ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شأت ليصفروا جلسات القوسيون ومع عدم جواز اشتراك هؤلاء المندوبين في المداولة يكون لهم الحق في ان يبدوا ما يتلاحظ لهم الى القوسيون بواسطة الرئيس (م) ٦ قد تمين رئيسا واعضاء للقوسيون المشكل بموجب اسرنا هذا

حضرات (أسماء الرئيس والأعضاء)

لجنة تحقيق جنائيات وجمع ثروة عام ٨٢-٠  
أمر حال رقم ٦ لسنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا اسرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوسيون مخصصون بطنطا للتحقيق مواد السرقات والقتل والتهب والتهب والحريق التي وقعت في كافة أنحاء القطر المصري ما خلا مدينة اسكندرية أثناء المصيان العسكري وعلى هذا القوسيون ان يحمر تقريراً عن كل قضية يجري تحقيقها وان يقدم الدعوى على كل شخص تظهر له جنابته (م) ٢ تقرير الدهوسه والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها بمذلك للمجلس المخصص الذي يبا بالنظر في القضايا المذكورة والحكم فيها (م) ٣ يرسل القوسيون المذكور مندوبا من قبله لاقامة الدعوى امام المجلس المخصص (م) ٤ لهذا القوسيون ان يطلب ضبط اي شخص يتقضى طلب يقدم منه لدراسة الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٥ يجوز للفصلات ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شأت ليصفروا جلسات القوسيون ومع عدم جواز اشتراك هؤلاء المندوبين في المداولة يكون لهم الحق في ان يبدوا ما يتلاحظ لهم الى القوسيون بواسطة الرئيس (م) ٦ قد تمين رئيسا واعضاء للقوسيون المشكل بموجب اسرنا هذا

حضرات (أسماء الرئيس والأعضاء)

لجنة تحقيق جنائيات وجمع ثروة عام ٨٢-٠  
أمر حال رقم ١٣ من سنة ١٣٠٠ (٢٤ سبتمبر سنة ٨٢) (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا اسرنا بما هو آت (م) ١ اختصاص القوسيون المخصص للمشكل باسكندرية بمقتضى اسرنا الصادر



## ملفوظات

لا صنة ولا مأوى لهم مشتبیه في حالهم —  
 اس حال رخ ۲ رجب سنة ۱۳۰۱ (۲۸ أبريل سنة ۸۸)  
 (نحن خدیو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس  
 الشظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا  
 بما هو آت (م) ۱ يشكل في كل مديرية قومسيون  
 تحت رئاسة المدير يكون مؤلفا من خمسة عن كل  
 مركز لتحقيق امور الأشخاص المسلوب اليهم انهم  
 الآن لصوص او اشياء او اناس لا صنة ولا مأوى  
 لهم مشتبیه في حالهم — ويحضر اثناء التحقيق مندوب  
 عن النائب المصري (م) ۲ على مشايخ البلاد ومندوب  
 ومشايخ الرعيان ونظار الحرب الثابنين للمديرية ان  
 يجهزوا رئيس القومسيون عن الأشخاص المسلوب اليهم  
 انهم الآن لصوص او اشياء او اناس لا صنة ولا  
 مأوى لهم مشتبیه في أسرهم وعن الثابنين من الخفي  
 الموجودين في مراكزهم وان يجهزهم بالمديرية ليعينهم  
 فيها باسم الرئيس (م) ۳ يجرى القومسيون تحقيق  
 سوابق هؤلاء الأشخاص وكلهم الامور التي تكون  
 منسوبة اليهم ويضع شهادة من يتقدم اليهم  
 من الناس (م) ۴ لا يجهز من الممد والمشايع ونظار  
 الحرب بوجود لصوص او اشياء او اناس لا صنة  
 ولا مأوى لهم مشتبیه في حالهم في بلده او قبيلته او  
 عزبته يعطى تمهيدا على نفسه ياله اذا ظهر فيها احد  
 من هؤلاء الاذرار وتكتم امره ليعاقب بنفس العقوبة  
 التي يستحقها من يفتني عنده لصوصا او اشياء او  
 اناس لا صنة ولا مأوى لهم مشتبیه في حالهم والا  
 يعاقب على الالهام (م) ۵ اي لى او فقي او شخص  
 لا صنة ولا مأوى له من المشتبیه في حالهم يجهز عنه  
 احد المشايخ او احد الناس الموثوق بولهم يسيطر على  
 الفور ويكلف الخبير بايضاح سوابق الخبير وسيرته  
 الحاضرة فان لم تكن سوابقه معلومة في سجلات  
 المديرية يدل الخبير على الأشخاص المشهود لهم بالصدق  
 المارفين للخبر عنه واحواله لاداء الشهادة امام  
 القومسيون عن سيرته الحاضرة والماضية ويثبت  
 للقومسيون الطرق المؤدية لتسليم الاشياء المروقة  
 التي تكون موجودة عنده او يتم التليل على ما نسبته  
 اليه (م) ۶ يجرى القومسيون محضرا يفتيه الرئيس

لجنة تحقيق جنایات وخیج حوادث سنة ۸۲  
 اس حال رخ ۲۲ جا سنة ۱۳۰۰ (۳۱ مارس سنة ۱۸۸۲)  
 (نحن خدیو مصر) بعد الاطلاع على المادة الثالثة من  
 امرنا الصادر في ۶ ذي القعدة سنة ۱۲۹۹ (۱۹  
 ستمبر سنة ۱۸۸۲) بتشكيل قومسيون مخصوص  
 باسكندرية لتقصي وتحقیق الجنایات والمخالفات بالامر  
 المشار اليه وعلى المادة الرابعة من امرنا الصادر في ۲۶  
 صفر سنة ۱۳۰۰ (۶ يناير سنة ۱۸۸۳) بتشكيل ثلاثة  
 قومسيونات مخصوصة بطولها والجهة الكبرى ومنه  
 لتقصي وتحقيق ما وقع من الجنایات والمخالفات المنه عنها  
 بالامر المذكور فيناه على ما وصفه اليها مجلس نظارنا  
 امرنا بما هو آت (م) ۱ يشكل من القومسيونات  
 المشكلة بالامر المشار اليها سابقا ان يبين مندوبا  
 تقتضيه من اعضائه او من غيرهم لينوب في اقامة  
 الدعوى امام المحكمة العسكرية المختصة المشكلة  
 باسكندرية

لجنة تحقيق جنایات وخیج ثورة عام سنة ۸۲  
 اس حال رخ ۸ اكتوبر سنة ۱۸۸۳ (۵ د ۶ ۱۳۰۰)  
 (نحن خدیو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر  
 منا في هذا اليوم — وبناء على ما وصفه اليها مجلس  
 نظارنا — وبعد اخذ رأي مجلس شورى حكومتنا  
 امرنا بما هو آت (م) ۱ تلتى القومسيونات المختصة  
 المشكلة بالامرنا الصادرة بتاريخ ۱۹ ستمبر سنة ۸۲  
 وبتاريخ ۶ يناير سنة ۱۸۸۳ واما المحكمة العسكرية  
 المشكلة في اسكندرية بامرنا الصادر بتاريخ ۲۸  
 ستمبر سنة ۱۸۸۲ فانها تستمر على عقد جلساتها حتى  
 تستوفي النظر والحكم في جميع القضايا المطالة عليها  
 الآن ومحتد ستمبر مائة (م) ۲ لتلكم الجنایات  
 المتبادرة حتى النظر والحكم في الجنایات التي لم يشكها  
 امر الملو طبقا لاحكام وروابط القوانين الجاري  
 العمل بموجبها

لجنة تحقيق جنایات وخیج ثورة عام ۱۸۸۲ —  
 (ر) عصيان — محكمة عسكرية — حوادث  
 سنة ۸۲ — عنو  
 لجنة تحقيق وقائع اللصوص والاشقياء والقتل

## ملفوظات

والاعضاء ويبحث به مع أوراق القضية إلى المحكمة الاحلية فان لم يثبت من سياق التحقيق نسبة ذنب للغير عنه يستلزم مطابقتها لقانونا ورأى القومسيون عليه شبهات قوية لكنها لا تؤدبه لتوقيع القلاب قانونا فيطلب منه ضمانا من حسن سيرته وسلوكه لمدة يبينها وإن عجز عن تقديم الضامن للقومسيون أن يحكم عليه بالالامة في هذه تحت سلطة ومراقبة شيخ البلدة فلا يتجاوز السنة اذا ترأى له لزوم ذلك (م) ٧ اذا كان الشخص للغير عنه تاهبا لمديرية غير

المديرية التي ضبط فيها فيثبت اليها بالادة واضع فيها ما هو. منسوب اليه تحقيق احواله في مديرية (م) ٨ على القومسيونات ان تغير نظارة الداخلية بأعمالها أولا فان لا (م) ٩ على المحكمة ان تحكم بلا تاخير في كل قضية تحال عليها وإن رأت التحقيق غير مستوف لتعدد استلغاه الى القاضي التحقيق ليبر به بالاشتراك مع القومسيون (م) ١٠ يمين القومسيون منصوصين لازالة المشايخ الموجودة على شفتي النيل والتزج وبعاريج المياء وفي الجزائر وحواجز الجبال والتلول التي يسكنها أشخاص مجهولوا الاحوال لا لزراعة ولا كسب لهم ولا هم من غفراء المراكات المطوبين للمدريات ويكلف القومسيون سأكثها ان كانوا من الفلاحين بالسكنى في النواحي او الغرب التي يشارونها وإن كانوا من الريان بان يطعوا ببايهم (م) ١١ وظائف القومسيونات الموضح تشكيلها آتقا تنتهي بعد مرور سنة اشهر من توليها نشراسرتها هذا

لجنة تحقيق وقائع المصوص والاشقياء —  
ارحل سادر ٢٤ ذى سنة ١٣٠١ (١٤ أكتوبر سنة ٨٤)  
(نحن خديو مصر) بعد الاخلاص على امرنا الصادر بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ أبريل سنة ٨٤) —  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار امرنا على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راسه مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد تشكل في مركز كل من مدريات الوجه البحري القومسيون مركب من رئيس يمينه مجلس نظارنا ومن المدير ورئيس قلم النيابة العمومية لدى المحكمة الكنانة المديرية في دائرتها ومن قاضيه يمينه مجلس النظار من الحكم الابتدائية لومن محكمة الاستئناف الاحلية ويجوز لمجلس النظار ان يستبدل احد القاضيين

لجنة تحقيق وقائع المصوص والاشقياء —  
ارحل سادر ١٨ ابريل سنة ٨٥

بعد الاخلاص على امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤) وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤ أكتوبر سنة ٨٤) كونا على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار امتداد وظائف القومسيونات المشكلة بالمديريات لتحقيق وقائع المصوص والاشقياء الى اربعة اشهر اعتبارا من ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٥ (٧ رجب سنة ١٣٠٢)

لجنة تحقيق وقائع المصوص والاشقياء —  
ارحل سادر ١٧ أغسطس سنة ٨٥  
بعد الاخلاص على امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤) وعلى امرنا الصادر في ٣ رجب سنة ١٣٠٢ (١٨ ابريل سنة ٨٥) —  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار امتداد وظائف القومسيونات المشكلة بالمديريات لتحقيق وقائع المصوص والاشقياء الى اربعة اشهر اخرى اعتبارا من ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٥ (١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢)

لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة  
ارحل سادر ٢٤ ذى سنة ١٣٠١ (١٤ أكتوبر سنة ٨٤)  
(نحن خديو مصر) من حيث ان ٣٠ مله جنابات سالية للامن العمومي والبال قد تولفت بمدريات الغربية والشرقية والغربية والجميرة من عصب متسلطة وعلى هذا يلزم مجازاة مرتكبي هذه الجنايات بطرق استثنائية لاعادة الامن العمومي الذي اخلت به هذه الوقائع —  
فبناء على ما عرضه علينا ناظر حقايق حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راسه مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد تشكل في مركز كل من مدريات الوجه البحري القومسيون مركب من رئيس يمينه مجلس نظارنا ومن المدير ورئيس قلم النيابة العمومية لدى المحكمة الكنانة المديرية في دائرتها ومن قاضيه يمينه مجلس النظار من الحكم الابتدائية لومن محكمة الاستئناف الاحلية ويجوز لمجلس النظار ان يستبدل احد القاضيين

## ملوكات

بما هو من موظفي الحكومة لجهاز الادارة ويكون الرئيس الرئاسة على جميع قوسيونات الوجه البحري وله ان ينقل القوسيون للمركز الذي يستصوبه في دائرة المديرية (م) ٢ على القوسيون تحقيق الجنايات التي تقع في دائرة المديرية من جهة الأشخاص متشعبين ويكون من شأنها سلب الأمن العام أو المال وكذلك الجنايات التي وقعت بالكلية عنها قبل نشر اسرها هذا ولم يصدر فيها حكم - ويكون التحقيق بمثابة ما يمكن من السرعة والتشويل بلا انقطاع لسرعة اظهار الحقيقة بدون التفتت للاوضاع والمراعيه المقررة في قانون تحقيق الجنايات - وكل شخص دعي للحضور امام هذا القوسيون يجب عليه التوجه اليه في اليوم والساعة ولعل اللجنة معرفة القوسيون المذكور وان لم يحضر ليستفسر بالقوة الجبرية (م) ٣ لاييجوز توليف التحقيق للبح من باقي الفاعلين او المشتركين الا اذا راسه القوسيون فائمه في ذلك اظهارا للمق (م) ٤ - في حال انتهاء التحقيق يظل المحضر في جلسة علانية بحضور المتهم ويسمع القوسيون القول المدافعه عنه (م) ٥ يصدر القوسيون حكمه في الحال بعد سماع اقوال المدافعه عن المتهم ويوقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات للجنايات التي يثبت ارتكابها بدون التفتت لما نص في المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنايات (م) ٦ لا يقبل ادنى ظمن امام جهات القضاء في حق الاحكام الصادر من القوسيون وتنفذ هذه الاحكام في ٢٤ ساعة من تاريخ صدورها انما احكام التفتل لا تنفذ الا بعد عرضها علينا وصدور اسرها بتفصيلها (م) ٧ مدة عمل هذه القوسيونات هي ٤ اشهر اعتبارا من تاريخ نشر اسرها هذا - ويجوز تقصير او تجديد هذه المدة حسب الاحوال باسم اخر يصدر من لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة

الجنايات التي تقع من جهة الأشخاص متشعبين ويكون من شأنها سلب الأمن العام أو المال وتقرر مجلس التقار تعيين سادة يوسف شهدي باشا رئيسا للقوسيونات البحري عنها وتعيين سادة محمد حمدي باشا من مأموري تفتيش الداخلية وحضر محمود دهمي بك احد قضات محكمة الاستئناف عضوين بالقوسيونات المذكورة وان اعمال تلك القوسيونات تبدأ أولا بمديرية النوفية وبما ورد من رئاسة المجلس المشار اليه ثمرة ٢١٣ مرغوب عناية المدير بات ما يلزم للقوسيونات من ادوات الكتابة خلاف ما صرف لها الان مع ما يلزم من المصاريف يبري تاديتا ولا اولاولا حسب طلب سادة الرئيس المشار اليه مع تعيين وصرف ما يلزم لها بما يقتضيه الحال عند الانتقال من جهة لاخرى فبناء عليه لزم تحرير للسلطوية والاجراء كما ذكر عند وصول القوسيونات لمديرية بطر كرم

لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة امر حال صادر في ١٤ فبراير سنة ٨٥ بعد الاطلاع على اسرها الصادر بتاريخ ٢٤ اجمية سنة ٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ٨٤) وبناء على ما عرضه علينا ناطل حقايق حكومتنا وموافقة رأي مجلس التقار وبعد اخذ رأي مجلس شعوي القوانين اسرها ما هو ات (م) ١ صار تجديد مدة عمل القوسيون للشكل في مديريات الوجه البحري لتحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلطة لارسية اشهر اخرى اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ٨٥ (٣٠ ربيع الثاني سنة ٢٠٢) (م) ٢ يصير ابلغ عدد اعضاء هذا القوسيون من خمسة الى ثمانية اعضاء بما فيهم الرئيس وينتخب مجلس اظار حكومتنا الثلاثة اعضاء المتجهدين من قضاء المحاكم الاحلية بالوجه البحري (م) ٣ تصرح القوسيون المذكور ان يبين لجنة لرجية تكون مؤلفة من ثلاثة من اعضاءها على الاقل لتباشر التحقيق في مركز غير المركز التفتت به القوسيون الذي له وحده الحق في الحكم بخمسة من اعضاءها بما فيهم الرئيس

لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة ذكر بوضا في ٢١ ابريل سنة ٨٥ بتكول قوسيون جبهات بالرياسات

قانون تحقيق الجنايات (م) ٦ لا يقبل ادق طعن امام جهات القضاء في حق الاحكام الصادرة من القومسيون وتنفذ هذه الاحكام في الاربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما انما احكام القتل لا تنفذ الا بعد عرضها علينا وصدر امرنا بتنفيذها (م) ٧ مدة حمل هذه القومسيونات هي اربعة اشهر اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا ويجوز تقصير او تعديد هذه المدة حسب الاحوال باسم آخر يصدر منا

لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة ارجل صادر في ١١ مايو سنة ٨٥

(لجنة تحقيق مصر) بعد الاطلاع على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤) اكتوبر سنة ١٨٨٤ (١٨٨٤) وبتاريخ ٦ رجب سنة ١٣٠٢ (٢١) ابريل سنة ١٨٨٥) بتشكيل قومسيونات بالوجه البحري والوجه القبلي لتحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلطة والحكم فيها - وبعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١٤) فبراير سنة ٨٥) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راسه مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ يجوز استبدال رؤس قلم النيابة سيرة القومسيونات المشكلة بالوجه البحري لتحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلط والحكم فيها باحد اعضاء قلم النيابة لتحقيق ذلك التائب السوي لدى المحاكم الاحلية (م) ٢ يجوز لكل من قومسيونات الوجه البحري والوجه القبلي ان يصدر قرارات تقضيرية بتعيين لجان فرعية لتحقيق في مديرية غير القم فيها بشرط ان يكون مدير الجهة المتقضى اجمراء التحقيق فيها وعضو قلم النيابة المذكور بمادة السابقة حاضرين بالقومسيون لدى اصداره القرارات التقضيرية المذكورة (م) ٣ على ناظر الداخلية والمقانية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة ارجل صادر في ١٢ يونيو سنة ٨٥

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤) اكتوبر سنة ٨٤) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راسه مجلس

(لجنة تحقيق مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤) اكتوبر سنة ٨٤) بتشكيل قومسيونات بالوجه البحري والوجه القبلي تحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلطه ومن شأنها الاخلال بالامن العام - وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راسه مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين - امرنا بما هوأت (م) ١ لندشك في كل من مديريات الوجه القبلي قومسيون مركب من رئيس يمينه مجلس نظارنا ومن المديرون ستة اعضاء بينهم مجلس النظار ثلاثة منهم من اعضاء مجلس الوجه القبلي وثلاثة من موظفي الحكومة بجهات الادارة ويكون للرئيس الرئاسة على جميع قومسيونات الوجه القبلي وله ان يثل القومسيون للمركز الذي يتصوبه في دائرة المديرية - وللقومسيون ان يبين لجنة فرعية تكون موقفة من ثلاثة من اعضاءه على الاقل لتباشر التحقيق في مركزها المركزي في القومسيون الذي له وسد الملق في الحكم بخمسة من اعضاءه بما فيهم الرئيس (م) ٢ على القومسيون تحقيق الجنايات التي تقع في دائرة المديرية من جملة اشخاص متسلطين ويكون من شأنها سلب الامن العام او المال وكذلك الجنايات التي وقعت بانكيفية حينها قبل نشر امرنا هذا ولم يصدر فيها حكم - ويكون التحقيق بنائية ما يمكن من السرعة والتسهيل بلا انقطاع لسرعة اظهار الحقيقة بدون التفتت للاوضاع والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات - وكل شخص دعي للظهور امام هذا القومسيون يجب عليه التوجه اليه في اليوم والساعة والمحل المبين بمجلة القومسيون المذكوران لم يحضر فيمقتضى بالقوة الجبرية (م) ٣ لا يجوز توقيف التحقيق لئلا ينشأ عن باقي الفاعلين او المشتركين الا اذ رأى القومسيون فائدة في ذلك اظهارا لقلم (م) ٤ - سي حال التهاء التحقيق على الحضرة في جلسة عليا بحضور الحكم ويسمع القومسيون اقوال المرافعة عنه (م) ٥ يصدر القومسيون حكمه في الحال بعد سماع اقوال المرافعة من الحكم ويقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات التي ثبت ارتكابه لها بدون التفتت الا نص في المراء ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ من

## ملفات

القطار اسرنا بما هوأت (م) ١ صار تحديد مدة عمل القومسيون المشكل في مديريات الوجه البحري لتحقيق الجنابات التي تقع من حسب منطقة لسة اشهر اعتبارا من ١٥ يونيه سنة ٨٥ (٣ رمضان سنة ٣٠٢) لجنة تحقيق الجنابات الواقعة من حسب متساحة ١٠٠ ارمال صادري ١٤ المحس سنة ٨٥ بعد الاطلاع على اسرنا الصادر في ٦ رجب سنة ٣٠٢ (٢١ ابريل سنة ٨٥) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس القطار اسرنا بما هوأت (١) قد صار تجديد عمل القومسيون المشكل في مديريات الوجه القبلي لتحقيق الجنابات التي تقع من حسب منطقة لسة اشهر اعتبارا من ٢٥ اغسطس سنة ٨٥ (١٤ القعدة سنة ٣٠٢)

لجنة عليا لتحقيق الجنابات الواقعة من حسب منطقة (١) ذكر بوضوح في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ بشكل الجنابات وبشكل قومسيون اطي في نظارة الداخلية لظفر اسكان هذه القومسيونات بصفة اخرى (نحن خديومصر) بعد الاطلاع على اوسارنا الصادرة في ١٤ اكتوبر سنة ٨٤ و١٤ فبراير و٢١ افريل و١٢ يونيه سنة ٨٥ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارتنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين اسرنا بما هوأت (م) ١ بشكل في كل مديرية من مديريات الوجه البحري قومسيون يولف من المدير بصفة رئيس ومن احد قضاة المحكمة التابعة اليها المديرية ومن اعضا قلم النيابة الصومية يمينان بمعرفة ناظر الداخلية ومن اثنين من عمدة المديرية يمينان بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الداخلية - وبشكل ايضا قومسيون في كل مديرية من مديريات الوجه القبلي تحت رئاسة مديرها وتكون اعضاءه على الوجه الاتي - مديرية الجيزة قاضي التحقيق ومنسوب قلم النيابة واثنين من عمدة مديرية بني سويف رئيس المجلس بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضاء بها واثنين من عمدة المجلس بالمديرية وناظر قلم القضاء بها

واثنين من عمدة مديرية امبوليس رئيس المجلس الابتدائي بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضاء بها واثنين من عمدة مديرية جرجا وكيل المديرية وناظر قلم القضاء بها واثنين من عمدة مديرية قنا رئيس المجلس بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضاء بها واثنين من عمدة مديرية اسنا وكيل المديرية وناظر قلم القضاء بها واثنين من عمدة مديرية عين شمس السعد المذكورين بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الداخلية (م) ٢ يختص كل من هذه القومسيونات بنظر كافة الامور المدنية المتعلقة بالمادة الثانية من امرنا الصادرين في ١٤ اكتوبر سنة ٨٤ (٢١ ابريل سنة ٨٥) التي كانت من خالص القومسيونات المشككة بموجب امرنا المذكورين - ويكون التحقيق والحكم على حسب الاوضاع المقررة في المواد ٣ و٢ و٤ و٥ من الامرين للشار اليها (م) ٣ الاحكام التي تصدر من هذه القومسيونات يصير نظرها في اخر درجة بمعرفة قومسيون حال بشكل بنظارة الداخلية ويولف من سعادة محمود حمدي باشا وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن رئيس قلم النيابة الصومية بمحكمة استئناف مصر ومن احد قضاة هذه المحكمة ومن اثنين من موظفي الحكومة يمينان بمعرفة مجلس القطار (م) ٤ على القومسيون العالي ان يحض اوراق الدعوى ويسمع اقوال التهم والشهود اذا تراء له لزوم ذلك (م) ٥ قومسيونات الجنابات المشككة في الوجه القبلي بامرنا الرقم ٢١ ابريل سنة ٨٥ صار النواحي (م) ٦ الاحكام القضائية التي صدرت من قومسيونات الجنابات بوجهه بحري وبوجهه قلم اذا صغر المحكوم عليهم فيها وقدموا الادلة المثبتة لبراءة تسامحهم يكون النظر فيها بالقومسيون العالي قلميا (م) ٧ يدير تنفيذ احكام القومسيون العالي في مسافة اربع وعشرين ساعة ولكن الاحكام الصادرة بالاعدام لا تنفذ الا بعد التصديق عليها منا (م) ٨ قد تحدت مدة عمل قومسيونات مديريات بحري ومديريات قبلي لسة اشهر ابتداء من تاريخ نشر اسرنا هذا (م) ٩ كل من ناظر الداخلية وناظر قلم القضاء تنفيذ اسرنا هذا كل منهما ليا بمحكمة

لجنة عليا لتحقيق الجنابات الواقعة من

امتداد مدة قوميونات الجنايات المشكلة بمقتضى امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ المشار اليه قبل لسنة واحدة ابتداء من ٢ يناير سنة ٨٨ (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يبنى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة قوميون الجنايات — (امر حال صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧) بعد الاطلاع على المادة (٣) من امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) بتشكيل قوميونات الجنايات بالاقل والقوميون العالي بنظارة الداخلية للحكم بصفة آخر درجة في الاحكام التي تصدر من تلك القومسيونات — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يكون عقوا في القومسيون العالي المذكور انما بدلا عن رئيس النيابة العمومية بمحكمة استئناف مصر رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الابتدائية الا على واحد اعضاء في النيابة العمومية الدسك يدره ناظر الحفاية لذلك

لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة — (امر حال صادر في ٢٦ ديسمبر سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) بتشكيل قوميونات في مديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي للحكم بصفة اول درجة في الجنايات التي تقع من عصب متسلطة وتشكيل قوميون حال بنظارة الداخلية للحكم بصفة ثاني درجة في الجنايات المذكورة — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٢٨ ديسمبر سنة ٨٧) بامتداد مدة القومسيونات المذكورة لسنة واحدة من ٢ يناير سنة ٨٨ — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤) بخصوص اللصوص والاشقياء والاشقياء الذين لا يكون لهم صنعة ولا مأوى ويشته في حلفهم — وبعد الاطلاع

عصب متسلطة — (امر حال صادر في ٢٨ ربيع سنة ٨٦ بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار امتداد مدة قوميونات الجنايات المشكلة بمقتضى امرنا المشار اليه قبل لسنة اشهر ابتداء من غاية رمضان سنة ١٣٠٣ (٢ يولييه سنة ١٨٨٦) (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا المشار اليه قبل يبنى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من

عصب متسلطة — (امر حال صادر في ٢٩ ديسمبر سنة ٨٦ بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٣٠٣ (٢٨ يولييه سنة ١٨٨٦) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار امتداد مدة قوميونات الجنايات المشكلة بمقتضى امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ المشار اليه قبل لسنة واحدة ابتداء من ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (٢ يناير سنة ٨٧) (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يبنى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من

عصب متسلطة — (امر حال صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) وعلى امرنا الصادر في ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (٢٩ ديسمبر سنة ٨٦) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار

## ملحوظات

والسب قد تناقشت جنات في المديرات ولم يجد من حلقة لبغاه القومسيونات الإستثنائية التي شكلت لحاكمة مرتكبي هذه الجنايات - فبناء على ما عرشفه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظفار امرنا بما هوأت (م) ١ القومسيونات المشكلة في مديريات وبيجي، بجري، وليي والقومسيون المالي المشكل بظفارة الداخلية للحكم في الجنايات التي تقع من حسب متسلفة صار الفلواها (م) ٢ الاحكام التي صدرت من قومسيونات المديرات في الجنايات التي وقعت من حسب متسلفة تعتبر كلاحكام الصادرة من محاكم او مجالس اول درجة وتعد بأنها مستوفاة للشرايط اللازمة ويرسل ما كان منها صادرا بحضور المتهمين للحكمة استئناف مصر الاحلية او لمجلس استئناف اسبوط على حسب الاحوال ويرسل ما كان منها صادرا بالثياب للحكمة او مجلس اول درجة التابعة اليه الجهة التي وقعت فيها الجناية ولا يراعى في ذلك تقديم طلب من احد او مضي مواعيد (م) ٣ بحكمة استئناف مصر والمحاكم الابتدائية بالوجه البحري التي ترسل اليها دعاوي للحكم فيها بصفة ثاني درجة او دعاوي محكوم فيها غنيايا على حسب الاحوال ان تتبع احكام قانون تحقيق الجنايات فيها يخلق باجراءات الاستئناف والمعارضة - وتكلف الاضخام بالمفسور امام المحكمة في اول جلسة بناء على طلب قلم النيابة العمومية وكذلك يجب على مجلس استئناف اسبوط والمجالس الابتدائية بالوجه القبلي ان تتبع الاسول المقررة لديها فيما يتعلق بالاستئناف والاحكام القضائية (م) ٤ مواد الجنايات التي وقعت من حسب متسلفة وتكونت موجودة الآن بالقومسيون المالي تمت الحكم ترسل للنيابة العمومية بالمحاكم الاحلية او لمجلس استئناف اسبوط على حسب حدود اختصاص كل منها (م) ٥ مواد سطو القومسيون التي يحكم فيها لقائيا تاريخ امرنا هذا بمرقة قومسيونات المديرات ترسل للنيابة العمومية بالوجه البحري او للمجالس الطبية بالوجه القبلي على حسب الاحوال (م) ٦ اذا روي للحكمة او للمجلس ان المادة تستلزم استيفاء تحقيق او اوداته فتتم في ذلك القواعد المقررة (م) ٧ الاشقياء الذين لا ماوى

على امرنا الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليو سنة ٨٦) بمجلس قومسيونات الجنايات في المديرات والقومسيونات المشكلة في المحافظات بمقتضى امرنا الصادر في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٤) مختصة بالنظر في من يستحق الاخلاق بالفرقة الاصلاحية من ذوي السوابق المعدينة او ممن سبق نفيه بالجهات السودانية ثم عاد ذاترا في هوى نفسه بدون صئمة ولا ماوى - وبناء على ما عرشفه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظفار امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار استناد مدته قومسيونات الجنايات المشكلة بمقتضى امرنا الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ لسنة واحدة من ٢ يناير سنة ٨٩ للحكم في الجنايات التي تقع من حسب متسلفة والنظر في من يستحق الاخلاق بالفرقة الاصلاحية او يلزم التفتين عليه من الاشقياء او اللصوص وغيرهم من الأشخاص الذين لا يكون لهم ماوى ولا صناعة ويشبهه في حالم (م) ٢ القومسيون المالي المشكل بظفارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ ينبغي لحين نهر القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة لجنة علماء التحقيق الجنايات الواقعة من حسب متسلفة - (امر عال صادر في ١٥ مارس سنة ١٥٨٩ (سنة ١٢٠٦) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) بتشكيل قومسيونات في مديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي وقومسيون عال بظفارة الداخلية للحكم في الجنايات التي تقع من حسب متسلفة - وبعد الاطلاع على امرنا الصادرين في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٤) وفي ١٤ شوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليو سنة ٨٦) بخصوص الأشخاص الذين لا ماوى لهم ولا صناعة - وبعد الاطلاع على الاوامر الصادرة باستناد مدته القومسيونات المذكورة آنفا واخيرا بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٦ ديسمبر سنة ٨٨) باستناد مدته تلك القومسيونات لسنة واحدة من يناير سنة ٨٩ - وحيث ان وقائع السطو

الانكليزية) يكون تشكيكه على الوجه الآتي (أما الرئيس والأعضاء)

ويكون اجتماع القوميين بناء على رأي النظارة وتنفذ جلساته في سراي درب الجمايز وجداول مواده يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة أعماله

لجنة تعليم اللغة الفرنسية — { قرار من نظارة المعارف المصرية

في ٨ سبتمبر سنة ٨٢

قد تشكل بنظارة المعارف المصرية قوميون دائمي النظر في تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس الملكية (أولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس الملكية (ثانياً) المرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) البحث عن الطرق الأكثر نفعاً لتعليم الجغرافية والتاريخ (رابعاً) امتحان المتعلمين الدخول بصفة مدرسين لغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القوميين الذي يعرف باسم (قوميون تعليم اللغة الفرنسية) يكون تشكيكه على الوجه الآتي (أما الرئيس والأعضاء)

ويكون اجتماع هذا القوميين بناء على رأي النظارة وتنفذ جلساته بسراي درب الجمايز وجداول مواده يشتمل على المواد التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة أعماله

لجنة تعليم اللغة التركية — { قرار من نظارة المعارف

في ٨ سبتمبر سنة ٨٢

قد تشكل بنظارة المعارف المصرية قوميون دائمي النظر في تعليم اللغة التركية بالمدارس الملكية (أولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة التركية بالمدارس الملكية (ثانياً) المرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتعلمين الدخول بصفة معلمين اللغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القوميين الذي يعرف باسم (قوميون تعليم اللغة التركية) يكون تشكيكه على الوجه الآتي (أما الرئيس والأعضاء) — ويكون اجتماع هذا القوميين بناء على رأي النظارة وتنفذ جلساته بسراي درب الجمايز وجداول مواده

ولا حاشية لهم ورفعت مسألتهم للقوميونات بالمحافظات والمدريات ولم يحكم فيها للآن يحكم فيها من تلك القوميونات في مسافة شهر واحد من تاريخ امرنا هذا — ويقي القوميين العالي بنظارة الداخلية مدة خمسة ايامين يوماً من تاريخ امرنا هذا للنظر والحكم فيها حكم فيه للآن او يحكم فيه من القوميونات الابتدائية في مدة الشهر المذكور لجنة تحقيق الجنيات الواقعة من حطب مقطوعة — (ر) فرقة اصلاحية ١٦ لوليه سنة ١٨٨٦

لجنة تعليم اللغة العربية — { قرار من نظارة المعارف

المصرية في ٨ سبتمبر سنة ٨٢

قد تشكل بنظارة المعارف المصرية قوميون دائمي النظر في تعليم اللغة العربية بالمدارس الملكية (أولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة العربية بالمدارس الملكية (ثانياً) المرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتعلمين الدخول بصفة معلمين لغة العربية كما هي الاصول — وهذا القوميين الذي يعرف باسم (قوميون تعليم اللغة العربية) يكون تشكيكه على الوجه الآتي (أما الرئيس والأعضاء)

ويكون اجتماع هذا القوميين بناء على رأي النظارة وتنفذ جلساته في سراي درب الجمايز وجداول مواده يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة أعماله

لجنة تعليم اللغة الانكليزية — { قرار من نظارة

المعارف المصرية

في ٨ سبتمبر سنة ٨٢

قد تشكل بنظارة المعارف المصرية قوميون دائمي النظر في تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس الملكية (أولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس الملكية (ثانياً) المرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتعلمين الدخول بصفة معلمين اللغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القوميين الذي يعرف باسم (قوميون تعليم اللغة



## ملومات

يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للظاهرة تقريرا عن نتيجة أعماله

لجنة تدوير — (ر) ابنة

لجنة تنمية شمر الاسكندرية — { قرار من نظارة الاشغال العمومية

في ٢٢ فبراير سنة ٨٥

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوأت (م) ١ قد

شكلت لجنة لاجل النظر في المسائل المتعلقة بتنمية شمر الاسكندرية من الاسباب المؤثرة بالصحة (م) ٢

اعضاء هذه اللجنة هم — بوجوس بك نوبار مدير شركة ري البصرة — المسيو كوينش مدير شركة مياه الاسكندرية — اردوان بك مفتش عموم مجلس الصحة الجيرة والكويتيات — اديران بك مفتش تنظيم ومباني القرى — المسيو جالك امبروسو عضو قوسيين التجارة المختلفة

لجنة تنمية مدينة القاهرة — { قرار بتشكيل قوسيين للهند في اممات لدية

مدينة القاهرة والجمع المصري من الاسباب المؤثرة بالصحة وتقدم تقريرها بحري لذلك (١٢ مارس سنة ٨٥)

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوأت (اولا)

قد تشكل قوسيين للبحث في المسائل المتعلقة بتنمية مدينة القاهرة خصوصا الخليلج المصري من الاسباب المؤثرة بالصحة وتقدم تقريرها بما يجرى به ذلك (ثانيا)

اعضا هذا القوسيون هم — جناب فرانس بك باشهندس الاوقاف (رئيس) حضرة احمد بك شافعي مندوب ادارة الصحة — جناب المسيو باروا سكرتير عموم نظارة الاشغال العمومية — الموسيو كرمندوب ادارة الصحة — جناب بيير بك مدير قوسيات مياه الحروسة — حضرة تسميك لطيف وكيل محافظة الحروسة (اعضا) (ثالثا) يجتمع القوسيون المذكورون بنظارة الاشغال العمومية بناء على دعوة رئيسه

لجنة زراعية — { قرار من نظارة الداخلية في ٢٠ فبراير سنة ٨٢

(نص ناهل الداخلية) قد قررا ما هوأت (م) ١ العمل السككاي اخديري يناط به البحث والنظر في الامور العلمية والمسائل الزراعية بالنظر المصري (م) ٢ قد تشكلت لهذا الغرض في المجلس المذكور لجنة زراعية (م) ٣ تكلف هذه اللجنة بالنظر في الطريقة الملائمة

لتشكيل مصلحة لشرو وتقدم هذه المسائل وعلى هذه اللجنة ان ترفع لنا تقريرا عموميا ومشروعا المختص بتشكيل هذه المصلحة (م) ٤ قد تبين اعضا لهذه اللجنة كل من مدير العمل السككاي اخديري ومدير قمار الزراعة وواحد طبيعي وواحد عالم في النباتات لصحة صحية — { ذكره صاندر في ٢ يريه سنة ٨٥ (جديد بتشكيل اللجنة الصحية)

(نص خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة المباشرة من امرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ٣٠١ (١٥ فبراير سنة ٨٤) بتشكيل ادارة لمصالح الصحة العمومية وبناء على ما عرض عليه ناظر الداخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ قد تعدل تشكيل اللجنة الصحية بالصيغة الاتية — المدير — الوكيل — الدكتور كركشك مفتش عموم السجون — محمد بك عوف خوجه بمدرسة الطب — جاستيل بك خوجه الكيمياء بمدرسة الطب — مدير مدرسة الطب ووكيله — حكيماطي الجيش — اول خوجه بمدرسة الطب البيطري

لجنة صحية — (ر) صحة ١٨ رسة ٣٠١ م ٩ — ابريل سنة ٨٧

لجنة قوسيونات الطبيقيات والرياضيات — قرار من نظارة المعارف في ٨ ديسمبر سنة ٨٢

تشكل بنظارة المعارف العمومية قوسيون دائمي النظر في تعليم الرياضيات والعلوم الطبيعية بالمدراس الملكية (اولا) البحث في الطرق المستعملة حاليا في تعليم العلوم الطبيعية والرياضيات بالمدراس الملكية (ثانيا) العرض عن الطرق والوفقات الاحسن لابتاء والاسهل تدريسا في العلوم المذكورة (ثالثا) ائشان المخطئين الدخول بصفة معلمين العلوم طبيعية اوربانية كاهن الاصول — وهذا القوسيون الذي يعرف باسم قوسيون الطبيقيات والرياضيات) يكون تشكيله على الوجه الاتي (اسما الرئيس والاعضا)

ويكون اجتماع هذا القوسيون بناء على راي النظارة وتقدم جلساته في سراي درب الجاميز وجداول مواد يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريرا عن نتيجة اعماله

لصق بجزآت وهر ورا من محلات جزائهم فلولاء  
يادون الى عمل الجزاء اوانه يجرد فيطعم بصيرا يادوم  
من القطر لجهات السودان او شرق السودان وعلى هذا  
يكون من الاقتضاء اعطاء حضرات المديرين باصدار  
التنبيات القوية لساير حكام ومأموري فروع جهاتهم  
وعمد وشيوخ القرى والبلدان بيزل من يد الجهد في  
الحصول على ضبط من يكونوا من هذا القبيل كافة وكل  
من يضبط ترد عنه المضارات لهذا الطرف بوشاعة  
حائته وسوابقه ليقصر عنه بما يقرأ بالتطبيق لقرار  
المجلس فقد كتب في تاريخه لمن يلزم بهذا ومن  
الجملة هذا كك للمطوية به واجراء مقتضا  
بمقترين من وقيع أدنى تراخي او اهما ل

لصق - (ر) جريدة - اعلان - ميداد انشر  
لصق الاحكام الجنائية (ر) عقوبة الجنابات (ق) ٤٤  
لصق اعلانات اعادة المزايا - (ر) نزع ملكية (ق) ٦٨

لصق وتعليق اعلانات البيع - (ر) مجز (ق) ٤٦٧  
وما بعد

لصق اعلانات بيع العقار - (ر) نزع ملكية (ق) ٥٦١  
٥٦٣ -

لصق وتعليق اعلانات بيع السفينة - (ر) سفينة  
(ق) ١٦ الى ٢١

لصق مجلس الحكم بالانفلاس - (ر) الانفلاس (ق) ٢١٣ - ٢١٤

لصق مشاركات شركات التضامن والتوصية - (ر)  
شركة (ق) ٤٨ - ٥١ الى ٥٤

لعان - (ر) نسب - مهر (ش) ٨٥  
لعب - (ر) قمار

لغة - (ر) جلسة (ق) ٢٣٣ - لجنة  
لفظ - (ر) مخالقات (ق) ٢٤٦

لم - (ر) بارود - حريق (ق) ٢٣٨  
لقطة - (ر) آثار قديمة - شركة الاباحة (مجلة)

١٣٩٤ - امانات (مجلة) ٧٧٠  
لقية - (ر) آثار قديمة  
لقيط - (ق) ١٨٨ - (ق) ١٨٨

لجنة علمية استشارية - (ر) معارف عمومية  
١٨ ديسمبر سنة ٨٨

لجنة قضائية الاموال - (ر) معارف من الناحية  
في ٣ جا ٢ سنة ٩٧ (ق) ١٣

أبريل سنة ٨٠  
قد علم بما ورد للداخلية من المالية بتاريخ ٢٧ ربيع  
الآخر سنة ٩٧ غرة ١ قومسيون انه لاجل النظر فيما  
يوقع من ارباب الاعيان من التفتيات المتضمنة  
الادوية التي يركبوا عليها في عدم قيامهم بسداد الاموال  
او الشهور المربوطة على ايمانهم قد تشكل قومسيون  
لذلك وتقم باب مخصوص باسم قومسيون قضائية الاموال  
بالمالية ولما يتراد ان كل ما يصدر من والى القومسيون  
من المكاتبات في شأن تلك التفتيات تكون بصفة  
مخصوصة بحيث ذلك فلازم تصوره للاحاطة بما ذكر  
لما من مجلس النظر بشكل لجنة مالية  
لجنة مالية - (ر) رئاسة سادة ناظر المالية في ٦  
مارس سنة ٨٤

قرر مجلس النظر في جلسته المقعدة يوم الخميس ٨  
جمادى الاولى سنة ١٣١١ (٦ مارس سنة ٨٤)  
تشكيل لجنة مالية تحت رئاسة سادة ناظر المالية مؤلفة  
من جناب المستشار المالي بوظيفة نائب الرئيس ومن ثلاثة  
اعضا وهم حضرات وكيل المالية ومدير عموم الحسابات  
ومدير عموم الاموال للتبر مقررة وان المسائل التي  
تؤثر على مالية الحكومة ويكون من اللازم عرضها على  
المجلس لا تعرض عليه الا بعد ان تبحث فيها هذه  
اللجنة بمنا دقها

مجم - (ر) حلفاء - مراد (ق) ٣٢٠  
لصق يقرى - (ر) اجرة السفينة (ق) ١٢١ -  
ميكور تاه (ق) ٢١١

لصق وشقي - (ر) معارف لظواهر الناحية في ١٥  
سنة ٣٠٠ (١٧ أكتوبر سنة ٨٤)  
انه بالنسبة للحوادث والتعديلات الواقعة في بعض  
المديريات من الاشياء والصوم قد حصلت للمدولة  
مجلس النظر فيما يلزم اجراءه لروح المذكورين  
واستجاب الاذن العام في كافة انحاء القطر بحيث ان  
من ضمن ما قرره المجلس المشار اليه في ذلك وردت  
عنه للداخلية مكتابة دولته بالاشارة رئيسه رقم غاية  
ذي القعدة سنة ٣٠٠ غرة ١٨٨ ان جميع المحكوم

(م) ٣٥٦ القبط وهو الولود الذي يتنزه امله غوثاً من الميلة او فراراً من عمة الرية يتحقق الشقة عليه من ابناء جنسه ويأتهم مضيه وينم حمزه احياء لنفسه فمن وجد طفلاً مذبوقاً في أي مكان فليبه اسامه والتعاطف وعرفوا ان قلب على غلبه هلاكه لو لم يلقه والا فمعتوب ويصر طرعه ولقاؤه بعد التقاطه (م) ٣٥٧ القبط حر في جميع احكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذب ما لم يوجد في مقرال البسة وكان ملتقطه غير مسلم (م) ٣٥٨ الملتقط احق باسك القبط من غيره فليس لاحد اخذه منه فبرا ولو كان حاكاً الا بسبب يوجب ذلك كان غير اهل لحظه وان وجده الثمان مسلم وغير مسلم وتنازع به المسلم ويغني له به — فان استويا في الدين وفي التزجيج فالرايه مفوض الى القاضي (م) ٣٥٩ اذا وجد مع القبط مال فهو له وينتق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان اتفق من مال نفسه على القبط فهو متبرع ولا يكون ما اتفق دينا على القبط الا ان يأذن له القاضي بالاتفاق عليه (م) ٣٦٠ يسلم الملتقط القبط لتعلم العلم اولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرة فنفذها وبسطة لتكسبه وله قلعه حيث شاء وفراة ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوجب له او يتصدق به عليه وليس له خنته ولا تزويجه ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير اذنه ما ذكر من حوائجه الفورية (م) ٣٦١ اذا ادعى القبط واحد ولو غير الملتقط ثبت نسبه منه بمجرد دعواه ولو ذمياً ويكون القبط مسلماً فيما للواجد او المالك ان كان القبط حياً كان ثاباً ميتاً فلا يثبت الا بحجة ولو لم يترك مالا — وان ادعاه نفس الملتقط تنازعه خارج للملتقط اولى به ولو وصف الخارج في جسده علامة ووافقت (م) ٣٦٢ اذا ادعى القبط اثباتاً خارجاً وسبقت دعوى احدهما على الآخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان — وان ادعياهما ووصف احدهما علامة فيه ووافقت الحجة يقضي له به ما لم يبرهن الآخر — وان ادعاه مسلم وذمي معاً لمسلم اولى به — وان استوى المدعيان معاً لم يكن لاحدهما ترجيح على الآخر يثبت نسبه منهما ويلزمهما في حقهما يلزم

الاياه للاداء من اجرة الحضانة والنفقة بانواعها ويرث من كل منهما ان كان اهلاً للميراث (م) ٣٦٣ اذا ادعت القبط امرأة ذات بعل فان صدقها او انكثت ينة على ولادتها او شهدت لها القابلة سمعت دعوتها وثبت نسبه منها ومن قبلها والا فلا — وان لم يكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين اورجل وامرأتين (م) ٣٦٤ اذا لم يكن للقبط مال ولا ادعى احد نسبه وابن الملتقط الاتفاق عليه ويرهن على كونه لغيباً يرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ويورث ذروجه القاضي ويكون ارثه ولودته لبيت المال وعليه ارث جناحه

لوتيري (يا نصيب) — (ر) قار  
لوكافند — (ر) تزويج (ق) ١٩٦ — مرقه (ق) ٢٩٢ (عقالات) (ق) ٣٤٢ — ٣٤٣  
لوكا — كنة ابطالية الاصل وهي (رابطة) —  
(ر) مزباد (لق) ٣١٩  
ليل — (ر) مرقه (ق) ٢٨٧ الى ٢٩٥

ليمان — { معنور من نظارة الدخانية في ٢٤ رمضان سنة ١٢٩٩ (١١ أغسطس سنة ١٨٨٢) في شان بما يمل به الذي يحكم عليه بالاقالة في ليان سكندرية حضرة مدير بني حبيب لقدم للداخلية مكانية بفترة ٨٩ قيد صدور مضبطة من مجلس الاحكام حكومتها على خمسة وعشرين شخصاً مضمونين بالمديرية منهم واحد عدة ثمانية سنوات باليات سكندرية والآخرين من سنة لغاية اربع سنوات بالليات المقدورة وضع حضرة المدير المولى اليه التصريح اليها يستمر ويخفى تفصيل ذلك الحكم ولوكون حالة سكندرية الآن لا تحفي وغير معلوم الجهة التي يرسل اليها اوليك الأشخاص وباقي الجائين الذي يقتضي الحال لا رسالم اليان تنفيذاً لتضاييت الصادرة بالحكم عليهم قد كسبتهم الداخلية للجهادية بما يلزم ذلك صدرت الفادة سعادة وكيلها رقم ٢١ ن سنة ١٢٩٩ ١٢٩٩ ٨٥٢

تعيد النظر في ذلك بالجلس العمومي المنعقد بدويان الجهادية في ليلة عشرين شهره وشتمد به عن تشييل الجائين الذين يحكم عليهم بالبيان في الانشغال المشافة بكل مديرية من المديرات وبكل جهة من الجهات

التي بها وقائعهم وتجب مدة تشغيلهم من الدد  
المحكوم عليهم بها بالليمان وأنه يصير النشر من الداخلية  
لجميع الجهات بالإجراء كما ذكر فيناه عليه قد صار  
النشر في تاريخه لعموم الجهات وبالجملة هذا لمعادكم  
للطومية بما قرره المجلس والإجراء بمقتضاه

ليمان — (مستور من نظر الداخلية في ١٩ سنة ١٣٠٠  
(٢١ أكتوبر سنة ٨٢)

انه بناء على ما توضح فيما سبق وورده من الحرية  
من ان سجن الليان لا يمنع الاثباتة نفر وبما علم من  
اكتشافات المخرقة من الجهات عن الأشخاص الصادر  
عليهم الاحكام بالارسال الى الليان من انهم لا  
يزيدون عن الثلاثة واربعة عشر نرا كان كتب من  
هنا لكافة الجهات باعمالهم وبالجملة تم وحيث  
انه بما ورد من نظارة الجرية رقم ٩ الجاري نمرة  
١٠٧٩ توضح انه وان كانت الجرية بحرية قبول من  
يرسلون اليها من هذا التيبيل حتى يتم القدر المرسوم  
لكها خافية من ارسال الشخص زيادة لا تساعد الحالة  
على قبوله ويكلف المبري يصار بق ذهابهم وايابهم

بدون ثمة وبذا يكون اللازم هو ان من يحكم عليهم  
انتباها من الآن بالارسال الى الليان لا يرسلون اليه  
بل يكون بالسين حتى يوجد محل سعيهم بالليان  
ويصير اضطار الداخلية من طرفكم عن مقدارهم مع  
درجهم في كشف المسجونين حسب الجاري فانقضى  
صحبهم تم ليتبع الاجراء هكذا ولي تاريخه  
صار لشعار الحرية بذلك

ليمان طره — (قرار صادر من الداخلية في ١٤ ابريل  
٨٥ سنة ٨٥)

بعد الاطلاع على المادة السادسة من اللائحة الداخلية  
للسجون المصرية الصادر عليها الامر العالي المؤرخ ١٢  
مارس سنة ٨٥ — وعلى القرار الصادر مناسبة ١٢  
ابريل سنة ٨٥ بتعيين مفتش عمومي للسجون قرر  
ما يأتي (م) ايد تفحص مصالحة ليمان طره للأشخاص  
المحكوم عليهم بالاضغاث الشاقة (م) ٢ تبج هذه  
المصلحة لمفتش عموم السجون مصر  
ليمان — (ر) اشغال شاقة



م

لذلك من استقامة احوالهم وحسن سلوكهم والذي من  
خصائص القاضي هو تعيين المأذون فقط متى وجدت  
فيه الموافقة اي الدراية الكافية لتأدية وظيفته وحيث  
ان انتظام سير هذه المسئلة يحتاج لصدور تنبيهات  
دولتك للمدير يات بأنه عند تقديم محاضر لها من هذا  
التبيل بالتطبيق لقادة المرتبة يبري لمحصوا تحقق من  
صحة الانتداب ومن حسن سير وسيرة المنتخب ثم بعد  
ذلك تفعل الحضر على القاضي المختص بها بالمكاتبة  
اللازمة ليبري فيها ما يقتضي حسب المودع بالمادة المحكي  
عنها فلها التقضى تحرير، فلو كانت يامل الشرع ذلك  
لبيهات الادارية ويكرم بالادنا للمعلومية انضم —  
ما سطر بهما هو صورة ما ورد من: نظارة الحفافية  
للداخلية بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ٩٨ نمرة ١٧١ يا يلزم  
اجراؤه بمرقة المدير يات من تقديم محاضر انتداب ماذوني  
الانتكبة في جهات الاقاليم قبل احالتهم على القاضي  
المختص بها وحيث من الانتفاء صراعات الاجرا يتفتى  
ما نص بها بالجهات فقد تحرر لجهات الانتفاء وهذا  
تكم اللم يا فيها والاجراء على وجه ماذكروني تاريخه  
صار اخطار الحفافية بما ذكر في ٥ رمضان سنة ٩٨  
مأذون — (مستور صادر في ٢٠ سنة ٩٨) مارس  
(سنة ٨١)

نظارة الحفافية بشت للداخلية افادة رقيمة ٢٣ ربيع  
الاول سنة ٩٨ نمرة ٥٠ تتضمن ان بعض ماذوني مقود  
الزواج حاصل منهم مباشرة اشغال خارجة عن حدود

مه — (ر) شركة الاياحة : الحق  
ماجن — (ر) حبر (ش) ٤٩١ — كفاءة  
ما جور — (ر) اجارة (م) ٤١١  
ما دن — (ر) قرعة عسكرية  
خافون — (مستور صادر في ٥ ن سنة ١٢٩٨ اعطى  
(سنة ٨١))

(صورة افادة واردة للداخلية من نظارة الحفافية  
بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ٩٨ قرعة ١٧١)

ان مادة ١٦١ من لائحة اجراءات الحكم الشرعية تقضي  
بالنقاب ماذوني الانتكبة سيك جهات الاقاليم بمفرقة  
مشايخ وعمد اهالي كل بلدة ويقدم بذلك الحضر اللازم  
الى ديوان المديرية ومنه يحال على المحكمة التابعة لها  
الجهة المنتخب اليها ويقتضاه يكون تعيين المأذون ان  
ظهرت لياقته لدى القاضي والآن علم للحفافية حصول  
اختلاف في تقديم تلك المحاضر وهو ان بعض عمد  
واهالي بلدة واحدة ينقسمون الى قسمين او اكثر  
وكل قسم ينتخب لبلدة ماذونا بمفرقة ويقدمون تلك  
المحاضر بعضها للمور القسم او المركز وبسبها للمديرية  
ويصور حالها على القاضي مع كونه غير متيسر له التخص  
والتحري عن صحة الحضر وعن حقيقة الانتداب والحال  
ان تقديم المحاضر ليهيوان المديرية كما هو منصوص بمادة  
١٦١ المار ذكرها هو بقصد استيفاء مسئلة الانتداب  
بمفرقة ذات المديرية المامون ترتيب على وتناوب المأذونين  
من الاهمية في ضبط مواد الزواج والطلاق وما يلزم

وطاقتهم على ان لأشعة اجراءات الحكم الشرعية الصادر عليها الامر المالي رقم ٩ رجب سنة ٩٧ لا تجيز لم مباشرة شي خلاف ما هم ماذنون به في خاصة ما يتعلق بتلك العقود وأنه لا جمل منع تعرضهم واستقامة سيرهم جرى تحرير المواد المتعلقة باجراءاتهم وكيفية تحصيل الرسوم ونحو ذلك وطبعت نسخ مخصوصة على هيئة كتاب صغير وهدت منها لكافة القضاة لتسخن اللازمة لتسلم لكل ماذون نسخة ويوزع عليه التصديق بان لا يتعدى ما هو متصور في مجالها لا الخروج عن حدود وتلغيتة وتعليقهم بذلك وهرام الترخير من هنا لكافة مأموري الادارة بمراقبة سير الماذونين المذكورين والتنبيه من طرفهم على مشايخ البلاد بالملاحظة كما ذكرتم ويعدوا احدا منهم تقدي حدود وتلغيتة او تعرض لاجراءات ليست من خصائصه يقتضيا عنه الامصار اللازم لمديرها ومحافظة الجهة بما يقع منه يتقارب مع الخفاية ويجري المتخفي ضو صما كنهه قانونا وعلى هذا قد تحررت في تاريخه لجهات الادارة بما ذكر من الجملة هذا للمعلومية والاجرا بوجه

ما ذون عقود الزواج — (ر) حكمة شرعية (اللائحة وما يليها

ماركة — (ر) شركة (مجلة ١٠٤٨

ماركة كلة ايتالية وهي (علامة — نيشان) — (ر) سند شحونات (كتب ٩٩

ماشية — (طبق للاشعة الامان الزراعية) فراريت (جلس فوري الدواب في ١٧ رسة ٨٨ ٦٦ لوله سنة ٧١) وتليه امر كرم في ٢٤

الوائد التي كانت تقروت تقتضى قراره فوري التواب في ١٧ ن سنة ٨٣ على مواشي الزراعة وهي الاثوار والابقار والجمال والخيول والحمير والبغال يصير رلها من الان حيث انها من ضمن مصاريف الزري والعمليات ومحافظة النيل وكان جاريا استزاولها منها وان يجري تحصيل المصاريف المذكورة با كلفها

ماشية — (عوايد ذبح) سورة ما نتر من الفاعلية (الجهات تاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٧ (٢٠ ابريل سنة ٨٠)

انه لماسبة الشكي الواقع من مدير بني القيدم والشرقية للالية بشأن ما تطلبه مجلس الصحة من تكليف الجزارين

يقتدم عرضا لالات عا يرومون ذبحه من المواشي بكيفية ان كل اربعة روس من صنف البقر والجمال والجاموس يكون بهر خصال وكل خمسة وعشرين راسا من الاغنام باعراض وانه بعد الكشف عليهم بمقره الحكم الحصص لتلك متى انتفع عدم صلاحيتها للزراعة والتناسل والقرية يتصرح بالذبح والا تلا حظ للالية من ان هذا يخالف لما سبق صدور من المجلس الخاصي والتحرير منها للداخلية عا ذكر تقاسما ما هو معلوم بها من ان الذي تقرر بالمجلس الخاصي بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٩٠ اقتضاء عدم تقدير عدد معلوم عن كل ما يراد ذبحه من مطلق المواشي البلدي وفيهما عدا ما تدعو الحاجة الى تقدم عرض عنه بالتاس التصريح بلذبحه لسبب من الاسباب يبنى عليه اجراءات من تحقيق او استكشافات وانه اذ ذاك يؤخذ عليه رسم ليدية اول شرح فقط على مقتضى المتبع بساتر الجهات ولم يصدر ما ينافيه كان كتب مجلس الصحة بالاستفتاء عن كيفية اقتصر على الاجراء بكيفية مخالفة لنص القاعدة التي صار اتخاذها لتلك وان كان هناك دواهي ابني عليها المدول عن الاجراءات السابقة يتوخج عنها فالان وزدت منه

افادة بان اغلب المدير يات حررت اليه بهذا المعنى وانه لكون القاعدة للتمية بمصر واسكندرية هو ان من يريد ذبح مواشي من صنف البقر والجاموس والاعنام البلدي يقدم عرضا باعتبار اربعة روس من صنف المواشي وخمسة وعشرين من الاغنام اعتادا على ما سبق تحريره منه للجهات سنة ما ذى الجملة سنة ١٢٩٠ بمدة رئيس المجلس السلف كان كتب للمدير بتين السالف ذكرها وخلافها يتبع الاجراء كما هو جاري بمصر واسكندرية وحيث هذا يستدل به على عدم صدور قرارات او اواسر تتسخ ما صدر من الخصوصي بالكيفية المسبوق ذكرها ولهذا ما كان هناك اقتضاء لصدور ما صدر من مجلس الصحة للمدري يات باجراء شي يخالف لنص ما سبق صدور من المجلس الخاصي فوان كان تحرر اليه بما لازم الا انه لاقتضاء الاجراء على حسب ما كان تقرر بالمجلس الخاصي وصرف التفر عا سواء وبالثل يلزم ان

ملحوظات

يكون ملوما على ان لا صلاحية لاحد التغلّب ولا لاحد مأموريين الحكومة بان يقرر ويحصل شيئا بصورة عوائد او رسوم او غلاله ولا يأس بذلك حيث وشع وتقرر عوايد او رسوم او اموال والامر بتصليها لا يتأق الا بانأول صدر من هيئة الحكومة ويصدق عليه باس عالي من طرف الحضرة الخديوية ومن بعد الآن اذا تجارى احد على تفصيل شيء بتغير الصفة المذكورة فلا بد من ترتيب جزائه ماشية - معنور من نظارة الداخلية في ٧ مايو سنة ٨٩ قد عثت النظارة عا انتهت اليها ادارة مصالح الصحة العمومية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٠١ غرة ١٤٦ انه بعد ان تمرد منها لعموم الجهات الادارية وحكامها بقيت بدم نقل مواش من جهة لآخرى ما لم تكن معصوبة بشهادات من حكامه يطره جهات النقل دالة على مقدارها وانجاسها وظلوجه النقل من مرض المواشي وانه في حالة عدم وجود الحكيم البيطري بالبلاد التي يصير النقل منها تعطى الشهادات من مشايخها كما انه في بلاد الابدان والجزب والكفور التي لم يكن بها مشايخ يكون تحرير الشهادات عن مواشها من طرف نظارها تاكد ليهيها ان نقل المواشي بغير شهادات ما زال مستمرا لبعض الجهات وظالفة ذلك للاصول والقواعد الصحية تريد الادارة المذكورة صدور الاوامر الاكيدة من هنا لتدريبات والمحافظة عموما بالتاكيد على مأموري الادارة وعدم مشايخ النواحي وتجار المواشي بدم نقل شيء ما من المواشي مع جهة لآخرى الا بموجب شهادات تقرر عنها على االكيفية التي ذكرت آنفا مع صدور الاوامر ايضا لتنشيط البوليس والمأيرة البلدية المصرية بما يستدعيه هذا الامر من الاحتياطات وحيث انب الاجراء هكذا فيه حفظ لنظام المحلية العام ولا يخفى على المصوم سيما من الاوامر المتعدد صدورهما اهمية المحافظة عليه وبذا يكون من اول الواجبات قيام خدات مأموري الادارة وعدم وشايخ البلدان جميعا على اختلاف درجاتهم بتنفيذ كل ما رغبته ادارة الصحة على وجه ما توفى فقد كتب في تاريخه لصفاته الجهات الادارية بما ازم من ذلك ومن

الجملة هذا لحضركم للمعلومية به والقيام بالاجراء على مقتضاء في جميع حالين بان التواني يتقيه مسئولية عظيمة  
(معنور من نظارة الداخلية الى جميع ماشية - )  
(المديرات والمحافظة بدم انلاحة صحت للثانية صادرة في لولوسنة ١٨٨٨  
مصلحة الصحة العمومية ارسلت للداخلية مكتابة الرنكية بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٨٨ غرة ٢٨٩ علم من ترجمتها انه بناء على التقارير الواردة اليها بخصوص ظهور مرض وبائي بموالبي تدريته اليها بخصوص ارسلت بالتفتيش يطره الصحة لفحص حالة المواشي الموجودة بنواحي للمديرية واقنع من التفشيش الذي اجراء ان بعض الوفيات التي صفق حصولها كانت في الحيوانات الصغيرة السن وانها لم تكن مسببة من التفشيش البشري ولكنها ناشئة من رداء ففشاء الحيوانات ورياءه الى الماء المستعمل لشربها وانه بداية فصل الربيع قد تسبب من تغيير المرحى التهابات معدية معوية عادية في الحيوانات المذكورة لا توجب المدوة ونظرا لسكون عدد الخدمة البيطرية التامعين لصحة الصحة قليلا جدا وغير كاف لاجراء التفشيش الذي الذي تستدعيه الاحوال بمحالة منتظمة في جميع اصحاء البطر المصري رغبتم تلك بالمصلحة اصدار التعليمات الاكيدة من الداخلية لجميع المديرين بشدة الالتفات لسرية الاشعار عند ظهور اي مرض وبائي بالمواشي المذكورة حتى يتيسر للمصلحة ان تيمت حالا من يلزم من مأموريها للوقوف على نوع المرض واتخاذ الطرق التي تستوجبها الحالة - وحيث انه لا يخفى ما يترتب على الاهتمام بهذا الامر من المنافع والقواعد وكون اللازم هو اصدار المكاتبات للشديدة الى نظار الاقسام ومأموري المراكز واعطائهم التعليمات الاكيدة بان ينسارعوا باعلان مشايخ وعمد البلاد بدمام ملاحظة المواشي في بلادهم باللفة وحسنا يتبين لهم ظهور مرض بها يشعرون حالا فانظر القسم او المأمور وهو يملن في الحال للمديرية وهي لدى ورود الاشعار اليها فحضره فوراً مصلحة الصحة العمومية والداخلية لاتخاذ الوسائل اللازمة لتلافيه. فيجب ذلك بخاصة

الاجتهاد في حالة التصرف وعدم الاقتدار وتراكتهم  
 الريا من سنة إلى سنة وبما انه ليس حاصل الاجتهاد  
 من طرف الحكام فيايدوي عارية تلك القرى واصلاح  
 زراعتها فلاجل ايسال تلك الزراعة الى احسن حال  
 وعوار القرى ورفعية الاهالي بحيث يمكنهم سد اموال  
 الميري المتأخرة عليهم حسب المأمول قد استصوبت  
 تقسيم جميع القرى المذكورة على جهات معلومة وحالهم  
 على من هم ذوي اقتدار بتلك الجهات وحيث ان على  
 افا البيراوي مدير فوه قد دفع من منذ خمسة عشر  
 يوما ١٢٧٥ كيس المطلوبة من بلد من اسمه خاصة  
 وعاد الى بجه قد صار المناولة معه في هذا الخصوص  
 فاوري ان جلبا في عمله وانه اذا اسبل لمعهته كل من  
 اقسام فوه وشياصات والمحلة المشهورة بكثرة البقايا  
 يتعهد بسليل جميع البقايا المتراكمة عليهم لغاية سنة  
 ٥٥ مع مال سنة ٥٥ عند نهاية محصول زراعة صيفي سنة  
 ٥٦ قال حضرة ان بعض الجهات الواقعة في حالة التسلف  
 الزائد يلزم لها المساعدة لشترى حيوانات ولان بلاد زراعة  
 اصناف الارز والقطن فلذلك ينبغي ان يصرف لهم  
 نحو ٤٥٠٠ كيس على ليرل الاذنة وقصد اسان فسخان  
 الاجرا على هذا الوجه وعلى ذلك قد اسبل على هيئة  
 الاغا الموصى اليه ادارة قرى الاقسام المذكورة بشرط  
 ان يجري سداد البقايا المتراكمة عليها لغاية سنة ٥٥  
 البالغ قدرها ١١٠٠٠٠ كيس مع مال سنة ٥٦ الذي  
 هو عبارة عن ٥٠٠٠٠ كيس يكون جميعه ١٦٠٠٠٠  
 كيس على - بتين اعني في كل سنة ٨٠٠٠٠ كيس  
 ويكون تسديدا بطريق التخصيص البهري خلاف  
 مبلغ الاذنة واما الاقسام الاخر جاز بها الشروط  
 المشروعة اعلاء على اربع جهات واحالة عهدتها على  
 اربعة اشخاص من عهد الاقاليم المذكورة وجرى  
 الاقتراض عليهم على ان يبلغ الاذنة بصير توريه عليهم  
 بالنسبة لتقار زراعة كل جهة وبصير سداد في المباد  
 المذكور لالذي يجري وفاء ما تعهد به عند حلول اهل  
 سنة يحسن اليه بربية على حسب استحقاقه والذي لم  
 يف بذلك يجري مجازاته في الميان مدة حياته ونه  
 عليه عين الباري تعالى جميع قرى الجهات المذكورة  
 تحسب الهاربة اللازمة في برهة قليلة وتقوم

الاجتهاد  
 ماشية - (مذكور في ٢٠٦ ٢٠٦ سنة ٢٠٦) -  
 سنة ٨٩ مملكات والبساتين -  
 سمرة مواشي الذبح في كل ثلاثة اشهر مرة  
 تسميرة مواشي الذبح الجاري تحصيل عوايد دخلية  
 عنها جاز لان اعمالا كل سنة اشهر يفتش القرار  
 الصادر من نظارة المالية في ١١ شعبان سنة ١٢٩٠  
 مرة ٩٥ فن باب العدالة ومراعاة لصالح الممولين  
 والحكومة معا قد قررنا ان التناخير المذكورة يصير  
 اعمالا في كل ثلاثة اشهر اعني في اول يناير واول  
 ابريل واول يوليو واول اكتوبر من كل سنة وازم تحريم  
 لصكي بصير عمل تسميرة في كل ثلاثة اشهر على  
 الوجه السابق ذكره - ويلزم اعمال تسميرة من الآن  
 من الثلاثة اشهر التي ابتدأها اول اكتوبر سنة ٨٩  
 وهي لويلو واشسطين وسنجر وبليها تسميرة اول  
 اكتوبر التي هي عن اكتوبر ونوفمبر وسنجر ونجم  
 كل ثلاثة اشهر تسميرة كما تقدم ايشاحه وعلى  
 ان ترسل نسخة من كل تسميرة تعمل وان تنبذوا  
 بوصول هذا  
 ماشية - (ر) اجارة الاشياء (ق) ٣٩٨ -  
 لمولي لاجنة - (ق) ٣٣٩ - (ق) ٣٣٠ -  
 لطفانة - (ق) المواشي - دخلية  
 ماشية - (ق) مجزها وييسها - (ق) مجز (ق) ٤٧٤  
 ما كولات مشوشة - (ق) مسلي - اسقاط  
 لموليل (ق) ٢٤٥ - مزاد (ق) ٣٢١ - ٣٢٢  
 عتالقات (ق) ٣٨٨  
 ما كولات مشوشة (ييسها) عتالقات (ق) ٣٤٤  
 - (اغها بدون ثمن) - (ق) مستخدم الحكومة  
 (ق) ١٢٣  
 ما كولات المسافر - (ق) مسافر (ق) ١٤٢  
 مال ميري - (ق) اسرار صادر في ١٩ بره سنة ٧٢  
 (١٨٩٧) الى الجهات المنزوعة وصادقوا  
 مديرية القلونية - مديرية اول وسط - مديرية  
 ثاني وسط - مديرية ابيوط - مديرية قنا -  
 مديرية اسيوط - مديرية المنوفية - مديرية بني سويف  
 مديرية غزاكسكو - مديرية كفسو - انه  
 فاعني عدم الاجتناب باصول الزراعة دفع اهالي بعض



## ملوكات

طوبه تكون موجودة بأكلها بمؤنة المالية الجلية (١)

مال — (طبق لائحة الأرباح الزراعية) قرار من المجلس المحمدي في ٢ صفر سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م)

كان الربوط على الاطيان جاري تسطيه بمعرفة المالية بحسب الانجاب بزيادة اوقات حوامص المصولات فاللازم على ارباب الاطيان تسديد التماسيط باوقاتها ومن يتاخر عن السداد يجري الجز على محصلاته او على مقدار منها يساوي المطلوب منه ويعدد لجهة الميري على حسب القواعد والاوامر والقرارات المنتجة من مثل ذلك بالمديريات كذلك الاطيان غير التجاري زراعتها على ذمة اربابها وجاري تأجيرها على المستأجرين سداد المطلوب عليها لجهة الميري من اصل الاجارات المقررة عليهم فان تاخروا بغير علمتهم في الجز والمبيع من محصلاتهم بقدر مطلوب الميري ويجري تسديده على وجه ما سبق ايضا

مال — (طبق لائحة ارباب الزراعية) امر خاص في ١٠ رجب سنة ٨٩ (١٢٨٧ م)

من يتاخر عن تسديد الاموال الكثيرة المطلوبة منه ويجري حجز محصلاته ويحجز اذا كانت ثمنها لا تفي بمطلوب الميري فتعجز موجودات ومواشي التاجر وتباع فان لم تنف ايضا ينظر الى مقدار الباقي ويبيع بقدره من ارباح التاجر حتى لا يبقى طرفه شيء

(ما يصلح بن يتاخر في دفع حوائد الاملاك ويصح حقه ادناه)

الميري ممتاز بكافة مطلوباته ومنها الامتياز تقدم لها سواء من جميع حقوق الامتياز واجراءها فيها يختص بالاطيان يكون على محصلاتها وتامرها واجراءها وسائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان يمسها كل ارباب جزء منها اي لم توف المصولات او التاجير او الايرادات المذكورة في يختص بالاملاك يكون على موجودات المالكين المتقولة وعلى اجرة ورياسا بل وعلى ذات الاملاك يمسها كلها ارباب جزء منها بحيث انه في حاله اذا وجدت

(١) في ٨ شباط سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠ م) صدرت لائحة مدتها لعموم عناية ان القدره فري من كل مائة فري بغير حافه اربعة فري اجارها عن كامل فري زمام فري الاطيان القدره والخراج الامانة على حوامل المال والقدره مثله ما فري عليها طلب ما بصرى ولا بأس من تحصيلها على اربعة فري من اجاء كلك سنة ٨٧ لئلا يهدى مدياته سنة ٨٩ فريه باحار كل فري الراج

بساد الغيايا المتأخرة عليها وسأولنا من الاطلاق الالهية تقدمها من كل وجه

مال ميري — (ارادة سيرة لعمارة المالية بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٧١ (١٨٥٤ م))

بناءه على ما كتب من طرفنا قبل الآن من تحصيل المشر من محصولات كافة الجفالك والامانيات اعتبارا من اجدها توفي سنة ١٥٧٠ وعلى حسب المهر من ديوان المالية للمديريات على مقتضى امرنا الصادر في ١٨ صفر سنة ١٢٧١ بناء على استظهار سدادكم الواقع اخيرا ملازم بمحصل المشر من الاوامر والحاصل من حملة الاطيان التي من غير مال ولهذا مقتضى تحصيل المشر من المحصولات بالجفالك والامانيات والاوامر والحاصل من كلة الاطيان التي من غير مال على الوجه المهر من المهور صنف عين ومن الاشياء التي مثل نصب السكر والخضر والفاكهة فود على حسب راي الوقت فقد صدرت اوامرنا في تاريخه للمديرين كافة عن اجراء المقتضى على ذلك اوجه ولعمرية ذلك بالمالية وحصول الدقة والمبادرة في اجراء تسوية ذلك على الوجه المهر لزم الاعمال

مال ميري — (انادة من المالية للداخلية في ٢٥ رمضان سنة ٨٧ (١٢٨٧ م))

جا ان مصاريف اري وجميع الحملات يجهت الاقاليم يجري وقيل كان جاري تحصيلها في اخر السنة بحسب اسكان المالية من باب القسمة والوسعة للاعمال والمزارعين وانه في هذا العام بادرت المالية في اوائل السنة بشترى الادوات التحفظية من مياه النيل واتفق اللازم لعمل بتسليم المؤونة اثار العملية ولضرورة صرف الاثمان فللالية تداركت تفوق من البترة وصرف البيض والبيض تحدد له ميماد ثلاثة شهور مع اسمايه لصفه لم تعد طولها والمعدت وليس في امكان المالية تاخير تلك المصاريف لآخر السنة كما كان المعتاد ولهذا وسوق اعتبار تلك المصاريف في هذه السنة بوجه التقريب عن كل مائة عشرة فري من مرسوم صدرت للكتابات بتحصيل المشره فري من المذكورة في طرف خمسة عشر يوم الاغيزة من شهر كلك السنة الحالية بحلول شهر

ديانة اخر المدين الذي افلس وصار بيع موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم من ائتمناه في المداينين سواء كانوا تجارين او عادية الا من بعد سداد كامل مطلوبات الميري المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر المطلوبات مجتازة ويضع فيها كما الاجراءات الموضحة اعلاه - مستاجرو املاك المدينين او املاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه ملازمون بمجرد مطالبتهم ان يدفعوا الميري ما عليهم للمدينين المذكور او ما يكون بطرفهم له لاي سبب كان تسديد الكامل المطلوب او جزء منه والوصول التي تعطي الوهم من الميري تكون سنه المخلص بطرفهم ما يدفعونه بمال - امر عدوي صادر في ٢٧ ديسمبر سنة ٧٦

بناء على ما عرضه اليها ناظر ماليتنا - وبناء على ما تراءى لجلس نظرنا - قد استرنا لاسرنا بما هوأت (م) ١ قد صار تعيين قوسيين للبشفي جميع المسائل المتعلقة بالاموال والاطيان وتشكيله يكون على انكيفية الاتية - محمد رستم باشا قويميزير الاملاك الميرية يكون رئيسا لقوسيين المذكور واصفاوه محمد سلطان باشا وصليان ابائيه باشا والموسوي للشيخ ده برفاز والموسوي كوكلين كلاهما قويميزير مديرين لصفوق الدين المبعوضي وروسوك مدير الاشتغال العمومية ويطرس بك غالي بالكتاب نظارة الحفافية (م) ٢ ان القوسيين المشكل بموجب منطوق المادة السابقة يمكنون من وظائفه على الخصوص (اولا) جمع كافة الاواصر والاوراق المختلفة بتقرير ضرائب الاطيان (ثانيا) توضيح انكيفية الحالية لتقرير الضرائب وتعيين ما يمكن ان يكون موجودا من عدم المساواة في تلك الضرائب سواء كان بين مديرية واخرى وبين التواحي جديريه واحدة وبين الاطيان بناحية واحدة (ثالثا) توضيح الحالة اللاحقة لاحمال التاريج الجارية الان وبيان الفرجية التي توصل اليها الاعمال المذكورة من القاية المتصورة (م) ٣ يند انقام العمل الابتدائي الموضح بالمادة السابقة على القوسيين ان يعرض على الحكومة ما هوأت (اولا) لائحة وتبية عن تقرير ضرائب الاطيان باصل كيفية لحيننا تمتعي اعمال

التاريج هذا اذا تراءى لقوسيين امكان نشر لائحة بهذا الشأن (ثانيا) نظاما عن اعمال التاريج (ثالثا) نظاما مينا اولا كيفية تحرير كشوفات الاموال ونشرها ثانيا ما هي السلطة التي تتاط بالنظر في تشيكيات المولين الذين يتبرون انفسهم مطالبين بما هم غير مكفين به واي طريقة ينظر في ذلك ثالثا مواعيد تحصيل الاموال (رابعا) الاجراءات التي يلزم اتخاذها لتحصيل الاموال - وهذا النظام يلزم ان يكون مشتملا على وقاية المولين من كل اجراء غير قانوني وعلى تأمين تحصيل الاموال

مال - { صورة مقرر مدير القدرية وبالي المديرات في ٢ صرسة ١٢٧٧ (١٤) باهر سنة ١٢٨٠ } وردت المادة سدادكم رقم ٢٧ صرسة ٩٧ غير رسمي باه على مقتضى ما تحرر لسدادكم جاري تحصيل قبة قيراطين من اموال وعشور سنة ١٨٨٠ حسبما تحرر قبل لكن بعض الصمد والاهاالي يرضون دفع اموالهم والبعض يرضون دفع جزء منهم وتردوا النظر وصدور ما يوافق وحيث المقصود بما تحرر قبل ان تحصيل المساواة هو لاجل عدم تكاليف احد يدفع شيء زيادة عنها يحضه او تاخير احد في شيء مما هو بطلوب منهم وقد اوضحتم عن وجود من يرغب دفع الاموال بانكيفية التي اوضحتموها لمعي كانت هذه الرغبة هي من تلقاء انفسهم بدون تشويق ولا ترغيب لهم من احد فان كل الناس حر في الدفع زيادة عما يطلب منه ولو مال السنة بالكامل ما دام تكون رغبته انما هذا لا يكون سببا في فصل ما هو مطلوب من التيزر زيادة عن المقرر تحصيله سنة هذا الشهر بحيث ان الذي يدفع زيادة لا يتاخر نظيره على خلافه بل وانه يا في على ارباب الاموال سواء كانوا اهالي اوقوات او اورباويين ملازمين بالتسديد كل وما يتحضر بدون استثناء ولا تاخير مع تعديل الاحتمالات اللازمة لعدم تمكن احد من تاخير شيء ما هو مطلوب منه وطرد ٢٥ الشهر الحاضر يكون تم التحصيل بما فيه المتأخر لغاية سنة ١٨٧٩ ولهذا لم تقريه لسدادكم للقوسية والاجراء كما ذكر

مال - امر حال صادر في ١٨ باهر سنة ٨٠ بر ١٢٠

# ملفوظات

(نحن هذيو مصر) بناء على ما رُفِعَ له من ناطر مالىنا  
سواء بناء على قرار مجلس نظارتنا قدامنا بما هو ات  
(م) ١ من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ يزداد على  
اموال الاطيان المشورية مبلغ مائة وخمسين الف  
جنيه مصري سنوياً وهذه المداوية يصير توزعها على  
جميع الاطيان المشورية بالنسبة للضرائب المداوية عليها  
الآن (م) ٢ ناطر مالىنا مكلف بتنفيذ امرنا هذا  
{ صورة ما نل من الداخلية جاري ٩ مفرسة  
١٢٩٧ (٢٢٢) يناير سنة ٨٠ }

المسطر بهذا صورة ما نُشر من المالية للديريات  
والمحافظات ووارد الداخلية بإفادة منها رقم ٣  
سنة ١٢٩٧ بخر ٩ اذارة فلاجل الملووية بما اشتمل  
عليه والاجراء بقتضاء قد نُشر بتاريخه ان لزم من  
ذلك ومن الجملة هذا للاجراء بوجبه

(صورة الاعلان الذي نُشر من نظارة المالية)  
ان من التواعد الصومية الاساسية بقبيل الاموال  
الميرية هو ان اموال الاطيان وما يتبعها من طبعا  
تطلب من عين القمار ومع ذلك الاسم واضح من  
قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧  
والذي يترى الرقيم ١٠ وجب سنة ١٢٨٩ وعلى موجب  
القرار والذكر في المذكورين اموال الحكومة هي  
مختومة بواسطة الاولوية والاختيار الذين لها على نفس  
القمار او محصولاتها ويحق لها تنفيذ الجبوزات التي  
توقفا على القمار او محصولاتها بشوب الثقات الى  
حقوق الغير السابقة على ذات القمار او محصولاتها وهذا  
الامر يجري ايضاً على الاجانب لان القانون الصادر  
في ١٢ صفر سنة ١٢٨٤ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧  
الذي منح حق امتلاك في الاقطار الثمانية جعلهم  
تابعين في ذلك الى ذات القوانين التابعين لها الرمايا  
الثلاثين — فيهم اكل من له حق بمحصلات او  
الطيان وكل مستاجر او مدين مرتين وبالاجمال  
كل من يكون له صالح ما في قمار او محصول ان  
يقتضى ما على القمار المذكور من الاموال بناء عليه  
حسب اصلاح المكلفين بالاموال وميانة للخلات اقتضى  
اعلانه في ٥ يناير سنة ١٨٨٠ — هذه صورة الاعلان  
الذي نُشر من نظارة المالية بتفصيلات ما تقتضيه التواعد

الاساسية في تحصيل الاموال الميرية من عين القمار  
المربوط عليه تلك الاموال — وحيث من مقتضى  
معلوماته والعمل بوجبه ونشره فعموم الاحالي وسائر  
المزارعين حتى يعلم الواضي اليد على الاطيان سواء  
كان بطريق الملكية او الاجارة او الرهن او بطريق  
الحجز انهم ملازمون اولاً بتسديد الاموال الميرية من  
عين القمار الموضوع عليه اليد ومن يتأخر بعمال  
محجر ويبيع محصولات او الاجارات واذا كان المحصول  
او الاجارة لا يفي سبب القيمة المطلوبة تباع الواضي  
والموجودات وان لم تكف به ايضاً يباع من الطيان  
ما يسد قيمة الاموال المستحقة فزعم بتفصيلات  
ونشره حال المعرفة للمديرية لمزارعها وسائر  
القرى التي بالتبعية لها والتأكد باعلانه لعموم الاحالي  
للملووية به والعمل بقتضاء

مال — مقرر ١٦ مفرسة ٩٧ (٢٨) يناير سنة ٨٠  
حيث الله صارتسوية ربط احوال الاطيان الخراجية  
والمشورية عن كل مديرية على وجه العموم بالمالية  
على مقتضى الفكر يترو المصدر عن المخالفة والذكر في  
الصادر بمداوية مائة وخمسين الف جنيه على الاطيان  
المشورية واندرج ذلك بموازين المديرية سنة ٨٠  
وكل ذلك اي ذكر في المخالفة وذكر في مداوية المائة  
وخمسين الف جنيه على الاطيان المشورية والميزانيات  
ارسلت للمديرية ومن الجملة للمديرية للاجراء  
بقتضاء فلان اول شيء يلزم ان تحية المديرية بدون  
توافي هو اجراء التسوية على موجب ذلك بهذا من  
الاطيان الخراجية على مقتضى التسوية التي تعين  
بميراثه القروي اسمياً اسمياً بمعرفة المديرية وكذلك  
الاطيان المشورية بالمثل اسمياً اسمياً بهذا يجري  
تشويهاً بملحاً بالخضرات الدوات والارابوين وسائر  
ارباب الابدان والجبال بحيث ان حضرات الدوات  
والارابوين وارباب الابدان والجبال والمخالفين بقر  
لهم اعانات مخصصة والاعالي يتوخى في اصول  
اورادهم المطلوب من كل منهم انما من كون مال  
وعشور التوالف صار استزاه من ميزانية سنة ٨٠  
ممكن يكون له توافف محققة سواء كان من الاحالي  
او الدوات او الارابوين يصير تنزيهاً لوقتاً سواء كان

من الاعلانات والاوراد ويوشريان التزليل موسوت  
لحين ما ينظر في اسرها والباقي عن الصافي المستحق  
التصديق لاجل ان يكون معلوما لكل من ارباب  
الاطيان ذلك ومع تاصيل اورد الاحالي كما ذكر  
يقرر جدول عن كل بلد مبين به الاموال المطلوبة  
ابدا اسما ويصير وفيه في اشهر نقطة باليد سواء كان  
على عمل الجلس او خلافه لملوية المصوم به بشرط  
ان تحرير الاعلانات وتاصيل اورد الاحالي ووضع  
الجدول المذكور يصير انما لغاية شهر فبراير القابل  
حتى عند طلب تعميم اي شهر يجب ما يصدر  
من المالية يكون معلوما عند كل لسان مقدار ما يلزم  
دفعه من اصل ما عليه ولهذا لزم تحريره لياذرة بالاجراء  
كما ذكر والتصديق يكون على حسب ما يجرى التحرير  
عنه من المالية لحين ما يتم ربط تعميم المال والشور  
المشور في ربط تعميها بموسمين تعديل الفرب  
بمضرو الصد الذين طلوا من كل مديرية التحرير  
باعتداده حيث انه يوقتها يصير اجراء مقضاه يكون  
معلوما انه يصير من المالية مامورون بمصومون  
للتفتيش على خضاة العملية والمديرية التي تنفع تصديها  
او تاخيرها في تحرير الاعلانات او في وضع اصول  
الاحالي باورادهم بالكتابة التي توحيث يكون تحت  
المسئولية ولما حكما اما المطلوب من قوسيون  
الادامي والشارة السيرة يرسل عنه كشوفات بالبيان  
السعوي بلدا بلدا خراجي وعشوري بالية لاجراء ما  
يقضي عنه

حال - - - - - منور ١٧ راحة ١٥ فبراير سنة ٨٠

حيث ان صيارف النواحي والمديريات بحرين مطالبة  
ارباب الاطيان المطلوب على اطيانهم بانواع متعددة  
اي المال وخدمة الصيارف وتجن الاوراد مع ان  
الافكار اطلاق الفكي عنها في نفس الامر مقررة وفي  
الحقيقة انها هي جملة المال المقرر على الطين وتلاحظ  
ان سريان الاجراء في هذه الطريقة بنوع الطلب  
تارة بتم المال خاصة واخرى بتأثير ثمن الاوراد وهكذا  
ما يؤدي لتعديد الانواع والطلبات فلاجل حس  
ذلك والسهولة استصوب ان اضافة المال بالبراند

تكون شاملة الثلاثة انواع المذكورة اي ان اجماليها  
هو المال وهكذا يصير الاجراء في البشور والمويركو  
وعشور التجميل يضاف عليه خدمة ايضا والمكاتب  
التي تقرر للخدمات او غيرهم من ارباب الخطابات  
يطلب المستحق عليهم تكون بالكتابة المذكورة فلما  
واحدة حتى بذلك يكون معلوما لدى كل انسان  
مقدار المربوط على اطيانه ويوم بسداده ولا يحصل  
تنوع في الطلبات ثم بدل ما يذكر في الطلب عن  
شمة السدس او الربع يذكر عن شمة قهراط او اثنين  
وهكذا بحسب حقيقة المطلوب على واقع التعسيط  
ولهذا لزم تحريره للمطوية والتبني على  
باشكاتب ورئيس حسابات المديرية والشر والاعلان  
للمورين المراكز او نظار الاقسام بذلك يعلمون بملوه  
بصيارف النواحي وياخذوا عليهم التعهدات اللازمة  
بالعمل حسبما توضح ويتابعه صادر الشرياني  
المديريات يكون معلوما

مال - - - - - صورة ما نقر من الداخلية بتاريخ ٢٢ ربيع  
الاول سنة ١٣١٧ (٢٥ فبراير سنة ٨٠)

وردت للداخلية اعادة من نظارة المالية رقم ٢٠ ربيع  
الاول سنة ١٣١٧ نمرة ٢ ومما تضمن صورة التقرير  
المقدم منها للحقرة الخديوية في ٢٤ فبراير سنة ٨٠  
وصورة الفكر جواخديوي الصادر في ٢٥ منه وصورة  
الاعلان المنشور على المصوم وصورة المنشور المحرمين  
المالية لكافة المديريات والمخانات والضبطيات فيما  
يتعلق بمواعيد تصديق شرائب الاطيان وعشور التجميل  
بالكتابة المختصة به وسرغوب اصلاحه لفرع الداخلية  
لمطوبتهم بما فيه والاجراء بقتضاه ولهذا لزم تحريره  
- - - - - يرسل عليه صورة نسخة من النسخ المذكورة  
للمطوية بما اشتملت عليه

(صورة ترجمة تقرير تاريخه ٢٤ فبراير سنة ٨٠  
مقدم من - - - - - بطونق ربابي باشا ناظر المالية  
بالوكالة الى المحصرة الجديوية والضدة الدورية)  
(ياولي التيم) لما كان من مقاصد الكلية وقاية  
للموليين من التصيلات الغير قانونية مع تأكيد  
استقامة تصديق شرائب الاموال عيتم بتاريخ ٢٧  
دسمبر قوسيونا مخصوصا بالبحث في جميع المسائل

## ملحوظات

المطلقة بضرائب الاموال ولا مضمت ذاك المقيمة هذا الامر الكرم الرقم ٣٧ دسمبر فلما عظمى في آن واحد اعادة النظر بوجه عمومي في تأسيس ضرائب الاموال واسمتم بتنظيم كيفية تحصيلها لاجل الوصول لهذه الغاية لزم ابتداء ان التحصيل يصير اجرا لا يقدر ما لم يسمع به احتياجا الخيرية في مواعيد محددة سبغ اوقات السنة بما يمكن للمولين جني ثمرة انتاجهم ليليسر سداد الاموال المضروبة عليهم بناية السهولة وعلى هذه الكيفية يمكن يتأكد الحكومة انه بتحصيلها الاموال لا يتغير الفلاح على استقراره تقود بالربا الفاحش ما في نتيجتها غالباً باضمحلال حاله وزيادة على ذلك ايضاً من الضروري ان المولين يعرفون حقيقة مقدار الاموال السنوية المضروبة عليهم والمواعيد التي تطلب منهم فيها واقبداً لهذه المقاصد الجلية قد بادرت بوقتها حالاً باعطاء التعليمات اللازمة للمديري المديرية حتى ان كل مول يجري اخباره بالذقة عن قيمة الاموال المطلوبة منه سنوياً ولم يبق علي الا طلب الثقات قومسيون ضرائب الاموال على ضرورة اقتراح لائحة تبين مواعيد دفع الاموال قبل كل شيء وطبقاً لطبي اجرى القومسيون عن هذه المسئلة ضمراياته الابتدائية ومن بعد ان سأل وتغابر مع المديرين والممد ومأموري التحصيل في المديرية المختلفة ليسر له اقتراح لائحة توضح فيها شهرياً مقادير

الاموال المتقتضي تحصيلها في كل مديرية ويجلس التفار بصدان امن نظره بناية الذقة قبل ابداء نتائج هذه اللائحة وتراى له مع ذلك لزوم اجراء بعض تغيير خفيف فيها عن هذه السنة تقطوبوجه استثنائي في المديرية المقصدة خلمة الدين العمومي وسيط الواقع ان الكيفيات الطموسية التي جرى التحصيل بها في سنة ١٨٧٩ عطلت التحصيلات في الاشر الاخرية من السنة للماتية فنتج من ذلك انه ان لم يحصل هذا التغيير الخفيف الموقت عن هذه السنة فقط ليا تفتتته هذه اللائحة لترتب من ذلك ان قيمة الاموال المتقتضي تحصيلها لحد شهر ابريل تكون غير كافية لتسديد قسط الدين الموحد المستحق دفعه في اول مايه القابل لهذه هي حالة استثنائية ترجب تحصيل قيراطين زيادة عما هو وارد بالجدول المقدم من القومسيون في الاشر الاول من هذه السنة فقط سيط المديرية الاربع وهي البصرة والحويية والفريية واسيوطاني ايراداتها مخصصة خلمة الدين العمومي ويجب تنزيل هذين القيراطين من قسطين شهري نوفمبر وديسمبر القابلين وان المادة الثانية من الذكوتو الذي اشرف بمعرضه على اعدادكم المقيمة القصد منه طريقة وثنية عن هذه السنة فقط على وجه استثنائي. واني بالنسبة لفصرة الخديوية والسدة الدورية عيده الخاضع وبمحموه المتواضع (١)

(١) يطلب في اثنى هذه كلمة (مال) ترجمة قمر سداد بطرس باندا غالي وهو تقرير مالي مهمه لواءهم مرصها (



مال - امثال صادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه البنا ناظر مالتنا وموافقة ذلك لرأي مجلس النظار امرنا بما هو  
آت (م) الايسع تحصيل شرائب الاموال وعشور الثقل الا في المواعيد المبينة في الجدول الآتي  
وبالمقادير الواردة به

## (مواعيد تحصيل شرائب الاطيان وعشور الثقل)

عشور الثقل		وجه قبلي		وجه بحري		الشهر	
تاريخ	مبلغ	تعرفة خصوصية		تعرفة خصوصية		تاريخ	مبلغ
		جسدية	عشور	جسدية	عشور		
تاريخ	مبلغ	جسدية	عشور	جسدية	عشور	تاريخ	مبلغ
١	٠	٠	٠	٠	٠	يناير	٣
٢	٠	٠	٠	٠	٠	فبراير	٢
٣	٠	٠	٠	٠	٠	مارس	٠
٤	٠	٠	٠	٠	٠	أبريل	١
٥	٠	٠	٠	٠	٠	مايه	٢
٦	٠	٠	٠	٠	٠	يونيه	٢
٧	٠	٠	٠	٠	٠	يوليه	٣
٨	٤	٠	٠	٠	٠	أغسطس	٠
٩	٨	٤	٠	٠	٠	سبتمبر	٠
١٠	٨	٧	٠	٠	٠	أكتوبر	٢
١١	٨	٤	٠	٠	٠	نوفمبر	٤
١٢	٤	١	٠	٠	٠	ديسمبر	٥

## ملحوظات

يكون مطلوباً من كل شخص يلزمه تسديده لتسوية المطلوب لها بحيث تدعى الأحوال السابقة وعدم استقامتها والتألك السبب كان حاصلًا من طرف الحكومة من الاستحصال على تقويم بوقت ومن غير وقت وعلى أي حالة كانت أوجبت بالمصلحة عدم الالتفات لأجراء هذا القرار لزم إصدار هذا الإعلان لإتياع الأجزاء من الآن فصاعداً كما سيأتي (أولاً) إن كالة أرباب الأحياء عشورية كانت أو غراجية على وجه المصوم ملزومين من الآن فصاعداً بتأدية ما عليهم من الأموال والمشور المستحقة حسب التقييم المقرر بذلك كرهنوا إلى صرف البلدية الكافية فيها المبالغ وكذلك باقي أقلام الموائد يكون تور بها اليد صرف البلدية التي هي فيها أو يفرز بنة الجنية التابعة إليها لإسلام الموائد المذكورة (فإنها) عدم قبول شيء من الآن من الأموال والمشور بأي غزينة من مخزن الحكومة من أحد الممولين إلا اليد صرف البلدية الكائن فيها (ثالثاً) عدم جواز تحويل شيء ما لاجل خصمه من الأموال والمشور المستحقة من سنة ٨٠ بل كل مول يجب عليه دفع ما يكون مطلوباً منه لهذا لأصناف البلدية كما ذكر بالوجه الأول

مأل - سبق منشور عمومي لكافة المديريات ومحت  
الجمعة ١٦ مارس سنة ١٢٩٧  
من مقتضاء إجراء تسوية الأموال والمشور بهذا  
أسما أسما حسب نص ذكر في المضافة وذكر في ملزمة  
المائة وخمسين ألف جنيه على الأحياء العشورية  
وميزانية سنة ١٨٨٠ بشرط إتمام هذه التسوية ونشرها  
لصكافة الممولين لغاية شهر فبراير الحاضر والمعمود  
من ٨٠ أن يكون تم ذلك لغاية الآن بنهاية  
الدفعة والنسيب كما وأنه قد توضح بهذا صورة التقرير  
التقدم من الأحياء العشورية بصورة المذكور  
الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ بخصوص ربط  
التقييم وصورة الإعلان للمشور المصوم من طرفنا  
بصفة ناظر المالية يمنع قبول دفعات من أرباب الأحياء  
غراجية كانت أو عشورية إلا لأصناف البلدية الكائن  
بها الأحياء وبنية على ذلك يكون الأجزاء كلاً في  
(أولاً) من حيث رابطة التقييم هذه صار أعمالها

(م) ٢ أحكام المادة الأولى بحسب المصلحة بموجبها  
اعتباراً من تاريخ نشر أمرنا هذا فيما يخص المدير يات  
التي إيراداتها غير مضمونة ومن ابتداء أول مايو سنة  
٨٠ للمدير يات الأربع وهي البحيرة والخوئية والغربية  
واسيوط التي إيراداتها مضمونة علمة الدين العمومي  
(م) ٣ في المدير يات الأربع المذكورة أعلاه يجري  
تفصيل قيراطين من ضرائب الأموال زيادة عما هو  
وأرد بالجدول المرفق يمينه في أثناء شهر فبراير ومارث  
وأبريل سنة ٨٠ بصورة استثنائية هذه السنة فقط  
والخادير المتصلة زيادة بهذا الكيفية لمدة هذه الثلاثة  
الشهر يجري توزيعها من قسطين شهري نوفمبر وديسمبر  
سنة ٨٠ (م) ٤ على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا  
مأل - { صورة إعلان عمومي صادر من لجانة المالية في  
شهر فبراير سنة ١٨٨٠

حيث إن التجارب قد دلت دلالة واضحة على أن  
الخصصة التي كانت مسموكة لارباب الأحياء  
العشورية والغراجية وهي لهم المقرر من الأموال  
والمشور ما غزينة المديرية وما غزينة لجانة المالية  
وأما إلى صندوق الدين العمومي فأنشأ عنها جملة  
اشتغالات وصوبات فضلاً عن تأخير التقييم وتراكم  
جملة بدايا وغلط التواضع الإدارية والحسابية وعدم  
المساواة في التقييم من كافة الممولين لا سيما وأنه  
فيما سبق كان صدر قرار من المجلس الخصوصي في ٢٤  
سفر سنة ١٢٩٣ بمرور ١٨ وعليه أمر بخديري في ٢٧  
شهر والمادة الرابعة عشرة من هذا القرار تنهي ملزومية  
كل من حمد وشيخ وصراف كل ناحية بتفصيل  
فصل كل شهر من الأشخاص حسب المربوط عليهم  
سواء كان من نفس أرباب الأحياء أو وكلائهم أو  
المزارعين أو المستأجرين وبمثل يكون تفصيل باقي  
أقسام الإيرادات بحسبها في أوقاتها وأنه يلزم أن يكون  
توزيع المطلوب من كل اسم في ذات بلده من دون  
توسط جهة أخرى ولغو التواضع التي كانت جارية  
في الخضم والاضافة ما بين الجهات وبعضها المتصلة  
بالأموال وعدم قبول ما يكون مطلوباً من التقويم  
لأحدى الجهات في جهة أخرى ولا خصم شيء أيضاً  
من المطلوبات والاستشفات في نظير ذلك بل ما

بمعرفة قوسيون الضرائب وبمشاورة جملة عمد من الاحالي الذين صار احضارهم من كل مديرة قبلية وبصري اي في الحقيقة بمعرفة وحسب رغبة الاحالي متناسبة مواسم المصولات فلم يبق هناك ادفع طر ولا سبب لاحد المولين ولا لاحد من المامورين في ان يتاجر طرف المولين ولا قرش واحد يدون تحصيل من شهر الى الاخر والتصيلات تكون بالمساواة حسب نص التعليمات السابق صدورها للمديرة حيث هذا الصدد (انها) حيث لا ينفك الصوبات والاشكال التي هي حاصلة في تحصيل الاموال والمشور المطلوبة من الصنف المختار من المولين المعبر عنه دوائر وذوات وارباوين ودجبة المشغولة التي لا تزيد عليها من تداول جملة مكاتبات بين المدير يات وبضها وسائر دوائر الحكومة والتصيلات وتعين مندوبين عصوصين من طرف الحكومة يطرفون ارباب هؤلاء الدوات والبيض منهم يحابوا باخذار لا يكون تضبا طائل والبيض منهم لا يزل بالكلية للعبوة بشي ما وبالمثل من تداول جملة مكاتبات بين الضبطيات ونظارة الخارجية بشأن ما هو مطلوب من الاوالي باوين ثم والمدير يات ايضا تركن على ارسال كشف لنظارة المالية او الى الضبطيات بما هو مطلوب من هذا الصنف وتعمل تحصيله ومن بعد كل هذه المشتات كل سنة بخلاف ما يتاجر من الاموال على هذا الصنف من المولين لبالاقل يمانفوا على ما هم متادون عليه من دفع ما عليهم في آخر السنة حتى يتكبرهم مبيع محصولاتهم بنائة الثاني والسهولة باقان مناسبة بمبحث من جهة اخرى الفلاح المسكين صاحب القدان الواحد او الاثنين يكون اضطر الى مبيع محصوله مقلما وهو اخضر باقل من نصف الثمن او الى الاستقراض من المرائجين بدوائد لا تنقص من اربعة او خمسة في المائة في الشهر بمبحث ما سبق صدوره من التعليمات والمشورات في هذا المعنى فهو كافي لازالة هذه الامتيازات الضرة لصالح القنطر على وجه العموم وبخلافه لكل قاعدة من قواعد العدل والاتصاف انما اريد ان ازيد على ذلك بان انهم حفر كهم بان الاموال والمشور هي مقررة على

الاراضي وليست مقررة على الأشخاص ولا هناك فرق بين المالك للارض او المزارع او المجر لها اي ان الارض وما بها من الزرع او البجاري هي انكافة للاموال للمديرة فوالحالة هذه يلزم عليك من الآن فصاعدا ان تتبدوا هذه القاعدة وتحصلوا الاموال المقررة سواء كان من المالك ذاته او من المزارع او من المجر بدون التفتات الى اعتقادات المزارعين او المجرين بمقولة ان دفع الاموال ليس من شروعي مع صاحب الارض حيث واضح اليد بالزراعة هو المزموم بتادية الاموال على اي حالة كانت وخلاف ذلك امر لكم بان النقطه الهمة هي المساواة وعدم الامتياز كلية في امر التصيل (انها) ما دام تقدر بان كل مول ملزم بدفع ما عليه من الاموال حسب رابطة التقسيم الى صرف البلد مبادرة وكن الاطيان المشورية لغاية الآن لم تكن واردة بجراند صيارف البلاد بل محه ورة في نفس ديوان المديرية وقرار اعصومي المؤرخ ٢٤ صفر سنة ١٢٩٣ بقرعة ١٨ الصادر عليه الامر لنظارة الداخلية في ٢٧ منه بقرعة ٩٧ من مقتضاء حصر كافة المطلوبين كل اسم بدفاتر صيارف البلاد وان عمدة وشانج وسراف كل بلد من ملزومين بتصيل قسط كل شهر من كل شخص حسب المربوط فبناء على ذلك يلزم حصر اموال الاطيان المشورية بدفاتر خصوصية بطرف صيارف النواحي اسوة بدفاتر جرائد الاموال الخارجية والويركو وغشور الفيل حتى يكون محصورا بدفاتر صراف كل بلد المطلوب من كل انسان من ابتداء سنة ١٨٨٠ والتصيل على حسب التقاسيط ولذا ينبغي المبادرة بضمير كدولة عن مقدار المشور المطلوبة بلدا بلدا وكل بلد يتوخ فيها اسم اسم وارسلهم لصيارف النواحي مع صرف الدفاتر اللازمة اليهم لاجل ربط المشور المطلوبة من كل انسان وتمديداته بالبيان ويكون فهو هذه العملية بالقرب وقت حتى كل ما تسدد ليد صيارف النواحي من مشور الاطيان بحسب التقاسيط يجري قيده يومياتهم وشطبها بالجراند وتقرير الارداد اللازمة اسوة باقي الاموال الربوط مع حصول الملاحظة التامة من المديرية ومن سائر المامورين



ملوكات

مع حضرات المفتشين أو من يبينونه عنهم تجري المعاينة والقرض حوثاً حوثاً ببيان المزرع قبل الصالح للزراعة فلم والغير صالح فلم بكيافته واتواضع بما أنه الآن موجود بالأراضي الزراعية المصيبة وكذا الزراعة التيلية عن قرب تم ويحل أوامراً زراعة الشوي في بحر لمدة من الآن لحد زراعة الشوي يمكن تم العمل في القرز على وجه ما ذكر وتقدمت الكشوفات اللازمة عن ذلك التالية ببيان الشور المفتفي وبطيا بحسب شرائب الحضان اعتباراً من سنة ٧٩ فلنظر وأجراء اللازم هذا ويلاحظ أن من يصير تلك بمرقة المديرية من المستفيدين والمصدقين من الأشخاص الذين يوثق بهم ويوصل عليهم تحت هذه الإجراءات يكون تحت مسئوليتهم ومسئولية المديرية وتبانيه تحرر لن لزم من المدير يات بذلك

مأل ميري - { قرار مجلس السطار في يوم الثلاثاء ٢١ رمضان سنة ١٢٧ الموافق ١٩ أغسطس سنة ٨٠ في شأن الاطيان الاطاري في ربط عليها الصور تقر بأنه حيث أن علاوة المائة وخمسين ألف جنيه صارت أصلاً في شرائب الاطيان المشورية ولا فرق بينها وبين الشرائب السابقة فالاطيان المطية قبل الآن بشرط أن تكون عشورية تربط عليها الشور المناسبة لما على هذا الأساس بعد فورها وتقدير درجاتها بالنسبة للأرض المائلة لها بالناحية أو بالحوض وأما ما كان معطياً من الاطيان بدون شرط جعلها عشورية وكذلك جميع الاطيان الميرية التي تنتقل من الآن فصاعداً من حيازة الميري لحيازة اخرى فهذه تعتبر اطيافاً خراجية ويربط عليها الخراج بحسب الدرجة المناسبة لها

مأل - { امر حال رقم ٣٦ من سنة ٩٨ (٢٧ يناير سنة ٨١) بوجوب المحو على متولات وعقارات من باع من دفع الاموال (نعم بخديومص) من يد الاطلاق على امرها الصادر بتاريخ ٢٥ مارش سنة ٨٠ (ز) محو بوجوب المحو على متولات وعقارات من يتاجر في دفع الاموال بحيث أنه غير موجود الآن قاعدة لتطبيق الاحكام الصادرة من المجالس المحلية تنفيذاً جبرياً فينبأ على ما عرشه علينا ناظر حثانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر

باستوفاء تحصيل المطلوبين كل انسان بواقع التسيط بالمساواة على وجه المصوم بدون استثناء وكل من حصل منه ادنى تأخير يسأل بمقتضى الاوامر السابق صدورها عن هذا الخصوص حتى لا يتاخر شيء من شئرا ل شهر وما أنه ما سبق تحرير توضح عن اجراء نهو تسوية ربط الاموال والشور واعلان الدوات والاورباوين ووضع اصول اوراد الاحالي لمطوية كل انسان بما هو مطلوب منه وتحرير جدول عن كل بلد ووضعه بأشهر نقطة بها للمطوية به والان قد تقرر ربط التسيط فيلزم وضع بيان التسيط باوراد الاحالي واعلان الدوات والاورباوين وارباب الابعاد وما ياتهم واحال جدول عن كل بلد يتقدار التسيط شهرياً ووضعه بأشهر نقطة في البلد لمطوية الجميع بما هو مطلوب شهرياً للعبادة بتأديته ولهذا قد تحرر سنة تاريخه ككتابة المدير يات بالاجراء على الوجه المشروح وهذا لتصموه وتجرأ العمل بمقتضا مع نشره أيضاً لن يلزم وككتابة تواجي المدير به لمطويته للجميع واتباع الاجراء بوجه

مأل - { صورة مفطور مهر لمدبرات بحري وطليال { ١٣ رمضان سنة ١٢٧ الموافق ١٩ أغسطس سنة ٨٠ انه بناء على ما علم من الافادات والكشوفات المقدمة التالية من المدير يات ببيان الاموال والشور المطلوبة من قومسيون الاراضي الميرية والمائرة السنية عن سنة ٨٠ من وجود جملة اطيان من الابوار الواردة التسيط ولم تربط عليها الشور لحد الآن بالتطبيق للمنشورات قولاً بان الاطيان المذكورة ليست صالحة للزراعة وما ورد أيضاً من بعض المدير يات بان حضرات مفتفي زراعات القومسيون حاصل منهم التوثيق في تعيين من يلزم من طرفهم مع خدمة المديرية لمعاينة وفرض الاطيان المذكورة وحيث قد سبق انتمى بالقومسيون بمحور التنبية على حضرات المفتشين بالتخدام مع من يبين من طرف المدير يات للمعاينة والقرز لربط شعور ما يوجد صالحاً للزراعة من الاطيان المذكورة وتحرر المائرة السنية أيضاً بذلك فلم تحرير لكي بحال وصوله يجري تعيين من يلزم من خدمة المديرية والمعد اللازمة وبالتخدام

بما هوأت (١) الاحكام الصادرة من المجلس  
يستمتر تنفيذها بمعرفة المدبرين والمخالفين واموري  
التبليغات واولاهاهم (٢) في حالة توقف المحكم  
عليه في دفع الحكم به بصير المحجز من مقولاته وتبلغ  
لايفاء دينه فان لم تفت بالدين - فيحجز من مقارناته  
واحيانه ويبلغ عنه بتدريس المبلغ المطلوب بمعرفة مدير  
الجهة او محافظه وامور تبليغياتها واو وكيل احد من  
الجهة او الرسمى والابرأ توكلا والمخالفات - باسما  
الصادرة في ٢٥ مارت سنة ١٠٠٠ الحجز المحضلات والمقارنات  
ويصحا وواجبا من يرضي عليه الزاد وكيفية زيادة  
العلاء بتدريس الزاد والبيع ثانيا وغير ذلك مماثل  
عنه بالامر المخارطية بصير مساهماتها في تنفيذ الاحكام  
تنفيذا بمر (٣) - فمض السبع التروضة بمائة ١٠  
الامر اليايدي ذكره بصلي بالكتابة الموضحة بالذلة المذكورة  
لرأسي عليه الزاد ليكون سدا له بالكتابة وفيهم مقام  
الجهة - وفي الرأسي عليه الزاد انه يسجل المحجز من  
استمارة فيم من طرفه في المحكمة الشريفة او سدة كل  
كتاب المحكمة المخططة الكائن بملاتريا المقار اليايدي  
مال - - (استمارة المال) معترضة - نظارة المالية  
الموافق ١٣ ربيع الاول به ١٨ بمصور الاطيان التي صار  
استمارة فيم من طرفي من الجبل والمصورة وفقا للحد  
الذات بالمناقص المبررة  
الله في سنة ٨٠ التي مضت كانت - كثر للمدبريات  
بأرجح ١٤ ربيع الاخرية سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارت  
سنة ١٠٠٠ الاطيان التي صار استمارة فيم سنة ٨٠  
من اهل والشؤون من مؤازرين - استمارة سنة ٨٠  
موقعات تحقيق انقلاها بالمناقص السنوية واكل الجبر  
من عدمه بصير الاحكام باجرها ما يضيي الاولوف على  
حقيقتها ويبان تحقيقها لحرفة مقدار ما يكون مستحقا  
وفيه قطعيا وما يستحق الرجوع اشاقه وكذا ما استحق  
من التحقيقات والقررات بالازمنة تقديم اوراق الخالية  
اول وبأول النتائج المستوية والافادات الواضحة  
حقيقة وكيفية ما ظهر من التحقيق ولحوظات المديرية  
وما تقر عليه من حجية استحقاق الرجوع والافادتين  
ما كان من سوابقها للتظهير بالاجازة في وجه  
كان بالمولد هوالم ذلك في بحر سنة ٨٠ على انهم

معنى السنة المذكورة لم يتم تقديم اوراق ونتائج ما صار اجراءه. وكون تقرير بلأحة الاعمال الحساسة سنة ٨١ امتداد فتح حسابات سنة ٨٠ على ٣٠ ابريل سنة ٨١ لاجل تمكن الجهات في هذه المدة وهو وتسوية ما يكون باقيا من الاعمال الخاصة بسنة ٨٠، ويومئذ لاقتضا استعماله تحقيق التوافق المذكور باكملها قبل حلول التاريخ المذكور وتقبلت حسابات سنة ٨١ قبل هذا يلزم بان ما كان من المبالغ للجهة بها في سنة ٨٠ من الانواع سالفة الذكر يظهرنا انفسه التفصيل فيجري ردھا الى الاضافات في بها بكل من كشوفات التدبيلات الشهرية التابعة لسنة ٨٠ وانحاطة بسنة ٨١ فلما غصصوا وما ظهر ويظهر من القيعات الله فسحق الربط فلما ليسم بتقديم الاوراق والنتائج الخاصة بالفتح لثلاثة بتاريخ ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ بحيث يتاحى ان جميع هذه الاعمال يكون انتهت. الاسراف فيال نهاية شهر ابريل سنة ٨١ حتى ان الذي يكون تحقق لزوم رده يتم رده وتحصيله والذي يكون تحقق لزوم رده بله طعنا من الزوام المذكورة لم تحصلت على اسرار الوفاء والتعزير حتى ان تلكه شهر ابريل لا يكون بالتمام فلما لا ذلك ثم يدون فهو

**مال -** مرسوم نظارة المالية للديارات عمومية  
عنا دياريات على حواف فيلاد وجرميا في  
١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨ الموافق ١٥ إبريل سنة ٨١ بخصوص  
الجمهورية مادية فخر ما يكون لها من الأرباح الواردة  
لتأسيس لراب الإطيان الفخيرية  
أنه لا تقدم الاستقام من المديريات عنها الجرمو من  
ضوابطان الراب الإطيان الشورية حسب المدون  
يجمع الأربع بشأن الإطيان لتأسيسها وتخصيص  
رطب عشر عليها من سنة ٧٩ بحسب ثبات حياتها  
قد تواردت الافادات متضاها انه صار الاعلان لمن  
ذكروا وأنه بحلول سنة ٧٩ فيضم قبل اضافة صبور  
بعض الايور والبعض تقصير من عدم استصلاح اراضيه  
وبناء على ذلك نقررت عمل المدير يان بان من يكونوا  
أقلا الاضافة بين سنة ٧٩ اي بغير درجات الإطيان  
فكلوا بالراب الإطيان يجري ثواب عليهم والذين  
يتولوا ويقدموا إشارات تجري تبين من يتقدموا.

# ملوكات

ويعول عليهم من خدمة المدير يات والعمد والمساكين  
لما ينفون زالا ابوار الموجود باطيانهم حوصا حوصا بيان  
المنزوع ثما والفرصا لثما بكيفيةاته وانواعه حتى لغاية تمام  
زراعة الشجرى يكون انتهى ذلك واشافه ما يستحق  
اشافته من المشور والمواقفة لتصوص الاواس بما سيك  
ذلك ما يكون منقضى اضافته في سنة ٨٠ من علاوة  
المائة وخمسين الف جنيه وترد الكشوفة اللازمة للمالية  
بيانات اصل الابوار بلدا بلدا بالامياء ومنها الذي  
استعمل وقبلوا اربابه اخافه عشورهم سنة ٧٩ والباقي  
عن الغير مستعمل وانواعه ومقاديره وما حصل عنه من  
اخصيات وما هو منطوق في عدم زراعته ان كان من  
امهالات حصلت او غير ذلك لحد الان ما كان يحصل  
الاعلام بل فقط وردت الماديات من بعض المدير يات  
تدل عن اضافته عشور جزء من ضمن الابوار المذكورة  
ومن ذا يعلم انه ليس حاصل اهتمام فيها ذكر ومحيث ان  
الشجرى تمت زراعته من ايام مضت وصار لا هناك  
عائق للنمو وسع مضي سنة ٨٠ لم يتم امر ذلك وحصول  
الناخير في مثل هذا من التبريل لاقى ساءه وانه من  
مقتضى ما تقرر بلائحة الاموال الحساية سنة ٨١ ان  
يصير استمرار فتح حسابات سنة ٨٠ لغاية ٣٠ ابريل  
سنة ٨١ والمقصود من ذلك انما هو لاجل تمكن الجهات  
من هذه المدة من نهوما هو لازم لغاية سنة ٨٠ فلي  
هذا صار من الزوام التاكيد على من يازم بمباشرة نهو  
وتتبع متابعة وفرز ما يكون باليا من تلك الابوار في  
الرب وقت حتى لغاية المباد المذكور يكون تم اضافته  
عشورا ما يستحق ربطه من سنة ٧٩ وما يخصه من  
العلاوة في سنة ٨٠ وتحصيله اول باول بحيث ان ما  
يخص سنة ٧٩ يلقو بدفاترها وما يخص سنة ٨٠  
يقاف بمرائد المشور وكذا ما يخص سنة ٨١ يجري  
علاوته ما دام لم يسبق درجه ضمن ميزانية السنة  
المذكورة وورود الكشف المطلوب بالاستصباح على  
وجه ما توضح انما ما يوجد مستحقا تسديده من الماترة  
المنية والموسمين الاراضى للميرة من ذلك وبكفل  
ديوان الاوقاف والمكاتب الاحلية اذا كان بها ابوار  
بهذه المناسبة هذا يورد به كشوفة خصوصية واصفة  
البيان بالافادات المتفتية وما ذكره من التبريل يات

في تاريخه وهذا للاجراء على الوجه المشروح  
مال - { مشور بشأن انحصار المجالس المحلية بصور  
الاميان ولا يستنزل الاميان من الزمام حسب ما تقرر من  
جلس الاحكام في ١١ ج سنة ٩٨ (١١ مايو سنة ٨١)  
ودلتوا اليشا ناظر المجالس الاحلية ارسل للحفاية مكتابة رقم  
١٢ جمادى الاولى سنة ٩٨ غرة ٨٥ على منها انه بناء  
على تشكي بعض من اهالي ناسيتي الزرنج والاكلاية  
مجدرية اسنا يطلب التنازل منهم عن قدر من  
لكوتها شرقي وبطوق الجبل ومجموعة بالرمال والسمائح  
وليست سالمة للزراعة قد نظر لذلك قضية اخيرا  
يجلس قنا واصدر مضبطة يحكموا فيها بتبويل التنازل  
من المذكورين عن تلك الاطيان والاكتفاء بمجم  
كان متاخرا عليها من الاموال على حسب ما رآه  
مجلس اسنا الملقى على طرف الديوان لغاية سنة ٧٥  
الفرجية بمقتضى الديكر يتوالى الصادر في يناير سنة ٨٠  
وانه يجري استنزال تلك الاطيان من الزمام وضما  
لجنة الميري وتلجبرها على ذمته كوشة المذكورين وكما  
تقدمت تلك المضبطة لمجلس الاحكام فدارسها لغفارة  
المالية وهي اعطت الاقوال اللازمة في ذلك وبنها عليه  
قد صدر حكم مجلس الاحكام بمضى ارب ما يتعلق  
بالتنازل عن الاطيان ورفع اموالها ونحوه بالمال بدخل  
تحت احكام المجالس المحلية وبمعرفة المالية يجري فيه  
حسب القواعد الاصولية للمربطة بها وبذلك يكون  
ما عك به مجلس قنا غير نافذ الحسول ومعرفة نظارة  
الحفاية بصدره ولما ترالى المجالس المحلية الاخطار الا لازم  
بذلك ومروبو بمكتابة النظارة المشار اليها اعطاء  
الصليات المتضا للمجالس بما ذكر لاخر ما بها وبحت  
ان المواد المتعلقة برفع شي على طرف الديوان واستنزال  
شي من الزمام ونحو ذلك لا يكون من غصائل المجالس  
المحلية النظر والحكم فيها تطبيقا لما تقرر من غصائل المجالس  
فلها اقتضى التشري في تاريخه للمجالس وهذا لحضركم  
للمعلومية بما فيه والاجراء بمقتضاها - المنظر اعلا من  
صورتها مشورين نظارة الحفاية للمجالس وورودها احلية  
بشرحا الرقم ٥ جمادى الاخر سنة ٩٨ غرة ١٠٤  
بعدم اختصاصها بصور احكام بمضم شي من اموال

البشري على طرف الديون ولا باستنزاف اطمائه من الزمام حسب ما تقرر من مجلس الاحكام وحيث من الانقضاء مطلوبة جهات الادارة بملك فقد نشر في تاريخه من لزم ومن الجملة هذا ما ذكر

مال - (استبعاد) منظر من نظارة المالية للمديرات عريوما والاعانات والقطر الخيرية والديني مصر واسكنرية وضعية مصر ومصلحة العمودية والخص في ١٤ جمادى الاخر سنة ١٨ ١٢ مايسة ٨١ ولاسام المالية في ١٦ جمادى الاخر سنة ١٨ ١٤ مايسة ٨١ بمصر من الاطمان المالية بالمناقص المصوبة واكثر المصوبات اجرت لهه مبالغ مرفقا بموازين امراطها سنة ٨٠ قولا ان ذلك فيه مربوط اطمان تالفة المناقص المصوبة واكثر من حيث تحقيق التلافى المرفول عنه ونقرر ما يارخ ١٢ ربيع الاخر سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٨٨٠ يلزم الاهتمام في اجراء ما ينبغي للوقوف على حقيقة ذلك لمعرفة مقدار ما يكون مستحقا رفته قطعيما وما يستحق ارجاعه اضافته وان كل ما استوفى من التصفيات وتصحيحات اللازمة لذلك تتقدم اوراقه المالية اول باول بالتتابع المستوفية والافادات الواض بها حقيقة وكيفية ما ظهر من التضييق ومطهرات المديرية وما تقرر عليه من حيلة استحقاق الرفع او الاضافة وتقسما كان مربوطا عليها للظرفية وافادتها بما تجر به فكان المأمول بذلك ان كل جهة تهتم اهتماما كليا في المرسى على ما يكون مستحق الرفع قطعيما وما يكون مستحق رد اضافته لاجل تصحيحه ولا لم يتأ في الحصول على هذا الترش لحد صدور اللائحة المشتملة على ما يجري بالاحال الحاسبية من سنة ٨١ المصوبة للمديرات بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٠ التي تقرر فيها ايضا امتداد فتح حسابات سنة ٨٠ لحد يوم ٣٠ ابريل سنة ٨١ كي يتمكن الجهات في بحر هذه المدة بنمو وتنضوية ما يكون باقي من الاحال الخاصة بسنة ٨٠ فقد قرر في ٦ ربيع الاول سنة ٩٨ الموافق ٥ فبراير سنة ٨١ باستيفاء تحقيق التوائف المذكورة باكملها قبل حلول يوم ٣٠ ابريل المذكور وان ما ينظر من المبالغ المبرمة استحقاق تحصيلها يتبادر بمردها بالاضافة وتوريدها بكل من كشوفات التسديدات الشهرية التابعة لسنة ٨٠ واخضاة بسنة ٨١ فلما مخصوصا وما ظهر من التصفيات انه مستحق الرفع

قطعيما يسرع بتقديم الارواق والتتبع الخاصة به بالافادات اللازمة حسب الكيفية المينة بمساعدة ما تقرر ومع التاكيد يلزم بنو جميع هذه الاحال قبل نهاية شهر ابريل سنة ٨١ بمعنى ان الذي يكون تحقيق لزوم رده يتم رده وتصحيحه والذي يكون تحقيق لزوم تنزيله قطعيما من الزمام تكون المديرية استحصلت على امر الرفع والتحويل قبل حلول هذا الميعاد فلم تحصل الاجابة من المديرات لهذا الامر المهم بل بعضها اردت المالية باوراق اوردت انها تختص بتوائف اطمان على انه يصحها وجدت طارية عن مستندات الرفع فضلا عن عدم النتائج والمطهرات عملا بما سبق تحريره ولقط جعلت لنفسها واسطة بين فروعهما ويؤان المالية مع ان التناقص عن الاجراءات السابق التقرير عنها واتخاذ بعض المديرات طريقة حذف الارواق على المالية بدون استيفاءات وتصحيحات موجب لتأخير حصول الحكومة على مرغوبها من حيلة رد ما هو مقتضى رده وتصحيحه ورفع ما يلزم رفته فضلا عما ينشأ منه ضياع حقوق الحكومة والرواغة سلة الحسابات وهذا بخلاف ما تقتضيه حقوق الحكومة على كل موظف بها فلي هذا التضييع اعادة الترشيل بادرة بتتبع الاجراءات المتقصية لا يكون باقيا من ذلك في مدة فورية وكل ما استوفى تحقيقات وتقررات وصار صالحا للحكم فيه بالرد لاجل تصحيحه او بالرفع قطعيما فتضمن عنه التتبع المستوفية ويعمل عليها القرار اللازم من المديرية تحت مسئوليتها واضح المستندات التي يبنى عليها التصيل او الرفع باضواء حضرات المديرين وسفراء مأموري التصيلات وكلاء المديرات وباشكائها وروساء الحسابات ويثبت تلك النتيجة والقرار بالكاتبة اللازمة المالية للنظر وتصحيحها بما يقتضيها واما الارواق تحفظ بالمديرية كما واذا كان بالمديرية مبالغ مجمعة خلاف التوائف المحكي عنها مثل فرق ديروكو او موارد معاصر او املاك او نحو ذلك فيبائلل يجرى عن كل مسألة او مبلغ التتبع والقرار المتعني عنه بالكيفية المتنى عنها وهذا كتم لاجراء ايجابه والمحاذرة من التأخير زيادة عنها معنى في سنة ٩٨ الموافق مايسة ٨١

ملحقات

مال - { مندر من نظارة المالية للديريات خارج  
٢٦ رمضان سنة ٩٨ و ١٤ أغسطس سنة ٨١  
مخصص ما يقع اجراءه في امراض الاطباء لاجراء  
طبيب اربابها هو السوية والامانة والخدمة  
انه بناء على ما تدون بجميع اللوائح وما صدرت به  
مكاتبة المجلس الخصوصي رقم ٢٠ صفر سنة ١٢٩٣  
مرة ٢٢ كان سبق النشر من المالية للديريات سنة  
غرة ربيع الاول سنة ٩٣ باعلان ارباب الاطباء  
الشورية بالاهتمام في اصلاح الاطباء الايوار  
الواردة لتأسيسها في مدة ثلاث سنوات من ابتداء  
سنة ١٨٧٦ بدون ان يجري عليها اقرار السنوي حتى  
وفاته في السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ تربط طيم  
بالشور بحسب فيات حضانها ولولم تكن استعملت  
ولا مضى المبدأ المذكور فلجل الملم بما صار نحو  
الاعلان والربط تحرر تلك المديرات بطلب  
تصحيحات ما جرى نحو ذلك وبناء على ما حل من  
المكاتبات التي وردت بان قوسمين الاراضي والثائرة  
السوية وبعض ارباب تلك الاطباء متوقفون في  
دفع الاموال على الاراضي الغير منزوعة من الايوار  
المذكورة ركذا على بعض ثملات وما تقرر بالمجلس  
المعقد في يوم الخميس ١١ محرم سنة ٩٧ تحت  
رئاسة الحضرة الفخمية الخديوية بان يحال على  
قوسمين اموال الاطباء النظر في المسئلة المصوبة  
ولحين ما يتقدم تقرير منه عنها نظارة المالية تنظر  
في الطلبات التي تتقدم اليها بوجه العدالة كان تحرر  
للمديرات المذكورة تكرارا بتعيين من يلزم من  
خدماتها والمعد للتفسيخ لمائة وقرن الايوار المذكورة  
حوصا حوصا ببيان المنزوع للما والصلاح للزراعة قلما  
والغير صالح قلما بكمياته والوانه وان تتقدم الكشوفة  
اللازمة عن ذلك المالية ببيان الشور المتفشي ويطعها  
بحسب شرائب الحيفان اعتبارا من سنة ٧٩ ولكن  
بعض المديرات طهر لما من ثوات المائة والقرن وجود  
اطباء من الايوار المكاني عنها منزوعة من سنة ٩١  
الموافقة لسنة ٧٥ الفركية وما بعدها والاطباء قيل  
يزراعتها في سنة ٨٠ وسنة ٨١ واطباء مازرعة غيلا  
من سنوات ماضية واطباء بمجولة سكا واجرائنا  
ومحلات وايورات واطباء سالحة للزراعة واطباء

يمكن تصليها في المستقبل واطباء مقال عنها غير  
يمكن اصلاحا لوجه كونها غرضا وسيلانفسادا ونحو  
ذلك لحيثا المالية مكاتبات يستفسرون منها عما يجريه  
فيها ذكر فلنظنا وما تدون بالقرار المؤرخ ١١ محرم سنة  
٩٧ السالف الذكر قد رأينا ان ما يقع اجراءه هو  
ان كافة الاطباء التي وجدت حال المعانة منزوعة  
بما فيها الاطباء القول يزراعتها سنة ٨٠ وسنة ٨١  
والاطباء التي تحقق زراعتها ايضا سنة ١٥٩١  
بقضية الموافقة لسنة ٧٥ افركية والاطباء المازرعة  
غريلا من سنوات ماضية والاطباء الواقع ليها البناء  
والمدة للاجران هذه يضاف عليها الشور بحسب  
درجات حضانها من ابتداء سنة ٧٩ بصرف النظر  
عن حصول الزراعة السنوات التي قبلها بالتطبيق لما  
هو مدون بجميع اللوائح اما الاطباء التي وجدت  
لدى المعانة سالحة للزراعة يضاف عليها الشور  
من ابتداء السنة الثالثة لسنة المعانة وما الاطباء  
الغير سالحة للزراعة والحالة هذه والمسكن تصليها  
في المستقبل بما فيها الاطباء القضاء والغرس والنباح  
والفساد وما اشبه هذه في كل سنة يجري مايتها وما  
يوجد منها قد استعمل وزرع فيصير اضافة الشور  
عليه من ابتداء سنة المعانة بحسب درجات حضانها  
ايضا وبذلك صار النشر في تاريخه لن لزوم وبالجملة  
هنا تم لاتباع الاجراء بقتضا  
مال ميروي - { مندر تاريخه ٦ شباط سنة ٩١  
بمدين تصحيحات لخص بربط العربة  
على الاطباء المعانة  
تقدم لما ان مديرية قدمت كشفا المالية مع  
الادة منها رقم ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٩ مرة ٧٥  
بشتمال على ما اجرته في تقدير فيات جديدة باقل  
غريبة ما كان مربوط على جانب الحيات مشري  
مذكورين من اطيان الميري بالمديرية الآلة اليه  
بالتنازل من اطيان الاحالي التابعة زلم بعض النواحي  
مقابلة ما كان باقي عليهم وصار استبعادها موقتا نسبة  
للاضافة بالاعتبار وكون الفيات التي صار تقديرها  
معظمها بالاقبال عن المربوط تقريبا الى النصف بالقول  
ان ذلك تطبيقا لشور المالية الرقم ٢٨ سنة  
٩٨ مرة ١٥٥ املاك وانه يمتنع ذلك التعديل

تحررت الاذونات اللازمة لاجراء التسوية والاضافة  
بموجبها وريخت احاطة المالية علما بما ذكر فكتب لها  
بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٢ الموافق ١٥ جمادى الاولى  
سنة ٩٩ غرة ١٦١ ايرادات بان ما اجرته المديرية  
في تقدير فيات جديدة لتلك الاطيان حالة كونها من  
ضمن المعمور الخراجي المقرر له ضريبة معلومة من قبل  
وكانت مربوطة بالزمام قياسا على الجاري مبيحه من  
الطيان المستبعدات التي لم يسبق لها ربط ضريبة ولا  
كانت ضمن الزمام لم يكن في محله ولا يوجد هناك ما  
يساعد على ذلك من الاوامر اذ ان منشور ٢٨  
رجب سنة ٩٨ التي ارتكبت عليه المديرية في اجراء  
التعديل واضح للمضى ومع سريان الاجراء سبب كافة  
الجهات نحو تقدير ضرائب للطيان التي تباع ما لم  
يسبق لها ربط ضريبة ما كان يقطن التباس فهم منها  
على المديرية ان ذلك المنشور عبارته مختصة بربط  
ضريبة اطيار المري الجاري مبيحا وبغيرها على  
اطيان المستبعدات وبغيرها من المستبعدات التي لم يسبق  
تقدير ضريبة معلومة عليها ولا ربطها بالزمام او بما  
يختلف مادة ١٢ من اللائحة ولذلك ذكر عن تشبيه  
تلك الاطيان باطيان جنسها ونوعها او الفية المناسبة  
لحالة الارض وان يكون هذا الربط موقتا ومحدد  
الشروع في تعديل الضرائب حين ذاك يجري المتقضي  
تخرج عن ذلك الاطيان الخراجية اثرية الاهالي التي  
من ضمنها اطيان آلت للميري كالاطيان المتنازعين  
عنها نظير البقايا والميري اجرى مبيحا لانها لما كانت  
من الاصل مربوطة عليها ضريبة وليست هي مستعدة  
حتى يصير تشبيها بالمستبعدات كانت خارجة عن  
حكم المنشور المذكور وكان اعتماد ربط الضريبة عليها  
داخل حكم ضريبة الاطيان الاثرية التي يائس به  
الاهالي المضروب عليها المال من قدم فلي ذلك يكون  
اللازم والحالة هذه رد ما اجرته اضافته المديرية  
حسب المصديلات المذكورة واعتداد الربط على الاطيان  
المحك عنها بحسب ضرائبها المقررة من قبل اسوة  
المربوط من امثاله على اهالي التواحي انكائنه بها تلك  
الاطيان وانه من الآن فصاعدا يتلاحظ عدم وقوع  
اسرها مما يخال ذلك حتى لا يحتاج الحال للاشكال

## ملحقات

مال — ١٠ — امر حل رقم ٢ رسة ٣٠٠ (١٦ مارس سنة ٨٣)

(نحن خديوم مصر) بناء على ما وقفه اليانفالترماليتا وموافقة راي مجلس نظارتنا اسما بما هوأت (م) ١ تسيط اموال اهلان مديريات الوجه القبلي خراجية كانت او عشورية المقررة باسمنا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ قد صار تعديله بالكيفية الميينة بالجدول الاتي وذلك فيما عدا مديرية القيوم وقسي حلقه والكنوز ومناوة اسوان التايين لمديرية اسنا

## (جدول التسيط)

نظام	المهر الفرنكية	اشهر قطبية
١	يناير	طوبه
٠	فبراير	اشير
١	مارش	برمات
٢	ايريل	برموده
٣	مايو	بشس
٤	يونيو	بؤل
٦	يوليوس	أبيب
٤	اغتسطس	مصري
١	سبتمبر	توت
٠	أكتوبر	بابه
٠	نوفمبر	عائير
٢	ديسمبر	كبك

مال — ١٥ — (صف ح) معقور من نظارة المالية في ١٥ مارس سنة ٨٤

حيث ان مجلس النظارة قد رخص في جلسته المتقدمة في يوم ٢٨ ايريل سنة ٨٤ لاهالي الوجه القبلي بان يسدوا اسناف خلال قيمة الاموال المطلوبة منهم فيقتضي اتباع الاجراء في ذلك على حسب تعليمات النيابة وهي — يفرض اراي الممولين ان يسدوا اقتدا ببيعة الاموال المطلوبة منهم اذا تراء لهم امكان تصرف محصولاتهم باثمان فيها زيادة ارجحية لهم عن الاثمان التي تقررها الحكومة غير انه يجب عليهم سداد الاموال المطلوبة منهم في المواعيد المقررة وفي حالة حصول تاخير منهم تصير معاملتهم اذ ذاك على حسب احكام الامر السامي الصادر بتاريخ ٢٥ مارش سنة ٨٠ — فمن هذا الخصوص استقلت حضرتم الى مراعاة

انما يكون بعد الملائمة وتحقيق حالة الاطيان والمستحق ربه عليه وفي تاريخه تحرر لمديريات عمومها وهذا لحضرتم للاجراء كما ذكر

مال — ١٦ — (صورة ما نشر للدعوات في ٢٣ نوفمبر سنة ٨٢) (الرقم ١٢ حرم سنة ١٣٠٠ بدم فصل) زيادة من الممولين عن المطلوب منهم انه مع سابقة تكرار التضرير من المالية لمديريات بدم تفصيل زيادة من الممولين عن المطلوب منهم فان المشور الصادر في ٤ ايريل سنة ٨١ قررة ٩ مقتضاها بانه من يكون مطلوبا منه اقل من مائة قرش ويورد عمدة ذهب فيصير الخضم بقدر المطلوب والزيادة يصير اعادة لها لصاحبها بحيث يتوضع اسناف السلفة المتروضة واسناف السلفة المرتجعة للمول حتى يمكن قطع باقي النقديبة بآخر اليوم على صحة لا ستر ما يتوضع به وما هذا الا لقطع اعداد صياف التواحي لقبول زيادة من الممولين فلم يزل موجودا مبالغ مقصولة زيادة لغاية سنة ١٨٨١ وهذا ما هو الا لعدم الانقاعات من الصياف المذكورين وعدم مراهية اعلم اول باول وحطم على ما يظهر من هذا القبول حتى يكونوا دائما متعظين وبما انه سنة ١٨٨٢ غارب ارتحلوا ومن

الانقضاء التاكيد على الصياف المذكورين بدم استيلائهم شيئا زيادة عن المطلوب سوى كسور البارة التي لا يمكن ردها وهي لحد تمة نفقة التي تظهر بارز لا غير بناء على ذلك فينبغي تفهم الصياف بانه اذا كان الممول مطلوبا منه مالا عشرة فضة والموجود معه قرش فيصير قبوله ورد الثلاثين فضة اليه حتى بهذه الكيفية تقطع اضرارهم ومع هذا يؤخذ عليهم التهمذات الكافية بذلك حتى من الآن فصاعدا لا يوجد مبالغ مقصولة زيادة عن الكموات التي لا يمكن ردها فينبغي التنبيه بالاجراء كما ذكر ولاجل المراجعة دائما من المولين والمشايخ ومن يلزم والتبمسك بالاجراء كما ذكر ينبغي ان المشور الذي يفرض من المديرية لسائر بلادها عن ذلك يرسل منه نسخة لكل بلد لوضعا باشهر نقطة بها ومع ذلك تصير الملاحظة من المديرية على الدوام بتحية هذا الامر واي صرف يحصل منه تساهل واجراء تفصيل زيادة فيكون تحت المسؤولية

الذلال التي من المصنوع الجديد وانهم اذا خالفوا هذا الاسر القطعي يقعون تحت مسؤولية كبيرة — اصناف الذلال الجائر فيوما سدادا للاموال المطلوبة للبري هي الاتي ياتيها دين غيرها وهي — التمتع والقول — والشعير والمعدس — استلام وتسليم الذلال يكون بكل القادوس وقد تقرر ان يكون المعدل عن جميع اصناف الذلال المذكورة باعتبار اثنين وعشرين قيراطا ونصف وهذا يكون اساسا لتقدير المسؤولية التي تعود على نظار الاشوان مما يحصل من المنازعات والمجوزات بخصوص الكيل والمعدل

### ( حسابات التصديقات صنف حون )

يجب على ناظر الشونة قبل استلام الذلال ان يحضر موردها من الاثمان حتى لا يحصل سوء فهم — يسلم ناظر الشونة لمن يورد الذلال ايضا (استمار رقم ٣١) بقطع من دفتر قسمة يذكر فيه تاريخ التوريد واسم المحول واسم الجبل المطلوب لما المال والقسم التابعة له وكية كل صنف من الذلال الواردة وثقات الاحمار المقررة من نظارة المالية وقيمة ثمن الذلال الواردة بالقرش — وهذه البيانات نفسها تورد في القسمة وتدخل فيها جملة القسام السابقة بالقرش فقط فيتيسر بذلك للمديرية والمفتشين الوقوف على ما اذا كان لم تحصل اختلافات في القسام او دخل بها — كل من دلائل القسام ثمة ٣١ يحتوي على ١٠٠ نسخة فالدورية تسلم لكل ناظر شونة نسخة من هذه القسام وعندما تتم كتابة اللائحة فدايرتها يجب على ناظر الشونة ان يحضر المديرية بذلك وهي تسلمه للائحة فدايرتها غيرها حتى لا يحصل تاخير في العمل اما فداير القسام فيصير حفظها بجل او صندوق مقفول ويجب ان يرسل في اول قسمة من الدفاتر الجديدة قسمة اجمالي قسام الدفاتر السابقة بالقرش — يحفظ نظار الاشوان هذه القسام عندهم الى نهاية الموسم والى حين تسليم حساباتهم للمديرية ويجب عليهم ان يقدموا حساباتهم للمفتشين باي وقت يرخصون الاطلام عليها وان يجيبونهم عن الايضاحات التي يطلبونها منهم — كل شونة تضع في الوصولات التي تسلمها من دفاتر القسمة ثمة سلسلة غير منقطعة من حين ابتداء

نص المادة ٢٥ من الفصل الاول من المنشور ثمة ٩ الثاني على السيارف بتقديم كشف للمديرية في ٢٥ من الشهر لاسباء الممولين للتأخيرين في السداد ويلزم التنبيه على جميع الذين تحت ادارتهم من مأموري الاقسام ومشايخ وصيارف النواحي بان ينفخوا الاوامر بان اذ كانت الحكومة ثبت فتح اثمانها واركتاب خطر الغسارة في الاثمان في المستقبل لما ذلك الا لتسول على الممولين وسائط سداد الاموال المطلوبة منهم وفي مقابلة ذلك فانها تجري جميع حقوقها ضد الممولين الذين يتأخرون من السداد — ومن ثم فان الحكومة تضمد على غير رخصة خسرانك لاجل تحصيل كافة الاموال المستحقة والتي تستحق لها بعد وكذلك الاموال المتأخرة من السنين الماضية — وعلى مقتضى منطق قرار مجلس النظار السابق ذكره فظنار المالية ستقرر الاثمان التي يوجبها يصير قبول الذلال في الاشوان الحكومية على ان لا يكون فيها غدر لاطل الاوامر ولا على الحكومة وهذه الاسمار يصير تليها لخسرانك نظرا من المالية في كل عشرة ايام لتصلوها بدون تاخير للبري الاشوان والممولين مستعملين في اعلانها كافة الوسايط التي في وسعكم — ويلزم للمديرية ان تجاوب نظرا من وصول تلفرات المالية وتكرر ذكر ذات الاسمار التي تحدثت لما من المالية — وحيث ان الاموال المطلوبة لكم مديريه يجب سدادها في المديرية نفسها فلا يسوغ لخسرانك حينئذ قبول خلال اصلا في اشوان مديريكم لحساب مديريه اخرى — ولجل كمال الضبط في الحسابات فندفرت نظارة المالية ان لا يورخ شي من الذلال التي توجد في اشوان مديريكم بقصد القيام بما يلزم لمصروفات المديرية بل ان الذلال التي يتراعى زوجه للمديرية يصير شراؤها بنفس المديرية وصرف ثمنها من اصل الاعتمادات الربوطة بزيادة جهتك — وسنقرر نظارة المالية لخسرانك من الجهات التي يلزم ارسال الذلال اليها — لا يسوغ لكم ارسال اي كية كانت من الذلال بدون تصريح من نظارة المالية — ويلزم ان تنبوا على نظار الاشوان مديريكم وعلى الكياليين بان الحكومة لا تقبل في سداد الاموال المطلوبة لما الا



## ملحوظات

الموسم إلى نهايته — ولأجل منع الخلل وعدم تكرار استعمال دفاتر يجب على كل شئونة أن تسمى نفسها بالمحرر فافتر القسام ويجب أن تكون غمرة دفاتر الجند الذي يمل ناظر الشئونة تأهبة لشئونة الدفتر السابق — الاصل الذي يستلمه الممول من ناظر الشئونة يسلمه الى صراف البلد المطلوبه لما الاصول فيجب على الصراف ان يراجعه ليتحقق اذا كانت كيات الفلال الواردة بتصريها بشتات الاسمار تبلغ القيمة بالقرش اللازم خصما لحساب الممول والصارف مسئولون اسام نظارة المالية من اجراء هذه المراجعة وفي حالة وجود غلط بهم الصراف الممول بأن يذهب الى ناظر الشئونة لكي يجري التصحيحات اللازمة في الايصال ويصدق عليها بمختمه — وهذه التصحيحات يصير اجراءها ايضا في القسيمة وفي يومية ناظر الشئونة في خاتمة القرش وبعد مراجعة الايصال يورد صراف البلد القيمة في يويته من اصل الاصول المطلوبه من الممول الذي ورد الفلال وكذلك في الورد الذي يد الممول — وبين الصراف في جريدته في خاتمة المخرجات غمرة الايصال المسلى للممول من ناظر الشئونة التي وردت فيها الفلال ويجب على الصراف ان يبين اضافي يويته من باب التذكيرة قيمة ثمن الفلال المسددة في نظير الاصول ويدرج ذلك في الخاتمة الثانية التي على يواض قبل خاتمة الامانات في باب مخصلات اليوم فيورد في تلك الخاتمة قيمة مبلغ الايصال المسلى من ناظر الشئونة وحيث ان القيد في الخاتمة للتذكيرة هو لأجل المعلومية فقط فلا يلزم درج اجمالي هذه الخاتمة ضمن اجمالي الاصول الواردة في خاتمة الاجمالي بل حددتور يذات القود الى المديرية يكون الصراف المبالغ الواردة نظير تذكيرة في الخاتمة الهي عنها ويورد اجماليا في حافظته التذكير غمرة ١ تحت عنوان (قيمة المنصرف من طرف الصراف محاسب المديرية) — سالف المديرية مع اضافتها لانواع الايرادات قيمة المبالغ الواردة بمخاطفة التذكير نصيف على صراف الخزينة قيمة الفاتر الواردة باخرينة ثم نصيف قيمة المبالغ الواردة بايصالات الفلال المندرجة ضمن حافظه صراف البلد بحساب موقت قتمه بدتر الشطب تحت عنوان (حاصل الفلال

المسددة من الاصول المقررة) ولأجل سهولة العمل على المديرية ينصف صراف البلد الى ايصالات تسديتات الفلال حافظه (اصحارة غمرة ٢٢) يوضح فيها بتفصيلات مختصرة مقادير الفلال ويصنفها بالقرش الواردة في كل اصال صار قبوله له تسديدا للاصول — وعلى فلم ايرادات للمديرية ان يضاهي الحافظة (اصحارة غمرة ٢٢) على الايصالات غمرة ٣١ وارن يراجع اولا عما اذا كانت ثلث الاثمان موافقة للثلاث المقررة من نظارة المالية ثانيا اذا كان انفسهم للممول مبالغ زائدة او ناقصة عن التي له فيها حق بالاثمان والتصريف — اما مضاعفة الايصالات على صورة يومية الشئونة (اصحارة غمرة ٢٢) ومراجعة حسابات الصنف فيصير اجراءها بحرفة ورقة حسابات الوجه بالمديرية — الحساب الذي يصير فيه دفتر شطب المديرية تحت عنوان (حاصل الفلال المسددة من الاصول المقررة) يوضح فيه اجماليا ذات البيانات الواردة في الحافظة غمرة ٣٢ انما الخاتمة غمرة ١ تحت عنوان (غمرة اعلام الجهر) يصير استبدال عنوانها باسم البلد امانتي دفتر اليومية ودفتر الشطب يورد بالا اجمالي المبالغ الواردة في الحافظة غمرة ٣٣ لا مفرداتها ومرسل كم استارة من دفتر الشطب ليكون الصل على موبها — يلع من الفلال يقتضى تصريجات من المالية يضم لحساب (حاصل الفلال المسددة من الاصول المقررة) وعلى الجهات ان تفتح ضمن حسابات الضريبة حسابا موقتا عنوانه (مصاريف حيلولة الفلال) تنصيف بالحساب المذكور ماعيات مستفدي الاثوان والمان الزكائب التي يصير شتراها واجر النقل والبقاينة وانكباة واجرة الخازن المشتجرة لعدم كفاية مخازن الخيري ويوجه الاجمال جميع المصاريف المسببة من تحصيل الفلال وتصريفها — وترسل الجهات مع حساباتها الشهرية كشفا (اصحارة غمرة ١٠٩) ببيان المخرجات المذكورة مصحوبا بأوراق المستندات ويكون لها غمرة متسلسلة شهرية

## حسابات صنف الوجه

(حسبات الشئونة) — ينفذ ناظر الشئونة يويتهن احدها للايراد والثانية للصرف فيوضح في يومية الايرادات استارة

ثمرة ٣٣ ما ياتي (اولا) تاريخ ورود الفلال (ثانيا) ثمة الايصال (لا يجب ان يحصل خلل او انقطاع في قيد هذه الثمرة لانها ثمة متصلة مستمرة لكل شونة) (ثالثا) اسم الممول الذي ورد الفلال (رابعا) الفلال التي صار قيوما (ويوجد خانات منفصلة لكل من اجناس الفلال الآتية) الصنع الشعير والقول المدس بقيد الخنزيرجي الفلال الواردة بالاردب وكسوراته (خامسا) خانة بالورش تورد بها قيمة كل ايسال (سادسا) خانة معدة للمحفوظات (يقيد كاتب الشونة في هذه الخانة تاريخ وفرة كل امر يصدر من المديرية بتعدد الاسمار

وجميع البيانات التي يترأ له لزوما) (سابعها) هذه الخانة تبقى محظوة للمديرية لتقيد فيها الصولات التي تقدمها لها ميسارف البلاد ثم يوضح في يومية الصرف استمارة بقرعة ٣٤ تاريخ صرف الفلال وتاريخ وفرة الاسر الصادر من المديرية واسم الجهة المرسلة لها الفلال والمقادير بالاردب وفي خانة المحفوظات يبين كاتب الشونة عدد الزكائب وتاريخ وفرة البولصة وكيفية اجراء النقل واذا اتفق الحال توضح للمصاريف المسببة عن النقل يومية الايراد تشمل على عشرةين ورقة فاللديرية تمل لكل ناظر شونة دفترين وحينما يتم عمل احدها يطلب ناظر الشونة دفترا غيره من المديرية بكيفية ان لا يحصل تعطيل في الايراد تحت اي حجة كانت اما يومية الصرف فتشمل على اربعة اوراق كائيات لكل مدة للحصول فاناظر الشونة يكون مبالغ اليوميين فيها في ١٠ و ٢٠ وفي اخر يوم من الشهر ويرسل الجملة من الشرة ايام الاولى الى الشرة ايام الثانية وهكذا الى ان تنتهي عملية الفلال

#### الحسابات اللازم تقديمها

يصفق ناظر الشونة بطرقة يومية وقسم الايصالات الى نهاية الوم لكي يكون تحت طلب كل مقتضى يرسل من طرف نظارة المالية او من طرف المديرية وعليه ان يقدم في اليوم الاول والخادي وعشر والخادي والعشرين من كل شهر للديرية كسفين مستخرجين حرقا احدهما من يومية الايراد والثاني من يومية الصرف يبين ما ورد له من الفلال وما صرف منها في الشرة ايام الماضية وبالنظر لنظم اهمية عملية الفلال

يقع كاتب الشونة تحت التعامات التأديبية اذا حصل منه تاخير في تقديم تلك الكشوفة للمديرية—تستخرج الكشوفة من اليوميات على اوراق استمارة ثمرة ٣٣ و ٣٤ من اليوميات ويرسل للديرية بقيد من معدلا لاوراق مقدار كاتب وترسل في الكشوفة المذكورة اجماليات عدد الشرة ايام السابقة وقبل ارسال الكشوفين المذكورين الى المديرية يجب التصديق عليها من ناظر وكاتب وكاتب الشونة باختتامهم

#### حمايات المديرية

تفتح المديرية جريدة مخصوصة للفلال (استمارة ثمرة ٢٥) يكون فيها حساب خاصي بكل شونة وحساب عمومي لكافة فلال المديرية—حساب كل شونة يكون من مقتضى الكشوفة المستخرجة التي يرسلها ناظر الاشوان في كل عشرة ايام للمديرية—يرور في الحساب المذكور بالاصول بيان تاريخ كل مدة حشرة ايام اى من اول الشهر الى ١٠ منه ومن ١١ الى ٢٠ ومن ٢١ لغاية الشهر واجمالي مقادير الارادب الواردة من كل من اجناس الفلال الاربعة والقيمة بالورش من باب التفكرة ويوجد خانة مخصوصة للمحفوظات—اما خصوم الحساب المذكور فتورد فيه ذات البيانات الموضحة ما عدا الخانة المحددة للقيمة بالورش—وكذلك يكون حساب عموم الاخوان بالمديرية ويوضح فقط في خانة يات تاريخ كل مدة (١٠ ايام) بدلا عنها اسماء الاشوان فيذلك يكون متناظر هذا الحساب العمومي عبارة عن الموجود من الفلال في جميع اشوان المديرية—يجب على المديرية ان ترسل لادارة عموم الحسابات المصرية بدون تاخير وعلى الاكثر في ٥ و ١٥ و ٢٥ من الشهر صورة من حساب عموم الاشوان (استمارة ثمرة ٣٦) ومن اللازم ارسال هذا الحساب في التواريخ الموضحة وكل تاخير يحصل في ذلك يعاقب عنه باسكاتب المديرية وكاتب حسابات الوجه بها

#### مراجعة حمايات الوجه

كما سبق التوضيح فالمديرية تورد بحسابات نظارة الاشوان الفلال الواردة والمتصرفه من مقتضى الكشوفة التي يقدمونها في كل عشرة ايام واذا ظهر غلط فيها

## ملحوظات

أن يحقق إيماناً من أواخر المالية الصادرة عن صرف  
الفلان غير حاصل فيها توقيف ولا تأخير وإن  
إرساليات الفلان صار أجراً على حسن شروط  
من الاقتصاد ويؤثر في يمينته ودقات قسمات تأخر  
الشئونة عن تأخير مروره — ويجب عليه أن يلاحظ  
أنه لم يحصل أدنى تدخل من نظار الاثوان وأذا  
قدمت إليه تشيكات من الممولين فيلزمه أن ينظرها  
فيها بدون تأخير وإن يقدم المالية في كل خمسة عشر  
يوماً بتقريرها ظهر له في أثناء مروره بالفتيش وبين  
فيها الخلفات من سائر الاقوال التي يكون تحقق له  
وجودها وهذه التقارير يصير إرسالها إلى إدارة عموم  
الحسابات المصرية في أول يوم وفي اليوم السادس  
عشر من كل شهر — يلزم فتح الاثوان في أول يوم  
من شهر يونيو القادم ويسمى قبل هذا الميعاد  
مطبوعات الاستبارات اللازمة لمحاسبة الفلان فحين  
وصول الاستبارات اليك يلزم أن تستدعوا كتاب  
الاثوان للضور إلى المديرية لكي يحفره كتاب  
المديرية يصير تفهيمهم بوضع بيان عن كيفية العمل  
بحسابات الفلان حتى لا يتحكم فيها بعد إبداء طر أو  
حجة عند حصول أي تأخير أو غلط منهم — يلزم  
تسليم نسخة من هذه التعليمات لكل من مأموريه  
الاقسام ونظار الاثوان وسياير البلاد وأن تهوا  
على كل منهم مراعاة نصوصها خصوصاً فيما يتعلق  
بمحاسبته يلزم الاضطلاع مع مأمور المالية والمساكن  
تقرير الإجراءات اللازمة لتأكيد سير العمل على  
مقتضى التعليمات الواردة بهذا المنشور معرفة كتاب  
نفس مركز المديرية لكون عدمهم كالياً ثانية جميع  
عمليات حسابات الفلان بدون أن يحصل تأخير أو  
أن يكون من لزوم لتقديم طلب اعتذارات إضافية  
أما ما يخص بكتاب الاثوان فيصير حفرته في  
الوقت اللازم بأخذ العدد اللازم منهم  
(مصف من) مشورون نظارة المالية إلى جميع  
مصرفات الوجه القبطي ببيان إرسال الفلان في  
بريه سنة ١٨٨٤

الحائز بمشور غرة ٧٦ انتفى الحال انضاح التعليمات  
الآتية المختصة بإرسال الفلان وهي ما عدا الكشوة  
المفررة على نظار الاثوان لتقديمها في كل عشرة أيام

بعد يصير تسويته أولاً فأولاً لتحقيقه — يجب على  
ورشة حسابات الوجه مراعاة الجسيمات الواردة  
بأنكشفت المستخرج من يومية الشئونة ومساهاها على  
الاصالات غرة ٣١ التي يقدمها صرف الثانية مع  
حواظ التوريد (استارة غرة ٣٢) — وعلى قلم  
الايادات بعد توريد القود أن يسلم جميع  
الاصالات إلى ورشة حسابات الوجه فحين ترتيبها  
بحسب تواريخها عن كل شئونة على حدة — وعلى  
ورشة حسابات الوجه أن توضح الخانة غرة ٧  
الواردة في أنكشفت المستخرج من يومية ايراد الشئونة  
المفصلة للزودا بالمديرية عن تاريخ تقدم الوصولات  
من صرف البلد بكيفية أن يكون ظاهراً في ذلك  
أنكشفت المستخرج الاصل التي لم يصدر درجها  
بحسابات الاصول — يجب على المديرية أن تحفر  
سياير النواحي عن الاصل التي يكون تأخر  
تقديمها مدة شهر ليمكنهم إجراء ما يلزم في سرعة قبولها  
وطباً أن تقدم في الخامس من كل شهر إلى إدارة  
عموم الحسابات مع حساب عشرة أيام الأخيرة جميع  
الاصالات (استارة غرة ٣١) طبقاً ما ورد في الشهر  
الماضي مصحوبة بحواظ المردودات (استارة غرة ٣٢)  
وفي آخر الموسم يسلم نظار الاثوان إلى المديرية  
دقات حساباتهم المشتملة على يوبيات ودقات قسمة  
تقصط المديرية هذه الدقات في دفتر خاتمتها — هذا  
ومع تبليغ هذه التعليمات لحفرة مأمور مالية المديرية  
بموجبك يصير تفهيمه بأن المالية تبطل دفع خصوصي  
مستطلاً إيماناً إذا لم يلاحظ مراعاة إجراءاتها بوجهه  
الذقة فيجب عليه حينئذ أن يكون مروره متكرراً  
لأجل أن يحقق أنه جار مراعاة صواعق المحسنة  
وصوال الممولين معاً يلزم أن يتأكد بنفسه حالة  
الاثوان ويحقق بما إذا كانت الفلان الواردة هي  
على حسب المعدل المقرر من حيثية النظافة وإذا  
كانت الامصار التي صار قبول الفلان على موجبها  
اضط إلى الممولين وإذا كان جرى كبل الفلان  
بالضبط بالنادوس وإذا كانت الاحتمالات المتخذة  
في خسر الفلان جار اتباعها على حسب اللازم من  
حيثية عدد الخطأ — وعلى مأمور مالية المديرية

يجب على النظار المذكورين أن يرسلوا للمدير في كل يومين في كل يوم أن يمكن كاشفاً إجمالي بالفلل الموجودة بالاشوان — كلما يرسل من الفلال يصرفه بالزكائب ولأجل هذا قد أرسل أخيراً لحضرتكم من المالية مقدار من الزكائب كافٍ لأرسل إليكم الأول باعتبار ألف زكبية لكل شون فيلزم توزيعه على الاشوان بحسب أهمية إيراد الفلال في كل منها والتنبه على نظار الاشوان بأن يضعوا في كل زكبية عشرة كيلاات بالضبط وأنهم مسئولين عن كل فرق يتفق ظهوره فيها بعد ويجب أن تكون خيالة الزكائب بكل اعتناء — ييسل نظار الاشوان حساباً للزكائب على حسب الارزنيك ثمة ٣٩ قترسل المديرية منه نصبة لكل شون وهذا الارزنيك مبين فيه بالاصول (أولاً) تاريخ ورود الزكائب (ثانياً) جهة الإرسال (يرجى نظار الاشوان إذا كانت الزكائب واردة من اشوان مصر أو من إحدى المديريات أو من مندوبي الحكومة بأسبوط وإسكندرية) (ثالثاً) تاريخ وفرة بوليصة الشحن بالسكة الحديد أو بوابرات البوصة بطريق النيل (رابعاً) عدد الزكائب (خامساً) خاتمة معدة للمحفوظات — ويبين بالمضمون (أولاً) تاريخ الإرسال (ثانياً) الجهة المرسل إليها (ثالثاً) عدد الزكائب بالإضافة ما يكون منها مرقماً قارئاً وما يكون مسمى غلالاً (رابعاً) تاريخ وفرة بوليصة الشحن (خامساً) خاتمة معدة للمحفوظات — ويجب على نظار الاشوان أن ينبهوا على الكتاب التابئين لم يعمل هذا الحساب بنابة الدقة ليقدموا للمديرية عند تسليم دفاتر عملية الفلال — ويجب على المديريات أن تقبل بمساببات الوجه حساباً للزكائب الموجودة بكل شون في آخر الشهر تطلب من نظار كل شون إرسال كشف بالزكائب الموجودة بطرقة

#### (القل بطريق البحر إلى اسبوط)

قد عرفت الحكومة إلى الغواجات كوك وأولاده قبل الفلال من اشوان مديريات النيل الأعلى إلى اسبوط فمعازيف المشال من الاشوان إلى البحر يصير إجراؤها بحرفة للمديريات التي يجب عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإتمام هذه العمليات في أحسن

شروط من الاقتصاد والسعة — يجب على المديريات في حال ما ترد لها الصكشوفة المقرراً إرسالها لحساب الاشوان في كل عشرة أيام أن تصرفها على الغواجات كوك وأولاده ليطلعوا عليها ويملأوا كمية الغلال الموجودة بالاشوان وإذا لم يكن خضوض المديريات أيضاً على الغواجات كوك وأولاده جاء على طليهم الكشوفة اليومية التي تقدم من الاشوان وبهذه الكيفية ييسر للغواجات كوك وأولاده إجراء ما يلزم لسعة نقل الغلال — المشورة ٣٦ يقضي بعدم إرسال شيء من الفلال بدون أمر من نظارة المالية فالآن قد صرح لكم تصريحاً عاماً بتسليم جميع الفلال التي ترد لاشوان مديريكم إلى الغواجات كوك وأولاده ومتوجه لطرقتكم الغواجة اسكندر روستوليش وكيل الغواجات المذكورين فيلزم أن تضمنوه في تسليم الفلال وتجروا معه المساعدة اللازمة واغواجه روستوليش المذكور يمين في كل مديرية وكلاء من طرفه ليعتد بهم نظار الاشوان في تسليم الغلال — ويجب على المديرية أن ترسل لكل نظار شون دفعة بمصوبة على شمع وعلى ورق من ختم وكيل الغواجات كوك وأولاده المبين لاستلام الفلال من تلك الشون — ويجب على نظار الاشوان أن يسلموا الغلال بموجب إيصال يعطى من مندوب الغواجات كوك وأولاده بدون لزوم طلب تصريح خصوصي بذلك من المديريات ويؤشروا على يومية صرف الفلال دفتر (استمارة ثمة ٢٤) — خاتمة المحفوظات من اسم مندوب الغواجات كوك وأولاده المذكورين — ويجب على نظار اشوان مديريات النيل الأعلى أن يستعملوا في صرف الفلال من اشوانهم الدفتر (استمارة ثمة ٢٧) — ويجب على المديرية أن ترسل لكل شون نسخة واحدة من ذلك الدفتر مشتملة على ٣٠ صحيفة تكفي لعملية الفلال لنهاية الموسم — الدفتر (استمارة ثمة ٢٧) تشمل كل صحيفة منه على فسيحة وأشعارين فاحداً لاشعارين يسلم لوكيل الغواجات كوك وأولاده والثاني يرسل للمديرية التي بعد التأثير عليه ترسله بدون تأخير لمندوب الحكومة بأسبوط بالكلف باستلام الغلال من وكلاء الغواجات كوك وأولاده — التضمنة

## (القتل بالسكة الحديدية)

يجب على كافة المديرات الكاتبة على خط السكة الحديدية ان ترسل القتل بطريق السكة الحديدية - ترافق الرسائل بمتفرعين يمتنون بحرفة نظار الاشوان الذين يكونون مسئولين عنهم وتصرف اجرتهم بحرفة المديرية وبما ان المتسفرين يمتنون نظير وكلاء نظار الاشوان وبالنسبة لكون النظر المذكورين وحكم مسئولين امام الحكومة عن كل مجز يحصل في المتادير وفي المعدل الا في حالة حصول نوابه متدية من السكة الحديدية فمن اللازم ان ينتهوا جيدا الى انتداب الاشخاص الذين يمتنونهم من طرفهم نظير متسفرين على الرسائل - اجرة المتسفرين يصير لقريرها بحرفة المديرات بالموافقة مع المتسفرين وتصرف لهم على حسب المادة الجارية ويجب على المديرات ارسال الكشوف لآلية بالمصاريف التي يستحقها مسفر كل رسالة او شيئا - جميع ارساليات القتل تصدر باسمي العسكري بدعي ليوية والبنك المصري بالاسكندرية وتصير تحريما بوالص الشين بالسكة الحديدية باسمها - عندما يبلغ الموجود من القتل بالشون الف ارباب فالناظر يباشر ارساله بدون انتظار تصريح من المديرية - يجب على المديرات ان تلاحظ ان الاشوان متجة الاجراء بقاية الدقة على مقتضى هذه التعليمات ويلزمها ان تغير محطة السكة الحديدية من مقادير القتل الموجودة بكل شون ليتمكن للمصلحة المذكورة انتخاذ الاجراءات اللازمة لسيرة نظرها - اجرة القتل بالسكة الحديدية يصير تسويتها بنظارة المالية بناء على كشوفه تقدمها محطة السكة الحديدية وتصير مراجعتها فيما بعد على بوالص الشين - يبين نظار الاشوان في دفتر صرف القتل (استارة نمرة ٣٤) في خاتمة الموقوفات اسم المتسفر المرافق الرسالة - ارسال القتل بالسكة الحديدية يكون بمقتضى (استارة نمرة ٣٨) مسفرة من دفتر قسمة القسمة المرفقة عليها من المتسفر تبنى بطرف ناظر الشون نظير مسند في صرف القتل - والاشعار الاول يسلم بيد المتسفر ليقدمه لحدوب الحكومة بالاسكندرية والاشعار الثاني يرسل

والاشعارات مبين في كل منها مقدار كل نصف من القتل المسلمة لكلاء الخواجات كوك واولاده وتاريخ اخرجهم الشين وعدد كاتبات الرسالة ومقدار الارادب والكتاب المرفقة منها الكميات المتفولة بركب الشرايع وبالاتجارية - يجب على وكلاء الخواجات كوك واولاده ان يوصلوا بانصاتهم على القسمة والاشعارين / ونظار الاشوان يوقعوا باصنامهم على الاشعارين فقط اما القسمة المرفقة عليها باصنام وكلاء الخواجات كوك واولاده فيصير حفظها بطرف ناظر الشون كسند في صرف القتل - يجب ان يكون قبول القتل جميعها من المحصول الجديد بمعدل اثنين وعشرين قيراطا ونصف واستقلت خصوصا حضرته الى ذلك لصكي تنبهوا على نظار الاشوان بعدم قبول قتال بالكل من المعدل المرفق - يحق للمتدوني الخواجات كوك واولاده ان يحضروا وقت تسلم القتل من الما ولين الى اشوان الحكومة للوقوف على اجناس القتل الجارية قبولها من حيثة الضافة انما لا يحق لهم المخاطبة في اشغال الممولين مع نظار الاشوان بل اذا تحقق لهم وجود مخالفات فيغير ربن عنها المديرية تعهري ما يلزم فعوض ذلك - اذا حصل اختلاف بين نظار الاشوان ومتدوني الخواجات كوك واولاده في معدل القتل فالمديرية تبين بدون تأخير مضمنا من طرفها للنظر في ذلك الاختلاف - اذا كان معدل القتل انقص من اثنين وعشرين قيراطا ونصف فالخواجات كوك واولاده يستلمون مع ذلك تلك القتل ويؤمنون بالقسمة والاشعارات (استارة نمرة ٣٧) معدل القتل التي استلموها وفي هذه الحالة تلزم المالية نظار الاشوان بطرف الفرق باختيار واحد في المائة عن كل ربع قيراط مجز - ولابل ان تكون مراجعة معدل القتل على صحة يؤخذ من كل رسالة ثلاث عينات يحتم عليها من ناظر الشون ومن متدوب الخواجات كوك واولاده وتبقى احدى العينات المذكورة بالشون وترافق الثانية بالرسالة والثالثة تسلم لحدوب الخواجات كوك واولاده - يقع نظار الاشوان نمرة متتابعة بالخير على القسمة والاشعارين في الدقة (استارة نمرة ٣٧) وتوضح ذات النمرة على العينات

للمديرية مع بوليصة الشحن بالسكة الحديد فيجب على المديرية بعد التأشير على الاشعار و بوليصة الشحن ان ترسلها بدون تاخير الى الكر يدي لونه والبنك العمومي المصري بالاسكندرية — ويلزم ان يبين بالشمسية والاشعارين من الدقتر (استارة نمرة ٣٨) تاريخ الارسال وكية المرسل من كل نوع من الغلال بايضاح مقدار الارادب وعدد الزكائب واسم المشتري اما ناظر الشون والكيال فعما مستولان عن المندل باعتبار اثنين وعشرين قيراطاً ونصف — بعد ورود الغلال للاسكندرية واستلامها يتوقع مندوب الحكومة على الاشعار الاول السبل له من المشتري وقد توضح في الاصل ان الغلال وصلت بمجالة جيدة بدون ان يكون فيها عجز في الكيل وفي المندل اما اذا ثبت للمندوب الحكومية وجود فروقات فيوزعها في نفس الاشعار — وعند رجوع المشتري للمديرية يسلم لما الاشعار المرفق عليه الاستلام من مندوب الحكومة بالاسكندرية اما حسب ناظر الشون فلا يصير الخصم له الا عند تقديم سند الاستلام المذكور الى المديرية التي يجب عليها ارساله الى ادارة عموم الحسابات مع مستندات حساب الشهر — ومن خصوص الاشعار الثاني المرسل بطريق البوسطة للمندوب الحكومة بالاسكندرية فيحفظه المندوب المذكور بطرقه كاستد في عملياته — يلزم ارسال نسخة من هذه التعليلات لكل ناظر شون والتأكد عليهم بمراعاة الاجراء على مقتضاها

مال (صفحة ١٠٠) — مدفوع من نظارة المالية الى مدفوعات الوجه القليل في ذات

بان الاموال المصفي ليرد متديداً صف عين وصايلت المصروف في بعض محطة الغلال في شهر برية سنة ١٨٨٤ قد ارسِل من المالية بتاريخ ٨ الجاري لتفراغ المديرية الوجه القليل ومن الجملة خضركم بان يصير بقوله الغلال من المال اعطاريحي والعشوري ومن اموال الاطيان الجازي ريبا من التربة الايراهيمية فقط دون غيرها وان باقي اقلام اليرادات المقررة يجري تحصيلها لنقد واستقلت حفرته الى نص منشور نمرة ٢٦ الثاني فيحصل اموال الاطيان من المولدين سواء كانت نقداً او صف عين بالمواعيد المقررة وان حصل منهم تأخير فتصير معاملتهم على حسب احكام

ذكر يوم ٢٥ مارش سنة ٨٠ — ثم من حيث ان بعض المديرية استفتحت من المالية عا اذا كان يجب ان يوضح في المحافظة استارة نمرة ١ بيان المتسدد من الاموال ذلال في وتقديرة علم فقول انه لم ير لزوم لذلك البيان بالمحافظة المذكورة وقد استفتحت ايضا المديرية عا اذا كان الحساب الموقت الذي على مفتش منشور نمرة ٢٦ يصير نفسه ضمن حمايات النسوية بدقتر الشطب تحت عنوان (مصاريف عملية الغلال) يوضح فيه بيان تلك المصروفات والحال انه لا يلزم توريد مفردات تلك المصروفات بدقتر الشطب بل يستكتفي بتوريد اجمالي عمليات اليوم بالشطب اما مفردات المصروفات المذكورة فيجوز لها جريدة مضمومة يوضح فيها انواع تلك المصروفات بمحانات منفصلة وهي (اولاً) ماهيات مستقدي الاشوان (ثانياً) اجرة وتزيم الاشوان (ثالثاً) تصليح زكائب وقن دياره وشيح (رابعاً) اجرة مشال من الاشوان الى البحر او الى السكة الحديد (اجرة النقل بالبحر او بالسكة الحديد يصير تسويها بنظارة المالية) (خاصة) اجرة كياين (ماداماً) اجرة مسفرين ومصاريف انتظام (صاحباً) اجرة تلفرافات (ثامناً) مصاريف سائرة — ثم ذلك يقتضي جعل اخانات بصحيفة الجريدة الفرعية بالكلية الآتية وهي — اخانة الاولى لتاريخ الصرف — اخانة الثانية لنمرة اوراق المستندات — اخانات التالية تكون لاتيوع المصروفات اي كل غانة يتروى فيها كل من انواع المصروفات المبينة اعلاه

مال — (صفحة ١٠٠) مدفوع من نظارة المالية الى مدفوعات الوجه القليل بان اصالا لاحتلال الزادة (٢٣ يونيو سنة ٨٤)

نظار الاشوان الذين يرسلون الغلال بطريق السكة الحديد لا يخطو طريقهم منها الا يقتضي الشهادات التي تعطى من مندوب الحكومة بالاسكندرية ميتا بها ان ارساليات الغلال وصلت بمجالة جيدة وانه ما وجد فيها عجز ولا في الكيل ولا في المندل ولا في عدد الزكائب — ونظار اشوان مديريات النيل الأعلى لا يخطو طريقهم من الغلال التي يرسلونها الا بموجب الايصالات التي تعطى من وكلاء اغواجات كوك واولاده بشرط ان

## ملحوظات

يكون جرى تسليم البضاعة إلى وكلاء الخواجات كوك  
وأولاده المذكورين على مبدل اثنين وعشرين قيراطا  
ونصف — فبقاء عليه يجب على مندوبي الحكومة  
باسيوط واسكندرية أن يخطروا يوبيا نظارة المالية  
عن إرساليات الفلال الواردة لهم — وعند ورود  
الفلال ترسل نظارة المالية لكل مديرية إيصالا  
مستقربا من دفتر سجة (استارة نمرة ٤٧) وهذا  
الإصصال يصدر على خطين ترسلان إلى المديرية ليعتقظ  
أحدهما عندها ويثبت الأخرى إلى ناظر الشؤون —  
وفي الإصصال (استارة نمرة ٤٧) بين اسم الشونة  
والرافض الفلال ونمرة الأشعار نمرة ٣٧ أو نمرة ٣٨  
المرفوق بالرسالة ومقدار الفلال المرسله بالأردب  
ومقدار الجوزات الناشئة أولا من قند الركاب ثانيا  
من الجوز في الحصيل ثالثا من الجوز في المبدل رابعا  
قيمة ثمن الجوزات المذكورة على حسب الأسعار المحددة  
من نظارة المالية لتحويل الفلال في يوم تاريخ شحن  
الرسالة — بورود الإصصالات المذكورة للمديرية  
يصير التأشير عنها في الحال بالدفتر نمرة ١٤ المعد  
لحسابات الأشوان بخانة المظروفات حيث يوضع مقدار  
الجوزات بالركبة والأردب والقرش ويجب على  
المديرية الحاق الإصصالات نمرة ٤٧ بحسابات الأشوان  
للسهولة وجودها عند اللزوم لما وإن ترسل لكل ناظر  
شئون الإصصال الذي يخصه بعد أن تؤثر بذيله في  
حالة وجوده مجز عن الكيفية التي على موجبها يلزم  
تحصيل قيمة ذلك الجوز وبما أنه عند شحن كل رسالة  
يورد ناظر الشؤون مقدارها في يومية صرف الفلال  
استارة نمرة ٣٤ بحسب الأشعار الذي يسلم بها ويجب  
عليه إذ ذاك أن يؤثر في خانة المظروفات تلك اليومية  
عن مقدار الجوزات الثابتة بالركبة والأردب والقرش  
وهذه الجوزات يجب تسديد ثمنها على الفور ويجب  
على المديرية استقطاع قيمتها من مبيعات نظار  
الأشوان ومن أجرة الكيالين كونهما مسئولين عن  
الجوزات وفي حالة تسديد الثمن الجوزات يصير  
إخطار نظارة المالية عنها بواسطة الأشعار المسطر  
بذيل الاستارة نمرة ٤٧ ونظارة المالية لا تتقبل بأي  
مهلة تعطى ولا بأي استثناء يحصل في تحصيل ثمن

الجيوزات المحكي عنها وموظفوا المديرية يكونون  
مسؤولين في عدم تنفيذهم تعليمات المالية عن هذا  
الخصوص وما يتصل من هذا التبيل يصير توريده  
إلى حساب (حاصل الفلال المسددة من الأموال  
المقررة) — نظار الأشوان والكيالين لا يتحمل طرفهم  
من عملهم وبالكل ضمايمهم لا يكونون خاطئين  
من ضمايمهم إلا عند نهاية الموسم وبعد تسديد قيمة  
جميع الجوزات أما غلو الطرف فيصير لئسجه لهم  
في الوقت اللازم من نظارة المالية — فمع إرسال  
نسخة من هذا المشور لكل من نظار الأشوان التابعة  
لجوكهم يقتضي تفهيمهم بأن يكون من مسلمهم جعل  
غاية الانتظام في رسالتهم وملاحظة ضبط الحصيل  
وبالأخص تخير الأشعارات استارة نمرة ٣٧ أو نمرة  
٣٨ متعانا من وقوع غلط في الرسائل — وعلى مقتضى  
نص المشور نمرة ٧٧ الصادر في ٥ يونيو سنة ١٨٨٤  
لفنظار الأشوان الذين يضمنون الفلال بطريق السكة  
الحديدية يحكم عليهم بإرسال بوليصة الشحن والأشعار  
الثاني إلى المديرية التي بعد التأشير عليها ترسلها إلى  
البنك المصري والعسكري ليؤديه غير أنه  
قد ثبت لنظارة المالية أن كثيرا ما كان يتأخر وصول  
بولص الشحن إلى الاسكندرية حتى ما كانت ترد  
لذلك الطرف إلا بعد وصول الفلال فيقتضي والحالة  
هذه التنبيه على نظار الأشوان بأن حال شحن الفلال  
بالسكة الحديدية يرسلون بولص الشحن رأسا إلى  
الاسكندرية باسم البنك المصري والعسكري  
ليؤديه مع الأشعارات الثانية نمرة ٣٨ ويجب على  
نظار الأشوان إخطار المديرية عن إرسال بولص  
الشحن والأشعارات وذكر ثمنها أما نظار الأشوان  
في مديريات النيل الأعلى فيسترون على إرسال  
الأشعارات نمرة ٣٧ في الماضي

مأل — مندورن نظارة المالية في ١٦ لربو سنة ٨٤  
أنه مع التأكيدات والتشديدات الصادرة من هذا  
الطرف تفرأليا ورسميا من تحصيل المستحقات في  
أوقاتها وما تقتضيه الحكومة من الرسائل لشيل  
السداد على محلي الوجه القبلي بالنظر للصعوبة الحالية  
ينهم وبين تصرف محمولاتهم بواسطة المصرف

بقبول دلال منهم بقيمة الاموال المستحقة ومع عدم وجود صويات مثل تلك بالوجه اليسرى ودناه التماسيط المستحقة عليه في هذا الموسم كانت ماملونا انجاز التخصيصات غير انه قد اتفق لنا الان ان الاسر بخلاف ذلك حيث اننا علمنا من كشوفات تسديدات شهر جوتيو انه لم يحصل هناك ادله انجاز فقط بل ان معظم الجهات تطلب عليها يوافق جمعية من تسميط شهر جوتيو غير المتأخر عليهم من الشهور الماضية خصوصا تدريعات الغرية والبحيرة والقبيلية والجزية فان ما حصلوه في شهر جوتيو لا يبلغ نصف تسميط الشهر المذكور فهذا يملك بلا شك على عدم توجيهه احتياضات المديرين واموري التخصيصات بهذا الاسر مع انهم هم اول مسئول عنه خصوصا وقد بلغنا ان البعض من الممولين المتعدين الذين عليهم بالغ جمعية متروكون بدون اجراء شيء مهم للفصول على سداد ما عليهم وهذا الاسر لا يعم التسليم به مطلقا فلو كان هناك الضات ودفعة نحو التخصيص بالساواة من جميع الممولين لا كان يظهر يوافق فان ذلك يتوالى صادر في ٢٥ مارت سنة ٨٠ لا يميل لخضرتهم ادق وبه يتفرون به حيث انه مدون فيه كاتبة الطرق اللازم اتخاذها ضد المتأخرين للفصول على سداد ما عليهم من الاموال والعوائد لما عليهم سوى اتباع نصوصه لتفليسهم من المسئولية على ان يصف من حضرات المديرين اظهروا لنا ان المتأخرين في التخصيصات ناشى من عدم كفاية المستفدين بطريقتهم المولدين باجراء الانذارات وتوقيع المحوزات فلم يتأخروا من الاصل في مطالبة الممولين لما كان حصل تراكم التماخرات وتعدد المتأخرين فانه طبعاً مع وجود تعدد واخر من المتأخرين الآت

يتصحب توجيه الاجراءات القانونية ضد جميعهم في آن واحد فالواجب عليهم اجراءه فقط في هذه الحالة هو توجيه الاجراءات المذكورة ضد الاكثر تأخيراً ولا يرتكن في ذلك على المولدين بها بل في امكان ساموري ونظار وماموري والاملاك ان يبرروا ذلك في اثناء مدورهم على البلاد ولو كان في ماموريات اخرى— هذا ولا يقتضى على حضرات المديرين وماموري الصالح ان الحكومة لا يمكنها القيام بتأدية ما عليهم من المصروفات

الا بانتظام سير تخصيصات ايراداتها في المواعيد المقررة لماولوا استمرار العمل الجوا في الحاصل الان في التخصيصات فلا بد من تراكم تماخرات عظيمة في اخر السنة يجب دفعها على اربابها ومن ثم تعود على حضرات المديرين والممولين المذكورين بمسئولية جسيمة فليهم اذن مداركة هذا التأخير بواسطة بذل كامل مجهودهم واتخاذ كافة الطرق القانونية ضد المتأخرين في السداد لتفليس من المسئولية فاملنا من حضرتكم جعل هذا الاسر دائماً نصب العين ولاجل الخلاص على ما يتصوره ضد المتأخرين ومعرفة الاهتمام الحاصل منكم بنبغي ان ترسلوا لنا كشفاً حسب الاستمارة المرفولة بهذا اسماء المتأخرين لغاية شهر جوتيو الماضي عن سائر انواع الاموال المستحقة في سنة ٨٤ بما فيها التماخر لغاية سنة ٨٣ وعن الباقي لغاية التاريخ المذكور في وقت تحرير الاكشاف المحكي عنه من الالف قرشاً فوق ومن يكون منهم اتخذ ضد اجراءات قانونية يوشرا ما امامهم بذلك وقد تحدد بمباد ٢٠ يوماً من تاريخ ظهور هذا الاكشاف سويكن في عمل حضرتكم ان هذا الاكشاف يباد لخضرتكم شهر يا للتأخير امام كل اسم بما تم في اسره واضافة ما يكون تهمد على اسماء غير الواردين فيه من بعد تاريخ تحريره وما صار معهم— اما الاجراءات فمن حيث انها ليست داخلية ضمن حكم ذكره بتاريخ ٢٥ مارت سنة ٨٠ بما انه خاص بالاموال والعوائد فقط لمع ارسال اكشاف مخصوص بها حسب الاستمارة المذكورة يصير اتخاذ الاجراءات القانونية عنها بواسطة المجالس الاهلية هذا ومع الاجراء بما ذكرنا اننا انه من الان فصاعداً ترى التخصيصات في غايبة انجاز حتى لا تتجربوا على تكرار المكتوبة سيح هذا الشأن مننا لكل مسئولية

مالي — { مسطور صادر من نظارة المالية في ٢٨ بره (سنة ٨٥) تدريعات بربري وريانديري في المارسة والدنيلة والغرية والمدرية والبحيرة عن تعديل تقسيط السنة شهر الابحيرة من سنة ٨٥ عن الاموال المحجاجة والمشورة دون مدور الجبل وهو

انه بناء على ما عرض من نظارة المالية وما صدر به قرار مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٥ جوتيو سنة ٨٥ صار تعديل تقسيط السنة شهور الباقية من السنة الجارية بالمدير يات البيرة فقط عن الاموال اخر اجية



ملفوظات

بیانہ

شهر یولیہ	ط	ط	ط
۱ اغسطس	۳	۰	۲
۲ ستمبر	۰	۰	۰
۳ اکتوبر	۳	۴	۳
۴ نؤمبر	۴	۱۰	۴
۵ دسمبر	۴	۱۰	۵
	۱۴	۲۴	۱۴

مال — امر حال صادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦

نحن غديو مصر) بناء على معارضة علينا نظر مالية  
حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا وبعد اخذ رأي  
مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) تبسيط  
اموال ايلين مديريات الوجه البحري خراجية كانت  
وعشورية القروى باسمنا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠  
د صار تعديله كالآتي

[illegible][illegible]

والشورى دون عشر الفخيل بالكيكة الالية موقنا  
 هذه السنة هي - عن صوم بلاد المدري باتا اجرية  
 يحصل في لويو غير امان بدل ثلاثة وفي اكتوبر ثلاثة  
 بدل اثنين - عن مركزي الشين والفخيل و بلاد  
 جبل الطارة مركز الرحلة يحصل في لويو ثلاثة قواريط  
 بدل اربعة وفي اكتوبر ثلاثة قواريط بدل اثنين -  
 عن بلاد الازر والبراري والبراسي يصير توفيق  
 التصيل لينة لغاية ديسمبر وفي اكتوبر يحصل في  
 صوم الموم اربعة قواريط من كافة القواريط في كل من  
 شهري نوفمبر وديسمبر - ا قواريط حيث ان ما يكون سبق  
 حصيلة في المدة من يناير لغاية يونيو من السنة قواريط  
 التي استفتت حسب ذكره في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧  
 دبايه على اصفين احداه في نوفمبر والثاني في ديسمبر  
 - فبنا على ذلك تمخرط هذا جدول يبين  
 القواريط التي تحصل في حسب القواريط المذكور في كل  
 من الشهور التالية من تسليما الى التفتية بالتصيل  
 في مقصدا - ان تسيط الاموال الخرجية والشورى في  
 الذي ربطها للمدري باتا اجرية موقنا السنة شهر  
 الاخرين من سنة ٨٥ الجارية يقتضي قرار صادر من  
 مجلس النظار يجلسه التفتية في ١٥ يونيو سنة ٨٥  
 ( تفتية ) رابطة التفتية هذه معمولة للسنة التالية  
 من سنة ٨٥ فقط وهي خاصة بالمدري باتا اجرية عن  
 الاموال الخرجية والشورى ولكن تسيط الوجه الشلي  
 على ما عر عليه حسب الوجه المذكور في الصادر في ١٥  
 يونيو سنة ٨٧ مع تقييد عشر الفخيل في واحد العموم  
 في كل المربوط بذكره في ٢٥ فبراير سنة ٨٠

بلاط عموم	بلاط الارز	مركزه
المديريات	والبراري	اشمون
البحرية	والبرلس	والدلتيات
		وبلاط
		الطارق بركو
		التجيلة

ط	ط	ط	ط
١٤	١٧ (١)	١٤	١٤

مال - - - - - امرحال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦

(لجن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ الاراضي البور التي تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم تملكها ضريبة قدرها قرش واحد في السنة عن كل فدان وذلك في المستنقعات الاولى وخمس قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش في الخمس سنوات الاخرى - وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان المماثلة لما اكتسبته بجزائرها - مجموع الاراضي المباعة تكلف بدفع الضريبة سواء كانت لم توزع بكاملها او لم يوزع جزء منها (م) ٢ الاراضي المؤجرة التي يصور بعضها يسوغ ان يربط عليها من ابتداء يوم تملكها للضريبة ضريبة توازي قيمة اجارها الاخير بدون ان يتجاوز مقدار هذه الضريبة اقل فئة من الاموال المعروفة بطراحيبة المقررة على الاطيان المجاورة لما (م) ٣ يصور بيع الاراضي المذكورة على حسب الكيفية المنصوص عنها باللائحة الصمومية المتعلقة ببيع املاك الميري الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ (م) ٤ الاراضي التي ستباع بمقتضى ما نص بالمادة السادسة من امرنا الصادر في ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ ( اول ديسمبر سنة ٨٦ ) تتبع فيها احكام امرنا المشار اليه

مال - - - - - امرحال صادر في ١٦ فبراير سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ تسطيط الاموال - - - - - طراحيبة والضريبة الصادر عنه امرنا المالي الرقم ٩ مايو سنة ٨٣ قد صار تنديده في مديريات وقائيم الوجه التي على الكيفية المينة بالجدول الآتي

( تسطيط الاموال الطراحيبة والضريبة )

الامر اخرى	الامر طراحيبة	الامر اخرى	الامر طراحيبة	الامر اخرى	الامر طراحيبة
طوبه	٢	٢	٢	١	٢
قيراط	١	١	١	٠	١
مارس	٢	٢	٢	٠	٢
افريل	٣	٣	٣	٠	٣
مايو	٤	٤	٤	٠	٤
يونيه	٤	٤	٤	٠	٤
يولييه	٣	٣	٣	٠	٣
اغسطس	٣	٣	٣	٠	٣
سبتمبر	٠	٣	٣	٠	٣
اكتوبر	١	٤	٤	٠	٤
نوفمبر	٠	٢	٢	٠	٢
ديسمبر	١	٢	٢	٠	٢

مال - - - - - مفعول صادر في ٢١ يونيو سنة ٨٨ من لفظه المالية الى المحافظ والديريات

بما لا يخفى عليكم ان ادارة امور المالية وانظما هي المدام الاعظم في حسن سير مصالح الحكومة ولي تزايد الاعمال التجارية والصناعية المترتب عليها الثروة والرفاهية الصمومية وهي من اهم واكبر المصالح المحول اداراتها على عهدكم والواجب عليكم ان تنظروا اليها بين هذه الاهمية وعلى الدوام تجهيدوا في انتظام سيرها على حسب ما هو مقرر لما من القوانين والنفقات وتسهيل الاموال المقررة باوقاتها ومواعيدها بدون تاخير شيء منها وبالاخص الاموال الغير مقررة مثل حوائد الخولية وبيوعات السلع وما شابه ذلك من الاقلام السائرة وذا لما تقصروا كيفية التصيلات واجرااتها ان كانت على حسب القوانين والنفقات المقررة ام لا وان كانت الاعدادات آخذة في النحواو التناقص والبعض والتوصل لحرفة الاسباب والمال الذاعية لذلك مع مراعاة سير وحركة ماموري المالية ومصاريف القرى الموجودين بغير يدكم في اختلاف طبقاتهم مع ملاحظة جريانات الاعمال الحسابية وانظما والحاصل فلتعلم انكم اتمتم المشيئة من ذلك بحيث اذا تراءى لكم ادنى خلل فلكم ان تقوموا سيفا

## ملومات

الحال والناظرها عنه نظارة المالية فوراً والاصل  
وطيد أن تكونوا سامعين ومتيقظين دائماً على اداء  
واجباتكم نحو هذه المصلحة المهمة

مال — ١ ارمال صادر في ١٧ ديسمبر سنة ٨٩

(نحن جلدو مصر) بعد الاصلاح على لائحة الاطيان  
المسيبة المدرجة بجمع اللوائح الذي نشره قوانين  
الحاكم المختلطة الصادر عليه الاسرار المالي نظارة الحفافية  
بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥)  
نمرة ٨ — وبعد الاصلاح على قرار مجلس شورى  
النواب الصادر عليه الاسرار المالي للداخلية رقم ١٦  
مجموع سنة ٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) نمرة ٥٥ والحق  
المنص به المدرج بجمع اللوائح السالف ذكره —  
وبعد الاصلاح على القرارات الصادرين من مجلس  
١٦ مايو سنة ٨٨ نمرة ٤٢٠ — وبناء على ما عرضه  
عليها ناظر المالية وبعد اخذ رايه مجلس شوري  
القوانين وموافقة راي مجلس الفكار اسراراً ما هوأت  
(م) الاطيان اخراجية والعشورية التي تؤخذ  
للتنافع العمومية مثل السمك الحديدية البحرية والتبع  
والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وانشاء  
القطار والابنية التي تتعلق بلوازم المصلحة العمومية  
ترفع اموالها او حشورها لاربابها وفي كافة الاحوال  
لا يتصرف بالرفع الا اعتباراً من يوم الطلب (م) ٢  
الاطيان التي ياكلها البصر تصير المعاملة فيها يقتضى  
مادتي ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان السالف ذكرها  
(م) ٣ الاطيان التي تنلف من تمايل الرمال عليها  
ولا يمكن احوال طرق منهسية لاستصلاحها وكذلك  
الاطيان التي تقسمها الرمال من اطيان الجزائر ترفع  
اموالها او حشورها لاربابها من يوم الطلب وتصير  
معاينتها في كل سنة وما يظهر استصلاحه منها للزراعة  
تقدر له خيرية بحسب ما يساوي وقت المعايينة بنسبة  
حوضه او قبائله وترتبط على اربابه من سنة المعايينة  
(م) ٤ يجوز رفع اموال الاطيان التي تتمثل زراعتها  
من المقاطع التي تجريها مصلحة الري هند صرف مياه  
النيل من حضان الوجه التلي عن سنوات يوارها  
من الزراعة وتصير معاينتها سنوياً وكل ما استعمل

منها للزراعة تقدر له خيرية بحسب ما يساوي وقت  
المعاينة بنسبة حوضه او قبائله وترتبط على اربابه من  
سنة المعايينة وكذلك يكون الاجراء في الاطيان التي  
تتمثل زراعتها بسبب المقاطع الجبلية التي تحدث  
من فيضان النيل (م) ٥ يجوز ايضاً رفع اموال او  
حشور الاطيان التي تصير سباحاً وغير سالحة للزراعة  
بسبب ما يحصل لها من النفع من مجاورتها للقرع  
العمومية ومن فيضان بركة فارون (بالقوس) او من  
استمرار تملط مياه المصارف عليها او من عدم وجود  
مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الاداري انه  
ما كان في قلدة اربابها وقائتها من التلف باي وجه  
من الوجوه وتجري معاينتها في كل ثلاث سنين  
بالأكثر وما يوجد منها قابلاً للزراعة ترتبط عليه  
الخيرية بحسب ما يقتضى (م) ٦ الاطيان التي تحصل  
المطالبة من اربابها برفع اموالها بدعوى انها صارت  
مسيبة ولا ينفع بزراعتها ويثبت من التحقيق الاداري  
ان تلفها كان من اسباب غير التي ذكرت باللائحة السابقة  
ترفع الشكايات المختصة بها ولا يرفع شيء من  
اموالها (م) ٧ معايينة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ  
للتنافع العمومية والتي تصير سباحاً يكون جمره جان  
تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية  
واثنين عمد اهل خبرة يتفحصا المدير وفي الاحوال  
التي يكون الماخوذ فيها لمنفعة عمومية تتصلق بمصلحة  
السمك الحديدية او الاشغال العمومية يجوز ان يضم  
الى اللجنة مندوب خصوصي من قبلها واما باقي الانواع  
فتكون معاينتها وعمل تحقيقاتها بمرحلة جانب تعيينها  
للمدير يات (م) ٨ التحقيقات التي تجريها اللجنة تخطر  
في هيئة تشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس  
والوكيل والباقيهم منس والباشكاتب وقراريتها تقدم  
لناظر المالية وكل ما ترأى نظارة المالية انه مستحق  
رفع امواله تصدعه قرارات من ناظر المالية (م) ٩  
القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن المطالبات  
التي يجوز رفعها او عن الاطيان التي تتمتع للزراعة  
ويحكم يرتبط اموالها عليها بصيراعها ادارياً لاصحاب  
الشان ويجوز لهم المعارضة فيها امام نظارة المالية في  
مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ الاعلان

المديرية ان كان فيها المليون مباشرة ويجب على المدير ان يتسجل عموم الطلبات بفترة متسلسلة في سجل مخصوص بهذا الشأن. وتجري المباحث والتحقيقات اللازمة عنها (م) ٢) يجب على اصحاب الاطيان ان يكتبوا اليها بالبريد انما الطول والتي تخلف من تعاقب الرمال والتي تستعمل زراعتها من المقاطع ان يقدموا طلباتها في ثلثتها مباشرة الى المديرية في المواعيد الآتية — (١) اكل البحر من الطيان الملوقة تقدم طلباتها من ٢٤ كيك لغاية ٢٢ اشهر من كل سنة (اي في بحر شهري يناير وفبراير) — (١) التالف من تعاقب الرمال تقدم طلباتها في بحر شهر طوبه من كل سنة (الموافق ٨ يناير لغاية ٦ فبراير) — (١) الاطيان التي تستعمل زراعتها من المقاطع تقدم طلباتها في بحر شهري اشهر وبرمات من كل سنة (اي في بحر المدة من ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل) (م) ٣ الطليات التي حصل الحكم عنها في المادتين الاولى والثانية يجب ان تكون مكتوبة على ورق كتف ومبين فيها اسم ولقب المالك ويصل افاته ومقدار التالف من اطيانه وان كان غراميا او مشوريا والسنة الواقعة فيها ذلك والحوض او القنطرة ان اسكن واذا كان مدفون عليه مغالبة ام لا

### ( الباب الثاني - في التحقيق وعمل المساحة )

(م) ٤ تحقيق ومساحة الاطيان التي توخذ للمنازع السمومية والتي تصير مسجفة وغير صالحة للزراعة يكون بمعرفة اللجنة التي اشارت عنها المادة السابعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ ويجب على هذه اللجنة ان تحقق ابتداء صحة حدود الاطيان المطلوب رفع مال التالف منها من المسح والتقسيم الموجودة بيد اربابها وما لا يوجد له حجج او تقاضيات يكتب في تحقيقه بكل كشوف التي تتطلب من صراف البلاد عن المكلف بكل قبالة او بكل حوض ومن الارشاد من العمدة والشايج والدلال وارباب المجاورة عن الحدود (م) ٥ تحقيق ومساحة التالف من باقي الانواع التي قررها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ يكون بمعرفة لجان تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون سرية من معاون المركزو معاون من المديرية بعنة مأمور ركاب واحد مساح

والقرار الذي يدرسه اخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا يتقبل الععن فيه مطلقا لا امام الادارة ولا امام الحاكم القضائي (م) ١٠ الماراضات التي تحصل في قوارب ناظر المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مرافقها الاعلان الصادر للعمول من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المتو عنها بالمادة السابقة اولا يكون مرافقها معا اعلان المديرية وايصال معلى من خزينة المديرية ذال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون لاحقة لاجلها (م) ١١ يجب على مقدم المعارضة ان يدفع على سبيل التأمين مبلغا تقديريا يوازي مقداره قيمة اموال او مشور الاطيان المقدم بصدها للمعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتها للمين في القرار الابتدائي وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يسلى من ناظر المالية صحة للمعارضة — اما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقا للحكومة في نظير مصاريف اعادة التحقيق (م) ١٢ طليات دفع الاموال والمنازعة في قيمة المراكب لا يمكن في اي حال ان توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر امر فيها (م) ١٣ تحمل لائحة بمعرفة ناظر المالية شاملة للاجراء التي يلزم اقتضاها لتنفيذ احكام امرنا هذا ويعد التصديق عليها من مجلس النظار يعتمد العمل بها (م) ١٤ الطليات الجارية لحصا والحالة هذه يصير الاجراء عليها بالتطبيق لاحكام امرنا هذا واذا تقرر رفع شيء لا يكون ايضا الا اعتبارا من تاريخ الطليات المذكورة (م) ١٥ كل نا كان مخالفا لاحكام امرنا هذا من الفاس والواو لا يكون ملقى مال — (١) لائحة امرات ادارية لتعديل احكام الامر العالي الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ٢٠٠٧ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ بخصوص رفع اموال الاطيان التي تلف ( الباب الاول - في كيفية تقديم الطليات ) (م) ١ يجب على اصحاب الاطيان التي توخذ للمنازع السمومية والاطيان التي تصير مسجفة المبينة كيميها بالمادتين الاولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ٨٩ ان يقدموا طلباتها بخصوصها الى

## ملحوظات

حول هذا الوقت بصفة تكملي لانتخاب أعضاء هذه الجبان  
ووصلهم لحل الواقعة مباشرة العمل — اما اخذ الجشاني  
على ما يجري مساحته من باقي الانواع فيصير اجراؤه  
بمعرفة بلان تميزها للمدير يات من اصحاب الدرجات  
الاعلى ممن اجروا المساحة الاصلية ويجب انقام عمل  
الجشاني عن عموم الانواع عدا ما يوخذ للمناقع  
المعموية والسيان لغاية المواجيد الآتية — (١) التالف  
من نهال الرمال لغاية ١٥ شتس الموافق ٢٢ مايو  
(١) — اطيان الجزائر لغاية ٦ يولييه (١) —  
أكل البحر من اطيان الملوت لغاية ٦ يولييه  
(١) — الاطيان التي تتصلق زراحتها من المناقع لغاية  
بؤونه الموافق ٦ يولييه (م) ١١ يلزم ان قوائم اودفاتر  
للمساحة تكون مختمية بعتم المديرية ويلزم ان العمل  
فيها يكون بفاية الدقة والاستيفاء والانتظام علوا من  
التمتع والنفط وجميع الاحوال التي تؤدي الى الشبهة  
وطل ماموري الجبان واصحابها وسائر عاملها انتم يوسيا  
على ما يصير مساحته منهم ومن ذوي الشأن اودفاترهم  
بعد تذكيره وتقبطه بالبرني بدون تاخير انتم  
يوم الى اخر (م) ١٢ يجب انقام كل مساحة تحرر على  
دفاترها اوقوائها التصديقات النهائية من جميع حال  
الجبان وتوضع هي والمناظر داخل مظاريف مفبولة  
ومسامة وتختم بالشمع الاحمر من مامور اللجنة وترسل  
في الحال الى المديرية بالانابة اللازمة (م) ١٣ المظاريف  
المذكورة بالعادة السابقة تفتح على يد المدير او وكيل  
المديرية وباشكائها وتحت وجدت خالية من كل شبهة  
تيا شرطها بذلك تتصلق فيها الاجراءات التي قروها  
هذه اللائحة اما اذا وجد فيها شي وكان يودي الى  
الشبهة فتصلق المبادرة بعمل المحضر اللازم عندئذ يكون  
اساسا لحاكة المسؤولين (م) ١٤ اعلى الجبان التي  
يظهر من الجشاني سقوط احتيادها سواء كان الخلل في  
المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها بزيادة من اربعة  
في المائة او لادخال الفش في العمل ياتي نوع من الانواع  
يجب اعادة تحقيقها على محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي اجرت  
عمل الجشاني وبمستور عمل اللجنة التي اجرت العمل  
الابتدائي وتصلق المناظر اللازمة مبيتا فيها كمية  
اغلال وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية

وثلاثة عمد ينتخبون من الموقوف باستقامتهم وامانتهم  
(م) ٦ يجب على الجبان قبل الشروع في العمل ان  
تفصل على كشوفات من المدير يات ببيان السابق ونفعه  
لارباب الملبات من الانواع التي يختلف الجزائر  
للمراجعة من هذه الكشوفات عند اجراء العمل سية  
محل الواقعة خذرا من تكرار المساحة من ملين واحد  
(م) ٧ ما يتحقق من الاطيان السيان بعمل لبرسومات  
لظرة بمعرفة من يلزم من المهندسين مبيتا فيها حدود  
كل قطعة ونقاساتها حسب قوائم المساحة (م) ٨  
التحقيقات التي تصل يلزم ان تحررها بمناظر مستوفاة  
في محلات الواقعة على ورق مختم من المديرية ويختم  
عليها اولافالا من ماموري الجبان واصحاب الشأن  
والصد والمشايج وتكون هذه المناظر شاملة لجميع  
البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة  
استيفاء التوضيح بمناظر تحقيق الاطيان السيان عن  
الزمن اللازم لاستعمالها اذا كان ينظر في حالتها  
انها تتصلق قبل الثلاث سنين الحقة بالاسر البالي  
الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٨٩ (م) ٩ جميع الانواع  
التي اشار عليها الاسر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر  
سنة ٨٩ ما عدا ما يوخذ على ذمة المناقع المعموية  
اللائق تقدم عليها في حال اخذ يجب البدء سية  
مساحتها وتتميم اللازم لها في المواجيد الآتية — (١)  
التالف من نهال الرمال في بحر للدة ١٥ اشير  
لغاية ١٤ برموده (اي من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)  
— (١) اطيان الجزائر في بحر للدة من اول برمات  
لغاية شتس (اي من ٩ مارش لغاية ٦ يولييه) —  
(١) أكل البحر من اطيان الملوت في بحر للدة من ٨  
برمات لغاية ٧ يولييه (اي من ١٦ مارش لغاية ١٣  
يولييه) — (١) الاطيان التي تصير مسجفة في بحر للدة  
من ٢٤ برمات لغاية ٢٥ ايب (اي من اول ابريل لغاية  
يولييه) — (١) الاطيان التي تتصلق زراحتها من  
المنطق في بحر شربشس (اي من ٨ مايو لغاية ٦  
يولييه) (م) ١٠ اخذ الجشاني على ما يوخذ للمناقع  
المعموية وطل الاطيان السيان يكون بمعرفة بلان  
يشكها ناظر المالية عند حلول وقت عمل الجشاني  
بناء على طلبات يرسلها المديرين لتظارة المالية قبل

بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ والقرار الذي يصلى بتقدم بدون تأخير مع المستندات اللازمة لنفاذ المالية (م) ٢٠ في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر المالية على مقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من الامر المالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ الى المديرية بآدابنا لاصحاب الشأن وما كان منها متعلقا برفع اموال وعشور يجري تنفيذه مع السرعة — صار التصديق على هذه اللائحة لمجلس النظار في ١٨ ديسمبر سنة ٨٩

حال — (ر) اختصاص (لا ١٦ - ٠٠) اختلاس اموال ميرية — الطيان زراعية وما يتبع ذلك من الاحالات — امتياز (ق ٦٠١ - ٠٠) تاريخ ١٠ أغسطس سنة ٧٩ - تكليف (خصوصا ٥ صفر سنة ١٢٩٨ - ٠٠) دخولية ٢٥ ابريل سنة ٨٩ — فراقى — مجلس تفتيش الزراعة وما يليه من الاحالات — مجلس ملكى ٢٩ جا سنة ١٢٩٨ - ٠٠ محضر ٢٣ فبراير سنة ٨٥ - مطلوبات متأخرة — ملح — زيادة مساحة ٨ صفر سنة ٧٧ - ٠ لجنة قضايا الاموال — ويركو — نصية — ٠ الملحق مال متقوم — (ر) نيم (مجلة ١٢٧ ١٩٩ ٢١١٤ مال مدلولين — (ر) كنز — ٠ آثار قديمة ماللك سنية — (ر) سنية (ابتداء من قتب ٣٠

مالية — (نظرة) ترجمة قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ بملف قروب مصلحة المالية الصومية بناء على طلب سعادة ناظر المالية قد قرر مجلس النظار ما يأتي (م) ١ تشتمل مصلحة المالية العمومية على الادارات الآتية — الإدارة العمومية — إدارة عموم الحسابات — إدارة عموم الاموال الغير مقررة والذخوليات — إدارة الاموال المقررة (م) ٢ عدم الانقسام والاقلام بالمشتملة عليها الادارات المذكورة واخصاصاتها وكذلك عدد نظار ووكلاء الادارات ورؤساء واكتيحية الاقالام والمتشبين والمستخدمين قد تحدت حسب الكشف الآتي بيانه

في الحال لاجراء ما يقتضي عنها والمبادرة ايضا بحاكة المستولين فيها (الباب الثالث - في كيفية المعاينات التي يلزم اجراؤها)

(م) ١٥ الاطيان التي تصدر صابغا وغير صالحة لزراعة وينتظر رفع ما لها او عشورها لاربابها تلزم معاينتها في الاوقات المينة للمعاينة بمعاشر التحقيق في المادة الثامنة (م) ١٦ الاطيان التي تتمتع زراعتها من المقاطع والتي تتسدها الرمال من اطيان الجزائر وكذلك الاطيان التي تملك من سفي وتهايل الرمال عليها من اطيان الحواجر فصرها نجيب معاينتها سنويا بمعرفة الطيان المعوق عنها في المادة الخامسة من هذه اللائحة وهذه المعاينة تجري في المواعيد الآتية — (١) الاطيان التي تملك من تهايل وسفي الرمال عليها من اطيان الحواجر وغومها في بحر المدة من ١٥ اشهر لغاية ١٤ يرمود (اي من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل) — (٢) الاطيان التي تتسدها الرمال من اطيان الجزائر في بحر المدة من اول يرمود لغاية بشنس (اي من ٩ مارش لغاية ٦ يونيو) — (٣) الاطيان التي تتمتع زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (اي من ٨ ماي لغاية ٦ يونيو) (م) ١٧ كل ما ظهر من المعاينة انه استعمل للزراعة لتقدر له ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعاينة بنسبة حوضه او قبائله وترتبط عليه من سنة المعاينة (احكام عمومية)

(م) ١٨ يجب على مأموري الطيان ملاحظة اعلان احوال الشأن سواء كان عند عمل التفتيشات الانشائية او عند عمل المعاينات التي ترتب عليها ربط الاموال بالحقول الى محلات الواقعة قبل الشروع في العمل بمساحة عشرة ايام ومن يتاخر عن الحضور في المعاينة لا يسمي انتظاره ولا يتوقف العمل على حضوره (م) ١٩ عند تقديم اوراق التفتيشات التي تجريها البليات الى المديرية تجب مراجعتها اولافا ولا راجعة دقيقة وكل ما ظهر ان تحقيقاته صحيحة وغالية من الابعه التي توجب التردد والاشتباه ينظر في الحال بمعية المديرية تطبيقا للمادة الثامنة من الامر المالي الصادر



(م) ٥ الاعتمادات المتوقعة سنوياً لكل إدارة لا يمكن أن تتجاوز في أي حال من الأحوال المتوسط المقرر بمقتضى المادة الثانية والرابعة الموضحة قبل (م) ٦ الشروط المتعلقة بتعيين وترقي المستخدمين في إدارات السلطة العمومية ستقرر بمقتضى لائحة خصوصية (م) ٧ يستمر المستخدمون الذين ما همهم الحالية الزيد من المالية المقررة لدرجاتهم في استيلاء هذه المالية وإن لم يصر تعيينهم في وظيفة ملائمة لمهمهم (م) ٨ لتأخر المالية أن يحدث في الترتيب الذي تقرر بموجب هذا القرار جميع التعديلات اللازمة لمقتضىات السلطة (تجديد مالية عن الترتيب الجديد لخدمة المالية العمومية)

ادارات	المرشدين الطالفة من هذا القرار	المرشدين الطالفة من المرشدين في المرشدين ١٨٨٥ م	المرشدين الطالفة من المرشدين في المرشدين ١٨٨٥ م	المرشدين الطالفة من المرشدين في المرشدين ١٨٨٥ م
الادارة العمومية	١٦٩١٤	١٦٩١٤	١٦٩١٤	١٦٩١٤
ادارة الحسابات	٣٨٠٥٨	٣٨٤٤٨	٣٨٤٤٨	٣٨٤٤٨
ادارة الاموال العمومية	١٠٢٦٠	١٠٢٦٠	١٠٢٦٠	١٠٢٦٠
« المقررة	١٠٧٦٥٦	١٠٧٦٥٦	١٠٧٦٥٦	١٠٧٦٥٦
	٧٢٨٨٨	٧٢٨٨٨	٧٢٨٨٨	٧٢٨٨٨

مالية - (نظارة) مجلس الاديب) قرار من نظارة المالية بتشكيل مجلس الاديب

(ناظر المالية) بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ (١٠ شعبان سنة ١٣٠٢) الذي تمتد به احكام الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ بشأن تشكيل وادارة مجالس الاديب وبموافقة مجلس النظارة تقرر ما هو آت (م) ١ مجلس الاديب الذي يشكل بنظارة المالية وفي جميع المصالح التابعة اليها يركب من المواطنين الا ان يباينهم (اولاً) من وكيل النظارة (رئيس) (ثانياً) من مدير عموم الحسابات (ثالثاً) من مدير عموم الاموال الغير مقررة (رابعاً) من ناظر قسم تقاييا نظارة المالية (خامساً) من ناظر قسم الماشات (سادساً) من ناظر الخبسة العمومية (م) ٢ اذا حصل لاحد الاعضاء ما يلي يمتنع من الحضور بالمجلس

(م) ٣ يسوغ لرؤساء الادارات ان يعدلوا بحسب مقتضىات العمل توزيع المستخدمين المخصصين لهم على الاسام والاكلام بشرط ان لا يتجاوزوا فيما يخص عموم ادارتهم عن حدود الترتيب المبين قبل (م) ٤ درجات وبامنيات وظائف السلطة العمومية قد تقرر كالاتي

ملاحظات	درجات	مستوى	المرشدين
نظارة ادارة	اولى	٧٨٠	جنيه
	ثانية	٧٢٠	
	ثالثة	٦٦٠	٦٦٠
	رابعة	٦٠٠	
	خامسة	٥٤٠	
وكلاء ادارة	اولى	٤٨٠	٤٥٠
	ثالثة	٤٢٠	
	ثالثة	٣٨٤	٣٦٠
رؤساء اقلام	اولى	٣٦٠	
	ثالثة	٣٣٦	
	اولى	٣١٢	
وكلاء الايام ومشتري كاتبة الايام	ثالثة	٢٨٨	٢٨٨
	ثالثة	٢٦٤	
	ثالثة	٢٤٠	
مستخدمين درجة اولى	٢٢٨	٢٢٨	
	٢١٦	٢١٦	
	٢٠٤	٢٠٤	
مستخدمين درجة ثالثة	١٩٢	١٩٢	
	١٦٨	١٦٨	
	١٥٦	١٥٦	
مستخدمين درجة ثالثة	١٤٤	١٤٤	
	١٢٠	١٢٠	
	١٠٨	١٠٨	
مستخدمين درجة رابعة	٩٦	٩٦	
	٨٤	٨٤	
	٧٢	٧٢	
	٦٠	٦٠	
	٤٨	٤٨	



# معلومات

(نحس خديومصر) بعد الاصلاح على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨٣ الشامل للاتحة تسوية حالة عموم مستغدي المصالح الملكية — وبعد الاصلاح على قرار مجلس نظارنا الصادر في ١٦ ابريل سنة ٨٥ الذي تضمنت بموجبه درجات مستغدي مصلحة عموم المالية وجاء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد تصدق منا على قرار مجلس النظارة المرفوق بهذا الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ الذي تضمنت بموجبه درجات مستغدي مصلحة عموم المالية (م) ٢ بصير تعيين رؤساء ادارات هذه النظارة الاربع باسمنا بناء على عرض ناظر المالية ولا يشترط في بخصوص اسل هولاء الموظفين المصدرة مرتباتهم سنويا بالميزانية — ناظر المالية ان يبين مباشر سائر الموظفين رعايا في ذلك الشروط المالية بالقرار الصادر من هذه النظارة في ٣٠ شبتمبر سنة ٨٥ المصدق عليه منا (م) ٣ في حالة وجود وكيل لنظارة المالية عليه ان يودي وظيفة رئيس ادارة السكرتارية العمومية وذلك فضلا عن اختصاصاته العمومية بصفة كونه نائبا عن الناظر (م) ٤ درجات موظفي هذه النظارة تشمل على وظائف رؤساء الادارات ثم على وظائف النظارة وكلائهم وروساء الاعلام وكلائهم والمفتشين الموازية درجعتهم بدرجة وكلاء وروساء الاعلام اما درجات المتقدمات فتشتمل على باقي الوظائف الاخر (م) وكالة النصوص المالية لاحكام امرنا هذا والقرار الصادر من النظارة المذكورة في ٣٠ شبتمبر سنة ٨٥ لاحقة ولا عمل لها (نظارة) — لجنة العمل فرجة قرار من نظارة المالية في ١١ نوفمبر سنة ٨٥

(ناظر المالية) بعد الاصلاح على قرار مجلس النظارة الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ وعلى قرار النظارة المؤرخ ١٠ شبتمبر الماضي قرر ما يأتي (م) ١ تشكل لجنة امتحان الأشخاص الذين يدخلون في خدمة مصلحة عموم المالية من — جناب المشيومازوك مدير عموم الاموال الغير مقررة والسخويات بصفة رئيس والمسيو دالوز ناظر قسم ثانيا الاموال الغير مقررة وجناب شكور بك ناظر سكرتارية الحسابات وجناب ثقله بك ناظر

فلي ناظر المالية ان يبين الموظف الذي يقوم مقام ذلك (م) ٣ يؤلف في كل مديرية او نظارة او مصلحة هيئة خصوصية تدوب عن المجلس المذكور تحكم في الاحوال المخصوص عليها في الاسر العالي السابق ذكره الرقم ٢٤ مايو سنة ٨٥ الختصة بكامل الموظفين التابعين للمصلحة المالية ومعه الهيئة تركبين الموظفين الآتي يبابهم (اولا) في المدير يات — من المدير (رئيس) — من وكيل المديرية — من مامور اتصليات (ثانيا) في محافظات مصر واسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد ومن المانط (رئيس) — من وكيل المحافظة — من معاون اتصليات وفي مصر من مندوب نظارة المالية (ثالثا) في الكبارك — من مدير عموم الكبارك (رئيس) — من وكيل العموم — من رئيس السكرتارية (رابعا) في البوصفة وذاوورات البوصفة من مدير عموم البوصفة (رئيس) — من وكيل عموم وذاوورات البوصفة — من رئيس القسم (خامسا) في الجون والنارات — من المفتش العمومي (رئيس) — من وكيل التفتيش العمومي — من الباشكاتب (سادسا) في دائرة بلدية مصر — من المدير (رئيس) — من الوكيل — من رئيس قسم اول الاموال الغير مقررة والسخويات (سابعا) في دائرة بلدية اسكندرية — من المدير (رئيس) — من الوكيل — من مفتش اول الاموال الغير مقررة والسخويات (ثامنا) في ادارة عموم الخارج — من المدير العمومي (رئيس) — من المفتش العمومي — من رئيس السكرتارية (م) ٤ لايستوعب المجلس التدبير ان يحكم حكا صحيحا الا اذا حضر في الجلسة ثلاثة من اعضاءه على الاقل — اما الهيئات المخصوصية المذكورة في المادة السابعة فلا يمكنها ان تحكم حكا صحيحا الا اذا حضر في جلساتها عشرين على الاقل من اعضاء الحركة منهم — القرارات التي تصدر تكون باغلبية الاصوات وفي حالة انقسام الاراء بالموتة يكون لصوت الرئيس الاربعة

ذكر برصاد في ١٢ اكتوبر سنة ٨٥ بالتصديق على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٦ ابريل سنة ٨٥ بمعدا درجات مستغدي مصلحة عموم المالية

ادارة المبادات والموسيو حلاج وكيل ادارة الاموال  
المفترمة (م) ٣ على هذه البينة ان تخصص ايضا المستفيدين  
الذين يريدون الدخول في الامتحان المتخصص هذه  
اللائحة للحصول على وظائف وكلاء وسماء الاقلام  
مالية — (نظارة) — (جلس نواب) فرمقرار  
(من نظارة المالية صادر في شهر ديسمبر سنة ٨٥)  
(ناظر المالية) بعد الاطلاع على للمادة السابعة من  
الامر المالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ (١٠ اشجان  
سنة ٣٠٢) بتعديل احكام الامر المالي الصادر في ١٠  
ايريل سنة ٨٣ بتشكيل مجالس التدابير وبيان اعمالها  
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المالية  
في ١٤ يولييه سنة ٨٥ — وبمصادقة مجلس النظارة  
ما ياتي (م) ١ قد تشكل بادره عموم الاموال الغير  
مقررة لمصلحة الملاحات ولادارة معمله اسما لك المخرية  
فروع من مجلس التدابير المشكل بقرار السالف ذكره  
الصادر في ١٤ يولييه سنة ٨٥ — فاضاء الملحة الاولى  
— المدير العمومي رئيس — احد مديري الاقلام  
احد الفئتين اعضاء — اما اعضاء الملحة الثانية فهم  
— المدير — وكيل المدير — مطلوب من ادارة  
عموم الاموال الغير مقررة  
مالية — (نظارة) ترجمة قرار صادر من نظارة المالية  
في ٣٠ ديسمبر سنة ٨٥  
بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظارة  
بتاريخ ١٦ ايريل سنة ٨٥ قد قرر ناظر المالية الترتيب  
الآتي

### (النصل الاول في الوظائف)

(م) ١ يدخل احد ما شين مستفيدي ادارة نظارة  
المالية العمومية الا اذا اشغل في اقلام تحت التعليم  
مدة سنة واحدة على الاقل او سبق استخدامه بصفة  
دائمة في إحدى مصالح الحكومة مدة سنتين على  
الاقل — على انه يُسمح لناظر المالية ان يبين بدوع  
استثنائي في جميع الدرجات مستفيدين بصرف النظر  
عن مناصبهم للوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات  
خصوصية — عدد الوظائف من كل درجة التي يمكن  
دخولها لمستفيدي مصالح الحكومة الاخرى او  
المبيين بدوع استثنائي وبدون شرط الصفة لا ينصح ان  
يتجاوز ربع عدد الخطوات التي تحصل اذ ان ثلاثة

ارباع الخطوات الباقية يلزم ان تخصص لترقي مستفيدي  
النظارة وتعيين الخدمة الموجودين فيها تحت التعليم  
(م) ٢ تعيين المال الموجودين تحت التعليم يكون  
يقضي امتحان يودونه بحيث ان مدتهم في كل ادارة  
لا يلزم ان يتجاوز جزءا من عشرين من اجمالي عدد  
المستفيدين التامين لتلك الادارة (م) ٣ ينشر في  
الجرائد الرسمي قرار من الناظر يبين فيه سنويا عدد  
وظائف المستفيدين الموجودين تحت التعليم المراد  
عمل امتحان عليها وذلك بحسب مقتضيات الشغل وعدد  
الخطوات (م) ٤ يجب على طالبي الاستخدام ان يكونوا  
اقلوا من السبع عشرة سنة على الاقل ومن الخمس  
وعشرين سنة على الاكثر في اول شهر يناير من السنة  
التي يقع فيها الامتحان — ويجب عليهم ان يقدموا  
الاوراق الآتية (اولا) طلب محرر على ورق مخم  
(ثانيا) نسخة من تذكرة ولادتهم او شهادة تقوم  
مقامها (ثالثا) شهادة تدل على حسن سيرهم واطوارهم  
(رابعا) شهادة يبين فيها حالة عائلتهم (خامسا)  
شهادة تدل على صحة بينهم تحرر من طبيب  
مستفيدين بالحكومة بينهما ناظر المالية (سادسا)  
شهادات المدارس التي يكونون تحصلوا عليها او نسخ  
منها مصدق عليها — جميع الاوراق التي تقدم من  
طالبي الاستخدام يلزم ان تكون مصدقا عليها (م) ٥  
امتحان تعيين المستفيدين يحتوي على المواد الآتية  
(اولا) علوم واجب معرفتها وهي — حسن الخط —  
الاملا — الانشا — مبادئ الحساب — جغرافية  
مصر (ثانيا) علوم غير ضرورية وللمستقدم ان  
يطلب امتحانها فيها وهي — اللغات الاجنبية —  
الرياضيات — التاريخ — الجغرافية — معلومات  
عمومية — طالبا الاستخدام الذين يعرفون اللغة  
العربية ولغة واحدة او جملة لغات اجنبية مما يفضلون  
على طالبي الاستخدام الذين لا يعرفون سوى اللغة  
العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يمنح طالبا  
الاستخدام بمقررة قوسيين مؤلف من المؤلفين  
الآتي يياتهم وهم — ناظر في بصفة رئيس — اربعة  
مديرين او وكلاء ادارات بينهم الناظر من كل  
ادارة واحد — رئيس قلم بوظيفة سكرتير — موسوع

## ملحوظات

الامتحان ينتقب بمعرفة ناظر القوائم بمعرض على الناظر للتصديق عليه (م) ٧ عند انتهاء الامتحان يجوز كشف يدرج فيه المقبولون من طالبي الاستخدام بالترتيب بحسب استعداد كل منهم وناظر المالية اذ ذلك يمنهم في الوظائف المالية بحسب ترتيب درجاتهم (م) ٨ لا يعطى للمستفيدين الموجودين تحت التعليم ماهية ما لما يسوغ للناظر ان يعطى لهم مكافأة لا تستقطع منها قيمة اليوم الاحتياطي وذلك بحسب المبالغ المقررة لهذا الصدد — مقدار المكافأة المحكي عنها لا يمكن ان يتجاوز ثلثية قرش شهريا في اي حال من الاحوال (م) ٩ بعد ان يتم طالبا الاستخدام سنة واحدة تحت التعليم يتقدم للناظر من رئيس الادارة التابعين لما تقريرين فيما استعدادهم وسلوكهم وكيفية شغلهم وباطلاع الناظر على هذا التقرير يامر اذ ذلك بتعيين من يملئه في الخدمة بوجه نهائي اما الذين هم بصرفهم لهؤلاء بفصلين حالا من وظائفهم ولا يكون لهم حق في ادنى مكافأة والذين يتبلون في الخدمة بوجه نهائي فيولاء بصير تعيينهم في الدرجة الرابعة كما تنظر وظيفة وبحسب اقدميتهم في العمل (١٠) العمال الذين كانوا تحت التعليم وعينوا في الخدمة يرتب لهم ماهية توازي ماهية الصنف الاخير من الدرجة الرابعة (٤٨) جنهيا في السنة) ومع ذلك فلذين لهم معرفة كافية بلغة او بجملة لغات اجنبية تمكنهم من تأدية وظيفة مساعد مترجم او مترجم يمكن تعيينهم بماهية الصنف الثاني من الدرجة المذكورة (٧٢) جنهيا في السنة) (م) ١١ لا يسوغ تمييز مستفيدي مصالح الحكومة الاخرى في نظارة المالية الاباحية توازي ما يعطيه او بجاهية تكون اعلى من درجتهم بدرجة واحدة بشرط ان تكون متوفرة فيهم شروط الاقدمية القانونية وهؤلاء المستفيدين مع طالبي الاستخدام المرغوبين تعيينهم بجمع استثنائي لا يمكن لغيرهم باخذة الا اذا ادوا امتحانا يقرر موضعه بمعرفة ناظر المالية حسب نوع الانواع المراد تعيينهم فيها

(الفصل الثاني — في بيان احوال المستفيدين وترقيتهم)

(م) ١٢ يجب على مديري الإدارات او كلائها او رؤسها

وترقيتهم

## ( الفصل الرابع - احكام عمومية )

(م) ٢٤ يحصل لكل مستخدم حال دخوله في الخدمة ملف خاصي يحتوي على ورقة مبين فيها الرغائف التي اقام فيها بالتوالي وعلى جميع التقارير والأوراق المتعلقة بسلوكه الاداري وكل ما يتعلق باسمه وظيفته وسوابق خدمته (م) ٢٥ التخصيلات المتعلقة بتنفيذ هذا الترتيب ستقرر بملف على قرارات تصدر من النظارة المالية (لجنة تاديبية) - (ر) جوك ١١٤ أكتوبر سنة ٨٩  
مالية (نظارة) - (ر) ضبعية مصر ٢٣ رسته ٣٠١  
- مجلس المالية الاعلى ١١ مايو سنة ٧٦ - ناظر  
١٠ ديسمبر سنة ٧٨  
مامور - (ر) وكالة (مجلة) ١٥٠٦ - تركيا  
فرمان ١٢٥٥  
مامور تسميل - (ر) اختلاس اموال بيرية -  
دين موح ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ م ٨  
مامور تصفية - (ر) شركة ق ٤٥٠  
مامور تقيسة - (ر) افلاس (ارسلان مخلص  
حساب المجلس للنيابة) - (ر) الفلاس ٢٧٤  
مامور جرس - (ر) هرب المحوسمين (فق ١٣٥  
الى ١٣٥  
مامور دولة اجنبية - (ر) حكومية (فق  
مامور شرعي - (ر) صور (م ٢٠١  
مامور سجل (امين سجل) - (ر) صور (م ٢٠١  
مامور ضبعية (تعيين وعزل) - (ر) حكومية ٢٨  
اغسطس سنة ٧٨ - ضبعية  
مامور ضبعية - (ر) تحقيق ابتدائي (فتح ٦  
ضبعية  
مامور ضبعية قضائية - (ر) دعوى عمومية ٤  
ضبعية قضائية - نيابة عمومية (لا ٦١  
مامور محكمة - (لاحة رقيب الحكم للاهمية  
(م) ٢٨ يشارف في من يتعين بالحكم من هؤلاء  
المأمورين ان يكون سنه احدى وعشرين سنة بالاكمل  
وان يثبت استقامة اطواره وان تكون متوفرة فيه  
الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والأوامر  
والوائح (م) ٣٩ يجب على الكتبة الاول والكتبة الثاني

يتنقب مفتشوا جميع الادارات من ضمن مستخدمي  
الدرجة الاولى او من ضمن طالبي الاستخدام المرفوب  
تعيينهم يقع استثنائي الذين تتوفر فيهم شروط اللياقة  
اللازمة لتلاية هذه الوظيفة وهؤلاء المستخدمون لا  
يمكن ترقيتهم من درجة الى اخرى الا بعد ان يكونوا  
في الخدمة سنتين على الاقل (م) ١٨ يتنقب وكلاء  
الافلام من ضمن مستخدمي الدرجة الاولى من اي  
صنف كان بشرط ان يكونوا ادوا اختمائا في موزعه  
الفاخر ويكون مضي عليهم في الدرجة المذكورة سنة  
واحدة على الاقل اما مستخدمو الدرجة الثانية المراد  
ترقيتهم بالانتقال لهؤلاء يمكن استثنائهم الا انه لا يجوز  
اعطائهم وظيفة وكلاء افلام الا اذا تولت فيهم  
شروط الدرجة والادمية المبينة قبل - المتشورت  
المشاهير لوكلاء الإعلام يجوز تعيينهم في وظيفة وكلاء  
الافلام بدون استثنائهم (م) ١٩ يتنقب رؤساء الافلام  
من ضمن الوكلاء او من ضمن المفتشين المشاهير  
للدرجة الاولى او الثانية ويكون مضي عليهم في الدرجة  
المحازرين لما ثلاث سنوات على الاقل - على انه لا  
يمكن ترقية هؤلاء المستخدمين من درجة الى اعلى منها  
الا اذا مكثوا في الخدمة سنتين على الاقل (م) ٢٠  
يتنقب وكلاء الادارات من ضمن رؤساء الافلام  
الذين يكونون من الدرجة الاولى او الثانية ويكون  
مضي عليهم في درجة رئيس الفلم ثلاث سنوات على  
الاقل - وهؤلاء يمكن ترقيتهم من درجة الى اخرى  
بعد ان يمضي عليهم سنتان في الخدمة (م) ٢١ يتنقب  
مدير الادارات من ضمن وكلاء الادارات الذين  
يكونون من الدرجة الاولى او الثانية ويكون مضي  
عليهم في درجة وكيل ادارة اربع سنوات على الاقل  
وهؤلاء يمكن ترقيتهم من درجة الى اعلى منها بعد ان  
يكونوا سنتين في الخدمة (م) ٢٢ التعيينات والترقيات  
التي تحصل في مستخدمي ادارة نظارة المالية العمومية  
يتمن للموم بواسطة نشرها في الجرائد الرسمي

## ( الفصل الثالث - في التاديب )

(م) ٢٣ تنفيذ الطرق التاديبية يكون على مقتضى  
القواعد العمومية المنصوص عليها في الامر العالي  
الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥



الغفارة المشار اليها بحري المفتحي لتلك فع التصريح منها لحكمة الاستئصال للخطئة بالتبني بوضع اسماء مترجي هذه الاوراق عليها قد حصل اختصارا من تلك الحكمة بحصول التنبية على وكلاء الحاكم الاجنابية باعطاء الاساس اللازمة الى اقلام المترجمين بوضع اسماء المترجم الذي يترجم الاوراق التي تصل لتدريبات ويراد اعلانها بما ذكر وعلى هذا قد نشر في تاريخه بهذا التدريبات ومن الجملة هذا

نك للطلوبية بما توضح في خرة صفر سنة ٩٨  
مترجم (تعيين ورث) : (ر) قضاة ومستقدمين  
(لا ٣٣ الى ٣٦ ، مامور محكمة ٣٩ ، كاتب محكمة  
(لا ٤٣ ، محكمة (لا ١٣ ، محكمة اهلية ١٧ ر  
سنة ١٣٠١ م ٤٧

مستحب : (ر) تاجر (ق ٢

مستحب : (ر) (معلق للجنة الاطيان الزراعية) امركم  
(ر) ٢٥ سنة ٨٢ (١٤ ديسمبر ١٩٥٥)

اولا من نصب من ارباب الاطيان وقاب من بلده من غير اذن الزراعة ينتظر لحلول الاوان المذكور وان لم يحضر تملطي اطيانه لتدريته او اقاربه الذين يرؤونه لومات وتتكلف عليهم الاطيان موقتا بصفة وكلاء عن القنايب المذكور وسخر التكليف بهذه الصفة ٣ سنوات اعتبارا من وقت خيابه فان حضر بالتصحب قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة تملطي له اطيانه وان لم يحضر يستبر تكليف الطين الثرا باسم من زرعوه من ذريته او اقاربه بحيث انه ان حضر فيها بعد وطلب طينه لا تسبح له دعوى—ومن نصب ولم تكن له ذرية او اقارب يرؤونه ولم بعد لبلده قبل فوات اوان الزراعة تملطي اطيانه بحرفة المديرية بالايجار سنويا لغاية مدة الثلاث سنوات وينسداد حق الميري من ذلك الاجبار ما يزيد منه يصير ابقاؤه بالديرية على ذمة صاحب الطين فان حضر في ظرف الثلاث سنوات او في غايها تسبل له الاطيان مع زيادة الاجبار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الاجبار الحيري وتملطي الاطيان لن يكونون خالين الزراعة من اهالي بلد التصحب وتنقيد اثر لم يتدون مقابل فان لم يوجد احد خفي من الاطيان من الاهالي المذكورين

امين وذلك اعتبارا من ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ وان قيمة الزيادة التي تنشأ عن ذلك بكل مديرية من الخارج للذكور لغاية السنة يصير اضافتها على ميزانيتها من اصل مبلغ المائة وخمسين الف جنيه الاحياطي الواردة بيزانية عموم المصروفات بيزانية سنة ١٨٨١ وبناء عليه لزم تصريه لاجراء مقتضاها

ماهية :— (ر) الفلاس (ق ٣٥٣ : سفينة (ق ٦١٥ : حوز (ق ٤٣٤ : ٤٣٥ : اجارة الانحطاس : احتياطي

ماهية للملاح : (ر) تاجر (ق ٢ : ملاح ابتداء من ق ٦٧

ماهية مكتبة : (ر) حرية ١٨ رصة ٩٨

ماواة : (ر) ابواء : صليح ...

مبادلة : (ر) لقمة : معاوضة

مبادي ليون بالكتابة : (ر) بيعة : اثبات الدين

مباشرة الائلاف : (ر) ضب وانلاف

مالي : (ر) ابنية : املاك :

مالي تاريخية : (ر) اثار قديمة حرية ٢٧ يولييه

سنة ١٨٨٣

مباني محلة : (ر) تنظيم

مباشرة : (ر) حجة شرعية ٣١ يولييه سنة ٧٩ :

بيع : انتقالت الملكية

مبهي (تسج) : (ر) كلاب المحكة (لا ٤٤)

مناخرات : (ر) مطلوبات متاخرة

مطاركة : (ر) عدة

مقاع البيت : (ر) جهاز

مقرب ضد الحكومة : (ر) حكومة (ق ٨٠

مترجم :— (مترجم بمان وضع اسماء المهرم الله بمرجم الاوراق التي تصل للتدريبات عن يد محصري الحاكم للخطئة في ٣ يناير سنة ٨١

علم من مكتبة وودت للداخلية من نظارة الحفانية رقم ٢٣ محرم سنة ٩٨ غرة ٧٩٧ انه بناء على ما محصر لما من مديرية البعلبكية يعني ان الاطلاقات الخطئة لما عن يد محصري الحاكم للخطئة ليس موضوعا على ترجمتها العربية اسم من ترجمها واورادته انه بحرفة

تملى لى تكون المياهم اقل من باقى اعالي الناحية  
الذين تكون المياهم من نصف فدان الى فدانين  
اثنين ونحو ذلك (١٢١) الاطيان الخراجية التي  
تؤول لبث المال المناسبة وفاة ارباب الاثر واطيان  
الوامي التي تقل بموت اربابها الذين لم يقبوا ذرية  
لا ذكورا ولا نائكا وجاري اصطفاها بالرسم باعتبار  
رسم الفدان اربعة وعشرين قرشاً بملاحظة الاولوية  
يمري ضبطها للميري بمعرفة الجهة التي يقع فيها مذكر  
وتكون مثل اطيان الميري ويصح اجراء ذلك فيها  
يكون باقي لغاية الان على ذمة الميري مما يكون سبق  
اضلاله من الاطيان المذكورة (١٢٢) من توجه  
للمهادية ويترك اطيانها كانت تحت يده قبل توجهه  
له صلاحية التصرف فيها مثل سائر ارباب الاطيان  
باصطفاها بمعرفة ابن يشا بالايثار او بالمشاركة عليها  
او نحوه بحيث ان التكليف يقضى باسم المهادية ويعد  
مذكورة يشترط فيها ما لا خلاف انما تضمنت فرائض من  
المهادية فلا يمد القرار من نوع التمسب ولا يقرب  
عليه نوع اطيانه منه بل تبقى تحت يده من اصطفت له  
بمعرفة لزمها وتاديه ما عليها حسب شروطه معه  
حين عودته وتوطنه في يده واذا تكلفت الاطيان  
المذكورة على من يكون استولى لزمها بماي حيلة  
كانت في مدة غياب المهادي المذكور لمدة وضع  
اليده الكيفية لو بلغت مبالغته لا تعتبر ولا تسقط  
احقية المهادي في اطيانه اما اذا اخيد المهادية  
ليده والام بها وكانت اطيانه موضوعا عليها يد الغير  
ولم يتنازع معه بالحكومة ولم يطلبها منه في مدة خمس  
سنوات فمضي من تاريخ حضوره من العسكرية ووافاقته  
في يده ففسقط احقيقته فيها وكذلك اذا كان عند  
توجيهه الى يده استولى على اطيانه وفيها يمد تمسب  
لميري في حقه ما سبق ذكره في حق سائر من تمسب  
من الاما

تمسب — { مشور للديارات — في ٦ حفرة سنة ١٧  
(١٨٠٠ بامر سنة ٨٠)

علم ما اوضحه سمادة مدير الميا بآفاته الرقيمة ٢٢  
محرم سنة ١٢٧٧ في الواردة التالية بانفاذ من الماخلية  
رقم ٢٨ منه بقرة واحد بان انطفاسا كانوا تحسوا

وصار ضبط المياهم عملا بالامر السابق ممدوره  
في ٢٥ رجب سنة ٨٢ في حق اطيان من تمسب  
ومضى عليها مدة ثلاث سنوات وجاري تأجيلها على  
ذمة الميري ولم تعط لورثتهم ولا الى خالين الزرافة  
ولا لن ائريتهم قليلة لعدم رغبة احد لاغناها والان  
حصل التشكي من التمسب المذكورين بطلب  
اخذها وانه لا سئل من الصمد عن اسباب التمسب  
اجابوا بانه ناشئ من سوء معاملة المشايخ فلم وعدم  
تعملها بالتكليفات والطلبات والنظر لتوفير حصول  
المتابعة الا ان بعض القلام اخر قد رغب سمادته  
ادخال من مضى على اطيانه ثلاث سنوات فاكثر  
في الشفقة باصطفاها المياهم التي لم تزل مكفلة  
باسمهم لا يقرب على ذلك من العار ونظرا لما توضح  
من ان تمسب المذكورين هو للاسباب التي ذكرت  
وان اطيانه لم تزل مكفلة عليهم وما اعطيت لاحد  
وهم والحالة هذه واخبرون اخذها لزمها وتيسرهم  
منها وتاديه اموالها وتوطنهم كما كانوا قد تحسروا لمساعدة  
المدير الموي اليه باصطفاها المذكورين المياهم لاجل  
اقتسام في بلادهم وعما ريتهم والقوم سربان الاجراء  
في الجهات على سياق واحد فقد تمحور رسيه تاريخه  
لياتي المدير بات وبالمجلة هذا المرافعة الاجراء بموجب  
في حق من يكونوا تحسوا وعادوا الى بلادهم ولو  
كانت مدة التمسب ثلاث سنوات فاكثر ما دام تكون  
المياهم لم تزل مكفلة عليهم وما اعطيت لاحد وهم  
راضين اخذها لزمها وتيسرهم منها وتسد يد اموالها  
وتوطنهم كما كانوا

منطوع — (ر) مماش ٤ يونيو سنة ١٨٨٤

مصحف — (ر) مهر — تكاج (ش ١٣) ١٤

معلم — (ر) سورة (فق ٢٩٢)

مقاسل بالتدليس — (١) الباب التاسع من الكتاب الثالث  
(٢) قانون العقوبات

(في التقاسل والتمسب على الغير)

(م) ٣٠٣ بعد مقاسلا بالتدليس كل تأخير مقاسل اخفى  
دقاته او اخفاها او اختلس او شيا جزأ من ماله  
اشرارا بمداينته او اضراره او جعل نفسه مدنيوكا ببالغ  
ليست في ذمته حقيقة سواء كان الاعتراف اوجاهل

ناشئة عن مكانته او ميزاتته او غيرها من الاوراق او عن اقرار الشاهد او امتناعه عن تقديم اوراق او سندات او توضيحات مع عمله بتأثير ذلك (م) ٣٠٤ ولما عدا احوال الاشتراك المبينة في القانون بوجه الاخلاق يمد شركا في التماس بالتدليس الاشخاص الا ان ذكرهم (اولا) من سرق او اخفى او عفا او قصد نفع مال الغير او بضمه متوقلا كان او عفا او قصد نفع الغير المذكور (ثانيا) من قدم او اثبت بطريق التزوير في تقييده بقصد منعه الغير حقيقة سواء كانت باسمه او باسم غيره (ثالثا) من اتهم باسم غيره او باسم غير حقيقي فانكب الامور المبينة في الوجه الاول من هذه المادة (م) ٣٠٥ مطالب المتعالي بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالاشغال الشاقة الموقفة (م) ٣٠٦ اذا سرق او خبا او اخفى زوج الغير او اولاده أو آباءه او اوصائه الذين في درجة المذكورين بالنسبة له من غير اشتراكهم معه في التماس جميع الامتعة والملوكه للتقليد او بعضها فيسقط عليهم العقوبات المقررة للسرقة (م) ٣٠٧ يمد متعالي بالتفسير المتاجر الذي اوجب خسارة مديانيه بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاحش (م) ٣٠٨ تعتبر الاحوال الآتية اهمالا وتصيرا فاحشا وهي (اولا) عدم تحرير المتاجر دفاتر متعلقة بمرافق منها حالته (ثانيا) تشبته مع عمله بحقيقة حاله يمنع او تاخير اشهار الخلاصه بتجديده على اقتراضات او تداول اوراق تجارية وعاطلته بمعاملات اخرى موجبة لضياع المال او غير متعلقة بالتجارية (ثالثا) الفراطه في المصاريف المتعلقة بآداته او منزله زياده عن قدر الأرزوم (رأبعا) تعهده للتبرع بالتزامات جسمه بالنسبة لحاله بدون مقابل مكافئ لا تعهد به (خامسا) عدم مراعاته لما هو متوصل في مادي ١٦ من قانون التجارة (سادسا) عدم تقديمه مزاياه تجارية واستمراره على اشغاله بعد تولفه عن دفع الدين (سابعا) تادجه عمدا بعد توقف الدفع معلوب احد مديانيه اشرارا بياقي الفرما (م) ٣٠٩ يطالب المتعالي بالتصوير بالجلس من شهر الى سنتين (م) ٣١٠ يطالب كذلك بتعليق هذه العقوبة على الاشخاص اللاتي ذكرهم (اولا) وكيل النيابة الذي

اقتبس شيئا في اثناء تادية وتليفته (ثانيا) المدائن الذي شارط الغير شخصاً اخر على امتيازات خصوصية في مقابلته اعطائه راباً في المناولات المتصلة بالتقليد او بسبب احتجابه بذلك او عقد مشاركة خصوصية لنفسه واضرار باقي الفرما (م) ٣١١ لا يجوز في الوجه الثاني المبين بالمادة السابقة ان تكون مدة العقوبة القص من سنتين اذا كان المدائن وكيلاً عن النيابة (م) ٣١٢ كل من استعمل طرقاً احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع او مقولة لا حقيقة لها او واقعة مزورة او احدث الامال بمحصل ربح وهمي وتسدد المبلغ المطلوب او ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح او سند عطلية مزورة وسمى نفسه كذا باسم غيره او اتصف بصفة غير صحيحة وتوصل بوسيلة من هذه الوسائل الاحتيالية الى الاستموا على تقدي او عروض او سندات دين او سندات عطلية او غير ذلك من الامتعة او توصل الى سلب اموال الغير كلها او بعضها يصاب بالجلس مدة ٣ اشهر الى ٣ سنتين وبمبلغ غرامة من ١٠٠ قرش وقرش ديواني الى خمسة الاف قرش اما من شرع في النصب ولم يتسمه فيصاب بالجلس من شهر الى سنة وبمبلغ غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ألفي قرش

مقتضى — (ر) افلاس

متمم — (قانون تحقيق الجبايات)

(م) ٨٧ اذا لم يحضر المتهم بعد تكميله بالمتهم او اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المدين في المادة ١٩ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق ان يصدر اسرا بضمه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة ان يسميه في ظرف اربع وعشرين ساعة بالاكتر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره (م) ٨٨ اذا تبين بعد الاستموا او في حالة حرب المتهم او عدم حضوره ان الشبهة كاذبة وكانت الجناية او التهمة تستوجب العقاب بالجلس او عفاها اشرافه جاز لقاضي التحقيق ان يصدر اسرا في الحال او عفا ذلك بسبب التهمة ان يدل امر الضبط والاحضار باسمه بسببه (م) ٨٩ يلزم ان يكون الامر بالضبط والاحضار بعضا وبمحمدا من اصدرة ويشتمل على اسم المتهم بالابضاح الكافي



واربعين ساعة قط وفي اثناء هذه المدة يرفع امره اذا اقتضى الحال ذلك لادوة المشورة بمحكمة البجائي يسوع لما ان تزيد على مدة السنين المذكورة ستة ايام لا أكثر (م) ٩٩ يميز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يامر بعدم اتصال احد بثلثهم غير اقاربه للدرجة السادسة والثانية داخلية في الدنيا ومع ذلك لا يتصل به احد من الاقارب المذكورين الا بحضور شخص يكون له الحق في منع اي مشكلة بشأن المادة المتهمة بها او تلجئ في متعلق بذلك (م) ١٠٠ للمتهم الحق في كل الاحوال ان يتكلم مع المدافع عنه بدون حضور احد ولو كان محبوسا في حبس الانفراد (م) ١٠١ يميز لقاضي التحقيق في كل وقت ان يصدر امرا بالغاء امر صدر منه انما اذا كان الامر المقصود الفادر صادرا بجهن المتهمة يجب على القاضي ان يسمع اقوال احد اعضاء في التائب السجيري قبل ذلك (م) ١٠٢ يجوز للمتهم في أي وقت شاء ان يطلب الاتراج منه موافقا ويرجع هذا الطلب الى قاضي التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يديه احد اعضاء في التائب السجيري بالكتابة وذلك بعد سماع اقوال المتهمة واقوال الضم المذكور — ولا يفرج عن المتهم الا بعد ان يمين محلا له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن معلما فيها وبعد تعهده بان يصحرفي اوقات تحقيق الدعوى وتقبل الحكم بمجرد طلبة لذلك (م) ١٠٣ يجوز المعارضة المينة في العجاة الاخرية من الماددة ١٠١ وفي الحالة المينة في الماددة ١٠٢ امام اودة المشورة بمحكمة البجائي اذا كان الفصل للسند للمتهم خفية وامام اودة المشورة بمحكمة الجنايات اذا كان الفصل جنائية — ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة — ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكسب في كل كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة ويتبدى هذا الجهاد بالنسبة لاهضاء في النائب العمومي من وقت صدور الامر من قاضي التحقيق اما بالنسبة للمتهم فيبتدي من وقت اعلاجه اليه (م) ١٠٤ اذا رغب طلب الاتراج بناء على المعارضة او بتبر حصول معارضة في الجهاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديد مرة

على قدر الاسكان ويشتملا ايضا على موضوع التهمة وعلى التبيية على من يكون حاملا له من المفسرين او من ماموري القبط والربط بان يتبين على المتهم بصره امام قاضي التحقيق ويلزم ان يكون موردا (م) ١٠٥ اذا تمخبر احضار المتهمة فوراً امام قاضي التحقيق ينبغي بعد المكافاة او شيق وقت ضبطه يسير ايضاه موافقا في محل مامون من دار السجين منفردا حيث الاختصاص المحكوم عليهم او الاختصاص بالسجون بناء على اوامر صادرة بذلك (م) ٩١ اذا قضى على المتهمة المأمور بضمطه واحضاره خارج دائرة اختصاص المحكمة الجاري فيها التحقيق يسع له ان يطلب استجوابه على يد قاضي التحقيق الموقبل بالمحكمة التي حصل في دائرتها القبض عليه ولكن يلزم في هذه الحالة ان ينتظر سيرة السجين موافقا حتى ترسل الاوراق والافادات اللازمة من قاضي التحقيق الذي اصدر الامر بالقبض والاحضار الى قاضي التحقيق الاكرم استجوابه على يده (م) ٩٢ يجوز لقاضي التحقيق الذي اصدر امرا بالقبض والاحضار ان يبدل هذا الامر باسم السجين وللقاضي القوط بالتحقيق ان يامر بعد اخلاعه على الاوراق بنقل المتهمة الى دار السجين الكائنة بدائرة اختصاصه (م) ٩٣ لا يجوز لقاضي التحقيق ان يصدر امرا بالسجين في الاحوال التي تقتضي ذلك الا بعد سماع اقوال احد اعضاء في التائب العمومي وعلى الضم المذكور ان يبدى اقواله وطلباته بعد اخلاعه على التحقيق (م) ٩٤ يلزم ان يكون الامر بالسجين مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالقبض والاحضار وبه فيه على ماموري السجين باستلام المتهمة ووضعه في الخلس (م) ٩٥ ليس الامر بالسجين نسخ صورته في دفتر السجين (م) ٩٦ لا يجوز تنفيذ اي امر الا باظهار اصله للمتهم وتسليم صورة منه اليه — ويلزم ان يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم او امتناعه عن استلامها (م) ٩٧ لا يجوز تنفيذ اوامر القبط والاحضار او اوامر السجين بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورهما لم يؤشر عليها قاضي التحقيق او رئيس في النائب العمومي تاشيرا جديدا موردا (م) ٩٨ يجوز لقاضي التحقيق ان يسجن المتهمة بالتقارده في سجن لا يصل اليه احد مدققان

ثانية لما يسوغ قاضي التحقيق في كل الاحوال ان يأمر بناء على التماس التهم او من تلقا نفسه بالافراج عن التهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع اقوال احد اعضاء علم النائب العمومي وبناء على ما يريه بالكتابة (م) ١٠٥ لا قبل من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس التهم ولا تسمح منه اقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (م) ١٠٦ يجب حتما في مواد الجمع الافراج عن التهم والتميات بعد اخر استجوابه بثمانية ايام اذا كان له عمل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة (م) ١٠٧ واما في الجنايات والافراج موقتا ليس بواجب حتما وإنما لقاضي التحقيق ان يأمر به مع اشتراط الضمان (م) ١٠٨ اذا صدر امر بالافراج للضمان لم يبلغ الضمان بقدره قاضي التحقيق او تقدمه بالحكمة حسبما يحكم به المظلم من امر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على التمهيد بلغ ما يأتي بتربيته (اولا) للمصاريف التي صرفتها المحكمة (ثانيا) للمصاريف التي دفعا مجيلا المدعي بالحقوق المدنية (ثالثا) الترامة — وخلاف ذلك ينبغي ان يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر او الحكم يخصص مبلغ ما يأتي على حسب تربيته (اولا) لمصاريف تنفيذ الحكم غير الترامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة (ثانيا) الجزاء على تغلف التهم عن الحضور امام القاضي والحكمة (م) ١٠٩ اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية او الى محكمة الاستئناف المتوسطة بها الحكم في الدعوى وهي تحكم في ذلك المطلب في اودع المشورة بعد سماع اقوال احد اعضاء علم النائب العمومي ولا يقبل المظلم من الحكم الذي يصدر منها (م) ١١٠ اذا صدر امر بالافراج عن التهم ثم توتت دلائل التهمة جاز في كل الاحوال اصدار امر اخر بحبس التهم المذكور ثانياً — ويصدر الامر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع اقوال احد اعضاء علم النائب العمومي من قاضي التحقيق او من رئيس المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف المرفوعة لها الدعوى

(م) ١١١ اذا دعي التهم بالطرق القانونية للجسود بعد الافراج عنه موقتا ولم يصدر امام قاضي التحقيق او المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال جاز اصدار امر بحبسه والحكم عليه ابتداء ببلغ غرامة من ٥٠ قرشاً ديوانيا الى ٥٠٠ قرش (م) ١١٢ اذا افرج عن متهم بيمينية افراجا موقتا يجب في كل الاحوال القبض عليه وجبته بناء على الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق باحاطته على المحكمة الابتدائية الجنائية

مقيم — (ر) ينة (تمج) ٧٥ — جنابات (تمج) ١٩٦  
 — صدر — غيبة — قاضي التحقيق (تمج) ٥٣  
 — ١١٨ — ١٢٩ — قبض — ضبط — مخالفات (تمج) ١٣٤ — ينة (تمج) ٨٢

معيد — (ر) اختلاس اموال مدبرة ١٠٢ — حديد ملغ ٢١ شوال سنة ٩٧ ٢٩ صفر سنة ٩٧ — نظرون حديد نزع المراحض — (ر) مخالفات (تمج) ٣٢٧ — نزع المراحض

مطلب — (ر) مدة طويلة (مجلة) ١٣٦  
 ماضي — (ر) بيع (مجلة) ١٤٥  
 مجبر — (ر) اكراه (مجلة) ١٠٣  
 مجري — (ر) حقوق المرور (مجلة) — ارتفاق مجري — (ر) شركة الاباحة (مجلة) ١٣٢١

مجري عمومية — (ترجمة لفرانس نظارة الاشغال العمومية لمر ٢٧ في ٢ يوليوس ٨٧ بناء على ما اوجهه ادارة عموم الصحة في تاريخها القديمة من ان جاري مدقة القمار اصعب اذ تصكب له الاقرار الفارسية بالادوار الخاصة العمومية وذلك لعدم كفاية في احوال تلك الجاري ورددها بعد طبعها وبعدها ومن حين اوطد الجاري تدوير القمار بحسب في الجميع المصري فترام في اكوابه كسيرة وسرعة للبلد — وفي كل طرفة العارفين ومن جدد ان البعض لا يرضى بصف الخمار في جزء من طرفة ارباحه ولا قرر المجلس في جلسة للجنة في ٢٨ مارس ٨٧ باطل ذلك الجوز ورضه لاسر بها عزاء (م) ١ ظهر ادارة عموم القطر في القاهرة الجارية المسومة التي تصكب القمار في الجميع المصري ورطة ارباحه لم تم وجهاً (م) ٢ بعد اقرار سائر الحكمين بالبر في الجارية المسومة قبل حلول ابل حيدر قبل وفي اربابها اذا ائاد الخمر فخرات الاخرة قبل حلول الجداد المذكور فصرف جلد سائر في صلاته بعدونها ذلك في تلك المداول

مجري عمومية — (ر) صهرج — محمودية — مخالفات (تمج) ٣٤١ — منفعة عمومية ٩

تم بعونه تعالى الجزء الثالث من قاموس الادارة والقضا

وسيله الجزء الرابع



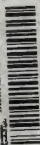








Biblioteca Alexandrina



0382433